



المكتبة القومية  
لدار المطبوعات الجامعية

دكتور  
فتوح عبد الله الشاذلي  
أستاذ ورئيس قسم القانون الجنائي  
بجامعة الحقوق - جامعة الإسكندرية  
المعاصر بالنقض والإلزامية العليا

# شرح قانون العقوبات

## القسم الخاص

جرائم الرشوة - العدوان على المال العام  
التقليد - التزوير - القتل والإيذاء  
الاعتداء على العرض - الاعتداء على الشرف والاعتبار  
السرقه

١٩٩٤

دار المطبوعات الجامعية

أمام كلية الحقوق - ٤٨٢٢٨٧٩ - الإسكندرية



كتبه  
فتوح عبد الله الشاذلي  
أستاذ ورئيس قسم القانون الجنائي  
كلية الحقوق - جامعة الزيتونة  
الخاصة بطنجة والعلو

# شرح قانون العقوبات القسم الخاص

جرائم الرشوة - العدوان على المال العام  
التقليد والتزوير - القتل والإيذاء  
الاعتداء على العرض - الاعتداء على الشرف والاعتداء  
السرقه





## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَقُلْ أَعْمَلُوا فَسَبَّحُوا اللَّهَ عَمَلَكُمْ وَرَسُولَهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَرُدُّونَ  
إِلَىٰ عِلْمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿١٠٥﴾

سورة التوبة ، آية ١٠٥



إهداء

إلى ذكرى والدتي العطرة

رحمهما الله رحمة واسعة



الجرائم المضرة بالمصلحة العامة



## مقدمة

### تقسيم قانون العقوبات

يتضمن قانون العقوبات مجموعة القواعد القانونية التي تحدد ما يعتبر من ضرر السلوك الانساني جرائم وما يترتب على اقترافها من جزاءات . وينقسم قانون العقوبات إلى قسمين : قسم عام وقسم خاص .

فالقسم العام يضم المبادئ والأحكام العامة التي تخضع لها الجرائم والجزاءات الجنائية كافة على اختلاف أنواعها . أما القسم الخاص فيتضمن توصيف الجرائم كل على حدة عن طريق بيان الأركان الخاصة بكل جريمة والجزاءات المقررة لها وما يترتب بها من ظروف مشددة أو مخففة أو معفية من العقاب .

والعلاقة بين القسم العام والقسم الخاص من قانون العقوبات وثيقة . لكن ليس معنى ذلك أن موضوع القسم الخاص هو محض تطبيق لقواعد القسم العام على مفردات الجرائم التي تتضمنها نصوصه .

أما عن العلاقة بين القسم العام والقسم الخاص من قانون العقوبات فانها علاقة وثيقة ، ذلك أن الأول يعد بمثابة تمهيد للثاني ، سواء من حيث الصياغة الفنية لنصوص قانون العقوبات ، أو من حيث الدراسة العلمية لها . فمن ناحية الصياغة الفنية للنصوص ، يتضمن القسم العام تجميع وإرساء المبادئ العامة الأساسية ، ومن ثم لا تكون هناك حاجة لتكرار النص عليها عند تناول مفردات الجرائم في القسم الخاص . لذلك يقتصر القسم الخاص من قانون العقوبات على تحديد الأركان التي تخص بها كل جريمة وعقوباتها ، دون حاجة إلى إعادة النص بشأن كل منها على قواعد ومبادئ مما تخضع له مثل غيرها ويتضمنه القسم العام<sup>(١)</sup>.

---

(١) ولهذا السبب نجد غالبية التشريعات الجنائية الحديثة تفصل بين القسم العام والقسم الخاص ، وتفرّد للقسم العام عددا من النصوص يتضمن القواعد العامة التي تحكم مختلف الجرائم ، ثم بعد ذلك تقوم بتعداد جرائم القسم الخاص ، وفقا لمعيار معين تبنيه في توزيعها على أبواب متصلة . وقد سار القانون المصري على هذا النهج ، حيث خصص الكتاب الأول من قانون العقوبات للقواعد العامة =

وعلاقة القسم العام بالقسم الخاص تبدو واضحة كذلك من حيث الدراسة العلمية لنصوص قانون العقوبات ، إذ يحقق هذا التقسيم فائدة مزدوجة . فدراسة القسم العام ترسم المبادئ العامة الأساسية التي تكون ماثلة في الأذهان عند دراسة القسم الخاص ، وبدون ذلك تكون دراسة القسم الخاص غير ذات فائدة . كذلك نجد أن دراسة القسم العام ، باعتباره تمهيدا للقسم الخاص ، تغني عن تكرار المبادئ العامة الأساسية عند دراسة كل جريمة من جرائم القسم الخاص على حدة .

لكن العلاقة بين القسم العام لقانون العقوبات والقسم الخاص منه ، لا تعني أن الثاني يقتصر على كونه محض تطبيق لقواعد الأول على مفردات أو مجموعات الجرائم المتجانسة<sup>(١)</sup> . فالقسم الخاص له رغم ذلك ذاتية ونظرياته الخاصة ، التي لا تقل أهمية عن نظريات القسم العام ، بحيث يمكن القول بوجود عناصر « نظرية عامة لقانون العقوبات الخاص »<sup>(٢)</sup> . ومن النظريات التي يتضمنها القسم الخاص لقانون العقوبات نشر إلى نظرية العلانية في جرائم الفعل الفاضح والقذف والسب ، ونظرية الضرر في جرائم التزوير ، ونظرية الحيازة في السرقة ، ونظرية التدليس في النصب ... إلى غير ذلك .

### مميزات القسم الخاص من قانون العقوبات

يمكن أن نوجز هذه المميزات فيما يلي :

أولاً : من الناحية التاريخية ، نجد أن القسم الخاص قد سبق القسم العام في الوجود . فالحاجة إلى التأصيل والتعميم لم تظهر إلا في الأزمنة الحديثة نسبياً ، بعد

---

التي يتكون منها القسم العام ، وجعل عنوان هذا الكتاب « أحكام عامة » . أما الكتب الثلاثة الأخرى من قانون العقوبات المصري فقد تضمنت مفردات الجرائم والعقوبات المقررة لها وفق خطة سنعرض لها بعد قليل .

(١) في هذا المعنى ، راجع الدكتور علي راشد ، مبادئ القانون الجنائي ، ١٩٥٠ ، ص ٤ .

(٢) الدكتور محمود نجيب حسني ، شرح قانون العقوبات — القسم الخاص ، ١٩٨٨ ، ص ٤ .

Vouin, Précis de droit pénal spécial, 6<sup>ed.</sup> par M. - L., Rassat, Précis Dalloz, 1988, P. 6.



أن تحققت درجة معينة من التضج العلمى ، لا غنى عنها للتوصل إلى صياغة القواعد العامة ، التى تنظم كافة الجرائم على إختلاف أنواعها<sup>(١)</sup>. فالجرائم والعقوبات وجدت منذ أن ظهرت الجماعة ، وتلك ضرورة تقتضيها مصلحة الجماعة فى المحافظة على كيانها وصيانة الأمن والنظام فيها . وعلى ذلك فقد نشأ القسم الخاص لقانون العقوبات مع بداية وجود الجماعة ، وتولها حق العقاب بالنسبة للجرائم التى تمس مصلحة الجماعة مباشرة ، ثم فى تطور لا حق بالنسبة للجرائم كافة . وتشير الدراسات التاريخية إلى أن القسم الخاص كان هو المصدر الذى استمدت منه الأحكام العامة المجردة والمبادئ الأساسية التى تكون منها القسم العام ، وهو على هذا النحو ليس المصدر التاريخى فحسب ، بل إنه كذلك المصدر العلمى لأحكام القسم العام<sup>(٢)</sup>.

ثانيا : القسم الخاص هو التجسيد الحى والواقى لمبدأ شرعية الجرائم والعقوبات . فالقسم الخاص ضرورة لابد منها لوضع هذا المبدأ موضع التنفيذ الفعل ، صيانة لحق الفرد فى الحرية . ذلك أن مضمون هذا المبدأ يقضى بالآ جرمية فى فعل لم يكن مجرمأ قبل ارتكابه ، ولا عقاب على فعل إلا بالعقوبة التى حددت له سلفا . ومن ثم فإن تجسيد هذا المبدأ وبث معنى الحياة فيه يقتضى ، بالإضافة إلى النص عليه تأكيدا لوجوده ، تحديد الأفعال التى تعتبر محظورة على الأفراد ، وبيان العقوبات الواجبة التوقيع عند اتيانها . وهذا التحديد هو بعينه موضوع القسم الخاص من قانون العقوبات<sup>(٣)</sup>. وإذا كان بعض القوانين لا يأخذ بمبدأ الشرعية على إطلاقه ويمنح القاضى سلطة التجريم قياسا على الأفعال المنصوص على تجريمها صراحة<sup>(٤)</sup>، فإن أهمية القسم الخاص تظل ثابتة حتى فى هذه القوانين ، إذ أنه

(١) Larguier, droit pénal spécial, Mémentos Dalloz, 1987, P. 1.

وهذا بخلاف قواعد القسم الخاص ، التى لا يطلب وجودها سوى أن يحدد المشرع الأفعال التى تتضمن عدوانا على المصالح الأساسية للمجتمع ، ثم يقرر العقوبات الملزمة لهذه الأفعال .

(٢) Vitu, Droit pénal spécial, 1<sup>re</sup> éd. 1982, P. 12.

(٣) Vouin, Op. Cit., P. 8 et P. 17.

(٤) من هذه القوانين قانون العقوبات العائركى فى مادته الأولى . ول تطبيق مبدأ الشرعية الجنائية ، راعت الشريعة الإسلامية ما يبنى أن يحظر للنظام الجنائى من مبررة تجبه مبالجا للتطبيق فى كل زمان ومكان . من أجل ذلك حددت الشريعة عقوبات للأفعال التى لا تنص صحتها الإجرامية =

يكون من المتعين تحديد قدر أساسي من الأفعال المجرمة ليقاس عليه القاضى ما لم يرد بشأنه نص .

**ثالثا :** القسم الخاص لقانون العقوبات يتسم بطابع التطور فى الزمان والتغير فى المكان ، شأنه فى ذلك شأن أى قاعدة قانونية . فالقسم الخاص من هذه الوجهة يعد بمثابة مرآة تعكس ظروف الزمان والمكان اللذين وضعت فيهما نصوصه<sup>(١)</sup> ، وتعطى صورة صادقة لحياة المجتمع الذى تطبق فيه هذه النصوص وظروفه ومعتقداته وتقاليده وقيمه الأساسية<sup>(٢)</sup> . فالجرائم تتطور بتطور الزمان ، لذلك نجد بعض الأفعال التى لم تكن مجرمة فى الماضى أصبحت جريمة فى العصر الحديث . من ذلك القتل الذى كان حقا لرب الأسرة على أفراد أسرته فى القانون الرومانى ، ثم أصبح جريمة ، ولو ارتكب من الأب فى حق ابنه . وقد يعتبر فعل جريمة فى ظروف معينة ولا يعتبر كذلك فى الظروف العادية ، مثال ذلك تجريم بعض الأفعال فى زمن الحرب أو الأزمات الاقتصادية .. الخ<sup>(٣)</sup> . وتختلف الأفعال

= باختلاف الزمان أو المكان ، وهى الأفعال الموجبة للحد أو للقصاص . أما غير ذلك من الأفعال ، فقد حرمت الشريعة اجمالا ، تاركة لولى الأمر وللقاضى — كل فى حدود ولايته — تقدير العقوبات الملائمة له حسب جسامة الجريمة وخطورة الجرم ، وتلك هى الأفعال الموجبة للتعزير فى النظام الجنائى الاسلامى . ويعنى ذلك أن النظام الجنائى الاسلامى يقوم على مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات ، إذ لا جريمة ولا عقوبة الا بنص شرعى ، أو بناء على نظام يصدره ولى الأمر فى الدولة الاسلامية ، أو تفويض صدر من ولى الأمر للقاضى بالتعزير فى الحدود ووفقا للضوابط التى قررها فقهاء الشريعة . والواقع أن نظام التعزير يقوم على منح القاضى الثقة ، وتخويله تفسير النصوص على ما تتسع له حكمته ، تخلصا لمبدأ الشرعية مما يؤخذ عليه من جمود وعجز عن تطويع نصوص التجريم المتباعدة بقاعدة التفسير الضيق .

(١) Véron, Droit pénal spécial, 3<sup>e</sup> éd ., Masson 1988, P.9; Vitu, Op. Cit.,

P. 13, N° 6 .

(٢) لذلك تعد نصوص القسم الخاص لقانون العقوبات بمثابة صدى لحضارة المجتمع الذى تحكمه ، وترجمة لنظمه وظروفه وقيمه وأخلاقياته . وتكفى مطالعة نصوص القسم الخاص للوقوف على حالة المجتمع الذى تطبق فيه هذه النصوص ، ومعرفة نظمته السياسية والاقتصادية وقيمه الاخلاقية والدينية والاجتماعية .

راجع فى هذا المعنى :

Vitu, Op. Cit., P. 13.

(٣) لذلك قسم نصوص القسم الخاص بسرعة التطور ، إذ يدخل عليها من التعديل بقدر ما يطرأ على المجتمع الذى تطبق فيه من تطور .

المجرمة كذلك باختلاف المكان ، لذلك يمكن أن يعتبر الفعل جريمة في ظل قانون معين ، بينما لا يعتبر كذلك في ظل قانون آخر . ومن ثم لا غرابة في تباين الأفعال المجرمة بين مجتمع وآخر بقدر الاختلاف في ظروف كل مجتمع وقيمه الأساسية .

فمن القوانين ما أباح الزنا أو ألغى تجريمه<sup>(١)</sup> ، ومنها ما يعتبره جريمة من أخطر الجرائم<sup>(٢)</sup> . ويعنى ذلك أن نصوص التجريم والعقاب تخضع لقاعدة التطور التاريخي ، لارتباطها بظروف المجتمع ومعتقداته وتقاليده وقيمه الأخلاقية والدينية . لذلك صح القول بأن القانون نفى ينظم المجتمع بالحالة التي هو عليها ، فيكون ترجمة لهذه الحالة صلاحاً كانت أم فساداً .

أما في ظل الشريعة الإسلامية ، فسمت التطور والتغير في الجرائم لا وجود لها بهذا المعنى . ذلك أن الشريعة تبتغي بما جاءت به من تنظيمات وأحكام تشييد المجتمع الصالح ، لا التوافق مع ما يسود المجتمع من قيم وتقاليده إن كانت غير القيم والتقاليد الإسلامية . من أجل ذلك حرمت الشريعة الإسلامية منذ البداية أفعالاً لا يختلف تحريمها باختلاف الزمان أو تغير المكان ، لما فيها من إضرار بأمن المجتمع الإسلامي واستقراره ، وما ينبغي أن يسوده من قيم فاضلة . ومن ثم يمكن القول بأنه إذا كان القانون هو مرآة المجتمع في ظل الأنظمة الوضعية ، فإن المجتمع الإسلامي ، على العكس من ذلك ، هو الذي ينبغي أن يكون مرآة للشريعة الإسلامية ، حتى يصدق عليه هذا الوصف .

رابعاً : القسم الخاص من قانون العقوبات يتسم بتنوع الأفعال التي يتناولها

(١) مثال ذلك القانون الإنجليزي ، والقانون الفرنسي الذي رفع صفة الجريمة عن الزنا منذ سنة ١٩٧٥ ، وجعل منه مجرد خطأ مدني يمكن الاستناد إليه في دعوى تظلم .

(٢) هذا هو شأن التشريع الجنائي الإسلامي ، الذي يعتبر الزنا في كل صوره وأشكاله من جرائم الحدود ، أي الجرائم ذات العقوبات التي قدرها الشارع سبحانه وتعالى . والقانون المصري لا يجرم الزنا إلا بين الأزواج ، أعني عن القانون الفرنسي قبل إلغاء تجريم الزنا في سنة ١٩٧٥ . وفلسفة القانون الوضعي في هذا أن الزنا عدوان على واجب الوفاء بين الأزواج الذي يفرض على كل زوج واجب الاخلاص والاختصاص . بينما الشريعة الإسلامية تعتبر زنا كل اتصال جنسي في غير حل ، فهي تنظر إلى الزنا على أنه مفسدة أخلاقية واجتماعية ، ومن ثم تعدها تعاقب على زنا المحسن وزنا غير المحسن بعقوبة حدية ، تكون حفاضة تعالى ، ليس لاحد من الناس أن يصفح عنها أو يستبدل بها غيرها .

بالتجريم والعقاب<sup>(١)</sup>. فنصوص القسم الخاص تتدخل في أغلب مجالات الحياة في المجتمع بغرض تنظيمها وتحديد جزاء الخروج على ما تقرره من تنظيم ، وإن كان الاتجاه الحديث يميل إلى التقليل بقدر الامكان من التجريم والعقاب والاكتفاء بصور الجزاء غير الجنائي حيث لا تدعو ضرورة ملحة إلى الاتجاه للتجريم والعقاب الجنائي . ويمكن أن نفسر تنوع الأفعال محل التجريم والعقاب بتعدد الحقوق والمصالح محل الحماية الجنائية ، مما يقتضى تجريم الأفعال التي تضر بحق من هذه الحقوق أو تعرضه للخطر ، فتنوع الأفعال المجرمة يرجع إذا إلى تعدد محل الاعتداء ، الذى قد يكون هو الدولة أو المجتمع بأكمله ، كما قد يكون الأسرة أو الفرد ، لذلك كانت الحقوق والمصالح التي يهدف النظام الجنائي إلى حمايتها ثابتة للفرد أو للأسرة أو للدولة ، وما من شك في أن ذلك يقتضى تنوع الأفعال المجرمة ، حتى يكفل المشرع حماية كاملة شاملة لكل هذه الحقوق من كافة صور الاعتداء التي يمكن أن تصيبها بالضرر أو تعرضها للخطر .

ويزداد عدد الأفعال محل التجريم كلما زادت درجة تقدم المجتمع وتحضره وازداد الشعور الانساني تهذبا وسعوا . فكلما أخذ المجتمع يتقدم في شتى نواحي الحياة ، بدت الحاجة ماسة إلى تدخل الدولة لتنظيم نشاط الافراد المتزايد في الميادين كافة ، فيزيد عدد الأفعال المجرمة التي تخرق هذا التنظيم ، كما هو واضح في الميدان التجارى والاقتصادى مثلاً . كذلك كلما تهذب الشعور الانساني وازداد سموا وحساسية ، استهجن من الأفعال ما كان من قبل مستساغاً ، فقتل الحيوان كان أمراً مباحاً ، ثم أصبح قتله دون مقتضى جريمة<sup>(٢)</sup> ، والاضرار بالبيئة والاعتداء على المساحات الخضراء كانا أمرين مألوفين ولا يزال كذلك في بعض الدول ، بينما يتدخل كثير من المشرعين في الوقت الحاضر لمنع هذا الاضرار عن طريق التجريم والعقاب عندما لا تفلح الوسائل الاخرى في تحقيق تلك الغاية .

(١) Vitu, Op. Cit., P. 9 et P. 29.

(٢) الدكتور رمسيس بيهام ، شرح الجرائم المضرّة بالمصلحة العمومية ، ١٩٨٩ ، ص ٧ . وفي تقرير لإعداد عدد الافعال المجرمة بارتفاع درجة المدنية وانخفاض عددها بانخفاض درجة المدنية ، راجع الدكتور جلال ثروت ، نظرية القسم الخاص ، الجزء الأول ، جرائم الاعتداء على الاشخاص ، ١٩٧٩ ، ص ١٢ .

ويزداد عدد الأفعال محل التجريم أو ينقص حسب العقيدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في كل دولة . فحيث يزداد تدخل الدولة في المجال الاقتصادى ، فتكون السيادة لنظام الاقتصاد الموجه ، يزداد عدد الجرائم الاقتصادية ، كما هى الحال في بعض دول العالم الثالث وفي الدول الاشتراكية<sup>(١)</sup>. وعندما يسود النظام الدكتاتورى الشمولى تنمو جرائم الرأى وتتكاثر ، وتعمد أفعال الاعتداء على أمن « الدولة » من جهة الداخل التى يتناولها القانون بالتجريم والعقاب ، وهذا هو شأن الغالبية العظمى من دول العالم الثالث ، أو ما يطلق عليه مجاملة « الدول النامية » .

### تقسيم موضوعات القسم الخاص

نحصر الأنظمة القانونية على تقسيم جرائم القسم الخاص من قانون العقوبات إلى طوائف ، يجمع بينها التشابه من حيث الطبيعة أو من حيث العناصر الأساسية التى يقوم عليها كيان كل طائفة . وتتفق التشريعات الحديثة في المعيار الذى تتخذه أساساً لهذا التقسيم ، وهو المصلحة أو الحق محل الحماية الجنائية . فالجرائم التى تقع اعتداء على حق أو حقوق تشترك في الخصائص والأحكام الأساسية تكون طائفة واحدة وتخضع لأحكام مشتركة ، لأن وحدة الحق المعتدى عليه تنهض مبرراً تمييز الجرائم الواقعة اعتداء على هذا الحق بأحكام مشتركة تجمل منها مجموعة قانونية متميزة عن غيرها من الجرائم .

وقد وزع المشرع المصرى جرائم القسم الخاص من قانون العقوبات على ثلاثة أقسام :

**الأول :** اشتمل على الجنايات والجنح المضرة بالمصلحة العمومية ، أى تلك التى تتمثل في عدوان مباشر على المجتمع بأسره ، ومثالها جرائم المساس بأمن الدولة الداخلى أو الخارجى ، أو المساس بالإدارة العامة ونزاهتها ، أو بحق الدولة الداخلى أو الخارجى ، أو المساس بالإدارة العامة ونزاهتها ، أو بحق (١) هذا مع مراعاة التطور الحاصل حالياً في هذه الدول ، وسوف ينعكس أثره في المستقبل القريب على قواعد التجريم والعقاب فيها . إبل إن تعاضد دور الدولة في المجتمع الحديث لم يعد يقتصر على الدول ذات الاقتصاد الموجه ، وإنما امتد كذلك إلى الدول المسلة بالليبرالية ، في هذا المضى ، راجع Vitu, Op. Cit., P. 14, N° 7

الدولة في اصدار المسكوكات . وقد وردت هذه الجرائم في الكتاب الثاني من قانون العقوبات وعنوانه « الجنائيات والجنح المضرة بالمصلحة العمومية وبيان عقوبتها » ، ويشمل المواد من ٧٧ إلى ٢٢٩ مكررا . هذه الجنائيات والجنح موزعة على سبعة عشر بابا ، يتضمن كل باب منها طائفة من الجرائم المضرة بالمصلحة العامة ، تتشابه في الحق الذي يقع عليه الاعتداء بارتكابها .

الثاني : ضم الجنائيات والجنح المضرة بالأفراد ، أى تلك التى تتمثل في عدوان مباشر على حق من الحقوق المتعلقة بالأفراد . مثال هذه الجرائم الاعتداء على حق الانسان في الحياة ، أو في سلامة جسمه ، أو في صيانة عرضه وشرفه واعتباره ، وكذلك أفعال الاعتداء على الحقوق المالية للأفراد . وقد وردت هذه الجرائم في الكتاب الثالث وعنوانه « الجنائيات والجنح التى تحصل لأحاد الناس » ، ويشمل المواد من ٢٣٠ إلى ٣٧٥ . هذه الجرائم موزعة على خمسة عشر بابا ، يتضمن كل باب منها طائفة من الجرائم المضرة بالأفراد ، تشترك في نوع الحق الذى يقع عليه الاعتداء بارتكابها .

الثالث : تناول المخالفات على حدة ، نظرا لضعف أهميتها مقارنة بالجنائيات والجنح ، ولعدم انطباق كثير من المبادئ العامة عليها ، مثل أحكام العود ، ووقف تنفيذ العقوبة ، وعدم انطباق الظروف المخففة عليها .. الخ . وقد وردت هذه الجرائم في الكتاب الرابع والأخير من قانون العقوبات وعنوانه « المخالفات » ، ويشمل المواد من ٣٧٦ إلى ٣٨٠<sup>(١)</sup> .

### الجرائم المضرة بالمصلحة العمومية

أقر المشرع المصرى كما رأينا التفرقة بين طائفة الجرائم المضرة بالمصلحة العمومية وطائفة الجرائم المضرة بالأفراد ، وخصص لكل طائفة منها كتابا مستقلا . وواضح أن هذا التقسيم للجرائم يقوم على أساس النظر إلى المحل

(١) كان هذا الباب يتضمن المواد من ٣٧٦ إلى ٣٩٥ . لكن للمواد من ٣٨١ إلى ٣٩٥ ألغيت بمقتضى قوانين متصلة ، كان آخرها القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨١ .

المباشر للاعتداء ، أى إلى صاحب الحق الذى يقع عليه العنوان المباشر بإرتكاب الجريمة . فإذا كان حقا للمجتمع بأسره ، لا يمكن نسبته إلى شخص أو أشخاص معينين بالذات ، كانت الجريمة مضرّة بالمصلحة العامة ، ومثالها الاعتداء على أمن الدولة الخارجى أو الداخلى ، أو الاعتداء على نزاهة الوظيفة العامة أو على الأموال العامة . أما إذا كان حقا لفرد أو أفراد معينين بالذات ، فالجريمة مضرّة بالأفراد ، ومثالها الاعتداء على الحق فى الحياة أو فى سلامة الجسم ، أو الاعتداء على الشرف والاعتبار ، أو الاعتداء على الأموال الخاصة بالأفراد .

لكن هذا التقسيم لا يعنى أن الجرائم التى تقع على حقوق الأفراد لاتضر بالمصلحة العامة ، فكل جريمة تمثل اعتداء على المجتمع ، ولو كان محلها المباشر حقا من حقوق الأفراد ، غاية ما فى الأمر أن هذا الاعتداء يكون محله المباشر حق الفرد أساسا ، بينما محله غير المباشر هو حق الجماعة ومصلحتها فى حماية الحقوق الفردية ، تحقيقا للأمن الاجتماعى ، وضمانا لاستقرار النظام فى المجتمع<sup>(١)</sup> . فضابط تقسيم الجرائم إلى مضرّة بالمصلحة العامة ومضرّة بالأفراد هو إذن المحل المباشر للاعتداء الذى تحققه الجريمة لا محلها غير المباشر ، فهذا الأخير يتمثل دائما فى العنوان على مصلحة الجماعة . فما يراعى المشرع فى هذا التقسيم ليس سوى المحل المباشر الذى أصابه ضرر الجريمة أو هدده خطرهما ، أما إذا نظرنا إلى المحل غير المباشر الذى يصيبه أذى الجريمة ، فلن يكون لهذا التقسيم مقتضى ، إذ المحل المباشر لأذى الجرائم كافة هو المصلحة العامة أو مصلحة المجتمع بأسره<sup>(٢)</sup> .

### فئات الجرائم المضرّة بالمصلحة العمومية فى قانون العقوبات

- خصص المشرع المصرى للجرائم المضرّة بالمصلحة العامة الكتاب الثانى من
- (١) فمن حق المجتمع ومصلحته أن يؤمن أفرادها على حقوقهم الأساسية ومن ثم تضار المصلحة العامة إذا لم يتمكن الأفراد من المجتمع بكافة حقوقهم الضرورية لاداء دورهم الاجتماعى .
- (٢) من أجل هذا قيل أن الجريمة ضرر يصيب المجتمع دائما ، راجع الدكتور جلال ثروت ، المرجع السابق ، ص ٢٣ ، الدكتور روف عبيد ، جرائم التزوير ، ١٩٨٤ ، ص ٣ .
- Vitu, Op. Cit., P. 28, N° 22

قانون العقوبات الذى يضم المواد من ٧٧ إلى ٢٢٩ مكررا . هذه الجرائم موزعة على ثلثات متنوعة يضمها سبعة عشر بابا ، تتضمن : الجنائيات والجنح المضرة بأمن الحكومة من جهة الخارج ( الباب الأول ، المواد ٧٧ - ٨٥ (أ) ) ، الجنائيات والجنح المضرة بالحكومة من جهة الداخل ( الباب الثانى ، المواد ٨٧ - ١٠٢ مكررا ) ، الجرائم المتعلقة بالمفرقات ( الباب الثانى مكررا ، المواد ١٠٢ (أ) - ١٠٢ (و) ) ، جرائم الرشوة ( الباب الثالث ، المواد ١٠٣ - ١١١ ) ، جرائم اختلاس المال العام والعنوان عليه والغدر ( الباب الرابع ، المواد ١١٢ - ١١٩ مكررا ) ، جرائم تجاوز الموظفين حدود وظائفهم وتقصيرهم فى أداء الواجبات المتعلقة بها ( الباب الخامس ، المواد ١٢٠ - ١٢٥ ) ، جرائم الاكراه وسوء المعاملة من الموظفين لأفراد الناس ( الباب السادس ، المواد ١٢٦ - ١٣٢ )<sup>(١)</sup> ، جرائم مقاومة المحكام وعدم الامتثال لأوامرهم والتعدى عليهم بالسب وغيره ( الباب السابع ، المواد ١٣٣ - ١٣٧ مكررا (أ) ) ، جرائم هرب المحبوسين واختفاء الجانين ( الباب الثامن ، المواد ١٣٨ - ١٤٦ ) ، جرائم فك الاختلم وسرقة المستندات والأوراق الرسمية المودعة ( الباب التاسع ، المواد ١٤٧ - ١٥٤ ) ، جرائم اختلاس الألقاب والوظائف والاتصاف بها بدون حق ( الباب العاشر ، المواد ١٥٥ - ١٥٩ ) ، الجرائم المتعلقة بالأديان ( الباب الحادى عشر المادتان ١٦٠ ، ١٦١ ) ، جرائم اتلاف المباني والآثار وغيرها من الأشياء العمومية ( الباب الثانى عشر ، المواد ١٦٢ - ١٦٢ مكررا (أولا) ) ، جرائم تعطيل المواصلات ( الباب الثالث عشر ، المواد ١٦٣ - ١٧٠ مكررا ) ، الجرائم التى تقع بواسطة الصحف وغيرها ( الباب الرابع عشر المواد ١٧١ - ٢٠١ ) ، جرائم المسكوكات الزيف والمزورة ( الباب الخامس عشر ، المواد ٢٠٢ - ٢٠٥ ) ، جرائم التزوير ( الباب السادس عشر ، المواد ٢٠٦ - ٢٢٧ ) ، وجرائم الاتجار فى الأشياء المتنوعة وتقليد علامات البوستة والتلفراف ( الباب السابع عشر ، المواد ٢٢٨ - ٢٢٩ مكررا ) .

(١) هذه الجرائم محل المباشر الذى يقع عليه الاعتداء بارتكابها هو أحد أفراد الناس ، ومع ذلك أدرجها للشرح فى طائفة الجرائم المضرة بالمصلحة العمومية من باب صفة الجنائيات — بمثل السلطة العامة — على صفة الجنين عليه .



## أهمية دراسة الجرائم المضرة بالمصلحة العمومية

يتضح من الاستعراض السابق لنفقات الجرائم المضرة بالمصلحة العمومية ، مدى تنوع هذه الجرائم وخطورتها ، باعتبار أن الحق المعتدى عليه فيها هو حق المجتمع بأسره ، الذى يتضرر بصورة مباشرة من ارتكابها ، هذا بالإضافة إلى الضرر الذى قد ينال الأفراد من ارتكاب بعض هذه الجرائم ، مثل جرائم التزوير فى المحررات العرفية وجرائم تزيف العملة وجرائم الاكراه وسوء المعاملة من الموظفين لأفراد الناس ، بل وجرائم الرشوة إذ يضطر الفرد إلى دفع مقابل انتفاعه بخدشات المرفق العام بينما لا يفرض نظامه دفع هذا المقابل .

وتتميز الجرائم المضرة بالمصلحة العمومية بأهمية تفوق أهمية الجرائم المضرة بالأفراد ، حيث أنها تصيب بالضرر أو تعرض للخطر مصالح المجتمع على نحو مباشر ، وضررها الاجتماعى فى الغالب جسيم<sup>(١)</sup> . فهي قد تهدد كيان الدولة ذاته ، أو تزعزع الاستقرار السياسى والاجتماعى فيها ، أو تحل بالثقة العامة فى مؤسساتها ونظمها الادارية أو الاقتصادية أو المالية .

وتبدو أهمية دراسة الجرائم المضرة بالمصلحة العمومية بالنظر إلى تطورهما المستمر ، لارتباطها الوثيق بما يلحق الدولة ونظمها السياسية والاقتصادية من تطور سريع ، ولذلك فأحكام هذه الجرائم يلحقها التعديل التشريعى فى فترات متقاربة ، وهو تعديل لا يقتصر فى الغالب على أحكامها التفصيلية ، بل قد يشمل المبادئ الأساسية التى تحكمها والتى ينبثق منها تنظيمها التفصيل . أما الجرائم المضرة بأفراد الناس ، فإن أحكامها قد استقرت بمرسوخ المبادئ الأساسية التى تحكمها . ويرجع ذلك إلى أنها تحمى حقوقاً أولية للأفراد ، تحظى باعتراف جميع الأنظمة القانونية ، وهى حقوق لارتباطها بالإنسان وكيانه المادى والمعنوى ، أصبحت ثابتة لا تتغير تبعاً لتغير الأيديولوجيات أو تطور الأنظمة السياسية أو الاجتماعية<sup>(٢)</sup> . لذلك فالجرائم المضرة بالأفراد تشكل

(١) الدكتور محمود نجيب حسنى ، المرجع السابق ، ص ١٢ .

(٢) ذلك أن هذه الجرائم تحمى الحقوق الأساسية المرتبطة بالشخصية الانسانية ، وهى التى يطلق عليها « حقوق الإنسان » ، مثل الحق فى الحياة وفى سلامة الجسم ، والحق فى صيانة العرض والشرف والاعتبار ، وحق الملكية ... الخ .

طائفة الجرائم « الطبيعية » التى قلما تتأثر بتطور الأفكار والمعتقدات ، أو بتغير النظام السياسى أو الاقتصادى أو الاجتماعى فى الدولة .

### منهج الدراسة

دراستنا للجرائم المضرة بالمصلحة العمومية هى دراسة تحليلية للنصوص المقررة لهذه الجرائم فى قانون العقوبات المصرى . والدراسة التحليلية تهدف إلى بسط الأحكام التفصيلية التى تضمنتها تلك النصوص فى ضوء آراء الفقه وأحكام القضاء فى مصر . لكن دراستنا هى كذلك دراسة تقديرية لتلك النصوص . والدراسة التقديرية تهدف إلى الوقوف على مدى كفاية النصوص القائمة لتحقيق الغاية منها ، ومن ثم بيان أوجه النقص والقصور فيها ، وإقتراح الحلول التى من شأنها مواجهة النقص والقصور . ومن أجل تحقيق هذا الهدف ينبغى الاسترشاد بالقانون المقارن والمصادر التاريخية للنصوص محل الدراسة . وعلى هذا النحو يكون التوجه صوب التشريع وأحكام القضاء وآراء الفقه فى فرنسا وغيرها من الدول محكوماً بالقرار الذى يقتضيه تحقيق الهدف من الدراسة التقديرية لنصوص قانون العقوبات المصرى .

### تقسيم الدراسة

نظراً للأهمية البالغة للجرائم المضرة بالمصلحة العمومية ، فقد كان من المتعين تناولها جميعاً بالدراسة العلمية ، التى تبسط المبادئ الأساسية التى تحكمها ، فضلاً عن الأحكام التفصيلية التى تنفرد بها كل طائفة منها . لكن ضيق المقام يحول دون إدراك هذه الغاية ، فالوقت المخصص لدراستها لا يكفى لمرض الجرائم المختلفة التى تكون كل طائفة من طوائف الجرائم المضرة بالمصلحة العمومية ، هذا فضلاً عن أن الهدف من دراسة القسم الخاص من قانون العقوبات ليس الإحاطة بكافة الجرائم التى يتضمنها ، بل هو عرض نماذج منها يتم اختيارها بالنظر إلى اعتبارات متعددة ، منها أهمية الحق أو المصلحة محل الحماية الجنائية ، ودقة المشاكل القانونية التى يثيرها تطبيقها العملى ، ومدى تكرار وقوعها فى الحياة العملية .

هذه الاعتبارات مجتمعة تفرض علينا أن نتخير بعض فئات هذه الجرائم . ويظهر من الواقع العملي ، الذي يستدل عليه من مجموعات الأحكام القضائية ، أن أكثر الجرائم المضرة بالمصلحة العمومية انتشارا في المجتمع المصري هي : جرائم الرشوة ، وجرائم العدوان على المال العام بصورها المختلفة ، وجرائم تزوير وتقليد الأختام والعلامات وماشابهها ، وجرائم التزوير في المحررات . وبالفعل نجد أن هذه الجرائم تثير الكثير من المشاكل القانونية عند التطبيق ، ولا يخفى فضلا عن ذلك أنها تصيب بالضرر الجسيم مصالح إجتماعية على قدر كبير من الأهمية .

من أجل ذلك قسمنا دراستنا في هذا المؤلف إلى أربعة أبواب على النحو التالي :

الباب الأول : جرائم الرشوة

الباب الثاني : جرائم العدوان على المال العام .

الباب الثالث : جرائم تزوير وتقليد الأختام والعلامات وماشابهها .

الباب الرابع : جرائم التزوير في المحررات .



الباب الأول  
جرائم الرشوة



## مبحث تمهيدى ماهية الرشوة

### تعريف الرشوة<sup>(١)</sup>

الرشوة تعنى اتجار الموظف العام بأعمال الوظيفة أو الخدمة<sup>(٢)</sup> التى يعهد إليه بالقيام بها للصالح العام ، وذلك لتحقيق مصلحة خاصة له . وعلى ذلك تتمثل الرشوة فى انحراف الموظف فى أدائه لأعمال وظيفته عن الغرض المستهدف من هذا الاداء ، وهو المصلحة العامة ، من أجل تحقيق مصلحة شخصية له ، هى الكسب غير المشروع من الوظيفة . وقد تضمنت المادة ١٠٣ من قانون العقوبات هذا المعنى عندما عرفت الموظف المرتشى بنصها على أن « كل موظف عمومى طلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو أخذ وعدا أو عطية لاداء عمل من أعمال وظيفته يعد مرتشيا » .

والرشوة بمعناها الواسع تتكون فى الأصل من اتفاق بين الموظف وبين من يطلب خدماته ، بمقتضاه يحصل الموظف على فائدة أو على مجرد وعد بفائدة ، نظير أدائه لعمل من أعمال وظيفته أو امتناعه عن أداء هذا العمل . فهى على هذا النحو علاقة أخذ وعطاء متبادل بين الموظف وصاحب المصلحة<sup>(٣)</sup> . وعلى ذلك تقتضى الصورة الأصلية للرشوة وجود طرفين أساسيين :

— المرتشى وهو الموظف العام الذى يأخذ أو يقبل ما يعرض عليه من عطية أو

---

(١) الرشوة فى اللغة مثاقرة الرأ ، فتطلق الرأ مضمومة ومكسورة ومفتوحة . والرشوة بالكسر هو المشهور ، وأصلها فى اللغة من الرشاء ، وهو الخيل الذى يربط فى الدلو لكى يتوصل به إلى الماء ، وقال ابن الأثير الرشوة هى الوصلة على الحاجة بالمصانة ، والمصانة تكون بأن تصنع له شيئا ليصنع لك شيئا آخر . راجع فى التعريفات للغة مختلفة للرشوة ، الدكتور حسين مذكور ، الرشوة فى الفقه الإسلامى مقارنا بالقانون ، ١٩٨٤ ، ص ٥٥ وما بعدها .

(٢) La Corruption ou Le Trafic de fonction

(٣) وبصور الأصل التى هى هذه العلاقة على أنها « عقد » غير مشروع بواسطة باع العمل الوطنى . راجع Vitu, Op. Cit., P. 284, No 360.

وعد بها ، أو يطلب لنفسه شيئا من ذلك ، نظير أداء عمل من أعمال وظيفته أو الامتناع عن هذا العمل .

- الرأى وهو صاحب المصلحة الذى يقدم العطية للموظف أو يعده بها ، أو يقبل طلبه شيئا من ذلك ، للحصول من الموظف على أداء عمل من أعمال الوظيفة ، أو الامتناع عن هذا العمل .

وقد يكون هناك طرف ثالث فى جريمة الرشوة ، هو الوسيط ، الذى يمثل من كلفه بالوساطة ، ويعتبر شريكا فى الجريمة . كذلك الحقى الشارع بالصورة الاساسية للرشوة صورا أخرى لاستغلال الوظيفة بغرض تحقيق كسب من ورائها زيادة على ما يستحقه الموظف من راتب . من هنا كان تجريم رشوة المستخدمين فى المشروعات الخاصة ، واستغلال النفوذ<sup>(١)</sup> . كما قرر المشرع تجريم عرض الرشوة من جانب صاحب المصلحة ، ولو لم يصادفه قبول من الموظف ، وتجرىم قبول المكافأة اللاحقة ، وتجرىم الاعلال بواجبات الوظيفة نتيجة رجاء أو وساطة أو توصية ، هذا بالإضافة إلى تجريم الوساطة فى الرشوة كما ذكرنا ، وتجرىم التوسط فى أخذ العطية أو الفائدة باعتباره سلوكاً مستقلاً عن "التوسط فى الرشوة"<sup>(٢)</sup> .

### علة تجريم الرشوة

يحمى المشرع بتجريم الصور المختلفة للرشوة نزاهة الوظيفة العامة ، ويصون الاداة الحكومية مما يمكن أن يلحق بها من خلل وفساد نتيجة الاتجار فى أعمال الوظيفة العامة . فالواقع أن صيانة الاداة الحكومية من الفساد يقتضى تعقب من يسيء من موظفيها استغلال وظيفته أو يتجر بنفوذه سواء أكان هذا النفوذ حقيقيا أم مزعوما ، وذلك حرصا على نزاهة الوظيفة العامة ، وحرصا على سلامة جهاز الادارة الحكومية ، وصيانة للمصالح العامة التى يشرف عليها الموظفون العموميون . والرشوة تعد من أخطر الجرائم المخلة بحسن سير الاداة الحكومية ، لما يترتب

<sup>١</sup> Le Traffic d'influence

(١)

(٢) راجع الدكتور أحمد عبد العزيز الألفى ، صور الرشوة فى القانون المصرى ، المجلة الجعالية القومية ،

العدد الأول ، مارس ١٩٨٥ ، ص ٣ .



عليها من اخلال بالثقة بين الحاكم والمحكومين . فالرشوة تؤدي إلى فقدان المحكومين للثقة في عدالة الاداة الحاكمة في الدولة ونزاهتها . يضاف إلى ذلك أن الرشوة تؤدي إلى الاخلال بالمساواة بين المواطنين أمام المرافق العامة ، حيث يحصل على خدماتها من يدفع المقابل للموظف العام ، بينما يحرم من تلك الخدمات من لا يقدر أو لا يرغب في أداء هذا المقابل ، ومن ثم تتعطل أو تهدر مصلحته . ومن شأن ذلك إضعاف ثقة المواطنين في نزاهة وموضوعية الدولة ممثلة في موظفيها الذين أناطت بهم إدارة المرافق العامة . والرشوة تمثل انحرافا من الموظف العام بالوظيفة عن الغرض المستهدف من أدائها ، وهو المصلحة العامة لتحقيق مصالح شخصية بحتة ، والاثراء دون سبب مشروع على حساب أفراد يحتاجون إلى الخدمات العامة التي عهد إليه بتقديمها دون الزام بأداء مقابل إليه<sup>(١)</sup> . وأخيرا يمكن أن نلاحظ أن الرشوة تحمل بالمساواة بين الموظفين أنفسهم ، إذ يحصل الموظف المرتشى مقابل أدائه لعمله على دخل يفوق ما يحصل عليه زميله غير المرتشى الذي يؤدي العمل ذاته ، مما قد يدفع الأخير إلى تقليده ، وبذلك يتفشى الفساد في الاداة الحكومية .

لكل هذه الأسباب وغيرها حرمت الشرائع السماوية الرشوة . فالشريعة الاسلامية تجلب استغلال نفوذ الوظيفة العامة أو الاستفادة منها بغير حق ، وتحرم ذلك وتوعده مرتكبه بأشد العقوبات الدينية والدنيوية . يقول الله تعالى ﴿ ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها إلى الحكام لتأكلوا فريقاً من أموال الناس بالإثم وأنتم تعلمون ﴾<sup>(٢)</sup> . ويقول رسول الله ﷺ « لعن الله الراشي والمرتشى في الحكم »<sup>(٣)</sup> . والقوانين الوضعية بدورها نصت على تجريم الرشوة ورصدت لها أشد العقوبات<sup>(٤)</sup> ، وإن كانت قد سلكت في ذلك مسالك شتى ، تبعا لاختلاف نظرتها إلى جريمة الرشوة .

(١) الدكتور محمد نجيب حسنى ، المرجع السابق ، ص ١٥ ، الدكتور عوض محمد ، الجرائم المضرة بالمصلحة العامة ، ١٩٨٥ ، ص ٣ .

(٢) سورة البقرة ، آية ١٨٨ .

(٣) لنجد من التفصيل عن جريمة الرشوة في الشريعة الاسلامية ، راجع الدكتور حسين ملكور ، المرجع السابق ، ص ١٥٢ وما بعدها .

(٤) وتجريم الرشوة حدث منذ أقدم العصور ، « كان معالبا عليه بأشد العقوبات . قى مصر الفرعونية كان =

## نظرة التشريعات المختلفة لجريمة الرشوة

تفترض جريمة الرشوة كما رأينا وجود شخصين على الأقل : المرتشى وهو الموظف أو من في حكمه ، والراشي وهو صاحب المصلحة . وقد اختلفت القوانين الوضعية في نظرتها إلى جريمة الرشوة ، حيث يوجد نظامان تشريعيان ، يؤدي كل منهما إلى إختلاف الأحكام القانونية للرشوة .

فالنظام الأول يعتبر الرشوة جريمة واحدة ، هي جريمة الموظف الذي يتجر بوظيفته ، وهو الذي يعد فاعلا لها ، على أساس أن جوهر الجريمة يتمثل في الاتجار بأعمال الوظيفة والمساس بنزاهتها . أما الراشي فيعتبر مجرد شريك للموظف في الجريمة ، وتطبق عليه القواعد العامة في الاشتراك ، الا إذ نص القانون على خلاف ذلك ، كما يعتبر الرائي شريكا في الجريمة . ويعرف هذا النظام بنظام « وحدة الرشوة » ، ويأخذ به القانون الدانركي والقانون الايطالي والقانون السوري والقانون اللبناني ، والقانون المصري كما سنرى ، ونظام مكافحة الرشوة في المملكة العربية السعودية .

أما النظام الثاني ، فيرى في الرشوة جريمتين مستقلتين : الأولى جريمة المرتشى أى الموظف ، وتسمى الرشوة السلبية ، وتحقق بطلب الموظف العام للمقابل أو بأخذه له أو بقبوله الوعد به . والثانية جريمة الراشي صاحب المصلحة ، وتسمى الرشوة الايجابية ، وتقوم في حق الراشي الذي يعطى الموظف العام المقابل أو يعده به أو يعرضه عليه . ويعرف هذا النظام بنظام « ثنائية الرشوة » ، ويأخذ به القانون الالماني والقانون الفرنسي<sup>(١)</sup> ، والقانون

---

« كسب المش بطرق غير مشروعة أما كانت معاينا عليه بالاعلام . ول سنة ١٣٣٠ ق.م أصدر حور بح تقينا يحظر القضاة من الرشوة ل المادة الثانية عشرة منه بقوله « ولا تأخذوا أية هدية من أحد ، ولا فكيف يمكنكم أن تحكموا بالعدل إذا كنتم أنتم أنفسكم جناة على القانون » ، لنهذ من التفضيل ، راجع الدكتور روف عبيد ، بحث في القضاء الجنائي عند الفراعنة ، المجلة الجنائية القومية ، العدد الثالث ، نوفمبر ١٩٥٨ ، ص ٥٥ .

(١) راجع المواد من ١٧٧ إلى ١٨٢ من قانون العقوبات الفرنسي ، التي عرفت عدة مرات منذ سنة ١٨١٠ ، وهي نجم استقلال النفوذ استقلالا عن الرشوة ، وتميز بين جريمتين مستقلتين من جرائم الرشوة هما : الرشوة السلبية La Corruption Passive وهي جريمة الموظف العام ( م ١٧٧ ) ، =

العراق والقانون السوداني . وطبقاً لهذا النظام تستقل كل من الجريمتين عن الأخرى في المسؤولية والعقاب ، بحيث يمكن أن تقوم إحدهما دون الأخرى . فالموظف العام يسأل عن جريمة الرشوة إذا طلب المقابل ولو رفض صاحب المصلحة الاستجابة إلى طلبه ، حيث تتحقق الرشوة السلبية كاملة رغم عدم استجابة صاحب المصلحة . كما أن الراشي لا يعتبر شريكاً للموظف العام ، بل يعد فاعلاً أصلياً في جريمة خاصة به هي الرشوة الإيجابية ، ومن ثم يسأل عن الجريمة متى عرض المقابل على الموظف العام على الرغم من رفض الأخير لهذا العرض ، وهو مالا يسمح به نظام وحدة الرشوة ، إلا إذا نص القانون على جريمة خاصة هي عرض الرشوة .

ويؤخذ على نظام « ثنائية الرشوة » أنه يخالف المنطق القانوني عندما يقسم واقعة واحدة إلى جريمتين مستقلتين . والواقع أن الذي دفع إلى تبني هذا النظام هو الرغبة في ملاحقة أحد طرفي الرشوة حين لا يستجيب له الطرف الآخر . ويتحقق ذلك في أحد فرضين : الأول حين يطلب الموظف الرشوة فيرفض صاحب المصلحة طلبه ، ففي هذه الحالة يؤدي تطبيق القواعد العامة في القانون الجنائي إلى اعتبار الجريمة قد توقفت عند مرحلة الشروع . الثاني عندما يعرض صاحب المصلحة الرشوة على الموظف العام الذي يرفض هذا العرض ، ففي هذه الحالة يقود تطبيق القواعد العامة إلى عدم مساءلة صاحب المصلحة باعتباره شريكاً في الرشوة ، لأن الاشتراك في الجريمة لا يتحقق إلا إذا ارتكبت تلك الجريمة بناء على الاشتراك ، وهو ما لا يتحقق في حالة رفض الموظف لعرض صاحب المصلحة .

أما نظام « وحدة الرشوة » فهو الأقرب إلى المنطق القانوني ، والأكثر توافقاً مع طبيعة جريمة الرشوة والمصلحة التي يحميها القانون بالتجريم . فالمصلحة محل الحماية الجنائية هي هنا نزاهة الإدارة واستقامتها ، والمحلوان على هذه المصلحة يتأتى أساساً من القائم عليها والمكلف بالحفاظ على نزاهة الأداة

= والرشوة الإيجابية La Corruption active وهي جريمة صاحب المصلحة ( م ١٧٩ ) . راجع في أحكام الرشوة في القانون الفرنسي :

Vouin, Op. Cit., P. 696 ets., Vitu, Op. Cit., P. 283 ets.

الحاكمة ، وهو الموظف العام أو من في حكمه . لذلك فالرشوة هي جريمة الموظف ، إذ الجرم الاساسى يقع منه عندما يخل بواجب المحافظة على نزاهة الوظيفة ويخون الثقة التى وضعتها الدولة فيه باسناد امانة الوظيفة إليه . أما صاحب المصلحة الذى يدفع الموظف إلى هذا الاخلال أو يستفيد منه ، فانه لا يعدو أن يكون مجرد شريك حرض الموظف العام أو اتفق معه أو ساعده على ارتكاب الجريمة . وقد أخذ على نظام « وحدة الرشوة » أنه لا يسمح بعقاب الموظف الذى يطلب الرشوة عن جريمة تامة إذا رفض طلبه من صاحب المصلحة ، كما أنه يؤدى إلى افلات صاحب المصلحة من المسؤولية إذا إقتصر نشاطه على عرض الرشوة التى رفضها الموظف العام ، رغم ماينطوى عليه سلوك صاحب المصلحة على هذا النحو من تحريض للموظف على الاخلال بواجبات الوظيفة .

لكن هذه العيوب فى نظام وحدة الرشوة يسهل علاجها عن طريق تمييز جريمة الرشوة بنصوص خاصة تخرج على القواعد العامة ، مراعاة لطبيعة هذه الجريمة . ويتحقق ذلك بأن ينص المشرع على التسوية فى ماديات الجريمة بين طلب الرشوة وبين قبولها أو أخذها ، وهو ما يسمح بعقاب الموظف العام على رشوة تامة إذا إقتصر نشاطه على مجرد الطلب الذى رفضه صاحب المصلحة . وهذا ما أخذ به المشرع المصرى ، فى المواد ١٠٣ وما بعدها من قانون العقوبات كما سنرى ، حيث اعتبر طلب الموظف صورة مستقلة للنموذج الجنامى فى الرشوة شأنه شأن الأخذ الفعلى أو قبول الوعد . كذلك يمكن النص على عقاب صاحب المصلحة ، باعتباره فاعلا أصليا فى جريمة خاصة به هي جريمة « عرض الرشوة » ، حين يعرض المقابل على الموظف العام فيرفض الأخير عرضه . وهذا هو ما فعله المشرع المصرى ، فى المادة ١٠٩ مكررا من قانون العقوبات ، عندما اعتبر عرض الرشوة جريمة مستقلة بذاتها ، يعاقب مرتكبها رغم عدم قيام جريمة الرشوة فى حق الموظف العام الذى رفض العرض الموجه إليه<sup>(١)</sup>.

(١) وقد أخذ نظام مكافحة الرشوة فى السنكة المربة السعدية بمبدأ وحدة الرشوة الذى قرره القانون المصرى . لذلك سوى هذا النظام فى الحكم بين أخذ المقابل أو قبول الوعد به وبين مجرد طلبه ، كما أنه =

## تقسيم دراسة جرائم الرشوة

نص المشرع المصري على جرائم الرشوة واستغلال النفوذ في الباب الثالث من الكتاب الثاني من قانون العقوبات في المواد من ١٠٣ إلى ١١١ . وقد عدلت مواد هذا الباب تعديلا شاملا بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣<sup>(١)</sup>. ويتناول المشرع في هذا الباب جريمة الرشوة في صورتها الأصلية ، بالإضافة إلى نماذج متعددة من الجرائم التي تندرج تحت الرشوة في مفهومها العام أو تلحق بها . لذلك فإن دراستنا لجرائم الرشوة في القانون المصري تقتضي أن نتناول جريمة الرشوة في صورتها الأصلية في فصل أول ، ثم نعرض للجرائم الملحقة بالرشوة في فصل ثان .

---

= نص على جريمة خاصة بالرائش الذي يعرض الرشوة على الموظف فيفضها . وهي جريمة عرض الرشوة ، راجع المواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٥ ، ٨ من النظام السعودي . وراجع في جرائم الرشوة في النظام السعودي ، الدكتور أحمد عبد العزيز الأنقي ، النظام الجنائي لمنسلطة العربية السعودية . ١٩٧٦ ، ص ٨٤ وما بعدها .

(١) كذلك عدلت بعض مواد هذا الباب وأضيفت مواد أخرى إليه بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ . راجع الدكتور حاتم جمعة ، تطور موقف المشرع المصري من العقاب على جريمة الرشوة ، مجلة الجنائية القومية ، العدد الأول ، مارس ١٩٨٥ ، ص ٣٥ . وراجع في التطور التاريخي لتجريم الرشوة واستغلال النفوذ في القانون الفرنسي

Vitu, Op. Cit., P. 285, N° 361,

Vouin, Op. Cit., P. 699, N° 484.

## الفصل الأول

### جريمة الرشوة

تقتضى دراسة الصورة الأصلية لجريمة الرشوة أن نعرض لأركان الجريمة ثم لعقوباتها في مبحثين متتاليين .

### المبحث الأول

#### أركان جريمة الرشوة

الرشوة من جرائم الوظيفة العامة<sup>(١)</sup>، فهي تفترض صفة خاصة في مرتكبها هي صفة الموظف العام ، التي تعد الركن الأول من أركان الرشوة . وتحقق الجريمة ماديا بطلب الموظف أو قبوله أو أخذه مقابلا ، لقاء قيامه بعمل أو امتناعه عن عمل وظيفي . ويتخذ الركن المعنوي في جريمة الرشوة صورة القصد الجنائي .

كما تقدم نرى أنه ينبغي لقيام جريمة الرشوة توافر أركان ثلاثة ، نتناولها بالدراسة في المطالب الثلاثة التالية .

### المطلب الأول

#### صفة المرتشى

جريمة الرشوة — كما قلنا — من جرائم ذوى الصفة الخاصة ، أى تلك التي تفترض لقيامها صفة خاصة فيمن يرتكبها<sup>(٢)</sup> : والصفة المتطلبة هنا هي كون

(١) أو من الجرائم ضد الأدلة العامة ، في تحديد مفهوم الأدلة العامة في محيط الجرائم اللصوية ، راجع الدكتور مأمون سلامة ، قانون العقوبات ، القسم الخاص ، الجزء الأول ، الجرائم المضرة بالمصلحة العامة ، ١٩٨٨ ، ص ٧٣ وما بعدها .

(٢) وتعني تلك الصفة ركنا من أركان الجريمة ، بحيث لا يتصور أن يعد فاعلا لها إلا من تتوافر فيه الصفة

المرتضى موظفا عاما ، مختصا بالعمل الذى تلقى المقابل من أجل اقيام به .  
وعلى ذلك تفترض جريمة الرشوة أن المرتضى موظف عام ، لكن ليس كل  
موظف عام يمكن أن يكون فاعلا لهذه الجريمة ، بل ينبغى أن يكون الموظف  
مختصاً بما تلقى المقابل من أجله . وبهذين العنصرين تتحقق صفة المرتضى  
اللازمة لقيام جريمة الرشوة .

## الفرع الأول

### الصفة العمومية للمرتضى

تتحقق الصفة العامة في المرتضى بكونه موظفا عاما أو من الأشخاص الذين  
يعملون في حكم الموظف العام ، أى أنه ينبغى أن يكون المرتضى موظفا عاما  
حقيقة أو حكما .

#### أولاً : الموظف العام الحقيقي

لم يعرف القانون الجنائى الموظف العام ، بيد أن لتعبير الموظف العام مدلولاً  
مستقراً في فقه القانون الإدارى . فالفقه الإدارى يعرف الموظف العام بأنه كل  
شخص يعهد إليه من سلطة مختصة بأداء عمل دائم في خدمة مرفق عام يدار  
باسلوب الاستغلال المباشر<sup>(١)</sup>.

== التى يتطلبها المشرع ، أما من يسلم فيها دون أن يحمل تلك الصفة ، فيمكن أن يعد شريكاً في  
الجريمة ، ومن أمثلة هذه الجرائم كذلك جريمة افشاء أسرار المهنة ، وجريمة مملوسة الطب بدون  
ترخيص ، وجريمة اختلاس الموظف للمال العام ، وجريمة الزنا في القانون المصرى .

(١) في تعريف الموظف العام في القانون الإدارى ، راجع حكم المحكمة الإدارية العليا الصادر في ٦ أبريل  
١٩٥٧ في القضية رقم ١٤٧٠ لسنة ٢ القضائية ، مجموعة أحكام المحكمة الإدارية العليا ،  
السنة ٢ ، رقم ٨٥ ، ص ٨٣٢ . وفي الفقه الإدارى المصرى ، راجع الدكتور سليمان الطمبلاوى ،  
الوجيز في القانون الإدارى ، ١٩٨٩ ، ص ٤٦٩ وما بعدها ، الدكتور عبد الفتى بسويى عبد  
الله ، القانون الإدارى ، ١٩٩١ ، ص ٢٠١ .

وفي الفقه الإدارى الفرنسى ، راجع

R. Chapus, Droit administratif général, T.II, 3<sup>e</sup> éd. 1988, P. 13 etc.

من هذا التعريف يمكن القول بأنه يشترط لاعتبار الشخص موظفا عاما في القانون الإداري توافر ثلاثة شروط :

**الأول :** القيام بعمل في خدمة مرفق عام تديره الدولة مباشرة أو يتبع أحد الأشخاص المعنوية العامة الأخرى ، مثل المحافظات والمؤسسات والهيئات العامة . وقيام الشخص بخدمة مرفق عام يقتضى بالضرورة شغله منصبا يدخل في التنظيم الإداري لذلك المرفق<sup>(١)</sup>.

**الثاني :** القيام بالعمل بصفة دائمة لا عرضية ، فيجب أن تكون لعلاقة الموظف بالدولة صفة الاستقرار والدوام .

**الثالث :** أن يكون التحاق الشخص بالعمل قد تم على وجه قانوني وفقا للقواعد المنظمة للوظيفة العامة .

وإذا توافرت الشروط الثلاثة السابقة ، اكتسب الشخص صفة الموظف العام ، بصرف النظر عن نوع المرفق العام الذى يعمل فيه ، فيستوى أن يكون هذا المرفق إدارياً أو صناعياً ، طالما أنه يدار بأسلوب الاستغلال المباشر<sup>(٢)</sup> ، كما أنه لا أهمية لنوع العمل الذى يمارسه الموظف ، فيستوى أن يكون فنياً أو يدوياً<sup>(٣)</sup> . ولا أهمية للدرجة الموظف في السلم الإداري ، فمعنى الموظف العمومي في جريمة الرشوة يشمل كل من يدخل في السلم الإداري ابتداء من الوزير حتى أقل الموظفين درجة<sup>(٤)</sup>.

---

(١) راجع نضر جتاني ٢ فبراير ١٩٧٦ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ٢٧ ، رقم ٣٠ ، ص ١٥٢ .

(٢) لذلك من القواعد المقررة أنه لا يعد موظفا عاما من يعمل في أحد المرافق التي تدار عن طريق الائتلاف ، وإن كان يساهم في إدارة مرفق عام . ومن ثم وجب لتطبيق أحكام الرشوة النص على اعتباره في حكم الموظفين العموميين .

(٣) ولا يشترط لاعتبار الشخص موظفا عاما أن يكون متبعا أو أن يتقاضى راتبا عن عمله . ولا يحل دون توافر صفة موظف العام أن يكون الموظف في أجازة أو موفوقا عن العمل ، طالما أنه لا يزال يشغل بصفة فعلية وظيفته العامة .

(٤) لذلك سرى أن المشرع المصري كان حريصا على النص على فئة المستخدمين ، وهم الذين يشغلون أدنى درجات السلم الإداري . تأكيدا لسريان أحكام الرشوة على كافة الموظفين أيما كان مركزهم الوظيفي . طبقت أحكام الرشوة في فرنسا على الوزراء باعتبارهم من الموظفين العموميين في قضية قضاة ، شهيرة ، اراجع



لكن المدلول الإداري للموظف العام لا يكفي القانون الجنائي في مجال جريمة الرشوة ، لأنه لا يشمل جميع الأشخاص الذين يتصلون لاداء خدمات عامة للجُمهور ، ينبغى العمل على كفالة نزاهتها . لذلك توسع القانون الجنائي في مدلول الموظف العام بالنسبة لجريمة الرشوة ، فنصت المادة ١١١ من قانون العقوبات على فئات عديدة من العاملين الذين يعدون من الموظفين العموميين في تطبيق نصوص الرشوة ، وإن لم يكونوا كذلك وفقا للمدلول الإداري للموظف العام ، أى أن القانون الجنائي يعتبرهم في حكم الموظفين العموميين .

### ثانيا : الموظف العام المحكى

حددت المادة ١١١ من قانون العقوبات فئات معينة من العاملين ، واعتبرتهم موظفين عموميين في تطبيق نصوص الرشوة . فهذه المادة تنص على أنه « يعد في حكم الموظفين في تطبيق نصوص هذا ( الفصل ) :

- ١ - المستخدمون في المصالح التابعة للحكومة أو الموضوعة تحت رقابتها .
- ٢ - أعضاء المجالس النيابية العامة أو المحلية سواء أكانوا منتخبين أو معينين .
- ٣ - المحكمون والخبراء ووكلاء الديانة والمصفون والحراس القضائيون .
- ٤ - الفيت .

٥ - كل شخص مكلف بخدمة عمومية .

٦ - أعضاء مجالس إدارة ومديرو ومستخدمو المؤسسات والشركات والجمعيات والمنظمات والمنشآت إذا كانت الدولة أو إحدى الهيئات العامة تساهم في مالها بنصيب ما بأية صفة كانت .

كذلك أضافت المادتان ٢٢٢ و ٢٩٨ من قانون العقوبات الأطباء وشهود الزور — في حالات معينة — إلى فئات الموظفين العموميين في تطبيق نصوص الرشوة<sup>(١)</sup> . ونعرف بكل فئة من هذه الفئات في ايجاز .

---

Crim. 24 Fév.1893, S. 1893, I, P. 217, Cité Par Vitu, Op. Cit., P. 288, = note N° I.

(١) كذلك نصت قوانين خاصة على اعتبار بعض الأشخاص في حكم الموظفين العموميين عند تطبيق

## ( أ ) المستخدمون في المصالح التابعة للحكومة أو الموضوعة تحت رقابتها

المستخدم هو الشخص الذى يعين في احدى الوظائف الخارجة عن التنظيم الادارى للمرفق العام . وفي مصر جرى العرف على اطلاق لفظ « المستخدمين » على صفار الموظفين الحكوميين ، حيث كان تعبير « الموظف » يقتصر على كبار الموظفين في الدولة . أما في الوقت الحاضر فلم يعد لهذه التفرقة وجود ، حيث أصبح هؤلاء وأولئك من « العاملين المدنيين في الدولة » ، وينظم علاقتهم بالدولة قانون واحد .

وقد كان النص على المستخدمين باعتبارهم من الموظفين العموميين في تطبيق نصوص الرشوة دليلا على رغبة المشرع في إخضاع كل من تربطه بالدولة علاقة وظيفية ، أيا كان موضعه في السلم الوظيفي ، لأحكام جريمة الرشوة . فصغار الموظفين مثل كبارهم يمثلون الدولة ، وهم بهذا الوصف موضع ثقة المواطنين ، ومن ثم وجب إخضاعهم لنصوص الرشوة . وتطبيقاً لذلك قضى بأن الساعى في مأمورية الضرائب يعد بالنسبة لجريمة الرشوة موظفا عاما<sup>(١)</sup> ، وكذلك الساعى في التلفزيون<sup>(٢)</sup> .

ويخضع العاملون المدنيون في الدولة لقانون واحد ينظم علاقتهم بالدولة<sup>(٣)</sup> . لكن قد يخضع بعض الموظفين لنظام خاص غير هذا القانون ، بيد أن خضوعهم لهذا النظام لا يؤثر في صفتهم كموظفين عموميين . من أجل ذلك يعد رجال القوات المسلحة ورجال الشرطة من الموظفين العموميين في تطبيق

---

= أحكام قانون الضمانات ، ومن ثم يعبرون كذلك بالنسبة لنصوص جريمة الرشوة . لذلك فالرجوع في تحديد هؤلاء الأشخاص هو تلك القوانين ، ونذكر منهم على سبيل المثال : العاملين في المؤسسات الصحية القومية ، والعاملون على شؤون الاحزاب السياسية والعاملون بها ، والعاملون في الجسور المائية . وأما في هؤلاء ، فالتكثير محمد زكى أبو عامر ، قانون الضمانات ، القسم الخاص ، ١٩٨٩ ، ص ٥٧ وما بعدها .

(١) نفس ٢٠ يناير ١٩٥٩ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ١٠ ، رقم ١٥ ، ص ٥٥ .

(٢) نفس أول أبريل ١٩٦٨ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ١٩ ، رقم ٧٤ ، ص ٣٩٤ .

(٣) هو القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

نصوص الرشوة<sup>(١)</sup>. وإذا كان خضوع بعض العاملين لقانون آخر غير قانون العاملين المدنيين لا ينفى عنهم صفة الموظف العام ، فان خضوع غيرهم لنظام خاص بالاضافة إلى القانون العام لا ينفى عنهم من باب أولى تلك الصفة . لذلك يعد القضاة وأعضاء هيئات التدريس في الجامعات من الموظفين العموميين<sup>(٢)</sup>.

ولا يقتصر النص على المستخدم في المصالح الحكومية ، وإنما يشمل المستخدم في المصالح الموضوعة تحت رقابة الحكومة من الهيئات العامة اللامركزية ، سواء كانت من هيئات الادارة المحلية مثل المحافظات والمدن ، أو من المؤسسات العامة المتخصصة . وبصفة عامة ، يمكن القول بأن هذه الفئة تغطي كل شخص له نصيب في القيام بعمل في الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة التابعة لها ، سواء أكان معيناً بصفة دائمة أم مؤقتة ، وأما كان وضعه في التدرج الوظيفي ، ولو كان يشغل أدنى درجات السلم الوظيفي<sup>(٣)</sup>.

### (ب) أعضاء المجالس النيابية

المجالس النيابية هي الهيئات العامة ذات الصفة التمثيلية ، أى التى تنوب عن المواطنين أو عن جماعة منهم في التعبير عن إرادتهم الجماعية في الشؤون العامة . هذه المجالس قد تكون عامة على مستوى الجمهورية ، مثل مجلس الشعب ومجلس الشورى ، وقد تكون محلية على مستوى وحدات التقسيم الإداري للجمهورية ، مثل مجالس المحافظات أو المدن أو القرى . ويعد أعضاء هذه المجالس من الموظفين العموميين بالمفهوم الإداري ، إلا أن المشرع قد أشار إليهم

---

(١) وعلى ذلك يعد الصول بالقوات المسلحة موظفاً عاماً ، نقض جناف ٣٠ مارس ١٩٥٩ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ١٠ ، رقم ٨١ ، ص ٣٦٤ .

(٢) راجع بالنسبة لرجال السلطة القضائية ، نقض ٤ يناير ١٩٨٣ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ٣٤ ، رقم ٤ ، ص ٣٦ .

(٣) الدكتور أحمد فتحى سرور ، الوسيط في قانون المقربات ، القسم الخاص ، ١٩٩١ ، ص ١٢٥ ، الدكتور محمود نجيب حسنى ، المرجع السابق ، ص ٢٠ ، الدكتور محمد زكى أبو عامر ، المرجع السابق ، ص ٥٠ .

صراحة منعا لكل خلاف يمكن أن يثور حول إمكان تطبيق نصوص الرشوة عليهم : ولا أهمية لمصدر اضعاف الصفة التمثيلية على عضو المجلس النيابي ، فقد يكون منتخباً أو معيّناً . كما أن الحكم يطلان انتخاب العضو لا يحول دون تطبيق أحكام الرشوة عليه ، متى كان قد ارتكب الجريمة قبل أن يتقرر البطلان نهائياً<sup>(١)</sup> .

### (ج) المحكمون والخبراء ونحوهم

نصت المادة ١١١ على طائفة من معاوني القضاة الذين يعتبرون في حكم الموظفين العموميين وهم : المحكمون والخبراء ووكلاء الديانة والمصفون والحراس القضائيون<sup>(٢)</sup> . وهؤلاء يكلفون بخدمة عامة لها من الأهمية والخطورة . ما دفع المشرع إلى تخصيصهم بالنص عليهم صراحة ، رغم أنه نص بعد ذلك على المكلفين بخدمة عامة وأخضعهم لأحكام جريمة الرشوة . فالحكم يؤدي عملاً من جنس العمل القضائي ، والخبير يقدم رأيه الفني للقاضي فيمهد للحكم الذي يصدره الأخير . أما وكلاء الديانة والمصفون والحراس القضائيون فانهم يساعدون القاضي في اتمام مهمته ، وأعمالهم لهذا السبب لا تقل أهمية عن عمل المحكم والخبير . وقد قدر المشرع أن عمل هؤلاء يعد في حقيقته ممارسة لبعض اختصاصات السلطة القضائية ، وأن ارتشاؤهم لا يقل خطورة عن ارتشاء القضاة أنفسهم<sup>(٣)</sup> .

وتطبق أحكام الرشوة على هؤلاء سواء أكانوا معينين من قبل المحكمة أو مختارين من قبل الخصوم<sup>(٤)</sup> .

(١) الدكتور أحمد قنبي سرور ، المرجع السابق ، ص ١٢٦ ، الدكتور محمد زكي أبو عامر ، المرجع

السابق ، ص ٤٤ . Crim. 3 Nov. 1933, B.C. No 200, p. 383.

(٢) Crim. 23 Jan. 1973, B.C., N° 29, P. 80 "Le syndic de faillite entre dans l'énumération des personnes visés Par l'art. 177, al. 1, 1°, du code pénal, en ce qu'il est, au sens de ce texte, un citoyen chargé d'un ministère de service public".

(٣) الدكتور محمود نجيب حسني ، المرجع السابق ، ص ٢٢ .

(٤) الدكتور محمود نجيب حسني ، المرجع السابق ، ص ٢٢ ، هامش ٢ ، الدكتور محمد زكي =

## ( د ) المكلفون بخدمة عامة

المكلف بخدمة عامة هو كل شخص يعهد إليه من سلطة مختصة بأداء عمل مؤقت وعارض لحساب الدولة أو لحساب أحد الأشخاص المعنوية العامة<sup>(١)</sup>. وللمكلف بخدمة عامة يميزه عن الموظف العام أنه لا يؤدي مهمته على سبيل الاحتياج والانتظام ، بل على وجه عارض ومؤقت<sup>(٢)</sup>. لكن يشترط أن يكون التكليف بالخدمة العامة صادرا ممن يملكه قانونا ، والا كان غير صحيح . ويستوى أن يكون العمل المكلف به الشخص بمقابل أو بغير مقابل ، كما لا أهمية لكون الشخص قد سعى إلى هذا التكليف بإرادته أو أن التكليف قد فرض عليه بناء على أمر من السلطة العامة .

ويختلف التكليف بالخدمة العامة عن الترخيص بها ، فالتكليف ينطوي على معنى الالتزام ، بخلاف الترخيص الذي يقوم على السماح والاذن . لذلك لا يقوم الترخيص بأداء الخدمة العامة مقام التكليف بها . وتطبيقاً لذلك قضى بأن البنوك المرخص لها بمزاولة عمليات النقد الأجنبي لا تعد مكلفة بخدمة عامة<sup>(٣)</sup> .

= أبو عامر ، المرجع السابق ، ص ٥٥ ، وقرن الدكتور أحمد فحى سرور ، المرجع السابق ، ص ١٢٩ . وقد نصت المادة ١/١٧٧ ثانياً من قانون العقوبات الفرنسي على إلزامه والمحكىين الذين تعينهم المحكمة ، أو يتطوعهم المحكوم ، إذا أصدروا قراراً أو أبداوا رأياً لمصلحة أو ضد مصلحة أحد المحكوم .

راجع :

Vouin, Droit Pénal Spécial, Précité p. 702, Vitu, P. 289, N° 367

(١) وقد عرفت محكمة النقض المصرية بأنه « هو كل شخص يقوم بخدمة عامة لصالح المجتمع ولو لم يكن من طائفة الموظفين أو للأمورين أو المستغنيين الصوميين ، مادام هذا الشخص قد كلف بالعمل ممن يملك هذا التكليف ، راجع قضى ٢ فبراير ١٩٧٦ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ٢٢ ، رقم ٣٠ ، ص ١٥٢ .

(٢) قضى جنائي ١٦ فبراير ١٩٦٠ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ١١ ، رقم ٣٣ ، ص ١٦٨ ، الدكتور محمود نجيب حسنى ، المرجع السابق ، ص ٢٢ . ومع ذلك يذهب بعض الفقهاء إلى القول بأنه يستوى أن يكون العمل للكلف به دائما أو مؤقتا ، وهذا هو ما قرره المادة ٣٥٧ من قانون العقوبات الايطالي ، راجع الدكتور أحمد فحى سرور ، المرجع السابق ، ص ١٢٧ ، الدكتور محمد زكى أبو عامر ، المرجع السابق ، ص ٥٥ .

Vitu, P. 289, N° 267 et V. art. 177 al 1<sup>er</sup> - 1° .

(٣) قضى جنائي ١٦ فبراير ١٩٦٠ ، أشار إليه في الملخص السابق .

والمكلف بخدمة عامة قد يكون من الأشخاص العاديين ، كما قد يكون موظفا عاما ندينه الدولة لأداء خدمة عامة خارج أعمال وظيفته<sup>(١)</sup>. ومن أمثلة المكلف بخدمة عامة من أحكام القضاء وكيل شونة بنك التسليف المكلف باستلام القمح المهجوز من الاهالى لحساب الحكومة ووزنه وتحديد درجة نظافته<sup>(٢)</sup>، وشيخ الحارة بالنسية إلى واجب استحضار الاشخاص المطلوبين للأقسام خدمة للأمن العام<sup>(٣)</sup>، كما يعد مكلفا بخدمة عامة المترجم الذى تنديه المحكمة للترجمة فى دعوى ، والمرشلم الذى تستعين به الشرطة فى الكشف عن جريمة ، والمجنّد أثناء فترة التجنيد .

### ( هـ ) العاملون فى القطاع العام

ألقى المشرع هذه الطائفة من العاملين بالموظفين العموميين فيما يتعلق بتطبيق أحكام الرشوة . وقد أضيفت هذه الطائفة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ ، الذى أضاف إلى المادة ١١١ من قانون العقوبات فقرة جديدة تقضى بأن يحير فى حكم الموظفين العموميين فى تطبيق نصوص الرشوة : أعضاء مجالس إدارة ومديرو ومستخدمو المؤسسات والشركات والجمعيات والمنظمات والمنشآت إذا كانت الدولة أو احدى الهيئات العامة تساهم فى مالها بنصيب ما بأية صفة كانت . وقد أعتبر أفراد هذه الطائفة فى حكم الموظفين العموميين بنهى خاص حسما للخلاف الذى ثار حول صفة موظفى المشروعات التى تساهم فيها الدولة أو احدى الهيئات العامة ، بالنسبة لجرائم الرشوة والاختلاس وما يلحق بها ، أى تلك الجرائم التى تفترض توافر صفة الموظف العام لقيامها .

(١) نقض جنائى ١٦ مايو ١٩٦١ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ١٢ رقم ١٠٩ ، ص ٥٧٠ . وفيه اصورت المحكمة أن تنصب أحد موظفى مصلحة الوقود لوزارة الصناعة نائبا للعارس على احدى الشركات للسهر على نشاط الشركة وإعضائها لرقابة الدولة المباشرة بمد تكليفها بخدمة عامة ، ويحير المكلف مثل الموظف فى حكم الرشوة .

(٢) نقض جنائى ١٣ مارس ١٩٤٤ ، مجموعة القواعد القانونية ، ج ٦ رقم ١١٤ ، ص ٤٢٤ .

(٣) نقض جنائى ٧ أكتوبر ١٩٥٨ ، مجموعة أحكام النقض السنة ٩ ، رقم ١٨٨ ، ص ٧٧٣ ،

وراجع نقض جنائى ٢٥ ابريل ١٩٦٧ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ١٨ ، رقم ١١٤ ، ص

٥٨١ ، بالنسبة لعصر الاتحاد الاشتراكي العربى .

وقد بررت المذكرة الأيضاحية للقانون المذكور هذا التدخل التشريعي بأنه جاء لتأمين الحماية الكافية للأهداف الاشتراكية التي توخاها قواثين يوليو سنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت وبإسهام الحكومة في بعضها الآخر . والهيئات التي يعنىها هذا القانون كانت في الأصل مشروعات خاصة ، ولكن تأميمها أضفى عليها طابعا عاما وأتاح لها أن تؤدي في المجتمع دورا هاما ، اقتضى معاملة العاملين فيها المعاملة ذاتها التي يخصص بها الموظف العام ، لاسيما ما يتعلق بضمان نزاهة هؤلاء شأنهم شأن الموظفين في المرافق التابعة مباشرة للدولة .

والعبرة في اعتبار المشروع مؤمما هي بالمساهمة في رأس ماله ، أي أهلية رأس المال كليا أو جزئيا إلى الدولة أو إلى أحد الأشخاص المعنوية العامة . أما مجرد إسهام الدولة أو الشخص المعنوي في إدارة المشروع دون الاشتراك في رأس ماله ، فإنه لا يكفي لاعتبار العاملين فيه في حكم الموظفين العموميين . <sup>كذلك</sup> لا يكفي لاعتبارهم في حكم الموظفين العموميين وضع المشروع تحت حراسة الدولة . وهذا هو ما يستفاد صراحة من تعبير المشرع بقوله « تساهم الدولة أو إحدى الهيئات العامة في » « مالها » بنصيب ما بأية صفة كانت . لكن نلاحظ أنه لا أهمية لكيفية مساهمة الدولة في رأس المال ، وهذا ما يستفاد من عبارة « بأية صفة كانت » . وعلى ذلك يكفي أن تكون هذه المساهمة على سبيل الاستثمار المؤقت لبعض الأموال ، مثل مساهمة هيئة التأمينات الاجتماعية أو الهيئة العامة للتأمين والمعاشات في بعض الشركات عن طريق شراء بعض الأسهم من البورصة<sup>(١)</sup> .

وتطبيقا لهذا النص يعد في حكم الموظفين العموميين في تطبيق نصوص الرشوة ، جميع العاملين في شركات وهيئات القطاع العام ، أي كانت مراتبهم في التلرج الوظيفي . وقد نص المشرع صراحة على أعضاء مجالس الإدارة ، سواء منهم من يتقاضى مرتبا دوريا أو من يحصل على مجرد مكافأة على حضور

---

(١) المذكور أحمد قصى سرور ، المرجع السابق ، ص ١٢٩ .

الجلسات<sup>(١)</sup>، والمديرين ورؤساء مجالس الإدارة ، والمستخدمين والموظفين فنيين كانوا أو إداريين أو كتابيين . لكن لا يعد في حكم الموظف العام من العاملين في شركات وهيئات القطاع العام إلا من كانت تربطه بالشركة أو الهيئة علاقة تبعية وكان يؤدي عمله فيها على سبيل الاعتماد والانضمام . وتطبيقاً لذلك لا يعتبر في حكم الموظف العام من يقوم بمهمة عارضة لحساب الشركة أو الهيئة ، مثل المحاسب الذي يعهد إليه بفحص ميزانية الشركة أو المحامي الذي يوكل للدفاع عنها في قضية معينة . ولا يقال أن هذا وذلك يعدان في حكم الموظف العام باعتبارهما من المكلفين بخدمة عامة ، لأن التكليف لم يصدر إليهما من سلطة عامة<sup>(٢)</sup> .

## ( و ) الأطباء وشهود الزور

الأطباء ومن في حكمهم لا يعتبرون في الأصل من الموظفين العموميين<sup>(٣)</sup>، ومع ذلك أضفى عليهم المشرع هذه الصفة في صدد جريمة الرشوة بشروط معينة . كما أن شهود الزور يخضعون لنصوص الرشوة في حالة خاصة .

(١) وسواء منهم المعينين أو للتعيين ، راجع نقض جنائي ٦ أبريل ١٩٧٠ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ٢١ ، رقم ١٢٨ ، ص ٥٣٢ .

(٢) في هذا المعنى ، الدكتور محمود نجيب حسني ، المرجع السابق ، ص ٢٢ ، الدكتور أحمد فني سرور ، المرجع السابق ص ١٣٠ . وفلان عكس ذلك ، الدكتور فوزية عبد القادر ، شرح قانون العقوبات - القسم الخاص ، ١٩٨٨ ، ص ٢٤ ، الدكتور محمد زكي أبو طر المرجع السابق ، ص ٥٦ ، وإن كان يرى أن الرشوة لا تقع من هؤلاء لانتماء علاقة التبعية ، لكنه لا يشترط الاحتياج والانضمام لتوفر صفة الموظف العام بالنسبة للعاملين في القطاع العام ، فتوفر هذه الصفة ولو كانت العلاقة التي تربطهم بتلك الهيئات علاقة تعاقدية مؤقتة .

(٣) نمتي بذلك الأطباء الذين يعملون لحسابهم استقلالاً في علاجهم الخاصة ، دون أن يكونوا ملحقين بالعمل في جهة حكومية أو مكلفين بخدمة عامة على النحو السابق يذك . وقد نصت عليهم المادة ١/١٧٧ ثالثاً من قانون العقوبات الفرنسي منذ سنة ١٩٢٨ . راجع



## ١ - رشوة الأطباء ومن في حكمهم

نصت المادة ٢٢٢<sup>(١)</sup> من قانون العقوبات على أن « كل طبيب أو جراح أو قابلة أعطى بطريق المجاملة شهادة أو بياناً مزوراً بشأن حمل أو مرض أو عاهة أو وفاة مع علمه بتزوير ذلك يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تجاوز خمسمائة جنيه مصرى . فإذا طلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو أخذ وعداً أو عطية للقيام بشيء من ذلك أو وقع الفعل نتيجة لرجاء أو توصية أو وساطة يعاقب بالعقوبات المقررة في باب الرشوة . ويعاقب الراشئ والوسيط بالعقوبة المقررة للمرتشى أيضاً » .

غنى عن البيان أن المشرع يعنى الطبيب ومن في حكمه الذين يباشرون مهنة حرة دون أن يكونوا من الموظفين العموميين . فما لا شك فيه أن أحكام الرشوة تنطبق على هؤلاء متى كانوا موظفين عموميين ، دون حاجة إلى نص خاص بذلك ، وسواء أكانت الشهادة التي قاموا بتحريرها صحيحة أم غير صحيحة ، لأن الرشوة كجريمة تقوم — كما سنرى — ولو كان الموظف قد طلب أو قبل أو أخذ المقابل لأداء عمل مشروع من أعمال وظيفته .

أما الطبيب أو الجراح أو القابلة الذين يباشرون مهنة حرة ، دون أن يكونوا موظفين عموميين ، فلا تنطبق أحكام الرشوة عليهم بذاهة إذا تقاضوا أجراً عما يمررونه من شهادات أو بيانات طبية تتضمن معلومات صحيحة ، إذ أن ذلك يعتبر جزءاً لا يتجزأ من العمل الذي يقومون به . وبذلك يتحدد نطاق المادة ٢٢٢ من قانون العقوبات فيما يتعلق بجريمة الرشوة ، فيشترط لعقاب الطبيب لأن من في حكمه بالعقوبات المقررة في باب الرشوة توافر ثلاثة شروط<sup>(٢)</sup>:

(١) معدلة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ ، وبالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ . وكان القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ قد أضاف إلى المادة ١١١ عقوبات نصاً يقضى باعتبار الأطباء والجراحين والقابلات في حكم الموظفين بالنسبة لما يعطونه من بيانات أو شهادات بشأن حمل أو مرض أو عاهة أو وفاة ، ثم جاء القانون ١١٢ لسنة ١٩٥٧ ليحذف هذه الفقرة من المادة ١١١ وليعمل المادة ٢٢٢ من قانون العقوبات ، التي جرى تعديلها بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ لتكون صياغتها على النحو التالي في المتن .

(٢) هذا بالإضافة إلى توافر سائر لو كان الرشوة ، لاسيما اقتصد الجنائي لدى الطبيب أو من حكمه .

**الأول :** أن يكون الغرض من المقابل أو الغرض من الرجاء أو التوصية أو الوساطة هو اعطاء شهادة أو بيان مزور . فإذا كانت الشهادة صحيحة أو البيان صحيحا ، فلا يرتكب من أعطاه جريمة الرشوة .

**الثاني :** أن تكون الشهادة أو البيان الكاذب متعلقا بحمل أو مرض أو عاهة أو وفاة ، فإن كانا بشأن أمر آخر غير ذلك ، مثل تحديد السن ، فلا تنطبق نصوص الرشوة .

**الثالث :** أن يتم اعطاء الشهادة أو البيان المزور بالفعل ، وهذا ما نصت عليه صراحة المادة ٢٢٢ ع . وفي هذه الخصوصية تختلف جريمة الرشوة التي يقررها هذا النص عن جريمة الرشوة بمعناها العام . فهذه الجريمة تقوم ولو لم يتخذ الموظف العمل الذي من أجله طلب أو قبل أو أخذ الوعد أو العطية .

وينبغي التفرقة بصدد تحديد العقوبات للأفعال التي نصت عليها المادة ٢٢٢ عقوبات بين فروع ثلاثة<sup>(١)</sup> :

**الأول :** أن يطلب الطبيب أو من في حكمه أو يأخذ عطية أو يقبل وعداً بذلك لنفسه أو لغيره ويعطى بناء على ذلك الشهادة أو البيان المزور . في هذه الحالة يستحق كلا من الفاعل والراشي والوسيط عقوبة جناية الرشوة المنصوص عليها في المادة ١٠٣ من قانون العقوبات ، وهي الاشغال الشاقة المؤبدة والغرامة التي لا تقل عن ألف جنيه ولا تزيد على ما أعطى أو وعد به .

**الثاني :** أن يعطى الطبيب أو من في حكمه الشهادة أو البيان المزور نتيجة لرجاء أو توصية أو وساطة . في هذا الفرض يستحق كلا من الفاعل والوسيط

(١) يستوي أن يكون الغرض من الشهادة أو البيان المزور هو التقديم إلى المحاكم أو إلى غرض آخر ، طالما كان المهر الذي أعطاه الطبيب غير صحيح . لذلك لا نرى إضافة في نص المادة ٢٢٢ ع إلى ما قرره المادة ٢٢٢ متعلقا بالطبيب أو من حكمه . فالمادة ٢٢٣ تقرر أن العقوبات المبينة بالمادة ٢٢٢ يحكم بها أيضا إذا كانت تلك الشهادة بعبء لأن تقدم إلى المحاكم ، بينما لا يحدد نص المادة ٢٢٢ جهات معينة ينبغي أن تقدم إليها الشهادة أو البيان المزور حتى يضيف المشرع المحاكم إلى تلك الجهات .

وصاحب الرجاء أو التوصية أو الوساطة عقوبة الجناية المنصوص عليها في المادة ١٠٥ مكررا من قانون العقوبات ، وهي السجن والغرامة التي لا تقل عن مائتي جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه .

الثالث : إذا كان إعطاء الشهادة أو البيان الزور على سبيل المجاملة ، أي دون مقابل وليس بناء على رجاء أو توصية أو وساطة ، استحق الفاعل عقوبة الجنحة المنصوص عليها في المادة ٢٢٢ ع ، وهي الحبس أو الغرامة التي لا تتجاوز خمسمائة جنيه مصري<sup>(١)</sup>.

## ٢ - رشوة الشهود

نصت المادة ٢٩٨ ع في قمرها الأولى على أنه « إذا قبل من شهد زورا في دعوى جنائية أو مدنية عطية أو وعدا بشيء ما ، يحكم عليه هو والمعطى أو من وعد بالعقوبات المقررة للرشوة أو للشهادة الزور . إن كانت هذه أشد من عقوبات الرشوة ... »<sup>(٢)</sup>.

يتضح من هذا النص أن المشرع اعتبر شاهد الزور في حكم الموظف العام ، وأخضعه لنصوص الرشوة ، إذا كانت شهادته قد تمت بناء على أخذه لعطية أو قبوله لوعد بها<sup>(٣)</sup>. ويشترط لتطبيق هذا الحكم توافر أركان جريمة الشهادة

---

(١) اعتبر المشرع فعل الطيب أو من في حكمه جنحة تزوير . وقد ورد نص المادة ٢٢٢ في باب التزوير ، وهو تزوير معنوي كما سترى صورته جمل والتمه مزورة في صورة واقعة صحيحة .

(٢) راجع المادة ٣٦٤ من قانون العقوبات الفرنسي ، وهي تفرق في العقوبة حسب نوع القضية التي تمت فيها الشهادة الزور .

(٣) والحكمة من تطبيق نصوص الرشوة على شاهد الزور باعتبارها في حكم الموظف العام أن الشاهد يسلم بشهادته في تحقيق العدالة ، ويعتزل على صفها حسن سوء مرق القضاء وأفعاله لرسالة في الحكم بين الناس بالعدل ، لأن الشهادة تؤثر في حكم القاضي وقد تكون لذلك سببا في الخطأ القضائي . وبمعنى ذلك أن الشاهد رغم كونه من الأفراد العاديين يسلم بشهادته في أداء خدمة عامة يكلف بها من قبل القضاء ، هذا فضلا عن أن مساهمته في الخدمة العامة تجعل رشوته اقرب من عطلورتها من رشوة القاضي نفسه .

الزور في حق الشاهد . فيتعين أن يكون قد أدى بالفعل شهادة مغايرة للحقيقة أمام جهة القضاء ، وأن يتوافر لديه القصد الجنائي<sup>(١)</sup>.

فينبغي أولاً أن تكون الشهادة المزورة قد أبدت شفاعة أمام القضاء في دعوى قائمة بالفعل . ومن ثم لا تنطبق نصوص الرشوة إذا قبل الشاهد وعداً أو أخذ عطية نظير اعطاء مستند مكتوب أو بيان يقرر فيه بعض الوقائع غير الصحيحة للتمسك به أمام القضاء<sup>(٢)</sup>. ويلزم ثانياً أن تكون الشهادة قد أديت أمام القضاء ، فلا تنطبق نصوص الرشوة إذا كان الشاهد قد قبل الوعد أو العطية لقاء أداء شهادة شغوية أمام جهة غير قضائية ، مثل لجنة إدارية ، أو أمام سلطة التحقيق ، لأن المادة ٢٩٨ وردت في باب شهادة الزور التي يتطلب القانون للعقاب عليها أن تحصل أمام القضاء<sup>(٣)</sup>. ويشترط ثالثاً أن تكون الشهادة مغايرة للحقيقة ، فمن تلقى مقابلاً لأداء شهادة مطابقة للحقيقة ، لا تسرى عليه نصوص الرشوة ، كما لا تسرى هذه النصوص على من أدى شهادة غير مطابقة للحقيقة دون أن يعلم بذلك ، لانتهاء قصده الجنائي . وينبغي أخيراً أن تكون الشهادة قد أديت فعلاً ، ولذلك لا تطبق نصوص الرشوة على من تلقى العطية أو قبل الوعد بها لكي يؤدي الشهادة الزور ، لكنه لم يؤديها بالفعل لأي سبب من الأسباب<sup>(٤)</sup>.

ونصت المادة ٢٩٨ ع ، في فقرتها الثانية<sup>(٥)</sup>، على أنه « إذا كان الشاهد طبيباً أو جراحاً أو قابلاً وطلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو أخذ وعداً أو عطية لأداء الشهادة زوراً بشأن حمل أو مرض أو عاهة أو وفاة أو وقعت منه الشهادة بذلك نتيجة لرجاء أو توصية أو وساطة يحاقب بالعقوبات المقررة في باب

(١) في تشعب أركان جريمة شهادة الزور ، راجع الدكتور شهاد هامل الرشواي ، الشهادة الزور ، دار الفكر العربي ، القاهرة ١٩٨٢ ، ص ٦٣٩ .

(٢) من الجائز في هذا الفرض أن ينطبق نص المادة ٢٢٢ ع إذا توافرت الشروط التي ذكرناها فيما تقدم ، لكن لا يسرى نص المادة ٢٩٨ ع الذي نحن بصدده .

(٣) الدكتور أحمد ضحي سرور ، المرجع السابق ، ص ١٣٢ .

(٤) الدكتور محمود نجيب حسني ، المرجع السابق ، ص ٢٥ . فالواقع أن نص المادة ٢٩٨ يعني بصريح العبارة « من شهد زوراً » ، وهو تعبير ينصرف إلى شهادة أديت فعلاً .

(٥) هذه الفقرة مضافة بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٥٧ .

الرشوة أو في باب شهادة الزور أيهما أشد . ويعاقب الراشي والوسيط بالعقوبة المقررة للمرتشى أيضا » . يقرر هذا النص تطبيقا خاصا لرشوة الشهود التي نصت عليها الفقرة الأولى من المادة ٢٩٨ ع ، وخصوصية الحالة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من هذا النص تتأق من صفة الشاهد ومن موضوع شهادته . فشاهد الزور هنا له صفة خاصة هي كونه طبييا أو جراحا أو قابلة ، وموضوع الشهادة يتعلق بحمل أو مرض أو عاهة أو وفاة . وخصوصية الحالة اقتضت المغايرة في شروط قيام جريمة الفقرة الثانية من المادة ٢٩٨ ع . فمن ناحية لا يشترط أداء الشهادة بالفعل لقيام هذه الجريمة ، وإنما يكفي أن يكون المقابل « لأداء » الشهادة<sup>(١)</sup> . ومن ناحية أخرى ، تقوم الجريمة التي نحن بصدددها بالطلب أو القبول أو الأخذ ، كما أنها تقوم بأداء الشهادة نتيجة الرجاء أو التوصية أو الوساطة . لكننا نرى أنه في حالة الرجاء أو التوصية أو الوساطة يلزم أداء الشهادة بالفعل من الطبيب أو الجراح أو القابلة ، ودليلنا على ذلك نص المادة ٢/٢٩٨ ع ذاته الذي يتطلب أن تكون قد « وقعت منه الشهادة بذلك نتيجة لرجاء أو توصية أو وساطة » . وفي هذه الحالة الأخيرة توقع العقوبة التي تقررها المادة ١٠٥ مكررا لجريمة أداء العمل الوظيفي أو الامتناع عنه نتيجة لرجاء أو توصية أو وساطة .

ويلاحظ بالنسبة لرشوة الشهود بصفة عامة ما نص عليه المشرع في المادة ٢٩٨ ع من تطبيق عقوبات الرشوة أو شهادة الزور « أيهما أشد » . فالجريمة في أصلها شهادة زور ، وقد وردت بالفعل في باب « شهادة الزور واليمين الكاذبة » . لكن المشرع اعتبرها رشوة استثناء ، حتى ينال مرتكبها العقوبة الأشد . ويعنى ذلك أن الخروج على الأصل كان من قبيل التشديد على المجرم ، فإن كان إعمال الأصل يؤدي إلى تطبيق عقوبة أشد ، وجب الرجوع إلى هذا الأصل . مثال ذلك أن يترتب على الشهادة الزور الحكم على المتهم بالاعدام وتنفذ عليه تلك العقوبة . ففي هذا الفرض تقرر المادة ٢٩٥ ع أنه « يحكم بالاعدام أيضا على من شهد عليه زورا » ، وفي هذه الحالة لا يجوز تطبيق نص المادة ٢٩٨ ع

(١) الدكتور محمود نجيب حسنى ، المرجع السابق ، ص ٢٥ .

على شاهد الزور الذى طلب أو قبل أو أخذ وعدا أو عطية أو أدى الشهادة نتيجة لرجاء أو توصية أو وساطة بما يقتضيه ذلك من عقابه بمقبولته الرشوة ، بل يعاقب في هذا القرض بمقبولة جريمة الشهادة الزور وهى الاعدام باعتبارها العقوبة الأشد من عقوبة الرشوة .

## الفرع الثانى

### اختصاص المرتشى بالعمل الوظيفى

لا يكفي لتوافر الصفة الخاصة في جريمة الرشوة أن يكون المرتشى موظفاً عاماً أو شخصاً ممن يعدون في حكم الموظف العام ، وإنما يشترط فوق ذلك أن يكون مختصاً بالعمل أو الامتناع المطلوب تحقيقه نظير ما يتلقاه من مقابل . فالرشوة لا تعنى أن المرتشى موظف أياً كان ، بل إن طبيعة هذه الجريمة تفترض أن المرتشى موظف في خصوص العمل الوظيفى الذى تلقى المقابل نظير القيام به ، ولا يتحقق هذا المعنى إلا إذا كان الموظف مختصاً بهذا العمل . يضاف إلى ذلك أن الرشوة في جوهرها — كما رأينا — هى اتجار بالعمل الوظيفى الذى يتخذه الموظف سلعة يقدمها إلى من يدفع مقابلها . وهذا المعنى يفترض بذاته قدرة الموظف على تقديم السلعة إلى من يؤدى له المقابل ، وإن لم يقم بذلك فعلاً ، بيد أن هذا يتطلب في الأقل أن يكون المرتشى مختصاً بالعمل الوظيفى من حيث الأصل .

مفاد ذلك أن الاختصاص بالعمل الوظيفى هو عنصر مكمل للصفة الخاصة التى يتطلب المشرع توافرها لقيام جريمة الرشوة ، وهى صفة الموظف العام أو من في حكمه . وكما توسع المشرع في مدلول الموظف العام الذى تعنيه نصوص تجريم الرشوة ، فإنه قد توسع كذلك في مدلول الاختصاص الذى يكمل الصفة الخاصة للمرتشى . من أجل ذلك لم يتطلب المشرع أن يكون الموظف مختصاً حقيقة بالعمل الوظيفى ، وإنما اكتفى في هذا الخصوص بالاختصاص الظاهر . ويعنى ذلك أن الاختصاص الوظيفى قد يكون حقيقياً ، كما قد يكون حكماً .

## أولاً : الاختصاص الحقيقي

يقصد بالاختصاص سلطة مباشرة العمل ، أو الصلاحية للقيام بعمل معين<sup>(١)</sup> . وتحدد القوانين واللوائح المنظمة للوظائف العامة الأعمال التي تدخل في اختصاص كل موظف ، كما أن هذه القوانين واللوائح قد تفوض الرؤساء الإداريين في تحديد اختصاص الموظفين الذين يتبعونهم . ويعنى ذلك أن المشرع قد يحدد الاختصاص بالعمل مباشرة أو في صورة غير مباشرة .

وقد توسع المشرع في تحديد نطاق الاختصاص الوظيفي في مفهوم جريمة الرشوة ، ليحيط بكل صور الاتجار بالوظيفة واستغلالها على أى نحو كان . ويتضح هذا التوسع من عدة مظاهر :

### ( أ ) الاكتفاء بالاختصاص الجزئي

فمن ناحية ، لا يلزم أن يكون الموظف المرشئ هو المختص وحده بكل العمل الوظيفي ، بل يكفي أن يكون له فيه نصيب أو له به علاقة ما . والواقع أن ضرورة ملاحقة الموظف المرشئ تفرض الاكتفاء باختصاصه بجزء من العمل ، إذ يندر أن يختص موظف واحد بعمل وظيفي في جميع مراحل . فتعقيد الأعمال الإدارية وتشعبها اقتضى توزيع الاختصاص بالعمل الواحد بين عدة موظفين يؤدي كل واحد منهم جزءا من هذا العمل . وكفى لتوافر شرط الاختصاص بالعمل أن تكون للموظف صلاحية القيام بهذا الجزء . ولا أهمية لحجم الجزء من العمل الذي يختص به الموظف ، فقد يكون كبيرا كما قد يكون محدودا وكفى « أن يكون له في العمل نصيب من الاختصاص يسمح له بتنفيذ الغرض من الرشوة »<sup>(٢)</sup> ، وأن

---

(١) راجع في تحديد مدلول الاختصاص في جريمة الرشوة ، نقض ١٦ مارس ١٩٨٣ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ٣٤ ، رقم ٧٥ ، ص ٣٧١ ، ٢٢ أكتوبر ١٩٩٠ في الطعن رقم ٢٨٤٥٩ لسنة ٥٩ القضائية ، لم ينشر بعد .

(٢) نقض ٥ فبراير ١٩٦٣ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ١٤ ، رقم ٢٠ ، ص ٩٤ ، ٢٦ يونيو ١٩٦٧ ، السنة ١٨ ، رقم ١٧٥ ، ص ٨٦٩ . ونصت المادة ١١٧ من قانون العقوبات الفرنسي في فقرتها الأخيرة على أنه يكفي بأن تكون الأعمال التي أداها المرشئ قد سهلتها وظيفته ، وإن لم تكن داخلة في اختصاصه الشخصي .

يكون الراشي قد انفجر معه على هذا الأساس<sup>(١)</sup>.

بل انه لا يلزم أن يكون العمل الذي يطلب من الموظف القيام به داخلا مباشرة في حدود وظيفته ، بحيث يكون له اصدار القرار اللازم بشأنه ، وإنما يكفي أن تكون له بالقرار علاقة ولو كانت غير مباشرة ، كما لو أقتصر دوره على ابداء رأى استشاري يحصل أن يؤثر على من يده اتخاذ هذا القرار . وتطبيقا لذلك حكم بتوافر جريمة عرض الرشوة في حق من عرضها على طاه مستخدم في ملجأ تابع لمجلس المدينة لكيلا يبلغ عن الأغذية الرديئة التي يقدمها إلى الملجأ ، لأن الطاهي ، ولو لم يكن عضوا في لجنة تسلم الأغذية ، الا أنه بحكم وظيفته أول من يستبين حال تلك المواد من الجودة أو الرداءة ، وعليه أن ينبه اللجنة إلى حقيقة الأمر كلما اقتضى الحال ذلك<sup>(٢)</sup>. كما حكم بتوافر جريمة الرشوة في حق رئيس قسم الملابس باحدى محلات القطاع العام ، الذي تقاضى عطية من شخص مقابل استناد عملية تصنيع ملابس الشركة إليه ، لانه وان كان غير مختص باستناد هذه العملية ، إلا أن له دورا فيها يتمثل في تجميع العطاءات ودراستها ثم عرضها على المختصين باستناد العملية<sup>(٣)</sup>. وحكم بأن تقديم المال إلى كاتب محكمة كى يسمى إلى تأجيل النظر في دعوى معروضة عليه يعد رشوة ، على الرغم من أن التأجيل ليس من اختصاص الكاتب بل من اختصاص القاضي ، وذلك لان علاقة الكاتب بالقاضي تجعل في وسعه أن يؤثر عليه بما يقدمه من أسباب تبرير

---

(١) نقض ٢٨ ديسمبر ١٩٨٢ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ٣٣ ، رقم ٢١٧ ، ص ١٦٠١ ، ١٢ مايو ١٩٨٣ ، السنة ٣٤ ، رقم ١١٠ ، ص ٥٦٤ ، ٢٤ يناير ١٩٨٥ ، السنة ٣٦ ، رقم ١٦ ، ص ١١٧ ، ١٩ ديسمبر ١٩٨٥ ، السنة ٣٦ ، رقم ٢١٠ ، ص ١١٣٢ ، ٢ مايو ١٩٩١ في الطعن رقم ٥١٩ لسنة ٦٠ القضائية ، لم ينشر بعد .

(٢) نقض ٦ يناير ١٩٨٦ ، مجموعة القواعد القانونية ، ج ٢ ، رقم ٤٦٤ ، ص ٥٢٣ .

(٣) نقض ١٦ يونيو ١٩٦٩ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ٢٠ ، رقم ١٧٨ ، ص ٨٩٠ ، وراجع أول فبراير ١٩٧٠ ، السنة ٢١ ، رقم ٤٩ ، ص ٢٠٠ . من أجل ذلك نصت المادة ١٧٧ من قانون العقوبات الفرنسي في قريبا الأخيرة على أنه لا يلزم أن تكون الأعمال التي قام بها المرئشي داخلة في اختصاصه الشخصي المباشر ، وإنما يكفي أن تكون وظيفته هي التي سهلت له القيام بها على النحو الذي وقع منه . وراجع في تطبيق هذا النص ،



التأجيل ، إذ هو الذى يياشر الاجراءات التى يتوقف عليها التأجيل أو عدمه<sup>(١)</sup>.

ولا يشترط أخيراً أن يكون العمل من الاختصاص العادى الاصيل للموظف ، بل يجوز أن يكون من اختصاصه العرضى ، بأن يكون قد انتدب للقيام به لفترة مؤقتة بسبب غياب الموظف المختص أصلاً بهذا العمل . وتطبيقاً لذلك قضى بأن معاون الادارة الذى يندب بأمر من المدير للقيام بأعمال المحققين فى المركز ، يعتبر مختصاً بهذه الأعمال التى تدخل فى نطاق وظيفته ، وبالتالي يرتكب الرشوة إذا تقاضى مبالغ للقيام بعمل من هذه الأعمال أو الامتناع عنه ، من ذلك قبوله مبلغاً من تاجر مقابل تسهيل حصوله على ترخيص بصرف غلال من شونة بنك التسليف<sup>(٢)</sup>.

### (ب) عدم الاتحاد بمصدر الاختصاص

ومن ناحية أخرى ، لا أهمية لمصدر اختصاص الموظف بالعمل أو الامتناع ، فقد يتحدد الاختصاص بالقانون أو بمقتضى أوامر الرؤساء أو تعليماتهم ، أى أن الاختصاص يتحدد بالقانون مباشرة أو بناء على قانون . فالاصل أن المناصب الكبرى يتحدد الاختصاص بأعمالها بالقانون مباشرة ، أو بلائحة تصدرها السلطة الادارية بناء على تفويض صريح أو ضمنى من القانون . لكن تحديد الاختصاص قد يكون بأوامر يصدرها الرؤساء فى حدود السلطة المخولة لهم ، وذلك عن طريق تكليف الموظف بأعمال معينة تكليفاً صحيحاً<sup>(٣)</sup> ، يستوى بعد ذلك أن يكون

(١) نقض ٢٧ فبراير ١٩٢٢ ، المجموعة الرسمية ، السنة ٢٤ ، رقم ١ ، ص ١ مشار إليه فى الدكتور محمود

غريب حسنى ، المرجع السابق ، ص ٣٠ . وحكم أيضاً بتوافر جريمة الرشوة فى حق من تمهين برتبط

اختصاص وظيفته باختصاصات رئيس المساهلات فيما يتصل بشئون العمال ، تقاضى مقابل لقاء

تعيينه عمالاً بالصلحة التى يشغل فيها ، ورغم ادعائه بأنه لم يكن له شأن بهذا العمل ولا اختصاص

له فيه ، نقض ١٠ نوفمبر ١٩٥٣ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ٤ ، رقم ٤١ ، ص ٩٥ ،

وراجع كذلك ٧ أكتوبر ١٩٥٨ ، السنة ٩ ، رقم ١٨٩ ، ص ٧٧٩ ، ٢٩ مايو ١٩٦١ ، السنة

١٢ ، رقم ١٢٠ ، ص ٦٦٨ ، أول أبريل ١٩٦٨ ، السنة ١٩ ، رقم ٧٤ ، ص ٣٩٤ .

(٢) نقض ٢٥ أكتوبر ١٩٤٣ ، مجموعة القواعد القانونية ، ج ٦ ، رقم ٢٤٣ ، ص ٣٢٠ .

(٣) ولا يقدح فى ذلك أن يكون هناك قررو ادارى بتظيم توزيع العمل بين الموظفين ، لأن ذلك اجراء =

هذا التكليف شفويا أو مكتوبا<sup>(١)</sup>، صريحا أو ضمنيا ، كما لو مارس الموظف عملا معيناً خلال فترة طويلة بموافقة ضمنية من رؤسائه ، فإن الاقرار لهذا الوضع وانتظام العمل في الإدارة على هذا النحو يعد مصدراً لاختصاص الموظف بالعمل<sup>(٢)</sup>. ومن البدهي أنه يشترط لثبوت الاختصاص لموظف أن يكون تكليف الرئيس له بالعمل صحيحا ، أي أن يكون التكليف صادرا ممن يملكه قانونا . فإذا كان الرئيس لا يملك القيام بالعمل ، لم يكن له أن يكلف مرؤوسيه به ، ومن ثم لا يمكن أن يكون لهم اختصاص بهذا العمل . وتطبيقا لذلك قضى بأن ضباط البوليس الحزبي ليس لهم صفة الضبط القضائي بالنسبة إلى ما يرتكبه الأفراد من جرائم ، طالما أنهم لم يكلفوا بذلك من القيادة العامة للقوات المسلحة . وبالتالي فإن أمر ضابط البوليس الحزبي الصادر لاثنتين من رجاله بتسليم المتهم إلى البوليس ، دون أن يكون مكلفا بذلك من القيادة العامة للقوات المسلحة ، يخرج عن اختصاصه ، ولا يكون لمرؤوسيه اختصاص في تنفيذ هذا الأمر<sup>(٣)</sup>.

وجدير بالذكر أن تقدير توافر عنصر الاختصاص بالعمل الذي قدمت الرشوة من أجله هو من المسائل التي يختص بها قاضي الموضوع دون رقابة عليه من محكمة النقض ، طالما كان تقدير القاضي قد استند إلى أصل ثابت في الأوراق . وينبغي أن تشير محكمة الموضوع في حكمها بالادانة إلى توافر عنصر الاختصاص بالعمل ، والا كان حكمها قاصر البيان<sup>(٤)</sup>.

= تنظيمي لا يهدر حق رئيس الإدارة في تكليف موظف بعمل خاص بإدارة أخرى . نقض ٢٢ أكتوبر ١٩٩٠ في الطعن رقم ٢٨٤٥٩ لسنة ٥٩ القضائية ، السابق الإشارة إليه .

(١) نقض جنائي ١١ مارس ١٩٤٧ ، مجموعة القواعد القانونية ، ج ٧ ، رقم ٣٢٨ ، ص ٣١٨ ، وفيه قررت المحكمة أنه ليس في القانون ما يحرم أن يكون تعيين أعمال الوظيفة بمقتضى قوانين أو لوائح ، وإذ فلا مانع من أن تحدد هذه الأعمال بمقتضى أوامر مكتوبة أو شفوية . وراجع كذلك نقض ٢٠ يناير ١٩٥٩ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ١٠ ، رقم ١٥ ، ص ٥٥ ، وفيه قررت المحكمة أنه إذا كان الحكم قد دلل تدليلاً سائفاً على أن عمل الساعي يقتضي التردد على المكان الذي تحفظ به ملفات الممولين للمعلونة في تصفيفها وأنه يقوم بنقل الملفات بناء على طلب موظفي مأذونية الضراب - وهم من رؤسائه - فإن الدفع بالتعلم أحد أركان جريمة الرشوة يكون قائماً على غير أساس .

(٢) نقض ٧ أكتوبر ١٩٥٨ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ٩ ، رقم ١٨٩ ، ص ٧٧٩ .

(٣) نقض أول يونيو ١٩٥٩ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ١٠ ، رقم ١٣١ ، ص ٥٨٩ .

(٤) راجع نقض ١٧ نوفمبر ١٩٦٩ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ٢٠ ، رقم ٢٦٢ ، ص ١٢٨٨ .

مفاد ما تقدم أنه إذا لم يكن الموظف مختصا بالعمل أو الامتناع ، بأن لم تكن له به علاقة على الإطلاق ، فلا تتوافر الصفة الخاصة التي يتطلبها القانون لقيام جريمة الرشوة ، مالم يزعم الموظف اختصاصه بهذا العمل أو الامتناع أو يعتقد خطأ أنه مختص بذلك ، أى مالم يتوافر ما يقوم مقام الاختصاص الحقيقي للموظف .

### ثانيا : الاختصاص الحكمي

سوى المشرع بين الاختصاص الحقيقي للموظف وبين مجرد الزعم بالاختصاص من جانبه أو اعتقاده الخاطئ بالاختصاص . فالمادة ١٠٣ مكررا تنص على أنه « يعتبر مرتشيا ويعاقب بنفس العقوبة كل موظف عمومي طلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو أخذ وعدا أو عطية لاداء عمل يعتقد خطأ أو يزعم أنه من أعمال وظيفته أو الامتناع عنه » .

وقد كان توسيع مدلول الاختصاص ضرورة لاغنى عنها للاحاطة بكل صور الاتجار بالوظيفة أو استغلالها لتحقيق الأثراء غير المشروع . فقبل سنة ١٩٥٣ ، كان قيام الرشوة يتوقف على ثبوت الاختصاص الفعل بالعمل أو الامتناع للموظف . ومعنى ذلك أن الموظف غير المختص كان لا يرتكب الجريمة ، ولو زعم اختصاصه بالعمل أو اعتقد خطأ أنه مختص به . لكن القانون ٦٩ لسنة ١٩٥٣ سوى بين الاختصاص والزعم به ، ثم جاء القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ ليلحق بحالتي الاختصاص والزعم به ، حالة الاعتقاد الخاطئ بالاختصاص . ففي حالتي زعم الاختصاص أو الاعتقاد الخاطئ به لا يتوافر الاختصاص حقيقة ، ولذلك يكفى المشرع لقيام الرشوة في حق الموظف بتوافر الاختصاص الحكمي .

### ( أ ) زعم الاختصاص

زعم الاختصاص يعني انتفاء اختصاص الموظف بالعمل الذي يتلقى المقابل من أجل القيام به أو الامتناع عنه . وقد أحسن المشرع صنعا بالتسوية بين

الاختصاص القلي وبين الزعم بالاختصاص ، ذلك أن الموظف غير المختص ، والذي يزعم رغم ذلك اختصاصه بعمل معين ويتلقى من صاحب المصلحة مقابلاً بعد إيفاءه بقرنته على أداء هذا العمل ، يعد أشد اجراماً من الموظف الذي يحصل على مقابل لأداء أعمال يختص بها فعلاً<sup>(١)</sup>. فالأخير يتجر في أعمال وظيفية معينة يختص بها فعلاً ويقدر على أدائها لصاحب المصلحة ، بينما الموظف غير المختص يتجر في الوظيفة ذاتها ويستغلها للثراء غير المشروع على حسابها ، فضلاً عن أنه يحتال على أصحاب المصالح بإيهامهم بأنه مختص بعمل لا يسهه القيام به ، أي أنه يجمع بين إثمين هما : الاتجار في الوظيفة والاحتيال على الناس<sup>(٢)</sup>.

وزعم الاختصاص يفترض الادعاء به ، فلا بد أن يصدر الزعم فعلاً عن الموظف . ويكفي لذلك القول المجرد ، دون اشتراط توافر مظاهر ووسائل احتيالية مستقلة تدعم هذا الزعم<sup>(٣)</sup>. بل إنه لا يشترط أن يصرح الموظف باختصاصه ، وإنما يكفي أن يكون الادعاء ضمناً ، يستفاد من ابتداء الموظف استعداده للقيام بالعمل الذي لا يدخل في دائرة اختصاصه ، أو من اتخاذه موقفاً لا يدع مجالاً للشك في دلالته على حصول الزعم . وزعم الاختصاص هو سلوك الموظف العام ، فلا يكفي لتوافره أن يصدر عن غير الموظف لامكان مساءلة الموظف عن جريمة الرشوة ، إلا إذا كان تدخل هذا الغير بالعمز من الموظف أو رضا منه . ويفترض زعم الاختصاص نشاطاً إيجابياً من جانب الموظف ، فإذا لم يصدر عنه هذا النشاط بأن لم يدع باختصاصه صراحة أو

(١) نقض ٦ يناير ١٩٦٩ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ٢٠ ، رقم ٨ ، ص ٣٣ ، ١٢ أكتوبر ١٩٨٢ ، السنة ٣٣ ، رقم ١٥٤ ، ص ٧٥٤ .

(٢) الدكتور محمود نجيب حسني ، المرجع السابق ، ص ٣١ ، الدكتور أحمد قاضي سرور ، للرجع السابق ، ص ١٤٧ ، الدكتور محمد زكي أبو طاهر ، المرجع السابق ، ص ٩٢ .

(٣) نقض أول يونه ١٩٨١ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ٣٢ ، رقم ١٠٥ ، ص ٥٩٤ . وفيه تقرر المحكمة أنه « يكفي لمساءلة الجاني على هذا الأساس أن يزعم أن العمل الذي يطلب الجاني أدائه يدخل في أعمال وظيفته ، ويزعم هنا هو مطلق القول دون اشتراط إثباته بتصدره أو وسائل استهانة » .

ضمننا ، لا تقوم الجريمة . وتطبيقا لذلك لا يتوافر زعم الاختصاص إذا اقتصر الموظف على تناول العطفة من صاحب المصلحة الذى توهم اختصاص الموظف من تلقاء نفسه أو من بعض المظاهر الخارجية التى لا شأن للموظف بها . فمسلك الموظف فى هذا الفرض لم يكن له أى دور فى إيهام صاحب المصلحة بما اعتقده .

وزعم الاختصاص هو — كما قلنا — سلوك الموظف العام ، ولذلك فهو يكفى لتحقيق جريمة الرشوة أيا كان تأثيره فى اعتقاد المجنى عليه<sup>(١)</sup> . فيستوى أن يصدقه الأخير أو أن يكتشف عدم صحته ويرفض الاستجابة إلى طلب الرشوة من جانب الموظف . ففى الحالة الأولى تحقق جريمة الرشوة كاملة ، فى صورة أخذ المقابل أو قبول الوعد به ، وفى الحالة الثانية تقع الرشوة كاملة كذلك بمجرد الطلب الصادر من الموظف زاعم الاختصاص والذى لم يصادف قبولاً من صاحب المصلحة<sup>(٢)</sup> .

ويلزم لقيام الزعم بالاختصاص مقام الاختصاص الفعلى ، أن يكون هناك قدر من الصلة بين ما يطلبه صاحب المصلحة وبين الأعمال التى يختص بها الموظف فعلا ، أى أن تكون هناك صلة ما بين ما يزعمه الموظف وبين ما يختص به فعلا . أما الزعم الذى تنفى بينه وبين الوظيفة كل صلة ، فلا يكفى لتوافر جريمة الرشوة ، وإن أمكن قيام جريمة النصب أو الاحتيال به فى صورة انتحال الجانى لصفة غير صحيحة . فزعم الاختصاص الوظيفى يختلف عن انتحال صفة وظيفية منبئة الصلة بالوظيفة التى يشغلها الجانى فعلا ، فى أن الأول يصدر على أساس أن العمل المزعوم هو من اختصاص الموظف ، بينما الحقيقة أنه يتجاوز حدود اختصاصه الحقيقى . وتطبيقا لذلك لا تقوم جريمة الرشوة فى حق الموظف الذى يتلقى من صاحب المصلحة مقابلا نظير تعيينه فى

(١) نقض أول يونيو ١٩٨١ ، مشار إليه فى الملغش السابق .

(٢) وبغنى ذلك أن علم صاحب المصلحة بعدم اختصاص الموظف بالعمل الذى يزعم اختصاصه به لا يحول دون وقوع الجريمة بهذا الزعم ، لأن الجريمة تتحقق بمجرد الطلب أو القبول أو الأخذ ، كما أنها جريمة للموظف العام بصرف النظر عن نية صاحب المصلحة تجاه زعم الموظف ، فقد ينظر بتعيين الزعم لوقوع الموظف المرتضى .

جينة لا تربطه بها أى صلة وظيفية ، ولو زعم لصاحب المصلحة أنه يختص بهذا التعيين ، فاعتقد الأخير في صدق هذا الزعم<sup>(١)</sup>.

وزعم الاختصاص ، شأنه شأن الاختصاص الفعلى ، يعد عنصراً في جريمة الرشوة ، يقدر توافره قاضى الموضوع دون رقابة عليه من محكمة النقض . لكن محكمة الموضوع تلتزم في حكم الادانة باثبات توافر زعم الاختصاص ، والا كان حكمها قاصر البيان مستوجبا للنقض .

### (ب) الاعتقاد الخاطيء بالاختصاص

رأينا أن القانون ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ قد أضاف إلى حالتى الاختصاص والزعم بالاختصاص حالة الاعتقاد الخاطيء به . وفي هذه الحالة لا يكون الموظف مختصاً بالعمل الوظيفى حقيقة ، كما أنه لا يزعم اختصاصه بهذا العمل ، وإنما يعتقد — على خلاف الواقع — أنه مختص بذلك . والاعتقاد خطأً بالاختصاص يفترض وقوع الموظف في غلط يتعلق بنطاق اختصاصه ، سواء أن يقع فيه من تلقاء نفسه أو بتأثير عوامل أسهمت في ذلك . والاعتقاد الخاطيء يقوم في ذهن الموظف ، بصرف النظر عن موقف صاحب المصلحة . وإذا كان الاصل أن صاحب المصلحة قد يقع بدوره في الغلط المتعلق باختصاص الموظف ، إلا أن علمه بعدم اختصاص الموظف الذى يعتقد خطأً باختصاصه لا يؤثر في قيام الجريمة في حق هذا الأخير . ذلك أن صاحب المصلحة قد يعلم بعدم اختصاص الموظف ، ومع ذلك يعطيه المقابل لكى يسمى لدى الموظف المختص من أجل قضاء حاجته ، فيأخذ الموظف المقابل معتقداً خطأً أنه هو نفسه المختص بالعمل .

والواقع أن اضافة حالة الاعتقاد الخاطيء بالاختصاص إلى حالتى

---

(١) ولا تقوم جريمة الرشوة ولو ادعى الموظف في هذه الحالة أن له صلة بالموظف مختص فعلاً تمكنه من حمله على تنفيذ العمل أو الامتناع الذى تلقى المقابل من أجله . وعدم قيام الرشوة في هذه الصورة لا ينول دون إمكان قيام جريمة أخرى من الجرائم الملحقه بالرشوة هي جريمة استغلال النفوذ الحقيقي أو الزعم التي سندرسها فيما بعد .

الاختصاص الفعلي وزعم الاختصاص ، يبررها أن الاتجار في الوظيفة قائم في كل هذه الصور . فالموظف الذى يعتقد خطأ في اختصاصه بالعمل ، فيطلب أو يقبل أو يأخذ مقابلاً نظير القيام به ، يظهر نيته في الاتجار بأعمال الوظيفة وإن كان لا يختص بها حقيقة . وعدم اختصاصه الفعلي قد لا يمنعه من أداء العمل الذى تلقى المقابل من أجله ، فيكون قد أتى عملاً باطلاً من الناحية القانونية ، كما أن اكتشافه للغلط في نطاق اختصاصه قد يدفعه إلى محاولة التأثير على الموظف المختص فعلاً بهذا العمل للقيام به . ويعنى ذلك أن الموظف الذى يتجر في الوظيفة معتقداً أنه مختص بأعمالها ، لا يقل تعطلاً على نزاهة الوظيفة العامة ، من ذلك الذى يتجر فيها وهو مختص أو يزعم الاختصاص . وفي هذا المعنى تقرر محكمة النقض المصرية أن « الشارع قدر أن الموظف لا يقل استحقاقاً للعقاب حين يتجر في أعمال الوظيفة على أساس موهوم عنه حين يتجر فيها على أساس من الواقع »<sup>(١)</sup>.

ويلزم للإدانة في جريمة الرشوة التحقق من توافر الاعتقاد الخاطيء بالاختصاص باعتباره عنصراً في الصفة الخاصة للمرتشى ، وذلك إذا انتفى الاختصاص الفعلي ولم يتوافر الزعم بالاختصاص .

خلاصة ما تقدم أن الركن الأول من أركان جريمة الرشوة يفترض توافر صفة الموظف العام في المرتشى . هذا الموظف يلزم فيه أن يكون مختصاً فعلاً بالعمل أو الامتناع الذى تلقى المقابل من أجله أو أن يكون قد زعم هذا الاختصاص أو اعتقد خطأ بوجوده . ويعنى ذلك أن جريمة الرشوة لا تقوم إذا كان الموظف غير مختص ولم يزعم اختصاصه أو يعتقد خطأ به ، ولكن صاحب المصلحة هو الذى توهم من تلقاء نفسه اختصاص الموظف ، وبناء على هذا التوهم تقدم إليه بالعطية أو الوعد ، فما كان من الموظف إلا أن قبل ما قدم إليه<sup>(٢)</sup>.

(١) نقض ٢١ نوفمبر ١٩٦٦ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ١٧ ، رقم ٢١٢ ، ص ١١٢٨ .

(٢) وإن كنا نرى أن قبول الموظف للعطية في هذا القرض يستوجب المؤاخذه باعتباره سلوكاً يتناق مع ما ينبغي أن يكون عليه الموظف العام من عفة ونزاهة وشفافية ألد باعتباره مثلاً للسلطة العامة .

## المطلب الثاني

### الركن المادى

قوام الركن المادى للرشوة نشاط ، يتمثل فى سلوك إجرامى حدد المشرع صوره وموضوعه ، وهو نشاط يستهدف تحقيق غرض معين . لذلك يتكون الركن المادى لجريمة الرشوة من عناصر ثلاثة :

**الأول :** صور النشاط الاجرامى للموظف .

**الثانى :** موضوع النشاط الاجرامى .

**الثالث :** هدف النشاط الاجرامى .

والواقع أن هدف النشاط الاجرامى وموضوعه يكونان المقابل فى جريمة الرشوة ، أو ما يطلق عليه الفقه سبب الرشوة . وندرس فيما يلى صور الركن المادى ، وصور المقابل الذى به يتحقق موضوع النشاط الاجرامى وهدفه .

## الفصل الأول

### صور الركن المادى

حدد المشرع صور السلوك الاجرامى الذى يصدر من الموظف العلم باعتباره الفاعل الأصل فى جريمة الرشوة ، وحصرها فى ثلاث هى الطلب والقبول والأخذ<sup>(١)</sup>. هذه الصور للسلوك الاجرامى فى الرشوة ببادلية ، بمعنى أنه يكفى توافر أى صورة منها لقيام جريمة الرشوة باعتبارها جريمة تامة ، إذا توافرت لها كافة العناصر . فكل صورة من هذه الصور منفردة تشكل الجريمة ، واجتماعها لا يكون الا جريمة واحدة . فالموظف يرتكب جريمة الرشوة بمجرد = لذلك يكون من الملام أن يقرر المشرع جريمة خاصة يرتكبا الموظف الذى يقبل عطية أو وعداً بما من صاحب الحاجة ، ولو لم يكن مختصاً بالعمل ورغم عدم زعمه للاختصاص أو اعتقاده خطأ باعصاصه .

(١) غير المشرع من هذه الصور بقوله : « كل موظف عمومى طلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو أخذ وعداً أو عطية .. » ، راجع المواد ١٠٣ وما بعدها من قانون العقوبات .



الطلب أو القبول أو الأخذ ، كما أنه لا يرتكب الا جريمة رشوة واحدة إذا طلب وأخذ العطية بالفعل أو قبل الوعد بها بعد طلبه إياها من صاحب المصلحة .

### أولاً : الطلب

الطلب هو مبادرة من الموظف يعبر فيها عن لرادته في الحصول على مقابل نظير أداء العمل الوظيفي أو الامتناع عن أدائه<sup>(١)</sup> . وتتحقق جريمة الرشوة تامة بمجرد الطلب الصادر من الموظف العام ، ولو لم يجب إلى طلبه ، أي حتى ولو تم رفض الطلب من جانب صاحب المصلحة<sup>(٢)</sup> . فالرشوة هي سلوك الموظف ، ومن ثم تتحقق كاملة بصرف النظر عن موقف صاحب المصلحة . ولم يكن قانون العقوبات المصري يذكر الطلب كصورة مستقلة لجريمة الرشوة ، وفي سنة ١٩٥٣ أضيف الطلب إلى صوري القبول والأخذ<sup>(٣)</sup> . وعلة الاكتفاء بمجرد الطلب لقيام جريمة الرشوة تامة ، أن الموظف بهذا الطلب قد عرض العمل الوظيفي كسلعة للاتجار فيها ، فأخل بتزاهة الوظيفة والثقة في الدولة التي عهدت إليه بالقيام بأعبائها ، ومن ثم لم يعد هناك فرق بين العرض للاتجار والاتجار بالفعل ، إذ أن علة تجريم الرشوة متوافرة في الحالتين بالقدر ذاته . واعتبار الطلب المجرد يحقق الجريمة تامة بصرف النظر عن موقف صاحب المصلحة ، يدل على رغبة المشرع في التشدد إزاء جريمة الرشوة للاحاطة بكل

(١) لو مجرد الإخلال بواجبات الوظيفة . وقد حكم بأن جريمة الرشوة تقع كاملة من رئيس مكتب تجويز لمجرد أنه طلب لنفسه مبلغ حتى تمتنع عن تحرير محاضر ضد التجار في حالة مخالفتهم قوانين التجويز ، قضى ٢٥ نوفمبر ١٩٥٧ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ٨ ، رقم ٢٥٧ ، ص ٩٢٥ ، كما حكم بتحقق الرشوة كاملة في حق ضابط بمكتب حماية الأدب طلب مبلغ عشرة جنيهات مصرية مقابل قيامه بحفظ شكوي قلمت للمكتب بشأن ادعاء منزل في أمور متعلقة للأدب ، قضى ٨ مارس ١٩٦٠ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ١١ ، رقم ٤٥ ، ص ٢٢٠ .

(٢) قضى ٦ نوفمبر ١٩٦٧ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ١٨ ، رقم ٢٢٥ ، ص ١٠٨٧ ، حيث تنص المحكمة « أن القانون جعل من مجرد طلب الرشوة جريمة تامة » .

(٣) وكان مجرد طلب الرشوة من الموظف العام دون قبول من صاحب المصلحة يعد من قبل الشروع في القانون الفرنسي . وعلى إثر تدخل تشريعي في سنة ١٩٤٣ ، اعتبر الطلب جريمة تامة لا مجرد شروع ، ومن ثم يرى الفقه الفرنسي أنه لم يعد هناك مكان بعد هذا التدخل للشروع ، راجع : Vouin, op., cit., p. 703, Vitu, op., cit., p. 294, No. 375.

سرر هذا والضرب بشدة على أيدي العابثين بالوظيفة العامة<sup>(١)</sup>.

وطلب الرشوة قد يكون بعبارة صريحة ، كما قد يكون ضمناً . والطلب الضمني يستفاد من تصرفات الموظف التي لا تدع شكاً في دلالتها على التعبير عن إرادته في تعليق أداء العمل الوظيفي أو الامتناع عنه على دفع المقابل أو الوعد به . ويكفي أن يكون الطلب جدياً ، بصرف النظر عن كون الراشي الذي وجه إليه الطلب جاداً في قبوله أو غير جاد ، إذ قد يتظاهر بقبول طلب الموظف للايقاع به . فمجرد الطلب الجدي في ظاهره يكفي لقيام الجريمة ، ولو رفضه صاحب المصلحة أو قبله ثم سارع إلى إبلاغ السلطات العامة به<sup>(٢)</sup>. وإثبات جدية طلب الموظف ليس بالأمر الصعب في هذه الصورة .

وليس يلزم أن يطلب الموظف العطفية أو الوعد بها لنفسه ، بل قد يطلب ذلك لغيره ، مادام هذا الطلب صادراً منه ، ووصل إلى علم صاحب المصلحة مباشرة أو عن طريق وسيط . وعلى ذلك فالموظف الذي يطلب الرشوة لزميل له يعد فاعلاً أصلياً للرشوة وليس مجرد شريك فيها ، ولا يجدي أنه يدفع الجريمة المتهمة بها بأنه لم يطلب الرشوة لنفسه<sup>(٣)</sup>. ونص المادة ١٠٣ وما بعدها قاطع في دلالاته على رغبة المشرع في التسوية بين طلب الموظف المقابل لنفسه وطلبه لغيره عندما يقرر أن « كل موظف عمومي طلب لنفسه أو لغيره ... » .

---

(١) الواقع أن اعتبار الطلب جريمة تامة يتضمن خروجاً على القواعد العامة ، التي بمقتضاها يعتبر طلب الموظف مقابلاً لما يقدمه من خدمة مجرد شروع في الرشوة إذا لم يستجب له صاحب المصلحة . ولكن هذا الخروج تبرره الطبيعة الخاصة لجريمة الرشوة وعشوريتها .

(٢) وتطبيقاً لذلك قضى بأن جناية الرشوة تتحقق بمجرد طلب الموظف نقوداً لأداء عمل من أعمال وظيفته ، وبأن صاحب الحاجة إذ يغير بهذا الطلب رجال السلطة العامة تمهيداً لضبط الموظف في لحظة أخذه للنقود التي طلبها ، إنما يتيح بذلك سبل الهت جناية قد وقعت بالفعل قبل أن تضبط النقود ، راجع تقض ٢٤ يونيو ١٩٦٨ ، مجموعة أحكام التقض ، السنة ١٩ ، رقم ١٥٢ ، ص ٧٥٨ .

(٣) راجع تقض ٧ يناير ١٩٥٨ ، مجموعة أحكام التقض ، السنة ٩ ، رقم ٣ ، ص ١٧ ، حيث تقرر المحكمة أن المادة ١٠٣ من قانون العقوبات سلوت في التجريم والعقاب بين طلب الموظف العمومي الرشوة لنفسه أو لغيره وأخذ العطفية « ومن ثم فلا مصلحة للمتهم من التحدي بأنه لم يطلب الرشوة لنفسه » .

ولا عيرة بشكل الطلب ، فيستوى أن يكون بالكتابة إلى صاحب المصلحة أو بارسال وسيط يبلغه بالطلب ، أو أن يكون قد بوشر شفاهة في مواجهة صاحب المصلحة . وفي جميع الاحوال لا يتحقق الطلب قانونا الا بوصوله إلى علم صاحب المصلحة ، ولذلك إذا صدر الطلب عن الموظف ثم حالت أسباب لا دخل لإرادته فيها دون اتصال علم صاحب المصلحة به ، فان الرشوة تتوقف عند مرحلة الشروع . وتطبيقا لذلك إذا بعث الموظف برسالة إلى صاحب المصلحة تتضمن طلبه المقابل ، لكن الرسالة ضبطت فلم تصل إلى صاحب المصلحة ، فان جريمة الرشوة تقف بذلك عند مرحلة الشروع<sup>(١)</sup>. ولا يختلف الحكم إذا كان الطلب قد حمله رسول كلف من قبل الموظف بإبلاغه إلى صاحب المصلحة ، لكن الرسول لم يفعل ما كلف به لاي سبب من الأسباب . وعلى ذلك فان الموظف الذى يطلب الرشوة ثم يعدل عن طلبه قبل وصول الطلب إلى علم صاحب المصلحة ، يستفيد من العدول الاختيارى ، فلا يتوافر في حقه حتى مجرد الشروع في الرشوة .

ولا يشترط في الطلب أن يكون محمدا فيما يتعلق بالعطية أو الوعد بها ، بل يكفي أن يكون الطلب منصبا على عطية قابلة للتحديد<sup>(٢)</sup>، ذلك أن الموظف قد يطلب ثمنا لأداء العمل الوظيفي ، ويترك تحديد ماهية هذا الثمن لفظنة وحسن تقدير صاحب المصلحة . لكن يشترط في الطلب أن يكون محمدا بالنسبة للعمل الوظيفي الذى يتعهد الموظف بأدائه لقاء العطية أو الوعد بها ، فان لم يكن كذلك فلا تقوم الجريمة بهذا الطلب<sup>(٣)</sup>.

(١) الدكتور محمود نجيب حسنى ، المرجع السابق ، ص ٤١ ، الدكتور عوض محمد ، المرجع السابق ص ١٨ ، الدكتور مأمون سلامة ، المرجع السابق ، ص ١٢٥ ، وقول الدكتور عبد المهيمن بكر ، القسم الخاص في قانون العقوبات ، ١٩٧٧ ، ص ٢٩٧ .

(٢) الدكتور مأمون سلامة ، المرجع السابق ، ص ١٥٦ .

(٣) ويخضع اثبات طلب الموظف للوعد أو العطية لقواعد الإثبات في المسائل الجنائية ، وبصفة خاصة يجوز اثبات صدور الطلب من الموظف بطرق الإثبات كافة ، ومنها شهادة الشهود والقرائن .

يفترض القبول كصورة للركن المادى فى جريمة الرشوة ، أن هنالك إيجاباً صادراً من صاحب المصلحة ، يتضمن عرض الوعد بالرشوة ، إذا ما أتم الموظف العمل أو الامتناع المطلوب منه . ويمثل سلوك الموظف فى هذه الصورة فى قبول الوعد الصادر من صاحب المصلحة ، أى فى موافقته على تلقي مقابل أداء العمل الوظيفى فى المستقبل . وبالتقاء قبول الموظف المرتشى بإيجاب صاحب المصلحة الراشئ ينعقد الاتفاق بمعناه الصحيح ، الذى معنى توافق ارادتين ، هما : ارادة صاحب المصلحة ( الموجب ) و ارادة المرتشى ( القابل ) .

وبقبول الموظف للوعد بالمعطية تتحقق جريمة الرشوة ، سواء حصل بعد ذلك على ما وعد به أم لم يحصل وبصرف النظر عن الاسباب التى أدت إلى عدم حصوله عليه . كما لا يشترط لقيام الجريمة أن يكون الموظف قد قام بالعمل أو الامتناع الذى قبل الوعد من أجله . فالسلوك الاجرامى للموظف يتمثل فى القبول الذى يحقق جريمة الرشوة تامة ، أيا كان سلوك صاحب المصلحة أو الموظف بعد ذلك<sup>(١)</sup> . وتطبيقاً لذلك تتحقق جريمة الرشوة تامة إذا رفض صاحب المصلحة أن يسلم الموظف ما وعده به بعد أن قام بالعمل الوظيفى المتفق عليه ، كما تم الرشوة ولو رفض الموظف أداء العمل المتفق عليه كرد من جانبه على نكول صاحب المصلحة عن وعده ، طالما حدث هذا الرفض بعد قبول الموظف للوعد .

ولا يشترط فى قبول الموظف أن يتخذ شكلاً معيناً ، فهو إرادة يتم التعبير عن وجودها بأى وسيلة كانت . فقد يكون القبول شفاهة أو كتابة أو بمجرد الإشارة التى تفيد معنى القبول ، كما قد يكون القبول ضمنياً يستفاد من

(١) ومعنى ذلك أن تمام الرشوة كجريمة لا يتوقف على تنفيذ موضوع الاتفاق بين الراشئ والمرشئ . بل ان الموظف قد يتمتع برادته عن القيام بالعمل الوظيفى أو تمتعه من ذلك ظروف عارضة عن إرادته تحول بينه وبين الوفاء بما كان يجب أن يقدمه مقابل الوعد بالمعطية ، ومع ذلك تقوم فى حقه جريمة الرشوة تامة ، وراجع : Voutin, op., cit., p. 703 .

ظروف الواقعة . لكن لا يكفي لاعتبار الموظف قد قبل الوعد مجرد سكوته عن الرد على عرض صاحب المصلحة ، أو حتى قيامه بأداء العمل الوظيفي المطلوب بعد علمه بالعرض<sup>(١)</sup> ، لأن السكوت يثير الشك في نية الموظف ، فقد يكون دليلاً على الرفض أو عدم الاكتراث أو التردد ، كما أن أداء العمل بعد العلم بالعرض لا يفيد بالضرورة قبول الموظف له ، وإنما قد يكون إنصافاً الرفض الصريح دليلاً على احتقار الموظف لمن عرض عليه الرشوة وتقديره أنه لا يستحق مجرد الرد عليه . وعلى كل حال فسلوك الموظف اللائق على أداء العمل في هذا الفرض هو الذي يحدد نيته الحقيقية عندما سكنت عن الرد على العرض الموجه إليه . ومعنى ذلك أنه ينبغي التأكد من أن قيام الموظف بالعمل أو سكوته يدل قطعاً على قبوله الوعد . ولا مناص من ترك الأمر لقاضي الموضوع يقدّره طبقاً للملايسات كل واقعة . لكن إذا لم يقدّم الدليل القاطع على القبول ، تعين تبرئة الموظف عملاً بقاعدة أن الشك يفسر لمصلحة المتهم<sup>(٢)</sup> . فالسكوت في ذاته مجرداً لا يعد قبولاً ، وإنما قد يعد كذلك إذا كانت هناك قرائن تسانده وتجعل له قيمة التمييز عن الإرادة .

ويشترط في قبول الموظف للوعد أن يكون جدياً وحقيقياً . فإذا لم تتوافر لدى الموظف إرادة جادة وصحيحة تلتقي مع عرض صاحب المصلحة ، فلا يتحقق القبول الذي تقوم به جريمة الرشوة ، ويتحقق هذا الفرض في حالة تظاهر الموظف بقبول الوعد لمجرد الإيقاع بصاحب المصلحة وتمكين السلطات العامة من القبض عليه متلبساً بجريمة عرض الرشوة<sup>(٣)</sup> . إنما يشترط أن يكون عرض

(١) الدكتور رمسيس بنيم ، شرح الجرائم المضرة بالمصلحة العمومية ، ص ٣٢٦ ، وقرن عكس ذلك ، الدكتور محمود نجيب حسني ، المرجع السابق ، ص ٢٩ .

(٢) الدكتور حوض محمد ، المرجع السابق ، ص ١٤ .

(٣) تنص ٢٤ أبريل ١٩٣٣ ، مجموعة القوانين القانونية ، ج ٣ ، رقم ١١٠ ، ص ١٣٣ ، وفيه يقول المحكمة : « ان جريمة الرشوة لا تتم قانوناً إلا بالتهيب من الراشي وقبول من جانب المرشوش لهيأته وقبولاً حقيقين فلذا كان الشخص الذي قدمت له الرشوة قد تظاهر بقبولها ليسهل على أولى الأمر القبض على الراشي متلبساً بجريته فان القبول الصحيح الذي تم به الجريمة يكون متبهماً في هذه الحالة ، ولا يكون في المسألة أكثر من تهيب من الراشي لم يصادف قبولاً من الموظف » .

صاحب المصلحة جدياً في ظاهره ، ولو لم يكن كذلك في الحقيقة ، كما لو كانت نية صاحب المصلحة متعلقة على عدم الوفاء بما وعد الموظف به ، إذ يكفي قبول هذا العرض من الموظف لتوافر جريمة الرشوة . أما إذا لم تتوافر الجدية في عرض صاحب المصلحة ولو بشكل ظاهري ، فإن قبول الموظف لهذا العرض لا يحقق جريمة الرشوة . مثال ذلك أن يكون العرض غير محدد أو غير ممكن التحقيق أو هزلياً ، كما لو وعد صاحب المصلحة الموظف باعطائه كل ما يطلب أو باعطائه إحدى عينيه أو كل ما يملك في نظير قيامه بالعمل المطلوب أو الامتناع<sup>(١)</sup> . فالواقع أن مثل هذا العرض لا يمكن أن ينصرف إليه قبول ، ولا يصلح — كما سنرى — لتحقيق جريمة عرض الرشوة في حق صاحب المصلحة ، كما أنه لا تقوم به الرشوة في حق الموظف وإن قبله بالفعل . لكن إذا كان العرض جدياً في ظاهره ، وقبله الموظف على هذا الأساس ، فإن جريمة الرشوة تتوافر في حقه ، ولو ثبت بعد ذلك أن العرض لم يكن جدياً في حقيقته . وبصفة خاصة لا يحول دون قيام الرشوة ثبوت أن قصد العارض كان متجهاً إلى خداع الموظف وحته على سرعة انجاز العمل ، أو كان منصرفاً إلى ضبط المرتشي متلبساً ، أو أن العرض كان بناءً على تدبير سابق من السلطات العامة . فالموظف في هذه الظروف يقبل الانجرار في الوظيفة لقاءً ممن يعتقد أنه سيحصل عليه فعلاً ، ولا أهمية بعد ذلك لحقيقة الواقع الذي يجبهله .

ويستوى لقيام الجريمة بقبول الموظف للوعد أن يكون الوعد بالمعطية لنفس الموظف أو لغيره . لكن إذا كان الوعد لغير الموظف ، فيلزم أن تتوافر مصلحة شخصية للموظف حتى تقوم الجريمة بقبوله لهذا الوعد .

### ثالثاً : الأخذ

يتحقق الركن المادي لجريمة الرشوة بأخذ الموظف فعلاً لمعطية قدمها له صاحب المصلحة . وهذه هي الصورة الغالبة في جريمة الرشوة ، والجاري عليها

(١) والواقع أنه لا يوجد عرض محدد في هذا الفرض ، بل إن عرض صاحب المصلحة هو — على حد تصور محكمة النقض — « أشبه بالخول منه بالجد » . راجع نقض ٢٥ أبريل ١٩٣٢ ، مجموعة القواعد القانونية ، ج ٢ رقم ٣٤٣ ، ص ٥٢٥ .

العمل في مجتمعنا ، ذلك أن الموظف لم يعد بحاجة إلى الطلب ، كما أنه لا يكفى بمجرد قبول الوعد خشية أن يفرر به صاحب المصلحة ، ومن ثم يفضل الموظف تسلم المقابل معجلاً وغالباً قبل أداء العمل المطلوب . يتضح من ذلك أن الأخذ وهو سلوك الموظف يفترض إعطاء من الراشئ . وإذا كان مقابل الرشوة ذا طبيعة مادية ، فإن الأخذ يعنى تسليم المقابل للمرتشى ، أى نقل حيازته إليه ، أو دخوله في حوزته بأى طريق كان . ومستوى أن يأخذ الموظف العطية بنفسه أو يأخذها بواسطة غيره ، كما لو أرسلت العطية إلى منزله فتسلمتها زوجته أو أحد أبنائه أو القاطنين معه . لكن يجب التحقق من أن أخذ غير المرتشى للعطية كان بناء على تكليف المرتشى أو في الأقل رضاه بذلك بعد أن علم بالأمر . وقد يحدث أن يكون الغير هو زوجة الموظف أو ابنه ، فيأخذ أحدهما العطية بدون علمه المسبق ، ويتوقف الأمر على سلوك الموظف بعد اتصال علمه بما حدث ، فإذا قام يرد العطية إلى من قدمها ، فلا يمكن نسبة الجريمة إليه . لكن لا يمكن اعتباره قد قبل العطية بمجرد عدم تقديم بلاغ عن زوجته أو ابنه ، وإنما يجب الثبوت من قبوله الفعل للعطية بعد علمه بها<sup>(١)</sup>.

ولا يشترط أن يكون تسليم العطية قد تم من الراشئ مباشرة إلى الموظف العام ، بل قد يقوم بالتسليم شخص حسن النية لا يعلم بالفرض من التسليم ،

---

(١) الدكتور رمسيس عياد ، المرجع السابق ، ص ٢٢٨ . ويقر هذا الفرض التساؤل من مدق مسؤولية من يأخذ العطية غير الموظف . وتنص بعض القوانين على عقاب المستفيد من الرشوة باعتباره مرتكباً لجريمة مستقلة خاصة به إذا لم يكن وسيطاً في الرشوة ، وتتحقق هذه الجريمة في إحدى صور ثلاث :

الأولى : أن يكون الموظف المرتشى قد عين المستفيد لأخذ العطية .  
 الثانية : أن يأخذ المستفيد العطية دون تعيين من جانب المرتشى ، ولكن هذا الأخير يعلم بذلك ويوافق عليه .

الثالثة : أن يأخذ المستفيد الرشوة أو يقبلها والموظف المقصود بالرشوة به جهل ذلك ، أو يعلم به ولا يقره ، كما لو تقدم الراشئ بالمدية أو العطية لأمين للموظف أو زوجته على غير اتفاق سابق مع الموظف قبل ذلك لنفسه أو نفسها ، مع العلم بالسبب الذي قدمت المدية من أجله ، ولم يخبر أي منهما الموظف أبه أو زوجته أو أخبره به ولم يقره . راجع المادة العاشرة من نظام مكافحة الرشوة في المملكة العربية السعودية ، وراجع المادة ٨-١٠ مكرراً من قانون العقوبات المصري التي سود الكلام عنها .

وقد يرسل المتقابل عن طريق البريد . وفي هذه الفروض يعد الأخذ متحققا بمجرد علم الموظف بالغرض من التسليم أو الإرسال وإرادته الاحتفاظ بالمقابل<sup>(١)</sup>. ولا يشترط التسليم الحقيقي للمقابل ، فقد يكون التسليم رمزيا ، كما لو سلم الراشي إلى الموظف مفتاح السيارة أو مفتاح الشقة موضوع الرشوة أو سلمه المستندات المثبتة لحقه على هذه الأشياء . وإذا لم يكن مقابل الرشوة ماديا ، وإنما تمثل في منفعة أو فائدة معنوية يحصل عليها المرتشي نظير قيامه بالعمل الوظيفي ، فإن الأخذ يتحقق بحصول المرتشي على هذه المنفعة أو الفائدة ، كما لو تمثل مقابل الرشوة في حصول الموظف على ترقية له أو لأحد أقاربه ، أو كان المقابل أى ميزة غير مادية .

ويتحقق الأخذ سواء أخذ الموظف العطية لنفسه أو لغيره ، فالأخذ هو السلوك الذى يحقق ماديات الرشوة بصرف النظر عن الاستفادة من المقابل . وتطبيقا لذلك حكم بادانة كاتب صحة أخذ مبلغا من النقود نظير استخراج شهادة تقدير سن ، رغم ادعائه بأنه إنما أخذ المبلغ لا لنفسه ، وإنما لحساب الطبيب المختص بتقدير السن<sup>(٢)</sup>.

ولا صعوبة في إثبات أخذ الموظف للعطية ، فيثبت هذا الأمر بطرق الإثبات كافة ، باعتبار الأخذ واقعة مادية . وبصفة خاصة يجوز الإثبات بشهادة الشهود أيا كانت قيمة مقابل الرشوة<sup>(٣)</sup>. وحيازة الموظف للمقابل تسهل إثبات

(١) الدكتور محمود نجيب حسنى ، المرجع السابق ، ص ٣٧ . وتضيفاً لذلك إذا تسلم الموظف طرداً مرسلاً إليه بطريق البريد ، ولم يكن يعلم وقت استلامه بأنه مقابل لعمل وظيفي ، فإن الأخذ كسلوك إجرامي لا يتوافر إلا حين يعلم الموظف بحقيقة الأمر ، فيقرر الاحتفاظ بالطرد ويمتنع عن رده لو لا يبلغ السلطات بالأمر .

(٢) تقضى جنائي ٢٩ مايو ١٩٦٦ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ١٢ رقم ١٢٠ ، ص ٦٢٨ . ولا يجوز للتميم في هذه الحالة الادعاء بأنه كان يتخذ أمر الطبيب المختص باعتباره رئيساً له لأن من المقرر أن طاعة الرئيس لا تمتد بأي حال إلى ارتكاب الجرائم ، وأنه ليس على مرسوم أن يطيع الأمر الصادر له من رئيسه بارتكاب فعل يعلم هو أن القانون يعاقب عليه .

Crim. 28 mars 1955, B.C., No. 181, p. 323.

(٣) ويعنى ذلك أنه لا يتم التقييد بقواعد الإثبات المدلى التي تتطلب الإثبات بالكتابة لذا تجوز الدفن مبلغاً معيناً . فمن يدفع الرشوة لا يمكن أن يحصل من الموظف المرتشي على دليل كتابي يثبت فيه قيمة ما دفعه .



الرشوة عليه ، إلا إذا قدم سببا مشروعاً يبرر هذه الحيازة ، أو ينفي ارتباط العطية بالعمل الوظيفي .

## الفرع الثاني

### صور المقابل في الرشوة

مدلول المقابل في جريمة الرشوة مدلول مزدوج . فالرشوة في صورتها الأصلية عبارة عن أخذ وعطاء ، فالموظف يأخذ من صاحب المصلحة عطية أو يقبل الوعد بها ليقدم له عملاً من أعمال الوظيفة أو امتناعاً أو إخلالاً بواجبات الوظيفة . لذلك فالكلام عن صور المقابل في جريمة الرشوة يقتضى تحديد المقصود بالعطية محل الطلب أو القبول أو الأخذ من الموظف ، وبيان ما يقدمه الموظف لقاء ما يتلقاه من الراشي ، أو ما يعبر عنه بمقابل الفائدة أو سبب الرشوة .

#### أولاً : المدلول القانوني للعطية التي يقدمها الراشي

نصت المادة ١٠٧ من قانون العقوبات على أن « يكون من قبيل الوعد أو العطية كل فائدة يحصل عليها المرتشى أو الشخص الذي عينه لذلك أو علم به ووافق عليه أياً كان اسمها أو نوعها ، وسواء أكانت هذه الفائدة مادية أو غير مادية » .

يتضح من النص السابق أن المشرع قد توسع في تحديد العطية موضوع السلوك الإجرامي في الرشوة . وهذا التوسع له ما يبرره ، لأن العرف الاجتماعي يطلق على الرشوة الحقيقية أوصافاً وتسميات لا يظهر فيها صراحة تمييز الرشوة ، فلو اقتصر المشرع على صورة معينة للعطية التي يصدق عليها وصف الرشوة ، لكان مؤدى ذلك أن تفلت من العقاب الغالبية العظمى ممن يتجرون بوظائفهم تحت مسميات مختلفة . من أجل ذلك جاء نص المادة ١٠٧ ع عاماً يصدق على كل فائدة « أياً كان اسمها أو نوعها وسواء أكانت

هذه الفائدة ملادية أو غير ملادية » . وعلى هذا النحو يندر عملاً أن يحصل الموظف على فائدة أو ميزة مقابل العمل الوظيفي دون أن يصدق عليها وصف المقابل في الرشوة . فقد يكون المقابل في الرشوة ذا طبيعة ملادية يتمثل في نقود ، كما هو الحال ، أو ملابس أو مأكولات أو مجوهرات ، كما قد يكون شيكا أو كميالة أو فتح حساب في أحد البنوك لمصلحة المرتشى أو سداد دين عليه . وقد يكون المقابل ذا طبيعة معنوية ، فيتسع لجميع الحالات التي يصير فيها وضع المرتشى أفضل من ذي قبل نتيجة لسعي الراشي<sup>(١)</sup> . من ذلك مثلا حصول الموظف على ترقية له أو على وظيفة لأحد أقاربه ، أو استفادته من منفعة أيا كان نوعها مثل اعارة سيارة له ليستعملها هو أو أحد أقاربه أو استضافته لقضاء الصيف في فيلا يملكها صاحب المصلحة . والفائدة التي يحصل عليها الموظف قد تكون ظاهرة كما أنها قد تكون مقنعة ، كما لو اشترى الموظف من صاحب المصلحة عقارا بأقل من قيمته الحقيقية ، أو باعه عقارا بأكثر من ثمنه ، أو استأجر منه مسكنا دون أداء الاجرة أو مقابل أجره منخفضة عن أجره المثل ، أو أدى الراشي للموظف عملا دون أجر مثل اصلاح سيارته أو صنع قطع من الاثاث له . وقد تتخذ الفائدة المقنعة صورة الزواج الشرعي ، مثال ذلك أن يتزوج الموظف العجوز الابنة الشابة لصاحب المصلحة لقاء قيامه بالعمل الوظيفي ، أو يتزوج صاحب المصلحة ابنة الموظف الدمية كشرط لقضاء مصلحته . والواقع أن نص المادة ١٠٧ ع يشمل كل صور وحالات الرشوة المسترة التي قد يظهرها العمل .

ويثار التساؤل عن الواقعة الجنسية ومدى صلاحيتها كمقابل في جريمة الرشوة . فإذا طلب الموظف من صاحبة الحاجة أن يواقعها نظير قيامه بالعمل

---

(١) الدكتور محمود نجيب حسني ، للرجع السابق ، ص ٤١ ، وفارن

Vouin, op. cit., p. 703; Vitu, p. 291.

وقد رفضت محكمة النقض الفرنسية الاحتداد بالمقابل الذي تكون له طية شخصية بمحة ،

Crim. 14 Oct. 1975, B.C. No. 214, p. 572.

الوظيفي المطلوب ، أو قبل عرضها بذلك أو حصلت الواقعة بالفعل<sup>(١)</sup>، فهل يعتبر ذلك مقابلا للرشوة ؟ ذهب بعض أحكام القضاء الإيطالي إلى الاعتداد بالمواقعة الجنسية كمقابل تتحقق به جريمة الرشوة ، إذ يحصل الموظف على « منفعة » من ذلك ، بينما قررت أحكام أخرى أن العلاقات الجنسية لا تصلح كمقابل في جريمة الرشوة ، استنادا إلى أن الفائدة المطلوبة قانونا تنصرف إلى المزايا المالية أو الشخصية<sup>(٢)</sup>، وأن الموظف قد لا يجني « منفعة » من ذلك ، وإنما قد يلحقه الضرر من جراء الواقعة<sup>(٣)</sup>. ونرى أن الواقعة الجنسية تصلح باعتبارها من المتع الشخصية مقابلا في جريمة الرشوة<sup>(٤)</sup>، طالما كانت كذلك في مفهوم الطرفين . ونستند في ذلك إلى ما هو مقرر من أنه لا يشترط أن يكون مقابل الرشوة مشروعاً . فمن المسلم به أن مقابل الرشوة قد يكون غير مشروع في ذاته ، ولا ينفي هذا امكان تحقق الرشوة به . فالموظف الذي يحصل على مواد مخدرة أو أشياء مسروقة نظير قيامه بعمل من أعمال الوظيفة يرتكب جريمة الرشوة . ولا يختلف الأمر إذا كان مقابل الرشوة متعة شخصية رخيصة ، تمثلت في اتصال جنسي غير مشروع أو في آتيان أفعال مخلة بالحياء على جسم الراشية برضاها . وقد اضطرت أحكام محكمة النقض على هذا

(١) ولا أهمية لكون الموظف هو الرجل أو المرأة . فقد تكون المرأة هي الموظف العام ، وتطلب من صاحب المصلحة قضاء حاجتها نظير تضامها لحاجته ، أو تقبل عرضه بذلك أو تحصل الواقعة بالفعل .

(٢) الدكتور مأمون سلامة . المرجع السابق ، ص ١٥٩ ، هامش رقم ٢١ . وقد خلص بعض الفقهاء الإيطاليين من ذلك إلى القول بأن الواقعة الجنسية لا تحقق الرشوة في حق الموظف إلا إذا كانت قابلة لأن تقوم بالمال ، كما لو وقع الموظف باغية أخته من الثمن الذي كان عليه أن يدفعه نظير الواقعة مقابل أن يقضي لها حاجتها من أصصال الوظيفة ، مشار إليه في الدكتور محمد أبو عامر ، المرجع السابق ، ص ٧٢ هامش ١ .

(٣) كما لو أصابه مرض تناسلي أو انتقل إليه فيروس « الإيدز » عن طريق الواقعة . يضاف إلى ذلك أن الواقعة ، إن كانت فائدة ، فلها فائدة مشتركة بين الطرفين ، ومن ثم فلها لا تحقق معنى المقابل الذي تفترضه طبيعة الرشوة بالنسبة للموظف العام .

(٤) في هذا المعنى ، الدكتور رمسيس بيهام ، المرجع السابق ، ص ٣٢٩ ، نقض ٢٤ ديسمبر ١٩٩٠ في الطعن رقم ٤٦٤٤٤ لسنة ٥٩ القضائية ، غير منشور . الدكتور محمد أبو عامر ، المرجع السابق ، ص ٧١ .

المعنى فقررت بصفة عامة أن كون الرشوة قد دفعت من مال حرام لا يفقدها شيئا من أركانها<sup>(١)</sup>. ولحق أن عدم اشتراط مشروعية مقابل الرشوة له ما يبرره، ذلك أن تطلب مشروعية المقابل لقيام جريمة الرشوة من شأنه أن يؤدي إلى افلات كثير من المرتشين من العقاب .

ولا عرة بقيمة العطية التي يقدمها الراشي ، فقد تكون ذات قيمة كبيرة ، كما قد تكون ذات قيمة ضئيلة . ومع ذلك نرى عدم قيام جريمة الرشوة إذا كان ما قدم ضيلا وجرى للعرف على اعتباره نوعا من الجاملة المألوفة بين الناس ، كما لو قدم شخص كوبا من الشاي أو القهوة أو لفافة تبغ إلى موظف قدم إلى منزله لمباشرة عمل أو إجراء معين<sup>(٢)</sup>. فالواقع أن هذه العطايا ضئيلة القيمة ، فضلا عن أنها تقدم بمناسبة أداء العمل وليس بسببه . وليس في نص المادة ١٠٧ ع ما يفيد تطلب قدرها معنا من التناسب بين قيمة ما يقدمه الراشي وما يحصل عليه من الموظف المرتشي<sup>(٣)</sup>، فقد يفتع الموظف الذي جبل على الدناءة بالقليل نظير قيامه بأكبر الأعمال الوظيفية لصاحب المصلحة ، طالما ثبت أن ما تلقاه كان مقابلا لما قام به من عمل أو امتناع .

(١) راجع قض ١٢ يونيو ١٩٦٧ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ١٨ ، رقم ١٦٢ ، ص ٨٠٢ . وجدير بالذكر أن القاتلون الأتالي يحرم الوعد بالمواصفة الجنسية أو المواصفة العائلية بمثابة مقابل في جريمة الرشوة . وراجع :

Vitu, op., cit., p. 290, et ses observations Sur la décision du Tribunal pour enfant de sarreguemines, 11 Mai 1967, R.S.C. 1968, p. 329.

(٢) والغالب ألا يقتصر الموظف على هذا الطاء المتواضع . ولكن العرف جرى على التسامح في قبول بعض الموظفين لطعاما ومزية ، سواء في مناسبات معينة أو عند أدائهم لبعض الأعمال . من ذلك ما جرى عليه العرف في فرنسا من منح عمال الخدمات عدايا بمناسبة أعياد الميلاد ، هذه العدايا لا تمثل قط في الأشياء القيمة بل كذلك في مبالغ نقدية يدفعها المواطنون هؤلاء . وفي مصر جرت العادة على منح بعض العمال عطايا بمناسبة قيامهم ببعض الأعمال ، من ذلك مثلا منح عطايا لعمال البريد حينما يسلمون الطرود البريدية بالمقر أو لعمال الهاتف وفريق عند تركيب أجهزة الهاتف أو تسليم الرقبات . هذا التقليد يجد تساهلا من جهة الإدارة ذاتها ، ولذلك يكون له أثره في تقي صفة المقابل ، بشرط ألا يتعارض مع النظام القانوني الذي يحكمها . وراجع في هذا المعنى ، الدكتور مأون سلامة ، المرجع السابق ، ص ١٦١ .

(٣) الدكتور محمود نجيب حسني ، المرجع السابق ، ص ٤٢ ، وقرن أستاذنا الدكتور ومسيب بيلام ، المرجع السابق ، ص ٣٣٠ ، حيث يشترط توافق قدر من التناسب بين العطية أو الوعد بها والعمل أو الانتاع المطلوب من الموظف .

لكن يشترط في المقابل أن يكون مرتبطا بالعمل الوظيفي برابطة غائية ، بمعنى أن يكون حصول الموظف على العطية أو الوعد بها غاية أداء العمل الوظيفي<sup>(١)</sup>. يترتب على ذلك أن انتفاء هذه الغاية ينفي عن المقابل صفته وصلاحيته لأن يكون الركن المادى في جريمة الرشوة . وتتفى الرابطة الغائية بين العطية والعمل الوظيفي إذا ثبت أن هناك سببا آخر يبرر حصول الموظف على المقابل غير أداء العمل الوظيفي . من ذلك أن يكون ما تلقاه الموظف من صاحب المصلحة هو سداد لدين حال ومحقق الوجود ، أى غير متنازع على وجوده وحل أجل الوفاء به ، أو أن يكون ما تلقاه الموظف هو هدية تبررها صلات القرى أو الصداقة التى تجمع بين الموظف وصاحب المصلحة<sup>(٢)</sup>. وبدهى أن محكمة الموضوع يكون لها سلطة تقديرية في تحديد مدى توافر صفة المقابل فيما قدمه صاحب المصلحة إلى الموظف التهم بالرشوة ، وهى إذ تفعل ذلك تضع في اعتبارها الظروف الخاصة بكل حالة على حدة ، ونوع ودرجة الصلة التى تربط صاحب المصلحة بالموظف المتهم .

#### ثانيا : صور الأداء الوظيفي الذى يقدمه المرتشى

يتضح من نصوص المواد ١٠٣ وما بعدها من قانون العقوبات الارتباط الغائى بين ما يحصل عليه المرتشى وما يلتزم به ، أى التقابل بين الوعد أو العطية وبين العمل الوظيفي<sup>(٣)</sup> ، فما يقدمه المرتشى نظير الوعد أو العطية هو عمل من أعمال وظيفته أو امتناع عن عمل من أعمال وظيفته أو إخلال بواجباتها<sup>(٤)</sup>.

(١) ويتضح هنا أن يكون الاتفاق بين الراشى والمرتشى على الأداء الوظيفي ، قد سبق القيام بالعمل أو الامتناع الذى دفع المقابل ثمنا له . في هذا المعنى راجع :

Crim. 14 Mai 1986, B.C., No. 163, p.424.

(٢) وإن كان من الصعب اثبات تجرد الهدية وعدم علاقتها بأداء العمل الوظيفي ، لاسيما إذا عاصر تقديمها حاجة القريب أو الصديق إلى انجاز الموظف لمصلحة معينة له . ذلك أنه من الطبيعي والمألوف أن يكون للهدية في هذه الظروف بالذات صلة بالعمل المطلوب ، بحيث يصعب اثبات الغرض البريء لها .

(٣) ويعنى ذلك أنه تقوم بين الموظف وصاحب المصلحة صلة مقايضة عملها العمل الوظيفي الذى يؤتمن عليه الموظف والتمن الذى يملكه صاحب المصلحة . من أجل ذلك عرفنا الرشوة بأنها انجاز في العمل الوظيفي ، إذ يتحول إلى سلعة تؤدى إلى من يدفع ثمنها .

(٤) وإذا وضعنا في الاعتبار أنه لا يلزم أن يكون للموظف مختصا بما يطلب منه ، بل يكفي أن يزعم =

من ذلك يتضح أنه لا يكفى لقيام الركن المادى لجريمة الرشوة طلب الموظف أو أخذه أو قبوله وعدا أو عطية ، وإنما يلزم فوق ذلك أن يكون السبب الذى من أجله طلب الموظف أو قبل أو أخذ هو العمل أو الامتناع أو الإخلال بالواجب الوظيفى . وهذا الأداء الوظيفى هو ما يسمى الرأى للحصول عليه نظرا ما يقدمه أو يعد بتقديمه للموظف المرتشى .

### ( أ ) أداء عمل من أعمال الوظيفة

يقصد بأعمال الوظيفة تلك الأعمال التى تتطلبها المباشرة الطبيعية للوظيفة ، سواء تمثلت فى أعمال قاتونية أو فى تصرفات مادية . وتحدد القوانين واللوائح والتعليمات والأوامر الصادرة من الرؤساء الإداريين أعمال كل وظيفة<sup>(١)</sup> . ولا يعد من أعمال الوظيفة تلك الأعمال التى يباشرها الموظف استعمالا لحق من الحقوق الناجمة له بمقتضى القانون المنظم لوظيفته . مثال ذلك حق الموظف فى طلب الاستقالة أو فى طلب أجازة أو فى النقل من جهة لأخرى ، فلك أعمال لا تندرج تحت مفهوم العمل الوظيفى الذى تقوم بأدائه نظير مقابل جريمة الرشوة ، فإذا طلب الموظف أو أخذ أو قبل وعدا أو عطية للقيام بها ، لا تقوم جريمة الرشوة فى حقه<sup>(٢)</sup> .

ولا يشترط أن يمثل العمل الوظيفى فى عمل واحد — كما يشير إليه ظاهر النصوص — بل قد يمثل فى جملة من الأعمال أو فى سلسلة من الأعمال ، ولو تلقى الموظف عطية واحدة لقاء القيام بها جميعا ، إذ لا يلزم تعدد العطايا بتعدد الأعمال . وإنما يشترط أن تكون تلك الأعمال محددة ، حتى يصبح أن تكون مقابلا فى جريمة الرشوة ، أو فى الأقل أن يكون أحدهما محددا طالما كان باقى الأعمال يمكن تحديده بالنظر إلى العمل الذى تم تحديده . لكن ليس من

= الاختصاص أو يتخذ عطيا بالخصاصه ، أذكرنا أن المشرع أراد التوسع فى تحديد مفهوم العمل الوظيفى على الأعمار ، وهو ما سيؤكد أكثر عند دراسة صور العمل الوظيفى .

(١) راجع فى تحديد المقصود بصور « أعمال الوظيفة » :

Vita, op., cit., p. 292; Vouin, op., cit., p. 704, No. 487.

(٢) فى هذا المعنى ، انظر مأمون سلامة ، المرجع السابق ، ص ١٦٣ .

اللازم أن يكون نوع العمل محددا على وجه الدقة والتفصيل ، وإنما يكفي أن يكون قابلا للتحديد على ضوء ما تقتضيه مصلحة صاحب الحاجة .

ويستوى أن يكون العمل الوظيفي المطلوب أدائه مشروعاً أو غير مشروع ، مطابقاً لواجبات الوظيفة أو مخالفاً لها ، متى كان يدخل في اختصاص الموظف . فالعمل الوظيفي قد يكون مشروعاً ومطابقاً لما تفرضه الوظيفة على الموظف من واجبات ، ومع ذلك تقوم به جريمة الرشوة ، مادام أنه قد تقاضى مقابلًا من أجل القيام به ، إذ لا يستطيع الموظف المرتضى الاحتجاج بأنه إنما أدى عملاً مطابقاً للقوانين واللوائح التي تنظم وظيفته . وتطبيقاً لذلك يرتكب جريمة الرشوة الموظف الذي يتلقى مقابلًا لاداء عمل يلزمه به القانون ، مثال ذلك أن يأخذ رجل الشرطة مبلغاً من المال ليحرر محضراً من الواجب عليه تحريره ، أو أن يتلقى القاضي مقابلًا نظير اصدار حكمه المطابق للقانون<sup>(١)</sup> ، أو أن يحصل الموظف على مقابل لمنح ترخيص بالبناء أو بالمدم مطابق للقانون ، أو أن يأخذ الموظف من صاحب المصلحة مبلغاً من المال نظير اسرعه في قضاء مصلحته المشروعة<sup>(٢)</sup> ، أو أن يأخذ موظف في إدارة الانشاءات مقابلًا من أجل إعطاء أحد المقلولين معلومات عن المشروعات المستقبلية العامة التي ستنفذ في الاقليم<sup>(٣)</sup>.

وإذا كانت الرشوة تتوافر بقيام الموظف بعمل مشروع من أعمال وظيفته ،

(١) فالقاضي يرتكب جريمة الرشوة إذا تلقى مقابلًا ليصدر حكماً بالبراءة على متهم براءة ثابتة طبقاً للقانون ، أو ليستصل الظروف الخفيفة بالنسبة لهم يستحقها طبقاً للقانون أو يطبق عدولاً قانونياً تخفيفاً للعقوبة يستفيد منه المتهم قانوناً . كما يرتكب الرشوة وكيل النيابة الذي يخرج من محروس احيائي حسب خطأ ، إذا تلقى مقابلًا لاصدار قراره بالافراج عنه .

(٢) وقد حكم جوافر الرشوة في حق محال كيميائي يعمل وزير الصحة قبل عطلة من أحد باعة اللبن ليخرج نتيجة التحليل في صلبه ، مع أنه لم يكن هناك غش في عينات اللبن المقدمة للتحليل ، نقض ١٢ ديسمبر ١٩٢٨ ، مجموعة القواعد القانونية ، ج ٤ ، رقم ٣٠٦ ، ص ٣٩٨ ، كل حكم جوافر الرشوة في حق مهندس بمرافقة مبالغ الأوتلاف أخذ مبلغاً من المال من سائكة يمني تابع لوزارة الأوتلاف ، كي يمرر عقد انجاز باصمها عقب وفاة والدها ، رغم أحقيتها في ذلك ، نقض ٢١ نوفمبر ١٩٦٦ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ١٧ ، رقم ٢١٢ ، ص ١١٢٨ .

Crim. 1er Oct. 1984, B.C., No. 277, p. 746.

(٣)

فانها تتوافر من باب أولى إذا قام الموظف بعمل غير مشروع تلقى المقابل من أجل القيام به . فالموظف الذى يتلقى مقابلا للقيام بعمل يخالف القوانين واللوائح التي تنظم وظيفته ، أى للقيام بعمل يحظره القانون عليه ، هو أشد جرما من ذلك الذى يحصل على مقابل نظير أداء عمل مطابق للقانون ، ولهذا السبب فقد غلظ المشرع عقاب هذا الموظف فى المادة ١٠٤ ع كما سنرى . وتطبيقا لذلك يرتكب الرشوة القاضى الذى يتلقى مقابلا لاصدار حكم بالبراءة على متهم ادانته ثابتة ، أو لادانة متهم براءته ثابتة طبقا للقانون ، أو رجل الشرطة الذى يأخذ مبلغا من المال ليحرر محضرا لا موجب لتحريره بمجاملة لأحد الأشخاص ، أو الطبيب الذى يتلقى مقابلا لاعطاء شهادة طبية تثبت على غير الحقيقة وجود كدمات وجروح بشخص ما<sup>(١)</sup> ، أو حارس السجن الذى يقبل مبلغا من المال نظير تمكنه مسجوننا من الفرار أو نظير أن يدخل له فى السجن مواد مخدرة أو أى شيء محظور دخوله ، أو الموظف الذى يطلب ويأخذ عطية من مقلول من أجل التساهل فى الرقابة على المشروعات التي ينفذها ، متى كان الموظف يختص بهذه الرقابة<sup>(٢)</sup> .

وتقوم الرشوة إذا كان المطلوب من الموظف أداء عمل من أعمال الوظيفة ولو لم يؤده فعلا . فأداء العمل الوظيفى بالفعل ليس من أركان الرشوة ، ولا يعتبر عنصرا فى الركن المادى ، كما أنه ليس عنصرا فى ركنها المعنوى ، بمعنى أنه لا يشترط انصراف قصد المرتشى إلى تنفيذ العمل الذى من أجله طلب أو أخذ أو قبل الوعد أو العطية . وكل ما للعمل الوظيفى من دور فى جريمة الرشوة هو أنه الضابط فى تحديد اختصاص الموظف ، إذ يتحدد هذا الاختصاص بالنظر إلى العمل المتفق عليه نظير المقابل ، دون اعتداد بما إذا كان قد نفذ أم لم ينفذ<sup>(٣)</sup> . وتطبيقا لذلك تقوم جريمة الرشوة ولو نكل الموظف عن

(١) يستوى في هذه الحالة كما رأينا أن يكون الطبيب يعمل في مستشفى حكومي ، أو في عيادته الخاصة طالما كانت الشهادة غير صحيحة . أما الطبيب في المستشفى الحكومي فانه يرتكب الرشوة اذا تلقى المقابل لاعطاء الشهادة ولو كان ما سجله بها من اصابات مطابقا للحقيقة ، بخلاف الطبيب الخاص الذي لا يرتكب في هذا الفرض أي جريمة .

Crim. 1er Oct. 1984, pécité.

(٢)

(٣) الدكتور محمود نجيب حسنى ، المرجع السابق ، ص ٣٦ .



وعده ، فلم ينفذ العمل الذى تلقى المقابل من أجل القيام به ، سواء كانت نيته متصرفة منذ البداية إلى عدم القيام بهذا العمل ، أو طرأت هذه النية بعد قبض المقابل من صاحب المصلحة . وعلى ذلك فلا يؤثر في قيام جريمة الرشوة ثبوت أن الموظف كان يتوى منذ البداية عدم القيام بالعمل الذى طلبه صاحب المصلحة ، وأنه كان يتظاهر بمكس ذلك للحصول منه على العطية . ونص المادة ١٠٤ مكررا من قانون العقوبات صريح في هذا الحكم ، عندما قرر أن الموظف يعاقب بمقربة الرشوة المتصوص عليها في المواد الثلاث السابقة حسب الاحوال « حتى ولو كان يقصد عدم القيام بذلك الفعل أو عدم الامتناع أو عدم الاختلال بواجبات وظيفته »<sup>(١)</sup>. والواقع أن علة تحريم الرشوة تتوافر في هذا الفرض بقدر ما تتوافر في غيره ، فالموظف عرض العمل الوظيفي كسلعة وحصل بالفعل على ثمن له ، فحقق من الرشوة مضمونها الذى يتمثل في الاختلال بثقة الافراد في الدولة وفي نزاهة عملها ، ولا يهم بعد ذلك أنه نكل عن تسليم السلعة لمن دفع مقابلها ، إذ من شأن ذلك أن يزيد من جسامه اجرامه<sup>(٢)</sup>، لا أن يكون سببا في نفي الجريمة عنه .

### (ب) الامتناع عن عمل من أعمال الوظيفة

قد يكون الاداء المطلوب من الموظف امتناعا ، يستوى أن يكون الامتناع مشروعا أو غير مشروع ، طالما تلقى الموظف مقابلا لهذا الامتناع . وقد لا يكون العمل الوظيفي واجبا على الموظف ، وإنما تكون له سلطة تقديرية في القيام به أو الامتناع عنه ، فإذا امتنع عن العمل استعمالا لسلطته التقديرية في

(١) وعلى هذا نصت المادة الأول من نظام مكافحة الرشوة في المملكة العربية السعودية عندما قررت أنه « لا يؤثر في قيام الجريمة انتهاء قصد الموظف إلى عدم القيام بالعمل الذى وعد به » .

(٢) ذلك أنه موظف يجمع بين الرشوة والاحتيال على أصحاب المصالح . ويرتبط بذلك أن رد الموظف للمقابل بعد أن نكل عن تنفيذ ما اتفق عليه مع صاحب المصلحة ليس من شأنه أن يؤثر في قيام الجريمة التي تم كاملة ، أما عدم أداء العمل ورد المقابل الذى تلقاه ، فلا شأن لهما بتوافر أركان الجريمة واستيفاء المسؤولية ، وإن أمكن مراعاة سلوك الموظف اللاحق على ارتكاب الجريمة في نطاق استعمال القاضي لسلطته التقديرية في تخفيف العقاب على التحو الذي يحدده القانون .

حدود القواعد المنظمة لاستعمال تلك السلطة ، لكن ليس استهدافا للمصلحة العامة وإنما نظير ما تقاضاه من مقابل ، قامت في حقهِ جريمة الرشوة .

ومن أمثلة الرشوة نظير الامتناع المشروع أن يقبل رجل المرور مبلغا من المال للامتناع عن تحرير محضر لا موجب لتحريره ، أو أن يقبل مفتش تموين مبلغا من المال للامتناع عن تحرير محضر مخالفة التسعيرة ضد تاجر لم يخالف التسعيرة . وفي هذه الاحوال لا يحقق الامتناع اخلاقا بواجبات الوظيفة ، إذ أن الموظف يمتنع عن القيام بعمل وظيفي يختص به ، لكن ظروف الحال لا تتطلبه . لكن قد يحقق الامتناع اخلاقا بواجبات الوظيفة ، وذلك حين يكون غير مشروع ، فالامتناع عن عمل تفرضه واجبات الوظيفة يعد اخلاقا واضحا بهذه الواجبات . ومن أمثلة الامتناع غير المشروع عن عمل وظيفي أن يمتنع ضابط الشرطة عن تحرير محضر من أجل جريمة وقعت بالفعل نظير عطية تلقاها من صاحب المصلحة في ذلك<sup>(١)</sup> ، أو أن يمتنع رجل المرور عن تحرير محضر بمخالفة مرور لقايد سيارة قدم له عطية لكي لا يحرر المحضر الذي يختص بتحريره . ويعد امتناعا غير مشروع تقوم به الرشوة كذلك أن يأخذ موظف عطية لقاء امتناعه عن إحالة شكوى إلى الجهات المختصة ، أو أن يمتنع محضر عن اعلان المدعى عليه بالحكم الصادر ضده ، حتى يفوت عليه مواعيد الطعن ، بناء على طلب المدعى الذي قدم له العطية ، أو أن يمتنع خبير انتدبته المحاكم عن ايراد بعض الامور التي ثبتت له عند فحصه للنزاع المعروض عليه في التقرير الذي يقدمه إلى الجهة التي انتدبته ، لقاء مبلغ من المال يدفعه صاحب المصلحة في ذلك .

---

(١) وقد قضى بتهام جريمة الرشوة في حق ضابط بمصلحة السجون طلب وأخذ نقوداً من مسجون قام بجمعها له من زملائه المسجون لقاء التفاوض عن ضبط ما يرتكبه المسجون الذين يختص بالاشراف عليهم من مخالفات تتمثل في الاتجار بالشاي والدخان والجواهر المغشاة ، راجع نقض ١٣ يونيو ١٩٦١ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ١٢ ، رقم ١٢٤ ، ص ٦٩٨ ، وراجع :

Crim. 17Nov. 1955, B.C., No. 494, p. 868; 6 Nov. 1968, B.C. No. 37, p.82.

وكانت الواقعة في الحكم الثاني تتمثل في امتناع جزر المستشفى لقاء مقابل كان يتلقاه بانتظام عن التبليغ عن سرقات كان يرتكبها مورد اللحوم من المستشفى الذي يقوم بتوريد اللحوم اليه .

## (ج) الإخلال بواجبات الوظيفة

الصورة الثالثة من صور المقابل الذى يمكن أن يقدمه المرتشى نظير الوعد أو العطية هي الإخلال بواجبات الوظيفة . وقد نص المشرع على هذه الصورة استقلا عن « أداء عمل من أعمال الوظيفة أو الامتناع عنه » . وتعبير الإخلال بواجبات الوظيفة من السعة والاطلاق بحيث يندرج تحته كل عبث بمس الأعمال التى يقوم بها الموظف ، ويخل بواجب ادائها على الوجه السوى القويم<sup>(١)</sup> . وقد يتبادر إلى الأذهان للوهلة الأولى أن الإخلال بواجبات الوظيفة يعنى أداء الموظف عملا وظيفيا أو امتناعه عن عمل إذا كان القيام بالعمل أو الامتناع عنه قد جاء على خلاف القوانين واللوائح التى تنظم أعمال هذه الوظيفة ، أى إذا كان العمل أو الامتناع غير مشروع . لكن هذا التفسير يورد تعبيرا للإخلال بواجبات الوظيفة من مضمونه ، ويجعله محض تكرار للصورتين السابقتين . وقد سبق أن رأينا أن جريمة الرشوة تتحقق بالعمل أو الامتناع سواء كان مشروعا أو غير مشروع ، أى سواء كان مطابقا للقوانين واللوائح المنظمة أو لم يكن كذلك . ومن ثم فلم يكن المشرع بحاجة إلى النص على « الإخلال بواجبات الوظيفة » كصورة مستقلة من صور الرشوة ، إلا إذا كان يقصد من هذا التعبير مدلولاً خاصاً يختلف عن مدلول العمل الوظيفي بالمعنى الدقيق . والواقع أن النص على هذه الصورة المستقلة لن تكون له فائدة إلا إذا كان القصد منه الاحاطة بكل صور العبث بالوظيفة التى تنطوى على خيانة الثقة والأمانة الواجب توافرها في الموظف ، ولو لم يدخل فعله تحت أى من الصورتين السابقتين .

وقد فسرت محكمة النقض تعبير الإخلال بواجبات الوظيفة تفسيراً يجعل منه إضافة حقيقية إلى صورتى أداء العمل الوظيفي المحدد أو الامتناع عنه ، فقررت أن القانون قد استهدف من النص على مخالفة واجبات الوظيفة كصورة من صور الرشوة مدلولاً عاماً أوسع من أعمال الوظيفة التى تنص عليها القوانين

(١) وهذا هو ما استقر عليه قضاء محكمة النقض ، راجع على سبيل المثال قض ١٧ أبريل ١٩٨٣ ،

مجموعة أحكام النقض ، السنة ٣٤ ، رقم ١١٠ ، ص ٥٦٤ ، ١٩ ديسمبر ١٩٨٥ ، السنة ٣٦ ،

رقم ٢١٠ ، ص ١١٣٢ .

واللوائح والتعليقات ، بحيث يشمل أمانة الوظيفة ذاتها . فكل انحراف عن واجب من تلك الواجبات ، أو الامتناع عن القيام به ، يجرى عليه وصف الاخلال بواجبات الوظيفة الذى عناه الشارع فى النص<sup>(١)</sup> . وأمثلة الاخلال بواجبات الوظيفة عديدة لا تقبل الحصر ، منها التراخى فى القيام بالعمل المطلوب من الموظف ، أو الامتناع عن القيام بعمل لا يدخل فى التزامات الوظيفة التى يؤدنها ، كما لو امتنع الموظف نظير مقابل عن الإبلاغ عن جريمة علم بها أثناء تأدية وظيفته أو بسببها<sup>(٢)</sup> . ومثال ذلك أيضا قيام الموظف بعمل يشكك فى أمانته ونزاهته لقاء مبلغ من المال ، كما لو غير رجل الشرطة الأقوال التى سبق أن أبداهها فى شأن كيفية ضبطه لمهمة بما يحقق مصلحتها وينجها من المسؤولية<sup>(٣)</sup> .

ويتحقق الاخلال بواجبات الوظيفة كذلك إذا أساء الموظف لقاء وعد أو عطية استعمال سلطته التقديرية التى تخولها له القوانين واللوائح ، كما لو منح رئيس ادارى مكافأة مالية أو تقديرا أو ترقية لأحد مرؤوسيه الذى لا يستحقها ، وكان ذلك لقاء مبلغ من المال أو ميزة أيا كان نوعها<sup>(٤)</sup> . ويجمع

(١) نقض ٧ أكتوبر ١٩٥٨ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ٩ ، رقم ١٨٧ ، ص ٧٦٦ ، وفي هذا الحكم تقرر بحكمة كذلك أن تعبير 'الاخلال بواجبات الوظيفة قد جاء « مطلقاً من التقييد ليسع مذكوره لاستيعاب كل عيب يمس الأعمال التى يقوم بها الموظف ، وكل تصرف أو سلوك يتسبب ان هذه الأعمال ، ويعد واجبا من واجبات أدائها على الوجه السوي الذى يكفل ها دائما أن تجرى على سنن قويم » . وراجع نقض أول فبراير ١٩٧٠ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ٢١ ، رقم ٤٩ ، ص ٢٠٠ ، ٢٨ ديسمبر ١٩٨٢ ، السنة ٣٣ ، رقم ٢١٧ ، ص ١٠٦١ ، ٢ مايو ١٩٩١ فى نقض رقم ٥١٩ لسنة ٦٠ القضائية ، لم ينشر بعد .

(٢) اذا كان القاموس ' يلزمه بالتبليغ عن هذه الجريمة بحكم وظيفته ، لأنه فى هذه الحالة تشمل الرشوة فى صورة الامتناع غير المشروع عن عمل من أعمال الوظيفة . راجع المادة ٢٤ من قانون الاحرامات الجنائية ، وراجع نقض أول يونيو ١٩٥٩ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ١٠ ، رقم ١٣١ ، ص ٥٨٩ ، ٢٨ نوفمبر ١٩٦٧ ، السنة ١٨ ، رقم ٢٥٢ ، ص ١١٩٦ .

(٣) راجع نقض ٧ أكتوبر ١٩٥٨ ، السابق الإشارة اليه ، وراجع كذلك نقض ٢٢ أبريل ١٩٦٣ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ١٤ ، رقم ٦٧ ، ص ٣٣٨ ، ٨ ديسمبر ١٩٨٢ ، السنة ٣٣ ، رقم ١٩٩ ، ص ٩٦٢ ، ١٧ أبريل ١٩٨٣ ، السنة ٣٤ ، رقم ١١٠ ، ص ٥٦٤ ، ١٩ ديسمبر ١٩٨٥ ، السنة ٣٦ ، رقم ٢١٠ ، ص ١١٣٢ .

(٤) ومن أمثلة 'الاخلال بواجبات الوظيفة فى القضاء الأجنبى أخذ الموظف عطية من أحد المقاولين لقاء =

بين الصور المختلفة للاخلال بواجبات الوظيفة أن الموظف يخل بالواجبات العامة التي ينبغي أن يلتزم بها في أدائه لأعماله ، وبمى واجبات قد لا تنص عليها قواعد القوانين واللوائح الوظيفية ، ولكنها تستلهم رغم ذلك من روح هذه القواعد ، كما تستلهم من المصلحة العامة التي ينبغي أن تكون رائد الموظف العام في قيامه بأعباء وظيفته والهدف الوحيد الذى يجب أن تستهدفه تصرفات الموظف عندما يؤدي أعمال الوظيفة<sup>(١)</sup>. من أجل ذلك لا تؤيد حكما لمحنة النقص قضت فيه بعدم وقوع جريمة الرشوة من عسكرى تقاضى مبلغا من النقود من أحد المتهمين مقابل اخراجه من الحجز ، بحجة أن هذا العسكرى ليس حارسا للبوابة ، كما أن صلته بحامل مفتاح الحجز التي مكنته من الحصول على المفتاح منه تسامحا هو ضرب من ضروب الصلات الخاصة التي لا شأن لها بالاختصاص الوظيفى الذى رتب عليه الشارع مسؤولية الموظف جنائيا<sup>(٢)</sup>. فالواقع أن العسكرى في هذا الفرض يخل بواجبات وظيفة رجل الأمن التي تفرض أمانة القيام بها عليه أن يساهم في حماية الأمن العام ، وألا يقدم على عمل يكون من شأنه أن يخل به . ولا يخفى أن تمكين مسجون أو محبوس احتياطيا من الفرار ينطوى على خيانة لأمانة وظيفة بصفة عامة ، أى على اخلال بالواجبات العامة التي ينبغي أن يلتزمها الموظف في أداء أعماله ، ولو لم يكن العمل الذى قام به من الأعمال التي تدخل فيما يختص به بمقتضى الوظيفة التي يشغلها .

وقد رأينا أن الاخلال بواجبات الوظيفة يتحقق إذا أساء الموظف لقاء عطية استعمال سلطته التقديرية . وقد يبدو العمل الذى قام به الموظف غير مخل بواجبات الوظيفة للهولة الأولى ، إذا كان ظاهره يوحي بأنه استخدام لحق أو

١ . تسهيل أعماله وما يقتضيه هذا التسهيل من تجاوز عن توجه النقص فيها ، أو لقاء التجاوز عن تنفيذ حكم سور مقام على أرض مقدم العطية صدر قرار بإزالته ، أو أخذ المهرس عطية لقاء مساعدة تلميذ في الاختبار .

(١) الدكتور محمود نجيب حسنى ، المرجع السابق ، ص ٣٥ ، الدكتور عبد المهيمن بكر ، المرجع السابق ، ص ٤٢ ، الدكتور محمد أبو عامر ، المرجع السابق ، ص ٨٠ .

(٢) نقض ٦ مارس ١٩٦١ ، مجموعة أحكامه النقض ، السنة ١٢ ، رقم ٥٥ ، ص ٢٩٧ .

لسلطة يخولها القانون لصاحب الشأن . لذلك ينبغي عند تقدير تصرف الموظف ، لمرة ما إذا كان يحل بواجبات الوظيفة أم لا ، النظر بين الاعتبار لجميع الظروف والملازمات التي احاطت بالقيام به . فكثيراً ما يؤدي الاطلاع على ظروف وملازمات تصرف الموظف على نحو ما إلى التحقق من أنه يحل — رغم ظاهره الجدى — بواجب الأمانة نحو الوظيفة العامة ، ويمثل انحرافاً بالحق أو بالسلطة عن الغرض الذى ينبغي أن يستهدفه تصرف الموظف ، وهو المصلحة العامة ، ومن ثم يتمين اعتباره اخلاقاً بواجبات الوظيفة<sup>(١)</sup> . ويدخل هذا التقدير في نطاق السلطة التقديرية لقاضى الموضوع . وفي اعتقادنا أنه يحسن أن يتشدد قضية الموضوع في تقدير مدى اخلال الموظف بواجبات الوظيفة ، وأن يطرحوا جانباً — في صدد الموظفين العموميين — مبدأ الأصل في الانسان البراءة وما يتفرع عنه من ضرورة تفسير الشك لمصلحة المتهم . فمن النادر في أيامنا هذه أن نجد تلك الفئة من الموظفين الذين يؤدون بحسن نية ونجدة أعمال الوظيفة مستلهمين روح الوظيفة العامة ومستهدفين من القيام بأعبائها تحقيق المصلحة العامة .

### المطلب الثالث

### الركن المعنوى

الرشوة من الجرائم العمدية ، التي لا بد لقيامها من توافر القصد الجنائى . فالركن المعنوى في هذه الجريمة يتخذ صورة القصد . ويعني ذلك أن الخطأ ( غير العمدى ) لا يكفي لقيام هذه الجريمة ، فلا يعرف القانون جريمة رشوة غير عمدية ، كما أنه ليس من المتصور قانوناً أن يرتكب الموظف العام جريمة

(١) من ذلك حق الموظف في تقديم استقالته ، وهو حق مقرر له وفق ضوابط معينة نص عليها القوانين المنظمة للوظيفة . فلما استصل الموظف هذا الحق نظير مقابل وفي ظروف توحى بأن هناك اختلالاً بواجبات الوظيفة ، اعتبرت الواقعة جريمة رشوة ، رغم أن التصرف في ذاته يبدو في ظاهره مشروعاً بوصفه مباشرة لنحو في الاستقالة . راجع مثلاً لذلك من القضاء الأجنبى في الدكتور رمسيس بنيم ، المرجع السابق ، ص ٣٣٤ ، الدكتور محمد زكي أبو علم ، المرجع السابق ، ص ٨١ .

رشوة عن طريق الخطأ أو الأهمال كما سنرى . والقصد الجنائي المطلوب لقيام جريمة الرشوة ينبغي توافره لدى المرتشى ، أى الموظف العام الذى هو الفاعل فى جريمة الرشوة ، طبقاً لمبدأ وحدة الجريمة الذى أخذ به القانون المصرى . أما القصد الذى ينبغي توافره بالنسبة للراشى والرائش فهو — وفقاً لنظام وحدة الرشوة — قصد الاشتراك فى جريمة الرشوة<sup>(١)</sup> ، إذ يعد كلاهما مجرد شريك فى الرشوة ، وإن كان ينال العقوبة ذاتها المقررة للمرتشى تطبيقاً للمادة ٤١ من قانون العقوبات ، وهو تطبيق قررته — فى خصوص الرشوة — المادة ١٠٧ مكرراً من قانون العقوبات كما سنرى .

ويقتضى بيان ركن القصد الجنائي فى جريمة الرشوة أن نحدد أولاً نوع القصد المطلوب فى هذه الجريمة ، ثم نتكلم عن عناصر القصد ، وضرورة معاصرته للفعل ، وكيفية اثباته .

## الفرع الأول

### نوع القصد الجنائي المطلوب فى جريمة الرشوة

يثار التساؤل عما إذا كان القصد الجنائي فى جريمة الرشوة هو قصد علم أو قصد خاص . والقصد العام — كما نعلم — يقوم على علم الجاني بكافة أركان الجريمة واتجاه ارادته إلى تحقيق هذه الأركان . أما القصد الخاص ، فيفترض انصراف العلم والارادة إلى واقعة لا تدخل فى ماديات الجريمة كما حددها القانون .

ذهب رأى إلى اشتراط توافر القصد الخاص فى جريمة الرشوة ، ويتمثل هذا القصد فى نية الاتجار بأعمال الوظيفة أو نية استغلال الوظيفة . وطبقاً لهذا

---

(١) ويختلف الأمر فى التشريعات التى تأخذ بنظام ثنائية الرشوة ، مثل القانون الفرنسى ، فحيث يوجد نظام الثنائية تكون للراشى جرمته الخاصة ، وهى الرشوة الاعتيادية ، وينبغي توافر القصد الجنائي لديه باعتباره فاعلاً أصلياً لهذه الجريمة ، راجع المادة ١٧٩ من قانون العقوبات الفرنسى .

الرأى لا تقوم جريمة الرشوة إذا انتفت هذه النية لدى الموظف العلم<sup>(١)</sup>. ويستند هذا الرأى فى تدعيم وجهة نظره إلى تدخل المشرع لتقرير العقاب حتى ولو كان الموظف يقصد عدم القيام بالعمل الوظيفى أو الامتناع عنه . فهنا التدخل لا يمكن أن يفهم الا مع التسليم بأن الرشوة فى تقدير القانون من جرائم القصد الخاص التى يلزم لقيامها توافر نية الاتجار بأعمال الوظيفة . ويعنى ذلك أن الموظف الذى لا يتولى تنفيذ العمل الوظيفى الذى تلقى الرشوة من أجله لا تتوافر لديه نية الاتجار ، مما كان يقتضى افلاته من العقاب ، لولا تدخل المشرع فى المادة ١٠٤ مكررا لتقرير استحقاقه للعقاب « حتى ولو كان يقصد عدم القيام بذلك العمل أو عدم الامتناع أو عدم الاخلال بواجبات الوظيفة » . وترتبطا على هذا يقرر أصحاب ذلك الرأى أن جريمة الرشوة لا تقوم إذا تظاهر الموظف بقبول الرشوة المقدمة إليه للعبث بأعمال وظيفته بغرض تمكين السلطات من القبض على الراشى ، لانتفاء نية الاتجار ونية الاستغلال عند الموظف وانتفاء القصد الجنائى بالتالى<sup>(٢)</sup>.

لكن الرأى الغالب فى الفقه يذهب إلى أن القصد الجنائى فى جريمة الرشوة يتمثل فى القصد العام وحده الذى يكفى لقيامها . ومن ثم لا يلزم توافر قصد خاص فى هذه الجريمة ، إذ لا يعتد المشرع بالغاية من سلوك الجنائى ، ولا يجعل من نية الاتجار بالوظيفة واستغلالها غرضا ينبغى أن يستهدفه الجنائى ، وإنما نية الاتجار تقتضيها طبيعة الجريمة وجوهرها ، وتمثل علة التجريم فى الرشوة ، دون أن تدخل فى تكوينها القانونى<sup>(٣)</sup>. وقد رأينا من قبل أن قيام

---

(١) من هذا الرأى ، الدكتور أحمد رضى خفاجي ، جرائم الرشوة فى التشريع المصرى والقانون المقارن ، رسالة دكتوراه ، ١٩٥٧ ، ص ٢٧٢ . وقد كان رأى هذا الفقيه قبل تعديل أحكام الرشوة بالقانون ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ . أما بعد هذا التعديل فهناك من يرى أن جريمة الرشوة لا زالت من جرائم القصد الخاص التى تتطلب نموذجها القانونى إلى جوار القصد العلم لقيام نية الموظف إلى الاتجار بأعمال الوظيفة أو استغلالها ، من هذا الرأى الدكتور محمد أبو عمر ، للرجع السابق ، ص ٩٤ وما بعدها ، وانظر المراجع التى أشار إليها فى صفحة ٩٤ . هامش رقم (٣) .

(٢) الدكتور محمد أبو عمر ، المرجع السابق ، ص ٩٥ ، ٩٦ .

(٣) الدكتور عبد المهيمن بكر ، المرجع السابق ، ص ٣٠ . الدكتور مأمون سلامة ، المرجع السابق ، ص ١٨١ ، الدكتور أحمد فضي سرور ، المرجع السابق ، ص ١٦١ .



الموظف بالعمل الوظيفي الذي يلتزم به في مقابل الفائدة أو العطية التي يحصل عليها من صاحب المصلحة ليس من ماديّات الرشوة ، بيد أن اتجاه إرادة الموظف إلى القيام بهذا العمل هي التي يمكن أن تكون القصد الخاص في الرشوة ، وهو أمر لا يتطلبه المشرع ، بل ان اتجاه إرادة الموظف إلى عدم تنفيذ العمل الوظيفي الذي التزم به لا يؤثر بصريح النص في قيام الجريمة ، وهو ما يقطع بأن القصد الذي ينبغي توافره هو القصد العام وحده<sup>(١)</sup>.

والواقع أن تدخل المشرع للنص على استحقاق الموظف للعقاب حتى ولو كان يقصد عدم القيام بالعمل أو الامتناع أو الإخلال الوظيفي يؤكد أن القصد عام . فقبل هذا التدخل ذهب بعض الفقه إلى تطلب القصد الخاص ، إستنادا إلى طبيعة الرشوة وجوهرها الذي يتمثل في اتجار بأعمال الوظيفة ، مما يعنى أن نية الاتجار هي الغاية أو الهدف الذي يسعى إليه الجاني ، ومن ثم هي القصد الخاص فيها . مؤدى ذلك أن انتفاء نية الاتجار ، وهو ما يتحقق إذا كان الموظف لا يقصد عدم الوفاء بما التزم به في مواجهة صاحب المصلحة ، من شأنه أن ينفي القصد الخاص لديه ، بحيث لا تقوم جريمة الرشوة في هذا الفرض لتختلف ركنها المعنوي . ومن أجل ذلك تدخل المشرع لتفادى النتيجة التي يقود إليها التعلق بجوهر جريمة الرشوة لاستخلاص طبيعة القصد الجنائي فيها ، فكان النص على قيام الجريمة حتى ولو كان الموظف يقصد عدم القيام بالعمل الوظيفي بمثابة تأكيد لكفاية القصد العام لقيامها ، أي لتأكيد أن نية الموظف بالنسبة للعمل الوظيفي المطلوب منه لا شأن لها بالقصد الجنائي في هذه الجريمة ، فيستوى أن تتجه النية إلى تنفيذ العمل الوظيفي أو إلى عدم تنفيذه . وبدون هذا التدخل التشريعي كان من الممكن — استنادا إلى جوهر جريمة الرشوة — القول بأن القصد فيها خاص يتمثل في نية الاتجار بأعمال الوظيفة .

أما كون جريمة الرشوة لا تقوم إذا تظاهر الموظف بقبول الرشوة المقدمة إليه ، لتمكين السلطات من القبض على الراشي متلبسا بالجريمة ، فإن ذلك

---

(١) الدكتور محمود نجيب حسني ، المرجع السابق ، ص ٤٧ ؛ الدكتور عوض محمد ، المرجع السابق

لا يرجع إلى انتفاء نية الاتجار ونية الاستغلال عنده وانتفاء القصد الجنائي بالتالي<sup>(١)</sup>، بل يرجع عدم قيام الجريمة في هذا الفرض إلى انتفاء مادياتها . فمن المقرر أنه ينبغي أن يكون قبول الموظف لعرض صاحب المصلحة جدياً ، أي أن يصدر عن إرادة جادة وصحيحة . يترتب على ذلك أن تظاهر الموظف بالقبول للايقاع بصاحب المصلحة ينفي هذا القبول ذاته ، باعتباره سلوك الموظف الذي يحقق ماديات الجريمة ، ومن ثم لا تقوم جريمة الرشوة أصلاً لعدم توافر ركنها المادي .

نخلص مما تقدم إلى أن القصد الجنائي في جريمة الرشوة هو قصد عام ، يقوم على العلم والارادة المنصرفين إلى أركان الجريمة ، ولا شأن لنية الاتجار بأعمال الوظيفة أو استغلالها بالركن المعنوي في جريمة الرشوة ، فهذه النية لا تدخل في النموذج القانوني لجريمة الرشوة ، التي تتحقق ولو لم يقصد الموظف الاتجار في أعمال الوظيفة . والواقع أن النص على قيام الجريمة حتى ولو امتضى لدى الموظف قصد الاتجار بأعمال الوظيفة ، أي قصد القيام بالعمل أو الامتناع أو الإخلال الذي تلقى الوعد أو العطية من أجله له ما يبرره . فهنا النص كان ضرورياً لسد كل سبيل يمكن أن يؤدي إلى استغلال الوظيفة من ناحية ، ولأن الأصل كان يقتضي القول بانعدام القصد الجنائي لدى الموظف في هذه الحالة من ناحية أخرى . فالموظف لا يتجر في هذا الفرض بأعمال الوظيفة ، وإنما يقصد الحصول على الفائدة دون القيام بما يطلب منه . وهذا يتحقق إذا ما زعم الموظف اختصاصه بالعمل وأوهم صاحب المصلحة بذلك ليحصل منه على العطية ، أو إذا كان مختصاً بالفعل ولكنه لا يتنوى الإخلال بواجبات وظيفته<sup>(٢)</sup>؛

(١) في هذا المعنى ، انظر محمد أبو عامر ، المرجع السابق ، ص ٩٦ .

(٢) الواقع أن هذه للمشكلة لا تنحصر إلا إذا كان العمل الوطني أو الامتناع يمثل امتثالاً بواجبات الوظيفة ، وكان الموظف يرغب في الحصول على العطايا دون أن يخالف بواجبات وظيفته ، فلهذا لا يحتاج أصحاب المصالح والحصول منهم على مقابل مخالفة الواجبات الوظيفية دون أن يتنوى هذه المخالفة . لكن إذا كان الموظف يحصل على العطية ليقوم بعمل وطني أو يتنعم عن هذا العمل دون أن يشكل ذلك مخالفة لواجبات الوظيفة ، فلا تتوافر له مصلحة في الحصول على العطية ثم التكون عما وعد به ، لأن صاحب المصلحة يملك وسائل لإجبار الموظف على أداء العمل الوطني المشروع دون دفع المقابل ، فأولاً أن ينفذ الموظف ما وعد به صاحب المصلحة نظراً لما تقتضيه منه .

وإنما يقصد فقط مجرد استغلالها للحصول من ورائها على فوائد غير مشروعة ،  
تتمثل في الأثراء غير المشروع على حساب الوظيفة العامة ، التي تفقد في كل  
الاحوال هيبتها وقدميتها في نظر جمهور الناس .

## الفرع الثاني

### عناصر القصد الجنائي في جريمة الرشوة

إذا استبعدنا القصد الخاص من جريمة الرشوة ، فمعنى ذلك كفاية القصد  
العام لتحقيق ركنها المعنوي . والقصد العام — كما نعلم — يقوم على عنصرى  
العلم والارادة .

#### أولاً : العلم بكافة أركان الجريمة

العلم بكافة الأركان التي يقوم عليها النموذج القانوني للجريمة هو أحد  
عنصرى القصد الجنائي . وفي صدد جريمة الرشوة ينبغي أن ينصب علم  
الموظف المرتشي على صفته الخاصة وكونه موظفاً عاماً أو ممن هم في حكم  
الموظف العام . كما ينبغي أن يتصرف علمه إلى المقابل الذى يقدم إليه وأنه نظير  
العمل الوظيفى الذى يقوم به ، فتوافر بذلك صلة ارتباط نفسى لديه بين  
المقابل الذى يحصل عليه والعمل الذى يلتزم به<sup>(١)</sup>.

فيلزم أولاً أن يعلم الجاني بثبوت صفة الموظف العام له باعتبار تلك الصفة  
ركناً يدخل في نموذج الجريمة كما حدده نص القانون . فإذا انتفى علمه بهذه  
الصفة ، انتفى القصد الجنائي لديه . وتطبيقاً لذلك لا يتوافر القصد الجنائي  
لدى المتهم إذا لم يكن قد بلغ بعد بقرار تعينه الذى صدر بالفعل في الوقت  
الذى قبل فيه الوعد أو العطية ، بينما كان يعتقد عدم صدور هذا القرار ، كما

(١) درجت محكمة النقض على القول بأن « من المقرر أن القصد الجنائي في الرشوة يتوافر بمجرد علم  
المرتشي عند طلب أو قبول الوعد أو العطية أو التلقاها أنه يفعل هذا لقاء القيام بعمل أو الامتناع عن  
عمل من أعمال الوظيفة أو لأغراض بواجباته وأنه غش لا تجارته بوظيفته أو استغلالها ... » ، نقض  
٢٠ يونيو ١٩٧١ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ٢٢ ، رقم ١١٩ ، ص ٤٨٧ .

ينتفى القصد لدى الخير الذى يقبل وعدا أو عطية بعد أن صدر قرار تكليفه بمهمة الخيرة دون أن يكون القرار قد بلغ إليه فى لحظة قبوله للوعد أو العطية .  
وينتفى القصد الجنائى كذلك لدى الموظف الذى فصل من الخدمة ثم أعيد إليها وارتركب الواقعة قبل أن يعلم بصعود قرار اعادته<sup>(١)</sup> . لكن انتفاء علم الموظف العام أو من فى حكمه بأن وظيفته تدخل فى عداد الوظائف التى تضافى على شاغلها صفة الموظف العام فى تطبيق أحكام الرشوة ليس من شأنه أن ينفى القصد الجنائى لديه ، لأن انتفاء العلم هنا لا يعتمد به باعتباره جهلا بقاعدة جنائية ينصب على نص التجريم ذاته .

وإذا كان العلم بصفة الموظف العام ضرورياً لتوافر القصد الجنائى فى حقه ، فإن علمه باختصاصه بالعمل الوظيفى ليس متطلباً لقيام القصد الجنائى . فيستوى أن يتوافر لديه هذا العلم أو أن ينتفى أو يعتقد خطأ أنه مختص بالعمل بينا الحقيقة أنه من اختصاص زميل له . فالواقع أن المشرع قد سوى بين الاختصاص الفعلى وبين الاعتقاد الخاطيء بالاختصاص أو الزعم بالاختصاص . ومن ثم فإن العلم بالاختصاص أو الجهل به لا يؤثر فى قيام القصد الجنائى ، طالما توافر علم الموظف بصفته كموظف عام مازال يمارس الوظيفة .

ويلزم ثانياً أن يعلم الجائى بأنه تلقى مقابلاً للقيام بعمل وظيفى . ويعنى ذلك أن هذا العلم ينبغى أن ينصب على أمرين : الأول وجود المقابل ، والثانى الارتباط بين المقابل والعمل الوظيفى . فإذا انتفى علمه بأحد هذين الأمرين ، انتفى القصد الجنائى لديه .

والعلم بوجود المقابل لا يثير شكاً فى حالة طلبه أو قبول العرض الصادر به أو أخذه بالفعل من صاحب المصلحة باعتباره كذلك . لكن قد يحدث ألا يعلم الموظف بأنه قد أخذ عطية بالفعل ، ويحدث ذلك إذا كانت قد دست إليه أو وضعت فى درج مكتبه دون علم منه ، أو قدمت له فى ملف يحتوى على

(١) وإذا اعتقد الموظف خطأ أنه قد عزل من وظيفته ثم تقاضى عطية من صاحب المصلحة ، فإن قصده الجنائى ينطى لانتهاء علمه باستمرار صفة الموظف العام له .

مجموعة كبيرة من الأوراق ، فأخذه ووضعها في درج مكتبه دون فحصه ، وبالتالي دون أن يعلم بأنه تلقى عطية من صاحب المصلحة الذي يؤدي له العمل الوظيفي . وقد يحدث أن يسلم صاحب المصلحة العطية أو الهدية لحارس منزل الموظف طالبا منه توصيلها إلى هذا الأخير فيحتفظ بها الحارس لنفسه دون أن يخبر الموظف بما حدث ، كما قد يسلم صاحب المصلحة العطية أو الهدية في منزل الموظف لأحد أفراد أسرته الذي لا يحيط الموظف علما بالأمر . ففي كل هذه الأحوال ينتفى علم الموظف بوجود المقابل ، فإذا قام بالعمل المطلوب استحال نسبة القصد الجنائي إليه ، ولا تقوم في حقه جريمة الرشوة .

وقد يعلم الموظف بوجود العطية أو الهدية ، لكنه لا يعلم بقيام ارتباط بينها وبين العمل الوظيفي ، أي لا يعلم بالفرض منها . ويعني ذلك انتفاء علمه بالصلة ، التي توافرت في ذهن صاحب المصلحة وحده ، بين المقابل الذي قدمه للموظف وبين العمل الوظيفي الذي حقق مصلحته . ويحدث هذا إذا اعتقد الموظف أن للعطية غرضاً آخر غير كونها مقابلاً للعمل الوظيفي ، كما لو اعتقد أنها هدية تبررها صلات القرى أو الصداقة<sup>(١)</sup> ، أو أنها سلمت إليه على سبيل الوديعة ، أو كان قد ضب مبلغاً من المال من صاحب المصلحة على أنه سلفة يلتزم بردها<sup>(٢)</sup> ، وقدمه هذا الأخير متوريا عدم مطالبة الموظف به واعتباره لقاء ما قام به من أعمال وظيفته . ففي هذه الأحوال ينتفى العلم بالارتباط بين العطية أو الوعد بها وبين العمل الوظيفي ، لانتهاء الصلة في نفسية الجنائي بين ما يحصل عليه والعمل الذي يؤديه .

---

(١) لكن إذا ثبت أن العطية التي قدمت لطاعن كانت تنفيذاً للاتفاق السابق الذي انعقد بينه وبين الجاني عليه مما يتحقق معه معنى الاتجار الوظيفية ويتوافر به القصد الجنائي كما هو معروف به في القانون ، فإن ما يقره الطاعن من أنه قد « تلغى » كونه لا يكون مقبولاً . راجع نقض ٢٠ يونيو ١٩٧١ ، السابق الإشارة إليه .

Crim. 21 Nov. 1972, B.C. No. 350, P. 893.

(٢) بشرط ألا يتضمن ذلك رشوة مقننة ، لأن الإفراض يعد ميزة في مفهوم الرشوة . وذلك إذا قصد الموظف تعليق العمل الوظيفي على قلم القرض أو على كونه بشروط ميسرة ، سواء من حيث سعر الفائدة أو من حيث أجل السداد . وبحكمة الموضوع هي التي تقدر ذلك على ضوء ملائمت العلاقة بين التهم وصاحب النصحة ، راجع نقض ٢٠ يونيو ١٩٧١ ، السابق الإشارة إليه .

مفاد ما تقدم أن عنصر العلم في القصد الجنائي يتوافر إذا ثبت العلم الحقيقي للموظف بأن ما يتلقاه هو مقابل لاداء العمل الرظيفى أو الامتناع عنه أو للاخلال بواجبات الوظيفة . أما إذا انتفى هذا العلم لدى الموظف ، فإن الجريمة تنتفى بالنسبة له ، رغم توافر العلم بصفة العطية لدى صاحب المصلحة وحده<sup>(١)</sup> . واشتراط العلم الحقيقي بصفة العطية التى تقدم للموظف يعنى أن هذا العلم لا يفترض في حقه ، وإنما تلزم حكمة الموضوع التى تحصل في توافر القصد الجنائي بالتحقق من توافر العلم الفعلى للموظف للقول بتوافر قصده الجنائي .

### ثانياً : إرادة تحقيق السلوك الذى تقوم به الجريمة

العنصر الثانى من عناصر القصد الجنائي في جريمة الرشوة هو إرادة اتيان السلوك المحقق للجريمة . فلا يكفى توافر العلم بمعناه السابق لقيام جريمة الرشوة ، وإنما يجب أن تتجه إرادة المرتشى إلى تحقيق السلوك الذى يشكل ماديات الجريمة . هذا السلوك يتمثل — كما رأينا — في صورة من ثلاث هى : الطلب أو القبول أو الأخذ المنصب على عطية يصدق عليها وصف المقابل في جريمة الرشوة . ويلزم كذلك أن تتجه إرادة الجاني إلى الاستفادة من المقابل ، سواء كانت استفادته شخصية أو بواسطة الغير ، ويعنى ذلك وجوب أن تتجه نيته إلى الاستيلاء على العطية بقصد التملك أو الانتفاع<sup>(٢)</sup> .

ولا يثور شك في توافر عنصر الإرادة حين يطلب الموظف مقابلاً لاداء العمل الرظيفى<sup>(٣)</sup> . إنما يثور الشك في حالتى القبول والأخذ ، إذ القبول قد

(١) وفي هذا الغرض لا يحقق الاشتراك في الرشوة بالنسبة لصاحب المصلحة لعدم قيام الجريمة في حق الموظف العلم . ومع ذلك لا يمنع انتفاء الاشتراك في جريمة الرشوة من مساقاة صاحب المصلحة عن جريمة عرض الرشوة لما توافرت أركانها على النحو الذى سورد بيانه بعدد هذه الجريمة .

(٢) الدكتور أحمد قاضي سرور ، المرجع السابق ، ص ١٦٠ ، الدكتور مأمون سلامة ، المرجع السابق ، ص ١٨٠ .

(٣) من الصعب في حالة الطلب من جانب الموظف الادعاء بأن الطلب رغم صدوره عنه لا يفيد توافر الإرادة ، بحجة أن نية الموظف لم تكن منصرفة إلى تلقي المقابل بالفعل أو أن نية كانت حجة إلى الامتناع بصاحب المصلحة لضبطه مطلباً عند تقديم الرشوة . فالطلب سلوك مجرد يعق بفاته =

لا يكون جدياً ، كما أن دخول العطفية في حيازة المرتشى قد لا يكون ارادياً من جانبه . فالقبول غير الجدى لا يحقق ملابيات الجريمة كما رأينا ، وهو كذلك ينفي الإرادة إذا كانت نية الموظف من القبول الظاهري الإيقاع بصاحب المصلحة كى يضبط متلبها بمرض الرشوة . ففى هذه الحالة لا يتوافر التلاق بين إرادة الراشئ وإرادة الموظف العلم ، ومن ثم لا تتوافر جريمة الرشوة في حق هذا الأخير ، هنا من ناحية . ومن ناحية أخرى ، قد لا يكون دخول العطفية في حيازة المرتشى ارادياً ، ومن ثم لا تتوافر إرادة الأخذ التى تحقق العنصر الثانى من عناصر القصد الجنائى في جريمة الرشوة . وإرادة الأخذ تنضى فى حالتين : الأولى ألا يكون الموظف قد علم مطلقاً بوجود العطفية في حوزته ، كما لو كانت قد دست إليه في ملبسه أو وضعت في درج مكتبه دون علم منه أو قدمت له في ملف يحتوى على مجموعة كبيرة من الأوراق دون أن يتبين الموظف وجود عطفية به . ففى هذه الحالة يستحيل القول بتوافر الإرادة التى تقترض العلم ، طالما ثبت انتفاء علم الموظف المعاصر لاداء العمل الوظيفى<sup>(١)</sup> . الثانية أن يتوافر علم الموظف بدخول العطفية في حوزته ، لكن إرادته تتجه إلى رفض هذه العطفية ، وينعكس هذا إذا كانت العطفية قد دست إلى الموظف أو وضعت في درج مكتبه أو قدمت له في مظروف مغلق ، لكنه سارع بعد أن اكتشف وجودها والغرض منها إلى رفضها بردها إلى من قدمها أو بإبلاغه السلطات العامة بالأمر . ففى هذه الحالة تنضى إرادة الأخذ أو القبول بعد أن توافر عنصر العلم ، ومن ثم ينتفى القصد الجنائى .

وغنى عن البيان أن الإرادة التى يتحقق بها القصد الجنائى ينبغى — تطبيقاً للقواعد العامة — أن تكون إرادة حرة مختارة . فإذا ثبت أن الموظف الذى طلب أو قبل أو أخذ الرشوة كان واقفاً تحت ضغط أو إكراه أو أن هناك ضرورة الجأته إلى ذلك ، انتفى القصد الجنائى لديه ، وامتنعت بالتالى مسؤوليته

---

= الجريمة كاملة في حق الموظف ، طالما كان الطلب جنسياً في ظاهره ، بصرف النظر عن باعث كلوظف على الطلب ، وبصدد الطلب من الموظف بملابته الحرة مع علمه بصلته بم جريمة الرشوة في حقه .

(١) أما العلم اللاحق فسوف نعرض له بعد قليل لبيان ما إذا كان يحقق القصد أم لا .

الجنائية . إذا توافرت الشروط التي تجعل من الاكراه أو من حالة الضرورة مانعا من المسؤولية الجنائية<sup>(١)</sup>.

وإذا توافر القصد بعنصره ، تحققت جريمة الرشوة ، ولو كان الموظف لا ينتوى القيام بما وعد به صاحب المصلحة من عمل أو امتناع أو اخلال بواجبات الوظيفة . وقد نص المشرع على ذلك صراحة كما رأينا حسما لكل خلاف يمكن أن يثور بفسد قيام الجريمة في هذا الفرض . فانتفاء قصد الاتجار بأعمال الوظيفة ليس من شأنه أن يؤثر في قيام القصد الجنائي ، لان نية الاتجار في أعمال الوظيفة لا تدخل في الركن المعنوي لجريمة الرشوة الذي لا يتطلب المشرع لتوافره أى نية خاصة .

### الفرع الثالث معاصرة القصد لماديات الجريمة

تقتضى القواعد العامة في القانون الجنائي بضرورة معاصرة القصد الجنائي للفعل ، أى للنشاط أو السلوك الذي يحقق الجريمة من الناحية المادية . ويعنى ذلك . جوب أن يتوافر القصد لحظة اتيان السلوك أو النشاط الذي يقوم به الركن المادى للجريمة ، فإذا لم يتوافر في هذه اللحظة لكنه توافر بعد ذلك ، انتفى التعاصر بين القصد والسلوك ، ويعتبر القصد في هذه الحالة قصدا لاحقا لا يعتد به ولا يحقق الركن المعنوي في الجريمة . ويثور التساؤل عن مدى تطبيق هذه القاعدة العامة على جريمة الرشوة .

---

(١) من هذه الشروط ألا يكون لأربعة الجنائي دخل في حلول حالة الضرورة « وإذا كان للمرء أن يركب أمراً مجرمًا لم يقذف جريمة في سبيل النجاة بما ارتكبه » . راجع تنض ١٣ يونيو ١٩٧١ ، مجموعة أحكام القضاء ، السنة ٢٢ ، رقم ١١٥ ، ص ٤٧٢ . وكانت الواقعة تتعلق بجريمة عرض رشوة من مشتبه فيه على ضابط اقتاده الى مقر الشرطة لاثم تحقيق في بلاغ ضده يتضمن شراءه «...بدا مسروقا وجد -دائبا منه أمام منزله وأسفل سلمه ، مع عجزه عن اثبات مصدره . وكان للزم قد قدم للضابط على سبيل الرشوة مبلغا من المال مقابل عدم الاستمرار في تحقيق حادث الدقة بعد أن أسند اليه الاشتراك في ارتكابها ، وطعن على حكم الادانة بجريمة عرض الرشوة بأنه عرض الرشوة على الضابط بقصد الخلاص من إجراء ظالم اتخلله هذا الضابط وهو إلقاء القبض عليه بدون وجه حق ، وأنه كان إزاء ذلك في حالة ضرورة ترفع عنه المسؤولية الجنائية .



الواقع أن موضوع هذا التساؤل هو أن يتخلف القصد عن لحظة الطلب أو القبول أو الأخذ للعطية ، فلا يتوافر القصد لدى الموظف في تلك اللحظة ، وإنما يترأى إلى وقت لاحق . ويحدث هذا في فرضين :

**الأول :** أن يتلقى الموظف العطية معتقدا أنها هدية قدمت إليه لغرض برىء ، ثم يكشف بعد ذلك أن الغرض منها لم يكن بريئا ، وأنها قدمت إليه باعتبارها مقابلا لعمل وظيفي ، فيقرر رغم هذا العلم الاحتفاظ بها ، والقيام بالعمل أو الامتناع أو الإخلال من أجلها .

**الثاني :** أن تدخل العطية في حيازة الموظف دون علم منه ، وبعد أن يعلم بوجودها وبالغرض منها ، يقرر الاحتفاظ بها ، ويقوم بالعمل أو الامتناع أو الإخلال بناء عليها ومن أجلها .

اتجه رأى في الفقه المصري إلى القول بعدم توافر جريمة الرشوة في حق الموظف الذي يتلقى عطية ، ثم يكشف بعد تلقيها أن الغرض منها غير برىء وأنها قدمت إليه كتمن لعمل وظيفي فيحتفظ بها رغم ذلك ، لأن القصد الجنائي الذي توافر بعد علمه بالغرض من العطية لم يتحقق لدى الموظف قبل تمام الركن المادي للجريمة الذي يقوم في هذه الحالة بالأخذ<sup>(١)</sup> ، ولا أهمية لتوافره حينئذ قرر الموظف الاحتفاظ بالعطية ، إذ أنه حينئذ يعد قصدا لاحقا على الفعل ، ومن ثم لا يعتد به ، فحيازة العطية ليست هي الماديات التي تقوم بها الرشوة<sup>(٢)</sup> .

ونحن لا نؤيد هذا الاتجاه الذي يضيق من نطاق جريمة الرشوة ، ويتنافى

---

(١) الدكتور رمسيس بنهم ، المرجع السابق ، ص ٣٣٧ . وهو يرى أن نموذج جريمة الرشوة كما هو محدد في القانون يعنى طلب أو أخذ العطية أو قبول الوعد بها ، مع العلم بأن أهداف عمل من أعمال الوظيفة . فإذا لم يكن هذا العلم قائما وقت الطلب أو القبول أو الأخذ ، فإن الرشوة لا تعتبر متحققة لعدم توافر القصد الجنائي قبل تمام الركن المادي للجريمة . وراجع في المعنى ذاته ، الدكتور حسن الرصفلاوي ، قانون العقوبات المخلص ، ١٩٧٨ ، ص ٤٥ ، الدكتور عوض محمد ، المرجع السابق ص ٣٣ ، الدكتور عبد المهيمن بكر ، المرجع السابق ، ص ٤٧ ، الدكتور أحمد ضحى سرور ، المرجع السابق ، ص ١٦١ ، الدكتور محمد أبو عامر ، المرجع السابق ، ص ٩٦ .

(٢) الدكتور محمود نجيب حسنى ، المرجع السابق ، ص ٤٧ . ويعنى ذلك أن علم الموظف المتأخر بنية الرأى لا يكفي لتوافر القصد الجنائي لديه ، ولو قام بعد هذا العلم بالعمل المطلوب أو استمر فيه إذا كان قد بدأه .

بالتالى مع السياسة التشريعية التى تهدف إلى الاحاطة بكل صور العيث بالوظيفة العامة ، هذا بالإضافة إلى صعوبة إثبات القصد الحقيقى للموظف واللمحظة التى توافر فيها على وجه التأكيد . وليس هناك ما يمنع من تمييز الرشوة بأحكام خاصة تتفق مع طبيعتها ، ولو تضمنت خروجاً على القواعد العامة . وإذا كان المشرع يعتبر قبول العطية أو الهدية بعد تمام العمل أو الامتناع أو الاخلال بواجبات الوظيفة جريمة يعاقب مرتكبها بالسجن وبالغرامة ولو كان ذلك بغير اتفاق سابق ، فانه يكون من غير السائغ نفى الجريمة عن الموظف الذى يتلقى قبل قيامه بالعمل المطلوب هدية يعتقد أن الغرض منها يرى ، ثم بعد اكتشافه للغرض الحقيقى منها يقوم بالعمل المطلوب بناء عليها ونظير الاحتفاظ بها . فالهدف الذى يسعى إليه المشرع هو تجنب تلقى الموظف لعطايا من ذوى المصالح ، أما كان الوقت الذى تقدم فيه هذه العطايا ، حفاظاً على نزاهة الوظيفة العامة ، وعدم المساس بما يجب أن يحيط بأدائها من ثقة وأمانة . بل اننا نتقصد أن المعاصرة لا تنعدم بين فعل الاخذ والقصد الجنائى لدى الموظف الذى يقوم بالعمل المطلوب بعد علمه بأن العطية التى تلقاها كانت ثمناً لهذا العمل ، مجرد أنه عندما تلقى العطية كان حسن النية لا يعلم بفرضها الحقيقى<sup>(١)</sup> . ذلك أن الأخذ — فى اعتقادنا — لا يجب أن يقتصر مدلوله على اللحظة التى يقع فيها بالفعل ، وإنما ينبغى أن يكون له معنى مستمراً يمتد إلى وقت علم المرتشى بالسبب الذى دفع الراشئ إلى تقديم الهدية ، لاسيما أن ما يحدث عملاً فى الغالب هو أن يجعل صاحب المصلحة بتقديم اخدية إلى الموظف دون أن يفصح مباشرة عن الغرض من تقديمها حتى تلبس ثوباً بريئاً طاهراً ، ثم يتضح هذا الغرض بعد فترة قد تطول أو تقصر من لحظة تقديم الهدية .

ورغم أن أداء العمل الوظيفى أو الامتناع أو الاخلال الذى قدمت الهدية السابقة من أجله ليس من عناصر جريمة الرشوة ، فانه ينبغى فى الأقل أن يكون

(١) وعلى الأقل يمكن الطرأ للسؤال من ناحية أن استمرار الموظف في حيازة العطية أو الانضاع بها بعد علمه بالغرض من تقديمها ، ورغم قدرته على ردّها الى من قدمها ، يعد قبولاً لها بهذا الوصف وهو قبول عاصر لحظة علمه بكميها ، فتشقق به جريمة الرشوة ، راجع عكس ذلك ، انذكر أحمد قضي سرور ، المرجع السابق ، ص ١٦١ ، وهو يسلم بوجه الشكوك فيما يقتضيه تطبيق قواعد العملة على جريمة الرشوة من قى الجريمة لعدم تحقق المعاصرة بين الفعل والقصد ، ويرى تبعاً لذلك أن هذا الأمر يعد نقصاً يجب تلفيه تشريعاً .

لموقف الموظف تجاه هذا العمل وفي هذا الخصوص بالذات دور في تحديد مسؤوليته الجنائية ، لاسيما إذا كان لم يتم بعد بما يطلب منه . فالموظف الذي يؤدي العمل أو الامتناع المشروع نظير ما سبق له أن تلقاه على سبيل الهدية البريعة لا يمكن نسبة الجريمة إليه . أما إذا كان المطلوب من الموظف بعد أن علم بالفرض غير اليرى من الهدية هو عمل أو امتناع غير مشروع أو إخلال بواجبات الوظيفة في أى صورة من صور الإخلال ، وقام به بالفعل بناء على الهدية ومن أجلها ، فإن نفى قصده الجنائي بحجة عدم معاصرته لفعل الأخذ ، وبالتالي نفى الجريمة بالنسبة له ، يبدو لنا في الأقل نتيجة شاذة أن استحالة تقادها في ضوء القواعد العامة ، فلذا الأمر يتطلب تدخلا من المشرع لتفادي القصور في نصوص مكافحة الرشوة ، وللخروج على القواعد العامة التي تفرض حلا يتنافى مع خطورة جريمة الرشوة ، إذ من شأنه أن يفتح السبيل إلى التحايل على النصوص المجرمة لها ليجردها من فاعليتها<sup>(١)</sup>

وعلى كل حال فإذا كان تحقق الرشوة يمكن أن يثير شكاً في حالة تلقى الموظف هدية يكشف بعد ذلك الفرض الحقيقي منها ورغم ذلك يحتفظ بها ، فإن قيام جريمة الرشوة لا يبدو محل شك في الفرض الثاني الذي أشرنا إليه ، أى عندما تدخل العطية في حيازة الموظف دون علم منه ، ثم بعد أن يعلم بوجودها وبالفرض منها يقرر الاحتفاظ بها والقيام بالعمل أو الامتناع أو الإخلال الذي قدمت العطية من أجله . ففى هذا الفرض يتوافر القصد الجنائي لدى الموظف ، لأن الأخذ بالنسبة له لم يتحقق إلا في اللحظة التي علم فيها بوجود العطية وبالفرض منها ، ومن ثم حدث تعاصر فعل بين لحظة ارتكاب السلوك المادى للرشوة ( المتمثل هنا في فعل الأخذ ) وبين قصده الجنائي الذي يتوافر بعلمه بوجود العطية وكونها مقابل عمل من أعمال وظيفته وبلادته في الاحتفاظ بالعطية رغم هذا العلم<sup>(٢)</sup>.

(١) راجع الدكتور محمود نجيب حسنى ، المرجع السابق ، ص ٤٧ ، وراجع في الموضوع الدكتور أحمد عبد العزيز الأقبلي ، النظام الجنائي بالملكة العربية السعودية ، السابق الاشارة اليه ، ص ١١٧ .

(٢) راجع الدكتور محمود نجيب حسنى ، المرجع السابق ، ص ٤٧ .

## الفرع الرابع

### الاثبات القصد الجنائي

يخضع اثبات القصد في جريمة الرشوة للقواعد العامة في الالابات الجنائي .  
فعبء الالابات تتحمله سلطة الادعاء باعتبار القصد من أركان الجريمة ، ولأن  
الأصل في الانسان البراءة . لكن سلطة الادعاء تملك التدليل على توافر القصد  
لدى الموظف المرتشى بوسائل الالابات كافة ومنها البيئة والقرائن ، بالإضافة إلى  
اقرار المرتشى . والغالب أن يستدل على القصد من ظروف وملابسات العلاقة  
بين الراشي والمرتشى ، فإذا لم تكن بينهما علاقة قرابة أو صداقة تبرر ما يقدم  
من هدية ، وإنما تمثلت هذه العلاقة في واجب وظيفي على الموظف القيام به  
لصاحب المصلحة ، فإن تلقى العطية في مثل هذا الظرف يؤكد توافر قصد  
الرشوة لدى الموظف<sup>(١)</sup> . لذلك يعد دفاعا جوهريا يتعين على محكمة الموضوع  
تحقيقه ادعاء المتهم أن المبلغ الذي ضبط في حوزته ، والذي تسلمه من المخبر ،  
لم يكن على سبيل الرشوة ، بل كان سدادا لدين له في ذمة المخبر . لكن  
لا يصلح لنفي القصد الجنائي ادعاء المتهم أنه دائن للمخبر الذي سلمه مبلغ  
الرشوة ، على أساس أنه من غير المستساغ أو المقبول عقلا أن يقرض المتهم  
شخصا لا يعرف لقبه ولا محل عمله أو سكنه . وعلى كل حال فمن المقرر  
قضاء أن توافر القصد الجنائي في الرشوة مسألة موضوعية تفصل فيها محكمة  
الموضوع بغير معقب عليها ، مادام تقديرها يستند إلى أصل صحيح ثابت في  
الأوراق<sup>(٢)</sup> .

(١) قررت محكمة النقض أن القصد الجنائي يستتبع « من الظروف والملابسات التي صاحبت العمل  
أو الامتناع أو الاخلال بواجبات الوظيفة . ولما كان الحكم المطعون فيه قد دال على أن العطية  
قامت للطاعن تنقيلاً للاتفاق السابق الذي اتفق بينه وبين الجني عليه مما يتحقق معه معنى الاتجار  
بالوظيفة ويترافق به القصد الجنائي كما هو معروف به في القانون ، فلا ما يبرره الطاعن من أنه أخذ  
المبلغ « كوهبة » لا يكون مقبولا ويضجر النمي على الحكم بمقولة الخطأ في تطبيق القانون في غير  
محل » ، قضى ٢٠ يونيو ١٩٧١ ، السابق الإشارة إليه .

(٢) راجع نقض ١٢ ديسمبر ١٩٦١ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ١٢ ، رقم ٢٠٤ ، ص ٩٨٠ .

## المبحث الثاني

### عقوبات الرشوة

رشوة الموظف العام أو من في حكمه جنائية ، حدد لها المشرع عقوبة في صورتها البسيطة نصت عليها المادة ١٠٣ من قانون العقوبات . كما نصت المادتان ١٠٤ ، ١٠٨ من قانون العقوبات على حالتين تشدد فيهما عقوبة الرشوة .

### المطلب الأول

#### عقوبات الرشوة البسيطة

عقوبات الرشوة المنصوص عليها في باب الرشوة أصلية وتكميلية ، بالإضافة إلى العقوبات التبعية والتكميلية التي تقضى بها القواعد العامة . ونصت المادة ١٠٧ مكررا على سببين للاعفاء من العقاب .

### الفرع الأول

#### العقوبات الأصلية

العقوبة الأصلية لجريمة الرشوة نصت عليها المادة ١٠٣ من قانون العقوبات ، وهي الاشغال الشاقة المؤبدة<sup>(١)</sup> . وعقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة

(١) نلاحظ تشدد المشرع المصري في عقاب الرشوة بعقوبات صارمة ، تتجاوز بكثير العقوبات المقررة للجرائم أخرى خطيرة مثل التزوير والمداون على المال العام . ومع ذلك لم تقلع هذه العقوبات الصارمة في الأخذ من تقاضي الرشوة في المجتمع المصري ووقف تيارها المتزايد ، ويرجع ذلك - في تقديرنا - إلى قصور المشرع في مكافحة الرشوة على استعمال سلاح العقاب وحده وإهمال الجوانب الأخرى . فانوقع أن مكافحة الرشوة تقتضي 'لوقوف على العوامل الاقتصادية والاجتماعية والإدارية التي تدفع الأفراد إلى ارتكابها . ولاشك في أن غير علاج لمشكلة الرشوة هو الذي يتضمن إزالة العوامل التي تدفع الأفراد إلى الانجذاب إليها ، ويكون ذلك على وجه الخصوص بتيسير الاجراءات الادارية وإنهاء التعقيدات بها . وتحسين أحوال الموظفين . بالإضافة إلى مراعاة الاحتدال في =

عقوبة ذات حد واحد لا تمكن المحكمة من أعمال سلطتها التقديرية ، إلا إذا قررت استعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات التي تميز استعمال الرأفة مع المتهم بمجانبة . ففى هذه الحالة يجوز عند استعمال الظروف المخففة النزول بالعقوبة الأصلية درجة أو درجتين ، أى استبدال عقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة أو عقوبة السجن بعقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة . والحد الأدنى لعقوبتى الاشغال الشاقة المؤقتة والسجن هو ثلاث سنوات . ويعنى ذلك أن العقوبة الأصلية للرشوة تظل فى كل الاحوال من العقوبات المقررة للجنايات . والواقع أن أجازة استعمال الظروف المخففة دون تقييد بالنسبة لجريمة الرشوة الواقعة من الموظف العام ليس له ما يبرره ، حيث لا تفرضه السياسة التشريعية ، بالنظر إلى خطورة هذه الجريمة وتفشيها فى المجتمع المصرى . وإذا كان من الملائم من وجهة نظر السياسة العقابية عدم حرمان المحكمة تماما من سلطتها التقديرية مراعاة لظروف كل حالة ، فقد كان يكفى السماح بالنزول درجة واحدة فى سلم العقوبات ، لتكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة ، مع تقييد المحكمة بحد أدنى للعقوبة البديلة لا يجوز النزول دونه ، وهو سبع سنوات على الأقل .

وأيا كان الأمر ، فإن العقوبة الأصلية المقررة للرشوة البسيطة يستحقها الموظف المرتشى باعتباره الفاعل فى جريمة الرشوة ، كما يستحقها الشريك فى الرشوة ، إذا كان راشيا أو وسيطا . وتوقع عقوبة الرشوة على الراشى والوسيط تطبيقا للقاعدة العامة التى تقررها المادة ٤١ من قانون العقوبات ، وموداها أن « من اشترك فى جريمة فعليه عقوبتها الا ما استثنى قانونا بنص خاص » . ورغم ذلك حرص المشرع على تأكيد هذا الحكم صراحة بالنسبة للرشوة ، حيث نصت المادة ١٠٧ مكررا على أن « يعاقب الراشى والوسيط بالعقوبة المقررة للمرتشى » . وإذا تعدد الراشون أو المتوسطون فى الرشوة ، فتوقع على كل منهم العقوبة ذاتها المقررة للفاعل الاصلى . وكذلك إذا تعدد الفاعلون فى الرشوة ، كما إذا تعدد الموظفون المختصون بالعمل ، وقدم مقابل الرشوة إليهم

---

العقوبات المقررة لهذه الجريمة بعد أن أثبتت التجربة العملية أن شدة العقوبات لم تنجح فى الحد من تفشي ظاهرة الرشوة .

بالاشتراك ، ضوق على كل فاعل العقوبة ذاتها المقررة للمرتشى ، وليس لتعدد أثر في تشديد العقوبة المقررة للرشوة لعدم النص على ذلك .

## الفرع الثاني العقوبات التكميلية

العقوبات التكميلية التي نص عليها المشرع في باب الرشوة هي الغرامة النسيية والمصادرة .

### أولا : الغرامة النسيية<sup>(١)</sup>

هذه العقوبة نصت عليها كذلك المادة ١٠٣ من قانون العقوبات ، وحددت بأنها الغرامة التي لا تقل عن ألف جنيه ولا تزيد على ما تلقاه الموظف أو وعد به . والغرامة على هذا النحو من الغرامات النسيية ناقصة . فهي نسيية في حدها الأقصى الذي تحدده بقدر مقابل الرشوة الذي لا يمكن أن تزيد عنه . أما كونها نسيية ناقصة ، فلأن تناسيها مع مقابل الرشوة ليس مطلقا في حده الأدنى ، بل يفرضه المشرع بألا يقل عن ألف جنيه .

والغرامة النسيية عقوبة تكميلية وجوبية ، حيث ألوجب المشرع اجتماعها مع العقوبة الأصلية<sup>(٢)</sup> ، ومن ثم لا تكون للقاضي سلطة تقديرية في الحكم بها أو الإعفاء منها . وإذا أغفل الحكم بها ، كان حكمه معيبا . لكن تظل سلطته التقديرية قائمة بالنسبة لمبلغ الغرامة الذي يتراوح بين ألف جنيه كحد أدنى ومقابل الرشوة كحد أقصى إذا كان هذا المقابل يزيد على ألف جنيه . ولا يؤثر تخفيف العقوبة الأصلية ، إذا استعملت المحكمة المادة ١٧ من قانون العقوبات

(١) راجع نقتض ٧٥ ديسمبر ١٩٥١ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ٤ رقم ١٧٥ ، ص ٣٢٤ .

(٢) وهذا هو الملاحظ في أغلب الجرائم التي وردت في باب الرشوة ، مما يشهد على رغبة المشرع في التشديد لئلا هذه الجرائم عن طريق تفهيد السلطة التقديرية لقاضي الموضوع وحصرها في أضيق الحدود .

على عقوبة الغرامة النسبية ، لأن المادة ١٧ لا تعنى الغرامة ، وإنما تقتصر على العقوبات السالبة للحرية . وباعتبارها عقوبة تكميلية ، لا تملك المحكمة الحكم بها منفردة ، وإنما يلزم أن يكون قد حكم على أحد المساهمين في الرشوة بالعقوبة الأصلية المقررة .

وغنى عن البيان أن الغرامة لا تثير اشكالا في حدها الأدنى ، الذى قدره المشرع ماليا . لكن الاشكال قد يثور بالنسبة للحد الأقصى الذى يتوقف تحديده على مقدار العطفية التى حصل عليها المرتشى أو وعد بها . ويعنى ذلك ضرورة أن تكون العطفية ذات قيمة مادية محددة أو فى الأقل قابلة للتحديد . فان لم تكن كذلك ، بأن كانت ميزة أو فائدة معنوية لا تقوم بالمال ، امتنع على المحكمة تحديدها بمبلغ من المال ، ومن ثم لا يكون أمامها سوى الحكم بالحد الأدنى للغرامة ، وهو ألف جنيه .

وكون الغرامة من الغرامات النسبية الناقصة لا يمنع من خضوعها لكافة أحكام الغرامات النسبية . فهى لا تتعدد بتعدد المحكوم عليهم ، بل يحكم عليهم جميعا بغرامة واحدة ، يلتزمون بها متضامين فى مواجهة الدولة ، التى يكون لها أن تستقصى الغرامة من أى منهم ، تطبيقا للمادة ٤٤ من قانون العقوبات<sup>(١)</sup>.

### ثانيا : المصادرة

قررت المصادرة كمعقوبة تكميلية المادة ١١٠ من قانون العقوبات التى تنص على أن « يحكم فى جميع الاحوال بمصادرة ما يدفعه الراشى أو الوسيط على سبيل الرشوة طبقا للمواد السابقة » . ويوحى ظاهر النص بأن المصادرة تقتصر على النقود دون غيرها مما يمكن أن يحصل عليه المرتشى وتكون له قيمة مادية . فالمشرع يوجب الحكم بمصادرة « ما يدفعه » الراشى أو الوسيط ، وهو ما قد يوحي باقتصار المصادرة على النقود وحدها . لكن هذا المعنى غير

---

(١) وهذا بخلاف ما اذا كانت الغرامة عادية ، فلها تتعدد بتعدد المتهمين ، دون أن يكونوا متضامنين فيها .



مقصود من المشرع ، وإنما توحى به عدم دقة التعبير المستعمل في صياغة هذا النص .

لذلك فمن المتفق عليه فقهاً والمقرر قضاءً أن موضوع المصادرة لا يقتصر على النقود ، وإنما يتسع لكل شيء « دفع ممن يصدق عليه وصف الراشي أو الوسيط »<sup>(١)</sup> ، أى أن المصادرة تشمل النقود وغيرها من الأشياء التي حققت المقابل في جريمة الرشوة ، متى كان من الممكن عملاً بمصادرتها ، أيما كان اسمها ونوعها<sup>(٢)</sup> .

والمصادرة المنصوص عليها هي عقوبة تكميلية وجوبية للرشوة ، ولذلك يلتزم القضاء بالحكم بها والنص عليها في حكم الادانة . فإذا أغفل الحكم النص عليها ، كان ذلك خطأ في تطبيق القانون . يجب الحكم ، ولا يمكن تنفيذ المصادرة في هذه الحالة إلا إذا حدث تصحيح لهذا الخطأ من جهة الطعن .

وموضوع المصادرة لا يقتصر على النقود ، وإنما يشمل — كما قلنا — المال أو الفائدة موضوع الجريمة . فيدخل في ذلك كل ما حصل عليه الموظف المرتشي من مقابل مادي ، مثل المال والأعيان والمأكولات أو غيرها من الأشياء التي مازالت موجودة بين يدي المرتشي . وتخضع المصادرة للقواعد العامة في العقوبة التكميلية ، من حيث أنها لا ترد إلا على مال سلمه الراشي أو الوسيط للمرتشي ، لذلك لا محل للمصادرة إذا لم يكن هناك تسليم على الإطلاق للمال ، بأن اقتضت الرشوة على وعد أو طلب<sup>(٣)</sup> . لكن لا يشترط التسليم

(١) راجع تقض ٩ أكتوبر ١٩٦٧ ، مجموعة أحكام التقض ، السنة ١٨ رقم ١٩٢ ، ص ٩٥٠ .  
وراجع في الفقه ، الدكتور أحمد ضحي سرور . المرجع السابق ، ص ١٦٩ ، الدكتور محمود نجيب حسنى ، المرجع السابق ، ص ٥٠ ، الدكتور مأمون سلامة ، المرجع السابق ، ص ١٨٣ ،  
الدكتورة فوزية عبد الستار ، المرجع السابق ، ص ٥٧ .

Vonis, op. cit., p. 711.

(٢) ولذلك جاء نص المادة ١٣ من نظام مكافحة الرشوة في المملكة العربية السعودية أكثر دقة في صياغته من النص المصري ، حيث يقرر « يحكم في جميع الأحوال بمصادرة المال أو الميزة أو الفائدة موضوع الجريمة متى كان ذلك ممكناً عملاً » ، وراجع المادة ١٨٠قرة ٤ من قانون العقوبات الفرنسي . الدكتور أحمد عبد العزيز الألفى ، ص ١٢١ .

(٣) فلا يجوز للقاضي أن يحدد قيمة الوعد أو الطلب ويقرر مصادرة مبلغاً من المال بدلاً ، إذ أن المصادرة عقوبة عينية بطبيعتها لا ترد إلا على المال ذاته موضوع الجريمة .

الحقيقي ، بل يكفى التسليم الرمزي ، فسلم المرتشى مفتاح الخزان الذي يوجد به مقابل الرشوة أو وضع المال تحت تصرفه ليستولى عليه حينما يشاء بعد تسليمها كلفياً بموجب مصادرة المال .

وتخضع المصادرة للقواعد العامة من حيث أنها لا تقع إلا على مال مضبوط ، أي قامت السلطات بضبطه . فلا محل للحكم بها إذا لم يكن المال قد تم ضبطه . والمصادرة لا تقع إلا على مال يجوز الجاني ، أي على عطية مازال يحتفظ بها ، ومن ثم فلا محل للمصادرة إذا كانت العطية موضوع الرشوة قد هلكت أو استهلك ، إذ لا يجوز في هذه الحالة الحكم بالزام المرتشى بأداء قيمتها<sup>(١)</sup> ، لأن المصادرة عقوبة عينية بطبيعتها .

وتخضع المصادرة للقواعد العامة كذلك من حيث تقيدها بعدم الأضرار بحقوق الغير حسن النية ، لذلك ينبغي ألا تضر المصادرة بحقوق هذا الغير . وبعد الغير حسن النية إذا لم يكن مسؤولاً عن الرشوة في أي صورة من صورها<sup>(٢)</sup> . ومن أمثلة الغير حسن النية مالك المال الذي سرقه الراشي وقدمه إلى المرتشى ، أو المشتري الذي تصرف إليه المرتشى في المال الذي تلقاه بالرشوة ، أو من رتب له المرتشى حقوقاً على العين على المصادرة . ففى كل هذه الأحوال يتعين مراعاة حقوق هؤلاء ، بحيث تمتنع المصادرة أو ينتقل موضوعها إلى الدولة عملاً بهذه الحقوق<sup>(٣)</sup> .

وأخيراً تخضع المصادرة للقواعد العامة من حيث ارتباطها بالجريمة التي

(١) قارن مع ذلك : Vitu, op., cit., p.293, No. 373. ، وراجع المادة ١٨٠قرة ٤ من قانون العقوبات الفرنسي .

(٢) في هذا المعنى تقر محكمة النقض أن : « حكم المادة ١١٠ من قانون العقوبات يجب أن يفهم في ضوء ما هو مقرر في الفقرة الأولى من المادة ٣٠ منه التي توجب كفّال علم حماية حقوق الغير حسن النية - ويخرج تحت معنى الغير كل من كان أجنبياً عن الجريمة » . نقض ٩ أكتوبر ١٩٦٧ ، السابق للإشارة إليه .

(٣) وفي هذا المعنى تقر محكمة النقض أن المصادرة عقوبة ، وهي بهذه الصفة لا توقع إلا في حق من ثبت عليه أنه طرف الجريمة فاعلاً كان أو شريكاً ، ولا تنفذ إلى غيره ممن لا شأن له بها ، نقض ٩ أكتوبر ١٩٦٧ ، مشار إليه فيما سبق . والمصادرة لا تشذ في هذا عن غيرها من العقوبات التي يحكمها جميعاً مبدأ علم هو مبدأ شخصية العقوبات

تقرر من أجلها ، وبالعقوبة الأصلية المقررة لهذه الجريمة ، وعلى ذلك لا يجوز الحكم بالمصادرة باعتبارها عقوبة تكميلية إلا إذا توافرت أركان جريمة الرشوة ، وحكم بعقوبتها الأصلية على أحد المساهمين فيها على الأقل . يترتب على ذلك أن تبرة الراشي أو الوسيط أو امتناع عقابه ، لا يحول دون الحكم بالمصادرة إذا ما أدين المرتشى . وبصفة خاصة ، فإن إعفاء الراشي أو الوسيط من العقوبة المقرر بنص المادة ١٠٧ مكررا إذا أخبر السلطات بالجريمة أو اعترف بها ، لا يمنع من مصادرة مقابل الرشوة . وينبنى على ذلك أنه لا يجوز للراشي أن يطالب برد مبلغ الرشوة إليه أو رد العين أو العطية أيا كان نوعها التي كان قد قدمها للمرتشى وحكم بمصادرتها ، لأن هذا المال هو موضوع الجريمة التي ساهم فيها ، فلا يجوز له المطالبة بالتعويض عنه<sup>(١)</sup> . وإذا أدين الراشي وحده دون المرتشى ، فيتمتع مصادرة المال موضوع الرشوة من باب أولى ، لأن شرط هذه المصادرة كمعقوبة تكميلية هو الحكم على أحد المساهمين في الجريمة بعقوبتها الأصلية .

وجريمة الرشوة من الجنايات — كما رأينا — حتى إذا عمل المتهم بالرافعة طبقا للمادة ١٧ من قانون العقوبات . لذلك يترتب على الحكم بعقوبة الرشوة سريان العقوبات التبعية التي تقرها المادة ٢٥ ع ، دون حاجة لأن تنص عليها المحكمة في حكمها بالادانة طبقا للقاعدة العامة التي تحكم العقوبات التبعية . وتطبيقا للمادة ٢٥ ع يعزل المحكوم عليه من وظيفته ويحرم من تولى الوظائف الأممية مدة يقدرها الحكم<sup>(٢)</sup> ، كما يحرم من القبول في أي خدمة في الحكومة مباشرة أو بصفة متعهد أو ملتزم أيا كانت أهمية الخدمة ، وتسقط عنه عضوية المجالس النيابية العامة أو المحلية . وبصفة عامة يحرم بقوة القانون من كافة الحقوق والمزايا التي عدها المادة ٢٥ . وجدير بالذكر أن العقوبة التبعية

(١) نقض ٢٥ ديسمبر ١٩٥١ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ٣ ، رقم ١٢٥ ، ص ٣٢٤ ، وراجع

في تقدير مدى ملائمة هذا الحكم لجريمة الرشوة ما سئل ص ١٠٦ .

(٢) وعلى ذلك أن القانون يحرص على عدم تأييد العقوبة التبعية في هذه الصورة ، فيقرر للمحكمة سلطة تقديرية فيما يتعلق بمدى . هذه المدة لا يجوز أن تكون أكثر من ست سنوات ولا أقل من سنة واحدة .

تترتب حتما على كل حكم بعقوبة جنابة في نطاق الرشوة . وعلى ذلك يستوى أن يكون المحكوم عليه هو الموظف المرتشى ، أو صاحب المصلحة الراشئ أو الوسيط في الرشوة ، وكلاهما يعاقب بالعقوبة المقررة للمرتشى تطبيقا لنص المادة ١٠٧ مكررا .

### الفرع الثالث الاعفاء من العقاب

رأينا أن الراشئ والوسيط يعتبر كلاهما شريكا للموظف العام أو من في حكمه في جريمة الرشوة . لذلك نص المشرع صراحة على تطبيق أحكام الاشتراك عليهما ، فقررت المادة ١٠٧ مكررا أن يعاقب الراشئ أو الوسيط بالعقوبة المقررة للمرتشى . هذه المادة ليست سوى تطبيق للقواعد العامة في عقاب الشريك في الجريمة بالعقوبة ذاتها المقررة للفاعل الأصلي ، ما لم ينص على غير ذلك .

ومع ذلك قررت المادة ١٠٧ مكررا اعفاء الراشئ أو الوسيط من عقوبات الرشوة إذا أخبر السلطات بالجريمة أو اعترف بها . ويعنى ذلك أن الإخبار بالجريمة قبل اكتشافها ، أو الاعتراف بها بعد أن علمت بها السلطات ، سببان لاعفاء الراشئ أو الوسيط من العقوبة المقررة .

#### أولا : علة الاعفاء من العقاب

علة تبرير هذا الاعفاء واضحة ، تتمثل في تشجيع الراشئ أو الوسيط على الكشف عن الجريمة التي تمت . ذلك أن الرشوة من الجرائم التي تتصف بالسرية ، ويحاط ارتكابها بالكتمان ، ولعلما يترك مرتكبها آثارا تدل عليها ، بل انهم يجتهدون في طمس معالمها وإخفاء آثارها . وفي مواجهة ذلك تقف السلطات العلمية عاجزة عن كشف هذه الجرائم الخطيرة ، وإذا اكتشفت فمن العسير في أغلب الاحوال إقامة الدليل على مرتكبها ، إلا إذا اعترف أحد .

بالجريمة ، وهو لن يفعل ذلك لأنه مساهم فيها يستحق العقوبة المقررة لها ، لذلك وجب تشجيع بعض المساهمين على كشف أمر الجريمة للسلطات أو مساعدتها على إقامة الدليل على ارتكابها . وأقل صور التشجيع لبعض المساهمين في الجريمة هو الاعفاء من العقوبات المقررة لتلك الجريمة في حالة كشف النقاب عنها . فمن يخبر السلطات بالجريمة أو يعترف بها يقدم خدمة للمجتمع يستحق أن يكافأ عليها بالاعفاء من العقاب<sup>(١)</sup> . يضاف إلى ذلك أن الراشي قد يضطر إلى دفع الرشوة للموظف قضاء لمصلحة له يختص بها هذا الأخير ، ومن ثم يعتبر تقرير اعفاء من العقاب بمثابة فتح باب التوبة الجدية أمامه ، التي يقدم بها خدمة للصالح العام في الوقت ذاته . وإذا كان المشرع في مجال اختيار من يستحق الاعفاء إذا أخير بالجريمة أو اعترف بها ، وجب على القور استبعاد الموظف المرتشى ، لأن الجرم الأساسي يقع منه ، فهو الخائن لثقة الدولة فيه مما يقتضي التشدد معه بعدم اغفائه من العقاب بعد أن توافرت أركان جرمته . وبالفعل فإن الاستفادة من الاعفاء من العقاب تقتصر على الشركاء في الجريمة دون الفاعل الأصلي لها . لذلك نص المشرع صراحة على قصر مانع العقاب على الراشي أو الوسيط إذا أخير أحدهما بالجريمة أو اعترف بها .

### ثانيا : شروط الاعفاء من العقاب

لا يستحق الاعفاء من العقاب — طبقا لنص المادة ١٠٧ مكررا — إلا إذا أخير الجاني بالجريمة أو اعترف بها . والاعتراف يعنى الإبلاغ ، أى اعلام السلطات بالجريمة ، وهو ما يفترض جهل السلطات بأمر جريمة الرشوة التي

(١) وفي هذا المعنى تقرر محكمة النقض : « أن الراشي أو الوسيط يؤدي خدمة للمصلحة العامة بالكشف عن جريمة الرشوة بعد وقوعها ، والتصرف عن الموظف الذي ارتكبها وتسهيل البت بالجريمة عليه » ، وراجع نقض ١٨ أبريل ١٩٦١ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ١٢ ، رقم ٨٨ ، ص ٤٧٨ . ولوحضت المذكرة الإيضاحية لنظام مكافحة الرشوة في المملكة العربية السعودية علة هذا الاعفاء بقولها : « تضمنت المادة الرابعة عشرة النص على اعفاء الراشي أو الوسيط من العقوبة إذا أخير السلطات بالجريمة ، وذلك لأن جرائم الرشوة تد عادة في الخفاء ولا تجود الحياة العملية بأدلة مقنعة على ارتكابها إلا في حالات النسيب . . . الاعفاء من العقوبة في مثل هذه الحالة يسهل إقامة الدليل على الجريمة » . الدكتور أحمد عبد العزيز الأنصاري ، ص ١٢٢ .

تحققت بالفعل ، حتى يمكن القول بأن الراشي أو الوسيط قد أسدى خدمة للمجتمع يستحق أن يكافأ عليها ، فالخدمة هنا تتمثل في تمكين السلطات العامة من العلم بالجريمة واتخاذ الاجراءات في شأنها . أما الاعتراف بالجريمة فهو الاقرار بها بعد اكتشافها ، ولما كان الاعتراف من أدلة الاثبات ، فان الراشي أو الوسيط باعترافه يقدم خدمة كبيرة للسلطات ، لأنه يساعدها على اثبات الجريمة على الموظف المرتشى . وعلة التسوية بين الاخبار بالجريمة أو الاعتراف بها واضحة ، لأن اكتشاف الجريمة أمر غير اثباتي ، فقد تعلم السلطات بالجريمة لكنها لا تتمكن من تجميع الأدلة التي تدل على ارتكابها وتحدد مسؤوليته عنها . ومن ثم يكون اقرار الراشي أو الوسيط بعد علم السلطات بالجريمة هو السبيل إلى إقامة الدليل عليها ومساءلة الموظف المرتشى ، وتكون الخدمة التي قدمها الراشي باعترافه هي تمكين السلطات من تجميع أدلة الادانة ، فيحقق الاعتراف بذلك مصلحة اجتماعية تجعل الراشي أو الوسيط جديراً بالاعفاء من العقاب ، خصوصاً وأن تهديده بالعقاب عن جريمة الرشوة التي اكتشفت سيجعله يحجم عن الاعتراف الذي قد يكون هو الدليل الوحيد على الادانة<sup>(١)</sup>.

ويشترط في الاخبار أو الاعتراف أن يكون مفصلاً ومطابقاً للحقيقة ، حتى يمكن السلطات من الكشف عن الجريمة أو إقامة الدليل عليها . فالأخبار أو الاعتراف المجهل الذي لا يتضمن تفاصيل الجريمة وبيان ظروف ارتكابها لا يفيد السلطات ، بل قد يؤدي إلى تضليلها ، وبالتالي لا يصلح أن يكون سبباً للاعفاء من العقاب لانتفاء علته وهي تقديم خدمة للمجتمع . كذلك فان الاخبار أو الاعتراف يجب أن يكون صادقاً مطابقاً للحقيقة<sup>(٢)</sup> ، وهو ما يعني أن

(١) نصت المادة ١٤ من نظام مكافحة الرشوة في المملكة العربية السعودية على أن : « يعنى الراشي أو الوسيط إذا أسدى السلطات بالجريمة قبل اكتشافها » . ومن ثم فان الاعتراف بها بعد اكتشافها لا يعنى الراشي أو الوسيط من العقوبة المقررة . الدكتور أحمد الألفي ، ص ١٢٣ .

(٢) نص أول فبراير ١٩٧٠ ، مجموعة أحكام القضاة ، السنة ٢١ ، رقم ٤٩ ، ص ٢٠٠ ، وفيه قررت المحكمة : « أنه يشترط في الاعتراف الذي يؤدي إلى اعفاء الراشي أو الوسيط من العقوبة وفقاً لنص المادة ١٠٧ مكرراً من قانون العقوبات ، أن يكون صادقاً كاملاً ينطلي جميع وقائع الرشوة التي ارتكباها الراشي أو الوسيط ، دون نقص أو تحريف ، وأن يكون حاصله لدى جهة الحكم حتى تتحقق قاعدته ، فلذا حصل الاعتراف لدى جهة التحقيق ثم عدل عنه لدى المحكمة . فلا يمكن أن يتبع هذا الاعفاء » .

يكون صادراً بنية معاونة السلطات في الكشف عن الجريمة ، لا بنية تضليلها وإعاقة جهودها تمكيناً للجريمة من إخفاء معالمها أو الهرب من السلطات . ومعنى ذلك أن الاخبار أو الاعتراف المخالف للحقيقة ، ولو جزئياً ، لا يصلح أن يكون سبباً للإعفاء من العقاب . كما أن المراوغة من قبل الراشئ أو الوسيط لا تجعله جديراً بالإعفاء ، ولو استطاعت السلطات أن تتوصل من إجاباته إلى اثبات الجريمة ، فلاعتراف يقتضى مبادرة من الراشئ أو الوسيط فور اكتشاف الجريمة وبمجرد سؤاله عنها ، أما الاعتراف المتأخر بعد أن يقن الراشئ أنه قد أحيط به ، فانه لا يحقق أثره ، والمرجع في تقدير ذلك هو محكمة الموضوع .

والاخبار — كما رأينا — يتحقق قبل اكتشاف الجريمة أى قبل علم السلطات بوقوعها ، ويؤدى إلى تمكين السلطات من العلم بالجريمة بغية اتخاذ الإجراءات بشأنها . لذلك تنتفى باثمة الاخبار إذا كانت السلطات قد علمت بواقعة الرشوة ، ولا يستحق الراشئ أو الوسيط الإعفاء إذا كان إخباره بعد هذا العلم ، إلا إذا اعترف تفصيلياً بالجريمة . لكن لا يحول دون استحقاق الإعفاء بسبب الاخبار علم السلطات بتقاضى أحد الموظفين للرشاوى من أصحاب المصالح ، دون أن تكون قد تمكنت من ضبطه في واقعة محددة . فالإخبار حتى في هذه الحالة يحقق فائدة ، إذ يقدم به المبلغ خدمة تبرر إعفائه من العقاب ، هي أنه يسمح بضبط الموظف في واقعة بعينها<sup>(١)</sup> .

#### ثالثاً : نطاق الإعفاء من العقاب

لا يستفيد من الإعفاء — كما رأينا — إلا الراشئ أو الوسيط دون المرتشئ لعدم تحقق علة الإعفاء بالنسبة له . لكن يستوى لاستفادة الوسيط من الإعفاء أن يكون وسيطاً من جانب الراشئ أو من جانب المرتشئ . وغنى عن البيان أن الإعفاء يقتصر على شخص من أبلغ أى على الراشئ أو الوسيط . فإذا أبلغ الراشئ أعفى وحده من العقاب دون الوسيط ، ولو كان الوسيط قد عمل له ، أى كان وسيطاً من جانبه . وإذا أبلغ الوسيط ، أعفى من العقوبة وحده دون الراشئ الذى كلفه بالوساطة ، فموانع العقاب شخصية يقتصر تأثيرها على

(١) الدكتور أحمد الألفى ، ص ١٢٣ .

شخص من توافره به المانع . وبهذا يتحدد نطاق الاعفاء من ناحية الاشخاص .  
أما عن نطاق الاعفاء من حيث العقوبات التي يرد عليها ، فانه يقتصر على  
العقوبات الأصلية وعقوبة الغرامة ، فلا يمتد إلى عقوبة المصادرة ، لأن حيازة  
مقابل الرشوة يعد مخالفا للنظام العام<sup>(١)</sup> . وإذا كان الفقه والقضاء قد استقرا على  
هذا الحكم ، فان طبيعة جريمة الرشوة تقتضى — في نظرنا — الخروج عليه .  
لذلك نرى أن إعفاء الراشئ من العقوبة يبنى أن يشمل رد مقابل الرشوة إليه ،  
إذا كان ذلك ممكنا من الناحية العملية<sup>(٢)</sup> . ونستد في القول بذلك إلى  
الاعتبارات التالية :

١ - أن الاعفاء يشمل كل عقاب كان يستحقه الراشئ بمقتضى القانون .  
والمصادرة عقوبة شأنها في ذلك شأن غيرها من العقوبات المقررة في جريمة  
الرشوة .

٢ - أن رد مقابل الرشوة من شأنه أن يشجع الراشئ أكثر على الإبلاغ عن  
الجريمة ، لانه إذا كان ما دفعه قد ضاع سواء أبلغ السلطات أو لم يبلغها ، فما  
الذى يدفعه إلى الكشف عن الجريمة بما يستتبعه ذلك من متاعب ، أهمها جنى  
عداء الموظف وزملائه إذا تعاطفوا معه ، بالإضافة إلى ما يجره الإبلاغ عن  
الجريمة من الخضوع للإجراءات الجنائية إلى أن يحكم باستحقاقه للاعفاء . وقد  
لا يحكم له بذلك . أما احتمال استرداد الراشئ لما دفعه فمن شأنه أن يجعل له  
مصلحة مؤكدة في الكشف عن الجريمة وتعمل مخاطر الإبلاغ عنها .

---

(١) الدكتور محمود نجيب حسنى ، المرجع السابق ، ص ٥٢ ، وراجع تقض ٢٥ ديسمبر ١٩٥١ ،  
مجموعة أحكام التقض ، السنة ٣ ، رقم ١٢٥ ، ص ٣٢٤ . وقد ورد في هذا الحكم : « أن  
جريمة الرشوة قد أقمها القانون لكونها صورة من صور انحراف الموظف بوظيفته وإخلاله بواجب  
الأمانة التي عهد بها إليه . ولما كان الراشئ هو أحد أطراف هذه الجريمة يساهم فيها بتقديم الرشوة  
إلى الموظف لكي يقوم أو يمتنع عن القيام بعمل من أعمال وظيفته فانه لا يصح أن يترتب له حق في  
المطالبة بتعويض عن جريمة ساهم هو في ارتكابها ، ولا يؤثر في ذلك ما نص عليه القانون من إعفاء  
الراشئ والمتوسط اذا أسعرت السلطات بالجريمة أو اعترف بها . ولذا فالحكم للراشئ الذي أعطاه  
القانون من العقاب بتعويض مدني وبمبلغ الرشوة الذي دفعه يكون مجانياً للصواب متعباً نقضه » .  
(٢) بأن لم تكن العقوبة أو المدنية قد هلكت أو استهلك ، وأن يكون قد تم ضبطها ، وبشرط أن تكون  
حيازتها لا تشكل في ذاتها جريمة .



٣ - أن رد مقابل الرشوة إلى الراشي سيكون له أثر بالغ في مكافحة هذه الجريمة الخطيرة ، لان الموظف العام سوف يتردد في قبول الرشوة ، طالما كان مهلداً بإبلاغ الراشي عن الجريمة ، وكان الإبلاغ يحقق للراشي الاعفاء من كافة العقوبات واسترداد ما دفعه بعد أن يكون قد قضى حاجته لدى الموظف دون مقابل . أما في ظل الوضع الراهن فان الموظف مطمئن إلى أن الراشي ليست له مصلحة جدية في الإبلاغ ، فالجريمة تظل في الغالب طى الكتمان ، والراشي لن يحمل نفسه مشقة الإبلاغ عنها ليكون كل ما سيحصل عليه هو الاعفاء من العقوبات ، إذا كان الاعفاء لا يشمل رد المال الذي دفعه للمرشئ .

٤ - ليس هناك ما يحول دون خروج المشرع على القواعد العامة التي تحكم المصادرة كمقوبة تكميلية بالنسبة لبعض الجرائم الخطيرة ، مثل الرشوة ، إذا كان من شأن هذا الخروج تسهيل كشف الجريمة . ورد مبلغ الرشوة من شأنه أن يشجع الراشي على الإبلاغ ، وتلك مصلحة عامة تعلق على تلك المصلحة التي تحقق من مصادرة مقابل الرشوة ، لاسيما إذا كان الراشي قد باذر إلى إبلاغ السلطات بالجريمة قبل أن تعلم بها ، إذ أنه في هذه الحالة يقدم خدمة مؤكدة للمجتمع تستحق مكافأة أكبر من تلك التي يحصل عليها من اعتراف بالجريمة بعد اكتشافها<sup>(١)</sup>.

وعلى كل حال فالاعفاء من عقوبات الرشوة الذي تقررته المادة ١٠٧ مكرراً من قانون العقوبات وجوباً ينبغي الحكم به إذا توافرت شروطه ، فلا يجوز

---

(١) كانت المادة ١٤ من نظام مكافحة الرشوة في المملكة العربية السعودية تنص على أن « لا يحكم بمصادرة المال أو الميزة أو الفائدة إذا كان الراشي قد أخبر السلطات بالأمر قبل اكتشاف الجريمة » . كما قررت المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٠ بتعديل بعض أحكام قانون الجزاء الكويتي ، تطبيقاً على النص المقرر للاعفاء « م ٣٩ من القانون » ، أنه « متى أعلن الراشي من العقوبة ردت إليه الرشوة المدفوعة منه ان كانت قد ضبطت ، ولا يقع تحت طائلة المصادرة ، لأن الاعفاء من كل عقاب حق عليه بمقتضى القانون » . لكن المادة ١٨ من قانون العقوبات الفرنسي نصت صراحة على أن الراشي لا يسترد أبداً الأشياء التي يملكها للمرشئ أو قيمتها ، وإنما يجب مصادرتها لمصلحة الخزينة العامة . (راجع في تقرير ذلك :

Vitu, op., cit., p. 293, No. 373.

للمحكمة إذا تحققت من توافر شروط الاعفاء. أن تحكم على الراشي أو الوسيط بالعقوبة المقررة للرشوة .

وجدير بالذكر أن القانون لم ينص على سبب لامتناع عقاب الراشي أو الوسيط إلا الإخبار بالجريمة قبل اكتشافها أو الاعتراف بها . وموانع العقاب لا تنقرر إلا بالنص عليها صراحة . مؤدى ذلك أن الراشي لا يعفى من العقاب إلا إذا أخبر بالجريمة أو اعترف بها ، فلا يعفى لأى سبب آخر إلا تطبيقاً للقواعد العامة فى المسؤولية الجنائية ، كما لو دفع الرشوة نتيجة إكراه أو فى حالة ضرورة . وتطبيقاً لذلك ، لا يصلح دفاعاً للراشي بغير اعفائه من العقاب الادعاء بأنه قد قارف الرشوة من أجل درء عمل ظالم كان مهدداً به من قبل الموظف المرتشى ، إذا لم تتوافر فى هذا التهديد شروط الإكراه أو الضرورة<sup>(١)</sup> . كما لا يصلح دفاعاً للراشي بغير اعفائه من العقاب الادعاء بأنه اضطر لدفع الرشوة حتى يحمى الموظف على قضاء مصلحته ، بعد أن ثبت لديه تعدد ذلك الموظف تأخير قضاء المصلحة طمعا فى المقابل<sup>(٢)</sup> . نقول أن هذا الظرف لا يبرر الاعفاء من العقاب ، لأن بمقدور صاحب المصلحة أن يلجأ فى هذه الحالة إلى السلطات الإدارية المختصة بالشكوى لحث الموظف على أداء واجبات وظيفته والاسراع فى قضاء مصلحة صاحب الشأن .

## المطلب الثانى

### عقوبات الرشوة المشددة

تشدد عقوبة جريمة الرشوة لسببين :

**الأول :** أن يكون الغرض من الرشوة ارتكاب فعل يعاقب عليه القانون بعقوبة أشد من عقوبة الرشوة .

(١) راجع نقتض ١٢ يونيو ١٩٧١ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ٢٢ رقم ١١٥ ، ص ٤٧٢ .

(٢) جعل قانون الجزاء الكويتى من هذا الظرف سبباً لتخفيف العقوبة بالنسبة للراشي ، وذلك لما كانت

الرشوة من عمل ظهر أن الراشي صاحب حق فيه . راجع المادة ٣٩ من قانون رقم ٣١ لسنة

١٩٥٠ الذى عدل بعض أحكام قانون الجزاء الكويتى رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠ .

الثاني : أن يكون المطلوب من المرتشى الامتناع عن عمل من أعمال الوظيفة أو الاختلال بواجباتها .

## الفسرغ الأول

### التشديد الراجع إلى الغرض من الرشوة

نصت على هذا السبب من أسباب التشديد المادة ١٠٨ من قانون العقوبات عندما قررت أنه « إذا كان الغرض من الرشوة ارتكاب فعل يعاقب عليه القانون بعقوبة أشد من العقوبة المقررة للرشوة فيعاقب الراشي والمرتشى والوسيط بالعقوبة المقررة لذلك الفعل مع الغرامة المقررة للرشوة . ويعفى الراشي أو الوسيط من العقوبة إذا أخرج السلطات بالجريمة طبقا لنص الفقرة الأخيرة من المادة ٤٨ من هذا القانون » .

يتضح من هذا النص أن المشرع ينص على صورة خاصة لجريمة الرشوة . وخصوصية هذه الصورة تظهرها الأحكام التي تخضع لها ، وهي أحكام خرج بها المشرع على القواعد العامة في القانون الجنائي . وعلى القواعد التي قررها لجريمة الرشوة ذاتها .

فمن ناحية ، نجد أن الصورة المشددة لجريمة الرشوة تخرج على الأحكام العامة في جريمة الرشوة من حيث نوع القصد المطلوب لقيامها . فالصورة المشددة لا تتحقق إلا إذا كان هدف الجريمة يتمثل في تحقيق غرض إجرامي معين غير العمل الوظيفي الذي تقوم به الرشوة البسيطة . هذا الغرض الإجرامي يتمثل في ارتكاب فعل من الأفعال التي يعاقب عليها القانون بعقوبة أشد من العقوبة المقررة للرشوة . ويعنى ذلك ضرورة أن تنجم إرادة أطراف الرشوة تحقيق هذا الغرض ، الذي لا يدخل في ماديّات الرشوة ، وهو ما يجعل الرشوة في هذه الصورة المشددة من جرائم القصد الخاص على خلاف الرشوة في صورتها البسيطة كما رأينا . لكن القانون لا يتطلب لتشديد العقوبة أن ينفذ الفعل المستهدف من الرشوة ، بل يكفي أن يكون الفعل هو الغرض الذي

يهدف إليه الجنّة ، ولو لم يتحقق لهم هذا الغرض<sup>(١)</sup> . فمجرد اتجاه الإرادة إلى هذا الغرض يكفي لتشديد العقوبة ، سواء تم ارتكاب الفعل أم لا ، وأما كان سبب عدم التنفيذ .

ومن ناحية أخرى ، ترتكب الرشوة المشددة تامة بمجرد طلب المقابل أو أخذه أو قبول الوعد به ، طالما كان الغرض من ذلك هو ارتكاب الفعل الذي يعاقب عليه القانون بعقوبة أشد . وترتّب على ذلك لا يؤثر العدول الاختياري عن تحقيق الغرض المستهدف من الرشوة في قيام جريمة الرشوة في صورتها المشددة ، لأن العدول في هذه الحالة يكون عدولا لاحقا على تمام الجريمة ، ومن ثم لا يحول دون تمامها واستحقاق العقاب المشدّد المقرر لها<sup>(٢)</sup> .

ومن ناحية ثالثة ، نلاحظ أن المشرع استبعد في نطاق الصورة المشددة للرشوة الأحكام الخاصة بالاعفاء المقررة في المادة ١٠٧ مكررا من قانون العقوبات والتي عرضناها فيما تقدم ، وقرر بصدها تطبيق الاعفاء الذي قرره المادة ٤٨ من قانون العقوبات في فقرتها الأخيرة . والمادة ٤٨ ع تقرر قواعد الاعفاء الخاصة بالاتفاق الجنائي<sup>(٣)</sup> ، والفقرة الأخيرة من هذه المادة تقرر ما يلي : « يعفى من العقوبات المقررة في هذه المادة كل من بادر من الجنّة بإخبار الحكومة بوجود اتفاق جنائي وعن اشتراكها فيه قبل وقوع أية جناية أو جنحة وقبل بحث وتفتيش الحكومة عن أولئك الجنّة . فإذا حصل الإخبار بعد البحث

(١) فالمشرع لم يعلق تشديد العقاب على ارتكاب الجريمة الأشد بالفعل ، وإنما اكتفى بمجرد ارتكاب الرشوة من أجل هذه الجريمة . فارتكاب الجريمة الأشد هو الهدف من الرشوة وليس النتيجة التي ينشأ عنها تطبيق العقوبة المشددة .

(٢) ويرجع ذلك أيضاً إلى أن ارتكاب الجريمة الأشد ليس هو النتيجة بمدلولها القانوني أو المادي في جريمة الرشوة المشددة ، بل إن ارتكاب الجريمة الأشد ليس سوى الغرض الذي ينشأ عنه أن يتجه إليه إرادة الجنّة في جريمة الرشوة .

(٣) ويشير هذا إلى أن المشرع يرى في هذه الصورة من الرشوة اجتماع جريمتين هما : الرشوة ، والاتفاق الجنائي على ارتكاب الفعل المستهدف من الرشوة . ومع ذلك لم يطبق المشرع أحكام تعدد الجرائم التي كان مقصداً تطبيق العقوبة الأشد من بين عقوبات الرشوة والاتفاق الجنائي ، وإنما استبعد هاتين العقوبتين ، وقرر توقيع عقوبة الجريمة التي استهدفها الجنّة من الرشوة ، ولو لم ترتكب هذه الجريمة بالفعل . راجع الدكتور محمود نجيب حسني ، المرجع السابق ، ص ٥٣ .

والتفتيش تعين أن يوصل الاخبار فعلا إلى ضبط الجناة الآخرين . و طبقا لنص المادة ١٠٨ ع يقتصر الاعفاء على الراشئ أو الرسيط ، وفي هذا لا يختلف الرشوة البسيطة عن الرشوة المشددة ، ففي كلاهما لا يستفيد المرتشئ من الاعفاء . ويكون الاعفاء من العقوبة الاشد المقررة للفعل الذى استهدفته الرشوة ومن عقوبة الغرامة المقررة للرشوة ، لكن الاعفاء لا يمنع من مصادرة المال موضوع الرشوة وفقا لما هو مقرر فقها وقضاء . وقد أشرنا من قبل إلى ملاءمة الخروج على هذا الحكم بصدد جريمة الرشوة البسيطة ، وهو ما نراه كذلك بخصوص الصورة المشددة لهذه الجريمة ، على الأقل إذا كان الاخبار قبل وقوع الفعل المستهدف من الرشوة وقبل بحث وتفتيش الحكومة عن الجناة . والمادة ٤٨ ع تفرق بصدد الاعفاء الذى تقرره بين فرضين :

**الأول :** الاخبار قبل البحث والتفتيش من قبل السلطات العامة . وفي هذه الحالة يتعين أن يكون الاخبار قبل ارتكاب الفعل المستهدف من الرشوة ، فان كان قد تم ارتكاب الفعل فلا يحدث الاخبار أثره في الاعفاء . وإذا حدث الاخبار قبل ارتكاب الفعل ، وجب أن يكون مفصلا ومطابقا للحقيقة حتى يستفيد المبلغ من اخباره .

**الثاني :** الاخبار بعد البحث والتفتيش من قبل السلطات العامة . وفي هذه الحالة تكون السلطات قد علمت بأمر الاتفاق وباشرت اجراءات البحث والتفتيش عن الجناة . لذلك يتعين للاستفادة من الاعفاء أن يؤدي اخبار المتهم إلى ضبط الجناة الآخرين الذين اشتركوا في الاتفاق ، ويشترط في هذه الحالة ألا يكون الفعل المستهدف من الرشوة قد تم ارتكابه ، فان كان قد ارتكب فعلا امتنعت الاستفادة من الاعفاء .

من ذلك نلمس مدى تشدد المشرع بصدد هذه الصورة الخاصة من الرشوة ، وهو تشدد له ما يبرره بالنظر إلى خطورة الجريمة في هذا الفرض . فالأمر لا يقتصر على مجرد تلقى مقابل للقيام بعمل وظيفي أو للاخلال بواجبات الوظيفة أو لارتكاب جريمة أيا كانت ، بل ان الفرض من الرشوة هو ارتكاب جريمة بالغة الخطورة ، بدليل أن العقوبة المقررة لها أشد من عقوبة الرشوة

البسيطة التي هي — رغم ذلك — عقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة . ويعنى ذلك أن الجريمة المستهدفة من الرشوة هي جريمة يقرر لها القانون عقوبة الأعدام . ويمكن أن نتصور مثلاً للرشوة المشددة عندما يكون طلب المقابل أو أخذه أو قبول الوعد به يفرض ارتكاب جريمة من جرائم الاعتداء على أمن الدولة من جهة الخارج ، مثل جريمة ارتكاب فعل يؤدي إلى المساس باستقلال البلاد أو وحدتها أو سلامة أراضيها ( م ٧٧ ع ) ، أو جريمة التخاير مع دولة أجنبية أو مع أحد ممن يعملون لمصلحتها للقيام بأعمال عدائية ضد مصر ( م ٧٧ (ب) ع )<sup>(١)</sup> . ففى هذه الأحوال تكون عقوبة الجريمة التي هي الغرض من الرشوة الأعدام ، فتوقع هذه العقوبة كمقوبة أصلية على الراشى والمرشى والوسيط ، ولو لم تقع الجريمة المستهدفة التي تم الاتفاق عليها ، هذا بالإضافة إلى عقوبة الغرامة المقررة للرشوة باعتبارها عقوبة تكميلية وجوبية<sup>(٢)</sup> . ويحكم كذلك بالمصادرة وجوبا ، لأن المادة ١١٠ ع تقرر مصادرة ما يدفع على سبيل الرشوة في جميع الأحوال ، ومنها الحالة التي قررتها المادة ١٠٨ ع<sup>(٣)</sup> .

## الفرع الثالث

### التشديد المتعلق بنوع العمل المطلوب من الموظف

نصت على هذا السبب من أسباب التشديد المادة ١٠٤ من قانون العقوبات التي تقرر أن « كل موظف عمومي طلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو أخذ وعدا

(١) راجع الباب الأول من الكتاب الثالث من قانون العقوبات الخاص بالجنايات والجناح المضرة بأمن الحكومة من جهة الخارج .

(٢) وعقوبة الغرامة التي تقصدها في هذه الحالة هي الغرامة المضاعفة التي قررتها المادة ١٠٤ من قانون العقوبات ، وليست الغرامة المنصوص عليها في المادة ١٠٣ ع ، لأن الرشوة يفرض ارتكاب جريمة تحقق الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٠٤ ع باعتبارها تمثل اختلافاً بواجبات الوظيفة ، فتشدد غرامتها على النحو المقرر في المادة ١٠٤ ع .

(٣) تقرر المادة ١١٠ ع أنه : « يحكم في جميع الأحوال بمصادرة ما يدفعه الراشى أو الوسيط على سبيل الرشوة طبقاً للنموذج السابقة » ، ومنها المادة ١٠٨ من قانون العقوبات التي تنص على الصورة للشدة للرشوة .

أو عطية للامتناع عن عمل من أعمال وظيفته أو للاخلال بواجباتها أو لمكافأته على ما وقع منه من ذلك يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة وضعف الغرامة المذكورة في المادة ١٠٣ من هذا القانون .

رأينا أن جريمة الرشوة تحقق سواء كان العمل المطلوب من الموظف مشروعاً أو غير مشروع ، إيجابياً أو مجرد امتناع . ومع ذلك رأى المشرع أن نوع العمل الوظيفي الذي يلتزم الموظف المرتضى بالقيام به نظراً ما يحصل عليه من مقابل ينبغي أن تكون له دلالة خاصة ، باعتباره يكشف عن خطورة الموظف الذي لا يتجر فحسب بأعمال الوظيفة ، وإنما يخالف واجباتها ، فيقوم بأعمال تشكل خروجاً على تلك الواجبات . لذلك نعتقد أن التشديد يعني الامتناع عن عمل من أعمال الوظيفة إذا كان الامتناع غير مشروع ، فالواقع أن الامتناع غير المشروع هو الذي يحقق إخلالاً بواجبات الوظيفة في مفهوم المادة ١٠٤ ع . ونستنتج من ذلك أن التشديد لا محل له إذا كان موضوع الرشوة عملاً إيجابياً ، سواء كان هذا العمل مطابقاً للقانون أو مخالفاً له<sup>(١)</sup> . أما الامتناع المشروع الذي لا يخالف واجبات الوظيفة ، ومع ذلك يحصل الموظف على مقابل له ، فإنه يخرج من نطاق التشديد ، ليدخل في مفهوم المادة ١٠٣ ع باعتباره عملاً من أعمال الوظيفة ، لأن الامتناع عن الإخلال بواجبات الوظيفة يحقق الرشوة ، إذا حصل الموظف على مقابل لهذا الامتناع .

من أجل ذلك نرى أن المادة ١٠٤ ع تعني الامتناع عن عمل من أعمال الوظيفة إذا كان من الواجب على الموظف القيام بعمل وظيفي ، ومع ذلك امتنع عن القيام به نظراً ما حصل عليه من مقابل ، كما أنها تعني الإخلال بواجبات الوظيفة بمدلوله العام الذي حددناه فيما سبق ، والذي يتسع ليشمل كل إخلال بأمانة الوظيفة ذاتها . علاوة على ذلك يدخل في نطاق المادة ١٠٤ ع المكافأة التي يحصل عليها الموظف لقاء إمتناعه غير المشروع عن القيام بالعمل الوظيفي أو لقاء إخلاله بواجبات الوظيفة ، إذا كان هناك اتفاق سابق بين الموظف وصاحب المصلحة على الامتناع أو الإخلال بواجبات الوظيفة :

(١) لأن الرشوة في هذه الصورة يصرى عليها من المادة ١٠٣ من قانون العقوبات

وصورة هذه الجريمة ، التي تسمى بالرشوة اللاحقة ، أن يتفق الموظف مع صاحب المصلحة على الامتناع عن عمل من أعمال الوظيفة أو على الإخلال بواجباتها ، دون أن يكون هناك اتفاق على ثمن لذلك ، ثم بعد وفاء الموظف بما اتفق عليه ، يطلب أو يقبل أو يأخذ ثمناً في صورة مكافأة له على ما وقع منه من امتناع أو إخلال<sup>(١)</sup>. وبهذا تختلف جريمة المادة ١٠٤ ع التي تتضمن صورة الرشوة اللاحقة ، عن جريمة المكافأة اللاحقة التي نصت عليها المادة ١٠٥ ع ، في أن الأولى تتمثل في طلب أو قبول أو أخذ لاحق على أعمال تمت باتفاق بين الموظف وصاحب المصلحة ، بينما الثانية تتمثل في أخذ الموظف لمكافأة على عمل قام به دون أن يكون هناك اتفاق سابق مع صاحب المصلحة على القيام به . وسوف نعود إلى دراسة جريمة المكافأة اللاحقة باعتبارها من الجرائم الملحقة بالرشوة .

ويتخذ تشديد العقوبة في جريمة الرشوة المنصوص عليها في المادة ١٠٤ ع صورة تشديد الغرامة المقررة . فإذا كان الطلب أو القبول أو الأخذ للامتناع عن عمل وظيفي أو للإخلال بواجبات الوظيفة أو لمكافأة الموظف على ما وقع منه من ذلك<sup>(٢)</sup>، شددت عقوبة الغرامة المقررة للرشوة في صورتها البسيطة ، ويتمثل التشديد في مضاعفة الغرامة في حليها الأدنى والأعلى ، فالحد الأدنى يرتفع إلى ألفي جنيه ، والحد الأقصى إلى ضعف ما أعطى أو وعد به على سبيل الرشوة ، أي إلى ضعف مقابل الرشوة . ويعني ذلك أن التشديد لا ينصرف إلى العقوبة السالبة للحرية<sup>(٣)</sup>، كما لا ينصرف بداهة إلى عقوبة المصادرة . ويسرى على الراشي

(١) في هذه الصورة يهدف الموظف غالباً إلى نفي الارتباط بين ما يطلبه أو ما يقبله أو ما يأخذه وبين العمل الذي قام به . لذلك كان من الضروري أن ينص المشرع صراحة على تلك الصورة باعتبارها رشوة لاحقة على تمام العمل ، فقلت من العقاب إن لم ينص عليها . وهي صورة خطيرة إذ تحقق فيها بالفعل امتناع أو إخلال بواجبات الوظيفة .

(٢) أي لمكافأته على ما وقع منه من امتناع أو من إخلال اتفق عليه سلفاً مع صاحب المصلحة في الامتناع أو الإخلال .

(٣) ونعتقد أنه كان من الملائم قبول التشديد لهذه العقوبة ، وذلك بتقييد القاضي بعدم النزول عند استعمال الظروف المخففة عن حد أدنى يزيد عن الحد الأدنى العام لعقوبات «شغال الشاقة»



أو الوسيط في جريمة الرشوة المشددة الاعفاء من العقاب الذي تقرره المادة ١٠٧ مكررا إذا أخير السلطات بالجريمة أو اعترف بها على النحو السابق بيانه ، لأن المشرع لم ينص على أحكام خاصة بالاعفاء كما فعل في المادة ١٠٨ ع ، كما أنه لم يرتب على التشديد حرمان الرأى أو الوسيط من الاستفادة من الاعفاء المقرر في المادة ١٠٧ مكررا ع .

---

= والسجن ، أو تقييده بعدم جواز النزول عن العقوبة المقررة إلا درجة واحدة ، استثناء مما تقتضي به المادة ١٧ من قانون العقوبات .

## الفصل الثاني

### الجرائم الملحقة بالرشوة

تمهيد :

رأينا أن جريمة الرشوة في صورتها العادية تفترض وجود طرفين هما : الموظف المرتضى وصاحب المصلحة الراشئ . وبالإضافة إلى ذلك ، يجب لقيام هذه الصورة من الرشوة توافر أركان معينة ، إذا تخلف أحدها امتنع العقاب عن الرشوة ، رغم ما قد يمثل السلوك من اختلال بالثقة في الوظيفة العامة والمساس بنزاهتها وحيدة من يقومون عليها . من أجل ذلك نص القانون على تجريم صورا أخرى للرشوة بجانب الصورة الأساسية لها ، كما ألحق بجريمة الرشوة بعض الجرائم التي تشبه بها وتشكل مثلها عدوانا على نزاهة الوظيفة وأمانتها<sup>(١)</sup>. هذه الجرائم هي : استغلال النفوذ ، وعرض الرشوة ، والمكافأة اللاحقة ، والرجاء أو التوصية أو الوساطة ، التوسط في أخذ العطية أو الفائدة ، وعرض أو قبول الوساطة في الرشوة . يضاف إلى ذلك أن المشرع عاقب على الرشوة في نطاق المشروعات الخاصة<sup>(٢)</sup>.

باستعراض الجرائم المذكورة يتضح لنا أنها تتحد من حيث علة تجريمها ، وهي

(١) ولذلك تشترك هذه الجرائم مع جريمة الرشوة في وحدة الغاية ، وهي محاربة الفساد وضمان نزاهة الوظيفة العامة والخاصة والضرب على أيدي العابثين بها .

(٢) كما كان المشرع ينص في باب الرشوة على جريمة استعمال القوة أو العنف أو التهديد في حق موظف عام أو مستخدم للحصول على قضاء أمر غير حق أو اجتناب أداء عمل من الأعمال المكلف بها ، ويقرر سريان أحكام الرشوة عليها . لكن القانون ١٧٠ لسنة ١٩٦٢ استحدث نص المادة ١٣٧ مكرراً (٢) الذي أضاف هذه الجريمة إلى الباب الخاص « بمقاومة الحكام وعدم الاستئثار لأوامرهم والصدى عليهم بالسب وغيره » ، باعتبارها من جرائم الاعتداء على الموظفين لا من جرائم الرشوة بمقتضى الدقيق . وتنص المادة ٧ من نظام مكانة الرشوة في الملكية العربية السعودية على هذه الجريمة وتقرر لها العقوبات ذاتها التي يستحقها مرتكب جريمة الرشوة ، باعتبار أن الجني عليه فيها من الموظفين العموميين ، وبالنظر إلى النتيجة التي يفضي إليها التهديد أو الاعتداء ، وهي حمل الموظف على قضاء أمر غير مشروع أو على اجتناب أداء عمل من الأعمال المكلف بها نظاماً . كما تنص عليها المادة ١٧٩ من قانون العقوبات الفرنسي باعتبارها من صور الرشوة الانجماية .

الحفاظ على نزاهة الوظيفة العامة واستكمال حمايتها ، حيث تعجز نصوص جريمة الرشوة عن الاحاطة ببعض صور الاخلال بالثقة فيها . لذلك فهذه النصوص تكمل النصوص الخاصة بالرشوة العادية ، وتسد الثغرات التي من الممكن أن يستغلها الموظف أو ساجب المصلحة للاغلات من عقوبة الرشوة بسبب تخلف ركن من أركان الجريمة . فهي كما سنرى تقوم رغم تخلف ركن من أركان الرشوة ، حتى لا يفلت الجاني من العقاب ، ومن ثم فإن تجريم تلك الأفعال رغم عدم إكمال أركان جريمة الرشوة بالنسبة لها يحقق الغاية من العقاب على الرشوة ويحيط بها في أغلب صورها .

## المبحث الأول

### رشوة العاملين في المشروعات الخاصة

لا تعاقب بعض التشريعات الأجنبية على رشوة العاملين في المشروعات الخاصة لعدم اعتبارهم من الموظفين العموميين<sup>(١)</sup> . وقد كان الامر كذلك في التشريع المصري حتى سنة ١٩٥٣ ، فمنذ هذا التاريخ استحدث القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ جريمة رشوة العاملين في المشروعات الخاصة ، نقلا عن القانون الفرنسي الذي عاقب على رشوة مستخدمى المؤسسات التجارية والصناعية الخاصة بقانون صادر في ١٦ فبراير سنة ١٩١٩<sup>(٢)</sup> . والواقع أن تجريم الرشوة في نطاق القطاع الخاص ضرورة يظهرها تعاضم حجم مساهمة النشاط الخاص في زيادة الانتاج القومي<sup>(٣)</sup> . ذلك أن المشروعات الخاصة بلغت من الأهمية حدا

(١) من هذه التشريعات نظام مكافحة الرشوة في المملكة العربية السعودية ، وقانون الجزاء الكويتي ، راجع الدكتور عبد الوهاب حرمه ، الرشوة في التشريع الكويتي ، مجلة الحقوق والشرعة ، العدد الأول ١٩٧٧ ، تصدرها كلية الحقوق بجامعة الكويت ، ص ١١ .

(٢) راجع المادة ١٧٧ فقرة ٢ من قانون العقوبات الفرنسي . ويجرم كثير من القوانين الأجنبية الرشوة في محيط الأعمال الخاصة منذ وقت طويل ، مثال ذلك القانون الإنجليزي منذ سنة ١٩٠٦ ، الدكتور عبد المهين بكر ، المرجع السابق ، ص ٢٦٥ .

(٣) وتشهد السنوات الأخيرة من القرن العشرين نهجاً في كافة الدول الى تزايد دور النشاط الخاص في مجال الانتاج القومي . وحتى الدول الاشتراكية لم تشذ عن هذه الظاهرة . وفي مصر يبدو الاتجاه =

يقتضى اسباغ الحماية عليها ، ضمانا للمصالح الاقتصادية والاجتماعية التي تتعلق بها ، ولا تتحقق الحماية الكافية لتلك المشروعات الا بضمان نزاهة أعمالها ، وهو ما يقتضى تجريم كل اختلال بهذه النزاهة أيما كانت صورته .

وقد استحدث القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ أحكاما جديدة تتعلق برشوة العاملين في المشروعات الخاصة ، وطبقا لهذه الاحكام نجد أن المشرع قد ميز بين صورتين للرشوة في محيط النشاط الخاص : الصورة البسيطة للرشوة ونصت عليها المادة ١٠٦ ع ، والصورة المشددة لها ونصت عليها المادة ١٠٦ مكررا (أ) من قانون العقوبات .

## المطلب الأول

### الصورة البسيطة لرشوة العاملين في المشروعات الخاصة

نصت على هذه الصورة المادة ١٠٦ ع التي تقرر أن « كل مستخدم طلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو أخذ وعدا أو غطية بغير علم غدومه ورضائه لاداء عمل من الأعمال المكلف بها أو للامتناع عنه يعتبر مرتشيا ويعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبغرامة لا تقل عن مائتي جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين » .

يتضح من هذا النص أن المشرع يعنى من يعملون في المشروعات الخاصة التي يتولاها الأفراد ، ولا يقرر المشرع أن المستخدم في القطاع الخاص « يعد » مرتشيا ، كما قرر في المادة ١٠٣ بالنسبة للموظف العمومي ، وإنما نص على أنه « يعتبر » مرتشيا ، فهي اذن صورة من صور الرشوة الاعتبارية<sup>(١)</sup> . ويشترط لقيام هذه الجريمة توفر أركان ثلاثة هي :

١ - واضحا نحو تشجيع القطاع الخاص على غزو بعض أوجه النشاط الاقتصادي التي كانت حكرًا على القطاع العام في الماضي ، وتشجيع القطاع الخاص على زيادة مساهمته في الانتاج يقتضى توفير الحماية القانونية له .

(١) ويدل هذا على أن الرشوة في مفهوم القانون هي أصلاً جريمة الموظف العام ، فهو الذي يمكن أن يكون فاعلاً لها . أما غيره ممن يأتون السلوك ذاته الذي يحقق الرشوة مادياً فإنه لا يـ... مرتشياً . وإنما « يعتبر » مرتشياً أو هو في حكم المرتشي .

- صفة الجاني التي تعد ركنا مفترضا لقيام الجريمة .

- الركن المادى .

- الركن المعنوى .

ونعرض بالتفصيل لهذه الأركان ، ثم نبين العقوبة التي قررها المشرع لهذه الجريمة .

## الفرع الأول

### صفة الجاني

يفترض لقيام هذه الجريمة أن يكون الجاني موظفا مختصا فى مشروع خاص يملكه أحد الأفراد أو أنه يعمل لدى أحد الأفراد<sup>(١)</sup>. وقد استعمل المشرع تعبير « المستخدم » ، ويعنى به كل شخص أيا كانت صفته يرتبط بالمشروع الخاص بعلاقة قانونية جوهرها صلة التبعية ، التى تعنى سلطة رب العمل المتبوع فى الاشراف والتوجيه مقابل التزام الموظف التابع بالخضوع لهذه السلطة لقاء ما يحصل عليه من أجر يدفعه رب العمل<sup>(٢)</sup>. وإذا توافرت علاقة التبعية بين رب العمل والعامل ، فلا عترة بتكييفها القانونى ، فيستوى أن تكون علاقة مصدرها عقد العمل أو ارتباط وظيفى أو عقد وكالة ، طالما كان من عناصرها صلة التبعية ، التى لا يشترط فضلا عن ذلك أن تكون تبعية دائمة ، بل يكفى أن تكون مؤقتة أو عارضة ، حتى لو استمرت لبضع ساعات فقط . ولا يشترط شغل المستخدم لوظيفة معينة فى المشروع الخاص ، فصغار المستخدمين مثل كبارهم من المديرين وأعضاء مجلس إدارة المشروع ، ومن ثم فلا عترة بالدرجة التى

(١) مثل الخدم الذين يعملون لدى الأفراد داخل المنازل أو المكاتب أو الميادآت الخاصة .

(٢) لذلك يقصد بالمستخدم فى هذا النص كذلك العامل والخدم . وقد نصت المادة ١٧٧ من قانون العقوبات الفرنسي عليهما بقولها "Tout Commis, employé ou préposé."

وإذا كانت المادة ١٠٦ ع مصرى لم تنص على العامل والخدم ، وانصرت على ذكر لفظ « المستخدم » ، فإنها يدخلان فى عموم النص لصحوة التفرقة بين المستخدم والعامل أو الخدم فى نطاق المشروعات الخاصة ، راجع الدكتور رسيس بينام ، المرجع السابق ص ٢٤٨ .

يشغلها المستخدم ، إذ قد يكون في قمة الوظائف الادارية ، كما قد يكون في أدنى الدرجات الوظيفية بالمشروع ، مثل العامل أو الساعي . كما لا أهمية لنوع العمل أو طبيعته ، فقد يؤدي المستخدم عملا فنيا أو إداريا أو كتابيا أو يدويا . وبالنسبة للاجر الذى يعد من عناصر العلاقة القانونية التى تربط المستخدم برب العمل<sup>(١)</sup> ، فيكفى توافره بصرف النظر عن نوعه أو كيفية أدائه ، فقد يكون نقديا أو عينيّا ، كما قد يكون نصيبا من الأرباح ، وقد يدفع يوميا أو أسبوعيا أو مشاهرة .

وإذا كان المستخدم يرتبط بالمشروع الخاص بعلاقة تبعية ، فلا عية بنوع الأعمال التى يقوم بها هذا المشروع ، فقد تكون أعمالا مشروعة تمارس في نطاق الأنظمة واللوائح ، كما قد تكون مخالفة للقواعد المنظمة للنشاط الذى يقوم به المشروع . وتطبيقا لذلك ترتكب الرشوة من العامل الذى يعمل في محل يمارس نشاطه دون الحصول على الترخيص الإدارى المتطلب لممارسة هذا النشاط ، مثال ذلك عامل في مصنع خاص لم يحصل صاحبه على ترخيص . ولا ينفي عن المستخدم صفته أن يكون استخدامه مخالفا لقانون العمل ، أو كونه لا يخضع لهذا القانون لعدم توافر الشروط التى يتطلبها فيمن تسرى عليهم أحكامه .

غير أنه لا يكفى أن يكون المستخدم مرتبطا بعلاقة تبعية مع رب العمل ، لتوافر له الصفة التى يتطلبها القانون لقيام جريمة الرشوة ، بل يلزم أن يكون المستخدم مختصا بالعمل أو الامتناع الذى تلقى الرشوة من أجله . وقد نص المشرع صراحة على عنصر الاختصاص عندما تطلب في العمل الذى يؤديه المستخدم أن يكون « من الأعمال المكلف بها » . ومصدر التكليف هنا هو رب العمل الذى يفرض على كل مستخدم أن يؤدي عملا محددًا ، أو أن يكون العمل محددًا بالنظر إلى طبيعة العلاقة التى تربط العامل برب العمل . وتطلب الاختصاص يتفق مع طبيعة الرشوة ، التى يتمثل جوهرها في اتجار بأعمال وظيفية محددة يختص بها المرتضى . لكن يلاحظ أن المشرع تطلب أن يكون العمل من

(١) عنصر الأجر الذي تكمنه العلاقة القانونية بين المستخدم ورب العمل ضروري لقيام الجريمة في حق

المستخدم ، رغم عدم النص عليه في المادة ١٠٦ ع . وقد نصت عليه صراحة المادة ١٧٧ ح

فرنسي بقولها : "Salaire ou rémunéré Sous une forme quelconque."

الأعمال التي يكلف المستخدم بالقيام بها ، سواء طبقاً لأوامر رب العمل أو بالنظر إلى طبيعة العلاقة القانونية التي تربط المستخدم برب العمل ، أى أنه تطلب اختصاص المستخدم بالعمل الذي يتلقى المقابل من أجله . ويعنى ذلك أن الاختصاص الحقيقي هو عنصر ضرورى لقيام الجريمة ، فلا يقوم مقامه زعم الاختصاص من جانب المستخدم ، ولا يعنى عنه الاعتقاد الخاطيء باختصاص المستخدم بالعمل ، إذا لم يكن مختصاً بالفعل<sup>(١)</sup>.

## الفرع الثالث الركن المادى

عناصر الركن المادى فى هذه الجريمة هى : سلوك يتمثل فى طلب أو أخذ عطية أو قبول وعد بها ، لأداء عمل أو الامتناع عنه ، بدون علم ورضا صاحب العمل .

فمن ناحية ، يلزم لقيام الركن المادى توافر سلوك من المستخدم ، هو طلبه أو أخذه أو قبوله ، وموضوع هذا السلوك هو عطية أو وعد بها . وقد سبق الكلام عن صور السلوك وموضوعه بصدد دراسة جريمة الرشوة الواقعة من الموظف العام ، فنحيل إلى هذا الموضع منعاً للتكرار ، ولعلم اختلاف مدلول هذا السلوك بالنسبة للمستخدم فى القطاع الخاص عن مدلوله فى رشوة الموظف العام .

ومن ناحية أخرى ، ينبغى أن تكون الغاية من الحصول على المقابل أو قبول الوعد به أداء عمل من الأعمال المكلف بها المستخدم أو الامتناع عنه ، أى يلزم

---

(١) ومن ثم لا تقوم الجريمة إذا زعم العامل فى القطاع الخاص اختصاصه أو اعتقد خطأ بأنه مختص بالعمل أو الامتناع الذي حصل على المقابل من أجله . وتطبيقاً لذلك إذا أخذ العامل فى القطاع الخاص عطية لقاء قيامه بعمل وظيفي زعم أنه يدخل فى حدود اختصاصه مع أنه ليس كذلك ، انتفت فى حقه جريمة الرشوة ، وإن أمكن مسايقته عن جريمة النصب إذا توافرت كافة شروطها . ولم يرد فى المادة ١٠٦ ع كذلك تعبير الإخلال بواجبات الوظيفة الذي ذكرته الدولة الخاصة برشوة الموظفين العام ، ومع ذلك سنرى أنه يدخل فى التزامات العامل طبقاً لما يفرض عليه عقد العمل .

توافر تلك الرابطة الغائية بين ما يقدمه المستخدم في القطاع الخاص وما ينصل عليه من صاحب المصلحة .

ولا تختلف الجريمة في هذا الخصوص عن جريمة الرشوة في نطاق الوظيفة العامة ، الا فيما يتعلق بالصور التي يرد عليها التزام المستخدم ، فقد حصرتها النص في القيام بعمل من الاعمال المكلف بها أو الامتناع عنه ، ومن ثم لا يدخل في نطاق التجريم الرشوة اللاحقة على أداء العمل أو الامتناع<sup>(١)</sup> . ومثال الرشوة لاداء عمل من الاعمال المكلف بها المستخدم تقاضى هذا الأخير مقابلاً من عملاء المحل نظير توريد الكميات من السلعة التي يوردها المحل الذي يعمل فيه<sup>(٢)</sup> ، أو تقاضى الموظف بشركة النقل الخاص مبلغاً اضافياً على سعر الشحن لقاء قيامه بشحن البضائع . أما الرشوة للامتناع عن عمل من الأعمال المكلف بها ، فمثالها تقاضى العامل مقابلاً لقاء امتناعه عن ابلاغ صاحب العمل عن العيوب التي يكتشفها في المواد والبضائع التي يوردها إلى المشروع الموردون الذين تعاقد معهم ، أو تقاضى المقابل لقاء الامتناع عن تنفيذ تعليمات صاحب العمل .

وقد رأينا أن المادة ١٠٦ ع قد حصرت الأغراض التي يراد تحقيقها من الرشوة في القيام بعمل أو الامتناع عنه<sup>(٣)</sup> ، وهو ما قد يوحي بأن حصول العامل في القطاع الخاص على مقابل نظير الأحلال بواجبات الوظيفة بصفة عامة لا يحقق الجريمة ،

(١) ويعنى ذلك وجوب أن يكون الارشاء سابقاً على العمل أو الامتناع ، سواء كان الحصول على المقابل قد تم قبل القيام بالعمل أو الامتناع ، أو كان العامل قد اتفق مع صاحب المصلحة على أداء العمل أو الامتناع نظير الوعد برشوة لا تدفع إلا بعد أداء العمل أو الامتناع المطلوب . لكن لا تقوم جريمة المادة ١٠٦ ع في حالة طلب أو قبول المستخدم أو أخذه لمطية بعد اتمام العمل أو الامتناع ، طالما لم يكن هناك اتفاق مسبق على ذلك . وتختلف الرشوة في القطاع الخاص عن رشوة الموظف العام في هذا الخصوص ، فقد رأينا أن المشرع يعاقب على الرشوة اللاحقة على أداء العمل أو الامتناع بالنسبة للموظف العام ، وهو ما لم تقرر المادة ١٠٦ ع .

(٢) وتطبيقاً لذلك حكم في فرنسا بقيام جريمة الرشوة في حق عامل في محل أليان اتفق مع عملاء المحل على أن يدفعوا له مبلغاً من المال على كل لتر لبن يسلمه إليهم .

Crim. 29 Nov. 1929, S. 1931, I, P. 157.

(٣) وحصرت المادة ٢/١٧٧ من قانون العقوبات الفرنسي الجريمة في صورتها القيام بعمل أو الامتناع "Pour faire ou S'abstenir de faire un acte de Son emploi" عنه

Crim. 20 Jan. 1982, B.C., No 22, P. 51



طلالما لم يتخذ الاختلال صورة القيام بعمل من الأعمال المكلف بها أو الامتناع عنه . لكن هذا التفسير لا يمكن الأخذ به ، ذلك أن عقد العمل الذى يربط بين رب العمل والعامل يفرض على الأخير واجبات عامة تعد جزءاً لا يتجزأ من قيامه بالعمل المكلف به ، إذ بدونها لا يمكن أداء هذا العمل على الوجه الصحيح . ومن ثم تعد مخالفة العامل لواجب من هذه الواجبات بمثابة امتناع عن أعمال الوظيفة ، واختلال بالثقة التى وضعها فيه رب العمل . وتطبيقاً لذلك يرتكب جريمة الرشوة العامل الذى يفشى أسرار المشروع الذى يعمل فيه للمشروعات المنافسة ، مثال ذلك أن يسلم العامل فى محل للتفصيل نماذج ابتكرها المحل الذى يعمل فيه الى محل منافس لقاء مبلغ من المال ، أو أن ينقل معلومات سرية عن نشاط المنشأة التى يعمل بها الى منشأة منافسة لما نظير ما يحصل عليه من مقابل ، أو أن يفشى سكرتير المحامى معلومات عن القضية التى يترافع فيها مخدومه الى محامى الخصم فى ذات القضية لقاء مبلغ حصل عليه من هذا الأخير . قبي كل هذه الأحوال لا يقوم المستخدم بعمل من الأعمال المكلف بها ، كما أنه لا يتمتع عن القيام بعمل كلف به ، لكنه مع ذلك يخالف واجبات الوظيفة ويخل بالأمانة التى يحملها وتقوم بذلك الاختلال جريمة الرشوة فى حقه<sup>(١)</sup> .

ومن ناحية ثالثة ، راعى المشرع أن رشوة العامل فى القطاع الخاص هى فى جوهرها اعتداء على مصالح رب العمل ، ومن ثم وجب لقيامها ألا يكون قد علم بنشاط العامل أو رضى عنه . لذلك يعد من عناصر الركن المادى فى هذه الجريمة انتفاء علم رب العمل أو رضاه بحصول العامل لديه على مقابل لاداء العمل المكلف به أو الامتناع عنه . والواقع أن ما يشترطه المشرع هو عدم رضا صاحب العمل عن سلوك العامل لديه ، أما العلم بتلقى مستخدميه

(١) وتطبيقاً لهذا التفسير حكم فى فرنسا بقيام جريمة الرشوة فى المشروع الخاص بالنسبة لمستخدم قبل سلباً من المال لقاء قيامه بفسخ عقد العمل الذى يربطه بصاحب المنشأة دون مراعاة لمدة الاخطار القانونى المقررة ، وواضح أن المستخدم هنا لا يؤدى عملاً وظيفياً ، كما أنه لا يتمتع عن عمل وظيفي ، وإنما يخل بالواجبات العامة التى يفرضها عليه عقد العمل . ولم يتردد القضاء الفرنسى فى الحكم بقيام جريمة الرشوة على الرغم من اقتصر نص المادة ١٧٧ ع فرنسى على صورتي القيام بعمل وظيفي أو الامتناع عنه ، راجع :

لعطايا من أصحاب المصالح ، فانه لا يكفى لنفى الجريمة ، إذ قد يعلم رب العمل بذلك لكنه لا يرضى به . إنما لا يشترط في الرضاء أن يكون صريحاً ، بل يكفى أن يكون ضمناً يستفاد من علم صاحب العمل وعدم اعتراضه على سلوك العامل . لذلك ننتقله أن الجريمة لا تقوم إذا ثبت بعلم رب العمل بتلقى العامل لديه لعطايا من أصحاب المصالح ولم يقم بالتنبيه صراحة على العامل بعدم تكرار هذا السلوك ، إذ يعد ذلك بمثابة رضاء ضمناً منه<sup>(١)</sup> . وإذا صدر نهي صريح من رب العمل عن تلقي أى عطية ثم أخذ العامل مقابلاً لأداء العمل أو للامتناع عنه ، قلبت الجريمة ، ولو صدرت عن صاحب العمل موافقة لاحقة على الفعل ، إذ ليس من شأن هذه الموافقة نفى جريمة كانت قد ارتكبت من قبل . ولا يلزم لقيام الجريمة أن يلحق رب العمل أى ضرر من سلوك العامل ، بل تقع كاملة بهذا السلوك ولو لم يصب رب العمل أدنى ضرر منه<sup>(٢)</sup> .

ويثير رضاء صاحب العمل بتلقى العاملين لديه لعطايا عن قيامهم بأعمالهم مسألة مدى مشروعية « الوهبة » أو « البقشيش » الذى جرت العادة على دفعه للعاملين في القطاع الخاص . لاشك في عدم قيام الجريمة إذا كان صاحب العمل يعلم ويرضى بقبول عماله للهدايا ، إذ أن عدم رضائه عن ذلك يعد عنصر أساسياً لقيام الجريمة ، ومن ثم تنتفى الجريمة إذا توافر هذا الرضاء<sup>(٣)</sup> . ويترتب على ذلك بمفهوم المخالفة أن النهى الصريح الصادر من رب العمل لعماله

(١) ويثير هذا الحكم لدينا تساؤلاً عن مدى ملائمة تطبيق تحريك الدعوى العمومية عن هذه الجريمة على شكوى من رب العمل . فالواقع أن قيام الجريمة يتوقف في نهاية الأمر على رضاه بسلوك العامل لديه أو رضاه له فيكون من الملائم تطبيق تحريك الدعوى على تقديم شكوى من رب العمل ، إذ هو أقرب الناس على تقدير ما يحقق مصلحته وما يمس نزاهة العمل في مشروعه . وقد قلنا أن الجريمة في جوهرها تمثل عدواناً مباشراً على مصالح رب العمل .

(٢) وتطبيقاً لذلك حكم في فرنسا بتوافر الجريمة في حق مستخدم لدى شركة للسكة الحديد طلب من عامل مبلغاً يزيد عما يجب دفعه لقاء تسجيل أمتحه ، وفي حق مدير لفندق قبل تقوداً من مورد نظير استبقاء اسمه في قائمة موردي الفندق . وفي هذه الأحوال لا يلحق المخدم ضرر فعلي من سلوك المستخدم ، ومع ذلك يحقق هذا السلوك الجريمة لكونه قد حدث بدون علم المخدم ورضاه .

(٣) وفي بعض الأعمال يكون البقشيش الذي يحصل عليه العامل جزءاً من أجره ، أو يدخل في الحساب عند تقدير أجر العامل .

بعدم تلقى الهبات من الجمهور ، يعنى علم رضائه بالحصول عليها ، ومن ثم تقوم جريمة الرشوة في حق العامل الذي يخالف هذا النهي . لكن المشكلة تنثور إذا كان العامل يحصل على « البقشيش » دون علم صاحب العمل ودون رضائه . وفي هذا الحالة نرى ضرورة الرجوع إلى العرف السائد بين الناس ، فإذا كان العرف قد جرى على اعطاء « البقشيش » دون أن يعد ذلك بمثابة مقابل لأداء العمل ، وإنما باعتباره نوعاً من الاحسان إلى العامل ، انتفت جريمة الرشوة في حق العامل سواء كان دفع البقشيش قد تم قبل القيام بالعمل أو بعد الانتهاء منه . ومن المعلوم أن العرف إذا كان لا يصلح سنداً للتجريم ، فإن دوره في الاباحة مسلم به ، هذا فضلاً عن أن الرابطة الغائية بين ما يدفع وما يقوم العامل به من عمل تنضى في هذا القرض . لكن إذا لم يكن العرف قد جرى على التسامح في اعطاء « البقشيش » ، فتقوم به الجريمة طالما كان طلبه أو أخذه أو قبوله قبل أداء العمل أو الامتناع ولم يثبت رضاه رب العمل به . أما الأخذ أو الطلب أو القبول اللاحق على أداء العمل أو الامتناع ، إذا كان بدون اتفاق سابق مع صاحب الشأن ، فلا تقوم به الجريمة ، ولو ثبت علم رضاه صاحب العمل بذلك ، لأن المادة ١٠٦ عقوبات لا تشمل كما رأينا حالة الرشوة اللاحقة التي جرمها المشرع بالنسبة للموظف العام فقط<sup>(١)</sup>.

### الفرع الثالث الركن المصنوي

جريمة الرشوة المنصوص عليها في المادة ١٠٦ ع جريمة عمدية ، يتخذ ركنها

(١) كما أن المشرع لم يرم - خلافاً لما فعله بالنسبة للموظف العمومي والموظف في المشروعات الخاصة ذات النفع العام - قبول المكافأة اللاحقة على أداء العمل أو الامتناع أو لاخلال بواجبات الوظيفة دون اتفاق سابق عليها . لكن وجود الاتفاق السابق بين الرشي والمرتشي يتج من أن المرأى التي حصل عليها المستخدم كانت على وجه الانتظام ، مما يفيد بالضرورة أنها هي التي دفعت المرتشي للقيام بالعمل .

Crim. 18 juill. 1985, B.C. No. 269, p.702; 28 Jan. 1987, B.C. No. 47, p.114.

المعنوى صورة القصد الجنائي . والقصد المطلوب فيها هو القصد العام الذي يقوم على العلم والارادة على النحو السابق بيانه . لكن نطاق العلم الذي يحقق القصد في هذه الجريمة يجب أن يمتد إلى العلم بعدم رضا صاحب العمل بالحصول على المقابل ، بحسبان هذا العنصر من عناصر الركن المادي التي ينبغي أن ينصب عليها علم المتهم . فإذا انتفى علم العامل بعدم رضا رب العمل ، بأن كان يعتقد أن هذا الأخير قد سمح له بتلقي الهدايا من أصحاب المصالح ، انتفى القصد الجنائي لديه .

ومع ذلك يثور التساؤل عما إذا كان القانون يتطلب لقيام هذه الجريمة توافر نية خاصة . نعتقد أن جريمة الرشوة في نطاق المشروعات الخاصة في صورتها البسيطة يتطلب قيامها توافر قصد الاتجار بأعمال الوظيفة ، الذي يتحقق بانعقاد نية العامل على تنفيذ العمل أو الامتناع الذي تلقى المقابل من أجله . ويعني ذلك أن القصد الجنائي لا يتوافر لدى العامل إذا اتجهت نيته إلى عدم أداء العمل أو الامتناع ، وإنما كان يقصد من الحصول على المقابل استغلال صاحب المصلحة . لذلك لا وجه للمقارنة بين جريمة الرشوة في نطاق المشروعات الخاصة الفردية وجريمة الرشوة الواقعة من الموظف العام فيما يتعلق بنوع القصد المطلوب في كل منهما . فقي رشوة الموظف العام رأينا أن المشرع يستبعد بنص صريح نية تنفيذ العمل أو الامتناع من الكيان القانوني للجريمة<sup>(١)</sup>، بينما لم تقرر هذا الاستبعاد المادة ١٠٦ ع بالنسبة لجريمة الرشوة في المشروعات الخاصة ، فيتعين الاعتداد بطبيعة جريمة الرشوة التي تمثل جوهرها في الاتجار بأعمال الوظيفة<sup>(٢)</sup>، ومن ثم وجب توافر هذه النية لقيام الجريمة في حق العامل في المشروع الخاص ، بحيث إذا انتفت انتفى بالتالي القصد الجنائي لديه . يضاف

(١) ويرجع ذلك إلى أن الرشوة في نطاق الوظيفة العامة تقتضي تشدد المشرع بصدها لما تمخض من تهديد للمصلحة العامة والمساس بتراعة الوظيفة في أعين جمهور الناس ، وهو اعتبار لا جود له بالنسبة للرشوة في المشروع الفردي الخاص .

(٢) وهو ما يفرض أن ما تلقاه المستخدم كان غمناً لعمل وظيفي أو امتناع يؤدي بالفعل . فإن كانت نية المستخدم منصرفة منذ البداية إلى عدم الوفاء بما التزم به ، انتفى القصد الجنائي في جريمة الرشوة ، سواء قامت في حق جريمة أخرى مثل النصب أو لم تقم لتخلف أحد أركانها . فالمشرع في نطاق المشروعات الخاصة الفردية يجرم الاتجار بالوظيفة دون استغلالها لآثاره غير المشروع على حسابها .

إلى ذلك أن الصورة المشددة لجريمة الرشوة في المشروعات الخاصة ذات النفع العام ، وقد نصت عليها المادة ١٠٦ مكررا ( أ ) ، لا تتطلب لقيامها توافر نية خاصة ، حيث حرص المشرع على استبعاد هذه النية صراحة كما سنرى . وفي هذا دلالة على أن المشرع لا يتطلب توافر القصد الخاص إلا حيث يزد النص الصريح على قيام الجريمة ولو كان الموظف لا يتولى القيام بما وعد به صاحب المصلحة ، وأن اغفال النص على هذا التحفظ يعنى العودة إلى الأصل العام الذي تفرضه طبيعة جريمة الرشوة ، أي اشتراط القصد الخاص لقيامها ، وهو ما نراه بالنسبة لجريمة المادة ١٠٦ ع .

### الفرع الرابع

#### عقوبة الرشوة في نطاق المشروعات الخاصة الفردية

جريمة الرشوة البسيطة في نطاق المشروعات الخاصة الفردية جنحة ، قرر لها المشرع عقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنتين والغرامة التي لا تقل عن مائتي جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين فقط . يضاف إلى ذلك العقوبة التكميلية الوجوبية وهي مصادرة ما يدفعه الراشي أو الوسيط على سبيل الرشوة تطبيقا لنص المادة ١١٠ ع ، التي قررت وجوب الحكم بالمصادرة في جميع الأحوال لما يدفع على سبيل الرشوة « طبقا للمواد السابقة » ، ومنها المادة ١٠٦ ع .

وفيما يتعلق بالعقوبة الأصلية راعى المشرع أن الجريمة في الأصل تمثل عنوانا مباشرا على مصلحة خاصة هي مصلحة رب العمل ، ولذلك قرر لها عقوبة مخففة ، مقارنة بعقوبة الرشوة في نطاق الوظيفة العامة ، أو بعقوبة الرشوة في نطاق المشروعات الخاصة المعتبرة ذات نفع عام كما سنرى .

ويستحق عقوبة هذه الجريمة المرتشى بوصفه فاعلا أصليا ، والراشي

(١) في هذا الرأي ، راجع الدكتور أحمد فتحي سرور ، المرجع السابق ، ص ١٩٢ ، المذكورة فوزية عبد الستار ، المرجع السابق ، ص ٧٣ ، الدكتور محمد أبو عامر ، المرجع السابق ، ص ١٤٣ .

والوسيط باعتبارهما شريكين طبقاً للمادة ٤١ ع ، وهو الحكم الذى آتتته المادة ١٠٧ مكرراً ع يصدد جرائم الرشوة كافة لعموم عباراتها . لكن الراشئ أو الوسيط يستفيد من الاعفاء من العقوبة إذا أخبر السلطات بالجريمة أو اعترف بها طبقاً لنص المادة ١٠٧ مكرراً التى قررت هذا الاعفاء .

ويشدد عقاب الرشوة ، طبقاً لنص المادة ١٠٨ ع ، إذا كان الغرض منها ارتكاب فعل يعاقب عليه القانون بعقوبة أشد من العقوبة المقررة للرشوة فى المشروعات الخاصة الفردية<sup>(١)</sup> . فلا يوجد مبرر لاستبعاد الرشوة فى نطاق المشروعات الخاصة من حكم المادة ١٠٨ ع التى تنص على تشديد عقاب الرشوة ، لعموم عبارتها وورودها عقب المادة ١٠٦ ع<sup>(٢)</sup> .

وجريمة الرشوة فى نطاق المشروعات الخاصة الفردية جنحة ، ومن ثم لا عقاب على الشروع فيها ، حيث لم يرد نص خاص يقرر العقاب على الشروع .

## المطلب الثانى

### الصورة المشددة لرشوة العاملين فى المشروعات الخاصة

نصت على هذه الصورة المادة ١٠٦ مكرراً ( أ ) التى تقرر أن « كل عضو بمجلس إدارة إحدى الشركات المساهمة أو إحدى الجمعيات التعاونية أو النقابات المنشأة طبقاً للقواعد المقررة قانوناً أو بإحدى المؤسسات أو الجمعيات المعتبرة قانوناً ذات نفع عام ، وكذلك كل مدير أو مستخدم فى إحداها طلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو أخذ وعداً أو عطية لاداء عمل أو لامتناع عن عمل

(١) وفى هذه الحالة يكون إعفاء الراشئ أو الوسيط إذا أخبر السلطات بالجريمة قبل اكتشافها طبقاً لنص الفقرة الأخيرة من المادة ٤٨ ع ، وليس استناداً إلى المادة ١٠٧ مكرراً التى استبعد المشرع حكمها فى حالة التشديد المقرر فى المادة ١٠٨ ع .

(٢) ويترتب على التشديد أن يعاقب المرتشئ ، وهو المستخدم ، والراشئ والوسيط بالعقوبة المقررة للفعل الذى كان مستهدفاً من الرشوة مع الغرامة المقررة للرشوة ، بالإضافة إلى مصادرة مبلغ الرشوة الذى دفعه الراشئ أو الوسيط .

من أعمال وظيفته أو يعتقد خطأ أو يزعم أنه من أعمال وظيفته أو للاخلال بواجباته بعد مرتشيا ويعاقب بالسجن لمدة لا تزيد على سبع سنين وغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تزيد على ما أعطي أو وعد به ولو كان الجاني يقصد عدم القيام بالعمل أو عدم الامتناع عنه أو عدم الاخلال بواجبات الوظيفة . ويعاقب الجاني بالعقوبات ذاتها إذا كان الطلب أو القبول أو الأخذ لاحقا لاداء العمل أو للامتناع عنه أو للاخلال بواجبات الوظيفة وكان يقصد المكافأة على ذلك وبغير اتفاق سابق .

أضيف نص المادة ١٠٦ مكررا ( أ ) من قانون العقوبات — كما رأينا — بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ . ويغطي هذا النص من يعملون في مشروعات خاصة ، ومن ثم لا يصدق عليهم وصف الموظف العام حقيقة أو حكما<sup>(١)</sup> . فالهيئات التي ذكرها النص تعد أشخاصا معنوية خاصة لا تتبع الدولة ولا تخضع لرقابتها الادارية ، فلا تندرج تحت عبارة « المصالح الموضوعة تحت رقابة الحكومة » ، كما أنها ليست من شركات القطاع العام ، لأن الدولة لا تساهم في رأسمالها . ويعنى ذلك أن هذه المشروعات هي مشروعات خاصة عادية ، كان من الواجب أن يسرى عليها نص المادة ١٠٦ ع التي تعاقب على الرشوة في نطاق المشروعات الخاصة . لكن المشرع قدر أن هذه الهيئات ليست مشروعات خاصة بحجة بالنظر إلى المصلحة التي تحققها ، بل هي مشروعات خاصة تتميز بأهمية اقتصادية واجتماعية تضعها في مصاف المشروعات العامة مما يقتضى توفير الحماية لها ، والحرص على نزاهة العاملين فيها ، وضمان ثقة الجمهور فيما تقوم به من أعمال . هذا الاعتبار هو الذى يفسر تطبيق المشرع لأحكام جريمة الرشوة في نطاق الوظيفة العامة على جريمة الرشوة المرتكبة من العاملين في المشروعات الخاصة ذات النفع العام ، واستبعاد أحكام رشوة العاملين في المشروعات الخاصة الفردية بالنسبة لها ، وإن كان قد راعى من ناحية أخرى طبيعتها الخاصة فلم يقرر لها العقوبة ذاتها المقررة لرشوة الموظف

(١) إلا إذا أمكن اعتبار بعضهم من المكلفين بخدمة عامة ، إذ في هذه الحالة يجهزون في حكم الموظف العام طبقاً لنص المادة ١١١ ع ، وتسرى عليهم أحكام جريمة رشوة الموظف العام . وقد أشارت إلى هذا الفرض المذكورة الأيضاحية للقانون ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ .

العام . ويتأكد هذا الاعتبار المزدوج من استعراض أركان الجريمة وعقوبتها .

## أولاً : صفة الجاني

يشترط لقيام هذه الجريمة أن يكون الجاني موظفاً في إحدى الهيئات التي ورد ذكرها في النص ، أما كانت طبيعة علاقته بتلك الهيئة . ولا أهمية للدرجة الوظيفية التي يشغلها ، فأعضاء مجلس الإدارة والمديرون والمستخدمون سواء لدى القانون في خضوعهم لنص المادة ١٠٦ مكرراً ( أ ) . وبالنسبة لعضو مجلس الإدارة لا يهم أن يكون له أجر ثابت أو أنه يتقاضى مكافأة عن كل جلسة يحضرها . لكن يشترط أن يكون الموظف مختصاً بالعمل أو الامتناع الذي يتلقى المقابل من أجله ، أو يزعم اختصاصه أو يعتقد خطأ بوجوده<sup>(١)</sup> .

أما الهيئات التي يخضع موظفوها لنص المادة ١٠٦ مكرراً ( أ ) ، فقد حصرتها هذا النص في الشركات المساهمة والجمعيات التعاونية والنقابات المنشأة طبقاً للقواعد المقررة قانوناً والمؤسسات والجمعيات المعتمدة قانوناً ذات نفع عام . وفيما يتعلق بالنقابات ينبغي التمييز بين ثلاثة أنواع منها : الأول النقابات الخاصة التي تجمع بين موظفي أو عمال هيئة معينة ، وتكون قد أسست وفقاً للقواعد القانونية المقررة في هذا الشأن ، ومثالها نقابات العمال التي تعتبر من أشخاص القانون الخاص . هذه النقابات هي التي يخضع موظفوها لنص المادة ١٠٦ مكرراً ( أ ) . الثاني النقابات التي تعتبر مؤسسات عامة ، لأن الدولة هي التي تقوم بإنشائها ويخولها المشرع قسماً من السلطة العامة ، ومثالها نقابات المحامين والأطباء والمهندسين . هذه النقابات لا يخضع موظفوها لنص المادة ١٠٦ مكرراً ( أ ) إذا ارتكبوا الرشوة ، وإنما يخضعون للنصوص التي تعاقب على الرشوة العادية في نطاق الوظيفة العامة<sup>(٢)</sup> . الثالث النقابات الخاصة التي لم

(١) وفي هذا الخصوص تختلف الرشوة في المشروعات الخاصة ذات النفع العام عنها في المشروعات الخاصة الفردية . ففي الأول يستوى توافر الاختصاص مع الزعم به أو الاعتقاد خطأ بوجوده ، بينما في الثانية وألماً ضرورة توافر عنصر الاختصاص بحيث لا يقوم مقامه زعم الاختصاص أو الاعتقاد الخاطئ به .

(٢) أي لتصرف الواد ١٠٣ وما بعدها التي تشترط صفة الموظف العام لقيام الجريمة ، وتفهم صفة الموظف العام بمدلولها الجنائي الواسع على النحو السابق بيانه .



تنشأ وفقا للقواعد القانونية المقررة<sup>(١)</sup>، وتعد مشروعات خاصة يخضع موظفوها لنص المادة ١٠٦ ع التي تعاقب على الصورة البسيطة لجريمة الرشوة في نطاق المشروعات الخاصة .

### ثانيا : الركن المادى

لا يختلف الركن المادى لهذه الجريمة عن الركن المادى في جريمة الرشوة العادية التى تقع من الموظف العام . فالسلوك الذى يحقق هذا الركن يتمثل فى الطلب أو القبول أو الأخذ ، الذى يكون موضوعه عطية أو وعد بها . وينبغى أن يكون ما يتلقاه الموظف هو ثمن لاداء عمل من أعمال وظيفته أو الامتناع عنه أو الاخلال بواجبات الوظيفة ، أو لمكافأته على ما وقع منه من ذلك ولو كان بغير اتفاق سابق . ويلاحظ أن تجريم المكافأة اللاحقة أوسع بالنسبة للموظف فى الهيئات الواردة فى المادة ١٠٦ مكررا ( أ ) عنه بالنسبة للموظف العام . ففى خصوص الموظف العام لا تقوم جريمة المكافأة اللاحقة الا فى حالة قبول الموظف العام هدية أو عطية ( م ١٠٥ ع ) ، أى أنها لا تقوم بالطلب الذى لم يصادف قبولا من صاحب المصلحة<sup>(٢)</sup>؛ هذا فى حين أن المكافأة اللاحقة تقوم بالنسبة للموظف فى المشروعات الخاصة ذات النفع العام الذى يخضع للمادة ١٠٦ مكررا ( أ ) فى حالة الطلب أو القبول أو الأخذ . ويعنى ذلك أن المشرع قد توسع فى تجريم رشوة العاملين فى المشروعات الخاصة ذات النفع العام بما يجاوز نطاق التجريم بالنسبة لرشوة الموظفين العموميين أنفسهم ، وهو أمر متقصد ليس له ما يبرره .

---

(١) ومثلها التجمعات الاقليمية التى تضم أبناء محافظة معينة ، ويطلق عليها لفظ « الرابطة » ، أو المنظمات الخاصة ببعض المهن والأعمال التى تجمع أفرادها حول أنشطة رياضية أو ثقافية أو ترفيهية . أنها كانت .

(٢) فالطلب الذى لم يصادف قبولا يحقق الشرع فى جريمة المكافأة اللاحقة على أداء العمل أو الامتناع أو الاخلال بواجبات الوظيفة .

جريمة المادة ١٠٦ مكررا ( أ ) جريمة عمدية يتخذ ركنها المعنوى صورة القصد الجنائى . والقصد المتطلب فيها هو القصد الجنائى العام الذى يقوم على العلم والارادة . ولا تختلف هذه الجريمة عن جريمة الرشوة العادية التى يرتكبها الموظف العام فيما يتعلق بالركن المعنوى . فالقصد العام وحده يكفى لقيامها ، ولا يشترط توافر القصد الجنائى ، حيث نص المشرع صراحة على قيام الجريمة « ولو كان الجانى يقصد عدم القيام بالعمل أو عدم الامتناع أو عدم الاختلال بواجبات الوظيفة » ، ففى بذلك قصد الاتجار بأعمال الوظيفة . وفى هذا تختلف الصورة المشددة لرشوة العاملين فى المشروعات الخاصة عن الصورة البسيطة من هذه الرشوة ، التى يلزم لقيامها أن يتوافر قصد الاتجار بأعمال الوظيفة ، ومن ثم لا تقوم إذا كان المتهم لا يقصد القيام بالعمل أو الامتناع الذى تلقى المقابل من أجل القيام به ، وإنما يقصد مجرد خداع صاحب المصلحة للحصول منه على العطفية .

#### رابعا : عقوبة الصورة المشددة لرشوة العاملين فى المشروعات الخاصة

جريمة المادة ١٠٦ مكررا ( أ ) جناية ، قرر لها المشرع عقوبة السجن مدة لا تزيد على سبع سنين والغرامة التى لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تزيد على ما أعطى أو وعد به<sup>(١)</sup> . والجمع بين السجن والغرامة وجوبى ، كما يجب الحكم بمصادرة ما يقدمه الراشئ أو الوسيط على سبيل الرشوة . ويستحق الراشئ والوسيط العقوبة ذاتها باعتبارهما شريكين ، كما يستفيدان من الاعفاء من العقاب فى حالة الاخبار أو الاعتراف . ويلاحظ أن المشرع قد سوى فى العقاب بين الرشوة السابقة على أداء العمل والرشوة اللاحقة على أداء العمل بقصد المكافأة ، بينما فى رشوة الموظف العام عاقب على المكافأة اللاحقة بعقوبة أقل بكثير من عقوبة الرشوة السابقة على أداء العمل أو الامتناع أو الاختلال .

(١) وقد توسط المشرع فى تحديد عقوبة رشوة العاملين فى المشروعات الخاصة ذات النفع العام ، فجعلها أخف من عقوبة الرشوة الواقعة من الموظف العام أو من فى حكمه ، وأشد من عقوبة الرشوة المرتكبة من المستعمل فى المشروعات الخاصة الفردية .

وجريمة المادة ١٠٦ مكررا ( أ ) جنابة يعاقب على الشروع فيها دون حاجة إلى نص خاص . ويسرى عليها التشديد الوارد في المادة ١٠٨ ع ، إذا كان الغرض من الرشوة ارتكاب فعل يعاقب عليه القانون بعقوبة أشد من العقوبة المقررة للرشوة .

## المبحث الثاني

### جريمة عرض الرشوة

نصت على هذه الجريمة المادة ١٠٩ مكررا من قانون العقوبات التي تقرر أن « من عرض رشوة ولم تقبل منه يعاقب بالسجن وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه وذلك إذا كان العرض حاصلًا لموظف عام ، فإذا كان العرض حاصلًا لغير موظف عام تكون العقوبة الحبس لمدة لا تزيد على ستين أو غرامة لا تتجاوز مائتي جنيه » .

رأينا أن عرض الرشوة من صاحب المصلحة دون قبولها من الموظف العام يعد طبقا للقواعد العامة تخريضا على جريمة ، خاب أثره فلم يحقق غايته ، وبالتالي لا يعد اشتراكا فيها . فالفعل الذي تقوم به الجريمة ، وهو عرض الرشوة دون قبولها ، يعتبر والحال هذه شروعا في اشتراك ، لأن عرضها على الموظف من صاحب الحاجة ورفضها يجعل الاشتراك يقف عند مرحلة الشروع ، والقاعدة أن الشروع في الاشتراك لا عقاب عليه<sup>(١)</sup> . ومن ثم كان تطبيق القواعد العامة في المسؤولية الجنائية مؤداه أن يفلت عارض الرشوة من العقاب<sup>(٢)</sup> ، إذا لم ينص المشرع صراحة على عقاب هذه الصورة من صور

---

(١) الدكتور محمود نجيب حسنى - شرح قانون العقوبات - القسم العام ، ١٩٨٩ ، ص ٤٤٨ .

(٢) وذلك في نظم وحدة الرشوة الذي أخذ به المشرع المصري . أما في نظم ثنائية الرشوة ، فإن العرض الذي لم يصادف قبولاً يكون جريمة مستقلة . وهذا هو الحال في القانون الفرنسي حيث يعتبر عرض الرشوة دون قبولها جريمة رشوة قائمة بذاتها ، يطلق عليها الرشوة الإيجابية ، راجع المادة ١٧٩ من قانون العقوبات الفرنسي معدلة بمرسوم ٨ فبراير ١٩٤٥ ، وراجع :

Goyet, Précis de droit pénal spécial, 1945, p. 89; Vouin, op., cit., p.

709, Vitu, op., cit., p. 284, No. 360.

الرشوة بنص خاص . والحق أن النص على هذه الصورة الخاصة من الرشوة له ما يبرره ، لما فيه من تهديد بالخطر لنزاهة الوظيفة العامة وانتهاك لحرماتها . ذلك أن عارض الرشوة قد عير عن عدم احترامه لنزاهة الوظيفة العامة ، هذا فضلاً عن أن في العرض اغراء للموظف بالخروج على واجبات وظيفته إذا ما تكرر هذا العرض من ذوى الحاجات وضعت ارادة الموظف أمام هذا التكرار . وعرض الرشوة دون قبولها جريمة قائمة بذاتها ومستقلة عن جريمة الرشوة ، وإن كانت وثيقة الصلة بها . يترتب على ذلك أن عارض الرشوة التي لم تقبل لا يعتبر شارعا في الرشوة العادية ، وإنما مرتكباً لجريمة خاصة به ومستقلة في كيانها عن الرشوة<sup>(١)</sup>.

وتتحقق هذه الجريمة بفعل العرض الذي لم يقبل ، وبه يقوم ركنها المادى ، وينبغى أن يتوافر الركن المعنوى المتمثل في القصد الجنائى . وندرس هذين الركنين قبل بيان عقوبة جريمة العرض .

## المطلب الأول الركن المادى

يتحقق الركن المادى لجريمة عرض الرشوة بعرض الرشوة التي لم تقبل . ويتعين أن يوجه العرض إلى شخص معين . لذلك تقتضى دراسة الركن المادى بيان مدلول العرض وموضوعه ، وتحديد من يوجه إليه ، والمقصود بعدم القبول .

### أولاً : العرض وموضوعه

عرض الرشوة هو كل سلوك يتضمن تعميماً عن إرادة صاحب المصلحة تقديم عطية إلى الموظف في الحال أو في المستقبل . ويعنى ذلك أن موضوع

(١) ومع ذلك فحقيقة الفصل أنه شروع في الأرشاء ، لم يشأ القانون أن يسوى بينه وبين الجريمة التامة من حيث العقوبة ، ولجأ في ذلك الدكتور حسن المصطفى ، لمرجع السابق ، ص ٥١ .

العرض قد يكون عطية تقدم في الحال ، كما قد يقتصر على مجرد وعد بعطية تقدم مستقبلاً<sup>(١)</sup>. ويتم عرض الرشوة اما صراحة بالقول أو بالكتابة ، واما ضمناً بكل وسيلة تفصح عنه ، كما لو ترك صاحب المصلحة نقوداً على مكتب الموظف<sup>(٢)</sup>، أو قدم له ملف مستندات به أوراق نقدية ، ولا يكون من اللازم دفع أى رسوم أو مصاريف مقررة عن العمل المطلوب ، أو اقتصر على التلويح له بأوراق البنكنوت ، أو التلفظ بما يفيد ضمناً أنه سيقدم للموظف مقابلاً في الحال أو الاستقبال ، أو القيام بفعل يفهم منه أنه يعرض على الموظف مقابلاً لما سيؤديه له من عمل ، كما لو أخرج حافظة نقوده المحشوة بأوراق النقد ووضعها أمامه على مكتب الموظف . ويعتبر عرضاً ضمناً للرشوة تسليم المتهم إلى قاض مظلوماً يوحى ظاهره بأن به مستندات متعلقة بالدعوى المعروضة عليه ، فإذا به بعض أوراق البنكنوت<sup>(٣)</sup>.

ويستوى أن يكون عرض الرشوة قد تم مباشرة إلى الموظف العام أو بطريق غير مباشر ، مثل وضع الرشوة في صندوق الخطابات الخاص بالموظف ، أو تسليمها إلى وسيط يعهد إليه صاحب المصلحة بعرضها على الموظف ، أو تسليمها إلى زوجته أو إلى أحد القاطنين معه بغرض التأثير عليه . ففى كل هذه الأحوال يعمد عارض الرشوة إلى وضعها في مكان أو تسليمها إلى شخص على نحو يفهم منه أن مآلها أن تصل إلى حيازة الموظف .

ولا أهمية لكون العمل الذى عرضت الرشوة من أجله مشروعاً أو غير مشروع ، فتقوم جريمة العرض كجريمة الرشوة ذاتها في الحالتين ، إذ لاخلاف

(١). نقض ٢٥ يناير ١٩٣٤ ، مجموعة القواعد القانونية ، ج ٣ ، رقم ١٩٣ ، ص ٢٦١ ، ٢٥ أبريل ١٩٦٧ ، مجموعة أحكام النقض ، ألسنة ١٨ ، رقم ١١٤ ، ص ٥٨١ .

(٢) الدكتور حسن المصفاوي ، المرجع السابق ، ص ٥٢ . ويحتر عرضاً لرشوة تقديم المطاء للموظف ولو بعد تمام العمل الذي قدمت الرشوة من أجله ، فيكون ذلك بمثابة عرض للرشوة اللاحقة تقوم به الجريمة إذا رفضه الموظف العام . وتطبيقاً لذلك قضى بأن تقديم المطاء الى الموظف يحتر عرضاً للرشوة ولو بعد تمام العمل الذي وقعت الرشوة من أجله ، وهو ابلاغ الموظف للمسؤولين بمخالفة التهم لأحكام قانون الإصلاح الزراعي ، لأن هذا الأمر عارج عن إرادة المتهم ولا ارتباط له بجريمته ، نقض ٢٥ أبريل ١٩٦٧ ، مشار اليه في الخامس السابق .

(٣) Goyet, op., cit., p. 89, note 2 والأحكام التي أشار اليها للقضاء الفرنسي .

بين الجريمتين إلا في عدم قبول الموظف لما يعرض عليه . وتطبيقاً لذلك يستوى لقيام جريمة عرض الرشوة أن يكون المطلوب انجازه هو عمل أو امتناع سواء كان مشروعاً أو غير مشروع . فتقوم جريمة العرض في حق من يعرض رشوة على كاتب محكمة لتحديد جلسة لنظر دعواه ، وهذا عمل مشروع ، أو من يعرض رشوة على رجل المرور كي لا يحرم محضر مخالفة مرورية ارتكبتها العارض ، وهذا امتناع غير مشروع . كما تقوم جريمة عرض الرشوة إذا كان المقصود من العرض حمل الموظف على مخالفة واجبات الوظيفة ، مثل ذلك عرض الرشوة على ساعي بأمورية الضرائب كي ينقل ملفاً إلى منزل الممول ، أو على حاجب بالنيابة لكي يسرق لعارض الرشوة ملف قضية تحققها النيابة ، أو على مفتش بهيئة التأمينات الاجتماعية حرر محضراً لأحد المقاتلين لعدم تأمينه على عماله لكي يثبت في المحضر عدداً أقل من العدد الحقيقي للعمال ، أو على مأمور ضرائب لقاء تخفيض قدر ضريبة الأرباح التجارية والصناعية المقررة على منشأة عارض الرشوة . لكن يتعين أن يتوافر في العرض شرط الجدية بأن يكون محدداً ، وهو لا يعتبر كذلك إذا كان هزلياً ، كما لو عرض شخص على موظف أن يعطيه كل ما يملك أو أن يعطيه أعز ماله نظير اسرعه بأداء العمل المطلوب . فمثل هذا العرض لا يعتبر جدياً ولا يتحقق به الركن المادي للجريمة ، إذ هو أشبه بالهزل منه بالجد<sup>(١)</sup>.

ويكفي لتوافر الركن المادي أن يصدر وعد من الراشي إلى الموظف أو من في حكمه بجعل أو عطاء له ، ولا يهم بعد ذلك نوع العطاء المعروض ، أو الصورة التي قدم بها . وتطبيقاً لذلك قضى بأنه لما كان الشيك بطبيعته أداة دفع بمجرد الاطلاع ، ومن شأنه أن يرتب حقوقاً كاملة قبل الساحب ولو لم يكن له

(١) نقض ٢٥ أبريل ١٩٣٢ ، مجموعة القواعد القانونية ، ج ٢ ، رقم ٢٤٣ ، ص ٥٢٥ . ووضح أن تقرير لجنة العرض من الأمور التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع . وقد بنى الأمر على أن الحالات التي يكون للعرض فيها مظهر الجدية لا مكان تحقق ما يعرضه الراشي . من ذلك مثلاً أن يعرض الراشي على الموظف إعطائه إحدى كليتيه إذا كان يعلم أن الموظف يعاني من فشل كلوي ، أو التبرع له بالدم أو بأي جزء من أجزاء جسمه . ونرى أن العرض في هذا القرض يكون جدياً إذا كان ما يطلب من الموظف هو عمل وظيفي على درجة كبيرة من الأهمية ، وكان الثمار يحتمل بالنظر إلى ظروفه الخاصة أن يتفقد ما يعد به .

رصيد قائم وقابل للسحب ، فان تقديم شيكين بمبلغ الرشوة يكفى لتحقيق الركن المادى لجريمة عرض الرشوة ، ذلك بأن وجود أو عدم وجود رصيد قائم وقابل للسحب للشيكين المسلمين إلى الموظف على سبيل الرشوة هو ظرف خارج عن نطاق جريمة عرض الرشوة ولا مدخل له في اكتمال عناصرها القانونية<sup>(١)</sup>.

### ثانيا : من يوجه إليه العرض

يتوقف على تحديد الشخص الذى يوجه إليه العرض تحديد العقوبة المقررة لجريمة عرض الرشوة . وقد فرق المشرع بين عرض الرشوة على موظف عام وعرضها على غير موظف .

فإذا كان العرض على موظف عام ، وجب أن تتوافر في هذا الموظف كافة العناصر المطلوبة في حالة الرشوة العادية لثبوت تلك الصفة له . ومن ثم يستوى أن يكون العرض حاصلًا لموظف عام حقيقى أو لشخص من الأشخاص الذين يعتبرون — طبقا للمادة ١١١ ع — في حكم الموظف العام . لكن يتعين أن يكون الموظف الذى وجه إليه العرض مختصًا بالعمل أو الامتناع الذى عرض المقابل من أجله<sup>(٢)</sup>، أو يزعم اختصاصه أو يعتقد خطأ بأنه مختص .

أما إذا كان العرض حاصلًا لغير موظف عام ، فيفهم من ظاهر النص أنه حصل لموظف في مشروع من المشروعات الخاصة ، سواء كان الموظف يخضع لنص المادة ١٠٦ ع أو لنص المادة ١٠٦ مكررا ( أ ) . ومع ذلك يمكن أن تتساءل عن حكم من يعرض الرشوة على غير موظف مطلقا ، أى على شخص

---

(١) نقض ٢٥ أبريل ١٩٦٧ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ١٨ ، رقم ١١٤ ، ص ٥٨١ .  
لكن لا يشترط أن يكون هو المختص وحده بالعمل الوظيفي ، وإنما يكفى أن يكون له نصيب من الاختصاص يسمح له بتنفيذ الغرض من الرشوة . وفي هذا المعنى تقرر محكمة النقض أن جريمة عرض الرشوة لا تقوم حيث لا يكون للموظف أن يقوم بالعمل أو يتسبب منه في حدود اختصاصه ، نقض ٦ مارس ١٩٦١ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ١٢ ، رقم ٥٥ ، ص ٢٩٧ .  
مرواجع نقض ١٢ مايو ١٩٨٣ ، السنة ٣٤ ، رقم ١٢٧ ، ص ٦٣٠ ، ٢٤ يناير ١٩٨٥ ، السنة ٣٦ ، رقم ١٦ ، ص ١١٧ .

انتحل صفة الموظف دون أن يكون كذلك بالفعل ، أو على موظف غير مختص ولم يزعم اختصاصه أو يعتقد خطأ بأنه مختص . الواقع أن نص المادة ١٠٩ مكررا ع يعاقب على عرض الرشوة الحاصل « لغير موظف عام » ، وهو ما يوحى باقتصار هذا التعبير على الموظفين في المشروعات الخاصة . لكننا نعتقد أن المشرع أراد بتعبير « غير الموظف العام » كل شخص يمثل في نظر الناس سلطات الدولة ويعمل باسمها ، ولو لم يكن كذلك في واقع الامر . يترتب على ذلك أن العرض الحاصل لهذا الشخص بمس في أعين الناس الثقة في الدولة وفي نزاهة الوظيفة ، وهو ما يكفى لقيام جريمة عرض الرشوة به . فمن يعرض الرشوة على متتحل صفة الموظف أو على موظف غير مختص ولم يزعم اختصاصه أو يعتقد خطأ بوجوده بمس بنزاهة الوظيفة ، ويستهر بالقائمين عليها في أعين الناس ، ولو كانوا غير ذلك في الحقيقة ، هذا فضلا عما يتضمنه سلوك العارض من اغراء لمن عرضت عليه الرشوة ، ولو لم يكن مختصا بالفعل ، وهو اغراء يحتمل أن يكون له أثر في دفعه إلى سلوك طريق الجريمة<sup>(١)</sup> . ثم ان المشرع بتجريم عرض الرشوة يعنى أساسا تجريم سلوك صاحب المصلحة الذى يسلك سبيلا غير مشروع لقضاء حاجته ، ولاشك في أن الائتم الكامن في سلوكه لا يتوقف على صفة من يعرض عليه الرشوة ، وان جاز اختلاف العقوبة تبعاً لاختلاف الصفة .

### ثالثا : عدم قبول العرض

يشترط لتحقيق الركن المادى في جريمة عرض الرشوة عدم قبول الموظف لهذا العرض ، أى رفضه . فعلم القبول بعد عنصرا سلبيا في ماديات جريمة العرض ، ويترتب على تحققه توقف جريمة الرشوة عند مرحلة الشروع ، وهذا ما يميز بين جريمة العرض وجريمة الرشوة في صورتها العادية . ومعنى ذلك أنه بقبول الموظف للعرض ، تتم جريمة الرشوة في صورتها العادية ، سواء رشوة الموظف العام أو رشوة العاملين في المشروعات الخاصة حسب الاحوال .

(١) قارن مع ذلك نقض ٦ مارس ١٩٦١ ، المشار اليه في الفاش السابق .



ويتحقق عدم قبول الرشوة برفض الموظف للعرض المقدم إليه رفضاً صريحاً ، سواء كان شفاهة أو كتابة رداً على رسالة صاحب المصلحة التي عرض فيها الرشوة . كما يتحقق عدم القبول ضمناً بتجاهل الموظف لمن عرض عليه الرشوة وعدم اكترائه به والتصرف على الوجه الذي تفرضه عليه مقتضيات الممارسة السليمة لوظيفته . وأخيراً يتحقق عدم القبول بضبط الراشي متلبساً أثناء عرضه الرشوة ، أو ضبط الوسيط الذي كلفه الراشي بعرضها ، أو إبلاغه السلطات العامة دون علم الموظف . وقد تتجه نية الموظف إلى رفض العرض ، ومع ذلك يتظاهر بالقبول ، فيمكن السلطات العامة من القبض على الراشي متلبساً بجرمة عرض الرشوة . وفي هذه الحالة لا يعد تظاهر الموظف قبولا حقيقيا لعدم جديته ، وإن كان يكفى — رغم عدم الجدية — لقيام جريمة عرض الرشوة في حق العارض<sup>(١)</sup> . فالعبرة هي بالإرادة الحقيقية للموظف لا بالإرادة الظاهرة ، وقد اتجهت الإرادة الحقيقية إلى رفض العرض<sup>(٢)</sup> .

وجريمة عرض الرشوة لا يتصور الشروع فيها ، فتقوم تامة بأي تعبير جدى عن إرادة تقديم العطية ، ولو كان ذلك مضافاً إلى أجل أو معلقاً على شرط . ويتحقق هذه الجريمة مادام عدم تمام الرشوة كاملة يرجع إلى أسباب لا دخل لإرادة العارض فيها ، وهى هنا عدم قبول من عرضت عليه لما أيا كانت صورة عدم القبول . ويعنى ذلك أن إبلاغ الموظف عن العرض ، أو اتجاه نيته إلى هذا الإبلاغ منذ حصول العرض ، لا ينفى الجريمة في حق العارض<sup>(٣)</sup> . وإذا ثبت رفض العرض من جانب الموظف ، فقد قامت جريمة عرض الرشوة تامة ، ويكون العلول الاختيارى من جانب العارض بعد ذلك غير ذي أثر في نفي

(١) وفي هذا المضى قررت محكمة النقض : « أنه لا يؤثر في قيام جريمة عرض الرشوة ، أن تكون قد وقعت نتيجة تدبير لضبطها ولا يكون للراشي جلياً في قبول الرشوة حتى كان عرضها جلياً في ظاهره وكان الغرض منها البعث بمقتضيات الوظيفة لمصلحة الراشي » - راجع نقض ٢٨ ديسمبر

١٩٨٢ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ٣٢ ، رقم ٢١٧ ، ص ١٠٦١ .

(٢) نقض ٢٥ أبريل ١٩٦٧ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ٩٨ ، رقم ١١٤ ، ص ٥٨١ .

(٣) راجع نقض ٢٨ ديسمبر ١٩٨٢ السابق الإشارة إليه .

المسؤولية الجنائية ، لأنه عدول لاحق على تمام الجريمة ، التي تمت بعلم قبول الموظف للعرض<sup>(١)</sup>.

## المطلب الثاني الركن المعنوي

جريمة عرض الرشوة جريمة عمدية ، يتخذ ركنها المعنوي صورة القصد الجنائي . والقصد المتطلب في هذه الجريمة هو القصد العام ، فلا يشترط توافر قصد خاص لقيامها . والقصد العام يتحقق بعلم من يعرض الرشوة بصفة من عرضت عليه وكونه موظفا عاما ، أو مستخدما في مشروع خاص أو موظفاً أياً كانت صفته . لكن لا يتطلب توافر العلم باختصاص الموظف بالعمل أو الامتناع المطلوب ، لأن الاختصاص والزعيم به والاعتقاد الخاطئ بوجوده هي أمور ليس من شأنها أن تنفي صفة الموظف العام ، بل إن كون الموظف غير مختص إطلاقاً يكفي — في تقديرنا — لقيام جريمة عرض الرشوة في حق العارض ولو لم يزعم أو يتوهم اختصاصه . وبالإضافة إلى علم المتهم بصفة الموظف ، ينبغي أن تتجه ارادة العارض إلى فعل العرض بقصد حمل الموظف على القيام بعمل أو الامتناع عن عمل وظيفي نظير ما يعرضه عليه ، كما يلزم أن تتجه ارادته — ولو في الظاهر — إلى تمكين الموظف من حيازة العطية أو إلى تنفيذ الوعد في المستقبل . وتكفي الارادة الظاهرة للعارض دون اعتداد بارادته الحقيقية التي قد تكون متجهة إلى خداع الموظف وعدم الوفاء بما يعرضه عليه . ومن ثم لا يحول دون توافر القصد الجنائي لدى عارض الرشوة أن تكون نيته الحقيقية متجهة إلى عدم تنفيذ ما يعد الموظف به أو إلى عدم تمكنه من حيازة العطية . ويتضح من ذلك أن المشرع يعتد بالارادة الظاهرة لعارض الرشوة وبالارادة الحقيقية للموظف الذي تعرض عليه الرشوة . فيكفي العرض الجدي في ظاهره لتوافر قصد العارض ولو كان غير ذلك في الحقيقة ، أما

(١) نقض ٢٠ يناير ١٩٥٩ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ١٠ ، رقم ١٥ ، ص ٥٥ .

الموظف فيلزم أن تنجح ارادته الحقيقية لعدم القبول ، ومن ثم فإن تظايره بقبول العرض لا يحقق جريمة الرشوة بالنسبة له ، وإن كان يكفي لتمام جريمة عرض الرشوة بالنسبة للعارض .

وليس يلزم لتوافر القصد الجنائي أن يصرح العارض للموظف بقصده من العرض ، وهو شراء ذمته ، بل يكفي أن يكون ذلك واضحاً من ملابسات الواقعة وقرائن الاحوال فيها<sup>(١)</sup>. لذلك يكون لقاضي الموضوع أن يستدل على قصد المتهم بعرض الرشوة بطرق الاثبات كافة ، وبظروف العطاء أو العرض وملابساته . ولا أهمية للغرض الذي يسعى إليه من عرض الرشوة ، فيستوى أن يكون هدفه من العرض مشروعاً أو غير مشروع ، أو أن يكون قد أراد من هذا العرض مجرد حث الموظف على أداء واجباته<sup>(٢)</sup>. فمن يعرض الرشوة على الموظف يظهر عدم احترامه لتزاهة الوظيفة ، ويستحق بالتالي العقاب على هذا العرض ، أما كان باعته على ذلك ، تطبيقاً للقاعدة العامة التي تقضي بأن الباعث على الجريمة لا يؤثر في قيامها إذا ما توافرت أركانها .

---

(١) نفس ١٢ ديسمبر ١٩٦١ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ١٢ ، رقم ٢٠٤ ، ص ٩٨٠ ، وفيه قررت المحكمة أنه : « لا يشترط قانوناً لقيام جريمة عرض الرشوة أن يصرح الراشي للموظف بمصلحه من هذا العرض وبأنه يريد شراء ذمته ، بل يكفي أن تدل ظروف الحال على توافر هذا القصد - ذلك بأن الركن المعنوي لهذه الجريمة شأنه شأن الركن المعنوي لأية جريمة أخرى ، قد يقوم في نفس الجاني وغالباً ما يتكتمه ، ولقاضي الموضوع - إذا لم يفصح الراشي عن قصده بالقول أو الكتابة - أن يستدل على توافره بكافة طرق الاثبات وبظروف العرض وملابساته » .

(٢) Goyet. op., cit., p. 90. لذلك فإنه في حالة عرض الرشوة للتخلص من عمل ظالم أو دفع مضرة عمن يعرضها ، لا يكون هناك من سبيل لتفادي عقابه غير الاتجاه الى ذكره الاكره أو الضرورة إذا توافرت شروطها طبقاً للقواعد العامة ، راجع الدكتور عبد المهيمن بكر ، المرجع السابق ص ٣٢١ ، الدكتور فوزية عبد الستار ، ص ٢٠٨ ، وراجع بشأن شروط حالة الضرورة التي تمنع من العقاب على عرض الرشوة ، نفس ١٣ يونيو ١٩٧١ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ٢٢ ، رقم ١١٥ ، ص ٤٧٢ .

### المطلب الثالث

## عقوبة جريمة عرض الرشوة

رأينا أن عقوبة عرض الرشوة تختلف تبعا لاختلاف شخص من يوجه إليه العرض ، فقد فرق المشرع بين فرضين : العرض الحاصل للموظف العام والعرض الحاصل لغير الموظف العام .

فإذا كان العرض حاصلًا لموظف عام ، كانت العقوبة هي السجن والغرامة التي لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه ، أي أن المشرع اعتبر العرض الحاصل لموظف عام جنائية نظرا لخطورته البالغة<sup>(١)</sup> . ويلاحظ أن الجمع بين السجن والغرامة وجوباً ، ومع ذلك تظل سلطة القاضي التقديرية قائمة فيما يتعلق بعقوبة السجن التي تتراوح بين حديها الأدنى والأقصى طبقاً للقواعد العامة ، وبما أن الجريمة جنائية فيجوز الالتجاء إلى المادة ١٧ ع لتخفيف عقوبة السجن إلى الحبس الذي لا يجوز أن ينقص عن ثلاثة شهور .

أما إذا كان العرض حاصلًا لغير موظف عام ، فإن العقوبة تكون هي الحبس لمدة لا تزيد على ستين أو الغرامة التي لا تجاوز مائتي جنيه . ويعني ذلك أن المشرع اعتبر العرض لغير الموظف العام جنحة ؛ أجاز فيها الحكم بالحبس أو بالغرامة ، لكن لا يجوز الجمع بين هاتين العقوبتين . ولم يضع المشرع حداً أدنى لعقوبة الحبس ، فيرجع إلى الحد الأدنى العام وهو أربع وعشرين ساعة .

وبالإضافة إلى العقوبة الأصلية يحكم بمصادرة العتلة التي عرضها الراشي على الموظف العام ، تطبيقاً لنص المادة ١١٠ ع ، التي وردت بعد النص المقرر لجريمة عرض الرشوة ، وقررت المصادرة الوجوبية لما يقدمه الراشي أو الوسيط على سبيل الرشوة « طبقاً للمواد السابقة »<sup>(٢)</sup> ، بصرف النظر عن موقف

(١) لذلك تترتب العقوبات التبعية التي تقررها المادة ٢٥ من قانون العقوبات . فيجوز الوصفي من وظيفته ، فلا كان موظفاً عاماً ، ويحرم من التمتع بالحقوق التي ذكرها نص المادة ٢٥ ع .

(٢) [١] ومنها المادة ١٠٩ مكرراً الخاصة بمجرمة عرض الرشوة . وواضح أن امكان المصادرة منوط بتبعية =

الموظف الذى عرضت عليه الرشوة . وبمضى أنه لا محل للمصادرة إذا تمثل العرض فى وعد بمعطية يقدمها الراشئ مستقلاً . وليس يلزم للحكم بالمصادرة أن يكون العارض قد تخلى عن حيازة المعطية وقت عرضها ، ولا أن يكون من عرضت عليه قد تسلمها ، فيحكم بالمصادرة ولو كانت المعطية لا تزال فى حيازة العارض عند القبض عليه ، أو كانت قد انتقلت إلى حيازة شخص غيره توسط لعرضها على الموظف نياية عن صاحب المصلحة .

ويستحق عقوبة عرض الرشوة الراشئ الذى يعرضها على الموظف ، والوسيط فى عرضها باعتباره شريكاً للرئى فى جريمة عرض الرشوة تطبيقاً للمادة ٤١ من قانون العقوبات . ولا يسرى على عارض الرشوة التى لم تقبل الاعفاء من العقاب الذى تقرره المادة ١٠٧ ع إذا أبلغ السلطات بالجريمة أو اعترف بها ، لانتهاء علة الاعفاء بالنسبة له فى حالة عرض الرشوة دون قبولها . ذلك أن علة اعفاء الراشئ لو تمت الجريمة بقبول الموظف للعرض ، ، هى مكافأة من يكشف للسلطات العامة عن وجود موظف مرتشئ ، وهذه العلة غير متوافرة فى حالة عرض الرشوة التى لم تقبل : حيث لا يوجد الموظف المرتشئ ، بل يوجد موظف أهل للثقة التى وضعتها الدولة فيه وحريص على نزاهة الوظيفة العامة<sup>(١)</sup> . وهذه العلة هى التى تثير التساؤل عن مدى استفادة الوسيط فى عرض الرشوة من الاعفاء من العقاب إذ أخبر السلطات بالأمر أو اعترف

= شروطها ، وأهمها ضبط المال أو المعطية التى عرسها الراشئ على الموظف . لذلك نلاحظ أن استعمال تعبير « لما يدفعه الراشئ أو الوسيط » ، ورد فى المادة ١١٠ ع بخصوص المصادرة ، هو استعمال غير دقيق ، لكونه يوحى باقتصار المصادرة على « المال » الذى « دفع » بالتقيل وقبضه الموظف ، وهو مالا يتحقق فى كل الأحوال . من هذه الأحوال حالة العرض اذا كان الموظف لم « يقبض » والراشئ لم « يدفع » فعلاً . وقد كان من الأوفق استعمال تعبير : « لما يقدمه الراشئ أو الوسيط » .

(١) نقض ١٦ ديسمبر ١٩٦٨ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ١٩ ، رقم ٢٢٤ ، ص ١٠٩٩ ، ١٦ يونيو ١٩٦٩ ، السنة ٢٠ ، رقم ١٨٢ ، ص ٥١٢ ، ٤ يناير ١٩٨٣ ، السنة ٣٤ ، رقم ٤ ، ص ٣٦ ، وفى هذا الحكم قررت المحكمة : « أن حذر المسمى من عقوبة الرشوة وفق المادة ١٠٧ مكرراً من قانون العقوبات مقصور على حالة وقوع جريمة المرتشئ بقبوله الرشوة المعروضة عليه دون حالة امتناع الموظف عن قبول الرشوة - كما هو الحال فى واقعة الطعن ، فإن منى الطاعن فى شأن تمتعه بالاعفاء لا يكون له محل » .

بالجريمة بعد ابلاغ الموظف عنها . ويتصور هذا الفرض في حالة ما إذا قام الوسيط بابلاغ الموظف بعرض صاحب المصلحة الذى رفض العرض دون أن يبلغ الأمر للسلطات العامة ، فقام الوسيط بالابلاغ ، أو في حالة ابلاغ الموظف السلطات عن جريمة العرض إذا اعترف الوسيط بدوره في الجريمة تسهيلاً لاثباتها على العارض . ونرى في هذه الحالة أن الوسيط لا يستفيد من الاعفاء ، شأنه في ذلك شأن الراشى الذى كلفه بالوساطة ، وتستند للقول بذلك إلى اعتبارين : الأول أن نص المادة ١٠٧ مكرراً يفترض أن جريمة الرشوة قد تمت كاملة ، فيقرر للراشى أو الوسيط الاعفاء من عقابها إذا أخبر السلطات بالجريمة أو اعترف بها<sup>(١)</sup> . ومؤدى ذلك أنه حيث لا توجد جريمة رشوة ، وهو ما يحدث في حالة رفض العرض ، فلا مجال للاستفادة من الاعفاء . الثانى انتفاء علة الاعفاء أصلاً ، ذلك أن الوسيط ، شأنه شأن الراشى ، لا يكشف بابلاغه السلطات عن موظف مرتشٍ ، ومن ثم لا يستحق مكافأة على ابلاغه عن جريمة عرض الرشوة أو على الاعتراف بها بعد ابلاغ الموظف عنها .

### المبحث الثالث

#### جريمة الاختلال بواجبات الوظيفة

#### نتيجة الرجاء أو التوصية أو الوساطة

نصت على هذه الجريمة المادة ١٠٥ مكرراً من قانون العقوبات التى تقرر أن « كل موظف عمومى قام بعمل من أعمال وظيفته أو امتنع عن عمل من أعمال وظيفته أو أخل بواجباتها نتيجة لرجاء أو توصية أو وساطة يعاقب بالسجن وبغرامة لا تقل عن مائتى جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه » .

(١) يدل على ذلك أن نص المادة ١٠٧ مكرراً يعاقب الراشى والوسيط بالعقوبة المنصوص عنها للمرتشى ، ويرد الاعفاء على تلك العقوبة . من ثم نصحت لا يستحق الوسيط العقوبة المقررة للمرتشى ، وهو ما يتحقق في حالة الوساطة في جريمة عرض الرشوة ، لا يكون هناك أي مجال لأعمال الاعفاء ، ر  
نص للمادة المذكورة .

تختلف هذه الجريمة عن جريمة الرشوة العادية في أمرين :

**الأول :** إنعدام المقابل الذى يحصل عليه الموظف لقاء قيامه بالعمل أو الامتناع . وعلى ذلك فالالتجار بالعمل الوظيفى — الذى هو جوهر جريمة الرشوة — غير متوافر في جريمة الرضاء أو التوصية أو الوساطة ، لأن الاتجار يفترض أن يتلقى الموظف مقابلا نظير ما يقوم به . بيد أن الجريمة هنا تقوم رغم تخلف المقابل بالمعنى المقصود في الرشوة ، لأن الاخلال بواجبات الوظيفة يتم نتيجة رضاء أو توصية أو وساطة .

**الثاني :** أن هذه الجريمة لا تقوم إلا إذا أدى الموظف العمل الوظيفى المطلوب فعلا . فالجريمة لا تتحقق كاملة إلا إذا قام الموظف بعمل أو امتنع عن عمل أو أخل بواجبات وظيفته في أى صورة ، أى إذا أدى ما يطلب منه فعلا . بينما رأينا أن الرشوة العادية تقوم سواء نفذ الموظف ما يطلب منه أم لم ينفذ ، بل إن جريمة الرشوة تقوم ولو اتجه قصد الموظف إلى عدم القيام بالعمل الذى وعد به نظير المقابل الذى تلقاه من صاحب المصلحة .

وللاختلاف بين هذه الجريمة وجريمة الرشوة العادية ، وما يترتب عليه من عدم امكان تطبيق نصوص الرشوة عليها ، حرص المشرع على تجريم هذه الصورة الخاصة من صور الاخلال بالواجب الوظيفى ، التى يمكن أن تنطبق عليها « الرشوة الحكيمية » . وقد عاقب المشرع عليها بعقوبة أخف من عقوبة الرشوة الحقيقية ، مراعىا في ذلك تخلف المقابل الذى يحصل عليه الموظف .

وعلى ضوء ذلك يمكن أن نقف على علة تجريم استجابة الموظف للرجاء أو التوصية أو الوساطة التى تكمن في خطورة هذا الفعل ، مع عدم خضوعه لأحكام جريمة الرشوة ، على الرغم مما يتضمنه من اخلال بواجبات الوظيفة . والحقيقة أن مسلك المشرع له ما يبرره ، خاصة في مجتمعاتنا التى تلعب فيها صلات القرى وعلاقات الصداقة والمعرفة دورا كبيرا في مجال الوظيفة العامة . هذا الدور يجعل ذوى القرى والاصدقاء وأصحاب النفوذ يتدخلون بالرجاء أو التوصية أو الوساطة لدى الموظف لحمله على القيام بعمل أو الامتناع عن عمل أو الاخلال بما تفرضه الوظيفة من واجبات . يضاف إلى ذلك أن علة تجريم

الرشوة تتوافر حتى في هذه الصورة ، حيث الاختلال بالمساواة بين المواطنين أمام المرافق العامة ، والتفرقة بينهم تبعاً لقيام صلات القرابة أو علاقات الصداقة . ويعنى ذلك فقدان المحكومين للثقة في عدالة ونزاهة وحيدة الاداة الحاكمة في الدولة ، ممثلة في شخص الموظف الذى لا يحرص على المصلحة العامة قدر حرصه على ارضاء من يتدخل لديه برجاء أو توصية أو وساطة . وأخيراً فان الموظف الذى يخل بواجبات وظيفته نتيجة لرجاء أو توصية أو وساطة ، لا ينعدم تماماً المقابل بالنسبة له ، لاسيما إذا فهمنا المقابل بمعناه الواسع ، ذلك أن الموظف الذى يستجيب للرجاء أو التوصية أو الوساطة ينال مقابلاً لذلك ، قد يمثل على الأقل في مجرد ارضاء الصديق أو القريب أو ذى الجاه والسلطان الذى صدرت منه التوصية ، أو الرغبة في المعاملة بالمثل إذا ما احتاج الموظف لقضاء مصلحة له عند من توسط لديه أو رجلاه .

ونعرض فيما يلى أركان جريمة الرجاء أو التوصية أو الوساطة ، ثم نبين عقوباتها . وفيما يتعلق بأركان الجريمة ، نجد أنها ثلاثة أركان : الصفة الخاصة التى ينبغى توافرها فيمن يستجيب للرجاء أو التوصية أو الوساطة ، وهى كونه موظفاً عاماً مختصاً على النحو الذى سبق تحديده بالنسبة لجريمة الرشوة ، والركن المادى ، والركن المعنوى .

### أولاً : الركن المادى

يتحقق الركن المادى لجريمة الرجاء أو التوصية أو الوساطة باستجابة الموظف لمضمون الرجاء أو التوصية أو الوساطة . ويكون ذلك بأداء العمل أو الامتناع أو الاختلال بناء على أمر من هذه الامور الثلاثة ، وهو ما يتطلب قيام رابطة سببية بين أداء العمل الوظيفى وصدور الرجاء أو التوصية أو الوساطة . فقيام الموظف بالأداء الوظيفى هو بصريح النص « نتيجة » لرجاء أو توصية أو وساطة .

ويعنى الرجاء الطلب المصحوب بالالحاح والاستعطاف . أما التوصية فتعنى ابداء رغبة من يتقدم بها في أن يتصرف الموظف على نحو معين . وتعنى



الوساطة الطلب لحساب صاحب المصلحة . وتحقق الجريمة بتوافر صورة من هذه الصور الثلاث ، فلا تقوم بدون توافر احداها ، ولو كلاً الموظف قد أدى العمل على الوجه الذى يحقق مصلحة صاحب الحاجة ، دون تدخل من شخص آخر ، مراعاة لصلة قرابة أو علاقة صداقة أو تقديراً للمكانة الاجتماعية لصاحب الحاجة .

وينبغى أن يقوم الموظف بالاستجابة للرجاء أو التوصية أو الوساطة ، بأن يؤدي العمل المطلوب منه فعلاً ، فلا يكفي أن تتجه نيته إلى القيام به . فجريمة الاختلال بواجبات الوظيفة نتيجة لرجاء أو توصية أو وساطة لا تقع حسب النص الا تامة ، حيث يشترط لتحقيقها أن ينفذ الموظف ما طلب منه فعلاً . ونص المادة ١٠٥ مكرراً من قانون العقوبات صرح في هذا المعنى ، عندما قرر عقاب كل موظف عمومي « قام » بعمل من أعمال وظيفته أو « امتنع » عن عمل من أعمال وظيفته أو « أخل » بواجباتها نتيجة ...

ويوحى ظاهر نص المادة ١٠٥ مكرراً بأن المشرع يعاقب الموظف الذى يؤدي عملاً من أعمال الوظيفة أو يمتنع عن عمل من أعمالها ، ولو كان العمل أو الامتناع مشروعاً ، بدليل اضافته لتعبير الاختلال بواجبات الوظيفة إلى صورتي العمل أو الامتناع . ومع ذلك نعتقد أن الأمر يتعلق بعيب في صياغة النص الذى جرى على غرار النصوص السابقة عليه ، دون مراعاة لطبيعة جريمة الرجاء أو التوصية أو الوساطة ، وهى تفترض أن الموظف يخالف واجبات وظيفته بناء على أمر من هذه الأمور . مؤدى ذلك أن الموظف لا يرتكب الجريمة إذا كان عمله أو امتناعه مطابقاً للقانون ، ففى هذه الحالة لا يكون قد أخل بواجبات الوظيفة<sup>(١)</sup> . وتقييد نص المادة ١٠٥ مكرراً على هذا النحو لا يخالف قصد الشارع ، إذ لا يتصور أن يكون قصده قد قصر إلى عقاب الموظف الذى يقوم بعمل وظيفى مطابق للقانون ، بحجة أن قيامه به لم يكن

(١) طبيعة اجرمه . التي حينئذ كانت تقتضي الاقتصار على تبير الاختلال بواجبات الوظيفة بناء على رجاء أو توصية أو وساطة باختياره السلوك المجرم في هذا النص ، ومن ثم تكون صياغته على النحو التالي : « كل موظف عمومي أخل بواجبات وظيفته نتيجة لرجاء أو توصية أو وساطة يعاقب ... »

خضوعاً للقانون ، وإنما استجابة لرجاء أو توصية أو وساطة . وإذا كان المشرع لم يتطلب شرطاً . عدم مشروعية العمل أو الامتناع ، فإن المبادئ العامة في القانون تفرضه . فالموظف الذى يؤدي عمله على وجه مطابق لما تقتضيه واجبات الوظيفة لا يخل بهذه الواجبات ، يستوى بعد ذلك أن يكون باعته على القيام بالعمل أو الامتناع المطابق للقانون هو الرغبة في احترام القانون والخضوع له أو الاستجابة للرجاء أو التوصية أو الوساطة . فبغض النظر عن عمل الموظف أو امتناعه مشرعاً ، مطابقاً للقوانين واللوائح المنظمة للوظيفة ، فلا ضرورة للتحرر عن بواعث القيام بهذا العمل أو الامتناع . وقد يكون لهذا البحث أهمية حين يتلقى الموظف مقابلاً حقيقياً لذلك ، أما حين يتخلف هذا المقابل ، فلا يسمح بالبحث في نية الموظف طالما كان تصرفه مشرعاً في ظاهره ، أيما كان الباعث عليه .

ولا يكفي أن يقوم الموظف بعمل أو امتناع فيه إخلال بواجبات الوظيفة ، وإنما ينبغي أن يكون ذلك نتيجة لرجاء أو توصية أو وساطة ، حتى تتحقق هذه الجريمة . ويعنى هذا اشتراط أن يكون بين أداء العمل أو الامتناع المخل بواجبات الوظيفة وبين الرجاء أو التوصية أو الوساطة رابطة سببية ، أى أن يثبت أن القيام بالعمل أو الامتناع لم يكن إلا بناء على الرجاء أو التوصية أو الوساطة . ويترتب على انتفاء رابطة السببية بين العمل وبين الرجاء أو التوصية أو الوساطة عدم قيام الركن المادى للجريمة ، وبالتالي انتفاء المسؤولية الجنائية . ويحدث هذا إذا ثبت أن قيام الموظف بالعمل كان تحت تأثير اعتبارات أخرى غير الرجاء أو التوصية أو الوساطة ، أو كان هذا العمل في غير مصلحة صاحب الرجاء أو من كانت التوصية أو الوساطة لمصلحته<sup>(١)</sup>.

### ثانياً : الركن المعنوى

جريمة الاستجابة للرجاء أو التوصية أو الوساطة جريمة عمدية ، يتخذ ركنها المعنوى صورة القصد الجنائى . والقصد المطلوب لقيامها هو القصد العام ،

(١) الدكتور محمود نجيب حسنى ، المرجع السابق ، ص ٧٢ .

ويقوم هذا القصد بعلم الموظف بوجود وبمضمون الرجاء أو التوصية أو الوساطة ، وعلمه بمخالفة العمل الذى قام به لواجبات وظيفته . ويتطلب القصد الجنائى كذلك اتجاه ارادة الموظف إلى الاستجابة للرجاء أو التوصية أو الوساطة ، بالقيام بالعمل أو الامتناع المخالف لواجبات الوظيفة . ولا يتفى القصد الجنائى فى هذه الجريمة الا تطبيقا للقواعد العامة فى المسؤولية الجنائية . وبصفة خاصة ، لا يستطيع الموظف دفع المسؤولية عن نفسه بادعاء أن التوصية كانت تتضمن فى الواقع أمرا ممن صدرت عنه ، وأنه لذلك لم يكن باستطاعته أن يخالف هذا الأمر . لكن إذا ثبت أن الموظف كان حسن النية ، واقتصر على مجرد تنفيذ التعليمات الصادرة من رئيس تجب عليه طاعته ، ولم يكن يدرك وجه المخالفة فى الأمر الصادر إليه من الرئيس ، انتفت عنه كل مسؤولية لتوافر سبب الاباحة وهو أداء الواجب . أما إذا كان يدرك وجه المخالفة فى أمر الرئيس ، فلا تتبى مسؤوليته الجنائية كما قلنا .

### ثالثا : عقوبة جريمة الاستجابة للرجاء أو التوصية أو الوساطة

العقوبة التى حددها الشارع فى المادة ١٠٥ مكررا هى السجن والغرامة التى لا تقل عن مائتى جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه . والجمع بين السجن والغرامة وجوبى ، حيث لم ينص المشرع على امكان تطبيق احدى هاتين العقوبتين فقط . ويلاحظ أن الغرامة المقررة لهذه الجريمة هى من الغرامات العادية التى تتعدد بتعدد المحكوم عليهم ، وليست غرامة نسبية إذ يتبى المقابل فى هذه الجريمة . وقد ترك المشرع عقوبة السجن بين حدنيا الأدنى والأقصى ، حتى يمكن القاضى من اعمال سلطته التقديرية وفقا لظروف كل حالة وملاساتها . والواقع أن السلطة التقديرية الواسعة مطلوبة فى هذه الجريمة أكثر من غيرها ، وكانت تقتضى أن يترك المشرع للقاضى الخيار بين السجن والغرامة ، وعلى كل حال فيجوز للقاضى استعمال المادة ١٧ ع لاستبدال عقوبة الحبس بعقوبة السجن .

والملاحظ على عقوبة جريمة الرجاء أو التوصية أو الوساطة أنها أخف من تلك المقررة لجريمة الرشوة فى صورتها العادية . وتفسر هذه الرأفة بالموظف أن

المشروع قدر تخلف المقابل بمعناه الضيق في هذه الجريمة ، كما راعى ما تفرضه العادات والتقاليد في مجتمعاتنا الشرقية ، وما تقتضيه الجاملات بين الأفراد ورفاق العمل ، من استجابة الموظف في بعض الحالات للضغوط التي قد يتعرض لها من ذوى القرى والاصدقاء وأصحاب النفوذ عليه<sup>(١)</sup>. ولهذا السبب نعتقد أنه كان من الواجب توسيع السلطة التقديرية للقاضى فيما يتعلق بهذه الجريمة ، حتى يتمكن من تفريد العقاب حسب ظروف كل حالة على حدة .

وعقوبة جريمة الاستجابة للرجاء أو التوصية أو الوساطة تطبق على الموظف الذى أحل بواجبات وظيفته بناء على ذلك ، باعتباره الفاعل الاصلى لهذه الجريمة ، كما تطبق على من تقدم بالرجاء أو التوصية أو الوساطة ، وصاحب المصلحة إذا توافر لديه القصد الجنائى ، باعتبار كل منهما شريكا في الجريمة ، بشرط توافر باقى أركان الاشتراك تطبقا لنص المادة ٤١ من قانون العقوبات .

وباعتبار الجريمة جنائية ، تطبق العقوبات التبعية التي تقررهما المادة ٢٥ ع ، وغنى عن البيان أنه لا مجال لتطبيق العقوبة التكميلية التي تنص عليها المادة ١١٠ ع ، إذ الفرض أن المقابل يتخلف في هذه الجريمة ، إذ لا يتم دفع شيء على سبيل الرشوة .

وكما رأينا فان الجريمة لا تتم الا باستجابة الموظف لما طلب منه ، فإذا صدر الرجاء أو التوصية أو الوساطة ولم يستجب الموظف ، فلا تطبق عقوبة الجريمة ، لا على الموظف ولا على صاحب الرجاء أو التوصية أو الوساطة ، حيث لا يتحقق الاشتراك بالنسبة له ، بل يتوقف نشاطه عند مرحلة الشروع في الاشتراك ، وهو نشاط لا عقاب عليه دون نص خاص .

والشروع في هذه الجريمة يمكن تصويره ، ويعاقب عليه دون حاجة إلى نص

---

(١) والسبب ذاته قلنا بقدم موظف للمحاكمة بجهة الاستجابة للرجاء أو التوصية أو الوساطة ، رغم نقضي هذه الجريمة في المجتمع المصري . ويؤكد الاطلاع على مجموعات الأحكام القضائية هذه الملاحظة ، فلم تصادف حكماً أدان موظفاً لأنه خالف واجبات الوظيفة نتيجة لرجاء أو توصية أو وساطة .

خاص لأن الجريمة جنائية<sup>(١)</sup>. ويتصور الشروع إذا عبر الموظف عن استجابته وانجبت نيته إلى القيام بما يطلب منه ، لكنه لم يتمكن من ذلك لأسباب خارجة عن إرادته ، وقد يبدأ الموظف في تنفيذ العمل الوظيفي دون أن يتمه لسبب خارج عن إرادته كضبطه مثلا ، فتقف مسؤوليته عند حد الشروع .

## المبحث الرابع جريمة المكافأة اللاحقة

نصت على هذه الجريمة المادة ١٠٥ من قانون العقوبات التي تقرر أن « كل موظف عمومي قبل من شخص أدى له عملا من أعمال وظيفته أو امتنع عن أداء عمل من أعمالها أو أدخل بواجباتها هدية أو عطية بعد تمام ذلك العمل أو الامتناع عنه أو الإخلال بواجبات وظيفته بقصد المكافأة على ذلك وبغير اتفاق سابق يعاقب بالسجن وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه » .

تختلف جريمة المكافأة اللاحقة عن جريمة الرشوة في انقضاء فكرة الاتجار في أعمال الوظيفة التي تمتد جوهر الرشوة . ذلك أن الاتجار في أعمال الوظيفة يقتضى القيام بالعمل أو الامتناع مقابل ما يحصل عليه المرتضى ، بحيث يكون المقابل هو ثمن القيام بالعمل الوظيفي . هذا الاتجار يتنفي في صورة المكافأة اللاحقة ، حيث يؤدي الموظف عمله بما يحقق مصلحة صاحب الحاجة ثم يقبل منه مكافأة على ذلك عطية أو وعدا بها يقبله الموظف ، دون أن يكون بينهما اتفاق سابق على هذا الأمر . ويعنى ذلك أن المكافأة اللاحقة لا تفترض أى اتفاق مسبق بين الموظف وصاحب المصلحة ، لأن وجود هذا الاتفاق يحقق الرشوة العادية ، ولو كان تنفيذه مطلقا على أداء العمل أو الامتناع<sup>(٢)</sup> . فالقبول

(١) ولي هذه الحالة تكون العقوبة هي السجن مدة لا تزيد على نصف الحد الأقصى المقرر للجريمة لو الحبس . راجع المادة ٤٦ من قانون العقوبات .

(٢) وتختلف جريمة المكافأة اللاحقة كذلك عن صورة الارتشاء اللاحق التي أشرنا إليها فيما تقدم ، راجع المادة ١٠٤ ع . ففي الارتشاء اللاحق يتم الاتفاق بين الموظف وصاحب المصلحة على الأداء ،

للمكافأة لم يكن سابقا أو معاصرا لقيام الموظف بالعمل ، وإنما حدث ابتداء بعد الانتهاء من هذا العمل .

لذلك فلولا النص الصريح في القانون لما أمكن عقاب الموظف عن قبول المكافأة اللاحقة على أداء العمل ، إذ قد يؤخذ تقديمها من صاحب المصلحة على أنه من قبيل الاعتراف بفضل الموظف وتقديرا لنشاطه وجديته في انجاز مصالح الناس . ومع ذلك نعتقد أن المشرع قد أحسن صنعا بتجريم قبول الموظف للمكافأة اللاحقة ، لأن هذا القبول يحط من كرامة الوظيفة العامة والقيام عليها ، وقد يدفعه ذلك إلى الاتجار بالوظيفة إذا ما تبين له أن الوظيفة يمكن أن تكون سبيلا للثراء السريع . كما أن الدولة هي التي تختص بمكافأة الموظف الذي يتميز في أدائه لواجبات وظيفته ، وليس جمهور المتعاملين معه الذين يقدمون له « الاكراميات » نظير مجهوده وتفانيه في العمل .

وتقوم الجريمة إذا كان المتهم موظفا عاما على النحو السابق بيانه<sup>(١)</sup>، وتوافر بالاضافة إلى تلك الصفة ركن مادي وركن معنوي .

## أولا : الركن المادي

يتكون الركن المادي لجريمة المكافأة اللاحقة من عدة عناصر . فهو يفترض سلوكا من الموظف يمثل في « القبول » . وللقبول في هذه الجريمة مدلولان واسعا يشمل « الأخذ » بمعناه السابق تحديده في جريمة الرشوة . فالقبول ينصرف أولا إلى حالة قبول الموظف الوعد بهدية أو عطية تقدم في المستقبل ،

---

الوظيفي ، دون مقابل ، ثم بعد قيام الموظف بالأداء يطلب أو يقبل أو يأخذ مقابلاً لمكافأته على ما وقع منه . أما في جريمة المكافأة اللاحقة ، فلا وجود لاتفاق سابق أو معاصر للعمل ، وإنما حدث قبول الهدية أو الوعد ابتداء عقب أداء العمل الوظيفي ، ودون مبالغة من الموظف الذي يقتصر نشاطه على قبول ما يقدم إليه .

(١) لذلك لا تقع جريمة المكافأة اللاحقة باعتبارها جريمة موظف عام من المستعملين لدى الأفراد أو لدى الشركات والمؤسسات الخاصة ، ولو كان ما تلقاه هؤلاء لمكافأتهم على ما وقع منهم من حمل أو امتناع أو إخلال بواجبات الوظيفة . وبعد هذا نقصاً في التشريع بنهي تلافيه ، لاسيما إذا كانت للمكافأة اللاحقة هؤلاء يجهي في حقيقتها نحن لاخلالهم بواجبات وظائفهم .

كما ينصرف إلى حالة « أخذ » الموظف فعلاً للهدية أو العطية المقدمة إليه عقب الانتهاء من أداء العمل، لأن الأخذ يعد بالضرورة قبولاً للمكافأة فهو قبول فعلي وليس قبولاً قولياً فحسب، ومن ثم لا يتصور الأخذ الذي لا يتطوّل على معنى القبول. وعلى ذلك فالفعل الاجرامى فى جريمة المكافأة اللاحقة يتخذ صورة « الأخذ » أو « القبول » اللذين تقوم بهما جريمة الرشوة. لكن الجريمة لا تقوم بطلب الموظف للمكافأة اللاحقة، فإذا طلب للموظف عطية أو وعداً بها لمكافأته على أداء العمل الوظيفى ورفض طلبه، فلا تقوم فى حقه جريمة المكافأة اللاحقة، وإن أمكن مساءلته عن شروع فى هذه الجريمة<sup>(١)</sup>، وفى هذا تختلف جريمة المكافأة اللاحقة عن جريمة الرشوة، التى تقوم تلعة بالطلب الذى لم يصادف قبولاً من صاحب المصلحة.

وينبغى لتحقيق الركن المادى للجريمة، أن يكون القبول بمناه الواسع لاحقاً على أداء العمل، أو بمعنى آخر أن يكون أخذ المكافأة أو قبول الوعد بها قد سبقه أداء الموظف عملاً من أعمال وظيفته أو امتناعه عنه أو إخلاله بواجباتها<sup>(٢)</sup>. ونرى أن الجريمة تقوم سواء كان العمل أو الامتناع مشروعاً أو غير مشروع. فالموظف الذى يؤدى عملاً وظيفياً على النحو اللطابق لما تفرضه واجبات الوظيفة، ثم يقبل وعداً بعطية أو يأخذ العطية بالفعل مكافأة له على قيامه بهذا العمل، يرتكب جريمة المكافأة اللاحقة. ولا فرق فى ذلك بين جريمة المكافأة اللاحقة وجريمة الرشوة، التى تقوم سواء كان العمل أو الامتناع مشروعاً أو غير مشروع. فحتى فى حالة العمل المشروع والمطابق لواجبات

(١) ويقلب على هذا الشروع دون حاجة الى نص خاص باعتبار أن الجريمة جنسية. والواقع أنه لا يوجد مبرر لاستبعاد الطلب باعتباره صورة من صور الركن المادى لجريمة المكافأة اللاحقة، والاعتراف به بالنسبة للرشوة العادية. فالطلب لاحقاً كان أو سابقاً له ذات الدلول وتتوفر فيه علة التحريم، هذا فضلاً عن أن سياسة المشرع فى تجريم الرشوة تهدف إلى الإحاطة بكافة صور البعث بالوظيفة العامة والمخط من كرامتها، ولاشك فى أن طلب الموظف لمكافأة لاحقاً ما قام به يحقق هذا المنع، ولو رفضه صاحب المصلحة.

(٢) لم تكن المادة ١٠٥ ع تعاقب على جريمة المكافأة اللاحقة إلا إذا كانت مقبلة أداء عمل أو امتناع دون الإخلال بواجبات الوظيفة، ثم جاء القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ ومد نطاق هذه الجريمة إلى حالة قبول المكافأة على الإخلال بواجبات الوظيفة.

الوظيفة تقوم الجريمة ، ولو اقتصر دور الموظف على أخذ الهدية التي تقدم إليه من صاحب المصلحة ، ودون أن يكون قد طلبها صراحة أو ضمنا . فالمرجع أراد — في تقديرنا — أن يبنى بالموظف عن مثل هذا التصرف الذي يشكك في نزاهته ويحط من كرامة الوظيفة العامة ، ولو كان تقديم الهدية عرفانا بالجميل وشكرا للموظف على حسن قيامه بعمله . فالعولة هي التي تنخص بمكافأة مثل هذا الموظف وليس أصحاب المصالح ، والعولة ترصد له أجراً لقاء قيامه بعمله ، فلا يجوز له أن يأخذ من أصحاب الحاجات مكافأة على ذلك .

وفترض قيام الركن المادي لجريمة المكافأة اللاحقة انتفاء الاتفاق السابق أو المعاصر بين الموظف وصاحب المصلحة على الأداء الوظيفي أو على المكافأة ، لأنه لو وجد مثل هذا الاتفاق ، ولكن أرجىء تنفيذه إلى ما بعد القيام بالعمل ، اعتبرت الجريمة رشوة عادية . كذلك إذا حدث الاتفاق على الأداء الوظيفي دون المقابل ، ثم طلب الموظف المقابل أو أخذه . أو قبل الوعد به كمكافأة له على ما وقع منه ، تحققت صورة الرشوة اللاحقة .

### ثانيا : الركن المعنوي

جريمة المكافأة اللاحقة جريمة عمدية ، يتخذ ركنها المعنوي صورة القصد الجنائي . هذا القصد يفترض علم المتهم بأنه موظف عم ، حقيقي أو حكومي ، كما ينبغي توافر علمه بأن ما يقدم إليه هو مكافأة من صاحب المصلحة على ما قام به من عمل ، تقديرا وعرفانا له على ما قام به من أداء العمل الوظيفي أو إخلال بواجبات الوظيفة على النحو الذي تم به . ويلزم كذلك اتجاه إرادة الموظف إلى أخذ هذه المكافأة أو قبول الوعد بها . وترتبط على ذلك بتنفي القصد الجنائي إذا لم يتوافر العلم ، كما لو قدم صاحب المصلحة للموظف مالا عقب أدائه للعمل ، فأخذ الموظف معتقدا أنه سداد لجزء من دين له في ذمة صاحب المصلحة ، بينما كان هذا الأخير قد قدمه على سبيل المكافأة لهذا الموظف . كما يتنفي القصد الجنائي إذا انتفت إرادة القبول أو الأخذ أو كانت معيبة ، تطبيقا للقواعد العامة ، مثال ذلك أن يأخذ الموظف المكافأة اللاحقة لضرورة الجأته إلى ذلك ، فيطبق نص المادة ٦١ من قانون العقوبات .



### ثالثا : عقوبة المكافأة اللاحقة

العقوبة التي حددها الشارع في المادة ١٠٥ ع هي السجن والغرامة التي لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على مئسمائة جنيه<sup>(١)</sup>. ويستحق هذه العقوبة الموظف الذي قبل المكافأة اللاحقة باعتباره فاعلا أصليا للجريمة ، كما يستحقها من قدم المكافأة باعتباره شريكا في الجريمة ، وبالإضافة إلى العقوبة الأصلية يحكم بالعقوبة التكميلية التي نصت عليها المادة ١١٠ ع ، وهي مصادرة ما دفع على سبيل المكافأة اللاحقة . كما تسرى العقوبات التبعية المنصوص عليها في المادة ٢٥ ع . وقد رأينا أن الشروع يعاقب عليه ، وصورته أن يطلب الموظف مكافأة على أدائه العمل فيرفض طلبه . وجريمة المكافأة اللاحقة صورة خاصة من صور الرشوة ، قصد منها المشرع الحفاظ على كرامة الوظيفة العامة ومنع المساس بسميتها ووقارها . لذلك نعتقد أن عرض المكافأة اللاحقة على الموظف يحقق الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٠٩ مكررا ع ، إذا رفض الموظف عرض صاحب المصلحة ، فيستحق عارض المكافأة عقوبة جريمة عرض الرشوة<sup>(٢)</sup>. كذلك نرى أن مقدم المكافأة اللاحقة يستفيد من الاعفاء من العقوبة إذا أخبر السلطات بالجريمة أو اعترف بها ، لتوافر علة الاستفادة من الاعفاء بالنسبة له ، ذلك أنه يستحق العقوبة ذاتها المقررة للموظف الذي يقبل المكافأة ، هذا فضلا عن أن التبليغ عن جريمة المكافأة اللاحقة يعد خدمة يقدمها المبلغ للمجتمع ، يستحق المكافأة عليها ، باعفائه من العقوبة المقررة

---

(١) ونلاحظ أن هذه العقوبة أخف بكثير من عقوبة الرشوة اللاحقة المنصوص عليها في المادة ١٠٤ ع ، وهي الأشغال الشاقة المؤبدة وضمف الغرامة النسبية المقررة لرشوة الطلبة . والرشوة اللاحقة تتحقق - كما رأينا - باتفاق الموظف مع الرائي على الامتناع أو الإخلال بواجبات الوظيفة دون الاتفاق على تقديم الرشوة بعد تنفيذ الاتفاق ، ثم بعد تنفيذ هذا الاتفاق يطلب الموظف أو يقبل أو يأخذ عطية لمكافأته على ما وقع منه . لذلك ينبغي التمييز بدقة بين هاتين الجريمتين نظراً لاختلاف العقوبة المقررة لكل منهما .

(٢) وهذه العقوبة أشد من عقوبة جريمة المكافأة اللاحقة التي كان يستحقها لو أن الموظف قبل أحد الهدية أو العطية التي عرضها صاحب المصلحة . ومع ذلك قد يكون من الأوفق تعديل نص المادة ١٠٩ مكرراً ليكون صدره على النحو التالي : « من عرض رشوة أو مكافأة ولم تقبل منه

لاشتراكه في الجريمة . وتمثل الخدمة في الكشف عن جريمة ارتكبتها موظف غير أمين لا يقنع بما ترصده له الدولة من راتب لقاء قضائه مصالح الناس ، وإنما يقبل منهم مكافأة على قيامه بأداء واجبات وظيفته أو ثمناً لاختلاله بهذه الواجبات .

### المبحث الخامس

## جريمة الوساطة في أخذ العطية أو الفائدة

نصت على هذه الجريمة المادة ١٠٨ مكرراً من قانون العقوبات التي تقرر أن « كل شخص عين لأخذ العطية أو الفائدة أو علم به ووافق عليه المرتشى أو أخذ أو قبل شيئاً من ذلك مع علمه بسببه يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة وبغرامة مساوية لقيمة ما أعطى أو وعد به وذلك إذا لم يكن قد توسط في الرشوة » .

يجرم المشرع بهذا النص سلوك المستفيد من العطية أو الفائدة التي تشكل المقابل في جريمة الرشوة . هذا المستفيد قد يكون معيناً من قبل المرتشى أو مختاراً من الراشي أو محمداً باتفاق بين المرتشى والراشي . وليس بلامزم لقيام الجريمة في حق المستفيد أن تقع جريمة الرشوة ، لأن إجرام المستفيد يستقل عن إجرام المرتشى ، ولو كان هو الذي عينه لأخذ العطية أو الفائدة أو وافق عليه بعد أن علم به . ولا يشترط في المستفيد أن يكون موظفاً عاماً ، فقد يكون كذلك ، كما قد يكون شخصاً عادياً<sup>(١)</sup> . ولم يجعل المشرع من صفة المستفيد إذا كان موظفاً عاماً ظرفاً مشدداً لعقوبة الجريمة .

والواقع أن نص المادة ١٠٨ مكرراً يجرم صورة من صور الوساطة ، وهي هنا الوساطة في أخذ العطية أو الفائدة ، وهي تختلف عن الوساطة في جريمة الرشوة ذاتها ، لأن الوسيط في جريمة الرشوة يعد شريكاً فيها ، ويعاقب

---

(١) غير الشارع عن فاعل هذه الجريمة بأنه « كل شخص ... » .

بالعقوبة. ذاهما المقررة للمرتشى إذا وقعت جريمة الرشوة<sup>(١)</sup>، تطبيقاً لنص المادة ١٠٧ مكرراً من قانون العقوبات . وقد عير المشرع عن ذلك عندما تطلب لقيام الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٠٨ مكرراً ألا يكون المستفيد « قد توسط في الرشوة » .

وعلة تجريم هذا الفعل أن المستفيد من الرشوة الذى يعين لأخذ العطية أو الفائدة ، سواء باتفاق بين المرتشى والراشى أو باختيار من الأخير يوافق عليه المرتشى بعد أن يعلم به ، قد يسهل مشروع الرشوة ويزيل عقبة من العقبات التى تعترض تنفيذها وقد تحول دون وقوعها . كما أن المستفيد الذى يأخذ عطية أو يقبل وغداً بها مع علمه بسببها قد يؤثر على الموظف فيدفعه إلى ارتكاب جريمة الرشوة<sup>(٢)</sup>. هذا فضلاً عن أن سلوك المستفيد الذى يأخذ أو يقبل عطية أو فائدة مع علمه بأنها مقابل لرشوة ارتكبت أو بسببها إلى الارتكاب هو سلوك شائن ، يحقق من يأتيه غاية غير شريفة تمثل في الحصول على فائدة غير مشروعة .

وتتحقق جريمة المستفيد من الرشوة بتوافر ركنين : ركن مادى وركن معنوى .

## أولاً : الركن المادى

يتوافر الركن المادى لهذه الجريمة فى احدى حالتين :

**الأولى :** قبول الشخص تعيينه لأخذ العطية أو الفائدة . وفى هذه الحالة

(١) لأن اجرام الوسيط في هذه الحالة مستمد من اجرام الفاعل ذاته ، فيشترط لعقابه كشرط أن تقع جريمة الرشوة التى اشترك فيها ، راجع الدكتور محمود نجيب حسنى ، القسم العام السابق الإشارة اليه ، ص ٤٤٩ .

(٢) كما اذا قبلت الزوجة مع علمها بالسبب هدية أو عطية قدمها الراشى لها على غير اتفاق سابق مع زوجها الموظف ، فقد نحاول أن نؤثر على زوجها لأداء العمل الوظيفي الذى قد يطلبه الراشى ، كما قد يضطر زوجها الى القيام بهذا العمل دفناً للحرج عن نفسه وعن زوجته . وفي الحالة الأولى ينقلب المستفيد الى شريك في جريمة الرشوة عن طريق التحريض على ارتكابها ، أما في الحالة الثانية فيقف نشاطه عند حد الاستفادة من جريمة الرشوة التى ارتكبت ، ومن ثم يخضع لنص المادة ١٠٨ مكرراً الذى يصينا الآن . . .

يستوى أن يكون الموظف المرتشى هو الذى عيّن المستفيد من الرشوة لأخذها ، أو أن يكون قد عيّن باتفاق بين المرتشى والراشى ، أو أن يكون الراشى هو الذى اختاره لأخذ العطية ووافق عليه المرتشى بعد أن علم به . وتقوم الجريمة فى حق من وافق على تلقي العطية أو الفائدة مع العلم بسببها ولو لم يصدر منه أى سلوك لاحق على هذا القبول<sup>(١)</sup>.

الثانية : أخذ العطية أو الفائدة أو قبول الوعد بها . ويستوى تمام الركن المادى فى هذه الحالة أن يكون المرتشى قد علم بسلوك المستفيد أو لم يعلم به .

فعلم المرتشى بسلوك المستفيد يتحقق فى فرضين :

١ - أن يكون الموظف المرتشى قد اتفق مع الراشى على تقديم العطية أو الفائدة لشخص معين ، كزوجة الموظف أو ابنه مثلاً ، فيقبل أيهما أخذ العطية أو الفائدة مع علمه بأنها مقابل رشوة ارتكب أو سترتكب مستقبلاً . وفى هذا الفرض تقوم الجريمة فى حق المستفيد بأخذه العطية ، ولو لم ترتكب جريمة الرشوة فعلاً لأى سبب من الأسباب ، لأن اجرام المستفيد قائم بذاته ومستقل عن جريمة الرشوة ذاتها .

٢ - أن يكون الراشى قد سلم العطية أو الفائدة للمستفيد دون اتفاق مع المرتشى ودون علمه . لكن المرتشى يعلم بذلك ويوافق عليه . مثال ذلك أن يسلم الراشى العطية أو الفائدة لزوجة الموظف المرتشى أو ابنه الذى يقبل ذلك مع علمه بأنها مقابل رشوة سترتكبها زوجها أو أبوه ، ثم بعد أن يعلم الموظف بما حدث يوافق على المستفيد من الرشوة . وتقوم جريمة المستفيد فى هذا الفرض كذلك ولو لم ترتكب جريمة الرشوة .

لكن الموظف قد لا يعلم بسلوك المستفيد ، أو قد يعلم به ولا يقره ، كما لو أخذ المستفيد الرشوة أو قبلها والموظف المقصود بالرشوة يجهل ذلك أو يعلم به ولا يقر المستفيد على سلوكه . ويحدث هذا عندما يتقدم الراشى بالمطالبة أو العطية لابن الموظف أو زوجته على غير اتفاق سابق مع الموظف ، فيقبل الابن

(١) قارن الدكتور حوض محمد ، المرجع السابق ، ص ٧٤ .

لنفسه أو تقبل الزوجة لنفسها ذلك مع العلم بالسبب الذى كتمت الهدية من أجله ، دون أن يغير أي منهما الموظف أباه . لو زوجه بما حدث أو يكون قد أخبره به ولم يقره . ويدهى أن الجريمة تقوم في هذه الحالة في حق المستفيد على الرغم من عدم قيام جريمة الرشوة في حق الموظف المقصود فصلاً بالرشوة .

### ثانياً : الركن المعنوى

جريمة التوسط في أخذ العطية أو الفائدة جريمة عمدة ، يتخذ ركنها المعنوى صورة القصد الجنائى . والقصد المتطلب في هذه الجريمة هو القصد العام ، الذى يتحقق بعلم الشخص وقت قبوله تسلم العطية أو الفائدة أو وقت تسلمه الفعل لها أنه يأخذ أو يقبل أن يكون وسيطاً في أخذ عطية أو فائدة هي مقابل للرشوة التى وقعت أو في سبيلها إلى الوقوع . فيلزم أن يعلم المستفيد عندما يقبل أو يأخذ بالسبب الذى من أجله عين لأخذ العطية أو الفائدة ، وهو شراء ذمة الموظف وبأن ما يأخذه هو ثمن لأداء وظيفي مطلوب من الموظف . وبالإضافة إلى العلم ، ينبغى أن تتصرف إرادة المستفيد إلى الأخذ أو القبول رغم علمه بالسبب . فإذا انتهى العلم أو انقضت الإرادة ، فلا يتوافر القصد الجنائى ، ولا تقوم الجريمة تبعاً لذلك . ويتنفي علم المستفيد بالسبب عندما يجهل وقت تسلم العطية أنها مقابل لرشوة . مثال ذلك أن تأخذ زوجة الموظف مالاً من شخص قدمه إليها على أنه مرسل إليها من زوجها في حين أنه مقابل لرشوة كان المرتشى قد اشترط تسليمه في منزله لأحد القاطنين فيه . ولا يتوافر القصد الجنائى في هذا الفرض ولو علم من تسلم العطية أو الهدية بعد قبولها بسببها وكونها مقابلاً للرشوة ، لأن العلم يكون قد طرأ بعد تحقق فعل الأخذ أو القبول ولم يعاصره .

والقصد العام كاف لقيام الجريمة ، فلا يلزم توافر أى قصد خاص فيها . وتطبيقاً لذلك لا يشترط لتوافر القصد الجنائى أن تتصرف نية المتهم إلى الاستفادة مما حصل عليه . من أجل ذلك لا تقرر ما درج عليه الفقه من تسمية هذه الجريمة باسم « الاستفادة من الرشوة »<sup>(١)</sup> ، والأدق أنها جريمة « وساطة

(١) راجع الدكتور أحمد خمي سرور ، ص ٢١٣ ، الدكتور محمد زكى أبو عامر ، ص ١٢١ .

في أخذ العطية أو الفائدة «<sup>(١)</sup>. وإذا كانت نية الاستفادة مما تلقاه المتهم غير متطلبه لقيام الجريمة ، فإن هذه الجريمة تقوم في حق من يتلقى الفائدة ليحفظها عنده حتى ينفذ الموظف العمل المطلوب منه فيسلمها إليه ، كما تقوم في حق من يعهد إليه الموظف باستلام الفائدة نيابة عنه وإيصالها إليه<sup>(٢)</sup>.

### ثالثاً : عقوبة الوساطة في أخذ العطية أو الفائدة

جريمة التوسط في أخذ العطية أو الفائدة جنحة ، عاقب عليها المشرع بالحبس الذي لا تقل مدته عن سنة ولا تجاوز ثلاث سنوات ، والغرامة المساوية لقيمة ما أعطى أو وعد به . ويشترط لاستحقاق هذه العقوبة ألا يكون المستفيد قد توسط في الرشوة بصرح النص ، فإن كان وسيطاً في الرشوة وأكمل وساطته بقبض العطية أو الفائدة ، استحق عقوبة الاشتراك في الرشوة ، وهي ذاتها عقوبة الموظف المرتشي طبقاً لنص المادة ١٠٧ مكرراً من قانون العقوبات . وإذا اقتصر سلوك الفاعل على أخذ العطية أو الفائدة دون التوسط في الرشوة ، فإنه لا يستفيد من الاعفاء من العقاب إذا أخبر السلطات بالجريمة أو اعترف بها ، لأن نص المادة ١٠٧ مكرراً المقرر لهذا الاعفاء يعني الوسيط في الرشوة الذي يعاقب بالعقوبة ذاتها المقررة للمرتشي .

ويلاحظ أن الغرامة المنصوص عليها في المادة ١٠٨ مكرراً هي — على خلاف الغرامة المقررة لجريمة الرشوة — غرامة نسبية كاملة لم يحدد المشرع حداً أدنى لها ، بل جعلها مساوية تماماً لقيمة ما قبضه المستفيد أو ما وعد به . فإذا اتخذت الجريمة صورة قبول الشخص تعيينه لأخذ العطية أو الفائدة ، دون أن تكون قيمة العطية أو الفائدة قد حددت بعد ، فإن الغرامة لا يمكن تحديدها ، ومن ثم لا يحكم بها . وإذا كانت الفائدة مما لا يمكن تقويمه بالمال ، فإن الغرامة لا يمكن تحديدها ، ومن ثم لا يحكم بها ، كما لو تمثلت تلك الفائدة في ترقية أو تعيين في وظيفة أو غير ذلك من الفوائد المعنوية .

(١) أو جريمة تلقي الفائدة ، راجع الدكتور عوض محمد ، ص ٧١ .

(٢) راجع الدكتور عوض محمد ، ص ٧٣ .

وبالإضافة إلى العقوبة الأصلية ، يحكم بمصادرة ما يقبضه المستفيد على سبيل الرشوة ، طبقاً لنص المادة ١١٠ من قانون العقوبات ، الذى يوجب الحكم فى جميع الأحوال بمصادرة ما يدفعه الراشئ أو الوسيط على سبيل الرشوة طبقاً للمواد السابقة ، ومنها المادة ١٠٨ مكرراً . هذا فضلاً عن أن النص يقضى بمصادرة ما يدفعه الراشئ أو الوسيط كـمقابل للرشوة ، بصرف النظر عما تلقى ، يستوى أن يكون هو المرتشئ أو غيره ، يعلم من المرتشئ وإقرار منه أو بدون علمه . وبدهى أنه إذا اتخذت الجريمة صورة قبول الشخص تعيينه لأخذ العطية أو الفائدة ، أو كان المستفيد قد قبل الوعد بعطية لم تكن قد قدمت بعد عند اكتشاف الجريمة ، فلا عمل للحكم بالمصادرة .

### المبحث السادس

#### جريمة عرض أو قبول الوساطة فى رشوة

نصت على هذه الجريمة المادة ١٠٩ مكرراً ثانياً من قانون العقوبات التى تقرر أنه « مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد يقضى بها قانون العقوبات أو أى قانون آخر يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن مائتى جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من عرض أو قبل الوساطة فى رشوة ولم يتعد عمله العرض أو القبول . فإذا وقع ذلك من موظف عمومى فيعاقب الجانى بالعقوبة المنصوص عليها فى المادة ١٠٤ . وإذا كان ذلك بقصد الوساطة لدى موظف عمومى يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها فى المادة ١٠٥ مكرراً » .

أضيف نص المادة ١٠٩ مكرراً ثانياً إلى قانون العقوبات بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ لتجريم عرض أو قبول الوساطة فى رشوة ، وأى من الفعلين لا يكفي بذاته لتحقيق الاشتراك فى جريمة من جرائم الرشوة ، فالاشتراك المعاقب عليه يفترض وقوع الجريمة بناء على الاشتراك . ومن ثم كان عرض أو قبول الوساطة فى رشوة من الأفعال التى لا تخضع لنص من نصوص التجريم الواردة فى باب الرشوة ، إذا لم يكن سلوك الشخص قد تعدى العرض أو القبول . ولا يخفى

ما يتضمنه عرض أو قبول الوساطة في رشوة من تسهيل لارتكاب تلك الجريمة ، وإزالة لعقبة من العقبات التي تعترض تنفيذها ، وقد يكون من شأنها الحيلولة دون وقوعها . ويهدف المشرع من هذا التجريم إلى اكمال سياج الحماية الجنائية للوظيفة العامة بقطع الطريق على « سماسة الرشوة » ودعايتها ، ولو لم يتعدى دورهم مجرد عرض أو قبول الوساطة . فهذا التجريم هو من قبيل الوقاية إذ يعد نوعاً من التحوط المفيد في محاربة الرشوة وسد الطريق على المذللين لمصاعبها<sup>(١)</sup>.

ولم يتطلب المشرع صفة خاصة في مرتكب هذه الجريمة ، فقد يكون مرتكبها موظفاً عاماً ، كما قد يكون فرداً عادياً ، ففاعل هذه الجريمة هو « كل من عرض أو قبل الوساطة ... » . ومع ذلك فإن صفة مرتكب الجريمة يجعل لها المشرع دوراً في تحديد العقوبة التي تشدد إذا كان الجاني موظفاً عاماً . وقبل أن نبين عقوبات هذه الجريمة ، ندرس ركنيها المادى والمعنوى .

### أولاً : الركن المادى

يتكون الركن المادى في هذه الجريمة من أجد فعلين : عرض الوساطة في رشوة ، أو قبول الوساطة في رشوة . وكما يتضح من النص ، فإن المشرع لا يجرم عرض أو قبول الوساطة في « الرشوة » ، وإنما يجرم العرض أو القبول في « رشوة » ، وهو ما يفترض أن هناك رشوة احتمالية يعرض الجاني أو يقبل الوساطة فيها . كذلك يفترض الركن المادى لهذه الجريمة أن الجاني قد إقتصر على عرض أو قبول الوساطة « وه يتعد عمله العرض أو القبول » . ويعنى ذلك أن الركن المادى لهذه الجريمة يفترض أمرين ويقوم بأحد فعلين .

### ( أ ) مفترضات الركن المادى

يفترض قيام الركن المادى لجريمة عرض أو قبول الوساطة في رشوة وجود

(١) ل هذا المعنى ، الدكتور محمد أبو حاتم ، المرجع السابق ، ص ١١٨ . وراجع المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ .



مشروع جريمة من جرائم الرشوة المنصوص عليها في الباب الثالث من الكتاب الثاني من قانون العقوبات . فالجاني يعرض أو يقبل الوساطة في « رشوة » مهددة المعالم ، ويقتضى ذلك أن يكون لعناصرها الأساسية وجوداً حقيقياً من حيث الواقع ، بمعنى أن يوجد الموظف العام والعمل الوظيفي المطلوب وصاحب الحاجة لهذا العمل<sup>(١)</sup>.

ويفترض قيام الركن المادى كذلك عنصراً سلبياً هو انتفاء صفة الشريك في الرشوة عمن يعرض أو يقبل الوساطة ، إذ لو حقق سلوك المتهم عناصر الاشتراك في الرشوة ، لأمكن عقابه عن اشتراك في جريمة الرشوة تطبيقاً للمادتين ٤١ و ١٠٧ مكرراً من قانون العقوبات . فالمرشع يجرم مجرد عرض أو قبول الوساطة في رشوة إذا توقف سلوك الشخص عند هذا الحد ، وتلك هي الاضافة الحقيقية لنص المادة ١٠٩ مكرراً ثانياً من قانون العقوبات ، الذى يقرر صراحة أن سلوك الفاعل لم يتعد العرض أو القبول ، فلم يصل إلى حد الاشتراك في الرشوة<sup>(٢)</sup>. والواقع أن التعمق في فهم طبيعة هذه الجريمة يقود إلى الاعتقاد بأن المرشع يجرم في هذه الحالة مجرد الشروع في الاشتراك . فمن يعرض أو يقبل الوساطة في رشوة لا يتتوى عادة التوقف عند هذا الحد ، بل هو يتبنى المضي قدماً في تحقيق مشروع الرشوة . وقد يستمر في نشاطه ويقوم فعلاً بالوساطة في الرشوة أو في عرض الرشوة ، وهنا يحقق وصف الشريك إذا تمت الجريمة التى اشترك فيها . لكنه قد يتوقف في نشاطه عند مرحلة الشروع

---

(١) نقض ٢٦ يونيو ١٩٦٧ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ١٨ ، رقم ١٧٥ ، ص ٨٦٩ ، ١١ نوفمبر ١٩٧٣ ، السنة ٢٤ ، رقم ١٩٢ ، ص ٩٢٩ ، ٢٩ نوفمبر ١٩٨٣ ، السنة ٣٤ ، رقم ٢٠٣ ، ص ١٠٠٦ ، ٢١ نوفمبر ١٩٨٥ ، السنة ٣٦ ، رقم ١٨٩ ، ص ١٠٣٥ .

(٢) وهذا ما استخلصته محكمة النقض بوضوح في حكمها المشار إليها في الفئس السابق ، عندما قررت أن جريمة المادة ١٠٩ مكرراً ثانياً هي « جريمة مستحقة ذات كيان خاص ، بخلاف جريمة الرسيط في الرشوة المنصوص عليها في المادة ١٠٧ مكرراً عقوبات » ، نقض ١١ نوفمبر ١٩٧٣ . كما قررت كذلك أن المرشع قد تنها من الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٠٩ مكرراً ثانياً - للبطيئة في الدعوى - تجريم الأفعال التي لا تجاوز عرض أو قبول الوساطة في رشوة والتي لا تبلغ حد الاشتراك في رشوة أو في شروع فيها والتي لا يؤثما نص آخر ، وذلك للقضاء على محاصرة الرشوة ودعائها ، نقض ٢٦ يونيو ١٩٦٧ .

في الاشتراك ، عندما لا يكتمل اشتراكه في الجريمة لأي سبب من الأسباب .  
والقاعدة أن الشروع في الاشتراك لأعقاب عليه الا بنص خاص ، ونعتقد أن  
المادة ١٠٩ مكرراً ثانياً ، بتجريمها مجرد عرض أو قبول الوساطة في الرشوة ،  
تعاقب على احدى صور الشروع في الاشتراك .

### ( ب ) مكونات الركن المادى

يقوم الركن المادى لجريمة عرض أو قبول الوساطة في رشوة بأحد فعلين :  
العرض أو القبول . والعرض يقتضى مبادرة من المتهم ، إذ هو إيجاب صادر منه  
يتضمن تعبيراً عن استعداده للقيام بدور الوسيط في رشوة . والغالب في العمل  
صدور العرض من الجاني لصاحب الحاجة ، فالجاني يتقدم إلى صاحب الحاجة  
عارضاً عليه التوسط لمصلحته لدى الغير في الارتشاء<sup>(١)</sup> . لكن قد يصدر عرض  
الوساطة من الجاني للموظف العام أو للمستخدم في مشروع خاص ، وفي الحالتين  
تقع جريمة عرض الوساطة في الرشوة تامة ، ولو لم يصادف ذلك العرض قبولاً  
من وجه إليه ، كما لا يؤثر في قيامها عدول العارض عن عرضه ، لأنه عدول  
لاحق على تمام الجريمة .

أما قبول الوساطة في رشوة فمعناه استجابة الوسيط لطلب أحد طرفي  
الرشوة بالتدخل للتعريف بالطرف الآخر . والغالب في العمل أن يوجه الطلب  
إلى الوسيط من صاحب الحاجة الذي يرغب في قضاء مصلحته عن طريق  
ارشاء الموظف ، لكن قد يصدر الطلب من قبل الموظف الذي يريد الارتشاء .  
وفي الحالتين تقوم الجريمة تامة بقبول الوسيط لعرض الوساطة في الرشوة ، سواء  
صدر العرض من صاحب الحاجة أو من الموظف ، ولو لم يتم بعد هذا القبول  
بأى عمل إيجابى آخر لتنفيذ ما قبل القيام به ، بل ان الجريمة تقوم ولو عدل  
المتهم عن قبوله السابق<sup>(٢)</sup> .

ولا تقوم الجريمة التى نحن بصددھا الا بعرض الوساطة أو قبولھا . ومن ثم

(١) نقض ١٩ فبراير ١٩٦٨ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ١٩ ، قد ٤٣ ، ص ٢٣٨

(٢) الدكتور عوض محمد ، المرجع السابق ، ص ٧٠ .

فان طلب الوساطة من قبل صاحب المصلحة أو الموظف الذى لم يصادف قبولاً من الوسيط لا يحقق تلك الجريمة<sup>(١)</sup>.

ولا يتطلب تحقق الركن المادى للجريمة أكثر من عرض أو قبول الوساطة . ومن ثم لا أهمية للوسيلة التى يتم بها العرض أو القبول ، طالما ثبت صدور أحد الفعلين عن المتهم . لكن يشترط أن تكون الوساطة المعروضة أو المقبولة من أجل ارتكاب رشوة بمعناها الضيق<sup>(٢)</sup>، ومن ثم لا تقوم جريمة المادة ١٠٩ مكرراً ثانياً فى حق من يعرض أو يقبل الوساطة لحمل الموظف على الاستجابة لرجاء أو توصية أو وساطة أو لحمله على قبول المكافأة اللاحقة على أداء العمل الوظيفى .

### ثانياً : الركن المعنوى

جريمة عرض أو قبول الوساطة فى رشوة جريمة عمدية ، يتخذ ركنها المعنوى صورة القصد الجنائى . وطبيعة هذه الجريمة تثير التساؤل عن نوع القصد المتطلب لقيامها . ونعتقد أن القصد اللازم هنا هو القصد الخاص ، إذ الجريمة تفترض أن هناك « رشوة » احتمالية ، يستهدف الجاني بعرضه أو قبوله الوساطة فيها اتمامها ، ولو لم يتعد عمله بالفعل مجرد العرض أو القبول . فالتية منعقدة لدى الجاني عند عرض الوساطة أو قبولها على الاستمرار فى مشروع الرشوة ، ولا يهم بعد ذلك ان كان قد واصل مسيرته أو توقف عمله عند مجرد العرض أو القبول . ومن ثم لزم فى الأقل أن تتوافر لديه نية خاصة عند عرض الوساطة أو قبولها هي نية بذل المساعي للمساهمة فى اتمام جريمة الرشوة التى عرض الوساطة فيها أو قبل طلب أحد طرفيها بالوساطة فيها .

وعلى ذلك ينبغى أولاً توافر القصد العام الذى يقوم به العلم والارادة . وينصب العلم على توافر عناصر الرشوة التى يعرض أو يقبل الوساطة فيها ، فلن

(١) وبعد هذا نقضاً تشريعياً فى نصوص الرشوة ، إذ أن طلب الوساطة فى الرشوة يستحق العقاب ، سواء صدر من صاحب المصلحة أو من الموظف . ويتضح من هذا النقض أن ينص للشرع على تجريم سلوك كل من طلب الوساطة فى رشوة ولم يقبل طلبه . ويرى الأستاذ الدكتور محمود نجيب حسنى أن طلب الوساطة من قبل الموظف بعد رشوة فاشة ، المرجع السابق ، ص ٧٤ .

(٢) الدكتور أحمد قنعي سرور ، ص ٢١٧ .

انتهى هذا العلم ، انتهى القصد الجنائي لدى المتهم<sup>(١)</sup> . أما الإرادة فينبغي أن تنحصر إلى إتيان فعل العرض أو القبول .

أما القصد الخاص فيتحقق بانعقاد نية من يعرض أو يقبل الوساطة في رشوة على القيام بدور الوسيط في تلك الرشوة أو هو قصد الوساطة في رشوة . فإذا ثبت أن قصد المتهم لم يكن منصرفاً البتة عند عرض أو قبول الوساطة إلى القيام حقيقة بأى دور للتقريب بين طرفي الرشوة وإنما اكتفى بزعم ذلك ، انتهى القصد الجنائي لديه<sup>(٢)</sup> . وتطبيقاً لذلك لا تقوم جريمة عرض أو قبول الوساطة في رشوة لانتفاء القصد الجنائي في حق من يعرض أو يقبل الوساطة على سبيل الهزل . فعرض أو قبول الوساطة في رشوة ليس كياناً مادياً فحسب ، ولكنه سلوك مادي ذي مضمون نفسي ، إذ هو سلوك كاشف عن إرادة حقيقة لا تتوافر في حالة العرض أو القبول غير الجدى . وقد تنصرف نية عارض الوساطة في رشوة إلى الاستئثار بالمبلغ لنفسه<sup>(٣)</sup> أو إلى التشهير بالموظف ، دون أن تكون قد اتجهت إلى بذل المساعي لإتمام الرشوة ، فينتفى القصد الجنائي

(١) فمن يعرض على موظف عام السعي لدى المتعاملين معه لدفعهم إلى تقديم الرشوة له أو يقبل عرض الموظف بذلك بدون أن يعلم بوجود مشروع رشوة حقيقية لا يتوافر القصد الجنائي لديه ، ولو ثبت بعد ذلك أن الموظف عند العرض أو القبول كان - ع غير علم من يعرض الوساطة أو يقبلها - لا يؤدي عملاً وظيفياً إلا بمقابل أو كان قد طلب الرشوة بالفعل أو قبل العرض الصوري من صاحب المصلحة .

(٢) لذلك بعد دفاعاً جوهرياً ادعاء المتهم في جريمة عرض أو قبول الوساطة في رشوة بعدم انصراف قصده إلى الاتصال بالطرف الآخر للزعم لرشائه ، لأنه لو صح هذا الدفاع لكان من شأنه أن يؤدي إلى انتفاء القصد الجنائي اللازم لقيام الجريمة ، وراجع نقض ١١ نوفمبر ١٩٧٣ ، ٢٩ نوفمبر ١٩٨٣ السابق الإشارة إليهما ، ٢١ نوفمبر ١٩٨٥ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ٣٦ ، رقم ١٨٩ ، ص ١٠٣٥ . وفي هذه الأحكام وغيرها من تلك التي طبقت نص المادة ١٠٩ مكرراً تأنيلاً اضطرد قضاء محكمة النقض على ضرورة أن تكون « إرادة الجاني - قد اتجهت في الحقيقة وليس بمجرد الزعم - إلى إتيان فعل عرض الرشوة أو قبول الوساطة فيها ، ذلك بأنه لو أورد الشارح من التأييم في هذه الجريمة إلى مجرد الزعم لصد إلى الانصاح عن ذلك في صراحة ، على غرار سة في المادة ١٠٤ مكرراً من تأييمه زعم الموظف أن العمل من أعمال وظيفته وليس يجوز التخلي أو التوسع في التفسير ، لأنه في مجال التأييم محظور » .

(٣) نقض ١١ نوفمبر ١٩٧٣ السابق الإشارة إليه ، ٢١ نوفمبر ١٩٨٥ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ٣٦ ، رقم ١٨٩ ، ص ١٠٣٥ .

اللازم لقيام جريمة المادة ١٠٩ مكرراً ثانياً ، وإن كان هذا لا يمنع من إمكان قيام جريمة أخرى مثل النصب أو الشروع فيه .

### ثالثاً : عقوبة عرض أو قبول الوساطة في الرشوة

تقرر المادة ١٠٩ مكرراً ثانياً ع للصورة البسيطة لجريمة عرض أو قبول الوساطة في الرشوة عقوبة الحبس والغرامة التي لا تقل عن مائتي جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين ، مع عدم الإخلال بأى عقوبة أشد يقضى بها القانون . والصورة البسيطة للجريمة تتحقق عند انتفاء صفة الموظف العام عن مرتكب الجريمة ، وعن المقصود بالوساطة . فمن يعرض أو يقبل الوساطة ليس موظفاً عاماً . والمقصود بالوساطة ليس هو الآخر موظفاً عاماً .

أما إذا كان من يعرض الوساطة أو يقبلها موظفاً عاماً ، فقد قرر المشرع لجريمته العقوبة المنصوص عليها في المادة ١٠٤ من قانون العقوبات ، أى الاشغال الشاقة المؤبدة وضعف الغرامة المقررة في المادة ١٠٣ من قانون العقوبات<sup>(١)</sup> . وبمستوى لاستحقاق هذه العقوبة أن يكون هدف الجاني هو الوساطة لدى موظف عام أو لدى مستخدم في مشروع خاص<sup>(٢)</sup> ، لأن المشرع يشدد العقاب على سلوك الموظف العام الذى يتدنى إلى مستوى عرض أو قبول الوساطة في رشوة ، ففى هذا السلوك إخلال واضح بالواجبات العامة التى تفرضها الوظيفة على الموظف العام .

وإذا كان المقصود بالوساطة موظفاً عاماً ، استحق الجاني العقوبة المنصوص عليها في المادة ١٠٥ مكرراً من قانون العقوبات ، أى السجن والغرامة التى لا تقل عن مائتي جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه . وفى هذه الحالة يكون

---

(١) ويعنى ذلك أن مثل هذا الموظف يستحق عقوبة الرشوة المشددة ، وهى عقوبة تزيد على تلك التى كان يستحقها لو قام بالوساطة فضلاً . راجع في نقد هذا المسلك التشريعى في تقدير العقوبة ، الدكتور عبد المهيمن بكر ، المرجع السابق ، ص ٣٢٤ ، الدكتور محمد أبو عامر ، المرجع السابق ، ص ١٢١ .

مرتكب الجريمة فرداً عادياً أو مستخدماً في مشروع خاص ويقصد الوساطة لدى موظف عمومي ، ولذلك خفف المشرع عقوبته عن عقوبة الموظف العام الذي يأتي السلوك ذاته .

والعقوبات المنصوص عليها في المادة ١٠٩ مكرراً ثانياً للجريمة عرض أو قبول الوساطة في رشوة يستحقها من يعرض أو يقبل الوساطة باعتباره فاعلاً أصلياً ، كما يستحقها الشريك في تلك الجريمة تطبيقاً لنص المادة ٤١ من قانون العقوبات . والاشتراك في هذه الجريمة متصور عندما يحرض الشريك فاعل الجريمة على عرض وساطته أو قبولها أو عندما يعبر مرتكب الجريمة نفسه عن إرادته في عرض أو قبول الوساطة في الرشوة عن طريق وسيط .

### المبحث السابع جريمة استغلال النفوذ

نصت على هذه الجريمة المادة ١٠٦ مكرراً من قانون العقوبات ، التي تقرر أن « كل من طلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو أخذ وعداً أو عطية لاستعمال نفوذ حقيقي أو مزعوم للحصول أو لمحاولة الحصول من أية سلطة عامة على أعمال أو أوامر أو أحكام أو قرارات أو نياشين أو التزام أو تراخيص أو اتفاق توريد أو مقولة أو على وظيفة أو خدمة أو أية مزية من أى نوع يعد في حكم المرتشى ويعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في المادة ١٠٤ من هذا القانون ان كان موظفاً عمومياً وبالحبس وبغرامة لا تقل عن مائتي جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين فقط في الاحوال الاخرى . ويعتبر في حكم السلطة العامة كل جهة خاضعة لاشرفها » .

هذه الجريمة صورة من صور الرشوة الحكيمية ، ولذلك اعتبر المشرع الموظف المستغل لنفوذه « في حكم المرتشى »<sup>(١)</sup> ، وان كان قد قرر له عقوبة

(١) هذا اذا كان المستغل لنفوذه من الموظفين العموميين ، فقد قرر المشرع أنه يعد « في حكم المرتشى » ، بل انه يكون أسوأ حظاً من الموظف المرتشى فيما يتعلق بالعقوبة المقررة لجريمته ، إذ يستحق عقوبة جرمية الرشوة في صورتها المشددة التي قررتها المادة ١٠٤ من قانون العقوبات .

الرشوة في صورتها المشددة المنصوص عليها في المادة ١٠٤ من قانون العقوبات . والواقع أن هناك فرقاً أساسياً بين الرشوة واستغلال النفوذ ، فالرشوة في جوهرها انجرار في عمل وظيفي يختص به الموظف أو يزعم أو يعتقد خطأ أنه مختص به ، بينما استغلال النفوذ هو انجرار في سلطة حقيقية أو موهومة للجاني ، الذي لا يختص بالعمل الوظيفي الذي تلقى المقابل من أجله ولا يزعم اختصاصه أو يمتدح خطأ بقيامه . بل إنه ليس بلازم في القانون المصري أن يكون مستغل النفوذ موظفاً عاماً ، إذ قد يكون شخصاً عادياً<sup>(١)</sup> . ومع ذلك يوجد اتفاق بين الرشوة واستغلال النفوذ فيما يتعلق بالمقابل الذي يحصل عليه الموظف المستغل لنفذه ، والمتمثل في العطية التي يطلبها أو يأخذها أو يقبل الوعد بها من صاحب المصلحة ، كما في جريمة الرشوة<sup>(٢)</sup> .

وعلة تجريم استغلال النفوذ هي ما يمثله فعل الجاني من إخلال بالثقة في الوظيفة العامة ، إذ يوحى بأن السلطات العامة لا تصرف وفقاً للقانون وإنما تحت سطوة ما يمارسه أصحاب النفوذ من تأثير . وإذا كان استغلال النفوذ حقيقياً ، فهو يتضمن إساءة استغلال السلطة المخولة لمستغل النفوذ ، فضلاً عما في ذلك من إخلال بمساواة المواطنين أمام المرافق العامة . كما أن استغلال النفوذ يؤدي إلى الإثراء غير المشروع للموظف صاحب النفوذ والسلطة إذا ما اتخذها سلعة يتجر فيها ، وتلك علة تجريم الرشوة بالنسبة للموظف العام . وإذا كان النفوذ مزعوماً ، فإلى جانب الأضرار بالثقة في الوظيفة العامة والسلطات العامة ، يعتبر مدعى النفوذ محتالاً على أصحاب المصالح ، عندما يوهمهم بنفذه للاستيلاء على أموالهم بدون وجه حق . فهو — على حد تعبير محكمة النقض — « حيثل يجمع بين الغش أو الاحتيال والأضرار بالثقة الواجبة في

(١) كما لا يشترط قانون الجزاء الكويتي أن يكون مستغل النفوذ موظفاً عاماً ، إذ قد يكون من غير الموظفين ، لكن نظام مكافحة الرشوة في المملكة العربية السعودية يتطلب أن يكون مستغل النفوذ موظفاً عاماً (م ٥ من النظام) . وفي القانون الفرنسي لا يشترط أن يكون مستغل النفوذ موظفاً عاماً ، وإنما صفة الموظف العام تمد طرفاً مشدداً للعقوبة . راجع للمادة ١٧٨ من قانون العقوبات الفرنسي ، وراجع :  
Vitu, op., cit., p. 295, No. 376

(٢) في التفرقة بين الرشوة واستغلال النفوذ ، راجع :

Crim 1<sup>er</sup> Oct. 1904, B.C. No 277, P. 746.

السلطات العامة والجهات الخاضعة لأشرافها»<sup>(١)</sup>. ويمكن في حالة النفوذ المزعوم أن تقوم بجانب جريمة استغلال النفوذ الموهوم جريمة النصب . وندرس فيما يلي أركان جريمة استغلال النفوذ ثم نبين عقوبتها . وفيما يتعلق بأركان الجريمة ، رأينا أنها لا تتطلب صفة خاصة في مرتكبها ، وإن كانت الصفة الخاصة تؤثر فقط في تحديد العقوبة . أما أركان جريمة استغلال النفوذ فهي الركن المادى والركن المعنوى .

### أولا : الركن المادى

يتحقق الركن المادى في جريمة استغلال النفوذ بطلب الجانى أو أخذه عطية أو قبوله وعدا بها ، سواء كان ذلك لنفسه أو لغيره ، لاستعمال نفوذه في الحصول أو محاولة الحصول على ميزة أو فائدة من المنصوص عليها في نص المادة ١٠٦ مكررا ع . وعلى هذا فالركن المادى في جريمة استغلال النفوذ متعدد العناصر . وأول هذه العناصر صوره التى يتحقق بها ، وهى الطلب أو القبول أو الأخذ . ولا يختلف مدلول هذه الصور في جريمة استغلال النفوذ عن مدلولها في جريمة الرشوة العادية ، فلا فرق بين الجريمتين فيما يتعلق بصور الركن المادى في كل منهما . كذلك لا يوجد فارق بين الجريمتين فيما يتعلق بموضوع الطلب أو القبول أو الأخذ ، إذ يجب أن ينصب هذا السلوك على عطية أو وعد بها على النحو السابق بيانه عند دراستنا لجريمة الرشوة العادية . ويستوى أن يكون الطلب أو القبول أو الأخذ قد تم من الجانى ذاته أو تم بواسطة الغير ، كما يستوى أن يكون الطلب أو الأخذ للجانى نفسه أو لغيره<sup>(٢)</sup>. ويتحقق الركن المادى بالطلب أو القبول أو الأخذ ، فلا يشترط اجتماع هذه الصور ، والطلب يحقق الجريمة تامة ولو رفضه صاحب المصلحة ، فالطلب الذى لم يصادف قبولا لا يعد شروعا في الجريمة ، بل يكفى تمامها .

(١). نقض ٢٠ نوفمبر ١٩٦٧ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ١٨ ، رقم ٢٣٥ ، ص ١١٢٢ ، نقض

٣٠ مايو ١٩٨٣ ، السنة ٣٤ ، رقم ١٤١ ، ص ٧٠٠ .

(٢) لذلك قررت محكمة النقض أن الشارع لم يفرق - في صدد تلك الجريمة وسائر جرائم الرشوة - بين الفائدة التى تحصل عليها الجانى لنفسه والفائدة التى يطلبها أو يقبلها لغيره ، نقض ٢٠ نوفمبر ١٩٦٧ ، السابق الإشارة إليه ، ٣٠ مايو ١٩٨٣ ، السابق الإشارة إليه .



وينبغي أن يتنزع الجاني بنفوذه كسند يعتمد عليه لطلب أنه أخذ العطية أو قبول الوعد بها . لكن يستوى أن يكون للجاني نفوذ حقيقي أو لا يكون له نفوذ على الإطلاق ، وإنما أُوهم صاحب المصلحة بأن له هذا النفوذ ، فقد سوى المشرع بين حالة وجود النفوذ فعلا وحالة الزعم بوجوده<sup>(١)</sup> . وإذا كان مدعى النفوذ موظفا عاما ، فالغالب أنه يتنزع بنفوذ حقيقي ، ولذلك فهو مختص بالعمل المطلوب ولم يزعم الاختصاص ، والا قامت الرشوة العادية ، ولكنه يعد صاحب المصلحة باستعمال سلطته في أمر وتوجيه المختص بهذا العمل ليؤديه بما يحقق مصلحة صاحب الحاجة . وإذا لم يكن للموظف نفوذ على المختص بالعمل ، فيستوى ألا يكون له نفوذ مطلقا ، أو أن يكون له نفوذ محدود وهو صاحب المصلحة بأن نفوذه عليه لا حدود له<sup>(٢)</sup> . وليس يلزم أن يكون زعم النفوذ بادعائه صراحة ، وإنما يكفي أن يكون ضمنا مستفادا من الظروف ، أي أن يكون سلوك الجاني منطقيا ضمنا على زعم منه بهذا النفوذ . كما لا يشترط أن يكون زعم النفوذ مدعما بمظاهر خارجية تحمل صاحب المصلحة على الاعتقاد فيه ، وإنما يكفي مجرد الادعاء بوجود النفوذ حقيقيا كان أو مزعوما<sup>(٣)</sup> . وقد رأينا أن القانون لا يتطلب أن يكون مستغل النفوذ موظفا

(١) فالمرع يجرم بذل النفوذ الحقيقي أو المزعم ، والسعي لدى السلطات العامة لتحقيق منافع أو الوصول إلى غايات لا تقع في دائرة أعمال وظيفة الساعي أو نشاطه . وفي هذا المعنى تقرر محكمة النقض أنه : « من المقرر أن الشارع قد سوى في نطاق جريمة الاتجار بالنفوذ للتصريح عليها في المادة ١٠٦ مكرراً من قانون العقوبات بين تنزع الجاني في الطلب أو القبول أو الأخذ بنفوذ حقيقي للحصول على ميزة من أي سلطة عامة ، وبين تفرعه في ذلك بنفوذ مزعوم .. » . نقض ٣٠ مايو ١٩٨٣ ، مشار إليه في هامش سابق ، وكانت الواقعة تحصل في زعم التهم ، وهو عمل نبهة المنصورة الكلية للأحوال الشخصية ، للمجنى عليها أن له صلة بالقاضي ويوكيل النيابة المختص ، وطلب منها النفوذ وأخذها لاستعمال نفوذه - الناشئ عن تلك الصلات - للحصول على قرار بالموافقة على الطلب المقدم منها بصفتها تيمت على زوجها المجهور عليه التصريح لها ببيع مساحة فدان من أرضه للاتفاق من ثمنه على حرس ابنتها .

(٢) ظني هذه الصورة بعد الفتر الزائد من النفوذ الذي لا وجود له بمطالبة النفوذ المزعم .

(٣) ويستوى أن يتم الادعاء بالنفوذ شفاهة أو كتابة . ومن ثم يمكن فيه مطلق القول دون اشتراط اقراره بناصر أخرى أو وسائل احتيالية ، راجع نقض ٢٦ أكتوبر ١٩٧٠ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ٢١ ، رقم ٢٤٤ ، ص ١٠٢٠ ، ٣٠ مايو ١٩٨٣ ، السابق الإشارة إليه . وقد حددت محكمة النقض المقصود بلفظ النفوذ بأنه هو « ما هو عن كل إمكانية لها التأثير لدى السلطة »

عاماً ، ومن ثم فمن الجائز أن يكون المتهم صاحب النفوذ الحقيقي غير موظف على الإطلاق ، وقد يزعم غير الموظف أن له نفوذاً على خلاف الحقيقة . ونص المادة ١٠٦ مكرراً واضح في دلالاته على هذا المعنى ، فهو لم يستعمل — على خلاف النصوص الأخرى — تعبير « كل موظف عمومي ... » ، وإنما أطلق عبارته بنصه على « كل من طلب .. » . ومن ثم قد يكون مستغل النفوذ الحقيقي أو المزعوم غير موظف ، وزعم ذلك يدعى أن له نفوذاً على الموظف المختص بالعمل . مثال ذلك الأب الذي يمكن أن يمارس على ابنه الموظف نفوذاً حقيقياً ، أو أحد الزوجين الذي يمارس على زوجته نفوذاً حقيقياً أو يزعم أن له عليه هذا النفوذ ، والأخ أو القريب غير الموظف الذي يدعى أن له على شقيقه أو قريبه سلطة تمكنه من التأثير عليه للقيام بالعمل المطلوب .

وينبغي أخيراً لقيام الركن المادي لجريمة استغلال النفوذ ، أن يكون أخذ العطفية أو طلبها أو قبول الوعد بها ، لاستعمال النفوذ الحقيقي أو المزعوم للجاني ، من أجل الحصول على ميزة أو فائدة أو محاولة الحصول عليها لصاحب المصلحة في ذلك . ويعنى هذا الارتباط بين ما يأخذه الجاني وما يعد به أن الجريمة لا تقوم إذا كان ما يأخذه الجاني لغرض آخر غير الحصول أو محاولة الحصول على الميزة أو الفائدة التي يعد مدعى النفوذ صاحب المصلحة بتحقيقها له ، فالحصول على الميزة أو الفائدة هي غاية التذرع بالنفوذ الحقيقي أو المزعوم ، ومن أجلها يطلب الموظف أو يأخذ العطفية أو يقبل الوعد بها . وقد تطلب القانون أن تكون الميزة أو الفائدة الموعود بها مطلوبة من أى سلطة عامة ، بشرط أن تكون سلطة وطنية . يترتب على ذلك أن الجاني لا يرتكب جريمة استغلال النفوذ إذا استغل سلطاته ومركزه من أجل قضاء مصلحة لشخص لدى جهة خاصة ، كشركة خاصة مثلاً ، هذا من ناحية . ومن ناحية أخرى ، لا يرتكب الجريمة الموظف الذي يستغل نفوذه الحقيقي

« العامة بما يجعلها تستجيب لما هو مطلوب سواء أكان مرجعها مكانة وياسة أو اجتنابة أو ..

وهو أن يرجع إلى وقائع كل دعوى حسباً يقتضيه قاضي الموضوع » ، نفس ٢١ نوفمبر ١٩٥٠ .

مجموعة أحكام القضاء ، السنة ٣٦ ، رقم ١٨٩ ، ص ١٠٣٥ .

للحصول على فائدة أو ميزة من سلطة غير وطنية ، كسفارة أو قنصلية أو أى مؤسسة أجنبية داخل الدولة ، فصاحب النفوذ الحقيقى على قنصلية دولة أجنبية لا يرتكب الجريمة التى نحن بصددھا إذا أخذ مبلغا من المال لتسهيل حصول أحد المواطنين على تأشيرة الدخول إلى تلك الدولة أو لالحاقه بوظيفة شاغرة فى القنصلية ، رغم أنه يستغل ماله من نفوذ فى سبيل الحصول على تلك الميزة . أما ان كانت السلطة العامة وطنية ، فيستوى أن تكون السلطة المركزية ، أو أى جهة خاضعة لاشرافھا من الهيئات العامة اللامركزية التى تخضع لوصاية الدولة . وقد حرصت الفقرة الثانية من المادة ١٠٦ مكررا على الإشارة إلى هذا الحكم .

وفيما يتعلق بالمزايا التى يحاول المستغل لنفوذھ أن يحصل علیھا من السلطة العامة ، نلاحظ أنها غير محصورة ، وبما ورد منها فى نص المادة ١٠٦ مكررا من قانون العقوبات لم يرد على سبيل الحصر ، وإنما على سبيل المثال ، بدليل أن هذا النص قد أوردف بيان المزايا أو الفوائد التى ذكرھا بعبارة « أو أية مزبة من أى نوع .. » . ومن المزايا التى ذكرھا هذا النص « الحصول على أعمال أو أوامر أو أحكام أو قرارات أو نياشين أو التزام أو تراخيص أو اتفاق توريد أو مقالة أو على وظيفة أو خدمة » . ومن أمثلة هذه المزايا السمى لحفظ تحقيق قضائى أو إدارى أو سياسى<sup>(١)</sup> ، أو للإفراج عن محبوس احتياطيا ، أو الإعفاء من الخدمة العسكرية ، أو العمل على نقل موظف<sup>(٢)</sup> أو ترقيته استثنائيا ، أو تسهيل حصول الشخص على رخصة قيادة ، أو إلغاء قرار بالابعاد عن البلاد ، أو الحصول على أمر بالإفراج الشرطى أو على قرار بالعفو عن العقوبة كليا أو جزئيا ، أو تسهيل حصول الاجنبى على الجنسية الوطنية ... الخ .

وليس بلازم لقيام الجريمة أن يحقق الجانى المستغل لنفوذھ ما وعد به ، ويحصل على الميزة أو الفائدة التى أوھم صاحب المصلحة بقدرته على تحقيقھا له ، بل تقوم الجريمة تامة ولو لم يوف الموظف بما وعد به بسبب اخفاقه فى تحقيق الوعد لای سبب من الاسباب . من أجل هذا سوى المشرع بين

(١) نقض ٢٠ نوفمبر ١٩٦٧ السابق الإشارة اليه .

(٢) نقض ٧ أكتوبر ١٩٦٨ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ١٩ ، رقم ١٥٨ ، ص ٨٠٧ .

الحصول ومحولة الحصول على المزية ، ولو لم تنجح تلك المحولة . ويعنى ذلك أن المشرع قد سوى في العقاب بين الجريمة التامة والشروع فيها خروجاً على القواعد العامة في عقاب الشروع في الجريمة<sup>(١)</sup>. لكن يلاحظ أن عدم نجاح مستغل النفوذ في مسعاه لا ينبغي أن يرجع إلى استحالة تحقيق المزية المطلوبة استحالة مطلقة ، إذ في هذه الحالة لا يكون هناك وجود للميزة المطلوبة . ويعنى ذلك اشتراط امكان تحقيق المزية التى هى غاية الزعم بالنفوذ ، فان كانت مستحيلة التحقيق عملاً ، امتنع قيام هذه الجريمة . مثال ذلك أن يوهم شخص شخصاً آخر بأنه سيعينه في وظيفة رئيس الجمهورية أو يوهمه بأنه سيعينه في وظيفة في محافظة ليس لها وجود بين محافظات الجمهورية . ومن الممكن أن تشكل هذه الوقائع جريمة النصب إذا توافرت أركانها .

### ثانياً : الركن المعنوي

جريمة استغلال النفوذ جريمة عمدية ، لا بد لقيامها من توافر القصد الجنائى . والقصد المتطلب لقيامها هو القصد العام الذى يتحقق بالعلم والارادة . ويتوافر العلم إذا كان المتهم يعلم بوجود النفوذ الحقيقى أو كذب الادعاء بالنفوذ ، ويعلم بنوع المزية التى يعد صاحب المصلحة بالحصول عليها ، ويعلم كذلك بأنها من سلطة عامة وطنية . كما ينبغي اتجاه إرادة المتهم إلى طلب أو أخذ العطية أو قبول الوعد بها . ويقع عبء اثبات توافر القصد بعنصره على سلطة الاتهام تطبيقاً للقواعد العامة .

وإذا توافر القصد الجنائى ، فلا عبرة بنية المتهم تجاه ما وعد به صاحب المصلحة ، فيستوى أن تكون نيته قد اتجهت لبذل الجهود من أجل الحصول أو محاولة الحصول على ما وعد به ، أو أن تكون متجهة منذ البداية إلى عدم بذل أى جهد في سبيل ذلك ، وإنما كان يستهدف فقط مجرد الاستيلاء على ماله من بعده باستغلال نفوذه لتحقيق مصلحته . وتقترب جريمة استغلال النفوذ في هذا الخصوص من جريمة الرشوة التى تقوم رغم اتجاه قصد الموظف إلى عدم القيام بما وعد به صاحب المصلحة .

(١) راجع للمادة ٤٦ من قانون العقوبات .

### ثالثا : عقوبة جريمة استغلال النفوذ

فرق المشرع في صدد تحديد عقوبة جريمة استغلال النفوذ بين فرضين :

**الأول :** أن يكون مستغل النفوذ موظفا عاما . وفي هذه الحالة تطبق عليه العقوبة المنصوص عليها في المادة ١٠٤ من قانون العقوبات ، وهي الاشغال الشاقة المؤبدة وضعف الغرامة المقررة لجريمة الرشوة . ويعنى ذلك أن المشرع اعتبر استغلال النفوذ من الموظف العام أشد خطورة من جريمة الرشوة في صورتها البسيطة ، فعاقب عليه بعقوبة الرشوة في صورتها المشددة<sup>(١)</sup>.

**الثاني :** أن يكون مستغل النفوذ غير موظف . وفي هذه الحالة اعتبر المشرع الجريمة جنحة وعاقب عليها بالحبس وبغرامة لا تقل عن مائتي جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين فقط . وعلة تخفيف عقوبة مستغل النفوذ إذا كان غير موظف واضحة ، فغير الموظف لا يحمل أمانة الوظيفة العامة ولا يلتزم بما يلتزم به الموظف العام من واجبات ، ومن ثم كان جرمه أخف وأقل في خطورته على المجتمع .

والعقوبات السابقة هي العقوبات الأصلية ، يضاف إليها العقوبة التكميلية وهي مصادرة ما يدفع لمستغل النفوذ ، لأن نص المادة ١١٠ قرر وجوب الحكم بالمصادرة طبقا للمواد السابقة ، ومنها المادة ١٠٦ مكررا ، ولأن مستغل النفوذ يعد في حكم المرتشى وما يدفع إليه بهذه الصفة يدفع على سبيل الرشوة الحكيمة . كذلك تطبق العقوبات التيمية المنصوص عليها في المادة ٢٥ ع إذا كان مستغل النفوذ موظفا عاما ، لأن الجريمة بالنسبة له جنابة .

ويستحق عقوبة هذه الجريمة المستغل لنفوذه باعتباره الفاعل الاصل لها ، وكذلك صاحب المصلحة الذى أعطى المقابل أو وعد به باعتباره شريكا في الجريمة ، فيستحق العقوبات ذاتها المقررة لها . وإذا كان الموظف المستغل لنفوذه يعد — بنص القانون — « في حكم المرتشى » ، فإن صاحب المصلحة الذى

---

(١) قد يكون مرجع ذلك الى أن الغالب أن يكون الموظف مستغل النفوذ رئيسا للموظف المختص ، ومن ثم له سلطة أمره وتوجيهه ، بدليل أن عقوبة مستغل النفوذ غير الموظف أخف بكثير من عقوبة الموظف

يتدخل الموظف من أجله بعد « في حكم الراشئ » ، ولذلك يستحق الاعفاء من العقاب ، هو أو الوسيط ، إذا أخير السلطات بالجريمة أو اعترف بها ، لتحقق علة الاعفاء بالنسبة لكل منهما .

**الباب الثاني**  
**جرائم العدوان على المال العام**





## تعهد وتعهد

ترصد الدولة الأموال العامة وتخصصها لضمان حسن سير المرافق العامة . ومن ثم كان لزاماً أن يضمن التشريع الجنائي ألا يتحول المال العام عن هذا الغرض ، وأن يتم التصرف فيه على نحو لا يحقق المصلحة العامة . وإذا كانت الدولة تعهد إلى بعض من يمثلونها بمهمة الحفاظ على المال العام ، واستغلاله في الحدود التي تقررها القوانين واللوائح تحقيقاً للمصالح العام ، فإن ذلك يقتضي أن يستعمل هؤلاء للمال العام في الحدود المقررة ابتغاء تحقيق المهدف المنشود . والدولة حين تعهد إلى بعض موظفيها بمهمة الحفاظ على المال العام واستعماله في الغرض المخصص له ، فإنها تضع ثقتها في الموظف الذي تأتمنه على هذا المال ، ومن ثم يكون تحويله للمال العام عن الغرض المرصود له ، أو التصرف فيه بما لا يحقق المصلحة العامة ، اختلالاً بتلك الثقة وخيانة للامانة في الوقت ذاته .

وقد تقرر الجهة الادارية التي يعمل بها الموظف جزء اداريا على صور العنوان على المال العام ، بيد أن الجزء الادارى قد لا يفلح في كل الاحوال في الحد من تكرار هذا العنوان ، خصوصا في مجتمع أصبح للمادة فيه اغراضها الذي لا يقاوم من ذوى النفوس الضعيفة . من أجل ذلك لم ينع القانون في الدول كافة بالجزء الادارى ، بل تدخل — كما هي الحال في جميع الجرائم المتعلقة بالوظيفة العامة — بالنصوص الجنائية التي تقرر العقاب على أغلب صور العنوان على المال العام<sup>(١)</sup>.

---

(١) بالإضافة إلى الحماية الجنائية للمال العام ، تقرر القوانين كذلك حماية من طبيعة المدنية . فغالباً صفة العمومية على المال يقتضي إخضاعه لقواعد خاصة لا تخضع لها أموال الأفراد . نظراً لتخصيص هذا المال لتحقيق المنفع العامة . وتتمثل أهم صور الحماية المدنية للمال العام في ثلاثة عدم جواز التصرف في الأموال العامة طلقاً استمر تخصيصها للنفع العام ، وعدم جواز هجرها عليها ، وعدم جواز اكتساب ملكيتها بالتقادم ، انظر المادة ٨٧ من القانون المدني ، ومن صور الحماية المدنية للمال العام ، راجع الدكتور محمد عبد الحميد أبو زيد ، حماية المال العام ، دراسة مقارنة ، دار النهضة العربية . ١٩٧٨ . ص ١٦٤ ، الدكتور سليمان الطموي ، الوجيز في القانون الاداري ، ١٩٨٩ . ص ٥٩٩ ، الدكتور ابراهيم عبد العزيز شبحا ، أصول القانون الاداري ، أموال الادارة العامة ، اعتباراتها . ص ١٤٧

## علة تجريم العدوان على المال العام

جرائم العدوان على المال العام من جرائم الاموال المضرة بالمصلحة العامة . هذه الجرائم يجمع بينها أنها تتمثل أساسا في عدوان من الجاني على مال للدولة أو للمؤسسات والهيئات العامة . كذلك فهذه الجرائم من جرائم الوظيفة العامة ، لذلك تفترض لقيامها — كما سنرى — توافر صفة الموظف العام<sup>(١)</sup>.

وتكمن علة تجريم أفعال العدوان على المال العام فيما تمثله هذه الأفعال من اساءة استغلال الحائر للمال العام — بسبب عمله — للسلطة المخولة له على هذا المال<sup>(٢)</sup>. فالمال العام يوجد بين يدي الموظف الذي يعمل في خدمة الدولة التي عهدت إليه بهذا المال لتحقيق الصالح العام ، ومن ثم تكون اساءة التصرف في المال العام اخلالا بثقة التي أولتها الدولة للجاني . والموظف الذي يعتدى على المال العام بأى صورة من صور الاعتداء ، يكون خائنا للامانة التي حملته الدولة اياها ، حينما وضعت المال بين يديه ليستعمله في الغرض الذي خصص له . يضاف إلى ذلك أن أفعال العدوان على المال العام تؤدي إلى الاقلال من ثقة المواطنين في الدولة التي عهدت إلى الموظف بحفظ الأموال المخصصة لتسيير المرافق العامة ، وذلك حين يرون هذه الاموال تنحرف عن تخصيصها لتحقيق مصالح شخصية وشباب اطماع موظف يسئ استغلال الوظيفة العامة . والعدوان على المال نعم يمثل انحرافا من الموظف بالوظيفة عن الغرض المستهدف من أدائها ، وهو المصلحة العامة لتحقيق مصالح شخصية ، حين يملك المال العام ويحقق بذلك كسبا غير مشروع<sup>(٣)</sup>. وأخيرا فإن العدوان على المال العام ،

(١) فيما عدا قلة من هذه الجرائم التي لا تتطلب لقيامها صفة الموظف العام كما سنرى .

(٢) وقد عاينت التشريعات القديمة على اختلاس الموظف العام للأموال التي سلمت اليه بسبب وظيفته .

ففي القانون الروماني ورد النص على عقاب السرقات التي يرتكبها أثناء فودائع العمومية للأموال العامة ، وكانت العقوبة تصل إلى حد النفي والشهر بالهكروم عليه في القانون الفرنسي القديم ، راجع : Garçon, Code Pénal annoté. T.I, Précité. art. 169 à 173 No I.P.

391. Vku, op., cit., p. 270, No 325.

(٣) وفي هذا الخصوص لا يختلف الموظف الذي يختلس المال العام عن الموظف المرتشي ، فكلاما

ينحرف عن الغرض المستهدف من الوظيفة العامة لتحقيق مآرب شخصية وتحتيق كسب غير مشروع من حوها . فالأول يحصل من المال العام على نصيب لا يستحقه ، والثاني يتجر في الوظيفة العامة ليحصل منها على أموال من أصحاب المصالح بدون وجه حق .

بتملك الموظف له أو انتفاعه به ، يخل بالمساواة بين الموظفين أنفسهم ، إذ يمكن من يجوز المال العام ويسىء التصرف فيه ، من الحصول من وظيفته على دخل يفوق ما يحصل عليه غيره من الموظفين الشرفاء ، مما قد يدفعهم إلى محاكاته ، بمحاولة الحصول على دخل اضافى من الوظيفة العامة ، عن طريق اختلاس المال العام أو الرشوة ، أو غير ذلك من الوسائل غير المشروعة التى تمكنهم منها أو تسهلها لهم الوظيفة العامة .

### جرائم العدوان على المال العام فى التشريع المصرى

وردت جرائم العدوان على المال العام فى الباب الرابع من الكتاب الثانى من قانون العقوبات ، الذى يحمل عنوان « اختلاس المال العام والعدوان عليه والغدر »<sup>(١)</sup> ، ويتضمن المواد من ١١٢ إلى ١١٩ مكررا . ويضم هذا الباب طائفة من الجرائم تختلف من حيث الأركان والعقوبات ، ولكنها تجتمع فى أن أغلبها يمثل فى عدوان على مال للدولة ، كما أنها فى مجموعها جرائم وظيفة ، وأن كان بعضها يقع من غير الموظف على المال العام . وقد خضعت الجرائم المنصوص عليها فى هذا الباب لتعديلات تشريعية متوالية ، بغرض مواجهة قصور النصوص وعجزها عن الضرب بشدة على أيدي العابثين بالمال العام . فقد عدلت هذه النصوص تعديلا شاملا للمرة الأولى بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ بعد قيام ثورة ١٩٥٢ ، وكشفت المذكرة الايضاحية لهذا القانون عن أن الغاية من التعديل كانت هى استكمال نواحي النقص ، وتشديد العقوبات لتلائم روح العهد الجديد ، وتحقيق أهدافه فى القضاء على الفساد ، والحفاظة على أموال الدولة وعدم التفريط فيها .

وقد اقتضى التحول « الاشتراكى » الذى حدث فى سنة ١٩٦١ ، وما نجم عنه من تأميم لبعض أوجه النشاط الاقتصادى ، واسهام الدولة فى مال بعضها الآخر ، تعديلا جديدا فى النصوص الخاصة بجرائم العدوان على المال

(١) واختلاس المال العام هو عدوان عليه ، ومن ثم لا يرى ما يورده الفقرة بين الاختلاس والعدوان فى عنوان الباب . كما أن الغدر ليس من جرائم المال العام مطلقاً ومع ذلك أقره المشرع على عنوان هذا الباب .

العام<sup>(١)</sup>. وكانت الغاية من التعديل الجديد فحول الحماية الجنائية لأموال الدولة وأموال المؤسسات والشركات والجمعيات التي تسهم الدولة أو إحدى الهيئات العامة في ملها بنصيب ما ، بالإضافة إلى أموال الشركات المساهمة والجمعيات التعاونية والمؤسسات والجمعيات المتبعة قانوناً ذات نفع عام . ومن أجل ذلك تمثل التعديل الجديد ، الذي تم بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ ، في توسيع دائرة التجريم ، وتشديد العقاب على صور المساس بالمال العام ، أو بالأموال الخاصة التي تساهم في نهضة الاقتصاد القومي وفقاً للسياسة الاقتصادية الجديدة .

وفي سنة ١٩٧٥ ، عدلت مواد الباب الرابع من الكتاب الثاني للمرة الثالثة تعديلاً شاملاً بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥<sup>(٢)</sup>. وكان الهدف من هذا التعديل سد الثغرات التي كشف عنها التطبيق ، وتجميع النصوص الخاصة بالتجريم ، وتحقيق التناسق بين الأحكام المختلفة . وقد استحدث هذا القانون جرائم جديدة ، وأضاف ظروفاً مشددة للعقاب<sup>(٣)</sup>.

وأخيراً عدلت المادة ١١٦ مكرراً (ب) بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ ، وشمل التعديل صور السلوك التي يجرمها هذا النص والعقوبات المنصوص عليها فيه . كما أضاف القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٨٤ المادة ١١٥ مكرراً التي جرمت تعدى الموظف العام على أرض زراعية أو أرض قضاء أو مبان مملوكة لوقف خيري أو لأحدى الجهات الميينة في المادة ١١٩ من قانون العقوبات .

(١) وقد واكب هذا التعديل تعديل نصوص الرشوة والتزوير - كما رأينا من قبل - بالقانون ذاته رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ . ويؤكد هذا التعديل ما سبق أن أشرنا إليه في مقدمة هذا الكتاب من أن الجرائم المضرة بالمصلحة العامة ترتب بالتطورات التي تطرأ على المجتمع توتر ارتباط . لذلك يلحقها التعديل بقدر ما يطرأ على ظروف المجتمع من تغيرات جفيرة أو تحولات ايدولوجية .

(٢) صدر قبل هذا القانون ، القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٢ ، بشأن حماية الأموال العامة ، الذي استحدث أنواعاً جديدة من الجرائم والظروف المشددة . لكن ظروف الصلة التي صاحبت إصدار هذا القانون جعلت صياغته غير دقيقة ، مما ترتب عليه الكثير من المشاكل عند التطبيق . لذلك لم يلبث هذا القانون أن ألغى بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ ، الذي صغر بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات والأجراءات الجنائية ، واستبدلت المادة الأولى منه نصاً جديداً تحت عنوان الباب الرابع : « احتلاس المال العام والمدون عليه والفدر » بالباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات بتعديلاته السابقة .

(٣) راجع تقض ٦ يناير ١٩٨٣ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ٣٤ رقم ١٠ ، ص ٧٣

## قسم الدراسة

يضم الباب الرابع عددا من الجرائم تختلف كما قلنا في أركانها وعقوباتها اختلافا كبيرا ، وبعضها لا يتضمن أى عدوان على المال العام ، ومع ذلك أدرجه المشرع في هذا الباب<sup>(١)</sup>. هذه الجرائم هي : اختلاس المال العام ، والاستيلاء عليه ، والقتل ، والتهرب من الأعمال العامة ، والاخلال بالنظام المقرر لتوزيع السلع ، والاضرار بالمال العام ، والاخلال بتفصيل العقود المبرمة مع الدولة ، وتسخير العمال ، والتخريب والاتلاف ، والتعدي على الاراضي أو للمباني المملوكة لوقف خيري أو لاحدى الجهات الميينة في المادة ١١٩ .

وتقتضى الاحاطة بكافة صور العدوان على المال العام دراسة هذه الجرائم المختلفة ، مع التركيز على أكترها وقوعا في العمل وأخصبها من حيث المشاكل التي يثيرها تطبيق النصوص المقررة لها . لكن نظرا لأن جرائم العدوان على المال العام تتميز بطائفة من الاحكام المشتركة التي تجمع بينها ، وهي أحكام ينبغي أن تكون ماثلة في الأذهان تفاديا للتكرار عند تناول مفردات هذه الجرائم ، رأينا من الملائم البدء بعرض هذه الاحكام في فصل مستقل .

---

(١) من ذلك مثلاً جريمة القتل ، وجريمة استعمال العمال سخرة أو احتجاز أجورهم كلها أو بعضها بقدر ضرر .

## الفصل الأول

### الأحكام المشتركة في جرائم العدوان

#### على المال العام

نوردت الأحكام المشتركة بين جرائم العدوان على المال العام في نهاية الباب الرابع . هذه الأحكام منها ما هو موضوعي ، يتعلق ببعض الأركان المشتركة بين هذه الجرائم أو بالجزاءات المقررة لها ، ومنها ما هو اجرائي ، يخص بهذه الطائفة من الجرائم .

### المبحث الأول

#### الأحكام الموضوعية

هذه الأحكام تتعلق بتحديد المراد من المال العام ، ومدلول الموظف العام ، وبعض العقوبات والتدابير الخاصة المقررة لهذه الجرائم ، بالإضافة إلى الاعفاء من العقاب أو تخفيفه .

### المطلب الأول

#### المال العام

اختلفت المعايير التي قيل بها تمييز الأموال العامة . وقد انتهى الرأي إلى معيار مزدوج يعتمد على صفة مالك المال وتخصيصه للمنفعة العامة<sup>(١)</sup> . وهذا هو المعيار الذي اعتمدته التقنين المدني المصري في المادة ٨٧ (أولاً) ، حين عرف الأموال العامة بأنها العقارات والمنقولات التي للدولة أو للاشخاص

(١) في تفصيل هذه المعايير ، راجع الدكتور محمد عبد الحميد أبو زيد ، المرجع السابق ، ص ٢٤ .  
والراجع في هذه القوانين الإداري أن تخصيص المال المملوك للدولة أو غيرها من أشخاص القانون العام للمنفعة العامة يعد معياراً كافياً لتمييز الأموال العامة ، راجع الدكتور سليمان الطسوى ، المرجع السابق ، ص ٥٩١ ، الدكتور إبراهيم عبد العزيز شهاب ، المرجع السابق ، ص ٧٩ .

الاعتبارية العامة والتي تكون مخصصة لمنفعة عامة بالفعل أو بمقتضى قانون أو قرار جمهوري . لكن المشرع الجنائي لم يقنع بهذا التحديد للمال العام<sup>(١)</sup>، لاعتباره أنه يستبعد من نطاق الحماية الجنائية أموالا كثيرة لا تدخل في ملكية الدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة، رغم أنها ترصد للنفع العام . من أجل ذلك توسع المشرع في تحديد مدلول المال العام الذي تشمله الحماية الجنائية، ويحتر موضوعا للجرائم الواردة في الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات . وعلى ذلك نصت المادة ١١٩ من قانون العقوبات على أنه « يقصد بالأموال العامة في تطبيق أحكام هذا الباب ما يكون كله أو بعضه مملوكا لأحدى الجهات الآتية أو خاضعا لأشرافها أو لإدارتها .

- ( أ ) الدولة ووحدات الإدارة المحلية .
  - ( ب ) الهيئات العامة والمؤسسات العامة ووحدات القطاع العام .
  - ( جـ ) الاتحاد الاشتراكي والوحدات التابعة له<sup>(٢)</sup> .
  - ( د ) النقابات والاتحادات .
  - ( هـ ) المؤسسات والجمعيات الخاصة ذات النفع العام .
  - ( و ) الجمعيات التعاونية .
  - ( ز ) الشركات والجمعيات والوحدات الاقتصادية والمنشآت التي تساهم فيها إحدى الجهات المنصوص عليها في الفقرات السابقة .
  - ( حـ ) أية جهة أخرى ينص القانون على اعتباره أموالها من الأموال العامة » .
- من هذا التحديد للمال العام ، نرى أن المشرع قد توسع في مدلول المال

---

(١) راجع المادة الثانية من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٢ بشأن حماية الأموال العامة .

(٢) الاتحاد الاشتراكي لم يعد له وجود في الوقت الحاضر ، حيث انتهى من النظام القانوني المصري منذ تعديل المادة الخامسة من الدستور في ٢٠ أبريل ١٩٨٠ . وقد صدر القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٨٠ في ١٣ يولييه ١٩٨٠ بمد إلغاء الاتحاد الاشتراكي ، ونصت الفقرة الأولى منه على أن « تكون أن مجلس الشورى ملكية الأموال العقارية والمنقولة وملحقاتها جميعها والتي كانت مملوكة لاشتراكي الاشتراكي العربي وتنظيماته » .

العام ، بما يضمن حماية فعالة لكل مال يخصص كلياً أو جزئياً للنفع العام<sup>(١)</sup>.  
ويبدو هذا التوسع واضحاً مما يلي :

أولاً : لا يشترط لاعتبار المال عاماً أن يكون مملوكاً للدولة أو غيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة ، بل يكون المال عاماً كذلك إذا كان خاضعاً لإشراف الجهة العامة أو لإدارتها ، ولو كان مملوكاً بخصه أو كله لغورها من الجهات . وعلى ذلك تتوافر الصفة العامة للمال في حكم المادة ١١٩ ع ، ولو كان الإشراف عليه يتمثل في مجرد رقابة على إنفاقه ، أو كانت إدارته محض محافظة عليه أو تنظيم لاستعماله<sup>(٢)</sup>.

ثانياً : لا تتوقف صفة المال العام على صفة المالك له ، فليس يلزم لاضفاء صفة المال العام أن يكون المال خاصاً بالدولة أو بأحد الأشخاص المنوطة العامة<sup>(٣)</sup> ، بل يعد المال عاماً ، ولو كان مملوكاً بأكمله لجهة من الجهات الخاصة التي لا تتمتع قانوناً بالشخصية المنوطة العامة ، مثل بعض النقابات والاتحادات والجمعيات التعاونية . والواقع أنه في هذه الحالة يكون المال في الغالب عاماً ، أما لأنه يحقق نقماً عاماً ، وأما لأنه يخضع لإشراف أو إدارة الدولة أو أحد الأشخاص المنوطة العامة في أى صورة كانت .

ثالثاً : لم يقتصر المشرع على معيار تخصيص المال للنفع العام ، بل اعتبر المال عاماً ولو كان تخصيصه يفلب عليه الطابع الخاص ، وكان اتصاله بتحقيق النفع العام محدوداً أو معطوماً . فأموال بعض النقابات والاتحادات والجمعيات

---

(١) ونحن نزيد هذا التوسع في مصر بصفة خاصة ، فأموال الجهات المنصوص عليها في المادة ١١٩ ع ليست أموالاً مملوكة للأفراد أو للجهات الخاصة ملكية خاصة ، بل لها تسهم بطريق أو بآخر في خدمة الاقتصاد القومي ، وتحقيق النفع العام لكل أفراد المجتمع أو لفئة من فئاته .

(٢) في نقد هذا التوسع في مطلوب المال العام ، راجع الدكتور محمود نجيب حسنى ، المرجع السابق ، ص ٢٢٤ .

(٣) يستوى أن يكون مملوكاً للدولة ملكية خاصة أو عامة ، أى لا أهمية لكون المال من أملاك الدولة الخاصة أو من أموالها العامة ، فهو في الحالتين من أموال الدولة التي قصد الشارع حليتها من العدوان عليها . راجع تقض ١٧ يناير ١٩٦١ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ١٢ ، رقم ١٧ ، ص ١٠٤ . وكان الأمر يتعلق بأموال الهيئة العامة لقناة السويس التي نص القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٧ على إصلاها أموالاً خاصة .



التعاونية مرصودة لتحقيق أغراض ومنافع خاصة ، ومع ذلك اعتبرها المشرع أموالاً عامة ، وشملها بالتالى بالحماية الجنائية المشددة للأموال المخصصة للنفع العام .

يبد أن هذا التوسع فى مدلول المال العام لا يتعلق إلا بجرائم الباب الرابع من الكتاب الثانى من قانون العقوبات . ويعنى ذلك من ناحية ، أن مدلول المال العام فى خصوص هذه الجرائم لا يغير من مفهوم المال العام كما هو محدد فى النظام القانونى بصفة عامة ، ومن ناحية أخرى ، أن مدلول المال العام فى خصوص جرائم العدوان عليه لا ينصرف إلى غير ذلك من الجرائم . يترتب على ذلك أنه إذا ورد تعبير « المال العام » فى نص جنائى آخر ، دون أن يحدد المشرع فى هذا النص المقصود منه ، وجب الرجوع فى تحديد مدلوله إلى القواعد العامة دون التقييد بما ورد فى هذا الشأن فى المادة ١١٩ ع<sup>(١)</sup> . والواقع أن نص المادة ١١٩ ع ذاته يشير إلى ذلك عندما يقصر مدلول المال العام الذى يتضمنه على « تطبيق أحكام هذا الباب » .

### المطلب الثانى الموظف العام

رأينا عند دراستنا لجريمة الرشوة أن المشرع توسع فى تحديد مفهوم الموظف العام فى خصوص هذه الجريمة ، حيث نصت المادة ١١١ ع على إخضاع أشخاص لا يدخلون فى المفهوم الإدارى الدقيق للموظف العام لنصوص الرشوة باعتبارهم موظفين عموميين حكما . ولم يقنع المشرع فى صدد جرائم العدوان على المال العام بالمفهوم الإدارى للموظف العام ، بل انه لم يكف بالمندول الجنائى الواسع للموظف العام كما تبناه فى صدد جرائم الرشوة ، وإنما أخذ بمفهوم أكثر اتساعا للموظف العام فى خصوص جرائم العدوان على المال

---

(١) فى هذا المعنى ، راجع الدكتور عوض محمد ، الجرائم المضرة بالمصلحة العامة ، ص ٩٦ .

- العام<sup>(١)</sup>، متمشياً في ذلك مع التوسعة التي أجراها في مدلول المال العام الذي شملته الحماية الجنائية ، لما بين الفكرتين من ارتباط وثيق<sup>(٢)</sup>.
- وقد حددت المادة ١١٩ مكرراً الموظف العام في صدد جرائم العنوان على المال العام بنصها على أنه « يقصد بالموظف العام في حكم هذا الباب » .
- ( أ ) القائمون بأعباء السلطة العامة والعاملون في الدولة ووحدات الإدارة المحلية .
- ( ب ) رؤساء وأعضاء المجالس والوحدات والتنظيمات الشعبية وغيرها ممن لهم صفة نيابية عامة سواء كانوا منتخبين أو معينين .
- ( ج ) أفراد القوات المسلحة .
- ( د ) كل من فوضته إحدى السلطات العامة في القيام بعمل معين وذلك في حدود العمل المفوض فيه .
- ( هـ ) رؤساء وأعضاء مجالس الإدارة والمديرون وسائر العاملين في الجهات التي اعتبرت أموالها أموالاً عامة .
- 
- (١) تتطلب غالبية هذه الجرائم صفة الموظف العام باعتبارها ركناً في الجريمة ، يترتب على عدم تحققه انتفاء الجريمة أو تغير الوصف القانوني للفعل كما سئرى . وجرائم المال العام لا تختص في هذا الصدد عن جرائم الرشوة وما يلحق بها . لذلك سبق أن بينا أن السياسة التشريعية سليمة تفرض الأخذ بمدلول واحد للموظف العام في كافة الجرائم التي تعد فيها هذه الصفة ركناً في الجريمة ، باعتبارها جميعاً من جرائم الوظيفة العامة . بل أننا نرى عدم الاختصار في تبني مفهوم جنائي واحد للموظف العام على جرائم الرشوة والاختلاس ، وإنما ينبغي مده إلى الجرائم التي تتطلب هذه الصفة ، سواء كان الموظف جانبياً أو مجنباً عليه . فهو في الحالتين يمثل الدولة وحيثما وكرامتها في أعين المواطنين ، ومن ثم تجب الحماية منه بقدر ما تجب الحماية له .
- (٢) أشارت إلى هذا المعنى صراحة المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ الذي وسع من مفهوم الموظف العام في صدد جرائم الاختلاس ، بقوله أنه تبعاً للتوسعة في مدلول المال العام تضمن المشروع في المادة ١١٩ مكرراً التوسعة في مدلول الموظف العام كذلك في نطاق تطبيق أحكام الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات ، فلم يقف في شأن تعدد مدلول الموظف العام في نطاق تطبيق أحكامه عند الصريف الضيق للموظف العام في نطاق تطبيق القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين المدنيين في الدولة ، أو عند الصريف الذي وضعته المحكمة الإدارية العليا للموظف العام بأنه الشخص الذي يمين بصفة مستمرة غير عرضة للمساهمة في خدمة مرض عام تديره الحكومة المركزية أو السلطات الإدارية اللامركزية بتفريق المباشر ، ولكن اتجه المشروع إلى التوسع في مدلول الموظف العام في نطاق تطبيق الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات .

( و ) كل من يقوم بأداء عمل يتصل بالخدمة العامة بناء على تكليف صادر إليه بمقتضى القوانين أو من موظف عام في حكم الفقرات السابقة متى كان يملك هذا التكليف بمقتضى القوانين أو النظم المقررة وذلك بالنسبة للعمل الذى يتم التكليف به .

ويستوى أن تكون الوظيفة أو الخدمة دائمة أو مؤقتة بأجر أو بغير أجر ، طوعية أو جبراً .

ولا يحول انتهاء الخدمة أو زوال الصفة دون تطبيق أحكام هذا الباب متى وقع العمل أثناء الخدمة أو توافر الصفة » .

وبلاحظ أن التعداد الوارد في المادة ١١٩ مكرراً ع لا يختلف كثيراً عما يحققه مدلول الموظف العام في صدد جرائم الرشوة<sup>(١)</sup> ، وكل ما حدث في الواقع هو إضافة فئة جديدة من الأفراد الذين اعتبروا في حكم الموظفين العموميين في صدد جرائم العدوان على المال العام ، وهم ليسوا كذلك في خصوص جرائم الرشوة . وهؤلاء هم الذين نصت عليهم الفقرة ( هـ ) من المادة ١١٩ مكرراً ، أى « رؤساء وأعضاء مجالس الإدارة والمديرون وسائر العاملين في الهيئات التى أعتبرت أموالها أموالاً عامة طبقاً للمادة السابقة » ، أى المادة ١١٩ من قانون العقوبات التى حددت المقصود بالمال العام<sup>(٢)</sup> . أما « القائمون بأعباء السلطة العامة والعاملون في الدولة ووحدات الإدارة المحلية » ( الفقرة أ ) ، فهم موظفون عموميون طبقاً للمدلول الإدارى للموظف العام . ومن ورد ذكرهم في الفقرات ( ب ) ، ( جـ ) ، ( د ) ، ( و ) يستوعبهم نص المادة ١١١ من قانون العقوبات<sup>(٣)</sup> .

(١) سواء وفقاً للمدلول الإدارى الضيق للموظف العام ، أو بتطبيق المدلول الجانبي الواسع للموظف العام كما ورد في المادة ١١١ ع .

(٢) ويؤكد هذا كما قلنا الارتباط الوثيق في صدد جرائم العدوان على المال العام بين مدلول المال العام ومدلول الموظف العام . فمن يتصل بالمال العام ينبغي أن يعد موظفاً عاماً بالنسبة لهذا المال .

(٣) والواقع أن المشرع لم يكن بحاجة إلى تكرار النص في المادة ١١٩ مكرراً على من يعدون من الموظفين العموميين في صدد جرائم العدوان على المال العام ، وكان يمكنه إما الإحالة إلى المادة ١١١ ع مع إضافة الفقرة التى اضافها ، وإما النص في نهاية المادة ١١٩ ع التى حددت المقصود بالمال العام على أنه « يعتبر موظفاً عاماً في حكم هذا الباب العاملون بصفة دائمة أو مؤقتة في الجهات المنصوص »

## المطلب الثالث الأحكام الخاصة بالعقاب

تخضع جرائم المدون على المال العام لأحكام متميزة فيما يتعلق بالعقاب عليها . وتمثل هذه الأحكام في تقرير عقوبات تكميلية وتدابير جنائية من ناحية ، وفي النص على أسباب مخففة ومعقبة من العقاب من ناحية أخرى .

### أولاً : العقوبات التكميلية والتدابير الجنائية

تقررت العقوبات التبعية والتكميلية في المادة ١١٨ من قانون العقوبات ، كما نصت المادة ١١٨ مكرراً على بعض التدابير الجنائية المجاوزية .

#### ( أ ) العقوبات التكميلية

نصت المادة ١١٨ من قانون العقوبات على أنه « فضلاً عن العقوبات المقررة للجرائم المذكورة في المواد ١١٢ ، ١١٣ فقرة أولى وثانية ورابعة ، ١١٣ مكرراً فقرة أولى ، ١١٤ ، ١١٥ ، ١١٦ ، ١١٦ مكرراً ، ١١٧ فقرة أولى ، يعزل الجاني من وظيفته أو تزول صفته كما يحكم عليه في الجرائم المذكورة في المواد ١١٢ ، ١١٣ فقرة أولى وثانية ورابعة ، ١١٣ مكرراً فقرة أولى ، ١١٤ ، ١١٥ بالرد وبغرامة مساوية لقيمة ما اختلسه أو استولى عليه أو حصله أو طلبه من مال أو منفعة على ألا تقل عن خمسمائة جنيه » .

العقوبة التكميلية المنصوص عليها في المادة ١١٨ ع هي عزل الجاني من وظيفته أو زوال صفته . والعزل من الوظائف العامة عقوبة تبعية تقررها المادة ٢٥ من قانون العقوبات بالنسبة للمتهم الذى حكم عليه بعقوبة جنائية ، وفي هذه الحالة

= عليها في الفقرات السابقة . ولا يحول دون تطبيق أحكام هذا الباب انتهاء الخدمة أو زوال الصفة متى وقع العمل أثناء الخدمة أو توافر الصفة » . أما ما ورد في المادة ١١٩ مكرراً خصوص كون العمل بأجر أو بغير أجر ، طواعية أو جبراً ، فإنه يزيد لم يكن المشرع بحاجة إليه . لأن ذلك من الأحكام المقررة بالنسبة للموظف العام في خصوص جرائم الرشوة رغم عدم النص على ذلك في المادة ١١١ ع ، ولا يختلف الأمر بصدد الموظف العام في خصوص جرائم المدون على مال العام

يكون العزل عقوبة تيمية مؤبدة . لذلك فنص المادة ١١٨ من قانون العقوبات لا يضيف جديدا في هذا الخصوص . لكن أهميته تبدو رغم ذلك من ثلاثة وجوه :

**الأول :** بالنسبة للجنح التي ورد ذكرها فيه ، مثل الجنحة المنصوص عليها في المادة ١١٦ ع ، حيث لا تقرر المادة ٢٥ ع العزل بالنسبة للجنح ، بينما تقرر المادة ١١٨ ع .

**الثاني :** إذا عومل المتهم في جناية بالرأفة فحكم عليه بالحبس ، ففي هذه الحالة لا ينطبق حكم المادة ٢٧ من قانون العقوبات الذي يقرر العزل المؤقت باعتباره عقوبة تكميلية وجوبية<sup>(١)</sup> ، وإنما يسرى نص المادة ١١٨ ع الذي يقرر العزل كمعقوبة تكميلية مؤبدة باعتباره نصاً خاصاً . ومن ثم تبدو أهمية نص المادة ١١٨ ع في استبعاد حكم القواعد العامة بالنسبة لجرائم المدون على المال العام التي ورد ذكرها فيه .

**الثالث :** زوال الصفة بالنسبة للفتات التي لا بعد أفرادها من الموظفين العموميين ، وإن اعتبروا كذلك في خصوص جرائم المدون على المال العام . وزوال الصفة لم تقرر القواعد العامة .

أما العقوبة التكميلية الأخرى المنصوص عليها في المادة ١١٨ ع ، فهي الغرامة النسبية ، وتقدر بقيمة ما اختلسه الجاني أو استولى عليه أو حصله أو طلبه من مال أو منفعة ، بشرط ألا تقل عن خمسمائة جنيه ، حتى لو كان ما حصل عليه الجاني أقل من هذا الحد<sup>(٢)</sup> . والغرامة على هذا النحو عقوبة تكميلية وجوبية ، وهي غرامة نسبية ناقصة ، ومع ذلك تخضع لحكم المادة

(١) في هذا المعنى ، راجع الدكتور محمود نجيب حسنى ، المرجع السابق ، ص ٨٦ . وراجع عكس ذلك ، الدكتور عوض محمد ، المرجع السابق ، ص ١٣٧ ، الدكتور أحمد ضحي سرور ، المرجع السابق ، ص ٢٢٧ ، الدكتور عمر السعد رمضان ، شرح قانون العقوبات ، القسم الخاص ، ١٩٨٦ ، ص ٦٧ ، الدكتور محمد أبو عمر ، المرجع السابق ، ص ١٨٦ ، ونقض ٢٣ يناير ١٩٦٧ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ١٨ ، رقم ١٦ ، ص ٩١ ، ٥ أبريل ١٩٨٣ ، السنة ٣٤ ، رقم ٩٩ ، ص ٤٨٨ .

(٢) نفس ٤ - ديسمبر ١٩٧٢ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ٢٣ ، رقم ٣٢١ ، ص ١٤٢٦ .

٤٤ من قانون العقوبات ، فلا تعدد بتعدد الجناة في الجريمة ، وإنما يحكم عليهم جميعا بغرامة واحدة ، ويلتزمون بها متضامنين ، مالم يحدد الحكم نصيب كل منهم .

والرد الذي نصت عليه المادة ١١٨ ع هو جزء مدني ، إذ يعد بمثابة تمويض وليس عقوبة ، ويتعين على المحكمة أن تقضي به من تلقاء نفسها ، وإذا لم يكن الشيء قد ضبط ، ولم يكن الجاني قد رده من قبل<sup>(١)</sup> . وعند تعدد الجناة يحكم عليهم بالرد متضامنين . ويتعين على المحكمة أن تحدد المبلغ الواجب رده ، وهو مبلغ يساوي قيمة المال المختلس ، فان لم تحدد هذا المبلغ كان حكمها معيبا<sup>(٢)</sup> . وإذا قضى بالعقوبة مع وقف التنفيذ ، فان إيقاف التنفيذ لا يشمل الرد<sup>(٣)</sup> .

#### (ب) التدابير الجنائية

هذه التدابير نصت عليها المادة ١١٨ مكررا ، التي تقرر أنه « مع عدم الإخلال بأحكام المادة السابقة ، يجوز فضلا عن العقوبات المقررة للجرائم المنصوص عليها في هذا الباب ، الحكم بكل أو بعض التدابير الآتية :

- ١ - الحرمان من مزاوله المهنة مدة لا تزيد على ثلاث سنين .
- ٢ - حظر مزاوله النشاط الاقتصادي الذي وقعت الجريمة بمناسبةه مدة لا تزيد على ثلاث سنين .

---

(١) فني هذه الحالة لا يجوز الحكم عليه بالرد مرة أخرى ، راجع تقض ٢٢ مايو ١٩٦٧ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ١٨ ، رقم ١٣٧ ، ص ٧٠٢ . فجزء الرد يعود مع توجه من بقاء المال المختلس في ذمة التهم حتى الحكم عليه .

(٢) تقض ٢٩ يناير ١٩٦٧ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ١٨ ، رقم ٤ ، ص ٣٥ .

(٣) راجع تقض أول مارس ١٩٧٠ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ٢١ ، رقم ٨٠ ، ص ٣٢٢ . وهذا ما يؤكد أن الرد لا يحتر عقوبة بحتة ، إذ المقصود منه إعادة الحال إلى ما كانت عليه قبل الجريمة ، وتمويض الدولة عن مالم الذي أضاعه التهم عليها وإن كان في ظاهره يتضمن تمويض العقوبة ، ومن ثم فلا الحكم الذي يأمر بوقف التنفيذ بالنسبة لجميع العقوبات دون تمييز بين الرد وبين سائر العقوبات الختالية المقتضى بها يكون قد أعطى صحيح القانون .

٣ - وقف الموظف عن عمله بغير مرتب أو بمرتب مخفض لمدة لا تزيد على ستة أشهر .

٤ - العزل مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ثلاث سنين تبدأ من نهاية تنفيذ العقوبة أو انقضائها لأي سبب آخر .

٥ - نشر منطوق الحكم الصادر بالادانة بالوسيلة المناسبة وعلى نفقة المحكوم عليه .

هذه التدابير تكميلية جوازية<sup>(١)</sup> . وباعتبارها تدابير تكميلية ، فانها توقع بالاضافة إلى العقوبة الاصلية ، وبالاضافة إلى العقوبات التكميلية الوجوبية كذلك . وباعتبارها جوازية فانه يجوز توقيعها كلها أو بعضها ، لكن يتعين على المحكمة أن تقررها صراحة في حكم الادانة حتى يمكن تطبيقها فان أغفلت النص عليها ، أعتبر ذلك بمثابة اعراض عن الأخذ بها . ونظرا لتنوع هذه التدابير ، فان سلطة القاضي التقديرية بشأنها واسعة ، واعمال هذه السلطة يقتضى الاستعانة بتحديد مدى الخطورة الكامنة في شخصية الجاني ، وهى خطورة يفترض أن العقوبة لا تكفى في مواجهتها ، ويستخلصها القاضي من مهنة الجاني أو نشاطه أو وظيفته التى تسببت مباشرتها في ارتكابه للجريمة أو سهلت له ارتكابها .

#### ثانيا : تخفيف العقاب والاعفاء منه

تخفيف العقاب جوازى قرره المادة ١١٨ مكررا ( أ ) ، والاعفاء من العقاب نصت عليه المادة ١١٨ مكررا ( ب ) ، وهو قد يكون وجوبيا أو جوازيا .

#### ( أ ) تخفيف العقاب

قررت هذا التخفيف المادة ١١٨ مكررا ( أ ) ، التى تنص على أنه « يجوز

(١) وهى في جوهرها لا تختلف عن العقوبات التكميلية ، وإن أطلق عليها المشرع لفظ « التدابير » ، أخذا بالاتجاه الحديث في السياسة الجنائية .

للمحكمة في الجرائم المنصوص عليها في هذا الباب وفقاً لما تراه من ظروف الجريمة وملابساتها إذا كان المال موضوع الجريمة ، أو الضرر الناجم عنها لا يتجاوز قيمته خمسمائة جنيه<sup>(١)</sup> أن تقضى فيها — بدلا من العقوبات المقررة لها — بعقوبة الحبس أو بواحد أو أكثر من التدابير المنصوص عليها في المادة السابقة . ويجب على المحكمة أن تقضى فضلا عن ذلك بالمصادرة والرد إن كان لهما محل ، وبغرامة مساوية لقيمة ماتم اختلاسه أو الاستيلاء عليه من مال أو ماتم تحقيقه من منفعة أو ربح . »

يتضح من هذا النص أن المشرع جعل من ضالة قيمة المال موضوع الجريمة أو مقدار الضرر الناجم عنها ، بالإضافة إلى ظروف الجريمة وملابساتها ، سبباً من أسباب تخفيف العقاب المقرر لجرائم العدوان على المال العام . وتخفيف العقوبات المقررة لهذه الجرائم كان يمكن أن يجرى تطبيقاً للمادة ١٧ من قانون العقوبات ، وبمقتضاها يجوز النزول بعقوبة السجن إلى الحبس الذي لا ينقص عن ثلاثة شهور ، هذا فضلا عن إمكان شمول الحبس بوقف التنفيذ . لكن المادة ١١٨ مكرراً ( أ ) ذهبت في مجال التخفيف إلى أبعد من ذلك<sup>(٢)</sup> . فإذا

(١) يرجع في تقدير قيمة المال موضوع الجريمة أو الضرر الناجم عنها إلى وقت ارتكاب الجريمة لا وقت الحكم فيها . وإذا كان المال موضوع الجريمة عملة أجنبية ، وجب تقديره بالعملة المصرية وفقاً لسعر الصرف المقرر قانوناً وقت ارتكاب الجريمة كذلك ، وإذا دفع المتهم بالاختلاس بأن قيمة المال المختلس لا تتجاوز ٥٠٠ جنيه وجب تخفيف هذا الدفع أو الرد عليه بما يبرر رفضه . لكن الرد عليه استناداً إلى تقدير الجهة الجنائية عليها والذي نازع فيه المتهم بعد احتلالاً بحق الدفاع ، نقض ٦ أبريل ١٩٨٢ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ٣٣ ، رقم ٩١ ، ص ٤٥٤ .

(٢) راجع المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ التي بررت هذا التخفيف بعدم كفاية المادة ١٧ بالنسبة لبعض الصور . ومن الملاحظ أن هذا النص ، الذي أضيف بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ في عصر الانفتاح الاقتصادي الذي أعقب حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ ، قد بالغ في التخفيف ، لاسيما بالنسبة لجرائم على قدر كبير من الخطورة ، إذ هي تقع غالباً من موظف عام وعلى مال عام . وهذا التخفيف يناقض خطة المشرع في التشديد بصدور جرائم لا تصل في خطورتها إلى حد جرائم العدوان على المال العام ، مثل جرائم الرشوة وما يلحق بها . وفي تقديرنا أن نص المادة ١١٨ مكرراً ( أ ) يشير إلى الروح التي كانت سائدة في العصر الذي أضيف فيه . لذلك نرى أن الوقت قد حان لإلغاء هذا النص ، وترك مسألة التخفيف في جرائم العدوان على المال العام لحكم القواعد العامة ، وفيها ما ينفي عن النص المتخذ . ويكفي أن تصور أنه طبقاً لهذا النص يمكن أن تنزل عقوبة الموظف الذي يختلس من المال العام خمسمائة جنيه إلى أربع وعشرين ساعة حبساً ، مع =



توافر سبب التخفيف ، كان للمحكمة أن تقضى اما بالحبس ، الذى لم يضع النص حدا أدنى له ، فيرجع إلى حده الأدنى العام وهو أربع وعشرين ساعة ، من الجائز أن يشملها وقف التنفيذ ، واما بواحد أو أكثر من التدابير الجنائية التى نصت عليها المادة ١١٨ من قانون العقوبات ، وفى هذه الحالة يحل التدبير محل الحبس باعتباره عقوبة أصلية فلا يجمع معه . والتخفيف المقرر جوازى ، وإذا أخذت به المحكمة ، وجب عليها أن تقضى بالمصادرة والرد ان كان لهما محل ، وأن تقضى كذلك بالفرامة النسيية .

## ( ب ) الاعفاء من العقاب

نصت على هذا الاعفاء المادة ١١٨ مكررا (ب) من قانون العقوبات التى تقرر أنه « يعفى من العقوبات المقررة للجرائم المنصوص عليها فى هذا الباب كل من بادر من الشركاء فى الجريمة من غير المحرضين على ارتكابها بإبلاغ السلطات القضائية أو الادارية بالجريمة بعد تمامها وقبل اكتشافها . ويجوز الاعفاء من العقوبات المذكورة إذا حصل الإبلاغ بعد اكتشاف الجريمة وقبل صدور الحكم النهائى فيها . ولا يجوز اعفاء المبلغ بالجريمة من العقوبة طبقا للفقرتين السابقتين فى الجرائم المنصوص عليها فى المواد ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٣ مكررا إذا لم يؤد الإبلاغ إلى رد المال موضوع الجريمة . ويجوز أن يعفى من العقاب كل من أخفى مالا متحصلا من احدى الجرائم المنصوص عليها فى هذا الباب إذا أبلغ عنها وأدى ذلك إلى اكتشافها ورد كل أو بعض المال المتحصل عنها » .

علة تقرير الاعفاء من العقاب تكمن فى رغبة المشرع فى تشجيع الكشف عن هذه الجرائم التى ترتكب خفية مما يجعل اكتشافها من قبل السلطات العامة أمرا فى غاية الصعوبة . ويقتضى هذا الاعتد تشجيع من يكشف عنها من

■ يجوز وقف تنفيذها ، بينما لا تقل عقوبة الموظف الذى يحصل على رشوة عشرة جنيهات مثلاً عن عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن مدة لا تقل عن ثلاث سنوات مع عدم جواز وقف تنفيذها ، بالإضافة الى غرامة لا تقل عن ألف جنيه ، وعزل الموظف المرتضى من وظيفته عزلاً مؤبداً باعتبار عقوبته جنائية فى كل الأحوال حتى مع التخفيف طبقاً للمادة ١٢ .

جنتها بمكافأته عما أداه من خدمة للمجتمع ، وتمثل المكافأة في تقرير الاعفاء من العقاب<sup>(١)</sup>.

ونطاق الاعفاء من حيث العقوبات المقررة غير مقيد ، فهو يشمل « العقوبات المقررة للجرائم المنصوص عليها في هذا الباب » . أما نطاق الاعفاء من حيث من يستفيد منه ، فإنه يقتصر على الشركاء في الجريمة من غير المضررين ، وعلى مخفي المال المتحصل من احدى جرائم العدوان على المال العام . ومعنى ذلك أن المشرع قد استبعد من نطاق الاعفاء فاعل الجريمة ، سواء كان وحده أو مع غيره ، والشريك فيها إذا اتخذ اشتراكه صورة التحريض عليها<sup>(٢)</sup>.

ومناط الاعفاء من العقاب هو الابلاغ عن الجريمة . ويتحدد حكم الاعفاء من حيث وجوبه وجوازه تبعاً لوقت حصول الاعفاء وأثره .

فالاعفاء يكون وجوباً إذا حصل بعد ارتكاب الجريمة وقبل اكتشافها . وإذا كانت الجريمة هي الاختلاس أو الاستيلاء ، وجب للاستفادة من الاعفاء بالابلاغ عن الجريمة ، أن يؤدي هذا الابلاغ إلى رد المال موضوع الجريمة . ويتقرر الاعفاء الوجوبى إذا توافرت شروطه إما من النيابة العامة التى يجب عليها أن تصدر أمراً بالآ وجه لاقامة الدعوى على الشريك الذى أبلغ ، وإما من المحكمة التى تقضى وجوباً ببراءة المبلغ إذا كانت النيابة قد قدمته إلى المحاكمة .

٢ - أما الاعفاء الجوازى فمناطه أن يحصل الابلاغ بعد اكتشاف الجريمة وقبل صدور الحكم النهاى فيها . فطالما لم يصدر الحكم النهاى ، فالمحكمة بالخيار بين اعفاء المبلغ أو عقابه . وإذا كان المبلغ هو المخفي للمال المتحصل من جريمة العدوان على المال العام ، تعين لاستفادته من الاعفاء الجوازى ، أن

(١) اشارت المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ ، الذي استحدثت المادة ١١٨ مكرراً(ب) الى علة هذا الاعفاء بقولها أنه يهدف الى الكشف عن جرائم الاختلاس والاضرار والعدوان على المال العام التى تقع عادة في الخفاء فلا يظن بها أولو الأمر الا بعد مضي زمن على ارتكابها قد يطول أو يقصر ، فرؤى من حسن السياسة اعفاء بعض الجناة من العقاب لحثهم على اماطة اللثم عنها .

(٢) ونرمز من الاستفادة من هذا الاعفاء من باب أولى ، الشريك الذي لم يقتصر نشاطه على التحريض ، وإنما ساعد الفاعل على ارتكاب الجريمة .

يؤدي الإبلاغ إلى اكتشاف الجريمة التي تحصل المال منها ، وإلى رد كل هذا المال أو بعضه .

## المبحث الثاني الأحكام الاجرائية

أضاف القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ عددا من النصوص إلى قانون الاجراءات الجنائية ، لتقرير بعض الاحكام الاجرائية الخاصة بجرائم العدوان على المال العام . وتعلق هذه الاحكام بتقديم الدعوى الجنائية ، واجراءات التحقيق فيها ، والاختصاص بنظرها ، ووجوب الحكم بالرد رغم وفاة المتهم .

### أولا : تقدم الدعوى الجنائية

الاصل أن تنقضى الدعوى الجنائية في مواد الجنايات بمضى عشر سنين ، وفي مواد الجنح بمضى ثلاث سنوات ، وفي مواد المخالفات بمضى سنة ، مالم ينص القانون على خلاف ذلك ، ويبدأ سريان مدد التقدم هذه في كل الاحوال من اليوم التالى لوقوع الجريمة ، طبقا لنص المادة ١٥ فقرة أولى من قانون الاجراءات الجنائية . لكن المشرع خرج على هذا الأصل بالنسبة لجرائم الباب الرابع من الكتاب الثانى ، ويتمثل هذا الخروج في حكمين :

الأول : استبعاد التقدم كسب لانقضاء الدعوى الجنائية بالنسبة للجريمة المنصوص عليها في المادة ١١٧ من قانون العقوبات ، وهى جريمة استخدام العمال سخرة أو احتجاز أجورهم كلها أو بعضها بغير موافقة ١٥ فقرة ٢ من قانون الاجراءات الجنائية تقرر أن الدعوى الناشئة عن هذه الجريمة لا تنقضى بمضى المدة بعد تاريخ العمل بالقانون الذى أضاف هذا الحكم<sup>(١)</sup>.

الثانى : فيما عدا الاستثناء الخاص بالمادة ١١٧ ع لى لا يسرى عليها التقدم ، فإن سائر الجرائم المنصوص عليها في الباب الرابع لا تتميز عن الجرائم

(١) أضيف هذا الحكم الى قانون الاجراءات الجنائية بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ ، بشأن ضمان حرية المواطنين في القوانين القائمة ، راجع المادة الثالثة من هذا القانون .

الأخرى من حيث مبدأ خضوعها للتقادم ، كما أن القانون لم يخصها بمدد مختلفة لانقضاء الدعوى الجنائية . لكن القانون استثناه من الأصل العام فيما يتعلق ببداية مدة التقادم المسقط للدعوى الجنائية . وقد نصت على هذا الاستثناء المادة ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية في فقرتها الثالثة<sup>(١)</sup> التي تقرر أنه « ومع عدم الإخلال بأحكام الفقرتين السابقتين لا تبدأ المدة المسقطة للدعوى الجنائية في الجرائم المنصوص عليها في الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات والتي تقع من موظف عام إلا من تاريخ انتهاء الخدمة أو زوال الصفة مالم يبدأ التحقيق فيها قبل ذلك » .

من هذا النص نرى أن التقادم في جرائم العدوان على المال العام الواقعة من الموظف العام لا يبدأ من اليوم التالي لوقوع الجريمة ، وإنما يبدأ حسابه من يوم « انتهاء الخدمة أو زوال الصفة » لأي سبب من الأسباب ، مالم يكن التحقيق قد بدأ قبل انتهاء الخدمة أو زوال الصفة . فالبدء في اتخاذ إجراءات التحقيق<sup>(٢)</sup> قبل انتهاء خدمة الموظف أو زوال صفته ، يعني أن الجريمة قد اكتشفت وأن سلطة التحقيق تباشر الإجراءات بشأنها ، ومن ثم لا يكون هناك مبرر لتأجيل بداية التقادم إلى تاريخ انتهاء الخدمة أو زوال الصفة ، فبدأ من تاريخ آخر إجراء من إجراءات التحقيق .

وواضح أن المشرع يقصد من هذا الحكم إطالة مدة تقادم الدعوى الجنائية في هذا النوع من الجرائم ، حتى لا يكون شغل الموظف وظيفته سبباً في انقضاء الدعوى قبل اكتشاف السلطات العامة لها . ذلك أن شغل الموظف للوظيفة قد يمكنه من إخفاء جريمته مما يحول دون علم السلطات بها ، والغالب ألا تكتشف الجريمة إلا حين ينتهي شغل الموظف لوظيفته . لذلك رأى المشرع إرجاء بداية التقادم إلى حين انتهاء الخدمة أو زوال الصفة ، مالم يكن التحقيق قد بدأ قبل ذلك ، إذ في هذه الحالة لن يكون هناك مبرر لتأجيل بداية سريان التقادم .

---

(١) هذه الفقرة مضادة إلى المادة ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ .

(٢) المقصود بالتحقيق هنا هو التحقيق الجنائي ، لا التحقيق التأديبي الذي تديره السلطة الإدارية التي يجمعها الموظف .

## ثانيا . الاجراءات التحفظية بالنسبة لأموال المتهم

تخضع جرائم العدوان على المال العام للقواعد العامة فيما يتعلق بإجراءات التحقيق فيها . ومع ذلك قرر المشرع اجراء خاصا من اجراءات التحقيق في صدد هذه الجرائم هو جواز منع المتهم من التصرف في أمواله وإدارتها أو غير ذلك من الاجراءات التحفظية . وعلى هذا الاجراء نصت المادة ٢٠٨ مكرر ( أ )<sup>(١)</sup> من قانون الاجراءات الجنائية ، التي تقرر أنه « يجوز للنائب العام إذا قامت من التحقيق<sup>(٢)</sup> دلائل كافية على جدية الاتهام في الجرائم المنصوص عليها في الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات وغيرها من الجرائم التي تقع على الاموال المملوكة للحكومة أو الهيئات والمؤسسات العامة والوحدات التابعة لها أو غيرها من الاشخاص الاعتبارية العامة ، أن يأمر ضمائنا لتنفيذ ما عسى أن يقضى به من الغرامة أو رد المبالغ أو قيمة الاشياء محل الجريمة أو تعويض الجهة المجنى عليها ، بمنع المتهم من التصرف في أمواله أو إدارتها أو غير ذلك من الاجراءات التحفظية . كما يجوز له أن يأمر بتلك الاجراءات بالنسبة لاموال زوج المتهم وأولاده القصر ضمائنا لما عسى أن يقضى به من رد المبالغ أو قيمة الاشياء محل الجريمة أو تعويض الجهة المجنى عليها وذلك ما لم يثبت أن هذه الاموال إنما آلت إليهم من غير مال المتهم . ويجب على النائب العام عند الأمر بالمنع من الادارة أن يعين لادارة الاموال وكلاء ، يصدر ببيان قواعد اختياره وتحديد واجباته قرار من وزير العدل » .

ودراسة هذا الاجراء تفصيلا من حيث شروط الاتجاء إليه ونطاقه ومضمونه ومدته تدخل في نطاق مقرر الاجراءات الجنائية ، باعتباره من اجراءات التحقيق كما قلنا<sup>(٣)</sup> . ويكفي أن نذكر العلة التي من أجلها قرره المشرع ، وقد أشار إليها النص ذاته ، وتمثل في مواجهة ما قد يلجأ إليه الجناة

(١) مضافة بالقرار بقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٧ .

(٢) اذن يفترض اتخاذ هذا الاجراء ان هناك تحقياً جنائياً قد بدى فيه ، فلا يجوز انقضاؤه اذا لم تكن الواقعة قد أحيلت الى التحقيق الجنائي ، وإنما كان الأمر يتعلق بتحقيق تجرعه السلطة الادارية المختصة مع الموظف .

(٣) راجع في تفصيل هذا الاجراء ، الدكتور أحمد ضحي سرور ، للرجع السابق ، ص ٢٢٢ .

من التصرف في الأموال التي استولوا عليها أو في أموالهم الخاصة حتى لا يكون للحكم الصادر عليهم بالغرامة أو الرد أو التعويض محل بنقذ فيه . ولا يختص بهذا الاجراء سوى « النائب العام » ، بعد أن تتجمع لديه دلائل كافية على جدية الاتهام . ويشمل المنع من أعمال الادارة والتصرف أموال المتهم نفسه وأموال زوجته وأولاده القصر التي آلت إليهم من المتهم .

### ثالثا : الاختصاص بالمحاكمة

الاختصاص بنظر الدعاوى الجنائية الناشئة عن جرائم الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات ثابت لمحكمة أمن الدولة العليا ، طبقا للمادة الثالثة من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ الخاص بإنشاء محاكم أمن الدولة ، وتختص محاكم أمن الدولة وحدها « دون غيرها » بنظر جنائيات الأموال العامة<sup>(١)</sup> . وإذا كان الاختصاص بنظر جنائيات الأموال العامة مقررا لمحاكم أمن الدولة العليا ، فإن مقتضى هذا الاصل أن تختص هذه المحاكم بجنائيات الأموال العامة التي أجاز فيها المشرع تخفيف العقاب ، ويكون للمحكمة المختصة أن تقرر وفقا لسلطانها التقديرية ما إذا كان هناك ما يوجب التخفيف أم لا ، من ثم تقضى بالعقوبة الاصلية أو بالعقوبة المخففة .

لكن المادة ١٦٠ مكررا (أ) <sup>(٢)</sup> من قانون الاجراءات الجنائية تنص على أنه « يجوز للنائب العام أو المحامي العام في الاحوال المبينة في الفقرة الأولى من المادة ١١٨ مكررا (أ) من قانون العقوبات أن يحيل الدعوى إلى محاكم الجناح لتقضى فيها وفقا لاحكام المادة المذكورة » . والاحوال التي يتضمنها نص المادة ١١٨ مكررا (أ) هي تلك التي يجوز فيها تخفيف العقوبة في جنائيات الأموال العامة ، إذا كان موضوع الجريمة أو الضرر الناجم عنها لا يتجاوز قيمته خمسمائة جنيه . ففى هذه الاحوال رأينا أنه يجوز للمحكمة أن تحكم بدلا من العقوبة

(٢) راجع الدكتور عوض محمد ، محاكم أمن الدولة ، مجلة غربي حرقى الاسكندرية ، أبريل ١٩٨٥ ، ص ٢٦ ، بصفة خاصة ص ٣٣ ، وراجع نقض ٣ مارس ١٩٨٢ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ٣٣ ، رقم ٥٩ ، ص ٢٨٤ .

(٣) مضافة بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ .

الاصلية المقررة للجناية ، بالحبس أو بواحد أو أكثر من التدابير المنصوص عليها في المادة ١١٨ مكرراً .

ويعنى ما تقدم أن نص المادة ١٦٠ مكرراً ( أ ) من قانون الاجراءات الجنائية يميز للنائب العام أو المحامى العام « تجنيح » الجناية ، واحالتها تبعاً لذلك إلى محكمة الجنح ، التى يكون لها أن تقضى فيها بالعقوبة المخففة إذا توافر موجب التخفيف ، أو يكون عليها أن تقضى بعدم اختصاصها إذا قدرت عدم جدارة المتهم بالتخفيف . فإذا قدرت محكمة الجنح عدم جدارة المتهم بالتخفيف ، وحكمت تبعاً لذلك بعدم اختصاصها ، وجب احالة الدعوى إلى المحكمة المختصة أصلاً بالفصل في الجناية .

ومع ذلك يمكن أن يثير نص المادة ١٦٠ مكرراً ( أ ) من قانون الاجراءات الجنائية تساؤلاً عن مدى جواز اللجوء إليه بعد أن آل الاختصاص بنظر جنائيات الأموال العامة إلى محاكم أمن الدولة العليا . فهل يجوز للنائب العام استعمال النص المذكور للحالة إلى محاكم الجنح العادية ؟ نعتقد أن نص المادة ١٦٠ مكرراً ( أ ) أ.ج لا يزال واجب التطبيق ، طالما لم ينص المشرع صراحة على الغائه أو تعديله . ومع ذلك نرى أنه ينبغى تحقيقاً للتناسق بين الاحكام الخاصة بمجرام الأموال العامة توحيد نوع القضاء الذى يختص بنظرها ، وهو ما يعنى ضرورة تعديل نص المادة ١٦٠ مكرراً ( أ ) من قانون الاجراءات الجنائية ، لكى يسمح للنائب العام أو المحامى العام باحالة الدعوى في الاحوال المبينة في الفقرة الاولى من المادة ١١٨ مكرراً ( أ ) من قانون العقوبات إلى محاكم أمن الدولة الجزئية المنصوص عليها في القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ . وفي ظل الوضع الراهن إذا لم يستعمل النائب العام أو المحامى العام سلطة التجنيح الجوازية المقررة له ، فإن الاختصاص بنظر جنائيات الأموال العامة يثبت لمحاكم أمن الدولة العليا ، التى يكون لها أن تقضى بالعقوبة الاصلية أو بالعقوبة المخففة ، إذا قدرت جدارة المتهم بالتخفيف الذى توافرت شروطه<sup>(١)</sup>.

(١) راجع تقض ٦ يناير ١٩٨٣ ، مجموعة أحكام التقض ، السنة ٣٤ ، رقم ١٠ ، ص ٧٣ ، ٢٥

أبريل ١٩٨٢ ، السنة ٣٣ ، رقم ١٠٨ ، ص ٣٢٢ .

رابعا : عدم تأثير وفاة المتهم على وجوب صدور الحكم بالرد

نصت المادة ٢٠٨ مكررا ( د )<sup>(١)</sup> من قانون الاجراءات الجنائية على أنه « لا يحول انقضاء الدعوى الجنائية بالوفاة ، قبل أو بعد إحالتها إلى المحكمة دون قضائها بالرد في الجرائم المنصوص عليها في المواد ١١٢ ، ١١٣ فقرة أولى وثانية ورابعة ، ١١٣ مكررا فقرة أولى ، ١١٤ ، ١١٥ من قانون العقوبات . وعلى المحكمة أن تأمر بالرد في مواجهة الورثة والموصى لهم وكل من أفاد فائدة جديده من الجريمة ليكون الحكم بالرد نافذا في أموال كل منهم بقدر ما استفاد . ويجب أن تندب المحكمة محاميا للدفاع عن وجه إليهم طلب الرد إذا لم ينوبوا من يتولى الدفاع عنهم » .

الاصل أن تنقضى الدعوى الجنائية بوفاة المتهم ، ومن ثم لا يصدر فيها الحكم بتوقيع العقوبات المقررة ، لان العقوبة شخصية . لكن الرد يعتبر تمويضا مدنيا ، ومن ثم فلا يحول دون القضاء به أن يتوفى المتهم قبل صدور الحكم في الدعوى . والأمر واضح إذا كانت الوفاة قد حصلت بعد إحالة الدعوى الجنائية إلى المحكمة ، إذ لا يؤثر انقضاء الدعوى الجنائية بسبب وفاة المتهم في سير الدعوى المدنية المرفوعة معها ، وهذا ما نصت عليه صراحة الفقرة الثانية من المادة ٢٥٩ من قانون الاجراءات الجنائية . لكن الذى يضيفه نص المادة ٢٠٨ مكررا ( د ) أ.ج هو وجوب الحكم بالرد إذا حصلت الوفاة قبل إحالة الدعوى الجنائية إلى المحكمة الجنائية . فقد كان تطبيق القواعد العامة في هذه الحالة يقتضى عدم جواز نظر طلب الرد باعتباره دعوى مدنية ناشئة عن الجريمة أمام المحكمة الجنائية ، وإنما أمام المحكمة المدنية المختصة<sup>(٢)</sup> . ومع ذلك خرج المشرع على مقتضى القواعد العامة ، وأجاز نظر طلب الرد والحكم به من المحكمة الجنائية بصفة استثنائية على الرغم من أن الدعوى الجنائية عن الجريمة لن ترفع إليها بسبب وفاة المتهم . ويمكن تبرير هذا الحكم الاستثنائي ، الذى يخرج على قواعد اختصاص القضاء الجنائي ، بمحصر المشرع على سرعة استرداد ما يحوزه الورثة أو غيرهم من المال العام الناتج عن جريمة مورثهم .

(١) مضافة بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ .

(٢) الدكتور فوزية عبد الستار ، شرح قانون العقوبات ، القسم الخاص ، ص ١١٣ .



وفي كل الاحوال فان الرد لا يمس الا الاموال التي آلت للمورث عن طريق الجريمة . فإذا كان المتهم قد مات دون أن يترك شيئا من الأموال التي استولى عليها ، ولم يثبت أن أحدا قد استفاد فائدة جديدة من جريمته ، فلا يصدر الحكم بالرد في هذه الحالة . ويلتزم كل وارث بالرد بنسبة نصيبه في التركة ، دون تضامن بين الورثة ، لأن التضامن لا يكون الا بنص في القانون .

## الفصل الثاني

### اختلاس المال العام

#### تمهيد

اختلاس المال العام هو صورة من صور الاستيلاء عليه بغير حق . ومع ذلك نص المشرع على جرميتي الاستيلاء والاختلاس ، ولو لم ينص على الاختلاس مستقلا في المادة ١١٢ ع لتمكن اعتبار الاختلاس استيلاء ينطبق عليه نص المادة ١١٣ ع . ونظراً لتمييز هذه الجرائم بنصوص مستقلة ، فقد فرقنا في دراستنا بين الاختلاس ، والاستيلاء بغير حق على المال العام ، والاختلاس أو الاستيلاء على أموال الشركات المساهمة .

وقد نصت على جريمة اختلاس المال العام المادة ١١٢ من قانون العقوبات ، التي تقرر أن « كل موظف عام اختلس أموالاً أو أوراقاً أو غيرها وجدت في حيازته بسبب وظيفته يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة .

وتكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة في الأحوال الآتية :

- ( أ ) إذا كان الجاني من مأموري التحصيل أو المندوبين له أو الامناء على الودائع أو الصيارفة وسلم إليه المال بهذه الصفة .
- ( ب ) إذا ارتبطت جريمة الاختلاس بجريمة تزوير أو استعمال محرر مزور ارتباطاً لا يقبل التجزئة .
- ( جـ ) إذا ارتكبت الجريمة في زمن حرب وترتب عليها اضرار بمركز البلاد الاقتصادي أو بمصلحة قومية لها » .

واضح من النص المتقدم أن الجريمة تفترض أن هناك حيازة ناقصة لمال عام ، وتمثل هذه الجريمة في تحويل الموظف العام للحيازة الناقصة إلى حيازة كاملة ، تجعله يتصرف في المال كما لو كان ملكاً خالصاً له . لذلك فالشبه كبير بين جريمة اختلاس الموظف للمال العام وجريمة خيانة الامانة التي تنص عليها المادة

٣٤١ من قانون العقوبات<sup>(١)</sup>. بل انه يمكن القول بأن جريمة الاختلاس هي صورة مشددة من خيانة الأمانة بالنظر إلى صفة المختلس وطبيعة المال الذي يقع عليه الاختلاس . ففى الجريمتين تتحد الماديات المكونة لهما ، وهى تحويل الحيازة الناقصة إلى حيازة كاملة ، كما يتناول الركن المعنوى الذى يقوم على اتجاه الارادة إلى هذا التحويل مع نية التملك . وقد سجلت محكمة النقض فى أحكام عديدة ، أن اختلاس المال العام هو صورة لخيانة الأمانة ، يميزها أنها لا تقع إلا من موظف عمومى أو من فى حكمه على أموال فى حوزته بحكم وظيفته<sup>(٢)</sup>. لكن — كما أشارت إليه محكمة النقض — توجد فروق هامة بين الجريمتين ، منها أن الاختلاس لا يقع إلا من موظف عام ، بينما يرتكب خيانة الأمانة أى شخص ، والاختلاس يقع على مال عام يحوزه الجانى بسبب الوظيفة ، بينما يكون مصدر حيازة خائن الأمانة للمال الخاص هو أحد العقود الخاصة التى أشار إليها نص المادة ٣٤١ ع . وأخيرا نجد أن صفة مرتكب الجريمة وطبيعة المال الذى يقع عليه ، لهما تأثير كبير على خطورة الجريمة فى نظر القانون ، لذلك كان اختلاس الموظف العام للمال العام جنائية ، فى حين أن خيانة الأمانة جنحة .

ودراسة جريمة اختلاس الموظف للمال العام تقتضى أن نعرض لأركان الجريمة ، ثم نبين عقوباتها .

## المبحث الأول

### أركان جريمة الاختلاس

يتطلب قيام جريمة اختلاس المال العام توافر ثلاثة أركان :

- (١) وقد استعمل نص المادة ٣٤١ ع لفظ الاختلاس لصعوبة الأفعال التى تقوم بها مغريات جريمة خيانة الأمانة ، فهو يقرر أن : « كل من اختلس أو استعمل أو بهد ... » .
- (٢) راجع نقض ٢٢ أبريل ١٩٦٣ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ١٤ ، رقم ٦٦ ، ص ٣٢٩ ، ٣ يونيه ١٩٧٤ ، السنة ٢٥ ، رقم ١١٧ ، ص ٥٤٦ ، ٢ مايو ١٩٩١ فى الطعن رقم ٤٩٣٠ لسنة ٦٠ القضائية ، لم ينشر بعد .

**الأول :** الصفة الخاصة في الجاني ، فجرمة اختلاس المال العام لا تقع إلا من موظف عام .

**الثاني :** الركن المادى ، وهو فعل الاختلاس الذى يقع على مال يجوزه الجاني بسبب الوظيفة .

**الثالث :** الركن المعنوى .

## **المطلب الأول**

### **الصفة الخاصة في الجاني**

تفترض جريمة الاختلاس كون الجاني موظفا عاما ، وفقا لنص المادة ١١٩ مكررا من قانون العقوبات ، يختص بمحكم وظيفته بمحاذاة المال موضوع الاختلاس . وقد فصلنا من قبل مفهوم الموظف العام ، كما بيته المادة ١١٩ مكررا ، وزأينا أن الشارع قد توسع في تعريف الموظف العام ، بحيث يشمل كل موظف أو مستخدم عمومى يختلس مالا مما تحت يده متى كان المال المختلس مسلما إليه بسبب وظيفته<sup>(١)</sup> . ولذلك اعتبر موظفا عاما في صدد جريمة الاختلاس صول بلوكات النظام بالشرطة<sup>(٢)</sup> ، والعامل في المصانع الحربية<sup>(٣)</sup> ، وطواف البريد<sup>(٤)</sup> ، والجندى بالقوات المسلحة<sup>(٥)</sup> ، والخفير في شركة مقاولات تابعة للقطاع العام<sup>(٦)</sup> .

أما اختصاص الموظف بمحاذاة المال ، فهو عنصر مكمل للصفة الخاصة التى يتطلب القانون توافرها لامكان قيام جريمة الاختلاس . ويعنى ذلك أن الصفة

---

(١) راجع نقض ٥ يونيه ١٩٥٦ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ٧ ، رقم ٢٣٦ ، ص ٨٥٣ ، ١٥ أكتوبر ١٩٨١ السنة ٣٢ ، رقم ١٢٥ ، ص ٧١٥ .

(٢) نقض ٢٢ نوفمبر ١٩٤٩ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة الأولى ، رقم ٣٣ ، ص ٩٣ .

(٣) نقض ٩ مارس ١٩٥٩ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ١٠ ، رقم ٦٢ ، ص ٢٨٢ .

(٤) نقض ١٢ مارس ١٩٦٢ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ١٣ ، رقم ٥٦ ، ص ٢١٥ .

(٥) نقض ٢٢ أبريل ١٩٦٣ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ١٤ ، رقم ٦٦ ، ص ٣٢٩ .

(٦) نقض ١٠ يونيه ١٩٦٨ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ١٩ ، رقم ١٣٨ ، ص ٦٧٩ .

الوظيفية هي التي أتاحت للموظف حيازة المال ، فقد يكون مكلفا بمحياته باسم الدولة ولحسابها ، أو بالاستيلاء عليه عنوة باسمها ولحسابها ، أو بمجرد حراسته وحفاظة عليه ، أو بانفاقه أو التصرف فيه في أوجه معينة . وليس بلازم أن تكون حيازة المال لحساب الدولة هي الاختصاص الوحيد أو الاصل للموظف ، بل يكفي أن يكون ذلك أحد الاختصاصات المرتبطة بوظيفته ، ولو كان أقلها شأنًا .

ولا يشترط لثبوت اختصاص الموظف بحيازة المال أن يكون المال بين يدي الموظف المختلس ، وإنما يكفي أن يكون من اختصاص وظيفته وصول يديه إلى المال ، فيكون بالتالي مختصا بهذه الحيازة . لكن لا يكفي لتوافر اختصاص الموظف بحيازة المال مجرد استطاعته ماديا الدخول إلى حيث يوجد المال ، إذا لم تكن له صفة قانونية في حيازة هذا المال . وتطبيقا لذلك لا يعد مختصا وظيفيا بحيازة المال ، المرووس الذي يستطيع الدخول دون قيد إلى غرفة رئيسه التي يوجد فيها المال ، ولا يعد باستيلائه على هذا المال مرتكبا لجريمة الاختلاس ، لانثناء الصلة المباشرة بين وظيفة الموظف وحيازة المال . كما لا يرتكب جريمة الاختلاس الموظف العام الذي لا شأن له بحيازة أموال لحساب الدولة ، ولكن بسرت له وظيفته وقوع المال في متناول يديه ، كما لو تدخل في عمل الموظفين المختصين بتلك الحيازة وأقحم نفسه فيما هو خارج عن نطاق أعمال وظيفته ، تبهونا من هؤلاء الموظفين وتغاضيا منهم عنه . فمثل هذا التدخل لا يمكن أن يضمن عليه الاختصاص بحيازة أموال ، فان استولى على ما حازه من مال مملوك للدولة عن هذا الطريق ، فان نص الاختلاس لا يطبق عليه<sup>(١)</sup>.

خلاصة الركن الأول من أركان جريمة الاختلاس أنه ينبغي أن تتوفر صفة خاصة في الجاني ، وهي تكون متوافرة إن كان موظفا عاما في مفهوم المادة ١١٩ مكررا ع ، مختصا بحيازة أموال باسم الدولة ولحسابها . ويعنى ذلك أن جريمة الاختلاس لا تقوم إذا انتفت عن المتهم صفة الموظف العام مطلقا ، أو

(١) نقض ١٧ فبراير ١٩٥٩ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ١٠ ، رقم ٤٧ ، ص ٢١٢ ، وراجع :

Garçon, Code pénal annoté, art. 169 à 173, No 13, P. 392.

كان موظفا عاما لكنه لا يختص بمحاربة المال الذي استولى عليه . ففي الحالة الأولى قد يعد الفعل خيانة أمانة أو سرقة أو نصب<sup>(١)</sup>، وفي الحالة الثانية قد تتوافر جريمة أخرى من جرائم العدوان على المال العام ، مثل جريمة الاستيلاء بغير حق على المال العام ، التي لا يتطلب نموذجها القانوني اختصاص الموظف بمحاربة المال .

واعتبار صفة الجاني أحد أركان الجريمة يستتبع ضرورة أن يستظهر حكم الادانة في جريمة الاختلاس توافر هذه الصفة ، والا كان قاصر البيان<sup>(٢)</sup> . وإذا دفع المتهم بانتفاء صفة الموظف عنه أو زوال اختصاصه بمحاربة المال قبل اتيانه الفعل المنسوب إليه ، أو أن صفته لم تثبت الا في تاريخ لا حق على هذا الفعل ، وجب تحقيق هذا الدفع الجوهري ، فإذا أغفل الحكم تحقيقه والرد عليه كان قاصراً<sup>(٣)</sup> . أقيام الجريمة يتطلب توافر الصفة الوظيفية في الجاني وقت ارتكابه فعل الاختلاس ، وأن هذه الصفة لم تزل عنه لاي سبب من الأسباب ، مثل العزل أو الطرد من الخدمة أو غير ذلك<sup>(٤)</sup> . لكن بمجرد وقف الموظف عن عمله لفترة معينة أو حصوله على اجازة خاصة لا ينفي عنه صفته كموظف عام مختص بمحاربة المال<sup>(٥)</sup> . كذلك فان استمرار المتهم في مباشرة أعمال الوظيفة من الناحية الفعلية بعد انتهاء علاقته القانونية بالوظيفة ، لا يضي عليه صفة

---

(١) وتطبيقاً لذلك اذا سلم الموظف المال الذي يختص بمحاربه لحساب الدولة الى ابنه على سبيل الوديعة فهدده ، كان الابن مسؤولاً عن خيانة أمانة ، وإذا استولت عليه زوجته بخلسة ، كانت مسؤولة عن سرقة . راجع :

Garçon, op., cit., art. 169 à 173, No 33. P. 392, Crim. 9 Juill. 1840, S.1840, I, P.731, Veron, droit Pénal Spécial, Précité, P. 283.

(٢) وتوافر الصفة يشمل تثبيت وصف الموظف العام في حكم المادة ١١٩ مكرراً ، وثبوت اختصاصه بمحاربة المال المختلس باسم الدولة ولحسابها ، استناداً الى قانون أو لائحة أو أمر اداري صادر ممن يملك اصلاحه ، أو لأن توزيع العمل في المصلحة الحكومية يجعل للموظف اختصاصاً في محاربة المال ، اذا لا أهمية لمصدر اختصاصه بهذه المحاربة .

(٣) قضى ٢٧ نوفمبر ١٩٦٧ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ١٨ ، رقم ٢٤٣ ، ص ١١٥٨ .

(٤) وهذا يحض تطبيق القواعد العامة التي تفرض الاحتداد بوقت ارتكاب مذبذبات الجريمة للتحقق من توافر ارتكابها الأخرى .

قرن قضى ١٠ مارس ١٩٨٠ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ٣١ ، رقم ٦٥ ، ص ٥٤ .

الموظف العام المختص بمحاكاة المال العام ، ولو كان لا يزال يحوزه فعلا ، مالم يثبت أنه كلف رغم انتهاء علاقته بالوظيفة بالاستمرار في العمل ممن يملك هذا التكليف ، إذ في هذه الحالة يكون موظفا في مفهوم المادة ١١٩ مكررا من قانون العقوبات .

## المطلب الثاني الركن المادى

يتحقق الركن المادى في جريمة الاختلاس باتيان الجاني فعل الاختلاس ، الذى ينبغى أن يقع على مال يحوزه الجاني بسبب وظيفته .

## الفروع الأول موضوع الاختلاس

موضوع الاختلاس هو مال يحوزه الموظف حيازة ناقصة بحكم وظيفته .

### أولا : المقصود بالمال موضوع الاختلاس

المال هو كل شيء يصلح لأن يكون محلا لحق من الحقوق<sup>(١)</sup> . وقد اشترط المشرع في المادة ١١٢ ع في موضوع جريمة الاختلاس أن يكون « أموالا أو أوراقا أو غيرها » . ويشترط في المال موضوع الاختلاس أن يكون منقولا ، رغم أن المشرع لم يصرح بهذا الشرط ، لأن هذا هو ما يتفق مع الحكمة من تجريم اختلاس الأموال التى يحوزها الموظف بسبب الوظيفة ، وهى المحافظة على ما بين يديه من أموال ، وتلك الحكمة لا تتحقق إلا بالنسبة للأموال المنقولة ،

---

(١) راجع المادة ٨١ من القانون المدني . وتطلب أن يكون موضوع الاختلاس مالا يعنى أن الانسان لا يمكن أن يكون محلا لجريمة الاختلاس . ومع ذلك فهو يحوز بعض تساوول عن جهة الانسان به وفاته ، اذا تصرف فيها عامل المصلحة الذى يسلمها بسبب وظيفته ، يؤتمل ببعضها الى أحد طلاب كلية الطب مثلاً .

اما العقارات فلها في ثباتها الحماية الكافية<sup>(١)</sup>. والمنقول هو كل شيء مادي يمكن نقله من مكانه إلى مكان آخر ، ولو أدى النقل إلى اتلافه . لذلك يعتبر العقار بالتخصيص والعقار بالاتصال منقولاً فيما يتعلق بجريمة الاختلاس<sup>(٢)</sup>.

ولا أهمية لقيمة المال المادية ، فلا فرق في جريمة الاختلاس بين الأموال ذات القيمة المادية الكبيرة والأموال ذات القيمة المادية الضئيلة . بل انه لا يشترط أن تكون للمال قيمة مادية ، بل يكفي أن تكون له قيمة أدبية أو معنوية بحجة . فعبارة المادة ١١٢ ع صيغت بالفاظ عامة يدخل في مدلولها ما يمكن تعويله بالمال وما تكون له قيمة أدبية أو اعتبارية<sup>(٣)</sup>. وتطبيقاً لذلك فإن الصور والرسائل التي يسلمها أصحابها إلى طواف البريد بسبب وظيفته تعد موضوعاً صالحاً لارتكاب جريمة الاختلاس ، على الرغم من أنها في حد ذاتها قد لا تكون لها قيمة مادية على الإطلاق .

ولا يشترط لقيام جريمة الاختلاس أن يكون موضوعها مالا حيازته مشروعة ، فتقوم الجريمة ولو كانت حيازة المال غير مشروعة بالنسبة للشخص العادي . وتطبيقاً لذلك يرتكب جريمة الاختلاس الموظف الذي يحتلس مواد مخدرة أو أسلحة غير مرخص بحيازتها أو أوراقاً مالية مزيفة ، متى كان مكلفاً بمقتضى وظيفته بضبطها أو تسلمها أو المحافظة عليها مدة معينة إلى أن يتم طلبها والتصرف فيها<sup>(٤)</sup>.

ولا أهمية لشخص مالك المال الذي تقع عليه جريمة الاختلاس . فالمال

---

(١) وقد جماعا المشرع من تعدى الموظف العام عليها اذا كانت أرضاً زراعية أو فضاء أو أبنية . راجع المادة ١١٥ مكرراً من قانون العقوبات المضاعفة بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٨٤ .

(٢) الدكتور حسن المرصاوي ، المرجع السابق ، ص ٨١ ، الدكتور عوض محمد ، الجرائم المضرة بالصلحة العامة ، ص ١٣٠ .

(٣) نض ١٢ مارس ١٩٦٦ ، مجموعة أحكام القضاء ، السنة ١٣ ، رقم ٥٦ ، ص ٦١٥ ، وفازن الأسلا أحمد أمين ، الجرائم المضرة بالصلحة العمومية ، طبعة متقنة ومجددة بواسطة الأسلا الدكتور علي أحمد رفند ، ١٩٨٩ ، ص ٦٠ .

(٤) راجع نض ٦ أكتوبر ١٩٥٤ ، مجموعة أحكام القضاء ، السنة ٦ ، رقم ٤٥ ، ص ١٢٩ ، ١٢ يناير ١٩٦٠ ، السنة ١١ ، رقم ٩ ، ص ٤٩ .



موضوع جريمة الاختلاس هو مال علم حسب الاصل طبقاً للمدلول الذي حددته المادة ١١٩ من قانون العقوبات. لكن المال الذي يصلح موضوعاً للجريمة الاختلاس ليس فقط المال العام بمفهومه الواسع، وإنما كذلك يصلح المال الخاص، المملوك لأحد الأفراد أو الجهات التي تعتبر أموالها أموالاً خاصة، لأن يكون موضوعاً لجريمة الاختلاس، متى وجد في حيازة الموظف بسبب وظيفته. ونص المادة ١١٢ ع لا يتطلب في المال موضوع الاختلاس أن يكون مالا عاما، فهو لا يفرق بين الأموال الأميرية والأموال الخصوصية. وقد استقرت محكمة النقض على أن الأموال المعاقب على اختلاسها بمقتضى المادة ١١٢ من قانون العقوبات يستوى فيها أن تكون أميرية أو غير أميرية، وإنما الذي يهم هو أن تكون قد سلمت للأمور بمقتضى وظيفته<sup>(١)</sup>. ويتفق هذا الحكم مع علة تجريم الاختلاس التي لا تقتصر على حماية الأموال العامة، وإنما تشمل كذلك حماية الثقة في الدولة ممثلة في شخص موظفيها المنوط بهم بمقتضى وظائفهم تسلم المال من الأفراد. ولا شك في أنه مما يخل بهذه الثقة أن يستولى الموظف على مال تسلمه من ماله بحكم وظيفته<sup>(٢)</sup>. وإذا وقع الاختلاس على مال مملوك للأفراد، فلا أهمية لمعرفة مالك المال، فقد يكون مجهولاً، لأن علة التجريم ليست حماية ملكية الفرد لماله، فذلك الحماية تضمنها نصوص أخرى في قانون العقوبات، وإنما المحافظة على المال الذي يوجد بين يدي الموظف بحكم وظيفته ضماناً لثقة الأفراد في الدولة<sup>(٣)</sup>. وينبنى على عدم الاعتداد

(١) نقض ٣١ مارس ١٩٤١، مجموعة القواعد القانونية، ج ٥، رقم ٢٤٠، ص ٤٣٤. وتطبيقاً لذلك يرتكب جريمة الاختلاس مندوب الحسابات بلجنة فحص عطاءات إنشاء المراكز الاجتماعية إذا اختلس بوصفه هذا التأمين الذي يودعه لديه أحد المقلولين المتقدمين بمطالبات، لأن هذا المال وإن كان خاصاً، إلا أنه سلم للمتهم بمقتضى وظيفته، نقض ٢٦ أبريل ١٩٥٥، مجموعة أحكام النقض، السنة ٦، رقم ٢٦٨، ص ٨٩٧، وراجع في المعنى ذاته، نقض ١٦ ديسمبر ١٩٤٦، مجموعة القواعد القانونية، ج ٧، رقم ٢٥٧، ص ٢٥٣، ٥ مارس ١٩٧٢، مجموعة أحكام النقض، السنة ٢٣، رقم ٦٧، ص ٢٨٦، وفي حكم آخر قررت المحكمة أن « كل مبلغ يتسلمه الصراف لتوريده في الأموال الأميرية يمد بمجرد تسلمه أيها من الأموال الأميرية ». راجع نقض ٣١ مايو ١٩٥٥، مجموعة أحكام النقض، السنة ٦، رقم ٣٠٩، ص ١٠٥٢.

(٢) الدكتور محمود نجيب حسني، المرجع السابق، ص ٩٨.

Vitu, op., cit., P. 270, No 326, Veron, op., cit., P. 283.

(٣) الدكتور حسن المرصفاوي، المرجع السابق، ص ٨١. ونسوى المادة ١٦٩ من قانون العقوبات

بشخص مالمالك المال في خصوص جريمة الاختلاس ، أن حكم الادانة لا يكون معينا إذا أغفل تجديد شخص المالك ، أو حده على نحو غير صحيح .

### ثانيا : حيازة الموظف للمال بسبب الوظيفة

هذا الشرط عبرت عنه المادة ١٦٢ ع عندما تطلبت أن تكون الأموال التي اختلسها الموظف قد « وجدت في حيازته بسبب وظيفته » . وحيازة الموظف للمال حيازة ناقصة تسمح له بالسيطرة الفعلية عليه دون أن يكون مالكا له . فالموظف يحوز المال باسم الدولة ولحسابها ، ويلتزم برد هذا المال أو استعماله أو التصرف فيه على الوجه الذي يحدده القانون . وتظل للموظف الحيازة الناقصة ولو نقل المال الذي يحوزه خلافا للقانون إلى مكان آخر ، كما لو نقله إلى منزله مثلا . واعتبار حيازة الموظف للمال حيازة ناقصة ، يترتب عليه أن جريمة الاختلاس لا تقوم إذا تسلم الموظف المال على سبيل الحيازة الكاملة ، كما لو تصرف في جزء من مرتبه أو مكافأته . كذلك لا قيام لجريمة الاختلاس إذا كانت يد الموظف على المال يدا عارضة ، بأن قد تسلمه وكلف بنقله من مكان إلى آخر<sup>(١)</sup> . ومن باب أولى لا وجود لجريمة الاختلاس إذا لم تكن هناك حيازة للمال من قبل الموظف ، إذ الاختلاس لا يقع إلا من يحوز المال وقت ارتكاب الجريمة . وتطبيقا لذلك لا يرتكب اختلاسا من يستولى على مال خلسة أو عنوة من زميل له أو من رئيسه ولو كانت وظيفته قد يسرت له ذلك ، فلا يعد مختلسا الساعى الذى يفاصل رئيسه فيستولى على بعض مافى حوزة الرئيس من مال<sup>(٢)</sup> .

---

الفرنسي بين الأموال العامة وخاصة صراحة في إمكان وقوع الاختلاس إذا ورد على أي منها ، فقد وردت عبارة هذا النص على النحو الآتي :

“Tout Percepteur, tout Commis à une Perception, dépositaire ou Comptable public, qui aura détourné ou Soustrait des deniers Publics ou Privés...”

(١) فإذا استولى على هذا المال لا يكون مرتكباً لجريمة الاختلاس ، وإنما يسأل عن استيلاءه بفقر حق على مال عام .

(٢) الدكتور عيسى محمد ، المرجع السابق ، ص ١٣٢ . الدكتور محمود نجيب حسنى ، المرجع السابق ، ص ٩٩ .

ولا يكفي أن يكون الموظف حائزاً للمال حيازة ناقصة ، بل يتعين لقيام جريمة الاختلاس أن يكون وجود المال في حيازته بسبب الوظيفة ، أى أن تتوافر صلة سببية مباشرة بين اكتساب حيازة المال وممارسة الاختصاصات المخولة للموظف بناء على القانون<sup>(١)</sup>. ويكون وجود المال في حيازة الموظف بسبب الوظيفة إذا كان قد سلم إليه مادياً عن طريق مناولته من يد إلى يد ، وهذا هو التسليم الحقيقي . كما يعتبر المال في حيازة الموظف بسبب الوظيفة إذا وجد بين يديه بمقتضى وظيفته بأن كان من خصائص هذه الوظيفة أن تحمل المال في متناول يديه ، وهذا هو التسليم الحكوى . ومعنى ذلك أنه لا يلزم أن يكون هناك تسليم بالمعنى الدقيق ، بل يكفي أن يوجد المال في يد الموظف بحكم وظيفته بأى وجه من الوجوه<sup>(٢)</sup>. وتطبيقاً لذلك يرتكب جريمة الاختلاس رجل الضبط القضائي الذى يضبط أثناء تفتيشه لشخص المتهم أو منزله أشياء ثم يستولى عليها لنفسه أو يستبقى بعضها منها ، على الرغم من أنه لم يتسلم المال مادياً من أحد . ولا تنتفى رابطة السببية بين الحيازة والوظيفة ، ولو كان اكتساب الحيازة بسبب الوظيفة قد انطوى على مخالفة للقانون . فالقانون لا يتطلب سوى أن تكون الوظيفة هى سبب حيازة الموظف للمال ، أى أن الموظف قد اعتمد في حيازته للمال على سلطات وظيفته ، سواء وافق سلوكه أصول الوظيفة أو خالفها<sup>(٣)</sup>. وتطبيقاً لذلك يرتكب جريمة الاختلاس

(١) راجع نقض ٨ مارس ١٩٦٠ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ١١ ، رقم ٤٦ ، ص ٢٢٤ ، ١٥ أكتوبر ١٩٨١ ، السنة ٣٢ ، رقم ١٢٥ ، ص ٧١٥ ، ١٥ مارس ١٩٨٣ ، السنة ٣٤ ، رقم ٧١ ، ص ٣٥٥ ، ٢٠ نوفمبر ١٩٨٥ ، السنة ٣٦ ، رقم ١٨٧ ، ص ١٠٢٣ .

(٢) وكان نص المادة ١١٢ ع ينص على ضرورة أن تكون الأموال « مسلمة » إلى الموظف بسبب وظيفته . وكان تعبير التسليم منتقداً لقصوره عن الإحاطة بكل الصور التي يوجد فيها المال في حيازة الموظف دون أن يكون قد سلم إليه تسليمياً حقيقياً من أحد . لذلك عدل القانون عن تعبير التسليم إلى عبارة « وجدت في حيازته بسبب وظيفته » عند تعديل المادة ١١٢ ع بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ . راجع قبل هذا التعديل نقض ٣ يونيو ١٩٧٤ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ٢٥ ، رقم ١١٧ ، ص ٥٤٦ .

(٣) الدكتور عوض محمد ، المرجع السابق ، ص ١٣٥ .

رجل الضبط القضائي الذي يحتل مالا ضبطه أثناء تفتيش باطل لعدم الاذن له به من النيابة<sup>(١)</sup>.

وتتوافر رابطة السببية بين حيازة المال والوظيفة ، أيا كان مصدر اختصاص الموظف بحيازة المال . فيستوى أن يكون تحويل هذا الاختصاص بمقتضى قانون أو لائحة أو قرار إداري أو أمر الرئيس الإداري ، أو أن يكون توزيع العمل في الإدارة قد اقتضى استناد حيازة المال إلى الموظف . بل انه لا يلزم أن يكون وجود المال في حيازة الموظف من الأمور التي تقتضي وظيفته الأصلية ، وإنما يكفي أن يكون متتبا بصفة مؤقتة لعمل يحوله حيازة المال ، سواء كان تكليفه بهذا العمل مكتوبا أو شفويا .

وإذا وجد المال في حيازة الموظف بسبب الوظيفة ، فلا أهمية بعد ذلك لما إذا كان قد قيد هذا المال بدفاتره أم لم يقيد ، تسلمه بإيصال عرفي أو بدون إيصال . فالأموال التي تسلم لأمين الخزانة لتوريدها إلى خزانة الدولة سدادا لرسوم أو ضرائب مقررة ، تقوم باختلاسها الجريمة ، ولو كان الأمين قد تسلمها بمقتضى إيصال عرفي أو دون أن يعطى عنها إيصال مطلقا لأصحاب الشأن<sup>(٢)</sup>. وتكون الحيازة بسبب الوظيفة ، ولو لم يكن الموظف قد أدخل بعد المال الذي تسلمه في الخزنة العامة أو في المكان المخصص لحفظه أو تخزينه<sup>(٣)</sup>.

فإذا انتفت رابطة السببية بين الوظيفة ووجود المال في حيازة الموظف ، بأن كان المال قد دخل في حيازته بمناسبة الوظيفة وليس بسببها ، فلا تقوم في حقه جريمة الاختلاس ، ولا ينطبق على فعله نص المادة ١١٢ ع ، وإنما يكون مرتكبا لجريمة خيانة الأمانة أو لجريمة الاستيلاء بدون حق على المال العام إذا

---

(١) نقض ٢٥ مارس ١٩٤٠ ، مجموعة القواعد القانونية ، ج ٥ ، رقم ٨٨ ، ص ١٦٠ ، وقد برزت الشككة ملافتة إليه بقولها : « إن بطلان التفتيش ليس من حق من أفراده أن يتسلك به بل ذلك من حق من وقع عليه التفتيش وحده ، ولأن التفود ما دامت قد وصلت إليه بوصف أنه من مأموري الضبطية القضائية فلا يده عليها بيده الصفة تكون يد أمانة » .

(٢) نقض ٣١ مايو ١٩٥٥ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ٦ ، رقم ٣٠٩ ، ص ١٠٥٢ .

(٣) نقض ٤ مارس ١٩٦٨ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ١٩ ، رقم ٥٨ ، ص ٣١١ ، ٣١ مايو ١٩٥٥ مشرط إليه في الملحق السابق .

توافرت أركانها . ويتحقق هذا حين لا يكون من أعمال وظيفة المتهم أن يسلم المال الذى وصل إلى حيازته ، أما لأنه تطاول ومد يده إلى مال فى حيازة موظف غيره دون أن يكون له فى هذه الحيازة أى نصيب من الاختصاص ، واما لان صاحب الشأن ائتمن المتهم فيما ليس من اختصاصه أن يكون أميناً عليه ، فسلم إليه المال بناء على ثقة شخصية وضعها فيه<sup>(١)</sup>. وتطبيقاً لذلك لا يرتكب جريمة الاختلاس المنصوص عليها فى المادة ١١٢ من قانون العقوبات موظف الشهر العقارى الذى يأتمنه المشتري على ثمن المبيع ليحفظه لديه إلى حين دفعه للبائع بعد التوقيع أمامه على عقد البيع ، ولا يرتكبها مأمور الضرائب غير المختص الذى يتسلم من الممول مبلغ الضريبة على سبيل الوديعة ليحفظه له لحين حلول موعد سداد الضريبة ، ولا يرتكبها المأذون الذى تفوضه الزوجة أو وكيلها فى قبض المهر والاحتفاظ به لديه على سبيل الامانة . ففى كل هذه الاحوال لا تكون حيازة المال بسبب الوظيفة ، وإنما بمناسبة الوظيفة فحسب ، فلا يطبق نص الاختلاس<sup>(٢)</sup>.

## الفرع الثالث فعل الاختلاس

يتحقق الركن المادى لجريمة الاختلاس باضافة الجانى المال الذى يحوزه بسبب الوظيفة إلى ملكه الخاص وتصرفه فيه تصرف الملاك . ولا يختلف مدلول الاختلاس فى هذه الجريمة عن مدلوله فى جريمة خيانة الأمانة . فجوهر الاختلاس هو تغيير لنية المتهم يترتب عليه تغيير لصفة الحيازة ، التى يحولها المتهم

(١) الأستاذ أحمد أمين والدكتور على راشد ، المرجع السابق ، ص ٦٢ ، الدكتور رمسيس بنهم ، المرجع السابق ، ص ٣٧٤ .

Veron, op., cit., P, 283.

Garçon. op., cit., art. 169 à 172. No 47, P.395, Vitu, op., cit., P. 273, No 341.

(٢) راجع تطبيقاً لذلك ، نقض ٢٩ أبريل ١٩٦٨ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ١٩ ، رقم ٩٤ .  
ص ٤٩٣ ، ١١ نوفمبر ١٩٦٨ ، السنة ١٩ ، رقم ١٩٠ ، ص ٩٥٠ ، ورقم ١٩٣ ، ص ٩٦١ .

من حيازة ناقصة إلى حيازة كاملة ، تحوله حق التصرف في المال تصرف المالك في ملكه . لكن الاختلاس لا يقوم بمجرد تغيير النية ، لأن ذلك عمل نفسي بحث يستحيل القطع بوجوده ، وإنما لابد من توافر ماديات تسانده ويستدل منها على نية الحائز تغيير صفته على المال . وقد عرفت محكمة النقض الاختلاس على هذا النحو بأنه « تصرف الجاني في المال الذي يعهدته على اعتبار أنه مملوك له . وهو معنى مركب من فعل مادي هو التصرف في المال ، ومن فعل قلبي يقتزن به وهو نية اضرار المال على ربه »<sup>(١)</sup>.

وعلى ذلك يتحقق الركن المادي لجريمة الاختلاس إذا أضاف الجاني المال المملوك لغيره إلى ملكه مع اتجاه نيته إلى اعتباره مملوكا له ، ويستدل على هذه النية بأى فعل يفيد توافرها . مثال الأفعال الكاشفة عن تغيير نية الموظف تجاه المال أن يعرضه للبيع أو للزمن مدعيا أنه ماله ، أو أن يبيعه أو يرهنه فعلا<sup>(٢)</sup> ، أو أن يسحب الموظف المال الذي في عهده من الخزنة ويودعه باسمه في أحد المصارف ، أو يدعى أنه لم يتسلم المال ، أو ينقله إلى مسكنه أو مسكن أحد أقاربه ، ثم ينكر أنه فعل ذلك حينما يطالب بالرد ، أو يدعى هلاكه أو سرقة ، إلى غير ذلك من الأفعال الكاشفة عن انقضاء نية الموظف على تحويل حيازته الناقصة إلى حيازة كاملة . ويدخل في عداد هذه الأفعال تبديد الموظف الشيء الذي في عهده ، فالتبديد ينطوي بالضرورة على اختلاس ، لأن التصرف لأرباح إلا للمالك أو من يعمل باسمه ، وعلى ذلك إذا انفق الموظف النقود التي في عهده في شئونه الخاصة أو أقرضها أو باع أثاث مكتبه أو وهبه فهو مختلس له<sup>(٣)</sup>.

(١) نقض ٢٧ ديسمبر ١٩٢٨ ، مجموعة القواعد القانونية ، ج ١ ، رقم ٨٣ ، ص ٩٤ . وراجع في تعريف الاختلاس كذلك نقض ١٩ أبريل ١٩٨٣ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ٣٤ ، رقم ١١٢ ، ص ٥٧٢ .

(٢) وفي هذا المعنى تقرر محكمة النقض أن جناية الاختلاس تنقضي متى ثبت تصرف المتهم في مستلزمات الإنتاج التي يؤمن عليها تصرف المالك لها ، راجع نقض ١٠ مارس ١٩٨٠ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ٣١ ، رقم ٦٥ ، ص ٣٥٤ ، ٢٤ مارس ١٩٨٠ ، المجموعة ذاتها ، رقم ٨١ ، ص ٤٤٢ .

(٣) المذكور محمود نجيب حسني ، المرجع السابق ، ص ١٠١ .

ولا يشترط لاعتبار الفعل الصادر من الموظف محققا للاختلاس خروج المال الذى تصرف فيه بالفعل من حيازته ، بل تقوم الجريمة بهذا التصرف ، ولو كان المال لا يزال موجودا فى المكان المعد أصلا لحفظه . لذلك تقوم جريمة الاختلاس فى حق أمين المستودع إذا قام ببيع بعض الأشياء المودعة به إلى شخص ، وتسلم جزءا من ثمن البيع ، ثم ضبطت الأشياء المبيعة قبل اتمام نقلها من المستودع . كما تقوم الجريمة فى حق أمين المخازن الذى أحضر سيارة وحملها بكمية من الأسهم الموجودة فى عهده تمهيدا لنقلها وبيعها لحسابه الخاص ، وإن لم يتم التصرف فيها فعلا . بل أن الجريمة تقوم إذا ثبت أن الموظف حول حيازة بعض الأشياء التى فى عهده من ناقصة إلى كاملة ، وتأكدت تلك النية من قيامه باخفاء هذه الأشياء فى أماكن خاصة داخل المستودع ، توطنة لنقلها إلى خارجة أو التصرف فيها تصرف المالك فى ملكه .

ولا يحول دون قيام جريمة الاختلاس احتجاج الموظف بأن له فى ذمة الدولة مالا ، وأنه يدفع بالمقاصة بين حقه وما اختلسه . فالموظف الذى يحتلس قطعة من أثاث مكتبه ليس له أن يدفع الجريمة عن نفسه بوجود مرتب له مستحق قبل الدولة أو الجهة التى يعمل بها ، ولو كان هذا المرتب حالا وقت الاختلاس ويزيد على ثمن قطعة الأثاث<sup>(١)</sup> . كذلك لا ينفى جريمة الاختلاس دفع الموظف بأن له فى ذمة الدولة مالا أودعه بضمضان مالى عند تعيينه يرجع إليه عند نقص عهده ، وأن قيمة الضمان تعادل قيمة المال المحتلس أو تزيد عليه . كما لا يجوز الدفع بأن للموظف فى ذمة الشخص الذى سلمه المال لحساب الدولة ديناً محقق الوجود ، وأنه استولى على المال سدادا لهذا الدين . لكن تنتفى جريمة الاختلاس فى حق الموظف الذى كلفته الدولة أو الجهة التى يعمل بها بتسليم نقود لأحد الأشخاص ، إذا احتفظ بهذه النقود استيفاء لدين له فى ذمة هذا الشخص ، بشرط أن يكون الدين حالا وغير متنازع فيه<sup>(٢)</sup> .

(١) الدكتور عبد المهيمن بكر ، المرجع السابق ، ص ٣٦٥ ، وراجع فى تقرير ذلك ، الدكتور عرض محمد ، المرجع السابق ، ص ١٢٩ .  
Garçon, op., cit., No 63, P. 397.

(٢) الدكتور رمسيس بيهام ، المرجع السابق ، ص ٣٦٨ . يختلف الحكم إذا استولى الموظف على ما يجوز من مال مملوك لأحد الأفراد ، إذا كان هذا الفرد مدنياً للموظف ، لاختفاء شرط جوهري =

وليس بشرط لقيام الجريمة بالاختلاس أن يترتب عليه ضرر فعلي للدولة أو غيرها ، لأن القانون لا يتطلب أن تتحقق نتيجة إجرامية معينة من فعل الاختلاس<sup>(١)</sup> . وتطبيقاً لذلك لا تنفي الجريمة برد مقابل المال المختلس بعد تمام الاختلاس ، ولو حصل الرد بمبادرة من الفاعل نفسه دون أن يطالب بذلك . فالقاعدة أنه إذا توافرت أركان الجريمة ، قامت المسؤولية الجنائية واستحق العقاب دون اعتداد بما قد يعرض من وقائع لاحقة<sup>(٢)</sup> . ومع ذلك قد يعتبر رد المال من قبيل الظروف المخففة لعقاب الاختلاس ، كما أن المبادرة برد المال ، دون مطالبة أو فور المطالبة به أو بمجرد ظهور العجز في عهدة الموظف ، قد ينهض قرينة على انتفاء القصد الجنائي لديه ، وعدم وجود نية الاختلاس على الإطلاق .

ومع ذلك توجد حالات لا تتحقق فيها جريمة الاختلاس في حق الموظف ، ويحدث ذلك في الحالات التي لا يكشف فيها سلوك الجاني بصورة قاطعة عن إرادة تغيير الحيازة الناقصة إلى حيازة كاملة . لذلك فمن المتفق عليه أن وجود نقص في عهدة الموظف أو عجز في حساباته لا يعد بالضرورة اختلاساً ، إلا إذا استطاع القاضي القطع بأن هذا العجز يكشف عن وجود النية السابقة لاضاعة المال على مالكة . كما لا يعد اختلاساً بالضرورة تأخر الموظف في رد ماله من أموال في الموعد المقرر أو حتى عدم قدرته على هذا الرد . فوجود النقص في

من شروط النقص وهو أن يكون كل من طرفيها دائماً للآخر ومديناً في نفس الوقت . راجع الدكتور عرض محمد ، المرجع السابق ، ص ١٣٠ .

(١) لذلك فالشروع في الاختلاس غير متصور ، لأن الجريمة تتم بأي فعل تكون له دلالة كاشفة عن نية الموظف إلى تحويل الحيازة الناقصة إلى حيازة كاملة . فإن لم تكن للفعل تلك الدلالة ، فلا وجود لجريمة الاختلاس . وتطبيقاً لذلك فلذا عرض الموظف للمال للبيع فلم يجد مشترئاً فجريمته تامة ، لأن مجرد العرض للبيع يكشف في صورة قاطعة عن نية تغيير الحيازة . وإذا عرض المال للبيع ثم عدل عن بيعه ورد المال إلى حيث أتى ، فإن هذا العدول لا ينفي جريمة الاختلاس ، لأنه عدول لاحق على تمام الجريمة ، فلا يؤثر فيها .

(٢) وتطبيقاً لذلك القاعدة أيدت محكمة النقض حكماً بإدانة صراف تسلم من بعض الأشخاص نقوداً لتوريدها للخزينة فلم يجرمها في القدر واستعمل عليها لنفسه ، وبعد نقله طالب الصراف الجديد أولئك الأشخاص بالنقود المستحقة عليهم ، قدفوا بسبق سددها للصراف السابق ، واتصلوا به فرد اليهم البالغ التي سلموها لها ، زاعماً أنه أعطاهم منهم بوصفها قرضاً لأموال مستحقة للدولة .



عهدة الموظف قد لا يكون راجعاً إلى فعله ، وإنما إلى قوة القاهرة أو حادث فجائي ترتب عليه هلاك الشيء الذي اختفى ، مثال ذلك حريق شب في المستودع فأُتِيَ على بعض ما فيه أو سرقة بعض محتوياته أو تلفها . ووجود عجز في حسابات الموظف أو تأخره في رد ما في عهده من أموال رغم مطالبته به قد يكون راجعاً إلى إهماله أو تكاسله أو اضطراب أو خطأ في حساباته<sup>(١)</sup> أو إلى فعل الغير<sup>(٢)</sup> . فإذا لم يستطع القاضي اثبات وجود النية السابقة على سلوك الموظف ، وجب تفسير الشك لمصلحة المتهم ، والقول بعدم وقوع الاختلاس<sup>(٣)</sup> . وأخيراً لا يعد اختلاساً ما جرى عليه العرف من استهلاك الموظفين لأغراض خاصة كمية متسامحاً فيها من أوراق الكتابة أو المظاريف أو غير ذلك من الأشياء الموضوعة تحت تصرفهم لاستعمالها في الأغراض المتعلقة بالعمل . لكن تتحقق جريمة الاختلاس إذا قام الموظف بنقل كميات كبيرة من هذه الأدوات إلى خارج مكتبه ، وتصرف فيها بالبيع أو الهبة أو احتفظ بها لنفسه في منزله . وتقوم الجريمة في هذه الصورة سواء كان الموظف أميناً على المستودع الذي اختلس منه هذه الأشياء ، أو كانت قد سلمت إليه لاستعمالها خلال مدة معينة ورد ما يتبقى لديه منها في نهاية تلك المدة .

(١) نقض ٢٩ يناير ١٩٧٣ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ٢٤ ، رقم ٢٧ ، ص ١١٤ .

Garçon, op., cit., No 62, P. 397.

لذلك لا تقوم جريمة الاختلاس في حق الموظف إذا كان المجز قد حدث في فترة غيابه عن عمله لأي سبب من الأسباب ، راجع نقض ١٠ مارس ١٩٨٠ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ٣١ ، رقم ٦٥ ، ص ٣٥٤ .

(٢) لذلك يمد دفاعاً جوهرياً ادعاء المتهم بأن المجز في حسابه يرجع إلى عدم انتظام العمل وقيام آخرين بالتصريف معه ، والثبات المحكمة عن هذا الدفاع دون تحييصه بلوغاً إلى غاية الأمر فيه يشوب الحكم بالتقصير في التسيب فضلاً عن الاختلال بحق الدفاع . راجع نقض ٦ يونيو ١٩٨٢ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ٣٣ ، رقم ١٣٧ ، ص ٦٦٥ .

(٣) ويعني ذلك أن القاضي ينظر إلى كل حالة على حدة وفقاً لظروفها وعلاقتها . لكن لا يجوز للقاضي أن يتخذ من وجود عجز سابق في عهدة الموظف دليلاً قطعياً على مقارفته جريمة الاختلاس المتهم بها . فوجود المجز في الشيء الذي يؤتمن عليه المتهم ، لا ينشئ قرين الاختلاس بمقتضى القانوني . نقض ١٢ فبراير ١٩٦٨ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ١٩ ، رقم ٣٣ ، ص ١٩٤ . وراجع نقض ١٩ أبريل ١٩٨٣ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ٣٤ ، رقم ١١٢ ، ص ٥٧٢ ، ١٥ ديسمبر ١٩٨٣ ، رقم ٢١١ ، ص ١٠٥٦ .

## المطلب الثالث

### الركن المعنوى

جريمة اختلاس الأموال الموجودة في حيازة الموظف بسبب الوظيفة جريمة عمدية ، يتخذ ركنها المعنوى صورة القصد الجنائى . ومن ثم لا تقوم هذه الجريمة بأبواب الإهمال أو التقصير الذى ترتب عليه اضاءة المال على الدولة . فإذا هلك المال أو سرق أو تلف نتيجة تقصير الموظف في المحافظة عليه ، فلا تنسب إليه جريمة اختلاس ، وان أمكن عقابه عن جريمة الاضرار غير العمدى بالأموال والمصالح إذا توافرت كافة أركانها كما سنرى .

والقصد المتطلب في جريمة الاختلاس ليس هو القصد العام ، بل ينبغى لقيام هذه الجريمة توافر القصد الخاص لدى المتهم .

#### أولاً : القصد العام

يتحقق القصد العام بعلم الجاني بعناصر الجريمة ، واراادته تحقيق هذه العناصر . والعلم بعناصر الجريمة يتطلب انصراف علم المتهم إلى أن المال في حيازته الناقصة بسبب وظيفته ، وأن القانون لا يميز له التصرف فيه على النحو الذى فعله<sup>(١)</sup> . وانتفاء العلم بأى عنصر من هذه العناصر ينفى القصد الجنائى لدى المتهم . مثال ذلك أن يجهل المتهم أن المال في حيازته الناقصة ، كما لو اعتقد أن النقود التى أخذها هى جزء من مرتبه كان قد وضعه مع النقود التى يحوزها لحساب الدولة في خزانة واحدة . وقد يعتقد المتهم أن المال الموجود في حيازته لا علاقة له بالوظيفة ، كما لو اعتقد على غير الحقيقة أن صاحب المال قد سلمه

---

(١) وقد قضت محكمة النقض بأنه لا يشترط توافر علم الجاني بصفته كموظف علم بمحة أن « الشخص يعرف بالضرورة ما يتصف به من صفات » ، راجع تقض ١٠ يونيو ١٩٦٨ ، مجموعة أحكام التقض ، السنة ١٩ ، رقم ١٣٨ ، ص ٦٧٩ . وهذا القضاء متأكد ، لأن من المسلم به أن العلم اللازم لتوافر القصد الجنائى يجب أن ينصب على كافة العناصر التى يتكون منها النموذج القانوني للجريمة ، ولاشك في أن توافر الصفة الخاصة في الجاني يعد عنصراً أساسياً في النموذج القانوني لجريمة الاختلاس ، ومن ثم لزم أن ينصب عليه علم الجاني

له باعتباره وديعة خاصة أو على سبيل القرض أو سدادا لدين له في ذمته ، وليس وفاء بما هو مستحق عليه لخزانة الدولة . وقد يجهل المتهم أن القانون لا يميز له التصرف في المال الذي يحوزه بسبب الوظيفة على النحو الذي فعله ، فيعتقد على غير الحقيقة أن من حقه هذا التصرف فلما منه أن القانون يرخض له بذلك ، أو بناء على أمر رئيس تجب عليه طاعة أو يعتقد أنها واجبة عليه . ففى جميع هذه الحالات ينتفى القصد ، ولا تقوم جريمة الاختلاس . ويتطلب القصد العام ، بالإضافة إلى العلم ، اتجاه ارادة المتهم إلى فعل الاختلاس الذى يحقق ماديات الجريمة ، أى إلى التصرف فى المال الموجود فى حيازته الناقصة بسبب الوظيفة تصرف الملاك .

### ثانيا : القصد الخاص

لا يكفى العلم والارادة لقيام الجريمة<sup>(١)</sup> ، وإنما يلزم أن يتوافر قصد خاص يتمثل فى نية تملك المال المختلس ، أى نية المتهم إنكار حق الدولة على المال ، ونيته أن يمارس عليه جميع سلطات المالك<sup>(٢)</sup> . وترتبا على ذلك لا يرتكب جريمة الاختلاس الموظف الذى تتجه نيته إلى مجرد استعمال المال المملوك للدولة دون أن تتوافر لديه نية تملكه ، مثال ذلك من يستخدم سيارة حكومية فى أغراض خاصة متحملا نفقات الوقود اللازم<sup>(٣)</sup> . كذلك لا يرتكب جريمة الاختلاس الموظف الذى يهمل فى صيانة المال العام بقصد تعريضه للهلاك واضاعته على

(١) يذهب اتجاه غالب فى الفقه المصرى الى الاكتفاء بالقصد العام فحسب لقيام جريمة الاختلاس ، راجع الدكتور حسن الرصفالوي ، المرجع السابق ، ص ٤٨ ، الدكتور عبد المهيمن بكر ، المرجع السابق ص ٣٧٠ ، الدكتور عوض محمد ، المرجع السابق ، ص ١٣٦ . وقارن الدكتور عمر السيد رمضان ، شرح قانون العقوبات ، القسم الخاص ، ١٩٨٦ ، ص ٦٦ .

(٢) الدكتور محمود نجيب حسنى ، المرجع السابق ، ص ١٠٤ ، وراجع فى القضاء ، نقض ٨ فبراير ١٩٣٧ ، مجموعة القواعد القانونية ، ج ٤ ، رقم ٤٦ ، ص ٤٢ ، ١٦ ديسمبر ١٩٧٤ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ٢٥ ، رقم ١٨٨ ، ص ٨٦٦ ، ٢٤ مارس ١٩٨٠ ، السنة ٣١ ، رقم ٨١ ، ص ٤٤٢ ، ٦ يناير ١٩٨٣ ، السنة ٣٤ ، رقم ٦٠ ، ص ٧٣ .

(٣) أما استعمال السيارة الحكومية فى أغراض خاصة دون تحمل النفقات اللازمة لذلك ، فانه يعد اختلاسا للزيت المستهلك والوقود ، ولا يؤثر فى قيام جريمة الاختلاس فى هذه الصورة رد المتهم عن البنزين أو الزيت المستهلك بعد اختلاسه ، لأن ذلك لا شأن له بقيام الجريمة التى تحققت بالفعل .

الدولة ، فلا تتوافر لديه بية التملك . لكن لا ينفي القصد الخاص ، إذا توافرت نية تملك المال المختلس ، أن تكون لدى الجاني نية رد المال فيما بعد أو نية تعويض الدولة عن كل ما أصابها من ضرر نتيجة لفعله<sup>(١)</sup>. كما لا ينفي القصد الخاص ، إذا توافرت نية التملك ، تعليق الجاني رد المال المختلس على شرط معين ، مثل حصوله على علاوة أو ترقية أو نقل أو تنازل الجهة التي يعمل بها عن حق واجب لها عليه .

والحقيقة أن القصد الخاص يندمج في فعل الاختلاس ، لأن فعل الاختلاس ليس ماديات فقط ، وإنما هو مركب من فعل مادي ونية خاصة تتمثل في اضعاء المال على مالكه واضافته إلى ملك الجاني . وعلى ذلك فإذا كان الاختلاس يعني تصرف الموظف في المال على اعتبار أنه مملوك له ، فإن مؤدى ذلك بالضرورة انعقاد نيته على تملك هذا المال وتغيير حيازته من ناقصة إلى كاملة<sup>(٢)</sup>.

وإذا توافر القصد الجنائي ، فلا عبرة بالبواعث على الاختلاس . فيستوى أن يكون الباعث على الاختلاس شريفاً ، مثل قضاء حاجة ملحة أو مواجهة ظرف طارئ، تعرض له الموظف أو كون مرتبه ضئيلاً لا يكفي تكاليف الحياة

---

(١) بل أن رد الشيء المختلس بالفعل أو قيمته بعد التصرف فيه لا ينفي القصد الجنائي . ومن باب أول لا ينفي القصد تحريم الموظف اقراراً بتمهيد فيه بالرد . لذلك حكم بأن مبادرة المتهم بسداد العجز لا ينفي وقوع الاختلاس ، نقض ٥ مايو ١٩٥٨ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ٩ ، رقم ١٢٣ ، ص ٤٥٠ . كما أن رد مقابل المال الذي تصرف فيه الموظف لا ينفي وقوع جريمة الاختلاس نقض ٣٠ أكتوبر ١٩٦٧ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ١٨ ، رقم ٢١٥ ، ص ١٠٥٠ ، ٢٤ مارس ١٩٨٠ ، السنة ٣١ ، رقم ٨١ ، ص ٤٤٢ ، ٦ يناير ١٩٨٣ ، السنة ٣٤ ، رقم ١٠ ، ص ٧٣ .

(٢) لذلك فلا يشترط أن يحدث الحكم استقلالاً عن توافر القصد ، بل يكفي أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف ما يدل على قبحه ، واجمع نقض ٢٨ مايو ١٩٨٠ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ٣١ ، رقم ١٢٣ ، ص ٦٨٣ ، ٩ فبراير ١٩٨٣ ، السنة ٣٤ ، رقم ٤١ ، ص ٢٢٢ ، ٢٨ فبراير ١٩٨٣ ، رقم ٥٦ ، ص ٢٨٩ ، ٢٤ يناير ١٩٩١ في الطعن رقم ٤٧ لسنة ٦٠ القضائية ، لم ينشر .. بعد ١١ فبراير ١٩٩١ في الطعن رقم ٢٠٧ لسنة ٦٠ القضائية ، لم ينشر بعد .

الباهظة<sup>(١)</sup>، أو أن يكون الباعث وضيعا ، مثل الرغبة في الاثراء بدون سبب مشروع على حساب الدولة ، أو الرغبة في الانتقام من الدولة أو غير ذلك من البواعث .

ولا ينفي القصد الجنائي لدى الموظف اطاعته لأمر الرئيس أو تصريحه بالتصرف في المال على نحو لا يقره القانون المنظم لكيفية التصرف فيه . فليس على المروءس أن يطيع الأمر الصادر له من رئيس بارتكاب فعل يعلم هو أن القانون يعاقب عليه ، ما لم توجد قاعلة قانونية تخول الرئيس سلطة إصدار الأوامر بالتصرف في المال الموجود في حيازة الموظف<sup>(٢)</sup> . ففى هذه الحالة تتمتع مساءلة المروءس الذى ينفذ أمر الرئيس ، متى كانت تلزمه طاعته ، أو اعتقد بناء على أسباب معقولة أن طاعته واجبة عليه طبقا لنص المادة ٦٣ من قانون العقوبات .

ويخضع اثبات القصد الجنائي للقواعد العامة في الاثبات . وقد توجد أمارات تدل على توفر القصد مثل فرار المتهم عقب الاختلاس أو اختفاؤه أو التزوير في دفاتره وأوراقه لاختفاء أثر الاختلاس<sup>(٣)</sup> .

## المبحث الثاني

### عقوبات جريمة الاختلاس

لجريمة الاختلاس صورة بسيطة ، كما أن المشرع شدد العقاب على هذه الجريمة إذا توافر أحد الظروف التى نص عليها .

(١) ولا يؤثر في قيام الجريمة الباعث الشريف المتمثل في التزود بالمال لاقامة مشروع محرم ، أو إتقانه في مساعدة الفقراء والمحتاجين ، أو توزيعه على معدومي الدخل والموزين - الخ . وقد حكم بأنه لا يصلح دفاعاً عن المتهم بالاختلاس قوله أنه تصرف في المال لضيق ذات اليد ، قضى ٢٧ أكتوبر ١٩٤١ ، مجموعة القواعد القانونية ، ج ٥ ، رقم ٢٢٨ ، ص ٥٦١ .

(٢) قضى ١٢ مارس ١٩٧٢ ، مجموعة أحكام القضاء ، السنة ٢٣ ، رقم ٨٦ ، ص ٢٨٨ .

(٣) الأستاذ أحمد أمين والدكتور علي راشد ، المرجع السابق ، ص ٦٥ ، ووليع قضى ١٥ ديسمبر ١٩٨١ ، مجموعة أحكام القضاء ، السنة ٣٢ ، رقم ١٩٧ ، ص ٦١٠٣ .

## أولاً : عقوبات جريمة الاختلاس في صورتها البسيطة

قرر المشرع لجريمة الاختلاس في صورتها البسيطة عقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة بين حدتها الأدنى والأقصى العامين . وتلك هي العقوبة الأصلية الوحيدة لهذه الجريمة . وبالإضافة إليها ، قرر المشرع عقوبات تكميلية وجوبية هي العزل أو زوال الصفة ، والغرامة النسبية للمسئولية لقيمة المال المختلس بشرط الاتقل عن خمسمائة جنيه . والغرامة النسبية يجب الحكم بها ، ولو استعمل القاضي الرأفة فخفف عقوبة المختلس ، كما يجب الحكم بها بالإضافة إلى العقوبة الأشد في حالة الارتباط الذي يؤدي إلى الحكم بعقوبة أشد من عقوبة الاختلاس ، لأنها عقوبة نوعية لازمة عن طبيعة الجريمة وملحوظ للشارع بصفة خاصة ضرورة توقيعها<sup>(١)</sup> . ويحكم على الجاني كذلك بجزاء مدني هو رد ما اختلسه ، ان لم يكن قد سبق له رده .

## ثانياً : الظروف المشددة لعقوبات جريمة الاختلاس

قرر المشرع في المادة ١١٢ من قانون العقوبات لجريمة الاختلاس عقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة كعقوبة أصلية ، إذا توافر أحد الظروف الثلاثة الآتية :

( أ ) الصفة الخاصة للجاني .

( ب ) الارتباط بجريمة تزوير أو استعمال محرر مزور .

( ج ) زمن ارتكاب الجريمة وما ينجم عنها .

### ( أ ) الصفة الخاصة للجاني

تتمثل هذه الصفة في كون الجاني من « مأموري التحصيل أو المتدوين له

(١) نقض ٢٥ أبريل ١٩٢٩ ، مجموعة القواعد القانونية ، ج ١ ، رقم ٢٤٠ ، ص ٢٧٩ . وعقوبات

الاختلاس يستحقها القاضل الأصلي والشارك في الجريمة ، يستوى أن يكون الشريك موظفاً أو غير

موظف . لكن الغرامة النسبية لا يجوز الحكم بها في حالة الشروع في جرائم اختلاس الأموال

الأمرية ، لعدم إمكان تعديد تلك الغرامة في حالة الشروع ، راجع نقض ٢ ديسمبر ١٩٥٨ ،

مجموعة أحكام النقض ، السنة ٩ ، رقم ٢٤٧ ، ص ١٠٢٠ ، ٣١ أكتوبر ١٩٦٠ ، السنة ١١ ،

رقم ١٤٠ ، ص ٧٣٦ . وكذلك ليس ثمة عمل للرد في حالة الشروع .

أو الإئناء على الودائع أو الصيارفة وسلم إليه المال بهذه الصفة » . وقد راعى  
المشرع أن مرتكب الجريمة ليس فحسب موظفا عاما ، بل أنه يشغل وظيفة  
تجعله مكلفا مباشرة بالحفاظ على المال العام ، ومن ثم تجعل عنوانه على هذا  
المال أشد خطورة ، مما يقتضى تشديد عقابه عن عقاب أى موظف آخر .  
ويظهر هذا الاعتبار من تعداد الوظائف التى حصرها نص المادة ١١٢ ع .

فأمور التحصيل هو كل موظف يختص بجباية وتحصيل أموال باسم الدولة  
ولحسابها ويلتزم بتوريدها إلى الخزانة العامة<sup>(١)</sup> . ومثاله الموظف الذى يختص  
بتحصيل ضريبة الاطيان أو ضريبة المباني أو الضرائب والرسوم الأخرى ،  
والمأذون الذى يختص بتحصيل رسوم الزواج . ولا يشترط نده للتحصيل بأمر  
كتابى ، بل يكفى أن يختص بذلك بناء على توزيع العمل فى المصلحة  
الحكومية<sup>(٢)</sup> .

ومندوب التحصيل هو من يساعد المأمور المختص . فهو موظف لا يختص  
أصلا بجباية أموال الدولة ، ولكن « يوكل إليه عادة أو عرضا تحصيل  
الأموال »<sup>(٣)</sup> . ومثاله كاتب جلسة محكمة الجناح بالنسبة لتحصيل رسوم  
القضايا ، وكاتب السجن الذى يتولى تحصيل الغرامات وتوريدها إلى خزانة  
المحكمة .

والأمين على الودائع هو كل شخص يختص بمقتضى وظيفته بالمحافظة على  
أموال الدولة أو أموال الأفراد الممهور بها للدولة والتصرف فيها على النحو الذى  
يحدده القانون . ومثاله أمين الخزن ، وأمين المكتبة ، وأمين شونة بنك التسليف  
المكلف باستلام محصول القمح وحفظه إلى أن يتم طلبه والتصرف فيه ،  
والموظف فى مكتب البريد بالنسبة لودائع صندوق التوفير . لكن لا يعد أمينا  
على الودائع الخفية أو الخارس على مكان توجد فيه أموال ، فإذا استولى على

(١) تقضى ٤ أبريل ١٩٦١ ، مجموعة أحكام التقضى ، السنة ١٢ ، رقم ٧٩ ، ص ٤٢٨ .

(٢) تقضى ١٥ أبريل ١٩٥٧ ، مجموعة أحكام التقضى ، السنة ٨ ، رقم ١١٤ ، ص ٤١٨ . الأمانة

أحمد أمين والدكتور على راشد ، للرجوع السابق ، ص ٥٧ .

(٣) تقضى ٢٤ مارس ١٩٥٨ ، مجموعة أحكام التقضى ، السنة ٩ ، رقم ٩١ ، ص ٢٢٩ .

هذه الاموال يسأل عن مجرمة الاختلاس طبقا للفقرة الأولى من المادة ١١٢ ،  
لكن لا يشدد عقابه<sup>(١)</sup>.

والصراف هو كل شخص يختص باستلام نقود للدولة وحفظها وصرفها في  
الوجوه التي يحددها القانون . ومثاله الموظف الذي يتسلم النقود لكي يعطيها  
لأصحاب المرتبات أو المعاشات .

وفي الأحوال السابقة يشترط لتطبيق العقوبة المشددة أن يكون تسليم المال  
للأمين عليه قد تم بناء على صفته ، فان انتفت رابطة السببية بين الصفة وتسلم  
المال ، امتنع التشديد<sup>(٢)</sup>.

### (ب) الارتباط

يشدد عقاب الاختلاس إذا ارتبطت الجريمة بمجرمة تزوير أو استعمال محرر  
مزور ارتباطا لا يقبل التجزئة . والملاحظ أن الاختلاس يرتبط عادة بالتزوير أو  
استعمال المحررات المزورة ، ويكون الغرض من ذلك تسهيل الاختلاس أو  
إخفاء ما يدل عليه . وفي هذه الحالة يؤدي تطبيق القواعد العامة إلى الحكم  
بالعقوبة الأشد من عقوبتي الاختلاس والتزوير ، وهي هنا عقوبة الاختلاس ،  
أي الأشغال الشاقة المؤقتة . ويترتب على ذلك أن التزوير لن يكون عليه  
عقاب ، ومن ثم أراد المشرع استبعاد عقوبة الاختلاس ، فجعل من الارتباط  
ظرفا مشددا للعقاب لتصبح العقوبة المقررة للجريمة بظرفها المشدد هي الأشغال  
الشاقة المؤقتة . والارتباط الذي يؤدي إلى التشديد هو الارتباط الذي لا يقبل

(١) نقض ١٣ مارس ١٩٦٧ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ١٨ ، رقم ٧٤ ، ص ٤٠٠ . ولا يحد  
من أئتماء على الودائع إلا من كان من طينة عمله حفظ المال العام ، وسلم اليه المال على هذا  
الأساس ، لذلك لا يعد من أئتماء على الودائع من كان تسليم المال اليه بصفة ودية كالملكف بقله  
فحسب ، راجع نقض ٢٠ نوفمبر ١٩٨٥ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ٣٦ ، رقم ١٨٧ ،  
ص ١٠٢٣ .

(٢) ولا يؤثر في توافر الصفة ارتكاب الجاني للمجرمة أثناء وجوده في اجازة مرضية في اليوم الذي حصل  
فيه البتغ المختلس ، راجع نقض ٢٤ ديسمبر ١٩٧٢ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ٢٣ ، رقم  
٣٧١ ، ص ١٤٦٦ .



التجوزة في مدلول المادة ٣٢ ققرة ثانية من قانون العقوبات ، ويستوى لأعمال الظرف المشدد أن يكون التزوير قد وقع في محرر رسمي أو عرق ، أو أن يكون الاستعمال لمحرر رسمي أو عرق مزور . لكن يشترط أن يكون الموظف المختلس مسؤولاً عن جريمة التزوير بوصفه فاعلاً أو شريكاً ، فإن لم يكن كذلك امتنع تطبيق الظرف المشدد رغم وجود الارتباط<sup>(١)</sup>.

### ( جـ ) ارتكاب الاختلاس في زمن حرب واضراره بمركز البلاد الاقتصادى أو بمصلحة قومية لها

يشترط لتوافر هذا الظرف المشدد أن تقع الجريمة في زمن الحرب ، وأن يترتب عليها أثر معين . ولابد من اجتماع الأمرين ، فلا يغنى أحدهما عن الآخر .

فأما زمن الحرب ، فمدلوله محدد في القانون الدولى العام ، ويدخل فيه فترة الهدنة ، لكن زمن الحرب لا يشمل حالة قطع العلاقات السياسية ، ولا يشمل الفترة التى يحدق فيها خطر الحرب ولو انتهت بوقوعها . ولا يؤخذ في هذا الخصوص بما قرره المادة ٨٥ ( أ ) من قانون العقوبات<sup>(٢)</sup> ، التى يقتصر حكمها على جرائم أمن الدولة من جهة المخارج ، وليس من بينها جرائم الاختلاس<sup>(٣)</sup> .

وأما الاضرار بمركز البلاد الاقتصادى ، فيعنى المساس بقلوبتها على الانتاج أو بقيمة عملتها ، وهو أمر يصعب تصور حدوثه من جريمة اختلاس أيا كان

---

(١) الدكتور عوض محمد ، المرجع السابق . ص ١٣٩ ، وراجع نقض ٣٠ أبريل ١٩٨٥ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ٣٦ ، رقم ١٠٤ ، ص ٥٩٠ .

(٢) الفقرة ( جـ ) من هذا النص تقرر احبار « حالة قطع العلاقات السياسية في حكم حالة الحرب ويختص زمن الحرب الفترة التى يحدق فيها خطر الحرب متى انتهت بوقوعها فعلاً » . لكن صدر هذه المادة بقصر ما ورد فيها من تحديد على « أحكام هذا الباب » ، وهو الباب الأول من الكتاب الثانى الخاص بالجنايات والجنح المصرة بأمن الحكومة من جهة المخارج .

(٣) في هذا المعنى ، راجع الدكتور محمود نجيب حبيب ، المرجع السابق ، ص ١٠٧ . وراجع عكس ذلك الدكتور أحمد فتحي سرور المرجع السابق ، ص ٢٦٠ ، الدكتور عبد المهيمن بكر ، المرجع السابق ، ص ٣٧٣ .

حجم المبلغ المختلس . لذلك أردف المشرع هذا التعبير بتعبير الاضرار بمصلحة قومية للبلاد ، وهو تعبير واسع غير محدد ، وينصرف إلى الاضرار بمصلحة تمس مصالح الشعب في مجموعه أو في قطاع كبير منه<sup>(١)</sup>.

فإذا توافر أحد الظروف السابقة ، كانت العقوبة الاصلية لجريمة الاختلاس هي الاشغال الشاقة المؤبدة . ويضاف إليها العزل والغرامة النسيية<sup>(٢)</sup> والرد على النحو السابق بيانه .

---

(١) ويضخ تقديم حصول الاضرار بمركز البلاد الاقتصادي أو بمصلحة قومية لما لسلطة محكمة الموضوع . أما معنى المركز الاقتصادي أو المصلحة القومية ، فهو تكيف قانوني يخضع لتحديده لرقابة محكمة النقض .

(٢) وتسرى على هذه الغرامة التواعد التي قررها المادة ٤٤ من قانون العقوبات فيما يتعلق بوجود الحكم على المتهمين جميعاً بهذه الغرامة متضامين . لذلك يخطئ في تطبيق القانون الحكم الذي يتزل عقوبة الغرامة النسيية التي نصت عليها المادة ١١٨ ع في خصوص جريمة الاختلاس على كل من المحكوم عليهم . راجع نقض ١٩ أكتوبر ١٩٨٢ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ٣٣ ، رقم ١٦١ ، ص ٧٨٦ .

## الفصل الثالث

### الاستيلاء بغير حق على المال العام

#### تمهيد

نصت على جريمة الاستيلاء على المال العام المادة ١١٢ من قانون العقوبات ، التي تقرر أن « كل موظف عام استولى بغير حق على مال أو أوراق أو غيرها لأحدى الجهات المينة في المادة ١١٩ ، أو سهل ذلك لغيره بأية طريقة كانت يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة أو السجن . وتكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة إذا ارتبطت الجريمة بجريمة تزوير أو استعمال عمّر مزور ارتباطا لا يقبل التجزئة أو إذا ارتكبت الجريمة في زمن حرب وترتب عليها اضرار بمركز البلاد الاقتصادي أو بمصلحة قومية لها .

وتكون للعقوبة الحبس والغرامة التي لا تزيد على خمسمائة جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين إذا وقع الفعل غير مصحوب بنية التملك . ويعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في الفقرات السابقة حسب الاحوال بكل موظف عام استولى بغير حق على مال خاص أو أوراق أو غيرها تحت يد إحدى الجهات المنصوص عليها في المادة ١١٩ أو سهل ذلك لغيره بأية طريقة كانت » .

يعتبر نص المادة ١١٢ ع هو النص العام الذي يكفل حماية الاموال العامة من كل صور العدوان الواقع عليها من الموظفين العموميين . لذلك فالاختلاس صورة من جهور الاستيلاء ، تتطلب لقيامها أركاناً معينة ، إذا تخلف أحدها لم يكن الفعل اختلاسا ، وإنما يعد استيلاء بغير حق على المال ، ولذلك كان نص الاستيلاء مكتملاً لنص الاختلاس . ويشدد المشرع عقاب الاستيلاء على المال العام إذا وقع من موظف عام ، لأن صفته الوظيفية تسهل له غالباً الاستيلاء على المال ، كما أن الاستيلاء يتضمن اختلالاً بالثقة التي وضعتها الدولة في الموظف . فهذه الثقة تضع على عاتقه واجبا عاما يفرض عليه أن يزود عن المال العام وأن يرد عدوان الغير عليه ، فإن وقع العدوان منه شخصيا ، كان ذلك

ظرد يشدد عقاب الاستيلاء ، من أجل ذلك سرى القانون بين قيام الموظف بالاستيلاء على المال العام بنفسه وبين تسهيل ذلك لغيره ، فالعدوان على المال العام واقع فى الحالتين بفعل الموظف .

وندرس فيما يلى أركان الجريمة ، ثم نبين عقوباتها . ونخصص بعد ذلك مبحثاً مستقلاً لجريمة اختلاس أموال الشركات المساهمة والاستيلاء عليها التى ورد النص عليها فى المادة ١١٣ مكرراً من قانون العقوبات .

## المبحث الأول

### أركان جريمة الاستيلاء

يتطلب قيام جريمة الاستيلاء توافر ثلاثة أركان :

الأول : الصفة الخاصة فى الجانى .

الثانى : الركن المادى

الثالث : الركن المعنوى

أولاً : الصفة الخاصة فى الجانى

تفترض جريمة الاستيلاء كون الجانى موظفاً عاماً ، وفقاً لنص المادة ١١٩ مكرراً من قانون العقوبات . فإن لم يكن كذلك وقت ارتكاب الفعل ، فلا يرتكب جريمة الاستيلاء ، وإنما قد تكون جرمته سرقة أو خيانة أمانة . ويحدث هذا إذا كان المستوى على المال العام فرداً عادياً أو مستخدماً فى أحد المشروعات الخاصة التى لا يعتبر عمالها من الموظفين العموميين فى حكم المادة ١١٩ مكرراً ع .

ولم يتطلب النص فى الموظف العام أن يكون مختصاً بمجازة المال ، وإلا

---

(١) قانون نقض ١٦ مارس ١٩٨٣ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ٢٣٤ رقم ٧٥ ، ص ٣٧١ . وقد =

قامت جريمة الاختلاس ، كما أنه لا يلزم أن تكون له صلة وظيفية بالمال الذي استولى عليه بل إنه لا يلزم أن يكون من العاملين بالجهة التي استولى على مالها ، لأن نص المادة ١١٣ ع أطلق التعبير بنصه على « كل موظف عام استولى ... »<sup>(١)</sup> لذلك يكفي لقيام جريمة الاستيلاء أن يكون المستولى على المال العام موظفا عاما أي كان اختصاصه . فما يهدف إليه المشرع هو فرض احترام المال العام وضمان الحماية له من كل عدوان ، وأول من يقع عليه واجب احترام المال وحمايته هو الموظف العام ، الذي يفترض فيه أن يكون في هذا الخصوص مثالا يحتذى ، لا أن يكون هو المعتدى على المال العام . وتطبيقا لذلك يرتكب جريمة الاستيلاء رجل الشرطة الذي يستولى على شجرة مملوكة لمصلحة البلديات ويجدها ملقاة على الطريق فحملها على عربة بنية تملكها<sup>(٢)</sup> ، والموظف الذي يستولى على تيار كهربائي مملوك للدولة<sup>(٣)</sup> .

## ثانيا : الركن المادى

يتحقق الركن المادى في جريمة الاستيلاء باتيان الجاني فعل الاستيلاء أو التسهيل ، الذى ينبغى أن يقع على مال لجهة محددة .

- 
- == جاء فيه أن المال لا يعتبر قد دخل في ملك الدولة أو مالي حكمها إلا إذا كان قد آل إليها بسبب صحيح ناقل للملك « وتسليمه من الغير موظف مختص بمسلمه على مقتضى وظيفته » .
- (١) نقض ٨ فبراير ١٩٨٣ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ٣٤ ، رقم ٤١ ، ص ٢٢٣ .
- (٢) نقض ١٩ مايو ١٩٥٨ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ٩ ، رقم ١٣٩ ، ص ٥٥٣ .
- (٣) نقض ٣ يونيو ١٩٥٩ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ١٠ ، رقم ١٣٦ ، ص ٦١٦ . والواقع أن نص المادة ١١٣ ع لا يشير إلى أي نوع من العلاقة بين وظيفة الموظف والمال الذي استولى عليه ، هذا في حين أن المادة ١١٢ ع تطلب أن يكون المال موضوع الاختلاس قد وجد في حيازة الموظف بسبب وظيفته . لذلك أزم الوقوف عند ظاهر النص وعدم اضطرار مالم يرد فيه صراحة أو دلالة . راجع في هذا المعنى ، الدكتور محمد أبو عامر ، المرجع السابق ، ص ٢٠٣ ، وراجع عكس هذا ، الدكتور محمود نجيب حسنى ، المرجع السابق ، ص ١٠٩ ، الدكتور أحمد ضحي سرور ، المرجع السابق ، ص ٢٦٥ ، الدكتور عمر السعيد رمضان ، المرجع السابق ، ص ١٠٠ ، الدكتور فوزية ع. السطر ، لرجع السابق ، ص ١٣٢ .

## (أ) موضوع الاستيلاء

يقع الاستيلاء على مال لأحدى الجهات المنصوص عليها في المادة ١١٩ من قانون العقوبات . هذا المال قد يكون مالا عاما حقيقة ، حين يكون مملوكا لأحدى هذه الجهات أو خاصا لاشرافها أو لإدارتها ، وقد يكون مالا عاما حكما ، إذا كان المال خاصا ، ووجد تحت يد إحدى هذه الجهات لأى سبب من الأسباب .

وتثبت الصفة العامة للمال في مفهوم المادة ١١٩ من قانون العقوبات إذا كان مملوكا كله أو بعضه لأحدى الجهات التي ورد ذكرها في النص أو كان خاصا لاشرافها أو لإدارتها . والعبرة في ثبوت هذه الصفة للمال هي بوقت ارتكاب فعل الاستيلاء ، فلا اعتداد بحالة المال قبل ارتكاب الفعل ، ولا بما يطرأ عليه من تغيير بعد ارتكابه . فإذا تجرد المال الذي استولى عليه الموظف من الصفة العامة وقت الاستيلاء ، امتنع تطبيق المادة ١١٣ من قانون العقوبات<sup>(١)</sup> ، إلا إذا كان المال موجودا تحت يد إحدى الجهات المذكورة في نص المادة ١١٩ ع لأى سبب من الأسباب . ذلك أن المشرع لم يقصر موضوع الاستيلاء على المال العام ، بل جعله شاملا لكل مال خاص تحت يد إحدى الجهات المنصوص عليها في المادة ١١٩ ع . فان لم تكن علاقة الجهة بالمال علاقة ملكية أو إشراف أو إدارة ، وجب أن تتوافر صلة معينة بين هذه الجهة والمال الخاص الذي وقع عليه الاستيلاء<sup>(٢)</sup> ، فان انتضت هذه الصلة لم تقم جريمة الاستيلاء . لكن المشرع لم يحدد نوع الصلة الواجب توافرها بين المال الخاص والجهة التي يوجد تحت يدها ، فيكفي مطلق الحيازة أيا كان سببها .

---

(١) تقضى ٤ مايو ١٩٦٥ ، بمجموعة أحكام القضاء ، السنة ١٦ ، رقم ٨٧ ، ص ٤٣٠ . وفي هذه الحالة يخضع الفعل للعقاب بوصفه سرقة أو نصب أو خيانة أمانة ، إذا توافرت أركان جريمة من هذه الجرائم .

(٢) هذه الصلة قد تكون صلة وضع يد على المال أو حيازة له . مثال ذلك البنك الذي يميز بمجوهرات خاصة مودعة في خزنة مؤجرة لمصاحب المجوهرات ، فلذا استولى موظف بالبنك على هذه المجوهرات ، ارتكب جريمة الاستيلاء ، مالم يكن مكلفا بمقتضى وظيفته بأمر هذه الخزنة فقوم في حقه حينئذ جريمة الاختلاس .

والمال الذي يرد عليه الاستيلاء هو كل ما يمكن حيازته أو الانتفاع به ، أيا كانت قيمته ، وسواء أن تكون له قيمة مادية معينة أو قيمة معنوية بحجة ، ولفظ المال ورد مطلقا في نص المادة ١١٣ ع ، فيشمل النقود وغيرها من المنقولات<sup>(١)</sup> ، كما أنه يشمل العقارات<sup>(٢)</sup>.

ويلاحظ أنه يشترط لقيام جريمة الاستيلاء أن يكون موضوعها مالا لا يجوز الموظف المستولى بسبب وظيفته ، فإن كان يجوز المال بسبب وظيفته تحققت بالاستيلاء عليه جريمة اختلاس المال العام وطبق نص المادة ١١٢ ع .

## ( ب ) الاستيلاء أو تسهيل الاستيلاء

يتخذ الركن المادي لجريمة المادة ١١٣ من قانون العقوبات إحدى صورتين : استيلاء الموظف بغير حق على المال ، وتسهيل الاستيلاء للغير .

### ١ - الاستيلاء بغير حق

تعبر الاستيلاء يشمل كل صور العدوان على المال العام . ولا يخرج منه إلا الصورة التي نصت عليها المادة ١١٢ ع بخصوص استيلاء الموظف على المال العام الذي يجوز له بسبب وظيفته ، وتلك التي نصت عليها المادة ١١٥ مكررا بخصوص التعدي على العقارات . لذلك فكل صور الاستحواظ على المال العام

(١) كان النص القديم لجريمة الاستيلاء يقتصر على النقود وحدها ، لكن للشرع في المادة ١١٣ ع استبدل بلفظ النقود لفظ المال ، فمد نطاق جريمة الاستيلاء لكل شيء يمكن تملكه ، سواء كانت قيمته مادية أو معنوية ، مادية أو اعتبارية .

(٢) الدكتور حسن المصطفى ، المرجع السابق ص ٩٩ ، الدكتور محمود نجيب حسني ، المرجع السابق ، ص ١١٠ ، وقارن الدكتور عوض محمد ، المرجع السابق ، ص ١١٨ ، الدكتور عمر السيد ومضان ، المرجع السابق ، ص ٢٥ . وجدير بالذكر أن للشرع يجرم في المادة ١١٥ مكررا المضادة بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٨٤ المسمى على الأرض الزراعية أو الأرض المخصصة أو للمال المملوكة لوقف عوى أو لأحدى الجهات الدينية في المادة ١١٩ ، لما وقع ذلك من الموظف العام مباشرة أو عن طريق تسهيله للغير متى كان المقار المسمى عليه يقع الجهة التي يصل بها أو جهة يصل بها بحكم عمله . فإن لم يكن كذلك انطبق نص الاستيلاء ، وطبقت العقوبة المقررة في المادة

سواء في نظر القانون ، أمّا كانت الوسيلة التي لجأ إليها الجاني لتحقيق ذلك ،  
 وأما كان القرض الذي يستغنى إليه . ولا يشترط تقيام جريمة الاستيلاء أن يكون  
 المال في حيازة الموظف ، بل قد يكون في حيازة غيره ، وسواء أن يكون المال  
 الذي استولى عليه الموظف تابعاً للجهة التي يعمل بها أو لجهة يتصل بها بحكم  
 عضده أو تابعاً لأي جهة من الجهات المينة في المادة ١١٩ ولو لم يكن له بها أي  
 صلة أخرى من تطبيقاً لذلك تقوم جريمة الاستيلاء ، إذا أنشأ الجاني لنفسه  
 حيازة لم تكن له ، أو غير صفة حيازته من ناقصة إلى كاملة فقد لا يكون المال  
 في حيازة الموظف ، لكنه يتترعه خلسة أو عنوة من حائزته ، ليستولى هو عليه  
 وينشئ لنفسه حيازة جديدة . مثال ذلك أن يغفل موظف زميله ويستولى على  
 بعض ما في خزانته من نقود ، وفي هذه الحالة تنشأ الحيازة المبتدأة غصباً على  
 نحو ما يحدث في السرقة<sup>(١)</sup> . وقد ينشئ الجاني الحيازة لنفسه باستعمال طرق  
 احتيالية ليستولى على المال من حائزته على غرار ما يحدث في جريمة النصب .  
 مثال ذلك أن يزور الموظف اذن صرف ويقبض قيمته<sup>(٢)</sup> ، أو يقدم استارة تثبت  
 استحقاقه لمبالغ كمكافأة عن أعمال قام بها ، فيصرفها له الموظف المختص ، أو  
 يقدم بأقرار غير صحيح عن حالته الاجتماعية ليحصل على علاوة اجتماعية  
 لا يستحقها . وقد يكون المال المستولى عليه في حيازة الموظف أصلاً دون أن  
 يكون مختصاً بحيازته بحكم وظيفته ، وفي هذه الحالة تقوم جريمة الاستيلاء إذا  
 جاوز الموظف حيازته الناقصة إلى حيازة كاملة . مثال ذلك موظف بأمورية  
 الضرائب يستولى على مال سلمه إليه أحد الممولين باعتباره ضريبة مستحقة ،  
 أو موظف تسلم من زميل له في العمل مالا ليحفظه لديه ، لكنه استولى عليه  
 لنفسه ولم يردده له .

ويطلب القانون في الاستيلاء الذي يحقق الجريمة أن يكون بغير حق ، أي

(١) وتكون الجريمة سرقة إذا كان مرتكبها فرداً عادياً ، أما إذا كان موظفاً عاماً فإن فعله يعد استيلاء على مال عام .

(٢) راجع لنقض ٢٩ مايو ١٩٦٩ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ٢٠ ، رقم ١٥٦ ، ص ٧٤٨ .  
 وكان الجاني قد اصطنع عمداً مزورة توصّل بها إلى الاستيلاء بغير حق على الملف من الجمعية  
 الصلوية .



الا يكون للموظف حق في الاستيلاء على المال العام أو وضع اليد عليه ، فان كان للموظف حق فيما استولى عليه ، كان فعله مشروعاً . وتطبيقاً لذلك لا يرتكب جريمة الاستيلاء الصراف الذي يرخص له القانون باستيفاء مرتبه أو مكافأته مما يجوز من مال ، بشرط أن يتم ذلك في الوقت ذاته الذي يصرف فيه لزملائه مرتباتهم ومكافأاتهم . وبصفة عامة يكون الاستيلاء بغير حق إذا تم خلافاً لما تقتضيه القوانين واللوائح المنظمة للمال محل الاستيلاء . ولذلك قد يكون الموظف صاحب حق قبل الدولة أو الجهة صاحبة المال ، لكن ذلك لا يبرر الاستيلاء على مال الدولة أو الجهة مالكة المال استيفاء لحقه ، إذ في هذه الحالة تقوم جريمة الاستيلاء . فالموظف الدائن لجهة عمله بتعويض أو مكافأة يرتكب جريمة الاستيلاء إذا استولى على مال هذه الجهة ، ولو كان يعادل المبلغ المستحق له ، طالما لم يتبع في استيفاء حقه الاجراءات التي رسمها القانون ، إذ في هذه الحالة يكون الاستيلاء بغير حق .

## ٢ - تسهيل الاستيلاء للغير

قد لا يستولى الموظف بنفسه على المال العام ، وإنما يسهل هذا الاستيلاء للغير ، أى يستغل وظيفته لتمكين غيره من الاستيلاء على المال . وقد سوي القانون في التجريم والعقاب بين الاستيلاء وتسهيل الاستيلاء ، فاعتبر الموظف فاعلاً للجريمة في الحالتين . وسواء أن يكون الشخص الذى سهل له الموظف الاستيلاء على المال موظفاً عاماً أو غير موظف . وقد اكتفى المشرع بتعريف التسهيل للغير بأية طريقة كانت ، فلم يحصر صور سلوك الموظف الذى يترتب عليه تسهيل استيلاء الغير على المال العام . وصور التسهيل لا تقبل الحصر ، وهى لدى القانون سواء في قيام الجريمة بأى منها . فقد يقع التسهيل بفعل إيجابى من الموظف ، ومثاله أن يجرر الموظف لصاحب الشأن استشارة بمبلغ من المال يعلم أنه لا يستحقه أو أنه يزيد على ما يستحقه ، أو يأمر بصرف المبلغ المثبت في الاستشارة مع علمه بعدم أحقية الغير فيه كله أو بعضه<sup>(١)</sup> . وقد يقع

(١) راجع نقص ٦ فبراير ١٩٦١ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ١٢ ، رقم ٢٩ ، ص ١٩١ .

التسهيل بسلوك سلبى ، عندما يتخذ صورة الامتناع ، ومثاله أن يتغافل حارس الخزن الحكومى عمداً عن دخول الغير فيه للاستيلاء على بعض محتوياته ، أو أن يترك الحارس باب الخزن مفتوحاً كى يلجئه اللصوص لسرقة ما فيه ، أو أن يتغافل موظف شركة الكهرباء عن مطالبة أصحاب المساكن بقيمة استهلاكهم من الكهرباء بعد أن تم توصيل التيار الكهربائى لهم بالمخالفة للقواعد المقررة وعدم علم جهة الكهرباء المختصة بذلك<sup>(١)</sup>.

وواضح مما تقدم أن التسهيل صورة من صور الاشتراك فى الجريمة عن طريق المساعدة على ارتكابها . لذلك فتطبيق القواعد العامة كان مؤداه أن يعتبر الموظف العام شريكاً بالمساعدة فى جريمة الغير الذى استولى على مال الدولة . ويعنى ذلك أن الموظف الشريك ينال ذات عقوبة الفاعل ، فإذا كان المستولى موظفاً عاماً ، استحق الموظف المسهل العقوبة ذاتها المقررة للاستيلاء باعتباره شريكاً فى الجريمة . لكنه لا يستحق تلك العقوبة ان كان المستولى على المال شخصاً عادياً ، أى غير موظف ، إذ فى هذه الحالة يكون الموظف شريكاً فى جنحة سرقة عادية أو نصب ، لانه يستعمل اجرامه من الفاعل . وهذه النتيجة الأخيرة هى التى قصد المشرع تفاديها عندما ساوى بين استيلاء الموظف على المال وتسهيل الاستيلاء عليه للغير ، فجعل بذلك الموظف العام فاعلاً أصلياً للجريمة<sup>(٢)</sup>، معتبراً أن نشاطه كان الاصل ولولاه لما استولى الغير على مال الدولة . والواقع أن خروج المشرع على مقتضى القواعد العامة فى هذه الصورة له ما يبرره ، لأن الموظف العام هو المكلف بحماية المال العام ، ومما يخل بواجبه هذا أن يستولى بنفسه على هذا المال أو أن يمكن غيره من هذا الاستيلاء ، إذ فى الحالتين يقع العدوان على المال العام بسبب سلوك الموظف . ويترتب على هذا التكليف أمران :

---

(١) نقض ٢ مايو ١٩٩١ فى الطعن رقم ٥١٩ لسنة ٦٠ القضائية ، لم ينشر بعد .

(٢) أى لجريمة خاصة هى جريمة تسهيل الاستيلاء بغير حق على مال الدولة أو إحدى الجهات التى ذكرها نص المادة ١١٩ من قانون العقوبات راجع الدكتور عمر السعيد رمضان ، المرجع السابق ، ص ٧٣ ، نقض ٢ مايو ١٩٩١ فى الطعن رقم ٤٩٣٠ لسنة ٦٠ القضائية ، لم ينشر بعد .

**الأول :** أن الغير الذي سهل له الموظف الاستيلاء على المال العام يعد إذا لم يكن هو نفسه موظفاً عاماً شريكاً للموظف في جريمة التسهيل إذا توافرت أركان الاشتراك<sup>(١)</sup>، وليس فاعلاً في جريمة سرقة أو نصب ، ومن ثم يستحق عقوبة جنابة تسهيل الاستيلاء على المال العام التي يعد الموظف فاعلاً أصلياً لها . وإذا كان الغير الذي سهل له الموظف العام الاستيلاء موظفاً عاماً هو الآخر ، فإن كلاهما يعد فاعلاً أصلياً في جريمة الاستيلاء ، أحدهما باعتباره مستولياً على المال ، والآخر باعتباره قد سهل هذا الاستيلاء .

**الثاني :** أن الشروع في جنابة التسهيل يعاقب عليه . ويحقق ذلك عندما يأتي الموظف السلوك الذي تقوم به جريمة التسهيل ، لكن استيلاء الغير على المال العام لا يتم لأسباب لا تدخل لأرادة الموظف فيها ، كما لو ضبط الغير مثلاً أثناء استيلائه على المال . قضى هذه الحالة يعاقب الموظف عن شروع في جريمة التسهيل ، ويعاقب غير الموظف بوصفه شريكاً له في جرمته<sup>(٢)</sup>، طبقاً لما قرره المادة ٤٦ من قانون العقوبات ، خاصة بالعقاب على الشروع في الجنابة .

### ثالثاً : الركن المحسوس

جريمة الاستيلاء عمدية ، يتطلب قيامها توافر القصد الجنائي لدى الموظف . والقصد يقوم على علم الموظف بصفته كموظف عام ، وعلمه بالصفة العامة للمال ، وبأنه لا حق له في الاستيلاء عليه . فإذا جهل الموظف توافر الصفة الخاصة فيه أو جهل حقيقة المال الذي يستولى عليه بأن كان يعتقد أنه مملوك لفرّد عاды ، لم تقع منه جريمة الاستيلاء لانتهاء ركنها المعنوي ، وإن أمكن مسلولته عن جريمة سرقة أو نصب أو خيانة أمانة ، إذا توافرت أركان

(١) ولا يقر الدكتور محمد أبو حنيفة هذه النتيجة ، فهو لا يعتبر الغير شريكاً للموظف ، وإنما هو فاعل آخر مع الموظف في جنابة تسهيل الاستيلاء للغير على المال باعتبارها جريمة فاعل متعدد . راجع في تفصيل هذا الرأي مؤلفه السابق للإشارة إليه ، ص ١٩٧

(٢) راجع عكس ذلك ، الدكتور عوض محمد ، المرجع السابق ، ص ١١٥ . هذا إلا إذا كان الغير موظفاً عاماً ، إذ في هذا يفرض يعاقب الغير عن شروع في جنابة الاستيلاء على المال العام ، بينما يعاقب الموظف الذي سهل عن شروع في جريمة التسهيل

واحدة منها . كما لا تقوم الجريمة إذا اعتقد الموظف خطأً أن له الحق في الاستيلاء على المال جهلاً منه بقانون غير قانون العقوبات . مثال ذلك أن يعتقد الموظف أنه يستحق مكافأة عن عمل أضاف أداءه ، بينما الحقيقة أن هذا العمل يدخل في الواجبات الأصلية للوظيفة .

وتفترض جريمة الاستيلاء في صورتها الأساسية توافر نية التملك لدى المتهم ، ولا تختلف هذه النية عنها في جنابة اختلاس المال العام ، لذلك يلزم للادانة في جنابة الاستيلاء التحقق من توافر هذه النية . ويعنى هذا أن القصد في جنابة الاستيلاء ، مثل القصد في جنابة الاختلاس ، هو قصد خاص .

أما إذا انتفت نية التملك ، فقد اعتبرت المادة ١١٣ ع الفعل جنحة<sup>(١)</sup> . ويعنى ذلك أن القصد العام وحده كاف لقيام جريمة الاستيلاء ، إذا وقع الفعل غير مصحوب بنية التملك . فالتهم يستولى على المال دون أن تكون لديه نية تملكه ، وإنما نية استعماله ورده إلى الدولة بعد ذلك ، إذ معنى ذلك أن المتهم لا ينكر على الدولة ملكيتها للمال الذي استولى عليه بنية الانتفاع به فقط .

وأهم ما يثيره القصد الجنائي في جريمة الاستيلاء موضوع معاصرة القصد للفعل تطبيقاً للقواعد العامة . فقد يحدث أن يقبض الموظف من خزانة الدولة مبلغاً من المال بطريقة الخطأ ، ثم بعد أن يعلم بأنه لا حق له فيه ، يمتنع عن رده ويستولى عليه لنفسه . ويرى بعض الفقهاء<sup>(٢)</sup> أن القصد الجنائي يتخلف لدى

(١) كان قانون العقوبات لا يواجه فعل الاستيلاء على المال بفرض آخر غير نية التملك ، ومن ثم كان استيلاء الموظف على المال العام بنية استعماله استعمالاً مؤقتاً لقضاء مصلحة الخاصة غير معاقب عليه . لذلك تدخل المشرع بالقانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦٢ ليقلب بمقربة الجنحة الاستيلاء على المال العام ، إذا تم توافر لدى المستولى نية التملك ، وكان لئلا لا يترك بمجرد استعماله ، وجاء القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ ، فأبقى على هذه الجريمة لتصبح الفقرة الثالثة من المادة ١١٣ ع . وطبقاً لهذا النص يعاقب بمقربة الجنحة من يستولى على مال عام لا يوجد في حيازته بسبب الوظيفة ، أما كان الاستيلاء بفرض حق وبنية الاستعمال فقط ، فإن كان الاستيلاء بنية التملك ، اعتبر الفعل جنحة ، ولا يشترط لقيام الجنحة أن يكون المال قد استعمل بالفعل ، بل أنها تقوم متى كان الاستيلاء بنية الاستعمال ، ولو لم يحدث هذا الاستعمال .

(٢) الدكتور حوضي محمد ، المرجع السابق ، ص ١٢١ .

الفاعل في هذا الفرض ، لأن الموظف كان يجهل وقت ارتكاب الفعل أنه يستولى على المال بغير حق ، ومن ثم لا يعد فعله جريمة ، رغم العلم اللاحق بعد ذلك بالأحق له فيما استولى عليه ؛ ويثير هذا الفرض مشكلة المعاصرة بين القصد والفعل التي سبق أن عرضنا لها في مجال جريمة الرشوة ، حين يتلقى الموظف عطية يعتقد في الفرض البريء لها ، ثم بعد أن يتضح له الفرض الحقيقي منها يستيقظا لنفسه ، ويقوم بالعمل الوظيفي بناء عليها ومن أجلها . وقد انتهينا إلى القول بتوافر القصد الجنائي في هذه الصورة<sup>(١)</sup> ، لذلك تقرر الحكم ذاته فيما يتعلق بجريمة الاستيلاء ، ونرى قيام الجريمة في هذا الفرض رغم الفاصل الزمني بين الفعل والعلم ، إذ طالما ظل الفاعل مسيطرا على فعله ، فإن القصد العنصري لديه يعد قصدا معاصرا لسلوك الاستيلاء . فمن يقبض بحسن نية مالا ، ثم بعد علمه بالأحق له في هذا المال ، يقرر الاحتفاظ به ولا يغير إلى رده بمجرد توافر العلم ، يكون من تاريخ توافر العلم لديه قد استولى على هذا المال .

## المبحث الثاني

### عقوبات جريمة الاستيلاء

تختلف عقوبة جريمة الاستيلاء تبعا لتوافر نية التملك أو تخلفها ، فحيث تتوافر نية التملك تكون الجريمة جنائية ، أما حين تتخلف هذه النية ، فإن الجريمة تكون جنحة .

#### أولا : عقوبات جنائية الاستيلاء

إذا توافرت نية التملك لدى الجاني ، كانت الجريمة جنائية عقوبتها الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن بين حديهما الأدنى والأقصى العامين . ويحكم على الجاني فضلا عن ذلك بالعزل من وظيفته أو زوال صفته ، وبغرامة نسبية تساوي قيمة المال المستولى عليه بشرط ألا تقل عن خمسمائة جنيه . بالإضافة

(١) راجع ما تقدم ص ٩٠ وما بعدها .

إلى رد المال الذى استولى عليه إذا لم يمكن قد سبق له رده . والجريمة فى هذه الحالة جنائية ، ولذلك يعاقب على الشروع فيها طبقاً للقواعد العامة<sup>(١)</sup>.

ونص المشرع على ظرفين مشلدين لعقوبة جنائية الاستيلاء :

الأول : ارتباط الجريمة بجريمة تزوير أو استعمال محرر مزور ارتباطاً لا يقبل التجزئة .

الثانى : ارتكاب الجريمة فى زمن حرب واضرارها بمركز البلاد الاقتصادى أو بمصلحة قومية لها .

وقد سبق أن بينا المقصود بهذين الظرفين ، ويترتب على توافر أحدهما تشديد عقوبة جنائية الاستيلاء ، لتصبح الاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة ، بالإضافة إلى العزل والغرامة النسبية والرد .

ويستحق عقوبة جنائية الاستيلاء الموظف الذى استولى على المال بنفسه ، والموظف الذى سهل الاستيلاء لغيره ، بالإضافة إلى الغير الذى سهل له الموظف الاستيلاء باعتباره شريكاً فى الجريمة ، يستوى فى ذلك عقوبة الجريمة فى صورتها البسيطة أو المشددة .

### ثانياً : عقوبات جنحة الاستيلاء

إذا انتفت نية التملك ، كانت الجريمة جنحة ، عقوبتها الحبس والغرامة التى لا تزيد على خمسمائة جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين . وعقوبة الحبس غير محددة ، فتتراوح مدتها بين حديها الأدنى والأقصى العامين ، أما عقوبة الغرامة فتحددتها الحد الأقصى فى الجنح ، ولا يقضى بالعزل أو الغرامة النسب . على مرتكب هذه الجريمة<sup>(٢)</sup>، لأن المادة ١١٨ من قانون العقوبات قصرت العقوبات

(١) راجع تقض ٢ ديسمبر ١٩٥٨ ، مجرعة أحكام التقض ، السنة ٩ ، رقم ٢٤٧ ، ص ١٠٢٠ ، ٣١ أكتوبر ١٩٦٠ ، السنة ١١ ، رقم ١٤٠ ، ص ٧٣٦ ، ٥ أكتوبر ١٩٦٥ ، السنة ١٦ ، رقم ١٢٨ ، ص ٦٧٢ .

(٢) راجع عكس ذلك ، المذكور عرض محمد ، للرجع السابق ، ص ١٢٣ ، ويرى أنه يقضى على الجاني بالعزل والرد والغرامة النسبة استناداً إلى المادة ١١٨ ع .

التكميلية على الجرائم المذكورة في المادة ١٠١٣. فقرة أولى وثانية ورابعة ، دون الجريمة المذكورة في الفقرة الثالثة من تلك المادة ، وهي جنحة الاستيلاء غير المصحوب بنية التملك . ولا يسرى على جنحة الاستيلاء التشديد المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة ١٠١٣ ، لأنه يقتصر على العقوبات المقررة لجنحة الاستيلاء وحدها .

وتوقع عقوبة الجنحة على الموظف الذي استولى بنفسه على المال بغير نية التملك ، وعلى الموظف الذي سهل الاستيلاء لغيره . وبما أن الجريمة جنحة ، فإن الشروع فيها غير معاقب عليه لعدم ورود النص الخاص بالعقاب على الشروع .

### المبحث الثالث

## اختلاس أموال الشركات المساهمة والاستيلاء عليها

### تمهيد

الشركات المساهمة التي تسهم الدولة أو إحدى الجهات المالكة للمال العام طبقاً للمادة ١١٩ من قانون العقوبات في رأسمالها ، تعتبر أموالها أموالاً عامة ، وعملها يعدون من الموظفين العموميين طبقاً للفقرة « هـ » من المادة ١١٩ مكرراً من قانون العقوبات ، ومن ثم تسرى على اختلاس أموالها أو الاستيلاء عليها المادتان ١١٢ ، ١١٣ من قانون العقوبات . وعلى ذلك تكون الشركات المساهمة التي نعتها هنا هي تلك التي لا تسهم الدولة أو إحدى الجهات المالكة للمال العام في رأسمالها ، كما أن العاملين فيها ليسوا موظفين عموميين ومع ذلك قدر المشرع أن أموال هذه الشركات لها دور أساسي في خدمة الاقتصاد القومي للبلاد وهو ما يقتضي ضمان الحماية لها من الاختلاس أو الاستيلاء بغير

حق<sup>(١)</sup>. من أجل ذلك قررت المادة ١١٣ مكررا من قانون العقوبات<sup>(٢)</sup> عقاب الاختلاس أو الاستيلاء الذي يقع من العاملين في الشركات المساهمة. فهذه المادة تنص على أن « كل رئيس أو عضو مجلس إدارة إحدى شركات المساهمة أو مدير أو عامل بها اختلس أموالا أو أوراقا أو غيرها وجدت في حيازته بسبب وظيفته أو استولى بغير حق عليها. أو سهل ذلك لغيره بأية طريقة كانت يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنين . وتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنتين والغرامة التي لا تزيد على مائتي جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين إذا وقع فعل الاستيلاء غير مصحوب بنية التملك » .

الأفعال التي يقوم بها الركن المادي لهذه الجريمة لا تختلف عن تلك التي تقوم بها الجرائم المنصوص عليها في المادتين ١١٢ ، ١١٣ من قانون العقوبات . أما الخلاف بين هذه الجرائم فيتمثل بموضوع السلوك وصفة الجاني . فموضوع الاختلاس أو الاستيلاء هنا ليس مالا عاما ، وإنما هو مال مملوك للشركة المساهمة ، والجاني ليس موظفا عاما حقيقة أو حكما ، وإنما هو من العاملين في الشركة المساهمة .

### أولا : أركان الجريمة

يلزم لقيام جريمة الاستيلاء أو الاختلاس لأموال الشركات المساهمة توافر صفة خاصة في الجاني ، هي كونه من العاملين في إحدى هذه الشركات أو لحسابها ، أما كانت طبيعة عمله أو نوع العلاقة التي تربطه بها . ولا يلزم أن يكون العامل من أصحاب الوظائف الدائمة في الشركة ، بل يكفي أن يكون مكلفا بخدمة عارضة أو بمهمة مؤقتة ، والعبارة بتوافر الصفة في الجاني وقت ارتكاب الفعل . وقد حدد المشرع الجاني في هذه الجريمة بأنه « كل رئيس أو عضو مجلس إدارة إحدى شركات المساهمة أو مدير أو عامل بها » ، ويعني به كل من تربطه بالشركة علاقة تبعية ، دائمة أو مؤقتة ، يتقاضى في مقابلها أجرا ، سواء كان مرتبا أو مكافأة .

(١) راجع قضا ٢٣ يناير ١٩٦٨ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ١٩ ، رقم ١٨ ، ص ١٠٠ .

(٢) استحدثت هذه المادة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ ، وعدلت بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ .



ويقوم الركن المادى لهذه الجريمة اما بالاختلاس ، أو الاستيلاء بغير حق ، أو تسهيل الاستيلاء للغير بمعنى السابق بيانه لهذه الأفعال . وموضوع السلوك هو المال المملوك للشركة انى يعمل بها الجاني أو المال المودع لديها ، فإذا كان السلوك اختلاسا ، وجب أن يكون المال قد وجد في حيازة التهم بسبب وظيفته ، أما ان كان المال لم يوجد في حيازته بسبب وظيفته ، كان فعله استيلاء أو تسهила للاستيلاء ، والعقوبة واحدة في الحالتين .

والجريمة عمدية ينبغي قيامها توافر القصد الجنائى لدى التهم . والقصد الخاص ضرورى إذا اتخذ سلوك صورة الاختلاس ، إذ من اللازم توافر نية التملك . أما فى الاستيلاء أو تسهيل الاستيلاء ، فان الجريمة تقوم سواء توافرت نية التملك أم تخلفت ، وإن كان وصف الفعل يختلف تبعا لذلك .

### ثانيا : عقوبات الجريمة

فرق المشرع فى تحديد عقوبة بين فرضين :

الأول : إذا كان الفعل اختلاسا ، أو استيلاء أو تسهila لهذا الاستيلاء ، مصحوبا بنية التملك ، كانت الجريمة جنائية ، عقوبتها السجن مدة لا تزيد على خمس سنوات . ويحكم فضلا عن ذلك بالعزل والغرامة النسبية والرد . والشروع معاقب عليه ضد القواعد العامة لأن الفعل جنائية .

الثانى : إذا كان الفعل استيلاء أو تسهila للاستيلاء غير مصحوب بنية التملك ، كانت الجريمة جنحة عقوبتها الحبس مدة لا تزيد على ستين والغرامة التى لا تزيد على مائتى جب أو احدى هاتين العقوبتين . ولا يحكم بالعزل أو الغرامة النسبية ، بصريح نص المادة ١١٨ من قانون العقوبات ، التى قصرت العقوبات التكميلية على جريمة المتصوص عليها فى المادة ١١٣ مكررا فقرة أول ، دون تلك المتصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة ذاتها . ولا عقاب على الشروع فى هذه الجريمة لأنها جنحة ، ولم يرد نص يقرر العقاب على الشروع فيها .

**الفصل الرابع**  
**جريمة القدر**  
**La Concussion**

تمهيد

ما ورد النص على هذه الجريمة في المادة ١١٤ من قانون العقوبات ، التي تقرر أن « كل موظف عام له شأن في تحصيل الضرائب والرسوم أو العوائد أو الغرامات أو مخزوها ، طلب أو أخذ ما ليس مستحقاً أو يزيد على المستحق مع علمه بذلك يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة أو السجن » .

يحمي المشرع بهذا النص مبدأ دستورياً هاماً مؤداه ألا ضريبة إلا بقانون ، وهو مبدأ يقضي بعدم جواز تكليف الفرد بأداء ضريبة أو ما يأخذ حكمها إلا بقانون أو بناء على قانون ، كما لا يجوز تكليفه بأداء أعباء مالية تزيد على ما يجب عليه . وقد ورد النص على هذا المبدأ في المادة ١١٩ من دستور جمهورية مصر العربية التي تقرر أن « انشاء الضرائب العامة وتعديلها أو إلغائها لا يكون إلا بقانون . ولا يعنى أحد من أدائها إلا في الأحوال المبينة في القانون . ولا يجوز تكليف أحد أداء غير ذلك من الضرائب أو الرسوم إلا في حدود القانون » . وبالإضافة إلى ذلك تكمن علة التجريم فيما يمكن أن تسببه هذه الجريمة من اخلال بثقة المواطنين في الدولة ممثلة في أشخاص موظفيها الذين يستغلون سلطاتهم لفرض أعباء مالية تتجاوز ما يفرضه عليهم القانون<sup>(١)</sup> . وأخيراً فإن معنى القدر في الجريمة يتحقق من فرض عبء مالي اضافي على مواطن يعتمد على الدولة ويثق في ممثلها لمعرفة القدر من الاعباء المالية العامة الذي يلتزم به في مواجهتها . فالمواطن لا يتمكن غالباً من معرفة ما يجب عليه دفعه من ضرائب ورسوم لجهله بالقواعد التي يتم على أساسها تقدير ذلك ، ومن ثم فهو يركن إلى تقدير الموظف المختص بذلك ، فان خدعه وطلب أو أخذ غير المستحق عليه ، يكون مرتكباً للجريمة القدر<sup>(٢)</sup> .

(١) الدكتور محمود نجيب حسنى ، المرجع السابق ، ص ١٢١ .

(٢) راجع الدكتور محمد زكى أبو عمر ، المرجع السابق ، ص ٢١٣ .

وبالنظر إلى طبيعة هذه الجريمة ، يثور لدينا التساؤل عن ملائمة إدراجها ضمن جرائم العدوان على المال العام ، إذ لا صلة لها بالمال العام بل أنها حقيقة من جرائم الوظيفة العامة<sup>(١)</sup> التي يتمثل جوهرها في تجاوز الموظف حدود وظيفته ، وهي بهذا المعنى يمكن أن تدخل ضمن الجرائم المتصوص عليها في الباب الخامس من الكتاب الثاني ، وعنوانه « تجاوز الموظفين حدود وظائفهم وتقصيرهم في أداء الواجبات المتعلقة بها » ، أو هي بالنظر إلى الجنى عليه فيها من جرائم الباب السادس من الكتاب الثاني ، وعنوانه « الإكراه وسوء المعاملة من الموظفين لأفراد الناس » . وهي على أى حال ليست من جرائم العدوان على المال العام في القانون المصرى<sup>(٢)</sup>.

وتختلف جريمة الغدر عن جريمة الرشوة ، رغم ما يجمع بينهما من أوجه تشابه ، فكلاهما يشكل عدواناً على ثقة المواطنين في الوظيفة العامة ، ويتمخضان عن استغلال سوء لسلطات الوظيفة ، إذ في الحالتين يطلب الموظف من الأفراد دفع مالا يلزمهم به القانون<sup>(٣)</sup>.

أما وجه الاختلاف بين الجريمتين ، فيتمثل في السند الذى يحتج به الموظف في طلب أو أخذ ما ليس واجباً على الفرد . ويعنى ذلك أن اختلاف سند الأخذ أو الطلب أى سند التحصيل<sup>(٤)</sup> هو معيار التفرقة بين الجريمتين<sup>(٥)</sup> ، فإذا

(١) هذا لما نظرنا إلى جانب الجنى الذى يسوء استغلال الوظيفة العامة ، وبطل ثقة المواطنين بها . ومن هذه الوجهة كذلك كان من المنصور النص على جريمة الغدر بين طائفة الجرائم الملحقة بالرشوة .  
(٢) ولما كان قانون العقوبات الفرنسى يخبر جريمة الغدر من جرائم المال العام ( م ١٧٤ ) ، فذلك لأن الجنى عليه فيها لا يكون للمواطن وحده ، بل يمكن أن يكون الدولة ذاتها أو السلطة العامة ، لأن الجريمة تقوم كذلك في حق الموظف الذى يأخذ من الدولة مالا على أنه مرتب أو مكافأة مستحقة له رغم علمه بأنه لا حق له فيما يطلبه . راجع في هذه الجريمة :

Vitu, op., cit., P. 277, No 348, et No 357, et R.S.C. 1980, P. 126.

(٣) كان القانون الرومانى ، ومن بعده القانون الفرنسى القديم ، يخطان بين الغدر والرشوة ، ويقران عقوبات غشمية للغدر ، لاسيما عندما يرتكبه القضاء ، فضلاً عن الأرواح الأثني عشر كان يصح على عقوبة الاعدام ، في التطور التاريخي لجريمة الغدر ، راجع : Vitu, op., cit., P. 278, No 349.

(٤) Le titre de Perception.

(٥) الدكتور محمود نجيب حسنى ، المرجع السابق ، ص ١٢١ ، الدكتور عبد المهيمن بكر ، المرجع =

كان الموظف قد طلب أو أخذ المال مدعياً أنه من قبيل الضرائب أو الرسوم أو العوائد أو نحوها ، فالجريمة غدر ، أما إذا كان الموظف قد طلب أو أخذ المال على أنه هدية أو عطية نظير قيامه بعمل وظيفي ، فالجريمة رشوة<sup>(١)</sup> .

وللتفرقة بين الجريمتين أهميتها القانونية ، إذ على ضوءها يتحدد موقف المتعامل مع الموظف . فإذا كانت الجريمة رشوة ، كان مقدم المال راشياً يعاقب بالعقوبة ذاتها المقررة للموظف المرتشي ، أما إن كانت الجريمة غدر ، فإن مقدم المال يعتبر مجنباً عليه ، ومن ثم لا عقاب عليه .

ونعبرس فيما يلي أن كان جريمة الغدر ثم نين عقوبتها .

## المبحث الأول

### الصفة الخاصة في الجاني

جريمة الغدر من جرائم ذوى الصفة ، ففاعلها هو موظف عام له شأن في تحصيل الضرائب والرسوم أو العوائد أو الفرامات أو نحوها .

ويتحدد مدلول الموظف العام على النحو السابق بيانه في جرائم الاختلاس والاستيلاء . وبأخذ حكم الموظف العام الأشخاص المذكورين في المادة ١١٩ مكرراً من قانون العقوبات<sup>(٢)</sup> .

لكن وصف الموظف العام لا يكفي لتحقيق الصفة الخاصة للفاعل في جريمة الغدر ، فقد تطلب المشرع أن تكون للموظف علاقة ما بتحصيل الضرائب

---

= السابق ، ص ٣٩٢ ، الدكتور عمر السعد رمضان ، المرجع السابق ، ص ٧٨ ، الدكتور أحمد هادي صبور ، المرجع السابق ، ص ١٧٤ ، الدكتور فوزية عبد الطير ، المرجع السابق ، ص ١٤٨ ، الدكتور محمد زكي أبو طير ، المرجع السابق ، ص ٢١٤ .

(١) راجع في التفرقة بين الجريمتين : Crim. 26 Juill. 1917, D. 1921, I, P. 142.

(٢) طق القضاء الفرنسي جريمة الغدر على القاضي ، Crim. 2 Avril 1896, D. 1896, p. 440.

وضابط الشبهة ، Crim. 1<sup>er</sup> oct. 1852, B.C., N° 331, p. 557 ، والمعدة ، Crim.

Crim. 21 Avril 1821, 21 oct. 1897, B.C., N° 323, p. 493

Crim. 12 Sept 1850, B.C., N° 300, p. 453 ، والمضمر : B.C., N° 65, p. 170

والرسوم وما في حكمها . وليس يلزم لقيام هذه العلاقة أن يكون الموظف مختصاً وحده بالتحويل ، بل انه لا يشترط أن يكون التحويل هو اختصاصه الرئيسي ، فأى قدر من الاختصاص في عملية التحويل ، ولو كان ضئيلاً ، يكفي لتوافر العلاقة التي يتطلبها المشرع بين الموظف وعملية تحويل الضرائب والرسوم وما في حكمها . وقد تخبر المشرع لبيان علاقة الموظف بعملية التحويل تصويراً يدل على رغبته في شمول كل موظف يتصل بعملية التحويل على نحو ما ، عندما اكتفى بأن يكون للموظف « شأن » في تحويل الضرائب والرسوم وما في حكمها ، فهو لم يتطلب أن يكون الموظف « مختصاً » بالتحويل . وتطبيقاً لذلك فإن كل موظف له شأن في عملية التحويل يمكن أن يرتكب جريمة الغدر إذا طلب أو أخذ ما ليس مستحقاً ، يستوى أن يكون هو المحصل المختص أو مساعد المحصل أو المشرف على التحويل<sup>(١)</sup> .

« فالصراف » المختص أصلاً بتحويل ضريبة الأتليان الزراعية يرتكب جريمة الغدر إذا طلب أو أخذ ما يزيد على الضريبة المقررة ، كما يرتكب الجريمة رئيس مأمورية ضرائب الأتليان إذا قام عرضاً بالتحويل فطلب أو أخذ غير المستحق باعتباره هو المشرف الأعلى على عملية التحويل ، فيكون له « شأن » بالتحويل . وباعتبار الصفة الخاصة ركناً في جريمة الغدر ، فإن القاضي يلتزم بالتحقق من توافرها عن طريق بيان الصلة بين اختصاصات الموظف وعملية التحويل . فإن انتفت تماماً الصلة بين اختصاصات الموظف وعملية التحويل ، لم تتوافر فيه الصفة الخاصة التي يتطلبها القانون لقيام جريمة الغدر ، إذ في هذه الحالة لا يكون للموظف أى « شأن » في عملية التحويل .

وبناء على ما تقدم لا تقوم جريمة الغدر إذا كان التهم غير موظف على الإطلاق ، فصاحب المهنة الحرة الذي يطلب الفرد بأتمام تزويد على ما يستحقه طبقاً لقانون أو لائحة لا يرتكب جريمة الغدر<sup>(٢)</sup> . ولا تقوم الجريمة

(١) ومن لم يرتكب جريمة الغدر ملون التحويل إذا أخذ غير المستحق ، راجع في هذا المعنى قض جات  
فرنسي Crim. 4 mai 1979, R.S.C. 1980, P. 126, Commentaire Vitu

(٢) الدكتور عمود نجيب حسنى ، ص ١٢٢ ، الدكتور محمد زكى أبو علم ، ص ٢١٦ .  
Crim. 28 jan. 1921, B.C., No 44, P. 70.

إذا كان المتهم موظفاً عاماً لا شأن له بتحصيل الضرائب والرسوم وما في حكمها ، ولو زعم أو اعتقد خطأ أنه مختص بتحصيل الضرائب والرسوم ، لكن يمكن أن تقوم في هذه الحالة جريمة التصب أو الشروع فيه حسب الأحوال .

## المبحث الثاني الركن المادى

يتحقق الركن المادى لجريمة الغدر بنشاط يتمثل في الطلب أو الأخذ ، الذى ينبغى أن ينصب على موضوع حدده المشرع بأنه عبء مالى عام غير مستحق .

### أولاً : الطلب أو الأخذ

الطلب أو الأخذ هما ذات المدلول الذى سبق بيانه عند دراسة جريمة الرشوة . فالطلب يعنى مبادرة من الموظف تتمثل في التعبير عن إرادته في حمل الممول على دفع غير المستحق ، ولا أهمية لشكل الطلب شفاهة أو كتابة ، ويستوى أن يكون الطلب بمبارات تدل صراحة على مراد الموظف ، أو أن يكون ضمناً كما لو حرر الموظف للممول إيصالاً ضمنه مبالغ تزيد على المستحق ، وسواء في هذا القرض أن يقبل الممول الإيصال بحالته أو أن يرفضه . أما الأخذ فيعنى إدخال الموظف المال غير المستحق في حيازته بالفعل ، سواء سبق ذلك طلب منه أو لم يسبقه طلب ، كما لو اقتصر الموظف على تناول المبلغ غير المستحق الذى قدمه له الممول الذى اعتقد خطأ أنه ضريبة واجبة عليه . والطلب أو الأخذ صورتان تبادليتان للفعل الإجرامى في جريمة الغدر ، فيكفى توافر إحداهما لقيام الجريمة ، فالموظف الذى يطلب غير المستحق يرتكب الجريمة تامة ولو لم يأخذ ما طلبه<sup>(١)</sup> ، كما أن الموظف الذى

(١) ومعنى ذلك أن الشروع في جريمة الغدر غير ممكن في القانون المصرى ، لأن مجرد الطلب يحقق الجريمة تامة ولو رفضه من وجه اليه . قارن الدكتور محمد زكى أبو علم ، ص ٢٢١ . وتنص =

يأخذ غير المستحق يرتكب الجريمة رغم أنه لم يطلب من الممول ذلك<sup>(١)</sup> وإذا كانت الجريمة تقوم بالطلب أو الأخذ ، فمؤدى ذلك أنها لا تقع بالقبول الصادر من الموظف . ويحدث ذلك حين يخطر الممول الموظف بالبلغ الذى يعتقد خطأ أنه مستحق عليه ، فيقبل الموظف وعد الممول بأداء هذا المبلغ مستقبلاً<sup>(٢)</sup> . لكن تقوم الجريمة حين يأخذ الموظف فعلاً فى الموعد المتفق عليه المبلغ الذى وعد الممول بدفعه إذا كان يزيد وقت دفعه عن المستحق .

ويثور التساؤل فى حالة صدور الأمر من الرئيس لأحد رؤوسه المكلفين بالحصول بأن يأخذ من الممولين مبلغاً يزيد على المستحق بمنسبة التحصيل . يذهب بعض الفقه إلى القول بأن « الأمر بالحصول » يحقق الركن المادى لجريمة الغدر ، لأن المشرع يكتفى بأن يكون للموظف شأن فى تحصيل المال ، وهو ما يتحقق بالنسبة للرئيس الذى يشرف على عملية التحصيل دون أن يقوم بها فعلاً ، فان أمر أحد رؤوسه بتحصيل غير المستحق ، فقد أتي النشاط غير المشروع الذى يتيح له اختصاصه<sup>(٣)</sup> . لكن الرأى الذى نرجحه يذهب إلى القول بأن الطلب المجرم هو الذى يتم فى مواجهة الممول ، وليس الحال كذلك بالنسبة لأمر الرئيس الصادر إلى رؤوسه بتحصيل غير المستحق . فهذا الأمر لا يحقق الطلب بالمعنى الوارد فى النص ، ومن ثم لا يقوم به الركن المادى لجريمة الغدر . لكن إذا نفذ الموظف الرؤوس فعلاً وطلب من ممول أو أخذ

---

= المادة ١٧٤ فقرة أخيرة من قانون العقوبات الفرنسى على أنه فى كل الأحوال المنصوص عليها فى هذه المادة يعاقب على الشروع فى جنة الغدر بغض الكيفية المقررة للعقاب على الجثة ذاتها .  
**Larguier, Droit pénal spécial, P. 161** ، ومرجع ذلك أن الجريمة فى القانون الفرنسى جريمة مادية لا تتم إلا بحصول الموظف فعلاً على المال غير المستحق . ومن ثم كان مجرد طلبه هذا المال شروعا فى جريمة الغدر . وفى هذا الخصوص يختلف نص المادة ١١٤ من قانون العقوبات المصرى عن نص المادة ١٧٤ من قانون العقوبات الفرنسى .

راجع : **Garçon, op., cit., art. 174, No 80, P. 416.**

(١) راجع تقضى ١٩ أبريل ١٩٥٤ ، مجموعة أحكام التقضى ، السنة ٥ رقم ١٨٠ ، ص ٦٣٤ .

(٢) الدكتور محمود نجيب حسنى ، ص ١٢٣ ، الدكتور محمد أبو علم ، ص ٢١٧ .

(٣) الدكتور محمود نجيب حسنى ، ص ١٢٣ .

ما ليس مستحقاً ، قامت جريمة الغدر في حقه ، واعتبر الرئيس شريكاً فيها بالتحريض<sup>(١)</sup>.

ويتحقق الركن المادى لجريمة الغدر سواء أخذ الموظف المبلغ غير المستحق الذى حصله لنفسه أو ورده للخزينة العامة ، فالمرجع لا يجرم اثراء الموظف العام على حساب المواطن بقدر ما يحمى المواطن من استبداد ممثل السلطات العامة<sup>(٢)</sup>. وباعتبار الغدر جريمة الموظف العام ، فإنه لا يحول دون استكمالها أركانها أن يعلم الممول أنه يدفع غير المستحق ، أو أن يرضى بأداء المبلغ غير المستحق الذى طلبه الموظف وأخذه . وتطبيقاً لذلك ترتكب جريمة الغدر من محصل ضريبة الأتبان الزراعية الذين يتقاضون من ملاك الأرض الزراعية مبالغ تزيد على الضريبة الواجبة ، ولا يحول دون قيام الجريمة في هذا الفرض أن يملك اعتادوا كل عام على دفع هذه المبالغ للمحصلين بمناسبة التحصيل مع علمهم بأنها غير واجبة عليهم ، لأن هذا الرضاء — على فرض وجوده حقيقة — لا ينفي الجريمة عن الموظف طبقاً للقواعد العامة .

## ثانيا : موضوع الطلب أو الأخذ

موضوع الطلب أو الأخذ هو ما ليس مستحقاً من أعباء مالية عامة .

والأعباء المالية العامة هي الالتزامات المالية ذات الطابع العام التى تفرضها الدولة أو الأشخاص المعنوية العامة على الأفراد وفق قواعد القانون العام . وهذه الأعباء لها صفة العمومية ، وتتمتع بميزة التحصيل الجبرى من الدولة بوصفها سلطة عامة . وقد أعطى المشرع أمثلة لما يعذر من الأعباء المالية العامة فذكر « الضرائب أو الرسوم أو العوائد أو القرامات » . لكن هذه الأمثلة لم ترد على سبيل المحصر ، ولذلك أردف المشرع التعداد الذى ورد في النص بكلمة « أو »

(١) في هذا النص ، راجع الدكتور عبد المهيمن بكر ، ص ٣٩٤ ، الدكتور فوزية عبد الستار ، ص ١٥٠ ، الدكتور محمد أبو طير ، ص ٢١٧ .

(٢) Garçon, code pénal annoté, art. 174, No 74, P. 413, (٢)  
Vitu, op., cit., P. 277, No 348, Vouin, op., cit., P. 637.

الدكتور أحمد ضوى سرور ، ص ٢٧٦ ، الدكتور جبر السعيد رمضان ، ص ٨٠ .



نحوها » . ويرجع في تقدير الأعباء المالية العامة إلى القوانين المنظمة لها . فكل عبء مالي تفرضه سلطة عامة وتتوافر له صفة العمومية . وخاصة التحصيل الجبري تقوم بطلبه أو أخذه دون أن يكون مستحقاً على الفرد جريمة الغدر . وبالمقابل لا تقوم جريمة الغدر إذا لم يكن للمال الذي طلبه أو أخذه الموظف العام طابع العبء المالي العام . وتطبيقاً لذلك لا تقع جريمة الغدر إذا كان المال الذي طلب أو أخذ بغير حق إجباراً لعقل يدخل في أملاك الدولة الخاصة . أو كان المبلغ الزائد قد أخذه محصل الأجرة بالقطرات زيادة على ثمن تذكرة السفر ، أو كان ما حصله الموظف هو زيادة غير مستحقة على ثمن السلعة التي يبيعها باسم الدولة ولحسابها ، لأن الثمن أو الأجرة لا يعدان من الأعباء المالية العامة<sup>(١)</sup>.

ويشترط في العبء المالي العام الذي تقوم بطلبه أو أخذه الجريمة أن يكون غير مستحق أو يزيد على المستحق . ويكون العبء غير مستحق إذا لم يكن له وجود من الناحية القانونية ، بالنسبة لهذا المواطن بالذات ، كما لو طالب الموظف مواطناً بضريبة لا يخضع لها قانوناً . كما يكون المال غير مستحق إذا كان العبء قد انقضى بالوفاء أو بالتقادم<sup>(٢)</sup> . كذلك يكون ما يطلبه الموظف أو يأخذه من عبء مالي عام غير مستحق إذا لم يكن قد حل أجل الوفاء به ، كما لو الزم الموظف الممول بدفع ضريبة الأتيطان عن عام قادم . وبعد المال غير مستحق إذا كان ما يطلبه الموظف أو يأخذه هو زيادة على ما يستحق للدولة من عبء مالي<sup>(٣)</sup> . لذلك نعتقد أن إضافة تعبير « أو يزيد على المستحق » لا لزوم لها ، لأن ما يطلبه الموظف أو يأخذه زيادة على المستحق يعد عبئاً مالياً

Crim. 30 juill. 1925, S. 1926, I, P. 334.

(١)

(٢) فالوظف الذي يحصل من المول عن طم ضريبة سبق أن أدفعا ، أو يحصل منه غرامة اقتضت بالتقادم أو بأي سبب آخر يرتكب جريمة الغدر .

(٣) راجع تقض ١٩ أبريل ١٩٥٤ ، مجموعة أحكام النقض ، البنية ٥ ، رقم ١٨٠ - ٥٣٤ ، وقد ورد فيه أنه متى كانت الإلزامية التي أثبتتها محكمة الموضوع في حكمها هي أن لطلبه بصفته محصلاً بسوق صفت المالك قد استولى حال تحصيله الرسوم المستحقة للبلدية على مبلغ يزيد عن قيمة هذه الرسوم . فإن جريمة محصله من حيث هي ملغاة في المادة ١٩٢ من قانون العقوبات تكون جرمه الأكل

غير مستحق أصلاً ، ومن ثم كان يكفي أن يعبر المشرع عن الركن المادى للجريمة بطلب أو أخذ « ما ليس مستحقاً » .

فإذا كان العيب المالى مستحقاً للدولة حسب التحدية السابق ، فلا تقوم بطلبه أو أخذه جريمة الغش في حق الموظف ، ولو لم يورد ما حصله على أنه ضريبة أو رسم أو نحو ذلك لخزينة الدولة ، وإنما استبقاه لنفسه . فجريمة الغش لا تستهدف حماية حق الدولة على مالها<sup>(١)</sup> ، وإنما حماية الأفراد من تعسف ممثل السلطة العامة ، وهو ما لم يحدث في هذا الفرض ، لأن الموظف أخذ ما كان مستحقاً على الفرد لمصلحة الدولة . وعدم قيام جريمة الغش في هذه الحالة لا يحول دون قيام جريمة الاختلاس في حق الموظف إذا توافرت أركانها .

### المبحث الثالث الركن المعنوى

جريمة الغش جريمة عمدية ، يتخذ ركنها المعنوى صورة القصد الجنائى . والقصد المطلوب فيها هو القصد العام . وقد تطلب المشرع ركن القصد في هذه الجريمة وحدد نوعه صراحة في قوله « ... مع علمه بذلك » ، والواقع أن هذه العبارة لا تضيف جديداً إلى ما كان يؤدي إليه نص المادة ١١٤ من قانون العقوبات لو لم يتضمنها ، اللهم إلا إذا كان المشرع يستهدف من إيرادها على هذا النحو الحيلولة دون أى تفسير للنص يترتب عليه اشتراط القصد الخاص لقيام جريمة الغش<sup>(٢)</sup> .

والقصد العام يقوم على عنصرى العلم والارادة . وينصرف العلم أولاً إلى الصفة الخاصة التى تعد ركناً في جريمة الغش ، وهى كون الجنائى موظفاً عاماً

---

(١) لذلك لم يكن لجريمة الغش موضع بين جرائم المدون على المال العام ، ومن ثم اضطر المشرع لذكرها في عنوان هذا الباب وتضمنها عليه دون مرور مفهوم ، إذ موضعها الطبيعي في غير الباب

الخاص باختلاس المال العام والمدون عليه

(٢) في هذا المعنى ، الدكتور محمد أبو عامر ، ص ٢٢٠ .

له شأن في تحصيل الاعباء المالية العامة ، فان انتفى علم الجاني بهذه الصفة ، انتفى القصد الجنائي لديه . وتطبيقاً لذلك فالموظف الذي يطلب أو يأخذ غير المستحق مدعياً على غير الحقيقة أن له شأناً في تحصيل الضرائب أو الرسوم ، لا يرتكب الجريمة لانتفاء قصده الجنائي ، ولو كانت عملية التحصيل قد أسندت إليه لحظة الطلب أو الأخذ دون علم منه بذلك<sup>(١)</sup>.

وينصرف العلم ثانياً إلى عدم أحقية الدولة في المبلغ الذي يطلبه أو يأخذه الموظف على أنه عيب مالي عام مستحق على المواطن . فإذا وقع الموظف في غلط في الواقع أو في قانون غير قانون العقوبات ، جعله يعتد وقت الطلب أو الأخذ أنه يطلب أو يأخذ ما تستحقه الدولة أو السلطة العامة ، انتفى القصد الجنائي لديه ، وتطبيقاً لذلك ينتفى القصد إذا خلط الموظف بين شخصين تشابه الاسماء بينهما ، فطالب أحدهما أو أخذ منه المبلغ الواجب على الشخص الآخر ، وهذا غلط في الواقع . لكن الغلط قد يكون في القانون ، فيأخذ حكم الغلط في الواقع من حيث أنه ينتفى القصد الجنائي ، بشرط ألا يرد على نص التجريم ذاته . وتطبيقاً لذلك ينتفى القصد إذا كان الموظف يجهل صدور قانون ألفى الضريبة التي طالب الممول بها أو خفضها ، أو إذا أخطأ في حساب الضريبة فطلب ما يزيد على المستحق ، أو إذا اعتقد خطأ أن الممول لا يخضع للاعفاء الضريبي أو أنه يخضع لشريحة أعلى من تلك التي تنطبق عليه حقيقة ، أي إذا أساء تفسير القانون الذي يفرض الضريبة<sup>(٢)</sup>.

وينبغي أن تنصرف إرادة الموظف — رغم علمه بعدم أحقية الدولة فيما يطلبه أو يأخذه — إلى فعل الطلب أو الأخذ . فإذا لم تنصرف الإرادة إلى ذلك ، انتفى القصد الجنائي لدى الموظف . وتطبيقاً لذلك ينتفى القصد لدى

(١) وانتفاء جريمة الغدر لا يمنع من قيام جريمة النصب إذا توافرت أركانها ، أو الشروع في النصب إذا كان طلب المال لم يصادف قبولاً من وجه إليه .

(٢) Crim. 23 juill. 1932, S. 1934, 1, P. 118; 29 Jan. 1957, B.C. No 98, P. 164. Vitu, op., cit., P. 283, No 358, Veron, op., cit., P. 285, Larguier, op., cit., P. 161.

الموظف الذى يأخذ من الممول مبلغاً يزيد على المستحق كضريبة دون أن يفتن إلى ذلك ، أو لخطأ فى عد النقود التى تركها له الممول ، ففى هذه الحالة تنتفى إرادة الطلب أو الأخذ لدى الموظف .

وإذا توافر القصد الجنائى بالعلم والإرادة ، فلا حيلة بالبواغث التى دفعت الموظف إلى طلب أو أخذ غير المستحق ، فالباغث ليس عنصراً فى القصد الجنائى ، ولا شأن له بأركان الجريمة طبقاً للقواعد العامة التى لا تشذ عنها جريمة الغدر . وعلى ذلك مستوى أن يكون باغث المتهم هو الاثراء الشخصى غير المشروع على حساب المواطن ، أو أن يكون هو إثراء خزنة الدولة عن طريق زيادة إيراداتها<sup>(١)</sup> . ومع ذلك قد يكون للباغث أثره فى تحديد العقوبة نوعاً ومقداراً .

#### عقوبة الغدر

الغدر جنائية<sup>(٢)</sup> ، قرر لها المشرع عقوبة أصلية هى الاشغال الشاقة المؤقتة أو السجن . وبالإضافة إلى العقوبة الأصلية المقررة للجريمة ، يعزل الجانى من وظيفته ويحكم عليه بالفرامة النسبية المساوية لقيمة ما حصله أو طلبه من مال غير مستحق بشرط ألا تقل عن خمسمائة جنيه . وإذا كان المال غير المستحق قد حصل فعلاً ، حكم على المتهم برده إذا لم يكن قد ورد به إلى الخزنة العامة .

وعقوبات الغدر يحكم بها على الموظف العام بوصفه فاعلاً أصلياً للجريمة ، كما يحكم بها على الرئيس الذى أصدر إليه الأمر بطلب أو أخذ غير المستحق باعتباره شريكاً فى الجريمة طبقاً للمادة ٤١ من قانون العقوبات . أما الممول الذى دفع غير المستحق ، فقد رأينا أنه يعد مجنياً عليه فى جريمة الغدر ، ومن ثم لا عقاب عليه ولو كان يعلم أن ما طلب منه أو أخذ هو مال غير مستحق للدولة ، أو كان قد قام بدفعه للموظف العام طواعية واختياراً .

---

(١) Vitu, op., cit., P. 283, No 358., Vouin, op., cit., P. 637., Larguier, op., cit., P. 161.

(٢) وقد كان كذلك فى القانون الفرنسى حتى سنة ١٩٤٣ ، حيث اعتبره القانون الصادر فى ٢٤ نوفمبر ١٩٤٣ جنحة عقوبها الحبس والفرامة .

## الفصل الخامس

### تربيع الموظف من أعمال الوظيفة

تمهيد

جريمة التربيع من أعمال الوظيفة العامة نصت عليها المادة ١١٥ من قانون العقوبات ، التي تقرر أن « كل موظف عام حصل أو حاول أن يحصل لنفسه أو حصل أو حاول أن يحصل لغيره ، بدون حق على ربح أو منفعة من عمل من أعمال وظيفته يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة » .

كما يتضح من النص السابق ، فإن جوهر هذه الجريمة هو استغلال أعمال الوظيفة العامة التي يختص بها الجاني بقصد تحقيق الربح أو المنفعة ، سواء للجاني أو لغيره . فهي اذن من جرائم الوظيفة العامة ، مثلها في ذلك مثل جريمة الرشوة ، وإن كان الاختلاف بين الجريمتين يتمثل في أن الرشوة في جوهرها اتجار في ذات أعمال الوظيفة ، بينما التربيع هو استغلال الوظيفة ذاتها للحصول على ربح أو منفعة من أعمال تلك الوظيفة . وقد يلجأ الموظف إلى التربيع من أعمال الوظيفة حتى لا يقع تحت طائلة النصوص المجرمة للرشوة .

وجريمة التربيع من جرائم الوظيفة العامة ، ولذلك فهي تفترض في مرتكبها صفة خاصة هي كونه موظفا عاما مختصا بالعمل الوظيفي الذي تربح منه . وصفة الموظف العام تفترض عليه أن يسعى إلى تحقيق المصلحة العامة ، فلا ينبغي أن ينحرف عن هذه الغاية مبتغياً تحقيق الربح أو المنفعة لنفسه أو لغيره . فإذا استغل وظيفته للحصول أو لعلولة الحصول على ربح أو منفعة لنفسه أو لغيره ، فإن تصرفه هذا يعد انحرافاً بأعمال الوظيفة عن الغرض المستهدف منها تحقيقاً لمصالح شخصية بحتة .

وليست جريمة التربيع مستحدثة بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ . فقبل هذا القانون كان المشرع يعاقب على التربيع في نصين متتالين . ففي المادة ١١٥ كان يعاقب على التربيع الذي يترتب عليه الأضرار بمصلحة الدولة أو إحدى الهيئات ، وفي المادة ١١٦ كان يعاقب على التربيع من أعمال الوظيفة ، ولو لم

يترتب على ذلك اضرار بمصالح الدولة أو لمحدى الهيئات أو المؤسسات أو الشركات . لكن القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ في أوجه الجريمتين في جريمة واحدة في المادة ١١٥ من قانون العقوبات<sup>(١)</sup>، التي لم تتطلب في التودج القانوني للجريمة أن ينال الدولة أى ضرر من سلوك الموظف ، فاعتبر الجريمة بذلك من جرائم الخطر .

... والواقع أن تجريم سلوك الموظف الذي يسعى استغلال الوظيفة العامة لتحقيق مصلحته الخاصة أمر يفرضه ضرورات حماية المصلحة العامة التي يستجلى على الموظف أن يراعها إذا تعارضت مع مصلحته الخاصة ، ولذلك فمن المقطوع به في حالة التعارض أنه يضيحى بالمصلحة العامة التي يحمل بمقتضى وظيفته أمانة السهر على تحقيقها ، في سبيل مصلحته الخاصة أو المصلحة الخاصة لغيره<sup>(٢)</sup> . وتقوم جريمة الترشح إذا توافرت أركان ثلاثة هي : صفة خاصة في الجنائي ، بالإضافة إلى الركن المادى والركن المعنوى . وندرس هذه الأركان ، ثم نحدد عقوبات الجريمة .

## المبحث الأول الصفة الخاصة في الجنائي

تفترض جريمة الترشح أن فاعلها هو موظف عام ، يختص بالعمل الذي حصل أو حلول الحصول منه على منفعة خاصة له أو لغيره . وتحدد صفة الموظف العام طبقاً لما نصت عليه المادة ١١٩ مكرراً من قانون العقوبات ، وبالمعنى ذاته المقصود في جرائم الاختلاس والاستيلاء وتسهيل الاستيلاء .

(١) ورثة النص على جريمة الترشح في المادة ١٧٥ من قانون العقوبات الفرنسي المفعلة بالقانون رقم ٦٧-٤٦٧ في ١٧ يونيو ١٩٦٧ ، ورقم ٧٧-٦١٧ في ١٦ يونيو ١٩٧٧ . وإن كانت العقوبة في القانون الفرنسي أخف بكثير من تلك التي قررها القانون المصري .

(٢) راجع في بيان علاقة تجريم الترشح الدكتور محمود نجيب حسنى ، المرجع السابق ، ص ١٢٦ ، الدكتور عبد المهيمن بكر ، المرجع السابق ، ص ٤٠٠ ، الدكتور عمر السعيد رمضان ، المرجع السابق ، ص ٨٢ ، الدكتور محمد زكى أبو عامر ، المرجع السابق ، ص ٢٥٣ .

Garçon, op., cit., art. 175. No 2, P. 418.

أما اختصاص الموظف بالعمل الذى تربح منه ، فيستفاد من نطلب المشرع أن يكون التربح « من عمل من أعمال وظيفته » . ويتحدد مدلول احتمال الوظيفة الذى يحقق عنصر الاختصاص وفق الضوابط التالية :

( أ ) لا أهمية لمصدر اختصاص الموظف بالعمل الذى تربح منه ، فقد يتحدد اختصاصه بهذا العمل بالقانون مباشرة أو بناء على قانون أو لائحة أو قرار إدارى أو تكليف كتابى أو شفوى من رئيس يخص بهذا التكليف .

( ب ) لا أهمية لنوع الأعمال التى يخص بها الموظف العلم ، فقد تكون أعمالا إدارية أو تنفيذية أو رقابية أو تقتصر على مجرد ابداء رأى استشارى . وتستوى الجهة التى يحمل بها الموظف ، طالما كان من القواعد التى حددتها المادة ١١٩ مكررا ع .

( ج ) لا يشترط أن يكون الموظف مختصا وحده بكل العمل الذى تربح منه ، وإنما يكفي أن يكون مختصا بجزء منه أما كان قدره ، أى أن أقل نصيب من الاختصاص بالعمل ولو كان ضئيلا يكفي لتوافر الصفة الخاصة بقيام الجريمة ، فقد ينحصر اختصاصه بالعمل فى مجرد الاشراف على تنفيذه أو ابداء الرأى فى أى مرحلة من مراحل التنفيذ<sup>(١)</sup> . وتطبيقا لذلك يتركب جريمة التربح المهندس الذى يشغل وظيفة عامة تجعل له أى نصيب من الاختصاص فى تنفيذ مشروعات الدولة إذا تربح من أحد هذه المشروعات ، مثل وصف طريق علم أو إنشاء كوبرى أو اقامة مبنى إدارى أو مستشفى أو مدرسة . ويتركب الجريمة الموظف المختص الذى تربح من عملية توريد الأغذية أو الأدوية أو مستلزمات الإنتاج أو الخدمات للمرفق الذى يعمل فيه . كما يتركب الجريمة ضابط القوات المسلحة أو ضابط الشرطة الذى تربح من عملية استيراد أسلحة أو مهمات للجيش أو للبوليس . كما يتركبها أمين المكتبة الجامعية الذى

(١) نصت على هذا صراحة المادة ١٧٥ من قانون العقوبات مرسى جود .

“Il a ou avait, au temps de l'acte, en tout ou en Partie, l'administration ou la surveillance...”

يربح من عملية توريد كتب أو مكاتب أو دواليب لملك المكتبة<sup>(١)</sup>.

ويشترط توافر الصفة الخاصة في الجاني أثناء اتيانه ماديات الجريمة ، ويحدد هذا الوقت بوقت حصوله على الربح أو محاولة الحصول عليه . فإذا لم يكن الجاني موظفا في الوقت الذي تعهد فيه بأداء العمل لحساب الدولة ، أو كان موظفا لا يختص بالعمل الذي حدث منه التريب ، انتفت الصفة الخاصة فيه . ومع ذلك ينبغي ملاحظة أن استمرار الموظف في القيام بالعمل الذي بدأه قبل أن تتوافر فيه الصفة الخاصة ، فأن يعتبر من وقت توافر الصفة فيه عن الاستمرار في مباشرته ، بتحقيق الجريمة إذا توافرت مدياتها<sup>(٢)</sup> . فالقانون يفرض على الموظف العلم وأجبا بالتوقيت مؤداه عدم جواز الجمع بين أعمال الوظيفة وبين مصلحته الخاصة ، فإذا كان أداء العمل الخاص مستمرا إلى حين ثبوت الصفة وجب التجهي عن القيام به ولو علم قبول الوظيفة العامة ، لكن لا يجوز الجمع بين الأمرين . وإذا ثبتت الصفة الخاصة للجاني وقت اتيانه قبل التريب ، فلا عورة بزوال الصفة عنه بقتل ذلك ، وهو ما أكدته صيرورة المادة ١١٩ مكررا من قانون العقوبات في فقرتها الأخيرة .

مفاد الركن الأول من أركان التريب أنه يجب توافر صفة خاصة في مرتكب الجريمة<sup>(٣)</sup> ، فإذا تخلفت هذه الصفة ، امتنع قيام الجريمة ، ولو

(١) راجع في تطبيق هذه الجريمة في أحكام القضاء الفرنسي على محور رسمي يتلقى التايه من الدولة  
Crim. 28 fév. 1925, D.H. 1925, P. 240;

وعلى رئيس إحدى الفرق التجريبية  
Crim. 20 nov. 1980, R.S.C. 1981 P. 607, obs. Vitu.

وعلى عمدة ساهم بتصيب في شركة تستغل أحد منابع المياه التابعة للدولة  
Crim. 3 Juin 1890, D.P., 1891, I.P. 42.

(٢) في هذا المعنى ، راجع الدكتور محمود نجيب حسني . المرجع السابق ، ص ٢٦٨ ، الدكتور أحمد عيسى تيزوبر  
المرجع السابق ص ٢٨٦ .

(٣) ولا يشترط توافر الصفة الخاصة في مرتكب الجريمة أن تكون الأصل المختص بها باعتباره من أصل الوظيفة هي أعمال حكومية ، بل قد يكون الفعل مطلقا بالأفراد وكل من الموظف بإدائه أو الاشتراك عليه أو التصرف به بمقتضى وظيفته . وتطبيقا لذلك يرتكب جريمة التريب الموظف الذي يشتري قطعة الثياب التي كلف بيعها على ذمة الحكومة .



كان المتهم قد حصل فعلا على ربح من الأعمال العلة لنفسه أو لغيره .  
وتطبيقا لذلك لا تقوم جريمة التربح إذا لم يكن الشخص موظفا على  
الاطلاق ، أو كان موظفا لا يختص بالعمل الوظيفي الذي تربح منه .  
كذلك لا تقوم الجريمة في حق الموظف غير المختص ، ولو كان قد تجاوز  
اختصاصه وأقدم نفسه في اختصاص غيره ، وأدى عملا حصل منه على  
ربح أو منفعة لنفسه أو لغيره .

## المبحث الثاني الركن المادي

الركن المادي لهذه الجريمة يتحقق بكل نشاط ينال منه الجاني أي ربح أو  
منفعة أو يحاول الحصول منه على ربح أو منفعة من أعمال الوظيفة ، سواء كان  
ذلك لنفسه أو لغيره . لكن إذا كان الغير هو المستفيد من الربح أو المنفعة ، فقد  
تطلب المشرع أن يكون تظفيره بذلك « بدون حق » . ويعني ذلك أن صورة  
الركن المادي تختلف تبعا لما إذا كان الجاني هو المستفيد من التربح أو كان  
المستفيد شخصا غيره .

### أولا : تربح الموظف ذاته من أعمال الوظيفة

تتحقق ماديات الجريمة في حالة تربح الموظف من أعمال الوظيفة إذا ناله أي  
ربح أو منفعة من العمل الذي يختص به . كما تتحقق إذا حاول الحصول على  
الربح أو المنفعة . وبمستوى لقيام الجريمة أنه يكون الحصول أو محاولة الحصول  
على الربح أو المنفعة بحق أو بغير حق<sup>(١)</sup> . وتستفيد هذه التسمية بين الحصول أو

١٠٠ د . راجع الأستاذ أحمد أمين والدكتور علي راشد ، المرجع السابق ، ص ٩٦ . كذلك ففكرت في في هرج من  
أعمال الوظيفة ، وليس في التربح من الأعمال المالية ، وهو ما صرحته به المادة ٩١٤ من قانون العقوبات .

(١) وعلى ذلك لا يصلح دفاعا للموظف أن يدعي مفروضة التربح أو المنفعة التي حصل عليها أو أراد الحصول عليها . لأن  
القانون اعتبر الحصول أو محاولة الحصول على الربح أو المنفعة من الأمور غير المشروعة ، طالما كان مصدره مباشرة  
للموظف لأحد الأعمال الوظيفية المكلف بها .

محاوله الحصول بحق أو بغير حق من عبارات نص المادة ١١٥ ذاتها ، التي لم تتطلب في سلوك الموظف أن يكون بدون حق ، كما تتطلب ذلك في حالة تظفيره غيره بالربح أو المنفعة . وقد ورد في المذكرة الايضاحية تعليقا على نص المادة ١١٥ ع ما يؤكد هذا المعنى ، عندما قررت أنه « قد روعي في صياغة النص أن يكون تريح الموظف مؤثما على اطلاقه ، وأن يكون تظفيره غيره بالربح محل عقاب ان كان قد حدث بدون حق » .

والواقع أن تشدد المشرع بالنسبة للموظف العام له ما يبرره ، فالموظف أمين على المصلحة العامة ينبغي أن يعمل من أجلها ، وهو ما يفرض عليه أن يياشر أعمال وظيفته دون أن تحالطها أى مصلحة خاصة له لاستحالة التوفيق بين المصلحتين إذا حدث تعارض بينهما ، وهو تعارض يحدث في الغالب الأعم من الحالات . ومعنى ذلك أن المشرع يضع على عاتق الموظف واجبا عاما يفرض عليه ألا يجمع بين رعاية مصلحتين ، وتقوم الجريمة إذا خالف الموظف هذا الواجب العام ، فأتى أى فعل ينم عن إرادته الحصول على نفع خاص عن طريق أداء العمل العام الذى يختص به . وترتبا على ذلك فإن الجريمة تقوم بالنسبة للموظف العام بصرف النظر عن الضرر الذى يمكن أن يتحقق من سلوكه ، فليس الضرر شرطا لقيامها ، لأنها من جرائم الخطر على نزاهة الوظيفة العامة وحيادها . من أجل ذلك تتحقق الجريمة قانونا ولو لم يحصل الموظف الا على ما كان سيحصل عليه شخص آخر يؤدى العمل ذاته لحساب الدولة ، بل أن الجريمة تقوم ولو كان الموظف قد حصل على ربح يقل عما كان سيحصل عليه الشخص الآخر ، لو كان قد حقق خسارة من قيامه بالعمل لحساب الدولة بما يعنى أن العمل قد عاد على مصلحة الدولة بالفائدة .

وتقوم الجريمة بكل فعل يكون من شأنه تحقيق الربح أو المنفعة ، سواء كان إيجابيا أو تمثلى في موقف سلبى من الجانبى يكون من شأنه أن يعمل له مصلحة في العمل الوظيفى . ويحدد قاضى الموضوع مدى كفاية سلوك الجانبى لتحقيق الربح أو المنفعة من العمل الوظيفى . ولا أهمية لنوع العمل الذى يترجم منه الموظف ، فقد يكون عملا تحضيريا أو تنفيذيا ، نهائيا أو قابلا للمراجعة ، بل

انه قد يكون استعمالا لسلطة تقديرية<sup>(١)</sup>.

ويستوى أن يحصل الموظف أو يحاول الحصول على الربح مباشرة أو بطريق غير مباشر ، ففتح الجريدة في الحالتين . ومثال حصول الموظف لنفسه على الربح أو المنفعة بطريق مباشر أن يدخل الموظف المختص ببيع أرض يشرف عليها المزار الذي تباع فيه ويبرسو عليه المزار بالفعل ، أو أن يشترك المهتمس المشرف على تنفيذ مشروع لحساب الدولة مع المقاول الذي يقوم بالتنفيذ في أعمال تنفيذ المشروع ، أو أن يشتري أمين المخازن الذي يكلف بشراء بعض الأدوات لحساب المصلحة التابع لها هذه الأشياء من محل يملكه أو يشترك فيه ، أو يشترك الطبيب بمدير المستشفى مع مورد الأدوية في عملية توريد الأدوية لهذا المستشفى<sup>(٢)</sup> ، أو أن يساهم الموظف في شركة تقوم بتوريد المهمات المكتبية أو الأجهزة للمصلحة الحكومية التي يعمل مسؤولا عن المشتريات فيها . أما الحصول على الفائدة بطريق غير مباشر ، فيتحقق في كل حالة يوجد فيها وسيط يعمل لحساب الموظف ، كما لو كانت الشركة التي تنفذ الأعمال التي يختص بها الموظف مملوكة لابنه أو لزوجته ، أو كان الموظف قد اتفق مع أحد الأشخاص على الحلول محله في تنفيذ الأعمال المكلف بها ، أو على الدخول في المزار باسمه شخصيا ولكن لحساب الموظف المختص .

### ثانيا : تظهير الموظف غيره بالربح من أعمال الوظيفة

لا يشترط لقيام جريمة التربح أن تكون الفائدة من أعمال الوظيفة قد حصل عليها الموظف لنفسه بطريق مباشر أو غير مباشر ، بل تقوم الجريمة إذا حصل الموظف لغيره على ربح أو منفعة أو حلول الحصول له على ذلك ، دون أن ينجح في مساعاه . لكن الجريمة لا تقوم في هذه الحالة إلا إذا كان الحصول أو

---

(١) جاء في المذكرة الإيضاحية للنص أنه يجب لو تورع الجريمة أن يكون الحصول على الربح أو محولة الحصول عليه من عمل من أعمال الوظيفة ، سواء كان ذلك في مرحلة تقرير العمل الذي يستغله الموظف أو في مرحلة التدفئة في الخلفه أو عند التصديق عليه أو تمديده على نحو معين أو تنفيذه أو إبطائه أو الفائه .

(٢) الأستاذ أحمد أمين والدكتور علي راشد ، المرجع السابق ، ص ٩٥ .

محاولة الحصول قد تم « بغير حق » ، أى أن يكون الموظف قد ضحى بالمصلحة العامة بمعاملة للغير ، فمكته من الحصول على مزية لا يستحقها ، وما كان يحصل عليها غيره لو وجد في الظروف ذاتها . ويلاحظ في هذه الحالة أن الموظف ذاته قد لا يحصل على مقابل لقاء تظفير الغير بالربح من أعمال الوظيفة التي يختص بها<sup>(١)</sup> ، وإنما يمكنه من ذلك دون أن يعود عليه هو شخصيا أى نفع من تظفير الغير بالربح أو المنفعة . وأمثلة تظفير الغير بالربح أو المنفعة عديدة ، منها ترسية الموظف لعطاء على شخص رغم أن عطائه لم يكن أفضل العروض التي قدمت لتنفيذ العملية حتى يحقق له ربحا دون حق ، أو ترسية الموظف لمزاو على شخص قدم أقل الاسعار لكي يحقق له ربحا دون حق .

واشترط أن يكون تظفير الغير بالربح أو المنفعة دون وجه حق هو أمر بدهى ، لأن الموظف الذى يتعامل باسم الدولة ليس مكلفا بالخفاق الخسارة بالغير الذى يتعامل مع الدولة حتى يكون بمنجاة من المسألة الجنائية . وكل ما يتطلبه القانون هو ألا يمكن الموظف الغير المتعامل مع الدولة من الحصول على ربح أو منفعة لا يستحقها ، فان كان يستحق الربح أو المنفعة ، فلا تقوم في حقه جريمة . فمن الطبيعي أن من يتعامل مع الدولة إنما يهدف إلى الحصول على ربح ولا يسمى إلى تحقيق الخسارة ، والا الامتنع المقلولون والموردون والمشترون عن التعامل مع الدولة . ولا يسوغ في المنطق القانوني معاقبة الموظف الذى يتعاقد باسم الدولة مع شخص يحقق ربحا من هذا التعاقد ، والا لحق العقاب على كل موظفى الدولة الذين يتعاملون مع الغير باسمها<sup>(٢)</sup> ، لأن الغير لا يسعى للتعامل مع الدولة الا لتحقيق الربح . لذلك كان ما يجرمه المشرع هو تظفير الغير المتعامل مع الدولة بربح لا يستحقه ، أى بربح غير مشروع طبقا لظروف كل معاملة على حدة .

(١) وإنما كان تظفير الغير بالربح بدون حق قد تم لقاء مقابل حصل عليه الموظف المختص فيمكن أن تقوم جريمة الرشوة .

(٢) الا ذلك الموظف المستور الذي يقد صفقة باسم الدولة وهو على يقين من أن الغير الذي يتعاقد مع الدولة لن يحقق من هذه الصفقة أى ربح بل ستعود عليه الصفقة بخسارة مؤكدة .

وسواء كان التبريح هو الموظف أو الغير ، فإن الجريمة تقوم إذا حصل الجاني على الربح أو المنفعة فعلا ، كما أنها تقوم بمجرد محاولة الحصول على ذلك ، ولو لم يتحقق للجاني ما أراد . ففى الحالة الأولى تتحقق النتيجة التى أرادها الجاني بالحصول لنفسه أو لغيره على الربح أو المنفعة ، وفى الحالة الثانية لا تتحقق النتيجة فلا يحصل الموظف أو الغير على الربح أو المنفعة . ويعنى ذلك أن المشرع قد سوى بين الجريمة التامة والشروع<sup>(١)</sup> ، فاعتبر المحاولة — التى تعد بمثابة بدء فى التنفيذ وفقا للمذهب الشخصى فى الشروع — جريمة تامة . يترتب على ذلك أن العدول الاختيارى اللاحق على محاولة الحصول على الربح أو المنفعة لا يحول دون قيام الجريمة ، التى تكون قد تحققت كاملة بمجرد المحاولة ، فلا يؤثر فيها أى عدول لاحق على تمامها . كذلك فإن التنازل المسقط للدعوى الجنائية يبدأ من اليوم التالى للفعل الذى يحقق مجرد محاولة الحصول على الربح أو المنفعة .

ولا أهمية لنوع المنفعة التى حصل أو حاول الجاني الحصول عليها لنفسه أو لغيره ، ولا عبرة بقيمة المنفعة التى يتم الحصول عليها أو تقع المحاولة للحصول عليها ، فيستوى أن يكون للمنفعة مظهر مالى أو اقتصادى أو أن تتحقق فائدة اعتبارية<sup>(٢)</sup> .

وجريمة التبريح جريمة وقتية تتم بمجرد حصول المتهم أو محاولة حصوله على منفعة من عمل يشرف عليه . ويعنى ذلك أنه لا عبرة بالمدة التى حصل فيها الجاني على المنافع التى ترتبت على فعله ، سواء ضالت هذه المدة أو قصرت<sup>(٣)</sup> ،

(١) راجع المذكرة الإيضاحية لنص المادة ١١٥ ع ، وقد ورد فيها أنه لما كانت المحاولة لا ترق إلى مرتبة الشروع ، فإن النشاط الإجرامى يتحقق فى حالة المحاولة ، ولو لم تصل المدة إلى مرتبة البدء فى التنفيذ . وما ذهبت إليه المذكرة الإيضاحية يؤدى إلى القطب على مجرد الأعمال المضطربة ، وهو أمر لا حاجة إليه مع الأخذ بالمذهب الشخصى للشروع . راجع الدكتور محمود نجيب حسنى ، المرجع السابق ، ص ١١٠ ، وقلرن الدكتور محمد أبو علم ، المرجع السابق ، ص ٢٥٧ ، وهو يرى أن المحاولة تؤدي إلى إعطى الاجرم عن الشروع ، باعتبارها تعد من قبل الشروع فى الشروع . (٢) راجع المذكرة الإيضاحية للنص ، والدكتور عبد المهيمن بكر ، المرجع السابق ، ص ٢٠٩ ، الدكتور عبد السيد رمضان ، المرجع السابق ، ص ٨٣ .

Crim. 5 Juin 1980, D.P. 1891, I, P. 42, Précité.

(٣)

لأن استمرار الجاني في الحصول على أرباح نتيجة لنشاطه الاجرامى لا يغير من طبيعة الجريمة ، التى تم بمجرد النشاط الذى أدى إلى حصوله على الربح . وإذا كانت الجريمة تم بالفعل الذى أدى إلى الحصول على الربح ، فانها تتجدد في كل مرة يتجدد فيها الحصول على الربح أو يحاول فيها الجاني ذلك ، وفي هذه الحالة يحدث التعدد المادى للجرائم<sup>(١)</sup>.

### المبحث الثالث الركن المعنوى

جريمة التربح جريمة عمدية ، يتخذ ركنها المعنوى صورة القصد الجنائى . والقصد المتطلب فيها هو القصد العام الذى يقوم على العلم والإرادة .

والعلم يتطلب علم الجاني بصفته الخاصة باعتبارها ركنا في جريمة التربح ، وهو ما يعنى ضرورة أن ينصرف علم الجاني إلى كونه موظفا عاما ، مختصا بالعمل الوظيفى الذى يشره بنفسه أو مكن الغير من مباشرته . وإذا كان الموظف هو الذى يباشر العمل الذى يختص به ، فلا يلزم علمه بأن من شأن قيامه بهذا العمل أن يحقق له منفعة ، لأن القانون يحظر عليه إقحام المصلحة الخاصة له مع العمل الوظيفى ، فتقوم الجريمة ولو كان يعتقد أن مباشرته لهذا العمل لن تعود عليه بالربح ، ولو حدث تحقيق الربح فعلا على خلاف ما اعتقده . أما في حالة تظهير الموظف غيره بالربح ، فينبغى توافر علمه بأن من شأن فعله تحقيق ربح أو منفعة بدون حق لهذا الغير . يترتب على ذلك أن جهل الجاني بتوافر صفة الموظف العام له وقت أن يباشر العمل لحساب الدولة ، أو جهله بأن العمل يدخل في نطاق اختصاصه الوظيفى ، من شأنه أن ينفى القصد الجنائى لديه ، لأنه جهل بالقواعد التى تحدد اختصاصه ، أى بقواعد غير جنائية ، فيقبل الاعتذار به<sup>(٢)</sup>.

(١) Crim. 7 oct., 1976, B.C., No 285, P. 731. 4 oct. 1979, D. 1980, IR, P. 443; Garçon art. 175, No 23, P. 421.

(٢) لكن لا يقبل اعتذار الموظف بهله بأنه يدخل في عدد الأشخاص الذين يضى عليهم القانون صفة =

لكن القصد يتوافر إذا كان الجاني يجهل أن القانون يفرض عليه عدم الجمع بين المصلحتين العامة والخاصة ، ويحظر عليه بالتالي أن يقدم للمصلحة الخاصة على العمل الوظيفي المكلف به . فهذا الواجب يفرضه قانون العقوبات ذاته ، ومن ثم يكون الجهل به غير ذي أثر على توافر القصد لدى المتهم .

ويتطلب القصد كذلك اتجاه إرادة الجاني إلى الحصول على ربح أو منفعة من أداء العمل الوظيفي ، سواء كان ذلك لنفسه أو لغيره . فإذا كان الربح قد حصل عليه الغير ، وجب أن تكون إرادة الجاني قد اتجهت إلى تظهير الغير بهذا الربح ، رغم علمه بأن الغير لاحق له في الحصول عليه .

وليست نية الغش أو الأضرار من عناصر القصد الجنائي في جريمة التريب ، ومن ثم فلا يلزم اتجاه إرادة الجاني إلى الأضرار بالدولة<sup>(١)</sup> . وإذا لم تتوافر إرادة الحصول على الربح أو المنفعة ، أو إرادة تظهير الغير بذلك بدون وجه حق ، فلا يتوافر القصد الجنائي ، ولو ثبت اتجاه إرادة الجاني إلى الأضرار بمصلحة الدولة . وإذا كان الموظف قد أراد التريب من قيامه بالعمل الوظيفي ، فلا يقبل منه الاحتجاج بأن ما حصل عليه من ربح كان مشروعاً ، لأن القانون يحظر عليه مجرد السعي إلى التريب من الوظيفة ، يستوى أن يكون الربح مشروعاً أو غير مشروع .

### عقوبة التريب

جريمة التريب جنائية ، عاقب عليها المشرع بعقوبة أصلية هي الأشغال الشاقة المؤقتة بين حديها الأدنى والأقصى العامين<sup>(٢)</sup> . وبحكم كفلك بالمعقوبات

= الموظف العام في خصوص جرائم العنوان على اللال العام ، لأن ذلك يعد جهلاً بقاعدة جنائية لا أثر له في قيام القصد الجنائي .

(١) راجع : Crim. 15 déc. 1905, D.P. 1907, I.P. 195, 22 avril 1915.  
D.P. 1921, I.P. 139, Garçon art. 175, No 14, P. 420.

وهذا ما يؤكد أن الجريمة من جرائم الخطر على نزاعة الوظيفة العامة ، وليست من جرائم الضرر ، كما أنها من جرائم الخطر على اللال العام كذلك . راجع الدكتور عمر السعيد رمضان ، المرجع السابق ، ص ٨٤ .

(٢) والعقوبة الأصلية للتريب في القانون المصري أشد بكثير منها في القانون الفرنسي ، الذي يقرر للتريب عقوبة أصلية هي الحبس من ستة شهور إلى سنتين . والتريب جنحة في القانون الفرنسي بينما هو =

التكميلية وهي العزل أو زوال الصفة ، والغرامة النسبية ، سواء حصل الجاني على المنفعة أو لم يحصل بأن وقف نشاطه عند مجرد المحاولة<sup>(١)</sup> . ويحكم بالرد إذا كان الجاني قد حصل على الربح لنفسه أو لغيره ، أما إذا توقف نشاط الجاني عند محاولة الحصول على الربح ، فلا محل للحكم بالرد .

وغنى عن البيان أن عقوبة التريب واحدة ، سواء حصل الجاني على الربح لنفسه أو لغيره ، أو حاول مجرد الحصول على شيء من ذلك لنفسه أو لغيره بدون حق . ومن ثم لا مجال لتطبيق أحكام المادة ٤٦ من قانون العقوبات الخاصة بالشروع ، لأن الشروع في هذه الجناية يعاقب عليه بالعقوبة ذاتها باعتباره جريمة تامة ، وهو فرض أشارت إليه المادة ٤٦ ذاتها ، عندما قررت عقوبات للشروع في الجناية تسرى «إلا إذا نص قانونا على خلاف ذلك» .

ويستحق عقوبة التريب الموظف العام باعتباره فاعلا أصليا لها ، سواء في صورة حصوله أو محاولة حصوله على الربح لنفسه ، أو في صورة تظهير الغير أو محاولة تظهيره بالربح دون حق . كما يستحق العقوبة ذاتها الغير الذي يحصل له الموظف أو يحاول الحصول له على فائدة دون حق ، باعتباره شريكا في جريمة التريب ، إذا توافرت في حقه شروط الاشتراك . كذلك يعد شريكا في جريمة التريب الغير الذي يتخذ الموظف ستارا يتخفى خلفه لكي يحصل أو يحاول الحصول لنفسه على الربح أو المنفعة بطريق غير مباشر . وتطبق في هذا الخصوص القواعد العامة للاشتراك في الجريمة<sup>(٢)</sup> .

---

= جنابة في القانون المصري . والملاحظ كذلك ندرة أحكام الادانة عن جنابة التريب في القضاء المصري ، وهي ندرة لا يمكن تفسيرها بفترة ارتكاب هذه الجريمة في مصر ، وإنما تفسيرها بقدرة من تركيبها على اختفائها وتدنوها بترب المشروعية والبراعة . هذا في حين أن أحكام القضاء الفرنسي المطبقة لنص المادة ١٧٥ من قانون العقوبات الفرنسي موجودة ، وقد استندنا إليها في عرض أحكام هذه الجريمة .

(١) في حالة محاولة الحصول على الربح دون الحصول عليه بالفعل ، تحدد الغرامة النسبية بقيمة ما كان يسمى الجاني للحصول عليه ان أمكن تحديده ، فلذا استحالت تحديد هذه القيمة ، حكم بالحد الأدنى للغرامة النسبية ، وهو خمسمائة جنيه . راجع عكس ذلك ، الدكتور أحمد ضحي سرور ، للمرجع السابق ، ص ٢٩٣ .

Garçon, art. 175 No 22, P. 421.

(٢)



## الفصل السادس

### التعدي على العقارات العامة

#### تمهيد

نصت على هذه الجريمة المادة ١١٥ مكرراً من قانون العقوبات ، التي تقرر أن « كل موظف عام تعدي على أرض زراعية أو أرض فضاء أو مبان مملوكة لوقف عمومي أو لاحدى الجهات الميثة في المادة ١١٩ وذلك بزراعتها أو غرسها أو إقامة انشاءات بها أو شغلها أو انتفع بها بأية صورة أو سهل ذلك لغيره بأية طريقة يعاقب بالسجن متى كان العقار يتبع الجهة التي يعمل بها أو جهة يتصل بها بحكم عمله ، وتكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة أو للوقت إذا ارتبطت الجريمة بتزوير أو استعمال محرر مزور ارتباطاً لا يقبل التجزئة . وبحكم على الجاني في جميع الاحوال بالعزل من وظيفته أو زوال صفته وبرد العقار المختص بما يكون عليه من مبان أو غراس أو برده مع إزالة ما عليه من تلك الأشياء على نفقته وبغرامة مسلوقة لقيمة ما عاد عليه من منفعة على ألا تقل عن مئتمائة جنيه »

أضيف نص المادة ١١٥ مكرراً الى الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٨٤<sup>(١)</sup> ، لتجريم صورة خاصة من صور العدوان على المال العام ، عندما يكون هذا المال عقاراً عاماً ، ولا يتوافر أركان جريمة الاستيلاء على المال العام . وقد تتكفل قواعد القانون المدني أو القانون الإداري بحماية العقارات من التعدي عليها إذا وقع من أى شخص بالخالفه للواجب العام الذى يفرض عليه المحافظة على المال العام . لكن المشرع قدر أن

---

(١) الصادر لي ٢٧ مارس سنة ١٩٨٤ . وقد أضاف القانون ذاته الى قانون العقوبات ملحة جديدة برقم ٣٧٢ مكرراً تعاقب على فعل التعدي على أرض زراعية أو أرض فضاء أو مبان مملوكة للدولة أو لأحد الأشخاص الاعتبارية العامة أو لوقف عمومي أو لاحدى شركات القطاع العام أو لأية جهة أخرى ينص القانون على اعتبار أموالها من الأموال العامة ، وذلك اذا وقع التعدي من أى شخص . وقد اعتبر المشرع التعدي اذا وقع من غير الموظف العام جنحة ، بينما التعدي الواقع من الموظف العام جنابة اذا كان العقار يتبع جهة عمله أو جهة يتصل بها بحكم عمله .

هذا التعدى إذا صدر عن موظف عام يكون على درجة من الخطورة تستدعى تقرير العقوبات الجنائية ، لاسيما إذا كان العقار محل التعدى يتبع الجهة التى يعمل بها الموظف أو جهة يتصل بها بحكم عمله . فالغالب فى هذه الحالة أن يكون للصفة الوظيفية دخل فى تسهيل تعدى الموظف على العقار ، هذا فضلاً عما ينطوى عليه سلوك الموظف من مخالفة لواجب الأمانة ومن اخلال بالثقة التى وضعت فيه والثى تفرض عليه أن يزود عن المال العام ويدفع عدوان الغير عنه لا أن يكون هو الذى يتعدى عليه<sup>(١)</sup> . والعلة ذاتها تتوافر إذا كان العقار مملوكاً لوقف خيرى ، إذ يغلب أن يكون الموظف الذى يتعدى على العقار الموقوف موظفاً بالجهة المشرفة على الوقف أو بجهة يتصل عملها بالعقارات الموقوفة . والفرض فى جريمة التعدى على العقارات العامة أن العقار المختص ملك للوقف الخيرى أو لاحدى الجهات الميينة فى المادة ١١٩ ، وأن الجاني ينتفع به على أى وجه ، وقد لا تتوافر لديه نية تملكه . وقد سوى القانون بين قيام الموظف بالتعدى على العقار العام بنفسه وبين تسهيل ذلك لغيره ، إذ يعتبر فاعلاً للجريمة فى الحالتين .

ويتطلب قيام جريمة التعدى على العقارات العامة توافر ثلاثة أركان : الصفة الخاصة فى الجاني ، والركن المادى ، والركن المعنوى . وندرس هذه الأركان ثم نحدد العقوبات التى قررها المشرع للجريمة .

## المبحث الأول

### الصفة الخاصة للجاني

يتعين أن يكون مرتكب جناية التعدى على العقارات العامة موظفاً عاماً وفقاً للمدلول الذى حددته المادة ١١٩ مكرراً من قانون العقوبات . ويتعين أن

(١) جاء فى المذكرة التوضيحية للقانون أن المشرع جعل جريمة التعدى جناية عقوبتها السجن « ذلك أن الموظف العام ، وهو المنوط به الحفاظ على مصالح الدولة ورعاية أموالها ، يزيد جرمه - عن أحد الناس - إذا اعتدى على عقارات تملكها الجهة التى يعمل بها أو التى يتصل بها بحكم عمله ، فضلاً عن مخالفتها لواجب الأمانة الذى يتطلبه حسن سير مرافق الدولة واضرارها بالمصالح الاقتصادية العامة ، فإنه قد يسمى استغلال تلك الصفة فى تسهيل ارتكاب الجريمة »

توافر هذه الصفة وقت ارتكاب الفعل ، ولا أهمية بعد ذلك لاستمرارها أو زوالها . فإذا لم تكن للتهمة صفة الموظف العام وقت ارتكاب الفعل ، فلا يرتكب هذه الجريمة ، كما لو كان فرداً عادياً أو مستخدماً في أحد المشروعات الخاصة التي لا يحتر عملها من الموظفين العموميين في حكم المادة ١١٩ مكرراً<sup>(١)</sup> .

ولم يتطلب المشرع في الموظف العام الذي يرتكب جريمة الصدى أن تكون له صلة وظيفية محددة العقار الذي تعدى عليه أو أن يكون محصياً بخاصته أو الإشراف عليه أو التصرف فيه . ومع ذلك فإن هذه الجريمة لا يرتكبها أي موظف عام متى كان العقار مملوكاً لوقف بحري أو لأحدى الجهات المينة في المادة ١١٩ ، فقد تطلب المشرع قديراً من الصلة بين وظيفة الشخص والعقار الذي تعدى عليه . فالموظف العام لا يرتكب جريمة التعدى على العقارات إلا إذا كان العقار الذي وقع عليه التعدى يقع الجهة التي يعمل بها أو تتبع جهة يحصل بها بحكم عمله . وتعني تلك الصلة في مفهوم المشرع أن الصلة الوظيفية قد سهلت تعدى الموظف على العقار ، ومن ثم كانت محل تقدير عندما جرم القانون فعل الموظف . فإذا انتفت الصلة تماماً بين وظيفة الشخص وبين العقار الذي تعدى عليه ، فهو لا يرتكب هذه الجريمة ، وإنما يرتكب الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٧٢ مكرراً من قانون العقوبات ..

لكن يلاحظ أن المشرع لم يتطلب أن يكون العقار مملوكاً للجهة التي يعمل بها الموظف أو للجهة التي يحصل بها بحكم عمله ، وإنما اكتفى بطلب أن يكون العقار تابعاً لتلك الجهة ، ومن ثم قد يكون مملوكاً لها أو خاصتها لأشرفها أو لأدارتها . والغالب أن يكون للتعدى على العقار موظفاً في الجهة مالكة العقار<sup>(٢)</sup> ، لكنه قد يكون كذلك موظفاً في جهة يخضع العقار لأشرفها أو لأدارتها ، أو موظفاً في جهة تقتضي طبيعة عمله أن يحصل بها على أي وجه<sup>(٣)</sup> .

(١) لكنه يخضع في هذه الحالة نص المادة ٣٧٢ مكرراً من قانون العقوبات التي تجرم الصدى الذي يحدث من أحد الناس ما يحقق فدية أو حصة جماعية في جهة شركات أو جمعيات خاصة . تكون الجريمة في هذه الحالة جمعة .

(٢) بحر جهة الوقف البحري أو إحدى الجهات المينة في المادة ١١٩ من قانون العقوبات .

(٣) يؤكد هذا أن المشرع عرّف هذه الحالة من صور الاستغلال التي الوظيفة العامة التي تسهل ..

فالموظف في إحدى الشركات الزراعية العامة يرتكب الجريمة إذا تعدى على أرض زراعية تخملها الشركة ، ويرتكب الجريمة كذلك ناظر الوقف الذي يتعدى على أرض زراعية أو مبان مملوكة لجهة الوقف الخيري الذي يديره . كما أن الجريمة يرتكبها كذلك الموظف بالهيئة العامة التي تتبعها الشركة الزراعية ، والموظف بوزارة الأوقاف التي تشرف على الوقف الخيري ، وذلك على أساس أن العقار المتعدى عليه يتبع الجهة التي يعمل بها الموظف . كما يرتكب الجريمة المحصل بالضرائب العقارية الذي يتعدى على أرض زراعية تابعة لأحدى الشركات الزراعية التي يتصل بها بحكم عمله اتصالاً رسمياً منتظماً لتحصيل ضريبة الاطيان الزراعية على الأرض المملوكة لها .

## المبحث الثاني

### الركن المادى

يتحقق الركن المادى في جريمة التعدى على العقارات العامة ، باتيان فعل التعدى أو التسهيل ، الذى ينبغى أن يقع على أموال مملوكة لجهة محددة .

#### أولاً : موضوع التعدى

يقع التعدى على عقار مملوك لوقف خيري أو لإحدى الجهات المنصوص عليها في المادة ١١٩ من قانون العقوبات . والعقار موضوع التعدى حده المشرع بأنه أرض زراعية أو أرض فضاء أو مبان . ويستوى أن يكون العقار مملوكاً كله أو بعضه لجهة الوقف الخيري أو لأحدى الجهات التي ورد ذكرها في النص . فإذا لم يكن العقار مملوكاً لجهة من تلك الجهات فلا تقع الجريمة بالتعدى عليه ، ولو كان خاضعاً لإشرافها أو لإدارتها . فعلاقة الجهة بالمال المتعدى عليه قصرها المشرع بالنسبة لهذه الجريمة على علاقة الملكية دون علاقة الإشراف أو الإدارة ، خلافاً لما نص عليه في المادة ١١٩ بشأن تحديد المقصود بالأموال

== للموظف التعدى على العقار . وقد اشارت المذكرة الإيضاحية للقانون ٣٤ لسنة ١٩٨٤ الى حد للمنى بمعد تطبيقها على نص المادة ١١٥ مكرراً

العامة في تطبيق أحكام الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات .  
 ويجب أن تكون ملكية جهة الوقف أو إحدى الجهات المتصورة عليها  
 المادة ١١٩ من قانون العقوبات للعقل ثالثة وقت ارتكاب فعل القصد ، فإن لم  
 تكن ملكية العقل قد انتقلت إليها وقت ارتكاب الفعل لا تقوم الجريمة التي نحن  
 بصددھا ، لأن العقل لا يكون مملوكاً لتلك الجهة<sup>(١)</sup> . لكن انتهاء ملكية الجهة  
 للعقل لا يؤثر في مسؤولية الجرم إذا كان قد تعلی عليه وقت أن كانت ملكية  
 ثالثة للجهة التمر جديھا القانون . وإذا كان المشرع قد حدد نوع الضلة  
 الواجب توافرها بين العقل والجهة التي يوجد تحت يدها بأنها صلة أو علاقة  
 ملكية ، فإن حيازة الجهة للعقل أيا كان سببها غير الملك لا تكفي لقبول تلك  
 الجريمة . فمن يتعلی على أرض قضاء مملوكة لأحد الناس وتستأجرھا جهة  
 عامة ، أو على منهي خاص تستأجره هذه الجهة من مالكه لا يرتكب تلك  
 الجريمة . ومن يتعلی على أرض زراعية مملوكة للأفراد ملكية خاصة لا يرتكب  
 الجريمة التي نحن بصددھا .

وإذا كان العقل أرضاً زراعية ، فلا أهمية لكونها مزروعة أو غير مزروعة .  
 أما الأرض القضاء فهي المساحات المخصصة للبناء عليها . وإذا كان العقل  
 مملوكاً للدولة فيستوي أن يكون من أملاكها العامة أو من أملاكها الخاصة ،  
 فالقانون يحسب جريمة أملاك الدولة من كل انتهاك لها ، يستوي أن تكون هذه  
 الأملاك عامة أو خاصة ، لأن هبة الدولة ومصالحها يلحق بها الضرر في  
 الحالتين .

### ثانياً : التسهيل القصدی

تحتل الركن الثاني لجريمة المادة ١١٥ مكرراً من قانون العقوبات إحدى

صورتين : تعمدی الموقوف على العقل أو تسهيل التعمدی للعقل .

(١) ويتضح من ثبوت الملكية أن حق تلك الملكية قد آت من إحدى جهات التي تحدها القانون ولا  
 على سبب صحيح ومشروع ، فإن كانت الملكية لم تثبت بعد أو كانت قد آت إلى الجهة بناء على  
 سبب غير مشروع أو كانت ملكية العقل على نزاع قضائي لم يفصل فيه وقت ارتكاب فعل  
 التعمدی ، فإن هذا العقل لا يصلح موضوعاً للجريمة .

## ( أ ) التعدي على العقار

حدد المشرع فعل الموظف بأنه تعدي على أرض زراعية أو أرض فضاء أو مبان . وتعتبر التعدي يشمل كل صور الاستيلاء على العقار غير تلك المنصوص عليها في المادة ١١٣ من قانون العقوبات . ويبدو أن المشرع يقصد من ذلك الاستيلاء على العقار إذا لم يكن مصحوباً بنية تملكه ، وإنما بقصد الانتفاع به مع الاعتراف بملكته للجهة التي تملكه أصلاً . ويستفاد هذا المعنى من الصور التي أوردتها المشرع للتعدي الذي قد يكون بزراعة الأرض أو غرسها أو إقامة تشابكات بها ، وقد يكون بشغل العقار إذا كان من المباني . لكن تعدد صور التعدي لم يرد على سبيل الحصر ، وإنما على سبيل المثال بدليل أن المشرع أورد في هذا الجداد عبارة « أو انتفع بها بأية صورة » . وهذه العبارة تدل كذلك على أن المشرع يجرم التعدي الذي يقتصر على الانتفاع بالعقار ولا يتوافر لدى فاعله نية تملكه . والواقع أن مقارنة النص المستحدث بنص المادة ١١٣ الخاص بالاستيلاء على المال العام تشير إلى أن المشرع أراد تجريم الاستيلاء بغير حق على العقار المملوك لوقف عمومي أو لأحدى الجهات المينة في المادة ١١٩ ، إذا كان الفعل ، الذي عبر عنه بالتعدي ، غير مصحوب بنية تملك . وعلى ذلك يكون نص المادة ١١٥ مكرراً نصاً خاصاً بالنسبة للمادة ١١٣ فيما يتعلق بالاستيلاء على أرض زراعية أو أرض فضاء أو مبان مملوكة لأحدى الجهات المينة في المادة ١١٩ .

وبفترض فعل التعدي أن الموظف ليس له أي حق في الانتفاع بالأرض الزراعية أو الأرض الفضاء أو المباني التي ينتفع بها ، فإن استند الموظف في الانتفاع بالعقار إلى حق مقرر له ، انتهى عن سلوكه وصف التعدي<sup>(١)</sup> . وبصفة عامة يتحقق التعدي إذا تم الانتفاع بالعقار خلافاً لما تقتضيه القوانين واللوائح المنظمة للعقار الذي وقع عليه التعدي . ومن ثم يقع التعدي من الموظف إذا كان ينتفع بالأرض أو المبنى على وجه مشروع ، لكنه امتنع بعد انتهاء حق الانتفاع المقرر له عن إخلاء العقار .

(١) كما لو كانت الأرض الزراعية مؤجرة من مالكها إلى الموظف الذي يزرعها ، أو كان المبنى مخصصاً لسكنة بمجرة الجهة التي يعمل بها .

## ( ب ) تسهيل التعدي للغير

قد لا يتعدى الموظف بنفسه على العقار المملوك للوقف المحرقى أو لاحدى الجهات المبينة فى المادة ١١٩ ، وإنما يسهل هذا التعدى لغيره بأى طريقة ، أى أنه يستغل وظيفته لتمكين غيره من التعدى على العقار . وقد سوى القانون فى التجريم والعقاب بين التعدى وتسهيل التعدى ، فاعتبر الموظف فاعلاً للجريمة فى الحالتين . وسواء أن يكون الشخص الذى سهل له الموظف التعدى على العقار موظفاً عاماً أو غير موظف . وهذه التسوية بين التعدى وتسهيل التعدى مأخوذة من المادة ١١٣ من قانون العقوبات التى تسوى بين استيلاء الموظف على المال العام أو تسهيل ذلك للغير بأية طريقة ، وقد استعمل المشرع فى جريمة التعدى وتسهيله العبارات ذاتها التى استعملها فى جريمة الاستيلاء وتسهيل الاستيلاء على المال العام .

وقد اكتمل المشرع بتعير التسهيل للغير بأى طريقة ، فلم يحصر بالتالى صور سلوك الموظف الذى يترتب عليه تسهيل تعدى الغير على العقار العام . وصور التسهيل عديدة ، وهى لدى القانون سواء فى قيام الجريمة بأى منها . والغالب أن يقع تسهيل التعدى على العقار بسلوك سلبى من الموظف الذى يتغاضى عمداً عن مظاهر تعدى الغير على الأرض أو المبنى ، فلا يتخذ الاجراءات القانونية أو الادارية اللازمة لمنعه من الاستمرار فى أعمال التعدى .

والتسهيل صورة من صور الاشتراك فى الجريمة عن طريق المساعدة على ارتكابها . لذلك فإن تطبيق القواعد العامة على هذه الجريمة كان من شأنه أن يجعل الموظف شريكاً فى جريمة الغير الذى تعدى على العقار . ومؤدى هذا التكييف أن الموظف الشريك بذات عقوبة الفاعل تطبيقاً للمادة ٤١ من قانون العقوبات . فإذا كان الفاعل موظفاً عاماً تعدى على عقار يتبع جهة عمله أو جهة يتصل بها بحكم عمله ، استحق الموظف المسهل العقوبة ذاتها المقررة لجريمة التعدى من الموظف العام على العقار باعتباره شريكاً فيها . لكن الموظف المسهل وفقاً لهذا التكييف لا يستحق سوى عقوبة الاشتراك فى جنحة التعدى على العقارات العامة المنصوص عليها فى المادة ٣٧٢ مكرر من قانون

العقوبات ، بوصفه شريكاً فيها ، إذا كان المتعدى على العقار غير موظف أو كان مستخدماً في مشروع خاص أو كان موظفاً عاماً وتعدي على عقار لا يتبع جهة عمله أو جهة يتصل بها بحكم عمله . من أجل ذلك أراد المشرع تفادي انشئوذ الذي يترتب على تكيف سلوك الموظف المسهل للتعدى على أنه اشتراك في الجريمة ، ومن ثم لجأ المشرع كما فعل في جريمة الاستيلاء على المال العام إلى طريقة التسوية بين تعدى الموظف على العقار وتسهيل التعدى عليه للغير ، فبتلك التسوية يكون الموظف فاعلاً أصلياً للجريمة في الحالتين . ويعني ذلك أن المشرع قد اعتبر أن نشاط الموظف هو الأصل ولو اقتصر على تسهيل التعدى لغيره ، إذ لولاه لما تعدى الغير على العقار . ومسلك المشرع ما يبرره ، فالموظف العام مكلف بحماية العقارات التي تتبع جهة عمله أو جهة يتصل بها بحكم عمله من تعدى الغير عليها ، وما يخل بواجبه هذا أن يعدى بنفسه على تلك العقارات أو أن يسهل لغيره هذا التعدى ، فالتعدى على عقارات العامة يقع في الحالتين من الموظف أو بسببه ، وهو ما يخالف واجب أمانة الذي يقع على عاتقه .

والواقع أن المشرع ينص في المادة ١١٥ مكرراً على جريمتين مستقلتين هما : تعدى الموظف على العقار ، وتسهيل ذلك التعدى للغير . ويعد الموظف فاعلاً أصلياً في هاتين الجريمتين . ويترتب على هذا التكيف أن الغير الذي سهل له موظف التعدى على العقار يعد شريكاً للموظف في جريمة التسهيل إذا توافرت إمكان الاشتراك . فإذا كان الغير فرداً عادياً أو موظفاً في جهة لا يتبعها العقار ، عوقب بنذات العقوبة المقررة لتعدى الموظف العام على العقار بوصفه شريكاً بموظف الذي سهل له هذا التعدى . ومن هنا تبلى أهمية تكيف فعل تسهيل على أنه جريمة مستقلة فاعلها هو الموظف العام ، إذ يسمح هذا لتكيف بمقاب الغير الذي تعدى على العقار العام بعقوبة أشد من تلك المقررة خنثة التعدى المنصوص عليها في المادة ٣٧٢ مكرراً من قانون العقوبات ، والتي تقع من أى شخص ولو لم يكن موظفاً عاماً .



## المبحث الثالث

### الركن المعنوى

جريمة التعدى على عقار مملوك لوقف خيرى أو لحدى الجهات المينة في المادة ١١٩ جريمة عمدية ، يتخذ ركنها المعنوى صورة القصد الجنائى . والقصد يقوم على علم الموظف بصفته كموظف عام ، وعلمه بأن العقار الذى يتعدى عليه أو يسهل التعدى عليه للغير يتبع الجهة التى يعمل بها أو جهة يتصل بها بحكم عمله . فإذا جهل الموظف الصفة الخاصة فيه ، أو جهل حقيقة العقار الذى تعدى عليه ، بأن كان يعتقد أنه مملوك لفرد عادى ، وأنه بالتالى لا يتبع الجهة التى يعمل بها أو جهة يتصل بها بحكم عمله وإنما يتبع جهة لا صلة له بها ، لم تقع منه جريمة التعدى على العقار ، وإن أمكن مساءلته عن جنحة التعدى على العقارات العامة . كما لا تقوم جريمة التعدى إذا اعتقد الموظف أن له الحق في شغل العقار الذى تعدى عليه ، جهلاً منه بقاعدة غير جنائية ، مثال ذلك موظف يعتقد أن وظيفته تخوله شغل مسكن من المساكن التابعة للجهة التى يعمل بها جهلاً منه بالقواعد التى تحكم توزيع تلك المساكن . وتفترض جريمة التعدى على العقار أو تسهيل ذلك التعدى انتفاء نية التملك لدى المتهم ، فإذا توافرت هذه النية كانت الجريمة استيلاء بغير حق على المال العام ، واستحق الموظف عقوبة الاستيلاء ، وهى أشد من عقوبة التعدى في صورته البسيطة ، وتتناهى معها إذا توافر الارتباط الذى لا يقلل التجزئة بجريمة تزوير أو استعمال محرر مزور .

## المبحث الرابع

### عقوبات جريمة التعدى على العقارات

جريمة تعدى الموظف العام على العقار أو تسهيل ذلك للغير جنائية في كل الاحوال ، لها صورة بسيطة ، كما أن المشرع نص على سبب لتشديد عقابها . وفي الحالتين تسرى العقوبات التكميلية والرد باعتباره جزاء مدنيا .

## أولاً : عقوبة جريمة التعدى في صورتها البسيطة

العقوبة الأصلية للجريمة في صورتها البسيطة هي السجن بالإضافة إلى العقوبات التكميلية والرد على ما استند إليه بعد قليل .

ولم يحظر المشرع على القاضي استخدام المادة ١٧ ، كما أنه لم يقيد سلطة القاضي المقررة وفقاً لهذا النص . ومن ثم يجوز للقاضي أن يستبدل بعقوبة السجن عقوبة الحبس الذي لا يجوز أن ينقص عن ثلاثة شهور . كما تسرى على هذه الجريمة المادة ١١٨ مكرراً ( أ ) التي تميز للمحكمة أن تقضى بعقوبة الحبس أو بواحد أو أكثر من التدابير المنصوص عليها في المادة ١١٨ مكرراً ، بدلاً من العقوبة المقررة أصلاً للجريمة ، إذا رأت من ظروف الجريمة وملاساتها ما يبرر ذلك ، وكانت المنفعة التي عادت على المتهم لا تتجاوز قيمتها بمحسنة جنيته .

## ثانياً : عقوبة جريمة التعدى في صورتها المشددة

قرر المشرع لجريمة التعدى عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة إذا ترتبطت الجريمة بجريمة تزوير أو استعمال محرر مزور ارتباطاً لا يقبل التجزئة . والواقع أن التعدى على المعقنات غالباً ما يرتبط بالتزوير أو استعمال المحررات المزورة ، ويكون الغرض من التزوير تسهيل التعدى أو إخفاء ما يدل عليه حتى لا ينكشف أمر الجاني . ويعنى ذلك أن الجاني يرتكب جريمتين ، مما يجعل سلوكه أكثر خطورة مما لو ارتكب جريمة التعدى وحدها . وقد كان الاكتفاء بتطبيق القواعد العامة في الارتباط مؤداه اعتبار الجرائم المرتكبة لغرض واحد جريمة واحدة ، والحكم بالعقوبة المقررة لأشد تلك الجرائم . وقد تكون العقوبة الأشد هي عقوبة التعدى<sup>(١)</sup> ، كما قد تكون عقوبة التزوير أو استعمال المحرر المزور<sup>(٢)</sup> ، مما يعنى أن الجريمة الأخرى لن يكون عليها عقاب . من أجل ذلك استبعد المشرع عقوبة التعدى وعقوبة التزوير أو استعمال المحرر المزور ،

(١) وذلك حين يقع التزوير أو الاستعمال للمحرر المزور على محرر عربي ، إذ العقوبة هي الحبس مع الأشغال ، بينما عقوبة التعدى هي السجن .

(٢) إذا كان التزوير أو الاستعمال لمحرر رسمى ، إذ تكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن .

جاءلاً من الارتباط ظرفاً مشدداً لعقاب جريمة التعدى ، لتصبح العقوبة المقررة  
بظرفها المشدد هي الاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة .

والارتباط الذى يؤدى إلى التشديد هو الارتباط الذى لا يقبل التجزئة في  
مذلول المادة ٣٢قرة ثمانية من قانون العقوبات . ولا أهمية لكون التزوير قد  
وقع في محرر رسمى أو عرق ، كما يستوى أن يكون الاستعمال محرر رسمى أو  
عرق متى كان كلاهما مزوراً . لكن يشترط أن يكون الموظف الذى تعدى على  
المقل أو سهل ذلك لغيره مسؤولاً عن جريمة التزوير بوصفه فاعلاً أو شريكاً ،  
فان لم يكن كذلك امتنع تطبيق الظرف المشدد رغم وجود الارتباط ، وكونه  
لا يقبل التجزئة .

### ثالثاً : العقوبات التكميلية والرد

سواء كانت العقوبة الأصلية هي السجن أو كانت هي الاشغال الشاقة  
المؤبدة أو المؤقتة ، فقد نصت المادة ١١٥ مكرراً على عقوبتين تكميليتين  
وجوبيتين هما العزل أو زوال الصفة ، والغرامة النسيية التى تسلوى قيمة ما عاد  
على الجانى من منفعة بشرط ألا تقل عن خمسمائة جنيه . والعزل أو زوال  
الصفة يكون مؤبداً ، ولو عومل المتهم بالرأفة فحكم عليه بالحبس ، إذ  
لا يسرى في هذه الحالة نص المادة ٢٧ من قانون العقوبات ، وإنما نص المادة  
١١٥ مكرراً الذى يقرر العزل كمقوبة تكميلية مؤبدة باعتباره نصاً خاصاً .

أما الغرامة النسيية فتقدر بقيمة ما عاد على المعتصب من منفعة ، بشرط  
ألا تقل عن خمسمائة جنيه ، حتى لو كان ما عاد على المعتصب من منفعة أقل  
من هذا الحد ، فان لم يكن المعتصب قد انتفع مطلقاً من المقل ، لا يكون  
هناك مجال للحكم بالغرامة النسيية ، لأن المشرع يفترض أن هناك منفعة قد  
عادت من التعدى على المقل ، وهذه المنفعة تقبل التقويم بالمال حتى يحكم  
بالغرامة المساوية لقيمتها<sup>(١)</sup> .

(١) ولا يجوز في هذه الحالة الحكم بالحد الأدنى للغرامة وهو خمسمائة جنيه ، لأن شرط الحكم بهذا الحد  
الأدنى أن تكون هناك منفعة قد عادت على المتهم ، لكن قيمتها تقل عن خمسمائة جنيه . كما حيث =

ونصت المادة ١١٥ مكرراً كذلك على جزاء مدنى هو رد العقار المقتصب بما يكون عليه من مبان أو غراس أو برده مع إزالة ما عليه من تلك الأشياء على نفقة الجانى . وإذا حكم برد العقار بما يكون عليه من مبان أو غراس ، فلا يحق للجانى أن يطالب بتعويض عما أتفقه على المباني أو الغراس ، بل يرد العقار بما يكون عليه إلى الجهة المالكة له دون أى تعويض للمقتصب . ويفترض ذلك أن الجهة مالكة العقار المقتصب ترغب فى الإبقاء على المباني أو الغراس التى أضافها الجانى إلى العقار . لكن إذا رأت تلك الجهة أن ما أضافه الجانى إلى العقار يتناقى مع الغرض المخصص له أو يقلل من منفعته ، كان لها أن تطلب إعادة الحال إلى ما كانت عليه قبل الجريمة ، بإزالة ما أضافه الجانى إلى العقار المقتصب من مبان أو غراس ، وفى هذه الحالة تحكم المحكمة برد العقار المقتصب مع إزالة ما عليه من تلك الأشياء على نفقة الجانى .

والعقوبات التكميلية الوجوبية والرد يحكم بها على الجانى « فى جميع الاحوال » ، أى سواء حكم بالعقوبة الأصلية المقررة فى نص المادة ١١٥ مكرراً ، أو حكم بعقوبة مخففة فى حالة استخدام المادة ١٧ من قانون العقوبات ، أو بالحبس أو بواحد أو أكثر من التدابير المقررة فى المادة ١١٨ مكرراً إذا استعملت المحكمة الرخصة المقررة لها بمقتضى المادة ١١٨ مكرراً (أ) .

---

لا يكون المتهم قد حقق أى نفع من التعدى . وقد ورد فى المذكرة الإيضاحية تليقاً على هذه العقوبة أن الجانى وقد « استفاد وانفع » بالعقار دون وجه حق ، فعليه أن يتحمل جزاء ذلك كرامة مساوية لقيمة ما عاد عليه من نفع على ألا تقل عن خمسمائة جنيه ، فهى عقوبة جنائية تختلط بالتعويض .

## الفصل السابع جرائم الاضرار بالأموال أو المصالح

### تمهيد

يحرّم المشرع في نصوص كثيرة وردت في باب العنوان على اللال العام أو في مواضع أخرى من قانون العقوبات صوراً محددة من سلوك الموظف العام الذي يضر بالأموال أو بالمصالح العامة التي يقع عليه واجب حمايتها<sup>(١)</sup> وبالإضافة إلى هذه الصور ، أورد المشرع عدداً من النصوص التي تعاقب على مطلق الاضرار ، سواء كان عملياً أو غير عمدي ، بقصد مواجهة بعض صور الاضرار التي قد لا تستوعبها النصوص الخاصة . لذلك تعد النصوص التي تحرم الاضرار بالأموال أو المصالح بصفة عامة من قبيل النصوص الاحتياطية التي وضعت تحوطاً لما قد يستجد من أفعال العنوان على الأموال والمصالح العامة والتي لا تدخل في مفهوم الجرائم الخاصة مثل الاختلاس أو الاستيلاء . ويترتب على هذا الطابع الاحتياطي لجرائم الاضرار أن النصوص المقررة لها لا تنطبق إلا إذا لم يوجد نص قانوني خاص يعاقب على فعل الموظف<sup>(٢)</sup>.

وتقع جرائم الاضرار إما على الأموال العامة أو الأموال والمصالح الخاصة المعهود بها إلى الجهة التي يعمل بها الموظف أو الجهة التي يتصل بها بحكم وظيفته ، وإما على المصالح العامة للمجتمع بأكمله أو لفئة من فئاته ، يستوى أن تكون المصلحة إقتصادية أو إجتماعية<sup>(٣)</sup>.

(١) ومن الملاحظ في المجتمع المصري تزايد أفعال الاضرار بالأموال والمصالح العامة ، من الموظفين وغيرهم ، سواء كان ذلك عمداً أو بسبب الإهمال . ونعتقد أنه من الضروري البحث عن الأسباب الحقيقية لهذه الظاهرة ومحاولة القضاء عليها ، لأن العقاب الجنائي قد لا يجدي على الدوام في تحقيق تلك الغاية .

(٢) في هذا الصدد ، راجع الدكتور عبد المهيمن بكر ، ص ٢١٥ ، الدكتور عوفى محمد ، ص ١٤٣ ، الدكتور محمود نجيب حسني ، ص ١٣٩ ، الدكتور محمد أبو عامر ، ص ٣٢٥ .

(٣) فالأضرار بهذه المصلحة تجرّب عليه العقاب بالمقومات الاقتصادية والاجتماعية التي يقوم عليها نظام المجتمع .

وجرائم الاضرار بالأموال أو المصالح التي عهد إلى الموظف برعايتها قد تكون عمدية أو غير عمدية . و نتناول فيما يلي صور الاضرار العمدى وغير العمدى بالأموال والمصالح .

## المبحث الأول

### الاضرار العمدى بالأموال والمصالح

الصورة الأساسية للاضرار العمدى بالأموال والمصالح جرمتها المادة ١١٦ مكررا من قانون العقوبات . لكن هناك صوراً أخرى من الاضرار تدخل فى نطاق الاضرار العمدى جرمها المشرع بمقتضى المواد ١١٦ التى تعاقب على الاختلال بنظام توزيع السلع<sup>(١)</sup> ، و ١١٦ مكرراً ( ج ) التى تعاقب على الاختلال بتنفيذ بعض العقود ، ١١٧ مكررا التى تعاقب على جريمة تخريب أو اتلاف الأموال . وندرس جريمة الاضرار عمداً بالأموال والمصالح وجريمة تخريب أو اتلاف الأموال ، لأن الاضرار العمدى يتحقق فيهما على نحو مباشر ، والعنوان على المال العام فيهما يبدو أكثر وضوحاً .

## المطلب الأول

### جريمة الاضرار عمداً بالأموال والمصالح

نصت على هذه الجريمة المادة ١١٦ مكررا من قانون العقوبات ، التى تقرر أن « كل موظف علم أضر عمداً بأموال أو مصالح الجهة التى يعمل بها أو يتصل بها بحكم عمله أو بأموال الغير أو مصالحهم المعهود بها إلى تلك الجهة يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة . فإذا كان الضرر الذى ترتب على فعله غير جسيم جاز الحكم عليه بالسجن » .

(١) وهذه الجريمة تتضالض أهميتها المنية تدريجياً نتيجة السياسة الاقتصادية للمعاصرة التى تهدف الى تحرير الاقتصاد المصرى من القيود التى تحد من انطلاقه نحو اقتصاد السوق ، اذ من نتائج هذه السياسة الاتقلال من عدد السلع المدعومة التى توزع على المواطنين وفق قواعد وتعليمات محددة .

يقرر هذا النص أهم جرائم الاضرار العمدى بالأموال والمصالح ، وهو نص احتياطي عام كما رأينا ، بمعنى أنه لا ينطبق إلا إذا لم يوجد نص خاص يمكن أن ينطبق على فعل الموظف الذى أضر بالمال أو المصلحة . فإذا وجد النص الخاص ، كان هو الواجب التطبيق ، اعمالاً للقاعدة العامة التى تقضى بأن النص الخاص يقيد النص العام<sup>(١)</sup>.

والحفاظ على المال العام هو التزام يفرض على كل شخص ، وهو يفرض من باب أولى على الموظف العام . وإذا كان اضرار الفرد العادى عمداً بالمال العام سلوكاً ممنوعاً ومعاقباً عليه ، فإن هذا الاضرار إذا وقع من الموظف العام الذى يحمل أمانة المحافظة على أموال ومصالح الدولة بصفة عامة يكون أشد ممتناً ، ويستوجب تشديد عقابه عن عقاب الفرد العادى إذا أتى السلوك ذاته .

وأركان جريمة الاضرار العمدى بالأموال والمصالح ثلاثة هى صفة خاصة فى الجاني ، وركن مادي وركن معنوي ، وندرس هذه الأركان ثم نحدد العقوبة المقررة للجريمة .

### أولاً : الصفة الخاصة للجاني

يتعين أن يكون مرتكب جريمة الاضرار موظفاً عاماً وفقاً للمدلول الذى حددته المادة ١١٩ مكرراً من قانون العقوبات . ولم يتطلب المشرع أن يكون الموظف مختصاً بخيازة المال الذى أضر به أو مكلفاً شخصياً بمسئلاته ، وإنما اكتفى بأن يكون المال أو المصلحة موضوع الاضرار للجهة التى يعمل بها الموظف أو للجهة يتصل بها بحكم عمله ، أو للغير طالما كانت تلك الجهة تتولى أمر المال أو المصلحة . ويتعين أن تتوافر الصفة وقت ارتكاب الفعل ، ولا أهمية بعد ذلك لاستمرارها أو زوالها .

---

(١) الدكتور محمود نجيب حسنى ، ص ١٣٤ ، الدكتور عوض محمد ، ص ١٤٥ ، الدكتور محمد أبو

عالم ، ص ٢٢٧ .

## ثانيا : الركن المادى

يتحقق الركن المادى لجريمة الاضرار العمدى باتيان الموظف سلوكاً ينتج عنه الاضرار بالأموال والمصالح التى أشار إليها النص . .

أما سلوك الموظف فقد اكتفى المشرع فى التعبير عنه بالنتيجة التى تترتب عليه وهى الاضرار ، فاستعمل لفظ « أضر » ، لذلك فلا يشترط فى سلوك الموظف أن يتخذ شكلاً معيناً طالما كان من شأنه الاضرار وترتب عليه حدوث الضرر فعلاً . والغالب أن يكون السلوك الذى أضر بالأموال والمصالح إيجابياً ، لكنه قد يكون سلبياً . وأمثلة السلوك الذى يكون من شأنه الاضرار بالأموال والمصالح عديدة ، منها أن يعتمد الموظف اتلاف الأموال أو الأجهزة التى فى عهده أو أن يمنح مدير البنك أحد العملاء قرضاً بضمانات وهمية ، أو أن يترك مدير الشركة الآلات المشغولة لحسابها حتى ت تلف أو أن يتمتع بمأمور التحصيل عن تحصيل أموال الدولة حتى تسقط بالتقادم ، أو أن يعتمد الموظف الامتناع عن اصلاح عقار موضوع تحت حراسة الجهة التى يعمل بها فيترتب على ذلك إنذاره<sup>(١)</sup>.

وسلوك الموظف الذى يحقق الركن المادى لجريمة الاضرار ينبغى أن يكون من شأنه احدث الضرر ، أى أن تكمن فيه لحظة اتيانه صلاحية ترتيب النتيجة التى يجرمها القانون ، وفقاً للعادى والمألوف بصرف النظر عن تقدير الموظف ذاته . فان كان السلوك وقت اتيانه لا تكمن فيه صلاحية ترتيب النتيجة ، فلا قيام لجريمة الاضرار ولو لحق الضرر فعلاً بأموال أو مصالح الجهة التى يعمل بها الموظف . وبالمقابل إذا كان سلوك الموظف من شأنه لحظة اتيانه احدث الضرر ، لكن لم يترتب عليه هذا الضرر بسبب خارج عن إرادة الموظف ، توقفت مسؤولية الموظف عند حد الشروع فى الاضرار العمدى . وتقدير ما إذا كان سلوك الموظف ينطوى منذ اتيانه على صلاحية احدث الضرر

---

(١) أو أن يعتمد الموظف اضاءة رسوم توصيل التيار الكهربائى وقمة الكهرباء المستهلكة من أصحاب المساكن على الجهة التى يعمل بها وهى شركة كهرباء تبين القناطر تقضى ٢ مايو ١٩٩١ ، فى العطن رقم ٥١٩ لسنة ٦٠ القضائية ، لم ينشر بعد . .



بالأموال والمصالح هو من الأمور التي يفصل فيها قاضي الموضوع في ضوء الظروف والملابسات التي أحاطت بالموظف حال اتيانه هذا السلوك .

وينبى فضلاً عن صلاحية السلوك منذ اتيانه لاجداث الضرر ، أن ينطوى هذا السلوك على مخالفة لواجبات الوظيفة ، أى أن يشكل السلوك اختلافاً بالواجبات التي تفرضها الوظيفة . فإذا كان سلوك الموظف — فضلاً كان امتناعاً — لا يخل بواجبات الوظيفة ، بل على العكس يتطابق مع تلك الواجبات ، فلا تقوم الجريمة ، ولو ترتب على هذا السلوك الضرر بأموال أو مصالح جهة العمل . ذلك أن مطابقة السلوك لواجبات الوظيفة تعد سبباً إباحة لهذا السلوك طبقاً للمادة ٦٣ من قانون العقوبات . ويكون الفعل مطابقاً لواجبات الوظيفة ولا تقوم به الجريمة طبقاً لهذا النص إذا ارتكب تنفيذاً لأمر صادر إلى الموظف من رئيس تجب عليه طاعته أو يعتقد أنها واجبة عليه ، أو إذا ارتكب تنفيذاً لما تأمر به القوانين أو ما اعتقد الموظف أن اجراءه من اختصاصه .

أما الضرر الذى ينتج عن سلوك الموظف غير المطابق لواجبات الوظيفة ، فلم يحدده المشرع ، وإنما أطلق التعبير بقوله « كل موظف علم أضر ... » . ويستفاد من ذلك أن الجريمة لا تقوم بسلوك الموظف المخالف لواجبات الوظيفة ، ولو كان من شأنه احدثات الضرر ، إذا لم يترتب على هذا السلوك بالفعل الضرر بالأموال والمصالح . ويعنى ذلك أن جريمة الأضرار العمدى بالأموال والمصالح جريمة مادية لا شكلية ، بمعنى أنها من جرائم النتيجة وليست من جرائم النشاط أو السلوك المجرد ، ومن ثم لا تقع تامة الا بتحقيق النتيجة التي يتطلبها النموذج القانونى للجريمة ، وهى الأضرار بالأموال أو المصالح ، وأن تكون تلك النتيجة قد تحققت بسبب سلوك الموظف ، أى أن تتوفر رابطة سببية مادية بين سلوك الموظف ، والأضرار الذى سببت بالأموال والمصالح . وترتب على اعتبار جريمة الأضرار العمدى من الجرائم المادية أن عدم تحقق النتيجة لسبب خارج عن إرادة الموظف رشم ارتكاب السلوك الصالح لاجداثها يقصر مسؤولية الموظف على الشروع . ويتفرع عن ذلك أن المدلول التلقائى ينفى مسؤولية الموظف عن

الشروع إذا حدث قبل أن يتحقق فعلاً الضرر الذى كان السلوك صالحاً لاحدائه . ويدهى أن تطلب رابطة سببية بين سلوك الموظف والضرر الذى حدث بمعنى أن تحقق الضرر دون أن يكون لسلوك الموظف دخل فى احداثه ينفى مسؤولية الموظف عن هذا الضرر ، إذ تنفى فى هذه الحالة رابطة السببية بين الضرر وسلوك الموظف .

ولم يحدد المشرع ماهية الاضرار الذى يحقق الجريمة . والضرر بصفة عامة هو الاخلال بحق أو بمصلحة يحميها القانون . ويتحقق فى هذه الجريمة إذا لحقت خسارة أو خضاع كسب محقق لجهة العمل من جراء سلوك الموظف المخالف لواجبات الوظيفة . والضرر المتطلب لقيام جريمة الاضرار العمدى لا يشترط فيه القانون درجة معينة من الجسامة ، فالضرر الجسيم شأنه شأن الضرر اليسير ، وان كان المشرع قد جعل من عدم جسامة الضرر ظرفاً مخففاً لعقاب الجريمة كما سنرى . ويرى بعض الفقه<sup>(١)</sup> أن سكوت المشرع عن تحديد صفة خاصة للضرر المتطلب لقيام الجريمة ، يستتج منه استواء الضرر المادى والمعنوى ، الذى أصاب جهة العمل من جراء فعل الموظف ، بدليل إضافة لفظ « المصالح » إلى لفظ « الأموال » ومن الجائز أن تكون المصالح التى يصيبها الضرر مصالح اعتبارية . لكننا نعتقد أن لفظ المصالح ينبغى أن يقتصر على المصالح التى يكون لها طابع مالى دون المصالح الاعتبارية البحتة التى لا يمكن تقويمها بالمال . وإذا كان المشرع قد أضاف لفظ المصالح إلى الأموال التى يمكن أن يضر بها سلوك الموظف ، فليس مؤدى ذلك أنه قصد تجميع الاضرار بالمصالح الاعتبارية البحتة ، وإنما أراد من ذلك ألا يفهم لفظ الأموال إذا ما جاء منفرداً على أن المقصود به الأموال القائمة دون المصالح المالية المرتقبة ، فيؤدى هذا الفهم إلى افلات من يضر بتلك المصالح من العقاب<sup>(٢)</sup> .

(١) الدكتور محمود نجيب حسنى ، ص ١٣٦ ، الدكتور عبد المهيمن بكر ، ص ٤١٦ ، الدكتور فوزية عبد الستار ، ص ١٦٢ .

(٢) فى هذا الصنف ، راجع الدكتور عوض محمد ، ص ١٤٨ ، الدكتور محمد أبو عامر ، ص ٢٣٥ ، وراجع نقض ٢٦ أبريل ١٩٦٦ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ١٧ ، رقم ٩٤ ، ص ٤٩١ .

والضرر الذى يتطلبه القانون لقيام الجريمة هو الضرر الذى أصاب جهة العمل ، أى الضرر بالأموال والمصالح التى أشار إليها نص المادة ١١٦ مكرراً . ومن ثم فلا عبرة بما أصاب الموظف من ضرر ، إذ ليس من شأن ترتب الضرر للموظف ، بالاضافة إلى ما أصاب الأموال والمصالح المعهودة إليه ، أن ينفي الجريمة عنه . ويتفرع عن ذلك أن الجريمة تقوم ولو انتفى أى وقع شخصى علا على الموظف من جراء سلوكه ، بل انها تقوم على الرغم مما أصابه من ضرر من جراء هذا السلوك<sup>(١)</sup> .

وأخيراً يتطلب قيام الركن المادى لجريمة الاضرار العمدى أن يقع الضرر على موضوع معين ، حدده المشرع بأنه أموال أو مصالح مالية للجهة التى يعمل بها الموظف أو لجهة يتصل بها بحكم وظيفته أو أموال ومصالح الغير المعهود بها إلى احدى هاتين الجهتين . والجهة التى يعمل بها الموظف هى تلك التى يشغل فيها منصباً على وجه الانتظام والاعتiad . أما الجهة التى يتصل بها الموظف بحكم وظيفته ، فهى الجهة التى تقتضى طبيعة عمله أن يكون على اتصال بها لتنفيذ بعض الواجبات الوظيفية فيها ، مثلها الجهات التى يتولى الموظف بحكم عمله مراقبة أعمالها أو نشاطها أو الاشراف على تأسيسها أو تصفيتها ، وسواء أن تكون تلك الجهة عامة أو خاصة ، ولا يشترط أن يكون اتصال الموظف بتلك الجهة له طابع الانتظام والاستمرار<sup>(٢)</sup> . وسواء كانت الجهة التى حدث الاضرار بها هى جهة عمل الموظف أو جهة يتصل بها بحكم وظيفته ، فانه لا يشترط لقيام جريمة الاضرار العمدى بأموال أو مصالح احدى هاتين الجهتين أن تكون للموظف صلة وظيفية محددة بالأموال أو المصالح التى أضر بها ، أى أنه لا يشترط أن يكون المال الذى حدث الاضرار به مما يختص بميازته أو صيافته أو استخدامه ، بل تقع جريمة الاضرار العمدى سواء كان عمل الموظف يقتضى الاتصال بهذا المال أم لا . ولا يسوع فى هذا الحصر من المقرنة بين جنابة

(١) نقض ٢٧ أكتوبر ١٩٦٠ ، مجموعة أحكام النقض ، المجلد ٢٠ ، رقم ٢٢٩ ، ص ١١٥٧ .

(٢) فى هذا الصدد : راجع الدكتور عوض محمد ، ص ١٥٢ ، الدكتور محمد أمى عامر ، ص ٢٢٧ .

ويرى بعض الفقه ضرورة أن يكون اتصال الموظف بالجهة رسمياً ومتصفاً ، فى هذا الصدد ،

للدكتور محمود عبيد حسنى ، ص ١٢٦ .

الاضرار العمدى وجنحة الاضرار غير العمدى لتطلب الصلة بين ما وقع من الموظف وبين أعمال وظيفته فى الأولى لأن المشرع تطلب ذلك فى الثانية . فالاضرار غير العمدى لا يتصور الا بالنسبة لمال من الأموال يستخدمه الموظف أو يلتزم وظيفياً بصيائه ، وتمثل الجريمة فى الاخلال بهذا الالتزام المحدد ، وهو ما اقتضى من المشرع تطلب الصلة بين المال وبين أعمال الوظيفة . أما فى جنابة الاضرار العمدى ، فان سلوك الموظف يخل بواجب عام تفرضه الوظيفة مؤداه ضرورة امتناع الموظف عن تعمد الاضرار بمال للجهة التى يعمل بها أو لجهة يتصل بها بحكم وظيفته ، والاخلال بهذا الواجب العام تتحقق به خيانة الموظف للثقة التى وضعت فيه ، سواء كان ماوقع من الموظف من سلوك أهل بهذا الواجب له علاقة بأعمال وظيفته أم لا علاقة له بتلك الأعمال .

والأموال والمصالح التى يقع الاضرار بها قد لا تكون للجهة التى يعمل بها الموظف أو لجهة يتصل بها بحكم عمله ، وإنما قد تكون للغير وعهد بها إلى جهة عمل الموظف أو إلى الجهة التى يتصل بها بحكم عمله . والغير المقصود فى نص القانون قد يكون فرداً عادياً ، أو جهة خاصة ، أو جهة عامة لا يعمل فيها الموظف ولا يتصل بها بحكم عمله . وعلى ذلك فلا يشترط أن تكون أموال الغير أو مصالحه معهوداً بها إلى الجهة التى يعمل بها الموظف ، وإنما قد يكون معهوداً بها إلى الجهة التى يتصل بها بحكم عمله ، فتقع الجريمة ، إذا أضر عمداً بتلك الأموال أو المصالح . وليس بلازم أن تكون حيازة مال الغير أو استخدامه أو صيائه من اختصاص الموظف ، بل يكفى أن يكون المال معهوداً به إلى الجهة التى يعمل بها أو إلى الجهة التى يتصل بها بحكم عمله ، ولو لم يكن معهوداً به إليه شخصياً . وتطبيقاً لذلك يرتكب جريمة الاضرار العمدى الموظف الذى يعتمد اتلاف مال خاص قامت جهة عمله بالحجز عليه ، أو الموظف الذى يعتمد اخفاء عطاء تقدم به أحد المقاتلين بنية اضاعة الفرصة عليه لمصلحة مقاتل منافس له .

جريمة الاضرار العمدية بالأموال والمصالح لا تقع حسب طبيعتها الاعمدية ، وقد عبر النص عن ذلك بقوله « كل موظف عام أضر عمداً ... » . ولذلك يتخذ ركنها المعنوي صورة القصد الجنائي ، والقصد المطلوب لقيامها هو القصد العام الذي يقتضي علم المتهم أنه موظف عام<sup>(١)</sup> ، وأن من شأن السلوك الذي يأتيه الاضرار بالأموال أو المصالح التي حددها القانون . ويتطلب القصد الجنائي كذلك اتجاه ارادة المتهم إلى اتيان الفعل واحداث الضرر<sup>(٢)</sup> . وتطبيقاً لذلك يتنفي القصد الجنائي إذا جهل المتهم أن من شأن فعله احداث الضرر بالمال العام ، كما يتنفي القصد إذا ثبت عدم اتجاه ارادة المتهم إلى اتيان السلوك أو إلى الحاق الضرر بالمال العام . فإذا كان حدوث الضرر نتيجة إهمال الموظف في صيانة المال العام ، انتفى القصد الجنائي اللازم لقيام جريمة الاضرار العمدية ، وإن كان ذلك لا يمنع من قيام جريمة الاضرار غير العمدية<sup>(٣)</sup> . وإذا حدث الضرر بسبب نقص خيرة الموظف أو سوء تقديره لمصلحة الجهة التي يعمل بها أو التي يتصل بها بحكم عمله أو لمصلحة الغير المعهود بها إلى احدي هاتين الجهتين ، فإن قصده الجنائي يتنفي .

ولا تتطلب الجريمة لقيامها قصداً خاصاً ، بل انها تقوم بالعلم والارادة السلوك والنتيجة التي تترتب عليه ، والعلم والارادة هما قوام القصد الجنائي العام . ولفظ العمد الذي أضافه المشرع ليس من شأنه أن يغير من طبيعة القصد المطلوب لقيام الجريمة ، بل ان المشرع لم يكن بحاجة أصلاً إلى النص على العمد ، إلا إذا كان يقصد من ذلك استبعاد العقاب على الصورة غير العمدية من الاضرار ، لأن لفظ الاضرار إذا ورد مطلقاً فانه قد يفسر على أنه يفيد العقاب على العمد والخطأ . أما وقد رصد المشرع نصاً خاصاً للعقاب على الاضرار غير العمدية ، فإن لفظ « عمداً » لا يكون له مقتضى بالنسبة لجريمة

(١) وإن له صلة بالجهة التي أضر سوكه . بلها أو بمصلحتها ساية . .

(٢) أي اتجاه ارادته إلى السلوك وإلى احداث النتيجة المترتبة عليه وهي الاضرار .

(٣) راجع نقض ٢٧ أكتوبر ١٩٦٩ ، السابق الإشارة اليه

الاضرار العمدى . لذلك لا نقر ما ذهب إليه بعض الفقه من تطلب « نية الاضرار » باعتبارها خصوصية تميز الاضرار العمدى عن الاضرار غير العمدى ، واعتبار ذلك تطبيقاً لنص القانون الذى جرح على التعبير عن هذه النية بلفظ « عمداً »<sup>(١)</sup> . فما يميز الاضرار العمدى عن الاضرار غير العمدى هو إرادة النتيجة أو عدم إرادتها . أمانة الاضرار بالجهة صاحبة المال أو بالغير أو نية تحقيق النفع للمتهم أو لغيره . أو نية الانتقام من الدولة ، فانها لا تعدو أن تكون بواعث حركت الفاعل لتحقيق النتيجة التى يجرمها القانون . والتى اتجهت إرادته إلى تحقيقها ، وهى الاضرار بالأموال أو المصالح .

وينبئ تطبيقاً للقواعد العامة — أن يتزامن القصد مع سلوك الموظف الذى ترتب عليه الاضرار بالمال أو المصلحة . فإذا توافر القصد لحظة اتیان السلوك الذى أضر بالمال ، قامت الجريمة ولو لم يكن للقصد وجود قبل اتیان هذا السلوك أو كان قد تخلف عند تحقق الاضرار الفعل . وبالمقابل لا تقوم الجريمة إذا انتفت إرادة أحداث الضرر وقت اتیان المتهم سلوكه ، ولو ترتب على هذا السلوك حدوث ضرر بالأموال أو المصالح التى يحميها القانون<sup>(٢)</sup> .

## رابعاً : عقوبة الاضرار العمدى

### الاضرار العمدى بالأموال والمصالح جنابة قرر لها القانون عقوبة الاشغال

(١) فى هذا المعنى ، الدكتور محمد أبو عامر ، ص ٢٣٨ . والواقع أن المشرع عندما قصد تطلب نية الاضرار فى بعض جرائم الاضرار ، فانه قد نص على ذلك صراحة . من ذلك ما نص عليه فى المادة ٨٩ مكرراً من قانون العقوبات بالنسبة لتخريب الأموال العامة بواسطة غير الموظف . فقد تطلب أن يكون ذلك « بقصد الاضرار بالاقتصاد القومى » ، وفى المادة ٢٥٢ مكرراً حيث تطلب القصد ذاته بالنسبة لمن يضع النار فى الأموال العامة . وفى هذين النصين ورد لفظ « عمداً » . ولكنه لم يكف فى مفهوم المشرع لتحقيق نية الاضرار التى تطلبها صراحة بالإضافة الى القصد العام الذى عر عنه بالعمد . فضلاً عن ذلك فإن تطلب نية الاضرار فى جريمة « الاضرار » العمدى بالأموال والمصالح يعد من قبيل تحصيل الحاصل ، لأنه لا يتصور تخلف الضرر . وإذا تخلف فلا قيام أصلاً للجريمة . ومن ثم فنية الاضرار يتضمنها علم المقيم أن سلوكه يضر أو من شأنه أن يضر دنال أو المصلحة العامة

(٢) يمكن فى هذه الحالة أن تقوم جريمة الاضرار غير العمدى . راجع ما سبى ص ٢٩٥ وما بعدها .

الشاقة المؤقتة- باعتبارها عقوبة أصلية وحيدة تتراوح بين حبسها للأدنى والأقصى  
العامين ، وهو ما يعطى القاضى سلطة تقديرية واسعة في تقدير العقوبة تبعاً  
لظروف كل واقعة على حدة . وبالإضافة إلى العقوبة الأصلية ، يحكم بعزل  
الجانى من وظيفته أو زوال صفته . وبهذه أنه لا محل للحكم بالقرينة النسبية  
أو الرد .

وقد قرر القانون لهذه الجريمة ظرفاً مخففاً للعقاب هو عدم جسامته الضرر  
المرتب على الجريمة ، أى عدم جسامته ما أصاب الأموال والمصالح التي يحميها  
النص من ضرر . فإذا كان هذا الضرر غير جسيم ، جاز للمحكمة أن تحكم  
عليه بالسجن بدلاً من الأشغال الشاقة المؤقتة . وتقدير ما إذا كان الضرر  
جسيماً أو غير جسيم هو من الأمور التي يستقل بها قاضى الموضوع . وإذا  
استعملت المحكمة سلطتها في تخفيف العقوبة وفقاً للفقرة الثانية من المادة ١١٦ .  
منكرراً ، فإذا هذا لا يمنع من الحكم بالعزل أو زوال الصفة .

ونعتقد أن تقرير المشرع للظرف المخفف في حالة الضرر غير الجسيم في  
جريمة الأضرار العمدى يمنع الالتجاء إلى المادة ١١٨ مكرراً (أ) التي تجيز  
للمحكمة أن تقضى بالحبس أو بواحد أو أكثر من التدابير المخصوص عليها في  
المادة ١١٨ مكرراً إذا كان الضرر الناجم عن الجريمة لا تتجاوز قيمته خمسمائة  
جنيه . فالفقرة الثانية من المادة ١١٦ مكرراً تعد في مجال التخفيف نصاً خاصاً  
يرجع على نص المادة ١١٨ مكرراً (أ) الذي يعد نصاً عاماً في هذا  
الخصوص . وعلى ذلك يكون الضرر غير الجسيم في خصوص جريمة الأضرار  
العمدى هو الضرر الذي لا تتجاوز قيمته خمسمائة جنيه<sup>(١)</sup> ، ويكون المشرع قد  
أراد في المادة ١١٦ مكرراً أن يقيد سلطة المحكمة في تخفيف العقوبة بالنظر إلى  
خطورة الجريمة التي يتعمد فيها الموظف الحاق الضرر بالأموال والمصالح العامة .  
وهذا التفسير هو الذى يجعل لنص الفقرة الثانية من المادة ١١٦ مكرراً قيمة  
حقيقية ، فقد قصد منه المشرع وضع حد للتخفيف الذى يجوز للمحكمة أن  
تلجأ إليه في حالة الضرر غير الجسيم ، وبدونه كان مؤدى تطبيق التخفيف

(١) قرآن الدكتور محمد أبو علم ، ص ٢٤٩ .

الذى قرره المادة ١١٨ مكررا (أ) أن تخفف عقوبة الموظف إلى الحبس وحده الأدنى أربع وعشرين ساعة أو إلى أحد التدابير المنصوص عليها في المادة ١١٨ مكررا ، وقد رأى المشرع بحق أن ذلك يعد مبالغة في التخفيف بالنسبة لموظف عام تعتمد الاضرار بالأموال والمصالح العامة أو أضر بها فعلاً ، أيا كانت قيمة الضرر الذى أحدثه .

وعلى كل حال فإن تقييد سلطة المحكمة بحرماتها من اللجوء إلى التخفيف المقرر في المادة ١١٨ مكررا (أ) اكتفاء بالتخفيف الذى قرره الفقرة الثانية من المادة ١١٦ مكررا ، والذى يسمح لها بالحكم بالسجن بدلاً من الأشغال الشاقة المؤقتة ، لا يمس سلطة المحكمة في استخدام المادة ١٧ من قانون العقوبات واستبدال عقوبة الحبس الذى لا يقل عن ثلاثة شهور بعقوبة السجن ، إذا اقتضت أحوال الجريمة رأفة القضاة .

### المطلب الثانى

### جريمة تخريب أو إتلاف المال العام

نصت على هذه الجريمة المادة ١١٧ مكررا من قانون العقوبات ، التى تقرر أن « كل موظف عام خرب أو أتلف أو وضع النار عمداً فى أموال ثابتة أو متقولة أو أوراق أو غيرها للجهة التى يعمل بها أو يتصل بها بحكم عمله ، أو للغير متى كان متهوداً بها إلى تلك الجهة ، يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة . وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة إذا ارتكبت إحدى هذه الجرائم بقصد تسهيل ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى المواد ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٣ مكررا أو لاختفاء أدلتها . ويحكم على الجاني فى جميع الأحوال بدفع قيمة الأموال التى خربها أو أتلفها أو أحرقها » .

يجرم المشرع بهذا النص صورة خاصة من الاضرار العمدى بالأموال والمصالح ، وهى صورة من أشد صور الاضرار العمدى خطورة إذ يقوم الموظف العام بتخريب أو إتلاف أو وضع النار عمداً فى الأموال العامة .



أموال الغير المعهود بها إلى جهة عامة . ولخطورة هذه الصورة من الاضرار ، شدد المشرع عقابها عن عقاب جريمة الاضرار العمدى بوجه عام . هذا التشديد له ما يبرره ، لأن الموظف العام يأقضى صور المدون على المال العام ، ومن ثم استحق أقصى العقوبات المقررة لهذا المدون ، لاسيما أن صيانة المال العام هي من أخص واجبات الموظف الذى يتصل به بحكم عمله<sup>(١)</sup>.

وندرس أركان الجريمة ثم نحدد العقوبات المقررة لها . وأركان هذه الجريمة ثلاثة : الصفة الخاصة للجاني ، والركن المادى والركن المعنوى .

### أولاً : الصفة الخاصة للجاني

يتعين أن يكون مرتكب جريمة التخريب أو الاتلاف أو وضع النار فى المال العام موظفاً عاماً وفقاً للمدلول الذى حددته المادة ١١٩ من قانون العقوبات . ولم يتطلب المشرع أن يكون الموظف مختصاً بمحاذاة المال الذى غربه أو أتلفه أو وضع النار فيه أو مكلفاً بمقتضى وظيفته بصيانة هذا المال ، وإنما اكتفى بأن يكون المال للجهة التى يضم بها الموظف أو يتصل بها بحكم عمله ، أو للغير متى كان معهوداً به إلى تلك الجهة . ويتعين أن تتوافر الصفة وقت ارتكاب الفعل ، ولا يهيم أن تزول عنه بعد ارتكابه أو تظل ثابتة له . فإذا وقع فعل التخريب أو الاتلاف أو وضع النار من غير موظف أو من موظف لا تربطه بالمال الصلة التى أشار إليها نص المادة ١١٧ مكرراً ، انتفت الصفة التى يتطلبها القانون لاستحقاق العقوبة المقررة فى النص المذكور . لكن ذلك لا يعنى افلات مرتكب فعل التخريب أو وضع النار فى الأموال العامة من العقاب مطلقاً ، لأن هذه الأفعال عاقب عليها المشرع إذا ارتكبها أى شخص وفقاً

---

(١) والواقع أن المشرع لم يشدد عقاب الموظف العام عن عقاب الشخص العادى الذى يرتكب هذه الجريمة على الأموال العامة ، فبقوة الشخص العادى الذى يغرب عمداً المال العام بأي طريقة هي الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة وفقاً لنص المادة ٨٩ مكرراً من قانون العقوبات ، كما أن الشخص الذى يضع النار عمداً فى هذه الأموال يعاقب بالعقوبة ذاتها وفقاً لنص المادة ٢٥٢ مكرراً من قانون العقوبات .

## ثانياً : الركن المادى

يتحقق الركن المادى للجريمة بالتخريب أو الإتلاف أو وضع النار الذى يرد على موضوع حدده النص . ويعنى ذلك أن الركن المادى يتحقق بسلوك يأتيه الجانى على موضوع معين .

أما الموضوع الذى يرد عليه السلوك ، فهو أموال ثابتة أو منقولة أو أوراق أو غيرها . والأموال الثابتة يقصد بها العقارات ، والأموال المنقولة هى ما عدا العقارات من أموال ، ولذلك لم يكن المشرع بحاجة إلى اضافة لفظ الأوراق ، لأن الأوراق ذات القيمة لا تعدو أن تكون نوعاً من الأموال المنقولة ، وأياً ما كان الأمر ، فموضوع الجريمة هو المال عقاراً كان أو منقولاً ، وما ورد فى النص لم يكن حصراً للموضوع الذى يمكن أن يقع عليه سلوك الجانى ، وإنما كان على سبيل المثال ، بدليل أن المشرع أورد ما ذكره من أموال بعبارة « أو غيرها » . وبشرط فى المال الذى يقع عليه سلوك الموظف أن يكون مملوكاً للجهة التى يعمل بها أو يتصل بها بحكم عمله ، أو مملوكاً للغير ، أى لفرد عادى أو لجهة غير التى يعمل بها الموظف أو يتصل بها بحكم عمله ، متى كان معهوداً بهذا المال إلى احدى هاتين الجهتين .

وسلوك الموظف ينبغي أن يتخذ احدى صور ثلاث هى : التخريب والإتلاف ووضع النار فى المال . والتخريب يعنى جعل المال غير صالح مطلقاً للاستعمال المعتاد له ، كما لو هدم الجانى مبنى حكومياً أو مخصصاً لمصلحة حكومية أو حطم سيارة على نحو يجعلها غير قابلة للإصلاح . أما الإتلاف فمعناه الانتقاص من صلاحية المال للاستعمال ، ومفاله هدم جزء من السور المحيط بالبناء أو كسر زجاج السيارة الحكومية . أما وضع النار فى المال ، فمعناه مجرد اضرار النار فيه ،

---

(١) راجع على سبيل المثال المواد ٨٩ مكرراً ، ٩٠ ، ٢٥٢ مكرراً من قانون العقوبات ، وكلها تعاقب « كل من غرق عمداً ..... » ، أو « كل من وضع النار عمداً ..... » .

سواء اشتملت أم لم تشتمل ، أتلفت شيئاً من المال ، أو لم تلتف منه شيئاً<sup>(١)</sup> . فالجريمة تقع تامة بمجرد وضع النار ، ولو أمكن تجريدها من قائلها ومنع تخريبها أو إتلافها للمال الذى وضعت فيه<sup>(٢)</sup> . وهذا المعنى يستفاد من نصير الذى استعمله المشرع أى « وضع النار » ، وهو تعبير يختلف مدلوله عن تعبير « أحرق المال » الذى لا يضيف جديداً لو كان المشرع قد استعمله إلى كلمة « خرب » . ومن ثم تبدو أهمية النص على وضع النار باعتباره سلوكاً مستقلاً عن فعل التخريب أو الاتلاف . ويعنى ذلك أن الجريمة إذا اتخذ سلوك الجاني فيها صورة وضع النار فى المال فانها تكون جريمة سلوك تامة سواء أحدثت النار أثرها فى تخريب أو إتلاف المال أو لم تحدث أى أثر من هذا القبيل .

### الثالث : الركن المعنوى

جريمة تخريب أو إتلاف أو وضع النار فى المال العام المنصوص عليها فى المادة ١١٧ مكرراً من قانون العقوبات جريمة عمدية ، يتخذ ركنها المعنوى صورة القصد الجنائى . والقصد المتطلب لقيامها هو القصد العام ، الذى يفترض علم التهم بصفته وبأن المال الذى خربه أو أتلفه أو وضع النار فيه مملوك للجهة التى يعمل بها أو يتصل بها بحكم عمله أو مملوك للغير ومعهود به إلى تلك الجهة . ويتطلب توافر القصد كذلك اتجاه إرادة الموظف إلى اتيان فعل التخريب أو الاتلاف أو وضع النار . فإما تخلف العلم أو انتفت الإرادة ، فلا تقوم الجريمة لانقضاء القصد الجنائى لدى التهم . وتطبيقاً لذلك لا تقوم هذه الجريمة فى حق الموظف الذى يلتقى بعقب سيجارة كان يدخنها فيقع على مال عام للجهة التى يعمل بها ويترتب على ذلك اشتعال النار فى هذا المال ، لانقضاء إرادة وضع النار فى هذه الحالة ، وإن أمكن مساءلته فى هذا الغرض عن جريمة التسبب عن طريق الخطأ فى إلحاق ضرر جسيم بالأموال والمصالح المنصوص عليها فى المادة ١١٦ مكرراً ( أ ) . ولا يلزم لقيام القصد توافر نية الإضرار ، لأن اتجاه الإرادة إلى فعل ضار بطبيعته ينطوى

(١) الدكتور محمود جيب حسنى ، ص ١٤٨ ، الدكتور أحمد حنى سرور ، ص ٣١٦ .

(٢) راجع نقض ١٦ أبريل ١٩٣٤ ، مجموعة القواعد القانونية ، ج ٣ ، رقم ٢٢٢ ، ص ٣٠٩ ، ١٥ أكتوبر ١٩٤٥ ، ج ٦ رقم ٦١٣ ، ص ٧٥٩ .

بالضرورة على قيام هذه النية لدى المتهم<sup>(١)</sup>. لكن القصد الخاص منطبق في الصورة المشددة للجريمة ، ويترتب على توافره استحقاق العقوبة المشددة .

#### رابعاً : عقوبة تخريب أو الاتلاف المال العام

الجريمة جنائية قرر المشرع لها في صورتها البسيطة عقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة . ونصت المادة ١١٧ مكرراً على ظرف مشدد لعقاب هذه الجريمة هو ارتكابها بقصد تسهيل ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٣ مكرراً أو لاختفاء أدلتها ، والجرائم المنصوص عليها في المواد المذكورة هي اختلاس المال العام والاستيلاء عليه واختلاس أو الاستيلاء على أموال الشركات المساهمة . وقد راعى المشرع أن من يقدم على تخريب أو اتلاف المال العام أو وضع النار فيه لا يفعل ذلك غالباً إلا توصلاً إلى تسهيل ارتكاب جريمة أخرى من جرائم العدوان عليه أو لاختفاء الأدلة على ارتكاب تلك الجريمة منه أو من غيره<sup>(٢)</sup>. من أجل ذلك جعل المشرع من غرض الجاني ظرفاً مشدداً لعقاب جريمة التخريب أو الاتلاف أو وضع النار . لكن هذا التشديد لا يطبق في حق مرتكب هذه الجريمة إلا إذا كان مسؤولاً عن الجريمة التي قصد تسهيل ارتكابها أو اختفاء أدلتها بوصفه فاعلاً لها أو شريكاً فيها ، فإن لم يكن كذلك استحق عقوبة جريمة التخريب أو الاتلاف أو وضع النار في صورتها البسيطة . أما إذا توافر الظرف المشدد ، استحق الجاني عقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة .

وسواء حكم على الجاني بالعقوبة البسيطة أو بالعقوبة المشددة ، فإنه يجب الحكم عليه كذلك في الحالتين بدفع قيمة الأموال التي سرقها أو أتلفها أو أحرقها . كما

(١) انظر محمّد محمود نجيب حسني ، ص ١٤٩ .

(٢) ويعني ذلك أن هناك ارتباطاً لا يهمل الفجوة بين جريمة التخريب أو الاتلاف أو وضع النار والجريمة الأخرى . فالأولى ترتكب بقصد تسهيل ارتكاب الثانية أو لاختفاء ما يدل عليها حتى لا يتكشف أمر مرتكبها ولتأجيل ارتكابها . وقد كان مؤدى تطبيق القواعد العامة في الارتباط تطبق عقوبة التخريب أو الاتلاف أو وضع النار باعتبارها أشد من عقوبة الاختلاس أو الاستيلاء . من أجل ذلك قرر المشرع تشديد عقوبة جريمة التخريب أو الاتلاف أو وضع النار إذا ما توافر الارتباط الذي حدد المشرع صورته منها وبين جريمة من جرائم الاختلاس أو الاستيلاء .

يحكم عليه بالعزل أو زوال الصفة بالنسبة للجريمة في صورتها البسيطة دون الصورة المشددة لها اعمالاً لنص المادة ١١٨ من قانون العقوبات . ولا محل للحكم بالغرامة النسبية أو الرد ، وإنما يحكم فقط بدفع قيمة الأموال .

## المبحث الثاني

### الاضرار غير العمدى بالأموال والمصالح

جرائم الاضرار غير العمدى بالأموال والمصالح التي وردت في باب العدوان على المال العام نصت عليها المادتان ١١٦ مكرراً ( أ ) ، التي تعاقب على تسبب الموظف العام بخطئه في الحاق ضرر جسيم بالأموال أو المصالح ، و ١١٦ مكرراً ( ب ) ، التي تعاقب على الامهال في صيانة أو استخدام المال العام .

## المطلب الأول

### التسبب في الحاق ضرر جسيم بالأموال والمصالح

نصت على هذه الجريمة المادة ١١٦ مكرراً ( أ ) ، التي تقرر أن « كل موظف عام تسبب بخطئه في الحاق ضرر جسيم بأموال أو مصالح الجهة التي يعمل بها أو يتصل بها بحكم وظيفته أو بأموال الغير أو مصالحهم المعهود بها إلى تلك الجهة بأن كان ذلك ناشئاً عن إهمال في أداء وظيفته أو عن إخلال بواجباتها أو عن إساءة استعمال السلطة يعاقب بالحبس وغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين . وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ست سنوات وغرامة لا تتجاوز ألف جنيه إذا ترتب على الجريمة اضرار يتركز البلاد الاقتصادي أو بمصلحة قومية لها » .

يستوجب بناء أى مجتمع المحافظة على الأموال والمصالح العامة له . ويقع واجب المحافظة على الأموال والمصالح العامة على كل أفراد المجتمع ، إذ يجب أن يحرص كل منهم على المال العام والمصلحة العامة بقدر لا يقل عن حرصه على ماله الخاص

ومصلحة الشخص. ويفرض هذا الواجب على المواطن العادى أن يتمتع عن كل سلك عمدى يكون من شأنه أن يضر بالأموال والمصالح العامة . وإذا كان هذا الواجب العام يقع على عاتق كل مواطن ، فانه يصبح التزاماً محدداً بالنسبة للموظف العام على الأقل بالنسبة للأموال والمصالح العامة التى يتصل بها وظيفياً . لكن التزام الموظف لا يقتصر فقط على الامتناع عن كل سلوك عمدى يمكن أن يلحق الضرر بالأموال والمصالح ، بل ان هذا الالتزام يفرض عليه أن يسهم إيجابياً فى صيانة تلك الأموال والمصالح ، فلا يتسبب بخطئه فى إلحاق الضرر بها . ومعنى ذلك ضرورة أن يراعى الموظف العام فى تصرفاته إزاء الأموال والمصالح العامة الحيلة والحذر حتى لا يكون تصرفه سبباً فى إلحاق الضرر بالأموال والمصالح العامة .

ولهذه الجريمة ثلاثة أركان هى : الصفة الخاصة للجاني والركن المادى والركن المعنوى . وتدرس هذه الأركان قبل أن نحدد العقوبة المقررة للجريمة والحكم الاجرائى الخاص بها .

#### أولاً : الصفة الخاصة لمركب الجريمة

يعين أن يكون مرتكب الجريمة موظفاً عاماً ، وفقاً للمدلول الذى حددته المادة ١١٩ مكرراً من قانون العقوبات ، وعلى النحو السابق بيانه بالنسبة لجناية الأضرار العمدى .

#### ثانياً : الركن المادى

يتحقق الركن المادى لجريمة التسبب خطأً فى إلحاق الضرر بالأموال والمصالح باتيان الموظف سلوكاً يتج عنه الأضرار بالأموال والمصالح التى وردت فى النص . وفى هذا الخصوص لا تختلف الجريمة عن جريمة الأضرار العمدى ، ألا فيما يتعلق بجسامة الضرر الذى يمثل النتيجة فى الجريمتين .

وجريمة التسبب فى إلحاق الضرر بالأموال والمصالح العامة جريمة مادية لا تقوم إلا إذا لحق الضرر فعلاً بأموال أو مصالح الجهة التى يعمل بها الموظف

أو يتصل بها بحكم وظيفته أو بأموال الغير أو مصالحهم الممهودة بها إلى تلك الجهة على النحو السابق بيانه في جريمة الاضرار العملى . ويغنى أن يحدث الضرر بالمال أو بمصلحة مادية أي يمكن تقويمها بالمال ، لذلك يخرج من نطاق التجريم الاضرار بالمصالح الاعتبارية البحتة ، ومن ثم وجب أن يكون الضرر الذى يلحق بمصالح الجهة التى يعمل بها الموظف أو يتصل بها بحكم عمله أو بمصالح الغير ضرراً مادياً<sup>(١)</sup>. كذلك تطلب المشرع صراحة في الضرر الذى تقوم الجريمة بتحقيقه أن يكون جسيماً<sup>(٢)</sup>. وتقدير جسامته الضرر من الأمور التى تدخل في سيطرة قاضى الموضوع . ويترتب على تطلب جسامته الضرر الذى تسبب الموظف . بخطئه في حدوثه ضمن عناصر الركن المادى للجريمة ، أنه عنصر لازم لقيامها . فالمشرع لا يكتفى بحدوث الضرر من السلوك الخاطيء للموظف ، وإنما يتطلب الضرر الجسيم ، وهو ما يعنى أن الضرر غير الجسيم لا يحقق الركن المادى للجريمة ، ومن ثم لا تقوم مسؤولية الموظف الذى تسبب بخطئه في الضرر غير الجسيم . فجسامته الضرر تعد اذن في هذه الجريمة عنصراً في الماديات المكونة لها ، وليست مجرد ظرف مشدد لعقابها .

### ثالثاً : الركن المعنوى

جريمة التسبب في الحاق ضرر جسيم بالأموال والمصالح جريمة غير عمدية ، ولذلك يتخذ ركنها المعنوى صورة الخطأ . وللخطأ في هذه الجريمة ذات المدلول المتفق عليه لفكرة الخطأ باعتباره اخلاً من الشخص بواجبات الحيطة والحذر التى يفرضها القانون بالنظر إلى الظروف الواقعية التى يباشر فيها الشخص تصرفه<sup>(٣)</sup>. ولم يحدد المشرع وصفاً معيناً للخطأ الذى يقوم به الركن

(١) قض ٢٦ أبريل ١٩٦٦ ، مجموعة أحكام النقض ، هـ ١٧ ، رقم ٩٤ . ص ٤٩١ .

(٢) قررت محكمة النقض في الحكم المشار إليه في المقابض السابق أن : «الضرر في الجريمة للصوم عليها في المادة ١١٦ مكرر (ب) من قانون العقوبات هو الأثر الخارجى لاحتلال الجسيم الجلب عليه ، وبشرط أن يكون جسيماً بدوره . وقد ترك المشرع تقدير مبلغ جسامته لقاضى الموضوع لاختلاف مقدار الجسامة في كل حالة عن غيرها تبعاً لاهيارات مادية عظيمة » .

(٣) في تعريف الخطأ ويان عناصره ، راجع المذكورة فوزية عبد الستار ، النظرية العامة للخطأ غير =

المنعوى للجريمة خلافا لما كان قد ذهب إليه بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ الذى كان يتطلب فى الخطأ أن يكون جسماً<sup>(١)</sup>. لكن المشرع عدل على سبيل الحصر<sup>(٢)</sup> صور الخطأ الذى تقوم به جريمة التسبب فى إلحاق الضرر بالأموال والمصالح ، وهذه الصور من الخطورة بحيث أنها يمكن أن تغنى عن طلب جسامه الخطأ فى سلوك الموظف ، إذ يتندر أن يتخذ الخطأ صورة منها دون أن يكون خطأ على قدر كبير من الجسامه . هذه الصور هى :

- ١ - الإهمال الجسيم فى أداء الوظيفة .
- ٢ - الإخلال الجسيم بواجبات الوظيفة .
- ٣ - إساءة استعمال السلطة .

والإهمال فى أداء الوظيفة معناه امتناع الموظف عن القيام بأعمال وظيفته على وجهها الصحيح أى عن القيام بالواجبات التى يلتزم بها بمقتضى وظيفته . وقد يتخذ الإهمال صورة الامتناع عن ممارسة كافة الاختصاصات الوظيفية أو بعضها . والإهمال فى أداء الوظيفة لا يتحقق بالامتناع إلا إذا كان امتناع الموظف مخالفاً لواجب تفرضه الوظيفة ، أى إذا كان الامتناع غير مشروع ، أما إذا كان الامتناع مشروعاً لاستناده إلى القانون أو اللائحة أو القرار الإدارى أو التعليمات الإدارية أو اعتبارات المصلحة العامة ، فلا يعد إهمالاً فى أداء الوظيفة ومن ثم لا تقوم به الجريمة . لكن الإهمال قد يتحقق رغم القيام بأداء

المسمى ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٧ ، ص ٩ ، الدكتور نبيل مدحت سالم ، الخطأ غير المسمى ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٢ ، ص ٨٠ .

(١) عدل المشرع عن طلب هذا الشرط فى الخطأ بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ . وبررت المذكرة الإيضاحية لهذا القانون هذا السؤل بما كشف عنه العمل من تعذر إثبات جسامه الخطأ . والواقع أن الإكراه بأى قدر من الخطأ من شأنه أن يخل يد الموظف عن التصرف ويقضي على روح المبادرة والالتزام بحسنه الترتيب فى الخطأ ، طالما كان الخطأ اليسير كافياً لمساقته جنائياً عن الأضرار التى تسبب فيها هذا الخطأ . ونعتقد أن الانحياز للحديث لتفديد مجالات تدخل قانون العقوبات يفرض فى حالة الخطأ اليسير الاكتفاء بقواعد المسؤولية الإدارية للموظف ورفع صفة الجريمة الجنائية عن الخطأ اليسير . وعلى كل حال فاشتراط جسامه الضرر قد يكون له أثر فى استبعاد المساءلة الجنائية فى حالة الخطأ اليسير ، فالتغلب أن الخطأ اليسير لا يصح عنه الضرر الجسيم .

(٢) قرآن الدكتور محمد أبو حنر ، ص ٢٤٩ .



الاعمال الوظيفية ، إذا كان هذا الاداء لم يتم وفقا للقواعد التي يتعين على الموظف مراعاتها كى يؤدى العمل الوظيفى على وجه صحيح ، أى إذا أهمل الموظف ما يتطلبه أداء عمله على وجهه الصحيح من مراعاة لأصول القلنوية أو الفنية التى ينبغى أن يؤدى العمل وفقا لها<sup>(١)</sup>.

والاخلال بواجبات الوظيفة تعبير مطلق يتسع لاستيعاب كل اغفال للواجبات التى تحكم أداء الوظيفة ، أيا كان مصدر هذه الواجبات . فقد يكون مصدرها القانون أو اللائحة أو القرارات الادارية أو التعليمات الصادرة عن الرئيسة شقوية كانت أو مكتوبة ، كما قد تكون مستوحاة من الروح العامة للنظام الوظيفى التى ينبغى أن تكون واجبة والموظف فى تنفيذ أعمال وظيفته . والواقع أن الاخلال بواجبات الوظيفة كصورة لخطأ الموظف تكفى بذاتها . تنفى عن الصورتين التى أضافتهما المشرع إلى تعبير الاخلال بواجبات الوظيفة ، لأن الإهمال فى أداء الوظيفة يعد اخلالاً بواجباتها ، كما أن إساءة استعمال السلطة تعد صورة من الاخلال بواجبات الوظيفة .

واساءة استعمال السلطة تعبير ينصرف إلى مخالفة الغرض الذى من أجله خول المشرع الموظف استعمال سلطته التقديرية فى أمر من الأمور . فالغرض من منح الموظف سلطة تقديرية هو تحقيق المصلحة العامة ، ومن ثم تتحقق إساءة استعمال السلطة إذا ابتغى الموظف تحقيق غاية غير المصلحة العامة ، كما لو استهدف تحقيق مصلحة خاصة لنفسه أو لغيره . لذلك يعد الاستعمال السئ للسلطة التقديرية صورة من صور الخطأ ، وإذا ترتب على إساءة استعمال السلطة الاضرار بالأموال أو المصالح العامة ، كان للتسبب فى هذا

---

(١) نقض ١٠ مارس ١٩٧٤ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ٢٥ ، رقم ٥٤ ، ص ٢٣٦ . ولقد قررت المحكمة أن الإهمال الجسيم فى نطاق الأموال والوظائف العامة هو صورة من صور الخطأ القاعش ينبىء عن انحراف مرتكبه عن السلوك المألوف والمقبول للموظف العامى فى مثل ظروفه وقوامه تصرف لادى غامض ، يؤدى الى نتيجة ضارة توقعها الفاعل لو كان عليه أن يتوقعها ، ولكنه لم يتنبأ احداهما ولم يتنبأ وقوعها . والسلوك المقبول العامى للموظف تحكمه المصلحة الاجتماعية والبيئية والعرف والمألوف الناس فى أعمالهم وظيفتهم وظروفها ، فان تعد عن هذا القدر الذى يذله أكثر الناس تهاوناً فى أمور نفسه كان تصرفه خطأ جسيماً .

الاضرار هو الموظف العام الذي لم يحسن استعمال السلطة التقديرية التي منحها له القانون ، فانهرف بها عن الغاية التي تفيها القانون عندما منحه تلك السلطة . ولاشك قد أنه إساءة استعمال السلطة هي صورة من الاختلال بواجبات الوظيفة ، لأنه إذا كانت وظيفة الشخص تتطلب منحه سلطة تقديرية لكي يتمكن من أداء واجباتها على الوجه الذي يحقق المصلحة العامة ، فإن إساءة استعمال تلك السلطة تشكل اختلالاً واضحاً بالواجبات الوظيفية<sup>(١)</sup>. فمدير البنك الذي يمنع أحد العملاء قرضاً دون ضمانات كافية مجاملة للعميل ، وليس بقصد الاضرار بالبنك ، يسيء استعمال السلطة التقديرية التي يقتضيها قيامه بمهام وظيفته ، ويخل بما تفرضه عليه الوظيفة من واجبات ، أهمها عدم الموافقة على منح أى شخص تسهلاً إثنائياً الا بعد التأكد من قدرته على الوفاء .

#### رابعاً : عقوبة السبب في إلحاق الضرر بالأموال والمصالح

الجريمة جنحة سواء في صورتها البسيطة أو المشددة . ففي الصورة البسيطة قرر المشرع عقوبة الحبس والغرامة التي لا تتجاوز خمسمائة جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين . أما الجريمة في صورتها المشددة فيعاقب عليها بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ست سنوات ، والغرامة التي لا تتجاوز ألف جنيه . والظرف الذي يترتب عليه تشديد العقوبة هو الاضرار بمركز البلاد الاقتصادي أو بمصلحة قومية لها<sup>(٢)</sup> ، وقد سبق أن حددنا مدلول هذا الظرف بالنسبة لجرائم الاختلاس والاستيلاء على المال العام ، ولا يختلف مدلوله بالنسبة لجريمة

(١) راجع في هذا الصنف ، نقض ٢٧ أكتوبر ١٩٦٩ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ٢٠ ، رقم ٢٢٩ ، ص ١١٥٧ .

(٢) وإذا سبب سلوك الموظف هذا الاضرار ، فالقصر أنه ضرر جسيم لا يترك للقاضي مجالاً للقول بعدم جسامته ، لأن مجرد التشديد يفترض أن المشرع قد قدر أن الضرر في هذه الحالة أشد جسامته من الضرر الذي يوجب الحكم بالعقوبة في الصورة البسيطة للجريمة ، وهذا الضرر ذاته هو أصلاً ضرر جسيم ، فلا يحفل أن يكون الاضرار بمركز البلاد الاقتصادي أو بمصلحة قومية لها أقل في جسامته من الضرر الموجب للعقوبة غير المشددة .

التسبب في إلحاق الضرر الجسيم بالأموال والمصالح العامة عما سبق بيانه بشأنه . ويتمثل التشديد في رفع الحد الأدنى والحد الأقصى لعقوبة الحبس ، ورفع الحد الأقصى للغرامة مع جعل الحكم بالعقوبتين وجوبياً . وعلّة التشديد هي أن خطأ الموظف الذي يترتب عليه الإضرار بمركز البلاد الاقتصادي أو بمصلحة قومية لها لا يمكن إلا أن يكون خطأ جسيماً ، وأن ما يترتب عليه من ضرر يفوق في جسامته الضرر الذي يترتب في الغالب على الخطأ العادي .

ولا محل للحكم بالعزل أو بالغرامة النسبية أو بالرد . ونعتقد أنه لا مجال لأعمال المادة ١١٨ مكرراً (أ) إذا كان الضرر الناجم عن الجريمة لا تتجاوز قيمته خمسمائة جنيه ، سواء بالنسبة للصورة البسيطة أو بالنسبة للصورة المشددة من الجريمة . فاستعمال المادة ١١٨ مكرراً (أ) يفترض أن الضرر الذي نجم عن الجريمة غير جسيم ، ومن ثم لا تقوم به الجريمة أصلاً . أما الصورة المشددة من الجريمة ، فالفرض أن ضررها أشد جسامته من الضرر الذي يوجب الحكم بالعقوبة غير المشددة ، ومن ثم تتجاوز قيمته خمسمائة جنيه ، إذ لا يتصور أحداث ضرر بمركز البلاد الاقتصادي أو بمصلحة قومية لها تقل قيمته عن خمسمائة جنيه .

#### خامساً : الاختصاص برفع الدعوى

الأصل في جرائم الموظفين هو عدم جواز رفع الدعوى الجنائية عن جنابة أو جنحة وقعت من موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط أثناء تأدية وظيفته أو بسببها إلا من النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة العامة<sup>(١)</sup> . هذا الأصل يسرى على جرائم العدوان على المال العام كافة ، حين يكون مرتكبها موظفاً عاماً . لكن المشرع قرر ضمانات إجرائية إضافية بالنسبة لجريمة التسبب في إلحاق ضرر جسيم بالأموال أو المصالح ، تتمثل في قصر سلطة رفع الدعوى الجنائية الخاصة بها على النائب العام والمحامي العام دون رئيس النيابة أو

(١) راجع المادة ٦٣ فقرة ثالثة من قانون الإجراءات الجنائية . وراجع نقض ٢٩ يناير ١٩٨٥ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ٣٦ ، رقم ٢٦ ، ص ١٨٢ ، ورقم ٢٧ ، ص ١٨٦ .

ما دونه من أعضاء النيابة العامة . هذا الحكم نصت عليه المادة ٨ مكرراً من قانون الاجراءات الجنائية<sup>(١)</sup>، بقولها « لا يجوز رفع الدعوى الجنائية في الجرائم المنصوص عليها في المادة ١١٦ مكرراً ( أ ) من قانون العقوبات الا من النائب العام أو المحامي العام »<sup>(٢)</sup>. ويعنى ذلك من باب أولى أن المضرور من الجريمة لا يجوز له تحريك الدعوى الجنائية بالطريق المباشر رغم كون الجريمة جنحة<sup>(٣)</sup>. وقد قرر المشرع أن هذا الحكم ضرورى لطمأنة الموظف حتى لا يعمل تحت وطأة الخوف من الخطأ أو يتقاعس عن أداء عمله خشية تحريك الدعوى الجنائية ضده عن أخطاء بسيطة لا تلحق ضرراً جسيماً بالمال العام . والمشرع لا يعفى الموظف المخطئ من المسؤولية الجنائية ، وإنما يسند تقدير ملائمة رفع الدعوى الجنائية ضده إلى النائب العام أو المحامي العام ، أى إلى سلطة يمكنها اجراء تقدير دقيق لمدى ملائمة اتخاذ اجراءات جنائية ضد الموظف المخطئ .

### المطلب الثاني

#### الاهمال في صيانة أو استخدام المال العام

نصت على هذه الجريمة المادة ١١٦ مكرراً ( ب ) من قانون العقوبات ، التى تقرر أن « كل من أهمل في صيانة أو استخدام أى مال من الأموال العامة معهود به إليه أو تدخل صيانه أو استخدامه في اختصاصه وذلك على نحو يعطل الانتفاع به أو يعرض سلامته أو سلامة الاشخاص للمخطر يعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .

(١) مضافة بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ .

(٢) وقد كان هذا الحكم منصوصاً عليه في القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ الذي استحدث جريمة الاهمال في قانون العقوبات . وبمقتضى صدور القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ الذي عدل في أحكام هذه الجريمة ، رأى المشرع نقل الحكم الاجرائي الخاص بالجريمة الى موضع المقتضى لرفع الدعوى الجنائية .

(٣) اذا كان المال الذي حدثت الاضرار غير المسمى به مملوكاً للغير ومعهوداً به الى الجهة التي يعمل بها الموظف .

وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ست سنوات إذا ترتب على هذا الإهمال وقوع حريق أو حادث آخر نشأت عنه وفاة شخص أو أكثر أو إصابة أكثر من ثلاثة أشخاص . وتكون العقوبة السجن إذا وقعت الجريمة الميئة بالفقرة السابقة في زمن حرب على وسيلة من وسائل الانتاج المخصصة للمجهود الحربي » .

ان حماية المال العام تقتضي ليس فقط تجريم الاضرار العمدى به ، وإنما كذلك صور الاضرار غير العمدى به ، ومنها الإهمال في صيانته أو استخدامه ، لا سيما إذا وقع الإهمال من شخص يتصل بهذا المال صلة خاصة لكونه معهوداً إليه به أو يختص بصيانته أو استخدامه . من أجل ذلك جرم المشرع الإهمال في صيانة المال العام أو استخدامه إذا وقع عن يلتزم بصيانة المال أو بحسن استخدامه .

وأركان هذه الجريمة هي صفة خاصة في مرتكبها ، وركن نادى وركن معنوى . وقد نص القانون على عقوبة هذه الجريمة وقرر ظرفين مشددين لعقابها .

### أولاً : الصفة الخاصة لمرتكب الجريمة

لم يتطلب القانون في مرتكب جريمة الإهمال أن يكون موظفاً عاماً<sup>(١)</sup>، ويتضح ذلك من صدر النص المعاقب على الجريمة ، والذي يقرر عقاب « كل من ... » ومع ذلك فليس كل شخص يمكن أن يرتكب هذه الجريمة ، لأنها تفترض صلة خاصة بين مرتكب الجريمة وبين المال العام الذي حدث الاضرار به . هذه الصلة قد تكون صلة وظيفية إذا كانت صيانة المال أو استخدامه تدخل في اختصاص من أهل في الصيانة أو أساء استخدام المال ، ويعنى ذلك أن مرتكب الجريمة في هذه الحالة هو موظف عام في مفهوم المادة ١١٩ مكرراً من قانون العقوبات وأن المال مملوك لجهة عمله . لكن الصلة بالمال قد لا تكون صلة اختصاص بصيانتها أو استخدامه ، وإنما مصدرها حيازة الشخص للمال

(١) الدكتور أحمد ضحي سرور ، ص ٣٢٢ ، الدكتور فوزية عبد الستار ، ص ١٨٣ .

وقارن الدكتور عبد المهيمن بكر ، ص ٤٢٢ ، الدكتور رمسيس بهنام ، ص ٤٢١ .

العام بناء على سبب صحيح بخوله هذه الحيازة ، إذ يكون الشخص معهوداً إليه بالمال ، ويستوى في هذه الحالة أن يكون المتهم فرداً عادياً أو موظفاً في مشروع من المشروعات الخاصة أو موظفاً عاماً عهد إليه بالمال للقيام بأعمال صيانة له أو لاصلاح ما به من عيوب . مثال ذلك مهندس في شركة خاصة تعاقدت معها الجهة مالكة المال العام لاصلاحه أو اجراء صيانة دورية له<sup>(١)</sup>.

### ثانيا : الركن المادى

يتحقق الركن المادى بكل سلوك يكون من شأنه أن يعطل الانتفاع بالمال العام أو أن يعرض سلامة المال أو سلامة الأشخاص الذين يستعملونه للخطر . والمال العام الذى تقع عليه الجريمة لم يحدد المشرع صورته ، وإنما نص على « أى مال من الأموال العامة »<sup>(٢)</sup>. والجريمة في صورة تعطيل الانتفاع بالمال جريمة مادية أو جريمة ضرر ، ومن ثم يتعين أن يترتب على سلوك المتهم حدوث التعطيل فعلاً ، والا فلا قيام للجريمة في حقه . أما في صورة تعريض سلامة المال أو سلامة الأشخاص للخطر ، فالجريمة جريمة شكلية أو جريمة سلوك خطر ، ومن ثم لا يشترط تمامها في صورتها البسيطة المساس بسلامة المال أو بسلامة الأشخاص ، وإنما يكفي مجرد تعريضها للخطر .

ويستوى أن يكون السلوك الذى يحقق الركن المادى إيجابياً أو سلبياً ، طالما كان من شأنه تعطيل الانتفاع بالمال العام ، أو تعريض سلامته أو سلامة الأشخاص للخطر .

### ثالثا : الركن المحسوس

جريمة الاهمال في صيانة المال العام أو استغلاله غير عمدية ، ولذلك يتخذ ركنها المعنوى صورة الخطأ . وقد عبر المشرع عن الركن المعنوى فيها بلفظ « الاهمال » الذى هو أحدى صور الخطأ ، مما يوحي بأنه أراد أن يقتصر

(١) الدكتور محمود نجيب جسنى ، ص ١٥٥ ، الدكتور أحمد قننى سرور ، ص ٣٣٣ .

(٢) ويرجع في تحديد المال العام الى ما نصت عليه المادة ١١٩ من قانون العقوبات .

العقاب على صورة الإهمال دون ما عداهما من صور الخطأ<sup>(١)</sup>. وهذا التفسير لا يستقيم من حيث المطلق القانوني ، ولا تبرره علة التجريم ، ومع ذلك نعتقد أنه لا يجوز قياس صور الخطأ الأخرى على صورة الإهمال<sup>(٢)</sup>، لأن ذلك يعنى تجريم صور من الخطأ لم ترد في نص القانون ، لاسيما وأن المشرع قد استخدم لفظ « الخطأ » مطلقا في النص السابق مباشرة على نص المادة ١١٦ مكررا ( ب ) ، وهو نص للمادة ١١٦ مكررا ( أ ) الذي يعاقب على الاضرار غير العمدى بالأموال والمصالح العامة . فمعنى ذلك أن المشرع يحرم كل صور الخطأ في حالة الاضرار غير العمدى بالأموال والمصالح ، بينما يكفى بتجريم صورة واحدة من صور الخطأ في جريمة الإهمال في صيانة أو استغلال المال ، ومن المقرر أن القياس في مجال التجريم محظور .

#### رابعا : عقوبة جريمة الإهمال

عاقب المشرع على الصورة البسيطة من جريمة الإهمال في صيانة المال العام أو استخدامه بالحبس مدة لا تتجاوز سنة والغرامة التي لا تتجاوز خمسمائة جنيه . أو باحدى هاتين العقوبتين .

وقد نص المشرع على طرفين مشددين لعقاب الجريمة :

الأول : إذا ترتب على الإهمال وقوع حريق أو حادث آخر نشأت عنه وفاة شخص أو أكثر أو إصابة أكثر من ثلاثة أشخاص . وفي هذه الحالة تكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ست سنوات . ويعنى ذلك أن الجريمة تظل رغم التشديد جنته .

الثاني : وقوع الجريمة في زمن حرب على وسيلة من وسائل الانتاج

(١) الصور الأخرى للخطأ هي القصد وعدم الاحترز وعدم مراعاة القوانين والقرارات والقرائن والأنظمة ، ( المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات ) ، وراجع المذكورة فقرة عهد السلطان ، نظرية العامة للخطأ غير العمدى ، السابق الإشارة إليه ، ص ١٠١ ، المذكور نيل صحت سالم ، المرجع السابق ، ص ١٦٧ .

(٢) قانون الدكتور محمود نجيب حسنى ، ص ١٥٥ .

المخصصة للمجهود الحرقى ، إذا ترتب عليها وقوع حريق أو حادث آخر نشأت  
عنه وفاة شخص أو أكثر أو إصابة أكثر من ثلاثة أشخاص ، ويعنى ذلك  
اجتماع طرفين مشددين . وفى هذه الحالة تكون العقوبة هى السجن ، أى أن  
الجرمة تكون جناية .



### الباب الثالث

جرائم تقليد وتزوير الأختام والعلامات وماشابهها



جرائم التزوير من أخطر الجرائم التي تخل بالثقة العامة التي يضعها أفراد المجتمع في بعض الأشياء أو المستندات التي يضيف عليها النظام القانوني أهمية خاصة . لذلك تماقب عليها كافة القوانين بأشد العقوبات ، وتعتبرها من طائفة الجرائم المضرة بالمصلحة العمومية<sup>(١)</sup>. هذه الجرائم على اختلاف صورها ليست الا صورة من صور الكذب الذي يتناوله المشرع الجنائي بالتحريم ، لكونه يتخذ أشكالاً من السلوك على درجة بالغة الخطورة<sup>(٢)</sup>.

وقد تناول المشرع جرائم التزوير في الباب السادس عشر من الكتاب الثاني من قانون العقوبات ، في المواد من ٢٠٦ إلى ٢٢٧<sup>(٣)</sup>. ويشمل هذا الباب على طائفتين من الجرائم :

الأولى : جرائم تقليد وتزوير الأختام والنفقات والعلامات الحكومية وغير الحكومية وبعض الأوراق الحكومية ، وقد تناولتها المواد من ٢٠٦ إلى ٢١٠ من قانون العقوبات.

الثانية : جرائم التزوير في المهررات الرسمية والعرفية ، وتناولتها المواد من ٢١١ إلى ٢٢٧ من قانون العقوبات .

(١) وقد كان الأمر كذلك في الشرائع القديمة . ففي مصر الفرعونية كان يعاقب على جرائم التزيف والتزوير في المهررات بتزويد من يقوم بالتزيف أو التزوير ، راجع الدكتور دحوف عبيد ، بحث في القضاء الجنائي عند الفرعنة ، مجلة المجلة القومية ، نوفمبر ١٩٥٨ ، ص ٥٥ . وصلة خاصة ص ٤٦ .

(٢) ومن صور الكذب المجرم كذلك جرائم الشهادة الزور والمجن الكاذبة ، وجرائم الحصب والفسخ في المعاملات التجارية .

Vitu, op. cit., P. 933 N° 1911.

(٣) الواقع أن التزوير في مدلوله العام هو تغيير الحقيقة بصرف النظر عن وسيلة وعن موضوعه ، ويدخل فيه كل هذا التحويص من الجرائم . لكن المشرع في هذا الباب الذي يحمل صوف « التزوير » قصر التزوير على الكتابة أو على ما عليها من أختام وعلامات ورموز وإشارات ، نظراً لما تؤديه الكتابة في العصر الحديث من دور هام في أهمية ، إذ هي وسيلة اتصال لا تقبل إلتباساً ، وهي لذلك مصدق لما عليها من الحق بالبرهان والبرهان والتسليم الأكيد للضرورة .

وخطه المشرع المصري في الجمع بين هاتين الطائفتين من الجرائم تبين لنا منتقده ، ذلك أن هناك اختلافا كبيرا بينهما يجعل كل طائفة تستقل من الناحية القانونية بأحكام تميزها عن الطائفة الأخرى ، مما كان يقتضى عدم الجمع بينهما في مكان واحد . لكن المشرع المصري سلك ذات النهج الذي اتبعه للمشرع الفرنسي في المواد من ١٣٢ إلى ١٦٤ من قانون العقوبات الفرنسي <sup>١</sup> ، فنقله لجرائم التزوير "Du Faux" التي أضفنا إليها جرائم تزوير العملة "Fausse monnaie" . وهو مسلك يتقلده الفقه الفرنسي <sup>(١)</sup> .

ونتناول في هذا الباب جرائم تزوير وتقليد الأختام والعلامات وما شابهها ، ثم نجعل من جرائم التزوير في المحررات موضوعاً لباب مستقل .

وقد نص المشرع على جرائم تزوير وتقليد الأختام والعلامات وما يلحق بها في المواد من ٧٠٦ إلى ٧١٠ من قانون العقوبات . وتنقسم هذه الجرائم من حيث المثل الذي ينصب عليه النشاط الإجرامي فيها إلى طائفتين : الطائفة الأولى جرائم عملها الأختام والعلامات والصفحات الرسمية ، أى الخاصة بالحكومة أو الخاصة بالقطاع العلم ، وأخرى عملها الأختام والعلامات والصفحات غير الرسمية . ولهذا التقسيم أهميته كما سنرى من حيث استخلاص أحكام كل طائفة .

(١) راجع في نقد خطة المشرع الفرنسي في معالجة جرائم التزوير :

Vitz, op. cit. p. 490, N° 626. Veron, op. cit. p. 73.

وللنقد للمصري راجع الدكتور دحوف عبد ، جرائم التزوير والتزوير ، ص ٤ -

## الفصل الأول

### جرائم العدوان على الأختام والتمغفات والعلامات الرسمية

جرائم العدوان على الأختام والتمغفات والعلامات الرسمية أو إستعمالها أو إدخالها في البلاد ورد النص عليها في المادتين ٢٠٦ و ٢٠٦ مكررا من قانون العقوبات ، وهي من الجنايات . وقد نصت المادة ٢١٠ من قانون العقوبات على أسباب للإعفاء من عقوبات هذه الجنايات . هذه الجرائم قد تقع على الأختام والتمغفات والعلامات الحكومية ، أو على تمغفات وأختام وعلامات هيئات القطاع العام وما في حكمها . ونصت المادة ٢٠٧ على جنحة إساءة استعمال الأختام والتمغفات والعلامات الرسمية الصحيحة . وندرس هذه الجرائم في المباحث الثلاثة التالية .

## المبحث الأول

### الجرائم الخاصة بالأختام والتمغفات والعلامات الحكومية

الجرائم التي تقع على الأختام والتمغفات والعلامات الحكومية هي جرائم تقليد أو تزوير أو إستعمال الأختام أو العلامات أو التمغفات الصادرة عن الحكومة أو إدخالها في البلاد مع العلم بتقليدها أو تزويرها . وقد نصت على هذه الجرائم المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات التي تقرر ما يلي : « يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن كل من قلد أو زوّر شيئا من الأشياء الآتية سواء بنفسه أو بواسطة غيره وكذا كل من استعمل هذه الأشياء أو أدخلها في البلاد المصرية مع علمه بتقليدها أو تزويرها وهذه الأشياء هي :

أمر جمهوري أو قانون أو مرسوم أو قرار صادر من الحكومة .

خاتم الدولة أو امضاء رئيس الجمهورية أو يخته .

أختام أو تمغفات أو علامات إحدى المصالح أو إحدى جهات الحكومة .

ختم أو امضاء أو علامة أحد موظفي الحكومة .

أوراق مرتبات أو بوفات أو سراكي أو سندات أخرى صادرة من خزانة الحكومة أو فروعها .

تمغات الذهب أو الفضة .

يحمي المشرع بهذا التحريم مصلحة الدولة في الحفاظ على الأختام والعلامات التي تستعملها في التصديق على قراراتها وأعمالها ، أو للاعتراف بشرعية وصحة الأوراق والأشياء التي تنتمي إليها . وهذه الجرائم — كما يتضح من النص السابق — تعد أخطر أنواع جرائم التزوير والتقليد ، نظرا للمحل الذي ينصب عليه النشاط الإجرامي ، وهو اختتام الدولة وتوقيع كبار المسؤولين الذين يمثلونها داخليا وخارجيا ، بالإضافة إلى الأختام والعلامات الخاصة بالمصالح الحكومية وبموظفي الحكومة . ويتضمن نص المادة ٢٠٦ ثلاث جرائم ، كلها من الجنائيات ، هي : التقليد أو التزوير ، استعمال الأشياء المقلدة أو المزورة ، إدخال الأشياء المقلدة أو المزورة إلى البلاد .

هذه الجنائيات متميزة فيما بينها ومستقلة في كيانها ، بحيث تقوم كل جنابة منها مستقلة بذاتها ، ويمكن أن تتعدد إذا ارتكب المتهم الأفعال المكونة لها مجتمعة ، مثال ذلك من يقلد أو يزور هذه الأشياء ، ثم يدخلها إلى البلاد ، ويستعملها فعلا . ففي هذه الحالة يرتكب الفاعل جنائيات ثلاث لا جنابة واحدة ، وإن عوقب عنها جميعاً بعقوبة واحدة تطبيقا للمادة ٣٢ فقرة ٢ من قانون العقوبات .

وتقوم كل جريمة من هذه الجرائم بتوافر ركنين أحدهما مادي والآخر معنوي ، وإن كان المحل الذي ينصب عليه النشاط الإجرامي لا يختلف باختلاف الجرائم ، فهو أحد الأشياء التي وردت في النص على سبيل الحصر . وندرس محل النشاط الإجرامي ، ثم نفصل أركان كل جريمة ، وأخيرا نبين العقوبات المقررة لهذه الجرائم .

## المطلب الأول

### عمل النشاط الإجرامى

الأشياء التى ينصب عليها السلوك الإجرامى فى جرائم التقليد أو التزوير أو الاستعمال أو الإدخال فى البلاد ، المنصوص عليها فى المادة ٢٠٦ ع ، حددها المشرع على سبيل الحصر . ويترتب على هذا التحديد عدم قيام أى جريمة منها إذا انصب السلوك على شيء لم يرد ذكره فى نص المادة ٢٠٦ ع . هذه الأشياء هى :

أولا : أمر جمهورى أو قانون أو مرسوم أو قرار صادر من الحكومة

هذه المستندات عبارة عن محررات رسمية تعبر عن إرادة الدولة ، ولها مدلولها فى القانون العام . ويتسع تعبير « قرار صادر من الحكومة » لكل ما يصدر عن هيئة رسمية أو عن موظف عام فى مجال اختصاصه من قرارات ، مثال ذلك قرارات مجلس الوزراء أو القرارات الوزارية أو قرارات المحافظ أو رئيس الجامعة أو عميد الكلية كل فى حدود اختصاصه القانونى .

ثانيا : خاتم الدولة أو امضاء رئيس الجمهورية أو ختمه

خاتم الدولة يقصد به الخاتم الرسمى الذى يحمل شعارها<sup>(١)</sup> ، وتبصم به القوانين والمراسيم والمعاهدات وغيرها من الوثائق الرسمية المهمة ، التى تقتضى أهميتها وجوب بصمتها بالخاتم الرسمى للدولة ، ويعنى وضع هذا الخاتم عليها ارتباط الدولة المصرية بما يتضمنه المحرر .

أما امضاء رئيس الجمهورية أو ختمه ، فلهما أهمية حيوية فى إدارة شئون الدولة ، إذ توقع أو تختم بهما محررات بالغة الأهمية يتطلبها تسيير أمور الدولة فى كافة المجالات .

(١) عم النسر : وتعالق المادة ١٣٩ من قانون العقوبات الفرنسى على تقليد علم الدولة .  
Vitu, op.cit., p. 986, N° 1250.

ويستوى أن يكون خاتم الدولة هو المستعمل وقت التقليد أو التزوير أو أن يكون خاتمها السابق ، أو أن يكون الإمضاء أو الخاتم لرئيس الدولة الحالي أو السابق ، أو أن يكون الخاتم لرئيس الدولة الحالي ولكنه لم يعد يستعمله أو غير شكله . فالجريمة تقوم إذا كان المحرر الذى وضع عليه الختم أو الإمضاء قد نسب إلى الوقت الذى كان لهما فيه قوة الالتزام<sup>(١)</sup>.

ثالثا : أختام أو تمغلات أو علامات إحدى المصالح أو إحدى جهات الحكومة الأختام المقصودة هى أختام أى جهة حكومية أو عامة تمارس اختصاصات السلطة العامة ، سواء أكانت مركزية أم لا مركزية<sup>(٢)</sup> . وثبوت الصفة الرسمية للخاتم لا يتوقف على استعماله بواسطة الجهة العامة ، بل إن هذه الصفة تثبت له ولو استعملته هيئة خاصة عهدت إليها الدولة به نيابة عنها . ومثال هذه الأختام ما تستعمله وزارات الحكومة والمصالح الحكومية والهيئات اللامركزية فى إدارة شؤونها . ولا يشترط لقيام الجريمة أن تكون الجهة المنسوب إليها الخاتم لاتزال قائمة ، فحتى لو كانت هذه الجهة قد الغيت ينطبق النص ، طالما وضع الخاتم على محرر يرجع تاريخه إلى الوقت الذى كانت فيه الجهة موجودة . وينطبق النص كذلك ولو كانت الجهة لم تعد تستعمل ذات الختم الذى زور أو قُلد ، وإنما غيرت شكله ، متى كان الختم قد وضع على محرر نسب صلوره إلى وقت كان له فيه الشكل الذى أعطاه له المتهم<sup>(٣)</sup> . ويقصد بالختم الأداة المعدنية أو الخشبية المحتوية للختم ، وكذلك الأثر المطبوع من الختم ، ويستوى لقيام الجريمة أن يقع التقليد أو التزوير على آلة الختم أو على أثره المطبوع .

---

(١) أى وقت استعمال الختم أو الإمضاء السابق ، أو وقت وجود صاحب الختم أو الإمضاء فى السلطة .

(٢) فلا يلزم أن يكون الختم لإحدى المصالح أو الجهات التابعة للحكومة مباشرة ، بل يكفي أن يكون لأحدى الهيئات التى تتولى إدارة بعض المصالح العامة بالنيابة عن الحكومة وتحت إشرافها ، أى من الأشخاص المعنوية وما بينهما من مرافق تتولى إدارتها أو الإشراف عليها .

(٣) ويعنى ذلك أنه لا يلزم أن تكون الجهة أو المصلحة الحكومية قائمة وقت التقليد أو التزوير ، أو أن يكون الختم مازال مستعملا . فلهذه تقوم ولو كانت المصلحة قد ألغيت تماماً ، أو كانت قائمة ولكنها غيرت الختم الذى تستعمله .



أما التمايزات فهي الطوائف التي توضع على بعض الأوراق الرسمية للدلالة على ثبوت هذه الصفة لها ، وضمانا لسداد الرسوم المقررة على تصديقها أو اعتمادها أو استخراجها بواسطة الدولة أو ما يتبعها من هيئات ، ومثلها التمايزات التي تلتصق على المرائض والطلبات التي تقدم للجهات الحكومية للحصول على المستندات الرسمية ، وتلك التي توضع على الشهادات المختلفة التي تصدرها الجهات الرسمية أو تعتمد عليها أو تصادق عليها<sup>(١)</sup>.

والعلامات هي الإشارات الخاصة ببعض مصالح الحكومة أيما كان شكلها أو نوعها ، مداخلت المصلحة تستعملها كرمز يميزها ويحدد شخصيتها<sup>(٢)</sup> . ومثلها العلامات التي تضعها مصلحة الجمارك على البضائع الصادرة أو الواردة للدلالة على سداد الرسوم الجمركية المقررة عليها ، والعلامات التي تضعها المصانع على اللحوم المذبوحة بها للدلالة على قيام السلطة الصحية المختصة بالتحقق من استيفاء الشروط الصحية للحمها<sup>(٣)</sup> ، والعلامات التي تستعملها مصلحة المكاييل والموازين وغيرها من المصالح الحكومية . وبعد من قبيل العلامات في هذا الخصوص طوابع البريد أو الضرائب أو التأمين الصحي أو طوابع الشرطة ، إذ أنها جميعا تصدر عن مصلحة حكومية للدلالة على أداء الرسوم المستحقة على أداء الخدمة ، ولذلك يصدق عليها وصف العلامة المميزة للمصلحة الحكومية<sup>(٤)</sup>.

(١) راجع المادة ١٤٠ من قانون الطوابع الفرنسي ، وفي ملحق للجهود بالطوابع المخصوص عليها في *Vita, op. cit., p. 988, N° 1251* هذه المادة ، راجع

(٢) عرفت محكمة القضاء العلامات بأنها « الإشارات والرموز الخاصة ببعض المصالح الأخرى أو السلطات العامة ، والتي اصطلاح على استعمالها لفرض من الأغراض أو للدلالة على معنى معين لها كان نوعها أو شكلها » ، راجع نفس « نوامير ١٩٦٣ ، مجموعة أحكام القضاء ، السنة ١٤ ، رقم ٢٣ ، ص ١٠٧ .

(٣) لذلك يطبق نص المادة ٢٠٦ ع على قبلي للإشارات الخاصة بمنحور استغفرة التي اصطلاح على استعمالها لفرض معين ، وهو يلزم بها على اللحوم التي تلحق فيه بحيث تكون بوضوح للدلالة على نوعها أو شكلها بمنحور علامة مميزة له وذلك عليه في يوم معين ، وتقليدها لاشك قبل مؤتم ، تبش .  
نوامير ١٩٤٣ « مشار إليه في المجلس السابق .

(٤) راجع المادة ١٤٢ من قانون الطوابع الفرنسي .

لكن لا يعد من العلامات التي يحميها القانون بهذا التجريم إلا الإشارات التي يتخذها المصلحة أو الجهة الحكومية لترميزها عن شخصيتها ، أو للدلالة على معنى خاص يتصل بما تقوم به من أعمال . لذلك لا يعد من العلامات بهذا المعنى اللوحات المعدنية للسيارات ، ما لم يقلد ختم الجهة التي أصدرتها ، ويوضع على ما يصطنعه الفرد منها<sup>(١)</sup> . كما لا يعد من العلامات الصفائح المعدنية التي توضع على ملابس رجال الشرطة ، فهذه الصفائح لا تعتبر إلا جزءا من الملابس الخاص بهم<sup>(٢)</sup> . ومعنى ذلك أن دلالة العلامة على المصلحة يجب أن تكون « دلالة توثيق » وليس مجرد « دلالة إفراز وتمييز فحسب »<sup>(٣)</sup> ، بحيث تكون حجة عليها ودليلا قانونيا ملزما لها . وتطبيقا لذلك لا يعد من العلامات الإشارات التي تعتبر مجرد حلية أو زينة مثل الأعلام أو للباس الخاصة بأفراد مهنة معينة .

والأختام والتمغات والعلامات . عمل التقليد أو التزيير قد تكون لإحدى المصالح أو الجهات الحكومية المصرية الموجودة في داخل مصر أو في خارجها . فالأختام والتمغات والعلامات الخاصة بالممثلات المصرية في الخارج تشملها الحماية الجنائية إذا وقع عليها التقليد أو التزيير . ويقصد بالممثلات المصرية في الخارج السفارات والقنصليات المصرية في الدول الأجنبية ، والممثلات المصرية لدى هيئة الأمم المتحدة أو وكالاتها المتخصصة أو لدى الجامعة العربية . وتطبيقا لذلك يسرى النص على من يقلد الختم المحتوي لتأشيرة دخول إلى مصر ، أو من يزور في البيانات التي يتضمنها هذا الختم بتغيير بيان منها أو إضافة بيان لا تشتمل عليه ، أو من يزور الطوابع المالية التي توضع على التأشيرة ذاتها للدلالة على سداد الرسوم المستحقة للحصول عليها . وغنى عن البيان أن نص

(١) تطبيقا لذلك قضت محكمة النقض بأن الصفيحة التي تعلق على السيارات تميزها لا تعد علامة حكومية ، إلا إذا كان عليها ختم المحافظة . وعلى ذلك الصلوحات صفيحة من هذه الصفائح . تم تقليد ختم المحافظة عليها لا يعد جريمة أو تكتسب معها عليه . بتقض ٢٤ أكتوبر ١٩٢٩ ، مجموعة القواعد القانونية ، ج ٤ ، رقم ٣٠٧ ، ج ٢٥٦ .

(٢) بتقض ١٣ يونيو ١٩٢٩ ، مجموعة القواعد ، ج ٤ ، رقم ٢٨٤ ، ص ٣٤١ .

(٣) الدكتور محمود نجيب حسنى ، المرجع السابق ، ص ١٩٩ .

المادة ٢٠٦ ع يسرى على هذه الجريمة ولو وقعت في الخارج ، وسواء أن يكون مرتكبها وطنيا أو أجنبيا<sup>(١)</sup>.

#### رابعاً : ختم أو إمضاء أو علامة أحد موظفي الحكومة

ختم الموظف له ذات الدلالة التي أشرنا إليها فيما تقدم ، والإمضاء هو التوقيع الذي يستعمله الموظف العام عادة في تذييل الأوراق الرسمية التي يختص بالتوقيع عليها لكي تكتمل لها الصفة الرسمية . وقد أضاف النص العلامة الخاصة بأحد موظفي الحكومة ، ويراد بها « الإمضاء المختصر » والذي قد يكون مجرد إشارة اعتاد الموظف على استعمالها في التوقيع على الأوراق الرسمية كبديل عن توقيعه المعتاد . وقد ورد ذكر موظف الحكومة ، مما يعنى سريان النص على أختام أو إمضات أو علامات الموظف في الجهات التابعة للحكومة المركزية ، وعدم شموله للموظف في المصالح التي لا تتبع الحكومة مباشرة ، ولا للموظف في الهيئات أو المشروعات الخاصة . وبدهى أن الحماية تقتصر على ختم أو إمضاء أو علامة الموظف حين يباشر عمله الرسمي ، أما حين يرد التزوير أو التقليد على الختم أو الإمضاء أو العلامة التي تتعلق بالمصالح الشخصية للموظف الحكومي ، فلا يسرى نص المادة ٢٠٦ ع<sup>(٢)</sup>. ويعنى ذلك أن الحماية الجنائية لا تشمل الأختام والإمضاءات والعلامات الخاصة بموظفي الحكومة إلا إذا استعملوها في تحرير الأوراق الرسمية لا في مباشرة شؤونهم الخاصة .

---

(١) تطبيقاً لنص المادة ٢ من قانون العقوبات التي تقرر سريان أحكام قانون العقوبات المصري على « كل من ارتكب في خروج القطر جريمة من الجرائم الآتية : ... (ب) جنائية تزوير مما نص عليه في المادة ٢٠٦ من هذا القانون » . لكن نص المادة ٢٠٦ ع لا يسرى إذا كان التقليد أو التزوير واقعاً على ختم أو تمغة أو علامة خاصة بدولة أجنبية ، إذ المشرع يفترض — كما يشعر إليه ظاهر النص — أن الختم أو العلامة أو التمغة خاصة بمصلحة أو جهة حكومية مصرية في الداخل أو في الخارج . وفي المعنى نفسه ، راجع المادة ٦٩٤ من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي .

(٢) كذلك لا يسرى هذا النص إذا وقع التقليد أو التزوير على ختم أو إمضاء أو علامة أحد موظفي الدول الأجنبية أو الجهات الأجنبية داخل مصر ، إذ الحماية المقررة بهذا النص تنصب على الموظف الحكومي المصري ، سواء وجد في داخل مصر أو كان يعمل في جهة حكومية مصرية خارج القطر .

## خامسا : أوراق مرتبات أو بونات أو ميراكى أو سندات أخرى صادرة عن مخزينة الحكومة أو فروعها

هذه الأوراق هي محررات رسمية تصدرها الخزينة الحكومية ويكون لها مدلول مالى معين . ويعنى ذلك أنها أوراق لها قيمة مالية ، ولأنها تثبت مدىونية الخزينة الحكومية لزاء شخص معين ، ومثلها أذونات الصرف للمرتبات وسراكى المعاشات أو بونات صرف بعض المستحقات المالية من خزينة حكومية<sup>(١)</sup> . ويشترط فى هذه الأوراق أن تكون صادرة عن الخزينة الحكومية المصرية ، ومن ثم لا تمتد الحماية المقررة بنص المادة ٢٠٦ ع إلى الأوراق المذكورة إذا كانت صادرة عن خزانة أجنبية . ولو كانت موجودة فى داخل الأراضى المصرية . لكن الحماية الجنائية تشمل الأوراق الواردة فى النص ، إذا كانت صادرة عن فروع الخزينة الحكومية المصرية ، ولو كانت موجودة خارج مصر .

## سادسا : تمغات الذهب والفضة

تمغات الذهب والفضة ليست تمغات بالمعنى السابق بيانه ، وإنما هي علامات دقيقة توضع على كل معدن من هذين المعدنين للدلالة على نوعيته وعيازه ، بما يفيد توثيقه واعتماده بواسطة الجهة المختصة . ويستوى أن يكون المعدن فى صورة سبيكة أو فى صورة حلى أو أدوات تستعمل فى غرض معين . ولا تقتصر الحماية الجنائية على التمغات التى تضعها السلطات المصرية على هذين المعدنين ، بل تنصرف إلى ما تضعه السلطات الأجنبية منها ، حماية للشخص العادى من الغش الذى قد يتعرض له ، بشرط أن يكون الذهب أو الفضة الذى قللت تمغاته متداولاً فى مصر .

---

(١) وكذلك السندات المالية الأخرى التى تصدر عن خزينة الحكومة أو فروعها ، مثل شهادات الاستثمار التى تصدرها البنوك وتضمنها الخزينة الحكومية ، أو سندات التنمية الوطنية بالجنيه المصرى أو بأى عملة أجنبية . لكن لا يسرى نص المادة ٢٠٦ عقوبات على أوراق النقد سواء كانت مصرية أو أجنبية ، لأن هذه الأوراق تخمها نصوص المواد ٢٠٢ وما بعدها من قانون العقوبات .

## المطلب الثاني

### جريمة التقليد أو التزوير

عمل النشاط الاجرامى سبق تحديده ، ونحدد فيما يلى الركن المادى لهذه الجريمة وركبتها المعنوى .

#### أولاً : الركن المادى

يتحقق الركن المادى لجريمة تزوير أو تقليد الأشياء المنصوص عليها فى المادة ٢٠٦ ع بفعل التقليد أو التزوير ، الذى ينتج شيئاً مقلداً أو مزوراً ، بشرط أن تتوافر رابطة سببية بين فعل التقليد أو التزوير وبين النتيجة المترتبة على هذا الفعل ، وهى وجود الشيء المقلد أو المزور .  
والتقليد يعنى إنشاء شيء « مشابه » للشيء الذى يحميه القانون<sup>(١)</sup> ، ويتحقق بصناعة شيء أو اصطناع محرر يماثل الشيء أو المحرر الذى يشملها القانون بحمايته . وعلى ذلك فالتقليد يعنى خلق شيء أو محرر لم يكن له وجود من قبل ، وهو بهذا يختلف عن التزوير ، الذى يعنى إدخال تغيير على شيء موجود وصحيح فى الأصل ، تغييراً يحقق مصلحة للمزور ما كانت لتحقيق لو ظل على أصله صحيحاً . وقد استعمل المشرع تعبير التقليد أو التزوير ، لأن بعض الأشياء التى شملتها الحماية القانونية تأتى طبيعتها التزوير فلا تتحقق إلا بالتقليد ، مثال ذلك الأختام التى لا يتصور عملاً تزويرها حيث لا فائدة من التزوير ، فالمقلد إذا كان يقصد استعمال الختم فلا بد من تقليده بانشاءه مطابقاً للختم الأصل . وبمعنى ذلك أنه لا يشترط اجتناع فعل التقليد مع فعل التزوير لقيام الجريمة ، فيكفى لتحقيقها ارتكاب الجاني لأحد الفعلين .

---

(١) لذلك فمن المقرر أن التقليد يقوم على محاكاة تم بها المشابهة بين الأصل والتقليد ، والعمدة فيه بلوجه الشبه لا بلوجه الاختلاف ، بحيث يكون من شأنه أن يتخدع به الجمهور إلى المعاملات . لذلك ينشأ أن يبين حكم الادانة لوجه التشابه بين الخاتم الصحيح والخاتم المقلد ومدى الخفاء الجمهور بهذا الخاتم الأخير ، وإلا كان قاصر السبب مستوجب النقض ، راجع نقض ٦ فبراير ١٩٨٥ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ٣٦ ، رقم ٣٥ ، ص ٢٢٠ .

ولا يشترط لقيام الجريمة أن يكون التقليد أو التزوير متقناً ، بل يكفي أن يكون بين الشيء المقلد أو المزور والشيء الصحيح من التشابه ما يكفي لخداع الشخص العادي ، الذي يقبل الشيء أو المهرر المقلد أو المزور على أنه صحيح .  
 ويعنى ذلك أن الجريمة تقوم ولو كان التقليد أو التزوير ظاهراً بحيث يكشفه الشخص الحريص المدقق ، متى كان من شأنه أن يندع جمهور الأفراد العاديين الذين لا يتوافر لديهم القدر ذاته من الحرص والتدقيق<sup>(١)</sup> . لكن إذا كان التقليد أو التزوير مفضوحاً بحيث لا يتخدع فيه أحد ، مهما كان مستواه من الذكاء أو الحرص ، فلا تقوم جريمة التقليد أو التزوير .

وينتفىق الركن المادى لجريمة التقليد أو التزوير المنصوص عليها فى المادة ٢٠٦ ع سواء قام الفاعل بالتقليد أو التزوير بنفسه أو بواسطة غيره . وقد نص المشرع على ذلك صراحة خروجاً على القواعد العامة فى التفرقة بين الفاعل والشريك ، وهو خروج اقتضته خطورة هذه الجرائم . ويعنى ذلك أن كل من ساهم فى الجريمة يعتبر فاعلاً لها ، سواء نفذ ركنها المادى بنفسه أو انتصرت مساهمته على مجرد التحريض أو الاتفاق عليها أو المساعدة فى تنفيذها ، أى سواء كانت مساهمته أصلية أو تبعية<sup>(٢)</sup> .

وكما رأينا تتمثل النتيجة الإجرامية فى تمام إنشاء أو اصطناع المهرر أو الشيء المزور أو المقلد . لذلك يتصور الشروع فى هذه الجريمة ، إذا لم يكتمل إنشاء أو اصطناع الشيء لأسباب لا تدخل لإرادة الفاعل فيها ، مثل ضبطه أثناء التقليد أو التزوير .

(١) ول هذا الغرض قرر محكمة النقض « أنه لا يلزم فى التزوير للعالم عليه أن يكون متقناً بحيث يلزم لكشفه دراسة علمية ، بل يسفى أن يكون وانما لا يستلزم جهداً فى كشفه أو متقناً بحيث يلزم على الغير أن يكشفه مقام أن تغير الحقيقة فى الخائفين يجوز أن يتبدع به بعض الناس » ، نقض ٩ مارس ١٩٨٢ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ٣٣ ، رقم ٦٤ ، ص ٣١٠ ، ٦ فبراير ١٩٩١ الطعن رقم ١٣١ لسنة ٦٠ القضائية ولم ينشر بعد .

(٢) والواقع أن التسوية فى التقرية بين الفاعل والشريك كانت بحيث يكون هذا النص ، تطبيقاً للمادة ٤١ ع ومؤيداً أن من اشترك فى جريمة فعله عقوباً . لكن تظل فكرة النص على التسوية بين الفاعل والشريك فى استبعاد كافة أحكام الاشتراك بالنسبة لمن يقتصر دوره على مساعدة تبعية فى جرائم المادة ٢٠٦ ع .

## ثانياً : الركن المعنوي

جريمة تقليد أو تزوير الأشياء المنصوص عليها في المادة ٢٠٦ ع جريمة عملية ، يتخذ ركنها المعنوي صورة القصد الجنائي . ولا يكفي في هذه الجريمة القصد العام ، بل يلزم توافر قصد خاص لقيامها . والقصد العام يحقق يعلم المقلد أو المزور بمعية الفعل الذي يأتيه ، وبأن من شأنه التقليد أو التزوير لشيء أو محرر مما ورد ذكره في نص المادة ٢٠٦ ع . وينبغي أن تتجه لولادة المقلد أو المزور إلى إتيان فعل التقليد أو التزوير على المحل الذي يحميه للشرع الجنائي .

لكن هذا القصد العام لا يكفي لقيام جريمة التقليد أو التزوير ، بل ينبغي أن يضاف إليه قصد خاص يحتمل في « نية استعمال الشيء أو المحرر المقلد أو المزور فيما زور من أجله » . فالتزوير لا يقوم إلا إذا توافرت هذه النية لدى المتهم ، ولا يشذ عن هذه القاعدة تقليد أو تزوير الأشياء والمحررات التي ورد ذكرها في المادة ٢٠٦ ع . ولا مجال للبحث في القصد الخاص إلا إذا ثبت توافر القصد العام ، لكن توافر القصد العام لا يعنى بالضرورة ثبوت القصد الخاص لدى المتهم ، وإن كان يفترض وجوده<sup>(١)</sup> . ومع ذلك فلا هذا الإفتراض يقبل اثبات العكس ، فيجوز للمتهم بالتقليد أو التزوير أن يثبت إنعدام نية الاستعمال لديه ، كما لو أقام الدليل على أن قيامه بالتقليد أو التزوير كان لإجراء تجربة علمية أو لإظهار مهازلة الفنية في هذه الأمور أو بمجرد إشباع هوايته في تقليد الأشياء الدقيقة . فإذا عجز عن إقامة الدليل على تخلف نية الاستعمال ، توافرت في حقه جريمة التقليد أو التزوير ، لأن ثبوت العلم والإرادة يرجع توافر نية استعمال الشيء المقلد أو المزور في غرض محدد .

---

(١) قض ٣ فبراير ١٩٥٩ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ١٠ ، رقم ٣٣ ، ص ١٥٥ . وقد قررت المحكمة أن القصد الجنائي الذي يطلبه نص المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات يقوم على « نية استعمال الشيء المقلد أو المزور استعمالاً ضاراً بمصلحة الحكومة أو بمصلحة الأفراد ، وهو مغرض من التقليد أو التزوير وعلى المتهم وحده إثبات عكس هذا القصد » .

### المطلب الثالث

## استعمال الأشياء الحكومية المقلدة أو المزورة أو إدخالها في البلاد

بالإضافة إلى محل النشاط الإجرامى السابق تحديده ، تقوم كل جريمة من هاتين الجريمتين بتوافر ركنين ، أحدهما مادى والآخر

### أولاً : جريمة الاستعمال

يتحقق الركن المادى لجريمة الاستعمال بكل نشاط يكون من شأنه دفع الشيء أو المهرر المقلد أو المزور لتحقيق الغرض الذى يصلح لتحقيقه . فالاستعمال فى جوهره يعنى التمسك بالشيء المقلد أو المزور والاحتجاج به كما لو كان صحيحاً . وتعدد صور الاستعمال ، فاستعمال الختم المقلد يتحقق بطبعه على مستند ينسب صدوره إلى المصلحة الحكومية صاحبة الختم الصحيح ، واستعمال العلامة المزورة يكون بوضعها على الشيء الذى يراد نسبه إلى الجهة صاحبة العلامة ، واستعمال المهرر المزور يكون بعرضه على أنه مهرر صحيح ، ولا يشترط بعد ذلك أن يتم قبول هذا المهرر ممن يعرض عليه ، وإنما يكفى أن يقدمه الجانى بوصفه صحيحاً ، حتى ولو اكتشف المعروض عليه حقيقة هذا المهرر ، فلم يقبله أو تظاهر بقبوله تمهيداً لضبط الجانى متلبساً .

وقد يكون من يستعمل المهرر أو الشيء المزور هو الشخص نفسه الذى قام بالتزوير أو التقليد<sup>(١)</sup> ، كما قد يكون شخصاً آخر غيره يعلم بحقيقة التقليد أو التزوير ، وبأن المهرر الذى يستعمله هو مهرر مزور .

والركن المعنوى فى جريمة استعمال الأشياء والمهررات المزورة أو المقلدة يتخذ صورة القصد الجنائى ، والقصد المتطلب لقيامها هو القصد العام الذى

(١) ول هذه الحالة لا يخالف المقلد أو المزور عن فعل الاستعمال استقلالاً ، إذ أن فعل الاستعمال يحقق الغرض من التزوير أو التقليد . والنص على جريمة الاستعمال يفترض أن المستعمل هو شخص لم يساهم فى جريمة التقليد أو التزوير ، والا كان مسؤولاً عنها بوصفه فاعلاً لها على ما قدمناه .



يتوافر بالعلم والإرادة ، فلا يلزم توافر قصد خاص لقيامها . ويحقق القصد في هذه الجريمة بعلم المتهم وقت اتيانه سلوك الاستعمال بالمهبة اللاصق بالشئ أو المهرور ، أى يعلم بأنه مقلد أو مزور ، وبإرادته استعمال هذا الشئ أو ذلك المهرور<sup>(١)</sup> . والعبرة بتوافر القصد لحظة الاستعمال<sup>(٢)</sup> ، فلا يشترط توافره وقت دخول الشئ أو المهرور المزور في حيازة المستعمل . وتطبيقاً لذلك يرتكب جريمة الاستعمال من يتلقى بحسن نية محرراً مزوراً ، ثم بعد اكتشافه لحقيقة التزوير ، يستعمل المهرور في تحقيق غرض يصلح المحرر لتحقيقه لو كان صحيحاً<sup>(٣)</sup> . ومعنى ذلك أن المشرع لا يعاقب على مجرد حيازة الشئ المزور أو المقلد إذا كان الحائز غير من قلده أو زوره ، وإنما يعاقب على استعمال الشئ لتحقيق غرض من شأنه أن يحققه .

### ثانياً : جريمة الإدخال في البلاد

الركن المادى لجريمة إدخال الأشياء المزورة أو المقلدة في البلاد ، يتحقق بأى سلوك يكون من شأنه مرور الشئ أو المهرور المغيب بالمخبرود السياسية لإقليم الدولة . وتستوى الوسيلة التى يترتب عليها تواجده الشئ أو المهرور داخل الأراضى المصرية ، فقد يرد بصحبة المسافر أو يرسل بالبريد . وجريمة الإدخال في البلاد تفترض أن التقليد أو التزوير قد تم في الخارج ، سواء بواسطة المصرى المقيم في الخارج أو بواسطة الأجنبى المقيم في دولته . لكن لأهمية جنسية من يدخل الأشياء المقلدة أو المزورة ، فقد يكون مصرياً ، كما قد يكون أجنبياً . والفرض أن من يدخل هذه الأشياء هو غير من قام بتزويرها أو تقليدها ، لكن قد يكون المدخل هو ذاته الذى قام بالتزوير أو التقليد . وليس يلزم أن يكون من أدخل الأشياء المزورة أو المقلدة في البلاد هو ذاته الذى يستعملها . فالجريمة

(١) نقض ٦ أبريل ١٩٥٩ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ١٠ ، رقم ٩١ ، ص ٤٢٠ .

(٢) طبقاً لقاعدة ضرورة معاصرة القصد لل فعل . وتطبيقاً لذلك إذا كان الجاني يحمل حقيقة ظهرو وقت استعماله ، فلا يتوافر القصد الجنائى لديه ، ولا تقوم بالتل جريمة الاستعمال .

(٣) لكن لا تقوم الجريمة في حق من يحمل حقيقة التزوير أو التقليد عند تبوه للشئ أو المهرور المزور وعند استعماله له ، لانتهاء القصد الجنائى لديه .

تقوم بالاستعمال أو بالإدخال ، إذ كلاهما يعتبر سلوكاً مستقلاً يحقق جريمة قائمة بذاتها ومستقلة عن جريمة التزوير أو التقليد . وقد إقتصر نص المادة ٢٠٦ ع على تجريم إدخال الأشياء أو المحررات المزورة أو المقلدة في البلاد ، ومن ثم لا يعد إخراجها من البلاد سلوكاً مجرمًا بذاته ، إذا كان من مخرجها غير من قام بالتزوير أو التقليد<sup>(١)</sup> . لكن قد يحدث أن يبيد الجاني الأشياء التي تم إخراجها من البلاد إليها مرة ثانية ، وفي هذه الحالة يتحقق فعل الإدخال لهذه الأشياء في مصر ، فتقوم الجريمة في حق الجاني بالإدخال .

والركن المعنوي لجريمة الإدخال يتخذ صورة القصد الجنائي ، والقصد المتطلب هنا هو القصد العلم الذي يتوافر بالعلم والإرادة . فينبغي أن تنصرف علم الجاني إلى ماهية الأشياء أو المحررات التي يدخلها إلى البلاد ، وأنها مقلدة أو مزورة ، وأن تتجه إرادته رغم هذا العلم إلى إدخالها في البلاد . وترتبط على ذلك ينتفى القصد الجنائي إذا انتفى العلم أو انتفت إرادة الإدخال ، كما لو كانت الأشياء المزورة أو المقلدة قد دست إلى المتهم فحملها في حقائبه إلى البلاد دون أن يعلم بوجودها ، ومن ثم دون أن تنصرف إرادته إلى إدخالها في مصر . وعلى ذلك لا يتطلب القانون توافر أى قصد خاص لقيام جريمة الإدخال ، مثل قصد استعمال الأشياء أو المحررات التي يتم إدخالها في البلاد ، فمجرد الإدخال مع العلم بالتقليد أو التزوير يحقق الجريمة<sup>(٢)</sup> .

---

(١) ويختلف الحكم هنا عما قرره المشرع بشأن العملة المقلدة أو المزيفة أو المزورة . فمن يخرج هذه العملة من مصر يعاقب شأنه في ذلك شأن من يدخلها في مصر . راجع المادة ٢٠٣ من قانون العقوبات .

(٢) ونص المادة ٢٠٦ ع صريح في هذا المعنى ، فهو يعاقب كل من استعمل أو أدخل في البلاد المصرية الأشياء المقلدة أو المزورة « مع علمه بتقليدها أو تزويرها » ، والعلم هو الذي يحقق القصد العلم إذا توافرت لإرادة الاستعمال أو الإدخال .

## المطلب الرابع عقوبات جرائم التزوير أو التقليد النصوص عليها في المادة ٢٠٦ ع

### أولاً : العقوبات المقررة

جرائم تزوير أو تقليد العلامات والتمهفات والأختام الحكومية واستعمالها أو إدخالها في البلاد كلها من الجنايات . وقد عاقب المشرع على كل منها بالأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن كعقوبة أصلية قررتها المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات . كذلك ينهى الحكم بعقوبة تكميلية وجوبية هي مصادرة الأشياء أو المحررات المقلدة أو المزورة ، تطبيقاً للفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات ، باعتبار أن حيازة الأشياء المذكورة أو استعمالها يعد جريمة في ذاته<sup>(١)</sup>.

ويلاحظ أن الصور المنصوص عليها في المادة ٢٠٦ ع هـ . تشييد أو التزوير ، استعمال الأشياء المقلدة أو المزورة ، إدخال الأشياء المقلدة أو المزورة في مصر . هذه الصور تبادلية ، ومن ثم إذا تعددت بالنسبة للمتهم الواحد ، فلا تطبق عليه إلا عقوبة واحدة ، إعمالاً لنص المادة ٣٢ ققرة ٢ من قانون العقوبات ، باعتبار أن الجرائم المتعددة وقعت لغرض واحد وترتبط ببعضها ارتباطاً لا يقبل التجزئة .

### ثانياً : الإعفاء من العقاب

نصت المادة ٢١٠ من قانون العقوبات على أن « الأشخاص المرتكبون للجنايات التزوير المذكورة بالمواد السابقة يعفون من العقوبة إذا أختبروا الحكومة بهذه الجنايات قبل تمامها وقبل الشروع في البحث عنهم وعرفوها بفاعليها

(١) ويستحق هذه العقوبات كل من ارتكب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المادة ٢٠٦ ع ولو كان أجنبياً ، ولارتكب الجريمة خارج الإقليم المصرى ، وهو ما قرره الملة ٢ ثانياً (ب) من قانون العقوبات .

الآخرين أو سهلوا القبض عليهم ولو بعد الشروع في البحث المذكور .

يتضح من النص السابق أن هناك عذرين معفيين من العقاب المقرر للجنايات المنصوص عليها في المواد السابقة على المادة ٢١٠ ع . وبمطالعة المواد السابقة على المادة ٢١٠ ع نجد أن الجنايات التي يعنها المشرع وردت في المادتين ٢٠٦ ، ٢٠٦ مكررا من قانون العقوبات ، وهذه الجنايات هي التي يشملها الإعفاء المقرر بنص المادة ٢١٠ ع<sup>(١)</sup> . أما الجرائم التي وردت في المواد ٢٠٧ وما بعدها ، فهي — كما سنرى — من الجنح ، ومن ثم لا يسرى عليها الإعفاء من العقاب<sup>(٢)</sup> . ولفظ « التزوير » الذي ورد في المادة ٢١٠ ع ينصرف إلى جميع الجنايات المنصوص عليها في المادتين ٢٠٦ ، ٢٠٦ مكررا ، ولم يكن المشرع بحاجة إلى ذكر لفظ « التزوير » دون سواء من صور السلوك التي تشكل الجرائم المقررة في المادتين المذكورتين ، بل كان يكفي أن يقرر النص إعفاء « الأشخاص المرتكبون للجنايات المعاقب عليها بالمادتين ٢٠٦ ، ٢٠٦ مكررا ... » .

وتقرر المادة ٢١٠ ع عذرين مستقلين ، رغم اشتراكهما في الأثر المترتب عليهما ، وهو الإعفاء الوجوبي من العقوبة الأصلية المقررة للجرائم الواردة في المادتين ٢٠٦ ، ٢٠٦ مكررا .

( أ ) العذر الأول : هو إخبار الحكومة بالجناية قبل تمامها وقبل الشروع في البحث عن الجناة ، وتعريف السلطات العامة بالفاعلين الآخرين . لذلك يشترط للاستفادة من هذا العذر توافر ثلاثة شروط :

١ - أن يقع الإخبار قبل تمام الجناية ، أي أن يكون بعد البدء في التنفيذ وقبل تمام هذا التنفيذ ، ويمتد وقت تمام التنفيذ إلى ما قبل لحظة استعمال الأشياء المقلدة أو المزورة فيما زورت أو قلدت من أجله ، باعتبار ذلك هو الغرض من

(١) و هذا نصي : الدكتور زغوف حيد ، المرجع السابق ، ص ٥٩ ، الدكتور محمود نجيب حسني ، ص ٤١٣ .  
ص ٤١٣ . الدكتور أحمد فتحي مورو ، ص ٤١٣ .

(٢) لذلك كان من الأفضل أن يكون موضع النص على الإعفاء هو بعد المادة ٢٠٦ مكررا وليس بعد المادة ٢٠٩ ، لأن هذا الإعفاء لا يشمل الجنح المنصوص عليها في المواد من ٢٠٧ إلى ٢٠٩ .

التزوير الذى يحقق ضرر الجريمة . يبرر هذا التفسير ما قرره المشرع فى المادة ٢٠٥ ع من إعفاء متعلق بجنايات تهريب أو تقليد العملة ، إذا أخبر الجاني بتلك الجنايات « قبل استعمال العملة المقلدة أو المزيفة أو المزورة ... » كما يبرره أن علة الإعفاء هى تقرير مكافأة لمن أسدى للمجتمع خدمة بوقايته من ضرر لم يتحقق بعد ، والضرر هنا لا يتحقق الا باستعمال الشيء المقلد أو المزور . فمادام الإخبار قد حدث قبل استعمال الشيء المقلد أو المزور ، تحققت علة الإعفاء من العقاب بالنسبة للمبلغ .

٢ - أن يحدث الإخبار قبل شروع السلطات العامة فى البحث عن الجناة . ويتحقق الشروع فى البحث عن الجناة باتخاذ السلطات أى إجراء من إجراءات البحث ، ويفترض الشروع أن السلطات قد علمت بالجناية وأنها بصدد اتخاذ إجراءات للقبض على الجناة . ومعنى ذلك أن عدم اتخاذ أى إجراء من إجراءات البحث يفيد عدم علم السلطات العامة بالجناية ، ويخون من أخبرها بها قد أسدى للمجتمع خدمة تجعله جديراً بالإعفاء من العقاب .

٣ - تعريف السلطات العامة بالفاعلين الآخرين ، أى الكشف عن هويتهم<sup>(١)</sup> . وتعبير « الفاعلين » ينصرف إلى كافة المساهمين فى الجريمة ، فاعلين كانوا أو شركاء .

وإذا توافرت الشروط الثلاثة السابقة ، استحق المخبر الإعفاء من العقاب ، لأنه وجوباً يتعين الحكم به إذا توافرت شروطه . ويكون الإخبار لرجال الضبط القضائي أو النيابة العامة ، أى لجهة لها اتصال بالدعوى الجنائية ، وهذا هو المقصود بتعبير « الحكومة » الوارد فى نص المادة ٢١٠ ع .

---

(١) ولا يكلف التهم بأكثر من ذلك ، فيكفى أن يخبر السلطات العامة بأسماء من يعرفهم من زملائه فى الجريمة ، أما المخبر عليهم ، فهو مهمة رجال السلطة العامة ، راجع نقض ٢٢ مايو ١٩٥١ ، مجموعة أحكامه النقض ، السنة ٢ ، رقم ٤١٣ ، ص ١١٢٢ . كما لا يكلف التهم بمحاولة السلطات وثبات جرمه عن زملائه ، لأن دوره يتوقف عند الإخبار بجنايته من غير تمامه وقبل «شروع» فى البحث والتصرف بفاعليها الآخرين ، فذلك هو موجب الإعفاء بالنسبة له

( ب ) العلو الثاني : هو تسهيل القبض على الجناة بعد شروع السلطات العامة في البحث عنهم . ويفترض هذا العلو أن الإخبار عن الجناية جاء لاحقاً على شروع السلطات العامة في البحث عن الجناة<sup>(١)</sup> . ومع ذلك فنظر المشرع أن الجاني الذي يئدى معلومات تساعد السلطات العامة في سعيها للقبض على سائر الجناة ، يؤدى للمجتمع خدمة يستحق عليها الإعفاء من العقاب . والمقصود بتسهيل القبض على الجناة ليس تحقيقه بالفعل ، بل تقديم المعلومات التي يكون من شأنها إتاحة سبل القبض على الجناة الآخرين ، حتى ولو لم يتم القبض عليهم بسبب تمكثهم من الهرب . ففي هذه الحالة يكون المتهم قد قدم للسلطات العامة المعلومات الكافية لتسهيل القبض على المساهمين في الجريمة<sup>(٢)</sup> ، ومن ثم يستحق الإعفاء من العقاب ، ولو أخفق رجال السلطة في مساعدهم فلم يتمكنوا من ضبطهم بالفعل . فموجب الإعفاء في هذه الصورة هو سلوك المتهم ، أى تقديم المعلومات التي تقدر بحكمة الموضوع كفايتها وملاءمتها لتحقيق النتيجة المرجوة ، وليس موجب الإعفاء هو تحقق هذه النتيجة بالفعل<sup>(٣)</sup> .

ولا يشترط في تسهيل القبض على الجناة أن يتخذ شكلاً معيناً ، بل يكفي أن يتضمن من المعلومات قلداً يتيح للسلطات العامة أن تتخذ من الومائل

(١) كما يفترض هذا العلو تعدد المساهمين في الجناية ، وإلا فلن يكون هناك مجال لإعصاه .

(٢) وتختلف هذه المعلومات بحسب ظروف كل جريمة ، والمرجع في تقدير كفاية المعلومات التي قدمها المبلغ لتسهيل القبض على سائر الجناة هو محكمة الموضوع ، دون رقابة عليها من محكمة النقض في هذا الخصوص . فإن قدرت المحكمة قلداً قدمه المتهم من معلومات كان من شأنه وفقاً للمعايير والمعايير في مثل هذه الظروف أن يمكن السلطات من القبض على الجناة ، استحق المتهم الإعفاء من العقاب ، ولو كان رجال السلطة قد أخفقوا في القبض على الجناة بسبب سوء تصرفهم في واقعة الحال .

(٣) ولو كان المشرع يريد من المبلغ أكثر من تقديم المعلومات الكافية لتسهيل القبض على الجناة ، لكان قد نص صراحة على ضرورة أن يترتب على الإبلاغ الذي يتم بعد الشروع في البحث عن الجناة نتيجة الجناة ، وهي « القبض على الجناة الآخرين » ، وليس مجرد « تسهيل القبض عليهم » ، كما ورد في نص المادة ٢١٠ ع .

نما يكون من شأنه أن يفضى إلى القبض على سائر الجناة<sup>(١)</sup>. ولذلك قد لا يكتفى بمجرد الاعتراف إذا كان لا يتضمن من المعلومات المفصلة ما يسهل القبض على بقية المساهمين في الجريمة ، بل إن كشف المتهم عن أسماء المساهمين معه قد لا يحقق هذا الغرض . والعبرة في ذلك هي بمدى كفاية الاعتراف لتسهيل القبض على الجناة ، وفقا لما تثبته محكمة الموضوع .

أما عن الوقت الذي ينبغي أن يتم فيه تسهيل القبض على باقي الجناة ، فقد حددته المشرع بأنه « بعد الشروع في البحث » عن الجناة . ومن ثم تتحدد الفترة التي يكون لسلوك المتهم فيها أثره في الاعفاء بأنها تلك التي تبدأ باتخاذ أول إجراء من إجراءات الاستدلال ، وتنتهي بانتهاء إجراءات المحاكمة أمام محكمة الموضوع . لذلك يستفيد المتهم من الاعفاء إذا سهل القبض على الجناة في أى مرحلة من مراحل الدعوى الجنائية إلى حين انتهاء إجراءات المحاكمة . وتطبيقا لذلك يستفيد المتهم من الاعفاء إذا صدر عنه الاخبار لأول مرة أمام محكمة الموضوع . لكنه لا يستفيد من الاعفاء إذا كان ما قام به من تسهيل القبض على الجناة قد حدث لأول مرة أمام محكمة النقض ، لأنها ليست محكمة موضوع ، ومن ثم لا تملك التحقق من توافر شروط الاعفاء ، لا سيما تسهيل القبض على الجناة ، الذي يعد مسألة موضوعية تخرج عن اختصاص محكمة النقض ، وهي محكمة قانون . وهكذا يتضح أن الوقت الذي يستطيع المتهم خلاله الاستفادة من الاعفاء ، بتسهيل القبض على بقية المساهمين معه في الجريمة ، يمتد في هذه الصورة إلى ما بعد تمام الجريمة ، وغالبا إلى ما بعد تحقق الضرر من التزوير أو التقليد . ويرجع ذلك إلى تقدير المشرع أن من يسهل القبض على الجناة ، الذين عجزت السلطات العامة عن العثور عليهم ، يقدم للمجتمع خدمة على الرغم من تمام الجريمة ، تتمثل في تمكين السلطات من

---

(١) من ذلك قيام المتهم — بناء على تعليمات السلطات العامة — باستئراج بقية المساهمين معه حتى تتمكن السلطات من القبض عليهم . حتى هذه الحاية يعد ما قام به للمتهم تسهلا للقبض على الجناة يحدث أثره في الاعفاء . ولا يقال أن القبض على الجناة قد تم بتخطيط من السلطات وليس بتسهيل المتهم ، ذلك أن دور المتهم في هذا التخطيط يكون ضروريا إذ يأنس له شركاؤه في الجريمة وأمنوا جانيه ، ومن ثم فهو يؤدي للسلطات خدمة هامة يستحق عليها الاعفاء من العقاب .

توقيع العقاب على جميع الجناة<sup>(١)</sup>. وجدير بالذكر أن موجب الاعفاء من العقاب هو تسهيل القبض على سائر الجناة؛ فتكفي واقعة القبض عليهم كي يستحق الفاعل الذي ثبت مساهمته في تسهيل القبض الاعفاء الوجوهي، ولو لم تتمكن السلطات من إثبات الجريمة عليهم. ذلك أن إثبات الجريمة هو عبء يقع على عاتق سلطة الادعاء، ودور المبلغ يقتصر على تسهيل القبض فيستحق الاعفاء لسلوكه هذا، ولا يكلف بمعاونة السلطة في إثبات الجريمة على باقي الجناة. ونشير في النهاية إلى أن الاعفاء من العقاب في الحالتين المتخصص عليهما في المادة ٢١٠ ع هو إعفاء وجوهي وليس جوازي، لكن أثره يتحدد من حيث الموضوع ومن حيث الأشخاص. فمن حيث الموضوع لا يشمل الاعفاء سوى العقوبة الأصلية المقررة، فلا يمتد إلى العقوبة التكميلية الوجوهية، وهي مصادرة الأشياء المزورة أو المقلدة، باعتبار أن حيازتها لو استعمالها يعد في ذاته جريمة. ومن حيث الأشخاص يقتصر أثر الاعفاء على من توافرت فيه الشروط الموجبة له، لأنه شخصي لا يستفيد منه إلا من توافر فيه سبب الاعفاء من العقاب.

### المبحث الثالث

#### الجرائم الخاصة بأختام وعلامات وتمغيات

#### هيئات القطاع العام وما في حكمها

الجرائم التي تقع على الأختام والعلامات والتمغيات الخاصة بهيئات القطاع العام وما في حكمها نصت عليها المادة ٢٠٦ مكرر<sup>(٢)</sup> من قانون العقوبات،

(١) لذلك لا يكون للاعفاء من العقاب مقتضى إذا كان للجريمة فاعل وحيد أعير استصحت الصلة بالجريمة بعد شروعاتها في البحث عنه، لأنه لا يمكن أن يسهل القبض على غيره من جهة، باعتباره الفاعل الوحيد للجناية. لكنه يستفيد من الاعفاء وفقا للمعنى الأول، إذا أعير السلطات بالجناية قبل تمامها وقبل الشروع في البحث عنه، ولا يقال في هذا الصدد أن الشرط الثالث من شروط الاعفاء طبقا للمعنى الأول، وهو تعريف السلطات بالتفاعلين الآخرين، لم يتحقق، إذ أن هذا الشرط يفترض أن للجناية أكثر من فاعل، أما أن كان لها فاعل وحيد، فلا يسوغ حرمانه من الاعفاء بحجة عدم وجود تفاعلين آخرين معه يعرف السلطات بهم.

(٢) هذه المادة أُنشئت إلى قانون العقوبات بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢، بفرض إعفاء الحماية



التي تقرر ما يلي : « يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنين على الجرائم الواردة في المادة السابقة إذا كان محلها أختاماً أو دمغات أو علامات لإحدى الشركات المساهمة أو إحدى الجمعيات التعاونية أو النقابات المنشأة طبقاً للأوضاع المقررة قانوناً أو إحدى المؤسسات أو الجمعيات المعتمدة قانوناً ذات وقع علم . وتكون العقوبة السجن مدة لا تزيد على سبع سنين إذا كانت الأختام أو الدمغات أو العلامات التي وقعت بشأنها الجرائم للهيئة في الفقرة السابقة خاصة بمؤسسة أو شركة أو جمعية أو منظمة أو منشأة إذا كانت الدولة أو إحدى الهيئات العامة تساهم في مالها بنصيب ما بأية صفة كانت » .

### أولاً : محل النشاط الإجرامي

كما يتضح من إحالة المادة ٢٠٦ مكرراً ع ، تقوم الجنايات المنصوص عليها في هذه المادة على الأركان ذاتها التي تقوم عليها الجنايات الواردة في المادة ٢٠٦ ع ، مع اختلاف يتعلق بمحل النشاط الإجرامي ، أي الأشياء التي ينصب عليها سلوك الجاني . فهذه الأشياء حددها نص المادة ٢٠٦ مكرراً بأنها أختام أو دمغات أو علامات إحدى الهيئات المنصوص عليها ، ومن ثم فلا يدخل في عدادها ماعدا ذلك من الأشياء التي حددتها المادة ٢٠٦ ع ، مثل ختم أو توقيع أو علامة أحد موظفي هذه الهيئات أو أوراق المرتبات أو البونات أو السراكي أو السندات الأخرى التي تصدرها هذه الهيئات .

والأختام والدمغات والعلامات محل النشاط الإجرامي في جريمة المادة ٢٠٦ مكرراً ، ليست للحكومة أو لإحدى المصالح التابعة لها ، وإنما هي لتوعين من الهيئات التي ذكرها هذا النص وهي :

١ - الهيئات ذات النفع العام ، وتشمل الشركات المساهمة والجمعيات التعاونية والنقابات المنشأة طبقاً للأوضاع المقررة قانوناً والمؤسسات والجمعيات المعتمدة قانوناً ذات نفع عام<sup>(١)</sup> .

<sup>(١)</sup> على أختام ودمغات وعلامات الهيئات التي سلمت الدولة - بعد التأميم - في نشاطها بأي صورة (١) يسعى أن تكون مؤسسات عامة أو خاصة متى كانت معتمدة قانوناً ذات وقع علم

٢ - وحدات القطاع العام ، وهى المؤسسات والشركات والجمعيات والمنظمات والمنشآت التى تساهم الدولة أو إحدى الهيئات العامة فى مالها بنصيب ما بأية صفة كانت .

### ثانيا : أركان جنایات المادة ٢٠٦ مكررا

يقوم الركن المادى لهذه الجنایات بسلوك يتمثل فى إحدى الصور التى نصت عليها المادة ٢٠٦ ع وهى : التقليد أو التزوير ، استعمال الأختام والعلامات والتمغات المزورة أو المقلدة مع العلم بعيبها ، إدخال هذه الأشياء فى البلاد مع العلم بعيبها . ولا تختلف هذه الأفعال فى مدلولها وعناصرها عما سبق بيانه بشأنها عندما يكون محلها الأشياء الحكومية ، فنحيل إلى هذا الموضع منعا للتكرار .

وجنایات المادة ٢٠٦ مكررا عمدية ، يتخذ ركنها المعنوى صورة القصد الجنائى . والقصد المطلوب فى جنایة التقليد أو التزوير هو القصد الخاص ، الذى يفترض نية استعمال الشيء المقلد أو المزور فى الغرض الذى قلد أو زور من أجله . أما القصد المطلوب فى جنایة الاستعمال والإدخال فى البلاد للأشياء المقلدة أو المزورة ، فهو القصد العام الذى يقوم على علم المستعمل أو المدخل بتقليد هذه الأشياء أو تزويرها ، وإرادته استعمالها أو إدخالها فى البلاد رغم هذا العلم ، على النحو السابق بيانه فى جنایات المادة ٢٠٦ ع .

### ثالثا : عقوبات جنایات المادة ٢٠٦ مكررا

#### ( أ ) العقوبات المقررة

فرق المشرع فى تحدیده للعقوبات الأصلية لجنایات المادة ٢٠٦ مكررا ع بين النوعين من الهيئات التى يقع النشاط الاجرامى على أختامها أو تمغاتها أو علاماتها :

١ - الهيئات ذات النفع العام المنصوص عليها فى الفقرة الأولى . يعاقب على الجرائم التى تقع اعتداء على أختامها أو تمغاتها أو علاماتها بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنين .

٢ - وحلت القطاع العام المنصوص عليها في الفقرة الثانية . يعاقب على الجرائم الواقعة اعتداء على أختامها أو تمغاتها أو علاماتها بالسجن مدة لا تزيد على سبع سنين . أى أن المشرع جعل من مساهمة الدولة في مال الوحدة العامة بنصيب ما ظرفاً مشدداً للعقوبة .

و يحكم في الحالتين وجوباً بمصادرة الأختام والعلامات والتغلات الزورة أو المقلدة ، تطبيقاً للفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات .

وتستحق هذه العقوبات إذا ارتكبت الجنايات المذكورة داخل مصر ، ولو كان مرتكبها أجنبياً . لكن لا يعاقب عليها إذا ارتكبت خارج الإقليم المصرى ، سواء كان مرتكبها مصرياً<sup>(١)</sup> أو أجنبياً ، لأن امتداد أحكام قانون العقوبات على الجرائم المرتكبة في الخارج يقتصر على جنائيات المادة ٢٠٦ ع ، طبقاً لما قرره المادة الثانية من قانون العقوبات المصرى<sup>(٢)</sup> . ومن المعلوم أن القياس في مجال التجريم محظور ، ومن ثم لا يجوز مد الحكم المقرر في المادة ٢ ع إلى الجرائم المنصوص عليها في المادة ٢٠٦ مكرراً ع ، على الرغم من التماثل بينها وبين جرائم المادة ٢٠٦ ع من حيث الطبيعة ، وإن اختلفت العقوبة .

والعقوبات المقررة في المادة ٢٠٦ مكرراً تسرى على كل من ساهم في جنابة من الجنايات التي تنص عليها ، سواء كان فاعلاً أو شريكاً .

### ( ب ) الاعفاء من العقاب

رأينا أن المادة ٢١٠ ع تنفى من العقاب الأشخاص المرتكبون لجنايات التزوير المذكورة بالمواد السابقة عليها ، ومنها المادة ٢٠٦ مكرراً ع . لذلك يطبق على مرتكبى جرائم المادة ٢٠٦ مكرراً العنبران المعفيان من العقاب

(١) مع مراعاة حكم للمادة الثالثة من قانون العقوبات المطلق بارتكاب المصرى وهو في خروج مصر فلا يعتبر جنابة أو جنحة في قانون العقوبات المصرى إذا عاد إلى مصر .

(٢) والواقع أن جرائم المادة ٢٠٦ مكرراً لا تختلف عن جرائم المادة ٢٠٦ من حيث طبيعتها ، وإنما فقط تختلف عنها من حيث العقوبة . لذلك نرى ضرورة تعديل المادة الثانية من قانون العقوبات ليشمل حكمها جرائم المادة ٢٠٦ مكرراً ، على الأقل في تقريبها الثانية .

المقررين بالمادة ٢١٠ ع ، لأن هذه الجرائم من الجنايات<sup>(١)</sup> ، بالإضافة إلى أن  
علة الاعفاء من العقاب تتوافر في خصوصيتها بالقدر ذاته الذي تتوافر به بالنسبة  
لجنايات المادة ٢٠٦ ع .

### المبحث الثالث جريمة اساءة استعمال الأختام والعلامات الرسمية الصحيحة

نصت على هذه الجريمة المادة ٢٠٧ من قانون العقوبات<sup>(٢)</sup> التي تقرر أن  
« يعاقب بالحبس كل من استحصل بغير حق على أختام أو تمغلات أو علامات  
حقيقية لاحدى المصالح الحكومية أو احدى جهات الادارة العمومية أو احدى  
المؤسسات الميينة في المادة السابقة واستعملها استعمالا ضارا بمصلحة عامة أو  
خاصة » .

الأختام والعلامات والتمغلات التي يحميها هذا النص هي أختام وعلامات  
رسمية وحقيقية ، يجوزها أشخاص يحدددهم القانون ، لاستعمالها في أغراض  
محددة . فإذا استحصل عليها غير هؤلاء الأشخاص واستعملوها استعمالا  
ضارا ، كان استعمالهم لها مكونا لجريمة المادة ٢٠٧ ع .

---

(١) الواقع أن قصر الاعفاء من العقاب على مرتكبي جنايات التزوير دون مرتكبي جنح التزوير  
المفروض عليها في هذا الباب هو أمر متفق ، لأن علة الاعفاء واحدة في الحالتين ، وهي تشجيع من  
يساهم في جريمة من هذه الجرائم على كشف أمرها للسلطات العامة . ويرى الأستاذ الدكتور مأمون  
سلامة أنه يمكن أعمال القياس بالنسبة لجنح التزوير ، وتطبيق الاعفاء من العقوبة إذا توافرت  
شرائطه ، باعتبار أن القياس في غير مواد التجريم جائز ، المرجع السابق ، ص ٤٠٢ . ومع ذلك  
نعتقد أنه لا يجوز أعمال القياس ألم صراحة النص ، إذ لا اجتihad مع وضوح النص الذي يستبعد  
جنح التزوير من نطاق الاعفاء ، ونرى أن الأمر يقتضى تدخلا تشريعا لتعديل نص المادة  
٢١٠ ع .

(٢) معدلة بالقانون ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ .

## أولاً : محل النشاط الإجرامي

محل النشاط الإجرامي هو عَمَم أو تَحْفَة أو علامة حقيقية لجهة رسمية ، لذلك يشترط في المحل الذي يرد عليه النشاط المجرم بالمادة ٢٠٧ ع أن تتوفر فيه الشروط الآتية :

( أ ) أن يكون الختم أو العلامة أو التحفة حقيقية ، وليس مزوراً أو مقلداً ، لأنه إن كان مقلداً أو مزوراً ، كان استعماله جنابة ، وخضع لنص المادة ٢٠٦ ع ، أو المادة ٢٠٦ مكرراً ع حسب الأحوال .

(ب) أن يكون الختم أو العلامة أو التحفة لأحدى الهيئات التي حصرتها المادة ٢٠٧ ع ، وهي المصالح الحكومية ، أو جهات الإدارة العمومية ، أو الشركات المساهمة ، أو الجمعيات التعاونية ، أو النقابات المنشأة طبقاً للأوضاع المقررة قانوناً ، أو المؤسسات أو الجمعيات المحيرة قانوناً ذات نفع عام<sup>(١)</sup> ، أو المؤسسات والشركات والجمعيات والمنظمات والمنشآت التي تساهم الدولة أو إحدى الهيئات العامة في مالها بتصيب ما بأية صفة كانت . ويعنى ذلك بعبارة واحدة أن الختم أو العلامة أو التحفة يجب أن يكون لأحدى الهيئات الحكومية أو ما في حكمها ، مما نص عليه في المادتين ٢٠٦ و ٢٠٦ مكرراً من قانون العقوبات . أما إن كان الختم أو العلامة أو التحفة لهيئة خاصة ، فإن إساءة استعماله تخضع لنص المادة ٢٠٩ من قانون العقوبات .

(جـ) ألا يكون الختم أو العلامة أو الدفعة في عهدة الشخص الذي قام باستعماله استعمالاً ضاراً . ويقودنا هذا الشرط إلى الكلام عن الركن المادى للجريمة .

---

(١) ولا تعتبر الأندية الرياضية من قبل المشرعين ذات النفع العام ، انظر نقض ٢٩ ديسمبر ١٩٦٩ ،

مجموعة أحكام النقض ، السنة ٢٠ ، رقم ٣٠٣ ، ص ١٤٦٧

## لانيا : أركان الجريمة

تقوم جريمة المادة ٢٠٧ ع على ركتين : أحدهما مادي ، يحتل في الاستحصال بغير حق على ختم أو تمغة أو علامة ، ثم استعماله استعمالاً ضاراً بمصلحة عامة أو خاصة ، والآخر معنوي ، هو القصد الجنائي .

### ( أ ) الركن المادي

يتحقق الركن المادي لهذه الجريمة بفعلين لابد من اجتماعهما وهما : الاستحصال بغير حق على ختم أو تمغة أو علامة ، والاستعمال الضار للختم أو التمغة أو العلامة<sup>(١)</sup>.

فالركن المادي يفترض أولاً أن المتهم قد استحصل على حيازة الختم بغير حق . ويحتل هذا العنصر إلى أمرين : أحدهما الاستحصال على الختم ، والثاني كون الاستحصال بغير حق أى بطريق غير مشروع . ومعنى ذلك أن الركن المادي للجريمة لا يتوافر إذا لم يكن قد حدث استحصال على الختم ، بأن كان استعماله الضار قد حدث من الشخص الذى يجوز أصلاً بمقتضى القواعد المنظمة لعمله الوظيفة<sup>(٢)</sup>. كذلك لا يقوم الركن المادي للجريمة إذا كان الاستحصال على الختم قد تم بناء على سبب مشروع ، إذ يتفنى الاستحصال بغير حق الذى يتطلبه النص . وتطبيقاً لذلك لا تقوم الجريمة إذا كان المتهم قد استحصل على الختم بطريق مشروع ، أى وفقاً للقواعد المنظمة لعمله

(١) لذلك لا تقوم جريمة المادة ٢٠٧ ع إذا كان من استحصل بغير حق على ختم هو غير من استعمل الاستعمال الضار ، كما لو استحصل زيد على الختم ثم سلمه ليكر الذى استعمله فى شأن يخصه . وقد تقوم بالاستحصال جريمة أخرى مثل السرقة أو النصب ، لكن لا تقوم فى حق المشتكى أى جريمة . لذلك نضد أنه كان من الاوفاق أن يجرم للشرع الاستحصال بغير حق أو الاستعمال الضار للختم ، أو التمغة أو العلامة ، وبهذا يكون من يستحصل ثم يستعمل مرتكباً للجريمة واحدة .

(٢) قررت محكمة النقض « أن الاستحصال بغير حق يفيد أن الشيء ليس بحسب أصله فى حيازة المستحصل ، وأن هذا المستحصل ليس من حقه أن يكون الشيء فى حيازته ، بل أنه إما عمل وسعى للحصول عليه عن له الحق فى حيازته ، سواء أكان الحصول عليه بسرقة أو نصب أو بطريق آخر غير مشروع » . راجع نقض ٢٢ نوفمبر ١٩٢٨ ، مجموعة القواعد القانونية ، ج ١ ، رقم ١٩ ، ص ٣٧ .

الوظيفي ، بأن كان يخص بمحيزة الختم ، ولو استعمله استصلا ضارا ، لأن الجريمة لا تقوم بالاستعمال فقط ، بل تفترض أن الاستعمال قد سبقه استحصال بغير حق . وبعد هذا نقصاً في حماية الأختام الرسمية من سوء الاستعمال ، وهو نقص ينفي على المشرع تداركاً<sup>(١)</sup>.

ولا يكفي الاستحصال بغير حق على حيازة الختم أو العلامة أو التمغة لقيام الركن المادي<sup>(٢)</sup> ، بل يلزم أن يكون المتهم قد استعمل هذه الأشياء استعمالاً ضاراً بمصلحة عامة أو خاصة<sup>(٣)</sup> . ويتحقق الاستعمال الضار بصم الختم على أوراق ونسبتها إلى الجهة مالكة الختم أو دمجها بالعلامة أو التمغة<sup>(٤)</sup> . وقد يثار التساؤل عن المقصود بالختم أو التمغة في خصوص المادة ٢٠٧ ع ، وهل يراد به الآلة المحتوية للختم أو التمغة بالإضافة إلى الأثر المختوم أو المدموغ ، أم يقصد به فحسب ذات الآلات التي تختم أو تدمغ بها الأوراق والأشياء . ولهذا التساؤل أهميته ، ذلك أن الاستحصال على آلة الختم ثم استعمالها ، هو سلوك يختلف عن رفع بصمة الختم أو أثره المعلق على الورقة أو الشيء ، ثم وضعه على ورقة أو شيء آخر خلافاً للقانون ، كما يختلف عن الاستحصال على بصمة الختم أو التمغة بطريق التحايل أو الخداع ، دون الحصول على الآلة ذاتها المحتوية للختم أو

---

Vitu, op. cit., p. 991, N° 1253.

(١) راجع في هذا المعنى

(٢) قد تقوم بهذا الاستحصال وحده جريمة أخرى مثل النصب أو السرقة أو الاستيلاء بغير حق على مال مملوك للدولة ، لكن لا تقوم به جريمة المادة ٢٠٧ ع ، لعدم اكتمال ركنها المادي الذي يفترض الاستعمال الضار بعد الاستحصال بغير حق .

Vitu, op. cit., p. 991, N° 1253.

(٣)

ولا يتطلب القانون صفة خاصة فيمن يستحصل بغير حق ويستعمل الختم أو التمغة أو العلامة ، فقد استعمل المشرع تعبير « كل من .. » . لذلك يستوي أن يكون مرتكب الجريمة موظفاً عاماً غير مختص بمحيزة الختم ، لكنه غافل زميله المختص واستحصل على الختم الموجود بمحوزة ثم استعمله ، أو فرداً عادياً استحصل على الختم أو على بصمته من الموظف المختص .

(٤) ويكفي هذا الاستعمال لاكتمال الركن المادي للجريمة ، فنصير الضرر الذي يتضمنه الاستعمال ، يستخلص من مجرد الاستخدام في غير الأغراض التي يحددها القانون ، ومن غير الأشخاص الذين يتولم حيازة هذه الأختام أو التمغات أو العلامات .

البقرة<sup>(١)</sup>. ذهبت محكمة النقض في حكمها السابق الاشارة إليه إلى أن الاستحصال بغير حق يفيد بحسب معناه الحصول على ذات آلات الأختام والتمغات دون طوابعها وآثارها<sup>(٢)</sup>. وبناء عليه قضت المحكمة بعدم قيام الجريمة بالنسبة لمن « اقتطع قطعة من الذهب عليها تمغة الحكومة ، وأحكم وضعها وحامها بمعدن آخر بعد تغطيته بطبقة من الذهب بكيفية غير ظاهرة ، وباعه أو رهنه على أنه من الذهب الخالص »<sup>(٣)</sup>. ورأت المحكمة أن هذا الفعل تقوم به جريمة النصب ، إذا توافرت كافة أركانها . ولدننا أن ما ذهبت إليه محكمة النقض هو تفسير متقيد للأسباب التالية :

١ - أن تعبير الاختام والتمغات والعلامات الوارد في المادة ٢٠٧ ع هو ذاته الذي ورد في الفقرة الرابعة من المادة ٢٠٦ ع ، ومن ثم وجب أن يكون له المدلول ذاته المأخوذ به في نطاق النص الأخير . ومن المتفق عليه أن تعبير الاختام والتمغات والعلامات في خصوص المادة ٢٠٦ ع يشمل آلة الختم أو التمغة أو العلامة ، وكذلك أثرها المنطبع أو المدموغ<sup>(٤)</sup>. لذلك وجب تحقيقا للاتفاق بين نصين متعاقبين في القانون ، أن يكون لتعبير الاختام والتمغات والعلامات المدلول ذاته في خصوص المادة ٢٠٧ ع .

(١) مثال ذلك من يستحصل على هبة الختم على ورقة لا تتوافر فيها شروط ختمها ، مستغلا غفلة الموظف أو عدم يقظته ، دون أن يتصل هو شخصا بآلة الختم .

(٢) يؤيد بعض الفقه هذا التفسير ، راجع الدكتور رموف عبيد ، ص ٦٣ ، الدكتور مأمون سلامة ، للرجوع السابق ، ص ٤٠٠ .

(٣) وقد أعلنت محكمة النقض الفرنسية بمكس ما خلصت إليه محكمة النقض المصرية ، وقضت بقيام الجريمة في حق من ينقل التمغة الصحيحة ليضعها على شيء آخر لا ينهر أن يحملها . راجع في هذا المعنى

Crim. 12 août 1865, B.C., N° 173, p. 292; 30 Nov. 1923, B.C., N° 415, p. 697.

(٤) وهذا هو ما استقر عليه قضاء محكمة النقض في شأن المادة ٢٠٦ ع ، راجع على سبيل المثال نقض ١٦ فبراير ١٩٨٧ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ٣٣ ، رقم ٤٤ ، ص ٢١٨ ، وفيه قررت أن العلامة المعاقب على تقليدها تنطبق على « الآلة التي تشتمل على أصل العلامة أو على الأثر الذي ينطبع عند استعمالها .. » .



٢ - أن علة التجريم لا تختلف تبعاً لما إذا كانت اساءة الاستعمال واردة على آلة الختم أو الهففة أو على أثرها المنطبع أو المدموغ . ففي صورتين يمثل سلوك المتهم خطورة على الثقة العامة في الأوراق والأشياء الموجودة عليها الختم أو الهففة . بل إن الجريمة لا تقوم حسب طبيعتها بالاستحصال بغير حق ، لأن الاستحصال على الآلة لا يحقق الضرر إذا لم يحدث الاستعمال لتلك الآلة .

٣ - أن تعبير « الاستحصال بغير حق » لا يقتصر على الآلة المحتوية للختم أو الهففة ، وإنما يصدق كذلك على الأثر الذي تطبعه تلك الآلة على الأوراق والأشياء . ففي صورتين يكون المتهم قد استحصل بغير حق على ختم أو ثمة ، واستعملهما في غير الموضع الذي وضعتا الدولة فيه . وتطبيقاً لذلك فإن من ينقل بصمة الختم أو الهففة من شيء يحوزه بسبب مشروع ، ويضعها على شيء آخر ، يصدق عليه أنه استحصل على هذه البصمة بغير حق<sup>(١)</sup> ، إذ ليست له صفة تحوله أن ينقل البصمة من الموضع الذي وضعتها الدولة فيه ليستعملها في موضع آخر ، لذلك يكون استعماله في هذه الحالة ضاراً ومكوناً للجريمة .

وينبغي في الاستعمال الذي يقوم به الركن المادي أن يكون ضاراً بمصلحة عامة أو خاصة . لكن لا يتطلب القانون أن يترتب على هذا الاستعمال ضرر فعل بمصلحة عامة أو خاصة ، إذ الضرر يفترض من مجرد الاستعمال في غير الأغراض المحددة ، ومن ثم لا تطالب النيابة العامة بإثبات حدوث الضرر بالفعل . فالجريمة على هذا النحو هي أقرب إلى جرائم الخطر . ولا يلزم أن يكون الاستعمال ضاراً ضاراً مادياً يلحق بالمصلحة العامة أو الخاصة بشخص ما ، بل يكفي أن يكون الضرر معنوياً<sup>(٢)</sup> ، ولا يشترط الضرر الحال ، وإنما يمكن أن يكون ضرراً محتملاً .

---

(١) في هذا المعنى ، راجع الدكتور محمود نجيب حسني ، المرجع السابق ، ص ٢١٠ .

Vitu, op. cit., p. 991.

Crim. 19 Juill. 1913, B.C., N° 360, p. 697.

(٢) راجع نقض جنائي فرنسي .

## ( ب ) الركن المعنوى

جريمة المادة ٢٠٧ ع جريمة عمدية ، لذلك يتخذ ركنها المعنوى صورة القصد الجنائى . والقصد المطلوب لقيامها هو القصد العام الذى يقوم على العلم والارادة . والعلم ينصرف إلى عدم أحقية المتهم فى الحصول على الختم أو التهمة أو العلامة ، وأن من شأن استعماله له أن يحقق ضرراً بمصلحة عامة أو خاصة ، أو أن يعرض تلك المصلحة لخطر الاضرار بها<sup>(١)</sup> . أما الارادة فيلزم اتجاهها إلى استعمال الختم أو التهمة أو العلامة التى استحصل عليها المتهم بدون وجه حق . وتطبيقاً لذلك لا تقوم الجريمة فى حق من تتوافر لديه إرادة الاستحصال بغير حق على الختم دون إرادة استعماله<sup>(٢)</sup> .

ولا أهمية للبواعث التى دفعت المتهم إلى سلوكه ، فقد لا يقصد من الاستحصال على الختم واستعماله إلحاق الضرر بأحد ، وإنما تحقيق مصلحة خاصة به ، ومع ذلك يتوافر القصد الجنائى فى حقه ، حيث لا يتطلب القانون قصداً خاصاً لقيام الجريمة ، هذا فضلاً عن أن الضرر بالمصلحة العامة يتوافر من استعمال الختم على خلاف الأصول التى يبنى أن يستعمل وفقاً لها .

## ثالثاً : عقوبة الجريمة

قرر المشرع لهذه الجريمة عقوبة الحبس بين حديها الأدنى والأقصى العامين . ويعنى ذلك أن الحبس يتراوح بين أربع وعشرين ساعة وثلاث سنوات . ولا عقاب على الشروع فى هذه الجريمة ، لكونها جنحة ولم يرد النص بالعقاب عليها . وقد يحدث أن تعدد جريمة المادة ٢٠٧ ع مع جريمة أخرى ، مثل النصب ، وفى هذه الحالة يحدث تعدد فى العقوبات ، فينطبق حكم المادة ٣٢

---

(١) ومعلوم أن القول بتوافر هذا العلم هو من إطلاقات عمكة الموضوع تستغل به وتستخلصه من الوقائع والعناصر المطروحة عليها . ولا يجب حكم الادانة عدم تحدده صراحة وعلى استقلال عن علم التهمة مادامت الوقائع كما أثبتت تفيد توافر هذا العلم لديه . راجع قضاء ٩ فبراير ١٩٨٢ ، مجموعة أحكام القضاء السنة ٣٣ ، رقم ٣٥ ، ص ١٨١ .

(٢) فمن يستحصل على آلة الختم من الموظف المختص بمحاكاة لكافة فى الموظف أو انتقاماً ... دون أن تتوافر لديه إرادة استعماله ، لا يرتكب الجريمة ، ولو استعمل عمه الختم ذاته استعمالاً ضاراً .

من قانون العقوبات . ولا يسرى على مرتكب هذه الجريمة الاعفاء من العقاب المقرر بنص المادة ٢١٠ غ ، لأنه يقتصر على مرتكبي « جنایات » التزوير ، كما أن الاختام والهمفات والعلامات محل النشاط الاجرامى ليست مزورة ، وإنما هى اختام « حقيقة » .

والعقوبة المقررة تسرى على الفاعل الأسمى ، وهو من استحصل على الختم أو الهمفة أو العلامة واستعملها استعتالا ضارا ، كما تسرى على الشريك الذى اتفق أو حرض أو ساعد على هذا الفعل .

## الفصل الثاني

### جرائم العُدوان على الأختام والتمغّات والعلامات غير الرسمية

العدوان على الأختام والتمغّات والعلامات المتعلقة بمجتهات خاصة بتحقيق أولا بتقليد أو استعمال الأشياء المذكورة مع العلم بتقليدها ، وقد نصت على هذه الجريمة المادة ٢٠٨ من قانون العقوبات ، كما يتحقق ثانيا بالاستحصال بغير حق ثم الاستعمال الضار للأختام والتمغّات والعلامات الخاصة بهذه الجهات ، وقد نصت على هذه الجريمة المادة ٢٠٩ من قانون العقوبات . وعمل النشاط الاجرامى فى هاتين الجريمتين لا يختلف ، وإنما يتعلق الاختلاف بالأركان المكونة لكل جريمة وعقوبتها .

### المبحث الأول

#### جريمة التقليد أو الاستعمال للأشياء المقلدة

نصت على هذه الجريمة المادة ٢٠٨ ع التى تقرر أن « يعاقب بالحبس كل من قلد ختما أو تمغة أو علامة لاحدى الجهات أيا كانت أو الشركات المأذونة من قبل الحكومة أو احدى البيوت التجارية وكذا من استعمل شيئا من الأشياء المذكورة مع علمه بتقليدها » .

#### أولا : محل النشاط الاجرامى

محل النشاط الاجرامى فى هذه الجريمة هو ختم أو تمغة أو علامة ، وفقا لذات المدلول الذى سبق بيانه . لكن هذه الاشياء لا تخص الجهات الحكومية أو ما فى حكمها ، بل تتعلق بمجهة خاصة أيا كانت ، أى بمجهة تخضع للقانون

الخاص ، يستوى أن تكون مصرية أو أجنبية<sup>(١)</sup> متى كان مسموحاً لها من الحكومة المصرية بممارسة نشاطها في مصر . ولا يحصى هذا التجريم الأختام الخاصة بالأفراد ، بدليل استعمال المشرع لتعبير « احدى الجهات أيا كانت » ، والفرد العادى لا يعد من الجهات ، ولا يغير من هذا الحكم أن يكون الفرد صاحب الختم يعمل في احدى الجهات التى أشار إليها النص . ولا يشترط في الجهة صاحبة الختم أو العلامة أو الختم أن تكون متمتعة بالشخصية المعنوية<sup>(٢)</sup>.

ويخرج من نطاق تطبيق المادة ٢٠٨ ع العلامات التجارية التى توضع على المصنوعات أو المنتجات ، تمييزها في السوق عما يماثلها من بضائع أخرى غير بضائع صاحب العلامة ، ليطمئن إليها الراغبون في الشراء . ذلك أن تقليد أو تزوير أو استعمال العلامات التجارية المسجلة يخضع للقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية باعتباره نصا خاصا ، يستبعد نص المادة ٢٠٨ من قانون العقوبات الذى يعد النص العام فيما يتعلق بالتقليد<sup>(٣)</sup>.

### ثانيا : الركن المادى

يتحقق الركن المادى لهذه الجريمة بأحد فعلين هما : التقليد والاستعمال . ويعنى ذلك أن المشرع قد استبعد من نطاق هذا التجريم التزوير لصعوبة تصوره عملا ، فالشخص المقلد إذا كان يقصد استعمال الختم فلا بد من تقليده ، أى انشائه مطابقا للختم الاصلى دون الاكتفاء بتزويره ، لأن التزوير

(١) راجع تطبيقا لذلك نقض ٢٢ ديسمبر ١٩٨٢ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ٣٣ ، رقم ٢١٢ ، ص ١٠٣٨ .

(٢) يستفاد هذا من بسط الحماية على « البيوت التجارية » ، وهى جهات خاصة لا تتمتع بالشخصية المعنوية .

(٣) نقض ٢٩ ديسمبر ١٩٦٩ . مجموعة أحكام النقض . السنة ٢٠ . قـ ٣٠٣ . ص ١٤٦٧ . وكانت محكمة النقض فى حكم قديم لها قد استبعدت بعلامات تجاريه من نطاق التصوص التى تعاقب على جريمة التقليد للأسباب ذلها ، راجع نقض ٧ نوفمبر ١٩٣٨ ، مجموعة التواعد القانونية ، جـ ٤ ، رقم ٢٦٧ ، ص ٣١٩ .

يعنى إدخال تغيير على شيء موجود وصحيح في الأصل ، ومن ثم لا يحقق غرض الجاني . كذلك استبعد المشرع من نطاق التجريم فعل ادخال الأشياء المقلدة في البلاد ، على خلاف ما قرره بالنسبة للأختام والعلامات والتمهات الرسمية المحمية بالمادتين ٢٠٦ و ٢٠٦ مكررا من قانون العقوبات .

والتقليد والاستعمال هما المدلول ذاته الذي سبق تحديده بالنسبة للاختام والعلامات والتمهات الرسمية ، ويكفى أحد هذين الفعلين لقيام الجريمة ، فلا يتطلب القانون اجتماعهما . والواقع أن الأمر يتعلق بجريمتين مستقلتين ، هما التقليد واستعمال الأشياء المقلدة ، جمع بينهما المشرع في نص واحد وعاقب عليهما بعقوبة واحدة .

### ثالثا : الركن المعنوي

جريمة المادة ٢٠٨ ع جريمة عمدية ، لذلك يتخذ ركنها المعنوي صورة القصد الجنائي . لكن نوع القصد المطلوب يختلف في التقليد عنه في الاستعمال . ففي التقليد يلزم توافر قصد خاص هو نية استعمال الشيء المقلد فيما قلد من أجله على النحو السابق بيانه ، ويرتب على انتفاء هذه النية عدم قيام الركن المعنوي . أما في حالة الاستعمال فلا يلزم سوى القصد العام الذي يتوافر بالعلم بالتقليد وإرادة استعمال الشيء المقلد رغم هذا العلم .

### رابعا : العقوبة

قرر المشرع في المادة ٢٠٨ ع لهذه الجريمة بعقوبة الحبس بين حديها الأدنى والاقصى العامين كعقوبة أصلية<sup>(١)</sup> . وتضاف إلى العقوبة الأصلية عقوبة تكميلية

(١) وإذا حدث تعدد في العقوبات ، وكانت عقوبة هذه الجريمة هي العقوبة الأشد ، فهي التي تطبق وحدها أصلا للفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات . ومن ثم يطبق الحكم الذي يقضى بمخالفة الطاعن بالحبس لمدة ثلاث سنوات وبغرامة قدرها خمسون جنبا مع أن عقوبة الجريمة الأشد — وهي جريمة تقليد أختام إحدى الجهات الأجنبية — طبقا لنص المادة ٢٠٨ من قانون العقوبات هي الحبس فقط . لذلك يمتنع تصحيح هذا الحكم بالغرامة العقوبة المقررة للقضى بها راجع نقض ٢٢ ديسمبر ١٩٨٢ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ٣٣ ، رقم ٢١٣ ، ص ١٠٣٨ .

وجوبية هي مصادرة الأختام والعلامات والتمغات المقلدة باعتبارها موضوع الجريمة ، تطبيقا للفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات .

## المبحث الثاني

### جريمة إساءة استعمال الأختام

### والعلامات الحقيقية

نصت على هذه الجريمة المادة ٢٠٩ ع ، وهي تقرر أن « من استحصل بغير حق على الاختام أو التمغات أو النياشين الحقيقية المعدة لاحتى الأنواع السالف ذكرها واستعملها استعمالا مضرا بأى مصلحة عمومية أو شركة تجارية أو أى إدارة من إدارات الأهالى يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على سنتين »

يتضح من هذا النص أن جريمة المادة ٢٠٩ ع تقابل الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٠٧ ع . لذلك نجد تماثلا شبه كامل و الأركان ، وإن اختلفت الجهة التى تقع الجريمة عدوانا على اختتامها أو علاماتها أو تمغاتها . فمحل النشاط الإجرامى فى الجريمتين هو ختم أو تمغة أو علامة<sup>(١)</sup> حقيقية وليست مزورة أو مقلدة ، والاختلاف هو فى الجهة صاحبة هذه الأشياء ، إذ هي ليست الحكومة أو وحدة من وحدات القطاع العام وما فى حكمها ، وإنما هي جهة خاصة . ويعنى ذلك أن إساءة استعمال الأختام الخاصة بالأفراد لا تسرى عليها الحماية الجنائية المقررة فى هذا النص ، لأن الفرد العادى لا يعد من الجهات<sup>(٢)</sup> .

والركن المادى يقوم باستحصل المتهم على الختم أو التمغة أو العلامة ، دون

(١) لم يرد لفظ « العلامات » فى نص المادة ٢٠٩ ع ، وإنما ورد لفظ « النياشين » لكن الاختلاف لفظى بحت . فكلما القطين يميز فى مجال التزوير عن معنى واحد ، لانب ترجمة للتصوير الفرنسى "Marques"

(٢) والواقع أن إساءة استعمال أختام الأفراد تجرمها النصوص الخاصة بالتزوير إذ أن ذلك حد من فعل التزوير ( انظر المادة ٢٠٥ ع )

حق ، واستعمال هذا الشيء عمدا استعمالا مضرا بأى مصلحة عمومية أو شركة تجارية أو أى إدارة من إدارات الاهالى<sup>(١)</sup>.

ويلاحظ أن المشرع قد وصف الاستعمال هنا بأنه « مضر » ، بينما فى المادة ٢٠٧ يكون الاستعمال « ضارا » . من أجل ذلك نعتقد أن المغايرة فى التعبير تفيد اختلافا فى الحكم . ومن ثم يشترط فى استعمال الختم أو التمغة أو العلامة غير الحكومية الذى تقوم به الجريمة أن يترتب عليه ضرر فعل ، فلا يكفى احتمال وقوع الضرر . ويعنى ذلك أن الجريمة هنا جريمة ضرر وليست جريمة خطر<sup>(٢)</sup> . ولكن لا يشترط تحقق الضرر المادي ، وإنما يكفى الضرر المعنوي .

والركن المعنوي لهذه الجريمة يتخذ صورة القصد الجنائى . والقصد المتطلب فيها هو القصد العام وحده ، فلا يلزم توافر أى نية خاصة ، شأنها فى ذلك شأن جريمة المادة ٢٠٧ ع .

وقد عاقب المشرع على هذه الجريمة بالحبس مدة لا تزيد على سنتين . ويعنى ذلك أن عقوبة الحبس تتراوح مدتها بين الحد الأدنى العام وهو أربع وعشرون ساعة ، والحد الأقصى الذى حدده المشرع بستتين . ولا عقاب على الشروع فى هذه الجريمة لعدم النص على ذلك .

---

(١) لذلك يستبعد من نطاق هذا النص الأضرار بمصلحة فرد على حدة ، بينما نص المادة ٢٠٧ ع ينص على حالة الاستعمال الضار بمصلحة فردية لأن هذا النص استعمل تغيير الأضرار « بمصلحة خاصة » مطلقا . والواقع أن تغير الأضرار بالمصلحة العمومية الوارد فى نص المادة ٢٠٩ ع لا دأى له ، لأن هذا النص يرمى فقط الاختام غير الرسمية ، ولا يتصور الإضرار بالمصلحة العامة أو تعريضها لخطر الأضرار من إساءة استعمال أختام وعلامات الجهات الخاصة ، فالضرر هنا لا يتصور إلا بالنسبة للجهة التى أسوء استعمال أختامها ، فهو إذن ضرر خاص وليس ضررا عاما .

(٢) مفاد ذلك أن المشرع تشدد فى تجريم استعمال الاختام الرسمية ، فاكفى بأن يكون من شأن هذا الاستعمال أن يخلق الضرر ، بينما تطلب فى استعمال الاختام غير الرسمية أن يكون « مضرا » فعلا . ولاشك فى أن خطورة الاختام الرسمية هى التى تبرر تشدد المشرع فيما يتعلق بنطاق التجريم ، وهى التى تبرر كذلك اختلاف العقوبة المقررة للاستعمال فى الحالتين



الباب الرابع  
جرائم التزوير في المحررات



التزوير في المحررات من أخطر الجرائم التي تحل بالثقة الواجب توافرها في المحررات ، عرفية كانت أو رسمية . وقد زاد من خطورة هذه الجريمة تعاضد دور الكتابة في المجتمعات الحديثة باعتبارها وسيلة للاتيات ، سواء بالنسبة للأفراد أو للدولة<sup>(١)</sup> . فالأفراد يعتمدون على الكتابة في اثبات علاقاتهم وتصرفاتهم ، لأن الأوراق المكتوبة تضمن استقرار حقوقهم وحمايتهم ، والدولة بدورها تمارس اختصاصاتها المتنوعة عن طريق الأوراق المكتوبة ، هذا فضلا عن أن الكتابة تساعد على حسم المنازعات قضاء ، لأنها توفر أدلة اثبات يرضى عليها القانون حجية خاصة<sup>(٢)</sup> . وواضح أن الكتابة لا يمكن أن تؤدي دورها الهام إلا إذا منحها الأفراد ثقمتهم ، ولا تنأى تلك الثقة إلا إذا كانت المحررات تعبيرا صادقا عن الحقيقة ، فإن كانت غير ذلك وقضها الناس ، وهو ما يترتب عليه زعزعة استقرار المعاملات وضياع الحقوق وعرقلة نشاط الدولة . وقد تنبه المشرعون في الدول كافة إلى ضرورة حماية الثقة العامة في المحررات ، فتدخلوا لضمان هذه الثقة بتقرير أشد العقوبات للتزوير في صوره وأشكاله المختلفة .

وقد تناول المشرع المصري جرائم تزوير المحررات في المواد من ٢١١ إلى ٢٢٧ من قانون العقوبات باعتبارها من الجرائم المضرة بالمصلحة العمومية ،

(١) Larguier, Droit Pénal Spécial, Précité, p. 155.

(٢) الدكتور محمود نجيب حسنى ، المرجع السابق ، ص ٢١٥ . والواقع أن الكتابة هي الوسيلة الطبيعية لتقرير وإثبات الحقوق والواجبات ، وقد أدرك المصنف أن تسجيل الحق على الورق يضمن له قوة لا تتوفر إذا ظل مطوبا في الصدور ، وأن الحقيقة مسطورة بالكتابة أدعى إلى الثقة وأبقى على مر العصور ، راجع الدكتور جعفر عبيد ، المرجع السابق ، ص ٧ . وإدراكا من المشرع الاسلامى لأهمية دور الكتابة في ضبط علاقات الأفراد فيما بينهم ، وتعهد الحقوق والواجبات وحفظها من الضياع بسبب النسيان ، وتقليل المنازعات التي تنشأ عنه عدم وجود الدليل الكتابى ، أمر المؤمن سبحانه وتعالى بكتابة الدين في قوله ﴿ يا أيها الذين آمنوا إذا قلتم بدينكم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه ﴾ ، وحض على الكتابة مهما كانت قيمة الدين ، بقوله تعالى : ﴿ ولا تساموا أن تكتبوه صفوا لو كبروا إلى أجل ﴾ ، وبين سبحانه وتعالى الحكمة من الكتابة في قوله : ﴿ ذلكم لأقسط عند الله وأقوم للشهادة وأدنى ألا ترتكبوا ﴾ . سورة البقرة آية رقم ٢٨٢ .

حتى ولو وقع التزوير في محرر عرفى اضرارا بأحد الناس . وتتضمن هذه النصوص عدة جرائم ، رصد لها المشرع عقوبات تتفاوت تبعاً لنوع المحرر وصفة من يقوم بالتزوير . كذلك عالج المشرع في هذه النصوص جريمة استعمال المحررات المزورة التى تستقل عن جريمة تزوير المحررات رغم صحتها الوثيقة بها .

ومن جماع النصوص التى عالج فيها المشرع التزوير فى المحررات ، يمكن أن نستخلص الأركان العامة للتزوير ، ونبدأ بدراستها باعتبارها تشكل النظرية العامة للتزوير فى المحررات . لكن دراستنا للتزوير لا تقتصر على هذه النظرية ، وإنما تشمل دراسة مختلف جرائم التزوير التى ورد النص عليها ، بالإضافة إلى جريمة استعمال المحررات المزورة ، التى ترتبط بجريمة التزوير برابطة دفعت المشرع إلى النص عليها ضمن جرائم التزوير . من أجل ذلك ندرس النظرية العامة للتزوير ، ثم أنواع التزوير المعاقب عليه ، وأخيراً جريمة استعمال المحررات المزورة .

## الفصل الأول

### الأركان العامة للتزوير في المحررات

لم يحدد المشرع معنى التزوير في المحررات ، كما أنه لم يبين الأركان العامة للتزوير . ويعرف شراح القانون الجنائي التزوير في المحررات بأنه « تغيير الحقيقة بقصد الغش في محرر باحدى الطرق التي نص عليها القانون تغييراً من شأنه أن يسبب ضرراً للغير »<sup>(١)</sup>.

من هذا التعريف للتزوير يتضح أنه يقوم على أركان ثلاثة :

الأول : الركن المادى ، وقوامه تغيير الحقيقة في محرر باحدى الطرق التي نص عليها القانون .

الثانى : ركن الضرر ، إذ أنه ينبغى أن يكون من شأن تغيير الحقيقة أن يحدث ضرراً .

الثالث : الركن المعنوى ، ويتخذ صورة القصد الجنائى .

وتدرس هذه الأركان بشيء من التفصيل فيما لى :

---

(١) هذا التعريف قال به الأستاذ الفرنسي إميل جارسون ، راجع

E. Garçon, code pénal annoté , articles 145 à 147, N° 19.

Vouin, op. cit., p. 417, N° 341; Viru. op. cit., p. 935, N° 1193.

وراجع في تعريف التزوير في الثقة المصرى ، الدكتور رفوف عبيد ، المرجع السابق ، ص ٨٠ ،  
الدكتور محمود نجيب حسنى ، المرجع السابق ، ص ٢١٥ ، الدكتور رمسيس بهنام ، المرجع  
السابق ، ص ٤٣٤ ، الدكتور عبد المهيمن بكر ، المرجع السابق ، ص ٤٥٧ ، الدكتور حسن  
المريضى ، المرجع السابق . ص ١٠٣ الدكتور عوض محمد ، المرجع السابق . ص ١٧٢ ،  
الدكتور أحمد عبد العزيز الاقضى ، المرجع السابق ، ص ١٧٢ ، الدكتور محمد أبو عامر ، المرجع  
السابق ، ص ٢٧٥

## المبحث الأول الركن المادى

يتحقق الركن المادى للتزوير بتغيير الحقيقة فى محرر بطريقة من الطرق التى حددها انفاون . ويعنى ذلك أن الركن المادى للتزوير يتحلل إلى عناصر ثلاثة هى : تغيير الحقيقة ، حدوث هذا التغيير فى محرر ، وأن يكون التغيير بطريقة من الطرق التى حددها القانون .

### المطلب الأول تغيير الحقيقة

#### أولا : ماهية تغيير الحقيقة

التزوير صورة من صور الكذب الذى يتلوه القانون الجنائى بالتجريم فى بعض الأحوال ، والتزوير هو كذب مكتوب . والكذب يتضمن تغييرا للحقيقة ، باحلال أمر غير صحيح محل الأمر الحقيقى الصحيح . فتغيير الحقيقة على هذا النحو هو جوهر التزوير ، وهو السلوك الذى يجرمه المشرع الجنائى باعتباره يحقق التزوير إذا وقع فى المحررات . وعلى ذلك فالتزوير لا يتصور وقوعه إلا إذا تضمن تغييرا للحقيقة بابدالها بما يخالفها ، فإذا لم يحدث هذا التغيير فلا وجود للتزوير ، ولو كان الفاعل سىء النية يظن أن ما قام بإثباته فى المحرر من بيانات يخالف الحقيقة ، بينما هو فى الواقع غير ذلك ، لان ما أثبتته من بيانات يطابق الحقيقة<sup>(١)</sup> . وتطبيقا لذلك لا يرتكب تزويرا من يمسك بيد مريض فيحركها ليعينه على أن يثبت بيانات تتعلق بإنشاء وصية أو الغائها ، متى كان ذلك يطابق الحقيقة تماما وكان تنفيذا لرغبة المريض الذى ينسب المحرر إلى

(١) راجع فى هذا المعنى ، الدكتور محمود نجيب حسنى ، المرجع السابق ، ص ٢١٦ ، الدكتور أحمد قحى سرور ، المرجع السابق ص ٥٠٠ ، الدكتور محمد أبوعلمر ، المرجع السابق ، ص ٢٨٨ .  
وراجع قاض ٩ يونيه ١٩٨٢ ، مجموعة أحكام القضا ، السنة ٣٣ ، رقم ١٤٣ ، ص ٦٩٣ .

لإرادته<sup>(١)</sup>. ولا يرتكب تزويراً من يضع امضاء شخص برضائه في محرر ، لأنه لا يغير الحقيقة التي تتضمن نسبة المحرر إلى صاحب الامضاء الذي رضى بذلك<sup>(٢)</sup>. ولا يسأل عن تزوير من يمل بسوء نية على موظف علم ببيانات يقرر فيها وفاة قريب له ليحقق من ذلك منفعة ، إذا تبين أن قريبه كان قد مات دون علمه في الوقت الذي أُملي فيه هذه البيانات ، لأن مطابقة البيانات للحقيقة وقت اثباتها تنفي التزوير ، ولو كان الفاعل يجهل ذلك ويعتقد أنه ثبتت بيانات غير حقيقية .

ولا يشترط لتحقيق الركن المادى للتزوير أن يكون تغيير الحقيقة قد شمل كل بيانات المحرر ، بل انه يكفي أن يرد التغيير على بيان واحد منها ، ولو كانت سائر البيانات الاخرى مطابقة للحقيقة . فأقل قدر من تغيير الحقيقة يكفي لقيام التزوير ، لأن أقل قدر من تغيير الحقيقة من شأنه أن يهدر الثقة التي ينبغي توافرها للمحرر . فمن ينشئ بناء على طلب الغير محرراً يطابق الحقيقة مطابقة تامة في سائر بياناته ما عدا تاريخ انشائه الذي حدث فيه التغيير ، يرتكب التزوير ، على الرغم من مطابقة البيانات الاخرى للحقيقة ، إذا كان من شأن تغيير تاريخ انشاء المحرر إحداث الضرر .

Vitu, op. cit., p. 948, N° 1207

(١)

أما إذا لم يكن ذلك تنفيذا لرغبة المريض أو كان القانون لا يحيد بإرادة الموصي لكونها غير صالحة لإنشاء التصرف القانوني ، فإن معلوته على إنشاء الوصية يعد تغييراً للحقيقة . وتطبيقاً لذلك اجريت محكمة النقض الفرنسية التزوير في محرر عرف متحققاً بالنسبة لزوج أخذ بيد زوجته ، غير القادرة على التمييز ، وساعداً على أن تحرر له وصية بخطها .

Crim. 30 nov. 1971. D. 1972, Somm. p. 15.

(٢) وفي هذا المعنى تقرر محكمة النقض أنه « إذا انتفى الاستاد الكاذب في المحرر ، لم يصح القول بوقوع التزوير ، وإذا كان المحرر عرفياً وكان مضمونه مطابقاً لإرادة من نسب إليه ، صحواً عن مشيئة ، انتفى التزوير بأركانه ومنها ركن الضرر ، ولو كان هو لم يوقع على المحرر ، معلوم الوقوع حاصلاً في حدود التصبر عن إرادته ، سواء كان هذا التصبر ظاهراً جلياً أو مضمراً مفترساً تدل عليه شواهد الحال » . راجع نقض ٣٠ أكتوبر ١٩٦٩ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ٢٠ ، رقم ٢٢٣ ، ص ٣٣ . نقض ٩ يونيو ١٩٨٢ ، السنة ٣٣ ، رقم ١٤٣ ، ص ٦٩٣ .

## ثانيا : المقصود بالحقيقة محل التغير

الحقيقة التي يرد عليها التغير في نطاق جريمة التزوير لا يقصد بها الحقيقة الواقعية المطلقة ، أى تلك الحقيقة التي تطابق الواقع مطابقة كاملة ، وإنما يراد بها الحقيقة القانونية النسبية ، أى تلك التي تطابق ما كان يتعين إثباته وفقا للقانون<sup>(١)</sup> . وما يتعين إثباته وفقا للقانون هو أولا ما يطابق لإرادة صاحب الشأن ، أى من يعبر المحرر عن إرادته ، فإذا أثبت في المحرر ما يخالف لإرادة صاحب الشأن تحقق التزوير ، ولو كان ما أثبت مطابقا للواقع . وتطبيقا لذلك ، يرتكب تزويرا من يحرق شهادة ميلاد أو وفاة أو شهادة دراسية أو وثيقة زواج تتضمن بيانات مطابقة للحقيقة ، ولكنه ينسبها زورا إلى الموظف المختص وإلى السلطة التي تصدر عنها ، فيقلد توقيع هذا الموظف ويضع أختام تلك السلطة<sup>(٢)</sup> . كما يرتكب تزويرا من يبعث بشكوى ضد موظف علم يثبت فيها وقائع حقيقية ويضع عليها توقيعات أشخاص لم يوقعوا عليها ، ومن ثم لم توجه لإرادتهم إلى تحمل تبعات صدورها عنهم<sup>(٣)</sup> . وما يتعين إثباته وفقا للقانون هو ثانيا الحقيقة التي تطابق القرينة التي يقررها القانون ، فإذا أثبت في المحرر ما يخالف مقتضى هذه القرينة ، تحقق التزوير ، ولو كان ما أثبت يطابق الحقيقة الواقعية مطابقة تامة . وتطبيقا لذلك ، يرتكب تزويرا من يثبت في شهادة الميلاد المولود لغير والده الذي تحدده قرينة « الولد للفراش »<sup>(٤)</sup> ، ولو كان الشخص الذي نسب إليه المولود هو من حيث الواقع والده الحقيقي . ففى هذا الفرض نجد أن نسبة المولود إلى والده القمل هو أمر يطابق الحقيقة الواقعية ، لكنه يخالف الحقيقة النسبية التي يعتد بها القانون ، ومن ثم تتحقق به جريمة التزوير .

(١) في هذا المعنى ، راجع الدكتور محمود نجيب حسنى ، المرجع السابق ، ص ٢١٩ ، الدكتور عوض

محمد ، المرجع السابق ، ص ١٩١ ، الدكتور أحمد ضحى سرور ، المرجع السابق ص ٥٠١ .

(٢) نقض ٢٥ يناير ١٩٥٦ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ٧ ، رقم ٣٣ ، ص ٩١ .

(٣) نقض ٣ مايو ١٩٤٣ ، مجموعة القواعد القانونية ، ج ٦ ، رقم ١٧٨ ، ص ٢٤٤ .

(٤) مقتضى هذه القرينة القانونية أن المولود ينسب لزوج المرأة التي حملت به أثناء فترة الزوجية ، ولو كان الواقع يخالف ذلك .



### ثالثا : نطاق تفسير الحقيقة

يتحدد نطاق تغيير الحقيقة الذى يعد جوهر التزوير المعاقب عليه بالمساس بحقوق الغير . فان كان من شأن تغيير الحقيقة المساس مباشرة بمركز الغير ، تحققت بهذا التغيير جريمة التزوير . أما إذا كانت البيانات التى أثبتتها المتهم فى الحرر لا تتعلق مباشرة بمركز الغير ، وإنما تمس مركزه الشخصى ، فان التعديل فيها بما يخالف الحقيقة لا يشكل تزويرا . وتطبيقا لذلك لا يعد مغيرا للحقيقة طبقا للمدلول القانونى من حيث فى محرر حقوقا ليست له ، أو ينكر التزامات اوتربط بها ، أو ينسب لنفسه صفات لا يتمتع بها . لكن تغيير الحقيقة فى مدلوله القانونى يتحقق إذا نسب المتهم هذه الأمور لغيره دون أن يكون هذا الغير قد رضى بذلك .

ويتم هذا التحديد لنطاق تغيير الحقيقة كما يعنيه القانون فى تجريم التزوير التساؤل عن حكم الصورية ، وهل تعد تزويرا أم لا ؟ ، كما يثار مسألة الكذب فى الاقرارات الفردية .

### ( أ ) الصورية فى العقود

الصورية هى تغيير للحقيقة فى تصرف قانونى باتفاق أطراف هذا التصرف . ففى الصورية يكون هناك عقدان أحدهما ظاهر يتضمن الارادة المعلنة والآخر مستتر يعبر عن الارادة الحقيقية للمتعاقدين ، وهو الذى يمثل الحقيقة الواقعية . والصورية قد تكون مطلقة إذا لم يكن هناك تصرف مطلقا ، كما لو حرر شخص عقد بيع لآخر تهربيا لاملاكه من الدائنين أو حرر له عقد ايجار للاستناد إليه فى دعوى من دعاوى وضع اليد أو لتوقيع حجز صورى به . وقد تكون الصورية نسبية إذا كان للتصرف وجود حقيقى ، وأعطاه الطرفان صورة غير حقيقيةه لستر التصرف الحقيقى . وأمثلة الصورية النسبية عديدة ، منها ذكر ثمن فى العقد يزيد عن الثمن الحقيقى لمنع الشفيع من طلب الشفعة ، أو يقل عن الثمن الحقيقى لتخفيض رسوم التسجيل ، ومنها افراغ الهبة أو الوصية فى صورة عقد بيع أو قسمة للتهرب من الشكلىة أو لحرمان أحد

الورثة من الميراث ، أو تحفى المشتري الفعل لحق متنازع عليه خلف مشتر  
صورى لأنه ممنوع من الشراء بحكم القانون ، أو تقديم التاريخ فى عقد البيع  
درا لاحتال الطعن فى البيع بأنه تم والبائع فى مرض الموت<sup>(١)</sup>. فهل يعد تغيير  
الحقيقة فى هذه القروض وغيرها من قبيل التزوير المعاقب عليه ؟

اختلف الرأى حول ما إذا كانت الصورية تعتبر تزويرا معاقبا عليه أم لا .  
فذهب البعض إلى اعتبارها من قبيل التزوير ، لمغايرة العقد الصورى للحقيقة  
التي يتضمنها العقد المستتر ، وقد حدث تغيير الحقيقة بإحدى الطرق التي  
يحددها القانون ، وهى « جعل واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة » وتلك  
أحدى صور التزوير المحتوى كما سنرى ، ومن شأنه أن يحدث ضررا للغير الذى  
يعتمد على العقد الظاهر ، والقصد متوافر كذلك فى حالة الصورية ، أى أن  
معنى ذلك أن الصورية تحقق أركان التزوير المعاقب عليه<sup>(٢)</sup>. لكن إذا كانت كل  
صورية تعد من قبيل التزوير عند أصحاب هذا الرأى ، فإن نتيجة ذلك أن  
الصورية التي يتضى فيها أحد أركان التزوير لا تعد تزويرا . مثال ذلك أن  
يثبت انتفاء القصد الجنائى أو انتفاء الضرر من تغيير الحقيقة . كذلك يرى  
هؤلاء أن الصورية التي قرر لها القانون عقوبات خاصة لا تعد تزويرا ، لان  
المعاقب عليها يعقوبة غير عقوبة التزوير يفيد انصراف قصد المشرع إلى عدم  
اعتبارها من قبيل التزوير بمدلوله القانونى<sup>(٣)</sup>.

لكن الرأى السائد بين شراح القانون الجنائى ، يذهب إلى عدم المعاقبة على  
الصورية باعتبارها تزويرا ، إلا إذا مست حقا للغير تعلق بالتصرف<sup>(٤)</sup>. ويعنى

(١) فى تعريف صورية ، راجع الدكتور عبد الرزاق السهورى ، للموجز فى النظرية العامة للالتزامات ،  
الجزء الأول ، ص ٢٥٦ ، الدكتور توفيق فرج ، النظرية العامة للالتزام ، الجزء الثانى ، أحكام  
الالتزام ، ١٩٨٥ ، ص ٧١ ، الدكتور مصطفى الجمال ، أحكام الالتزام ، ١٩٩٠ ، ص ٤٧٣ .

(٢) وطبقا لهذا الرأى يجب المعاقبة على الصورية باعتبارها تزويرا ، ولا يجوز استثنائها من نصوص  
التزوير هي جملة عامة ، لعدم وجود مبرر لهذا الاستثناء .

(٣) راجع فى هذا المعنى Vitu, op. cit., p. 949, N° 1208

(٤) فى هذا المعنى راجع الدكتور رعوف عبيد ، المرجع السابق ، ص ٨٣ ، الدكتور عوض محمد ، ص  
٢٣٣ ، الدكتور نجدة عبد الستار ، ص ٢٥٤ ، الدكتور أحمد عبد العزيز الألفى ، المرجع =

ذلك أن الصورية لا تعد تزويرا إذا اقتصر المتعاقدان في التصرف الصوري على حدود الحق المقرر لها في إبرام العقد بالطريقة التي يترتب عنها. ويؤيد هذا الرأي أن القانون المدني يعترف بمشروعية الصورية، ويرتب على العقد الظاهر آثارا قانونية<sup>(١)</sup>، ولا يتصور في المنطق القانوني أن تقوم بالصورية جريمة ظلما إعترف بمشروعيتها أحد فروع القانون، إذ معنى ذلك التناقض بين أجزاء النظام القانوني الواحد. كذلك فإن تقرير الشارع في بعض الحالات عقوبة مخففة للصورية، يعنى بمفهوم المخالفة أنه يقصد استبعاد عقوبات التزوير. وقد رأينا أن تعلق تغيير الحقيقة بمركز مغير الحقيقة ينفي جريمة التزوير، طالما أنه لا يس مباشرة بمحقوق الغير، ومن ثم إذا اقتصر الصورية على المساس بمركز المتعاقدين دون أن تنصب على حقوق للغير، فإنها لا تعد تزويرا. ولكن إذا تناول التصرف القانوني مركز الغير أو تعلق بهذا التصرف حق الغير، فإن كل تغيير للحقيقة فيه يكون تزويرا معاقبا عليه إذا تم بقصد الإضرار، وذلك لأن التغيير الصوري يكون من شأنه المساس بحق الغير الذي يترتب على التصرف القانوني. ويعنى ذلك أن التغيير الصوري الذي يحقق التزوير ينبغي أن يكون لاحقا على نشوء حق الغير ومتضمنا المساس به. وتطبيقا لذلك يعتبر تزويرا معاقبا عليه التغيير في عقد بيع عقار بعد تحريره بقصد جرمان الشفيع من طلب الشفعة، لأن حق الشفيع قد تعلق بالعقد بعد إبرامه، باعتباره منشئا لحق الشفعة بالنسبة له، كما يعد تزويرا معاقبا عليه تغيير الثمن في عقد البيع بعد تحريره وإثبات تاريخه بقصد تخفيض رسوم التسجيل، لتعلق حق الخزنة العامة في تقدير الرسوم بالثمن الذي حدد بالعقد وقت تحريره، ومن ثم يكون من شأن التغيير الإضرار بمحقوق الخزنة العامة<sup>(٢)</sup>.

<sup>١</sup> السابق، ص ١٧٥، الدكتور محمود نجيب حسنى، المرجع السابق، ص ٢٢٢، الدكتور رمسيس بيلام، المرجع السابق، ص ٤٤٥، الدكتور محمد أبو علمر، المرجع السابق، ص ٢٩٨.

Vitu, op. cit., N° 1208.

(١) بل أنه يصبح الصورية صراحة في بعض الأحيان. من ذلك الاعتراف بصحة قبة المستورة في عقد بيع، ولو لم تتم في شكل العقد الرسمي الذي يطلبه القانون في الهبة، راجع المادة ٤٨٨قرة أول من التفتين المدني. وراجع الدكتور توفيق فرج، المرجع السابق، ص ٧٢.

(٢) في هذا المعنى قررت محكمة النقض « أن العقود العرفية متى كانت ناجزة الطرح، ينطبق بها قانونا »

## ( ب ) الأقرارات الفردية

الأقرار الفردي هو بيان أو مجموعة من البيانات يثبتها شخص في محرر ، وتكون متعلقة بمركزه القانوني وحده ، دون مساس بمركز الغير . مثال هذه الأقرارات ما يقدمه الممول إلى مصلحة الضرائب من بيانات تتعلق بمقتل دخله الذي يتخلل أساسا لتقدير الضريبة العامة على الدخل ، أو ما يقدمه المستورد من بيانات تتعلق بقيمة البضاعة المستوردة لكي تكون أساسا لتحديد الرسوم الجمركية المستحقة عليه ، وأقرار المدين في سند الدين بما في ذمته للمدين ، وأقرار الشخص ببيانات تتعلق بمهنته أو بحالته الشخصية أو العائلية ، وأقرار المتعاقدين بقيمة عقودهم للشهر العقاري تمهيدا لتقدير رسوم التسجيل<sup>(١)</sup>.

القاعدة العامة أن الكذب في الأقرارات الفردية لا يعد تضييلا للحقيقة في مدلول جريمة التزوير ، لأن الأقرار يتعلق بأمر خاص بالمقرر يحدد مركزه القانوني ، ولا يمس بمركز الغير . لهذا فضلا عن أنه يمكن التحرى عن صحة ما ورد في هذه الأقرارات من صاحب الشأن ، الذي إذا قصر في هذا ، ف عليه وحده تقع منية هذا التقصير<sup>(٢)</sup> . وأخيرا فإن الكذب في هذه الأقرارات

== حق الغير لجواز الاحتجاج بها عليه أو احتجاج الغير بها . فإذا وقع لها تضييلا للحقيقة بقصد الاختزال به ، عد ذلك تزويرا في أوراق عرقية ووجب عقاب المورر ، نقض ٥ ديسمبر ١٩٣٨ ، مجموعة القواعد القانونية ، ج ٤ ، رقم ٢٩٦ ، ص ٢٨٣ ، وراجع نقض ٢٠ يناير ١٩٤١ ، مجموعة القواعد القانونية ، ج ٥ ، رقم ١٨٨ ، ص ٣٥٦ .

(١) من هذه الأقرارات كذلك أقوال المصوم في الدعوى والتي يدونها تأييدا لدعوائهم ، سواء في المذكرات المكتوبة أو في المرافعات الشفهية أو أثناء استجوابهم . ومنها ما يديه المبهوم من أقوال دفاعا عن أنفسهم في التحقيقات والدعوى الجنائية ، جانتين في القضاء الفرنسي

Crim. 7 Mars 1972, D. 1972, Juris, p. 341

(٢) في هذا الصدد ، راجع نقض ٢٧ يونيو ١٩٢٢ ، مجموعة القواعد القانونية ، ج ٢ ، رقم ٣٦٣ ، ص ٩٩٧ . وفي قروت المحكمة أن المحررات البرقية المبدئية لأليات ما يقع من المعاملات بين الأفراد ليس لها بحت فيها من الأقرار الفردي من الأهمية ما يخضع لتسليم القانون على المقرر الذي يجرى الحقيقة فيها ، إلا أن المروءة أنها عاضدة في كل الأحوال لرقابة ذوى الشأن ، فإذا قصر صاحب الشأن في تلك الرقابة فعليه وحده تقع منية ذلك التقصير . وقررت المحكمة أنه لا يخبر من وجه المسألة أن يكون المدين عاجزا عن مراقبة صحة ما يسطره المدين ، أما لجهله الطريقة والكيفية ، راجع لجهله اللغة التي حارب بها سند المدونة ، فإن عليه في مثل هذه الأحوال أن يمتنع بغيره على تحقيق<sup>==</sup>

لا ينشئ في الغالب ضرراً ، لأنه ليست لها قوة في الانبئات ، حيث لا يملك الشخص أن ينشئ لنفسه سندا ، ولذلك قلما تكون الاقرارات الفردية محل ثقة من تقدم إليه فهي تخضع للتحقيق والتدقيق . وتطبيقاً لتلك القاعدة ، قضت محكمة النقض بأن المدعى الذي يحزر على نفسه سندا بالدين الذي له في ذمة دائته فيغير من قيمة هذا الدين بالانقاص منه لا يرتكب تزويراً<sup>(١)</sup> ، وقضت كذلك بأنه ليس كل تغيير للحقيقة في محرر يعتبر تزويراً ، فهو إذا ما تلقى بيان صادر من طرف واحد ومن غير موظف مختص مما يمكن أن يأخذ حكم الاقرارات الفردية ، فانه لا عقاب عليه إذا كان هذا البيان لا يعنو أن يكون خيراً يحتمل الصدق أو الكذب<sup>(٢)</sup> ، أو كان من ضروب الدفاع التي يلجأ إليها الخصوم مما يكون عرضة للفحص بحيث يتوقف مصيره على نتيجة الفحص<sup>(٣)</sup> ، وقضت بأن البيان الخاص بمحل إقامة المدعى عليه في عريضة الدعوى هو مما يصدق عليه وصف الاقرار الفردي ، فان غير فيه المدعى فلا عقاب عليه ، طالما لم يقدم المحضر بتأييد هذا البيان عن علم أو بحسن نية . فإذا أيد المحضر البيان الكاذب ، تحققت جريمة التزوير في محرر رسمي ، وقامت مسؤولية المدعى باعتباره شريكاً فيها<sup>(٤)</sup> .

== تلك الرقابة صوتاً لحقوقيه لا أن يترك الأمر إلى المدعى وحده ثم يشكو من قد هذا المدعى لم يسطر الحقيقة في المحرر الذي وكل إليه تحريره ، والقانون لا يتولى بحمايته سوى الشخص اليقظ المحريص على حقوقه .

(١) نقض ٢٦ ديسمبر ١٩٣٢ ، مجموعة القواعد القانونية ، ج ٣ ، رقم ٦٩ ، ص ١٠٢ . ويختلف الأمر إذا وكل الدائن إلى المدعى تحرير ائصال بمبلغ قبضه الدائن من ذلك المدعى ، فغير في هذا الاقرار ، بأن أثبت فيه واقعة على غير حقيقتها ، ووقع الدائن الاقرار أو الاصل بغير أن يلاحظ ما فيه من مخالفة للحقيقة ، فهذا تزوير بطريق تغيير القرار أولى الشأن . فكل حد تصير محكمة النقض تختلف هذه الحالة عن سابقتها في أن « الموقع قد انتفض ، ولو علم بما كتب في السند لما رضى به ولما وقع عليه » .

(٢) راجع في المعنى ذاته نقض جنائ فرنسي، Crim. 23 nov. 1972, D. 1973, Somm. p. 19 .

(٣) نقض ٢١ أبريل ١٩٥٩ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ١٠ ، رقم ١٠٠ ، ص ٤٦٦ .

(٤) نقض ١٣ مارس ١٩٦١ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ١٢ ، رقم ٦٥ ، ص ٣٤٠ . أما إذا تدخل المحضر بتأييد البيان المغاير للحقيقة ، توافرت بذلك جريمة التزوير في المحرر الرسمي ، إذ تكسب صحيفة افتتاح الدعوى صفة الرسمية بالتخاذ اجراءات الاعلان على يد المحضر المكلف بهذه الأمور

لكن إذا كانت هذه القاعدة مقررة فيما يتعلق بالقرارات الفردية التي تتضمنها المحررات العرفية ، فانها ليست كذلك فيما يتعلق ببعض القرارات التي يقدمها صاحب الشأن في المحررات الرسمية ، مثل قسائم الزواج والطلاق ودفاتر قيد المواليد والوفيات . فالكذب الذي يدل به المقر ويثبت في هذه المحررات تقوم به جريمة التزوير ، لأن مركز المقر بالنسبة لهذه البيانات مثل مركز الشاهد الذي يفرض القانون عليه التزاما بالصدق فيما يدل به من بيانات يتم اثباتها في المحرر الرسمي ، هذا فضلا عن أن ما يراد اثباته في هذه المحررات لا يمكن في الغالب الحصول عليه الا عن طريق المقر وحده ، فيلتزم بالادلاء به على الوجه الصحيح ، وأخيرا فان البيانات التي يدل بها المقر في هذه المحررات لها أهمية اجتماعية خاصة تقتضى اعتبار الكذب فيها تزويرا معاقبا عليه . وتطبيقا لذلك يرتكب تزويرا من يقر كذبا في دفتر المواليد أن طفلا ولد من امرأته وهي ليست أمه الحقيقية<sup>(١)</sup> . ومن ينسب طفلا إلى غير أبيه<sup>(٢)</sup> ، ومن يقرر أمام المأذون أنه وكيل الزوجة أو ولي أمرها وهو ليس كذلك ، ومن يقرر أن شخصا معينا قد توفي في حين أن المتوفى شخص آخر .

وحتى بالنسبة للقرارات الفردية التي تتضمنها المحررات العرفية ، يقوم التزوير إذا كان من شأن القرار نسبة واقعة إلى الغير بحيث تكون حجة عليه ، بأن كان من شأنها أن ترتب على المقر أو على غيره من الناس حقوقا أو التزامات . وتطبيقا لذلك إذا أملى المدين سند مديونيته على شخص وكله في تحريره ، فغير الوكيل في قيمة الدين الذي أثبتته ، ثم دفع بالسند إلى المدين الذي وقع عليه دون أن يلحظ اختلاف القيمة الواردة به عن القيمة الحقيقية ، كان ذلك

(١) نقض ٢٧ يونيو ١٩٣٢ ، مجموعة القواعد القانونية ، ج ٢ ، رقم ٣٦٣ ، ص ٥٩٧ .  
 (٢) نقض ٣ فبراير ١٩٤١ ، مجموعة القواعد القانونية ، ج ٥ ، رقم ٢٠١ ، ص ٣٨٨ . وقارن نقض جنائي فرنسي قررت فيه المحكمة أن الاعتراف غير المطابق للحقيقة بنوطة طفل غير شرعي في شهادة ميلاد لا يعد بذاته مكونا للتزوير العقاب عليه .

تزويرا معاقبا عليه<sup>(١)</sup> كذلك يعد تزويرا معاقبا عليه انتحال شخصية الغير في الاقرار الفردي بصرف النظر عن ما يتضمنه الاقرار ذاته ، لان انتحال الشخصية يترتب عليه نسبة أمر أو فعل أو صفة أو تصرف على خلاف الحقيقة إلى صاحب الاسم أو الشخصية المتحله . مثال ذلك من يقدم إلى مكتب البريد حواله يريدية لصرفها متحلا بشخصية صاحبها وموقعا كذبا بامضائه . وانتحال شخصية الغير بصفة عامة صورة من صور التزوير للعنوى ، يجعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة كما سنرى .

وإذا تدخل الموظف العام المختص في المحرر ، فأيد صحة البيان الذي تضمنه الاقرار الفردي ، مفترضا صدقه باعتباره صادرا ممن يعلم الحقيقة في شأنه ، ترتب على ذلك تحوّل المحرر العرفي إلى محرر رسمي ، ويعتبر البيان الذي تضمنه الاقرار الفردي منسوبا إلى الموظف ، فإذا كان هذا البيان كاذبا ، اعتبر هذا تزويرا في محرر رسمي ، وتحققت مسؤولية من أدلى بالبيان الكاذب باعتباره شريكا في جريمة التزوير في المحرر الرسمي ، التي يعد الموظف ، إذا كان يعلم بكذب البيان الذي أيد صحته ، فاعلا لها .

## المطلب الثاني

### المحرر الذي تغير فيه الحقيقة

لا يعد تغير الحقيقة تزويرا إلا إذا حدث في محرر ، سواء أكان موجودا من قبل أم اصطنع خصيصا لهذا الغرض<sup>(٢)</sup> . لذلك لا يعد تزويرا تغير الحقيقة

(١) وقد عرضت محكمة النقض لهذا الغرض في حكمها السابق الإشارة إليه ، راجع نقض ٢٦ ديسمبر ١٩٣٢ ، مجموعة الفتاوى القانونية ، ج ٣ ، رقم ٦٩ ، ص ١٠٦ .

(٢) فالمحرر هو الموضوع للمادة الذي ينصب عليه سلوك الجنائي عندما يتغير الحقيقة ، والثقة فيه هي محل الحماية التي يقرها القانون عندما يعاقب على جرائم التزوير . ومعنى ذلك أن المحرر له أهمية في جرائم التزوير باعتباره موضوع السلوك ووعاء الثقة التي يشملها القانون بحمايته ، راجع في أهمية المحرر بالنسبة لجرائم التزوير ، الدكتور مأمون سلامة ، المرجع السابق ، ص ٤٠٧ .

Vitu, op. cit., p. 936, N° 1195 et S.

بالقول أو الفعل أو الإشارة ، مثل ادلاء شخص بأقوال كاذبة أمام المحكمة ، أو غير ذلك من الأفعال أو الأقوال أو الإشارات التي يمكن أن تتحقق بها جرائم أخرى غير التزوير مثل شهادة الزور أو النصب أو الغش في البضائع أو تزيف النقود أو الاختام أو المراكبات أو تغيير الحقيقة في عدادات النور أو المياه أو سيارات الأجرة ... الخ<sup>(١)</sup>.

ولم يعرف المشرع المقصود بالحرر رغم أهميته في مجال جرائم التزوير . ويمكن تعريف الحرر بأنه كل مكتوب يتضمن علامات يمكن أن ينتقل بها معنى أو فكرة من شخص إلى آخر . لذلك لا يعد محرراً النقود أو الاختام أو المراكبات التي يستعملها بعض التجار في معاملاتهم ، فلا تنطبق عليها نصوص التزوير . كذلك لا يعد محرراً الأجهزة التي تستخدم في حساب استهلاك بعض المواد أو الخدمات ، فلا يرتكب تزويراً من يثبت بعدد المياه أو الكهرباء أو عداد السيارة ليغير من الحقيقة الثابتة بها وهي قيمة الاستهلاك .

ولا أهمية للغة المحرر ، فتقوم الجريمة سواء وقع تغيير الحقيقة في محرر مكتوب بلغة وطنية ، أو في محرر مخطوط بلغة أجنبية أيما كانت . كذلك لا عبرة بالمادة التي سطرت عليها الكتابة ، فالغالب أن تكون ورقاً ، لكنها قد تكون مادة أخرى مثل الخشب أو القماش أو الجلد أو غير ذلك مما يمكن أن يستعمل لاثبات علامات به . ويستوى أن يكون الحرر مكتوباً بخط اليد أو على الآلة الكتابة ، كما يستوى أن يكون مطبوعاً كله ، مثل تذاكر السكك الحديدية أو تذاكر الدخول إلى أماكن معينة<sup>(٢)</sup> ، أو مطبوعاً جزء منه فقط ، مثل عقود الإيجار أو طلبات الحصول على بعض الخدمات<sup>(٣)</sup> . وليس يلزم أن يكون الحرر

(١) وتطبيقاً لذلك قضت محكمة النقض الفرنسية بعدم قيام التزوير في حق من يقتصر سلوكه على تقديم معلومات شفوية غير صحيحة ، لأن المعلومات الشفوية لا تعد شهادة لعدم وجود الكتابة .

Crim. 21 fév. 1985, B.C., N° 84, p. 841.

(٢) أو الأسهم أو السندات المالية أو أوراق التصيب ، أو الشيكات السياحية ، راجع نقض جنائي فرنسي .

Crim. 20 Jan. 1960, D. 1961, Juris, p. 56.

(٣) التي تترك فيها بعض الأجزاء على يمان كي تملأ بخط اليد



واضحاً في معانيه ، بل قد تكون عباراته غير واضحة الدلالة على المعنى المقصود يتضمنها أو ذات دلالة ضمنية عليها .

ولا عبرة بنوع المحرر الذي وقع عليه التزوير ، فقد يكون عقداً<sup>(١)</sup> أو سند دين أو مخالصة أو شهادة طبية أو دراسة أو رسالة شخصية أو بركة أو إشارة هاتفية أو حكم قضائي أو تذكرة قطار أو أتوبيس<sup>(٢)</sup> أو سهم أو دفتر تجاري<sup>(٣)</sup> أو فاتورة حساب ... الخ .

وينبغي أن يقع تغير الحقيقة في كتابة المحرر ، أي في عباراته أو فيما يتضمنه من تأشيرات أو علامات مختلفة . ويثور التساؤل عن إمكان تحقق التزوير إذا وقع تغير الحقيقة على ما يوجد بالمحرر غير الكتابة أو ما يماثلها ، وبصفة خاصة إذا تعلق تغير الحقيقة بالصورة الشمسية التي يحملها المحرر . قضت محكمة النقض بانتفاء التزوير في حالة وضع الصورة الشمسية لشخص على رخصة رسمية بدلاً من صورة صاحبها الأصلي دون أي تغير آخر ، لأن الصورة الشمسية لا يمكن اعتبارها جزءاً من المحرر حيث أنها لا تعد من نوع الكتابة المعروفة<sup>(٤)</sup> . لكن إنتفاء التزوير في هذه الحالة شرطه أن يقتصر سلوك المتهم على تغير الصورة دون المساس بالبيانات أو الرموز المثبتة كتابة في المحرر<sup>(٥)</sup> . أما إذا

(١) مثال ذلك تقليد لقيم لتوقيع شخص آخر على عقد بيع سيارة ، إذ يعد ذلك تزويراً في أوراق عرقية ، إذا حدث قبل تدخل الموظف العام بأي صورة في هذا العقد .

(٢) راجع نقض جنائ فرنسي Crim. 19 déc. 1974, B.C., N° 378, p. 968

(٣) أصدرت محكمة النقض الفرنسية من المحررات التجارية التي يمكن أن ترد عليها التزوير : الدفاتر التجارية ، سواء كانت تجارية أو إجبارية ، والمركز المالي للمؤسسة التجارية ، وبنوك المزايا بالنسبة لساملا ، راجع Crim. 13 Mars 1968, D. 1968, juris. p. 363.

28 oct. 1985, B.C., N° 327, p. 841.

(٤) راجع نقض ١٥ يناير ١٩٣٤ ، مجموعة الفرواد القانونية ، ج ٣ ، رقم ١٨٧ ، ص ٢٥٦ .

(٥) لكن حتى في هذا الفرض يحدث تشبه في الفهرز ، مما يؤدي إلى اضطراب الثقة ، لا سيما بعد أن تطورت وسائل البت الشخصية وغيرها من القرارات التي تعتمد على الصورة الشخصية وكثر استعمالها . من أجل ذلك تدخل المشرع لمعدل المادة ٢١١ من قانون العقوبات بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٤ ، الذي أضاف إلى طرق التزوير المادى — كما مضى — « وضع صور أشخاص آخرين مزورة » . لذلك أصبح تغير الصورة الشخصية للمجموعة في الفهرز تزويراً معاقباً عليه بالنسب الصريح .

اقرن تغيير الصورة بإكمال رسم بصمة الخاتم الحكومى المطبوع على المحرر على جزء من الصورة التى تم وضعها ، أو بإكمال توقيع الموظف المختص على الصورة الجديدة ، فان التزوير يعد متحققا فى هذا الفرض .

ولا يلزم فى المحرر أن يكون قد أعد أصلا باعتباره مستندا لاثبات أمور محددة ، وإنما يكفى أن يكون صالحا لاثبات هذه الأمور فى المستقبل<sup>(١)</sup>. وتطبيقا لذلك تعتبر الخطابات المتبادلة بين الافراد محررات بالنسبة لاثبات وجود العلاقة الخاصة بينهم ، ومن ثم يعتبر تزويرا فى محرر عرقى التغيير فى محتوى هذه الخطابات بفرض استخدامها كمستند فى الاثبات .

وإذا كان المحرر عنصرا ضروريا لقيام جريمة التزوير ، إلا أنه لايشترط أن يكون قد أنشئ خصيصا لتغيير الحقيقة . فيستوى أن يكون المحرر موجودا من قبل ، ثم وقع التغيير على الحقيقة الثابتة فيه ، أو أن يكون قد أنشئ كله من أجل اثبات الأمر المغاير للحقيقة به . ولا يلزم للعقاب على التزوير أن يكون المحرر المزور لا يزال موجودا ، فيستوى أن يكون موجودا أو لم يعد له وجود ، بأن كان المتهم قد قلم بأعدامه أو ادعى فقدته . فمتى أثبتت الأدلة وجود التزوير ، وجب العقاب عليه ولو كانت الورقة المزورة لم يعد لها وجود<sup>(٢)</sup> .

وقد ثار الخلاف حول حكم التزوير فى المحررات الباطلة<sup>(٣)</sup> . فذهب البعض إلى التمييز بين المحررات الباطلة لعب شابها وقت تحريرها ، وهذه لا يتصور

---

(١) لذلك يفرق الفقه بين نوعين من المستندات : المستندات الأصلية التى أعدت أصلا لكي تكون دليلا لاثبات أمور معينة ، مثل سند الدين وعقد البيع وعقد الإيجار .. الخ ، والمستندات العرضية ، وهى محررات أعدت لأغراض أخرى غير الاثبات ، لكن حدث استخدامها فى الاثبات لأسباب لاحقة على تحريرها ، ومثلها الخطابات المتبادلة بين الأحبة والأصدقاء والأقارب .

(٢) نقض ٥ مايو ١٩٤١ ، مجموعة القواعد القانونية ، ج ٥ ، رقم ٢٥٢ ، ص ٤٥٨ ، ٦ مارس ١٩٨٠ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ٣١ ، رقم ٦٢ ، ص ٣٢٨ ، ١٣ مارس ١٩٨٥ ، السنة ٣٦ ، رقم ٦٧ ، ص ٣٩٥ .

Vitu, op. cit., p. 946, N° 1205

(٣) راجع

الدكتور أحمد قنحى مرور ، ص ٤٦٦ ، الدكتور محمود نجيب حسنى ، ص ٢٦٩ ، الدكتور محمد أبو علم ، ص ٣٣٢ .

حلول ضرر من جراء تزويرها ، وبين المحررات الباطلة لهب شكل بسبب اغفال اجراءات شكلية لاحقة على تحريرها ، وهذه يتصور وقوع التزوير فيها .  
 بينما قرر آخرون أنه لاعقاب على التزوير في المحررات التي يشوبها عيب شكلى يؤدي إلى انعدامها أو بطلانها المطلق ، أو عيب موضوعى يؤدي إلى بطلان أو عدم مشروعية الواقعة أو العلاقة التي تنبثها . أما المحررات التي يشوبها عيب شكلى يؤدي إلى قابليتها للبطلان ، أو المحررات الباطلة بسبب عدم اتمام اجراء شكلى لاحق على تحريرها ، فان التزوير فيها يخضع للعقاب .

والواقع أن هذه التفرقة بين المحررات الباطلة التي يعاقب على التزوير فيها ، وتلك التي لا يعاقب على تزويرها ، هي تفرقة لا تتفق مع المصلحة المراد حمايتها بالعقاب على التزوير في المحررات ، وهي الثقة العامة في المحرر . فهذه الثقة لا تتوقف على نوع المحرر ، وإنما تتعلق بالمظهر القانونى للمحرر على نحو يثق فيه الناس . فرغم أن المحرر الباطل قد يجرده القانون من كل أثر ، إلا أن هذا المحرر ذاته قد تتعلق به ثقة الغير الذى لا يقف على ما به من عيوب . فالبطلان لا يحول دون تعلق ثقة الغير بالمحرر ، ولو تقرر بعد ذلك عدم الاعتراف بمجيبته في الاثبات بسبب ما شابه من عيوب . لذلك نرى أنه فيما يتعلق بالتزوير ، يتعين عدم الاعتداد ببطلان المحرر ، وإنما بمدى إمكان تعلق ثقة الغير به بالنظر إلى مظهره القانونى . والمعيار في ذلك هو الشخص المعتاد الذى يمكن أن ينخدع في مظهر المحرر ، فيتعامل به على أنه محرر صحيح<sup>(١)</sup> . والبحث في مظهر المحرر لبيان مدى تعلق الثقة العامة به أو عدم تعلقها هو مسألة موضوعية ، تدخل في

(١) وهذا هو المقرر في صدد الشيك الذى يعاقب القانون على إصداره بدون رصيد . فقد استقر الرأى فى الفقه والقضاء فى فرنسا ومصر ، على أنه لا يحول دون العقاب على جريمة إصدار شيك بدون رصيد تخلف بيان من البيانات الاثرية التي يشترطها للشرع التجارى فى الصك لكي يكسب صفة الشيك ، متى كان لهذا الصك « مظهر » الشيك الصحيح ، بأن يكون قد سحب وقبل بصفته شيكاً . واستقر قضاء محكمة النقض المصرية على أنه إذا كان « مظهر » الشيك وصيته يدلان على أنه يصح الاداء بمجرد الاطلاع ، فانه يعد شيكاً بالمعنى المقصود فى المادة ٣٣٧ ع ، راجع نقض ٢٥ ابريل ١٩٧١ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ٢٢ ، رقم ٩٠ ، ص ٣٣٦ وراجع لمزيد من التفصيل مؤلفات الحماية الجنائية للشيك فى التشريع السعودى والقانون المقارن ، مطبوعات مركز البحوث بجامعة الملك سعود ، الرياض ١٩٨٤ ، ص ٢٢ ومايلها

اختصاص قاضي الموضوع ، الذي يقلد مدى موافق المظهر القانوني للمحرر في كل حالة على حدة ، لبيان توافر أو عدم توافر عنصر المحرر في جريمة التزوير<sup>(١)</sup>.

وقد استقر قضاء محكمة النقض على التعلق بمظهر المحرر الباطل للقول بتوافر أو عدم توافر جريمة التزوير بتغيير الحقيقة فيه . وتطبيقا لذلك قضت بأنه لا يحول دون العقاب على التزوير الذي يقع من صراف في محضر حجز عدم اتباع الصراف في توقيع هذا الحجز المواعيد والاجراءات المنصوص عليها في القانون<sup>(٢)</sup>. وقضت بأن البطالان اللاحق بالمحرر بسبب عدم اختصاص من نسب إليه تحريره ، مما تقوت ملاحظته على كثير من الناس ، لا يحول دون وقوع التزوير والعقاب عليه ، لان مجرد الاخلال بالثقة الملازمة للورقة الرسمية يترتب عليه ضرر ، وتغيير الحقيقة فيها من شأنه أن يزعزع هذه الثقة<sup>(٣)</sup>. وقضت بأنه « من المقرر أنه ليس بشرط لاعتبار التزوير واقعا في محرر رسمي أن يكون هذا المحرر قد صدر من موظف عمومي مختص بتحريره ، بل يكفي

(١) ويبدو من ذلك أن ضرورات احكام سياج الحماية الجنائية تفرض في بعض الاحوال التحويل على « المظهر » واغفال « الجوهر » ، وهذا هو الحال فيما يتعلق بالشيك الذي يكفي مظهره للعقاب على اصداره بدون رصيد رغم بطلانه كورقة تجارية ، وفيما يتعلق بالمحرر الذي يكفي مظهره للعقاب على تزويره رغم بطلانه كوسيلة اثبات متجة وفقا لقانون الاثبات . وبشور ذلك إلى عناصر نظرية عامة « للمظهر في القانون الجنائي » ، وهي نظرية جديرة بالدراسة لاضفاء المزيد من التحديد والتأصيل عليها .

(٢) نقض ١٠ يونيو ١٩٦٨ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ١٩ ، رقم ١٣٧ ، ص ٦٧٣ . وفي هذا الحكم قررت المحكمة أن « التزوير في الأوراق الرسمية يعاقب عليه ولو كان حاصلا في محرر باطل شكلا لاحتال حصول الضرر منه للغير أو للمجتمع ، إذ أن المحرر الباطل وإن جرده القانون من كل أثر فانه قد يتعلق به ثقة الغير بمن لا يتضح أمانهم ما يشوبه من عيوب ويصح أن يخدع فيه كثير من الناس الذين يقومون بملاحظة ما فيه من نقص ، وهذا وحده كاف لتوقع حصول الضرر بالغير بسبب هذا المحرر » .

(٣) نقض ٦ مايو ١٩٦٨ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ١٩ ، رقم ١٠٥ ، ص ٥٣٦ . والقضاء الفرنسي مستمر على عقاب التزوير الواقع في المحرر الباطل أو القابل للإبطال ، أيا كانت جسامته العيب الذي شاب المحرر وأدى إلى بطلانه أو قابليته للإبطال ، متى كان من شأن تغيير الحقيقة في هذا المحرر الاضرار بالغير ، راجع في هذا المعنى .

Crim. 7 Juill. 1899, B.C., N° 199, p. 345; 18 Mai 1960, B.C., N° 272, p. 558.

لتحقق الجريمة — وهو الشأن في حالة الاضطناع — أن تعطى الورقة المضطنة شكل الأوراق الرسمية « ومظهرها » ، ولو نسب صدورها كذبا إلى موظف عام للايهام برسميتها «<sup>(١)</sup>».

والاعتداد بمظهر المحرر للقول بتحقيق التزوير أو عدم تحققه ، يعني أنه إذا كان البطلان الذي شاب المحرر ظاهرا بحيث لا يحدع الشخص المعتاد ، فلا تتوافر جريمة التزوير لعدم وجود المحرر باعتباره عنصراً في ركنها المادى . فكون المحرر الذى وقع فيه التزوير يفتقد حتى مجرد المظهر القانونى للمحرر الصحيح ، معناه انتفاء المحرر ذاته ، ومن ثم عدم قيام جريمة التزوير في المحررات .

### المطلب الثالث

### طرق التزوير

لا يكفى لقيام التزوير أن يتم تغيير الحقيقة في محرر ، وإنما يلزم أن يكون هذا التغيير قد حدث باحدى الطرق التى نص عليها القانون . وقد حدد المشرع هذه الطرق على سبيل الحصر ، وهو ما يعنى أن حدوث تغيير الحقيقة بطريقة غير الطرق التى حصرها الشارع ، ينفى جريمة التزوير ذاتها<sup>(٢)</sup> . لكن القانون لم يميز بين طريقة وأخرى من هذه الطرق بل سوى بينها جميعاً ، بحيث تكفى

- (١) نقض ١٦ مايو ١٩٨٥ ، مجموعة أحكام النقض ، الس ٣٦ ، رقم ١٠٢١ ، ص ٦٨٢ .  
(٢) ومن ثم يلزم في حالة ادانة المتهم بالتزوير بيان الطريقة التى استعملت في تغيير الحقيقة في حكم الادانة ، حتى تتحقق محكمة النقض من صحة تطبيق القانون على الواقعة ، فإذا أغفل حكم الادانة هذا البيان ، كان قاصر السبب متعيها نقضه . راجع نقض ٦ مارس ١٩٣٠ ، مجموعة القواعد القانونية ، ج ٢ ، رقم ٦ ، ص ٨ ، ٣ ، نوفمبر ١٩٣٧ ، المجموعة ذاتها ، ج ٤ ، رقم ١٠٧ ، ص ٩٥ . ويرى الأستاذ الدكتور عوض محمد أن طرق التزوير لم ترد في القانون على سبيل الحصر ، ولذلك فإنه يكفى لصحة الحكم بالادانة أن يبين كيف وقع التزوير وليس عليه أن يبين ذلك بأن يرد الطريقة التى ارتكب بها التزوير إلى واحدة من الطرق التى قبل بوردوها على سبيل الحصر . راجع في تفصيل هذا الرأى مؤلف الدكتور عوض محمد ، الجرائم المضرة بالمصلحة العامة ، السابق الاشارة إليه ، ص ١٩٤ .

أى طريقة منها لتدفع المسؤولية عن التزوير ولو لم تتوفر الطرق الأخرى ، ومن ثم لا يصح النفي على حكم الادانة بأنه اكفى لإدانة المتهم بلمصق صورته على البطاقة الشخصية بدلاً من صورة صاحبها والتفت عن صور التزوير الأخرى<sup>(١)</sup>.

والتزوير قد يكون مادياً وقد يكون معنوياً ، ولكل نوع طرقه الخاصة . فالتزوير المادى هو الذى يقع بوسيلة مادية ، يتخلف عنها أثر يدرك حسياً ، سواء بالحواس المجردة أو بمعرفة أهل الخبرة الفنية . أما التزوير المعنوى ، فهو الذى يقع بتغيير الحقيقة ، دون أن يترك ذلك أثراً مادياً يدرك بالحواس ، فهو يحدث بتشويه المعانى التى كان يجب أن يعبر عنها المحرر وقت انشاءه .

والقاعدة أن التزوير المادى والتزوير المعنوى سواء فى قيام جريمة التزوير بأى منهما ، ومن ثم لم يفرق المشرع فى العقاب على التزوير تبعاً للطريقة التى استخدمت فى تغيير الحقيقة<sup>(٢)</sup> ، فمن يزور المحرر تزويراً مادياً ، يعاقب بالعقوبة ذاتها التى يستحقها لو كان التزوير معنوياً<sup>(٣)</sup> . لذلك فالفوارق بين التزوير المادى والتزوير المعنوى تكمن فى وقت وقوع التزوير وفى كيفية اثباته . فالتزوير المادى يسهل اثباته عن التزوير المعنوى ، لأن الأول يترك أثراً مادياً يدرك بالحواس المجردة أو بالخبرة الفنية ، بينما الثانى لا يتخلف عنه أى أثر مادى . والتزوير المادى يمكن أن يحدث وقت انشاء المحرر أو بعد ذلك ، لكن التزوير المعنوى لا يتصور وقوعه إلا وقت انشاء المحرر ، أى فى لحظة تدوينه .

وقد نص المشرع على طرق التزوير فى المحررات الرسمية فى المادتين ٢١١ ، ٢١٣ من قانون العقوبات ، وأحالت المادة ٢١٥ ع على هاتين المادتين فيما يتعلق بطرق التزوير فى المحررات العرفية . كذلك يجمع الفقه على أن طريقة التقليد ( ٢٠٦ م ع ) ، وطريقة الاصطناع ( ٢١٧ م ع ) ، من طرق التزوير التى تكمل ما نصت عليه المادتان ٢١١ ، ٢١٣ ع<sup>(٤)</sup> .

(١) نقض ٦ فبراير ١٩٩١ فى الطعن رقم ١٣١ لسنة ٦٠ القضائية ، لم ينشر بعد .

Vitu, op. cit., p. 950, N° 1209

(٢)

(٣) راجع نقض ٢١ مارس ١٩٥٥ . مجموعة أحكام النقض ، السنة ٦ ، رقم ٢١٨ ، ص ٦٧١ .  
الدكتور جوف عبيد ، المذبح الساتر . ص ٨٧ ، الدكتور محمود نجيب حسنى ، المرجع =

## الفرع الأول طرق التزوير المادى

### Faux Matériel

هذه الطرق نصت عليها المادة ٢١١ ع<sup>(١)</sup> بخصوص المحررات الرسمية ، وأحالت عليها المادة ٢١٥ ع فيما يتعلق بالمحررات العرفية ، بالإضافة إلى الطريقتين المنصوص عليهما في المادتين ٢٠٦ ع ، ٢١٧ ع . وعلى ذلك تكون طرق التزوير المادى المنصوص عليها على سبيل الحصر بحس طرق هى :

- وضع امضاءات أو أختام أو بصمات مزورة .
- تغيير المحررات أو الاختام أو الامضاءات أو زيادة كلمات .
- وضع أسماء أو صور أشخاص آخرين مزورة .
- التقليد .
- الاصطناع .

### أولا : وضع امضاءات أو أختام أو بصمات مزورة

جوهر هذه الطريقة من طرق التزوير أن المزور ينسب المحرر إلى شخص لم يصدر عنه ودون رضائه<sup>(٢)</sup> . لذلك يتحقق التزوير بهذه الطريقة ولو كان مضمون المحرر مطابقا للحقيقة تمام المطابقة ، فتغير الحقيقة يقتصر هنا على نسبة المحرر إلى غير من وضع الامضاء أو الختم أو البصمة .

نظر السابق ، ص ٢٢٨ ، الدكتور محمد أبو عامر ، المرجع السابق ، ص ٣٠٠ ، وقلوب الدكتور أحمد حنى سرور ، المرجع السابق ، ص ٤٧٤ .

(١) معطلة بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٤ ، وتنص على أن « كل صاحب وظيفة عمومية ارتكب في أثناء تأدية وظيفته تزويرا في أحكام صغيرة أو تقارير أو محاضر أو وثائق أو سجلات أو دفاتر أو غيرها من السندات والأوراق الاممية سواء كان ذلك بوضع امضاءات أو أختام مزورة أو بتغيير المحررات أو الأختام أو الامضاءات أو زيادة كلمات أو بوضع أسماء أو صور أشخاص آخرين مزورة بمقابل بالاشتغال الشاقة المؤقتة أو السجن » .

(٢) ومن ثم لا يقوم التزوير إذا كان وضع الامضاء أو الختم قد تم باسم الغير ورضائه ، لأن وضع امضاء أو غير الغير على المحرر برضائه يعنى أن وضعه يعبر عن إرادة صحيحة تتضمن نسبة المحرر إليه . قلوب مع ذلك الدكتور عوض محمد ، المرجع السابق ، ص ٢٤٨ .

فالتزوير يتحقق بوضع امضاء على محرر غير امضاء من وضعه ، سواء كان الامضاء لشخص موجود فعلاً أو لشخص وهمي لا وجود له<sup>(١)</sup> ، وسواء كان رسم الامضاء مخالفاً للرسم المعتاد لامضاء المجنى عليه أو مطابقاً له ، كما يتحقق التزوير ولو نسب التوقيع إلى شخص أمي لا يعرف الكتابة ولم يسبق له أن وقع ، وإنما يشترط أن يكون الامضاء مقروءاً ليستدل منه على الاسم . ويكفي القانون « بوضع » الامضاء<sup>(٢)</sup> ، فلا يلزم أن يكون تقليداً للامضاء الصحيح لشخص حقيقي ، وإذا حدث تقليد للامضاء ، فلا عبرة بدرجة اتقان هذا التقليد ، مادام يجوز أن يتخدع به بعض الناس .

ويتحقق التزوير بوضع ختم شخص على محرر لم تتجه ارادته إلى أن ينسب إليه ، سواء كان الختم مقلداً ، أو صحيحاً ولكن الجاني استعمله لختم محرر بغير علم صاحب الختم أو رغماً عن ارادته<sup>(٣)</sup> .

وقد سوت المادة ٢٢٥ من قانون العقوبات بين بصمة الاصبع والامضاء ، فنصت على أن « تعتبر بصمة الاصبع كالامضاء في تطبيق أحكام هذا الباب » . وقد أضيف هذا النص إلى قانون العقوبات الصادر سنة ١٩٣٧ ،

---

(١) في تعديل المقصود بالشخص الوهمي ، راجع نقض ٢٤ نوفمبر ١٩٤٧ ، مجموعة القواعد القانونية ، ج ٧ ، رقم ٤٢٥ ، ص ٤٠٣ وفيه تقرر المحكمة أن تعبر « شخص وهمي ليس معناه أنه لا يوجد على الإطلاق شخص بالاسم المزور فذلك لا سبيل إلى استقصائه ، بل معناه أن المتهم حين وقع بهذا الاسم لم يكن في ذهنه شخص معروف لديه مسمى به ولكنه اختلقه ووقع به » .

(٢) لذلك فوضع الامضاء الصحيح لشخص لم تتجه ارادته إلى وضعه في المحرر ، ، يصدق عليه وضع امضاء مزور ، وتقوم به جريمة التزوير ، رغم أن الامضاء من وضع صاحبه . مثال ذلك أن يكون صاحب الامضاء قد أكرهه على وضعه على محرر لم تتصرف ارادته إلى نسبه إليه ، أو أن يكون الامضاء قد أخذ منه خلسة بأن دس إليه المحرر بين أوراق يوقع عليها عادة فوقع دون أن يتبين مايعتبه ومن ثم دون أن تتجه ارادته إلى الالتزام به . راجع نقض ١٢ نوفمبر ١٩٧٢ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ٢٣ ، رقم ٢٦٧ ، ص ١١٧٩ . وتطبيقاً لذلك قضت محكمة النقض الفرنسية بأن كون الامضاء صحيحاً لا ينفي تزوير المحرر ، إذا كان الحصول على هذا الامضاء قد تم مباغتة خصوصاً من شخص يجهل اللغة الفرنسية ، راجع :  
Crim. 8 fév. 1955, D. 1955  
Somm. p. 63.

(٣) نقض ٩ ماه ١٩٧٤ ، مجموعة القواعد القانونية ، ج ١ ، رقم ٢٥١ ، ص ٢٩٦ .



ليحسم تردد القضاء قبل هذا التاريخ في التسوية بين بصمة الاصبع والامضاء .  
وهذه التسوية ضرورية في المجتمع المصري ، لأن البصمة هي بديل الامضاء لمن  
لا يستطيع التوقيع بامضائه . ومن المصور أن يقع التزوير بهذه الطريقة بأن  
يضع الشخص بصمته في محرر أو يضع فيه بصمة شخص غيره ثم ينسبها إلى  
غير صاحبها . وقد يضع المزور بصمة صحيحة لصاحبها الحقيقي دون أن تتجه  
لذلك ارادته ، فيصلق عليها أنها بصمة مزورة ، مثال ذلك أن يمرر الجاني  
عقد بيع أو إيجار أو وصية أو هبة أو خالصة أو سند دين على المجنى عليه ويتنهر  
فرصة نومه لكي يضع بصمة . إصبغه على هذا المستند المزور ، والغالب أن  
تقترن هذه الطريقة بطريقة أخرى من طرق التزوير الملاذي هي اصطناع المحرر  
ونسبته إلى غير من اصطنته .

## ثانيا : تغيير المحررات أو الأختام أو الامضاءات أو زيادة كلمات

تنصرف هذه الطريقة إلى كل التغييرات المادية التي يمكن إحداثها في محرر ،  
بعد انشائه والتوقيع عليه من ذوى الشأن ، وتتضمن تشويها لمضمونه . ويتمثل  
التشويه في إدخال تعديل على المحرر في وقت لاحق لتلويته ، فإن حدث  
التعديل من كاتب المحرر أثناء كتابته ، كنا بصدد تزوير معنوي لامادي .  
ويفترض تحقق التزوير بهذه الطريقة أن التعديل قد تم دون علم ذوى الشأن أو  
رغما عن إرادتهم ، فإذا اتفق هؤلاء على زيادة عبارات في عقد عرفي أو حذف  
عبارات بعد تحرير العقد والتوقيع عليه ، فلا تتحقق جريمة التزوير في حق من  
أدخل على العقد التغيير المادي الذي ارتضاه أطراف العقد<sup>(١)</sup> . كذلك لا تتحقق  
جريمة التزوير إذا لم يتضمن التغيير تعديلا في معنى المحرر ، مثال ذلك أن يضع  
المتهم خطا تحت أحد بيانات المحرر أو يضع كلمة لا تضيف جديدا إلى معناه ،

(١) ولذلك فإن دفاع التلميح بأن العبارة للمدعى تزويرها قد أضيفت إلى العقد بناء على اتفاق المتعاقدين  
بعد دفاعاً جوهرياً ، إذ من شأنه — لو صح — أن تدفع به الجريمة إلى المستندان إلى المطعون  
ضدهما . فإذا كان المحكم للمطعون فيه لم يرض لهذا الدفاع البتة ، لرفعه له وروداً عليه ، فانه يكون  
قاصر البيان مطعوباً على إخلال بحق الدفاع . قض ٩ يونيو ١٩٨٢ ، مجموعة أحكام القضاة السنة  
٣٣ . رقم ١٤٣ ، ص ٦٩٣ .

فالمشرع يعاقب على « تغير » المحررات أو زيادة كلمات يترتب عليها هذا التغير . لكن يلاحظ أنه بالنسبة للمحرر الرسمي يحظر التعديل فيه ، ولو كان التعديل يتضمن تصحيحا لبياناته كى تطابق الحقيقة ، إذا كان القانون قد وضع اجراءات معينة لاجراء التصحيح . ومن ثم يرتكب تزويرا من يعدل في محتوى المحرر دون اتباع الاجراءات التى حددها القانون ، لأنه بذلك يغير من الحقيقة النسبية الثابتة فيه ، هذا فضلا عن كون التغير يتطوى على الادعاء بمراعاة الاجراءات الواجب اتباعها لاجراء التعديل فى مضمون المحرر ، وهو ادعاء يخالف الحقيقة<sup>(١)</sup>.

ويعتبر تزويرا بهذه الطريقة قطع أو تمزيق جزء من المحرر ، إذا كان ذلك يؤدى إلى احداث التغير المقصود فى مضمونه ، بأن كان الجزء المتبقى من المحرر يحمل دلالة تخالف الدلالة التى كانت تستتج منه فى مجموعه<sup>(٢)</sup>. وتطبيقا لذلك يعد تزويرا بهذه الطريقة اعدام جزء من سند الدين يتضمن اثبات وفاة المدين بجزء من هذا الدين<sup>(٣)</sup>. لكن لا يعتبر تزويرا بهذه الطريقة الاتلاف الكلى للمحرر ، أو اتلافه الجزئى إذا كان الجزء المتبقى لا يصلح للاحتجاج به على نحو مخالف لما كان عليه مضمون المحرر<sup>(٤)</sup>، وإنما تقوم بهذا الاتلاف جريمة أخرى نصت عليها المادة ٣٦٥ من قانون العقوبات ، وهى جريمة اتلاف السندات ، وقد اعتبرها المشرع جنحة ، سواء وقع الاتلاف على محرر رسمى أو على محرر عرقى<sup>(٥)</sup>.

(١) راجع نقض ٢٠ فبراير ١٩٦١ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ١٢ ، رقم ٣٩ ، ص ٢٢٩ .

(٢) ويعنى ذلك أن المبرة فى قيام التزوير بهذه الطريقة هى بصلاحية الجزء المتبقى من المحرر للاحتجاج به ، وهى تتحدد بالدلالة التى تظل للمحرر بعد قطع أو اعدام جزء منه ، ومدى تطابقها أو اختلافها عن دلالة المحرر مكشلا .

(٣) نقض ٣ فبراير ١٩٥٩ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ١٠ ، رقم ٣١ ، ص ١٤٣ .

(٤) اعتبر نظام مكافحة التزوير فى الملكية العربية السعودية اتلاف المحرر ، سواء كان الاتلاف كليا أو جزئيا ، من طرق التزوير المادى ، راجع المذلة الخامسة من النظام ، وراجع مؤلفنا « جرائم التزوير المنظمة فى الملكية العربية السعودية » مطبوعت عمادة شؤون المكتبات بجامعة الملك سعود ، الرياض ١٩٨٩ ، ص ١٨٨ .

(٥) لذلك ينهى الفقرة بين الاتلاف الذى يحقق التزوير ( م ٢١١ ع ) ، والاتلاف الذى يحقق جريمة =

وأمثلة التزوير بطريقة التغيير أو زيادة الكلمات عديدة ، ويمكن جمعها تحت صور ثلاث هي : الحذف والاضافة والابدال ، ويدخل في الاضافة زيادة الكلمات . ويستوى أن يقع التغيير على مضمون المحرر أو على الامضاءات أو الاختام . والتغيير بالحذف يكون بمحو كلمة أو فقرة أو رقم أو حرف ، بالشطب أو الطمس أو الازالة بمادة كيماوية أو آلة أو نحو ذلك . أما التغيير بالاضافة فيتحقق بزيادة الكلمات أو زيادة الفقرات أو الحروف أو الأرقام التي يتضمنها المحرر ، مثل اضافة أداة نفي أو رقم على المبلغ الثابت ، أو اضافة عبارة على محضر تنازل عن شكوى لحصول الصلح تفيد « استلام المبلغ جميعه »<sup>(١)</sup> . وقد تكون الاضافة بالتشهير بين السطور أو الكلمات ، أو باستغلال مكان المحرر كان متروكا على يياض<sup>(٢)</sup> . والتغيير بالابدال يتحقق بوضع كلمة مكان أخرى أو رقم بدل رقم آخر أو امضاء مكان امضاء ، والابدال يفترض الحذف لوضع بيان مكان آخر ، ومثاله تغيير التاريخ المثبت على تذكرة سفر بالقطار ، أو تغيير تاريخ الجلسة المحددة لنظر الدعوى في ورقة التكليف بالحضور ، أو تغيير اسم محطة الوصول في بوليصة نقل بضائع ، أو تغيير تاريخ انتهاء صلاحية تأشيرة على جواز السفر . ويتحقق التغيير بالابدال في حالة انتزاع امضاء صحيح موقع به على محرر ولصقه على محرر آخر ، لان الجاني بفعله « إنما ينسب إلى صاحب الامضاء واقعة مكنوبة هي توقيع على المحرر الثاني »<sup>(٣)</sup> .

---

= اطلاق السندات ( م ٣٦٥ ع ) ، لأهمية هذه الفقرة من حيث تحديد نوع الجريمة والعقوبات المستحقة . فالتزوير قد يكون جنائية إذا وقع في محرر رسمي ، وقد يكون جنحة إذا وقع في محرر عرق ، هذا في حين أن اطلاق المحرر الذي يخفى جريمة اطلاق السندات هو دائما جنحة لها كان نوع المحرر .

(١) نقض ١٥ مايو ١٩٣٢ ، مجموعة القواعد القانونية ، ج ٣ ، رقم ١١٨ ، ص ١٧٨ ، ١٩ يونيو ١٩٣٢ ، المجموعة ذاتها ، ج ٣ ، رقم ١٤٤ ، ص ١٩٦ .

(٢) وليس بلازم أن يكون من أضاف إلى المحرر قد وقع على الاضافة بالاعتاد ، ولجميع نقض ٢٥ أكتوبر ١٩٤٢ ، مجموعة القواعد القانونية ، ج ٢ ، رقم ٢٤٧ ، ص ٣٢٦ .

(٣) نقض ٢٥ يناير ١٩٣٧ ، مجموعة القواعد القانونية ، ج ٤ ، رقم ٣٧ ، ص ٣٤

### ثالثا : وضع أسماء أو صور أشخاص آخرين مزورة

يتحقق التزوير المادى بوضع أسماء أشخاص آخرين مزورة ، أو بوضع صور أشخاص آخرين مزورة .

#### ( أ ) وضع أسماء أشخاص آخرين مزورة

يتحقق التزوير بهذه الطريقة بأن يثبت فى المحرر حضور شخص أو أشخاص أثناء تحريره رغم عدم حضورهم بالفعل<sup>(١)</sup>، أو بأن يضاف بالمحرر اسم شخص لم يكن موجودا وقت تحريره ، أو بأن يحذف الاسم الموجود بالمحرر ويضاف اسم آخر غير صحيح فيه . وفى هذه الحدود لا تختلف هذه الطريقة عن الطريقة السابقة الا فى كون التغيير يرد على الاسماء المدونة فى المحرر ، ويمكن أن تستعمل فيها الوسائل ذاتها لأحداث هذا التغيير ، وذلك إذا حدث التغيير بعد الانتهاء من كتابة المحرر . أما إذا كان وضع الاسماء المزورة قد تم أثناء كتابة المحرر ، فقد يتطلب تأييد واقعة الحضور الكاذبة ، وضع امضاء أو ختم مزور للشخص الذى أثبت على غير الحقيقة حضوره ، وفى هذه الحالة تتداخل هذه الطريقة مع الطريقة الأولى من طرق التزوير المادى ، وهى وضع امضاءات أو اختام أو بصمات مزورة .

لكن هذه الطريقة تعنى بصفة خاصة انتحال شخصية الغير أو ابدال الشخصية أثناء كتابة المحرر ، إذا تضمن المحرر آثارا مادية تكشف عن الانتحال أو الابدال . أما إذا لم يتخلف عن هذا التغيير أى أثر مادى ، كان التزوير معنويا بطريقة جعل واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة . لذلك نعتقد أن طريقة التزوير بوضع أسماء أشخاص آخرين مزورة ليست طريقة من طرق التزوير المادى ، إذ أنه يجب لاعتبارها كذلك أن تفتقرن بالطريقة الأولى أو

(١) وتطبيقا لذلك قضت محكمة النقض الفرنسية بتحقيق التزوير فى واقعة اثبات حضور بعض الشركاء فى محضر اجتماع الجمعية العمومية للشركة رغم عدم حضورهم بالفعل ، إذا كان من شأن ذلك إلحاق الضرر بالغير ، راجع

الثانية من طرق التزوير المادى ، ومن ثم لا يكون لها وجود ذاتى يستدعى النص عليها باعتبارها طريقة مستقلة للتزوير المادى ، والادق أنها من طرق التزوير المعنوى كما سنرى .

## ( ب ) وضع صور أشخاص آخرين مزورة

رأينا من قبل أن محكمة النقض المصرية كانت قد ذهبت في حكم قديم لها إلى أن الصورة الشمسية لا يمكن اعتبارها جزءا من الحرر لأنها ليست من نوع الكتابة المعروفة ، ولا يمكن ادخالها تحت نص من نصوص التزوير . ورتبت على ذلك نتيجة غاية في الخطورة ، مؤداها أن وضع شخص صورته الشمسية على رخصة رسمية ليست له محل صورة صاحب الرخصة الحقيقي ، هو فعل لا يمكن اعتباره تزويرا جنائيا ، لأن تغيير الحقيقة لم يقع على نفس المسطور في الحرز ، ولم يحصل بالحدى الطرق المينة في القانون للتزوير المادى ، إذ أن المتهم لم يمس كتابة الرخصة ولم يدخل عليها أى تغيير مادى ، فهو إذن تغيير من نوع خاص بعيد عما رسمه القانون في باب التزوير<sup>(١)</sup> . ولا يخفى ما يترتب على هذا القضاء من مخاطر جمة وأضرار بالغة ، إذا امتد العبث بالحررات إلى الصور التى تحملها الحررات الرسمية ، لاسيما أن وثائق اثبات الشخصية تعتمد أساسا على الصورة الشمسية التى انتشر استعمالها في غيرها من الحررات الرسمية . من أجل ذلك تدخل المشرع لتعديل المادة ١١١ من قانون العقوبات بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٤ ، الذى أضاف إلى طرق التزوير المادى طريقة جديدة هي

---

(١) راجع نقض ١٥ يناير ١٩٣٤ ، مجموعة التواعد القانونية ، ج ٣ ، رقم ١٨٧ ، ص ٢٥٦ . وقد أعلنت بهذا الرأى في سنة ١٩٨٠ هيئة الحكم في قضايا التزوير بالملكة العربية السعودية ، عملا بقاعدة عدم جواز التوسع في تفسير النصوص الجنائية . وقد اعتبرنا هذا الأمر من قبيل النص الذى يبنى تلافيه في نصوص نظام مكافحة التزوير بالملكة ، حتى لا يفلت المتهم من العقاب على تغيير الحقيقة المتحقق في هذه الصورة ، راجع مؤلفنا عن جرائم التزوير المنظمة في المملكة العربية السعودية ، السابق الإشارة إليه ، ص ١٨٤ . وبالنسبة فقد صدر قرار مجلس الوزراء رقم ٣ في ١٤٠٦/١/٣ هـ مرقوما على « مقرر المساس بالصورة الشمسية الملصقة على الأوراق أو الوثائق الرسمية وغير الرسمية بزعمها أو تلافيها أو العبث بها أو جزء منها أو تبديلها جريمة من الجرائم المألوف عليها بالمادة الخامسة من نظام مكافحة التزوير » .

## « وضع صور أشخاص آخرين مزورة »<sup>(١)</sup>.

كما تقدم تتضح ماهية هذه الطريقة من طرق التزوير ، وفيها يضع المتهم صورة شمسية لشخص في عمرز غير صورة الشخص التي كان يجب أن توضع فيه . يستوى لقيام التزوير بهذه الطريقة أن تكون الصورة المزورة للمتهم أو لغيره ، كما يستوى أن يكون مكان الصورة في المحرر خالياً فيقطع فيه المتهم الصورة المزورة ، أو أن ينزع المتهم الصورة الصحيحة من المحرر ويضع مكانها الصورة المزورة . وبدهى أنه ينبغي لقيام التزوير بهذه الطريقة أن يتضمن المحرر بحسب طبيعته صورة شخصية ، بحيث تعتبر جزءاً جوهرياً منه ، مثال هذه المحررات البطاقة الشخصية أو العائلية<sup>(٢)</sup> أو جواز السفر أو ترخيص قيادة السيارة أو بطاقة دخول الامتحان في الكليات أو المعاهد ... الخ . ولا يشترط لقيام التزوير بهذه الطريقة أن يكون المتهم قد أكمل بصمته الخاتم الموضوع جزء منه على الصورة أو توقيع الموظف الذى يوجد جزء منه على الصورة ، فيتحقق التزوير بهذه الطريقة ولو لم يكن على الصورة ختم أو توقيع . ويعنى ذلك أن المشرع قد اعتبر الصورة الشمسية في ذاتها أحد بيانات المحرر التى يمكن أن ينصب عليها تغيير الحقيقة . وقد أحسن المشرع صنعا بالنص على هذه الطريقة من طرق التزوير ، فالصورة تعد جزءاً لا يتفضل عن المحرر ، لأنها تدل على شخصية صاحبه دلالة البيانات الأخرى بل ان دلالتها على الشخصية قد تكون أقوى وأدق ، ومن ثم يتضمن التزوير فيها تغيير الحقيقة التى يتضمنها المحرر .

## رابعاً : التقليد ..

التقليد — كما رأينا — هو صناعة شيء مشابه لشيء آخر ، وفى مجال التزوير

(١) ونعتقد أن هذا التعديل كان مناسباً لالغاء طريقة « وضع أسماء أشخاص آخرين مزورة » ، لأنها لا تنهض جديداً إلى طرق التزوير المادى كما رأينا . لذلك كان من الأوفق احلال طريقة « وضع صور أشخاص آخرين مزورة » محلها ، ولم يكن الأمر يتطلب سوى استبدال كلمة « صور » بكلمة « أسماء » فى نص المادة ٢١١ ع الذى جرى تعديله بإضافة كلمة « صور » إلى كلمة « أسماء » .

(٢) راجع فى لاصق صورة لشخص على بطاقة شخصية صكورة يلزم شخص غيره ، نقص . فزير  
١٩٩١ فى الطعن رقم ١٣١ لسنة ٦٠ القضائية ، لم يشتر بعد .

يعنى التقليد إنشاء كتابة شبيهة بأخرى . ولا يشترط أن يكون التقليد متقنا ، وإنما يكفي أن يكون من شأنه حمل من يطلع عليه على الاعتقاد بصور المحرر عن قلنت كتابته .

ولا يشترط لقيام الجريمة بالتقليد أن يكون قد ورد على المحرر بأكمله<sup>(١)</sup> ، بل يكفي أن يقتصر التقليد على جزء من المحرر أو على عبارة أو كلمة أو رقم أو امضاء . والغالب أن يقع التقليد في الامضاء ، وهو حيث يتداخل مع الطريقة الأولى ، وهى وضع امضاءات أو اختام مزورة ، وقد يتداخل التقليد مع الطريقة الثانية ، إذا قلد المتهم خط الغير في كلمة أو جملة يضيفها إلى المحرر للوجود من قبل . وإذا ورد التقليد على المحرر برمته ، كان ذلك من قبيل الاصطناع الذى سنعرض له حالا . ومع ذلك يتصور وقوع التقليد مستقلا عن غيره من طرق التزوير المادى ، مثال ذلك أن يقلد المتهم تذاكر السكك الحديدية أو تذاكر السينا<sup>(٢)</sup> ، أو أن يقلد خط الغير في محرر موقع على بياض .

#### خامسا : الاصطناع

الاصطناع هو إنشاء محرر بأكمله لم يكن له وجود ، أى خلق محرر ونسبة صلوره على خلاف الحقيقة إلى شخص لاصلة له به ، أو إلى سلطة لم يصدر عنها<sup>(٣)</sup> . ويختلف الاصطناع عن التقليد في أن الأول ينصب على المحرر بأكمله ، في حين أن الثانى قد يقتصر على جزء منه فحسب . كذلك ففى الاصطناع لا يهتم المتهم بالتشابه بين خطه وخط الغير ، ففى حين أنه يهتم بذلك في حالة

(١) في هذه الحالة تكون بصدد الاصطناع كطريقة مستقلة من طرق التزوير المادى . وقد اصبحت محكمة النقض الفرنسية أن « تقليد » الشيك السياسى يخلق جريمة التزوير في المحررات ، لأن المقلد هنا يحرص على أن يكون الشيك المقلد مطابقا للشيك الصحيح ، بينما لا تعنيه هذه المطابقة كثيرا في حالة الاصطناع ، راجع :

Crim. 20 Jan. 1960, D. 1961, Juris, p. 56, note de M. Despax.

(٢) تقليدا جزئيا ، لأنه إذا أنشأها كلية ، كان فعله اصطناعا لا تقليدا .

(٣) عرفت محكمة النقض الاصطناع بأنه « إنشاء محرر بكامل أجزائه على غرار أصل موجود أو خلق محرر على . . . منادى » . راجع نص ٦ مايو ١٩٦٨ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ١٩ ،

التقليد حتى يخرج المحرر المقلد شيئاً بالمحرر الأصلي . ولما كانت المحررات تستمد قيمتها القانونية من توقيع صاحب الشأن عليها ، فإن الغالب أن يقتصر الاصطناع بوضع امضاءات أو اختتام مزورة على المحرر . ومع ذلك يتصور وقوع الاصطناع منفرداً باعتباره طريقة مستقلة للتزوير المادي ، تتحقق ولو لم يكن ثمة امضاء مزور ، ومثاله أن يصطنع شخص مخالصة بالدين على ظهر السند المثبت لوجوده<sup>(١)</sup>.

والاصطناع قد يقع على محرر رسمي ، ينشؤه المتهم وينسبه زوراً إلى سلطة لم يصدر عنها ، مثال ذلك اصطناع شهادة ميلاد أو صورة حكم أو اعلان شهود أو شهادة إدارية بوفاة شخص ونسبتها إلى المختص باعطاء هذه الشهادات<sup>(٢)</sup> ، أو اصطناع شهادة علمية وادعاء صدورها من إحدى الجامعات . وقد يقع الاصطناع على محرر عرقي ، ومثاله اصطناع سند دين أو مخالصة ، أو كشف حساب مثبت لدين ، ولو كان الدين صحيحاً<sup>(٣)</sup> ، أو اصطناع فواتير باسم شركة وهمية<sup>(٤)</sup>.

ويتحقق الاصطناع إما بخلق محرر لم يكن له وجود من قبل ، وإما بخلق محرر ليحل محل محرر آخر بعد التعديل في شروطه أو بدون تعديل فيها<sup>(٥)</sup> ، كما يتحقق الاصطناع بجمع المتهم لاجزاء سند ممزق ولصق بعضها إلى بعض بحيث يعود السند إلى حاله الأولى ، إذ يعد ذلك انشاء جديداً له .

## الفرع الثاني

### طرق التزوير المعنوي

#### Faux intellectuel

التزوير المعنوي هو الذي يقع وقت انشاء المحرر ، ولا يترك أثراً مادياً في

(١) الدكتور محمود نجيب حسني ، المرجع السابق ص ٢٤٠ .

(٢) نقض ٤ فبراير ١٩٣٥ ، مجموعة القواعد القانونية ، ج ٣ ، رقم ٣٢٩ ، ص ٤٢١ .

(٣) نقض ٢٤ نوفمبر ١٩٤١ ، مجموعة القواعد القانونية ، ج ٥ ، رقم ٣٠٨ ، ص ٥٨٧ .

(٤) Crit. 19 oct. 1987, B.C., N° 353, p. 928. (٤)

(٥) راجع نقض ٦ مايو ١٩٦٨ ، السابق الإشارة اليه ، ومنه يتضح تمييز محكمة النقض بين هاتين



المحرر . وقد حددت طرق هذا التزوير المادة ٢١٣ من قانون العقوبات بخصوص المحررات الرسمية ، وأحالت عليها المادة ٢١٥ ع فيما يتعلق بتزوير المحررات العرفية . فالمادة ٢١٣ تعاقب « كل موظف في مصلحة عمومية أو محكمة غير يقصد التزوير موضوع السندات أو أحوالها في حال تحريرها المختص بوظيفته سواء كان ذلك بتغيير اقرار أولى الشأن الذي كان الغرض من تحرير تلك السندات ادراجها بها أو يجعله واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها أو يجعله واقعة غير معترف بها في صورة واقعة معترف بها » .

من هذا النص يتضح أن طرق التزوير المعنوي ثلاث هي :

- تغيير اقرار أولى الشأن الذي كان الغرض من تحرير السندات ادراجها بها .

- جعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة .

- جعل واقعة غير معترف بها في صورة واقعة معترف بها .

### أولا : تغيير اقرار أولى الشأن

يقع التزوير بهذه الطريقة في حالة ما إذا عهد إلى شخص بتلوين بيانات وأقوال يطلب أصحاب الشأن إثباتها ، فيغير الحقيقة فيها بأن يلدن غير ما أدلى به أولو الشأن من بيانات وأقوال . وهذه الطريقة تعد تزويرا معنويا ، لأنها لا تترك آثارا مادية تشير إلى حدوث تغيير للحقيقة ، وليس من السهل إكتشافه إلا بالرجوع إلى صاحب الشأن لمعرفة البيانات التي كان يريد إثباتها ومقارنتها بتلك التي أثبتتها كاتب المحرر فعلا .

وقد يقع التزوير بهذه الطريقة في محرر رسمي ، لكنه لا يتصور إلا من موظف عمومي ، لأن الورقة الرسمية لا يحررها إلا الموظف العمومي باعتباره صاحب الحق في ذلك<sup>(١)</sup> . ومن أمثلة التزوير في المحرر الرسمي بهذه الطريقة تغيير

---

(١) مثل للأذون والمحقق وكاتب الحلسة وموظف التوقيف بالشهر العقاري بالنسبة للتركيزات التي

المأذون في اشهاد طلاق باثباته أن الطلاق قد وقع مكتملا للثلاث ، لا ثلاثا بعبارة واحدة ، كما أقر به صاحب الشأن أمامه<sup>(١)</sup> ، أو تغييره في المهر الذي طلب الزوجان اثباته ، ، بأن يثبت مهرا أقل أو أكثر مما طلب الزوجان منه اثباته . ومثاله اثبات موظف التوثيق بالشهر العقاري بيانات غير التي طلب صاحب الشأن اثباتها ، كما لو طلب الموكل منه تحرير توكيل رسمي خاص في عمل معين ، فحرر الموظف توكيلا رسميا عاما يخول الوكيل التصرف في أموال الموكل .

وقد يقع التزوير بهذه الطريقة في محرر عرقى ، من أى شخص يعهد إليه من صاحب الشأن بانشاء محرر عرقى ، فيثبت فيه غير ما طلب منه اثباته . ومن أمثله أن يكلف الدائن مدينه بتحرير ايصال بمبلغ قبضه الدائن منه سدادا لجزء من الدين ، فيغير من هذا الاقرار ، بأن يثبت الوفاء بمبلغ يزيد عما دفعه أو يثبت الوفاء بكل الدين<sup>(٢)</sup> ، أو أن يكلف مترجم بترجمة محرر عرقى من لغة إلى أخرى ، فيثبت عمدا في الترجمة بيانات تخالف ما تضمنه الاصل ، أو أن يطلب شخص أسمى من آخر أن يكتب له رسالة يملئ عليه مضمونها ، فيحرر سنداً بدين عليه ، أو عقد بيع عقار يملكه ، أو اقرارا باستلامه كل مبلغ الدين الذى له في ذمته .

ولا يحول دون قيام التزوير بهذه الطريقة أن يكون من قلم بكتابة المحرر قد طلب من ذوى الشأن مراجعته ، أو أنه قد قام بتلاوته عليهم فوقعوه بعد هذه التلاوة ، دون أن يفتنوا للحد التغيير أو يقروه صراحة أو ضمنا<sup>(٣)</sup> . ولا يجدى

(١) نقض ١٦ ديسمبر ١٩٤٦ ، مجموعة القواعد القانونية ، ج ٧ ، رقم ٢٦١ ، ص ٢٥٨ .

(٢) وتطبيقا لذلك احتبرت محكمة النقض من قبل التزوير بهذه الطريقة تسليم دائن سند الدين إلى مدينه ليؤشر على ظهوره بما يفيد سداد جزء دفعه من الدين ، فأشّر المدين بما يفيد سداد مبلغ أكبر مما طلب إليه التأشير به ، وذلك لأن الدائن يكون قد وكل مدينه في اجراء التأشير المطلوب نهاية عنه ، ولأن تأشير المدين يكون في هذه الحالة خبيثة على الدائن . راجع نقض ١٨ مايو ١٩٣٦ ، مجموعة القواعد القانونية ، ج ٣ ، رقم ٤٧٣ ، ص ٦٠٣ ، ٢٦ ديسمبر ١٩٣٢ ، ج ٣ ، رقم ٦٩ ، ص ١٠٢ .

(٣) ويعنى ذلك أن قبول أصحاب الشأن للتغيير الذى أحدثه كاتب المحرر بعد أن فطنوا إليه ينال =

مرتكب التزوير بهذه الطريقة الدفع بأنه كان في مقدور أصحاب الشأن مراقبته أثناء الكتابة ، فان قصرُوا فعليهم وحدهم تقع مغبة هذا التقصير<sup>(١)</sup>. والواقع أن المشرع يجرم في هذه الصورة اساءة استغلال الثقة التي يضمنها أصحاب الشأن فيمن عهدوا إليه أو فيمن خصه القانون بكتابة المحرر .

## ثانيا : جعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة

هذه الطريقة هي أوسع طرق التزوير المعنوي وأهمها وأكثرها وقوعا في العمل ، وهي تتضمن بذاتها الطريقة السابقة. وتغني عنها ، ذلك أن تغير اقرار أولى الشأن لا يعلو أن يكون اثباتا لواقعة مزورة باعتبارها واقعة صحيحة . كما أن هذه الطريقة تغني عن الطريقة الثالثة ، وهي جعل واقعة غير معترف بها في صورة واقعة معترف بها . بل ان هذه الطريقة هي جوهر التزوير ذاته ، ماديا كان أو معنويا . فالتزوير أيما كانت طريقته ليس سوى جعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة .

ويقع التزوير بهذه الطريقة عندما يتم بالكتابة اثبات لواقعة على غير حقيقتها بمعرفة كاتب المحرر أثناء تدوينه اياه<sup>(٢)</sup>.

وقد يقع التزوير بهذه الطريقة في محرر رسمي ، حال تحريره بواسطة الموظف العام ، فيثبت فيه وقائع أو أقوالا تخالف الحقيقة ، أو يغفل اثبات بعض الوقائع والأقوال ، ومن أمثلة هذا التزوير أن يثبت الموظف في المحرر تاريخا غير تاريخه الحقيقي ، أو مكانا لتحريره غير المكان الحقيقي ، أو يثبت حضور شهود حين تحريره بينما لم يحضر تحريرهم شهود ، أو أن يثبت المحضر كذبا في محضر الججز أنه لم يجد منقولات في مسكن المدين المطلوب الججز عليه ، أو أن يثبت

المسؤولية عن التزوير ، ولو كان الاقرار ضمنا يستفاد من توقيعهم على المحرر بعد مراجعته أو بعد تلاوته عليهم .

(١) راجع نقض ٢٦ ديسمبر ١٩٣٢ ، مجموعة القواعد القانونية ، ج ٣ ، رقم ٦٩ ، ص ١٠٢ .  
(٢) راجع نقض ١٢ يونيو ١٩٦٧ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ١٨ ، رقم ١٥٧ ، ص ٧٨١ .  
Crim. 27 fev. 1984, B.C. N° 75, p. 186; Crim. 14 Mai 1990, D.1991, Somm., p. 63, obs. Azibert.

المأذون خلو الزوجة من الموانع الشرعية ، بينما يتوافر فيها أحد هذه الموانع<sup>(١)</sup> ، أو أن يعطى شيخ بلدة شهادة إدارية بتاريخ وفاة غير حقيقي أو لشخص مطلوب في القرعة يثبت فيها أنه وحيد أبويه وهو ليس كذلك<sup>(٢)</sup> ، أو أن يعطى عمدة شهادة لامرأة بأنها لا تزال بكرًا لم تتزوج ، لتستعين بها على قبض معاشها ، بينما الحقيقة أنها ليست كذلك .

وقد يقع التزوير بهذه الطريقة في محرر رسمي من غير الموظف الذي يقر أمورا غير حقيقية ، يشيها الموظف في المحرر بحسن نية . ومن أمثله أن يدعى شخص أمام المأذون أنه مسلم ويتسمى باسم من أسماء المسلمين غير اسمه الحقيقي ليعقد زواجه على مسلمة<sup>(٣)</sup> ، أو أن تقرر الزوجة أو وكيلها أمام المأذون أنها خالية من الموانع الشرعية في حين أنها لازالت في عصمة رجل آخر<sup>(٤)</sup> ، أو أن يدعى المتهم أمام المحكمة المدنية صفة الوكالة كذبا عن المدعى عليهم ويثبت كاتب الجلسة بحسن نية حضوره بتلك الصفة بحضور الجلسة<sup>(٥)</sup> . وفي هذه الحالة لا يسأل جنائيا الموظف حسن البنية الذي قام بتلوين البيانات المغايرة للحقيقة التي أدلى بها المتهم سوء النية . لكن حسن نية الموظف لا يمنع من عقاب المتهم الذي أدلى بتلك البيانات فسجلها الموظف في المحرر الرسمي .

فمسؤولية الموظف لا تتحقق لانتهاء قصده الجنائي ، فلا يعد فاعلا أصليا لهذه الجريمة ، والمتهم الذي أملى البيانات لا يعد بدوره فاعلا أصليا ، لأن التزوير المعنوي في المحرر الرسمي يكون فاعله هو دائما الموظف المختص بكتابة المحرر . وعلى هذا يكون المتهم شريكا لفاعل حسن النية ، بيد أن حسن نية الفاعل

(١) نقض ١٠ أبريل ١٩٥١ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ٢ ، رقم ٣٤٦ ، ص ٩٣٦ .

(٢) نقض ٢٥ أكتوبر ١٩٣٧ ، مجموعة القواعد القانونية ، ج ٤ ، رقم ١٠٢ ، ص ٨٥ .

(٣) نقض ٢٨ فبراير ١٩٤٤ ، مجموعة القواعد القانونية ، ج ٦ ، رقم ٣٠٦ ، ص ٤٥٥ ، ٢٨ يناير

١٩٥٢ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ٣ ، رقم ١٧٦ ، ص ٤٦٠ .

(٤) نقض ١٠ أبريل ١٩٥١ ، مشار إليه في هامش سابق ، ١٧ يونيو ١٩٦٨ ، مجموعة أحكام

النقض ، السنة ١٩ ، رقم ١٤٨ ، ص ٧٤٠ .

(٥) نقض ١٢ يونيو ١٩٦٧ ، مشار إليه في هامش سابق .

لا يمنع من توافر أركان جريمة الاشتراك في تزوير محرر رسمي ، ومعاقبة الشريك في هذه الجريمة .

وأخيراً قد يقع التزوير بهذه الطريقة في محرر عرق . ومن أمثلته أن يحمر الدائن لمدينه ايصالا بدين غير ذلك الذي دفع المبلغ سدادا له ، أو أن يثبت عامل في محل تجارى عملية في دفتر المحل على غير حقيقتها ، أو أن يثبت محصل شركة خاصة في دفتر القسائم الداخلية المبالغ التي حصلها لحسابها بأقل من قيمتها الحقيقية ، أو البضائع التي تسلمها عمالها بأقل من قيمتها الحقيقية ، أو أن يثبت الطبيب الخاص في شهادة طبية يسلمها لذوى الشأن وقائع كاذبة<sup>(١)</sup>.

### ثالثا : جعل واقعة غير معترف بها في صورة واقعة معترف بها

تمثل هذه الطريقة في اثبات اقرار شخص بواقعة في حين أنه لم يقر بها . من أجل ذلك لا تعتبر هذه الطريقة طريقة مستقلة وقائمة بذاتها من طرق التزوير المعنوى ، بل هي في الواقع محض تطبيق للطريقتين السابقتين<sup>(٢)</sup> . فهي اما صورة من صور التزوير بتضيق اقرار أولى الشأن الذي كان الغرض من تحريره

---

(١) ويكون التزوير في هذه الحالة في محرر عرق ، فتطبق عقوبة التزوير المخففة للتصريح عليها في المادة ٢٢٢ ع . أما ان كان الطبيب قد تلقى مقابلا أو أعطى الشهادة الكاذبة نتيجة لرجاء أو توصية أو وساطة ، طبقت العقوبات المقررة في باب الرشوة كما رأينا . وان كان الطبيب موظفا عاما وأثبت في الشهادة الطبية وقائع كاذبة تتعلق بأمر مما ورد ذكره في المادة ٢٢٢ ع ، فيستحق العقوبة المقررة في هذه المادة ، أما ان كانت الوقائع الكاذبة لا تتعلق بأمر مما نصت عليه تلك المادة ، فالتزوير الحاصل في المحرر الرسمي جنائية ، يخضع لنص المادة ٢١٣ من قانون العقوبات .

(٢) لذلك كان النص عليها في المادة ٢١٣ من قانون العقوبات من قبيل التريث الذي لا يضيف جديدا . ولم ينص نظام مكافحة التزوير في المملكة العربية السعودية على هذه الطريقة على استقلال ، وإنما أدمجها في الطريقة السابقة بقوله « اثبات وقائع وأقوال كاذبة على أنها وقائع صحيحة وأقوال معترف بها » . والواقع أنه يكفي للتصريح عن هاتين الطريقتين من طرق التزوير المعنوى استعمال عبارة أكثر اقتضابا مثل « اثبات أمور كاذبة على أنها صحيحة » ، وذلك هو جوهر التزوير كله أيا كانت الطريقة التي تم بها كما رأينا . لذلك فالشرع إذا استعمل هذه العبارة لن يكون بحاجة إلى حصر طرق التزوير إذ يكفي أن يقوم الجاني بالاثبات أمور كاذبة في المحرر على أنها صحيحة ، أيا كانت الطريقة المستعملة . إذا كان من شأن هذا الكذب المكتوب أن يرتب ضررا وتوافر القصد الجنائي .

السندات ادراجها بها ، ويتحقق ذلك حين يثبت المحقق في محضر رسمي أن المتهم قد اعترف في أقواله بارتكاب واقعة يتلونها التحقيق ، في حين أنه لم يعترف بها . كما أنه يمكن اعتبارها تطبيقاً للطريقة الثانية ، وهي جعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة ، لأن إثبات كاتب المحرر اقرار شخص بواقعة لم يقر بها ، معناه أنه اختلق واقعة مزورة لم تحدث وجعلها في صورة واقعة صحيحة حدثت بالفعل . ومن صور التزوير بهذه الطريقة أن يثبت موثق الشهر العقارى أن البائع أقر أمامه أنه قبض الثمن ، في حين أنه لم يقر بذلك ، أو يثبت رجل الشرطة أن الاطراف قد أقروا أمامه بالصلح ، في حين أنه لم يصدر منهم هذا الاقرار .

وأهم تطبيقات التزوير المعنوي يجعل واقعة مزورة أو غير معترف بها في صورة واقعة صحيحة أو معترف بها ، ما يتعلق بانتحال شخصية الغير ، وما يتعلق بالتزوير بالترك .

#### ( أ ) انتحال شخصية الغير

انتحال شخصية الغير هو صورة من صور التزوير المعنوى ، الذى يقع بجعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة<sup>(١)</sup> . والواقعة المزورة هنا تتمثل في انتحال المتهم شخصية غير شخصيته الحقيقية ، أو التسمي باسم غير اسمه الصحيح . ويستوى لقيام التزوير في هذه الحالة أن يكون الاسم المتحل لشخص موجود فعلاً يعرفه المتهم ، أو أن يكون لشخص خيالى لا وجود له<sup>(٢)</sup> . وهذه الصورة من صور التزوير تقترب في طبيعتها من النصب باتخاذ اسم كاذب ، لكنها تختلف عن النصب في أنه يلزم أن يكون التسمي بالاسم غير

(١) راجع لنقض ٨ مارس ١٩٣٧ ، مجموعة القواعد القانونية ، ج ٤ ، رقم ٥٩ ، ص ٥٥ ، أ ، ديسمبر ١٩٦٩ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ٢٠ ، رقم ٢٨٥ ، ص ١٣٩١ ، ٢٤ ديسمبر ١٩٧٩ ، السنة ٣٠ ، رقم ٢٠٩ ، ص ١٦٩٧٤ ، ١٦ مارس ١٩٨٢ ، السنة ٣٣ ، رقم ١٢٣ ، ص ٦٠٨ .

(٢) نقض ٣١ ديسمبر ١٩٣٤ ، مجموعة القواعد القانونية ، ج ٣ ، رقم ٣٠٧ ، ص ٤٠٧ ، ٦ يناير ١٩٣٦ ، المجموعة ذاتها ، ج ٣ رقم ٤٢٦ ، ص ٥٣٦ .

الصحيح قلنا حدث في محرر مكتوب ، بينا اتخاذ الاسم الكاذب يحقق النصب إذا حدث بالقول .

والغالب أن يقترب التسمي بالاسم غير الصحيح بانتحال شخصية صاحب الاسم . لكن من المتصور أن ينتحل المتهم شخصية الغير دون اسمه ، كما في حالة التشابه في الأسماء ، إذا تعامل المتهم بدلا عن الغير وهو يعلم أنه ليس الشخص المقصود . وجدير بالذكر أن التزوير يقع بمجرد انتحال الشخصية مستقلا ، فلا يشترط أن يقترب ذلك بالتوقيع باسم صاحب الشخصية أو استعمال ختمه المزور ، لأن فعل الانتحال بمفرده مؤداه جعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة .

وقد يقع التزوير بهذه الطريقة في محرر رسمي أو في محرر عرقي . وقد يحدث في المحرر الرسمي من الموظف العام أثناء تحرير الورقة الرسمية ، ومثاله أن يعتمد الموظف اثبات اسم كاذب لمتهم أو لشاهد . لكن الغالب أن يحدث في المحرر الرسمي بواسطة أحد الأفراد ، الذي ينتحل شخصية الغير ، ويثبت الموظف ذلك بحسن نية أو بسوء نية وفي الحالتين يعد الموظف فاعلا أصليا في تزوير المحرر الرسمي ومنتحل الشخصية مجرد شريك له ، وإن كان الموظف حسن النية لا تقوم في حقه الجريمة لانقضاء قصده الجنائي ، فإن ذلك لا يمنع من مساءلة منتحل الشخصية عنها . وأمثلة انتحال شخصية الغير من أحد الأفراد في محرر رسمي عديدة ، نذكر منها ، تسمى غير المسلم باسم مسلم وتوثيق زواجه على مسلمة<sup>(١)</sup> ، أو تسمى شخص باسم المحكوم عليه بعقوبة سالية للحرية في دفاتر السجن وتنفذ العقوبة بدلا منه<sup>(٢)</sup> ، أو تسمى شخص باسم شخص آخر بصفته شاهدا أمام القضاء ، والأدلاء بشهادته في محضر الجلسة بالاسم المنتحل<sup>(٣)</sup> ، ومن أمثلة التزوير بانتحال الشخصية كذلك ، أن يسمى أحد الخصوم أمام القضاء باسم

(١) نقض ٢٨ فبراير ١٩٤٤ و ٢٨ يناير ١٩٥٢ ، السابق الإشارة إليها .

(٢) نقض ١٣ فبراير ١٩٣٩ ، مجموعة القواعد القانونية ، ج ٤ ، رقم ٣٤٥ ، ص ٤٥٢ .

(٣) نقض ٢٠ يونيو ١٩٣٨ ، مجموعة القواعد القانونية ، ج ٤ ، رقم ٢٤٤ ، ص ٢٧٣ . ولا يؤثر في قيام الجريمة في هذا الفرض عدم وجود مانع قانوني يمنع المتهم من الإدلاء بالشهادة باسمه الحقيقي .

غير اسمه الحقيقي ، أو أن يتحل المتهم شخصية الزوج ويملي على المأذون اشهاد طلاق الزوجة ، أو أن يتسمى باسم شخص مطلوب للتجنيد ويتقدم لمنطقة التجنيد بدلا منه ، أو أن يتقدم شخص لتوقيع الكشف الطبي عليه بمعرفة الطبيب الشرعي وهو ليس الشخص المقصود<sup>(١)</sup> ، أو للتصديق على عقد بيع سيارة باسم غير حقيقي<sup>(٢)</sup> ، أو لاستخراج بطاقة شخصية<sup>(٣)</sup> ، أو لاداء الامتحان بدلا من الطالب الحقيقي .

وقد يقع التزوير بانتحال الشخصية في محرر عرى ، ومن أمثله أن يتحل المتهم شخصية الدائن ويملي مخالصة من الدين ، أو يتحل شخصية مالك العقار ويملي عقد بيع أو هبة أو مخالصة تفيد سداد الأجرة . ولا يلزم أن يوقع متحل الشخصية على المحرر المزور ، لأن فعل انتحال الشخصية منفردا يحقق التزوير بهذه الطريقة ، كما أن التوقيع بالاضافة إلى ذلك يجعل التزوير ماديا .

ويثير انتحال المتهم لاسم غير اسمه الحقيقي في محضر التحقيق الجنائي<sup>(٤)</sup> التساؤل عن مدى تحقق التزوير في هذه الحالة . ومبعث هذا التساؤل أمران : الأول أن محضر التحقيق ليس معدا لاثبات اسم المتهم ، بل لاثبات الاسئلة الموجهة إليه واجاباته عليها<sup>(٥)</sup> . والثاني أن حق المتهم في الدفاع عن نفسه يخوله ابداء ما يترأى له من أقوال كاذبة ، بما في ذلك الاسم الكاذب ، دون أن يخضع للعقاب على هذا الكذب .

(١) نقض ٢٧ مارس ١٩٥٠ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة الأولى ، رقم ١٥١ ، ص ٤٦١ . ومثاله كذلك أن يتسمى شخص باسم المرشح لوظيفة ويؤدي الاختبار أو يتقدم لتوقيع الكشف الطبي عليه بدلا منه ، فيم الكشف عليه ويثبت الطبيب ذلك في استشارة الكشف الطبي ، وراجع نقض ٢٤ ديسمبر ١٩٧٩ ، مجموعة أحكام النقض السنة ٣٠ ، رقم ٢٠٩ ، ص ٩٧٤ . وفي هذه الواقعة كان المتهم قد تسمى بـ : *ثري سمهي* لشخص مجهول في محضر رسمي هو ورقة القبض ؛ وأصبحت المحكمة فعله تزويرا .

(٢) نقض ٨ ديسمبر ١٩٦٩ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ٢٠ ، رقم ٢٨٥ ، ص ١٣٩١ .

(٣) نقض ١١ فبراير ١٩٧٣ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ٢٤ ، رقم ٣٧ ، ص ١٧٠ .

(٤) يستوى أن يكون هو محضر جمع الاستدلالات أو محضر تحقيق أجرته النيابة العامة أو قاضي التحقيق في الاحوال التي يوجب لها القانون ذلك .

(٥) ومن المقرر أنه يشترط قيام التزوير في المحرر الذي يحصل فيه تغير الاسم ، أن يكون هذا المحرر معدا لاثبات الاسم ، بحيث يكون هو المسند الذي يعول عليه قانونا للتحقق من اسم الشخص .



وإذا كان هناك من يقرر عدم العقاب على إنتحال المتهم لاسم كاذب في محضر التحقيق الجنائي لخروج هذا الفعل عن نطاق التزوير المعاقب عليه باعتباره استعمالا لحق الدفاع ، إلا أن الرأي الغالب يميل إلى عدم اطلاق هذا الحكم . لذلك يعد توقيع المتهم بالاسم المتحلل من قبيل التزوير المادى بوضع أسماء أشخاص آخرين مزورة ، ومن ثم يجب العقاب على التزوير . كذلك يعاقب على إنتحال المتهم لاسم غير اسمه الحقيقي ، إذا كان الاسم المتحلل لشخص معين بالذات له وجود حقيقى ، لاحتمال إلحاق ضرر بالشخص صاحب الاسم ، ولو لم يقع بهذا الاسم ، فالأمر هنا لا يتعلق بقيام طريقة من طرق التزوير التى نص عليها القانون ، وإنما يتعلق بما يمكن أن ينال صاحب الاسم المتحلل من ضرر ، ولو كان احتماليا . هذا الضرر يتحقق في حالة إنتحال المتهم لاسم شخص حقيقى ، لكى يوقعه في الإتهام بدلا منه ، أو لكى يسئ إلى سمعته وكرامته بين الناس ، ولذلك يعتبر فعله تزويرا . وتطبيقا لذلك قررت محكمة النقض أن « ما قد يقال في هذا الصدد من أن تغيير المتهم اسمه في محضر التحقيق يدخل في عداد وسائل الدفاع التى له ، بوصف كونه متهما ، أن يختارها لنفسه — ذلك لا يصح إذا كان المتهم قد إنتحل اسم شخص معروف لديه ، لأنه في هذه الحالة كان ولاهد يتوقع أن هنا من شأنه إلحاق الضرر بصاحب الاسم المتحلل بتعريضه إياه لاتخاذ الاجراءات الجنائية قبله »<sup>(١)</sup>. ويعنى ذلك أنه إذا كان الاسم المتحلل خياليا ، أهله المتهم شفاة ، ولم يوقع به في محضر التحقيق ، فلا تقع جريمة التزوير ، احتراما لحق المتهم في الدفاع عن نفسه . ويرى بعض الفقه أنه إذا كان الاسم المتحلل خياليا ، فلا أهمية لحصول التوقيع به أو عدم حصوله ، ففى الحالين لا محل للقول بالمطلب على التزوير ، لأن العبرة هى بطبيعة الاسم المتحلل وعدم إمكان تحقق الضرر من إنتحال الاسم ، وليس بالتوقيع أو عدم التوقيع به<sup>(٢)</sup>. وقد أخذت

(١) نقض ٣ نوفمبر ١٩٤٨ ، مجموعة القواعد القانونية ، ج ٧ ، رقم ٦٧٢ ، ص ٦٣٦ .

(٢) لمزيد من التفصيل في هذا الموضوع ، راجع الدكتور روف عبيد ، المرجع السابق ، ص ١٠٢ ، الدكتور محمود نجيب حسنى ، المرجع السابق ، ص ٢٦٦ ، الدكتور عوض محمد ، المرجع

السابق ، ص ٢٤٠ .

محكمة النقض بهذا الرأي الأخير ، فقررت أنه « متى كان من المقرر أن محضر الاستدلالات يصلح لان يحتج به ضد صاحب الاسم المتحل فيه ، وأن مجرد تغيير المتهم لاسمه في هذا المحضر لا يعد وحده تزويرا سواء وقع المتهم على المحضر بالاسم المتحل أم لم يوقع ، إلا أن يكون قد انتحل اسم شخص معروف لديه لحقه أو يحتمل أن يلحق به ضرر من جراء انتحال اسمه<sup>(١)</sup> .. » .

## ( ب ) التزوير بالحرك

يثير الترك أو الامتناع اشكالا يتعلق بإمكان قيام التزوير به . ويرجع ذلك إلى أن امتناع المتهم عن اثبات بيانات كان يتعين عليه اثباتها في المحرر ، لا يدخل تغيرا ماديا على بيانات المحرر ، ومن ثم لا يحقق إحدى طرق التزوير المادى التى وردت في القانون على سبيل الحصر لا المثال . والواقع أن المشرع لم ينص على التزوير بطريق الترك ، كما أن التزوير المادى لا يتصور وقوعه بطريق سلبى بحث ، إذ أن جميع طرقه التى نص عليها المشرع تفترض عملا ايجابيا يؤدى إلى تغيير مادى ملموس في بيانات المحرر .

لكن الأمر يختلف بالنسبة للتزوير المعنوى الذى يتصور وقوعه بطريق الترك أو الامتناع ، إذا ترتب على هذا الترك المتعمد تغيير في المعنى الاجمالى الذى يستفاد من المحرر ، وتوافرت سائر أركان التزوير الأخرى من ضرر وقصد

---

(١) نقض ٢٩ لژويل ١٩٧٩ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ٣٠ ، رقم ١٠٦ ، ص ٥٠٢ ، وتطبيقا هذه القاعدة قررت المحكمة في الحكم ذاته أنه لما كان « الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعن أنه انتحل بمحضر التحقيق اسم شخص معروف لديه كان يعمل معه في مركب صيد ، وأنه سرق بضائه الشخصية بقصد استصاها في مثل هذه الأغراض حتى لا يتكشف أمره ، فإن الحكم يكون قد أثبت في حقه توافر أركان جريمة التزوير ، ويكون النقص على الحكم في هذا الصدد على غير أساس من القانون » . وراجع نقض ٢٢ مايو ١٩٦٢ ، مجموعة أحكام النقض السنة ١٣ رقم ١٢٥ ، ص ٤٨٩ ، وفيه قررت المحكمة أنه إذا كان الجاني لم يقصد انتحال اسم شخص معين معروف لديه بل قصد مجرد التسمي باسم شخص وهمي امتنع القول بأنه كان يعلم أن عمله من شأنه أن يلحق ضررا بالغير لمعالم لا وجود لهذا الغير في اعتقاده . وراجع نقض ١٧ يناير ١٩٨٣ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ٣٤ ، رقم ١٧ ، ص ١٠٣ .

جناي<sup>(١)</sup> . فالترك المتعمد لبعض بيانات المحرر قد يكون من شأنه تشويه المعنى الذى أريد التعبير عنه فى المحرر ، إذ يختلف المعنى المستفاد من المحرر فى الصورة التى انتهى إليها عن المعنى الذى كان يراد التعبير عنه إذا كان قد حرر بكامل بياناته . وليس هناك من شك فى أن ذلك يعد تغييرا لأقرار أولى الشأن أو جملا لواقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة . ومن أمثلة التزوير المعنوى بالترك ، امتناع محرر المحضر عمدا عن إثبات عبارات هامة وردت على لسان شاهد أو متهم ، إذ يعد ذلك تغييرا لأقرار أولى الشأن الذى كان الغرض من تحريره المحرر ادراجه به ، أو امتناع مأمور التحصيل أو الموظف المختلس عن إثبات بعض الأموال الاميرية التى حصلها لحساب الدولة بقصد اختلاسها<sup>(٢)</sup> ، إذ يعد ذلك جملا لواقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة . وقد يقع التزوير بالترك فى المحرر العربى ، ومثاله أن يتمتع محرر سند الدين — سواء كان هو المدين أو غيره الذى تواطأ معه — عن إثبات الشرط الخاص بأداء الفوائد أو الشرط الجزائى فى العقد .

وقد ذهب<sup>(٣)</sup> محكمة النقض إلى تقرير إمكان قيام التزوير بالترك . ففى حكمها السابق الاشارة إليه اعتبرت التزوير متحققا بطريقة جعل واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة ، بالنسبة لو كىل مكتب يريد لم يثبت فى الأوراق والدفاتر الخاصة ببعض ما باعه من طوابع وأذون وأوراق تمغة لستر ما اختلسه من الثمن<sup>(٤)</sup> . وفى حكم آخر قررت المحكمة فى وضوح أن اعتبار الترك تغييرا للحقيقة يقتضى النظر إلى ما كان يجب أن يتضمنه المحرر فى مجموعه ، ويعنى ذلك أنه لا ينبغى أن « يقصر النظر على الجزء الذى حصل تركه ، بل ينظر إلى

(١) فى هذا المعنى ، راجع الدكتور رعوف عبيد ، المرجع السابق ، ص ١٦١ ، الدكتور محمود نجيب حسنى ، المرجع السابق ، ص ٢٤٥ ، الدكتور عبد المهيمن بكر ، المرجع السابق ، ص ٤٨٧ ، الدكتور عوض محمد ، المرجع السابق ، ص ٢٠٥ ، الدكتور محمد أبو طمر ، المرجع السابق ، ص ٣٢٠ .

(٢) نقض ٣١ مايو ١٩٤٣ ، مجموعة الفتاوى القبارية ، ج ٦ ، رقم ٢٠٠ ، ص ٢٧٤ .  
(٣) نقض ٣١ مايو ١٩٤٣ ، مشار إليه فى لغزش السابق . وهنا يحدث الالتباس بجملة تزوير الذى أشرفا إليه عند دراستنا لجملة اختلاس أموال العام .

ما كان يجب أن يتضمنه المحرر في مجموعه ، فإذا ترتب على الترك تغيير في مؤدى هذا المجموع اعتبر الترك تغييرا للحقيقة وبالتالي تزويرا معاقبا عليه «<sup>(١)</sup>.

## المبحث الثاني

### الضرر

إنقسم الفقه حول تكيف عنصر الضرر في جريمة التزوير بين قائل بأن الضرر ركن مستقل في الجريمة ، أو قائل بأنه مجرد عنصر من عناصر الركن المادى باعتباره وصفا لتغيير الحقيقة الذى لا يجرمه القانون بصفته تزويرا إلا إذا كان ضارا . والواقع أن اعتبار الضرر ركنا على حدة من أركان التزوير أو إدراجه ضمن الركن المادى ، ليس من شأنه ترتيب آثار مختلفة في موقع الضرر من النموذج القانونى لجرائم التزوير أنه ضرورى لقيام الجريمة ، بحيث يترتب على انتفائه عدم وجود جريمة التزوير<sup>(٢)</sup> ، يستوى أن يكون ركنا مستقلا أو عنصرا فى الركن المادى ، لأن اعتبار الضرر بمثابة أحد أركان جريمة التزوير<sup>(٣)</sup> ، يعنى أن الجريمة لا تقوم إذا انتفى الضرر لتخلف أركانها ولو توافرت سائر الأركان الأخرى ، ولا يختلف الحكم لو اعتبر الضرر عنصرا فى الركن المادى للجريمة ، إذ يترتب على ثبوت تخلف الضرر عدم إكمال الركن المادى للتزوير ، ومن ثم عدم تحقق ماديات جريمة التزوير .

---

(١) نفض ٤ فبراير ١٩٣٥ ، مجموعة القواعد القانونية ، ج ٣ ، رقم ٣٢٨ ، ص ٤١٧ . وحل هذا نبدا استقرت أحكام محكمة النقض ، راجع ٢٥ يناير ١٩٨٣ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ٣٤ ، رقم ٣١ ، ص ١٧٤ .

(٢) ل هذا المعنى ، راجع ، Vitu, op. cit., p. 957, N° 357; Vouin, op. cit., p. 530, N° 1214; Veron, op. cit., p. 77.

(٣) الاتجاه الذى يثير الضرر ركنا على حدة من أركان التزوير ، يرى أن ذلك أمر تفرضه مقتضيات نوضح فى الدراسة ومتطلبات التطبيق القانونى السليم ، لأن الضرر فى التزوير يثير مشاكل عديدة ودقيقة ، اقتضت أن يفرد لها ركن على حدة من أركان التزوير . راجع الدكتور محمود نجيب حسنى ، مرجع السابق ، ص ٢١٧ ، الدكتور يوسف عبيد ، المرجع السابق ، ص ١٠٦ .

ودراسة هذا الركن تقتضى أن نبين ماهية الضرر ، وأنواعه ، ثم نحدد ضابط الضرر .

## المطلب الأول

### ماهية الضرر

يمكن تعريف الضرر بأنه الاخلال بحق أو بمصلحة يحميها القانون . والضرر المتطلب لقيام التزوير لا يشترط فيه القانون درجة معينة من الجسامة ، فالضرر اليسير يكفي ، شأنه شأن الضرر الجسيم ، لتحقيق التزوير . ولا عبرة بشخص من يلحقه الضرر من التزوير ، ومن ثم لا يعتد القانون بشخص من لحقه الضرر لاسباغ حمايته من التزوير . فإذا كان المتهم يستهدف من التزوير الاضرار بشخص معين ، فأصاب الضرر شخصا آخر غيره ، تحققت جريمة التزوير على الرغم من ذلك<sup>(١)</sup>.

وإذا كان الضرر هو الاخلال بحق أو بمصلحة ، فمؤدى ذلك أن الضرر ينتفى إذا لم يكن ممكنا أن يحدث المساس بحق أو بمصلحة . وتطبيقا لذلك لا يرتكب تزويرا من يصطنع محررا يدعى فيه لنفسه حقا في ذمة شخص خيالى لا وجود له ، ويضع عليه امضاء نسبه إلى هذا الشخص ، وذلك لعدم وجود الشخص الذى يقرر له القانون مصلحة تستدعى اسباغ الحماية عليها . وفي هذا الفرض قررت محكمة النقض أن مثل هذه الورقة المصطنعة قد خلقت معدومة ، لأن كل تعهد أو التزام يقتضى حتما وبطبيعة الحال وجود تعاقد تكون الورقة دليلا عليه ، ووجود متعهد هو أحد طرفي العقد ، فإذا كان العقد لا وجود له في الواقع وكان المتعهد شخصا لا وجود له في الواقع ، فالورقة — وهى الأداة الدالة على وجود هذا العقد وعلى التزام هذا المتكتم — هى ورقة يستحيل أن ينشأ عنها بذاتها وبمجرد اصطناعها ضرر لأى هسان ولا يمكن

(١) راجع نقض ١٠ فبراير ١٩٣٦ ، مجموعة القواعد القانونية ، ج ٣ ، رقم ٤٩٩ ، ص ٥٤٧ ، ٦

مارس ١٩٨٠ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ٣١ ، رقم ٦٢ ، ص ٣٢٨ ، ليل يونيو ١٩٨٣ ،

السنة ٣٤ ، رقم ١٤٣ ، ص ٧٠٩ .

عقلا أن يكون اصطناعها جريمة يعاقب عليها القانون<sup>(١)</sup>. والمساس بحق أو بمصلحة لا يتصور وقوعه إذا كان التزوير ظاهرا مفصوحا ، بحيث لا يمكن أن يتخدع به أحد من الناس ، ولذلك لا يحقق هذا التزوير الضرر الذي يتطلبه القانون لقيام الجريمة .

ولا يتصور حدوث الضرر لعدم وجود الحق أو المصلحة التي يحميها القانون ، إذا كان المتهم بالتزوير قد أنشأ لنفسه سندا لاثبات مركز قانوني حقيقي ثابت وقت الفعل<sup>(٢)</sup>. وتطبيقا لذلك لا يرتكب تزويرا المدين الذي يصطنع لنفسه مخالصة تثبت الوفاء بدينه الذي أوفاه كاملا دون أن يحصل على مخالصة من الدائن تثبت هذا الوفاء ، ولو وضع على المخالصة امضاء مزورا نسبة إلى دائته السابق ، لأن حق الدائن قد انقضى بالوفاء ، فلا يتصور حدوث ضرر من التزوير . وفي هذا المعنى قررت محكمة النقض أنه « لا عقاب على التزوير لانتفاء الضرر إذا كان ما أثبت بالمحرر حاصلًا لاثبات التخلص من أمر مسلم بالخلوص منه »<sup>(٣)</sup>.

(١) نقض ٢٣ مايو ١٩٣٢ ، مجموعة القواعد القانونية ، ج ٢ ، رقم ٣٥٥ ، ص ٥٧٠ .  
(٢) R. Garraud, *Traité théorique et Pratique de droit pénal français*, 1899, T. 3, no 1053, p.582. Garçon, op. cit., art. 147, no 124.

ولذلك لا يرتكب تزويرا من يصطنع محررا لاثبات حق ثابت ثبوته قطعا ، أي لا يشر بشأنه أي نزاع . قارن مع ذلك نقض ٢٤ فبراير ١٩٤١ ، مجموعة القواعد القانونية ، ج ٥ ، رقم ٢١٤ ، ص ٤٠٥ ، ٢٤ نوفمبر ١٩٤١ ، المجموعة ذاتها ، رقم ٣٠٨ ، ص ٥٨٧ . وفي هذين الحكمين قررت المحكمة أن الدائن يرتكب جريمة التزوير « لأنه بفعله هذه إنما يخلق لاثبات دينه دليلا لم يكن له وجود ، الأمر الذي يسهل له الوصول إلى حقه ، ويجهل هذا الحق أقل عرضة للمنازعة فيه ، وهذا من شأنه الاضرار بالمدين » . ولا نرى في الواقع وجه الضرر الذي يمكن أن يلحق المدين ، إلا إذا كان مدينا بمظالم يتولى منذ البداية عدم سداد الدين .

(٣) نقض ١٧ مايو ١٩٣٧ ، مجموعة القواعد القانونية ، ج ٤ ، رقم ٨٤ ، ص ٧٣ . وبقر الاستاذ « جارو » أنه في هذه الحالة يوجد اصطناع محرر مزور لاثبات التخلص من التزام ، لكن يتخلف إمكان حدوث الضرر لكي يكون هذا التزوير معاقبا عليه . فالدائن لا يمكنه الادعاء بأنه قد أصابه ضرر من وضعه في ظروف لا تمكنه من المطالبة بمبلغ من المال لا يستحقه قانونا . راجع .  
Garraud, op. cit., p. 583.

نرى الاستاذ « جارو » عدم قيام التزوير في حق الشخص الذي يصطنع تزويرا بقبض =

والضرر المتطلب لقيام التزوير هو ما كان تحققه محتملاً « لحظة تغيير الحقيقة »<sup>(١)</sup>، ولو صار مستحيل التحرك بعد هذا الوقت ، يستوى أن تكون استحالة التحقق راجعة إلى أسباب لا دخل للجاني فيها ، أو حتى راجعة إلى إرادة الجاني اللاحقة على لحظة تغيير الحقيقة<sup>(٢)</sup> . وتطبيقاً لهذه القاعدة يعاقب على تزوير سند الدين بتغيير تاريخ استحقاقه ولو سدد الدين بعد ذلك<sup>(٣)</sup> ، ويعاقب على تزوير مخالصة ولو أوفى المدين بدينه أو سقط بالتقادم قبل أن ترفع في شأنه الدعوى ، ويعاقب على تزوير امضاء شخص في شكوى ولو وافق هذا الشخص بعد ذلك على كل ما تضمنته الشكوى<sup>(٤)</sup> ، ولا يحول دون ادانة المتهم عن جريمة التزوير نزوله عن الاحتجاج بالمحرر المزور<sup>(٥)</sup> ، ويقوم التزوير بانتحال المتهم اسم شخص حقيقي في محضر تحقيق ، ولو عدل عن ذلك وذكر اسمه الحقيقي قبل انتهاء التحقيق<sup>(٦)</sup> . ففي كل هذه الأحوال لا يمكن القول بتحقيق الضرر من التزوير ، ومع ذلك تقوم جريمة التزوير ، لأن الضرر كان محتملاً في الوقت الذي حدث فيه تغيير الحقيقة من جانب المتهم .

---

الدين يقدمه إلى مدين مدينه ويتوصل بذلك إلى الحصول منه على مبلغ من المال يستحقه قانوناً ، لعدم وجود الضرر الذي يفترض الاعلال بحق للغير ، راجع رقم ١٠٥٣ ص ٥٨٣ من مؤلفه المشار إليه .  
(١) نقض ١٥ فبراير ١٩٦٥ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ١٦ ، رقم ٢٩ ، ص ١٢٩ ، ٢٧ مايو ١٩٦٨ ، السنة ١٩ ، رقم ١٢٣ ، ص ٦١٥

Garraud, op. cit., no 1056, p. 592.

(٢) نقض ٢٢ مايو ١٩٣٣ ، مجموعة القواعد القانونية ، ج ٣ ، رقم ١١٦ ، ص ١٨٣ ، ذلك أنه من « الملق عليه في هذه الصورة أن فعل الجاني اللاحق لا يمكن أن ينحو سابق جرمه ، وخاصة في جريمة التزوير ، حيث يكفى فيها أن يكون ركن الضرر وقت ارتكابه محتمل الوقوع مجرد احتمال » .

(٣) نقض ١٩ يونيو ١٩٣٣ ، مجموعة القواعد القانونية ، ج ٣ ، رقم ١٤٦ ، ص ١٩٧ .

(٤) نقض ٣ مايو ١٩٤٣ ، مجموعة القواعد القانونية ، ج ٦ ، رقم ١٧٨ ، ص ٢٤٤ .

(٥) نقض ٢١ أكتوبر ١٩٤٤ ، مجموعة القواعد القانونية ، ج ٦ ، رقم ٣٢٧ ، ص ٤٥٠ ، ٢١ أكتوبر ١٩٧٣ ، مجموعة أحكام النقض ، ج ٢٤ ، رقم ١٧٩ ، ص ٨٦٣ ، ٢٤ مايو ١٩٨٣ ، السنة ٢٤ ، رقم ١٤٥ ، ص ٦٦٩ .

(٦) نقض ٣ نوفمبر ١٩٤٨ ، مجموعة القواعد القانونية ، ج ٧ ، رقم ٦٧٢ ، ص ٦٣٦ .

## المطلب الثاني

### أنواع الضرر

الضرر المطلوب لقيام التزوير له صور متعددة ، وتكفى أى صورة منها متى تحققت لقيام الجريمة ، ذلك أن القانون يسوى بينها ، فلا فرق بين ضرر مادي وأدى ، أو بين ضرر حال ومحتمل ، أو بين ضرر خاص وعام .

#### أولاً : الضرر المادي والضرر الادبى

الضرر المادي هو الذى يصيب المضرور فى ذمته المالية ، سواء فى جانبها الإيجابى باسقاط حق له ، أو فى جانبها السلبى بتحميله بالتزام لم يكن له وجود . والضرر المادي هو أوضح صور الضرر وأكثرها تحققاً من الناحية العملية . ومن أمثلة التزوير الذى يحقق الضرر المادي ، اصطناع سند دين ، أو مخالصة من دين ، أو عقد إيجار ينسب على خلاف الحقيقة إلى مالك عقار ، أو انقاص ثمن البيع فى عقد البيع لحرامان الخزنة العامة من بعض رسوم التسجيل . ويكفى لقيام الجريمة أى قدر من الضرر المادي ولو كان ضئيلاً ، وتطبيقاً لذلك يرتكب تزويراً المتهم الذى يضيف إلى سند الدين شرطاً يجعله مستحق الوفاء فى مكان غير المكان المتفق عليه .

والضرر الادبى أو المعنوى هو الذى يصيب المضرور فى شرفه واعتباره وليس بكرامته وسمته بين الناس . ومن أمثلة التزوير الذى يحقق الضرر الادبى التسمى باسم شخص حقيقى فى محضر تحقيق جنائى ، أو وضع امضاء شخص على شكوى مقدمة إلى السلطات بدون اذنه ، أو نسبة طفل لقيط فى دفتر المواليد إلى فتاة غنراء ، أو اصطناع خطاب منسوب إلى شخص يتضمن اعترافه بارتكاب جريمة أو بإتيان أمور تخدش الشرف وتمس بالكرامة . ويتحقق الضرر الادبى من مجرد تغيير الحقيقة فى المهررات الرسمية ، إذ يتضمن ذلك الاخلال بالثقة الواجب توافرها فيها .



## ثانيا : الضرر الحال والضرر المحتمل

لا يشترط أن يكون الضرر من التزوير قد تحقق بالفعل ، بل يكفي أن يكون ضرا احتماليا لم يتحقق بعد ، ففى هذه الحالة يتطوى تغيير الحقيقة على خطر أحداث الضرر<sup>(١)</sup>.

والاكتفاء بالضرر المحتمل لقيام جريمة التزوير يستفاد من فصل المشرع بين التزوير واستعمال المهر الزور ، واعتبار كل منهما جريمة مستقلة عن الأخرى . فالعقاب على التزوير ، ولو لم يستعمل المهر الزور ، يعنى أن المشرع يكفى بالضرر الذى يحتمل تحققه ان استعمال المهر الزور فيما بعد . وقد استقرت محكمة النقض على أنه لا يشترط أن يكون الضرر الواجب توافره فى جرائم التزوير حالا ، بل يكفي أن يكون محتمل الوقوع<sup>(٢)</sup>.

ويجمع الققه على الاكتفاء باحتمال حصول الضرر لقيام جريمة التزوير<sup>(٣)</sup>. ولا أهمية للدرجة الاحتمال ، فمهما كان الاحتمال ضعيفا يعتبر ركن الضرر متوافرا ، والمرجع فى القول باحتمال وقوع ضرر من التزوير هو تقدير الشخص المعتاد على ضوء حكم الخبرة والتجربة ، ويقدر قاضى الموضوع مدى احتمال حدوث ضرر من التزوير وفقا لسلطته التقديرية<sup>(٤)</sup>.

والضرر الحال يتحقق فعلا باستعمال المهر الزور ، وفى هذه الحالة تقوم جريمة استعمال المهرات المزورة بالإضافة إلى جريمة التزوير . أما الضرر المحتمل

---

Crim. 15 avril 1935, D.H. 1935, p. 334; 19 nov. 1974, B.C., no 335, p. 849; 2 Juill. 1980, B.C., n° 210, p. 549; 25 Jan. 1988, B.C., n° 30, p. 77.

(٢) راجع فى هذا المعنى ، نقض ٦ مارس ١٩٨٠ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ٣١ ، رقم ٦٢ ، ص ٣٢٨ . لذلك فالتزوير من جرائم الخطر لا من جرائم الضرر .

(٣) راجع الدكتور روف عبيد ، المرجع السابق ، ص ١٠٨ ، الدكتور محمود نجيب حسنى ، المرجع السابق ، ص ٢٥٥ ، الدكتور عبد المهيمن بكر ، المرجع السابق ، ص ٤٩٠ ، الدكتور عوض محمد ، المرجع السابق ، ٢٢١ ، الدكتور محمد زكى أبو عامر ، المرجع السابق ، ص ٣٢٦ .

(٤) راجع نقض ٢٧ مايو ١٩٦٨ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ١٩ ، رقم ١٢٣ ، ص ٦١٥ .  
Crim. 20 oct. 1982, B.C. n° 229, p. 623.

فيرتبط باحتمال استعمال المحرر المزور ، لأن الضرر وثيق الصلة بفعل الاستعمال لا بفعل التزوير ، وعلى ذلك يعتبر الضرر محتملا على قدر احتمال استعمال المحرر المزور مستقبلا ، ويكفى احتمال استعمال المحرر المزور لتوافر ركن الضرر في جريمة التزوير<sup>(١)</sup>. لذلك يتوافر احتمال الضرر ، وتقوم جريمة التزوير في حق من يزور سنداً بدين للحصول على حق غير واجب الأداء حالا ، ولا يحول دون العقاب على التزوير أن يتنازل المزور عن الاحتجاج بالمحرر المزور ، إذ يكفي أن الضرر كان محتملا وقت ارتكاب التزوير<sup>(٢)</sup>. ويعنى ذلك أن تقدير احتمال حدوث الضرر من التزوير ينظر فيه — كما رأينا — إلى لحظة تغيير الحقيقة ، فإن كان الضرر محتملا في هذا الوقت ، اعتبر الفعل تزويرا ولو طرأت بعد ذلك ظروف لاحقة تنفي هذا الاحتمال وتجعل الضرر مستحيلا ، وسواء أن تكون هذه الظروف خارجة عن إرادة الجاني أو راجعة إلى إرادته<sup>(٣)</sup> ، كما لو أتلف المحرر المزور أو تنازل عن التمسك به .

### ثالثا : الضرر الخاص والضرر العام

الضرر الخاص أو الفردي هو ما يلحق بفرد أو بهيئة خاصة سواء كان ماديا أو أدبيا ، حالا أو محتملا . ولا أهمية لكون الضرر الخاص ينال من نسب إليه المحرر المزور أو شخصا آخر غيره . ومن أمثلة التزوير الذي يمكن أن يحقق الضرر الخاص تغيير الحقيقة في المحررات العرفية ، مثل تزوير عقد بيع أو كميالة على فرد أو شركة خاصة ، أو تغيير الحقيقة في شيكات بتعديل أحد الأرقام في كل منها بقصد زيادة المبلغ المدون به . والضرر الخاص هنا مادي ، لكنه قد يكون ضررا معنويا كما رأينا .

والضرر العام أو الاجتماعي هو ما يقع على المجتمع ككل ، أى يمس الصالح العام في مجموعة دون أن يصيب فردا معينا بالذات .

(١) راجع في هذا المعنى

Garraud, op. cit., n° 1056, p. 593.

(٢) راجع نقض ٢٤ مايو ١٩٨٣ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ٣٤ ، رقم ١٣٥ ، ص ٦٦٦ .

(٣) نقض ٢٢ مايو ١٩٣٣ ، مجموعة القواعد القانونية . ج ٣ ، رقم ١٢٦ ، ص ١٨٣ .

والضرر العام قد يصيب المصالح المادية للمجتمع ، فيكون ضررا اجتماعيا ماديا ، ومثاله تزوير ايصال بسداد رسوم أو ضرائب أو غرامات مستحقة للدولة ، أو تزوير صراف في قسيمة توريد أموال أميرية بقصد اختلاس المبلغ الواجب توريده كله أو بعضه ، أو اصطناع محرر للاستيلاء على عقار مملوك للدولة أو لأى جهة عامة .

وقد يصيب الضرر العام المصالح المعنوية ، فيكون ضررا أدبيا أو معنويا ويتحقق ذلك في كل مرة يعث فيها الجاني بالمحرر الرسمي ، فيغير من الحقيقة الثابتة فيه ، إذ من شأن هذا العيث أن يخل بالثقة الواجب توافرها في الأوراق الرسمية باعتبارها عنوانا على الحقيقة الثابتة فيها . وقد استقرت أحكام محكمة النقض على هذا المعنى ، فهي تقرر أن « كل تغيير للحقيقة في المحررات الرسمية — ينتج عنه حتما حصول ضرر أو احتمال حصوله . ذلك بأنه يترتب عليه ، على أقل الفروض ، العيث بما لهذه الأوراق من القيمة في نظر الجمهور والتقليل من ثقة الناس بها »<sup>(١)</sup>.

وعلى ذلك يتوافر الضرر الاجتماعي الأدنى من تزوير المحرر الرسمي ، بصرف النظر عن الضرر الذى يمكن أن يلحق بفرد أو بالدولة في مصالحها المادية ، ولا يكلف قاضى الموضوع ، الذى يحكم بالادانة عن جريمة التزوير في هذا المحرر ، بالبحث عن الضرر الذى تحقق أو يحتمل أن يتحقق من التزوير ، طالما ثبت لديه العيث في بيانات المحرر الرسمي ، إذ هذا الضرر المعنوى مفترض يتمثل دائما في الاقلال من الثقة في هذه المحررات . وقد قضى بالادانة عن تزوير المحررات الرسمية في وقائع كثيرة دفع فيها بانتفاء الضرر المادى أو الفردى من جراء تغيير الحقيقة استنادا إلى هذا المبدأ . من ذلك التزوير في عقود الزواج ، وأوراق اخلاء الطرف ، والكشف الطبى الرسمي ، وعرائض الدعوى ، والبطاقات العائلية والشخصية .

---

(١) نقض ١٤ مايو ١٩٣٤ ، مجموعة القواعد القانونية ، ج ٣ ، رقم ٢٥٠ ، ص ٣٢٩ ، وإراجع فى المعنى ذاته نقض ٢٩ ابريل ١٩٧٩ مجموعة أحكام النقض ، السنة ٣٠ ، رقم ١٠٧ ، ص ٥٠٦ ، ٢٨ مايو ١٩٨٠ ، السنة ٣١ ، رقم ١٢٣ ، ص ٦٨٣ ، ٩ مارس ١٩٨٣ ، السنة ٣٣ ، رقم ٦٤ ، ص ٣١٠ ، ١٦ مايو ١٩٨٥ ، السنة ٣٦ ، رقم ١٢١ ، ص ٦٨٢ .

وإذا كان الضرر العام الادنى يغلب تحققه من تغيير الحقيقة في المحررات الرسمية ، فإن ذلك لا يعنى عدم امكان تحققه من تزوير المحررات العرفية . ومثال الضرر العام الذى يتحقق من تغيير الحقيقة في المحرر العرفى ما يحدث من جراء تزوير شهادة طبية لتعزيز طلب للحصول على اجازة مرضية ، أو لتأجيل النظر فى قضية ، إذ يترتب على تأجيل القضايا بالباطل أو حصول الموظفين على اجازات لا يستحقونها الإضرار بالمصلحة العامة<sup>(١)</sup>.

### المطلب الثالث

## ضابط الضرر

تبدو الحاجة ماسة إلى صياغة ضابط يبتدى به القضاء فى تحديد توافر أو عدم توافر عنصر الضرر فى التزوير . ذلك أن للضرر مدلولاً واسعاً وصوراً متعددة كما رأينا ، ومن ثم لم يكن ممكناً ترك مسألة تقدير توافر الضرر أو انتفاؤه لمحض تقدير قاضى الموضوع بالنسبة لكل صور التزوير فى المحررات ، بل لابد من الاحتكام إلى ضابط معروف يسمح بتحديد الاحوال التى يصح فيها العقاب على التزوير لتحقيق أو احتمال تحقق الضرر منه . وقد وضع الفقيه الفرنسى « جارو » ضابطاً لتحديد الضرر هو أوضح ما قيل فى هذا الخصوص ، ولذلك تأثرت بهذا الضابط غالبية أحكام القضاء .

### الفرع الأول

## ماهية ضابط الضرر

يرى الأستاذ « جارو » أن ضابط الضرر الذى يحقق التزوير المعاقب عليه قانوناً يرتبط بقيمة المحرر فى الأثبات ويتحدد على ضوءها<sup>(٢)</sup>. فالقانون لا يعتد

(١) راجع فى هذا المعنى نقض ٣ يناير ١٩٢٩ ، مجموعة القواعد القانونية ، ج ١ ، رقم ٨٧ ، ص ٩٧ .

(٢) راجع لى العرض التفصيلى لنظرية « جارو » مؤلفه السابق الإشارة إليه .

= Garraud. Traité Précité, T. 3, n° 1021, p. 511 et S.

بالضرر في التزوير إلا إذا كان من شأنه اهدار قيمة المحرر كوسيلة للاثبات ، أما ماعدا ذلك من صور الضرر ، فلا اعتداد للقانون به . وتطبيقا لذلك يرى « جارو » أن تغيير الحقيقة الذي يعاقب عليه القانون يجب أن ينصب على واقعة كان الهدف من انشاء المحرر المزور اثباتها فيه . ويحدد « جارو » معنى هذه القاعدة العامة ، ثم يستخلص تطبيقاتها .

### أولا : معنى الضرر في نظرية « جارو »

يقرر الأستاذ جارو أنه إذا استعرضنا النصوص الخاصة بالتزوير في المحررات في أى تشريع جنائى ، وجدنا أن موضوع التزوير المعاقب عليه هو « التشويه أو التغيير في مكتوب أعد لكي يستخدم كسند لاكتساب أو نقل أو إثبات حق أو حالة أو صفة » . فما يحمي القانون بتجريم تغيير الحقيقة أو تشويهها ، ليس هو المحرر الذى يتضمن علامات ورموز لا قيمة لها في ذاتها ، وليس هو شكل التصرف ذاته ، وإنما يحمي القانون الثقة في المحرر أو التصرف . ويعنى ذلك أن كل تزوير في محرر يفترض تشويها أو تغييرا يكون من شأنه توليد عقيدة مغايرة للحقيقة لدى الأشخاص الذين سيقدم إليهم ، أى في محرر يمكن الاستناد إليه في الإثبات<sup>(١)</sup>.

ويدعم « جارو » وجهة نظره بقوله أن العنصر الرئيسي والاساسى في تزوير المحررات هو الكذب المكتوب ، لكن ليس كل كذب مكتوب يعد تزويرا . فالذى يكون جوهر هذه الجريمة هو الاخلال بالثقة العامة في المحرر ، أى الثقة الضرورية في وسائل الإثبات الكتابى ، التى تعد بمثابة الروح لكل المعاملات الاجتماعية ، ولذلك فان تزوير المحررات يتضمن خرقا للثقة العامة ، ولتلك القوة الإثباتية التى يضيفها القانون على المحررات المكتوبة .

ـ وجدير بالذكر أن الأستاذ « جارو » يعتبر الضرر عنصرا في الركن اللدى ، باعتبارها شرطا من الشروط الواجب توافرها في تغيير الحقيقة ، الذى يحجب القانون عمقا لجريمة التزوير في المحررات فهو يرى أن التزوير شأنه شأن غيبي من الجرائم يتطلب تحققه توافر ركن مادى وركن معنوى .

(١) يرى الأستاذ « جارو » أن هناك تلاحما واضحا بين نظام الإثبات وبين نصوص التزوير . هذا التلاحم يظهر بوضوح في بعض التشريعات الأجنبية التى تعاقب على التزوير في المحررات الرسمية أو العرفية « التى يمكن الاستعانة بها في إثبات الحقوق أو العلاقات القانونية » .

مفاد ما تقدم أن نظرية « جارو » تعول على قيمة المحرر في الاثبات ، ويترتب عليها أن كل محرر لا تكون له هذه القيمة ، وكل بيان لا يؤدي هذا الدور ، لا يتحقق بتشويه أو تبخير التزوير المعاقب عليه . ومع ذلك لا يتطلب « جارو » أن يكون المحرر قد أنشئ خصيصا ليكون أداة اثبات على ما تضمنه ، بل يكفي بأن يكون المحرر صالحا لأن يتخذ دليلا في ظروف معينة . فإذا كان المحرر غير معد أصلا للاثبات بحكم طبيعته ، ولا يصلح دليلا على وجه عارض في أى ظرف من الظروف ، فلا تقوم بتغيير الحقيقة فيه جريمة التزوير .

ويستند الاستاذ « جارو » في تأييد نظريته إلى نص المادة ١٤٧ من قانون العقوبات الفرنسي التي تحدد التزوير المعنوي في المحررات<sup>(١)</sup> ، بأنه « تغيير اقرار أولى الشأن الذى كان الغرض من تحرير السندات إدراجها بها أو اثباته فيها » . فقيمة المحرر مستمدة من قوته كدليل اثبات لأمور معينة ، ولفظ « الاثبات » لم يرد في النص عرضا ، وإنما قصد المشرع منه وضع قيد يحكم تحقق التزوير ، وهو قيد لا يقتصر على التزوير المعنوي ، بل انه قيد عام يسرى على كل صور التزوير في المحررات ، أيا كانت الطريقة المستخدمة في التزوير ، وبصرف النظر عن نوع المحرر رسميا كان أو عرفيا<sup>(٢)</sup> .

ورغم أن الاستاذ « جارو » يعطى لنظريته مجالا واسعا في التطبيق — كما سنرى — إلا أنه يجرى تفرقة هامة بين فرضين<sup>(٣)</sup> .

الأول : إذا كان تغيير الحقيقة قد اتخذ صورة وضع امضاء مزور ، وهو ما يعنى انتحال شخصية الغير أو اخفاء شخصية المتهم ، فإن الضرر يعد

---

(١) وهو الذى يقع من الآدمي في المحررات الرسمية والمستندات التجارية ولقوائم البنوك ، الفقرة الأخيرة من تلك المادة . وقابل المبدأ نفسه في هذه الفقرة ما ورد في المادة ٢١٣ من قانون العقوبات المصري خاصة بالتزوير المعنوي من حيث « تغيير اقرار أول الشأن الذى كان الغرض من تحرير تلك السندات إثباته بها » .

Garraud, op. cit., no 1021, p. 511.

(٢) راجع

Garraud, op. cit., p. 513.

(٣)

متحققا ويتوافر الكن المادى للتزوير ، ولا يسمى للاداة سوى البحث فى ركنه  
المعنوى .

الثانى : إذا تم تغيير الحقيقة بطريقة أخرى ، أيا كانت من الطرق التى  
حصرها القانون ، فينبغى للتحقق من وجود الضرر تطبيق نظريته ، أى أنه  
يجوز التحقق من أن تغيير الحقيقة قد مس من المحرر بياناته الأساسية ، على نحو  
يجعله غير صالح لاثبات الأمر الذى أعد لاثباته .

ثالثا : نتائج ضابط « جازو » للضرر

أما عن النتائج المترتبة على ضابط الضرر كما صاغه الأستاذ « جلرو » ، فقد  
استخلصها هذا الفقيه على النحو التالى :

١ - لا وجود للتزوير المتألف عليه لانتفاء الضرر إذا كان انحراف الذى  
هوت فيه الحقيقة لا يصلح مستندا للمطالبة بأى حق من الحقوق<sup>(١)</sup> . وتطبيقا  
لذلك قضى فى فرنسا بعدم قيام التزوير فى حق تاجر مفلس أدرج فى مركزه  
المالى بيانات كاذبة ، لأن هذا البيانات لا تولد أى حق ، فالمركز المالى  
لا يستهدف اثبات الحقوق ، وإنما هدفه فحسب الإشارة إلى أصول وعصوم  
المفلس ، أى أنه مجرد وسيلة لمعلومات<sup>(٢)</sup> . ولا يقوم التزوير لانتفاء الضرر فى  
حق من يصطنع ورقة يدعى بها لنفسه حقا فى ذمة الغير ، دون أن يضع توقيع  
الغير عليها ، لكونها لا تصلح مستندا للمطالبة بأى حق . ولا يرتكب تزويرا  
الطبيب الذى يرفع فى بيان يقدمه للتأمين الصحى عدد الفحوص التى أجراها ،  
لأن الشخص لا يستطيع إنشاء سند لنفسه ، كما أن قائمة تحديد الأتعاب ليست  
أداة اثبات ولا حتى مبدأ ثبوت بالكتابة<sup>(٣)</sup> .

«Par de faux punissable, lorsque L'écrit falsifié ou altéré ne peut être  
le principe d'un droit». Garraud, op. cit., n° 1022, p. 514.

(١) وتختلف الأمر بالنسبة للدفاتر التجارية ، التى يمكن أن تكون أداة ثبات فى دعوى ضد الغير فى  
بعض الظروف ، ووفقا لشروط معينة . ينظر المركز المالى لا يعد دليلا ولا حتى مبدأ ثبوت  
بالكتابة .

Garraud, op. cit., p. 516.

(٣)

٦ - لا وجود للتزوير المعاقب عليه لانتفاء الضرر إذا لم يكن الاقرار كاذب أو البيان المغاير للحقيقة من بين ما أعد المحرر لتدوينه ولائها<sup>(١)</sup>. وعلى ذلك فلا يكفي أن يكون المتهم قد أثبت أو غير بيان في المحرر، بل يلزم أن يكون هذا البيان أو التعبير متملقا بمجهر المحرر ذاته، أي بالشروط والبيانات التي خصص هذا المحرر لتدوينها وإثباتها. وتطبيقا لذلك لا يرتكب تزويرا من يذكر في عقد الزواج أنه أعزب أو مطلق بينما هو متزوج، أو من يذكر في عقد الزواج مهنة غير مهنته الحقيقية، لأن عقد الزواج لم يعد لتدوين أو لإثبات هذه البيانات، كما أن الموثق لم يكن ملزما بتدوينها في العقد، فيظل تدوينها دون أي أثر قانوني من حيث إثبات صحتها. ولا يرتكب تزويرا الأب الذي يقر كذبا في شهادة ميلاد ابنه أن والدته الطفل هي زوجته الشرعية، لأن تدوين هذا البيان في شهادة الميلاد ليس من شأنه أن يثبت شرعية نسب الطفل. وقضت محكمة النقض الفرنسية بعدم قيام التزوير في حق شخص سرح من الخدمة العسكرية، أزال من شهادة تسريحه بيانا يفيد أن تسريحه قبل الأوان كان بسبب إصابته بعماهات جعلته غير صالح للاستمرار في الخدمة، وكان حذف البيان يفرض تمكينه من إيجاد عمل له والحصول على نفس راتب زميله الذي حل محله. ورأت محكمة النقض أن التزوير غير قائم في هذا المحرر، وهو ما يؤيده الاستاذ «جارو»، لأن شهادة التسريح من الخدمة العسكرية ليس من شأنها الاعفاء من الفحص الطبي، كما أن هدفها ليس إثبات عدم الصلاحية للعمل، هذا فضلا عن أن البيان الذي حذف لم يكن من تلك التي أعد المحرر لإثباتها<sup>(٢)</sup>.

٣ - لا وجود للتزوير المعاقب عليه عندما يكون البات الواقع الكاذبة في المحرر الرسمي قد تم بواسطة موظف غير الموظف الذي يخصر قانونا —

(١) «Pas de faux punissable, lorsque la fausse déclaration ou la fausse mention n'étaient pas de celles que l'acte avait pour objet de recevoir et de constater». Garraud, op. cit., n° 1023, p. 516.

Garraud, op. cit., p. 518.

(٢)



على فرض اعتبار الوقائع صحيحة — بالاثبات أو التحقق منها<sup>(١)</sup>. قى هذا  
 الفرض لا تكون للمحرر أى قيمة فيما احتواه من وقائع غير صحيحة .  
 وتطبيقاً لذلك لا يرتكب تزويراً مأمور الضبط القضائى الذى يثبت فى محضره  
 بيانات كاذبة تتعلق بجريمة لا تدخل فى نطاق اختصاصه التوعى أو المكافئ ، إذ  
 لا قيمة للمحضر فى اثبات ما ورد به متعلقا بالجريمة التى لا يختص بها مأمور  
 الضبط . ولا يرتكب تزويراً مأمور الجمرى المختص بضبط جرائم التهريب  
 الجمرى ، إذا أثبت فى محضر ضبط جريمة تهريب بيانات كاذبة تتعلق بجريمة  
 ضرب أو سرقة . وبصفة عامة يمكن القول بأن الموظفين الذين يحدد القانون  
 اختصاصهم ، لا يرتكبون التزوير عندما يسجلون فى المحاضر التى يحررونها  
 أفعالاً إجرامية لا يدخل اثباتها فى حدود اختصاصهم . ويرى الأستاذ جالرو أن  
 اثبات هذه الوقائع الكاذبة قد يحقق ضرراً ، لكن لا تقوم به جريمة التزوير ،  
 لأن اثبات هذه الوقائع تم فى محضر لم يكن الغرض منه اثباتاً فيه . ولا يمنع عدم  
 تحقق التزوير من امكان قيام جريمة البلاغ الكاذب ، إذا توافرت كافة أركانها  
 تطبيقاً للمادة ٣٧٣ من قانون العقوبات الفرنسى<sup>(٢)</sup>.

٤ - لا وجود للتزوير المعاقب عليه إذا غيرت الحقيقة فى كشف  
 حساب أو فواتير أو كتابات تتضمن أرقاماً أو حسابات<sup>(٣)</sup> أو أى محرر يدعى  
 به صاحبه حقاً فى ذمة الغير ، لأن كل هذه الكشوف والكتابات تخضع  
 لمحيص الغير ، وما تتضمنه من بيانات كاذبة لا ينشئ سنداً يعتد به القانون  
 لاثبات الحق . لكن يتغير الامر إذا قدمت مستندات مزورة تأييداً للحسابات

«Pas de faux punissable, lorsque la déclaration ou l'énonciation (١)  
 Contenne dans l'écrit incriminé n'émane pas du fonctionnaire qui  
 aurait été Compétent, en la supposant exacte, pour Constater  
 légalement le fait, ou n'a pas été reçue par Ce fonctionnaire». Garraud  
 op. cit., n° 1024, p. 520.

Garraud, op. cit., p. 520

(٢)

«Il n'existe pas de faux punissable, lorsque l'altération de la vérité se (٣)  
 produit dans des Comptes, des mémoires, Sur des chiffres ou des  
 Calculs». Garraud, op. cit., n° 1025, p. 521.

الخالفة للحقيقة ، إذ أن الضرر يمكن أن يتحقق لكون المستندات المزورة تصلح دليلا لاثبات الادعاءات الكاذبة التي تتضمنها كشوف الحساب أو القوائم . ومن أمثلة الكشوف المتضمنة لحسابات ، ولا يقوم بها التزوير منفردة ، ما يقدمه الوكيل أو المحصل في شركة عن المبالغ التي أنفقها في سبيل أداء عمله لكي يطالب بها لنفسه ، والكشف الذي يقدمه الوصي أو القيم إلى المحكمة الحسبية عن إدارته لأموال القاصر أو المهجور عليه<sup>(١)</sup>.

## الفرع الثاني

### موقف القضاء من ضابط الضرر

لتمت نظرية « جارو » في تحديد ضابط الضرر في تزوير المحررات قبولاً في القضاء ، سواء في فرنسا أو في مصر . فقد كان للنظرية أثرها الواضح على أحكام القضاء الفرنسي ، الذي استند إليها لنفي التزوير المعاقب عليه في حالات كثيرة ذكرنا بعضها عند عرض نظرية « جارو »<sup>(٢)</sup>. وقد اعتدت أحكام كثيرة في القضاء المصري بهذه النظرية واستهدت في تحديد توافر عنصر الضرر في التزوير بالضابط الذي وضعه « جارو » ، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، وبعض الأحكام أخذت بالعبارة ذاتها التي استعملها هذا الفقيه لمرض نظريته . لكن عرض موقف القضاء المصري من ضابط الضرر ، كما وضعه الأستاذ « جارو » ، يقتضى التفرقة بين المحررات الرسمية والمحررات العرفية .

### أولاً : المحررات الرسمية

ينبئ القضاء المصري في البداية نظرية « جارو » ، وطبقها في شأن

(١) الدكتور محمود نجيب حسنى ، المرجع السابق ، ص ٢٦١ .

(٢) راجع في هذه الأحكام مؤلف الأستاذ « جارو » في اللوائح التي أشرنا إليها منه عند عرض نظريته . وراجع

Crim. 22 nov. 1977, D. 1978, IR, p. 71; Crim. 4 Mai 1987, B.C., n° 176, p. 475.

المهرات الرسمية تطبيقاً وصل إلى حد المبالغة . لذلك تطلب لقيام التزوير المعاقب عليه أن يكون موضوع التغير بياناً من البيانات التي أعد المهر منذ البداية لاثباتها فيه ، فإن ورد التغير على بيان غير ذلك انتفى التزوير . وتطبيقاً لذلك قضى بعدم قيام التزوير في عقد الزواج في حق امرأة ادعت بأنها بكر وتزوجت بينما الحقيقة أنها متزوجة وفي عصمة زوجها ، لأن عقد الزواج ليس من شأنه إثبات حالة بكارتها ، بل من شأنه إثبات أنها قبلت الزواج ممن عقدت عليه وأنه قبل الزواج منها ، وهذا القول المتبادل حصل حقيقة منهما ، فيكون العقد إذن صحيحاً بذاته لا تزوير فيه ، ومن ثم فإن القول بأنها غير متزوجة هو كلب لا عقاب عليه . وقضى كذلك بأن إثبات سن الزوجين أو أحدهما على غير الحقيقة لاختفاء المانع النظامي المستمد من صغر السن لا يثير تزويراً ، لأن عقد الزواج لم يعد لاثبات السن ، إذ المهر المعد لذلك هو شهادة الميلاد . وقضى بأن إثبات بيانات كاذبة في دفتر المواليد كنسبة طفل إلى غير أمه لا يعد تزويراً<sup>(٧)</sup> ، لأن تلك الدفاتر أعدت لاثبات بيانات معينة طبقاً لما يرد على لسان من يبلغها ويصرف النظر عما إذا كانت صحيحة أو كاذبة ، ولما أثبت الموظف المختص هذه البيانات كما أمليت عليه كان معنى ذلك انتفاء التزوير<sup>(٨)</sup>.

لكن القضاء المصري تحلل في أحكام لاحقة من اشتراط أن يكون موضوع تغير الحقيقة بياناً من البيانات التي أعد المهر منذ البداية لاثباتها فيه . وقد كان هذا الاشتراط يتضمن أخذاً بجانب من نظرية « جارو » دون الجانب الآخر منها . فقد رأينا أن « جارو » لم يقتصر على القول بأن المهر الذي يتحقق التزوير بتغير الحقيقة فيه ، هو ذلك الذي أعد منذ البداية ليكون دليل الإثبات لما ورد فيه ، بل أنه أضاف إلى ذلك المهر الذي يصلح في ظروف معينة ، ولو

(٧) قارن في هذا المعنى قضى فرنسي Crim. 8 Mars 1968, B.C., n° 117, p. 296. وفيه قررت المحكمة أن الاعتراف غير المطابق للحقيقة بنسبة طفل غير شرعي في شهادة ميلاد لا يعد بذاته مكوناً للتزوير المعاقب عليه .

(٨) هذه الأحكام مشار إليها في مؤلف الاستاذ الدكتور محمود نجيب حسني ، المرجع السابق ،

كان ذلك على وجه عارض ، دليلا للاثبات . وعلى ضوء ذلك لا يعد تحلل القضاء المصرى من اشتراط تغيير الحقيقة في محرر أعد بطبيعته للاثبات عدولا عن نظرية « جارو » ، بل يعد اعمالا لها في جانبها على الوجه الصحيح طبقا لما قال به هذا الفقيه . وهذا الفهم الصحيح للنظرية في شمولها هو الذى يفسر ما ذهبت إليه محكمة النقض من أنه لا عبرة بأن المحرر الرسمى ليس معدا لاثبات الواقعة التى غيرت فيها الحقيقة<sup>(١)</sup>، وما قررته من أن « القانون لا يشترط أن يكون المحرر قد أعد من وقت تحريره لأن يتخذ سنداً أو حجة بالمعنى القانونى ، بل يكفى للعقاب على التزوير أن يقع تغيير الحقيقة في محرر يمكن أن يولد عند من يقدم له عقيدة مخالفة للحقيقة »<sup>(٢)</sup>. وقد ترتب على هذا التعديل في موقف القضاء المصرى استخلاص نتائج مغايرة لما سبق أن خلصت إليه الأحكام القديمة . من ذلك اعتبار التزوير متحققا باثبات بلوغ أحد الزوجين على خلاف الحقيقة السن التى يحددها القانون ، إذ من شأن ذلك جعل القاضى يميز سماع الدعوى الناشئة عن عقد الزواج<sup>(٣)</sup>، واعتبار التزوير متحققا بتغيير الحقيقة في اسمى والذى الطفل أو أحدهما<sup>(٤)</sup>، وبتغيير الحقيقة في البيان الخاص

(١) نقض ٦ يونيه ١٩٣٢ ، مجموعة القواعد القانونية ، ج ٢ ، رقم ٣٥٨ ، ص ٥٨٣ .

(٢) نقض ١٠ أبريل ١٩٤٤ ، مجموعة القواعد القانونية ، ج ٦ ، رقم ٣٣٣ ، ص ٤٥٥ . وقد

استعملت المحكمة في هذا الحكم التفسير ذاته الذى صاغ به « جارو » وجهة نظره ، وهو «Pouvant faire naître une Conviction Contraire à la vérité Chez les personnes auxquelles il sera représenté» ; V. Garraud, op. cit., p. 513.

وراجع نقض ١٩ يونيه ١٩٣٠ ، مجموعة القواعد القانونية ، ج ٢ ، رقم ٦١ ، ص ٥٣ . بل أن المحكمة قررت فيما بعد أن التزوير يقوم « مهما يكن على حجة المحرر في الاثبات » ، راجع نقض ٨ يونيه ١٩٥٣ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ٤ ، رقم ٣٣٦ ، ص ٩٣٠ .

(٣) نقض ١٩ يونيه ١٩٣٠ ، مشار إليه في الماشى السابق .

(٤) نقض ٢٦ أكتوبر ١٩٥٩ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ١٠ ، رقم ١٧٢ ، ص ٨٠٦ ، وفيه بررت المحكمة ما قضت به بقولها « أن مجرد اثبات الميلاد دون بيان اسم المولود ووالديه لا يمكن أن يجرى به بيان واقعة الميلاد على وجه واضح لا تحريه شبهة وحتى يكون صالحا للاستشهاد به في مقام اثبات النسب — فإذا تصد المبالغ بتغيير الحقيقة في شيء مما هو مطلوب منه وأجرى القيد على خلاف الحقيقة بناء على ما بلغ به — قلته يعد مرتكباً لجناية التزوير في محرر رسمى » .

بتاريخ وفاة المورث في الاعلام الشرعى<sup>(١)</sup>، وفي تاريخ المحرر الرسمى<sup>(٢)</sup>.

ويدل أن محكمة النقض — في صدد المحرر الرسمى — قد أضافت إلى الضابط الذى وضعه « جالرو » ضابطا اضافيا لتحديد البيان الذى يقوم التزوير بالتغيير فيه . هذا الضابط يتمثل في فكرة « البيانات الجوهرية » ، التى صاغتها في مبدأ عام عندما قررت أنه « لا يكفى للعقاب أن يكون الشخص قد قرر غير الحقيقة في المحرر ، بل يجب أن يكون الكذب قد وقع في جزء من أجزاء المحرر الجوهرية التى من أجلها أعد المحرر لاثباته »<sup>(٣)</sup>. فالبيان الجوهرى هو البيان الذى يمكن أن يعد المحرر الرسمى دليلا عليه ، وهو يعد كذلك إذا كان القانون يتطلب وروده في المحرر حتى يكون له الشكل الصحيح قانونا<sup>(٤)</sup>. أما غير ذلك من البيانات فهو غير جوهرى ، لأن القانون لا يوجب ايراده في المحرر ، ومن ثم لا يعد المحرر دليلا عليه . وتطبيقا لهذا المعيار يعد بيانا جوهريا سن الزوجين وغلو الزوجة من الموانع في عقد الزواج ، وتاريخ وفاة المورث في اعلام الوراثة ، وتاريخ انشاء المحرر الرسمى ، بل وصورة الشخص إذا كان القانون يتطلب وضعها على المحرر الرسمى لكي يكون له الشكل الصحيح قانونا<sup>(٥)</sup>! لكن لا يعد بيانا جوهريا اثبات حالة المطلقة في اشهاد الطلاق من حيث الدخول بها أو عدمه<sup>(٦)</sup>، أو القول عن الزوجة أنها بكر لم يسبق لها الزواج بدلا من اثبات الحقيقة من أنها مطلقة طلاقا يحل به العقد الجديد<sup>(٧)</sup>. ووضح

(١) نقض ٢٤ يونيو ١٩٥٨ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ٩ ، رقم ١٨١ ، ص ٧٣٦ .

(٢) نقض ٢٧ يونيو ١٩٦٠ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ١١ ، رقم ١١٧ ، ص ٦١٥ .

(٣) نقض ٢٨ أبريل ١٩٥٩ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ١٠ ، رقم ١١٢ ، ص ٥١٢ ، ٨ .

ديسمبر ١٩٧٤ ، السنة ٢٥ ، رقم ١٧٨ ، ص ٨٣٠ ، ٢٧ يناير ١٩٨٥ ، السنة ٣٦ ، رقم

٢٠٨ ، ص ١١٢٢ .

(٤) لذلك عرفت محكمة النقض البيان الجوهرى بأنه كل بيان يكون اثباته في المحرر « لازما لاستكمال

شكله القانونى » ، نقض ١٩ يونيو ١٩٣٠ ، السابق الاشارة إليه ، أو هو كل بيان واجب الادراج

في المحرر حتى يكون له الشكل الذى تحلده القوانين واللوائح ، بحيث يرتب على تحفظه البطلان ،

راجع نقض ٨ ديسمبر ١٩٧٤ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ٢٥ ، رقم ١٧٨ ، ص ٨٣٠ .

(٥) راجع نقض ٦ فبراير ١٩٩١ في الطعن رقم ١٣١ لسنة ٦٠ القضائية لم ينشر بعد .

(٦) نقض ٢٨ أبريل ١٩٥٩ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ١٠ ، رقم ١١٢ ، ص ٥١٢ .

(٧) نقض ٩ أبريل ١٩٦٣ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ١٤ ، رقم ٦٣ ، ص ٣١٣ . ولا يعد بيانا

من ذلك أنه لا يشترط لاعتبار البيان جوهريا ، أن يكون الغرض من انشاء  
المرر تدوينه على نحو يتوافر به دليل اثبات لهذا البيان ، كما أن البيان يعد  
جوهريا أيا كانت أهميته أو علاقته بالغرض من انشاء المرر ، متى ثبت أن عدم  
وجود هذا البيان يفقد المرر الشكل الذى تحدده القوانين واللوائح .

### ثانيا : المهررات العرفية

يبدو من بعض الأحكام أن محكمة النقض لا ترى التقيد في شأن المهررات  
العرفية بضابط محدد في تقدير الضرر يستهدى به قاضى الموضوع ، وإنما تترك  
الأمر لقاضى الموضوع على ضوء ما يترأى له من ظروف كل واقعة على  
حدة ، لكى يحدد ما إذا كان الضرر متوافرا أو غير متوافر . وعلى هذا النحو  
يمكن فهم طائفة من الاحكام التى خلصت فيها المحكمة إلى أن مسألة إمكان  
الضرر من التزوير أو عدم إمكانه هى مسألة متعلقة بالوقائع وتقديرها موكل  
إلى محكمة الموضوع ... ولا سلطان لمحكمة النقض على مآثرية محكمة  
الموضوع في ذلك ، مادامت هى لم تخالف فيما ذهبت إليه حكما من أحكام  
القانون<sup>(١)</sup>. وفى عبارة صريحة قررت المحكمة في حكم سابق أن « تقدير توافر  
ركن الضرر في جريمة التزوير في المرر العرفى متروك لمحكمة الموضوع وحدها  
حسبما تراه من ظروف كل دعوى ولا شأن لمحكمة النقض به »<sup>(٢)</sup>.

وكانت المحكمة قد نفت ضمنا في حكم قديم لها التقيد في شأن المهررات  
العرفية بضابط الضرر كما وضعه « جالرو » ، عندما قررت « أن القانون لا  
يشترط للعقاب على التزوير أن تكون الورقة التى يحصل التغيير فيها سنداً مشتبهاً

---

= جوهريا من الشاملة التى تؤدى الشهادة في حضر تحقيق أو أمام القاضي ، فلذا أثبتت سنا بل من  
عمرها الحقيقي لعدم رغبها في كشف عمرها الحقيقي ، فلا يعد ذلك تزويرا .

(١) راجع نقض ٢٧ مايو ١٩٦٨ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ١٩ رقم ١٢٣ ، ص ٦١٥ .

(٢) نقض ٢٩ نوفمبر ١٩٥٥ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ٦ ، رقم ٤١٣ ، ص ١٣٩٨ . كما

استقرت محكمة النقض الفرنسية على أنه متى خلص قاضى الموضوع إلى قيام التزوير في مرر عرفى ،  
فإنه تقديره لوجود الضرر أو عدم وجوده لا مضى عليه من محكمة النقض .

Crim. 20 oct. 1982, B.C., n° 229, p. 623.

لحق أو لصفة أو حالة قانونية ، بل كل ما يشترطه لقيام هذه الجريمة هو أن يحصل تغيير الحقيقة بقصد الغش في محرر من المحررات باحدى الطرق التى نص عليها ، وأن يكون هذا التغيير من شأنه أن يسبب ضرراً للغير ، فكل محرر تغيير الحقيقة فيه يصح أن يكون موضوعاً لجريمة التزوير متى كان التغيير الذى حصل فيه ينشأ عنه ضرر أو احتمال ضرر للغير <sup>(١)</sup>.

والواقع أن هذا لا يعنى تحلل المحكمة كلية من ضابط الضرر في شأن المحررات العرفية ، كما أن ترك تقدير الضرر لقاضى الموضوع لا يعنى رفضاً لنظرية « جارو » . فأغلب المحررات العرفية يعترف لها القانون بقوة معينة في اثبات ما ورد بها من بيانات ، مثل العقود وسندات المدبونية والكمبيالات والسندات الاذنية والشيكات والمخالصات والدفاتر التجارية ، ومن ثم يغلب أن يقترون تغيير الحقيقة فيها بحدوث الضرر أو احتمال حدوثه . أما المحررات العرفية التى لا يعترف لها القانون في الاصل بقيمة اثباتية ، فانها قد تصلح وفقاً لظروف معينة دليلاً عرضياً يضاف عليه القانون قوة اثبات محددة ، على النحو الذى أشار إليه « جارو » في نظريته . من أجل ذلك اعتبرت محكمة النقض تقدير توافر الضرر من عدمه بالنسبة لتغيير الحقيقة في هذا النوع من المحررات العرفية مسألة موضوعية تترك لسلطة القاضى . بيد أن قاضى الموضوع سوف يستهدى بمعيار معين لتحديد الضرر ، لاشك في أنه هو قيمة المحرر في الاثبات ، إذ أنه من الصبر تصور حدوث ضرر أو احتمال حدوثه عن تغيير الحقيقة في محرر مجرد من كل قيمة في الاثبات .

وبالفعل نجد أن الأحكام التى استهدت بقيمة المحرر العرفي في الاثبات انتهت إلى نتائج سليمة ، بل ان محكمة النقض ذاتها عللت قيام التزوير في بعض المحررات العرفية ، مثل الدفاتر التجارية والمحررات الثابتة التاريخ ، بأن ذلك يرجع إلى ما لها من قيمة في اثبات ما ورد بها من بيانات . ففى شأن المحررات العرفية ثابتة التاريخ ، رأت المحكمة أن تغيير الحقيقة فيها يعد تزويراً لانه « يتعلق

---

(١) نص ٣ مايو ١٩٤٣ ، مجموعة القواعد القانونية ، ج ٦ ، رقم ١٧٨ ، ص ٢٤٤ .

١ قانونا حق الغير لجواز الاحتجاج بها عليه أو احتجاج الغير بها «<sup>(١)</sup>. وفي شأن دفاتر بنك التسليف الزراعى قررت أن تغيير الحقيقة فيها يعد تزويرا معاقبا عليه ، لأنها « بحكم القانون دفاتر تجارية فلها اذن قوة في الاثبات . واذن فتغيير الحقيقة في البيانات التى أعدت لاثباتها يعد تزويرا في أوراق عرقية «<sup>(٢)</sup>.

نخلص مما تقدم إلى أن ضابط الضرر في تزوير المحررات المستند من قيمة المحرر في الاثبات هو بصفة عامة الذى يأخذ به القضاء المصرى<sup>(٣)</sup>، على أساس أنه السبيل — لاسيما عند غموض الضرر — إلى تحديد حالات التزوير المعاقب عليه ، وتوحيد الحلول لكى تتفق مع حكمة العقاب على التزوير ، وحصر العقاب في النطاق الذى يحقق العدالة ، ولا يزال ضابط الضرر كما وضعه « جارو » هو المعول عليه لدى غالبية شراح القانون الجنائى في فرنسا وفي مصر .

### المبحث الثالث

### الركن المعنوى

جرائم التزوير في المحررات جرائم عمدية ، ولذلك يتخذ ركنها المعنوى صورة القصد الجنائى . فلا بد من توافر هذا القصد لقيام الجريمة ، حيث

(١) نقض ٥ ديسمبر ١٩٣٨ ، مجموعة القواعد القانونية ، ج ٤ ، رقم ٢٩٦ ، ص ٣٨٣ .

(٢) نقض ٢٥ مارس ١٩٤٠ ، مجموعة القواعد القانونية ، ج ٥ ، رقم ٨٥ ، ص ١٥٤ .

(٣) راجع مع ذلك نقض ٣ أبريل ١٩٦١ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ١٢ ، رقم ٧٧ ، ص ٤١٩ .

وفي هذا الحكم قررت المحكمة أن « الفقه والقضاء قد هجرا هذه النظرية التى قال بها الفقيه جارو والتي ربط فيها التزوير بالاثبات فلم يعد يشترط لتوافر الضرر أن يقع تغيير الحقيقة في محرر يصلح للاثبات دليلا كاملا أو ناقصا ولا لبيان يصلح حجة بما ورد فيه .. وضابط الضرر في المحررات الرسمية هو ملوذه عكسة الحكمة بالنقض في الكثير من أحكامها من أن كل تغيير للحقيقة في هذه المحررات يتبع عنه حتما الضرر أو إحمال حصوله ذلك لأنه يترتب عليه حل أقل الفروض البت بما خلف الأوراق من القيمة في نظر الجمهور والقليل من ثمة الناس بها » . وراجع نقض ٢٧ يناير ١٩٨٥ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ٣٦ ، رقم ٢٠٨ ، ص ١١٢٢ وفيه تقرر المحكمة أن « المحرر محل جريمة التزوير ، هو المحرر الذى يمتنع بقوة الاثبات ويرتب عليه القانون أثرا » .



لا يعرف القانون جريمة تزوير غير عمدية ، تقوم باثبات مجرد التقصير أو الإهمال في التثبت من صحة البيانات في حق الجاني مهما بلغت درجته . ومن المسلم به في الفقه الجنائي أن القصد الجنائي العام لا يكفي وحده لقيام الجريمة ، وإنما ينبغي أن يضاف إليه قصد خاص أو نية خاصة تتمثل في الغاية من التزوير ، وهي نية استعمال المحرر المزور في الغرض الذي زور من أجله . لذلك صاغ الأستاذ جارسون تعريفاً للقصد الجنائي في التزوير لا يزال هو السائد في الفقه والقضاء ، فهو يعرف القصد بأنه تعمد تغيير الحقيقة في محرر تغييراً من شأنه أن يسبب ضرراً ، ونية استعمال المحرر فيما غيرت من أجله الحقيقة<sup>(١)</sup>. هذا التعريف يظهر نوع القصد في جرائم التزوير ، ويحدد عناصره<sup>(٢)</sup>.

## المطلب الأول

### القصد العام

يقوم القصد العام على العلم والارادة ، فهو يتطلب علم الجاني بتوافر جميع أركان التزوير ، واراادته تحقيق النشاط الاجرامي والنتيجة المترتبة عليه . ويعني

(١) راجع

E. Garçon Code pénal annoté, T.I. art. 147, n° 398, p. 327  
«L'intention exige que l'agent ait su ou pu savoir qu'il serait fait usage de la Pièce faussée... C'est en Ce sens que le faux exige, outre la Connaissance, un dol spécial».

(٢) لمزيد من التفصيل عن القصد الجنائي في التزوير ، راجع الدكتور عوض محمد ، القصد الجنائي في تزوير المحررات ، مجلة الحقوق ، تصدرها كلية الحقوق بجامعة الاسكندرية ، ١٩٧٠ ، العدد الثاني ، ص ٤٣٠ إلى ٥٢٠ . وراجع الدكتور عبد المهيمن بكر ، المرجع السابق ، ص ٤٩٥ ، الدكتور وحوف عبيد ، المرجع السابق ، ص ١٣١ ، الدكتور أحمد فتحي سرور ، المرجع السابق ، ص ٥٠٩ ، الدكتور حسن المرصفولوى ، المرجع السابق ص ١٣٦ ، الدكتور عوض محمد ، الجرم المضرة بالمصلحة العامة ، السابق الإشارة إليه ، وهو المقصود بمقالة للمرجع السابق فيما سبل ، ص ٢٥٣ . الدكتور محمد زكي أبو عامر ، المرجع السابق ص ٣٤١ . وراجع في الفقه الفرنسي Vitu, op. cit., p. 962, n° 1219.

ذلك ضرورة انصراف علم الجاني إلى أنه يغير الحقيقة في محرر بطريقة من الطرق التي حددها القانون ، كما يجب أن ينصرف علمه إلى أثر هذا التغير وهو أحداث الضرر للغير أو احتمال حدوثه<sup>(١)</sup>، وأخيراً يجب أن تنصرف لإرادة الجاني إلى تحقيق هذه الأركان .

فينبغي أولاً أن يعلم الجاني علماً حقيقياً بأنه يغير الحقيقة بفعله ، فإذا لم يثبت لديه هذا العلم على وجه اليقين ، فلا قيام لجريمة التزوير لتخلف ركنها المعنوي . ويعني ذلك أن جهل المتهم بالحقيقة ينفي قصده الجنائي ، فالملوظف الذي يقتصر على إثبات ما أملاه عليه صاحب الشأن في المحرر من بيانات مكتوبة يجهل هو حقيقتها ينفي لديه القصد الجنائي ، ولا يرتكب بالتالي جريمة التزوير وتطبيقاً لذلك لا يرتكب تزويراً المأذون الذي يثبت انتفاء موانع الزواج بناء على إقرار الزوجة ، ولو توافر أحدها فعلاً متى كان يجهل حقيقة المانع ، كما لا يرتكب تزويراً المأذون الذي يثبت للزوج شخصية غير شخصيته الحقيقية وهو غير عالم بذلك . وينفي القصد في هذه الأحوال ولو كان جهل المتهم بالحقيقة يرجع إلى إهماله أو تقصيره في التثبت من صحة البيانات التي أعد المحرر لإثباتها ، مهما بلغت درجة هذا الإهمال ، أي ولو كان جسيماً . ويعني ذلك أن الإهمال في تحري الحقيقة لا يقوم مقام العلم الفعل بها في تحقيق القصد الجنائي . وتطبيقاً لذلك حكم بأنه إذا لم يكن علم المتهم بالحقيقة ثابتاً بالفعل ، فإن مجرد إهماله في تحريها مهما كانت درجته لا يتحقق به الركن المعنوي ، ويكون مصيباً حكم الادانة الذي يؤسس على أن من واجب المتهم أن يعرف الحقيقة ، أو أنه كان بوسعه أن يعرفها فيفترض أنه عالم بها أو أنه كان في إمكانه تجنب ذكر ما يناق الحقيقة<sup>(٢)</sup> . كما قضى بأن على المحكمة أن تثبت العلم: الفعل

Crim. 30 nov. 1971, D. 1972, Somm., p. 15.

(١)

(٢) قضى ٢٣ مارس ١٩٤٢ ، مجموعة القواعد القانونية ، ج ٥ ، رقم ٣٦٩ ، ص ٦٣١ ، أول أكتوبر ١٩٥٦ ، مجموعة أحكام القضاء ، السنة ٧ ، رقم ٢٦٢ ، ص ٩٦٠ ، أول أكتوبر ١٩٧٨ ، السنة ٢٩ ، رقم ١٢٤ ، ص ٦٤١ ، ول الحكم الأخير نفت المحكمة جريمة الاخير في التزوير عن شامد وقع على عقد زواج يتضمن بيانات غير صحيحة ، رغم توافر قرائن أو شواهد تدل على العلم ، لأن مجرد التوقيع مع وجود هذه القرائن لا يدل دلالة قاطعة على قيام علم المتهم بحقيقة شخصية الزوجة المقود عليها ، وإهماله تحرياً قبل التوقيع ، مهما بلغت درجته ، لا يحقق به ركن العلم اللازم للقول بتوافر القصد الجنائي فيه .

للمتهم بتغيير الحقيقة ، فإذا كان قضاؤها لم يبين أن المتهم كان يعلم أن ما أثبتته في المحرر لا يطابق الواقع ، فانه يكون قد قصر في اثبات ركن ضروري لتوقيع العقاب ، مما يجعله قاصر اليان<sup>(١)</sup>. واعمالا للفكرة ذاتها لا يرتكب تزويرا في محضر التحقيق المتهم الذي يتحلل شخصية الغير معتقدا أنه يتسمى باسم شخص وهمي لا وجود له ، إذا تصادف أن الاسم الذي تسمى به هو على غير علم منه لشخص حقيقي موجود فعلا .

وينبغي ثانيا أن يتوافر علم الجاني بأن فعله ينصب على محرر يصلح موضوعا للتزوير ، إنما لا يشترط أن يحيط علم الجاني بصلاحيه المحرر في الاثبات أو بما إذا كان المحرر رسميا أو عرفيا<sup>(٢)</sup>. وينبغي ثالثا أن يعلم الجاني أن تغيير الحقيقة يتم بطريقة من الطرق التي حددها القانون ، وهذا العلم يفترض من قيامه بتغيير الحقيقة بأى طريقة منها لانها متساوية في نظر القانون ، فلا يجوز للمتهم أن يثبت جهله بأن الطريقة التي استعملها في تغيير الحقيقة من بين الطرق التي حصرها القانون ، لان الجهل بذلك يعد جهلا بقاعدة من قواعد قانون العقوبات ، فلا يحتد به ولا يقبل من المتهم اثباته .

وينبغي أخيرا أن يعلم الجاني وقت تغيير الحقيقة بالضرر الذي ينجم عن فعله أو يحصل أن يترتب عليه . لكن لا يشترط أن يكون العلم بالضرر علما فعليا ، بل يكفي أن يكون في وسع الجاني أن يعلم أن من شأن تغييره للحقيقة أن يترتب عليه ضرر ، سواء علم بذلك فعلا أم لا<sup>(٣)</sup>. لذلك لا يقبل من الجاني في سبيل دفع المسؤولية عنه أن يدعي بعدم ادراكه وجه الضرر ، بل ان واجبه عند اقدامه على تغيير الحقيقة أن يقلب الأمر على وجوهه ، وأن يتوقع ما يمكن أن يحدث من الضرر من جراء هذا التغيير ، فان هو قصر في هذا الواجب فلا

(١) نقض ٤ يونيو ١٩٣٤ ، مجموعة القواعد القانونية ، ج ٣ ، رقم ٢٦٢ ، ص ٣٤٨ ، ٢١ فبراير ١٩٤٩ ، ج ٧ ، رقم ٨١٧ ، ص ٧٧٣ .

(٢) ذلك أن نوع المحرر لا يؤثر في قيام جريمة التزوير ، بل من شأنه أن يؤثر فقط في تحديد العقوبة المستحقة عنها .

(٣) نقض أول مايو ١٩٣٣ ، مجموعة القواعد القانونية ، ج ٣ ، رقم ١١٢ ، ص ١٧٤ ، ٢٦ يونيو ١٩٣٣ ، ج ٣ ، رقم ١٤٩ ، ص ١٩٩ .

يلبس نفسه . لا يمكن أن تدفع عنه المسؤولية الجنائية بهذا التقصير . فالواجب ادن أن يتحمل الجاني جميع النتائج المألوفة المترتبة على تغيير الحقيقة ، والتي كان من واجبه وفي وسعه أن يتحرى عن احتمال حدوثها ويتروقه طالما كانت متفقة مع السير العادي للأمر .

وبمقتضى تطبيق القواعد العامة على القصد الجنائي في جرائم التزوير ، القول بانتفاء القصد في أحوال الجهل أو الغلط ، إذا كان موضوعه قاعدة قانونية في غير قانون العقوبات . فإذا ثبت انتفاء العلم بقاعدة تجرم جنائية ، انتفى القصد الجنائي في التزوير ، متى كان العلم بهذه القاعدة طروريا لكي يتحقق علم المتهم بأحد العناصر التي تحقق ماديات الجريمة . مثال ذلك أن تقرر الزوجة في عقد الزواج خلوها من الموانع الشرعية ، إذا توافر بها أحد هذه الموانع وثبت جهلها به ، لأن ذلك يعد جهلا بقاعدة من قواعد قانون الأحوال الشخصية<sup>(١)</sup> ، أو أن يغير شخص اسمه في محرر معتقدا أنه قد استوفى إجراءات تغيير الاسم وفقا للقانون بعد أن تقدم بطلبه ، ثم ثبت أن تغيير الاسم لم يكن قد تقرر قانونا في لحظة انشاء المحرر .

وبالإضافة إلى العلم ، يجب أن تنصرف إرادة الجاني إلى فعل تغيير الحقيقة في المحرر . ويشترط أن تكون إرادة قانونا تطبيقا للقواعد العامة في القانون الجنائي .

### المطلب الثاني

#### القصد الخاص

يتطلب قيام جريمة التزوير بالإضافة إلى القصد العام توافر قصد جنائي خاص ، أي نية محددة ، عبرت عنها المادة ٢١٣ من قانون العقوبات « بقصد

(١) نقض ١٠ مايو ١٩٤٣ ، مجموعة القواعد القانونية ، ج ٦ ، رقم ١٨١ ، ص ٢٤٧ ، ٢٠ نوفمبر ١٩٥٩ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ١٠ ، رقم ١٨٠ ، ص ٨٤٤ .

التزوير » هذا القصد الخاص يلزم توافره في التزوير المادى أو المعنوى ، فالقصد لا يتغير تبعا لطريقة ارتكاب التزوير .

وقد اختلف الشراح في تحديد ماهية القصد الخاص في جرائم التزوير : فمنهم من رأى أنها « نية الاضرار بالغير »<sup>(١)</sup> أو « نية الغش » . لكن الراجح في الفقه<sup>(٢)</sup> أن القصد الخاص يتحدد بغاية الجانى من التزوير ، وهى استعمال المحرر المزور فيما غمرت الحقيقة من أجله . ولا يشترط لتوافر هذا القصد أن يستعمل المحرر المزور فعلا ، فيكفى أن يكون هذا الاستعمال هو غاية الجانى وقت تغيير الحقيقة . وقد استقر القضاء المصرى على تحديد القصد الخاص بهذا المعنى<sup>(٣)</sup>.

يترتب على تطلب القصد الخاص لقيام جرائم التزوير في المحررات ، أنه لا وجود للتزوير بسبب انتفاء القصد الجنائى ، إذا لم تتوافر لدى المتهم نية استعمال المحرر المزور فيما زور من أجله ، بأن كانت للتزوير غاية أخرى غير استعمال المحرر .

---

(١) ينتقد الأستاذ « جاور » احبار « قصد الاضرار بالغير » قصدا خاصا في التزوير ، مفرقا أن المزور لا يمتنع الشخص الذى يمكن أن يلحق الضرر ، وإنما هو ينظر إلى الأمر من وجهة نظره الشخصية وفى بعض الاحوال يرتكب التزوير دون أن يقصد الاضرار بأى شخص ، وإنما يكون هدفه الوحيد هو جلب منافع أو مزاي غير مشروعة له أو لغيره ، راجع

Garraud, op. cit., n° 1047, p. 574; Garçon, op. cit., n° 384, p. 326.

(٢) راجع الأستاذ أحمد أمين والدكتور على راشد ، المرجع السابق ، ص ٣٩٣ ، الدكتور روف عبيد ، المرجع السابق ، ص ١٣٢ ، الدكتور محمود نجيب حسنى ، المرجع السابق ، ص ٢٧١ ، الدكتور أحمد عبد العزيز الأكلبي ، المرجع السابق ، ص ٢٠٢ ، الدكتور محمد زكى أبو عامر ، المرجع السابق ، ص ٣٤٦ . يرى الأستاذ الدكتور عوض محمد كفاية القصد العام في جريمة التزوير ، راجع في تفصيل ذلك ، مؤلفه في الجرائم المضرة بالمصلحة العامة ، ص ٢٦٩ وما بعدها .

(٣) استقرت محكمة النقض على هذا التحديد للقصد الخاص ، راجع على سبيل المثال الأحكام التالية : قض ٢٦ يونيه ١٩٣٣ ، مجموعة القواعد القانونية ، ج ٣ ، رقم ١٤٩ ، ص ١٩٨ ، ورقم ١١٢ ، ص ١٧٤ ، نقض ٤ أبريل ١٩٣٨ ، مجموعة القواعد القانونية ، ج ٤ ، رقم ١٩٦ ، ص ٢٠١ ، ١٠ أبريل ١٩٤٤ ، ج ٦ ، رقم ٣٣٣ ، ص ٤٥٥ ، ٧ فبراير ١٩٥٠ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة الأولى ، رقم ١٠٣ ، ص ٣١٢ ، ١٦ مايو ١٩٧٧ ، السنة ٢٨ ، رقم ١٢٩ ، ص ٦٠٩ ، ٩ مارس ١٩٨٢ ، السنة ٣٣ ، رقم ٦٤ ، ص ٣١٠ .

وقد استقرت محكمة النقض على تحديد القصد الخاص بهذا المعنى ، فقروا :  
 « أن القصد الجنائي في التزوير ينحصر في أمرين : ( الأول ) ... علم الجاني  
 بأنه يرتكب الجريمة بجميع عناصرها التي تتكون منها طبقا للقانون ...  
 ( والثاني ) ... اقرار هذا العلم بنية استعمال المحرر فيما زُور من  
 أجله .. »<sup>(١)</sup>. كما قررت أن « القصد الجنائي في جريمة التزوير يتحقق من  
 تعمد الجاني تضيير الحقيقة في المحرر مع انتوائه استعماله في الغرض الذي من  
 أجله غيرت الحقيقة فيه »<sup>(٢)</sup>.

والواقع أن المنطق القانوني يفرض ربط القصد الخاص في تزوير المحررات  
 بنية استعمال المحرر المزور في الغرض الذي من أجله تم التزوير ، على أساس  
 النظر إلى جريمة التزوير من حيث علاقتها بجريمة استعمال المحررات المزورة .  
 ففعل التزوير في ذاته لا يخلو أن يكون عملا محضيا لجريمة استعمال المحرر  
 المزور التي تحقق الضرر من التزوير . لكن لا يشترط لقيام جريمة التزوير أن  
 يحدث الاستعمال بالفعل ، أي أن يتحقق الضرر الذي يعنيه المشرع بتجريم  
 التزوير ، وإنما ينفي في الأقل أن يكون هذا الاستعمال هو غاية الجاني عند  
 قيامه بالتزوير ، إذ يكون هناك دائما احتمال استعمال المحرر ، ومن ثم احتمال  
 حدوث الضرر<sup>(٣)</sup>. لذلك إذا لم يكن استعمال المحرر المزور هو غاية المتهم عند  
 قيامه بالتزوير ، فلا يتوافر القصد الجنائي لديه . مثال ذلك الشخص الذي  
 يصطنع محررا متقن التزوير بقصد اظهار براعته في التقليد وليس بقصد  
 استعماله ، أو المدرس الذي يصطنع لتلاميذه كميالة ويوقعها باقتضاء شخص  
 معروف لتتمتع به شرح طريقة تحزير الكميالة لا بقصد استعمالها .

وإذا توافر القصد الجنائي ، فلا عبرة بالبواغث على التزوير أيما كان نوعها ،

(١) نقض ١٣ مارس ١٩٤٤ ، مجموعة القواعد القانونية ، ج ٦ ، رقم ٣١٨ ، ص ٤٣٠ ، ١٢ يناير

١٩٥٢ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ٤ ، رقم ١٤٢ ، ص ٣٦٥ ، ٢٥ أبريل ١٩٦٧ ، السنة

١٨ ، رقم ١١٣ ، ص ٥٦٩ ، ١٦ مايو ١٩٨٥ ، السنة ٣٦ ، رقم ١٢١ ، ص ٦٨٢ .

(٢) نقض ١٦ يناير ١٩٩١ ، في الطعن رقم ٤٤ لسنة ٦٠ القضائية ، لم ينشر بعد .

(٣) ومع ذلك ينبغي ملاحظة أن القصد الجنائي في التزوير يستل من عنصر الضرر الذي لا يتحقق  
 أحيانا وينشئ الآخر .

إذ لا تأثير لها على قيام الجريمة ، سواء كانت شريفة أو وضحة تطبيقاً للقواعد العامة . وقد أكدت محكمة النقض هذا المبدأ في صدد جرائم التزوير عندما قررت أن القصد الجنائي في التزوير يتحقق بعلم المثلهم أنه يغير الحقيقة بغض النظر عن البواعث التي دفعتهم إلى ذلك<sup>(١)</sup> . فقد يكون الباعث على التزوير شريفاً مثل مساعدة المواطنين ، ذلك أن سبيل المساعدة لا يكون بالارتكاب جرائم يعاقب عليها القانون ، أو كسب دعوى ، وقد يكون وضحياً مثل الانتقام من المخني عليه أو تضييع حقوق الخزانة العامة أو الأضرار بالمصلحة العامة بأي صورة كانت . ومع ذلك قد يؤثر الباعث في تحديد العقوبة فضاء في ضوء السلطة التقديرية لقاضي الموضوع .

وليس من عناصر القصد الخاص « نية الأضرار بالغير » ، التي تختلف عن نية الاستعمال وقد دبت آراء في الفقه الفرنسي إلى أن نية الأضرار هي القصد الخاص في جرائم التزوير ، وأيدت أحكام قديمة في القضاء الفرنسي ذلك . لكن هذا الاتجاه متقدّم ، ذلك أن الجنائي لا يرمى في كل الأحوال إلى إلحاق الضرر بالغير عندما يزور المحرر ، وإنما الغالب أن يقوم بالتزوير من أجل تحقيق مصلحة الخاصة ، إذ لا يمتنع من أمر الغير شيئاً ، وأن حدث الأضرار به بطريقة غير مباشرة فقد لا يقصد هذا الأضرار . وقد استبعدت محكمة النقض المصرية صراحة نية الأضرار من عناصر القصد الجنائي في التزوير ، حين قررت في كثير من أحكامها « أنه لا يشترط في التزوير أن يقصد الجنائي الأضرار بالغير ، بل يصح العقاب ولو كان لا يرمى إلا إلى منفعة نفسه »<sup>(٢)</sup> . وتطبيقاً لذلك تقوم الجريمة في حق من يغير الحقيقة ، ولو لم يقصد من ذلك الإلحاق

(١) نقض ٢٦ أبريل ١٩٤٨ ، مجموعة القواعد القانونية ، ج ٧ ، رقم ٥٨٤ ، ص ٥٥٢ ، ٦ مارس ١٩٨٠ ، مجموعة أحكام النقض - السنة ٣١ ، رقم ٥٢ ، ص ٣٢٨ ، ٢١ مارس ١٩٨٥ ، السنة ٣٦ ، رقم ٢٤ ، ص ٤٣٦ .

Vouin, op. cit., p. 533, n° 358

(٢) راجع في نقد هذا الاتجاه

Garraud, op. cit., n° 1057, p. 574; Garçon, op. cit., n° 384, p. 326.

Vitu, op. cit., p. 963, n° 1219.

(٣) شخص ٣ نوفمبر ١٩٤٨ . مجموعة القواعد القانونية ، ج ٧ ، رقم ٦٧٢ ، ص ٦٣٦

منفعة لنفسه ، مثل التخلص من الخدمة العسكرية ، أو من مراقبة البوليس ، أو ليحصل على وظيفة له ، أو ليقضى دينه من المدين ، وفي كل هذه الاحوال لا يهدف الجناى إلى الاضرار بأحد .

ومنى تحققت محكمة الموضوع من توافر القصد الجنائى بشقيه فى جريمة التزوير ، أدانت المتهم ، دون حاجة للتحدث صراحة عن ركن القصد فى حكمها الصادر بالادانة ، إذ يكفى لذلك أن تورد المحكمة من وقائع الدعوى ما يفيد توافر القصد ، ولو لم تشر إليه استقلالا فى الحكم<sup>(١)</sup> . لكن إذا خلا حكم الادانة من ذكر القصد الجنائى ، كان معيبا مستوجبا نقضه . أما تقدير توافر القصد الجنائى أو عدم توافره من ظروف الدعوى ، فانه يعد فصلا فى مسألة موضوعية تتعلق بالواقع وتدخل فى اطلاقات محكمة الموضوع بغير معقب ، إلا إذا تضمن الحكم خطأ فى تطبيق القانون تغلق بماهية القصد المطلوب فى جريمة التزوير .

---

(١) نقض ١٣ يحر ١٩٦٩ ، السنة ٢٠ ، رقم ٢٤ ، ص ١٠٨ ، ١٦ ديسمبر ١٩٧٤ ، السنة ٢٥ ، رقم ١٨٨ ، ص ٨٦٦ . وتطبيقا لذلك يعد القصد متوافرا متى كان سياق الحكم يشير إليه بشكل واضح . من ذلك مثلا قول المحكمة : أن التزوير وقع من الزور وهو يعلم الحقيقة بقصد استعمال الورقة المزورة بضمها لتسجيل عقد بيع ، أو قولها : أن المتهمين غروا فى مبالغ دفعها بموجب وصلين ثم زورا فى القيمة ، لأن ذلك يتضمن بالضرورة علمهما بأن المبالغ الواردة فيها ليست هى المبالغ التى دفعها . وراجع كذلك نقض ٩ مارس ١٩٨٢ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ٣٣ ، رقم ٦٤ ، ص ٣١٠ ، ٣٠ نوفمبر ١٩٨٢ ، رقم ١٩٤ ، ص ٩٣٧ ، ٤ مارس ١٩٨٢ ، رقم ٦٠ ، ص ٢٩٠ .



## الفصل الثاني

### أنواع التزوير المعاقب عليه

نص المشرع على صور عديدة لجريمة التزوير ، منها الصور الرئيسية ، ومنها الصور الخاصة للتزوير . والصور الرئيسية تتعلق بنوعين من التزوير هما : التزوير في المحررات الرسمية ، سواء وقع من الموظف العام أو من غير الموظف العام ، والتزوير في المحررات العرفية . ويعنى ذلك أن طبيعة المحرر تحدد ، بالإضافة إلى صفة الجاني ، أنواعا رئيسية ثلاثة لجريمة التزوير . وبجانب هذه الأنواع الثلاثة ، نصت بعض المواد على صور شتى لجرائم التزوير في المحررات واستعمالها ، وحددت لها عقوبات مخففة عن العقوبات التي تقررت للتزوير بأنواعه الثلاثة<sup>(١)</sup> . وندرس فيما يلي الأنواع الرئيسية لجريمة التزوير ، وهي : التزوير في المحررات الرسمية بواسطة الموظف العام ، والتزوير في المحررات الرسمية من غير الموظف العام ، والتزوير في المحررات العرفية .

### المبحث الأول

#### التزوير في المحررات الرسمية

التزوير في المحرر الرسمي قد يقع من الموظف العام ، وقد يرتكبه غير الموظف العام . ويتميز التزوير في المحرر الرسمي بمحل النشاط الاجرامى ، ايا كان شخص من يقوم بالتزوير . فمحل هذا التزوير هو محرر يسبغ عليه القانون الصفة الرسمية ، لذلك نبدأ بتحديد المقصود بالمحرر الرسمي ، ثم ندرس التزوير الواقع فيه من الموظف العام أو من غير .

(١) من ذلك التزوير في تذاكر السفر وتذاكر المرور (م ٢١٦ وما بعدها) والتزوير في اعلانات تحقيق الوفاة والورثة (م ٢٢٦ ع ١) والتزوير في عقود الزواج (م ٢٢٧ ع ١) ، وكل جرائم التزوير في هذه المحررات من الجنح . رغم أنها تعتبر من الأوراق الرسمية . لذلك إذا خرج التزوير عن نطاق النص الخاص المقر . جرمته . كان تزوير متحققا في أوراق رسمية ، وخضع للقواعد العامة لهذا التزوير ، راجع مضم ٢٠ ومبر ١٩٦٥ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ١٦ ، رقم ١٧٢ ، ص ٨٩٥ . ١٠ فبراير ١٩٧٢ ، السنة ٢٣ ، رقم ٤٠ ، ص ١٦١ .

## المطلب الأول المحرر الرسمي

تحديد المقصود بالمحرر الرسمي يقتضى بيان ماهيته وأنواعه وحكم المحررات الرسمية الأجنبية في مصر .

### أولاً : ماهية المحرر الرسمي

يمكن تعريف المحرر الرسمي بأنه كل ورقة يحبرها موظف عام أو يتدخل فيها طبقاً للقوانين واللوائح لاعطائها الصفة الرسمية<sup>(١)</sup>. فمناط الرسمية في المحررات هو صدورها من موظف عام يختص بتحريرها أو يتدخل فيها أثناء تأدية وظيفته ، وفقاً لما تقتضى به القوانين واللوائح والتعليمات الادارية ، لاضفاء الرسمية عليها . ولم يعرف المشرع المحرر الرسمي في قانون العقوبات ، وإنما اكتفى باعطاء أمثلة لما يعد من المحررات الرسمية عندما ذكر في المادة ٢١١ ع تعبير « أحكام صادرة أو تقارير أو محاضر أو وثائق أو سجلات أو دفاتر أو غيرها من السندات والأوراق الاميرية .. » .

وتطلب صدور المحرر عن الموظف العام لاسباع الصفة الرسمية عليه ، بشر التساؤل عن طبيعة المحررات التي تصدر عن مكلف بخدمة عامة ، وهو ليس موظفاً عاماً بالملل الضيق . يبدو من الاطلاع على المادتين ٢١١ ، ٢١٣ من قانون العقوبات أن المشرع الجنائي لا يعنى في مجال التزوير سوى المحررات الصادرة عن موظف عام بمعناه الادارى ، دون غيرها من المحررات الصادرة عن مكلف بخدمة عامة . ويعنى ذلك أن المشرع الجنائي لا يمد نطاق الحماية التي يسبغها على المحرر الرسمي إلى المحررات التي تصدر عن المكلف بخدمة عامة ، خلافاً لما أخذ به في خصوص جرائم الرشوة والاختلاس . واعمالاً لهذا الفهم خلصت محكمة النقض إلى أن مناط العقاب على تغيير الحقيقة في الورقة

(١) نفض ٤ فبراير ١٩٣٥ ، مجموعة القواعد القانونية ، ج ٣ ، رقم ٣٢٩ ، ص ٤٢١ . وراجع

المادة العاشرة من قانون الاثبات في المولد المدنية والتجارية .

الرسمية — على ما يستفاد مما نص عليه المشرع في المادتين ٢١١ ، ٢١٣ من قانون العقوبات — هو أن يكون محررها موظفا عموميا مكلفا بمقتضى وظيفته بتحريرها ، وأنه لا محل في تعريف الورقة الرسمية للاستناد إلى المادة ٣٩٠ من القانون المدني<sup>(١)</sup> ، ( التي كانت تعرف الورقة الرسمية ) ، نظرا لورود هذا التعريف في الفصل الخاص بآليات الالتزام بالكتابة ، ولأن المشرع لم ينص صراحة على اعتبار الموظف العام كمكلف بخدمة عامة في باب التزوير خلافا لما اتبعه في المادتين ١١١ و ١١٩ من قانون العقوبات<sup>(٢)</sup> . وإذا كان هذا القضاء لا يخالف ما يشير إليه ظاهر النصوص ، إلا أنه يغفل حقيقة هامة مؤداها أنه حين يحسم قانون العقوبات الورقة الرسمية دون أن يحدد المقصود بها ، فإن المرجع في هذا التحديد يكون هو فرع القانون الخاص بها ، وهو في هذا المجال قانون الآليات الذي يعرف الورقة الرسمية ، لاسيما أن التزوير يخل بالثقة العامة في المحرر باعتباره — كما رأينا — دليلا يجعل له القانون قيمة في إثبات ما ورد به ، ومن ثم فالمحرر ينظر إليه في خصوص التزوير بوصفه إحدى وسائل الآليات بالكتابة ، ويقضى ذلك الرجوع في شأن تحديد المقصود به إلى القانون الخاص بوسائل الآليات . هذا فضلا عن ضرورة توحيد التعريفات القانونية في فروع النظام القانوني الواحد ، اللهم إلا إذا خرج المشرع على هذه الضرورة صراحة بالنظر إلى طبيعة المصلحة القانونية محل الحماية الجنائية . ولا يخفى من هذا الحكم أن المشرع في صدد الرشوة والاختلاس قد ساوى صراحة بين الموظف العام والمكلف بخدمة عامة ، بل إن هذه التسوية تؤكد ضرورة التسوية

(١) وقد حلت محلها المادة العاشرة من قانون الآليات في المواد المدنية والتجارية ، وهي تعرف المحررات الرسمية بأنها الأوثاق التي يثبت فيها موظف عام أو شخص مكلف بخدمة عامة ما تم على يده أو ما تلقاه من ذوي الشأن ، وذلك طبقا للأوضاع القانونية وفي حدود سلطته واختصاصه .

(٢) نقض ١٦ فبراير ١٩٦٠ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ١١ ، رقم ٣٣ ، ص ١٦٨ . وقد طبقت محكمة النقض هذا المبدأ على أمين شرفة بنك الصليبي الزراعي الذي تم تمييزه كمكلف بخدمة عامة ، فقررت أن إيصالات توريد القمح للمسؤول عليه والتي تصدر منه وتقر الشرفة التي يثبت فيه هذه الإيصالات لا تعد محررات رسمية ، راجع نقض ٢٦ أبريل ١٩٤٩ ، مجموعة التواعد القانونية ، ج ٧ ، رقم ٨٨٣ ، ص ٨٤٩ ، ٢٤ أبريل ١٩٦٧ ، مجموعة أحكام النقض السنة ١٨ ، رقم ١١٠ ، ص ٥٥٩ .

بين المحرر الصادر عن الموظف العام والمحرر الصادر عن المكلف بخدمة عامة في اضمفاء الصفة الرسمية . ذلك أن المصلحة محل الحماية الجنائية في الرشوة والاختلاس يقررها قانون العقوبات ذاته ، ومن ثم فهو الذي يحدد نطاقها ، حيث لا يختص بهذا التحديد فرع آخر من فروع القانون ، هذا في حين أن الورقة الرسمية التي يحكمها قانون العقوبات معرفة في فرع آخر من فروع النظام القانوني يختص بها هو قانون الاثبات ، ومن ثم وجب الرجوع في تحديدها إلى هذا القانون<sup>(١)</sup>.

ولا جدال في اعتبار الورقة رسمية إذا كانت كل بياناتها يحرمها الموظف العام المختص . وتعتبر الورقة رسمية كذلك ، ولو كانت البيانات المثبتة بها يحرمها أصحاب الشأن ، متى تدخل الموظف بالتأشير عليها أو باعتبارها مما يضمن عليها الصفة الرسمية<sup>(٢)</sup> ، أما قبل هذا التدخل فالورقة عرفية . وثبتت الصفة الرسمية للمحرر ، سواء بالنسبة للبيانات التي أثبتها الموظف العام والتي تتعلق بما تم بين يديه من وقائع أو ما قلم به من إجراءات ، أو بالنسبة لما تلقاه من ذوى الشأن من بيانات أثبتتها في المحرر . وتقتصر حجية المحرر في الحالة الثانية على واقعة ادلاء ذوى الشأن ببيانات معينة أمام الموظف العام ، ولا شأن للمحرر بمدى مطابقتها للحقيقة ، إلا إذا كان الموظف العام قد اعتمدها بنفسه بعد أن راجعها ، إذ يصبح المحرر كله رسميا حينئذ<sup>(٣)</sup>.

وليس بشرط لاضفاء الصفة الرسمية على المحرر أن يكون مكتوبا على نموذج خاص معد لذلك ، لأن رسمية المستند تنبعث من صفة محرره ، لا من طبعه على نموذج خاص . لذلك فالصفة الرسمية لا تثبت للمحرر بمجرد أن بياناته قد أفرغت في نموذج رسمي ، إذا لم يكن صادرا من الموظف العام . لكن المحرر يعد

(١) في هذا المعنى ، راجع الدكتور أحمد ضحي سرور ، المرجع السابق ، ص ٥١٨ ، الدكتور عوض محمد ، المرجع السابق ، ص ٢٨٠ . وراجع نقض ٢ ديسمبر ١٩٥٨ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ٩ ، رقم ٢٤٥ ، ص ١٠١١ .

(٢) نقض ١٥ فبراير ١٩٥٣ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ٤ ، رقم ١٩٢ ، ص ٥١٣ .

(٣) نقض ٢٢ ديسمبر ١٩٤١ ، مجموعة القواعد القانونية ، ج ٥ ، رقم ٣٣١ ، ص ٦٠٢ .

رسمياً إذا حرره الموظف العام أو وقع عليه ، ولو كانت بياناته مكتوبة على ورق عادي .

وقدما يتعلق باختصاص الموظف العام بتحرير الورقة الرسمية أو اعتمادها ، فإنه يكفي لثبوت الرسمية أن تكون الورقة صادرة من موظف عام مختص بتحريرها . ولا أهمية لمصدر اختصاصه — كإربابنا — ، فقد يكون القانون أو اللائحة أو التعليمات الإدارية أو أمر الرئيس المختص أو طبقاً لمقتضيات العمل<sup>(١)</sup> . بل أنه لا يشترط لتوافر صفة الرسمية في صدد قيام جريمة التزوير أن يصدر المحرر فعلاً من الموظف العام المختص بتحريره ، بل يكفي لتحقيق الجريمة أن ينسب صدره كذباً إلى موظف مختص بتحريره . وتطبيقاً لذلك يرتكب تزويراً في محرر رسمي من يصطنع محرراً يعطى له شكل المحررات الرسمية ومظهرها ، وينسب صدره كذباً إلى موظف عام مختص للإيهام برسميته ، دون أن يكون صادراً عنه بالفعل . ويكفي لهذا أن يحتوي المحرر على ما يفيد تدخل الموظف في تحريره ، بما يوهم أنه هو الذي بشر إجراءاته في حدود اختصاصاته ، بحيث يتوفر له من المظهر والشكل ما يكفي لأن يتخدع به الناس<sup>(٢)</sup> .

---

(١) نقض ٣ أبريل ١٩٦٣ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ١٢ ، رقم ٧٧ ، ص ٤١٩ ، ٢٤ أبريل ١٩٦٧ ، السنة ١٨ ، رقم ١١٠ ، ص ٥٥٩ ، ١٩ يونيو ١٩٦٧ ، السنة ١٨ ، رقم ١٦٧ ، ص ٨٨٣ . وتطبيقاً لذلك قضى بأن لوزارة الداخلية باعتمادها الجهة الرسمية للصدور والشفاع ، أن تقدم للقيام بما تراه تكليفهم به ، وهذا التكليف من قبلها يجعلهم مختصين بأداء العمل الذي كلفوا به ، وبسبب على هذا العمل الصفة الرسمية . ومن ثم تعد الشهادة الإدارية التي محررها الصند أو شيخ البلد بطرح الورقة وبيان أصله ورقة المتوفى هي شهادة صادرة من موظف مختص بتحريرها ، فهي ورقة رسمية : راجع نقض ٢٥ أكتوبر ١٩٣٧ ، مجموعة القواعد القانونية ، ج ٤ ، رقم ١٠٦ ، ص ٨٥ .

(٢) نقض ١٣ يونيو ١٩٦٦ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ١٨ ، رقم ١٥٠ ، ص ٧٤٤ ، ٢٢ أبريل ١٩٧٨ ، السنة ٢٩ ، رقم ٧٨ ، ص ٤٠٩ ، ١٠ ديسمبر ١٩٩٠ ، في الظعن رقم ٢٨٩٠٩ لسنة ٥٩ القضائية ، لم ينشر بعد . والقاعدة أن وصف المحرر الرسمي ينصرف إلى نفس المحرر الأصلي ، كما ينصرف إلى أي صورة منه توصف بأنها مطابقة للأصل ، راجع نقض ٢٥ أكتوبر ١٩٤٣ ، مجموعة القواعد القانونية ، ج ٦ ، رقم ٢٤٧ ، ص ٣٢٦ .

ولا يلزم لاعتبار المحرر رسمياً أن يكون قد صدر عن موظف عام ابتداءً ، بل ان المحرر قد يكون عرفياً من جهة النشأة ، ثم يتحول إلى محرر رسمي إذا تدخل فيه موظف عام في حدود اختصاصه تدخلًا يفيد اتصاله بالهيئات الواردة في المحرر العرفي ، سواء بالتحقق من صحتها أو بالموافقة عليها أو باعتمادها أو بالتصرف في المحرر طبقاً لما تقتضيه القوانين واللوائح . ففي هذه الحالة تنقلب هذه المحررات العرفية إلى محررات رسمية ، وتنسحب الصفة الرسمية على المحرر العرفي بالنسبة لجميع الإجراءات السابقة ، أي بأثر رجعي . وتطبيقاً لذلك فإن صحيفة الدعوى التي تبدأ ورقة عرفية ، تصبح رسمية بعد تقدير الرسم عليها والتأشير بذلك في هامشها من الموظف المختص ودفع الرسم بالفعل وباعلائها إلى المدعى عليه ، وعقد البيع العرفي يصبح رسمياً بعد مراجعته واعتماده من المساحة ، وبوليصة شحن البضائع تظل عرفية حتى يراجعها ويوقع عليها الموظف المختص . ويعني ذلك — كما تقرر محكمة النقض — أن العبرة هي بما يؤول إليه المحرر لا بما كان عليه في أول الأمر<sup>(١)</sup> .

## ثانياً : أنواع المحررات الرسمية

أشارت المادة ٢١١ ع — كما رأينا — إلى بعض المحررات الرسمية على سبيل المثال . ويقسمها الفقه إلى أربعة أنواع :

( أ ) المحررات السياسية ، وتصدر عن السلطين التشريعية والتنفيذية، ومثالها القوانين وقرارات رئيس الجمهورية بقوانين والقرارات الوزارية والمعاهدات . وهذه المحررات تعاقب على تزويرها المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات كما رأينا ، بالعقوبات ذاتها التي تقررها المادتان ٢١١ و ٢١٣ ع .

(١) راجع نقض ٨ يناير ١٩٧٣ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ٢٤ ، رقم ١٧ ، ص ٧٢ ، ٢٢ نفوس ١٩٧٦ ، السنة ٢٧ ، رقم ٦٩ ، ص ٣٢٩ ، ٢٣ أبريل ١٩٧٨ . الصلة ٢٩ ، رقم ٧٨ ، ص ٤٠٩ ، ٢١ أكتوبر ١٩٨٢ . السنة ٣٣ ، رقم ١٦٣ ، ص ٧٩٥ ، ١٦ مايو ١٩٨٥ ، السنة ٣٦ ، رقم ١٢١ ، ص ٦٨٢ .

(ب) المهررات القضائية ، وتصدر عن السلطة القضائية ويحررها القضاة وأعيانهم ، ومثالها الأحكام ومحاضر الجلسات والتحقيق وضبط الوقائع وعرائض الدعاوى وأوراق المحضرين .

(ج) المهررات الإدارية ، وتصدر عن الجهات والمصالح الإدارية المختلفة ، سواء منها المركزية أو غير المركزية ، وهي أكثر الأنواع شيوعا في العمل ، ومثالها شهادات الميلاد<sup>(١)</sup> والوفاة<sup>(٢)</sup> ودفاتر صناديق التوفير<sup>(٣)</sup> ودفتر الاشتراكات الكيلو مترى بالسكة الحديدية<sup>(٤)</sup> ورخصة القيادة<sup>(٥)</sup> وأوراق الامتحانات وتذاكر السفر بالسكك الحديدية<sup>(٦)</sup> والبطاقات الشخصية والعائلية<sup>(٧)</sup> وحوالات البريد<sup>(٨)</sup> ... الخ .

(د) المهررات التي تصدر عن الموظفين المختصين ، ويتم فيها إثبات القرارات نوى الشأن واتفاقاتهم وإضفاء الصفة الرسمية عليها . ومثالها عقود الزواج واشهادات الطلاق التي يحررها المأذون ، والعقود التي يحررها موظفو مصلحة الشهر العقاري ، والتوكيلات الرسمية للهامة والخاصة .

### ثالثا : المهررات الرسمية الأجنبية

ثار الخلاف فقهي حول حكم المهررات الرسمية الأجنبية ، وهل تعد كذلك

- (١) نقض ٢٦ أكتوبر ١٩٥٩ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ١٠ ، رقم ١٧٤ ، ص ٨٠٦ .
- (٢) نقض ٢٠ أبريل ١٩٥٩ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ١٠ ، رقم ٩٨ ، ص ٤٤٦ .
- (٣) نقض أول مايو ١٩٣٠ ، مجموعة القواعد القانونية ، ج ٢ ، رقم ٣٧ ، ص ٣١ .
- (٤) نقض ٥ فبراير ١٩٦٨ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ١٩ ، رقم ٣١ ، ص ١٨١ .
- (٥) نقض ٢٩ مايو ١٩٥١ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ٢ ، رقم ٤٣٣ ، ص ١١٨٥ .
- (٦) نقض ١٢ مارس ١٩٤٥ ، مجموعة القواعد القانونية ، ج ٦ ، رقم ٥٧٣ ، ص ٦٥٩ .
- (٧) نقض ١٤ فبراير ١٩٧٢ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ٢٣ ، رقم ٤٠ ، ص ١٦١ .
- (٨) نقض ٢٢ مايو ١٩٣٠ ، مجموعة القواعد القانونية ، ج ٢ ، رقم ٤٥ ، ص ٢٨ . ويلاحظ أن حوالات البريد تشتمل على وجه رسمي وآخر حرى ، فالتروير إلى الوجه الأول يعد ترويرا في حرر رسمي ، أما أن تقتصر التروير على الوجه الثاني كان ترويرا في حرر حرى ، ولجميع نقض ٣ ديسمبر ١٩٥٨ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ٩ ، رقم ٢٤٥ ، ص ١٠١١ . وحتى ذلك أنه لا يلزم في الحرر أن يكون رسميا بأكمله ، بل قد يكون رسميا في جزء منه فقط وحررا في الجزء الآخر .

في مصر أم تعتبر محررات عرفية . مثال هذه المحررات شهادات الميلاد الاجنبية والشهادات الدراسية الاجنبية . ذهب رأى إلى اعتبارها في حكم المحررات الرسمية الوطنية مادامت كذلك في بلادها ، بينما قرر رأى آخر أن المحررات الرسمية الاجنبية لا تأخذ حكم المحررات الرسمية المصرية . وأحكام القضاء في هذا الخصوص قليلة ، ولا تدل على تأييد هذا الاتجاه أو ذاك . فقد اعتبر تزوير دبلوم طب ونسبته زورا إلى احدى كليات الطب البلجيكية بمثابة تزوير في محرر رسمى<sup>(١)</sup> ، هذا في حين قرر حكم آخر أن تغيير الحقيقة في مذكرة شحن بضاعة وفي شهادات جمركية بوضع أختام قنصلية أجنبية وامضاءات منسوبة زورا إلى القنصل ونائب القنصل يعد تزويرا في أوراق عرفية لا رسمية<sup>(٢)</sup> .

والواقع أن اعتبار المحررات الرسمية الاجنبية في حكم المحررات الوطنية فيما يتعلق بالتزوير لا يتحقق الا باعمال القياس ، وهو ما يحظر في هذا الخصوص لتعلقه بقواعد التجريم . بل أن استقراء موقف المشرع المصرى من حماية المصالح الأجنبية في قانون العقوبات يؤدي إلى القول بأن المحررات الرسمية الأجنبية لا تأخذ حكم المحررات الرسمية الوطنية في مجال التزوير . ذلك أن المشرع حين أراد التسوية في الحماية بين المصالح الأجنبية والمصالح الوطنية فإنه قد نص على ذلك صراحة ، مثال ذلك ما قرره في المادة ٢٠٢ من قانون العقوبات بخصوص حماية العملات الأجنبية<sup>(٣)</sup> . هذا فضلا عن أن تقليد أختام الحكومات الأجنبية أو استعمالها في مصر يعتبر تقليدا أو استعمالا لأختام غير حكومية ، وينتفع — كما رأينا — لنص المادة ٢٠٨ ع ، وليس لنص المادة ٢٠٦ ع التي تعاقب على تزوير أو تقليد الأختام الحكومية المصرية . وكذلك الأمر بالنسبة للاستحصال بغير حق على الأختام الاجنبية الصحيحة واستعمالها استعمالا ضارا ، إذ لا تخضع في ذلك للنقض الخاص بالأختام الوطنية

(١) نقض ١٧ يناير ١٩٢٩ ، مشا إليه في الدكتور روف عبيد ، المرجع السابق ، ص ١٤٥ .

(٢) نقض ٥ أبريل ١٩٣١ ، مجموعة القواعد القانونية ، ج ٢ ، رقم ٢٢٢ ، ص ٢٨٤ ، وراجع

نقض ١٨ فبراير ١٩٥٢ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ٣ ، رقم ١٨٤ ، ص ٤٩٠ .

(٣) نص المادة ٢٠٢ ع على عقاب « كل من قلد أو زيف أو زور بأية كيفية عملة ورقية أو معدنية متداولة قانونا في مصر أو في الخارج ... » .



(م ٢٠٧ ع) ، بل تخضع للنص الخاص بأختام الجهات غير الحكومية (م ٢٠٩ ع) . ولو أراد المشرع التسوية بين الأختام الاجنبية والاختام الوطنية ، لكان قد قرر ذلك صراحة ، على نحو ما قرره بالنسبة للعمليات الاجنبية ولو كانت متداولة خارج مصر . وهذا الاعتبار يحول دون اعمال قواعد التفسير ، للقول بأن المحررات الرسمية الأجنبية تعد في مصر محررات رسمية ، بحيث يكون التزوير فيها واقعا في محرر رسمي . ومن ثم لا يمكن القول في ضوء الوضع الحالي للنصوص الا أن المحررات الرسمية الاجنبية تعتبر في مصر محررات عرفية ، والتزوير فيها يعد تزويرا في محرر عرفي<sup>(١)</sup> .

ومع ذلك نرى أن الاعتراف لبعض المحررات الرسمية الأجنبية في مصر بحجية تعادل حجية المحررات الرسمية الوطنية ، يقتضى قبولها بالحماية المقررة للأخيرة من التزوير . ويبدو ذلك مثلا بالنسبة للشهادات الجامعية الاجنبية التي تقرر الدولة معادلتها بالشهادات التي تمنحها الجامعات المصرية . لكن — كما رأينا — لا يملك تقرير هذا الحكم الا المشرع في نص صريح ، لأنه لا قياس في مجال التجريم .

## المطلب الثاني

### التزوير في المحررات الرسمية بواسطة الموظف العام

نصت على هذه الصورة من صور التزوير المادتان ٢١١ و ٢١٣ من قانون العقوبات . والمادة ٢١١ ع خاصة ببيان طرق التزوير المادى في المحررات الرسمية ، أما المادة ٢١٣ ع فخاصة ببيان طرق التزوير المعنوى . ولا تختلف العقوبة المقررة فيهما ، فالتزوير في المحررات الرسمية من الموظف العام أيا كانت

(١) في هذا المعنى ، راجع الدكتور روف عبيد ، المرجع السابق ، ص ٤٤٦ ، الدكتور أحمد خنسي سرور ، المرجع السابق ، ص ٥٢٨ ، الدكتور محمود نجيب حسنى ، المرجع السابق ، ص ٢٨٣ ، الدكتور عوض محمد ، المرجع السابق ، ص ٢٩٧ .

طريقته عقوبته الاشغال الشاقة المؤقتة أو السجن . والتزوير في المحررات الرسمية من الموظف العام يفترض تحقق الأركان العامة للتزوير التي تحدثنا عنها فيما سبق ، بالإضافة إلى شروط إضافية ثلاثة هي : وقوع التزوير في محرر رسمي ، وأن يكون الجاني موظفا عاما ، وأن يقع منه التزوير أثناء تأديته لوظيفته . وقد حددنا فيما سبق ماهية المحرر الرسمي ، ويبقى أن نتحدث عن مدلول الموظف العام ، وعن كون التزوير أثناء تأدية الوظيفة ، ثم نبين العقوبة المقررة لهذه الجريمة .

### أولا : الموظف العام

سبق أن حددنا المقصود بالموظف العام في مدلوله الإداري بأنه كل شخص يعهد إليه من سلطة مختصة بأداء عمل دائم في خدمة مرفق عام يدار بطريق الاستغلال المباشر وفقا للقوانين واللوائح ، سواء كان موظفا في الحكومة المركزية أو في المرافق التابعة لها من اقليمية ومصلحية . ويدخل في عداد هؤلاء موظفو الوزارات والمصالح الحكومية المختلفة والمجالس المحلية والهيئات العامة . ورأينا أن المادة ١١١ من قانون العقوبات قد وسعت من دائرة الموظف العام في مفهوم الرشوة ، فاعتبرت في حكم الموظف العام في تطبيق نصوص الرشوة طوائف من الموظفين الذين لا يتدخلون في عداد الموظفين العموميين طبقا للمفهوم الإداري .

أما في مجال التزوير ، فإن المشرع لم ينص على توسيع مدلول الموظف العام ليشمل كل شخص يكلف من سلطة عامة بأداء عمل يقتضي منحه قسطا من اختصاصات السلطة العامة . فالمادة ٢١١ ع تنص على « كل صاحب وظيفة عمومية » ، والمادة ٢١٣ تنص على « كل موظف في مصلحة عمومية أو محكمة » . ويعنى هذا — إعمالا لقاعدة التفسير الضيق لنصوص التجريم — أن المشرع يقصر صفة الموظف العام في خصوص جرائم التزوير على من يصدق عليه هذا الوصف وفقا للمدلول الإداري للموظف العام<sup>(١)</sup> . فالمكلف بخدمة

(١) ذلك أن من المقرر أنه إذا استخدم المشرع في قانون العقوبات تعبيراً ينص إلى فرع آخر من فروع =

عامة والموظف في القطاع العام ، لا يدخلان في عداد الموظفين الذين يعنهم المشرع عندما يشدد العقاب على التزوير الواقع في المحرر الرسمي بالنظر إلى الصفة الخاصة في مرتكبه<sup>(١)</sup>. لذلك قررت محكمة النقض أن الموظف العمومي هو من تعهد إليه إحدى السلطات الثلاث بتصيب من السلطة في أداء العمل الذي نيظ به أداؤه ، وأن الشارع لم يسمو بين القائم بخدمة عامة وبين الموظف العمومي في باب التزوير ، لأن الشارع بما نص عليه في المادتين ٢١١ ، ٢١٣ ع قد دل على أن مناط العقاب على تغيير الحقيقة في الورقة الرسمية هو أن يكون محررها موظفا عموميا مختصا بمقتضى وظيفته بتحريرها<sup>(٢)</sup>. وقد طبقت محكمة النقض هذا النظر على أمين شونة بنك التسليف الزراعى المختص بتحرير ايصالات توريد كميات القمح المطلوبة للحكومة واثبات بيان هذه الايصالات بدفتر الشونة ، فلم تعتبره موظفا عموميا ، لأنه يتبع بنك التسليف الزراعى ، وهو ليس هيئة حكومية ، ومن ثم نقضت الحكم المطعون فيه لخطأ في تطبيق القانون. لأنه اعتبر تزوير هذه الايصالات وهذا الدفتر جنائية تزوير في ورقة رسمية<sup>(٣)</sup>. كما طبقت المحكمة هذا المبدأ على المجند في القوات المسلحة الذى اعتبرته مكلفا بخدمة عامة وليس موظفا عاما .

والواقع أن ما ذهبت إليه محكمة النقض يتفق مع مقتضيات التطبيق القانونى السليم ، لأن القول بغير ذلك في خصوص التزوير يخالف نص التشريع وقصد المشرع ، لا سيما مع وجود أحوال أخرى تدخل فيها المشرع ليوسع من مفهوم

القانون دون أن يحدد مدلوله في صدد النص الجنائى صراحة أو دلالة ، فمعنى ذلك أنه يقصد الإحالة إلى مدلول هذا التعبير في فرع القانون الذى ينتمى إليه . لذلك يكون مرجع في تحديده مدلول الموظف العام في تطبيق نصوص التزوير هو ما استقر عليه الفقه والقضاء في القانون الإدارى .

(١) ولا يدخل في عداد هؤلاء من يؤدون عملا دائما في خدمة مرفق عام يدار عن طريق الالتزام . كما لا تثبت صفة الموظف العام في خصوص التزوير للعاملين في الشركات العامة التابعة للمؤسسات العامة . أما من يعملون في المؤسسة العامة ذاتها ، وكذلك من يعملون في المبرات العامة ، فانهم يعملون من الموظفين العموميين في تطبيق نصوص التزوير .

(٢) مصر ١٦ فبراير ١٩٦٠ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ١١ ، رقم ٣٣ ، ص ١٦٨ .

(٣) نقض ١٤ مارس ١٩٦٠ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ١١ ، رقم ٥٠ ، ص ٢٣٦ .

الموظف العام في صدد جرائم مثل الرشوة والعدوان على المال العام ، إذ يفيد هذا التدخل بمفهوم المخالفة أن المشرع لا يقصد في مجال التزوير الموظف العام بالمعنى ذاته الذي يأخذ به في صدد هذه الجرائم . ومع ذلك نعتقد أن التجانس بين نصوص قانون العقوبات المتعلقة بالموظف العام يقتضى الأخذ بمفهوم موحد للموظف العام في صدد كافة الجرائم التي تعد فيها الصفة الوظيفية ركنا في الجريمة ، ويعنى ذلك ضرورة تبني التعريف ذاته للموظف العام في صدد هذه الجرائم . لذلك نرى أنه من الملائم أن يحدد المشرع في نص عام في قانون العقوبات ذاته المقصود بتعمير الموظف العام في صدد الجرائم التي يتطلب فيها توافر هذه الصفة<sup>(١)</sup> . فهذا الأمر يحقق ذاتية لقانون العقوبات ، ويحسم الخلاف الذى يثور بصدد كل جريمة فيما يتعلق بمفهوم الموظف العام الذى يعنيه النص الخاص بها ، هذا فضلا عن تقادى التدخلات التشريعية المتكررة التى تأتى على إثر اتجاه للقضاء لا يتفق مع روح التشريع وإن احترم عبارته . من ذلك مثلا ما حدث عندما استقرت محكمة النقض على استبعاد العاملين في القطاع العام من دائرة الموظف العام في باب التزوير ، فقد اقتضى هذا الموقف تدخلا من المشرع بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ لىكى يشدد العقوبة المقررة للتزوير أو الاستعمال إذا وقع في محررات شركات القطاع العام ، أو في محررات المنشآت التى تساهم الدولة أو إحدى الهيئات العامة في مالها بنصيب بأى صفة كانت<sup>(٢)</sup> ، وهى حسب الأصل محررات عرفية ، لكن لها أهمية المحررات الرسمية التى يحررها الموظفون العموميون .

---

(١) ولا يمنع هذا من إمكان الاستثناء من المبدأ العام إذا وجدت أسباب خاصة تدعو إلى ذلك بصدد جريمة معينة . ويجب الا يقتصر توحيد تعريف الموظف العام على الجرائم التى يكون هو فاعلا أو شريكا فيها ، بل يشمل الجرائم التى يكون الموظف مجنبا عليه فيها ، لأن مقتضيات الممارسة السلمية للوظيفة العامة تفرض ضمان الحماية لها وصون كرامتها وقديستها في أعين الناس ، سواء حدث المساس بيده لأمر من الموظف العام أو من أفراد الناس . وتوحيد تعريف الموظف العام في قانون العقوبات يمكن أن يكون نواة لنظرية عامة للموظف العام في القانون الجنائى .

(٢) راجع المادة ٢/٢١٤ مكررا ع مضافة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ وقد كان الأدنى جمل محررات هذه الشركات في حكم المحررات الرسمية ، وانحضاءها بالتالى لقواعد وعقوبات التزوير في هذه المحررات لكفالة حمايتها من العبث بها .

وعلى كل حال ، قفى ظل الوضع الحالى لنصوص التزوير لا يتحقق التزوير في المحرر الرسمى المعاقب عليه في المادتين ٢١١ ، ٢١٣ ع إلا إذا كان مرتكبه موظفا عموميا بالدلول الضيق للموظف العام على ما بيناه من قبل . ولا يعد التزوير واقعا من موظف عام إلا إذا كانت صفته هذه قائمة وقت تغيير الحقيقة في المحرر ، فان تحققت الصفة بعد ذلك ، أو كانت قائمة قبل تغيير الحقيقة لكنها انتفت عند قيامه بالتغيير ، فان جريمة التزوير لا تقوم في حقه . وتعتبر صفة الموظف العام ركنا من أركان جريمة التزوير في محرر رسمى ، وليست ظرفا مشددا لجريمة التزوير العادية ، كذلك تعتبر طبيعة الورقة ووقوع التزوير أثناء تأدية الوظيفة من الأركان الخاصة بجريمة التزوير طبقا لمؤدجها القانونى كما حددته المادتان ٢١١ ، ٢١٣ من قانون العقوبات .

### ثانيا : وقوع التزوير أثناء تأدية الوظيفة

هذا الركن من أركان جنائية التزوير المنصوص عليها في المادتين ٢١١ ، ٢١٣ ع يتضح من عبارات هذين النصين الصريحة في تطلبه ، فالمادة ٢١١ ع تعبر عنه بقولها « ارتكب في أثناء تأدية وظيفته تزويرا » ، والمادة ٢١٣ ع تعبر عن ذلك بقولها « في حال تحريرها المختص بوظيفته » . ويتطلب توافر هذا الركن أن يكون للموظف اتصال بالمحرر الرسمى ، إما لان تحريره يدخل في نطاق اختصاصه ، وأما لان له بحكم وظيفته أن يتصل به بأى سبل ، ولو لم يكن مختصا بتحريره . لكن لا تقوم هذه الجريمة إذا ارتكب الموظف تزويرا في محرر يدخل تحريره في اختصاص زميل له ، ولا يتصل هو به لعدم وجود علاقة للمحرر بأعمال وظيفته . كما لا يعد الفعل تزويرا في محرر رسمى من موظف عام إذا كان المتهم قد ارتكب التزوير قبل أن يتسلم أعمال الوظيفة التى يدخل تحرير الوثيقة في نطاق ما تحوله من اختصاص ، مثال ذلك موظف عيّن في وظيفة يتطلب القانون لمباشرتها حلف اليمين القانونية ، زور قبل حلف اليمين في محرر يدخل في نطاق وظيفته التى سيأشرف مهامها بعد حلف اليمين .

ولا يثير هذا الركن اشكالا بالنسبة للتزوير المعنوى ، فطبيعة هذا التزوير

تقتضى وقوعه أثناء تأدية الوظيفة ، لأن الموظف العام هو الذى يتولى كتابة المحرر فى حدود اختصاصه ، ويقع التزوير أثناء تدوين المحرر (١) أما التزوير المادى فيقع كما رأينا أثناء تدوين المحرر أو بعد تدوينه ، وهو الذى يثير التساؤل فيما يتعلق بتحديد المقصود بعبارة « أثناء تأدية الوظيفة » ، باعتبار ذلك ركنا خاصا فى هذا النوع من التزوير . يذهب الرأى الراجح فى الفقه إلى أنه لا يشترط أن يكون تحرير الورقة التى وقع فيها التزوير من اختصاص الموظف الذى قام بالتزوير ، بل يكفى أن يكون له اتصال بالورقة بحكم وظيفته ، أى أن يكون المحرر قد وصل إليه طبقا لمقتضيات وظيفته ولو لم يكن مختصا بتحريره . مثاله ذلك كاتب الإرشيف الذى يزور فى الأقرارات التى ترسل إليه لتنفيذها أو لحفظها ، أو الموظف الذى يملأ زورا بيانات بعض نماذج المحررات الرسمية التى يحتفظ بها بحكم وظيفته ، أو كاتب المحكمة الذى يزور فى أمر الاداء المسلم إليه لعرضه على القاضي المختص باصداره . ففى كل هذه الأحوال لا يختص الموظف بكتابة المحرر ، وإنما يتصل به بحكم وظيفته ، ومن ثم يرتكب جنائية التزوير فى محرر رسمى بوصفه موظفا عاما . فإذا وقع التزوير فى محرر رسمى من موظف لا يختص بتحريره ولا يتصل به بحكم وظيفته ، لا تقوم جريمة المادة ٢١١ ع ، وإنما بعد هذا تزويرا فى ورقة رسمية من شخص ليس من أرباب الوظائف العمومية ، ويخضع لنص المادة ٢١٢ ع . كذلك لا تقوم

(١) لذلك لا يصور حدوث التزوير المنبئى فى هذا المحرر من الموظف العام إلا فى حيلة تحريره ومن

المختص بذلك

(٢) الواقع أن هذا التمييز يفر فضلا عن عنصر الاختصاص عنصر الزمن الذى وقع فيه التزوير . وواضح أن هذا العنصر يتحدد بالنسبة للتزوير العجوى ، بعرض نص المادة ٢١٢ ع بأنه وقت تأدية العمل المطلق بالمحرر ، أى أثناء إنشاء المحرر أو كتابته بعض بياناته . أما فى التزوير المادى ، فإن تعبير أثناء تأدية الوظيفة المنصوص عليه فى المادة ٢١١ ع ، لا يتصرف فحسب إلى ساعات العمل الرسمية المحددة للوظيفة ، وإنما يتصرف كذلك إلى كل وقت يكون فيه الموظف على رأس العمل عملا أو لو طيفته مختصا بأعمالها . فدخل فى هذا الوقت ساعات العمل الرسمية وما بعد انتهائها ساعات العمل مما يترتب على ذلك أيام العطلات الرسمية . لكن نحن لا يكون للموظف على رأس العمل ، فإن التزوير الواقع - لا يتحقق فيه شرط وقوعه أثناء تأدية الوظيفة ، ولذلك يعاقب على هذا التزوير بقوة التزوير فى المحرر الرسمية من غير الموظف المنصوص عليها فى المادة ٢١٢ ع . راجع الدكتور عوض محمد

جريمة المادة ٢١١ ع إذا كان المحرر الذي وقع فيه التزوير قد حرر بواسطة موظف غير مختص ، إذ يكون في هذه الحالة محررا باطلا . وإن كان بطلانه لا يحول دون العقاب على التزوير ، تطبيقا لنص المادة ٢١٢ ع ، إذا كان للمحرر الباطل مظهر المحرر . الصحيح .

ولا يشترط لقيام جريمة التزوير في محرر رسمي من موظف عمومي أن يكون المحرر قد استوفى كافة الاجراءات التي يتطلبها القانون للاحتجاج به ، فالصفة الرسمية للورقة تتحقق بمجرد قيام الموظف المختص بتنفيذ تغيير الحقيقة على النحو الذي أراده ، وبهذا التغيير تم الجريمة ، ولو كان يلزم بعد ذلك مراجعة المحرر من موظف آخر يوقع عليه أو يختمه بخاتم الادارة التي يصدر عنها . وتطبيقا لذلك حكم بأنه إذا كانت صحيفة السوابق المزورة قد حررت بمعرفة موظف عام مختص بتحريرها بمقتضى القوانين واللوائح ، وأنها صدرت فعلا خالية من السوابق ولم يكتشف أمرها الا عند فرز الصحف ، فإن ذلك يفيد أن الجريمة قد تمت ، وأن الصفة الرسمية قد توفرت للورقة ، ولا يغير من ذلك عدم تسليمها لصاحب الشأن أو ما قيل من عدم توقيعها بخاتم الادارة<sup>(١)</sup> .

### ثالثا : العقوبة المقررة

جريمة التزوير في المحرر الرسمي من الموظف العام أثناء تأدية وظيفته جنائية ، سواء وقع التزوير بطريقة مادية ( م ٢١١ ) ، أو معنوية ( م ٢١٣ ) . وقد قرر المشرع لهذه الجناية كعقوبة أصلية الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن بين حديهما الأدنى والأقصى العاملين .

## المطلب الثالث

### التزوير في المحررات الرسمية

### من غير الموظف العام

نصت على هذه الصورة من صور التزوير المادة ٢١٢ من قانون العقوبات التي قررت أن « كل شخص ليس من أرباب الوظائف العمومية<sup>(١)</sup> ارتكب تزويراً مما هو مبين في المادة السابقة يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة أو بالسجن مدة أكثرها عشر سنين » .

#### أولاً : أركان الجريمة

تفترض هذه الصورة من صور التزوير تحقق الأركان العامة للتزوير ، بالإضافة إلى وقوع التزوير في محرر رسمي . ويقع التزوير — حسب تعبير النص — من « كل شخص ليس من أرباب الوظائف العمومية » . وقد فهم الفقه والقضاء هذا التعبير على حسب مراد الشارع منه . فهذا التعبير ينصرف أولاً إلى كل فرد عادي من آحاد الناس ، أي من لا تتوافر فيه صفة الموظف

---

(١) صياغة صدر هذه المادة مشوبة بعدم الدقة ، إذ يوحي ظاهرها بأن حكمها يقتصر على الشخص الطبيعي الذي لا يجب له صفة الموظف العام مطلقاً . ومؤدى هذا الفهم أن الموظف العام الذي لا يتصل وظيفياً بالمحرر الرسمي الذي زوره ، أو الموظف الذي لا يرتكب التزوير أثناء تأدية وظيفته ، يفلت من عقوبة التزوير . فهو يفلت من عقوبات التزوير المقررة في المادتين ٢١١ و ٢١٢ ع لتختلف الشروط المطلوبة فيها ، كما أنه يفلت من عقوبة التزوير في المحرر الرسمي من غير الموظف العام المقررة في المادة ٢١٢ ع ، لأن هذا النص يشترط ألا يكون مرتكب التزوير « من أرباب الوظائف العمومية » . والواقع أنه لا يسوغ نسبة هذه النتيجة إلى المشرع ، فسيور ليس من أرباب الوظائف العمومية يدخل فيه بطريق اللزوم العقل كل من يزور في المحرر الرسمي دون أن يكون مختصاً باتباعه أو كان مختصاً بذلك لكن لم يقع منه التزوير أثناء تأدية الوظيفة . فالمشرع يعني كل من ليسوا من أرباب الوظائف العمومية في خصوص المحرر الرسمي الذي جرى تزويره ، ومن هؤلاء الموظف غير المختص في شأن هذا المحرر ، إذ يمد بالنسبة لهذا المحرر بالذات في حكم غير الموظف . ومع ذلك كانت صياغة النص تستقيم لو كان المشرع قد نص على « كل شخص غير من ذكرها في المادة السابقة ... » .



العام على الإطلاق<sup>١</sup>. كما ينصرف التعبير إلى من كان موظفا عاما ، لكنه غير مختص بإنشاء المحرر ولم يتصل به بحكم وظيفته ، أو من كان موظفاً لكن التزوير لم يقع منه في أثناء تأدية وظيفته ، إذا ارتكب أى من هؤلاء تزويرا في المحرر الرسمي ، إذ يكون شأن الموظف في علاقته بالمحرر شأن غيره من أحاد الناس . وينصرف التعبير أخيرا إلى المكلف بخدمة عامة أو العامل في القطاع العام الذى لا يعد موظفا عاما في تطبيق نصوص التزوير كما رأينا .

ولا تثير ماديّات التزوير في المحرر الرسمي بمعرفة غير الموظف خصوصيات إلا ما تعلق بطريقة ارتكاب التزوير . فهذا النوع من التزوير لا يتصور وقوعه إلا بأحدى طرق التزوير المادى الخمس التى سبق لنا دراستها . ويعنى ذلك أنه لا يقع بطريقة من طرق التزوير المعنوى ، لأن طرق التزوير المعنوى لا يمكن استخدامها إلا من الموظف العام المختص بإنشاء المحرر وأثناء تدوينه . وتطلب وقوع التزوير في المحرر الرسمي من غير الموظف بطريقة من طرق التزوير المادى لا يستتج فقط من طبيعة التزوير المعنوى ، بل أنه يستفاد كذلك من وضع هذه الجريمة في المادة ٢١٢ ع بين المادة ٢١١ ع ، الخاصة بجريمة التزوير المادى الواقع من الموظف العام ، والمادة ٢١٣ ع ، الخاصة بجريمة التزوير المعنوى من الموظف العام ، ومن إحالة المادة ٢١٢ ع إلى المادة السابقة عليها ، أى المادة ٢١١ ع التى تبين طرق التزوير المادى الذى يقع من الموظف العام ، فالمادة ٢١٢ ع تعاقب من يرتكب « تزويرا مما هو مبين في المادة السابقة » .

وعلى ذلك لا يقع التزوير في المحرر الرسمي من غير الموظف إلا بطريقة من طرق التزوير المادى ، فغير الموظف لا يتصور ارتكابه تزويرا معنويا في محرر رسمي<sup>(١)</sup> ، وإنما قد يكون غير الموظف شريكا للموظف العام في جريمة التزوير المعنوى في المحرر الرسمي التى يكون الأخير هو فاعلها الاصل . وفي هذه الحالة يكون غير الموظف شريكا للموظف في جريمة المادة ٢١٣ ع ، ولا يمكن اعتباره فاعلا أصليا لجريمة المادة ٢١٢ ع . ومن المتصور أن يتوافر القصد

١ - الدكتور أحمد حنى سرور . المرحع السابق ، ص ٥٣١ ، الدكتور عوض محمد ، المرجع

الجناي لدى الموظف الذى يرتكب التزوير المعنوى فى المحرر الرسمى ولدى غير الموظف الذى اشترك معه فى هذه الجريمة ، وذلك إذا كان الموظف الذى يدون المحرر يعلم أن ما يمل عليه من بيانات من صاحب الشأن لتلوينها فى المحرر غير مطابق للحقيقة<sup>(١)</sup>. ففى هذه الحالة تقع جريمة المادة ٢١٣ ع ويسأل عنها الموظف العام ، باعتباره فاعلا فعلياً لها ، وغير الموظف الذى أمل البيانات المغايرة للحقيقة ، بوصفه شريكاً للموظف فى جريمة تزوير المحرر الرسمى . أما إذا كان الموظف العام حسن النية يجهل أن ما يمل عليه من بيانات يدونها فى المحرر الرسمى مغاير للحقيقة ، فلا يمهال عن جريمة المادة ٢١٣ ع لاتفاء قصده الجنائى . لكن انتفاء مسؤولية الموظف لا يحول دون مساعلة الشريك سىء النية عن اشترك فى جريمة التزوير المعنوى ، تطبيقاً للقواعد العامة فى الاشتراك ، ومؤداها أنه « إذا كان فاعل الجريمة غير معاقب ... لعدم وجود القصد الجنائى ... وجبت مع ذلك معاقبة الشريك بالعقوبة المنصوص عليها قانوناً »<sup>(٢)</sup>.

### ثانياً : عقوبة الجريمة

قررت المادة ٢١٢ ع لجريمة التزوير المادى فى المحرر الرسمى من غير الموظف عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن مدة لا تزيد على عشر سنوات ، فالجريمة جنائية دائماً بالنظر إلى طبيعة المحرر . ويعنى ذلك أن المشرع خفف من عقاب غير الموظف العام الذى يزور فى المحرر الرسمى ، تقديرًا منه لأن الموظف المزور فى محرر يختص بانشائه يعد أشد جرماً من الشخص العادى الذى لا يتصل بحكم وظيفته بالمحرر ، فالأول يخون أمانة الوظيفة ويسبب استغلالها

(١) لكن يلاحظ أن القصد الجنائى للموظف يتطلب علمه بأن ما يملئه املاء من صاحب الشأن مخالف للحقيقة . ويجب لذلك توفر العلم الحقيقى ، فلا يفترض علمه بذلك ، ولا يقوم امراله فى تحرى الحقيقة مهما بلغت درجته مقام العلم الحقيقى ، ومن ثم لا يقوم به القصد الجنائى لدى الموظف . راجع نقض أول أكتوبر ١٩٥٦ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ٧ ، رقم ٢٦٢ ، ص ٩٦٠ .

(٢) نقض ٨ مايو ١٩٥٦ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ٧ ، رقم ٢٢٢ ، ص ٧٩٧ ، ٢ أبريل ١٩٥٧ ، السنة ٨ رقم ٩٠ ، ص ٣٣٩ وراسع للمادة ٤٧ من قانون العقوبات .

بالإضافة إلى الاخلال بالنقطة في المحرر الرسمي ، بينما يقتصر الثاني على الاخلال بالنقطة في المحرر .

ومقارنة نصوص المواد ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٣ من قانون العقوبات فيما يتعلق بمقدار العقوبة تظهر أن عقوبة الفرد العادي الذي يزور ماديا في المحرر الرسمي ، فيخضع لنص المادة ٢١٢ ع بوصفه فاعلا أصليا للجريمة ، تكون أقل من عقوبة هذا الفرد إذا اشترك مع الموظف العام في تزوير المحرر الرسمي ، إذ أنه يخضع في هذه الحالة سواء لنص المادة ٢١١ ع أو لنص المادة ٢١٣ ع ، تبعاً لما إذا كان التزوير ماديا أو معنوياً ، بوصفه شريكاً في جريمة الموظف العام ، فمثلاً العقوبة ذاتها المقررة للموظف العام ، إعمالاً لقاعدة أن من اشترك في جريمة فعليه عقوبتها ، وهي أشد من عقوبة غير الموظف الذي يرتكب تزويراً مادياً في المحرر الرسمي بصفته فاعلاً أصلياً .

## المبحث الثاني

### التزوير في المحررات العرفية

نصت على التزوير في المحررات العرفية المادة ٢١٥ من قانون العقوبات التي تقرر أن « كل شخص ارتكب تزويراً في محررات أحد الناس بواسطة إحدى الطرق السابق بيانها أو استعمل ورقة مزورة وهو عالم بتزويرها يعاقب بالحبس مع الشغل »<sup>(١)</sup>. وتقتضى دراسة التزوير في المحررات العرفية أن نحدد المقصود بالمحرر العرفي ، وأركان التزوير فيه ، وعقوبة هذا التزوير .

---

(١) وقد نصت المادة ٢١٤ مكرراً ع المضافة بالقانون ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ على صورتين مشدتين من التزوير في المحررات العرفية ، وذلك إذا كان عمل التزوير محررات الشركات المساهمة وجهات النفع العام أو محررات الجهات التي تسهم الدولة في ملأها بنصيب ما يأية صفة كانت . وقد اصبح المشرع التزوير في هاتين الحالتين جنائية قرر لها عقوبة السجن مدة لا تزيد على خمس سنين في الحالة الأولى ( م ٢/٢١٤ مكرراً ) ، أو السجن مدة لا تزيد على عشر سنين في الحالة الثانية ( م ٢/٢١٤ مكرراً ) .

## أولاً : ماهية المحرر العرفي

المحرر العرفي هو كل محرر لا يصدق عليه وصف المحرر الرسمي . مؤدى هذا التحديد أن المحرر العرفي تثبت له هذه الصفة بطريق سلبى ، وذلك عندما لا يعد وفقاً للقانون محرراً رسمياً . وهذا ما قرره المادة العاشرة من قانون الاثبات فى فقرتها الثانية بنصها على أنه « فإذا لم تكسب هذه المحررات صفة رسمية ، فلا يكون لها الا قيمة المحررات العرفية متى كان ذوو الشأن قد وقعوها بامضاءاتهم أو باختامهم أو ببصمات أصابعهم » . ويشمل ذلك المحررات الصادرة عن أحد الأفراد أو عن هيئة خاضعة ، كما يشمل المحرر الذى يصدر عن موظف عام غير مختص بتحريره طبقاً لما تقضى به القوانين واللوائح . والمحررات العرفية عديدة ، وأمثلتها العقود العرفية وسندات المدينة ، والمخالصات والامصالات والبرقيات والخطابات والمحررات التجارية بأنواعها المختلفة .

والمحرر العرفي يعتبر كذلك ولو كانت تجمعه ورقة واحدة مع محرر رسمي . فقد يكون المحرر رسمياً فى جزء منه وعرفياً فى الجزء الآخر ، ويحدث هذا عندما يتدخل الموظف العام فى محرر عرفي ، فيعتمد بعض بياناته دون البعض الآخر . ففى هذه الحالة يعتبر الجزء من المحرر الذى اعتمده الموظف العام رسمياً ، أما الجزء الآخر فيكون غير رسمى ، فإذا وقع التزوير فى الجزء غير الرسمى اعتبر تزويراً فى محررات عرفية لا رسمية . مثال ذلك حوالات البريد — كما ذكرنا من قبل — التى تشتمل على وجهين ، أحدهما رسمى والآخر عرفي<sup>(١)</sup> . كذلك أشرنا من قبل إلى أن المحرر قد يولد عرفياً ثم يفقد صفته هذه ويتحول إلى محرر رسمى بتدخل موظف عمومى بالتأشير بما يفيد اعتماد بياناته أو التصرف فيه طبقاً للقوانين واللوائح . وفى هذه الحالة تنسحب الصفة الرسمية على جميع الاجراءات السابقة ، ويعد التزوير فيه تزويراً فى محرر رسمى لا فى محرر عرفي .

ويرجع فى تكليف المحرر بأنه رسمى أو عرفي إلى طبيعته ، بصرف النظر عن إرادة من أنشأ المحرر . لذلك يعتبر المحرر عرفياً حتى ولو وصفه صاحبه كذبا بأنه محرر رسمى وأسندته إلى موظف عمومى ، مادامت محتوياته وصياغته تشير

(١) قض ٢ ديسمبر ١٩٥٨ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ٩ ، رقم ٢٤٥ ، ض ١٠١١ .

بوصوح بأنه م يصدر منه ، أو بأن ذلك الموظف خرج عن حدود اختصاصه كما رسمه القانون<sup>(١١)</sup>.

## ثانيا . أركان التزوير في المحرر العرفي

التزوير في المحررات العرفية لا يختلف عن التزوير في الأوراق الرسمية من حيث الأركان المكونة للجريمة ، الا فيما يتعلق بصفة المحرر . لذلك يشترط لقيام جريمة التزوير في المحررات العرفية توافر الأركان العامة للتزوير ، ولا يلزم توافر أى شرط اضافى . وقد أحال المشرع فيما يتعلق بطرق التزوير وبقيّة أركان الجريمة إلى ما قرره المواد السابقة في شأن التزوير في الأوراق الرسمية . لذلك ينبغى لقيام هذه الجريمة أن يقع تغيير الحقيقة في محرر عرفي باحدى طرق التزوير المادى أو المعنوى ، وأن يكون من شأن التغيير احداث الضرر بالغير ، ويلزم توافر القصد الجنائى لدى من يغير الحقيقة ، بعلمه بأن فعله ينصب على محرر ، وبأنه يغير الحقيقة فيه تغييرا من شأنه أن يضر بالغير ، وبأن نتجه ارادته إلى احداث التغيير رغم هذا العلم . وأمثلة التزوير في المحررات العرفية عديدة ، منها التوقيع بامضاء مزور على شكوى موجهة إلى السلطات ، أو تزوير سند دين على أحد الأشخاص ، أو تزوير مخالصة منه ، أو التزوير في الدفاتر التجارية ، أو في الشيكات الصادرة من الافراد أو في أوراق ومستندات المؤسسات الخاصة<sup>(١٢)</sup>.

(١١) وتطبقا لذلك قضى بأن الاشارة التليفونية المكتوبة والمسندة إلى رئيس مصلحة متضمنة الاستفسار من مرموس له عن سبب تخلفه عن اعطاء صوته في الانتخاب تعتبر ورقة عرفية لا رسمية والتزوير الواقع فيها يعد تزويرا في ورقة عرفية . راجع نقض ٢٥ أبريل ١٩٣٢ ، بمجموعة القواعد القانونية ، ج ٢ ، رقم ٣٤٣ ، ص ٥٢٥ . وفى هذا الحكم قررت المحكمة أنه إذا كان الموظف المنسوب إليه المحرر المزور غير مختص بصحير أمثاله فلا يمكن اعطاء هذا المحرر حكم المحررات الرسمية ، إلا إذا كان البطالان اللاحق بالمحرر بسبب عدم اختصاص من نسب إليه تقوت ملاحظته على كثير من الناس . قضى هذه الصورة يجب العقاب على التزوير الحاصل فيه باعتباره محررا رسميا لتوقع حلول الضرر بسببه على كل حال .

(١٢) راجع مثالا للتزوير في أوراق ومستندات بنك غراس في فرنسا  
Crim. 3 Jan. 1991, D. 1991, I.R., P. 66.

### ثالثا : عقوبة التزوير في المحرر العرفي

اعتبرت المادة ٣١٥ من قانون العقوبات تزوير المحررات العرفية جنحة ، وقررت لها عقوبة الحبس مع الشغل ، والمحبس حده الأقصى العلم هو ثلاث سنوات . وقد سوى المشرع في العقاب بين تزوير المحررات العرفية ، واستعمال المحررات العرفية الزوررة مع العلم بتزويرها . ولم يعص المشرع على عقوبة خاصة للمشروع ، ومن ثم لا عقاب عليه لأن الجريمة جنحة .. كما أن المشرع لم يفرق في العقاب تبعا للصفة من يزور في المحرر العرفي ، فيستوى أن يكون شخصا عاليا أو موظفا عاما ملجأ إليه المحرر العرفي من صاحبه بسبب وظيفته فخير من الحقيقة المطلوبة فيه .. وقد رأينا أن المشرع شدد العقاب على تزوير بعض المحررات العرفية في المادة ٣١٤ حكرا عن قانون العقوبات ..

### الفصل الثالث

## جريمة استعمال المحررات المزورة

مطلب تمهيدى

### استقلال جريمة الاستعمال عن جريمة التزوير

فصل المشرع المصرى بين تزوير المحررات واستعمال المحررات المزورة ، فاعتبر الاستعمال جريمة قائمة بذاتها ومستقلة عن جريمة التزوير<sup>(١)</sup> . لذلك رأينا من قبل أن جريمة التزوير تتم كاملة ولو لم يستعمل الجانى المحرر المزور . وقد أخذ المشرع المصرى فى ذلك بمذهب التشريع الفرنسى الذى عاقب فى المادة ١٤٨ من قانون العقوبات على استعمال المحررات المزورة باعتباره جريمة مستقلة<sup>(٢)</sup> .

ويترب على الفصل بين جريمتى التزوير واستعمال المحررات المزورة نتائج عدة أهمها :

( أ ) يعاقب مرتكب التزوير عن جريمة التزوير ، ولو لم يستعمل المحرر المزور فى الغرض الذى زور من أجله .

( ب ) يعاقب من يستعمل المحرر المزور وهو عالم بتزويره ، ولو لم يكن قد ساهم فى التزوير بصفته فاعلا أو شريكا . أما إذا لم يكن يعلم بأمر تزوير المحرر ، فلا تجوز ادانته لعدم توافر القصد الجنائى لديه . فمن يستعمل محررا مزورا وقع فى يده بطريقة أو بأخرى يعاقب على الاستعمال ، مادام يعلم

---

(١) وهذا هو ما فعله المشرع المصرى بالنسبة لتزيف العملات ، حيث اعتبر التزيف جريمة مستقلة عن التزويج ( ٢٠٣٥ من قانون العقوبات ) . وما فعله بالنسبة للأختام والوثائق والعلامات ، حيث اعتبر استعمالها جريمة مستقلة عن جريمة تقليدها أو تزويرها ( ٢٠٦ م ) وما يندرج من قانون العقوبات .

(٢) بالنسبة للمحررات الرسمية . أما بالنسبة للمحررات العرفية فقد عاقبت على استعمالها أو الشروع فى استعمالها المادة ١٥١ من قانون العقوبات الفرنسى بالعقوبات ذاتها المقررة للتزوير فيها .

بتزويره رغم أنه لم يساهم في جريمة التزوير . أما إذا انتفى علمه بتزوير المحرر . فينتفى لديه القصد الجنائي ولا يرتكب جريمة الاستعمال<sup>(١)</sup> . مثال ذلك أن يزور شخص سند مديونية على آخر ثم يحوله إلى شخص ثالث حسن النية يستعمله في المطالبة بقيمة الدين وهو يجهل واقعة تزويره .

(جـ) يعاقب من يستعمل المحرر المزور بصرف النظر عن ادانة مرتكب جريمة التزوير أو عدم ادانته لأي سبب من الأسباب . فمن يستعمل المحرر المزور داخل مصر وهو عالم بتزويره يسأل عن جريمة الاستعمال ، ولو كان الفاعل في جريمة التزوير مجهولا فحفظت الدعوى بالنسبة له ، أو كانت الدعوى الجنائية قبله قد انقضت بالوفاة أو بمضي المدة المسقطه لها ، أو كان قد صدر أمر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية ضد مرتكب جريمة التزوير ، أو قضى ببراءة المتهم بالتزوير لعدم ثبوت الواقعة عليه أو لانعدام قصده الجنائي أو لاي سبب آخر غير انعدام التزوير .

( د ) إذا كان مرتكب جريمة التزوير هو نفسه الذى قام باستعمال المحرر المزور ، فانه يكون مرتكبا لجريمتين لا لجريمة واحدة . ويستتبع ذلك أنه إذا انتفت مسؤوليته عن احدى الجريمتين ، فلا يشمل ذلك الجريمة الاخرى ، فإذا تعذر مثلا اثبات أنه هو الذى قام بالتزوير ، فيسأل عن الاستعمال وتطبق عليه عقوبته<sup>(٢)</sup> . وإذا ثبتت مسؤوليته عن الجريمتين استحق العقاب عليهما ، إلا إذا وقع الفعلان لغرض واحد وكانا مرتبطين ارتباطا لا يقبل التجزئة ، إذ في هذه الحالة يجب اعتبارهما جريمة واحدة والحكم على مرتكبيهما بالعقوبة المقررة لاشد

---

(١) فالقصد الجنائي في جريمة الاستعمال يختلف تماما عنه في جريمة التزوير . ففى الأول القصد عام كما سنرى يمتثل في العلم بتزوير المحرر ، بينما في الثانية القصد خاص كما رأينا يتطلب نية استعمال المحرر المزور فيما زور من أجله وليس استعماله بالفعل . ويترتب على ذلك أن قصد الاستعمال قد ينعدم لدى المزور ويوافر لدى المستعمل ، وعلى العكس قد يوافر القصد لدى المزور ولكنه ينقضى لدى المستعمل للمحرر ذاته .

(٢) ولذلك أهمية عملية لأن التزوير صعب الإثبات في بعض الصور وقد لا يتم اكتشاف الجريمة ، بينما الاستعمال فعل يتم علانية ، ولذلك يسهل اثباته .



مجرمتين . طبقا لنص المادة ٣٢ فقرة ثانية من قانون العقوبات<sup>(١)</sup> . لكن تطبيق العقوبة لا تند في حالة التعدد المادى منوط بوجود الارتباط مع وحدة الغرض بين التزوير والاستعمال ، بأن يكون الجاني قد استعمل المزور في الغرض ذاته الذى من أجله قام بتزويره ، ويعنى ذلك أن استعمال المزور في غرض معين كان هو الامر الملحوظ عند ارتكاب التزوير . أما إذا استعمل المزور في غرض آخر غير الغرض الذى من أجله ارتكب التزوير ، بأن كانت غاية الجاني من التزوير استعمال المزور في جهة معينة ثم استعمله في جهة أخرى ، فإن التعدد المادى للجرائم مع الارتباط ووحدة الغرض لا يتحقق ، ومن ثم تتعدد العقوبات . وقد يحدث عملا في بعض الصور أن يندمج فعل الاستعمال مع فعل التزوير بحيث لا يمكن القول بوجود فعلين مستقلين هما التزوير والاستعمال . مثال ذلك أن يتحلل شخص شخصية غيره في حوالة بريديّة ويوقع باسمه ويتسلم قيمة الحوالة على الفور ، أو أن يتحلل شخص شخصية غيره ويوقع باسمه لتسلم شهادة اعفاء من الخدمة العسكرية صادرة لهذا الأخير . وفي هذه الأحوال نكون أمام تعدد معنى أو صوري للجرائم ، وتكون العبرة بالجريمة التى عقوبتها أشد ، فيحكم بعقوبتها دون غيرها ، طبقا للمادة ٣٢ فقرة أولى من قانون العقوبات ، وهى هنا جريمة التزوير .

## المبحث الأول

### أركان جريمة الاستعمال

نصت على استعمال المحررات الرسمية المزورة المادة ٢١٤ ع الثى تقرر أن « من استعمل الأوراق المزورة المذكورة في المواد الثلاث السابقة وهو يعلم بتزويرها يعاقب بالاشغال الشاقة أو بالسجن من ثلاث سنين إلى عشر » . كما نصت المادتان ٢١٤ مكررا ، ٢١٥ ع على استعمال المحررات العرفية المزورة .

(١) والعقوبة الأشد بالنسبة لتزوير المحررات الرسمية واستعمالها هى عقوبة جريمة التزوير . أما فيما يتعلق بالمحررات العرفية ، فالعقوبة واحدة بالنسبة للتزوير والاستعمال .

يستفاد من النصوص السابقة أن قيام جريمة الاستعمال يتطلب توافر  
ركبتين : الأول مدى يتمثل في استعمال محرر مزور ، والثاني معنى  
صورة القصد الجنائي .

## المطلب الأول

### استعمال المحرر المزور

لا يمد فعل الاستعمال جريمة إلا إذا ورد على محرر مزور ، سواء كان هذا  
المحرر رمزيا أو عرفيا ، فلا عقاب على استعمال الاقراءات الفردية الكاذبة  
التي لا تحقق التزوير في المحرر ، فمن يستعمل فواتير يثبت فيها بيانات  
كاذبة عن البضائع التي كان يخلص عليها قيمة ما صرفه في هذا الشأن  
لا يعاقب على جريمة الاستعمال<sup>(١)</sup> . ويشترط في المحرر الذي يحقق استعماله  
الركن المادي للجريمة أن يكون قد استوفى المظهر القانوني الذي يتعين توافره  
لكي يعتبر محررا مزورا ، وتطبيقا لذلك لا تقوم جريمة الاستعمال في حق من  
يستعمل محررا عرفيا لا يصلح أساسا لدعوى أو حق ، ولا تقوم في حق من  
يستعمل محررا ظاهرا البطلان لوضوح التزوير فيه ، إذ مثل هذا المحرر يفتقد  
حتى مجرد المظهر القانوني الذي يتطلبه قيام جريمة التزوير ، ومن ثم لا عقاب  
على تزويره ولا على استعماله . لكن لا يشترط لاعتبار المحرر مزورا أن « افر  
القصد الجنائي لدى المزور ، لان توافر القصد أو عدم توافره ليس من شأنه أن  
يؤثر في توافر ماديات جريمة التزوير ، وهي التي يعول عليها لقيام جريمة  
الاستعمال ، التي تستقل — كما رأينا — عن جريمة التزوير<sup>(٢)</sup> . وعلى كل حال  
فتقدير كون الورقة التي جرى استعمالها مزورة أم لا يدخل في سلطة قاضي  
الموضوع الذي يفصل في جريمة الاستعمال .

(١) قض ٢٤ يونيو ١٩٣٥ ، مجموعة القواعد القانونية ، ج ٣ رقم ٣٩١ ، ص ٤٩٣ . وفيه قررت  
المحكمة أن « الاستعمال العقاب عليه قانونا هو استعمال ورقة تكون في ذاتها مزورة تزويرا يعاقب  
عليه القانون . أما تغير الحقيقة في ورقة هي من صنع من غير فيها وليس لها من الحجية ما يجعلها  
صالحة لأن تكون أساسا للمطالبة بحق ، واستعمال هذه الورقة بعد ذلك ، فلا عقاب عليه » .  
(٢) ولذلك يعاقب المتهمم عن جريمة الاستعمال رغم انتفاء القصد الجنائي لدى المزور . ويندرج هـ « ثانيا » .

أما فعل الاستعمال الذي يحقق ماديات الجريمة التي نحن بصددها ، فيقصد به التمسك الإرادي بالمرور أو الاحتجاج به كما لو كان محررا صحيحا ، أى استغلال المرور المزور فيما أعد له . وعلى ذلك فحيازة المرور المزور لا تعتبر استعمالا له ولو أقر الشخص بوجود المرور المزور في حيازته ، لأن الجريمة لا تتحقق بمحليّة محرر مزور ، بل باستعماله . كذلك فإن مجرد تقديم المرور للغير أو عرضه عليه لا يعد استعمالا له ، لأن الاستعمال يعنى أن من يقدم المرور للغير يريد أن يستند إليه ويحتج به باعتباره صحيحا . ومن ثم لا يتحقق الاستعمال إذا كان الجاني قد قدم المرور المزور إلى الغير بوصفه كذلك ، فمن يبيع وثائق مزورة للغير بعد أن أفهمه أنها مزورة لا يرتكب جريمة الاستعمال ، وإنما يرتكب هذه الجريمة من اشترى الوثائق إذا قدمها باعتبارها صحيحة للاحتجاج بها في الغرض الذي من أجله اشتراها ، ويسأل بائع هذه الوثائق باعتباره شريكا في جريمة الاستعمال . ولا يشترط لقيام الاستعمال أن يكون من يحتج بالمرور المزور على أنه صحيح هو نفسه من دفع المرور في التعامل ، بل تتوافر جريمة الاستعمال ولو كان من يحتج بالمرور المزور شخصا غير الذي قدمه مادام يعلم بتزويره . وفي هذه الحالة لا يكفي للقول بتوافر العلم مجرد التمسك بالورقة المزورة ، بل يجب على حكم الادانة أن يقيم الدليل على توافر هذا العلم لدى المتهم ، وإلا كان قاصر اليان<sup>(١)</sup>.

---

في حالة من يضمن كمية لاغراض علمية أو لاثبات براءته في التقليد دون أن تصح نيته إلى استعمالها ، ولكنها تقع في يد شخص يعلم بتزويرها فيستعملها ، فتقوم في حقه جريمة الاستعمال بتوافر قصد الاستعمال لديه هو ، رغم انتفاء قصد الاستعمال لدى المزور .

(١) تقض ٩ يناير ١٩٥٠ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة الأولى ، رقم ٨٢ ، ص ٢٤٨ . وفي هذه الواقعة كانت محكمة الموضوع قد حكمت بتوافر العلم من مجرد التمسك بالورقة المزورة ، ولذا كانت زوجة في جريمة الاستعمال لأنها تمسكت بورقة مزورة قدمها زوجها في قضية مدنية . ووضح أن نقض هذا الحكم لم يكن على أساس أن من يحتج بالمرور المزور هو غير من فهمه ، بل بسبب عدم التمسك بمحكمة الموضوع الدليل على توفر العلم لدى المتهم بتزوير المرور الذي يحتج به ، لاسيما أنها لم تقم بالتزوير ولم تشترك فيه . وراجع في المنى ذاته تقض ٣ فبراير ١٩٨٢ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ٣٣ ، رقم ٢٦ ، ص ١٣٣ ، تقض ٢٨ مارس ١٩٩١ في الطعن رقم ١٨٢٦ لسنة ٥٩ القضائية ، لم ينشر بعد .

والاستعمال يتطلب وجود المحرر المزور وتقديمه في التعامل والتحكيم به ، ولذلك لا يعتبر استعمالا لسند مزور مجرد الإشارة إليه في عريضة دعوى أو ورود ذكره في المرافعة دون تقديمه بالفعل إلى المحكمة<sup>(١)</sup>. وإذا قدم الجاني المحرر المزور إلى محاميه لاستعماله في الدفاع عنه ، فلا يعد ذلك استعمالا منه للمحرر ، وإنما يسأل مقدم المحرر باعتباره شريكا في جريمة الاستعمال ، إذا تمت بواسطة المحامي الذي استعمل المحرر مع العلم بتزويره . وعلى ذلك فاستعمال الوكيل للمحرر المزور مع العلم بتزويره لا ينفى عنه جريمة الاستعمال ، لأن هذه الوكالة لا تنفي أنه هو الذي قارب الجريمة<sup>(٢)</sup>، سواء كان الاستعمال من تلقاء نفس الوكيل أو بناء على تعليمات موكله .

وتقوم جريمة الاستعمال سواء استعمل الشخص المحرر المزور ذاته ، أو استخرج صورة مطابقة له ثم استعملها مع العلم بالتزوير الحاصل في الأصل . فاستعمال الصورة هو في الواقع استعمال للمحرر الأصلي ذاته ، لأن الصور لم تجعل الا كشهادات بما هو ثابت في الأصل . وتطبيقا لذلك قضت محكمة النقض<sup>(٣)</sup> بأن استخراج صورة مطابقة للأصل المزور<sup>(٤)</sup> من الدفاتر الرسمية لاستعمالها ، مع العلم بالتزوير الحاصل في الأصل ، يعد استعمالا لورقة رسمية مزورة<sup>(٥)</sup>. ونعتقد أنه لا يشترط لامكان قيام الجريمة باستعمال صورة المحرر المزور أن تكون الصورة مصدقا عليها بما يفيد مطابقتها للأصل ، فحتى إذا خلت الصورة من هذا التصديق ، تقوم باستعمالها الجريمة<sup>(٦)</sup>. ونستند في تبرير

(١) نقض ٢٥ يناير ١٩٤٣ ، مجموعة القواعد القانونية ، ج ٦ ، رقم ٨٥ ، ص ١١٨ .

(٢) نقض أول فبراير ١٩٦٦ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ١٧ ، رقم ١٣ ، ص ٦٩ .

(٣) نقض ٧ يونيو ١٩٤٣ ، مجموعة القواعد القانونية ، ج ٦ ، رقم ٢١٦ ، ص ٢٨٧ . وراجع

نقض ٢٦ يونيو ١٩٥٦ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ٧ ، رقم ٢٥٠ ، ص ٩١٠ .

(٤) وكان الأصل هو عقد مزور في ملفات الشهر العقاري وكان التهم على علم بالتزوير الحاصل في الأصل .

(٥) وقد برزت المحكمة ذلك لا على أساس أن هناك تزويرا في صورة العقد ذاتها ، بل على أساس أن البيانات المستشهد عليها بالصورة مزورة ، فاستعمال الصورة في الواقع وحقيقة الأمر استعمال لأصل العقدين وما عليها من تأشيرات رسمية لا تحقق والواقع مما يعتبر تزويرا في أوراق رسمية .

(٦) قال الدكتور عوض محمد ، المراجع السابق ، ص ٣٣٥ وهو يرى أنه لا يكفي للعقد أن يسمى

هذا الرأى إلى اعتبارات عملية ، حيث تطورت وسائل التصوير وكثر تعامل الناس بصور المحررات الرسمية والعرفية ، هذا من ناحية . ومن ناحية أخرى يحدث في العمل أن تقبل صورة المحرر الرسمى أو العرفى ، ولو لم يكن مبصدا عليها بما يفيد مطابقتها للأصل ، مما يقتضى اسباغ الحماية الجنائية عليها .

ويتحقق الركن المادى لجريمة الاستعمال ، ولو لم يعتقد من يحتج قبله بالمحرر المزور في صحة هذا المحرر ، فتقوم الجريمة سواء كان من يحتج قبله بالمحرر يعلم بتزويره فعلا أو يجهل تلك الواقعة ، وسواء قبل الورقة المزورة أو رفضها . لذلك تم جريمة الاستعمال بمجرد تمسك الجانى بالورقة المزورة والاحتجاج بها كما لو كانت صحيحة لتحقيق غرض معين ، ولو لم يتحقق هذا الغرض<sup>(١)</sup> . واعمالا للقاعدة ذاتها ، يعتبر استعمالا للمحرر المزور تقديمه بالفعل إلى القضاء حتى لو حصل تنازل عنه بعد ذلك أو عدول عن التمسك به ، لأن التنازل عن المحرر المزور أو العدول عن التمسك به يعد لاحقا على تمام الجريمة ، فلا أثر له على قيامها<sup>(٢)</sup> .

وتحديد ما إذا كان قد حدث استعمال للمحرر هو مما يدخل في نطاق السلطة التقديرية لقاضى الموضوع دون رقابة عليه من محكمة النقض . لكن وصف الافعال التى اعتبرتها محكمة الموضوع استعمالا محققا للركن المادى للجريمة هو من مسائل القانون التى تخضع لرقابة محكمة النقض . لذلك يتعين

---

= الورقة المستعملة صورة ولا أن ثبت مطابقتها للأصل ، بل يجب أن تكون مطابقتها للأصل ثابتة بطريق رسمى .

(١) نقض ٥ فبراير ١٩٤٦ ، مجموعة القواعد القانونية ، ج ٧ ، رقم ٨٠ ، ص ٧٣ . ويرجع ذلك إلى أن ترتب الضرر على الفعل لا يعد عنصرا في النموذج القانونى لجريمة استعمال المحرر المزور ، بل أن ترتب الضرر هو أثر من آثار الفعل وليس عنصرا فيه . فاحتمال حدوث الضرر من جرائم الاستعمال هو علة العقاب على استعمال المحررات المزورة . وهذا الاحتمال يتوافر من تزوير المحرر ، ومن ثم لا يكون هناك مورد لتبليبه كمصدر لجريمة الاستعمال . قارن نقض جنائى فرنسى

Crim., 9 Mai 1984, B.C., N° 161, P. 416.

(٢) نقض ١٥ مارس ١٩٦٦ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ١٧ ، رقم ٦٠ ، ص ٣٠٣ ، ٢٤ مايو ١٩٨٣ ، السنة ٣٤ ، رقم ١٣٥ ، ص ٦٦٦ .

Crim. 4 Mai 1987, B.C., N° 176, P. 475.

على محكمة الموضوع أن تبين في حكمها بالأدانة ظروف تقديم المحرر المزور والأفعال التي اعتبرتها استعمالاً له ، حتى تتمكن محكمة النقض من أعمال رقابتها على توافر أركان الجريمة ، فإذا لم يذكر كل ذلك في الحكم كان باطلاً واجبا نقضه<sup>(١)</sup>.

## المطلب الثاني القصد الجنائي

جريمة استعمال المحررات المزورة جريمة عمدية ، ولذلك ينبغي لقيامها توافر القصد الجنائي<sup>(٢)</sup> والقصد الجنائي المتطلب لقيامها هو القصد العام ، فلا يتطلب القانون فيها أى قصد خاص ، ويستفاد تطلب القصد العام وحده من العبارات الصريحة لنص المادتين ٢١٤ و ٢١٥ من قانون العقوبات . والقصد العام في هذه الجريمة يتوافر بعدم الجاني بأن الورقة التي يحتج بها مزورة ، وإرادته رغم هذا العلم استعمالها والاحتجاج بها لترتيب أثر صحيح عليها . فإذا لم يتوافر علم المتهم بأمر تزوير محرر ، انتفى القصد الجنائي لديه<sup>(٣)</sup> . والعلم الذي يعتد به هو العلم الحقيقي ، فلا يفترض علم المتهم بتزوير الورقة ، إلا إذا كان هو نفسه الذي قام بتزويرها أو اشترك فيه ثم استعمالها بعد ذلك ، إذ العلم هنا يفترض دون حاجة إلى إثباته<sup>(٤)</sup> . أما إذا كان المتهم يجهل بأمر تزوير المحرر ، ولو كان

(١) نقض ١٧ أكتوبر ١٩٠٩ ، مجموعة القواعد القانونية ، ج ١ ، رقم ٣٠٢ ، ص ٣٥٣ .

(٢) والجريمة عمدية في كل أحوالها ، أي كان نوع المحرر المزور الذي وقع عليه الاستعمال . لذلك لا ترتكب جريمة الاستعمال بالخطأ ولو كان جسيماً .

(٣) فإن كان يعتقد أن المحرر صحيح ، تخلف قصده . ويتفى القصد إذا كان المتهم يجهل واقعة التزوير ، سواء كان جهله معتقداً أو غير معتقداً ، لأن القصد قوامه العلم ، والجهل ينقض العلم أي كان سببه . فلا يتصور أن يقوم القصد مع الجهل في أي حال ، الدكتور عوض محمد ، المراجع السابق ، ص ٣٣٨ ، وراجع قض ٣٠ مارس ١٩٨٣ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ٣٤ ، رقم ٩٤ ، ص ٤٦٠ .

(٤) وفي هذه الحالة يستفاد تعلمه بتزوير المحرر لا من واقعة استعماله . بل من واقعة تزويره للمحرر أو الاشتراك فيه . راجع قض ١٦ مايو ١٩٨٥ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ٣٦ ، رقم ١٢١ ، =

الجهل يرجع إلى إهماله وتقصيره في تحرى الحقيقة ، فلا تقوم الجريمة في حقه . لكن إذا كان من يتمسك بالمرحور المزور يجهل وقت استعماله أنه محرور مزور ، ثم علم بتزوير المرحور بعد تقديمه بحسن نية ، وجب عليه أن يتنازل عن التمسك به بمجرد توافر هذا العلم . فإذا استمر رغم علمه يتمسك بالمرحور المزور ، فإن القصد يتعاصر لديه من تأريخ هذا العلم مع فعل الاستعمال ، لأن جريمة الاستعمال في أغلب حالاتها من الجرائم المستمرة ، فيكفي أن يتعاصر القصد فعل الاستعمال في أى لحظة من لحظات الاستمرار حتى تقوم الجريمة ، واعتبرا من هذه اللحظة تكون الجريمة قد ارتكبت . أما إذا كان العلم بالتزوير الحاصل في المرحور قد طرأ بعد أن انتهى فعل الاستعمال ، فلا تتحقق جريمة الاستعمال قانونا لانعدام التعاصر بين القصد اللاحق والفعل السابق عليه<sup>(١)</sup>.

لكن لا يلزم توافر علم المتهم بنوع المرحور الذى يستعمله على الرغم من اختلاف عقوبة الاستعمال تبعاً لنوع المرحور . فإذا استعمل الجاني محررا رسميا معتقدا أنه محرر عرى ، كان جهله بذلك غير ذى أثر على القصد ، لأن الغلط في تكييف المرحور إنما هو غلط في القانون لا في الواقع ، وهو غلط في قانون

ص ٦٨٢ . لكن العكس غير صحيح ، بمعنى أن مجرد تمسك المتهم بالمرحور المزور وكونه صاحب المصلحة في تزويره ، لا يكفي للتنبيل على ارتكابه التزوير أو علمه به . راجع نقض ٣ فبراير ١٩٨٢ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ٣٣ ، رقم ٢٦ ، ص ١٣٣ . وتطبيقاً لذلك يكون قاصر البيان مسوحاً للنقض حكم الادانة الذي يستظهر علم المتهم بتزوير المرحور من مجرد تقديمه في الدعوى المدنية دون القامة الدليل على أن المتهم هو الذي قارف التزوير أو اشترك فيه ، نقض ٢٨ مارس ١٩٩١ في الطعن رقم ١٨٢٦ لسنة ٥٩ القضائية ، لم ينشر بعد .

(١) لكن يلاحظ أن جريمة الاستعمال قد تكون وقتية وذلك في الاحوال التي لا يتطلب فيها التمسك بالمرحور المزور على أنه صحيح غير وقت يسر . مثال ذلك من يقدم إلى رجل الشرطة بطاقة شخصية مزورة ليثبت له أنه غير الشخص المطلوب القبض عليه ، أو من يقدم اشتراكا مزورا لفتش السكة الحديد ليحبه من دفع ثمن تذكرة السفر مع القرامة . وعندما تكون جريمة الاستعمال وقتية ، فإن كل استعمال للمرحور المزور بعد جريمة استعمال قائمة بنفسها . ولاختيار جريمة الاستعمال مستمرة أو وقتية أهمية تتعلق بوقت توافر القصد الجنائي كما ذكرنا في المتن ويحدد نطاق سريان القانون الجديد ، ويحدد الانحصاص المكاني . ويبدء سريان انقضاء النقط للدعوى الجنائية . راجع نقض ٥ مارس ١٩٧٨ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ٢٩ ، رقم ٤١ ، ص ٢٢٤ ، ١٤ مارس ١٩٨٣ ، السنة ٣٤ ، رقم ٦٩ ، ص ٣١٩ .

جنائي لا يعتد به . ولا أهمية للملم انهم في جريمة الاستعمال بأن التزوير الواقع في المحرر الذي يستعمله معاقب عليه أو غير معاقب عليه . فسواء أن يتوافر لديه هذا العلم أو أن يثبت انتفاعه ، فقد رأينا أن جريمة الاستعمال تستقل عن جريمة التزوير ، ومقتضى هذا الاستقلال أنه يمكن العقاب على الاستعمال ، ولو كان التزوير غير معاقب عليه في ذاته ، فما يعتد به المشرع في جريمة الاستعمال هو علم المستعمل بأن المحرر الذي يستعمله هو محرر مزور في الجزء منه الذي يريد أن يحتاج به لترتيب أثر لا يرتبه سوى المحرر الصحيح ، وهذا العلم لا يلزم لتوافره أن يكون التزوير معاقبا عليه قانونا ، إذ يكفي لقيامه أن تتوفر ماديات التزوير<sup>(١)</sup> . لذلك سبق أن رأينا أن توافر القصد الجنائي لدى المزور للمحرر أو عدم توافره ، ليس من شأنه أن ينفي جريمة الاستعمال إذا كان المستعمل على علم بعدم مطابقة الجزء الذي يحتاج به من المحرر للحقيقة . كما أنه لا يلزم في جريمة الاستعمال أن يعرف الجاني شخص المزور ولا أن يحيط بظروف التزوير وملابساته ، بل يكفي أن يكون عاناً بما في المحرر من تزوير<sup>(٢)</sup> .

ويتطلب القصد الجنائي بالإضافة إلى العلم بتزوير المحرر المستعمل ، ارادة استعمال هذا المحرر المزور على أنه محرر صحيح . يترتب على ذلك أن عدم اتجاه الارادة إلى فعل الاستعمال ذاته ، أو اتجاهها إلى فعل استعمال المحرر بوصفه مزورا لا صحيحا ، من شأنه أن ينفي القصد الجنائي لدى المستعمل . وتطبيقا لذلك يتخلف القصد لدى من يحوز محررا مزورا سرق منه وطرح للاستعمال لعدم اتجاه ارادته إلى فعل الاستعمال أصلا ، فمن يحتفظ لديه بشيك مزور ضمانا لدينه لا يتركب جريمة الاستعمال إذا سرق منه الشيك وقدم للبنك بغرض تحصيله . كما يتخلف القصد لدى من يستعمل المحرر على أنه محرر مزور ، رغم توافر فعل الاستعمال ، لعدم اتجاه الارادة إلى الاحتجاج بالمحرر على أنه صحيح ، مثال ذلك من يبيع للغير وثائق مزورة بوصفها كذلك ، ولا أهمية لأعتياد الغير في صحة هذه الوثائق من عدمه . ولا تتوافر ارادة

(١) لذلك يطلق على الاسم الأول كان المحرر المزور الذي جرى استعماله بطلا ، ورفع نقص ١٠ مارس ١٩٨٢ ، مجر أحكام النقض - السنة ٣٣ ، رقم ٩٦ ، ص ٣٢٦ .

(٢) الدكتور عوض محمد ، ص ٣٤٠ .



استعمال المحرر المزور إذا كان المتهم قد أكره على إبراز المحرر الذي يحوزه<sup>(١)</sup>، أو كان قد قدمه انصياعاً لأمر القاضي .

وإذا توافر القصد الجنائي بعنصره في جريمة الاستعمال ، فلا عبرة بالبواصت التي دفعت الجاني إلى هذا الاستعمال ، فالباعث المشروع وغير المشروع سواء في نظر القانون . وتطبيقاً لذلك يرتكب الجريمة من يستعمل محرراً مزوراً على أنه صحيح بغية التوصل إلى اقتضاء حق ثابت له ، أو للحصول على منفعة لا حق له فيها ، أو للاحاق ضرر بغيره . وهذا محض تطبيق للقواعد العامة على جريمة الاستعمال التي لا يعد الباعث ركناً من أركانها ، وإن جاز النظر إليه عند تقدير العقوبة باعتباره ظرفاً قضائياً مخففاً أو مشدداً حسب الاحوال .

### المبحث الثاني

### عقوبات جريمة الاستعمال

فرق المشرع في عقوبات الاستعمال تبعاً لنوع المحرر المزور الذي وقع عليه الاستعمال ، جريماً على سته في التفرقة بين عقوبات التزوير حسب نوع المحرر . لذلك جاءت عقوبات الاستعمال على النحو الآتي :

( أ ) إذا كان المحرر المستعمل رسمياً ، فقد اعتبر المشرع في المادة ٢١٤ ع جريمة الاستعمال جنائية قرر لها عقوبة الأشغال الشاقة أو السجن من ثلاث إلى عشر سنين . ويستحق هذه العقوبة المستعمل للمحرر الرسمي المزور أي كانت صفته ، فيستوى أن يكون موظفاً عاماً أو شخصاً عادياً .

( ب ) إذا كان المحرر المستعمل خاصاً بأحدى الجهات التي تساهم الدولة أو إحدى الهيئات العامة في مالها بنصيب ما بأيئة صفة كانت ، فقد اعتبر المشرع

---

(١) وتطبيقاً لذلك لا تتوافر الصفة الإرادية للاستعمال إذا حرر على المحرر المزور مع التهم أثناء تنفيذه أو تفتيش مسكنه ، تنفيذاً للأمر الصادر من السلطة التي تحقق منه في جريمة ارتكبا ، ولو لم تكن صحة المحرر عند التحقيق منه . وألزم أن فعل الاستعمال ذاته لا يوجد في هذا القرض .

في المادة ٢١٤ / ٢ مكرراً استعمال جنائية ، وقرر لها عقوبة السجن مدة لا تزيد على عشر سنين .

(جـ) إذا كان المهرر خاصاً باحدى الشركات المساهمة أو الجمعيات أو النقابات المنشأة طبقاً للأوضاع المقررة قانوناً أو كان خاصاً باحدى المؤسسات أو الجمعيات المتبرية قانوناً ذات نفع عام ، فالاستعمال كذلك جنائية طبقاً لنص المادة ٢١٤ / ١ مكرراً<sup>(١)</sup>، عقوبتها السجن مدة لا تزيد على خمس سنين .

وفي الحالات الثلاث السابقة ، يعاقب على الشروع في هذه الجنائيات طبقاً للقواعد العامة المقررة في المادة ٤٦ ع . والشروع متصور في جريمة الاستعمال ، لأن الاحتجاج بالمهرر المزور بوصفه صحيحاً يقتضى بحكم طبيعته عرض المهرر المزور على الغير ومطالبته بالاعتداد به باعتباره صحيحاً ، ويعنى ذلك بالضرورة اتصال علم الغير بهذه الامور ، ويترتب على ذلك أنه طالما لم يحدث هذا الاتصال ، فان جريمة الاستعمال تقف عند مرحلة الشروع . وتطبيقاً لذلك لا تقوم جريمة الاستعمال في حق من يرسل المهرر المزور في خطاب إلى من يراد التمسك به لديه ، إذا ضبطت الرسالة المحتوية للمهرر قبل وصولها إلى هذا الشخص .

(د) إذا كان المهرر المستعمل عرفياً خاصاً بآحاد الناس أو بالشركات الخاصة ، فاستعماله جنحة ، قررت لها المادة ٢١٥ ع الحبس مع الشغل . والشروع لا يعاقب عليه في هذه الحالة ، لأن الجريمة جنحة لم ينص المشرع على عقاب الشروع فيها .

✓ ويسرى في هذا الخصوص حكم الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات التي توجب الحكم بمصادرة الأشياء المضبوطة التي يعد صنعها أو استعمالها أو حيازتها جريمة في ذاته ، ولو لم تكن تلك الأشياء ملكاً للمتهم . وتطبيقاً لذلك نقضت محكمة النقض نقضاً جزئياً حكماً أدان المتهم بجريمة

(١) أضيفت للمادة ٢١٤ مكرراً من قانون العقوبات بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ ، وهو القانون نفسه الذي أضيف للمادة ٢٠٦ مكرراً إلى قانون العقوبات لتعاقب على تقليد أو تزوير الأختام والنفقات والعلامات الخاصة باحدى الجهات التي وردت في المادة ٢١٤ مكرراً ع .

اشتراك في تزوير واستعمال المحرر المزور مع العلم بتزويره ، وقضى بمحاكمة  
بالحبس مع الشغل ، إلا أنه أغفل الحكم بمصادرة المحرر المزور<sup>(١)</sup>.

وجدير بالذكر أن عقوبات جريمة الاستعمال ، المنصوص عليها في المواد  
٢١٤ ، ٢١٤ مكررا و ٢١٥ من قانون العقوبات ، لا تسرى إذا كان القانون  
قد نص على عقوبات مخففة للتزوير في المحرر رسميا كان أو عرقيا<sup>(٢)</sup>. ففى هذه  
الحالة تنطبق عقوبة الاستعمال التي يقررها النص الخاص إن وجد<sup>(٣)</sup>. أما إذا  
كان القانون لم يقرر عقوبة على استعمال المحررات المزورة التي يعاقب على  
تزويرها بعقوبات مخففة ، فمؤدى ذلك أنه لا يعاقب على استعمال هذه  
المحررات أصلا . لكن لا يصح أن يعاقب على هذا الاستعمال بالعقوبات  
المقررة في المواد ٢١٤ و ٢١٥ ع ، فقد استجملت المادة ٢٢٤ ع صراحة  
سريان أحكامها على أحوال التزوير المقررة بنصوص خاصة ، سواء وردت في  
قانون العقوبات ذاته أو في غيره من القوانين النائية النائية الخاصة<sup>(٤)</sup>.

(١) قض ٢ مايو ١٩٩١ في الملف ٥٢٢٢ لسنة ٥٩ القضائية ، لم ينشر بعد .

(٢) مثال ذلك حالات التزوير المنصوص عليها في المواد من ٢١٦ إلى ٢٢٢ من قانون العقوبات .

(٣) راجع للمادة ٢١٧ من قانون العقوبات .

(٤) في هذا النص ، راجع المذكور عرض محمد ، المرجع السابق ، ص ٣٤٨ . وهو يقرر أن ذلك  
فضلا عن تناقضه مع النص الصريح للمادة ٢٢٤ ع ، يتعارض مع الأصول للسيطرة في التفسير ،  
كما أنه يؤدى إلى نتيجة شاذة تصطدم مع السياسة العامة التي تتبناها للشرع في باب التزوير ، إذ  
مؤدى ذلك جعل عقوبة استعمال المحررات المزورة أشد من عقوبة تزوير هذه المحررات ذاتها .



**جرائم الاعتداء على الأشخاص والأموال**



- وردت جرائم الإعتداء على الأشخاص والأموال في الكتاب الثالث من قانون العقوبات تحت عنوان «الجنايات والجنح التي تحصل لأحاد الناس» (١) ، ويضم هذا الكتاب خمسة عشر باباً ، يتناول كل باب منها طائفة من الجرائم على النحو التالي :
- الباب الأول : القتل والجرح والضرب (المواد من ٢٣٠ إلى ٢٥١ مكرراً) .
- الباب الثاني : الحريق عمداً (المواد من ٢٥٢ إلى ٢٥٩) .
- الباب الثالث : اسقاط الحوامل وصنع وبيع الأشرطة والجواهر المغشوقة المضرة بالصحة (المواد من ٢٦٠ إلى ٢٦٥) .
- الباب الرابع : هتك العرض وإفساد الأخلاق (المواد من ٢٦٧ إلى ٢٧٩) .
- الباب الخامس : التضييع على الناس وجسمهم بدون وجه حق وسرقة الأطفال وخطف البنات وهجر العائلة (المواد من ٢٨٠ إلى ٢٩٣) .
- الباب السادس : شهادة الزور واليمين الكاذبة (المواد من ٢٩٤ إلى ٣٠١) .
- الباب السابع : القذف والسب وإفشاء الأسرار (المواد من ٣٠٢ إلى ٣١٠) .
- الباب الثامن : السرقة والاختصاص (المواد من ٣١١ إلى ٣٢٧) .
- الباب التاسع : التفالس (المواد من ٣٢٨ إلى ٣٣٥) .
- الباب العاشر : النصب وخيانة الأمانة (المواد من ٣٣٦ إلى ٣٤٣) .

(١) كما وردت هذه الجرائم في الباب الثاني من الكتاب الثالث من قانون العقوبات الفرنسي تحت عنوان «الجنايات والجنح الواقعة ضد الأفراد» . ويشمل هذا الباب المواد من ٢٩٥ إلى ٣٠٦ . وفي قانون العقوبات الفرنسي المجدد وردت جرائم الإعتداء على الأشخاص في الكتاب الثالث . ووردت جرائم الإعتداء على الأموال في الكتاب الثالث .

الباب الحادى عشر : تعطيل الزادات والفش الذى يحصل فى المعاملات التجارية (المواد من ٣٤٤ إلى ٣٤٦) .

الباب الثانى عشر : ألعاب القمار والنصيب والبيع والشراء بالنمرة المعروفة باللوتيرى (المادتان ٣٥٢ ، ٣٥٣) .

الباب الثالث عشر : التخريب والتعيب والإتلاف (المواد من ٣٥٤ إلى ٣٦٨) .

الباب الرابع عشر : إنتهاك حرمة ملك الغير (المواد من ٣٦٩ إلى ٣٧٣) .

الباب الخامس عشر : التوقف عن العمل بالمصالح ذات المنفعة العامة والاعتداء على حرية العمل (المواد ٣٧٤ ، ٣٧٤ مكرراً ، ٣٧٥) .

وقد درج التقه على تقسيم الجرائم التى تحصل لأحاد الناس إلى نوعين من الجرائم : جرائم اعتداء على شخص الإنسان ، وجرائم اعتداء على مال الإنسان (١) . فالنوع الأول من الجرائم التى تحصل لأحاد الناس يشمل الجرائم التى تهدد بالخطر أو تلحق الضرر بالحقوق الشخصية للإنسان ، أى تلك الحقوق للصيقة بشخص المجنى عليه ، والتى يشكل المساس بها عدواناً على الوجود المادى أو المعنوى للإنسان . وأهم هذه الحقوق حق الإنسان فى الحياة ، وفى سلامة الجسم ، وفى الحرية ، وفى صيانة العرض والشرف والاعتبار .

أما النوع الثانى من الجرائم التى تحصل لأحاد الناس ، فيشمل الجرائم التى تهدد بالخطر أو تلحق الضرر بالحقوق المالية للإنسان ، أى تلك الحقوق التى يكون لها قيمة اقتصادية ، والتى يشكل المساس بها عدواناً على الوجود المالى للإنسان أو على قسطه المالى . ويمكن بالنظر فى بعضها أن يطلق عليها جرائم الاعتداء على الأمانة المالية للإنسان ، لتدويرها عن جرائم الاعتداء على شخص الإنسان ، وأهم

---

(١) وقد تبنى قانون العقوبات الفرنسى الجديد هذا التقسيم التقه . راجع الهامش السابق .



## الحقوق المالية للإنسان حق الملكية المنقولة أو العقارية .

وتقسيم الجرائم التي تحصل لأحد الناس إلى جرائم اعتداء على الأشخاص وجرائم اعتداء على الأموال يقوم - كما نرى - على أساس الموضوع أو المحل الذي يعرضه الجاني للخطر أو يلحق الضرر به ، فإن كان هو شخص الإنسان ، اعتبرت الجريمة من جرائم الاعتداء على الأشخاص ، أما إن كان هو مال الإنسان ، فإن الجريمة تكون من جرائم الاعتداء على الأموال . لكن التمييز بين هذين النوعين من الجرائم ليس بهذه السهولة في كل الأحوال ، فقد تلقى التفرقة بينهما إذا ما تضمنت الجريمة عدواناً على شخص الإنسان وعلى ماله في نفس الوقت . من ذلك مثلاً جرائم السرقة بالإكراه التي تتطوى بطبيعتها على اعتداء على شخص الإنسان وعلى ماله ، وجرائم انتهاك حرمة ملك الغير التي تتضمن اعتداءً على المجنى عليه في شخصه وحرمة بالإضافة إلى كونها اعتداءً على ملكه ، وجرائم الحريق العمد التي تقع على الأموال والأشخاص<sup>(١)</sup> ، وجرائم التهديد بارتكاب جريمة ضد النفس أو المال ، التي تحمي شخص المجنى عليه ، ومع ذلك اعتبرها قانون العقوبات المصري من جرائم الأموال وألحقها بجرائم السرقة واغتصاب المال في الباب الثامن من الكتاب الثالث<sup>(٢)</sup> .

كما تقدم نرى أن تقسيم الجرائم التي تحصل لأحد الناس إلى جرائم اعتداء على الإنسان وجرائم اعتداء على المال له طابع نسبي ، فهو يقوم على تغليب الجانب الأخرى من الحقوق التي يضر بها الجاني أو يعرضها لخطر الإضرار بها . بل إن من

---

(١) اعتبر قانون العقوبات الفرنسي هذه الجريمة من جرائم الاعتداء على الأموال ونص عليها بعد جرائم التخريب والتعذيب والاتلاف ، هنا في حين نظر إليها المشرع المصري على أنها من جرائم الاعتداء على الأشخاص ، وأدرجها بين هذه الجرائم ، وجعل موضعها في الباب الثاني من الكتاب الثالث بعد جرائم القتل والجرح والضرب مباشرة . راجع المواد ٤٣٤ وما بعدها من قانون العقوبات الفرنسي معذلة بالتأنيدي رقم ٨١-٨٧ الصادر في ٢ فبراير ١٩٨١ .

(٢) هنا في حين اعتبرها قانون العقوبات الفرنسي من جرائم الاعتداء على الأشخاص ، ونص عليها في المادة ٣٠٥ بعد جرائم القتل والتسميم مباشرة .

المجرائم التى أدرجها المشرع بين طائفة الجرائم التى تحصل لأحاد الناس ما لا يلحق ضرراً مباشراً بحقوق شخصية أو بحقوق مالية للإنسان ، وإنما يلحق ضرره المباشر المصلحة العامة . من ذلك مثلاً جرائم شهادة الزور واليمين الكاذبة (المواد من ٣٩٤ إلى ٣٠١) ، وألتي يقع الاعتداء المباشر فيها على حق المجتمع فى السير السليم لمرق القضاء (١) ، ومن ذلك أيضاً جرعة التوقف عن العمل بالمصالح ذات المنفعة العامة (المادتان ٣٧٤ ، ٣٧٤ مكرراً) .

وسوف ندرس فى هذا المؤلف أهم الجرائم التى تحصل لأحاد الناس ، معتمدين التقسيم الفقهى الخارج لها إلى جرائم اعتداء على الأشخاص وجرائم اعتداء على الأموال . وتتناول هذه الدراسة فى قسمين على النحو التالى :

**القسم الأول : جرائم الاعتداء على الأشخاص .**

**القسم الثانى : جرائم الاعتداء على الأموال .**

---

(١) ردت هذه الجرائم فى قانون العقوبات الفرنسى مع جرائم الاعتداء على حرمة الحياة الخاصة والبلاغ الكاذب وإشطاء الأسرار (المواد ٣٦١ وما بعدها) . لكن قانون العقوبات الفرنسى الجديد أدرج هذه الجرائم بين جرائم الاعتداء على العدالة (المواد ٤٣٤-١ وما بعدها) .

**القسم الأول**  
**جرائم الاعتداء على الأشخاص**

## تجهيد وتقسيم :

وأينا أن جرائم الاعتداء على الأشخاص هي الجرائم التي تقع اعتداءً على الحقوق الشخصية للإنسان ، سواء مست كيانه المادى أو كيانه المعنوى . فالمساس بالكيان المادى للإنسان يتحقق عن طريق الاعتداء على أهم حقوق الإنسان قاطبة وهو حقه فى الحياة ، حين يتمثل الاعتداء فى القتل الذى ينهى حياة الإنسان . كما يتحقق المساس بالكيان المادى للإنسان عن طريق الاعتداء على حقه فى سلامة جسمه ، حين يتمثل الاعتداء فى أفعال الجرح والضرب وإعطاء المواد الضارة بصحة الإنسان وسلامته الجسدية .

لكن الإنسان ليس كياناً مادياً فحسب ، بل إنه كذلك كيان معنوى يحرص القانون على حمايته بقدر ما يحى الوجود المادى للإنسان ، لأن شعور الإنسان بقيمته المعنوية لا يقل أهمية عن حرصه على حقه فى الحياة وسلامة الجسم . والمساس بالكيان المعنوى للإنسان يتحقق عن طريق الاعتداء على عرضه وإفساد أخلاقه ، لذلك يجرم المشرع أفعال الاعتداء على العرض وإفساد الأخلاق . كما يحى المشرع شرف الإنسان واعتباره ويجرم أفعال المساس بالشرف والاعتبار .

وتدرس فيما يلى أهم صور الاعتداء على الحقوق الشخصية للإنسان ، وهى الاعتداء على الحق فى الحياة الذى به تتحقق جرائم القتل واسقاط الحوامل ، والاعتداء على الحق فى سلامة الجسم الذى يتخذ صورة الجرح أو الضرب أو إعطاء المواد الضارة ، والاعتداء على الحق فى صيانة العرض الذى يتحقق بأفعال الاختصاب وهتك العرض والفعل الفاضح والزنا ، والاعتداء على الحق فى الشرف والاعتبار الذى يتخذ صورة القذف أو السب أو البلاغ الكاذب أو إفشاء الأسرار .

ونتناول أفعال الاعتداء على كل حق من هذه الحقوق الشخصية فى باب مستقل

على النحو التالى :-

**الباب الأول : جرائم الاعتداء على الحق في الحياة .**

**الباب الثاني : جرائم الاعتداء على الحق في سلامة الجسم .**

**الباب الثالث : جرائم الاعتداء على العرض .**

**الباب الرابع : الجرائم الماسة بالشرف والاعتبار .**

# الباب الأول

## جرائم الاعتداء على الحق فى الحياة

يحمى القانون حق الإنسان فى الحياة باعتباره أهم حقوق الإنسان على الإطلاق. ويقر القانون لبعض صور الاعتداء على الحق فى الحياة أشد العقوبات . وحرص القانون على إحاطة هذا الحق الأساسى للإنسان بالحماية جعله لا يقصر حماية الحق فى الحياة على الفترة التى تمتد من ولادة الإنسان حتى وفاته ، وإنما مد هذه الحماية إلى الجنين فى بطن أمه . ومن ثم كانت حماية الحق فى الحياة مقرونة قانوناً حتى قول ولادة الإنسان . أى حين يكون حملاً مستكناً لم يخرج بعد إلى العالم الخارجى (١) .

واستقراء النصوص التى يحمى بها قانون العقوبات حق الإنسان فى الحياة ، يشير إلى أن المشرع أراد إحكام سياج الحماية الجنائية لهذا الحق . لذلك فهو لم يقتصر على الاعتداء المتعمد على هذا الحق فحسب ، بل هو يجرم كذلك الاعتداء عليه ولو حصل نتيجة إهمال أو عدم احتياط . وقد رأينا أن القانون يحمى الجنين قبل ولادته ، إستكمالاً لحماية حق الإنسان فى الحياة من بدايتها إلى نهايتها . وأخيراً يعاقب القانون على إخفاء جثة القتل أو دفنها بدون إخبار جهات الاقتضاء ، وهى جريمة لها صلة بالقتل مما يقتضى دراستها معه .

وعلى هذا النحو تنقسم دراستنا لجرائم الاعتداء على الحياة إلى أربعة فصول :

### الفصل الأول : القتل العمد .

### الفصل الثانى : القتل غير العمد .

### الفصل الثالث : إخفاء جثة القتل .

### الفصل الرابع : إسقاط الحوامل .

---

(١) فالجنين يتمتع بالحياة ، وإن كانت حياته من نوع مختلف عن الحياة التى يحميها القانون بتجريم أفعال القتل . فحياة الجنين وإن كانت حياة مستقبلية إحصائية ، إلا أنها تستوجب الحماية القانونية ، ولذلك يحميها المشرع بالنصوص التى تعاقب على إسقاط الحوامل .

## الفصل الأول القتل العمد

القتل العمد هو أقدم الجرائم التي ارتكبتها الانسان ، وهو من أكبر الكبائر في الشرائع كافة<sup>(١)</sup> . وكان وما يزال من الأفعال الموجبة لأقصى العقوبات ، باعتباره اعتداء على حياة الغير يترتب عليه إزهاق روحه أو حق الفرد في الحياة وإن كان ثابتاً لفرد معين بالذات ، إلا أن له صفة إجتماعية غالية . فالنسبة للفرد يعد الحق في الحياة أغلى وأثمن ما يحرص عليه ويدافع عنه بكل شيء دونه . وبالنسبة للمجتمع يعد حق الفرد في الحياة ذا أهمية بالغة ، إذ تقع كل فرد من أفراد المجتمع بحقه في الحياة هو أساس وجود المجتمع ذاته ، وشرط ضروري لاستمراره وإزدهاره وتقدمه<sup>٢</sup> . والصفة الإجتماعية الغالية لحق الانسان في الحياة هي التي تفسر عدم الاعتداد برضاء المجنى عليه باعتباره سبباً لإباحة فعل القتل ، لأن الفرد لا تثبت له صفة في التصرف في حقه في الحياة ، إذ أن حياته ليست ملكاً خالصاً له ، وإنما حق المجتمع فيها غالب على حق الفرد ، والقاعدة أن ما يختلط فيه حق الفرد وحق

---

(١) والشرعة الإسلامية تعتبر حفظ النفس من الضرورات الخمس . لذلك يعتبر قتل النفس التي حرم الله قتلها إلا بالحق من أكبر الكبائر . وقد عالج التشريع الإسلامي على القتل العمد بعقوبة أخوية وعقوبة دينية . فالعقوبة الأخوية وردت في قول الله تعالى «ومن قتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً فيه وغضب الله عليه ولعنه وأعد له عذاباً عظيماً» (سورة النساء ، آية ٩٣) . أما العقوبة الدينية فهي القصاص ، لقوله تعالى «يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر والعبد بالعبد والأنثى بالأنثى فمن على له من أخيه شيء فأتياح بالمعروف وأداء إليه بإحسان ذلك تخفيف من ربكم ورحمة فمن اعتدى بعد ذلك فله عذاب أليم . ولكم في القصاص حياة يا أولى الألباب لعلكم تتقون» (سورة البقرة ، الأيتان ١٧٨ ، ١٧٩) . والشرعة الإسلامية تمنح الاعتداء على النفس ، سواء وقع الاعتداء من الغير أو من الانسان على نفسه بالانتحار أو محاولة الانتحار ، لقوله تعالى «ولا تقتلوا أنفسكم إن الله كان بكم رحيماً» (سورة النساء ، آية ٢٩) . هذا في حين أن القوانين الرضعية لا تعالج على الانتحار أو الشروع فيه أو حتى الاشتراك في الانتحار ، إلا في أحوال التعرض عليه بالنسبة لبعض القوانين ، وليس منها القوانين المصرية .

المجتمع ، وكان حق المجتمع أقوى ، امتنع على الفرد التصرف فيه .

وقد اقتصر القانون على بيان حقية القتل العمد في المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات دون أن يعرفه . لكن تعريف القتل لا يثير أى صعوبة في الفقه ، التي يعرفه بأنه «اعتداء» إنسان عمداً على حياة آخر يترتب عليه إزهاق روحه . ويحدد هذا التعريف محل القتل وهو الإنسان الحي . ويشير إلى ماديته التي تتمثل في في فعل الاعتداء من إنسان على حياة غيره ، وتبنيته المحددة في القانون وهي إزهاق روح المجنى عليه . كما يحدد ركنه المعنوي وهو القصد الجنائي .

ودراسة جريمة القتل العمد تقتضي أن نبدأ بتحديد الأركان العامة للقتل العمد ، ثم نعرض للقتل العمد في صورته المشددة ، وأخيراً نعرض للصورة المخففة من القتل العمد .

## المبحث الأول

### الأركان العامة للقتل العمد

القتل العمد هو اعتداء إنسان عمداً على حياة إنسان آخر ، يترتب عليه إزهاق روحه . ويحدد هذا التعريف أركاناً ثلاثة للقتل العمد هي : محل الاعتداء ، وهو حق الإنسان في الحياة ، والركن المادي ، وهو فعل الاعتداء على الحياة الذي يتسبب في إزهاق روح المجنى عليه ، والركن المعنوي ، الذي يتخذ صورة القصد الجنائي .

### المطلب الأول

#### محل الاعتداء في القتل

أولاً : الإنسان الحي :

يقع الاعتداء في القتل على حق الإنسان في الحياة . وهو ما يفترض أن يكون المجنى عليه انساناً على قيد الحياة . فإذا انتفت الحياة عن الإنسان لحظة إتيان



أفعال الاعتداء ، فلا يتصور ارتكاب جريمة القتل . ومن ثم لا يقع القتل إذا كان فعل الاعتداء قد وقع على جثة هامة ، كان صاحبها قد غارق الحياة ، ولو جهل الجاني موته عند ارتكاب فعله ، فالاعتداء في هذه الصورة لم يقع على الحق الذي يحميه القانون بالعقاب على القتل ، وهو الحق في الحياة التي لم يعد لها وجود وقت ارتكاب الفعل .

ويحمي القانون حياة الإنسان مجردة عن كل ما يحيط بها من ظروف . لذلك يتمتع بهذه الحماية الناس كافة وبالدرجة ذاتها ، بصرف النظر عن الجنسية أو الدين أو المركز الاجتماعي أو الجنس أو السن أو الحالة الصحية أو النفسية للمجنى عليه . فالقانون يحمي الإنسان ولو كان مصاباً بمرض خطير سوف يؤدي بحياته حتماً ولو بعد فترة وجيزة ، أو كان محكوماً عليه بالإعدام حكماً واجب التنفيذ (١) . كما يحمي القانون حياة الإنسان الباتس من الحياة ولو كان قد سبق أن حاول التخلص من حياته بالانتحار .

٧ ويستفاد من تعريف القتل بأنه اعتداء انسان على حياة انسان غيره أو على حياة الغير ، ضرورة اختلاف شخص الجاني عن شخص المجنى عليه ، فمن يصدر عنه الاعتداء ليس هو ذات الشخص الذي يقع عليه الاعتداء ، ويعنى ذلك أنه إذا أهدد شخص الجاني مع شخص المجنى عليه ، لم تكن أمام جريمة قتل ، ولكن يصد فعل الانتحار . ولم يجرم المشرع فعل اعتداء الانسان على حياته الخاصة ، أو الانتحار ، ولكن ليس معنى ذلك أن القانون يعترف للفرد بحرية التصرف في حقه في الحياة ، وإنما يرجع عدم تجريم الانتحار إلى رغبة المشرع في تشجيع المدفوع عنه ، وإلى تقديره أن من هان عليه أن يفقد حياته ، تهون عليه أي عقوبة قد يقرها القانون للشروع في الانتحار عند القتل فيه . ولذا كان القانون لم يجرم

(١) لذلك يرتكب جريمة القتل من يقتل شخصاً محكوماً عليه بالإعدام دون اتباع الاجراءات المقررة قانوناً لتنفيذ الحكم الصادر بإعدام هذا الشخص .

فعل اعتداء الانسان على حياته . كما أن هذا الفعل لا يخضع للنصوص التي تعاقب على القتل لعدم اختلاف شخص الجاني عن شخص المجنى عليه / فان مؤدى ذلك أن الشروع في الانتحار يتجرد من الصفة الإجرامية ، كما يتجرد من الصفة الإجرامية كذلك الاشتراك في الانتحار .

لكن ينبغي ملاحظة أن الاشتراك في الانتحار يختلف عن القتل بالرضاء ، فمن يقتل غيره برضائه أو بناء على طلبه يعاقب على القتل ، ولا يصلح رضاء المجنى عليه سبباً لإباحة فعله . إذ يعد الجاني هنا فاعلاً أصلياً في قتل الغير . وليس شريكاً بالمساعدة في انتحاره .

كما لا يعد اشتراكاً في الانتحار دفع المجنى عليه إلى قتل نفسه إذا كان معلوم الإرادة والاختيار ، وكان مجرد أداة مسخرة في يد الجاني ، فمن يعرض مجنوناً أو صغيراً غير مميز على أن يقتل نفسه أو من يكره شخصاً على قتل نفسه ، لا يعد شريكاً في الانتحار ، وإنما يعد فاعلاً معنوياً لجرمة القتل .

وأخيراً فإن قاعدة عدم العقاب على الشروع في الانتحار لا يكون لها محل إلا إذا كان فعل إعتداء الشخص على نفسه قد اقتصر أثره عليه وحده دون غيره . فإذا أسفر الشروع في الانتحار عن جريمة أخرى ، تحققت مسؤولية المتهم عن هذه الجريمة . وتطبيقاً لذلك إذا شرعت امرأة حامل في الانتحار فلم تفلح محاولتها ، لكن ترتب على الشروع في الانتحار إسقاط حملها ، تحققت مسؤوليتها عن جريمة الإسقاط . وبعد قصد الإسقاط قد توافر لديها على الأقل في صورة القصد الاحتمالي .

وإذا كان الاشتراك في الانتحار غير معاقب عليه ، فإن هذا لا يمنع المشرع من العقاب على بعض صور الاشتراك في الانتحار باعتبارها جرائم خاصة . فقال ذلك العقاب على قهر من شخص على الانتحار . إذا تم الانتحار بالقتل أو شريع فيه .

وهو ما أخذ به المشرع الفرنسي في سنة ١٩٨٧<sup>(١)</sup> . كما أن قانون العقوبات الإيطالي لسنة ١٩٣٠ يعاقب في المادة ٥٨٠ منه على التحريض أو المساعدة على الانتحار ، سواء تم الانتحار أو لم يتم . ويعاقب قانون الجزاء الكويتي كل من حرض أو ساعد أو اتفق مع شخص على الانتحار ، فانتحر (م ١٥٨) .

### ثانياً : بداية الحياة :

تحديد بداية الحياة الإنسانية هو السبيل إلى تكييف أفعال الاعتداء على الحياة بأنها تحقق جريمة القتل أو جريمة الإجهاض . ولهذا التكييف أهمية بالغة من الناحية القانونية . ذلك أن القانون يعاقب على قتل الإنسان بعقوبة أشد من عقوبة قتل الجنين ، كما أنه يعاقب على قتل الإنسان الحي عمداً كان أو غير عمد ، بينما لا يعاقب على الإجهاض إلا إذا كان عمداً ، ويعاقب القانون على الشروع في القتل العمد ، في حين أنه لا يعاقب على الشروع في الإجهاض<sup>(٢)</sup> .

عند تحديد بداية الحياة يتنبهى عدم إهدار الحماية التي يجب للطفل أثناء عملية الولادة من الأفعال التي تمس حياته أو سلامته بدنه ، لا سيما حين تستغرق عملية الولادة وقتاً قد يطول بالنسبة للولادة المتعسرة . لذلك لا نزيد الرأي الذي يحدد

(١) عاقب المشرع الفرنسي مؤخراً على التحريض على الانتحار إذا تم أو توقف عند مرحلة الشروع . فالمادة ٣١٨-١ من قانون العقوبات الفرنسي - المضافة بقانون صادر في ٣١ ديسمبر ١٩٨٧ - تعاقب على هذه الصورة من صور الاشتراك دون غيرها بالمحبس من شهرين إلى ثلاث سنوات وبالعقوبة من ٦٠٠٠ إلى ٢٠٠٠٠ فرنك أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط . ويكون الحد الأقصى للمحبس خمس سنوات إذا كان التحريض على الانتحار قد حدث لشخص دون الخامسة عشرة . ويستحق عقوبة التحريض على الانتحار كل من قام بالحماية أو الإعلان ، أي كانت الطريقة المستعملة ، للوادة أو الأمهات ، أو الوسائل التي يمكن استعمالها في الانتحار . راجع كذلك المادة ٣١٨-٢ من قانون العقوبات الفرنسي مضافة بقانون ٣١ ديسمبر ١٩٨٧ . والتحريض يعني خلق فكرة الانتحار عند شخص محدد ، لذلك حكمت إحدى المحاكم الفرنسية بأن إعطاء سلاح لشخص صمم على الانتحار لا يحقق جريمة التحريض على الانتحار ، ففي هذه الحالة تكون المساعدة في الانتحار وليس تحريضاً عليه .

(٢) راجع المادة ٣٦٤ من قانون العقوبات .

بداية حياة الإنسان بلحظة خروج المولود حياً من جسم أمه وإنفصاله عنها ، ولو لم تقض على انفصاله غير لحظات قليلة . فهذا الرأي ، رغم بساطته العملية الواضحة ، لا يحق أى حماية للطفل أثناء عملية الولادة إزاء الأفعال التى قس حياته أو سلامة بدنه . ذلك أن الأخذ بهذا الرأي يؤدى إلى عدم مساحلة الطبيب المولد من الخطأ الجسم الذى أدى إلى وفاة الطفل أثناء عملية الولادة ، وقبل خروج الجنين من رحم أمه ، إذ لا يمكن اعتبار ذلك إجهاضاً لإتمام قصد الاجهاض ، كما لا يمكن اعتباره قتلًا غير عمد ، طالما لم تعترف للجنين قبل خروجه حياً من رحم أمه بصفة الإنسان الحى الذى يمكن أن يكون محلاً للاعتداء على الحياة المحقق لجريمة القتل .

والذى نقيده هو ما رجح فى الفقه من اعتبار أن الحياة العادية للإنسان تبدأ ببداية عملية الولادة لا بانتهائها . ووفقاً لهذا الرأي لا يشترط لبداية الحياة أن يتفصل الطفل عن أمه ، بخروجه كلية من الرحم ، وإنما تبدأ حياة الطفل منذ بداية عملية الولادة ، أى منذ بداية احساس بالآلم الحامل بالأم الوضع التى تنتهى بخروج المولود إلى خارج جسمها . يترتب على ذلك أنه منذ بداية آلم الوضع ، يصح الكائن الحى خارج نطاق جريمة الاجهاض ، ليدخل فى حماية النصوص التى تعاقب على القتل أو غيره من أفعال الاعتداء على سلامة الجسم ، شأنه فى ذلك شأن غيره من الأفراد . ويعنى ذلك أن الجنين يكون محمياً أثناء عملية الولادة باعتبار إنساناً حياً ، يمكن أن يكون محلاً لجريمة القتل ، وهو يكون كذلك ولو خرج من بطن أمه غير صالح للحياة ، وكان مقطوعاً بأنه لن يحيا سوى لحظات قليلة . ويظل المولود محمياً بالنصوص التى تعاقب على القتل ولو ولد مشرعاً فى خلقه ، ما لم يكن هذا التشريع يخرج من عداد الكائنات البشرية .

### ثالثاً : إنتهاء الحياة :

تنتهى الحياة نهاية طبيعية بالموت ، أى بتوقف القلب والجهاز التنفسى عن مباشرة وظائفها ترفلاً تاماً ودائماً . وحتى يظل الإنسان تسمية الأخير ، يظل جديراً بحماية القانون ، ولو كان مصاباً بمرض لا علاج له ، ومن شأنه أن يموت

الإنسان حتماً إلى الموت ولو بعد وقت قليل . فكل فعل يكون من شأنه أن يجعل بإنهاء حياة الإنسان ولو للحظة يسيرة ، بعد قتلاً في مفهوم القانون ، ولو تم هذا الفعل برضا المريض أو بناء على طلبه .

وتطبيقاً لذلك يرتكب قتلاً ، الطبيب إذا أعطى مريضه ، الذى يعاني من مرض سيئتهى به حتماً إلى الوفاة ، جرعة من السم تخليصاً له من آلام المرض وأوجاعه ، فرغم أن هذا الفعل يتدفع اليه الطبيب بدافع الإشفاق على المريض مما يعانيه ، وقد يطلبه المريض أو أهله<sup>(١)</sup> ، إلا أن ذلك لا يثنى أن فعل الطبيب يعد إعتداءً على حياة إنسانية ، لم تنته بعد نهاية طبيعية . لكن لا يرتكب قتلاً الطبيب الذى يعطى مخدراً ، يغيب عن الوعي مريضاً في حالة الاحتضار ، تخفيفاً لآلام الاحتضار حتى يموت موتاً طبيعياً ، لأن فعل الطبيب لم ينتهس حياة المريض ، إذ لم يكن من شأنه التسجيل بوفاته .

وبانتهاى الحياة تنعدم صلاحية الإنسان لأن يكون محلاً لجرمة القتل ، فهذه الجرمية لا تقع على ميت كما قلنا . وإن كان إثبات الفعل على جثة يثير مشكلة الجرمية المستحيلة التى ستعرض لها فيما بعد .

---

(١) وهذا ما يطلق عليه القتل بدافع الشفقة أو القتل إشفاقاً L'euthanasia . ويقصد به وضع نهاية لحياة المريض - بناء على طلبه - لتخليصه من آلام يعاني منها بسبب مرض سوف يؤدي إلى وفاته في وقت قريب . ويثير القتل إشفاقاً مشكلة رضا المجنى عليه والقيمة القانونية لهذا الرضا بالقتل . وهذا الأمر محل جدل فقهي كبير . وإن كان الرابح هو رفض إبادة القتل إشفاقاً ، لأنه يمثل كل تقدم علمي ، ولأن عدم قابلية المرض للشفاء جهد من الأمور صعبة الإثبات ، لاسيما في العصر الحديث مع تقدم الطب وتوصله إلى علاج كثير من الأمراض التي لم يكن لها علاج من قبل أو في الأقل التخفيف من آلام من يعانون منها . ولأن قرار المريض الذى يطلب به إنهاء حياته لا يكون في الغالب صادراً عن وعي وإدراك . ومع ذلك تختلف بعض القوانين الأجنبية من عقاب القتل إشفاقاً إذا تم بناء على طلب المجنى عليه (مثال ذلك المادة ٥٧٩ من قانون العقوبات الإيطالي) . كما أن نظام الظروف القضائية المخففة يسمح - عند عدم وجود النص - بمعاملة الباعث الشريف الذى دفع اليهم إلى ارتكاب جريمة القتل «الرحيم» .

## المطلب الثاني

### الركن المادي للقتل

يحقق الركن المادي للقتل العمد باتيان فعل الاعتداء على الحياة ، الذي يتسبب في إزهاق روح المجنى عليه . ويتضح من ذلك أن عناصر الركن المادي للقتل ثلاثة هي : فعل الاعتداء على الحياة ، والنتيجة المتمثلة في إزهاق روح المجنى عليه ، وعلاقة السببية التي تربط بين فعل الاعتداء ونتيجته .

### الفرع الأول

#### فعل الاعتداء على الحياة

تتطلب جريمة القتل اتيان الجاني نشاطاً مادياً ، يكون من شأنه إحداث النتيجة التي يجرمها ويعاقب عليها القانون ، وهي إزهاق روح المجنى عليه . وشأن جريمة القتل في هذا شأن غيرها من الجرائم للمادية التي لا تقوم قانوناً إلا بسلوك يصلح بطبيعته لتحقيق النتيجة الإجرامية . فالقانون لا يعاقب على مجرد التفكير في القتل ، ولا على إنعقاد النية على ارتكابه مهما كانت واضحة جلية ، وإنما يتطلب نشاطاً مادياً ، يصدر عن الجاني ، ويكون من شأنه إحداث الوفاة . فإن حدثت الوفاة فعلاً بناء على هذا النشاط ، كانت جريمة القتل تامة ، وإن تخلفت الوفاة رغم اتيان النشاط المادي لأسباب خارجة عن إرادة الجاني ، الذي توافر لديه قصد إحداثها ، اقتضت مسؤوليته على الشروع في القتل .

ووسائل الاعتداء على الحياة متعددة ، منها ما يكون قاتلاً بطبيعته ، ومنها ما لا يكون صالحاً لإحداث القتل إلا استثناء ، في ظل ظروف خاصة عاصرت ارتكاب الفعل وجعلته صالحاً لإحداث الوفاة . وسواء أن يقع القتل بواسطة قاتلة

بطبيعتها<sup>(١)</sup> ، مثل استعمال سلاح ناري ، أو آلة حادة أو راحة ، أو الاحراق ، أو الحقن ، أو الصعق بالتيار الكهربائي ، أو الإلقاء من علو شاهق أو في البئر ؛ أو أن يقع بوسيلة غير قاتلة بطبيعتها ولكنها تؤدي إلى الوفاة بحسب قصد الجاني والظروف التي استعمالها فيها ، مثل ضرب المجنى عليه بمصا رفيعة على رأسه أو لكمة على صدره أو لطمه على وجهه .

ويعنى ذلك أنه لا أهمية للوسيلة التي استعمالها الجاني لإزهاق روح المجنى عليه ، متى كانت صالحة بطبيعتها أو بالكيفية التي استعمالها بها الجاني لإحداث الوفاة ، وتوافر لديه قصد القتل . وقد قضت محكمة النقض تطبيقاً لذلك بأنه إذا كانت الأداة التي استعملت في الجريمة ، لا تؤدي بطبيعتها إلى الموت ، فذلك لا يقلل من أهميتها ، ما دامت المحكمة قد أثبتت أن الاعتناء بها كان بقصد القتل ، وأن القتل قد تحقق بها فعلاً بسبب استعمالها بقوة<sup>(٢)</sup> . فكون الوسيلة قاتلة بطبيعتها أم لا يؤثر في توافر ماديات الجريمة ، وإنما يفيد نوع الوسيلة المستعملة في إثبات توافر قصد القتل من عدمه . ولا شك في أن الوسيلة إذا كانت قاتلة بطبيعتها ، فإنها غالباً ما تكون دالة على توافر قصد القتل ، وإن جاز إثبات عدم توافر القصد رغم استعمالها<sup>(٣)</sup> . هذا في حين أن استعمال وسيلة غير صالحة

---

(١) فالوسيلة إذا كانت قاتلة بطبيعتها ، فإنها تنال غالباً على توافر قصد القتل ، وهذا ما يلحظ إليه جانب من الفقه الإسلامي ، الذي يستدل على توافر قصد القتل بعدم من طبيعة الأداة المستعملة في ارتكاب الجريمة .

(٢) نقض ٢٧ أكتوبر ١٩٤١ ، مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ، ورقم ٢٨٩ ، ص ٥٦٢ . وقد استقرت محكمة النقض في أحكامها على أن آلة القتل ليست من أركان جريمة القتل ، راجع نقض ١٣ فبراير ١٩٦٧ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ١٨ ، رقم ٣٨ ، ص ١٨٩ .

(٣) وقد قضت محكمة النقض بأنه لا يمكن لتوافر القصد لدى المتهم استعماله سلاحاً من شأنه إحداث القتل وإخلاله على المجنى عليه في مقتل ، إذ أن ذلك لا يفيد سوى مجرد تعدد المتهم ارتكاب الفعل المادي عن استعمال سلاح قاتل بطبيعته وإصابة المجنى عليه في مقتل ، وهو ما لا يمكن بمذاته إثبات نية القتل عالم يكشف الحكم عن قيام هذه النية بنفس الجاني- نقض ٥ ديسمبر ١٩٨٥ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ٣٦ ، رقم ١٩٨ ، ص ١٠٧٢ .

بطبيعتها لإحداث الوفاة ، قد يكون دليلاً على انتفاء قصد القتل ، لكن ذلك لا يمنع من إثبات توافر هذا القصد بكل طرق الإثبات .

وتتطلب نشاط مادي للاعتداء على الحياة ، لا يعنى ضرورة أن يصيب فعل الجاني جسم المجنى عليه مباشرة ، بل يكفي أن يهيم الأسباب والظروف التي يكون من شأنها - حسب المعادى والمألوف من الأمور - أن تؤدي إلى إحداث وفاة المجنى عليه . فيعد قاتلاً من يضع حشرة قاتلة في فراش المجنى عليه فلتخذه محدثة الوفاة ، أو من يضع مواد متفجرة في طريق المجنى عليه ، أو من يحبس في غرفة ويمنع عنه الطعام والشراب ، أو من يفتح صندوق الغاز في شقته ، أو من يحطم جسراً يعلم أن المجنى عليه سوف يمر عليه ، إذا أدت هذه الأفعال إلى وفاة المجنى عليه وتوافر لدى مرتكبها قصد إحداث الوفاة .

وليس يلزم أن يؤدي نشاط الجاني الذي يعتدى به على حياة المجنى عليه إلى إحداث الوفاة فور إتيانه . فسواء أن تحدث الوفاة فور إتيان الفعل مباشرة ، أو أن يتراخى حدوثها فترة من الوقت ، متى كان من الثابت أن نشاط الجاني هو الذي تسبب في وفاة المجنى عليه . وتطبيقاً لذلك يعد قاتلاً من يعطى المجنى عليه سماً يعطى المفعول لا يحدث الوفاة إلا بعد مرور عدة أيام ، أو من يحقن المجنى عليه بالفيروس مرض قاتل لا يحدث الوفاة إلا بعد مرور فترة من الوقت<sup>(١)</sup> .

ويثير البحث في وسائل الاعتداء على الحياة عدة مسائل أهمها : استعمال وسيلة ليس من شأنها أن تؤدي إلى القتل أو مشكلة الجرعة المستحيلة ، وإمكان ارتكاب القتل بوسيلة سلبية أى القتل بالترك أو الامتناع ، والقتل بوسيلة نفسية .

---

(١) كما لو حقن بدم ملوث بالفيروس مرض قتلان المناعة المكتسبة «الإيدز» بقصد إحداث وفاته، فتحدثت الوفاة بعد عدة أيام أو عدة شهور بسبب فعل الجاني . ويفترض هنا توافر قصد القتل بهذه الوسيلة ، فإن اتعلقت القصد ، لا يلزم بالحقن جرعة القتل الممعد .



## أولاً : الجريمة المستحيلة :

استحالة الجريمة قد ترجع إلى استحالة الوسيلة التي استعمالها الجاني لإحداث الواقعة ، كما أنها قد ترجع إلى استحالة موضوع الجريمة أى اعتقاره إلى صفة معينة ، كما لو كان المجنى عليه قد توفي قبل إطلاق النار عليه أو لم يكن موجوداً فى المكان الذى ظنه الجاني موجوداً فيه .

وبغار التساؤل عن حكم استعمال وسيلة للقتل يستحيل حسب طبيعتها أن تؤدى إلى إحداث الواقعة . ومن أمثلة الوسائل التى يستحيل أن تؤدى إلى القتل استعمال سلاح ناري غير صالح لإطلاق المقلوب ، أو سلاح أفرغت منه الذخيرة على غير علم من الجاني ، أو استعمال مادة غير سامة بطبيعتها ، أو سامة ولكن بكمية قليلة لا تكفى للقتل للمجنى عليه على خلاف ما كان يعتقد الجاني . بحيث هذا التساؤل أن المادة ٤٥ من قانون العقوبات المصرى تعاقب على الجريمة الخاتية بوصفها شروهاً ، فهل يصح اعتبار الجريمة المستحيلة صورة من صور الجريمة الخاتية ، ومن ثم يعاقب عليها بوصف الشروع ، أم أنه لا يصح اعتبارها شروهاً معاقباً عليه ، ومن ثم تظل ساركة غير معاقب عليه ؟

اختلف الفقه حول هذه المسألة . فذهب بعض أنصار المذهب الموضوعى فى تحديد الشروع إلى عدم العقاب على الجريمة المستحيلة مطلقاً ، أى سواء كانت الاستحالة راجعة إلى موضوع الجريمة أو كانت راجعة إلى الوسيلة المستعملة فيها . ويستند أنصار هذا المذهب إلى أن الشروع يفترض بدءاً فى التنفيذ ، وهو غير متصور فى حالة الاستحالة ، ومن ثم لا توجد ماديات إجرامية . وإنما محض إنصاح عن قصد جنائى أو نية أئمة ، لا تكفى لمبررها لتحقيق الشروع فى الجريمة . لكن يجب هنا الرأى تعميمه ، وتطرقه فى عدم العقاب على بعض حالات الاستحالة ، التى تنطوى على خطورة بالنسبة للمجتمع . بل إن منطق هذا المذهب يقود إلى عدم العقاب على أغلب صور الجريمة الخاتية نفسها ، وهو ما يخالف قصد المشرع الذى اعتبر الجريمة الخاتية صورة من صور الشروع المعاقب عليه .

وقد حاول بعض أنصار المذهب الموضوعى تفادى ما وجه من إنتقادات إلى الرأى السابق ، ففرقوا بين نوعين من الإستحالة ، الإستحالة المطلقة حين يتعذر مجر الجرمية أو يفقد صفة جرمية فيه ، كمحاولة قتل إنسان تولى قبل إطلاق الرصاص عليه ، أو حين تكون الوسيلة المستعملة غير صالحة بطبيعتها لإحداث الوفاة ، كمحاولة القتل بسلاح نال أو مادة غير سامة على الإطلاق ، وهذه الاستحالة لا عقاب عليها ، لأنه لا سبيل إلى تنفيذ هذه الجريمة مهما كانت الظروف . أما النوع الثانى من الاستحالة فهو للاستحالة النسبية التى تتحقق حين يكون محل الجريمة موجوداً فى مكان غير المكان الذى ظنه الجانى فيه ، كمن يطلق النار على مكان اعتقد أن شخصاً ينأى فيه كعادته ، لكن تصادف عدم وجوده فيه فى تلك اللحظة ، أو حين تكون الوسيلة المستعملة مما يصلح حسب طبيعته لإحداث الوفاة ، لكنها لم تحدثها فى الظروف التى استعملت فيها لإساءة استعمال الجانى لها أو لعدم كفايتها ، كمن يحاول القتل بسلاح لا يجيد استعماله ، أو من يضع فى طعام المجنى عليه مادة سامة لكن يقدر لا يكفى لإحداث وفاته ، وهذه الاستحالة يعاقب عليها باعتبارها صورة من صور الجريمة الخاتبة التى تعد شروهاً معاقباً عليه قانوناً ، لأن عدم تنفيذها لم يكن مستحيلاً فى ذاته ، وإنما محض المصادفة هو الذى حال دون هذا التنفيذ .

أما أنصار المذهب الشخصى فى تحديد الشروع ، فيرون ضرورة العقاب فى كل أحوال الاستحالة دون تفرقة بين استحالة مطلقة وأخرى نسبية . وحجة أنصار هذا المذهب أن الشخص بعد شارعاً فى الجريمة إذا أتى من الأحوال السابقة على الركن الملقى للجريمة ما يؤكد نية الإجرامية المتعلقة على ارتكاب الجريمة حالاً ومباشرة ، دون اشتراط أن يكون الفعل الذى أتاه مما يدخل فى مآذيات تلك الجريمة ويشكل بدءاً فى تنفيذها . ويقدر منطق هذا المذهب إلى عدم الاعتراف بفكرة الجريمة المستحيلة ذاتها ، فهو لا يفرق بين إمكان ارتكاب الجريمة أو استحالة ذلك ، ولا

يعتد باستحالة مطلقة أو نسبية ، وإنما يعتبر الجريمة المستحيلة في جميع الأحوال صورة من صور الجريمة الخالية التي يعاقب عليها بوصف الشروع . لكن أخذ على هذا المذهب - رغم سلامة الأساس الذي بنى عليه - طرقه في العقاب ، واعتناؤه بمجرد النية التي اعتبرها كافية من خطورة الجاني ، ومن ثم موجبة لعقابه بوصفه شارحاً في جريمة .

وقد حاول الاستعاذ «جاءو» - وهو من أنصار المذهب الشخصي في الشروع - تفادي عيب التطرف في العقاب الذي أخذ على أنصار المذهب الشخصي عندما يقررون ، خطأً بنية الجاني ، ضرورة العقاب في كل أحوال الاستحالة . من أجل هذا فرق «جاءو» بين الاستحالة القانونية التي تتمتع في حالة إتعملم أحد لركان الجريمة أو فقد صفة أساسية في محلها ، كصفة الإنسان الحي في جريمة القتل ، وفيها لا يعاقب الجاني بوصفه شارحاً ، والاستحالة المادية أو الواقعية التي لا تتعلق بركن من الأركان القانونية للجريمة ، وإنما بوسيلة ارتكاب الجريمة التي لا يعتد بها القانون كقاعدة عامة ، وفيها لا يفلت الجاني من العقاب وإنما يعد شارحاً في الجريمة . فوسيلة القتل لا تعد ركناً فيه ، ومن ثم لا يعتد بها القانون ولا يؤثر عدم صلاحيتها - بصورة مطلقة أو نسبية - لتحقيق النتيجة الإجرامية في نفي الشروع ، أما حين يتخلف أحد العناصر القانونية في الجريمة ، فإن ذلك معتاد استحالة لتحقيقها وامتناع العقاب .

وقد أصبح الراجح في الفقه الحديث - تحت تأثير فقه المدرسة للوضعية - هو الميل إلى الاتهام الشخصي ، الذي يعتد بنية الجاني وفرضه ، وهو ما يقتضي إلى القول بضرورة العقاب على الاستحالة في كل صورها دون تفرقة . ويعني خطأ الاتهام في مجال جريمة القتل أنه متى استعمل الجاني وسيلة صالحة لإحداث القتل من وجهة نظره ، حق عليه العقاب ، بصرف النظر عن عدم الصلاحية الفعلية للوسيلة المستعملة ومصدر الاستحالة أو نوعها أو مداها ، ومع ذلك يستثنى من

هذه القاعدة الحالة التي تدل الوسيلة المستعملة فيها على سذاجة واضحة في الجهاني أو قصور ظاهر في إدراكه ، كما لو حاول قتل المجنى عليه بوضع مادة غير سامة في طعامه مثل السكر ، أو حاول قتله باستعمال وسائل السحر والشعوذة . وبسبب عدم العقاب في هذه الحالة لا يرجع إلى استعالة الوسيلة ، وإنما إلى ضعف نفسية مستعملها وإتعدام خطره . كما يستثنى من هذه القاعدة حالة تخلف عنصر قانوني لازم لقيام الجريمة ، وهي حالة الاستعالة القانونية كما قلنا .

ويبدو أن محكمة النقض المصرية تأخذ صراحة في صدد الجريمة المستحيلة بالتفرقة بين الاستعالة المطلقة والاستعالة النسبية ، مع التوسع في تحديد حالات الاستعالة النسبية حتى تطول بالعقاب بعض الصور المجهدة به . ومن أحكامها في هذا الخصوص «أنه متى كانت المادة المستعملة للتسميم صالحة بطبيعتها لإحداث النتيجة المقتضا ، فلا محل للأخذ بنظرية الجريمة المستحيلة ، لأن مقتضى القول بهذه النظرية ألا يكون في الإمكان تحقق الجريمة مطلقاً ، لإتعدام الغاية التي ارتكبت من أجلها الجريمة أو لعدم صلاحية الوسيلة التي استخدمت لإرتكابها . أما كون هذه المادة لا تحدث التسمم إلا إذا أخذت بكمية كبيرة وكونها يندر استعمالها في حالات التسميم الجنائي لخواصها الظاهرة ، فهذا كله لا يفيد استحالة تحقق الجريمة بواسطة تلك المادة ، وإنما هي ظروف خارجة عن إرادة الفاعل ...» (١) .

وقضت بأنه إذا كان السلاح صالحاً بطبيعته لإحداث النتيجة التي قصدها المتهم من استعماله وهي قتل المجنى عليه ، فإن عدم تحقق هذا المقصد - إذا كان لأسباب خارجة عن إرادة المتهم - لا يكون به الفعل جريمة مستحيلة بل هو جريمة خائفة ، فإطلاق الرصاص على سيارة بقصد قتل من فيها ، وعدم قيام هذه الجريمة بسبب أن

(١) نقض ٢٣ مايو ١٩٣٢ . مجموعة القواعد القانونية ، ج ٢ ، رقم ٣٥٤ ، ص ٥٦٩ ، ١١  
مايو ١٩٣٦ ، ج ٣ ، رقم ٤٦٩ ، ص ٩٠١ : ١ يناير ١٩٦٢ ، مجموعة أحكام  
النقض ، السنة ١٣ ، رقم ٢ ، ص ١٠ .

السيارة كانت مسرعة فى سهرها ومفلقة نوافلها هو شروع فى قتل بحسب نص المادة ٤٥ من قانون العقوبات (١).

والواضح من الأحكام الحديثة لحكمة النقض المصرية أنها لم تعدل عن التفرقة بين الاستحالة المطلقة والاستحالة النسبية ، وهو ما أخلت به صراحة فى أحكامها السابقة بصفة عامة .

### ثانياً : القتل بالترك أو بالامتناع :

القتل بطبيعته جريمة إيجابية ، لأنه يفترض «فعل» امتناء على الحياة . نحن رأينا أن القانون لم يحدد وسائل القتل ، بل جعل أى وسيلة منها تستوى مع غيرها ، متى كان من شأنها الامتناء على الحق الذى يحميه القانون . فهل يعنى ذلك المساواة بين الوسائل الإيجابية والوسائل السلبية فى صلاحيتها لإحداث القتل؟ وبعبارة أخرى هل يمكن أن يقع القتل بوسيلة سلبية ، أى بطريق الامتناع ، إذا ثبت قصد إحداث الوفاة بهذه الوسيلة ؟

من أمثلة الامتناع الذى يثير المشكلة فى مجال جريمة القتل ، امتناع الأم عمداً عن إرضاع طفلها حتى يموت ، وامتناع عروضة عمداً عن إطعام المريض أو إعطاء الدواء له بقصد قتله . فإذا تسبب هذا الامتناع فى وفاة المجنى عليه فعلاً ، فهل يتحقق الركن المادى لجريمة القتل بهذا الامتناع ؟

ذهب رأى قديم فى الفقه الألمانى إلى أن القتل لا يمكن أن يقع بطريق الامتناع ، لأن الامتناع عدم ، ولا يمكن أن يكون العدم سبباً فى تحقيق نتيجة إيجابية ، ومن ثم لا يجوز العقاب على القتل بالإمتناع لإنتفاء رابطة السببية . لكن هذا الرأى لم يصمد أمام الانتقادات التى واجهته ، وأهمها أن الامتناع صورة سلبية للسلوك

---

(١) نقض ٢٥ ديسمبر ١٩٣٩ ، مجموعة القواعد القانونية . ج ٥ . رقم ٣٤ . ص ٦٠ .  
وراجع ٣١ مايو ١٩٧٠ ، مجموعة أحكام النقض . السنة ٢١ ، ورقم ١٧٩ ، ص ٧٦٠ .

الإنسانى ، ومن الممكن أن يكون سبباً لتنتيجة إيجابية . شأنه فى ذلك شأن السلوك الإنسانى فى صورته الإيجابية . فإذا كان اتیان عمل إيجابى معين سبباً لعدم حدوث نتيجة إجرامية ، فإن عدم اتیان هذا العمل الإيجابى يعد سبباً لحدوث تلك النتيجة . أى أن الامتناع يمكن أن يكون سبباً لحدوث نتيجة إجرامية . إذا كان للمتنتع ملتزماً قانوناً أو طبقاً لإتفاق خاص بمنع حدوث هذه النتيجة . فإذا كان من شأن إرضاع الأم طفلها ألا تحدث وفاته ، فإن معنى ذلك بطريق اللزوم العقلى أن امتناعها عن إرضاعه هو سبب وفاته إذا حدثت .

والرأى السائد فى الفقه الألمانى الحديث يتجه إلى القول بأن الامتناع يصلح لتكوين الركن للمادى فى القتل . بشرط أن يوجد واجب قانونى أو إتفاقى يلزم للمتنتع باتیان فعل إيجابى معين . كان من شأن القيام به الحيلولة دون حدوث الوفاة ، ومع ذلك امتنع إرادياً عن القيام بهذا الفعل ، فحدثت الوفاة . فإذا وجد الواجب القانونى أو الإتفاقى . وامتنع الشخص عن القيام بالعمل الإيجابى الذى يفرضه عليه ذلك الواجب . وتوافرت علاقة السببية بين الامتناع والوفاة ، وتوافر القصد الجنائى لدى المتنتع ، تحققت مسؤوليته عن جريمة القتل العمد .

أما فى الفقه الفرنسى ، فالراجع أنه لا يمكن عقاب الشخص عن جريمة القتل العمد إذا كان كل ما صدر عنه هو موقف سلبي ، إلا إذا وجد نص خاص يقرر ذلك . ويرى أغلب الفقه الفرنسى أن اتجاه المشرع يشير إلى أنه لا يقر إمكان وقوع القتل العمد بالامتناع . وإلا ما كان بحاجة إلى إصدار النصوص الخاصة التى تعاقب على بعض صور الامتناع . باعتبارها جرائم خاصة ومستقلة بذاتها . من ذلك القانون الصادر فى ١٩ أبريل ١٨٩٨ ، بتعديل المادة ٣١١ من قانون العقوبات الفرنسى ، والذى قرر عقاب من يمتنع عن رعاية الصغير الذى يقل عمره عن ١٥ سنة أو يمنع عنه الطعام . فإذا كان ذلك بقصد القتل عرقب على القتل عمداً أو الشروع فيه بحسب الأحوال . ومن ذلك أيضاً نص المادة ٦٣قرة أولى من قانون

العقوبات ، بعد تعديلها بتشريع صادر فى ٢٦ يونيه ١٩٤٥ ، التى تتناول بالمعاقب كل من يستطيع منع جناية أو جنحة ضد السلامة الجسدية للإنسان ، دون تعرض نفسه أو غيره للخطر ، ويمتنع عن ذلك بإرادته ، كما أن الفقرة الثانية من المادة ذاتها تعاقب من يمتنع عن مساعدة شخص يتعرض للخطر أيا كان أو عن طلب المساعدة له ، مع استطاعته ذلك ، دون تعرض نفسه أو غيره للخطر ، وتعاقب كذلك من يكون لديه الدليل على براءة متهم فى جناية أو جنحة ، ويمتنع عن تقديم هذا الدليل فوراً إلى السلطات المختصة .

وتسرى بعض التشريعات الحديثة بين الفعل والامتناع من حيث صلاحية كل منهما لإحداث النتيجة الإيجابية بنصوص صريحة . من ذلك المادة ٤٠ فقرة ثانية من قانون العقوبات الإيطالى الصادر سنة ١٩٣٠ ، والتى اعتبرت أن والامتناع عن منع نتيجة يعادل إحداثها ، إذا كان على المتنوع التزام قانونى بمنعها .

ويذهب الرأى الغالب فى الفقه المصرى إلى تأكيد صلاحية الامتناع - كقاعدة عامة - لتكوين الركن المادى للقتل ، إذا توافرت علاقة السببية بينه وبين الوفاة . ويشترط الفقه لإمكان مسامحة المتنوع عن القتل العمد توافر شرطان :

الأول : أن يكون على المتنوع واجب قانونى أو تعاقدى يلزمه بالتدخل لإنقاذ المجرى عليه أو رعايته ، فيحجم إرادتها عن الوفاء بهذا الواجب ، رغم استطاعته ذلك . فالأم التى تمتنع عن إرضاع ولدها أو عن ربط الحبل السرى له إلى أن يموت ، تعد قاتلة له إذا توافر لديها قصد القتل ، والمرضة التى تمتنع عن إعطاء مريض أو عن إعطاء الدواء له إلى أن يموت تعد قاتلة له ، ورجل المطافئ الذى يمتنع عن إنقاذ عدو له محاصره الثيران بقصد الخلاص منه يعد قاتلاً له . أما حيث لا يكون على المتنوع أى واجب قانونى أو تعاقدى يفرض عليه التدخل لإنقاذ المجرى عليه ، فلا يمكن مسامحته عن القتل العمد ، ولو توافر لديه القصد الجنائى ، ولا عن القتل الخطأ إذا اتعفى لديه هذا القصد . فالشخص الذى يشاهد غرقاً يشرف

على الهلاك ، فلا يتقصد رغم إمكان ذلك بالنسبة له دون تعرضه للخطر ، لا يعد قاتلاً له ، ذلك أن القانون لا يفرض على الناس الشجاعة أو التضحية لمساعدة الغير (١) .

القائى : توافر رابطة السببية بين الامتناع وبين النتيجة التى تحققت . فيلزم أن يكون امتناع الممتنع هو السبب فى حدوث الوفاة ، طبقاً للمبادئ والمألوف من الأمور . فيجب أن يكون امتناع الأم عن إرضاع ولدها أو عن ربط حبله السرى هو العامل الذى أدى إلى حدوث وفاة الطفل ، ويجب إثبات أن إمتناع الممرضة عن إطعام المريض أو عن تقديم الدواء له هو العامل الذى أدى إلى وفاته . أما إذا توافر سبب آخر أدى إلى حدوث النتيجة الإجرامية ، ، واقتصر دور الامتناع على جعل هذا السبب أكثر ملاءمة لتحقيق النتيجة ، فإن الامتناع لا يصلح سبباً لهذه النتيجة ولا تعزى إليه ، ومن ثم لا يسأل الممتنع عنها إذا تحققت .

أما القضاء المصرى ، فقد عرضت عليه وقائع محدودة ، لا يستدل منها على التجاه واضح فى خصوص مدى صلاحية الامتناع لتحقيق الركن المادى فى جريمة القتل العمد . فقد قضت محكمة جنايات الزقازيق فى ٩ فبراير ١٩٢٥ (٢) ببراءة أم تركت ولدها يموت بعد ولادته من تهمة القتل العمد ، استناداً إلى أنها لم ترتكب عملاً إيجابياً يستفاد منه توافر قصد القتل لديها . كما اعتبر قاضى الإحالة بمحكمة المتنا (٣) أن امتناع الأم عمداً عن ربط الحبل السرى لولدها حتى مات جنحة قتل خطأ ، لعدم التحقق من توافر القصد الجنائى لديها ، واستناداً إلى

---

(١) لذلك يكون من اللازم إضافة نص جديد للقانون العقوبات المصرى على غرار نص المادة ٢/١٣ من قانون العقوبات الفرنسي ، يقرر عقاب من يمتنع عن مساعدة شخص يتعرض لخطر الموت أو عن طلب المساعدة له مع استطاعته ذلك ودون تعرض نفسه أو غيره للخطر .

(٢) للمحكمة ، السنة ٥ ، رقم ٥٥٨ .

(٣) للمحكمة ، السنة ٢ ، رقم ٩٥ .



الراجع فى الفقه الفرنسى من أن القتل العمد لا يقع بطريق الامتناع .

وفى حكم قديم قررت محكمة النقض<sup>(١)</sup> أن تعجز شخص عن الحركة بضربه ضرباً مبرحاً ، وتركه فى مكان متعزل معزولاً من وسائل الحياة ، يعتبر قتلأً عمدأً متى اقترن ذلك بنية القتل وكانت الوفاة نتيجة مباشرة لتلك الأفعال . لكن لا يصح الاستدلال من هذا الحكم على أن محكمة النقض قد أخذت بالراجع فى الفقه المصرى من إمكان قيام القتل العمد بالامتناع ، لأن السلوك السلمى للمتهمين قد اختلط فى هذه الواقعة بأفعال إيجابية متعددة ، تكاثفت جميعها فى الإنشاء إلى النتيجة التى تحققت وهى وفاة المجنى عليه .

### ثالثاً : القتل بأساليب نفسية :

لا يوجد فى القانون ما يمنع من اعتبار الأساليب ذات الأثر النفسى من وسائل القتل ، إذا أمكن إثبات علاقة السببية بين هذه الأساليب والوفاة ، والقطع بأن الآثار النفسية التى أحدثها سلوك المتهم هى التى خلقت فى أجهزة الجسم إضطراباً أفضى إلى الوفاة ، أو كان السبب الملائم الذى أدى إلى حدوثها من بين الأسباب المتعددة للوفاة .

ولا شك فى أن هناك صعوبة فى إثبات توافر علاقة السببية بين الأساليب ذات الأثر النفسى التى استعملها الجانى ، بقصد إحداث وفاة المجنى عليه ، وحوث الوفاة فعلاً . لكن هذه الصعوبة فى الإثبات ليس من شأنها تغيير الحكم القانونى فى حالة حدوث الوفاة نتيجة لاستعمال هذه الأساليب . والقاضى هو الذى يقدر وفقاً لطروف كل حالة على حدة ، ما إذا كانت الأساليب النفسية التى لجأ إليها المتهم هى التى أحدثت الوفاة بالنظر إلى الظروف الخاصة بالمجنى عليه . فمن يخابر على توجيه الإهانات الشديدة إلى شخص مغرط فى حساسيته ، مما أدى إلى

---

(١) نقض ٢٨ ديسمبر ١٩٣٦ ، مجموعة التواعد القانونية ، ج ٤ ، رقم ٢٨ ، ص ٢٧ .

تدهور حالته النفسية والعصبية ثم وفاته ، لا يختلف كثيراً - من حيث توافر  
رابطة السببية - عن ماى أفعالاً مادية تؤدي إلى وفاة المجنى عليه ، إذا توافر .  
لدى كل منهما قصد القتل . ومن يعلم أن مريضاً بالقلب أو شيخاً ضعيف  
الأعصاب لا يقوى على تحمل الأثاء السيئة ، فيداوم على إلقاء الأثاء السيئة إليه  
بقصد قتله ، تتوافر رابطة السببية بين الوسائل النفسية التى استعملها وبين الوفاة  
التي حدثت . ومن يستغل حساسية زوجته المفرطة ويقرر التخلص منها عن طريق  
تفخيص حياتها وتوجيه التهديد والإهانات المتكررة إليها ، يعد قاتلاً لها ، إذا ثبت  
أن الأساليب التي لجأ إليها كانت هي السبب في وفاتها ، وتوافر لديه القصد  
الجائى .

خلاصة ما تقدم أن الأساليب ذات الأثر النفسى تصلح لإرتكاب جريمة القتل .  
وليس ذلك سوى تأكيد للقاعدة العامة التي ذكرناها من أن القانون يسوى بين كافة  
الوسائل التي يعتدى بها الجانى على حياة المجنى عليه . ويختص قاضى الموضوع  
بتقدير ما إذا كانت الوفاة لم تحدث إلا بسبب الوسائل ذات الأثر النفسى التي  
استعملها المتهم ، فإن كانت كذلك توافرت بينها وبين الوفاة رابطة السببية ، وأمكن  
مساعدة الجانى عن قتل عمد ، إذا ثبت توافر قصد القتل لديه .

## الفرع الثانى

### إزهاق روح المجنى عليه

إزهاق روح المجنى عليه هو النتيجة الإجرامية في القتل ، وهي لذلك تعد  
عنصراً في الركن المادى لجريمة القتل ، وبدونها لا تتم جريمة القتل . ولا أهمية لوقت  
تحقق النتيجة ، فقد تتحقق فور اتيان فعل الاعتداء على الحياة ، وقد يتراخى  
تحققها فترة من الزمن بعد اتيان فعل الاعتداء قد تطول أو تقصر ، ولا يمنع ذلك  
من اعتبار الجريمة قتلاً عمداً ما دامت علاقة السببية بين فعل الاعتداء على الحياة

وبين تحقق الوفاة لم تنقطع ، وكان قصد القتل ثابتاً . وتطبيقاً لذلك حكم بتوافر جريمة القتل عمداً في حق الجاني الذي طعن المجنى عليه بسكين قاصداً قتله . فأحدث به جرحاً في جوف الرئة نتجت عنه الوفاة ، وإن لم تكن الوفاة قد حصلت إلا بعد علاج ثمانية وخمسين يوماً بالمستشفى .

وحدثت وفاة المجنى عليه شرط لاستكمال الركن المادي لجريمة القتل كيانه القانوني . فإذا كان الجاني قد ارتكب فعل الاعتداء على الحياة ، لكن لم يترتب على فعله وفاة المجنى عليه لأسباب لا دخل لإرادته فيها ، فإن الواقعة لا تعد قتلًا ، وإنما شروعاً في قتل عمداً إذا توافر قصد القتل<sup>(١)</sup> . فإذا أطلق المتهم عياراً نارياً على المجنى عليه بقصد قتله ، فأصابه في غير مقتل أو لم يصبه على الإطلاق ، اقتضت مسؤوليته على الشروع في القتل ، ومن طعن بجريمة بسكين قاصداً قتله ، لكن يتم إسعافه بالعلاج ، يسأل عن شروع في قتل فقط . أما إذا كان تخلف الوفاة يرجع إلى إرادة الجاني ، الذي أوقف نشاطه أو خيب أثر فعله بإرادته إذا كان ذلك ممكناً ، فلا يسأل المتهم حتى عن مجرد الشروع ، لأن علم تحقق النتيجة الإجرامية يرجع إلى إرادته ، ومن ثم يعد عدولاً اختيارياً ينفي وجود الشروع قانوناً ، طبقاً لنص المادة ٤٥ من قانون العقوبات .

وحدثت الوفاة بتحقيق حين يلفظ المجنى عليه نفسه الأخير . وتثبت الوفاة بكافة طرق الإثبات ، بما في ذلك القرائن البسيطة . والغالب أن تثبت الوفاة بالإنسجام إلى المحبرة الفنية لتحديد اللحظة التي حدثت فيها . وإذا نازع المتهم في تحديد وقت الوفاة ، فإن ذلك يعد دفاعاً جرحياً ، يقتضى وجوب تحقيقه بالإسناد إلى المختص قنياً ، وإلا كان ذلك قصوراً في الحكم وإخلالاً بحق الدفاع<sup>(٢)</sup> . ونقع

---

(١) أما إذا لم يتوافر قصد القتل ، وترتب على الفعل الساس سلامة جسم المجنى عليه . اقتضت المسؤولية على الإصابة غير العمدية .

(٢) نقض ٣٠ ديسمبر ١٩٨١ ، مجوعة أحكام النقض ، السنة ٣٢ ، رقم ٢١٩ ، ص

عنه إثبات وفاة المجنى عليه على عائق النجاسة العامة ، باعتبار الوفاة عنصراً في الركن المادى لجريمة القتل . وإذا ثبتت وفاة المجنى عليه بأى وسيلة ، أمكن محاكمة المتهم بارتكاب القتل ، ولو لم يتم العثور على جثة المجنى عليه التى قد يفلح القاتل أو غيره فى إخفائها عن أعين السلطات بأى وسيلة من الوسائل (١) .

## الفرع الثالث

### علاقة السببية بين فعل

### الجائى ووفاة المجنى عليه

#### أولاً : وضع المشكلة :

يجب أن يكون فعل الاعتناء على الحياة هو الذى أدى إلى وفاة المجنى عليه . وهذا ما يعبر عنه بقيام علاقة سببية بين السلوك والنتيجة الإجرامية . وعلاقة السببية عنصر فى الركن المادى لكل جريمة يتطلب ثبوتها القانونى حدوث نتيجة إجرامية . ومن ثم ينغى للقول بتوافر الركن المادى للجريمة ، أن تقوم بين نشاط الجائى وبين النتيجة التى يجرمها القانون - وهى ازهاق الروح فى القتل - علاقة السبب بالمسبب . لذلك تعد علاقة السببية من عناصر الركن المادى فى جريمة القتل ، وشروطاً لمساحة الجائى من وفاة المجنى عليه . فإذا انتقلت علاقة السببية بين سلوك

---

(١) ومقابل القانون من يخفى جثة القاتل باعتباره فعله جثة مستقلة ومتميزة عن جريمة القتل ذاتها ، راجع المادة ٢٣٩ من قانون العقوبات . وقد استقرت محكمة النقض على أنه لا يقدح فى ثبوت جريمة القتل عدم العثور على جثة المجنى عليه متى كان الحكم قد بين ثبوت واقعة القتل ثبوتاً كافياً كما بين الظروف التى وقعت فيها والأدلة التى استخلصت منها للحكمة ثبوت وقوعها من الظاهر . راجع تقض ٢٧ مارس ١٩٨٠ ، مجرعة أحكام التقض ، السنة ٣١ ، رقم ٨٥ ، ص ٤٦٢ .

الجاني والوفاء ، انتصرت مسؤولية مرتكب السلوك على الشروع في القتل العمد ، لأن الوفاء كنتيجة إجرامية لم يتسبب فيها سلوكه .

ولا تظهر رابطة السببية جكاً في توافرها بين سلوك الجاني ووفاء المجنى عليه ، إذا كان السلوك قد أدى بغيره وفور ارتكابه إلى تحقق الوفاء . فمن يسدد إلى غيره طعنه أو يطلق عليه عبارات تارياً في القلب يؤدي إلى وفاته في الحال ، يسأل عن القتل ، إذ التحقق من توافر رابطة السببية لا يعني أكثر من نسبة النتيجة إلى مرتكب السلوك الذي أدى إليها .

لكن الأمور لا تعرض بهذه البساطة في واقع الحياة ، فكثيراً ما تتعدد العوامل التي تساهم في إحداث نتيجة واحدة ، بحيث يصعب تحديد أي هذه العوامل هو الذي كان السبب في حدوثها ، ويكون سلوك المتهم هو أحد هذه العوامل فقط . فقد يطلق شخص عبارات تارياً على آخر بقصد قتله ، فوصيه في غير مقتل ، ويكون بالمجنى عليه من الأمراض أو العيوب الجسدية ما يضاعف من أثر الإصابة ، أو يهمل المجنى عليه في علاج نفسه عمداً أو خطأ ، أو يخطئ الطبيب أو الممرضة في وصف العلاج أو تنفيذه ، ثم يموت المصاب بعد ذلك . هنا يثور التساؤل عن السبب الذي أدى إلى حدوث الوفاء من بين العوامل المتعددة التي أسهمت في إحداثها ، هل هو فعل من أطلاق الرصاص أو هو إهمال المجنى عليه في علاج نفسه أو حالته الصحية السابقة على الإصابة ، أو هو خطأ الطبيب أو الممرضة ؟ لا شك في أن إطلاق الرصاص بعد أحد العوامل التي ساهمت في إحداث النتيجة ، لكن هل يسوغ في المنطق القانوني أن يحمل من أطلق الرصاص ثمة النتيجة التي تحققت بتضافر عوامل أخرى أضحت إليها ، أي كانت أهمية هذه العوامل ، بل حتى ولو كانت تتفوق على فعل إطلاق الرصاص من حيث مدى إسهامها في تحقيق الوفاء؟ عبارة أخرى هل يكفي أن يكون فعل المتهم عاملاً من عوامل إحداث النتيجة أي كانت أهميته لكي يسأل المتهم عن النتيجة في صورتها النهائية ؟ تلك

هى مشكلة علاقة السببية ، التى تعددت النظريات فى محاولة إيجاد معيار منضبط لها ، وتجد هذه النظريات تطبيقاً واسعاً لها فى جريمة القتل .

ثانياً : النظريات القانونية فى معيار علاقة السببية :

حظيت مشكلة علاقة السببية بختابة الفقهاء الألمان ، فصاغوا لها نظريات متعددة ، وليس هنا مجال الإكثافة فى دراسة النظريات المتعددة فى تحديد علاقة السببية ، لأن دراستها تفصيلاً تتخل فى نطاق مقرر القسم الهام من قانون العقوبات . لذلك نكتفى هنا بذكر أهم النظريات ، مع بيان كيفية تطبيقها على جريمة القتل العمد .

### أ- نظرية السبب الفعال أو المباشر :

السبب الفعال الذى تعدد به هذه النظرية ، هو السبب الأساسى من بين الأسباب المتعددة الذى قام بالدور الأول والمباشر فى إحداث النتيجة . أما الأسباب الأخرى ، فلا تعدو أن تكون مجرد ظروف ساعدت السبب الأساسى فى إحداث النتيجة . وطبقاً لهذه النظرية يمكن أن يكون سلوك الجانى هو السبب الفعال ، كما يمكن أن يكون عاملاً غيره سواء كان سابقاً أو لاحقاً على سلوك الجانى . فإذا كان السبب الفعال عامل آخر غير سلوك الجانى ، اعتبر هذا العامل هو السبب فى حدوث النتيجة ، دون سلوك الجانى ، الذى لا يعدو أن يكون مجرد ظرف عارض ساعد فى إحداث النتيجة ، ومن ثم لا تنسب النتيجة إلى هذا السلوك . وتطبيق هذه النظرية يقتضى البحث فى مختلف العوامل التى أدت إلى حدوث النتيجة ، للوقوف على ما يعتبر منها سبباً فعالاً يحمل تبعاتها وما يعد مجرد ظرف عارض لا ينسب إليه حدوثها . وهذا هو سبب الضعف فى نظرية السبب الفعال ، لأنها لا تحل مشكلة علاقة السببية ، وإنما تنقلها من مستوى إلى آخر ، أو أنها - كما قيل - تحاول حل الصعوبة بخلقها ، لأنها تضع للسببية معياراً تحكيمياً غامضاً ، هو نفسه فى حاجة إلى الإيضاح والتحديد .

## ب- نظرية تعادل الأسباب :

يقرر أصحاب هذه النظرية أن أى عامل تدخل فى إحداث النتيجة يعتبر سبباً لها . متى ثبت أنها ما كانت لتحدث على النحو الذى انتهت إليه بدون تدخل هذا العامل . فإذا تعددت العوامل التى تدخلت لإحداث نتيجة معينة ، كانت جميعاً سبباً للنتيجة . وتكافأت فى إحداثها بالصورة التى حدثت بها . ويعنى ذلك أن هذه النظرية تقرر المساواة بين جميع العوامل التى أسهمت فى خلق النتيجة . فكل عامل منها يعد سبباً للنتيجة ، تقوم بينه وبينها علاقة سببية . فإذا كان فعل الجانى أحد هذه العوامل ، تحمل الجانى تبعه النتيجة ، وكان السبب فى إحداثها ، ولو ساهمت عوامل أخرى فى إحداثها ، سواء كانت طبيعية أو إنسانية . وتطبيق هذه النظرية على جريمة القتل ، يؤدى إلى القول بأن علاقة السببية تقوم بين فعل الجانى ووقاة المجنى عليه ، إذ ثبت أن فعله كان أحد العوامل التى ساهمت فى إحداثها ، وأما كان قدر مساهمته فيها ، أى ولو كانت العوامل الأخرى أكثر أهمية فى تحقيق النتيجة من فعل الجانى . فلو أن شخصاً طعن آخر بقصد قتله ، فأصابه فى غير مقتل ، ثم نقل إلى المستشفى للعلاج ، فأعمل الطبيب إهمالاً جسيماً فى علاجه ، ثم شب حريق بالمستشفى أجهز على المجنى عليه ، اعتبر محدث الإصابة مسؤولاً عن وفاة المجنى عليه ، لأنه لولا الإصابة لما دخل المجنى عليه المستشفى واحترق فيه . فكل العوامل التى أسهمت مع فعل الجانى فى إحداث النتيجة ، لا تنفى علاقة السببية بين الفعل والوقاة . ولو كان تدخلها فى التسلسل السببى ، بعد ارتكاب الجانى فعله . هو الذى زاد من جسامته الفعل وأدى إلى إحداث الوقاة .

وقد عيب على هذه النظرية أن مقدماتها لا تتسق مع نتائجها ، فهى تقرر المساواة والتعادل بين الأسباب الضرورية لإحداث النتيجة ، ثم تسند النتيجة إلى سبب واحد منها ، قد لا يكون هو الذى أحدثها . فهى لهذا السبب متناقضة ، عندما تقرر التعادل بين الأسباب ، ثم تختار سبباً منها لتحمله عبء النتيجة . ويؤدى منطق هذه النظرية إلى التوسع فى علاقة السببية ، ومساخة ألفتهم عن

تحتاج أشد جسامة من النتيجة التي كان سوف يؤدي إليها فعله لولا تدخل العوامل الإنسانية أو الطبيعية التي تضافرت لاحداث وفاة المجنى عليه .

### جـ- نظرية السبب الملازم أو المناسب :

تلعب هذه النظرية إلى التفرقة بين العوامل التي أدت إلى النتيجة الإجرامية . فهي إن كانت جميعاً لازمة لإحداث النتيجة على النحو الذي حدثت به ، إلا أن بعضها فقط تكمن فيه صلاحية إحداثها ، وهذا البعض هو الذي يعد سبباً للنتيجة دون غيره من العوامل . والعوامل التي تكمن فيها صلاحية إحداث النتيجة ، إذا أضيفت إلى سلوك الجاني ، هي العوامل العادية المألوفة ، دون العوامل الشاذة غير المألوفة . وطبقاً لهذه النظرية يعد سلوك الجاني سبباً للنتيجة الإجرامية ، إذا كان هذا السلوك مقترناً بالعوامل العادية المألوفة ، من شأنه أن يؤدي إليها . ويعنى ذلك أن تدخل عوامل سابقة على فعل الجاني أو معاصرة إياه أو لاحقة له - سواء أكانت عوامل إنسانية أو عوامل طبيعية - ساهمت مع فعل الجاني في إحداث النتيجة الإجرامية على النحو الذي حدثت به ، لا ينفي علاقة السببية بين سلوكه والنتيجة الإجرامية ، متى كانت عوامل عادية متوقعة ومألوفة . أما إذا تدخل في التسلسل السببي عامل شاذ غير متوقع ولا مألوف تدخله في مثل هذه الظروف ، كان من شأن تدخله انقطاع رابطة السببية بين سلوك المتهم ووقاة المجنى عليه ، واقتصرت مسؤولية المتهم على الشروع في القتل . ويكون العامل من العوامل المألوفة المتوقعة ، أو الشاذة غير المتوقعة ، يرجع في تحديده إلى معيار موضوعي بحث ، هو ما كان يتوقعه الرجل العادي لو وجد في مثل ظروف المتهم ، بصرف النظر عما توقعه الأخير .

والعوامل العادية المألوفة التي يمكن توقعها ، لا يمكن حصرها لأنها تختلف باختلاف ظروف كل حالة على حدة ، وهي على كل حال لا تقطع علاقة السببية بين سلوك المتهم والنتيجة ، ومن أمثلتها ضعف المجنى عيه أو مرضه ، وتسمم الجروح ، وإهمال المجنى عليه في علاج نفسه ، وخطأ الطبيب في العلاج . أما العوامل



الشادة غير المألوفة التي لا يمكن توقعها ، فهي التي تقطع علاقة السببية ، ومن أمثلتها امتناع المجنى عليه عمداً عن علاج نفسه لتسوى مركز المتهم ، وإخطأ الجسم للطبيب في العلاج ، واحترق المستشفى الذي يعالج فيه المجنى عليه ، وفاته في حادث تصادم سيارة الاسعاف التي كانت تنقله إلى المستشفى ، فإذا أصاب شخص شخصاً آخر بجروح قاصداً قتله ، ثم نقل المصاب إلى المستشفى لعلاجه ، وفي أثناء نقله وقع حادث تصادم لسيارة الاسعاف التي تنقله فمات المصاب ، فإن الأخطى بنظرية السبب اللاتم يؤدي إلى استبعاد حادث التصادم من التسلسل السببي الذي أدى إلى وفاة المجنى عليه ، لأن هذا التسلسل كان سيره العادي المألوف ينضى إلى وفاة المصاب متأثراً بجروحه ، وليس وفاته في حادث تصادم ، ومن ثم تستفي علاقة السببية بين سلوكه الجاني وبين وفاة المجنى عليه ، ولا يسأل الجاني إلا عن شروع في قتل عمد فقط .

وهذه النظرية تعد أقرب النظريات التي قبلت في محاولة وضع معيار لعلاقة السببية ، ولذلك يأخذ بها غالبية الفقهاء في مصر ، وقيل إنها محكمة التقضى المصرية كما يتضح من أحكامها العديدة في هذا الخصوص .

### ثالثاً : علاقة السببية في أحكام القضاء المصري :

يستفاد من أحكام عديدة لمحكمة التقضى أنها تبني معياراً للسببية لا يختلف في مضمونه عن جوهر نظرية السبب اللاتم التي رجحها الفقه . ففي عبارة عامة ، صاغت محكمة التقضى معياراً لعلاقة السببية مقروءة أن «علاقة السببية علاقة مادية تبدأ بفعل التسبب وترتبط من الناحية المعنوية بما يجب عليه أن يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله إذا أتاه عمداً ...»<sup>(١)</sup> . وقيل ذلك كانت المحكمة قد تبنت مضمون نظرية السبب اللاتم في وقائع عديدة . من ذلك ما قضت به من أن الضارب يكون مسؤولاً عن الوفاة ، ولو تسببت عن إصاها المجنى عليه بتسليم معوى نتج

(١) نقض ٢٧ مايو ١٩٥٩ ، مجموعة أحكام التقضى ، السنة ١٠ ، رقم ٢٣ . ص ٩١ : ١٣ ديسمبر ١٩٦٠ ، السنة ١١ ، رقم ١٧٦ ، ص ٩٠٤ .

عن الحرة ، لأنها من الأمراض التي تنشأ عادة عن المجرع<sup>(١)</sup> . وما قضت به من أنه إذا كان المتهم قد أحدث بالمجنى عليه حروفاً بجهته وموضع أخرى فأدى ذلك إلى وفاته ، فإنه يكون مسؤولاً عن النتيجة ، وإن كان قد ساعد على حدوثها حالة قلب المجنى عليه والرتين ، ما دام في مقدور الجاني أو من واجبه أن يتوقع هذه العوازل<sup>(٢)</sup> . وما قضت به من أن إهمال العلاج أو حدوث مضاعفات تؤدي إلى الوفاة لا يقطع علاقة السببية بين الإصابة والوفاة<sup>(٣)</sup> . وما قضت به من أن المتهم مسؤول في صحيح القانون عن جميع النتائج المحتمل حصولها من الإصابة ، ولو كانت عن طريق غير مباشر ، كالتراخي في العلاج أو الإهمال فيه ، ما لم يكن متعمداً لتجسيم مسؤولية الجاني<sup>(٤)</sup> . وفي كل هذه الحالات كانت الوفاة نتيجة عادية مألوفة في استطاعة الجاني أن يتوقعها كأثر لسلوكه .

أما إذا كانت الوفاة نتيجة شاذة غير مألوفة لا يستطيع الجاني أن يتوقعها ، فإنه لا يسأل عنها . وتطبيقاً لذلك قضت محكمة النقض بأن علاقة السببية تنقطع ، ولا يسأل الجاني إلا عن فعله مجرداً عن النتيجة ، إذا تعمد المصاب عدم علاج نفسه لتجسيم مسؤولية الجاني<sup>(٥)</sup> . وما قضت به من أنه إذا كانت الوفاة حصلت نتيجة هبوط القلب المفاجئ ، عقب إعطاء حقنة النيسلين - بسبب حساسية المجنى عليها وهي حساسية خاصة بجسم المجنى عليها كأمته فيه وليس هناك أية مظاهر خارجية تتم عنها أو تدل عليها ، ولم يتحوط لها الطب حتى اليوم ولا سلطان له عليها ، فإن المحكمة لا تكون قد أخطأت إن هي لم تحمل المتهم المسؤولية عن وفاة

(١) نقض ٢١ مارس ١٩٣٨ ، مجموعة القواعد القانونية ، ج ٤ ، رقم ١٨٥ ، ص ١٧٢ .

(٢) نقض ٢ مارس ١٩٤٢ ، مجموعة القواعد القانونية ، ج ٥ ، رقم ٣٦٣ ، ص ٦٢٦ .

(٣) نقض ٩ أكتوبر ١٩٦١ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ١٢ ، رقم ١٥٠ ، ص ٧٨٠ .

فإذا كان الثابت من التقرير الطبي أن الوفاة نشأت عن الإصابة ، فإن إهمال العلاج أو حدوث مضاعفات تؤدي إلى الوفاة لا يقطع علاقة السببية بين الإصابة والوفاة ، وهي النتيجة المباشرة التي قصد إليها المتهم حين طعن المجنى عليه عمداً بنية قتله .

(٤) نقض ٢٦ نوفمبر ١٩٧٣ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ٢٤ ، رقم ٢٢٠ ، ص ١٠٧٢ .

(٥) نقض ١٥ أكتوبر ١٩٤٥ ، مجموعة القواعد القانونية ، ج ٤ ، رقم ٦١٤ ، ص ٧٦٢ .

المجنى عليها<sup>(١)</sup> .

رابعاً : إثبات علاقة السببية :

علاقة السببية تعد عنصراً في الركن المادي لجريمة القتل . وشرطاً لتحقيق مسؤولية المجنى عن الوفاة . لذلك كان من الواجب على محكمة الموضوع ، إذا أدانت المتهم بجريمة القتل ، أن تثبت في حكمها توافر علاقة السببية بين سلوكه ووفاته المجنى عليه ، فإن لم تفعل ذلك ، كان حكمها مشوباً بالتقصير بما يستوجب نقضه<sup>(٢)</sup> . وعلاقة السببية مسألة موضوعية ، يقدر توافرها أو عدم توافرها قاضي الموضوع من وقائع الدعوى بغیر معقب عليه ، ما دام ما خلص إليه في هذا الشأن يستند إلى أسانيد معقولة استمدتها من وقائع الدعوى . ومعنى ذلك أن محكمة النقض لا تراقب قاضي الموضوع في استخلاص علاقة السببية ، إلا إذا كان ما خلص إليه مشوباً بسوء الاستدلال ، كما لو كان العامل الذي استند إليه التهمة لا يصلح قانوناً لأن يكون سبباً لها .

والغالب أن يكون إثبات علاقة السببية في جرائم القتل مقتضياً الالتجاء إلى الخبرة الفنية التي تتخذ صورة التقرير الطبي . وفي هذه الحالة تلتزم محكمة الموضوع بأن تستند استخلاصها لتوافر السببية إلى ما ورد في تقرير الخبرة .

## المطلب الثالث

### التقصيد الجنائي

جناية القتل جريمة عمدية ، لذلك يتخذ ركنها المعنوي صورة التقصد الجنائي . والتقصيد الجنائي يقوم على عنصرين هما : العلم بالأركان التي يقوم عليها الكيان القانوني للجريمة والعناصر التي يتضمنها كل ركن منها ، والإرادة التي تتجه إلى

(١) نقض ٢٥ يونيو ١٩٥٧ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ٨ ، رقم ١٩٤ ، ص ٧١٧ .

(٢) نقض ١٩ ديسمبر ١٩٤٩ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة الأولى ، رقم ٥٧ ، ص ١٧٢ .

فعل الاعتداء على الحياة وإلى تحقيق النتيجة المترتبة عليه وهي ازهاق روح المجنى عليه . ونفصل الكلام على كل عنصر من هذين العنصرين ، ثم نعرض الأحكام العامة التي يخضع لها القصد الجنائي في القتل .

### أولاً : العلم بأركان القتل :

ينصب العلم أولاً على محل الاعتداء في القتل ، وهو الإنسان الحي . فيجب أن يعلم المتهم بأن فعله ينصب على إنسان ، فإن اعتقد أنه يوجه فعله إلى غير إنسان ، انتفى القصد لديه<sup>(١)</sup> . ويعتبر أن ينصب العلم على صفة الحياة في الإنسان الذي يوجه الجاني إليه فعله ، فإن اعتقد أنه يوجه فعله إلى جثة لا حياة فيها ، لا يتوافر لديه القصد . فإذا شرع الطبيب في تشريح جثة يعتقد أن صاحبها قد فارقت الروح ، فإذا به لا يزال حياً في حالة غيبوبة ، لكن الوفاة حدثت نتيجة التشريح ، لا يتوافر لديه قصد القتل ، لإتفاء علمه بصفة الحياة ، وهي صفة أساسية في محل جريمة القتل ، وإن أمكن مسامحة هذا الطبيب عن القتل الخطأ .

وينصب العلم ثانياً على خطورة فعل الجاني على حياة المجنى عليه . فيجب أن يحيط علم المتهم بخطورة فعله على حياة المجنى عليه ، أي يعلم أن من شأن اتیان هذا الفعل إحداث الوفاة ، فإن ثبت جعله بأن من شأن الفعل الذي يأتيه ازهاق روح المجنى عليه ، انتفى القصد لديه . فمن يطلق عباراً تارياً لفض مشاجرة ، معتقداً أنه ليس من شأن هذا الفعل أن يؤدي إلى إصابة إنسان ووفاته ، فإذا بالعبارة يستقر في جسد إنسان ويقتله ، لا يعد قاتلاً عمداً له .

وينصب العلم ثالثاً على وفاة المجنى عليه باعتبارها أثراً متوقعاً لفعل الجاني . فإذا كان لم يتوقع أن نشاطه يمكن أن يؤدي إلى وفاة المجنى عليه ، فإن قصد

---

(١) فمن يطلق في الظلام عباراً تارياً على شخص يظن أنه يفسد نفسه برداء أسود ، ظناً منه أنه عفريت يطارد ، فبرده يبتلاً ، ثم يتضح أنه كان صديقاً يروح معه ، لا يسأل عن قتل عمد ، لإتفاء علمه بصفة «الإنسان» في المجنى عليه ، وإن أمكن مسامحته عن القتل الخطأ إذا توافرت شروطه .

الجنايتى ينتفى . فمن يعطى آخر مادة سامة ليستعملها فى إبادة الحشرات ، فإذا به - خلافاً لما توقعه المتهم - يلقق بعضاً منها فيموت ، لا يسأل عن قتل عمد لإعتناء القصد لديه .

لكن لا يلزم أن يحيط علم الجاني بعلاقة السببية ، فاللفظ فيها ليس من شأنه أن يعنى القصد الجنايتى . والغالب أن يوقع المتهم علاقة السببية التى تربط ما بين فعله ووقاة المجنى عليه . فإن خالف التسلسل السببى ، كما حدث فى الواقع ، ما كان يتوقعه الجاني ، فليس لذلك تأثير فى توافر قصد الجنايتى (١) .

### ثانياً : إرادة الفعل والنتيجة :

جرم القصد الجنايتى فى القتل العمد ، هو التجهاد لإرادة الجاني إلى فعل الاعتداء على حياة المجنى عليه والتجهادها إلى ازهاق روحه . وما العلم بأركان القتل إلا مقدمة ضرورية لإمكان القول بتوافر هذا التجهاد الإرادى . فالعمد فى القتل - كما تقرر محكمة النقض - هو التوجه إليه بإرادة احداثه . ولا يعد القتل عمداً إذا انتفت هذه الإرادة ، مهما تكن درجة احتمال حدوثه .

فيجب أن تتجه الإرادة إلى ارتكاب فعل الاعتداء على حياة المجنى عليه ، فإذا انتفت إرادة فعل الاعتداء انتفى القصد الجنايتى ، كما فى حالة إكراه شخص على اتیان فعل الاعتداء ، دون أن تكون إرادته الحرة قد التهمت إليه .

ويجب أن تتجه إرادة الجاني إلى إحداث وفاة المجنى عليه ، فلا يكفى التجهاد إرادته إلى فعل الاعتداء الذى من شأنه إحداث الوفاة . لأن الإرادة فى القصد الجنايتى تتجه إلى الفعل وإلى تحقيق النتيجة المترتبة عليه . فلا يتوافر القصد الجنايتى لدى الطبيب الذى يجرى عملية جراحية خطيرة لمرض يقصد إنقاذه من

---

(١) فإن توقع الجاني حدوث وفاة المجنى عليه بوسيلة معينة ، لكنها حدثت بوسيلة غير التى توقع حدوثها بها ، توافر القصد لديه رغم ذلك ، لأن القانون لا يعنيه الوسيلة التى تؤدى إلى حدوث الوفاة ، فكل هذه الوسائل سواء ، طالما كانت مرتبطة بفعل المتهم .

مرض خطير ، ولو توقع حدوث الوفاة نتيجة لهذه العملية وتوفى المريض بالفعل ، لأن إرادة الطبيب لم تتجه إلى إحداث الوفاة ، بل على العكس كانت متجهة إلى انقاذ المريض .

وإذا توافر العلم والإرادة بمعناها المتقدم ، توافر القصد الجنائي في القتل العمد . والقصد الجنائي في القتل العمد هو قصد عام على النحر السابق بهيئته ، فلا يتطلب القتل توافر قصد جنائي خاص . ومع ذلك تذهب محكمة النقض إلى القول بأن القصد الجنائي في القتل هو قصد خاص ، من ذلك ما تقرره من أن جرائم القتل العمد والشرع فيه تتميز قانوناً «بنية خاصة هي انتراء القتل وازهاق الروح ، وهذه تختلف عن القصد الجنائي العام الذي يتطلبه القانون في سائر الجرائم العمدية» (١) .

والواقع أن نية ازهاق الروح ، التي تعتبرها محكمة النقض محقة القصد الخاص في القتل العمد ، ليست سوى أرادة ازهاق روح المجنى عليه ، أي أرادة تحقيق النتيجة التي تعد أحد عناصر الركن المادى في القتل . وقد رأينا أن القصد الجنائي العام في القتل ، لا يكفى لقيامه أرادة فعل الاعتداء على الحياة فقط ، وإنما ينهى أن تتجه الإرادة إلى تحقيق النتيجة التي يجرمها القانون ، بيد أن هذه النتيجة في جريمة القتل العمد هي ازهاق روح المجنى عليه ، فتدخل في نطاق القصد العام ، بما لا يصح معه فصلها عن عناصر القصد العام ، واعتبارها وحدها محقة لقصد خاص .

### ثالثاً : الأحكام العامة للقصد الجنائي في القتل :

نشير فيما يلى إلى أهم الأحكام العامة التي يخضع لها القصد الجنائي بضفة عامة ، ولا يختلف القصد الجنائي في القتل بشأنها عنه في غيره من الجرائم ، وإن

---

(١) نقض ٢٠ أكتوبر ١٩٦٩ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ٢٠ ، رقم ٢١٦ ، ص ١١٠٢ ؛  
٥ ديسمبر ١٩٨٥ ، السنة ٣٦ ، رقم ١٩٨ ، ص ١٠٧٧ .

كانت أكثر تطبيقاتها تتركز في جريمة القتل .

## أ- القتل في الشخصية :

وأيضا أن القانون يتطلب لقيام القصد الجنائي في القتل ، العلم بعمل الجريمة وصفته الأساسية وهي كونه إنساناً يتمتع بالحياة ، فالغلط في هذا المحل ينفي القصد الجنائي ، أما الغلط في صفة زائدة عن هذا القدر ، فلا يترتب عليه إنتفاء القصد الجنائي . من ذلك حالة الغلط في شخصية المجنى عليه ، وصورته أن يقصد الجاني قتل شخص معين ، فيقتل غيره معتقداً أنه الشخص الذي يقصده . هذا الغلط لا ينفي القصد الجنائي ، لأن القانون لم يتطلب في معزل الجريمة إلا أن يكون «إنساناً» ، فهو يحسب كل إنسان مجرداً عن أوصافه ، فكل إنسان يحسب جميعه القانون بصرف النظر عن شخصيته ، ومن ثم يستوي لدى القانون أن يكون المجنى عليه الذي ارتكب عليه فعل القتل وأزهدت روحه ، هو ذلك الشخص الذي أرادته الجاني أو شخصاً آخر غيره . وفي هذا المعنى قررت محكمة النقض أنه «يمكن للمقابلة على القتل العمد أن يكون المتهم قصد بالفعل الذي قاربه ازهاق روح إنسان ولو كان القتل الذي انتراه قد أصاب غير المقصود ، سواء كان ذلك ناشئاً عن الخطأ في شخص من وقع عليه الفعل أو عن الخطأ في توجيه الفعل ، فإن جميع العناصر القانونية للجناية تكون متحققة في الحالتين ، كما لو وقع الفعل على ذات المقصود قتله» (١) .

## ب- الخطة عن الهدف :

تفترض الخطة عن الهدف أن الجاني يريد الاعتداء على شخص معين ، لكن لكونه لم يحسن توجيه فعله ويحيد عنه ويصيب شخصاً آخر غيره . والراجع في الفقه أن القصد الجنائي يتوافر لدى الجاني بالنسبة للجريمة الناجمة عن الخطة ،

---

(١) نقض ١٠ مايو ١٩٤٣ ، مجموعة القواعد القانونية ، ج ٦ ، رقم ١٨٣ ، ص ٢٥٢ . وفي حكم سابق قررت المحكمة في وضوح أن «من عمد قتل إنسان فأصاب إنساناً آخر يعتبر قاتلاً عمداً لهذا الآخر» ، نقض ١٠ أكتوبر ١٩٢٩ ، مجموعة القواعد القانونية ، ج ٦ ، رقم ٢٨٨ ، ص ٣٤٧ .

فيسأل الجاني عنها بوصفها جريمة عملية ، كما لو لم يكن قد وقع منه خطأ في توجيه الفعل . ويرجع ذلك إلى ذات الأساس القانوني في حالة الغلط في شخصية المجنى عليه ، فالغلط قد وقع في صفة خارجية عما يتطلبه القانون في محل جريمة القتل . لأن القانون لا يعنيه أن يكون المجنى عليه في جريمة القتل هو «زيد» أو «بكر» وإنما كل ما يتطلبه هو أن يكون المجنى عليه «إنساناً حياً» . وقد استقرت محكمة النقض على هذا المعنى في أحكام أشرنا إليها عند الكلام عن الغلط في الشخصية . إذ أن محكمة النقض تسوى بين الحالتين ، وتعتبر القصد متوافراً فيهما . «كما لو وقع الفعل على ذات المقصود قتله» .

وقد اختلف الفقه في حكم الجريمة التي حاد عنها الجاني بالنسبة للشخص الذي كان يريد قتله . فذهب رأى إلى اعتبار الجاني شاعراً في قتل هذا الشخص ، لأنه قصد قتله ، وبدأ في التنفيذ . ثم خالف أثر فعله لسبب لا دخل لإرادته فيه . وأخذت محكمة النقض في مصر بهذا الرأي في واقعه كان المتهم فيها قد أطلق عياراً نارياً بقصد قتل زوجته ، فأخطأها وأصاب امرأة أخرى كانت معها ، فاعتبرته المحكمة مسؤولاً جنائياً عن الشروع في قتل زوجته ، وعن جريمة قتل من كانت معها . وذلك لأنه انتوى القتل وتعمده ، فهو مسؤول عنه بغض النظر عن شخص المجنى عليها<sup>(١)</sup> . ويرى أنصار هذا الرأي أن الشروع يعتبر قائماً على القصد الذي كان لدى الجاني أثناء توجيه فعله ، أما الجريمة العمدية التي وقعت على من حادت إليه الإصابتة ، فتقوم على أساس القصد الإحتمالي . لكن الرأي الراجح في الفقه يذهب إلى اعتبار الفعل جريمة عملية واحدة ، وقعت على من تحقققت فيه النتيجة الإجرامية ، على أساس أن ما حدث هو خطأ في توجيه الفعل ، لا يؤثر في القصد ولا يغير من ماهية الفعل الذي ارتكب تحقيقاً له .

(١) نقض ١٠ أبريل ١٩٤٤ ، مجموعة القواعد القانونية ، ج٦ ، رقم ٣٣٢ ، ص ٤٥٤ : ٢٤ أكتوبر ١٩٥٥ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ٦ ، رقم ٣٦٨ ، ص ١٢٥٥ : ٢٠ أكتوبر ١٩٥٨ ، السنة ٩ ، رقم ١٩٧ ، ص ٨٠٧ .



## جـ- أنواع القصد الجنائي :

يستوى أن يكون القصد الجنائي في القتل مباشراً أو غير مباشر أى إحصالي . فالقصد المباشر هو الذى تنجه فيه الإرادة على نحو يقينى إلى تحقيق النتيجة الإجرامية التى يتوقعها الجاني كآثر حصى لازم للفعله . وحتى تتوافر هذه الإرادة يبنى أن تستند إلى علم يقينى بأن النتيجة ستقع على نحو أكيد . ومعمار هذا العلم شخصى بحت ، يرجع فيه إلى نفسه الجاني ذاته الذى يجب أن يعلم علماً يقينياً أن فعل الاعتداء سوف يؤدى حتماً إلى وفاة المجنى عليه ، ومع ذلك يأتى هذا الفعل . وهذه هي الصورة النموذجية العادية للقصد العام . أما القصد الاحتمالى ، ففيه لا يتوافر العلم اليقيني بتحقيق النتيجة الإجرامية ، وإنما يتوقع الجاني حدوث هذه النتيجة كآثر ممكن للفعله يحتمل أن يتحقق ، فهو يتوقع إمكان حدوث النتيجة ، وليس حصة حدوثها . فقبل حدوثها ، ومن ثم تنجه إرادته إلى الفعل الذى يحتمل أن يحقق هذه النتيجة . فالإرادة هنا لا تنجه على نحو يقينى إلى تحقيق النتيجة الإجرامية ، وإنما اتجهت هذه الإرادة إلى قبول تلك النتيجة .

كما يستوى أن يكون القصد الجنائي في القتل محدوداً أو غير محدود . فلقصد المحدود هو الذى تنجه فيه إرادة اللتهم إلى ازهاق روح شخص أو أشخاص معينين بلواتهم . أما القصد غير المحدود ، فهو الذى تنجه فيه إرادة اللتهم إلى ازهاق روح شخص أو أشخاص أبها كانوا ، ومثاله أن يلقى شخص قنبلة على جمع من الناس مريداً إصابة أى عدد منهم . وعلة استواء القصد المحدود مع القصد غير المحدود في القتل العمد ، أن القانون لا يمتعه كما قلنا شخصيات المجنى عليهم في القتل ، وإنما يكفيه أن يقع القتل على إنسان حى فقط .

وقد اعترف المشرح صراحة بهذه التسوية بين القصد المحدود وغير المحدود ، في تعريفه لسبق الإصرار في المادة ٢٣١ من قانون العقوبات ، بأنه قصد المصير «أي هذا» شخص معين أو أى شخص غير معين وجدّه أو صادفه .. » . وأقرت محكمة النقض

تلك التسوية عندما قررت أنه وإذا أطلق شخص عباراً تارثاً على جماعة بنية القتل فأصاب آخر ليمن من هذه الجماعة المتشاجرة فقتله اعتبر قاتلاً عمداً<sup>(١)</sup> .

## د- وقت توافر القصد :

القاعدة العامة هي ضرورة معاصرة القصد للفعل . فقصد الجاني يتعين أن يعاصر فعل الاعتداء على الحياة المزدى إلى إزهاق الروح . ومعنى ذلك أن العلم بكل عناصر الجريمة يجب أن يكون ثابتاً عند اتیان الفعل ، فإن تخلف العلم بأحد هذه العناصر في تلك اللحظة ، انتفى القصد الجنائي في القتل . وقد يعاقب الجاني على فعله وفقاً لنص آخر في قانون العقوبات .

وإذا توافر القصد وقت الفعل ، فلا عبرة بتخلفه وقت تحقق النتيجة ، فيظلل المتهم مسؤولاً مسؤولية عمدية عن النتيجة التي تحققت . فمن يلمس السم في طعام آخر يعتبر مسؤولاً عن جريمة التسميم ، ولو ندم على فعله قبل تحقق وفاة المجنى عليه ، إلا إذا عدله اختياراً ، بتخبيب آثار فعله فلم تحدث الوفاة وانتفى بذلك أحد أركان الشروع .

وإذا لم يتوافر القصد وقت الفعل ، فلا عبرة بتوافره وقت تحقق النتيجة ، لأنه يكون تصدداً لاحقاً على الفعل لا يعتمد به القانون . فمن يصيب دون عمد شخصاً بجراح خطيرة ثم بعد أن يتحقق من أن المصاب هو عدو له ، يتنص وقاته ، لا يسأل عن قتل عمد ، إذا توفي المجنى عليه ، ولا عن شروع في قتل عمد إذا أسعف بالعلاج ، وإنما يسأل عن القتل الخطأ أو الإصابة الخطأ حسب الأحوال .

## هـ- البواعث على القتل :

لا تعتبر البواعث التي دفعت إرادة المتهم إلى ارتكاب القتل من عناصر القصد

(١) تلغى ٢٣ مايو ١٩٢٩ ، مجموعة القواعد القانونية ، ج ١ ، رقم ٢٦٦ ، ص ٣٠٩ ؛

وانظر تلغى ١٩ ديسمبر ١٩٨٥ ، مجموعة أحكام المجلس ، السنة ٣٦ ، رقم ٢١٢ ، ص

الجنائي . ومن ثم يستوى أن يكون باعثه الدافع إلى ارتكاب الجريمة سيئاً أو نهياً . بل يجب العقاب ولو لم يتضح الباعث الذي دفع الجنائي إلى ارتكاب الجريمة . فعدم الوقوف على باعث المتهم إلى القتل لا يحول دون العقاب عليه . لأنه لا يعد من عناصر القصد في جريمة القتل . وإذا سكت الحكم عن بيان الباعث على ارتكاب القتل ، فإن ذلك لا يعيبه ، كما لا يعيبه بيان هذا الباعث بمعارات تشكيكية ، ما دامت المحكمة قد أوردت الأدلة على قيام القصد ذاته (١) .

وتطبيقاً لذلك يتوافر القصد الجنائي لدى الجنائي الذي أقدم على القتل إشفاقاً بالمجنى عليه وتخليصاً له من آلام شديدة لمرض لا يرجى البرء منه . أو أقدم على القتل تأييداً لهدأ سياسي ، أو لتوجيه إهتمام الرأي العام للقضية الإنسانية أو إجماعية .

وإذا كانت القاعدة أن الباعث لا يعد من عناصر القصد الجنائي ولا يؤثر في قيام الجريمة ولو كان باعثاً شريفاً ، فإن القاضي يوسع أن يقيم وزناً للباعث الشريف عند تقدير العقوبة استعمالاً لسلطته التقديرية في هذا الخصوص في الحدود التي يقرها القانون . فالباعث الشريف قد يعدد القاضي مبرراً للحكم بالحد الأدنى للعقوبة ، أو ظرفاً من الظروف المخففة التي تجيز له أن يتزل بالعقوبة درجة أو درجتين طبقاً لما تنص عليه المادة ١٧ من قانون العقوبات (٢) .

(١) تفت ١٦ يناير ١٩٣٩ ، مجموعة القواعد القانونية ، ج ٤ ، رقم ٢٣٦ ، ص ٤٢٢ ، ولديه قرويت المحكمة أنه «لا يظن في الحكم أن لم يمن بالتحدث عن دليل معين هو وجود ضفينة بين الجنائي والمجنى عليه تنحو إلى القتل ، لأن هذا لا يستلزمه إلا بيان الباعث على ارتكاب الجريمة وهو مهما اختلف فلا تأثير له قانوناً في كيانها» .

(٢) ولد يعدد القانون بالباعث لتشديد عقاب جريمة القتل في حالات خاصة . من ذلك تشديد عقاب القتل العمد إذا ارتكب القتل «تفليلاً لفرض إرهابي» . راجع المادة الثالثة من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢ المسمى بقانون مكافحة الإرهاب والصادر في ١٨ يولية ١٩٩٢ .

## و- إثبات القصد الجنائي :

القصد ظاهرة نفسية ، لا يحسن إثباته إلا باعتراف الجاني به ، أو بالمظاهر الخارجية التي تفترض وجوده . هذه المظاهر يمكن استخلاصها من الوقائع المعروضة على قاضي الموضوع ، فهو الذي يختص دون غيره بتقديرها ، للقول بموافقة القصد أو عدم توافره . ولا معقب عليه في هذا الشأن ، إلا إذا حدث تناقض بين ما خلص إليه من توافر أو عدم توافر قصد القتل والوقائع التي استخلص منها هذا القصد اثباتاً أو نفياً . وفي هذا المعنى قضت محكمة النقض بأن «تعمد القتل مسألة موضوعية لم يعرفها القانون ، وهي أمر داخلي يتعلق بالإرادة يرجع تقرير توافره أو عدم توافره إلى سلطة قاضي الموضوع وحرية في تقدير الوقائع» (١) .

ومن المظاهر الخارجية التي يمكن أن يستدل منها عقلاً على وجود قصد ازهاق الروح ، استعمال آلة قاتلة بطبيعتها ، أو توجيه الإصابة إلى موضع في جسم المجنى عليه يعد مقتلاً ، أو تكرار طعن المجنى عليه عدة مرات ، أو سبق التهديد بالقتل ، أو وجود خفاقت قديمة ومشهورة بين الجاني والمجنى عليه . ويستدل على قصد القتل من باب أولى عند اجتماع أكثر من مظهر من هذه المظاهر ، مثل تكرار طعن المجنى عليه بألة قاتلة بطبيعتها وتوجيه الطعنات في مقتل . لكن يلاحظ أن العبرة ليست بهذه المظاهر في ذاتها ، إذ هي مجرد قرائن بسيطة لا قيمة لها إلا بما يمكن أن تدل عليه ، وفقاً لظروف كل حالة ، من توافر قصد القتل أو عدم توافره . ومن ثم لا يكفي محكمة الموضوع أن تثبت وجود مظهر منها ، لكي تستخلص من مجرد وجوده توافر قصد القتل ، فاستعمال آلة قاتلة بطبيعتها لا يستخلص منه حتماً وجود نية القتل ، إذ قد يستعمل الشخص سلاحاً نارياً بقصد فض مشاجرة ، فتصيب الرصاصة التي تنطلق منه أحد المتشاجرين وتقتله ، ومع ذلك يعد قصد القتل منتظماً . كما أن كون الآلة المستعملة غير قاتلة بطبيعتها ، لا

(١) تقيس ١٧ نوفمبر ١٩٥٩ - مجموعة أحكام القضاء - السنة ١٠ - رقم ٦٩٠ ، من ٨٩٦ ..

يستخلص منه حملاً إنطلاقاً - قصد القتل ، فقد يستعمل الجاني عصاً بكيفية تؤدي إلى القتل ويثبت أنه كان قد أعدّها لهذا الغرض (١) . وقد تكون الإصابة في مقتل دون أن ينفذ ذلك توافقاً لنية القتل ، كما لو قصد الجاني من الضرب في مكان يعد مقتلاً تعجيز المجنى عليه عن الحركة ، كما قد تكون الإصابة في غير مقتل ، ويثبت أن الوفاة حدثت بسبب الإصابات التي أحدثها الجاني قاصداً قتل المجنى عليه (٢) .

وقصد القتل بعد عنصراً جوهرياً في جريمة القتل العمد ، ولذلك يجب على محكمة الموضوع أن تستظهره بإيراد الأدلة التي تدل عليه وتكشف عنه ، وأن تثبت توافره صراحة وتحدث عنه استقلالاً ، وإلا كان حكمها قاصر التسبب مستوجباً نقضه (٣) .

## المبحث الثاني

### الصور المشددة للقتل العمد

اجتماع الأركان العامة للقتل العمد على النحو السابق بيانه ، دون توافق سبب من أسباب الإهانة ، يحقق جريمة القتل العمد في صورته البسيطة ، التي حدد لها

---

(١) نقض ٢٧ أكتوبر ١٩٤١ ، مجموعة القواعد القانونية ، ج ٥ ، رقم ٢٨٩ ، ص ٥٦٢ . ويحدث ذلك إذا كان الجاني قد تعمد مثلاً تكرار الضربات على رأس المجنى عليه حتى تهشم .

(٢) نقض ١٢ مارس ١٩٣٤ ، مجموعة القواعد القانونية ، ج ٣ ، رقم ٢٢١ ، ص ٧٩٢ . وتجنيد ما إذا كانت الآلة قاتلة بطبيعتها . وبذلك استعمالها على توافق قصد القتل ، وما إذا كانت الإصابة في مقتل ، وتفيد توافقاً للقصد ، من المسائل التي يختص بها قاضي الموضوع دون معقب عليه . راجع نقض ٢١ ديسمبر ١٩٦٤ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ١٥ ، رقم ١٦٥ ، ص ٨٤٠ . وقد قضى بأن استعمال سلاح ناري والحاق إصابات متعددة يواضع خطراً من جسم المجنى عليه لا ينفذ حملاً توافقاً قصد ازهاق الروح ، فالهجرة في النهاية هي نية الجاني لا يكتفي بالإصابة أو خطورتها أو نوع السلاح المستعمل . راجع نقض ٢١ يناير ١٩٥٨ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ٩ ، رقم ٢٠ ، ص ٧٩ ؛ ٢٠ نوفمبر ١٩٦٢ ، السنة ١٣ ، رقم ١٨٥ ، ص ٧٥٢ ؛ ٥ ديسمبر ١٩٨٥ ، السنة ٣٦ ، رقم ١٩٨ ، ص ١٠٧٢ .

(٣) نقض ٢٩ ديسمبر ١٩٨٣ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ٣٤ ، رقم ٢٢٢ ، ص ١١٢١ .

الثانيون في المادة ٢٣٤ عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة . ويلاحظ أن القاضى يمكنه إذا استعمل المادة ١٧ من قانون العقوبات أن ينزل بالعقوبة على النحو الذى تقرره هذه المادة .

وقد تعدد المشرع عقاب القتل العمد إذا توافر ظرف من الظروف التى نص عليها وهى : سبق الإصرار ، أو التعرض ، أو القتل بجراح سامة ، أو اقتران القتل بجناية أو ارتباطه بجناية ، أو وقوعه على جرحى الحرب ، أو إرتكابه تنفيلاً لفرض إرهابى .

وقد أورد القانون حكماً خاصاً فى شأن الشركاء فى القتل العمد المعاقب عليه بالإعدام . فقد نصت المادة ٢٣٥ من قانون العقوبات على ما يلى «المشاركون فى القتل العمد المعاقب عليه بالإعدام يعاقبون بالإعدام أو بالأشغال الشاقة المؤبدة» . ويتضمن هذا الحكم خروجاً على القواعد العامة فى تحديد عقوبة الشريك ، التى تقرره ذات عقوبة الجريمة التى اشترك فيها ، وهى الإعدام فى القتل المعاقب عليه به . لكن المشرع أجاز للقاضى أن يحكم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة ، إذا قدر أن دوره فى الجريمة كان محدوداً وثانوياً ، بما لا مجال معه للحكم عليه بنفس عقوبة الفاعل الأسمى .

ونتناول فيما يلى دراسة الظروف المشددة لعقوبة القتل العمد .

## المطلب الأول

### سبق الإصرار

ماهية سبق الإصرار وعناصره :

عرف المشرع المصرى سبق الإصرار فى المادة ٢٣١ من قانون العقوبات ، بقوله «الإصرار السابق هو القصد المصمم عليه قبل الفعل لإرتكاب جناية أو جناية يكون غرض المصر منها إيذاء شخص معين أو أى شخص غير معين وجده أو صادفه ، سراً . كان ذلك القصد معلقاً على حدوث أمر أو موقعاً على شرط» .

يتضح من التعريف السابق أن سبق الإصرار يقوم على عنصرين :

**الأول عنصر نفسي :** وهو جوهر سبق الإصرار ، ومؤداه أن يكون الجاني قد فكر في الجريمة تفكيراً هادئاً ، قبل التصميم عليها وتنفيذها . فالجريمة تخطر للجاني كفكرة ، لكنه لا يرتكبها على الفور ، وإنما يفكر فيها بهدوء وروية بحيث يتدبر عواقبها ويقلب الأمر على وجوهه المختلفة ، ثم يعقد العزم على ارتكابها . وقد أغفل المشرع إظهار هذا العنصر النفسي في تعريفه لسبق الإصرار (١) ، واكتفى ببيان العنصر الزمني فيه ، على الرغم من أن العنصر الزمني ليست له أهمية إلا بقدر ما يتيح للجاني من وقت تهدأ فيه نفسه ليفكر في الجريمة ويصمم على ارتكابها . لذلك فالعنصر الزمني غير كاف بذاته لقيام سبق الإصرار ، بمعنى أنه إذا ثبت مرور فترة زمنية بين التفكير في الجريمة وارتكابها ، دون أن يثبت تفكير الجاني في الجريمة بهدوء وروية وسيطرة على النفس ، فإن سبق الإصرار لا يعد مترافقاً . لكن محكمة النقض تنهت إلى أهمية العنصر النفسي الذي يمثل جوهر سبق الإصرار ، وأكدت في أحكامها - رغم عدم إظهار التعريف التشريعي له - ، ولم تقف عند ظاهر النص الذي عرّفه . فقد قوت المحكمة أن «سبق الإصرار يستلزم حتى أن يكون الجاني قد أتم تفكيره وعزمه في هدوء يسمح بترويد الفكر بين الإقدام والإحجام وترجيح أولهما على الآخر» (٢) . ولا يحتاج ذلك للجاني إذا كانت نفسه هائجة متزعجة لا يدع انزعاجها سبيلاً لها إلى التبرؤ والسكون وتحكيم العقل .

**الثاني : عنصر زمني :** ومؤداه أن يكون التفكير في الجريمة قد سبق الإقدام على تنفيذها بوقت كاف . فسبق الإصرار يقتضي مرور فترة زمنية بين نشوء فكرة

---

(١) فقد كان من اللازم أن يعنى المشرع في تعريفه لسبق الإصرار بعنصره الجوهري الذي يميز حقيقة ، وهو التفكير الهادئ والسيطرة على النفس قبل التصميم على الجريمة وتنفيذها . لكنه اهتم بالعنصر الزمني وحده وعرف سبق الإصرار بمفهوم لغوي يفيد سبق التفكير في الجريمة على لحظة تنفيذها .

(٢) نقض ٢٥ يناير ١٩٣١ ، مجموعة القواعد القانونية ، ج ٢ ، رقم ١٦٩ ، ص ٢٢٢ .

الجريمة في ذهن المجاني ، وعزمه عليها ، وبين تنفيذها . لكن هذه الفترة الزمنية غير محددة ، وإنما هي تتوقف على ما يخلق العنصر النفسي ، أي الفترة التي تسمح للمجاني بالتفكير الهادئ في الجريمة قبل الإقدام عليها ، فتحديد هذه الفترة يكون بالنظر إلى صلاحيتها لكي تهين للمجاني حالة من الهدوء النفسي ، تمكنه من التفكير الهادئ المطمئن . لذلك ليس من اللازم أن يعتبر قصر الفترة الزمنية بين التفكير في الجريمة والتصميم عليها وبين ارتكابها دليلاً على إلتقاء سبق الإصرار ، معى اقتنع القاضي بأن المجاني خلالها كان هادئ النفس ، وأنه ارتكب جريمة بعد تدبر وتروي . وفي هذا المعنى تقرر محكمة النقض أن «سبق الإصرار يكون متوافراً قاتوناً في حق المتهم إذا كان قد تروي في جريمته ثم أقدم على مقارفتها ، مهما كان الوقت الذي حصل فيه التروي»<sup>(١)</sup> . كما أن مرور فترة زمنية بين التفكير في الجريمة وارتكابها ليس دليلاً قاطعاً في كل الأحوال على توافر سبق الإصرار ، إذ أن مناط قيام سبق الإصرار هو - كما تقرر محكمة النقض - أن يرتكب المجاني الجريمة وهو هادئ البال بعد إعمال فكر وروية<sup>(٢)</sup> .

وعلة تشديد العقاب عند توافر سبق الإصرار ، هي ما يكشف عنه ارتكاب الجريمة بعد سبق إصرار من شخصية تكمن فيها خطورة إجرامية على درجة كبيرة من الأهمية . فمن يفكر في الجريمة تفكيراً هادئاً ، أتاح له فرصة مخاطبة العقل للعاطفة ، ثم يصمم عليها وينفذها ، هو أشد خطورة على المجتمع ممن يرتكب الجريمة وهو في حالة إنفعال وغضب وبغض وبغضب وبغضب وبغضب ، لم يلدغ انزعاجها سبيلاً لها لتحكيم العقل وكبح جماح الهوى والعاطفة ، ومن ثم لم يدرك ما ينطوي عليه جرمه من أضرار ومخاطر . فالأول يسلوكه يكشف عن شخصية لها

(١) نقض ٢٨ أكتوبر ١٩٤٥ ، مجموعة القواعد القانونية ، ج ٥ ، رقم ١٣٧ ، ص ٢٦٣ .

(٢) راجع نقض ٩ أبريل ١٩٥١ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة الثانية ، رقم ٢٤١ ، ص



مهل واضح إلى الإجرام . بينما الثانى قد تكون حالته النفسية التى دفعته إلى ارتكاب الجريمة هى التى أظهرت فى شخصيته قدراً من الخطورة يجاوز الحقيقة<sup>(١)</sup> .

**طبيعة سبق الاصرار :**

سبق الاصرار ظرف له طابع شخصى وليس عينى . ومن ثم لا يسرى على المساهمين فى الجريمة . إلا بالنسبة لمن ثبت توافره لديه . فلو تعدد المساهمون فى الجريمة ، فاعلين كانوا أو شركاء . وتوافر سبق الاصرار لدى أحدهم دون غيره من المساهمين ، فلا يشهد العقاب إلا بالنسبة له دون غيره . إحصالاً لنص المادتين ٣٩ و ٤١ من قانون العقوبات . والغالب أن تقتصر المساهمة فى الجريمة بتوفر سبق الاصرار لدى كافة المساهمين . لكن قد يحدث أن يتوافر سبق الاصرار لدى بعض المساهمين دون غيرهم . إذا كان من بينهم من ساهم فى الجريمة أثناء تنفيذها .

وسبق الاصرار عنصر يضاف إلى القصد الجنائى البسيط فى القتل . فيجعله قصداً مشدداً . يترتب على ذلك أن ما لا ينفى القصد البسيط . لا ينفى كذلك القصد فى صورته المشددة . فالقانون لا يشترط فى سبق الاصرار أن يكون محدداً بالإعتداء على انسان معين بذاته . فيتوافر سبق الاصرار لدى الإرهابى الذى يتنوى إشاعة الفوضى والعرب بين الناس . فيصمم على قتل أى انسان يصادفه . أو يصمم على قتل من يعترض سبيله من رجال السلطة العامة . ونص المادة ٢٣١ من قانون العقوبات صريح فى تأكيد هذا المعنى فى خصوص سبق الاصرار . الذى يتحقق إذا كان غرض المصّر وإيذاء شخص معين أو أى شخص غير معين وجده أو صادفه<sup>(٢)</sup> .

---

(١) ومع ذلك لا يسلم كل علماء الإجرام بدلالة سبق الاصرار على خطورة الشخصية الإجرامية . ويرى بعضهم أن بعض الجناة - رغم إتمام سبق الاصرار لديهم - قد تكمن فى شخصياتهم خطورة إجرامية تتجاوز بكثير الخطورة الكامنة فى شخصيات غيرهم من المجرمين الذين يرتكبون جرائمهم بعد دراسة وتفكير .

(٢) وتطبيقاً لذلك قضى بأنه ما دام الحكم قد أثبت فى جلاء أن الطاعن وأخاه كانوا مبيتين النية على قتل من يصادفانه من غراتهما أو أقاربهم أو من يلقى بهم . وأن اللص عليه من أقاربهم ويسكن وسط مساكنهم . فلذلك مفاده أنه من شملهم التصميم السابق . تنص ٦ يناير ١٩٥٣ . مجوعة أحكام النقض . السنة ٤ . رقم ١٢٨ . ص ٢٥٢ .

والغلط في شخصية المجنى عليه أو الخطأ في توجيه الفعل ، كما لا يفتى  
القصد البسيط ، لا يفتى كذلك سبق الإصرار . فمن يصر على قتل زيد ، لكنه  
يخطئ بينه وبين بكر ، أو يخطئ في التصويب فيصيب بركاً ، يسأل عن قتل  
مصحوب بسبق الإصرار .

ولا يفتى سبق الإصرار إذا كان موقوفاً على حدوث أمر معين أو كان معلقاً  
على شرط ، وقد صرح نص المادة ٢٣١ من قانون العقوبات بذلك ، فاعتبر سبق  
الإصرار متوافراً «سواء كان ذلك القصد معلقاً على حدوث أمر أو موقوفاً على  
شرط» . فمركب قتلًا مضحوباً بسبق الإصرار من يصمم على قتل انسان معين إذا  
عاد من السفر ، أو إذا لم يدفع ما عليه من دين ، أو إذا طالبه بدين في ذمته ، أو  
إذا لم يشهد لصالحه زوراً في قضية منطوية أمام المحكمة . وقد قضى بأنه لا يمنع  
من تحقق ظرف سبق الإصرار تعليق التهمة تنفيذ ما اتفقا عليه من قبل على  
سحق الفرصة للظفر بالمجنى عليه ، حتى إذا شنت لهما فعلاً قتلاً تنفيذاً لما  
اتفقت عليه تهمة (١) .

### إثبات سبق الإصرار :

القول بتوافر سبق الإصرار أو عدم توافره من المسائل الموضوعية ، التي يختص  
بالفصل فيها قاضي الموضوع ، دون معقب عليه من محكمة النقض . لكن لمحكمة  
النقض أن تراقب محكمة الموضوع ، إذا هي خرجت عن المفهوم الحقيقي لسبق  
الإصرار كما هو محدد في القانون ، أو إذا استخلصت وجوده من ظروف لا تؤدي  
إليه عقلاً . لذلك يكون على محكمة الموضوع أن تبين في حكمها الظروف التي  
استندت إليها لاستنتاج قيام ظرف سبق الإصرار ، حتى يمكن لمحكمة النقض أن  
تراقب سلامة هذا الاستنتاج . لكن لا تلزم محكمة الموضوع بأن تذكر «سبق  
الإصرار» بلفظه في حكمها ، بل يكفيها أن تسوق من الظروف ما يدل عقلاً على  
توافر عناصر سبق الإصرار عند التهمة . ويقع عبء إثبات سبق الإصرار بوصفه درجة

(١) نقض ١٤ أبريل ١٩٥٢ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ٣ ، رقم ٣١٤ ، ص ٨٣٦ .

## من القصد الجنائي على عاتق سلطة الإتهام .

وسبق الاصرار باعتباره حالة نفسية تقوم في ذهن الجاني ، لا يمكن اثباته على نحو مباشر<sup>(١)</sup> . ولذلك إذا لم يعترف الجاني به ، لا يكون هناك من سبيل لإثباته سوى القرائن التي تكشف عن وجوده ، أي المظاهر الخارجية والأفعال المادية التي صدرت عن الجاني . وتكون لها دلالة كاشفة على مكتون نفسه ، وما كان يصره قبل ارتكاب الجريمة . من ذلك الأعمال التحضيرية السابقة على تنفيذ الجريمة ، مثل سبق شراء السلاح الذي استعمل في ارتكاب الجريمة ، أو سبق تهديد المجنى عليه ، أو تعقبه لمعرفة الأماكن التي يترده عليها . ومن ذلك أيضاً كون بيته المتهم تسود فيها عادة الأخذ بالثأر<sup>(٢)</sup> . ومع ذلك فهذه المظاهر الخارجية ليست سوى قرائن بسيطة تقبل إثبات العكس ، وقد لا تفيد في توافر سبق الاصرار لدى المتهم . فشراء السلاح ليس في كل الأحوال دليلاً على توافر سبق الاصرار ، ولو ارتكب المتهم جريمة به ، إذ قد يكون شراءه لاستعماله في أغراض الحراسة ، ثم يستعمل فور الشراء في جريمة قتل . ووجود الضغائن بين عائلتي المتهم والمجنى عليه ، لا يصلح في كل الأحوال لاستغناء توافر سبق الاصرار على القتل<sup>(٣)</sup> .

وإذا ثبت توافر سبق الاصرار ، كانت عقوبة القتل المصحوب به هي الاعدام . وسبب التشديد وجوبى ، بمعنى أن القاضي لا يملك ، رغم إثباته قيام سبق الاصرار ، أن يحكم بعقوبة القتل العمد البسيط ، إلا إذا قرر تطويق الظروف المخففة .

---

(١) لذلك لا يصلح إثباتاً لسبق الاصرار قول المحكمة «أن الشهادة شهدوا بسبق الاصرار» ، فهذا القول لا يهدي في إثباته ، لأنه حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني يستخلصها القاضي - في غير حالة الاعتراف - من الوقائع الخارجية ولا يستطيع أحد أن يشهد بها مباشرة ، نقض ١٥ نوفمبر ١٩٤٨ ، مجموعة القواعد القانونية ، ج٧ ، رقم ٦٨٦ ، ص ٦٤٨ .

(٢) نقض ٢٠ يناير ١٩٦٩ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ٢٠ ، رقم ٣١ ، ص ١٤٥ .

(٣) نقض ٣ يونيو ١٩٤٦ ، مجموعة القواعد القانونية ، ج٧ ، رقم ١٧٩ ، ص ١٦٨ ، وفيه قررت المحكمة أنه «إذا كان الحكم حين أدان المتهم في جريمة القتل العمد مع سبق الاصرار لم يذكر عن سبق الاصرار ، إلا قوله إنه ثبت من الضغائن التي بين عائلتي المجنى عليه والمتهم ، فإنه يكون قاصر النيان متعمداً تلحقه ، إذ الضغائن وحدها لا تكفي لماتها للقول بظهور سبق الاصرار»

## المطلب العاشر

### الترصد

#### ماهية التردد :

عرف المشرع التردد في المادة ٢٣٢ من قانون العقوبات بقوله «الترصد هو ترص الانسان لشخص في جهة أو جهات كثيرة مدة من الزمن طويلة كانت أو قصيرة ليتوصل إلى قتل ذلك الشخص أو إلى إيذاء بالضرب ونحوه» .

يتضح من التعريف السابق أن جوهر التردد هو ترص الجاني وترقبه للمجنى عليه فترة من الزمن ، طالت أم قصرت ، في مكان يعتقد ملاسته لتنفيذ الجريمة تنفيلاً مباغتاً . ولا أهمية للمكان الذي ينتظر فيه الجاني ، فقد يكون خاصاً به أو بالمجنى عليه ، وقد يكون الطريق العام<sup>(١)</sup> . ولا يهم ما إذا كان الجاني أثناء انتظاره المجنى عليه ظاهراً أو متخفياً ، فالعبرة في التردد ليست بالإختفاء ، وإنما بانتظار المجنى عليه ومباغتته بالأذى . ولا عبرة بطول أو قصر المدة التي ينتظر الجاني خلالها المجنى عليه ، وقد صرح المشرع بذلك في تعريفه للترصد . فالعبرة هي بمباغتة المجنى عليه بالأذى ، ولو لم يكن انتظاره قد استغرق سوى برهة يسيرة من الوقت ، فإذا كان الانتظار هو جوهر التردد ، فإن طول مدة الانتظار ليست من عناصره .

وعلة تشديد العقاب عند توافر ظرف التردد ، ترجع إلى أنه يسهل للمجاني ارتكاب جريمة ، إذ يضمن الجاني مباغتة المجنى عليه في غفلة منه بما لا يمكنه من التفكير في وسيلة يدافع بها عن نفسه ، والغالب أن يقابل المشرع سهولة تنفيذ الجريمة بتشديد العقاب عليها ، هذا من ناحية . ومن ناحية أخرى ، يدل التردد

(١) ولما هذا المعنى قررت محكمة النقض أن «العبرة في قيام التردد هي بترص الجاني وترقبه للمجنى عليه فترة من الزمن طالت أم قصرت في مكان يتوقع قدومه إليه ليتوصل بذلك إلى الاعتداء عليه ، دون أن يؤثر في ذلك أن يكون التردد في مكان خاص بالمجاني نفسه» . نقض ٦ فبراير ١٩٦١ ، مجموعة أحكام النقض : السنة ١٢ ، رقم ٢٧ ، ص ١٧٤ .

على خطورة شخصية الجاني ، الذى يهين الوسائل الملائمة لضمان نجاح مشروع الإجماع ، فيجانب ضحيته من حيث لا تحسب ، ويهلكها أو يعتدى عليها من حيث لا يشعر (١) .

### الطبيعة القانونية للترصد :

الترصد ظرف مشدد له طابع مادي أو عيني . فهو ظرف عيني . لأنه يتعلق بكيفية تنفيذ الجريمة . ولا شأن له بقصد الجاني . ويختلف التترصد في هذا عن سبق الاصرار ، الذى يعد ظرفاً شخصياً يتعلق بقصد الجاني . ولا شأن له بكيفية تنفيذ الجريمة (٢) . ويترتب على الاختلاف في الطبيعة القانونية بين سبق الاصرار والترصد ، أن التترصد يسرى على كل المساهمين في القتل (٣) . بخلاف سبق الاصرار الذى لا يسرى إلا على من ثبت توافره لديه . كما يترتب على الاختلاف في الطبيعة القانونية لكل منهما نتيجة عامة هي استقلال كل منهما عن الآخر ، فتعقّق أحدهما دون الآخر يكفى لتشدّد العقاب . وهو ما صرح به المشرع في المادة ٢٣٠ من قانون العقوبات التى تتكلم عن سبق الاصرار «أو» التترصد ، باعتبار كل منهما ظرفاً مشدداً للعقاب . فلا تلازم بين هذين الظرفين . لأن المشرع قد غاير بينهما .

وقد ذهب رأى في الفقه الفرنسى ، إلى أن التترصد يفترض حتماً سبق الاصرار ، فالترصد مظهر من مظاهر سبق الاصرار . لكن هذا الرأى غير صحيح . لأنه يقوم

---

(١) راجع نقض ٥ ديسمبر ١٩٣٢ . مجموعة التواعد القانونية . ج ٣ ، رقم ٤٦ ، ص ٤٥ .  
وبه تثير المحكمة وأن المشرع وجد أن التترصد وسيلة للقائه يضمن بها تنفيذ جرمه غيلة وغشاً في غفلة من الجهى عليه وعلى غير استعداد منه للدفاع عن نفسه فاعتبر تلك الوسيلة بلاتها من موجبات التشديد لما تدل عليه من ظالة الجاني وإيمانه في ضمان نجاح فعلته ولما تثيره من الإضطراب في الأتفس بأنّها الهلاك من حيث لا تشعر .

(٢) فالترصد ظرف عيني يتعلق بالركن المادى في الجريمة . بينما سبق الاصرار ظرف شخصى يتعلق بالركن المعنوى فيها .

(٣) سراء . كاترا فاعلين أو شركاء . وسراء . من علم به أو من كان يجهل توافره لدى غيره من المساهمين .

على سوء فهم لجوهر سبق الاصرار ، ولا ينظر فيه إلا للعنصر الزمني فحسب ، دون عنصره النفسي الذي يقتضى جدوى التفكير والتروى ، ولذلك قد يوجد التردد وينتفى سيق الاصرار ، كما لو ترصد شخص خصمه عقب مشادة قامت بينهما ، فقتله وهو فى حالة من الغضب والهياج ، دون أن يتوافر له جدوى النفس . كما أن سبق الاصرار قد يتوافر دون التردد ، كما لو صمم شخص بنفس هادئة على قتل غريمه ، ثم قتله بمجرد أن صادفه دون أن يتربص له .

والواقع أنه إذا كان التردد يفترض حتماً سبق الاصرار ، لما كان المشرع بحاجة لأن ينص على سبق الاصرار كطرف مشدد اكتفاء بالترصد ، لكن الحقيقة أنه لا تلازم حتى بين الطرفين ، وإن كان من الممكن إجتماعهما لدى شخص واحد ، كما لو صمم شخص بعد تفكير وتردد على قتل غريمه ، ثم ترصد له يوم التنفيذ فاغتاله بغتة . وقد أقرت محكمة النقض المصرية الاستقلال بين الطرفين ، وهو ما يقتضى أن تقر محكمة الموضوع تشديد العقاب عند توافر التردد ، دون أن تكون ملزمة بإثبات سبق الاصرار كذلك<sup>(١)</sup> . وتطبيقاً لذلك قررت محكمة النقض وأن القانون إذ نص فى المادة ٢٣ عقوبات على العقاب على جريمة القتل العمد مع سبق الاصرار أو التردد فقد غاير الطرفين ، وأفاد أنه لا يشترط لوجود التردد أن يكون مقترناً بسبق إصرار . بل يكتفى بمجرد ترصد الجانى للمجنى عليه بقطع النظر عن كل اعتبار آخر<sup>(٢)</sup> .

ويتوافر التردد ولو كان تنفيذ القتل معلناً على شرط أو موقوفاً على حدوث أمر . ولا ينتفى التردد بوقوع غلط فى شخصية المجنى عليه أو بالخطأ عن الهدف ، فمن يتربص لقتل عدو له ، فيقتل غيره خطأ منه أنه الشخص المقصود ،

(١) ومن ثم لا تشرب على محكمة الموضوع إذا هى قطعت بالعقوبة المشددة استناداً إلى توافر التردد دون أن تقر سبق الاصرار . راجع تلخيص ١٩ يونيو ١٩٣٣ ، مجموعة القواعد القانونية ، ج ٢ ، رقم ١٤٧ ، ص ١٩٧ .

(٢) تلخيص ١٨ مايو ١٩٤٢ ، مجموعة القواعد القانونية ، ج ٥ ، رقم ٤١٠ ، ص ٦٤٤ ؛ ٥ ديسمبر ١٩٣٢ ، مجموعة القواعد القانونية ، ج ٢ ، رقم ٤٦ ، ص ٤٥ .

أو لأنه أخطأ في توجيه ضيقته ، يسأل عن قتل مصحوب بالترصد . بل إنه لا أهمية لتحديد المجنى عليه ، فيقوم التردد ولو كان يترصد الجاني بقصد الاعتداء على شخص غير محدد سلفاً ، كمن يترصد بدورية من رجال الشرطة ليقتل من يتمكن من قتله من أفرادها ، أو من يترصد لقتل أى شخص يمر من أفراد عائلة منافسة في الانتخابات .

### إثبات التردد :

الترصد مسألة موضوعية ، يكون إثباتها من إطلاقات قاضى الموضوع ، دون معقب عليه من محكمة النقض . ويجب على قاضى الموضوع أن يورد من الأدلة ما يثبت توافره إن قرر تشديد العقاب بسببه ، لكن لا يلزم أن يذكره بلفظه في حكم الإدانة<sup>(١)</sup> . ولأن التردد واقعة مادية يرد عليها الدليل المباشر ، فإن إثباته يكون أبسر من إثبات ظرف سبق الإصرار ، وكل الأدلة تقبل في إثباته ، بما فيها شهادة الشهود والقرائن . وإذا نفت المحكمة ظرف التردد ، فليس مؤدى ذلك نفى قصد القتل ، إذ يقوم القتل بدون تردد ، فيكون قتلاً بسيطاً .

وإذا ثبت توافر التردد ، كانت بقوة القتل المصحوب به هي الإعدام . وسبب التشديد يوجب الحكم بالإعدام ، إلا إذا قرر القاضى تطبيق الظروف المخففة .

## المطلب الثالث

### القتل بالسم

ماهية القتل بالسم وعلة تشديد عقابه :

التسميم جريمة خاصة في القانون الفرنسى ، وهي جريمة شكلية ، تتم كاملة بمجرد تناول المجنى عليه للمادة السامة ولو لم يترتب على ذلك وفاته ، بل أسعف

(١) وقد قضى أنه يكفي لبيان ظرف التردد كما عرفه القانون أن يثبت الحكم أن المتهمين قد انتظروا المجنى عليه خلف جدار ليلتمكوا به ولا تأثير لقصر مدة هذا الانتظار . راجع تقضى ١٠ مايو ١٩٤٣ ، مجموعة القواعد القانونية ، ج ٦ ، رقم ١٨٠ ، ص ٢٤٧ .

بالعلاج<sup>(١)</sup> . ولذلك يطلق عليها جريمة «التسميم» . وليس جريمة القتل بالسم ، لأن ازهاق روح المجنى عليه ليس نتيجة إجرامية مطلوبة فيها . وكان القانون الفرنسي يعاقب على جريمة التسميم بالاعدام ، إلى أن ألغيت عقوبة الاعدام من التشريع الفرنسي في سنة ١٩٨١<sup>(٢)</sup> .

وكان المشرع المصري يسير على نهج القانون الفرنسي ، ويعتبر جريمة التسميم جريمة شكلية في قانون ١٨٨٣ ، ثم جاء قانون سنة ١٩٠٤ ليقرر اعتبار القتل بالسم جريمة قتل ، تتميز بالوسيلة التي استعملت في تنفيذها ، والتي من شأنها تشديد العقاب المقرر لها . ومع ذلك فنحن نعتبرها جريمة خاصة قائمة بذاتها ، كما هو شأنها في القانون الفرنسي . فقد رأينا أن القانون لا يعتد كقاعدة عامة بوسيلة القتل ، ولذلك فإنه إذا إعتد بها ، فعزاده من ذلك أن تكون الجريمة التي ترتكب بهذه الوسيلة جريمة قائمة بذاتها ، وليست جريمة قتل بسيطة توافر ظرف مشدد لعقابها . ولو كان المشرع في قانون سنة ١٩٣٧ قد أراد أن يجعلها صورة مشددة من القتل ، لكان قد نص على ظرفها المشدد في المادة ٢٣٠ مع سبق الإصرار أو التردد ثم عرف ظرف التسميم في المادة ٢٣٣ ، كما فعل بالنسبة لظرفي سبق الإصرار والتردد في المادتين ٢٣١ ، ٢٣٢ . يؤكد ذلك أن المادة ٢٣٤ تقرر عقوبة القتل العمد من غير سبق إصرار ولا تردد ، ولو كان استعمال السم مجرد ظرف مشدد ، لكان نص هذه المادة قد أوردته نفيًا بقوله «من قتل نفساً عمداً من غير سبق إصرار ولا تردد ولا استعمال جواهر سامة يعاقب ...» ، لكنه لم يفعل ذلك ،

---

(١) لذلك لا يحصر فيها العلول الاختياري ، بعد تناول المجنى عليه للمادة السامة ، فلم تتدخل الجاني بعد تناول المادة السامة وأعطى المجنى عليه ترياقاً أزال أثر السم وأبطل مفعوله في الجسم ، لا بعد ذلك عدولاً ، لأن الجريمة تكون قد قُت بتناول المادة السامة ، مهما كانت نتيجة تناولها . ويكون فعل الجاني التالي لتسام الجريمة من قبيل التوبة الإيجابية التي لا تنفي وجود الجريمة قانوناً ، ولذا يجوز أن تكون ظرفاً قضائياً مخففاً للعقاب .

(٢) بالقانون رقم ٨١-٩٠ الصادر في ٩ أكتوبر ١٩٨١ ، فأصبح التسميم معاقباً عليه بالسجن المؤبد.



لأن استعمال السم ليس مجرد طرف مشدد . وإنما استعماله في القتل يجعله جريمة خاصة قائمة بذاتها .

ومع ذلك فإن تكليف جريمة القتل بالتسميم على أنها جريمة خاصة . أو جريمة قتل مشددة العقاب . ليس من شأنه أن يربط إختلاقاً في النتائج القانونية . فالقتل بالسم جريمة خاصة . ينهى أن تتوافر لها جميع أركان القتل . مضافاً إليها الوسيلة التي يترب عليها إيذاء روح المجنى عليه . وهي استعمال جواهر يتسبب عنها الموت .

وقد نص المشرع على جريمة القتل بالسم في المادة ٢٢٢ من قانون العقوبات . التي تنص أن «من قتل أحداً عمداً بجواهر يتسبب عنها الموت عاجلاً أو آجلاً يعد قاتلاً بالسم أي كانت كيفية استعمال تلك الجواهر وعقاب بالاعدام» .

وعلة اعتبار القتل بالسم جريمة خاصة . يجب تشديد عقابها عن القتل بغير السم . ترجع إلى ما يتطوّر عليه القتل بالسم من غدر وخيانة . وما يتميز به من سهولة في ارتكاب الجريمة وصعوبة في اكتشافه وإثباته . فمن ناحية يصدر الفعل غالباً عن أشخاص يخالفون للمجنى عليه . ولذلك يثق فيهم ويطمئن إليهم فلا يتخذ حذرهم منهم لأنه لا يتوقع منهم الغدر والخيانة . ومن ناحية ثانية . يسهل استعمال السم لارتكاب الجريمة للمجنى . ويقابل المشرع سهولة ارتكاب الجريمة بتشديد العقاب عليها . ومن ناحية ثالثة . يصعب اكتشاف السم وإبطال مفعوله قبل أن ينتج أثره ويوصى بحماية للمجنى عليه . كما أن إثبات الجريمة عند اكتشافها يكون في أغلب الحالات صعباً . وأخيراً يتم ارتكاب القتل بهذه الوسيلة عن خطورة شخصية المجنى الذي يتخير لإرتكاب جرمته وسيلة سهلة . بالإضافة إلى ما فيها من غدر وخيانة . لا تمكن للمجنى عليه من الدفاع عن نفسه . كما أن استعمالها يكون في الغالب وليد تفكير خاطئ ونفس مطمئنة . وهو ما يورث عناصر سبق الإصرار لدى المجنى ويكشف عن خطورة شخصيته .

## أركان القتل بالسم :

لا يتميز القتل بالسم فى أركانه عن القتل العمد البسيط ، إلا من حيث وسيلة الاعتداء على الحياة ، التى تدخل فى عناصر ركنه المادى . وتتكلم فيما يلى عن الركن المادى للقتل بالسم ، ثم عن ركنه المعنوى الذى لا يختلف عن الركن المعنوى فى القتل العمد البسيط . أما محل الاعتداء فهو لا يتغير فى الجريمتين .

## أولاً : الركن المادى :

عناصر الركن المادى للقتل بالسم هى العناصر الثلاثة التى سبق الكلام عنها فى القتل العمد البسيط ، وهى فعل الاعتداء على الحياة ، وإزهاق روح المجنى عليه ، وعلاقة السببية بينهما .

### أ- فعل الاعتداء :

فعل الاعتداء على الحياة يتم باستعمال وسيلة معينة ، تميز القتل بالسم عن غيره من صور القتل البسيط أو القتل المقترب بظروف مشددة . هذه الوسيلة هى «استعمال» «جواهر سامة» يتسبب عنها الموت عاجلاً أو آجلاً .

وليس فى عبارة نص المادة ٢٣٣ من قانون العقوبات ما يفيد صراحة تطلب أن تكون المادة المعطاة «سماً» . لكن هذا المعنى مستفاد من قول المشرع ، بعد أن حدد الوسيلة المستعملة ، عن مستعملها بأنه «يعد قاتلاً بالسم» . ويترتب على ذلك أنه إذا كانت المادة التى استعملها الجانى مما يتسبب عنه الموت ، ولكنها غير سامة ، فإن الفعل لا يعد قتلًا بالتسميم ، وإنما قتلًا عمداً بسيطاً أو مع سبق الإصرار على حسب الأحوال<sup>(١)</sup> . وتطبيقاً لذلك قضى فى فرنسا بأن من يضع لآخر مسحوق

(١) لذلك لا تقوم جريمة القتل بالسم باعطاء المجنى عليه مادة من شأنها إحداث الموت ، ولو لم تكن سامة ، كما لو حقن الجانى المجنى عليه بجرائهم مرض قاتل . ذلك أن جريمة التسميم لا تتميز عن غيرها من جرائم القتل العمد باعطاء المجنى عليه أى مادة يتسبب عنها الموت ، وإنما بإعطائه مادة يصدق عليها من الناحية الكيميائية وصف السم . أى مادة تؤدى إلى الموت بكمية معينة هى إحداث تفاعلات كيميائية فى الجسم تؤدى إلى إتلاف بعض الخلايا الحيوية فيه . لذلك تختلف المواد السامة عن المواد القاتلة ، والقتل بالسم ليس قتلًا بأى وسيلة وإنما باستعمال مادة سامة .

الزجاج في خز ، فمتاوله وموت بفعل الزجاج في أخشائه ، لا يعد قاتلاً بالسلم ، وبأنه إذا أعطت زوجة لزوجها كمية كبيرة من الخمر بقصد قتله ، لا تعد قاتلة له بالسلم .

والجواهر السامة التي عناها النص على أنواع متعددة ولها مصادر مختلفة . لكن لا أهمية لنوع السلم المستعمل ، ولا لمصادره ، فقد يكون حيوانياً أو نباتياً ، في صورة صلبة أو سائلة أو غازية ، سريع الفعول أو بطيئه<sup>(١)</sup> ، يتركه أثراً في الجثة أو لا يتركه .

ولا عورة كذلك بكيفية استعمال الجواهر السامة ، فقد عبر المشرع عن الفعل الذي يعتق به القاتل بالسلم على حياة المجنى عليه بأنه «استعمال» ، ونص صراحة أن المجاني يعد قاتلاً بالسلم «أما كانت كيفية استعمال تلك الجواهر» . ويعنى الاستعمال إعطاء المادة السامة للمجنى عليه بأي وسيلة ، أو بهبة أخرى تمكن المادة السامة من أن تباشر تأثيرها على حياة المجنى عليه ، سواء قام المجاني بذلك أو استعان بخبره في سبيل تحقيق هذا الهدف .

والإعطاء يتحقق بوضع المادة السامة في طعام المجنى عليه أو شرابه ، أو بتوصيلها إلى جسمه عن طريق الحقن أو الاستنشاق ، أو وضعها على الجلد حتى تتسرب خلال مسامحه إلى داخل الجسم ، أو وضعها على جرح حتى تتغل من خلاله إلى الدم<sup>(٢)</sup> . ويتحقق فعل الإعطاء بتسليم المادة السامة إلى المجنى عليه كي يتناول بنفسه وهو يجهل طبيعتها ، كما يتحقق باكراه المجنى عليه على تناول المادة السامة ، فيترتب على تناولها وفاته .

---

(١) وهو معنى مختلف من قول الشارع جواهر ويتسبب عنها الموت عاجلاً أو آجلاً .  
 (٢) ويعد من قبيل ذلك وضع الزئبق في أذن شخص بنية قتله ، إذ أن استعمال الزئبق على هذا النحو يترتب في بعض المسود إلى قتل المجنى عليه ، ومنها أن تكون بالإذن جروح يمكن أن يتغل منها السم إلى داخل الجسم ، راجع تقض ٨ أبريل ١٩٣٥ ، مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ، رقم ٣٥٧ ، ص ٤٥٨ . ولذا لم تحدث الوفاة ، عد الفعل شروعاً في قتل لم يتم بسبب خلع عن إيذاة الفاعل ووجب العقاب على ذلك ، لأن وجود الجروح في الأذن أو عدم وجودها هو ظرف عارض لا دخل لإرادة المجاني فيه .

## ب- ازهاق روح المجنى عليه :

النتيجة الإجرامية فى القتل بالسم هى ذات النتيجة فى القتل العمد البسيط ، وهى ازهاق روح المجنى عليه . وقبل تحقق هذه النتيجة لا تتم جريمة القتل بالسم ، وإنما تكون بصد شروع فى القتل بالسم ، أو بصد جريمة مستحيلة .

### ١- الشروع فى القتل بالسم :

إذا تناول المجنى عليه المادة السامة التى أعطاها له الجانى ، لكن الوفاة لم تحدث لسبب خارج عن إرادة الجانى ، فإن مسؤولية الجانى تقتصر على الشروع فى القتل بالسم . ويحدث هذا فى حالة اسعاف المجنى عليه بالعلاج ، أو مقاومة جسمه لتأثير المادة السامة ، أو كون المادة السامة قد أعطيت بكمية غير كافية لحدوث الوفاة<sup>(١)</sup> . ويسأل الجانى عن شروع كذلك إذا حدثت وفاة المجنى عليه بعد إعطاء المادة السامة ، لكنها لم تكن بسببها ، بحيث يثبت إنتفاء علاقة السببية بين إعطاء السم والوفاة .

ويسأل الجانى عن شروع فى قتل بالسم ، إذا قدم الشراب أو الطعام المسموم إلى المجنى عليه أو وضعه فى متناول يده كى يتناوله ، لكنه امتنع عن تناوله ، وهذه صورة الجريمة الموقوفة . كما يسأل عن شروع فى قتل بالسم ، الجانى الذى يسلم المادة السامة إلى شخص حسن النية كى يعطيها للمجنى عليه . فالوسيط حسن النية يجهل طبيعة المادة ، ولذلك يعد أداة فى يد من سلمه المادة الذى يعد فاعلاً لجريمة القتل بالسم أن حدثت الوفاة ، وشارعاً فى الجريمة منذ لحظة تسليمها إلى الوسيط . فإذا ارتاب الشخص حسن النية فى المادة ، أو اكتشف كنهها بعد أن تسلمها ، ولم يقدمها للمجنى عليه ، فإن فعله لا يستفيد منه من إعطاء المادة السامة ، الذى يظل مسؤولاً عن الشروع فى القتل بالسم ، إذ عدول الوسيط عن تقديم المادة السامة للمجنى عليه ، يعد بالنسبة لمن سلمها له عدولاً غير اختياري . لا يتبقى الشروع فى الجريمة .

---

(١) راجع تقض ٢٣ مايو ١٩٣٢ ، مجموعة القواعد القانونية ، ج٢ رقم ٣٥٤ ، ص ٥٦٩ .

لكن الشروع في القتل بالسم لا يتحقق إذا أعطى الجاني ضحيته المادة السامة ، ولم تحدث الوفاة لأن الجاني سعى إلى تخيير آثار فعله ، للحيلولة دون حدوث الوفاة<sup>(١)</sup> . مقال ذلك أن يعطى الجاني المجنى عليه تريباقاً يظل مفعول المادة السامة ، أو يجرى له غسيل معدة ، أو يحول دون أن يحدث السم مفعوله القاتل بأى وسيلة ، فلا تحدث الوفاة . فغيبوبة الجريمة هنا ترجع إلى إرادة الفاعل ، وتتفى أحد أركان الشروع في القتل . لكن عدم مسامحة المتهم عن الشروع في القتل بالسم ، إذا خيب آثار فعله بإرادته ، لا يحول دون مسامحته عن جريمة اعطاء المواد الضارة ، إذا توافرت أركانها .

## ٢- استحالة جريمة القتل بالسم :

إذا أعطى المتهم المجنى عليه مادة غير سامة بطبيعتها إعتقاداً منه أنها مادة سامة ، تحققت حالة من حالات الإستحالة المطلقة أو القانونية التي تقلت من العقاب . فصلاحيّة الوسيلة المستخدمة لإرتكاب الجريمة تنتفى ، ومن ثم يكون من غير الممكن تحقق الجريمة مطلقاً ، طبقاً لما أقرته محكمة النقض في صدد الأخذ بنظرية الجريمة المستحيلة .

أما إذا كانت المادة سامة بطبيعتها ، ولكنها أعطيت بكمية قليلة لا تؤدي إلى إحداث الغرض المقصود منها ، أو كان طعمها السيئ حائلاً دون تناول كمية تكفي لإحداث الوفاة ، أو كانت لا تحدث الوفاة إلا إذا كانت بالعضو الذي وضعت عليه من الجسم جروح ، فإن الاستحالة تكون نسبية أو مادية ، وتحقق هنا صورة من صور الجريمة الخائبة ، التي تعد نوعاً من الشروع المعاقب عليه . وتطبيقاً لذلك قضت محكمة النقض بأنه إذا كانت المادة بطبيعتها سامة ، ولكنها لا تحدث التسمم إلا إذا أخلت بكميات كبيرة ، ويندر استعمالها في حالات التسميم الجنائى

(١) كما يلاحظ أن الشروع في القتل بالسم لا يتحقق بشراء المادة السامة وإعدادها ، أو مزجها في طعام المجنى عليه أو شرابه ، دون تقديمها إليه أو وضعها في متناول يديه . لأن كل هذه الأعمال لا تصور أن تكون أعمالاً تحضيرية فقط .

للبالفين ، نظراً إلى طمعها القابض الشديد ولونها الظاهر ، فذلك كله لا يفيد استحالة تحقق الجريمة بواسطة تلك المادة ، وإنما هي ظروف خارجية عن إرادة الفاعل ، وهي التي وقفت بفعله عند الشروع وحالت دون اتمام الجريمة<sup>(١)</sup> . وقضت بأن وضع الزئبق في أذن انسان بنية قتله ، هو من الأعمال التنفيذية لجريمة القتل بالسم ، ما دامت تلك المادة تؤدي في بعض الصور إلى النتيجة المقصودة ، فإذا لم تحدث الوفاة ، عد الفعل شروعا في قتل لم يتم بسبب خارج عن إرادة الفاعل ووجب العقاب<sup>(٢)</sup> .

### جـ- علاقة السببية :

تتحقق علاقة السببية بين فعل الجاني والنتيجة الإجرامية ، إذا ثبت أن هذا الفعل مقرونا بالعوامل العادية المألوفة هو الذي أدى إلى حدوث النتيجة . أما إذا تدخل عامل شاذ غير مألوف أدى إلى حدوث الوفاة ، فإنه يقطع علاقة السببية بين إعطاء السم ووفاة المجنى عليه ، وتقتصر مسؤولية من أعطى السم على الشروع . من قبيل العوامل الشاذة غير المألوفة التي تخرج عن دائرة توقع الجاني ، إصابة المجنى عليه بعدوى مرض أدى إلى وفاته ، أو تعرضه لإعتداء إجرامي لاحق على إعطاء السم ، أو احتراقه في المستشفى الذي نقل إليه ليعالج فيه من آثار تناول المادة السامة .

### ثانياً : الركن المعنوي :

القتل بالسم جريمة عمدية ، يتخذ ركنها المعنوي صورة القصد الجنائي . وأهم عناصر القصد الجنائي في هذه الجريمة هو نية إزهاق الروح . وهذه النية هي التي تميز القصد الجنائي في القتل بالسم عن القصد في جريمة إعطاء المواد العظيمة . فإذا انتفى قصد القتل ، انتفت جريمة القتل بالسم ، لكن قد يسأل الجاني عن جريمة

(١) تقض ٢٣ مايو ١٩٣٢ ، السابق الإشارة إليه .

(٢) تقض ٨ أبريل ١٩٣٥ ، مجموعة القواعد القانونية ، ج٢ ، رقم ٣٥٧ ، ص ٤٥٨ ، مشار إليه من قبل .

إعطاء المواد الضارة ، وقد يسأل عن القتل الخطأ .

فالتقصّد في القتل بالسّم يتطلب إرادة إزهاق الروح . بينما يتطلب في جريمة إعطاء المواد الضارة إرادة الإيذاء البدني . وعلى ذلك إذا أعطى المتهم المجنى عليه مادة سامة قاصداً إيذاءً فحسب ، دون أن تتوافر لديه نية قتله فتعزى للمجنى عليه، اقتصرّت مسؤولية المتهم على إعطاء مواد ضارة ، ووقعت عليه العقوبة المنصوص عليها في المادة ٢٣٦ من قانون العقوبات . ويستوى في ذلك أن يعلم الجاني بأن المادة سامة ، لكنه لا يريد إزهاق الروح ، وإنما مجرد الإضرار بصحة المجنى عليه ، أو أن يتنفّس لديه هذا العلم ، ويعتقد على غير الحقيقة أن المادة ضارة بالصحة بينما هي مادة سامة بطبيعتها . ففي الحالتين لا يهدف الجاني من استعمال المادة التي أعطاها للمجنى عليه إلى إزهاق روحه ، وإنما كان يهدف إلى مجرد الإضرار به .

وإذا انتفى القصد الجنائي لدى من أعطى السم ، فلم يكن عالماً بأن المادة التي يقدمها للمجنى عليه هي مادة سامة ومن ثم انتفى قصد إزهاق الروح ، اقتصرّت مسؤوليته على القتل الخطأ إذا مات المجنى عليه . مثال ذلك الصيدلي الذي يخطئ في تحضير الدواء ، فيضع فيه مادة سامة خلط بينها وبين المادة التي كان يريد وضعها .

هذا ويخضع القصد الجنائي في القتل بالسّم للقواعد العامة التي تسرى على القصد الجنائي في القتل العمد . فلا ينتفى القصد بالغلط في شخص المجنى عليه أو بالخطأ في توجيه الفعل . فمن وضع السم في طعام ليتناوله شخص معين ، لكن تناوله شخص آخر غيره فمات ، تحققت مسؤولية الجاني عن جريمة القتل بالسّم .

### إثبات القتل بالسّم وعقابه :

يتمين لإدانة المتهم في جريمة القتل بالسّم أن تثبت المحكمة حدوث القتل بمادة سامة . وعليها أن تتحقّق من طبيعة المادة التي استعملت في القتل عن طريق الاستعانة بأهل الخبرة باعتبار ذلك مسألة فنية . وإذا تمسك المتهم بطلب تدبّر خبر

فى المراد السامة ، فقتضت المحكمة بالإدانة دون أن ترد على طلبه قبولاً أو رفضاً ، فإن حكمها يكون معيباً ، لأن طلب نذب الخبير يعنى منازعة المتهم فى طبيعة المادة ، وتلك مسألة جوهرية تتعلق بتحقيق الدعوى فى سبيل تعرف الحقيقة<sup>(١)</sup> .

ويكفى أن تثبت المحكمة فى حكمها بالإدانة أن الجانى قد استعمل فى القتل مادة سامة ، دون أن تلتزم بذكر مقدار ما استعمله منها أو كفايتها لإحداث الموت ، لأن ذلك ليس بعنصر فى جريمة القتل بالسّم .

ويعتبر على المحكمة إذا أدانت المتهم بجريمة القتل بالسّم ، أن تثبت توافر قصد القتل لديه بكافة عناصره ، لأن توافر هذا القصد هو الذى يميز - كما رأينا - بين جريمة القتل بالسّم وبين جريمة إعطاء المراد الضارة أو جريمة القتل الخطأ .

وإذا ثبت توافر أركان جريمة القتل بالسّم ، كانت العقوبة هى الإعدام طبقاً لنص المادة ٢٣٣ من قانون العقوبات .

## المطلب الرابع

### إقتران القتل بجناية

#### ماهية الإقتران وعلة التشديد :

شدد المشرع عقاب جناية القتل إذا اقترنت بها جناية أخرى . وقد ورد النص على هذا التشديد فى الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات ، التى تقر أنه «ومع ذلك يحكم على فاعل هذه الجناية بالاعدام إذا تفرقت أو اقترنت بها أو تلتها جناية أخرى» .

---

(١) نطق ١١ نوفمبر ١٩٤٦ ، مجموعة القواعد القانونية ، ج ٧ ، رقم ٢١٩ ، ص ١٩٩ .



يفترض التشديد هنا تعدد الجرائم خلال فترة زمنية وجيزة ، فالجاني الذي ارتكب جريمة القتل لم يكف بها ، وإنما ارتكب معها جريمة أخرى . وهذه الجريمة الأخرى تعد طرفاً مشدداً لعقاب القتل العمد ، رغم كونها مستقلة عنها وتشكل جريمة قائمة بذاتها ، مما كان يقتضى تطبيق القواعد العامة في تعدد الجرائم . لكن المشرع إعتد بحالة الاقتران بين القتل والجريمة الأخرى ، فاعتبر الجريمتين جريمة واحدة ، وقرر لهما عقوبة واحدة<sup>(١)</sup> . ومعنى ذلك أن المشرع قد خرج على القواعد العامة في تعدد الجرائم والعقوبات ، بالنظر إلى حالة الاقتران التي اعتبرها طرفاً مشدداً . يترتب على هذا النظر أنه إذا انعدم الاقتران ، امتنع اعتبار الجريمة الأخرى طرفاً مشدداً للقتل ، ويجب النظر إليها على أنها جريمة مستقلة تتعدد مع جريمة القتل ، وفي هذه الحالة تطبق القواعد العامة في تعدد الجرائم . فإذا جمعت بين القتل والجريمة الأخرى وحدة الفرض والارتباط الذي لا يقبل التجزئة ، وقعت العقوبة المقررة لأحدهما ، أما إذا انعدم الارتباط ، تعددت العقوبات بتعدد الجرائم طبقاً للقواعد العامة .

وعلة تشديد العقاب في حالة اقتران القتل بجريمة أخرى ، هي ما يكشف عنه هذا الاقتران من خطورة إجرامية لدى مرتكبيها ، الذي لا يتروء في ارتكاب جريمتين كل منهما جريمة في خلال فترة زمنية قصيرة . وهذا الاعتبار هو الذي دعا المشرع إلى استبعاد القواعد العامة في التعدد التي كان تطبيقها سوف يؤدي إلى توقيع العقوبة الأشد من بين عقوبات الجرائم المتعددة ، وقد تكون هذه العقوبة أقل في جسامتها من عقوبة الإعدام التي قررها في حالة الإقتران .

(١) ويفترض هنا الطرف المشدد أن القتل جريمة ، ومن ثم لا محل لتعديدهم العقاب وفقاً لهذا الطرف إذا كان هذا القتل جسيماً ، كما إذا كان قتل غير ضابط ، أو قتلًا مقترناً بجريمة مجازاة الزوج زوجته متلبسة بجريمة الزنا وفقاً لنص المادة ٢٢٧ من قانون العقوبات . فإذا كان القتل جسيماً واقترب بجريمة أخرى طبقت القواعد العامة في تعدد الجرائم .

## شروط الاقتران الموجب للتشديد :

يفترض إعمال الظروف المشددة أن تكون جريمة القتل جنائية كما رأينا ؛ وأن يكون المسؤول عن الجنائعين شخصاً واحداً . وفوق ذلك يقتضى تحقق الظروف المشددة لعقوبة القتل العمد أن ترتكب جنائية أخرى إلى جانب القتل العمد . وأن توجد رابطة زمنية بين القتل والجنائية الأخرى . لكن القانون لم يتطلب ارتباط القتل بالجنائية الأخرى ارتباطاً لا يقبل التجزئة . أو اشتراكهما في وحدة الفرض الإجرامى . فالقانون يشدد عقاب القتل العمد إذا تقدمته أو إقترنت به أو تلتته جنائية أخرى . ولذلك فإن طبيعة هذا الطرف المشدد لا تتطلب أكثر من ارتكاب جنائية أخرى إلى جانب القتل في فترة زمنية وجيزة تدل على إقترانهما .

### أولاً : الجنائية الأخرى :

اشتراط ارتكاب جنائية أخرى إلى جانب القتل العمد مستفاد من صريح عبارة المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات . فالتشديد لا يتوافر موجه إلا إذا كانت الجريمة المقرنة بالقتل العمد جنائية . فإن كانت جنحة حسب الأصل ، أو كانت جنائية اقترنت بعلم قانونى مختلف فصارت جنحة<sup>(١)</sup> . لا يكون هنالك محل لتشديد عقاب القتل العمد ، لكونه لم يقترن بجنائية .

لكن القانون لا يعتمد بنوع الجنائية التي اقترنت بالقتل العمد ، فقد تكون جنائية قتل ثانية<sup>(٢)</sup> . وقد تكون جنائية سرقة ، أو ضرباً أفضى إلى موت أو عاهة ، أو اغتصاب أو هتك عرض بالقوة أو غير ذلك من الجنائيات . ولا يتطلب القانون في

---

(١) مثال ذلك جنائية القتل العمد إذا اقترنت بعلم مفاجأة الزوج زوجته متلبسة بجريمة الزنا وفقاً لنص المادة ٢٣٧ من قانون العقوبات .

(٢) فالقانون لم يتطلب أن تكون الجنائية الأخرى من نوع مختلف عن القتل . وإنما قصد بتعمير «جنائية أخرى» جنائية ثانية أيما كان نوعها تضاف إلى جنائية القتل التي إرتكبها الجاني . ولقد فهمت محكمة النقض بتعمير «جنائية أخرى» على حسب مراد المشرع منه . فقررت أن الجنس قد ذكر «جنائية أخرى» لا «جنائية من نوع آخر» نقض ٢ نوفمبر ١٩٤٢ ، مجموعة القواعد القانونية ، ج ٦ ، رقم ٣ ، ص ٤ .

الجناية الأخرى أن ترتكب تامة ، بل إنها قد تلقى عند مرحلة الشروع ، فعقاب على القتل الذى اقترنت به بالاعدام ، لأن الشروع فى الجناية يعد جناية بدوره . فالقانون يعد فى التشديد بجريمة القتل الأصلية التى ينهى أن ترتكب تامة ، أما الجناية الأخرى فقد أطلق المشرع وصلها ، واعتبرها مجرد ظرف مشدد لجناية القتل العمد ، ولا يهم إذا تمت الجناية الأخرى أو وقعت عند مرحلة الشروع .

إذا يجب لإعمال الظرف المشدد أن ترتكب جريمة القتل الأصلية تامة ، فإن توقفت بدورها عند مرحلة الشروع ، لم يكن هناك محل لتشديد عقاب الشروع فى القتل العمد لإقترانه بالشروع فى الجناية الأخرى . لذلك لا نقر ما ذهب إليه الفقه من أنه لا يحول دون توافر الظرف المشدد أن يقف القتل ذاته أى الجريمة الأصلية عند مرحلة الشروع ، وأن التشديد ينطبق عند إقتران الشروع فى القتل بجناية أخرى ، وعند إقترانه أيضاً بمجرد شروع فى الجناية الأخرى ، أى أن الظرف المشدد - وفقاً لهذا رأى - يمكن أن ينطبق إذا تعلق الأمر بشروع فى قتل عمد اقترنت به شروع فى جناية أخرى ، وهو ما يخالف قصد المشرع ويجاقب علة التشديد . فالفقرة الأولى من المادة ٢٣٤ تقرر عقوبة القتل العمد البسيط ، والفقرة الثانية تنص على ظرف مشدد لعقوبة الجريمة المقررة فى الفقرة الأولى من المادة ذاتها ، ولا شأن لهذا النص فى فقرته الأولى بالشروع فى القتل العمد ، وإذا جاز الاكتفاء بأن تكون الجناية الأخرى قد وقعت عند مرحلة الشروع ، فإنه لا يصح قانوناً الإكتفاء بأن تكون جناية القتل الأصلية قد توقفت بدورها عند مرحلة الشروع . وفوق ما فى هذا التفسير من خروج على قصد المشرع ، فإنه يجاقب علة تشديد العقاب إذا اقترنت القتل بجناية أخرى ، وهى خطورة الجانى الذى يقرب بجناية قتل عمد جناية أخرى ، ولا تتوافر تلك الخطورة بالقدر الذى يوجب التشديد إذا اقترنت الشروع فى القتل العمد بالشروع فى الجناية الأخرى ، لأن الشروع فى جناية ليست له ذات دلالة الجناية التامة فى الكشف عن خطورة الجانى . وإذا جاز أن يكون الشروع فى

الجنابة الأخرى كاشفاً عن خطورة الجاني الذي ارتكب قتلاً عمداً بما يوجب تشديد عقابه ، فإنه لا يجوز في نظرنا أن يعتبر الشروع في الجنابة الأخرى كاشفاً عن خطورة موجبة للتشديد بالنسبة للجاني الذي ارتكب مجرد شروع في قتل عمد . ففي هذه الحالة تكون أمام تعدد للجرائم ، وتوقع عقوبة الجريمة الأشد إذا كان يجمع بين الشروع في الجنابتين وحدة الغرض والإرتباط الذي لا يقبل التجزئة ، أو تعدد العقوبات بتعدد الجرائم إذا إنعدم الإرتباط .

ويقتضى التشديد في حالة إقتران القتل بجنابة أخرى ، أن يتوافر في تلك الجنابة شرطان : الأول استقلال الجنابة الأخرى عن القتل ؛ والثاني أن تكون الجنابة الأخرى معاقبة عليها .

### أ- استقلال الجنابة الأخرى عن القتل :

يجب أن تكون الجنابة الأخرى المترتبة مستقلة عن القتل ومتميزة عنه ، بحيث تتوافر لها جميع أركانها لو لم يكن القتل قد ارتكب . فلا يتوافر الطرف المشدد إذا حدثت الجريمةتان بفعل واحد غير متجزئ ترتبت عليه نتيجتان ، كما لو أطلق الجاني رصاصة قتلت شخصين ، أو ألقي بمقنبلة قتلت عدداً من الناس<sup>(١)</sup> . فوحدة الفعل هنا محمول دون وصف إحدى النتيجتين بأنها جنابة أخرى ، وإنما يتعلق الأمر بجنابة قتل واحدة . أما إذا تعددت الأفعال ، وكان كل منها يكون جريمة مستقلة عن الأخرى ، توافر الطرف المشدد ، متى كانت إحدى هذه الجرائم قتلاً عمداً ، كما لو أطلق المتهم عياراً نارياً بقصد القتل فقتل به شخصاً ، ثم أطلق عياراً ثانياً على آخر بقصد قتله فأصابه بجروح<sup>(٢)</sup> .

ولا يتوافر الإقتران الموجب للتشديد إذا كانت الجريمة الأخرى قد اعتبرت جنابة لظرف مشدد فيها هو فعل القتل ذاته ، أي كان القتل عنصراً في الجنابة هو الذي

(١) تقض ٣١ يناير ١٩٢٩ ، مجموعة القواعد القانونية ، ج ١ ، رقم ١٢٨ ، ص ١٥٣ .

(٢) تقض ٢٩ مارس ١٩٣١ ، مجموعة القواعد القانونية ، ج ٢ ، رقم ٢٢٨ ، ص ٢٨٢ .

للالأعمال الإجرامية هنا قد تعددت بتعدد مرات إطلاق الأعيرة النارية ، ولا يندرج في تعددها أن تكون قد وقعت في سورة غضب واحدة متصلة .

شدد عقابها ، بحيث إذا انفصل عنها كانت مجرد جثة . فمن يرتكب سرقة بإكراه ، يكون فعل الإكراه فيها هو فعل القتل ذاته ، لا يتوافر بالنسبة له ظرف الإقتران الموجب للتشديد ، لأن السرقة بإكراه لا يصح وصفها بأنها جناية أخرى مستقلة بأركانها عن القتل ، الذي يعد عنصراً فيها ، ولولا ذلك كانت السرقة مجرد جثة ، لا تكفى لأعمال الظرف المشدد الخاص بالإقتران . وفي هذا المعنى تقر محكمة النقض أن « هذه السرقة وإن كان يصح في القانون وصفها بأنها بإكراه . إذا ما نظر إليها مستقلة عن جناية القتل العمد إلا أنه إذا نظر إليها معها ، كما هو الواجب ، فإن فعل الاعتداء الذي يكون جريمة القتل يكون هو الذي يكون في ذات الوقت ركن الإكراه في السرقة ... ثم أن القانون إذ غلط عقوبة القتل العمد متى ارتكبت معه جناية أخرى إنما أراد بزيادة أن تكون الجناية الأخرى مكونة من فعل مستقل متميز عن فعل القتل ، ومقتضى هذا أن لا تكون الجناية الأخرى مشتركة مع جناية القتل في أي عنصر من عناصرها ولا في أي ظرف من ظروفها المعتبرة قانوناً عاملاً مشدداً للعقاب . فإذا كان القانون لا يعتبرها جناية إلا بناء على ظرف مشدد ، وكان هذا الظرف هو المكون لجناية القتل العمد ، وجب عند توقيع العقاب على المتهم أن لا ينظر إليها إلا مجردة عن هذا الظرف » (١) .

### ب- أن تكون الجناية الأخرى معاقباً عليها :

يشترط للإعتداد بالجناية الأخرى كظرف مشدد لعقاب القتل العمد الذي اقترنت به ، أن تكون هذه الجناية معاقباً عليها . ويرجع طلب هذا الشرط إلى أن القانون يشدد العقاب على القتل العمد بالنظر إلى أن الجاني يضيف إليه جناية أخرى هي التي تشدد عقابه ، بحيث يكون التشديد بمثابة عقوبة إضافية عن الجناية المتقرنة . فإذا كانت الجناية الأخرى لا يمكن العقاب عليها ، لم يكن هناك محل

(١) نكض ٢٣ نوفمبر ١٩٤٢ ، مجموعة القواعد القانونية ، ج ٦ ، رقم ٢٢ ، ص ٢٢ .

لتعظيم عقاب الجريمة الأصلية<sup>(١)</sup> ، وإلا لكان معنى ذلك أن المتهم يفلت عقابه عن القتل من أجل جناية أخرى لا عقاب عليها . وتكون الجناية الأخرى غير مستوجبة للعقاب إذا توافر للفعل سبب إباحة أو مائع مسؤولية أو مائع عقاب .

### ثانياً : الرابطة الزمنية بين الجنايتين :

لا يتوافر موجب التشديد إلا وجدت صلة زمنية بين جريمة القتل العمد والجناية الأخرى التي اقترنت بها . والمقصود بالرابطة الزمنية أن تتقارب المسافة الزمنية بين إرتكاب القتل وإرتكاب الجناية الأخرى . ولم يحدد نص المادة ٢٣٤ ع المدة الزمنية التي إذا وقعت الجناية الأخرى في خلالها ، كانت مقترنة بالقتل العمد . فالجناية الأخرى - حسب النص - قد تتقدم جناية القتل أو تعاصرها أو تكون تالية لها ، دون تحديد فاصل زمني يحول دون توافر هذا الاقتران في الحالة التي تتقدم فيها الجناية الأخرى أو تلحق بجناية القتل العمد<sup>(٢)</sup> .

وتطلب تلك الرابطة الزمنية يتفق وعلة تشديد العقاب في حالة الاقتران ، وهي تغليظ عقاب الجاني الذي يدل إرتكابه الجنايتين خلال فترة زمنية قصيرة على خطورة شخصيته الإجرامية .

وطالما لم يحدد المشرع الفترة الزمنية التي ينبغي أن تقع فيها الجريمة الأخرى ، فإن تحديد هذه الفترة يكون متروكاً للقاضي الموضوع ، الذي يقرر ما إذا كانت

---

(١) والقول بغير ذلك معناه أن اقتران الجناية الأخرى بالقتل كان سبباً في عدم استفادة المتهم من سبب عدم العقاب عليها . والواقع أن القانون يفلت العقاب على القتل العمد ، ليكون ما زاد عن عقوبة القتل العمد بمثابة عقوبة عن الجناية الأخرى المقترنة به ، ويفترض ذلك أن تكون هذه الجناية تستوجب العقاب لو ارتكبت مستقلة عن القتل ، ويكون أثر إقترانها بالقتل أن تضيف إلى عقوبته تشديداً يكافئها ، لا أن يكون أثر إقترانها بالقتل هو العقاب عليها رغم توافر سبب يمنع من العقاب عليها .

(٢) ويستفاد من نص المادة ٢٣٤ ع أنه لا عبرة بالترتيب الذي وقعت فيه الجناية الأخرى ، فلا يهم أن تكون جناية القتل قد وقعت قبل الجناية الأخرى أو بعدها متى توافر إرتباطها من جهة الطرف الزمني . راجع تقضى ١٩ مارس ١٩٤٥ ، مجموعة القواعد القانونية ، ج٢ ، رقم ٥٢٨ ، ص ٦٦٦ .

الجناية الأخرى متقاربة زمنياً مع جناية القتل بحيث يتوافر الإقتران بينهما ، أو أنها متباعدة عنها زمنياً بما يستحيل معه القول بتوافر الإقتران الموجب للتشديد . وقد أكدت محكمة النقض أن العبرة في هذا الخصوص عند تعدد الأفعال هي «بوقوعها في وقت واحد أو فترة من الزمن قصيرة بحيث يصح القول بأنها - لتقارب الأوقات التي وقعت فيها - مرتبط بعضها ببعض من جهة الظروف الزمنية» (١) .

والإقتران الزماني لا يعني بالضرورة وحدة للفرض الإجرامي الذي دفع إلى ارتكاب الجنايتين . فقد تستقل كل منهما عن الأخرى من هذه الوجهة ، ورغم ذلك تتوافر الرابطة الزمنية بينهما ، كما لا يشترط أن يكون القصد من القتل تسهيل ارتكاب الجناية الأخرى ، فالإقتران لا يعني الاوتباط بين الجنايتين برابطة السببية . والرابطة الزمنية لا تتطلب بالضرورة رابطة مكانية بين المجرمتين . فقد ترتكب كل منهما في مكان بعيد نسبياً عن مكان لارتكاب الأخرى ، دون أن تتفق الرابطة الزمنية بينهما . وإن كان الغالب أن يكون تحقق الرابطة الزمنية ناشئاً من وحدة مكان لارتكاب المجرمتين .

### عقوبة القتل المقتصر بجناية :

إذا توافر ظرف إقتران القتل بجناية ، كانت العقوبة المقررة لجناية القتل العمد في صورتها المشددة هي الاعدام . فالجناية الأخرى تفقد استقلالها ، وتتحول إلى مجرد ظرف مشدد لعقوبة القتل العمد . يترتب على ذلك أنه لا يجوز توقيع عقوبة هذه الجناية إلى جانب عقوبة القتل . إذا توافر للقتل أحد الظروف المشددة الأخرى مثل سبق الإصرار أو التردد (٢) ، أو كان قتلاً بالسهم يستوجب عقوبة الاعدام . إذا إذا إنتفتت مسؤولية المتهم عن القتل ، تعين توقيع العقاب من أجل

(١) تظن ١٩ مارس ١٩٤٥ ، مجموعة القواعد القانونية ، ج٦ ، رقم ٥٢٨ ، ص ٦٦٦ ؛

١٢ يونيو ١٩٨٥ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ٣٦ ، رقم ١٢٧ ، ص ٧٧٢ .

(٢) أو إذا كان القتل قد ارتكب تنهياً لفرض إرهابي .

الجناية الأخرى التى تسترد استقلالها بعد أن إنتفى عنها وصف الظروف المشدد لعقوبة القتل .

وقد رأينا أن ظرف الإقتران يتوافر ولو وقفت الجناية الأخرى عند مرحلة الشروع ، طالما كان القتل تاماً . ومن ثم توقع عقوبة الاعدام على القتل العام المقترب بشروع فى جناية أخرى . أما إذا كان القتل قد وقف عند مرحلة الشروع ، وكانت الجريمة المقتربة قد وقفت عند مرحلة الشروع كذلك ، فإن ظرف الاقتران لا يتوافر كما قلنا ، ونكون أمام حالة من حالات تعدد الجرائم تطبق بصدها القواعد العامة فى التعدد . ولا يختلف الحكم إذا كانت الجريمة المقتربة قد تمت ، وكان القتل ، وهو الجريمة الأصلية ، قد وقف عند مرحلة الشروع ، إذ لا يتوافر الاقتران الموجب للتشديد ، فتطبق القواعد العامة فى التعدد . فالإقتران الموجب للتشديد ينظر فيه إلى الجريمة الأصلية ، وهى القتل ، دون الجناية المقتربة به ، فإذا تم القتل العمد ، فلا عبرة بها إذا كانت الجريمة المقتربة قد تمت أم توقفت عند مرحلة الشروع . ويكون توقيع عقوبة القتل المشدد للإقتران ، أو اعمال القواعد العامة فى تعدد الجرائم ، متوقفاً على تمام الجريمة الأصلية أو عدم تمامها .

وتوقع عقوبة القتل المقترب بجناية على من ساهم فى الجنائيتين بوصفه فاعلاً فيهما ، أو بوصفه فاعلاً فى احدهما وشريكاً فى الأخرى ، أو بوصفه شريكاً فيهما معاً . أما إذا كان المتهم قد ساهم بوصفه فاعلاً أو شريكاً فى إحدى الجريمتين دون الأخرى ، فلا يطبق عليه ظرف الاقتران ، إلا إذا كانت الجريمة الأخرى نتيجة محتملة للجريمة التى ساهم فيها طبقاً للمادة ٤٣ من قانون العقوبات . ويلاحظ بالنسبة للشريك فى حالة الاقتران ما تقرره المادة ٢٣٥ من قانون العقوبات (١) .

---

(١) التى تقر أن المشاركين فى القتل الذى يستوجب عقوبة الاعدام يعاقبون بالاعدام أو بالأشغال الشاقة الزمنية .



## المطلب الخامس

### ارتباط القتل بجنحة

#### ماهية الارتباط وعلة التشديد :

شدد المشرع عقاب جنابة القتل إذا ارتبطت بها جنحة . وقد ورد النص على هذا التشديد في الشق الأخير من الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات ، التي تقر أنه « وأما إذا كان القصد منها التأهب لفعل جنحة أو تسهيلها أو ارتكابها بالفعل أو مساعدة مرتكبها أو شركائهم على الهرب أو التخلص من العقوبة فيحكم بالاعدام أو بالأشغال الشاقة المؤبدة»<sup>(١)</sup> . يفترض هذا التشديد كذلك تعدد الجرائم مع وجود صلة سببية بينها . فالجاني لا يرتكب القتل لذاته ، وإنما يرتكبه - وهو جريمة جسيمة - تسهلاً لارتكاب جريمة أقل منه جسامة ، أو تخلصاً من المسؤولية الناشئة عنها . ويعتد المشرع بصلة السببية النفسية التي تربط في ذهن الجاني بين القتل والجريمة الأخف منه ، فيعتبر ارتكاب القتل لتحقيق مقصد الجاني ، سبباً لتشديد عقاب القتل خروجاً على القواعد العامة في تعدد الجرائم . فالشرح يعتبر الجريمة واحدة ، هي القتل ، ويقر لها عقوبة واحدة . ويعنى ذلك أنه إذا انتفى الارتباط السببي بين القتل والجنحة التي ارتكب من أجلها ، كنا بصدد تعدد للجرائم ، وطبقت القواعد العامة في التعدد المادي ، على النحو الذي فصلناه في صدد التشديد لإقتران القتل بجنابة أخرى .

وعلة تشديد العقاب في حالة ارتكاب القتل من أجل تسهيل ارتكاب جنحة أو

---

(١) ونصت الفقرة الرابعة من المادة الثالثة من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢ الصادر في ١٨ يوليو ١٩٩٢ لتعديل بعض نصوص قانون العقوبات والإجراءات الجنائية على أن « تكون العقوبة الإعدام إذا ارتكبت الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٣٤ تنهيداً لفرض إرهابي » . وقد حددت المادة ٨٦ من قانون العقوبات المضاللة بالقانون المذكور المقصود بالارهاب في تطبيق أحكام هذا القانون .

التخلص من المسؤولية الناشئة عنها ، أن الجاني يكشف بسلوكه هذا عن شخصية خطيرة لا تهالي بازهاق روح انسان في سبيل تحقيق غايته الإجرامية التي قد تكون قليلة الأهمية . فالوسيلة قبيحة والغاية كذلك . وهو ما يبرز في نظر المشرع تشديد عقاب القتل . وأظهر أمثلة هذا الارتباط ، الذي يتخذ فيه القتل وسيلة لتسهيل ارتكاب جنحة أو التخلص من المسؤولية الناشئة عنها ، أن يقتل الجاني حارس المنزل لكي يتمكن من سرقة محتوياته ، أو أن يقتل السارق صاحب المنزل الذي تعقبه فور السرقة لكي يسلك به قسماً من الهرب بالمسروقات .

ويتضح من صريح عبارة المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات ، أن المشرع يقصر التشديد في هذا الفرض على حالة ارتباط القتل بجنحة وهو ما يعنى استبعاد هذا التشديد إذا كان القتل مرتبطاً بجنابة . وهذا التفسير تلرضه علة التشديد في حالة الارتباط ، وقتضيه التنسيق بين حالتى التشديد المنصوص عليهما في الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات . فعلة التشديد هي خطورة الجاني الذي يستهين بازهاق روح انسان في سبيل ارتكاب جريمة قليلة الأهمية ، هي جنحة في تقدير المشرع . أما إذا كانت الجريمة المرتبطة جنابة ، فلا يتحقق هذا الطرف المشدد . ولا يعنى ذلك أن من ارتكب القتل تسهلاً لجنابة أو تخلصاً من المسؤولية عنها يكون في وضع أفضل من ارتكب القتل تسهلاً لارتكاب جنحة أو تخلصاً من مسؤوليتها . لأن القتل يكون غالباً في حالة اقتران بالجنابة الأخرى ، فيطبق الطرف المشدد الذي قرره المشرع في حالة اقتران القتل بجنابة ، وهو تشديد يزيد مقارنه عن التشديد الذي قرره في حالة الارتباط . والظاهر من عبارة الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات ، أن المشرع يقصر التشديد في حالة الارتباط على الفرض الذي يكون ارتكاب القتل فيه مقصوداً منه تسهيل ارتكاب جنحة أو التخلص من المسؤولية الناشئة عنها . لأن التشديد في حالة الارتباط بجنابة يدخل في حكم الشق الأول من هذه الفقرة . والفارق بين الحالتين المنصوص عليهما في هذه الفقرة أن الارتباط يكون زمنياً في حالة الاقتران بجنابة ، بينما هو

ارتباط سببي في حالة ارتكاب القتل من أجل ارتكاب جنحة . فمن يقتل تخلصاً من مسؤولية سرقة بسيطة يشدد عقابه ليصير الاعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة . أما من يقتل للتخلص من مسؤولية سرقة باكراه ، فالغالب أن تقترن السرقة باكراه بالقتل الذي تلاها ، فيطبق ظرف الاكتران الذي يشدد عقاب القتل إلى الاعدام .

### شروط الارتباط الموجب للتشديد :

يقتضى تحقق الظرف المشدد لعقوبة القتل العمد في حالة الارتباط بجنحة ، أن ترتكب جنحة إلى جانب القتل العمد ، وأن توجد رابطة سببية بين القتل العمد والجنحة .

### أولاً : ارتكاب جنحة :

اشتراط ارتكاب جنحة إلى جانب القتل العمد مستفاد من صريح عبارة المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات . فالتشديد لا يتوافر موجه إلا إذا كانت الجريمة المرتبطة بالقتل جنحة ، مستقلة من القتل ، ومعاقباً عليها بوصفها كذلك .

وتطلب أن تكون الجريمة المرتبطة معاقباً عليها بهذا الوصف ، يعنى استبعاد هذا التشديد إذا كان القتل مرتكباً من أجل جنابة أخرى أو من أجل مخالفة ، كما يعنى استبعاد التشديد إذا كانت الجنحة لا تستوجب عقاباً بسبب توافر سبب إبادة أو مانع مسؤولية أو مانع عقاب . لكن القانون لا يعتد بنوع الجنحة التي ارتكب القتل من أجلها ، فقد تكون جنحة سرقة ، أو جنحة اتلاف مزروعات ، أو جنحة تهديد ، أو قبض على شخص أو جسمه بدون وجه حق . ولا يشترط أن تكون الجنحة المرتبطة بالقتل عمدية ، بل يصح أن تكون غير عمدية ، فيتوافر التشديد في حق من يرتكب جنحة قتل خطأ بسيارته ثم يقتل رجل الشرطة الذي يلاحقه لإلقاء القبض عليه . ولا يتطلب القانون في الجنحة المرتبطة أن ترتكب تامة ، بل يكفي الشروع فيها ، إذا كان الشروع في الجنحة يعاقب عليه القانون ، كما لو شرع

شخص فى سرقة منزل ، ولما تنبه صاحب المنزل وحاول الإمساك به ، قتله لكى يلوذ  
بالفرار .

ويشترط أن تكون الجنحة مستقلة عن القتل ومتميزة عنه ، وهو ما يعنى  
ارتكاب التهم لأكثر من فعل ، أحدها يحقق جريمة القتل ، والآخر يحقق الجنحة  
المرتبطة أو الشروع فيها . وقد ذهب رأى إلى أنه لا يشترط ارتكاب الجنحة أو  
الشروع فيها ، بل يشدد العقاب للقتل ولو كان الجانى لم يشرع فى تنفيذ الجنحة ،  
مضى كان القتل قد ارتكب بقصد تسهيل ارتكاب الجنحة . وطبقاً لهذا رأى ،  
يشدد عقاب الجانى الذى يقتل حارس منزل تأهباً لسرقة محتوياته ، إذا قبض عليه  
قبل أن يشرع فى ارتكاب السرقة . ويستند هذا رأى إلى ظاهر نص المادة ٢٣٤  
من قانون العقوبات الذى يقرر أن القصد من القتل هو «التأهب لفعل جنحة أو  
تسهيلها أو ارتكابها بالفعل ...» ، وهو ما يفيد أن المشرع لا يشدد العقاب فى  
حالة ارتكاب الجنحة بالفعل ، لكنه يكتفى بمجرد ارتكاب القتل بنية التأهب  
لارتكاب الجنحة ، ولو لم ترتكب بالفعل . لكن رأى الراجع فى الفقه يذهب إلى  
أنه إذا لم ترتكب الجنحة بالفعل ، فلا بد فى الأقل من أن يكون الجانى قد شرع  
فيها شروعاً معاقباً عليه . فالمشرع لم يقصد من التشديد محاسبة الجانى على  
قصد سيئ ، توافر لديه <sup>النية</sup> تنفيذ القتل ، وإنما يشدد العقاب لأن الجانى يضيف  
إلى القتل جريمة أخرى ، تحققت ولو فى مرحلة شروع معاقب عليه . يبنى على  
ذلك أن الوجود القانونى للجريمة الأخرى هو الذى يحقق الارتباط بينها وبين القتل ،  
وبغير هذا الارتباط لا يتصور قانوناً تشديد العقاب بسبب جريمة لم ترتكب ولو فى  
صورة شروع معاقب عليه . فإذا كان مرتكب جريمة القتل لم يتمكن من ارتكاب  
الجنحة المرتبطة ولم يشرع فى ارتكابها شروعاً يعاقب عليه القانون ، وإنما قام بحمل  
من الأعمال التحضيرية لها أو شرع فى تنفيذها شروعاً غير معاقب عليه قانوناً ،  
انتفى موجب التشديد وعوقب الجانى عن جريمة القتل العمد البسيط .

## ثانياً : رابطة السببية :

لا يتوافر موجب التشديد إلا إذا وجدت رابطة سببية بين جريمة القتل العمد والجنحة المرتبطة بها . ورابطة السببية التي تطلبها القانون صراحة في نص المادة ٢٣٤ ع ذات طبيعة نفسية ، تقوم على توافر باعث معين هو الذي وجه الجاني إلى ارتكاب جريمة القتل .

وتتوافر رابطة السببية وفقاً للنص في صورتين : لأولى يكون فيها القتل سابقاً على ارتكاب الجنحة ، ويكون القصد منه - على حد تعبير المشرع - «التأهب لفعل جنحة أو تسهيلها أو إرتكابها بالفعل» . ومثال هذه الحالة أن يقتل السارق المجنى عليه الذي اعترضه كي يتسكن من إقام تنفيذ السرقة ، أو يقتل المستأجر حارس المنزل الذي حاول منعه من تهريب أمتعته المحجوز عليها من المالك ، أو يقتل الجاني قربة له منتهزاً فرصة وجودها منفردة لسرقة ما لديها من مال<sup>(١)</sup> . والثانية يكون فيها القتل لاحقاً لإرتكاب الجنحة ، ويكون القصد منه «مساعدة مرتكبها أو شركائهم على الهرب أو التخلص من العقوبة» . على حد تعبير المشرع. ومثال هذه الحالة أن يتعمد المجنى عليه القتل بعد ارتكاب جريمة السرقة ليمسك به ، فيطلق عليه عياراً نارياً يصيبه كي يتمكن من الهرب<sup>(٢)</sup> ، أو أن يقتل السارق رجل الشرطة الذي حاول القبض عليه بعد إقام السرقة .

وتتطلب رابطة السببية بين القتل والجنحة المرتبطة به ، معنى أن القتل كان وسيلة إجرامية لتحقيق غاية إجرامية ، فإذا انعكس الوضع بأن كان القتل هو غاية الجاني وكان ارتكاب الجنحة هو وسيلته لتحقيق هذه الغاية ، فلا يتوافر الطرف المشدد . مثال ذلك من يرمي القتل فيسرق سلاحاً ليعنف به جريمته ، أو من يضرب

(١) نفس ٢٣ فبراير ١٩٥٩ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ١٠ ، رقم ٥١ ، ص ٢٣٤ .

(٢) نفس ٢٢ أبريل ١٩٢٥ ، مجموعة القواعد القانونية ، ج٢ ، رقم ٣١٥ ، ص ٤٦٩ .

شخصاً ليعتدك من قتل آخر ، أو من يسرق مستندات أو أشياء تفتت إرتكابها للقتل .

فإذا انتفت رابطة السببية بين القتل والجنتة على التحر السابق بهانه ، امتنع التشديد للإرتباط ، ولو توافرت صلة زمنية بين الجرمين . فلا يتوافر الظروف المشدد إذا قتل الجاني الجاني عليه عمداً ، ثم طراً له بعد قتله قصد سرقته ، فجرده من ملابسه ونقوده . وقد أكلت محكمة النقض هذا المعنى بقولها «إن ثبوت القتل ، لأحد المقاصد المذكورة ، شرط أساسي لإستحقاق العقوبة المغلطة المنصوص عليها بالفقرة الأخيرة من المادة ٢٣٤ ، بحيث لو لم يتوافر هذا الشرط ، بل كانت جريمة القتل وقعت لفرض آخر غير المنصوص عليه ، واقتربت بها أو تلتها جنتة السرقة وليس بين الجرمين سوى مجرد الارتباط الزمني ، فإن الفقرة المذكورة لا تنطبق» (١) . وفي هذه الصورة يمتنع كذلك التشديد للإقتران ، لأن الجريمة المقترنة تكون جنتة لا جناحة كما يتطلب نص المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات .

وإذا توافرت رابطة السببية على الصورة التي يعنها القانون ، فلا يشترط فوق ذلك لقيام التشديد أن توجد بين القتل والجنتة المرتبطة أى صلة زمنية أو مكانية . فيتوافر الظروف المشدد ولو تعاهد مكان إرتكاب الجرمين أو فصلت بينهما مدة من الزمن ينتفى معها الإقتران ، فالإقتران بين القتل والجنتة غير معطل ، وإذا توافر دون رابطة سببية بينهما ، فهو لا يكتفى وحده للتشديد .

### عقوبة القتل المرتبط بجنتة :

إذا توافرت شروط الارتباط بين القتل والجنتة ، بأن كان القتل وسيلتها ، توافر الظروف المشدد ، وكانت العقوبة المقررة للقتل في صورته المشددة هي الاعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة . وطبقاً للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢ السابق الإشارة إليه

---

(١) نقض ٧ نوفمبر ١٩٩٢ ، مجموعة القواعد القانونية ، ج ٣ ، رقم ٨ ، من ٧ .

تكون العقوبة الإعدام إذا ارتكبت الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٣٤ تنفيذاً لغرض أراهمى . والجريمة المقصودة في هذه الحالة هي أيضاً جريمة القتل المرتبط بجنحة . ومعنى ذلك أن الإعدام يجب أن يحكم به إذا كان الغرض من القتل تسهيل ارتكاب جنحة تنفيذاً لغرض أراهمى على النحو المبين في المادة ٨٦ من قانون العقوبات . وتوافر الغرض الإرهابى يحرم القاضى من سلطته التقديرية فى الاختيار بين الإعدام والأشغال الشاقة المؤبدة . فيجب عليه إذا تحقق من غرض الجانى أن يحكم بالإعدام . فالجنحة تفقد استقلالها وتتحول إلى مجرد ظرف مشدد لعقوبة القتل العمد . يترتب على ذلك أنه لا يجوز توقيع عقوبة هذه الجنحة ، إلى جانب عقوبة القتل ، إذا توافر للقتل أحد الظروف المشددة الأخرى . أما إذا إنتفت مسؤولية المتهم عن القتل ، تعين توقيع العقاب من أجل الجنحة ، التى تسترد حينئذ استقلالها بعد أن إنتفى عنها وصف الظرف المشدد .

وتوقع عقوبة القتل المرتبط بجنحة على المسؤول عن الجريعتين إذا كان شخصاً واحداً ، وتعد العقوبة المشددة عقوبة عن الجريعتين معاً . وإذا ساهم عدد من الأشخاص فى جناية القتل والجنحة المرتبطة بصلتهم فاعلين أصليين ، وقعت عليهم العقوبة المشددة ، إذا ثبت علمهم جميعاً برابطة السببية بين الجريعتين<sup>(١)</sup> ، فإذا إنتفى العلم لدى أحدهم ، امتنع التشديد بالنسبة له ، وطبقت عليه القواعد العامة فى التعدد المادى للجرائم والعقوبات ، فتوقع عليه عقوبة القتل البسيط باعتبارها عقوبة الجريمة الأشد ، إذا كان يجمع بين القتل والجنحة وحده الغرض والإرتباط الذى لا يقبل التجزئة .

(١) فظرف الإرتباط بين القتل والجنحة له طابع شخصى . ولذلك إذا تعدد السامعون فى الجريمة، فلا يسرى إلا على من توافر علمه بتوافر هذا الظرف المشدد ، ومن ثم لا يشدد العقاب إلا بالنسبة للمصامم التى توافر لفيه العلم دون غيره من السامعين . وإذا أمكن مساهلة الشريك فى إحدى الجريعتين عن الجريمة الأخرى ، باعتبارها نتيجة محتملة لإشتراكه وفقاً للمادة ٤٣ عقوبات ، فليس مزمى ذلك سريان الظرف المشدد عليه ، وإنما مؤداه تطبيق القواعد العامة فى التعدد المادى للجرائم والعقوبات .

كما توقع العقوبة المشددة على الشركاء الذين ساهموا في الجريمةين معاً ، متى توافر لديهم العلم برابطة السمية بين القتل والجنحة . أما إذا كان الشريك قد ساهم في جريمة القتل وحدها ، مع علمه بأنه وسيلة لإرتكاب الجنحة ، طبقت عليه العقوبة المشددة لتوافر موجب التشديد بالنسبة له . وإذا كان الشريك قد ساهم في الجنحة وحدها ، فلا تطبق عليه العقوبة المشددة ، لأنه لم يساهم في القتل باعتباره فاعلاً أو شريكاً . ومع ذلك يسأل هذا الشريك عن القتل إذا كان نتيجة محتملة للجنحة التي ساهم فيها ، تطبيقاً للمادة ٤٣ من قانون العقوبات . لكن يلاحظ أن مسؤولية الشريك عن القتل كنتيجة محتملة لا تعنى سريان ظرف الارتباط في حقه ، وإنما تطبق عليه القواعد العامة في التعمد المادى للجرائم والعقوبات ؛ وكذلك الحكم لو كان قد ساهم في القتل دون علمه بأنه وسيلة لإرتكاب الجنحة ، فاعتبرت الجنحة نتيجة محتملة للقتل الذي ساهم به أو أدى إلى ارتكابها بالفعل .

وإذا كان مع الفاعل في القتل شريك ، هو الذي ارتكب وحده الجنحة المرتبطة ، دون مساهمة من جانب الفاعل في القتل ، طبق الظرف المشدد على الشريك في القتل وحده ، أما فاعل القتل فلا يسرى عليه الظرف المشدد إذا لم يتوافر لديه قصد التأهب لفعل الجنحة أو تسهيلها أو إرتكابها بالفعل بواسطة شريكه في القتل .

وعقوبة القتل المرتبط بجنحة توقع على فاعل القتل أو الشركاء فيه ، ولو توقفت الجنحة عند مرحلة الشروع ، طالما تمت جريمة القتل ذاتها ، وهي التي يشدد المشرع عقابها ، إذا كانت وسيلة لإرتكاب الجنحة . أما إذا توقفت جريمة القتل عند مرحلة الشروع ، وارتكبت الجنحة تامة ، كما لو أطلق السارق هياراً نارياً أصاب صاحب المنزل في غير مقتل ، وتمكن من إتمام جريمة السرقة ، فلا وجه لإعمال الظرف المشدد ، لأنه تقرر لتشديد عقوبة جناية القتل العمد ، التي لم تتم في هذا الفرض ، وإنما تطبق القواعد العامة في تعدد الجرائم والعقوبات . ولا يختلف الحكم



لو أن القتل توقف عند مرحلة الشروع ، كما توقفت الجنحة عند مرحلة الشروع ، فتطبق كذلك القواعد العامة في التعدد ، لعدم توافر موجب التشديد .

## المطلب السادس

### وقوع القتل أثناء الحرب على

### جرحى الحرب

ماهية الظروف المشدد وعلة التشديد :

شدد المشرع عقاب جنابة القتل ، إذا ارتكب ضد جرحى الحرب أثناء الحرب ، ولو كانوا من الأعداء . وقد ورد النص على هذا التشديد في الماد ٢٥١ مكرراً من قانون العقوبات ، التي تقر أنه «إذا ارتكبت الجرائم المنصوص عليها في هذا الفصل أثناء الحرب على الجرحى حتى من الأعداء فيعاقب مرتكبها بنفس العقوبات المقررة لما يرتكب من هذه الجرائم بسبق الإصرار والترصد» .

يتضح من هذا النص أن نطاق التشديد الوارد فيه لا يقتصر على جريمة القتل ، وإنما يشمل جميع الجرائم الواردة في الباب الأول من الكتاب الثالث من قانون العقوبات ، وهي جرائم القتل والجرح والضرب<sup>(١)</sup> . وقد أضيف هذا النص بالقانون رقم ١٣ الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٩٤٠ ، تنفيلاً لمعاهدة جنيف الدولية لسنة ١٩٢٩ الخاصة بأسرى وجرحى الحرب . والظرف المشدد الذي نصت عليه هذه المادة يرجع إلى صفة المجنى عليه وظروف الاعتداء . وهو يختلف في ماهيته عن ظرف سبق الإصرار وظرف الترصد ، وإن كان المشرع قد قرر عند توافره استحقاق ذات العقوبة المقررة لمن يرتكب القتل مع سبق الإصرار أو الترصد .

وترجع علة تشديد العقاب عند ارتكاب القتل على جرحى الحرب أثناء الحرب

---

(١) ورد نص هذا الظرف المشدد في جريمة السرقة ، وقد نصت عليه الفقرة التاسعة من المادة ٣١٧ من قانون العقوبات .

إلى اعتبارات إنسانية ، حيث يعجز جريح الحرب عن الدفاع عن نفسه ، وهو ما يجعل الاعتداء عليه سهلاً ، ويجعل استغلال هذه الحالة له دلالة على إنعدام الوازع الإنساني لدى الجاني . والاعتبار ذاته هو الذى يبرر مد نطاق التشديد فى العقاب إلى من يرتكب الفعل على جريح من أفراد جيش العدو ، بعد أن أدى عجزه إلى زوال خطره .

**شروط التشديد :**

يتطلب إعمال هذا الطرف المشدد توافر شرطين : الأول يتعلق بصفة المجنى عليه وكونه جريح حرب ، والثانى يتعلق بزمان ارتكاب الفعل وكونه أثناء الحرب .

**أولاً : جريح الحرب :**

يقصد به كل شخص أصيب فى سلامة جسده بسبب العمليات الحربية ، سواء كانت برية أو بحرية أو جوية . ويستوى بعد ذلك أن يكون الجريح عسكرياً أو مدنياً أصيب أثناء غارة جوية ، وطنياً أو أجنبياً يقيم على إقليم الدولة . وتقتد الحماية التى يقرها النص إلى المرحى من الاعداء سواء كانوا مدنيين أو عسكريين . ولم يرد فى النص تحديد للجروح التى تصيب المجنى عليه من حيث جسامتها ، بل تركه المشرع لتقدير جسامه الإصابة ، ومدى اعتبارها من الجروح التى تحقق الطرف المشدد لقاضى الموضوع .

**ثانياً : ارتكاب الفعل أثناء الحرب :**

تطلب هذا الشرط مستفاد من صريح عبارة نص المادة ٢٥١ مكرراً من قانون العقوبات . فيجب أن يرتكب فعل الاعتداء على حياة الجريح أثناء قيام حالة الحرب ، كما يحددها القانون الدولى العام بداية ونهاية . والعبرة فى قيام الطرف المشدد هى بارتكاب الفعل أثناء فترة الحرب ، ولو لم تحدث الوفاة إلا بعد إنتهائها ، طالما توافرت رابطة السببية بين فعل الاعتداء على الحياة الذى وقع أثناء الحرب ووفاته المجنى عليه ، بأن كانت الوفاة راجعة إلى فعل الجاني ، مضافاً إليه العوامل العادية المألوفة ، وفقاً للمعيار الذى أخذنا به لتحديد رابطة السببية فى القتل العمد .

## عقوبة قتل جريح الحرب :

إذا حدثت الوفاة بسبب الاعتداء على حياة جريح الحرب أثناء حالة الحرب ، وقعت على الجاني ذات العقوبة المقررة للقتل العمد المقترب بسبق الإصرار أو التردد ، أى عقوبة الإعدام . والظرف المشدد للعقاب هنا له طابع عيني ، ومن ثم يسرى على جميع المساهمين ، سواء كانوا فاعلين أو شركاء . فتطبق ذات العقوبة المقررة على من ساهم فى الجريمة بصفته فاعلاً أصلياً ، أما بالنسبة لمن اقتصر مساهمته على صورة الاشتراك فقط ، فيعاقب بالإعدام أو بالأشغال الشاقة المؤبدة تطبيقاً لنص المادة ٢٣٥ من قانون العقوبات .

## المطلب السابع

### ارتكاب القتل تنفيذاً لغرض إرهابي

شدد المشرع عقاب جناية القتل العمد إذا ارتكب القتل تنفيذاً لغرض إرهابي . وقد ورد النص على هذا التشديد فى القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢ ، المسى بقانون مكافحة الارهاب<sup>(١)</sup> . فالمادة الثالثة من هذا القانون تقرر فى فقرتها الأخيرة أن « تكون العقوبة الإعدام إذا ارتكبت الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٢٣٤ تنفيذاً لغرض إرهابي » . والجريمة المنصوص عليها فى المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات هى جريمة القتل العمد . والقتل الذى يشدد عقابه - وفقاً لهذا النص - هو القتل العمد البسيط ، ويعاقب عليه بالإعدام بدلاً من الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة . كما أن القتل العمد المرتبط بجنحة - والمنصوص عليه كذلك فى المادة ٢٣٤ - تصبح عقوبته الإعدام وجوباً إذا توافر الظرف المشدد .

وقد أضاف القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢ إلى قانون العقوبات المادة ٨٦ التى تحدد المقصود بالارهاب ، بقولها « يقصد بالارهاب فى تطبيق أحكام هذا القانون كل استخدام للقوة أو العنف أو التهديد أو الترويع ، يلجأ إليه الجاني تنفيذاً

(١) الصادر فى ١٨ يولية ١٩٩٢ ، الجريدة الرسمية - العدد ٢٩ (مكروا) بتاريخ ١٨ يولية ١٩٩٢ .

لمشروع إجرامى فردى أو جماعى ، بهدف الإخلال بالنظام العام وتعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر ، إذا كان من شأن ذلك إيذاء الأشخاص أو إلحاق الرعب بينهم أو تعريض حياتهم أو حرياتهم أو أمنهم للخطر ، أو إلحاق الضرر بالبيئة ، أو بالإتصالات أو المواصلات أو بالأموال أو بالمباني أو بالأموال العامة أو الخاصة أو احتلالها أو الاستيلاء عليها أو منع أو عرقلة ممارسة السلطات العامة أو دور العبادة أو معاهد العلم لأعمالها ، أو تعطيل تطبيق الدستور أو القوانين أو اللوائح .

فإذا كان ارتكاب القتل تنفيذاً لغرض من الأغراض التى اعتبرها المشرع من قبيل الارهاب ، كانت عقوبة القتل العمد هى الاعدام . وهذا الظرف المشدد وجوباً ، فلا يجوز للقاضى أن يحكم بغیر عقوبة الاعدام إذا ثبت لديه أن الجانى قد استهدف من القتل تحقيق غرض إرهابى . ويعتبر ذلك من قبيل الاعتد بالباحث على القتل كظرف مشدد للعقاب بنص القانون .

وعلة تشديد عقاب القتل فى هذه الحالة هى ما يكشف عنه غرض الجانى من خطورة إجرامية ، فهو يرتكب أشد الجرائم جسامة ، ويقدم على ازهاق الروح بقصد الارهاب وترويع الناس والإخلال بالنظام العام وأمن المجتمع وسلامته . ويعد غرض الارهاب ظرفاً شخصياً ، ومن ثم لا يسرى على جميع المساهمين فى جريمة القتل ، وإنما يسرى بالنسبة لمن ثبت توافره لديه . فإذا تعدد المساهمون فى الجريمة ، وتوافر قصد الارهاب لدى أحدهم دون غيره من المساهمين ، فلا يشدد العقاب إلا بالنسبة له دون غيره ، إحصالاً لنص المادتين ٣٩ و ٤١ من قانون العقوبات . والغالب أن تتعزن المساهمة فى جريمة القتل بتوفر الظرف المشدد لدى كافة المساهمين ، لأن استهداف الغرض الإرهابى يكون هو المحرك لمن يساهم فى جريمة القتل فى مثل هذا الظرف . لكن يلاحظ حكم المادة ٢٣٥ من قانون العقوبات بالنسبة للشركاء فى القتل الذى استهدف تنفيذاً لغرض إرهابى<sup>(١)</sup> .

---

(١) تنص هذه المادة بأن من شارك فى القتل العمد العقاب عليه بالاعدام يعاقب بالاعدام أو بالأشغال الشاقة المؤبدة . ويسرى حكم هذه المادة على القتل المرتكب تنفيذاً لغرض إرهابى ، الذى لا يختلف عن القتل البسيط إلا فى الاعتداد بالباحث على القتل بوصفه ظرفاً مشدداً للعقاب .

## المبحث الثالث

### الصورة المخففة للقتل العمد

قوله:

تخضع جريمة القتل العمد لحكم الأعمار القانونية المخففة، التي يترتب عليها تطبيق عقوبة المnette وجوباً أو جوازاً بدلاً من عقوبة الجنابة. من ذلك عمر صغر السن، وعمر تجاوز حدود الدفاع الشرعى إذا كان التجاوز قد حدث بنية سليمة. وظان العلوان من الأعمار القانونية العامة التي ينصرف أثرها الى كافة الجنابات، وتدخل دراستهما لهذا السبب فى مقرر القسم العام من قانون العقوبات.

لكن المشرع نص على عمر قانونى خاص يخفف العقاب هو عمر الاستفزاز. وترجع خصوصية هذا العمر الى أن المشرع قصر موضوعها على طائفة معينة من الجرائم، هى جرائم القتل العمد والجرح أو الضرب المفضى الى موت أو الى عاهة مستديمة. كما ترجع الخصوصية كذلك الى أن المشرع قصر عمر الاستفزاز موضوعاً على حالة مفاجأة الزوجة متلبسة بالزنا. وأخيراً ترجع الخصوصية الى أن المشرع قصر العمر شخصياً على الزوج الذى يفاجئ زوجته متلبسة بالزنا. والعمر ينصرف فى الأصل الى تخفيف عقوبة جريمة القتل العمد، ولذلك يدرس فى خصوص هذه الجريمة.

#### ماهية عمر الاستفزاز وعلة التخفيف:

نصت على عمر الاستفزاز المادة ٢٣٧ من قانون العقوبات، التي تقرر أن «من قلعاً زوجته حال تلبسها بالزنا وقتلها فى الحال هى ومن يزنى بها يعاقب بالحبس بدلاً من العقوبات المقررة فى المادتين ٢٣٤، ٢٣٦».

ولم يقر المشرع المصري عذر الاستفزاز باعتباره عذراً قانونياً مخففاً للعقاب، إلا في حالة مفاجأة الزوج زوجته متلبسة بالزنا دون غيرها. فإذا قتل الزوج زوجته في هذه الحالة أو قتلها هي ومن يزني بها في الحال، استفاد من عذر قانوني يخفف عقابه. وقد رأينا أن نطاق هذا العذر لا يقتصر على القتل، وإنما يمتد إلى الجرح أو الضرب المفضي إلى الموت أو إلى العاهة المستديمة.

ويترتب على توافر عذر الاستفزاز تخفيف عقاب القتل العمد وجوباً، لتصير عقوبته الجسدية. يترتب على ذلك أن يعتبر هذا القتل جنحة<sup>(١)</sup>، تختص بنظرها محكمة الجنح، كما أن الشروع فيها لا يعقاب عليه، لعدم وجود نص خاص يقرر العقاب على الشروع في هذه الجنحة.

وترجع علة تخفيف عقاب الزوج في هذه الحالة إلى الاستفزاز الذي يتعرض له الزوج حين يقابله بمشاهدة زوجته متلبسة بالزنا. هذا الاستفزاز يخلق لديه ثورة نفسية وحالة من الغضب الشديد والانفعال، تجعله يتدفق إلى الاعتناء على الزوجة وشريكها، أي أن هول المفاجأة وشاعة الحيانة تجعل الزوج في حالة نفسية لا تمكنه من التفكير الهادئ ولا تدع له أي قدر من الاختيار، فيأتي أشد الانفعال التي يمكن

---

(١) ذهب بعض الفقه إلى أن هذا العذر، وإن كان شخصياً، إلا أنه لا يقتضى تغيير وصف الجنابة وإن تغيرت العقوبة. لكن الرأي الراجح يلحظ إلى أن العذر ينشئ جريمة من نوع خاص بحكم طبيعته القانونية الملزمة، هذه الجريمة هي جنحة بالنظر إلى العقوبة المقررة لها وليست جنابة. فالعذر القانوني يغير من وصف جنابة القتل ويعطيها وصف الجنحة. وقد كانت المادة ٣٢٤ من قانون العقوبات الفرنسي تعلق الزوج في هذه الحالة من العقاب. لكن النص المصري الذي أخذ عنها لا يعنى الزوج من العقاب وإنما يقرر تخفيف عقابه بحسب. هذا وقد ألغيت المادة ٣٢٤ من قانون العقوبات الفرنسي بالقانون رقم ٧٥ - ٦١٧ الصادر في ١١ يولييه ١٩٧٥، والذي ألغى في الوقت ذاته تجريم الزنا بحيث لم يعد للاعفاء من عقاب القتل في حالة التلبس بالزنا موجب. لكن القانون الفرنسي يقرر عذر الاستفزاز ويجعله معفاً من عقاب القتل والضرب والجرح، إذا كانت هذه الجرائم قد ارتكبت بناءً على استفزاز قتل في ضرب أو أعمال عنف خطيرة ضد الأشخاص.

أن تسولها له نفسه وهو في هذه الحالة. وقد قدر المشرع أن أقصى ما يمكن أن يصل إليه الزوج هو قتل الزوجة وعشيقتها، فخفف عقابه عن هذا القتل وعما دونه من أفعال الاعتداء..

### شروط العذر الموجب للتخفيف:

حددت المادة ٢٣٧ من قانون العقوبات الشروط التي يجب توافرها في عذر الاستفزاز الموجب لتخفيف عقاب القتل العمد، هذه الشروط ثلاثة هي: صفة القاتل وكونه زوجاً للزانية، مفاجأة الزوجة متلبسة بالزنا، ارتكاب القتل في الحال.

#### أولاً: صفة القاتل:

يتطلب القانون في مرتكب جريمة القتل المخلف لكي يستفيد من تخفيف العقاب، أن يكون زوجاً للمرأة الزانية، سواء كان زواجه موثقاً بورقة رسمية أو كان زواجا عرفياً. فلا يستفيد من هذا العذر أقارب الزوج المثلوم شرفه ولو كان غائباً، ولا يستفيد منه أقارب الزوجة الزانية، مثل أبيها أو أخيها أو إبنها، خلافاً لما تأخذ به بعض القوانين الأجنبية<sup>(١)</sup>.

بل إن هذا العذر المخفف لاستفيد منه الزوجة التي تفاجئ زوجها متلبساً

---

(١) مثل القانون الإيطالي بالنسبة للأب أو الأخ الذي يقتل ابنته أو أخته عند مفاجئتها في وضع جنسي غير مشروع (المادة ٥٨٧ من قانون العقوبات الإيطالي)، والقانون الكويتي الذي توسع في العذر ومد نطاق الاستفادة منه إلى الابن الذي يقتل أمه متلبسة بالزنا أو الأب الذي يفاجئ ابنته أو الأخ الذي يفاجئ أخاه حال تلبسها بمواقعة رجل لها، إذا قتلها في الحال أو قتل من يزني بها أو يواقعها أو قتلها معاً (المادة ١٥٣ من قانون الجزاء الكويتي). والرأي عكسي أن نطاق هذا العذر يجب أن يمتد في القانون المصري إلى أقارب الزوج وأقارب الزوجة، بل إلى كل من يفاجئ امرأة متلبسة بالزنا، فيقتلها هي ومن يزني بها سواء كانت متزوجة أو غير متزوجة، خلافاً على التفضيلة، وأعمالاً لقواعد الشريعة الإسلامية التي تعتبر القتل في هذه الحالة من قبيل تفجير المنكر الذي يباح الفعل، والشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع وفقاً للدستور المصري. لذلك يعد نص المادة ٢٣٧ من قانون العقوبات الذي يقصر العذر على الزوج وحده نصاً غير دستوري لهذا السبب، ولسبب آخر ستذكره في المقام.

بالزنا، ولم يحدث ذلك في منزل الزوجية، فتقتله هو ومن يزني بها، لأن عبارة النص اقتضت على ذكر الزوج الذي يفاجئ «زوجته». وهذه التفرقة بين الزوجين في الاستفادة من العذر تفرقه معيبة، ولا سند لها من علة التخفيف وهي سبب من أسباب عدم دستورية نص المادة ٢٣٧ من قانون العقوبات. فعلة التخفيف هي الاستفزاز الذي يتعرض له الزوج حين يفاجأ بشركة حياته متلبساً بالخيانة، والعلة ذاتها تتوافر لدى الزوجة التي تتفعل حين تفاجأ بشريك حياتها متلبساً بالزنا، لذلك كان من الأجدر بالمشرع أن يسوى بين الزوجين في الاستفادة من عذر الاستفزاز في هذه الحالة. والاختلاف بالمساواة بين الزوجين في هذا الخصوص، وحرمان الزوجة من الاستفادة من عذر الاستفزاز في حالة مفاجأة زوجها متلبساً بالزنا، هو في تقديرنا من أسباب عدم دستورية نص المادة ٢٣٧ من قانون العقوبات. وعدم الدستورية هنا يرجع الى مخالفة هذا النص لبدأ من المبادئ القانونية العامة التي كرسها الدستور المصري في المادة ٤٠ منه.

وانتظاراً لا قرار عدم دستورية هذا النص المعيب، فإن الزوجة التي تقتل زوجها اذا فاجأته متلبساً بالزنا، لا تستفيد من العذر القانوني الموجب لتخفيف العقاب، والمقرر في المادة ٢٣٧ من قانون العقوبات. ومع ذلك يجوز للمحكمة أن تعتبر مفاجأة الزوجة لزوجها متلبساً بالزنا ظرفاً قضائياً مخففاً للعقاب، يبرر معاملة الزوجة القاتلة بالرأفة تطبيقاً للمادة ١٧ من قانون العقوبات، التي تجيز تعديل عقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة الى الحبس الذي لا يقل عن ستة شهور مع جواز وقف التنفيذ.

واقتصار عذر الاستفزاز على الزوج وحده، يشير بعض الصعوبات اذا ساهم معه في جريمة قتل الزوجة أو شريكها شخص آخر غيره. فإذا ارتكب القتل غير الزوج، فهو لا يستفيد بداهة من العذر المخفف، لعدم توافر الصفة التي يتطلبها القانون في القاتل، وهي كونه زوجاً للزانية، كما لا يستفيد الزوج ذاته من



التخفيف، إذا كان مجرد شريك للفاعل غير الزوج في القتل، لأنه يكون قد ساهم في جريمة قتل عادية، بوصفه شريكاً يستعير أجزائه من أفعال الفاعل الأصلي، الذي لا يستفيد من تخفيف العقاب.

وإذا كان الفاعل الأصلي للقتل هو زوج الزانية، فهو يستفيد من التخفيف، كما يستفيد منه الشريك مع الزوج إذا كان عالماً بطرف الاستفزاز الذي يوجد فيه الزوج، تطبيقاً للمادة ٤١ من قانون العقوبات، ومقتضاها أن الظروف الخاصة بالفاعل تسرى على الشريك إذا كان عالماً بها<sup>(١)</sup>. أما إذا لم يكن الشريك يعلم بطرف الاستفزاز الذي يوجد فيه الزوج، فلا يستفيد من تخفيف العقاب، وإنما يعاقب عن اشتراكه في قتل عادي.

وإذا وجد مع زوج الزانية الذي قتلها، فاعل آخر ساهم معه في قتلها هي أو شريكها، اقتضت الاستفادة من العذر المخفف على الزوج وحده، دون الفاعل الآخر ولو كان يعلم بعذر الاستفزاز، وذلك لأن عذر الاستفزاز ظرف خاص بالزوج يقتضي تغيير وصف الجريمة، وقد قررت المادة ٣٩ من قانون العقوبات في فقرتها الأخيرة أنه إذا وجدت أحوال خاصة بأحد الفاعلين تقتضي تغيير وصف الجريمة أو العقوبة بالنسبة له، فلا يمتد أثرها إلى غيره منهم، ففي هذه الحالة يستفيد الزوج من التخفيف، بينما يعاقب الفاعل معه بعقوبة القتل العمد البسيط دون تخفيف.

### ثانياً: مفاجأة الزوجة متلبسة بالزنا:

يتطلب القانون لاستفادة الزوج من تخفيف العقاب، أن يفاجئ زوجته في حالة تلبس بالزنا، فلا يستفيد الزوج من تخفيف العقاب إذا قتل زوجته التي يعلم سوء سلوكها وسبق ارتكابها الزنا، ولو كان ذلك باعتراقها. ولا يستفيد من التخفيف من

---

(١) هذا فضلاً عن أن الشريك يستعير أجزائه من الفاعل طبقاً للقواعد المساعدة الجنائية، مع مراعاة ما تنص به المادة ٤١ من قانون العقوبات على التمتع الحيوي بالمت.

باب أولى اذا كان قد قتلها لشكه في سلوكها.

والمقصود بالتلبس بالزنا في خصوص المادة ٢٣٧ من قانون العقوبات هو ذات المدلول الذي عنته المادة ٢٧٦ من القانون ذاته، واعتبرته من بين الأدلة على الزنا<sup>(١)</sup>. ويتحقق التلبس وفقاً للمادة ٢٧٦ عقوبات بمشاهدة الزوجة أثناء ارتكاب جريمة الزنا، أى لحظة الاتصال الجنسي، كما يتحقق كذلك اذا شاهد الزوج زوجته وشريكها في ظروف لا تدع مجالاً للشك في أن الزنا قد وقع<sup>(٢)</sup>.

(١) فلا ينبغي فهم التلبس بالزنا في معنى المادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية، التي تعد مفهوم التلبس لكي ترتب عليه آثاراً إجرائية، لا صلة لها بسبب تخفيف عقاب الزوج الذي يقتل زوجته حال مفاجأته لها متلبسة بالزنا.

(٢) وهنا ما أكدته محكمة النقض عندما قررت أنه ولا يشترط في التلبس الدال على الزنا أن يشاهد الزنا وقت ارتكاب الفعل أو عقب ارتكابه بهرقة يسيرة، بل يكفي لقيام التلبس أن يثبت أن الزانية وشريكها قد شوهدا في ظروف لا تجعل مجالاً للشك عقلاً في أن الجريمة قد ارتكبت فعلاً. ولذلك قضت المحكمة بقيام حالة التلبس عند مفاجأة الزوجة مرتدية قميص النوم وهي في حالة ارتباك شديد، وكان عشيقها مختبئاً تحت السرير في غرفة النوم خالفاً لحالته، نقض ٩ ديسمبر ١٩٢٥، مجموعة القواعد القانونية، ج ٣، رقم ٤٠٩، ص ٥١٣؛ أو عند دخول الزوج على الزوجة وشريكها لماذا هما بغير سراويل وقد وضعت ملابسهما الداخلية بعضها بجوار بعض وحاول الشريك الهرب عند رؤية الزوج، نقض ١٨ مارس ١٩٤٠، مجموعة القواعد القانونية، ج ٥، رقم ٨٠، ص ١٤٢؛ أو إذا لاحظ الزوج عند دخوله المنزل حركة تحت السرير فرفع الملاط ووجد القميص ونصفه الأسفل عار وهو يمسك بملابسه، نقض ٢٤ فبراير ١٩٥٣ مجموعة أحكام النقض، السنة ٤، رقم ٢٠٧، ص ٥٦٦؛ أو إذا وجد الزوج الذي عاد من سفره على غير توقع من زوجته شريكها بجوار السرير في الغرفة التي ينام بها أولاده وكان منهما في لبس ينظرونه، نقض ١٦ نوفمبر ١٩٦٤، مجموعة أحكام النقض، السنة ١٥، ورقم ١٣٤، ص ٦٧٩. كما قضت محكمة النقض بتبرأف حالة التلبس بالزنا في واقعة كان الزوج فيها قد عاد إلى منزله بعد أداء صلاة الفجر، فطلبت منه زوجته التي كانت ترتدي ملابس النوم أن يظل بالصالاة ولا يدخل إلى حجرة النوم. ولما ارتأى في الأمر اتدفع إلى حجرة النوم فشاهد عشيق الزوجة جالساً على السرير، فما كان من العشيق إلا أن اتدفع نحو الزوج واعتدى عليه بالضرب ثم لاذ بالفرار، ولما استفسر الزوج من زوجته عن سبب تواجد هذا الشخص بغرفة النوم في ذلك الوقت أخبرته بأنه عشيقها وأن عليه أن يأخذ ملابسه ويرحل ثم صمغته بيدها وصقت في وجهه فما كان منه إلا أن أطبق على عنقها بكنفتا يديه ولم يتحركها إلا جثة هامدة ثم قام بإبلاغ الشرطة بالمحادث. وأكدت محكمة النقض في هذا الحكم أن ظروف التلبس الموجب لتطبيق المادة ٢٣٧ من قانون العقوبات قد تحققت لأن ومن المقرر أنه لا يشترط لتوافر التلبس بجريمة الزنا أن يكون المتهم قد شوهد حال ارتكابه الزنا بالفعل بل يكفي أن يكون قد شوهد في ظروف تدعو بظانها وبطريقة لا تدع مجالاً للشك في أن جريمة الزنا قد ارتكبت فعلاً، نقض ١٢ أكتوبر ١٩٨٣، مجموعة أحكام النقض، السنة ٣٤، رقم ١٦٢، ص ٨٢٢.

ويجب أن يماجن الزوج زوجته في حالة التلبس بنفسه، ومن ثم لا يستفيد الزوج من العذر المخفف إذا قتل زوجته بعد أن أخبره الغير بأنه شاهد زوجته متلبسة بالزنا. كما أن مفاجأة الزوج بزنا زوجته تتحقق ولو كان يعلم بأن زوجته ترتكب الزنا، لكنه لم يخبرها بذلك ثم قتلها ومن يزنى بها عندما شاهدها متلبسة بالزنا، إذ يتحقق في هذه الحالة عنصر مفاجأة الزوج زوجته حال تلبسها بالزنا. فالنص لا يتطلب أن يماجا الزوج بزنا زوجته للمرة الأولى، فهو لا يقرر أن «من فوجئ بزوجه حال تلبسها بالزنا»، وإنما يقرر أن العذر يستفيد منه «من فاجأ زوجته حال تلبسها بالزنا»، ولا ينفي هذه المفاجأة سبق علم الزوج المخدوع بخيانة زوجته له، إذ أن رؤيتها حال تلبسها بالزنا فعلاً تولد لديه حالة الاستغزاز الذي يفقده السيطرة على نفسه ويجعله يتنبغ الى قتلها. وعلى ذلك يمكن القول بأن المفاجأة التي يعنيها النص تكون بالنسبة للزوجة التي يشاهدها زوجها متلبسة بالزنا للمرة الأولى، وليست المفاجأة للزوج التي تتعرض انتفاء علمه بسلوك زوجته الشائن، فالعلم بالسلوك الشائن غير رؤيته فعلاً.

ولا يتطلب القانون أن يشاهد الزوج زوجته متلبسة بالزنا في منزل الزوجية، حتى يستفيد من العذر إذا قتلها، فهو يستفيد من العذر إن كان زناها في خارج منزل الزوجية وقتلها حين فاجأها متلبسة بالزنا في المكان الذي ارتكبت فيه<sup>(١)</sup>. ويتفق هنا مع خطة المشرع المصري الذي لا يشترط في جريمة زنا الزوجة أن تقع في منزل الزوجية، خلافاً لزنا الزوج الذي لا يعد جريمة إلا إذا وقع في منزل الزوجية، وهذه أيضاً تفرقه منتقدة بين الزوج والزوجة في خصوص جريمة الزنا، سوف نعود إليها عند دراسة هذه الجريمة.

---

(١) وقد كانت المادة ٣٢٤ من قانون العقوبات الفرنسي، التي أخذ عنها النص المصري، لا تعنى من المقاب إلا إذا كان الزوج قد فاجأ زوجته متلبسة بالزنا في منزل الزوجية. وقد رأينا أن النص الفرنسي قد ألغى في سنة ١٩٧٥ بالغاء تجريم الزنا.

## ثالثاً: ارتكاب القتل في الحال:

يشترط للاستفادة من العذر المخفف أن يرتكب الزوج القتل فور مفاجاته لزوجته حال ارتكابها الزنا. وقد أوضح النص هذا الشرط بقوله «وقتلها في الحال هي ومن يزني بها». ويرتبط هذا الشرط بعلة التخفيف، وهي حالة الانتفال التي يوجد فيها الزوج الذي يهاجم زوجته متلبسة بالزنا، فإذا زالت حالة الانتفال وهدأت نفسه وانتشمت سحابة غضبه، لم يعد هناك مبرر للاستفادة من تخفيف العقاب إذا قتل الزوج زوجته التي كانت متلبسة بالزنا، إذ ينتفى أحد الشروط الموجبة للتخفيف.

لكن ليس معنى ارتكاب القتل في الحال أن الزوج ينهض أولاً بفأور مكان ارتكاب الزنا إلا إذا كان قد قتل زوجته ومن يزني بها، بحيث إذا غادره امتنعت استفادته من العذر المخفف، لأن العبرة هي بحالة الزوج النفسية، وقد تظل حالة الانتفال ملازمة له ولو مضى وقت قصير على مشاهدة جريمة الزنا، كان الزوج قد انتقل خلاله من مكان الزنا إلى غرفة مجاورة أو إلى المطبخ بحثاً عن سلاح يستعمله في ارتكاب القتل. فمضى الوقت بين مشاهدة الزنا وارتكاب القتل لا يحول دون الاستفادة من عذر تخفيف العقاب، إلا إذا كان الوقت الذي انتقض طويلاً، بحيث يستفاد من مروره هدوء حالة الزوج النفسية، أو أنه صرف النظر عن قتل الزوجة الزانية مؤقتاً. والتحقق من حصول القتل في الحال أو تراخيه عن لحظة المفاجأة، هو من المسائل الموضوعية التي يترك تقديرها لقاضي الموضوع وفقاً لظروف كل حالة على حدة، إذ يصعب وضع ضابط زمني للوقت الذي فصل بين مفاجأة الزوجة وارتكاب القتل.

## عقوبة القتل المتعزز بعذر الاستفزاز:

إذا توافرت شروط عذر الاستفزاز، وجب تخفيف عقوبة القتل العمد إلى الحبس، وتوقع عقوبة الحبس على الزوج إذا قتل زوجته ومن يزني بها، كما توقع من باب أولى على الزوج إذا قتل أحدهما دون الآخر. وتطبق عقوبة الحبس، ولو لم

يرتكب الزوج قتلًا، وإلّا اكتفى بالجرح أو الضرب الذى أفضى الى الموت أو الى عاهة مستديمة تطبيقاً لنص المادة ٢٣٧ من قانون العقوبات.

ولم يضع المشرع حداً أدنى لعقوبة الحبس، ومن ثم يكون المرجع الى حد الأدنى العام، وقد قصد المشرع بذلك ترك السلطة التقديرية واسعة للقاضى، حتى يراعى فى تقدير العقوبة ظروف كل حالة على حدة. وقد رأينا أنه لا عقاب على الشروع فى هذا القتل، لأنه جرح لم ينص المشرع على عقاب الشروع فيها. فإذا قصد الزوج القتل، لكن فعله اقتصر على إصابة الزوجة وعشيقها بجراح، عوقب عن الضرب والجرح وفقاً للمادتين ٢٤١، ٢٤٢ من قانون العقوبات، وليس تطبيقاً للمادة ٢٣٧ من قانون العقوبات.

ونعتقد أن عدم تحديد المشرع لسلطة القاضى التقديرية فى خصوص تطبيق هذا العذر على النحر الذى فعله، يدل على أن واضع النص أدرك ما يتضمنه هذا الحكم من شمول فى نواح متعددة أشرنا الى بعضها من قبل. ونعتقد أنه كان أولى بالمشرع ألا يساير التشريعات الأجنبية فيما أخذت به عند قتل الزوج زوجته المتلبسة بالزنا، وإلّا يأخذ بما يقرره الفقه الاسلامى من اعتبار الفعل تغييراً للمسكر لا يعاقب مرتكبه، فيقرر للزوج ولأقاربه ولأقارب الزوجة الى درجة معينة سبب إبادة خاص بجرمة الزنا، إذا قتل أحد هؤلاء الزانية ومن يزنى بها حال مفاجأتها فى حالة تلبس بالزنا. ويكفى أن تشير الى أن تقرير العذر المخفف على النحر الذى اتبعه المشرع المصرى يمكن أن يؤدى الى نتيجة شاذة، هي أن الزوجة الزانية وشريكها يكونان فى حالة دفاع شرعى إذا بادراً بقتل الزوج الذى فاجأهما قبل أن يقتلها. ذلك أن فعل الزوج بعد جريمة وإن خفف المشرع عقابها، لذلك يجوز للزوجة وشريكها أن يدافعا عن نفسيهما ضد فعل الزوج<sup>(١)</sup>، ويفلتان من العقاب كلية إذا قتلا. ففعلهما يكون دفاعاً شرعياً إذا قتلا الزوج المخطوع، وقتله لن تتحرك الدعوى الجنائية عن جريمة الزنا، إذ يتوقف تحريكها على شكوى الزوج دون ورثته.

---

(١) تطبيقاً لنص المادة ٢٤٩ من قانون العقوبات التى تجيز الدفاع عن النفس وتبيح القتل إذا كان مقصوداً به دفع فعل يتخوف أن يحدث منه الموت أو جراح بالغة لئلا كان لهذا التصرف أسباب معقولة. وفعل الزوج طبقاً لوصفه القانونى يظل غير مشروع، لأن المشرع لا يبيح له قتل الزانية وشريكها عند مفاجأتهما متلبسين بالزنا، وإلّا يخفف عقابه إذا قتلهما فعلاً. ويظل الفعل كما رأينا جرمًا.

## الفصل الثاني القتل غير العمد

### النص القانوني:

نصت على القتل غير العمد وحددت عقوبته المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات، ونصها «من تسبب خطأ في موت شخص آخر بأن كان ذلك ناشئاً عن إهماله أو وعونه أو عدم احترازه أو عدم مراعاته للقوانين والقرارات واللوائح والانظمة يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين.

وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنين وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين إذا وقعت الجريمة نتيجة إخلال الجاني إخلالاً جسيماً بما تفرضه عليه أصول وظهفته أو مهنته أو حرفته أو كان متعاطياً مسكراً أو مخموراً عند ارتكاب الخطأ الذي نجم عنه الحادث أو نكل وقت الحادث عن مساعدة من وقعت عليه الجريمة أو عن طلب المساعدة له مع تمكنه من ذلك.

وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على سبع سنين إذا نشأ عن الفعل وفاة أكثر من ثلاثة أشخاص، فإذا توافر ظرف آخر من الظروف الواردة في الفقرة السابقة كانت العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على عشر سنين» (١)

---

(١) وتماثل الشريعة الإسلامية على القتل الخطأ بعقوبة أصلية هي الذمة والكفارة، أو التعزير في حالة العفو عن الذمة إذا رأى ولي الأمر ذلك محققاً لمصلحة الجماعة، حتى لا يظل القتل غير العمد دون عقاب إذا عفا أولياء المجني عليه عن الذمة. وقد تقرر العقاب على القتل الخطأ في قوله تعالى «وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمناً إلا خطأ، ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله إلا أن يصدقوا، فإن كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن فتحرير رقبة مؤمنة، وإن كان من قوم يهكم ويهكم مهتان فدية مسلمة إلى أهله وتحرير رقبة مؤمنة، فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين، وكان الله عليماً حكيماً». (سورة النساء، آية ٩٢).

## أركان القتل غير العمد - إحالة:

يشترك القتل غير العمد مع القتل العمد في ركنين هما محل الاعتداء والركن المادى، ويختلف معه في الركن الثالث وهو الركن المعنوى، الذى يعد فارقاً أساسياً بينهما.

فالقتل غير العمد يشترك مع القتل العمد في محل الاعتداء، وهو حق الإنسان في الحياة، الذى يتطلب أن يكون المجنى عليه انساناً على قيد الحياة وقت إتيان التهم فعله. ولتحديد بداية الحياة أهمية خاصة في القتل غير العمد، لأن القانون لا يعاقب على الاجهاض غير العمد، ومن ثم وجب حماية الحياة الانسانية للطفل منذ بداية عملية الولادة، أى منذ احساس الأم الحامل بالآم الوضع التى تنتهى بخروج المولود الى خارج جسمها. فمنذ هذه اللحظة يصبح الكائن الحى خارج نطاق جريمة الاجهاض ليدخل في حماية النصوص التى تعاقب على القتل العمد أو القتل غير العمد، شأنه في ذلك شأن غيره من الافراد. ويترتب على هذا التحديد لبداية الحياة الانسانية للمولود، امكان مسائلة الطبيب المولد عن قتل غير عمد، اذا تريت وفاة الجنين أثناء عملية الولادة على الخطأ الجسيم الذى ارتكبه قبل خروج الجنين من رحم أمه. ومن هذه الوجهة تبدو أهمية تحديد لحظة بداية الحياة في صدد جريمة القتل غير العمد، إذ لا يمكن مسائلة مثل هذا الطبيب عن اجهاض لاتعمد قصد الاجهاض لديه، كما أن القانون لا يعاقب على الاجهاض غير العمد في حين أنه يعاقب على القتل غير العمد.

كما يشترك القتل غير العمد مع القتل العمد في الركن المادى الذى يتحقق باتيان فعل الاعتداء على الحياة الذى يتسبب في ازهاق روح المجنى عليه. ويعنى ذلك أن عناصر الركن المادى للقتل غير العمد ثلاثة هي: فعل الاعتداء على الحياة، والنتيجة المتمثلة في ازهاق روح المجنى عليه، وعلاقة السببية بين فعل الاعتداء ونتيجته. وقد أوضحت المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات الركن المادى في القتل غير

العمد بقولها «من تسبب خطأ في موت شخص آخر ...». وتقتل النتيجة وعلاقة السببية أهمية خاصة في القتل غير العمد، فوفاة المجنى عليه وعلاقة السببية بين سلوك المتهم والوفاة هما اللذان تتحدد باجتماعهما المسؤولية عن القتل غير العمد. ويعنى ذلك أنه إذا تخلف أحدهما، امتنعت مساملة المتهم عن القتل غير العمد، سواء في صورته العامة لتخلف أحد عناصر الركن المادى، أو في صورة الشروع لأنه لا شروع في الجرائم غير العمدية. ومع ذلك إذا تخلفت الوفاة، يمكن مساملة المتهم عن الإصابة غير العمدية<sup>(١)</sup>. ونحيل فيما يتعلق بمحل الاعتداء في القتل غير العمد وركنه المادى الى ما سبقت لنا دراسته في هذا الشأن بخصوص القتل العمد منعاً للتكرار.

أما وجه الاختلاف الأساسى بين القتل غير العمد والقتل العمد، فيمكن في الركن المعنوى، الذى يتخذ صورة القصد الجنائى في القتل العمد، بينما يتخذ صورة الخطأ في القتل غير العمد. لذلك فإن دراسة القتل غير العمد تنحصر في بيان ركنه المعنوى الذى يميزه عن القتل العمد، ثم في دراسة العقوبات التى يقرها المشرع للقتل غير العمد، سواء في صورته البسيطة أو إذا توافر أحد الظروف المشددة.

## المبحث الأول

### الخطأ

#### ماهية الخطأ وعناصره:

الركن المعنوى للقتل غير العمد هو الخطأ، الذى يقابل القصد في القتل العمد.

(١) كما يسأل المتهم عن الإصابة غير العمدية، ولو حدثت الوفاة، إذا كانت الوفاة غير واجبة الى خطأ المتهم بسبب انتطاع رابطة السببية بين خطئه ووفاته المجنى عليه. لذلك يكون لمحكمة الموضوع، إذا استبعدت نشوء الوفاة عن الإصابة التى أحدثها المتهم بالمجنى عليه، أن تعدل وصف التهمة من قتل خطأ الى جرح خطأ. راجع تقص ٢٨ مايو ١٩٣١، مجموعة القواعد القانونية، ج ٧، رقم ٢٦٦، ص ٣٣٠. أما إذا تخلفت الوفاة أو الإصابة غير العمدية، أى تخلفت النتيجة الإجرامية، فلا قيام لجريمة القتل أو الإصابة خطأ، مهما كان سلوك المتهم ولو كان قد ارتكب خطأ جنسياً.



والخطأ فى القتل غير العمد هو لذلك الركن المميز لهذه الجريمة عن جريمة القتل العمد. فإذا انتفى القصد الجنائى لدى مرتكب السلوك الذى أدى الى وفاة المجنى عليه، وجب لسامعته عن هذه الوفاة أن يثبت قيام الخطأ فى جانبه. أما إذا لم يمكن نسبة الخطأ، ولو فى أبسر صوره، الى المتهم، كان القتل عرضياً لا يسأل عنه هذا الأخير (١).

ولم يعرف قانون العقوبات الخطأ. وقد قيل فى تعريفه أنه كل فعل أو امتناع إرادى، تترتب عليه نتائج لم يقصدها الفاعل، ولكن كان فى وسعه ومن الواجب عليه أن يتجنبها. ويمكن تعريفه فى نطاق القتل الخطأ بأنه نشاط إرادى لا يتفق مع واجبات الحيطة والحذر يؤدى الى نتيجة إجرامية كان فى استطاعة المتهم ومن واجبه أن يحول دون تحققها. والنشاط الإرادى قد يكون إيجابياً أو سلبياً، والنتيجة التى يؤدى اليها نشاط المتهم هى وفاة المجنى عليه، وهى نتيجة كان فى استطاعة المتهم الحيلولة دون حدوثها، لو كان قد اتخذ الحد الأدنى من الاحتياطات عند إثبات نشاطه، أو التزم فيه الحدود التى يتعين على من كان فى مثل ظروفه أن يلتزمها.

وواجبات الحيطة والحذر التى يلتزم بها كل شخص عند ممارسة نشاطه، إيجابياً كان أو سلبياً، مصدرها إما الخبرة الإنسانية التى علمتنا أن هناك خطراً أدنى من الحذر يتعين التزامه عند إثبات بعض صور السلوك الإنسانى حتى لا تترتب عليه نتائج ضارة، وإما القوانين واللوائح والقرارات واللائحة التى تفرض على الأفراد التزامات معينة عند إثبات بعض التصرفات حتى لا تفضى الى نتائج غير مرغوب

---

(١) فإذا انعدم الخطأ فى أبسر صوره التى تكفى لقيام القتل غير العمد، كانت الواقعة قضاءً وقدرًا لا تقوم من أجلها مسؤولية أحد. مثال ذلك أن يتهاون منزل على ساكنه بفعل زلزال أو نوبتان فيقتلهم أو يصيبهم بأذى دون ما خطأ من مالك المنزل، أو أن يموت المريض عقب إجراء جراحة له دون ما خطأ من الجراح أو من يتابعون حالة المريض بعد إجراء الجراحة.

فيها. ويمثل الاخلال بواجبات الحبيطة والخلر أيا كان مصدرها الجانب المادى من فكرة الخطأ، لكنه لا يكتفى لمخالطة من أخل بواجبات الحبيطة والخلر عن النتيجة الضارة التى تحققت كآثر لاغفال تلك الواجبات عند إتهان سلوكه، لأن القانون لا يعاقب على السلوك فى ذاته، وإنما يعاقب على السلوك الذى يقضى الى نتيجة اجرامية معينة، وهو ما يقتضى وجود صلة نفسية بين إرادة صاحب السلوك والنتيجة التى تحققت.

والجانب النفسى، أى العلاقة بين إرادة صاحب السلوك ووفاء المجنى عليه، يعد العنصر الثانى من عناصر الخطأ. ويقوم هذا الجانب النفسى على مدى ادراك المتهم وتوقعه لحدوث نتيجة اجرامية من جراء مخالفة واجبات الحبيطة والخلر فى نشاطه، فإذا كان لا يتوقع حدوث الوفاة نتيجة لسلوكه، مع أنه كان فى استطاعته ومن واجبه أن يتوقعها ويحول دون حدوثها، كان الخطأ بسيطاً أو خطأ غير راعٍ أو خطأ بدون توقع، ومثاله أن تضع الأم مادة سامة. على منضدة فيتناولها طفلها ويموت، فالأم لم تتوقع حدوث هذه النتيجة ومن ثم لم تتخذ ما يلزم لمنعها، مع أنه كان فى استطاعتها ومن واجبه أن تتوقعها وأن تحول دون حدوثها، لأن الأم العادية يمكن أن تتوقع هذه النتيجة وأن تحول دون حدوثها. أما إذا كان المتهم يتوقع حدوث الوفاة نتيجة لسلوكه دون أن تتجه اليها إرادته، بل إنه كان يأمل فى عدم حدوثها رغم إتهانه السلوك الذى أفضى اليها، فإن الخطأ يكون فى هذه الحالة خطأ راعياً أو خطأ مع التوقع، ومثاله من ينطلق مسرعاً بسيارته فى طريق مزدحم بالمارة متوقفاً إصابة أحد الاشخاص. وواضح أن الخطأ الراعى أو الخطأ مع التوقع ينطوى على خطورة مجاوز ما ينطوى عليه الخطأ غير الراعى أو الخطأ بدون توقع، مما كان يقتضى تشديد العقاب عليه. لكن المشرع لم يفعل ذلك، وإن كان من الممكن أن يراعى القاضى هذا الاعتبار عند تقدير العقوبة فى الحدود التى وردت فى نص

وصورة الخطأ مع التوقع تثير فكرة القصد الاحتمالى، التى تشترك معها فى توقع الجانى للنتيجة الاجرامية، لكن الفرق بين الخطأ مع التوقع والقصد الاحتمالى، أن الجانى فى حالة القصد الاحتمالى يتوقع النتيجة الاجرامية كأثر ممكن لفعله وتتجه ارادته الى قبولها. أى أنه يستوى لديه أن تحدث أو لا تحدث. أما فى حالة الخطأ مع التوقع، فإن المتهم يتوقع حدوث النتيجة، دون أن تتجه ارادته الى قبولها، بل هو يأمل ألا تحدث بالنظر الى ظروفه الخاصة التى أساء تقديرها فى واقعة الحال.

### صور الخطأ:

حددت المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات صور الخطأ التى تقوم بها المسؤولية عن القتل غير العمد. ويبدو من الألفاظ التى استعملها النص أن المشرع حاول حصر صور الخطأ، وقد أحاط فعلاً بكل صورته. ويكفى لقيام المسؤولية عن الخطأ غير العمد أن تتحقق أى صورة من الصور التى ورد ذكرها فى النص، فكل صورة منها تعد خطأ قائماً بذاته يرتب المسؤولية، ولو لم يقع خطأ آخر من الفاعل<sup>(١)</sup>.

(١) ولا عورة بدرجة جسامه الخطأ، فالقدر اليسير منه يكفى لقيام المسؤولية الجنائية به اذا ترتب عليه وفاة المجنى عليه. والمشرع عندما ذكر صور الخطأ التى يرتب للمسؤولية عن القتل غير العمد لم يتطلب فيه جسامه معينة، بل إن النص على تشديد العقاب فى حالة الاخلال بالجسيم بما تفرضه أصول الوظيفة أو المهنة أو الحرفة، يؤكد أن المشرع يتجه الى الاكتفاء بأى قدر من الخطأ ولو كان يسيراً. لترتيب المسؤولية الجنائية عن القتل غير العمد. هذا فضلاً عن أن المصلحة الاجتماعية تقتضى عدم التفرقة بين صور الخطأ، لما يؤدى اليه تطلب الخطأ الجسيم لقيام المسؤولية الجنائية من غفلات الكثيرين من العقاب يدعى عدم جسامه الخطأ، بالإضافة الى ما يؤدى اليه ذلك من تحكم وتفرقة بين الافراد فى المسألة الجنائية عن الاخطاء الصادرة منهم، لا سيما إذا كان الخطأ قد أدى الى وفاة المجنى عليه. وتصور مشكلة تطلب درجة معينة من الجسامه فى الخطأ الموجب للمسؤولية الجنائية بالنسبة للأطباء والجراحين وغيرهم من أصحاب المهن الفنية. لذلك لا تفر التفرقة بالنسبة لهؤلاء بين ما يصر عنه «بالخطأ المادى» الذى يسأل عنه الطبيب ولو كان يسيراً، وما يعرف «بالخطأ الفنى» الذى لا يسأل عنه الطبيب إلا إذا كان على درجة معينة من الجسامه. فأبى قدر من الخطأ يكفى لمسألة هؤلاء الأشخاص لا تفرق فى ذلك بين الخطأ المادى والخطأ الفنى. فالخطأ اليسير شأنه شأن الخطأ الجسيم فى اقامة المسؤولية، وإن كان المشرع قد أعتمد بدرجة الخطأ لتشديد العقاب، فإنه لا يصح الاعتداد بها فيما يجاوز ذلك. وما دنا قد حددنا الخطأ العام وفقاً لمعيار موضوعى، فلا وجه لتقرير امتياز لأهل الفن بالتفاضى عن أخطاء يرتكبوها ولا يمكن أن تصدر عن كان فى مثل ظروفهم من قتلهم.

ويمكن أن تقسم صور الخطأ الى طائفتين. الاولى طائفة تضم صور الخطأ العام، والطائفة الثانية تضم الخطأ الخاص.

### أولاً: صور الخطأ العام:

هذه الصور هي الإهمال والرعونة وعدم الاحتراز. وهي صور تنطوي على مخالفة للواجبات التي تستمد من الخبرة الإنسانية العامة.

#### أ- الإهمال:

يضم الإهمال الحالات التي يحدث فيها الخطأ بطريق سلبى، يتمثل فى ترك واجب أو الامتناع عن تنهيد أمر معين. ويراد به عدم اتخاذ المتهم الاحتياطات التي يدعو اليها الخبر، وتقليها الخبرة الإنسانية العامة، على من كان فى مثل ظروفه، لأن من شأنها أن تحول دون حدوث النتيجة الإجرامية. مثال ذلك أن يترك المتهم طفلاً يفرده بجوار موقد غاز مشتعل على ماء فيسقط عليه الماء الساخن ويقتله<sup>(١)</sup>، أو أن لا يتخذ مدير الآلة البخارية طرق الوقاية المانعة لأخطارها عن الجمهور فتجذب شخصاً من ثيابه وتقتله<sup>(٢)</sup>، أو أن لا يتخذ حارس الحيوان الاحتياطات الكافية لمنع أذاء عن الناس<sup>(٣)</sup>، أو أن لا يتخذ صاحب البناء الذى يشرع فى عمله الاحتياطات المعقولة التى تلى الاتساع والأموال ما قد يصبىها منه من الاضرار<sup>(٤)</sup>، أو أن يبدأ قائد سيارة الاتوبيس فى السير بها دون أن يتأكد من دخول ركاب السلم الأمامى الى داخل السيارة، مما أدى الى سقوط أحدهم ووفاته، ولا يعفى قائد السيارة من واجبه فى التحقق من تمام ركوب الركاب اطلاق المحصل لصفارتة<sup>(٥)</sup>.

(١) نقض ٣ نوفمبر ١٩٤١، مجموعة القواعد القانونية، ج ٥، رقم ٢٩٦، ص ٥٦٥، وصرح عقاب للمتهم على القتل الخطأ سواء أكان هو والد الطفل أم لم يكن.

(٢) نقض ١٦ أبريل ١٩٣١، مجموعة القواعد القانونية، ج ٢، رقم ٢٢٨، ص ٢٩٠.

(٣) نقض ٢٣ أبريل ١٩٣١، مجموعة القواعد القانونية، ج ٢، رقم ٢٤٨، ص ٣٠٠.

(٤) نقض ٧ فبراير ١٩٢٩، مجموعة القواعد القانونية، ج ٦، رقم ١٥٤، ص ١٦٣.

(٥) نقض ٢٣ مارس ١٩٧٠، مجموعة أحكام النقض، السنة ٢١، رقم ١٠٧، ص ٤٤٣.

## ب- الرعونة:

الرعونة كلمة تشير الى الطيش والحفلة، وهى ترجمة غير دقيقة لأصلها الفرنسى *Maladresse*، الذى يعنى سوء التقدير أو نقص المهارة أو الجهل بأمور فنية كان يتعين العلم بها. لذلك فحالات الرعونة ثلاثة هى: سوء التقدير ويعنى اقدام الشخص على عمل دون ادراك لخطورته أو لما يحتمل أن يعرّض عليه من نتائج ضارة، مثال ذلك أن يغير قائد السيارة اتجاهه فجأة دون أن ينبه المارة فيصدم شخصاً<sup>(١)</sup>. ونقص المهارة ومعناه اقدام الشخص على عمل تتلصه الكفاة الفنية اللازمة لمباشرته، مثال ذلك أن يقوم شخص بقيادة سيارة وهو غير ملم بأصول القيادة فيصيب انساناً، ولو كان يحمل رخصة قيادة<sup>(٢)</sup>. والجهل بالأشياء الفنية التى يتعين العلم بها، معناه قيام رجل الفن المتخصص بعمل يدخل فى اختصاصه الفنى دون مراعاة الاصول العلمية الثابتة التى يفترض علمه بها، مثال ذلك الطبيب الذى يجرى عملية جراحية دون أن يستعين بأخصائى تخدير، والصيدلى الذى يخطئ فى تحضير المادة المخدرة التى يجهزها للاستعانة بها فى اجراء عملية جراحية مما أدى الى تسمم المريض ووفاته<sup>(٣)</sup>، والمهندس الذى يخطئ فى تصميم الرسم الهندسى لمبنى أو يخطئ فى تنفيذ الرسم فينتهار المبنى على من كانوا فيه.

## ج- عدم الاحراز:

عدم الاحراز يعنى حالة الخطأ الواعى أو الخطأ مع التوقع، ويراد به اقدام الشخص على فعل كان يجب عليه الا متناع عنه لكونه يدرك خطورته ويتوقع أن

---

(١) تنقذ ٤ ديسمبر ١٩٤٤، مجموعة القواعد القانونية، ج ٦، رقم ٤١٧، ص ٥٥٠.

(٢) لأن هذا السلوك وإن كان لا يخالف قاعدة قانونية، إلا أنه يخالف واجباً من الواجبات التى تفرضها الخبرة الانسانية العامة، والتى تنضى بالآ يتصدى الانسان لإتيان أمر يجهله كلية.

(٣) تنقذ ٢٧ يناير ١٩٥٩، مجموعة أحكام النقض، السنة ١٠، رقم ٢٣، ص ٩١.

يترتب عليه ضرر، ومع ذلك يحضى فى قعله دون اتخاذ الاحتياطات التى من شأنها الحيلولة دون وقوع الضرر. مثال ذلك أن يسلم أب الى ولده الصغير الذى لم يبلغ العاشرة حيواناً خطيراً فبفلت زمامه منه ويقتل أحد الناس<sup>(١)</sup> أو أن يقود شخص سيارته بسرعة تتجاوز الحد الذى تقتضيه ظروف المرور<sup>(٢)</sup>، أو أن يحمل مراكبى فى زورقه عدداً من التلاميذ يفوق حمولته فيفترق بهم فى النيل، أو أن يسير سائق بسيارته على يسار الطريق مخالفاً ما هو متعارف عليه من أن الجهة اليسرى من الطريق يجب اخلاؤها لمن يكون قادماً من الطريق العكسى فيصدم انساناً ويقتله<sup>(٣)</sup>.

والضابط الذى يتحدد وفقاً له وجود الخطأ فى الصور الثلاث للخطأ العام هو فى الاصل ضابط موضوعى، قوامه ما كان يفعله الشخص الذى يلتزم فى تصرفاته قدرراً متوسطاً من الحيلة والحذر، اذا وجد فى نفس ظروف المتهم الخارجية. فاذا كان المتهم قد التزم هذا القدر من الحيلة والحذر فى تصرفه، فلا ينسب الخطأ إليه. أما إذا نزل عن هذا القدر، فلم يقدر خطورة سلوكه أو قدرها لكنه - خلافاً لما كان يفعله الشخص العادى - لم يعمل على تفادى ما يمكن أن يترتب عليه من أضرار، نسب الخطأ إليه؛ ولو كان قد تصرف وفقاً لما اعتاد عليه هو شخصياً. ويعنى ذلك أن واجبات الحيلة والحذر لا تتحدد وفقاً لما اعتاده المتهم، وإنما وفقاً لما كان يجب أن يلتزمه شخص معتاد من قننته.

لكن المعيار الموضوعى للخطأ ليس مطلقاً فى تطبيقه، إذ ينبغي أن يراعى

(١) تقضى ٧ نوفمبر ١٩٣٢، مجموعة القواعد القانونية، ح ٣، رقم ١، ص ١.

(٢) ولو التزم قائد السيارة الحد الأقصى للسرعة وفقاً للقوانين ولوائح المرور، راجع تقضى ١ مارس ١٩٤٣، مجموعة القواعد القانونية، ح ٦، رقم ١٢٦، ص ١٨٦، لأنه إذا كانت مقتضيات الحال تستلزم التقليل من تلك السرعة كان ذلك متعينا، فالحد الأقصى للسرعة المحدد قانوناً روعى فى تقديره أن تكون الظروف عادية.

(٣) تقضى ٢٣ نوفمبر ١٩٣١، مجموعة القواعد القانونية، ح ٢، رقم ٢٩٤، ص ٣٦١.

عند تطبيقه الظروف الخارجية التي تصرف فيها المتهم، والنظر فيما إذا كان الشخص العادى من ذات فئة المتهم، معاطاً بالظروف التي تصرف فيها هذا الأخير، سوف يتصرف على ذات النحو الذى سلوكه المتهم. فإذا كان المتهم قد التزم فى سلوكه القدر من الحيطة والحذر الذى كان يلتزمه الشخص العادى لو وجد فى الظروف ذاتها، فانه لا يكون قد أخطأ، أما إن كان المتهم لم يلتزم هذا القدر، نسب اليه الخطأ. والظروف التي ينتجى مراعاتها عند الحكم على سلوك المتهم، تشمل زمان ومكان اتيان هذا السلوك وكافة الملابس التي أحاطت به. فاقا تعلق الأمر بحادث سيارة مثلاً فإن سلوك السائق العادى، الذى يتحدد على ضوءه مدى التزام المتهم بواجبات الحيطة والحذر، يتحدد على أساس زمان القيادة، ليلاً أو نهاراً، ومكانها فى طريق مزدحم بالمارة أو على طريق صحراوى أو زراعى، وطقسها الأخرى مثل حالة الجو من ضباب كثيف أو مطر أو غير ذلك. وإذا تعلق الأمر بوقاة مريض أثناء إجراء جراحة له، فحين سلوك الجراح بسلوكه جراح عادى مثله فى نفس الظروف الخارجية التي أحاطت به أثناء إجراء هذه الجراحة. إما لا يدخل فى تقدير واجبات الحيطة والحذر الظروف الخاصة بالمتهم، كمنجزه أو مرضه أو ضعفه أو غير ذلك من الظروف الداخلية. فإذا كان قائد السيارة الذى دهم انساناً فقتله ضعيف البصر لا يتسكن من الرؤية الجيدة ليلاً، فلا يعتد بهذا الطرف الداخلى ولا ينتفى الخطأ به، لأن الشخص العادى كان يمتنع عن 'نقيادة ليلاً' إذا وجد فى نفس ظروف المتهم.

### ثانياً: الخطأ الخاص:

يتحقق الخطأ الخاص فى حالة مخالفة الشخص لما تفرضه القوانين والقرارات واللوائح والانتظمة من واجبات. ومستوى أن تشمل المخالفة فى الامتناع عما كان يجب القيام به، أو فى اتيان سلوك محظور كان يتعين اجتنابه. وقد كان نص المادة من ٢٢٨ ع قبل تعديله بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ يقتصر على ذكر صورة «عدم مراعاة اللوائح»، لكن الفقه فهم لفظ اللوائح على حسب مراد المشرع منه.

ففسره تفسيراً واسعاً، شمل جميع النصوص التي تقرر قواعد عامة للسلوك بهدف التوفى من تحقق نتائج ضارة. يستوى أن ترد هذه النصوص فى اللوائح بمعناها الفنى أو فى القوانين. ولما صدر القانون المذكور أكد هذا التفسير، واستعمل اللفاظ «القوانين والقرارات واللوائح والأنظمة»، قاصداً الإحاطة بكافة النصوص التي تقرر قواعد سلوك، سواء صدرت عن السلطة التشريعية أو عن السلطة التنفيذية أو عن الهيئات المهنية لتنظيم المهن والصناعات المختلفة. وتشمل القوانين جميع النصوص القانونية، سواء وردت فى قانون العقوبات أو فى غيره من القوانين، وتفهم اللوائح فى الملل الادارى لها<sup>(١)</sup>. أما القرارات، فيقصد بها القرارات الادارية والتعليمات التي تصدر عن جهة الادارة بشأن انشاء أو تنظيم أو إنهاء مركز قانونى معين، مثل القرار بمنح أو سحب رخصة قيادة، والقرار بحرمان مصنع من مزاولة نشاطه أو بمنح صاحب مهنة أو حرفة من ممارستها. أما الأنظمة، فيقصد بها القواعد التي توضع لتنظيم المهن والأنشطة الصناعية والتجارية، وتسرى على من يمارسون هذه المهن والأنشطة، فيلتزمون بمراعاة ما تفرضه من واجبات عند ممارسة نشاطهم.

وواضح أن مخالفة الشخص لواجب من الواجبات التي تفرضها النصوص السابقة، يكتفى لتحقيق الخطأ، ولو لم تتوافر صورة أخرى من صور الخطأ العام، فاعتبار مخالفة القوانين واللوائح صورة مستقلة للخطأ، يعنى كفايتها لتحقيقه، فهذه المخالفة تعد نوعاً خاصاً من الخطأ أقامه المشرع وحدد معياره.

لكن يراعى بالنسبة للخطأ الخاص ما يلى: أولاً أن مجرد مخالفة القوانين والقرارات واللوائح والأنظمة لا تكفى بذاتها لمسائلة المتهم عن الوفاة التي أنشأ إليها سلوكه، وإنما يتعين أن تتوافر أركان جريمة القتل الخطأ، ومن أهمها علاقة السببية بين مخالفة النصوص السابقة ووقاة المجنى عليه. فمخالفة النصوص صورة

(١) وأهمها اللوائح التنظيمية ولوائح الضبط والبوليس التي تتعلق بالصحة العامة وكفالة الأمن والنظام، مثل اللوائح التي تنظم المرور وحيازة وسائل النقل واستخدامها واللوائح الخاصة بالصحة العامة... الخ.



للخطأ الخاص لا توجب المسامحة عن النتيجة إلا إذا ثبت قيام علاقة السببية بينهما<sup>(١)</sup>. فنتيجة: أن عدم تحقق الخطأ الخاص، أي إثبات المتهم أنه لم يخالف نصاً من النصوص السابقة، لا يعنى حتماً نفي الخطأ عن المتهم وعدم مسامحته بالتالى عن النتيجة التى أفضى إليها سلوكه، إذ يمكن أن تتوافر فى سلوكه إحدى صور الخطأ العام، كالاغتيال أو الرعونة أو عدم الاحتراز، فيسأل عن النتيجة التى ترتبت على خطئه، لأن من المقرر أن انتفاء الخطأ الخاص لا يعنى بالضرورة انتفاء الخطأ العام، وأنه يكفى للدانة أن تتوفر صورة واحدة للخطأ. فالنتيجة: أن الحكم بطلان اللاتعة التى خالفها المتهم، يعنى انتفاء الخطأ الخاص فى جانبه، لكنه لا يمنع من مسامحته عن النتيجة التى تحققت إذا توافرت صورة من صور الخطأ العام. ولعلنا أن مخالفة القوانين واللوائح تحقق الخطأ الخاص، فلا تكلف سلطة الاتهام بإثبات هذا الخطأ، لأن المشرع أقام قرينة على توفر الخطأ بمجرد ثبوت مخالفة النصوص السابقة<sup>(٢)</sup>. هذا فى حين تكلف سلطة الاتهام بإثبات قيام صورة من صور الخطأ لمسامحة المتهم عن النتيجة إذا توافرت سائر العناصر الأخرى.

وأمثلة الخطأ الخاص كثيرة، منها أن يلقى شخص فى الطريق بغير احتياط أشياء من شأنها جرح المارين أو تلويثهم إذا سقطت عليهم<sup>(٣)</sup>، أو أن يقود شخص

(١) أى أن تكون المخالفة هى ذاتها سبب الحادث، تنص ٨ مايو ١٩٨٥، مجموعة أحكام

التنفيذ، السنة ٣٦، رقم ١١٠، ص ٦٢٢، ٣ أكتوبر ١٩٨٥، رقم ١٤٣، ص ٨١٠.

(٢) لكن يجوز للمتهم أن يدعى أنه لم يخالف النصوص المقررة، فينتفى الخطأ الخاص، ومع ذلك فإن هذا الادعاء لا يكفى لنفي الخطأ عنه كلية، إذا تحققت صورة من صور الخطأ العام كما قلنا.

(٣) وهذه مخالفة وفقاً للمادة ٣٧٧ من قانون العقوبات، فلذا توجب على هذا الفعل وفاة شخص، تحققت صورة الخطأ الخاص، وقامت فى حق المتهم جريمة القتل غير العمد إذا توافرت سائر عناصرها.

سيارته بسرعة تجاوز الحد الأقصى الذى تسمح به قوانين المرور<sup>(١)</sup>، أو أن يطلق شخص فى داخل المدن أو القرى سلاحاً نارياً، وتلك مخالفة طبقاً للمادة ٣٧٧ من قانون العقوبات، يتسبب فى قتل شخص آخر، سواء كان فى وسعه أن يرى هذا الشخص أم لا، لأن الشخص بمجرد مخالفة القانون الذى يمنع هذا الفعل، يعد فى حكم المخطئ، إذا وقعت منه حادثة وهو مرتكب لهذه المخالفة، أو أن يسلم صاحب سيارة قيادة سيارته الى شخص يعلم أنه غير مرخص له فى القيادة فيصدم انساناً ويقتله، فيسأل صاحب السيارة هو أيضاً عن هذه الحادثة، لأنه إذ سلم قيادة سيارته للشخص غير المرخص له فى القيادة، يكون قد خالف لوائح المرور، فيتحمل طبقاً للمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات مسئولية ما وقع من الحوادث بسبب عدم مراعاة تلك اللوائح<sup>(٢)</sup>.

### العوامل المؤثرة فى المسئولية عن الخطأ:

أهم العوامل التى تؤثر فى المسئولية عن الخطأ غير العمدى، خطأ المجنى عليه، والخطأ المشترك بين المتهم وغيره. ونفرق بين خطأ المجنى عليه، والخطأ المشترك بين متهمين أو أكثر لتبين أثر كل منهما على مسئولية المتهم عن الوفاة<sup>(٣)</sup>.

---

(١) نقض ٢٣ نوفمبر ١٩٣١، مجموعة القواعد القانونية، ج٢، رقم ٢٩٤، ص ٣٦١، مشار إليه من قبل.

(٢) نقض أول ماير ١٩٣١، مجموعة القواعد القانونية، ج٢، رقم ٣٨، ص ٣١.

(٣) ونفى عن البهتان أن القتل غير العمد يخضع للقاعدة العامة التى يقتضها تنافى المسئولية الجنائية إذا كانت وفاة المجنى عليه راجعة إلى قوة قاهرة أو الى حادث فجائى، لا تنطاع رابطة السببية بين الخطأ والضرر، راجع تطبيقاً لذلك نقض ١٢ مارس ١٩٨٥، مجموعة أحكام النقض، السنة ٣٦، رقم ٦٦، ص ٣٩١.

## أولاً: خطأ المجنى عليه:

القاعدة أن خطأ المجنى عليه لا ينفي لثامه خطأ المتهم، أو بمقابلة أخرى أن خطأ المجنى لا يجب خطأ المتهم<sup>(١)</sup>. فقد تكون وفاة المجنى عليه راجعة الى خطأ المتهم وخطأ المجنى عليه، لكن مسؤولية المتهم عن الوفاة تظل قائمة، طالما كان خطأ المجنى عليه عاملاً عادياً مألوفاً كان في استطاعة المتهم ومن واجبه أن يتوقعه ويتوقع الوفاة التي ساهم خطأ المجنى عليه في إحداثها. ففي هذه الأحوال لا يؤثر خطأ المجنى عليه على مسؤولية المتهم عن الوفاة التي تظل قائمة، مثال ذلك أن يهمل المجنى عليه في علاج نفسه أو يتراخى في ذلك<sup>(٢)</sup>. وقد قضى تطبيقاً لذلك أنه إذا كان الالتهاب الذي سبب الوفاة قد نتج عن الإصابة التي أحدثها المتهم، فمسلطته عن الوفاة واجبة، ولا يرفعها أن المجنى عليه قد رفض إجراء عملية خطيرة ومؤلة كغير ساقه<sup>(٣)</sup>.

لكن إذا كان خطأ المجنى عليه على درجة من الغرابة والشذو، بحيث لم يكن في استطاعة الشخص العادي توقعه أو تفادي الوفاة التي لحقت عنه، فإن المتهم لا يسأل عن هذه الوفاة التي لم يكن في استطاعته توقعها، ومن ثم لم يكن من الواجب عليه توقعها، لأنه لا التزام بمستحيل. وفي هذه الحالات يمكن القول بأن خطأ المجنى عليه قد استغرق خطأ المتهم، وقطع رابطة السببية بينه وبين الوفاة التي حدثت، والتي لا يمكن نسبتها إلا الى خطأ المجنى عليه وحده. وتطبيقاً لذلك قضى بأنه إذا أحمل عامل السكة الحديد في قفل تحميله القطار الى مخزن صهريج الغاز،

---

(١) وتطبيقاً لذلك قضى بأنه «إذا ثبت أن المجنى عليه أخطأ في اقتراعه من عامره الآلة المتحركة التي نشأت عنه الإصابة فإن خطأه لا يجب خطأ مدير الآلة في عدم اتخاذ اجراء ما يلزم من طرق الرقابة ما دام المحل الذي فيه العامر المتحرك مفتحاً للجمهور».

تقضى ١٦ أبريل ١٩٣١، مجوعة القواعد القانونية، ج ٢، رقم ٢٣٨، ص ٢٩٠.

(٢) تقضى ٦ مايو ١٩٥٧، مجوعة أحكام التقضى، السنة ٨، رقم ٧١٤، ص ٤٤٨.

(٣) تقضى ٢٨ أكتوبر ١٩٤٦، مجوعة القواعد القانونية، ج ٧، رقم ٢١٤، ص ١٩٥.

فدخل منها قطار بضاعة وصدم الصهريج وقتل شخصاً كان ينام تحته، فإن العامل لا يسأل عن وفاة هذا الشخص، لأن النوم تحت صهريج غاز والاختفاء عن الانتظار هو من الأمور التي لا ترد بالمحاطر<sup>(١)</sup>. وقضى بأن نوم المجنى عليه على قضبان السكة الحديد المعدة لسير القطارات، مما أدى إلى أن دهمه القطار وقتله، لا يمكن أن يرد على مال أى سائق لمخالفته للمألوف بل للمعقول، ومن ثم ينشأ الخطأ ويقطع علاقة السببية، ويكون المجنى عليه قد قصر في حق نفسه تقصيراً جسيماً بنومه على القضبان<sup>(٢)</sup> وقضى بأن وقوف المجنى عليه فوق بالات القطن التي تحملها سيارة نقل عند مرورها تحت كوبرى علوى مما أدى إلى اصطدام رأسه بالكوبرى وفاته، هو من الأمور التي لا يستطيع التهم أن يتوقعها مما ينشأ خطأه ويقطع رابطة السببية<sup>(٣)</sup>.

وتقدير خطأ المجنى عليه لتحديد ما إذا كان من شأنه أن يقطع رابطة السببية، وينشأ خطأ التهم أو لم يكن من شأنه ذلك، هو من الأمور التي يختص بها قاضي الموضوع في ضوء الوقائع التي تحقق فيها نشاط المجنى عليه، وينبغي أن يحدد القاضي في حكمه نوع الخطأ الذي صدر من المجنى عليه، ومدى مساهمته في أحداث النتيجة، فلا يكفي أن يقرر الحكم أن المجنى عليه قد أسهم في الخطأ، دون بيان موقف المجنى عليه وسلوكه وأثر ذلك في قيام ركني الخطأ ورابطة السببية<sup>(٤)</sup>.

### ثانياً: خطأ متهم آخر:

إذا كانت وفاة المجنى عليه راجعة إلى تعدد الأخطاء، فالقاعدة أن كل من ساهم بخطئه في الوفاة يكون مسؤولاً عنها، دون أن يؤثر ذلك في مسؤولية غيره.

(١) نقض ٣٠ يناير ١٩٤٠، مجموعة القواعد القانونية، ج ١، رقم ٢٨٤، ص ٤٥٨.

(٢) نقض ٢٣ إبريل ١٩٤٥، مجموعة القواعد القانونية، ج ٦، رقم ٥٦١، ص ٧٠٣.

(٣) نقض ٢٨ يناير ١٩٤٦، مجموعة القواعد القانونية، ج ٧، رقم ٧٠، ص ٦٧.

(٤) نقض ٣ أكتوبر ١٩٨٥، مجموعة أحكام النقض، السنة ٣٦، رقم ١٤٣، ص ٨١٠.

فمن الجائز أن تحدث النتيجة التي يعاقب عليها القانون بناء على خطأ مشترك بين المتهم وغيره، ولا معنى ذلك أن خطأ أحدهما يفتى مسؤولية الآخر، وإنما يعد كل من ساهم بخطئه في النتيجة مسؤولاً عنها، وعند تعدد الأخطاء التي سببت الوفاة، يعد كل من ساهم في إحداثها فاعلاً أصلياً في جريمة القتل الخطأ، وليس شريكاً مع المتهم الآخر، لأنه لا اشتراك في الجرائم غير العمدية.

وقد استقرت محكمة النقض على أن خطأ الغير لا يفتى مسؤولية المتهم عن الوفاة، وردت على ذلك أنه «لا يفتى للمتهم في جريمة القتل الخطأ بمحاولة إشراله متهم آخر في الخطأ الذي انتهى عليه وقوع الحادث، إذ الخطأ المشترك يفرض قيامه لا يفتى الطاعن من المسؤولية»، وقضت المحكمة بناء على ذلك بأنه لا يفتى مسؤولية مالك المنزل عن وفاة بعض سكانه نتيجة انهياره ادعائه بتقصير السلطات الإدارية في اتخاذ إجراءات إخلاء المنزل من سكانه<sup>(١)</sup>. كما قررت المحكمة أن «تعدد الأخطاء الموجبة لوقوع الحادث يوجب مساهلة كل من أسهم فيها أيما كان قدر الخطأ المنسوب إليه، يستوى في ذلك أن يكون سبباً مباشراً أو غير مباشر في حصوله»<sup>(٢)</sup>.

### اثبات الخطأ الموجب للمسؤولية عن القتل غير العمد:

لا تقوم المسؤولية الجنائية إلا على أساس خطأ شخصي، يتعين إثباته تطبيقاً لمبدأ شخصية المسؤولية الجنائية وتطبيقاً لذلك لا يسأل الشخص جنائياً عن فعل غيره، ولو كان مكلفاً بالإشراف عليه، إلا إذا أمكن إثبات تواتر خطأ في جانيه هو الذي تسبب في وفاة المجنى عليه، فلا يكفي لمساهلة المتهم جنائياً عن وفاة المجنى عليه القول بأنه مالك المهوران الذي تسبب في قتل المجنى عليه ما علم لم يثبت في

(١) نقض ٢١ يونيو ١٩٥٤، مجوعة أحكام النقض، السنة ٥، رقم ٢٥٩، ص ٨٠١.  
(٢) نقض ٣ فبراير ١٩٦٩، مجوعة أحكام النقض، السنة ٢٠، رقم ٤٧، ص ١٩٧، ١٧ يناير ١٩٨٠، السنة ٣١، رقم ١٨، ص ٥٨٨، ١١ أبريل ١٩٨٥، السنة ٣٦، رقم ٩٦، ص ٥٥٨.

حقه أى تقصير فى المحافظة على حيوانه ومنع أذاه عن الغير<sup>(١)</sup>.

وتكلف سلطة الاتهام بإثبات قيام الخطأ فى حق المتهم بإقامة الدليل على إهماله أو وعوته أو عدم تحرزه، أو تثبت مخالفته للقوانين واللوائح والقرارات والأنظمة. كما تثبت توافر علاقة السببية بين الخطأ العام أو الخاص وبين وفاة المعنى عليه. فإذا لم يثبت الخطأ فى جانب المتهم. وجب الحكم ببراءته، ولا يكلف المتهم بإثبات أنه لم يخطئ.

ويجب على محكمة الموضوع أن تبين فى حكمها وجه الخطأ فى سلوك المتهم إذا أدانته بتهمة القتل الخطأ، لأن الخطأ هو الركن المعنوى فى جريمة القتل غير العمد، وبدون توافره تكون الوفاة قضاءً وقدرًا، لا توجب مسؤولية أحد عنها. ويبان ركن الخطأ فى حكم الادانة لا يقتضى وجوب أن تذكر المحكمة لفظ الخطأ أو أن تشير الى إحدى صور الخطأ العام، كالاهمال أو الرعونة أو عدم التحرز، وإنما يكفى أن يكون ذكر الوقائع بطرقها المختلفة وكيفية حصولها ناطقاً بشبوت الخطأ فى حق المتهم. وإذا كان الخطأ خاصاً، فيكفى أن تبين محكمة الموضوع سلوك المتهم الذى قدرت أنه مخالف للقوانين أو اللوائح أو القرارات أو الأنظمة.

ولا رقابة لمحكمة النقض على الوقائع التى استخلص منها قاضى الموضوع ثبوت الخطأ فى حق المتهم، لكن محكمة النقض تراقب سلامة الاستدلال من هذه الوقائع على توافر الخطأ أو عدم توافره، لأن القول بوجود الخطأ أو انتفائه وفقاً للقانون، أى تكليف ما صدر عن المتهم بأنه خطأ موجب لمسؤوليته عن الوفاة، يعد تكييفاً قانونياً يخضع لرقابة محكمة النقض.

---

(١) نقض ٢٣ أبريل ١٩٣١، مجموعة القواعد القانونية، ج ٢، رقم ٢٤٨، ص ٣٠٠. وفى هذه الحالة قد يكون هناك ما يرجع المسؤولية الفنية، لكن لا يجوز قانوناً مساطة المالك جانياً، لأن المسؤولية فى هذه الحالة تكون عن خطأ مفترض، وهو ما لا يجوز من الناحية الجنائية.

وإذا قدرت محكمة الموضوع وجه الخطأ في سلوك المتهم، وأدانتته تبعاً لثبوت هذا الوجه، فلا تلزم ببحث أوجه الخطأ الأخرى، ولا يعيب حكمها عدم رده على دفع التهم بعدم قيام وجه آخر من أوجه الخطأ غير الذي أثبتته المحكمة، لأن القانون لا يستلزم أن تقع سِـ صور الخطأ لمساطة التمتع عن القتل غير العـ . إنما يمكن بتوافر صورة واحدة منها. (١)

## المبحث الثاني

### عقوبات القتل غير العمد

حددت الفقرة الأولى من المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات عقوبة القتل غير العمد ثم صورته البسيطة، ونصت الفقرتان الثانية، الثالثة من المادة ذاتها على ظروف تشد عقاب القتل غير العمد (٢).

#### أولاً: عقوبة القتل غير العمد في صورته البسيطة:

نصت على هذه العقوبة المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات في فقرتها الأولى، وجعلتها الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر والغرامة التي لا تتجاوز مائتي جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين. وقد وضع المشرع حداً أدنى لعقوبة الحبس هو ستة

(١) نطق ١٧ نوفمبر ١٩٥٣، مجموعة أحكام النطق، السنة ٥، رقم ٢٩، ص ٨٦؛ ٦ أبريل ١٩٥٤، السنة ٥، رقم ٣٦١، ص ٤٧١.

(٢) كانت المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات تعاقب على القتل الخطأ بالحبس أو بالغرامة التي لا تتجاوز مائتي جنيه. لكن لوحظ أن هذه العقوبة لا تحقق الردع الكافي نظراً لتطور أسباب الحوادث في الوقت الحاضر بسبب كثرة الآلات الصناعية وتطور وسائل النقل مما جعل الحوادث تحصل في بعض الأحيان إلى ما يشبه الكوارث العامة لكثرة عدد الضحايا. لذلك تدخل المشرع بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ لتشديد العقاب على القتل والاصابة الخطأ بإضافة ظروف مشددة دوماً لأسباب كثير من التنكبات والحوادث التي تهدد حياة المواطنين الأمتين. راجع المذكرة الإيضاحية للقانون ١٢ لسنة ١٩٦٢.

أشهر<sup>(١)</sup>، وهو يزيد عن الحد الأدنى العام، حتى لا ينزل القاضى بعقوبة الحبس الى حدها الأدنى العام الذى لا يتناسب مع جسامة الجريمة، وقد أدت الى اصدار حياة بشرية. أما الغرامة فقد اكتفى المشرع بوضع حد أقصى لها هو مائتا جنيه، تاركاً حدها الأدنى دون تعديل.

لكن العقوبة على هذا النحو تبدو لنا متقدمة، فحدھا الأدنى فى الحبس ستة شهور، لأن المشرع قيد هذا الحد فيما يتعلق بالحبس وحده دون الغرامة. لكن النص يسمح مع ذلك بالحكم بإحدى هاتين العقوبتين، وهو ما يعنى أن القاضى يمكنه أن يحكم بالغرامة وحدها، وفى حدھا الأدنى العام. فإذا وضعنا فى الحسبان جسامة النتيجة التى أفضى اليها خطأ المتهم، وكونها تتمثل فى اصدار حياة بشرية، أدركنا عدم تناسب العقوبة مع جسامة الجريمة. وهذا الأمر ينفى تداركه عند تعديل قانون العقوبات، فيرفع الحد الأدنى للغرامة، ويكون الجمع بينها وبين الحبس وجوبياً.<sup>(٢)</sup>

### ثانياً؛ الظروف المشددة لعقوبة القتل غير العمد:

حددت هذه الظروف، ويقت أثرها فى التشديد، الفقرتان الثانية والثالثة من المادة ٢٢٨ من قانون العقوبات، وقد أضيفت هذه الظروف بمقتضى القانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٦٢ كما رأينا، حتى يتناسب عقاب الجريمة مع جسامة النتيجة التى أفضى اليها خطأ الجانى. ولاشك فى أن جسامة الضرر الذى سببته الجريمة له دلالة كاشفة عن جسامة الخطأ الذى أدى اليه. كما أن بعض الظروف المشددة يرجع مباشرة الى درجة جسامة الخطأ ذاته. وأخيراً فإن بعض هذه الظروف يرجع الى اجتماع جسامة الخطأ وجسامة الضرر.

---

(١) والحد الأقصى العام تركه المشرع دون تعديل، فيكون ثلاث سنوات.

(٢) وهذا ما يأخذ به قاتن العقوبات الفرنسى الذى يعاقب على القتل الخطأ فى صورته

البسيطة بالحبس من ثلاثة شهور الى سنتين وبالغرامة من ١٠٠٠ إلى ٣٠ ألف فرنك (راجع

المادة ٣١٩ من قانون العقوبات الفرنسى).



## أ- الظروف التي ترجع إلى جسامه الخطأ:

هذه الظروف ثلاثة، هي: الخطأ للمهني الجسم، والسكر أو التخدير، والتكول عن مساعدة المجنى عليه. فإذا توافر أحد هذه الظروف، كان كافياً لتشديد عقوبة القتل غير العمد لتصور الجسـم مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنين والفرامة التي لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو إحدى مائتين العقوبتين. ونلاحظ على العقوبة المشددة كلكل أنها تجيز للتأخي الاختيار بين الجسـم والفرامة، مما يعني أن عقوبة الجريمة في هذه الصورة المشددة يمكن أن تكون الفرامة مائة جنيه فقط، وهو ما يبدو لنا مستقداً. والتشديد لأحد الظروف المقررة يكون وجوباً، وهو لا يغير من وصف جريمة القتل غير العمد، التي تظل ورغم التشديد جحمة، لأن العقوبة تظل الجسـم.

### ١- الخطأ المهني الجسم:

يتحقق هذا الطرف على حد تعبير النص "إذا وقعت الجريمة نتيجة إخلال الجاني إخلالاً جسيماً بما يفرضه عليه أصول وظيفته أو مهنته أو حرفته". ويفترض هنا الطرف أن المتهم يمارس وظيفة أو مهنة أو حرفة، تخضع ممارستها لأنظمة محددة القواعد التي ينبغي أن يلتزم بها من يمارسونها، ولا يهم أن تكون هذه القواعد قانونية أو لائحية أو قواعد عرفية تفرها أصول العلم أو الفن التي تمارس المهنة أو الحرفة وفقاً له. ولا يهم بالنسبة للموظف أن يكون موظفاً في الحكومة أو في قطاع الأعمال العام أو في قطاع خاص، إذ تخضع ممارسة الوظيفة لقواعد قانونية أو لائحية أو اتفاقية يلتزم بها العاملون في هذه القطاعات. فإذا كان الشخص غير موظف، ولا يمارس مهنة أو حرفة، تخضع لقواعد تنظيمها، امتنع تطبيق الطرف المشدد على القتل الخطأ الذي يرتكبه، وطبقت عليه عقوبة القتل الخطأ في صورته البسيطة.

لكن ممارسة الوظيفة أو المهنة أو الحرفة المنظمة لا تكفي لتطبيق الطرف المشدد

إذا ارتكب المتهم قتلًا غير عمد، وإنما يلزم أن يكون خطأ المتهم الذي تسبب في وفاة المجنى عليه يمثل إخلالاً جسيماً بما تفرضه عليه أصول وظيفته أو مهنته أو حرفته، فإذا كان ما صدر عن المتهم من خطأ لا يمثل إلا إخلالاً بواجبات المحطة والحذر التي تفرضها الخبرة الإنسانية العامة على كافة الأفراد، لم يتوافر الطرف المشدد للقتل غير العمد. كما لا يتوافر الطرف المشدد إذا كان ما صدر عن المتهم من خطأ يمثل فعلاً إخلالاً بأصول ممارسة المهنة أو الحرفة أو الوظيفة، لكنه إخلال غير جسيم، لأن النص يشترط في الإخلال بأصول المهنة أو الحرفة أو الوظيفة، الذي ترتب عليه وفاة المجنى عليه، أن يكون إخلالاً «جسيماً». وفي هذا التقيد تكمن الصعوبة، إذ لا يكفي محض الإخلال، بل يلزم أن يكون على درجة معينة من الخطورة توجب وصفه بأنه إخلال جسيم بأصول الوظيفة أو المهنة أو الحرفة. وليس من الممكن وضع ضابط عام محدد للإخلال الجسيم الذي يتطلبه النص، ومن ثم فلا مناص من ترك الأمر للقاضي الموضوع، الذي يقدر جسامة الإخلال، ومدى كفايته لتوفير جسامة الخطأ، بما يقتضى تطبيق عقوبة القتل غير العمد في صورتها المشددة<sup>(١)</sup>.

ولاشك في أن الخطأ الجسيم يتوافر إذا أتى المتهم سلوكاً ينافي عن استخفاف بالغ بقواعد ممارسة الوظيفة أو المهنة أو الحرفة، كما لو أغفل الاحتياطات التي تفرضها أوليات ممارسة مهنته، مثل الطبيب الذي يجرى عملية جراحية بأدوات غير معقمة، يترتب على استئصالها تلوث الجروح ووقفة المريض، أو سائق الاتوبيس الذي يحرقه ليلًا وصباحًا أتواره غير مضاع.

---

(١) ويلاحظ أن الأمر يعنق بخطأ جسيم بصرف النظر عن جسامة أو عدم جسامة النتائج التي ترتبت عليه. فقد يكون الإخلال بأصول الوظيفة أو المهنة جسيماً، ومع ذلك لا يترتب عليه سوى ضرر يسير، بينما الإخلال قد يكون يسيراً ويرتب ضرراً جسيماً. وقد اعتمد المشرع بجسامة الضرر بالإضافة إلى جسامة الخطأ في النقرة الثالثة من المادة ٢٢٨ من قانون العقوبات، وجعل من اجتماعهما ظرفاً مشدداً يرفع الحد الأقصى لعقوبة الحبس إلى عشر سنوات.

## ٢- تعاطي المسكرات والمخدرات:

يتحقق هذا الطرف على حد تعبير النص إذا كان الجهل «متعاطياً مسكراً أو مخدراً» عند ارتكابه الخطأ الذي نجم عنه الحادث». ويضع من هذا النص أن تحقق الطرف المشدد يتطلب توافر شرطين.

فمن ناحية، ينبغي أن يكون المتهم قد تعاطى مسكراً أو مخدراً باختياره، وأن يكون قد ترتب على تعاطيه هذه المواد التأثير في وعيه وإدراكه. فإذا كان قد تناول المادة المسكرة أو المخدرة قهراً أو على غير علم منه بحقيقتها، وترتب على تناولها التأثير في وعيه وإدراكه، فلا يتحقق الطرف للشدد، بل إن مسؤوليته الجنائية قد تنسب وفقاً للقواعد العامة. ولا يلزم أن يكون تناول المسكر أو المخدر قد أدى إلى فقد الوعي كلية، فالنص لا يتطلب أن يكون المتهم في حالة السكر التام، وإنما يكفي بتعاطي المادة المسكرة أو المخدرة، أيها كان مقدار ما تعاطاه منها، إذا كان القدر الذي تعاطاه قد أدى إلى إتيان نقص الوعي والإدراك لدى المتهم.

ومن ناحية أخرى، ينبغي أن يكون نقص الوعي والإدراك، الذي أقضى إليه تعاطي المسكر أو المخدر، قد عاصر لحظة ارتكاب الخطأ الذي تسبب في وفاة المجنى عليه. ويعني ذلك ضرورة توافر علاقة سببية بين نقص الوعي والإدراك الذي نجم عن تعاطي المسكر أو المخدر وبين الحادث الذي وقع من التعاطي وأدى إلى وفاة المجنى عليه. فإذا ثبت أن التعاطي لم يؤثر مطلقاً في وعي التعاطي وإدراكه، انتفى الطرف للشدد، وعوقب المتهم بعقوبة القتل غير العمد في صورته البسيطة. لكن الغالب أن تعاطي المسكر أو المخدر قلما لا يؤثر في وعي التعاطي وإدراكه، إذا كان معاصراً للحظة ارتكاب الفعل الخطأ الذي أقضى إلى وفاة المجنى عليه، لذلك اكتفى المشرع بتطلب أن يكون الشخص قد «تعاطى» المسكر أو المخدر عند ارتكاب الخطأ الذي نجم عنه الحادث. فتعاطي المسكر أو المخدر - أيها كان القدر

الذي تعاطاه المتهم منه - يؤثر في الوعي والادراك تأثيراً يكتفى منها قل شأنه لتطبيق الظروف المشددة.

ويتضح من ماهية هذا الظرف المشدد، أن المشرع قد راعى ما يترتب على تناول المسكرات والمخدرات من تقليل وعي الشخص وأدراكه، لاسيما إذا كان يمارس عملاً يقتضى منه أن يكون كامل السيطرة على إرادته. ويلاحظ ذلك بصفة خاصة لدى بعض السائقين الذين يتعاملون هذه المواد أثناء قيادة السيارات، إذ تضعف لديهم القدرة على التركيز أثناء القيادة، وتقلل من سرعة استجابتهم للظروف التي تتطلب إتخاذ أساليب الحيلة والحذر، وهو ما يؤدي في النهاية إلى خلل في تقدير الأمور واندفاع نحو ارتكاب حوادث المرور<sup>(١)</sup>. وقد قصد المشرع من التشديد أن يقضى على أخطر أسباب الحوادث المرورية، التي تؤدي إلى كثير من حالات الوفاة والإصابة. ولاشك في أن تناول الشخص للمسكر أو المخدر يزيد من جسامه الخطأ الذي ارتكبه، والذي أدى إلى الحادث التسبب في الوفاة، فهو يضيف إلى الخطأ الأصلي خطأ آخر قتل في تناوله مسكراً أو مخدراً قبل الإقدام على سلوك، كانت طبيعته تقتضى مزيداً من واجبات الحيلة والحذر، لا تعاطى مواد من شأنها أن تنقص من قدرته على وزن الأمور، وعلى إتخاذ ما يلزم من احتياطات حتى لا تلحق الضرر التي نتائج ضارة<sup>(٢)</sup>.

### ٣- التناول من المساعدة:

يتحقق الظرف المشدد هنا إذا كان المتهم قد تكلل وقت الحادث عن مساعدة من

(١) لذلك يعتبر بعض القوانين القيادة أثناء تعاطي المسكر جريمة مستقلة ولقائمة بذاتها، ولو لم يرتكب قائد السيارة أي حادث آخرى. ولو لم تكن به أي علامة ظاهرة يستفاد منها أنه في حالة سكر. راجع للمادة الأولى من قانون المرور في فرنسا معجلة بقانون صادر في ٩ يولييه ١٩٧٠.

(٢) ويحمل قانون المرور من سكر قائد المركبة فريضة على وقوع الحادث بخطأ من جانبه إلى أن يتم هو الدليل على الخطأ. راجع نقض ٢٧ ديسمبر ١٩٨٣، مجموعة أحكام النقض، السنة ٣٤، رقم ٢١٩، ص ١٠٨٢.

وقعت عليه الجريمة أو عن طلب المساعدة له مع تمكنه من ذلك، وواضح أن الظروف المشددة هنا يقوم بامتناع المتهم عن تقديم مساعدة لمن وقعت عليه الجريمة، كان من شأنها أن تحول دون تحقق النتيجة الإجرامية، أو عن طلب المساعدة له رغم استطاعته ذلك.

وعلة التشديد هنا أن المتهم يضيف إلى خطئه الأصلي، الذي أدى إلى وقوع الجريمة، خطأً ثانياً بامتناعه عن مساعدة أو عن طلب المساعدة لمن تسبب بخطئه الأول في إصابته. وإذا كان الالتزام بمساعدة إنسان في حالة خطر يقع اجتماعياً وإنسانياً على كل شخص يستطيع أن يقدم المساعدة أو يطلبها<sup>(١)</sup>، فإن هذا الالتزام يتحول إلى التزام قانوني يثقل عاهل من تسبب بخطئه في وضع غيره في حالة الخطر، ويعتبر الاختلال بهذا الالتزام، أي النكول عن مساعدة من وقعت عليه الجريمة، صورة أخرى من صور الخطأ، تشدد عقاب من كل سبباً في وقوع الحادث عن النتيجة الإجرامية التي تحققت.

ويفترض قيام الظروف المشددة أن المتهم كان في استطاعته تقديم المساعدة إلى المجنى عليه، وقد تطلب النص صراحة هذا التيقن، وأن يكون من شأن هذه المساعدة إنقاذ حياة المجنى عليه. ومعنى النكول أن المتهم لم يفعل ما كان يوسعه بالنظر إلى حالته وظروفه الخاصة وظروف الحادث الذي وقع، أي أنه لم يقدم المساعدة التي كانت في استطاعته، ولم يطلب تلك المساعدة من الغير، إذا كان غير قادر عليها شخصياً. وأكثر ما يتحقق هذا الظرف المشدد في حوادث المرور حين يصاب المجنى عليه بجراح تقتضي نقله إلى المستشفى، لكن التمسك في الحادث بتركه المصاب

---

(١) يعتبر الامتناع عن مساعدة شخص في حالة خطر مع استطاعة المتع مساعدته بنفسه أو بواسطة غيره دون خطر عليه أو على الغير جريمة خاصة في بعض القوانين الأجنبية، راجع المادة ٦٣قرة ٢ من قانون العقوبات الفرنسي. ولم يضع المشرع المصري هذا الالتزام على عاتق كل شخص، وإنما وضعه على عاتق من كان سبباً في الحادث الذي أوجده المجنى عليه في حالة خطر تقتضي تقديم المساعدة له.

وبلوة بالفرار للتخلص من المسؤولية عن الحادث الذي وقع بخطئه<sup>(١)</sup>.

## ب- الظروف التي يرجع إلى جسامه الضرر:

يشدد المشرع عقاب القتل غير العمد بالنظر إلى جسامه النتيجة التي تحققت، وهذا النوع من التشديد مستحدث في القانون المصري بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٧. ولم يأخذ به المشرع في القتل العمد، بينما أقره في القتل غير العمد. وتتحدد جسامه النتيجة الاجرامية بعدد ضحايا الحادث. فإذا نشأ عن خطأ المتهم وفاة أكثر من ثلاثة أشخاص، توافر الظروف المشددة. ويفسر هذا التشديد بجسامه الضرر الذي لحق بالمجتمع من وفاة أكثر من ثلاثة بخطأ واحد، لكن هذا الاعتبار كان مؤداه تشديد عقاب الجاني في القتل العمد إذا تجاوز عدد من قتلهم ثلاثة أفراد. لذلك يكون التفسير المقبول لهذا التشديد أن تعدد ضحايا الحادث الذي لحق بهم عن خطأ المتهم يدل على جسامه هذا الخطأ.

ويتربط على توافر هذا الظروف أن تصير العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على سبع سنين. ويعنى ذلك أن عقوبة الحبس تكون وجوبية، فلم ينص المشرع على الغرامة في حالة توافر هذا الظروف المشددة<sup>(٢)</sup>.

## ج- تعدد الظروف المشددة:

إذا إجتمع ظرف من الظروف التي تشدد العقاب لجسامه الخطأ مع ظرف

---

(١) ويجعل بعض القوانين الأجنبية من فعل السائق الذي يتسبب في حادث مروري ولا يخوف على النور أو يتعطل عن مساعدة المجنى عليه في الحادث جريمة مستقلة وقائمة بذاتها، تسمى جريمة الهرب *Delit de fuite*. راجع المادة الثانية من قانون المرور في فرنسا، والمادة ٢٠٤ من قانون المرور في المملكة العربية السعودية، وراجع للمؤلف جريمة هرب السائق المتسبب في حادث مروري، المجلة العربية للدراسات الأمنية، العدد السابع، ديسمبر ١٩٨٨، ص.

(٢) لذلك يكون معيياً الحكم الذي يلغى بالغرامة إذا توافر هذا الظروف ويتمين نقصه وتصحيحه، نقض ١٦ أكتوبر ١٩٧٧، مجموعة أحكام النقض، السنة ٢٣، رقم ٢٣٩، ص ١٠٧٠.

التشديد الراجع الى تعدد ضحايا الحادث، كما لو كان المتهم متعاطياً مسكراً أو مخدراً عند ارتكاب الخطأ الذي لهم عنه الحادث، وأسفر الحادث عن وفاة أكثر من ثلاثة أشخاص، كانت العقوبة الحبس الذي لا تقل مدته عن سنة ولا تزيد على عشر سنين. فالحبس وجوبى، ولا وجره لعقوبة الغرامة فى هذه الحالة. وسبب التشديد هنا أن الخطر على درجة عالية من الجسامه، وقد تأكدت جسامته بفداحة الاضرار التى ترتبت عليه. لكننا نلاحظ أن المشرع لم يحرك الحد الأدنى للحبس عند اجتماع جسامه الخطأ مع جسامه الضرر، وإنما اكتفى برفع الحد الأقصى لعقوبة الحبس. ونعتقد أنه كان من الملائم مراعاة جسامه الجريمة التى تأكدت بخطأ جسيم أسفر عن ضرر جسيم، عن طريق رفع الحد الأدنى لعقوبة الحبس لأكثر من سنة، حتى لا يكون الحكم بالحد الأدنى للحبس - كما هو الحال فى الوضع الحالى - تهيئاً لوقف تنفيذ العقوبة، فى جريمة على درجة كبيرة من الخطورة.

# الفصل الثالث

## اخفاء جثة القتل

### المبحث الأول

#### ماهية الجريمة وعلاقتها بالقتل

جريمة اخفاء جثة القتل ليست من جرائم الاعتداء على الاشخاص، على الرغم من أن المشرع قد نص عليها في باب القتل والجرح والضرب بعد جريمة القتل غير العمد مباشرة، فالجثة بجرائم القتل رغم كونها مستقلة عنها وقائمة بذاتها. والواقع أن هذه الجريمة تعد من الجرائم الماسة بحسن سير العدالة، إذ هي تهدف الى تضليل العدالة ووضع العراقيل في طريق السعي الى كشف الحقيقة. فإبعاد جثة القتل يحول دون اخضاعها لوسائل الكشف التي تهدف الى تحديد سبب الوفاة، لمعرفة ما إذا كان الموت طبيعياً أو غير طبيعي، وتحديد المسؤول عن الوفاة ان كانت غير طبيعية. لذلك اعتبرها قانون العقوبات الفرنسي من الجرائم الواقعة ضد القوانين الخاصة بدفن الموتى<sup>(١)</sup>، وعاقب عليها في المادة ٣٥٩ من هذا القانون بالحبس من ستة شهور الى سنتين وبالغرامة، مع عدم الاخلال بالعقوبات الاشد التي يستحقها المخفي اذا كان قد ساهم في جناية القتل أو الضرب المفضي الى موت.

وقد نصت على هذه الجريمة المادة ٢٣٩ من قانون العقوبات المصري التي تنبر «كل من أخفى جثة تمثيل أو دفنها بدون اخبار جهات الاقتضاء وقبل الكشف، عليها وتحقيق حالة الموت وأسبابه يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة».

ويشير هذا النص الى طبيعة الجريمة، انني نعت كما اعتبرها القانون الفرنسي خرقاً للقواعد الخاصة بدفن الموت، والتي توجب التبليغ عن الوفيات والخصوا،

---

Infraction aux lois sur les inhumations, Articles 359 et 360. (١١)



مقبماً على اذن بالدفن من الجهات المختصة. لذلك اعتبر نص المادة ٢٣٩ من قانون العقوبات الجريمة متحققة، ليس فقط بالنسبة لمن أخفى جثة القتل، وإنما كذلك بالنسبة لمن دفنها بدون الحصول على إذن من جهة الاختصاص، أى من الجهة المختصة بالتصريح بالدفن بعد تحديد سبب الوفاة. فالإخفاء والدفن قبل إخبار السلطات المختصة يعرقلان جهود العدالة فى سعيها للكشف عن حالات الموت غير الطبيعى، لأن فعل المتهم قد يعرّبه عليه عدم علم السلطات المختصة بالجريمة لعدم وجود الجثة، وقد يزدى الى علم تحديد شخصية المجرى عليه، اذا كانت قد علمت بوقوع الجريمة. وفى كل الأحوال يزدى سلوك المتهم الى طمس الأدلة التى تحملها جثة القتل. ولو تمكنت السلطات العامة من استخراج الجثة بعد دفنها، فقد تكون الأدلة التى كانت تحملها قد اختفت بمرور الوقت على الدفن، مما يمتنع معه الكشف عن الحقيقة بمعاينة الجثة بعد فوات الأوان. يضاف الى ذلك أن فعل المتهم يتضمن خرقاً للقواعد التى توجب التبليغ عن الوفيات والحصول على إذن بالدفن من الجهات المختصة، ولو كانت الوفاة طبيعية<sup>(١)</sup>. وإذا كانت الوفاة طبيعية ومعاقب المشرع من يقوم بدفن الجثة دون الحصول على اذن بذلك، فإن عقاب من يدفن جثة القتل بدون اذن يكون أوجب، لأن فعله، فضلاً عن مخالفته للقواعد المذكورة، يعرقل كشف الحقيقة فى شأن جريمة القتل كما رأينا.

ورغم أن الجريمة تقع على جثة قتل، إلا أنها جريمة لا تمت بصلة الى الجريمة

---

(١) يوجب القانون على أشخاص معينين التبليغ عن الوفاة واستصدار إذن بالدفن، ويعتبر الدفن بدون الحصول على إذن سابق جنحة يعاقب عليها بالمحبس والغرامة، رغم أن الوفاة تكون طبيعية، وذلك تحقيقاً لاعتبارات صحة وإحصائية وأمنية. فالتصريح بالدفن يقتضى الكشف على جثة التوفى، وتحديد أسباب الوفاة من أجل الكشف عن الأوبئة والأمراض الخطيرة التى تنتشر بالمرأطين، وكذلك من أجل اكتشاف حالات الوفاة التى ترجع لأعمال يعاقب عليها القانون.

التي كان القتل ضحيته. فجرمة اخفاء جثة القتل جريمة مستقلة عن القتل (١). ومن ثم لا تعد صورة من صور الاشتراك في القتل، لأن الاشتراك في جريمة لا يتحقق بنشاط لاحق على ارتكابها. ولا يشترط للعقاب عليها أن يكون قد تم اكتشاف القاتل، فقد لا يكون معروفاً، وقد يهرب بعد ارتكاب القتل. ولا تتطلب جريمة الاخفاء ثبوت مسؤولية شخص عن القتل، فقد يكتشف القاتل ويحكم بهرأته لعدم كفاية أدلة الادانة ضده، وقد يستفيد من سبب إباحة، كما لو كان يدافع عن نفسه دفاعاً شرعياً، أو من مانع مسؤولية كما لو كان صغيراً أو مجنوناً.

وتفترض جريمة اخفاء جثة القتل أن مرتكبها شخص غير القاتل. فإذا كان مرتكبها هو القاتل نفسه، اعتبر اخفاء جثة القتل من جانبه تكملة لجريمة القتل التي ارتكبها، ومن ثم لا يسأل عن هذه الجريمة إذا تحققت مسؤوليته عن جريمة القتل. أما إذا لم تتحقق مسؤوليته عن القتل لتوافر سبب إباحة أو مانع مسؤولية، أو لانتفاء القصد والحظاً معاً، استردت جريمة اخفاء جثة القتل استقلالها وتحققت مسؤولية المخفى عنها. وإذا كانت الوفاة ناشئة عن ضرب أو جرح، وكان المخفى هو المسؤول عن الوفاة بوصفه فاعلاً أو شريكاً، تحققت حالة من حالات الارتباط الذي لا يقبل التجزئة، فتوقع عقوبة الجريمة الأشد دون عقوبة الجريمة الأخرى. ويلاحظ أن من يرتكب قتلأ عمداً، ثم يخفي جثة القتل، لا يسأل كما رأينا عن جريمة الاخفاء باعتبارها جريمة مستقلة، كما لا يتوافر في حقه سبب تشديد عقاب القتل المتعلق بارتباط القتل بجريمة، لأن القتل لم يرتكب بقصد التأهب لفعل جريمة أو تسهيلها أو ارتكابها بالفعل أو للتخلص من العقوبة، بل على العكس وقعت الجريمة

---

(١) بل إن الجريمة تقوم ولو كان المذنن أو الاخفاء لم يقع على جثة شخص كان مجنباً عليه في جريمة قتل عمد أو خطأ، وإنما كانت المذمة لشخص توفى نتيجة ضرب أو جرح أفضى الى الوفاة، أو لشخص انتحر. فعلة التجزيم تتحقق في هذه الحالات حيث لا تتمكن جهات الانضاء من الكشف على الجثة وتحقيق حالة الموت وأسبابه كما ينص المادة ٢٢٩ ج.

للتخلص من عقوبة القتل، فلم يكن القتل وسيلة والجنحة غاية، بل كانت الجنحة هي الوسيلة للتخلص من المسؤولية عن القتل.

## المبحث الثانى أركان الجريمة

تتطلب جريمة اخفاء جثة القتل توافر ثلاثة أركان هي: الموضوع الذى ينصب عليه الاخفاء، وهو جثة القتل، والركن المادى الذى يتحقق بفعل الاخفاء أو الدفن دون مراعاة القواعد المقررة، والركن المعنوى الذى يتخذ صورة القصد الجنائى.

### أولاً: موضوع الجريمة:

تتطلب هذه الجريمة أن ينصب فعل الاخفاء أو الدفن على جثة لشخص مات موتاً غير طبيعى، أى جثة لمجنى عليه فى جريمة قتل عمد، أو قتل غير عمد، أو جرح أو ضرب أفضى الى الموت، أو حريق عمد أو إهمال، أو جثة لشخص مات متحرراً. وهذا التفسير الواسع لجثة القتل يستند الى تعبير المشرع الذى ذكر «جثة قتل» دون تحديد، قاصداً من هذا التعبير شمول كل جثة مات صاحبها موتاً يثير الشك فى سببه. ويؤيد هذا التفسير الواسع عبارة النص الفرنسى للمادة ٢٣٩ عقوبات مصرى التى تتحدث عن جثة شخص توفى وفاة غير طبيعية<sup>(١)</sup>. وأخيراً تؤكد طبيعة الجريمة هذا التوسع فى التفسير، فهى تعاقب كل من لا يمكن السلطات العامة من الوقوف على سبب الوفاة تهيئاً لتحديد المسؤول عنها إذا لم تكن طبيعية، وهو ما يقتضى عدم دفن الجثة إلا بعد صدور الاذن بذلك من الجهات

(١) ولا يؤيد الفقه الفرنسى التفسير الواسع لعبارة نص المادة ٢٥٩ من قانون العقوبات الفرنسى، لأن عبارة هذا النص كانت أكثر تحديداً من عبارة النص المصرى. نص المادة ٢٥٩ عقوبات فرنسى يقتصر الجريمة صراحة على الحالة التى يقع فيها الاخفاء على «جثة شخص قتل أو مات نتيجة ضربات أو جروح». هذا فى حين يتحدث النص المصرى عن «جثة قتل» دون تحديد.

المختصة، إذ يعد هذا الاذن دليلاً على اتخاذ الاجراءات اللازمة لمعرفة سبب الوفاة، وأنه لم يعد للاحتفاظ بالجثة مقتضى من المصلحة العامة.

فإذا لم ينصب فعل الدفن على جثة لقتيل بالمعنى السابق، امتنع تطبيق نص المادة ٢٣٩ من قانون العقوبات، وإن كان هذا لا يمنع من العقاب على فعل الدفن دون الحصول على إذن سابق به طبقاً للنصوص التي توجب التبليغ عن الوفيات، إذا كان الفاعل ممن أوجب عليهم القانون التبليغ عن الوفاة واستصدار إذن بالدفن<sup>(١)</sup>.

### ثانياً: الركن المادى:

يتحقق الركن المادى لجريمة الاختفاء، بإخفاء الجثة أو دفنها بدون اخبار جهات الاقتضاء وقبل الكشف على الجثة وتحقيق حالة الموت وأسبابه.

والاختفاء أو الدفن، يراد به كل نشاط مادى يكون من شأنه ابعاد الجثة عن نظر السلطات العامة، بحيث لا تتمكن من معاينتها لمعرفة سبب الوفاة. والدفن يعد صورة من الاختفاء، ومع ذلك ذكره المشرع حسماً للخلاف، لأن الدفن سلوكه مشروع إذا تم وفقاً للضوابط التي حددها القانون، فكان لابد من النص عليه إذا وقع على جثة قاتيل دون مراعاة لتلك الضوابط، حتى لا يخضع للنصوص التي تعاقب على دفن الموتى دون الحصول على إذن سابق من السلطات الصحية المختصة، وهي تعاقب على هذا الفعل بعقوبة أخف من عقوبة إخفاء جثة القاتيل.

ولا يلزم أن يكون نشاط المتهم قد أدى الى ابعاد الجثة عن نظر السلطات العامة على نحو دائم بحيث تستحيل معاينتها، وإنما يكفى لقيام الركن المادى أن يكون الإبعاد لفترة من الوقت، متى أدى ذلك الى عرقلة جهود السلطات وتمتعها من اتخاذ الاجراءات اللازمة للكشف عن الحقيقة في الوقت الملائم. لذلك كان النص

---

(١) راجع القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٦. ويعتبر الدفن في هذه الحالة كذلك جنحة يعاقب عليها بالمعس الذي لا تزيد مدته على شهر والغرامة.

على الدفن واجباً رغم كونه صورة من صور الاختفاء، لأن دفن الجثة ليس من شأنه أن يمنع السلطات العامة من استخراجها ومعاينتها، لكن بعد قوات الأوان. فيعد الركن المادى متحققاً بدفن الجثة أو اخفائها بأي وسيلة، ولو تمكنت السلطات العامة من اكتشافها ومعاينتها<sup>(١)</sup>. ويتحقق الاختفاء بكل فعل يؤدي الى تشويه الجثة وطمس معالمها، بحيث لا تتمكن السلطات العامة من التعرف على صاحبها والوقوف على المعالم التي تركها الجاني بها. مثال ذلك تقطيع الجثة والقاء كل قطعة منها في مكان بعيد عن سائر القطع، وفصل الرأس عن الجسد واخفائها لأن ذلك يمنع من التعرف على شخصية صاحب الجثة، واحراق الجثة، واللقائها في بئر أو ترعة أو نهر، وتحليلها بمادة كيميائية. بل يتحقق الاختفاء بنقل الجثة من مكان ارتكاب الجريمة الى مكان آخر، اذا كان من شأن هذا الفعل تضليل السلطات العامة، وكان قصد المتهم من ذلك ابعاد الجثة عن نظر السلطات العامة، كما لو نقل المتهم الجثة من مكانها الى طريق مهجور أو الى حقل من الحقول المتزرعة.

وينبغي أن يكون الاختفاء أو الدفن قد حصل بدون اخبار السلطات العامة، وقبل الكشف على الجثة وتحقيق حالة الموت وأسبابه. والسلطات العامة التي يعينها القانون هي التي تختص بتلقى اخطارات الوفاة أو بتلقى البلاغات عن الجرائم. ولا يكتفى القانون بمجرد اخبار تلك الجهات بحدوث الوفاة، بل يتطلب أن يحصل المبلغ على إذن بالدفن، وهو لا يعطى إلا بعد الكشف على الجثة وتحقيق سبب الموت، لمعرفة ما إذا كانت هناك شبهة جنائية أم لا. لذلك يتحقق الركن المادى لجريمة الاختفاء

---

(١) لذلك لا يعد فعل المتهم شروعاً في الاختفاء إذا تكتت السلطات العامة من اكتشاف الجثة وتحديد المسؤول عن القتل، لأن فعله على التحق الذي تم به يحقق الركن المادى لجريمة الاختفاء كاملاً، ومن ثم لا يوجد للشروع في صورة الجريمة الحاتية. بل إن المتهم يسأل عن جريمة الاختفاء، ولو كان هو الذي أوفد السلطات العامة عن المكان الذي أخفى فيه الجثة، لأن فعله هنا لا يعد عدولاً اختياريّاً عن الجريمة، وإنما توبة لاحقة ليس من شأنها أن تنفي قيامها بعد أن اكتملت أركانها.

فى حق من أخبر السلطات المختصة بحالة الوفاة، ثم قام بدفن الجثة فوراً وقبل أن يصدر له الاذن. بالدفن، إذ يصدق عليه أنه أخفى الجثة مؤقتاً عن أعين السلطات قبل الكشف عليها وتحقيق حالة الموت وأسبابه، لأن الاخبار لم يتطلب إلا لتحسين السلطات المختصة من القيام بذلك، وقد حال المتهم بينها وبين القيام بواجبها.

### ثالثاً: الركن المعنوى:

جريمة اخفاء جثة القتل جريمة عمدية، يتخذ ركنها المعنوى صورة القصد الجنائى. والقصد المطلوب لقيامها هو القصد العام الذى يتحقق بعلم المتهم بأن الجثة لشخص مات موتاً غير طبيعى، وأنه لم يصدر إذن بدفنها، واتجاه ارادته الى الدفن أو الاخفاء رغم توافر هذا العلم. فإذا اعتقد المتهم أن الجثة لشخص مات موتاً طبيعياً، أو اعتقد أنه قد تم اخبار السلطات العامة وأنها قد أدت بدفن الجثة، انتفى القصد الجنائى لديه.

ويكفى القصد العام لقيام الجريمة، فلا يلزم توافر أى قصد خاص، مثل اتجاه نية المتهم الى عرقلة اجراءات التحقيق أو مساعدة المسؤول عن الوفاة على التخلص من المسؤولية عن القتل. أما إذا توافر قصد مساعدة المسؤول عن القتل للتخلص من المسؤولية باخفاء أدلة الجريمة، تحققت الجريمة المنصوص عليها فى المادة ١٤٥ من قانون العقوبات<sup>(١)</sup>، وفى هذه الحالة تكون أمام تعدد مآدى للجرائم، فتكون العبرة بالجريمة التى عقوبتها أشد، ويحكم بعقوبتها دون غيرها تطبيقاً للفقرة الأولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات.

### عقوبة جريمة الاخفاء:

جريمة اخفاء جثة القتل جتحة، عاقب عليها المشرع بالحبس الذى لا تزيد مدته

---

(١) تعاقب المادة ١٤٥ كل من علم بوقوع جناية أو جنحة وأعان الجانى بأى طريقة كانت على الفرار من وجه القضاء إما بإلجاء الجانى وإما «باخفاء أدلة الجريمة».....

على سنة. ويستحق هذه العقوبة الفاعل في جريمة الاختفاء، أى من يقوم به بنفسه، كما يستحقها المساهم معه بطريقة الاشتراك. ولا عقاب على الشروع في جريمة اختفاء جثة القتل لكونها جنحة لم يرد النص بالعقاب عليها، وإن أمكن تصور الشروع فيها في صورة الجريمة الموقوفة. أما الجريمة الخاتمة، فلا وجود لها، لأن الجريمة تتم كاملة كما رأينا بفعل الاختفاء، ولو تمكنت السلطات العامة من اكتشاف الجثة، واتخاذ الاجراءات اللازمة لتحديد سبب الوفاة والمسؤول عنها.

ويحكم بعقوبة جريمة اختفاء جثة القتل على من قتل عمداً وأخفى الجثة، ولو حكم بهراءته من القتل العمد لتوافر أركان الدفاع الشرعى.

## الفصل الرابع إسقاط الحوامل «الإجهاض»

إسقاط الحوامل جريمة يقع الاعتداء فيها أصلاً على حياة الجنين، إذ غالباً ما يكون المقصود من الاسقاط انتهاء حق الجنين في الحياة المستقبلية. لذلك فالجريمة في أصلها من جرائم الاعتداء على الحق في الحياة، وهو مادعانا الى دراستها مع هذه الطائفة من الجرائم، على الرغم من أن المشرع المصري قد أفرد لها باباً مستقلاً عن باب القتل والجرح والضرب، هو الباب الثالث وعنوانه «اسقاط الحوامل وصنع وبيع الأشرطة والجواهر المغشوشة المضرة بالصحة»<sup>(١)</sup>.

ولم يضع القانون تعريفاً لإسقاط الحوامل<sup>(٢)</sup>، وإنما تكلم عن «الاسقاط» وحدد صوره، والعقوبات المقررة لكل صورة. ويمكن تعريف الاسقاط بأنه «إخراج الجنين عمداً من الرحم قبل الموعد الطبيعي لولادته باستعمال وسيلة صناعية». وهذا التعريف يصدق على جريمة الاسقاط في كافة صورها. أي سواء أسقطت الحامل نفسها أو أسقطها شخص آخر، وسواء تم ذلك باستعمال العنف أو بدون استعماله<sup>(٣)</sup>. كما أن هذا التعريف يحدد الأركان المكونة لجريمة الاسقاط، التي نبدأ بدراستها، قبل دراسة صور الاسقاط والعقوبات المقررة لكل صورة.

---

(١) المواد من ٢٦٠ إلى ٢٦٥. والمادة ٢٦٥ لا علاقة لها بجرائم الاسقاط، وإنما تتعلق بإعطاء المراء الضارة، لذلك كان موضعها الطبيعي في الباب الأول الخاص بجرائم القتل والجرح والضرب. وقد نصت المادة ٢٦٥ على عقاب إعطاء المواد الضارة طبقاً لأحكام المواد ٢٤٠، ٢٤١، الخاصة بالجرح والضرب، وهو ما كان يقتضى ضمها للباب الأول الخاص بهذه الجرائم.

(٢) وقد عرفت محكمة النقض بأنه «تعمد أنها حالة الحمل قبل الأوان»، نقض ٢٧ ديسمبر ١٩٧٠، مجسومة أحكام للنقض، السنة ٢١، رقم ٣٠٢، ص ١٧٥.

(٣) وجريمة إسقاط الحوامل من الجرائم كثيرة الفروع في الحياة العملية، ومع ذلك تقل أحكام الادانة فيها بشكل واضح. وقد يرجع سبب ذلك إلى أن الجريمة تقع في الخفاء فلا يبلغ عنها، وإنما قد تكتشف إذا أدى الاسقاط الى وفاة الحامل وغالباً ما يكون ذلك بصورة عرضية. كما أن قلة أحكام الادانة قد يكون سببها صعوبة اثبات الجريمة إذا اكتشفت، أو تفهم القاضي =



# المبحث الأول

## أركان جريمة الاسقاط

الاسقاط اعتداء يقع أصلاً على حق الجنين في الحياة المستقبلية، هذا الحق يقتضي تكوين الجنين من النور الطبيعي داخل الرحم حتى الموعد الطبيعي لولادته. لذلك يفترض جريمة الاسقاط وجود «حمل» يكون هو المحل الذي يقع عليه الاعتداء. ويقتضي الاسقاط توافر ركن مادي، هو فعل الاعتداء على الجنين الذي يؤدي الى طرده خارج الرحم قبل الموعد الطبيعي لولادته. وتتطلب الاسقاط ركناً معنوياً، يتخذ صورة القصد الجنائي.

## المطلب الأول

### وجود الحمل

محل الاعتداء في جريمة الاسقاط هو أصلاً حق الجنين في الحياة المستقبلية كما قلنا، لذلك يفترض هذا الاعتداء وجود حالة الحمل، أي وجود جنين في رحم المرأة، يقع عليه فعل الاسقاط، سواء بإخراجه حياً قبل موعد ولادته، وهو ما يقتضي في الغالب الى وفاته، أو بقتله في الرحم، وهو ما يقتضي إخراجه منه حياً على حياة الحامل.

---

« للظروف التي تدعو بعض الإيهامات الى الاتجاه للاسقاط، وهي ظروف اجتماعية واقتصادية واضحة، تدفع القاضي الى محاولة تلمس أسباب البراءة أو امتناع المسؤولية. لذلك فجريمة الاسقاط من الجرائم التي يزيد فيها حجم الاجرام الملقى ويرتفع بالنسبة لها الرقعة السوداء للجرائم عن غيرها من الجرائم. وهذا الاعتبار يتمين على المشرع أن يراعيه، فيبقى على فهم الاسقاط، لكن يتوسع في اجازته مراعاة لظروف المجتمع المصري. ولا تعارض بين التوسع في اباحة الاجهاض وأحكام الشريعة الاسلامية، فهناك اتجاه في الفقه الاسلامي يبيع الاجهاض اذا كان عمر الجنين لم يتجاوز أربعة أشهر. وقد أخذ بعض القوانين الأجنبية بإباحة الاجهاض الارادي اذا حدث قبل انقضاء مدة معينة على الحمل، هي نهاية الاسبوع العاشر في القانون الفرنسي وفقاً للمادة ١٦٢ من قانون الصحة العامة.

والحمل يتحقق بتلقيح الحيوان المنوي للرجل لهويضة المرأة. فالحمل هو الهويضة الملقحة. وتكون لحظة التلقيح هي بداية وجود الحمل، أو بداية حياة الجنين التي تنتهي ببداية عملية الولادة، لتحل محلها الحياة العادية. لذلك يتحدد مجال جريمة الاسقاط بالفترة بين الانصاب وبداية عملية الولادة. فلا اسقاط قبل بدء عملية الانصاب<sup>(١)</sup>، ولا اسقاط بعد بداية عملية الولادة، وإنما يبدأ مجال الاعتناء على حياة الانسان أو سلامة جسمه منذ بداية عملية الولادة كما رأينا.

وتبدأ حماية حق الجنين في الحياة منذ لحظة الانصاب الى لحظة بداية عملية الولادة، فلا يشترط مرور مدة معينة على الانصاب. فكل اخراج للجنين بواسطة صناعية قبل بداية عملية الولادة يحقق جريمة الاسقاط، ولو كان الحمل في ساعاته الأولى، وفقاً للتشريع المصرى في صورته الراهنة. وتطبيقاً لذلك قضت محكمة النقض برفض إباحة اجهاض الجنين الذي لم يتجاوز عمره أربعة أشهر استناداً الى أن الشريعة الاسلامية تبيح ذلك، وأن المادة ٦٠ من قانون العقوبات تبيح ما تبيحه الشريعة، مقرر أن ما ورد عن الشريعة في هذا الخصوص ليس أصلاً ثابتاً في أدلتها المتفق عليها، وإنما هو اجتهاد للفقهاء. انتسم حوله الرأي فيما بينهم<sup>(٢)</sup>.

وإذا كانت جريمة الاسقاط تفترض لقيامها وجود الحمل وقت ارتكاب فعل الاسقاط، فمؤدى ذلك أنه لا قيام لهذه الجريمة إذا لم تكن المرأة حاملاً. كما أنه لا عقاب على شروع في الاسقاط، ولو اعتقد المتهم أن المرأة التي يباشر عليها فعل الاسقاط حامل، وكان قصده من الفعل اسقاط حملها. ذلك أن المادة ٢٦٤ من قانون

---

(١) لذلك لا يعد من قبيل الاسقاط استعمال الوسائل التي يقصد منها «منع الحمل» أيما كان تأثيرها وأيا كانت صورتها.

(٢) تقض ٢٣ نوفمبر ١٩٥٩، مجموعة أحكام تقض، السنة ١٠، رقم ١٩٥، ص ٩٥٢.

العقوبات تنص صراحة على أنه لا عقاب على الشروع فى الاسقاط، كما أن عدم وجود الحمل يعد من قبيل الاستحالة المطلقة أو القانونية التى تمنع من تحقق الشروع فى الجريمة. وفى هذا يختلف القانون المصرى عن التشريع الفرنسى الذى يعاقب على الاجهاض سواء اتى المتهم أفعاله على «امرأة حبلى أو يعتقد أنها حبلى». ومعنى ذلك أن القانون الفرنسى يسوى بين عقاب الاسقاط وعقاب الشروع فيه، كما أنه يعاقب على الجريمة المستحيلة فى الاجهاض، ولو كانت الاستحالة مطلقة تتمثل فى عدم وجود الحمل<sup>(١)</sup>. ويعد هذا الخروج على القواعد العامة فى العقاب على الشروع دليلاً على رغبة المشرع الفرنسى فى مكافئة الاجهاض، لاعتبارات تتعلق بنقص عند المواليد فى فرنسا. لكن هذه الرغبة فى مكافئة الاجهاض لا تؤكد إباحته إذا تم قبل مرور مدة معينة على الحمل، على النحو الذى أقره التشريع الفرنسى.

## المطلب الثانى

### الركن المادى

يتحقق الركن المادى للاسقاط باتيان فعل الاعتناء على الجنين الذى يحسب فى خروجه من الرحم قبل الموعد الطبيعى لولادته. ويتضح من ذلك أن عناصر الركن المادى للاسقاط ثلاثة هى: فعل الاسقاط، والنتيجة المتمثلة فى خروج الجنين من الرحم، وعلاقة السببية التى تربط بين فعل الاسقاط ونتيجته.

---

"Quiconque ..... aura procuré ou tenté de procurer l'avortement (١) d'une femme enceinte ou supposé enceinte .....", art. 317 du code pénal français, alinea premier.

## أولاً: فعل الاسقاط:

يتحقق الاسقاط بكل فعل يكون من شأنه اخراج الجنين من الرحم قبل الموعد الطبيعى لولادته. وقد أشار القاتون الى بعض وسائل الاسقاط على سبيل المثال لا الحصر، فذكر الضرب أو نحوه من أنواع الإيذاء، والأدوية أو الوسائل المؤذية الى الاسقاط<sup>(١)</sup>. واستعمال وسيلة لاجراج الحمل قبل الأوان هو الذى يميز الاسقاط المعاقب عليه عن الاسقاط التلقائى الذى يتحقق بسبب طبيعى نتيجة مرض أو ضعف أو مجهود عنيف، وعن الولادة المبكرة التى تؤدى الى خروج الجنين قبل موعده الطبيعى دون استعمال أى وسيلة صناعية.

ووسائل الاسقاط متعددة ، منها الوسائل الكيميائية التى تحدث تقلصات فى عضلات الرحم يترتب عليها إخراج الجنين أو قتله داخل الرحم قهبراً لاجراجه، ومنها الوسائل الميكانيكية التى تتمثل فى استخدام آلة أو أداة لاجراج الجنين من الرحم أو قتله. وقد يكون الاسقاط عن طريق وسيلة طبية مثل الجراحة، أو غير طبية كاستعمال العنف والضرب أو غيره من وسائل الإيذاء البدنى<sup>(٢)</sup>. وقد تتخذ الوسيلة مظهراً برئاً يخفى حقيقة الهدف منها، مثل تدليك جسم الحامل، أو ممارستها رياضة عنيفة كالقفز أو حمل الأثقال أو الرقص أو ركوب الخيل، أو ارتداء ملابس ضيقة تضغط على جسمها على نحو يؤدى إلى اسقاطها، متى توافر قصد الاسقاط وأمكن اثباته<sup>(٣)</sup>.

(١) وذكرت المادة ٣١٧ من قانون العقوبات الفرنسى، وهى الأصل التاريخى للنصوص المصرية، ماكرولات أو مشروبات أو أدوية أو أفعال أو أعمال عنف أو بهاء وسيلة أخرى.

(٢) لكن استعمال وسائل عنيفة يحقق جناية الاسقاط، فيكون العنف عنصراً فى ركنها المادى طبقاً لنص المادة ٢٩٠ ج.

(٣) وعدم تحديد وسيلة معينة يقوم بها الاسقاط يثير التساؤل عن امكان وقوعه بوسيلة من وسائل الإيذاء النفسى أو العنصرى. ولا نرى ما يحول قانوناً دون ارتكاب الاسقاط بوسيلة من وسائل التعذيب النفسى، إذا كان قصد المتهم من استعمالها اسقاط المرأة وتحقيق الاسقاط فعلاً. فالقانون يعاقب فى المادة ٢٩١ من قانون العقوبات على اسقاط المرأة الحامل باستعمال وسائل مؤذية الى ذلك، دون تحديد لنوع هذه الوسائل أو صورتها. ويتفق هنا مع ما يقرره بعض فقهاء المسلمين من أن من يشتم امرأة شتماً مؤلماً يؤدى الى اسقاطها، يسأل عن اجهاض المرأة.

والغالب أن يكون الاسقاط بفعل إيجامى، لكن ليس هناك ما يحول قانوناً دون حدوث الاسقاط بسلوك سلبى، يتمثل فى امتناع الحامل عن الحملولة دون اتیان الغير فعل الاسقاط على جسمها. وقد أشار القانون الى ذلك بقوله «أو مكنت غيرها من استعمال تلك الوسائل لها».

## ثانياً: خروج الجنين من الرحم قبل الأوان؛

خروج الجنين من الرحم قبل الموعد الطبيعى للولادة هو النتيجة الاجرامية فى الاسقاط. فالاسقاط جريمة مادية لا تقوم قانوناً إلا بتحقيق النتيجة التى يجرمها القانون، فإذا تخللت هذه النتيجة، امتنع وجود الجريمة، لأن القانون لا يعاقب على الشروع فى الاسقاط. والنتيجة التى يجرمها القانون هى طرد الحمل قبل حلول الموعد الطبيعى لولادته، سواء خرج ميتاً، أو خرج حياً ولكنه غير قابل للحياة. وبدون خروج الحمل من الرحم ميتاً أو غير قابل للحياة لا تتحقق جريمة الاسقاط. ويعنى ذلك أنه إذا استعملت وسائل لإخراج الحمل قبل الأوان، لكنها لم تؤد إلى إخراجها، وإنما ترتب على استعمالها وفاة الحامل مع بقاء الحمل فى رحمها، لم تكن بصدد جريمة اسقاط، وإنما بصدد ضرب أو جرح أو إعطاء مواد ضارة أفضت إلى الموت<sup>(١)</sup>. أما إذا خرج الجنين وماتت الأم، تحققت جريمة الاسقاط والضرب أو الجرح أو إعطاء المواد الضارة التى أفضت إلى الموت. وفى هذه الحالة يحكم بعقوبة الجريمة الأشد تطبيقاً لنص الفقرة الأولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات.

---

(١) ولم تأخذ محكمة النقض بهذا، وإنما اعتبرت جريمة الإجهاض متعلقة فى هذا الفرض، وقررت أن أركان الجريمة تتوافر ولو ظل الحمل فى رحم الحامل بسبب وفاتها، وليس فى استعمال القانون لفظ الاسقاط ما يفيد أن خروج الحمل من الرحم - فى مثل هذه الحالة - ركن من أركان الجريمة. نقض ٢٧ ديسمبر ١٩٧٠. مجموعة أحكام النقض، السنة ٧١، رقم ٣٠٧. ص ١٢٥. لكن الأمر لا يتعلق باستعمال لفظ الاسقاط، وإنما بجرم جريمة الاسقاط والتى يعاقب فيها القانون على استعمال وسائل غير طبيعية لانها - حالة الحمل، وإخراج جنين لم يكتمل نموه باعتبار ذلك نتيجة لا قيام للجريمة بدونها.

## ثالثاً: علاقة السببية:

يتعين أن تتوافر علاقة السببية بين استعمال وسائل الاسقاط أيا كان نوعها وخروج الجنين من رحم أمه ميتاً أو غير قابل للحياة، أى خروجه قبل الوعد الطبيعى لولادته. فإذا انتفتت علاقة السببية، ترتب على ذلك عدم اكتمال الركن المادى للجريمة، ومن ثم عدم تمامها. ويعتبر استعمال وسائل الاسقاط بنية احداثه، اذا حدث بسبب آخر غير استعمالها، مجرد شروع فى الجريمة لا عقاب عليه فى القانون المصرى. وقاضى الموضوع هو الذى يقرر وفقاً للقواعد العامة توافر علاقة السببية بين نشاط المتهم والنتيجة الاجرامية أو عدم توافرها.

## المطلب الثالث

### الركن المعنوى

الاسقاط فى كافة صوره جريمة عمدية، يتخذ ركنها المعنوى صورة القصد الجنائى. لذلك لا وجود فى القانون لاسقاط غير عمدى، يقوم بمجرد الخطأ الذى أدى الى اخراج الجنين قبل موعد ولادته، ولو كان الخطأ جسيماً. فإذا كان اخراج الحمل قبل موعده الطبيعى بسبب إلقاء أو إصابة خطأ، انتفى القصد الجنائى لدى المتهم بالاسقاط، وتحققت مسؤوليته عن الاصابة غير العمدية فحسب.

ويتطلب القصد الجنائى فى جريمة الاسقاط علم المتهم بالعناصر التى تشكل ماديات الجريمة، وانتهاء ارادته - رغم العلم - الى تحقيق هذه العناصر.

فوجب أن يعلم المتهم وقت ارتكابه فعله بوجود الحمل. فإذا أتى فعلاً على امرأة يجهل أنها حامل، وترتب على فعله اسقاطها، انتفى القصد الجنائى لجهله. مثال ذلك من يضرب امرأة يجهل أنها حامل فى شهرها الأول قاصداً إيلاعها.

فيعترب على الضرب اسقاطها<sup>(١)</sup>. ويجب أن يعلم المتهم بخطورة فعله على حياة الجنين، فإن جهل ذلك انتفى قصده الجنائي، مثال ذلك من يحرض امرأة يعلم بحملها على ممارسة رياضة عنيفة دون أن يكون عالماً بخطورة هذه الممارسة على حملها<sup>(٢)</sup>.

ويجب أن تتجه ارادة المتهم إلى استعمال الوسائل التي من شأنها احداث الاسقاط، وأن تتجه ارادته الى تحقيق النتيجة التي يجرمها القانون في الاسقاط، وهي اخراج الجنين من الرحم قبل الموعد الطبيعي لولادته. وتطبيقاً لذلك ينتفى القصد الجنائي لدى من يضرب زوجته وهو يعلم بحملها دون أن تتوافر لديه ارادة إسقاطها، وإنما كان يريد من الضرب مجرد إبلاها بدنها بنية تأديبها، كما ينتفى القصد الجنائي لدى من يدفع المجنى عليها وهي حبل، فتسقط من مكان مرتفع على الأرض، فيؤدي ارتطامها بالأرض الى اسقاطها دون أن يريد تلك النتيجة<sup>(٣)</sup>.

وإذا توافر القصد الجنائي بالعلم والارادة، فلا عبرة بالبواعث على الاسقاط، فقد يتم بدافع الانتقام، أو بدافع حماية الشرف والاعتبار<sup>(٤)</sup>، أو بدافع التخلص من أعباء اقتصادية يضيفها الحمل الى الأسرة وهي غير قادرة على تحملها، أو بدافع التخلص من حمل يخشى أن يفضي الى ميلاد طفل مشوه أو الى ارهاق الأم في غير الاحوال التي قد يقرها القانون<sup>(٥)</sup>، وليس هذا الا محض تطبيق للقاعدة

---

(١) وهنا يسأل المتهم عن جريمة الضرب رغم انتفاء مسؤوليته عن الاسقاط.

(٢) وفي هذا الغرض تقتضى المسؤولية عن الاسقاط، وإن كان من الممكن مساهمة المتهم عن الإيذاء خطأ، إذا ترتب على الاسقاط اصابة المرأة بأي صورة من صور الإيذاء. وتوافر ركن الخطأ في جانب المتهم.

(٣) وفي هذه الحالة تعد الرقعة حراماً عادياً.

(٤) كما لو كان الحمل ثمرة علاقة جنسية غير مشروعة، كزنا أو اغتصاب.

(٥) كما في أحوال الاجهاض الطبي، التي يكون أنها حالة الحمل فيها من الاعمال العلاجية التي يمارسها طبيب مختص وتوافر بالنسبة لها شروط إبادة الاعمال الطبية. ولا يدخل في ذلك ما يقرره القانون الفرنسي من إبادة الاجهاض بناء على طلب الأم إذا تم قبل نهاية =

العامّة التي تقضى بأنّ الباعث على الجريمة لا يدخل في عناصر القصد الجنائي ولا يؤثر بالتالي في المسؤولية الجنائية عنها، إلا بقدر ما يكون للقاضي من سلطة تقديرية في استكمال الظروف القضائية المخففة للعقاب.

لكن الاسقاط يسرى عليه نص المادة ٦٦ من قانون العقوبات التي تتعلق بحالة الضرورة كمانع من موانع المسؤولية الجنائية. وتتوافر حالة الضرورة إذا كان الحمل يهدد حياة الحامل أو صحتها بخطر جسم، بحيث يكون الاسقاط هو الوسيلة الوحيدة لدفع هذا الخطر، ففي هذه الحالة تمتنع مسؤولية من يرتكب فعل الاسقاط إذا توافرت كافة شروط حالة الضرورة. وإذا كان من قام بالاسقاط طبيباً أو جراحاً، فإن فعله يكون مباحاً باعتباره استعمالاً لحق مباشرة الأعمال الطبية. أما إذا لم تتوافر شروط حالة الضرورة، فإن صفة الطبيب أو الجراح تكون ظرفاً مشدداً لعقوبة الاسقاط على ما سوف نراه.

## المبحث الثاني

### صور الاسقاط المعاقب عليه

الأصل أن الاسقاط جنحة، يعاقب عليها بالحبس بين حديه العامين. لكن قد يكون الاسقاط جريمة إذا توافر أحد الطرفين المشددين اللذين نصت عليهما المادتان ٢٦٠، ٢٦٣ من قانون العقوبات.

= الأسبوع العاشر من الحمل بشرط أن يهرجه الطبيب. فالاجهاض هنا عمل ارادي قد لا يهرجه أى ضرورة علاجية، وإنما أباحه القانون الصادر في ١٧ يناير ١٩٧٥ للمرأة الحامل التي يترك لها تقدير مدى ملائمة الاجتهاد إليه. راجع المادة ١٦٢ - ١ من قانون الصحة العامة. وقد نص القانون الأخير كذلك في المادة ١٦٢ - ١٢ على الاجهاض لأسباب علاجية، ويمكن الاجتهاد إليه في أى لحظة من لحظات الحمل، إذا قرره اثنان من الأطباء، بعد الفحص والمناقشة، أن متابعة الحمل إلى نهايته يهدد صحة الأم بضرر جسم، أو أن هناك احتمالاً قوياً في أن الطفل الذي سيولد سيكون مصاباً بمرض على درجة عالية من الخطورة وغير قابل للشفاء وقت إجراء التشخيص.



## المطلب الأول

### جنع الاسقاط

جنع الاسقاط نصت عليها المادتان ٢٦١، ٢٦٢ من قانون العقوبات، ويقرر كل نص منهما جنة مستقلة عن الأخرى من جنح الاسقاط. فالمادة ٢٦١ من قانون العقوبات تقرر أن «كل من أسقط عمداً امرأة حلياً باعطائها أدوية أو باستعمال وسائل مؤذية الى ذلك أو بدلاتها عليها سواء كان برضاها أم لا يعاقب بالحبس».

ويتطلب قيام جنة الاسقاط المتصوص عليها في النص السابق توافر أركان الاسقاط التي تكلمنا عنها. وبالإضافة الى ذلك يفترض النص أن المتهم هو شخص غير الحامل التي أسقط حملها. فهو قد يكون رجلاً أو امرأة حاملاً، لكن يشترط ألا يكون طبيباً أو جراحاً أو صيدلياً أو قابلة، لأن توافر هذه الصفة يجعل الاسقاط جنابة لا جنة. كما يشترط تهمرد وسيلة الاسقاط عن العنف، لأن نص المادة ٢٦١ ع يتكلم عن اعطاء أدوية أو استعمال وسائل مؤذية الى الاسقاط لا تتطوى على عنف، لكون الاسقاط عن طريق العنف قد سبق النص عليه في المادة ٢٦٠ ع باعتباره جنابة وليس جنة.

وقد اعتبر المشرع أن مجرد دلالة المرأة الحامل على وسائل الاسقاط يعد عملاً تنفيذياً لجريمة الاسقاط بصريح النص، ويكون من قام بدلالة الحامل على وسيلة الاسقاط فاعلاً للجريمة لا مجرد شريك فيها. ويعد هذا الحكم خروجاً على القواعد العامة في شأن التفرقة بين الفاعل والشريك، ويترتب عليه أن من يدل الحامل على وسيلة الاسقاط يعاقب على جريمة الاسقاط ولو لم تستعمل الحامل تلك الوسيلة في الاسقاط. كما أن الحامل التي تستعمل الوسيلة التي دلها عليها المتهم لا تعتبر شريكة له في جريمته، وإنما تعد فاعلة لجريمة اسقاط الحامل نفسها، وهي الجريمة التي نصت عليها المادة ٢٦٢ من قانون العقوبات.

ويستوى لقيام جنحة الاسقاط المنصوص عليها في المادة ٢٦١ ع أن تكون الحامل قد رضيت مباشرة فعل الاسقاط أم لا ، لأن رضا الحامل بالاسقاط لا يعد من أسباب إباحته ، وقد عاقب المشرع على الاسقاط في المادة ٢٦١ ع سواء كان قد تم استعمال الوسائل التي أدت اليه برضاها أم بدونها ، كما أكد نص المادة ٢٦٢ ع عدم تأثير رضا الحامل باعتبارها فاعلة أصلية في جريمة الاسقاط إذا رضيت بذلك وحدث الاسقاط فعلاً.

أما جنحة الاسقاط الأخرى ، فقد نصت عليها المادة ٢٦٢ من قانون العقوبات بقولها «المرأة التي رضيت بتعاطي الأدوية مع علمها بها أو رضيت باستعمال الوسائل السالف ذكرها أو مكنت غيرها من استعمال تلك الوسائل لها وتسبب الاسقاط عن ذلك حقيقة تعاقب بالعقوبة السابق ذكرها».

يقرر هذا النص عقاب المرأة الحامل التي تسقط نفسها دون تدخل من أحد ، والمرأة التي ترضى بتعاطي الأدوية أو ترضى باستعمال وسائل الاسقاط متى حدث الاسقاط بالفعل . فلا خلاف في الفقة على أن نص المادة ٢٦٢ ع يشمل حالة اسقاط المرأة نفسها دون أن يعرضها على ذلك أحد أو يدللها على وسائل الاسقاط أحد . ذلك أن تعليق عقاب المرأة التي تسقط نفسها أو تستعمل وسائل تؤدي الى اسقاطها على شرط عرض هذه الوسائل عليها من الغير وقبولها استعمال تلك الوسائل ، كما يوحى به ظاهر نص المادة ٢٦٢ عقوبات ، مؤداه اعفاء المرأة من العقاب على الاسقاط إذا ارتكبتها بإرادتها تلقائياً بغير ارشاد أحد ، وعقابها على اسقاط نفسها بنفسها فقط في الحالة التي يرشدها الى وسائل الاسقاط غيرها . وهي نتيجة لا يمكن أن يكون قد انصرف اليها قصد واضح النص لعدم معقوليتها<sup>(١)</sup>.

(١) ونص المادة ٣١٧ من قانون العقوبات الفرنسي يقرر صراحة في فقرته الثالثة عقاب «المرأة التي أجهضت نفسها أو شرعت في إجهاض نفسها ، أو المرأة التي رضيت باستعمال الوسائل التي دلتها عليها أو قدمها لها غيرها لهذا الغرض» . وإن كان هذا النص يخفف من عقابها ، خلافاً لنص المادة ٢٦٢ من قانون العقوبات المصري الذي يسوى بينها إذا أسقطت نفسها وبين من أسقطها في العقاب.

ولا عبرة بموسلة الاسقاط التي استعملتها المرأة في اسقاط نفسها بنفسها، فالجرمة تظل بالنسبة لها جنحة ولو أسقطت نفسها «بضرب أو نحوه من أنواع الايذاء»، لأن طرف العنف لا يشدد العقاب على الاسقاط إلا إذا كان المستط غير الحامل نفسها<sup>(١)</sup>. لكن الجرمة تعد جنابة بالنسبة للغير الذي تمكته المرأة الحامل من اسقاطها بضرب أو نحوه من أنواع الايذاء، إذ يسرى على هذا الغير نص المادة ٢٦٠ من قانون العقوبات، سواء مكنته المرأة من اسقاطها أو أسقطها رغماً عن إرادتها، وسواء وضعت باستعمال العنف أم لا، لأن نص المادة ٢٦٢ من قانون العقوبات يعنى الأدوية والوسائل التي تتجرّد من العنف، والتي سلف ذكرها في المادة ٢٦١ من قانون العقوبات، دون وسائل العنف المعنوية في المادة ٢٦٠ من قانون العقوبات. فمن يسقط المرأة الحامل برضاها عن طريق العنف لا يعد فعله جنحة، طبقاً للمادة ٢٦٢ التي تحظر مكنته للمادة ٢٦١، وإنما يعد فعله جنابة طبقاً لنص المادة ٢٦٠ من قانون العقوبات. ومعنى ذلك أن الإشارة إلى الوسائل السالف ذكرها في المادة ٢٦٢ تنصرف إلى وسائل العنف وغيرها من الوسائل إذا استعملتها المرأة بنفسها على نفسها. أما إذا استعملها غيرها عليها، ففعله جنابة متى كانت الوسيلة هي العنف.

وقد عاقب المشرع على جنح الاسقاط بالحبس بين حديه العامين. ويعنى ذلك أنه ترك للقاضي سلطة تقديرية واسعة في اختيار مدة الحبس بين حديه. ولا عقاب على الشروع في هذه الجنحة بالنص الصريح.

(١) كما أن طرف التشديد المستند من صفة المتهم لا يسرى إلا على الغير الذي يسقط المرأة الحامل. ومعنى ذلك أنه إذا أسقطت الحامل نفسها، وكانت طيبة أو جراحة أو صهيولة أو قاتلة، فإن فعلها يعد جنحة، ويخضع لنص المادة ٢٦٢ من قانون العقوبات، وليس لنص المادة ٢٦٣ من هذا القانون.

## المطلب الثانى

### جنايات الاسقاط

بعد الاسقاط جناية، يعاقب عليها بالإشغال الشاقة المؤقتة، اذا توافر أحد الطرفين المشددين اللذين نصت عليهما المادتان ٢٦٠، ٢٦٣ من قانون العقوبات.

والطرف الأول يرجع الى الوسيلة المستعملة فى الاسقاط وكونها العنف. وقد نصت على هذه الجناية المادة ٢٦٠ من قانون العقوبات بقولها «كل من أسقط عمداً امرأة حليى بضرب أو نحوه من أنواع الإيذاء يعاقب بالإشغال الشاقة المؤقتة».

وتفترض هذه الجريمة أن المتهم شخص غير الحامل التى أسقطت. لكن هذا الطرف لا يتطلب توافره انتفاء رضا الحامل باستعمال العنف لاسقاطها، لأن تطلب انتفاء رضا الحامل باستعمال العنف لاسقاطها يعنى إباحة الاعتداء على الحق فى سلامة جسم الحامل إذا حدث الاعتداء برضاها، وهو عالم يقل به أحد، هذا فضلاً عن أن نص المادة ٢٦٠ ع لم يعلق توافر الطرف الذى يشدد عقاب الاسقاط الى الإشغال الشاقة المؤقتة على شرط انتفاء رضا الحامل بوسائل العنف التى استعملت لاسقاطها<sup>(١)</sup>. ويعنى ذلك أن الطرف المستند من وسيلة الاسقاط يشدد عقاب المتهم اذا كان قد أسقط المرأة الحامل عن طريق الضرب أو نحوه من أنواع الإيذاء، سواء حدث الاسقاط بهذه الوسيلة برضا المرأة الحامل أو بدون رضاها.

وتحقق الطرف المشدد يفترض توافر أركان الاسقاط، ثم ارتكابه بوسيلة

---

(١) يذهب بعض الفقه الى القول بأن هذا الطرف المشدد يفترض «عدم رضا الحامل بالاجهاض عن طريق العنف». ويعنى ذلك أن رضاها بالاجهاض عن طريق هذه الوسيلة، ينفى الطرف المشدد، فيعاقب المتهم على جحة الاجهاض، لكن هذا رأى يخالف ما قضى به المبادئ العامة من أن رضا الجنى عليه بالضرب أو نحوه لا يبيحه، كما أنه يضيف الى عبارة نص المادة ٢٦٠ من قانون العقوبات شرطاً لم يره فيه صراحة أو دلالة. لذلك نرى انطباق الطرف المشدد سواء رضيت الحامل بممارسة العنف عليها أم لا.

عنفه. وهذه هي الحالة الوحيدة التي اعتمد فيها الشارع بوسيلة الاستقاط بالنظر إلى خطورتها وما تتضمنه بالاضافة إلى الاعتناء على حياة الجنين، من خطورة على سلامة جسم الحامل، وما قد ينجم عن استعمال هذه الوسيلة من ضرر جسيم يلحق بها. ولم يتطلب القانون في وسائل العنف التي يستعملها الجنائي للاستقاط أن تفسد سلباً جسماً بجسم الحامل، بل يكفي أن يحقق أي قدر من الاعتناء على سلامة جسم الحامل، متى كان يحدث ألا بدنياً ويحقق بذلك الضرر الذي تقوم به جريمة الضرب أو المجرم. وقد اعتبر المشرع أن أفعال الاعتناء التي تحقق الاستقاط تشكل حالة تعدد معنوي للجرائم، فاعتمد بجريمة الاستقاط وحدها، معتبراً أفعال الاعتناء ضرباً مشدداً لعنفها، الذي يصح أشد من عقوبة جريمة الضرب أو المجرم، ولو أفضت إلى موت الأم، وكانت مصحوبة بسبق الإصرار أو التردد.

ولما كان للشرح قد اعتمد بالعنف كوسيلة للاستقاط، فإنه لم يتطلب صورة معينة منه، وهذا ما يستفاد من تعبير الشارع عنه بالضرب «ونحوه» من أنواع الإيذاء. فكل وسائل العنف تستوى لتحقيق الغرض المشدد، سواء تمثل في الضرب باليد أو الركل بالنقب أو الضرب بأداة كحجر أو عصا أو الاقناء بالحمل من مكان مرتفع أو غير ذلك من صور العنف، ولا يشترط أن تصدر أفعال العنف عن الجنائي نفسه، بل قد ترتكب أفعال العنف من المرأة الحامل على نفسها تحت تأثير اكراه مادي أو معنوي من الجنائي، كما لو أكره الزوج زوجته الحامل على القفز من مكان مرتفع بقصد استقاط حملها، فتتحقق له ما أراد. وقد ترتكب أفعال العنف من غير المسؤول جنائياً بتعرض من الجنائي نفسه، كما لو حرض الزوج ابنته الصغرى على ضرب أمه بصباً غليظة على بطنها بقصد استقاط حملها، فتتحقق النتيجة التي أريد.

أما الطرف الثاني، فيرجع إلى صفة مرتكب جريمة الاستقاط، وكونه من أصحاب المهن الطبية. وقد نصت على هذا الطرف المشدد المادة ٢٦٢ من قانون العقوبات التي تنص أنه «إذا كان للسقط طبيباً أو جراحاً أو صيدلياً أو قهلاً يحكم عليه

وفترض هذا الطرف توافر الاركان العامة للاسقاط، كما يفترض أن المتهم غير الحامل، لأن الحامل إذا أسقطت نفسها، وكانت من أصحاب المهن المذكورة في النص لا يشدد عقابها، وإنما يعد الاسقاط بالنسبة لها جنحة طبقاً لنص المادة ٢٦٢ ع.

وقد راعى المشرع أن من تتوافر له إحدى الصفات التي ذكرها النص، يسهل عليه ارتكاب الاسقاط بسبب خبرته الفنية وما يحوزه من وسائل وأدوية تمكنه من القيام به، دون أن يترك في الغالب أثراً لجرمته. هذا فضلاً عن أن المتهم يسعى استعمال صفته وخبرته الفنية في غير ما ينهى أن تستعمل فيه من أغراض مشروعة هي خدمة المجتمع، وليس التشجيع على الاسقاط وتيسير الالتجاء اليه<sup>(١)</sup>.

ولا يتطلب القانون لاتطبيق الطرف المشدد أن يكون الطبيب أو من هم في حكمه قد احترقوا إجراء عمليات الاسقاط، بل يتحقق الطرف المشدد ولو أجرى أحدهم الاسقاط للمرة الأولى<sup>(٢)</sup>. كما لا يلزم لاتطبيق الطرف المشدد أن يتقاضى المتهم أجراً عن عملية الاسقاط، فقد يقوم بها على سبيل المجاملة، فينطبق الطرف المشدد على الطبيب الذي يجرى عملية اسقاط لزوجته أو لاهنته دون أن يتقاضى مقابلاً لذلك.

لكن ينهى أن يكون المسقط طبيباً أو جراحاً أو صيدلياً أو قابلة، وفقاً

---

(١) يقبل أن تمرز المرأة عن الاسقاط إذا لم تكن تأمن عواقبه. أما إذا كان المسقط من أصحاب المهن الطبية، فإن في هذا تشجيعاً على الاسقاط، لما يتضمنه من تأمين ضد مخاطر عملية الاسقاط، وما يمكن أن يترتب عليها من عواقب بعد ارتكاب الاسقاط، أخطرها الاضرار بصحة المرأة أو القضاء على حياتها، واكتشاف الجريمة. ولاشك في أن توافر الصفة الخاصة يقلل من هذه المخاطر، ويشجع بالتالي على ارتكاب جريمة الاسقاط.

(٢) يجعل القانون الفرنسي من اعتياد المتهم على ممارسة الاسقاط طرماً مشدداً للعقاب، ولو لم يكن المتهم من قوى الصفة الخاصة (م ٣١٧ فقرة ٢ من قانون العقوبات الفرنسي).

للتصوص التي تحدد اكتساب هذه الصفة<sup>(١)</sup>. وقد ورد تعداد هؤلاء الأشخاص على سبيل الحصر، ومن ثم لا يجوز التماس عليهم، ولو كانت صفة التهم قد سهلت له ارتكاب الاسقاط، كما لو كان التهم طالباً في كلية الطب أو ممرضاً أو مستخدماً في صيدلية أعطى امرأة حلي أدوية تؤدي إلى اسقاطها.

وقد قرر القانون لجريمة الاسقاط، إذا توافر لها أحد الطرفين المشددين، عقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة بين حديها العامين. وتوافر أحد الطرفين يغير من وصف الجريمة فيجعلها جنائية. لكن يظل الشروع في هذه الجنائية غير معاقب عليه، طبقاً لنص المادة ٢٦٤ من قانون العقوبات التي وردت بعد النص على كل جرائم الاسقاط، مقرررة عدم العقاب على الشروع في الاسقاط دون تفرقة بين الجنح والجنايات.

---

(١) راجع المادة الأولى وما بعدها من القانون رقم ٤١٥ لسنة ١٩٥٤ في شأن مزولة مهنة الطب والمادة الأولى من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ في شأن مزولة مهنة الصيدلة، والمادة الأولى وما بعدها من القانون رقم ٤٨١ لسنة ١٩٥٤ في شأن مزولة مهنة التوليد والمعدل بالقانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٨١.





# الباب الثانى

## جرائم الاعتداء على الحق فى سلامة الجسم

تهديد وتقسيم :

كما يحمى القانون حق الإنسان فى الحياة، فإنه يحمى كذلك حقه فى سلامة الجسم حتى يتمكن من التمتع بالحياة وهو سليماً معافاً، إذ لا معنى للحياة إذا كان جسم الإنسان غير سليم من العاهات والأمراض. وحماية الحق فى سلامة الجسم تقتضى تجريم كل صور الاعتداء على السلامة البدنية للإنسان. وقد جرم المشرع أفعال الاعتداء التى تنطوى على مساس بسلامة جسم الإنسان، سواء كانت هذه الأفعال عمدية أو غير عمدية. وأفعال الاعتداء التى يمكن أن تمس بسلامة بدن الإنسان، قد تتخذ صورة الضرب أو الجرح أو إعطاء المواد الضارة، الذى يلحق بالجسم صوراً متعددة من الأذى والأضرار. وتشير خطة المشرع فى تناول أفعال الاعتداء على الحق فى سلامة الجسم إلى أنه قصد الإحاطة بكل صور المساس بجسم الإنسان حتى يحقق له حماية فعالة. لذلك لم يقتصر على تجريم الاعتداء المتعمد على سلامة الجسم فحسب، بل تجرّم بجرم كذلك الاعتداء عليه ولو نتج عن إهمال أو عدم احتياط، كما فعل بالنسبة للاعتداء على الحق فى الحياة.

وقد تناول المشرع جرائم الاعتداء على سلامة الجسم بعد جرائم الاعتداء على الحق فى الحياة بالقتل، وهو ما يشير إلى تقدير المشرع لخطورة الاعتداء على حق الإنسان فى سلامة جسمه، الذى يلى فى جسامته الاعتداء على حقه فى الحياة. (١) وقد وردت هذه الجرائم فى المواد ٢٣٦ ، ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣.

---

(١) حق الإنسان فى سلامة جسمه يعد من أهم حقوق الإنسان بعد الحق فى الحياة. لذلك جدد الاعتداء على هذا الحق فى صورة ضرب أو جرح أو إعطاء مواد ضارة بالصحة أو بالسلامة الجسدية من أخطر الجرائم التى تصائب عليها التشريعات كافة بغض النظر عن طبيعتها.

٢٤٣ مكرراً، ٢٤٤، ٢٦٥ من قانون العقوبات، كما نصت المادة ٣٧٧ / ٩ على جريمة الاعتداء على الحق في سلامة الجسم ولو لم يحصل ضرب أو جرح<sup>(١)</sup>.

وجرائم الاعتداء على الحق في سلامة الجسم التي وردت في النصوص السابقة متعددة، وتختلف من حيث درجة جسامة الأذى الذي ترتب على فعل الاعتداء. ويمكن بادي ذي بدء أن نميز بين طائفتين من هذه الجرائم :

**الأولى :** جرائم الاعتداء عمداً على سلامة الجسم، وتتعدد صورها حسب النتيجة التي ترتبت على الاعتداء، ومن ثم يختلف عقابها حسب النتيجة، كما يختلف تبعاً لاقتران الاعتداء فيها بظروف مشددة، مثل سبق الإصرار أو التعرض أو وقوع الاعتداء على جرحي الحرب أو استعمال وسيلة معينة فيه أو ارتكابه تنقيلاً لفرض معين.

**الثانية :** جرائم الاعتداء خطأ على سلامة الجسم، أي الجرائم غير العمدية، ولها عاقبة في صورتها البسيطة، كما أن لها ظروفاً تشدد عقابها.

ومسوف نتناول جرائم الاعتداء على الحق في سلامة الجسم في فصلين : الأول مخصص للجرائم العمدية، والثاني نتناول فيه الجرائم غير العمدية.

---

= جسامة الأذى التي لحق بالمجنى عليه ودرجة الاثم الكامن في فعل الاعتداء. والشرعية الإسلامية تعتبر حق الإنسان في سلامة جسمه من أهم الحقوق بعد حقه في الحياة، ويعبر عنها الشرعية عن كل أنواع الاعتداء التي تمس جسم الإنسان دون أن تؤدي بحياته بتعوير «الجنابة على مآدون النفس». وتفرق الشرعية الإسلامية في عقاب الجنابة على مآدون النفس بين ما يرتكب منها عمداً وما يكون غير عمدي. فالجنابة على مآدون النفس عمداً يعاقب عليها بالقصاص كمقوية أصلية - أما الجنابة على مآدون النفس خطأ فيعاقب عليها بالدية والتعزير إن رأى ولي الأمر ذلك يدل على أن الدية أو بالإضافة إليها<sup>(١)</sup> وهي مخالفة يرتكبها من تقع منه مشاجرة أو تعد أو إيذاء خفيف ولو لم يحصل ضرب أو جرح.

# الفصل الأول

## الاعتداء عمداً على سلامة الجسم

جرائم الاعتداء - عمداً على سلامة الجسم هي بصفة أصلية أفعال المجرم والضرب وإعطاء المواد الضارة، والتي ورد النص عليها في الباب الأول من الكتاب الثالث من قانون العقوبات تحت عنوان «القتل والمجرم والضرب»<sup>(١)</sup>، وهي الجرائم التي تضمنتها المواد ٢٣٦، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣ من قانون العقوبات، بالإضافة إلى جريمة إعطاء المواد الضارة التي نصت عليها المادة ٢٦٥ من قانون العقوبات.

وتشترك هذه الجرائم في أركانها العامة، لكنها تختلف من حيث العقوبات المقررة لها، سواء في صورتها البسيطة أو في صورها المشددة. لذلك ندرس الأركان العامة لجرائم الاعتداء على سلامة الجسم، ثم نتناول بالدراسة العقوبات المقررة لهذه الجرائم.

## المبحث الأول

### أركان جرائم الاعتداء على سلامة الجسم

تشترك هذه الجرائم في محل الاعتداء، كما أنها تقوم في كل صورها بتوافر ركنين، أولهما مادي يتمثل في فعل الاعتداء، الذي يترتب عليه المساس بصلامة

---

(١) لذلك يخرج من نطاق دراستنا في هذا الباب بعض جرائم المجرم والضرب التي تعد صورا خاصة منه، والتي نص عليها القانون في مواضع متفرقة من قانون العقوبات، مراعى فيها صفة خاصة تتعلق بالمجاني أو بالمجنى عليه أو بالمباغت على ارتكابها. من ذلك جناية تعذيب موظف لحكم لحمله على الاعتراف (م ١٢٦ ع)، وجنحة استعمال القوة مع الناس اعتماداً على الوهنية (م ١٢٩ ع)، وجنحة التمدي على موظف عام أو مقاومته بالقوة أو العنف أثناء تأدية وظيفته أو بسببها (م ١٣٦ ع)، وشدة المشرع عقوبتها إذا حصل مع التمدي أو المقاومة ضرب أو نشأ عنهما جرح (م ١٣٧ ع). كما قد تكون أفعال المجرم أو الضرب وركنا في بعض الجرائم، مثل تلك العرض أو الخطف أو اغتصاب سند بالقوة أو التهديد. وأخيراً قد تكون أفعال المجرم والضرب طرفاً مشدداً لعقاب بعض الجرائم، مثل السرقة باكره أو الاجهاض بضرب أو تحو من أنواع الايلا. وهذه الجرائم تدخل في نطاق

الجسم، وثانيهما معنوى يتمثل فى القصد الجنائى. وتحدد محل الاعتداء فى هذه الجرائم قبل أن ندرس ركنيها المادى والمعنوى.

## المطلب الأول

### محل الاعتداء

محل الاعتداء فى هذه الجرائم هو حق الإنسان فى سلامة جسمه، فهذا الحق هو محل الحماية الجنائية. ويختلف الحق فى سلامة الجسم عن الحق فى الحياة الذى يحميه القانون بتجريم أفعال الاعتداء عليه. فالاعتداء على الحق فى الحياة يترتب عليه تعطيل وظائف الحياة فى الجسم تعطيلًا كليًا وأبدىًا، أى أنه يؤدى إلى إنتهاء حياة الإنسان. أما الاعتداء على الحق فى سلامة الجسم، فليس من شأنه أن يعطل وظائف الحياة فى الجسم تعطيلًا كليًا، وإنما يؤدى إلى تعطيل بعض هذه الوظائف بحسب، سواء كان التعطيل مؤقتًا أو أبدىًا.

وجسم الإنسان هو الكيان الذى يباشر وظائف الحياة، وهو لذلك محل الاعتداء الذى يحقق جرائم المجرى والضرب وإعطاء المواد الضارة. فالمرشع لا يجرم هذه الأفعال إلا لكونها تمس بالسلامة الجسدية للإنسان. وجسم الإنسان الذى يحميه القانون من أفعال الاعتداء عليه هو جسم «الإنسان الحى»، أى الجسم الذى يكون صالحًا لمباشرة وظائف الحياة. ومعنى ذلك أنه إذا انتفت صفة الحياة عن الإنسان، بأن أصبح جثة هامدة، فإن جسمه لا يكون محلاً لحماية القانون من أفعال الاعتداء على سلامته، لأن إنتهاء حياة الإنسان قبل إرتكاب فعل الاعتداء، كما يحول دون تحقق جرائم الاعتداء على الحق فى الحياة، فإنه يحول كذلك دون تحقق جرائم الاعتداء على سلامة الجسم. وتتحدد بداية الحياة ونهايتها وفقاً للقواعد التى سبق الكلام عنها فى جرائم الاعتداء على الحق فى الحياة. ونشير بصفة خاصة إلى

---

= مقرر القسم الخاص من قانون العقوبات، لكن تحت مسميات أخرى غير جرائم الاعتداء على الحق فى سلامة الجسم التى تتصرف بصفة أساسية إلى الجرائم المشار إليها فى المتن.

أن حياة الجنين تبدأ منذ اللحظة التي تبدأ فيها عملية الولادة، ومن ثم يكون جسمه محلاً للحماية القانونية من أفعال الاعتداء على سلامته منذ هذه اللحظة. أما قبل ذلك فإن الاعتداء عليه لا يحقق جريمة الاعتداء على سلامة الجسم، وإنما تقوم بهذا الاعتداء إحدى جرائم الاسقاط التي تكلمنا عنها فيما سبق.

ويعنى القانون جسم الإنسان من كل إخلال يعطل أى وظيفة من وظائف الحياة فيه، يستوى أن تكون هذه الوظيفة مادية أو نفسية. ويعنى ذلك أن الاعتداء على سلامة الجسم لا يقتصر على الأفعال التي تؤدي إلى المساس بالوظائف المادية للجسم، بل إنه يشمل كذلك تلك الأفعال التي يترتب عليها عرقلة الوظائف النفسية والنفسية له، إذ تعتبر كذلك من قبيل الأفعال التي تحقق الاعتداء على سلامة الجسم. فمن يأتي فعلاً يؤدي إلى اختلال الامكانيات النفسية للمجنى عليه، يكون قد اعتدى على سلامة جسمه، شأنه في ذلك شأن من يعتدي على مادة الجسم باحداث قطع فيها أو بتمزيق أنسجتها.

وكل أجزاء الجسم الإنساني سواء في إسباغ الحماية القانونية عليها ضد كل اعتداء يصيبها. لذلك لا يفرق القانون بين الأجزاء الخارجية من جسم الإنسان والأجزاء الداخلية منه. فمن يعتدى على سلامة جزء من الأجزاء الخارجية للجسم، باحداث جرح ظاهري في الوجه أو اليدين مثلاً، يحقق اعتداءً على سلامة الجسم، شأنه في ذلك شأن من يعتدى على عضو داخلي مثل الكلى أو الرئة أو غدة من الغدد. فكل اعتداء يصيب أنسجة الجسم الداخلية أو عضواً من أعضائه الداخلية، يشكل عدواناً على سلامة جسم الإنسان، ولو لم توجد علامات خارجية ظاهرة تدل على هذا الاعتداء.

والحق في سلامة الجسم ثابت لكل إنسان حي، ولو كان مريضاً، لأن الحق في سلامة جسم المريض يعنى بالنسبة له الحفاظ على القدر من الصحة الذي لا يزال متوافراً لديه، أى حقه في ألا يهبط مستواه الصحي عما هو عليه لذلك فكل

اعتناء يترتب عليه الاقلال من هذا المستوى الصحى، بعد ماساً بسلامة جسم المجنى عليه، أما كانت وسيلته، ويشمل ذلك بصفة خاصة بتر عضو من أعضاء الجسم أو اذهاب منفعة كلياً أو جزئياً، ولا أهمية لقيمة هذا العضو بالنسبة لجسم الإنسان، كما يشمل زيادة حدة الآلام التى يعانى منها المريض من قبل. ولا يغير من هذا التفسير الواسع لمعنى الحق فى سلامة الجسم، أن المشرع قد عبر عن أفعال الاعتداء عليه بالفاظ لها دلالة لغوية معينة، كما سترأه حالاً بالكلام عن الركن المادى لجرائم الاعتداء على سلامة الجسم.

## المطلب الثانى

### الركن المادى

يتحقق الركن المادى فى جرائم الاعتداء على سلامة الجسم باتيان فعل الاعتداء الذى يترتب عليه إصابة الجسم بالأذى. ومعنى ذلك أن عناصر الركن المادى لهذه الجرائم ثلاثة : فعل الاعتداء ونتيجته وعلاقة السببية بين الفعل والنتيجة.

#### أولاً : فعل الاعتداء :

من أجل حماية حق الإنسان فى سلامة جسمه، جرم القانون أفعال الاعتداء عليه ، وجعل كل فعل منها محققاً بفرده لحدى جرائم الاعتداء. هذه الأفعال هى : الجرح والضرب وإعطاء المواد الضارة.

#### أ - الجرح :

يقصد بالجرح كل مساس بجسم الإنسان يؤدى إلى إحداث قطع فيه أو تمزيق لأنسجته. فليس كل مساس بجسم الإنسان يعد جرحاً، وإنما يتعين أن يتخذ المساس شكل إحداث قطع فى الجسم أو شكل تمزيق لأنسجته. ويختلف قطع الجسم عن تمزيق الأنسجة، لأن قطع الجسم يكون سطحياً ويقتصر على مادة الجلد، بينما تمزيق الأنسجة يكون عميقاً لكونه ينال الأنسجة الداخلية التى يكسوها الجلد.

ويستوى أن يكون المرح ظاهراً أو داخلياً لا تدل عليه علامة خارجية بالجسم، كما لو حصل تمزق في عضو من الأعضاء الداخلية بالجسم مثل الكلى أو الطحال. ويدخل في مفهوم المرح كسر العظام، لأن الكسر يحدث بالضرورة ترققاً بالأنسجة التي تكسو العظام، كما يدخل في مفهومه الرضوض والتسلخات والحروق والسحجات والكدمات والورخ، وبعد كسر الاسنان كذلك من قبيل المرح.

ولا أهمية للوسيلة التي حدث بها قطع الجسم أو تمزق أنسجته، فقد يستعمل الجاني سلاحاً نارياً، أو آلة قاطعة مثل السكين، أو أداة واخرة مثل الآبرة أو راحته كالمصا والحشو<sup>(١)</sup>. بل إنه لا يشترط أن يستعمل الجاني لاحات المرح آلة أو أداة، وإنما قد يحدث المرح عن طريق استعمال أعضاء جسمه كالأسنان والأظافر ونحوها. ولا عبرة كذلك بما إذا كان الدم قد سال من المرح إلى خارج الجسم، لأن تمزق الأنسجة الداخلية بعد جرحاً، وفيه لا يخرج الدم لعدم حدوث قطع الجلد، وإنما يتجمع الدم في الداخل تحت الجلد ويحدث زرقاة قائمة يظهر أثرها على الجلد.

### ب - الضرب :

أما الضرب، فيقصد به كل ضغط مادي على الجسم، لا يؤدي إلى إحداث قطع فيه أو تمزق لأنسجته. ولا يشترط أن يكون الضغط على جسم الإنسان باستعمال أداة معينة، وإنما قد يحدث ذلك بغير استعمال أداة . لذلك يعتبر من قبيل الضرب

(١) وقد ينشأ المرح من استعمال حيوان يسفره الجاني لهذا الغرض، كما لو حرش الجاني كلباً لبعض المجرى عليه. راجع تقض ٢٠ يناير ١٩١٧، المجموعة الرسمية . السنة ١٨ ، رقم ٤٠ ، ص ٧٠ . كما قد ينشأ المرح من استعمال التيارات الكهربائية التي يوصلها الجاني إلى جسم المجرى عليه فيصبه بالذى أو يقضى عليه، راجع تقض ٢ يناير ١٩٨٠ ، مجموعة أحكام التقض . السنة ٤١ ، رقم ٢ ، ص ٧١ . وإنما كانت وسيلة المرح لا أهمية لها، فمؤدى ذلك أنه متى ثبت حصوله تحققت الجريمة ووجهت الادانة ولو لم تتمكن المحكمة من التعرف على الآلة التي استعملها الجاني في إحداثه، كما أنه لا يجب حكم الادانة أن تكون للمحكمة قد انحلت في تحديد نوع الآلة التي استعملها الجاني في إحداث المرح، لأن القانون لم يتطلب وسيلة معينة لذلك. راجع تقض ٢١ أكتوبر ١٩٣٧ ، مجموعة القواعد القانونية، ٢٤ ، رقم ٣٧٤ ، ص ٦٠٨ ، كما أن آلة الاعتداء ليست من الأركان الجوهرية للجريمة، تقض ١٧ مارس ١٩٨٥ ، مجموعة أحكام التقض ، السنة ٣٦ ، رقم ٦٢ ، ص ٣٦٦ .

توجيه صفة باليد<sup>(١)</sup>، أو الركل بالقدم أو القرص. ولا يتطلب القانون في الضرب المعاقب عليه أن يكون على درجة معينة من الجسامة، فالمعاقب على الضرب واجب مهما كان بسيطاً، ولو لم يترك أى أثر ظاهر فى الجسم<sup>(٢)</sup>. وقد توسع القضاء فى تحديد معنى الضرب بما يجاوز دلالة اللقطة، ويصرفه إلى كل اعتداء مادي يقع على سلامة الجسم، ولو حصل بغير ضغط عليه. لذلك عرفت محكمة النقض الضرب بأنه «كل فعل مادي يقع على جسم الإنسان عمداً بقصد الإيذاء»<sup>(٣)</sup>. ويدخل فى هذا التعريف كل أنواع الاعتداء التي تحصل بغير ضرب أو جرح، ولكنها تعد أشد فى جسامتها من أفعال التعدي أو الإيذاء الخفيف التي تعاقب عليها بمقتضى المخالفة المادة ٩/٣٧٧ من قانون العقوبات<sup>(٤)</sup>. من ذلك مثلاً كتم نفس شخص، أو لوى ذراعه، أو جره من ساقه على الأرض، أو جلده من شجرة، أو الضغط على عنقه، أو جلده من ثيابه وإيقاعه على الأرض.

لكن يلاحظ أن الأفعال المادية التي لا توجه إلى جسم الإنسان ولا تنصب عليه مباشرة لا تعد ضرباً أو جرحاً، ومن ثم لا تكفى لتكوين الركن المادي فى هذه الجرائم، ولو سببت للمجنى عليه ضيقاً أو انزعاجاً شديداً، من ذلك إطلاق عيار نارى إلى جواره بقصد ازعاجه أو تخويفه كما لا تصلح وسائل الإيذاء النفسى لتكوين ماديات هذه الجرائم، لكونها لا تعد ضرباً أو جرحاً، من ذلك توجيه الاهانات

(١) تقض ٢٧ مارس ١٩٣٠، مجموعة القواعد القانونية، ج ٢، رقم ١٦، ص ٧، ١٥ مايو ١٩٨٥، مجموعة أحكام النقض، السنة ٣٦، رقم ١١٨، ص ٦٦٢.  
(٢) تقض ٦ فبراير ١٩٣٣، مجموعة القواعد القانونية، ج ٢، رقم ٨٦، ص ١٣١، وفيه تقرير المحكمة أن الاعتداء بالضرب مهما كان بسيطاً ضيقاً تاركاً أثر أم غير تارك، فإنه يقع تحت نص القانون.

(٣) تقض ٦ يناير ١٩٥٣، مجموعة أحكام النقض، السنة ٤، رقم ١٣٥، ص ٣٤٦.  
(٤) تقضى هذه المادة بالمعاقب بفرامة لا تجاوز مائة جلده على كل ومن وقعت منه مشاجرة أو تعد أو إيذاء خفيف ولم يحصل ضرب أو جرح. ويدخل فى حكم هذا النص أفعال التعدي والإيذاء الخفيف التي لا تعد ضرباً بسيطاً، مثل الرمي باللا، والاصق على إنسان أو جلده من ثيابه أو ملابسه ولم يقع على الأرض، أو نفس شعروغير رضا منه.



الشبهة أو رواية الأخبار السيئة بقصد الانساء إلى صحة الحجى عليه ولو  
ترتب عليها ذلك. لأن القانون يتطلب إثبات فعل ماضى يحفظ صورة الضرب أو  
الجرح<sup>(١)</sup>. وقد رأينا من قبل أن الوسائل النفسية تكفى في تقديرنا لتعريف الركن  
المادى في القتل. لأن القانون لم يحدد صورة السلوك الذى يجرمه إلا أنه إلى  
الوفاء. وإنما نص على فهم القتل. فساغ اعتبار كل وسيلة تحدث الوفاة سالمة  
لتعريف الركن المادى في القتل إلا كان القصد منها لزهات روح الحجى عليه<sup>(٢)</sup>.  
لما في جرائم الاعتناء على الحق في سلامة الجسد. فإن المشرع قد حدد للأفعال  
المادية التى تحقق هذه الجرائم بأنها الضرب أو الجرح أو إعطاء المواد الضارة ومن ثم  
لا تصلح الوسائل النفسية التى لا تنس بهضم الحجى عليه لتكوين الركن المادى في  
جرائم الاعتناء عليه. إذ لا يصدق عليها أنها ضرب أو جرح. وبعد هذا عيباً في  
الشرع القائم بتعاركه. بالنص على عقاب كل فعل يزدى إلى إيذاء الإنسان  
عن طريق التماس بسلامة جسده. إذا توافرت علاقة السببية بين الفعل والإيذاء.  
ولو لم يكن هذا الفعل ضرباً أو جرحاً. فمعاً لا شك فيه أن وسائل الإيذاء النفسية

(١) ونحن لا ننكر أن هذه الأفعال تستوجب مؤاخذة مرتكبها عقاباً. لكنها لا ترقى لاعتبارها مع  
فعل أفعال الضرب أو الجرح. لأن اعتبارها كذلك لا يكون إلا عن طريق تفسير الواجب  
النص التعرّف وهو غير جائز كما نعلم. وقد عدل للمشرع الفرنسي نص القانون ٢٠٩-٢٠١  
من قانون العقوبات ليقر اعتبار أفعال العنف والقصد من قبل الأفعال القاتلة بسلامة  
الجسد. ولو لم يحدد صورة الضرب أو الجرح أو إعطاء المواد الضارة. وقد اعتبر القضاء  
الفرنسي من قبل العنف وأعمال القصد الأفعال التى تنهى الحجى عليه عقاباً. ولو لم  
يصبه ماعداً في سلامة نفسه. ونعتقد أن المشرع الفرنسي يستطيع أن يقرر حلو المشرع  
الفرنسي. بإضافة كل أفعال والقصد والإيذاء إلى الأفعال التى اعتبرها قبل كسالة على  
سلامة الجسد. لأن التفسير الواجب القصد المبالغة بما يزدى إلى شدة الضرر لكل  
أفعال الاعتناء على سلامة الجسد بعد اتصال القياس في مجال التعرّف. ولو كان يقتصر  
كفلاً عن الزيادة المبالغة للمشرع ويقتض مع علة التعرّف. يزدى ما يقتضيه إليه أنه في  
القياس غير القصد بسلامة الجسد توجب للمشرع أن يسم صورة السلوك الذى يكون أن يقتض  
هذا الاعتناء. فاعتبر مطلق والإيذاء. دون تحديد لصورته كما سنرى في الموضع ٢٤٤  
من قانون العقوبات.

(٢) وتوافرت علاقة السببية بينها وبين الوفاة بطبيعة الحال.

يمكن أن تؤدي إلى مساس غير مباشر بجسم المجنى عليه رغم عدم انطباع وصف الضرب أو الجرح عليها.

### جـ - إعطاء المواد الضارة :

إعطاء المواد الضارة يقصد به تناولها فعلاً، سواء عن طريق الفم أو الأثف أو بأي وسيلة أخرى<sup>(١١)</sup>. ولا معنى ذلك ضرورة تسليم المادة الضارة من الجاني إلى المجنى عليه حتى يتحقق فعل الأعطاء، بل يكفي أن توضع المادة في متناول المجنى عليه على نحو يؤدي إلى وصولها إليه، كما لو مزجت المادة الضارة بدوائه أو بشرابه معدله، أو سلمت إلى شخص استعان به الجاني لتوصيلها إلى المجنى عليه، سواء كان هذا الشخص يعلم بكنه المادة الضارة أم يجهل ذلك. فالإعطاء تبهر بتصرف إلى كل نشاط للجاني تكون نتيجته وصول المادة الضارة إلى جسم المجنى عليه كي تباشر تأثيرها الضار بسلامته البدنية أو النفسية.

وينصب فعل الإعطاء على مواد وصفها المشرع بأنها «ضارة» بالصحة، دون أن يحدد ماهيتها أو صورها. لذلك فكل المواد الضارة سواء في نظر القانون لتحقيق الركن المادي للجريمة، يستوي أن تكون المادة صلبة أو سائلة أو غازية، بل قد تكون المادة عبارة عن ميكروب أو فيروس مرض معد يحقنه الجاني للمجنى عليه بقصد الاضرار به دون أن يقصد قتله، فيعد ذلك إعطاءً لمادة ضارة بالصحة<sup>(١٢)</sup>.

وقد تكون المادة قاتلة بحسب طبيعتها، لكن الجاني يعتقد أنها ضارة فقط بصحة الإنسان، فيعطئها للمجنى عليه بقصد الإيذاء، فتقوم بفعله جريمة إعطاء المواد الضارة وليس جريمة التسميم ولو توفي المجنى عليه على إثر تناولها. وبصفة عامة يمكن القول بأن المادة تكون «ضارة» إذا أحدثت اضطراباً أو اختلالاً في الحالة

---

(١١) كما لو وضعت المادة الضارة على جلد المجنى عليه لتتسرب من خلال مسامه إلى داخل الجسم، أو حقنت المادة للمجنى عليه.

(١٢) مثال ذلك أن ينقل الجاني سمّاً للمجنى عليه دماً ملوثاً بفيروس والإيدز، بنية الإيذاء البدني دون أن تتراكم لديه نية ازهاق روحه.

الصحة للإنسان، سواء في ذلك الصحة البدنية أو النفسية أو العقلية<sup>(١)</sup>.

والعبارة في وصف المادة بأنها «ضارة» هي بالأثر النهائي الذي يحدثه تعاطيها، وليس بالأثر الوقتي لها. ذلك أن المادة قد تحدث عقب تناولها بعض الاضطراب العارض في وظائف الجسم، لكنها تؤدي في النهاية إلى فائدة صحية مؤكدة، فلا تعتبر مادة ضارة، ولا تتحقق باعطائها الجرعة التي نحن بصدها، مثال ذلك من يعطى مريضاً بالحساسية بقصد التخفيف من آلامه مضاداً للحساسية يحدث لديه خمولاً أو إعياءً وقتياً.

### ثانياً : نتيجة الاعتداء :

يتمتع أن يؤدي فعل الاعتداء إلى نتيجة إجرامية، تتمثل في الأذى الذي يلحق بجسم المجنى عليه، أي أن النتيجة التي يجرمها القانون هي المساس بحق المجنى عليه في سلامة جسمه. فإذا لم يترتب على الفعل أي مساس بسلامة جسم المجنى عليه، أي إذا لم يصبه فعل الجاني بأذى فعلي، فلا تقوم جريمة من جرائم الضرب أو الجرح أو إعطاء المواد الضارة. والقاعدة أنه لا عقاب على الشروع في جرائم الاعتداء على سلامة الجسم، لأن أغلبها من المنع ولم ينص الشرع على عقاب الشروع فيها، فإذا أن تتحقق النتيجة فيعاقب المتهم على جنحة تامة، وإما لا تتحقق فلا تقوم الجريمة قانوناً. أما جنايات الاعتداء على الحق في سلامة الجسم، فأغلبها جرائم تتجاوز النتيجة فيها قصد الجاني، ومن ثم لا يتصور الشروع فيها لتختلف أحد أركانها وهو القصد إلى أحداث النتيجة، فجنابة الضرب المفضي إلى موت مثلاً لا يتصور الشروع فيها<sup>(٢)</sup>. أما جنابة الضرب أو الجرح المفضي

---

(١) ويرتكب جريمة إعطاء المواد الضارة بالصحة من يعطى آخر مادة تصيبه بلوثة في العقل أو يفقد مؤقت للوعي. ويرتكب الجريمة من يعطى آخر خراً يفقده الوعي لفترة قصيرة، إذا لمجر من المواد الضارة بالصحة، ولو كان القانون لا يجرم تعاطيها.

(٢) لأن انصراف القصد إلى إزهاق الروح يجعل الجريمة قتلاً عمداً إذا حدثت الوفاة، وشروعاً في قتل عمداً إذا تخلفت الوفاة لأسباب لا تدخل لإرادة الجاني فيها. أما الضرب الذي لا يقصد

إلى عاهة مستتعية، فيتصور فيها الشروع، إذا كان الجاني يقصد إحداث العاهة، ابتداءً، فيعاقب على الشروع إذا تخللت العاهة، دون حاجة إلى نص خاص، لأن الجريمة جنائية.

والقاعدة أن يسأل المتهم عن جرائم الضرب أو الجرح أو إعطاء المواد الضارة، مهما كانت جسامته الأذى الذي أصاب سلامة جسم المجنى عليه، فيستوى أن يكون الأساس بسيطاً أو على درجة معينة من الجسامته. لكن القانون يعتد بجسامته النتيجة نظراً لشدته لعقاب هذه الجرائم، إذا ترتب على الضرب أو الجرح أو إعطاء المواد الضارة مرض أو عجز عن الأعمال الشخصية، أو ترتب عليه حدوث عاهة مستتعية، أو ترتب عليه موت المجنى عليه. وسوف ندرس هذه الظروف المشددة عند الكلام عن عقوبات جرائم الاعتداء على الحق في سلامة الجسم.

### ثالثاً : علاقة السببية :

ينبغي أن يكون الأساس الذي حدث بسلامة جسم الإنسان نتيجة لفعل المتهم ، أى أن تتوافر رابطة سببية بين فعل المتهم وما تحقق من أذى. فإذا انتفت رابطة السببية على هذا النحو، تخلت أحد عناصر الركن المادى، وانتفت مسؤولية المتهم عن الأذى الذى لحق بجسم المجنى عليه. وانتفاء رابطة السببية قد يترتب عليه انتفاء مسؤولية المتهم كلية، كما قد يزدى إلى انتفاء مسؤوليته عن النتيجة الجسيمة التى حدثت دون أن تتسبب فى صورتها النهائية إلى فعله. فإذا كان الأذى الذى حدث بجسم المجنى عليه منبت الصلة بالفعل الصادر من المتهم، انتفت مسؤولية الأخير عن جريمة الضرب أو الجرح أو إعطاء المواد الضارة. أما إذا كانت

= منه إحداث الوفاة، ومع ذلك يفضى إلى حدوثها، لا يتصور فيه الشروع ، لأن النتيجة حدثت دون أن يربطها المتهم وإن كان يعاقب عليها . فإن لم تحدث فلا يمكن أن يقال إنه قد شرع فى إحداثها، والقرص أنها غير مقصورة فى الأصل. ويختلف الأمر بالنسبة للضرب المفضى إلى عاهة، لأن المتهم قد يقصد من الضرب إحداث العاهة، فيسأل عن الضرب المفضى إلى عاهة إن تحقق له ما أراد. أما إن تخللت العاهة لأسباب خارجة عن إرادته ، صح القول بأنه شرع فى إحداثها لكونها كانت مقصودة ابتداءً من الضرب.

الرفاة أو العاهة التى حدثت منتهة الصلة بفعل الاعتناء الذى أتاه المتهم، انتفت  
مسؤولية المتهم عن هذه النتيجة الجسمية، واقتصرت مسؤوليته عن الضرب أو  
الجرح العمد فى صورته البسيطة.

ومعيار علاقة السببية بين فعل المتهم والأذى الذى حدث بجسم المجنى عليه  
يتحدد وفقاً لذات الضوابط التى ذكرناها عند الكلام عن علاقة السببية فى جرائم  
القتل. فيسأل الجانى عن النتيجة التى تحققت إذا كان فعله، مضافاً إليه العوامل  
العادية المألوفة، قد أدى إلى حدوث الإصابة التى لحقت بالمجنى عليه. أما إذا  
ساهمت مع فعل المتهم عوامل شاذة غير مألوفة هى التى سببت النتيجة أو زادت من  
جسامتها، فإن رابطة السببية تنقطع بين فعل الجانى والنتيجة أياً كانت، أو بين  
فعله والنتيجة الجسمية التى حدثت. وقد صاغت محكمة النقض هذا المعيار وطبقته  
على جرائم الضرب والجرح عندما قررت أن «الأصل أن المتهم يكون مسؤولاً عن  
جميع النتائج المحتمل حصولها عن الإصابة التى أحدثها ولو كانت عن طريق غير  
مباشر كالترأخى فى العلاج أو الإسهال فيه مالم يثبت أنه كان معصداً ذلك لتجسيم  
المسؤولية»<sup>(١)</sup>. كما قررت المحكمة - فى عبارة عامة - أن محدث الإصابة مسؤول  
عن جميع النتائج المتوقعة حصولها «مالم تتدخل عوامل أجنبية غير مألوفة تنقطع  
رابطة السببية بين فعل الجانى والنتيجة»<sup>(٢)</sup>.

فالمعرة فى تحديد دور العوامل التى ساهمت مع فعل الاعتناء فى إحداث  
النتيجة بالصورة التى حدثت عليها، هى بما إذا كانت عادية مألوفة، ومن ثم يمكن  
توقعها من الرجل العادى، أو شاذة غير مألوفة، ومن ثم تخرج عن دائرة التوقع.

(١) نقض ٨ مارس ١٩٦٥، مجموعة أحكام النقض، السنة ١٦، رقم ٤٦، ص ٢١٥؛ ١٤  
نوفمبر ١٩٨٥، السنة ٣٦، رقم ١٨٥، ص ١٠٠٩.

(٢) نقض ١٦ ديسمبر ١٩٦٣، مجموعة أحكام النقض، السنة ١٤، رقم ١٧٠، ص ٩٣١. لكن  
لا يمد من العوامل الأجنبية غير المألوفة مرض المجنى عليه الذى نشأ عن الاجتهاد والانفعال  
كأثر للاعتناء، نقض ٤ ديسمبر ١٩٨٥، مجموعة أحكام النقض، السنة ٣٦، رقم ١٩٧،  
حتى ١٠٩٩.

ومن أمثلة العوامل العادية المألوفة التي يمكن توقعها وتوقع ما يمكن أن تفضي إليه من نتائج، ومن ثم لا تقطع رابطة السببية بين فعل المتهم والنتيجة، الضعف الشيقوخي للمجنى عليه<sup>(١)</sup>، أو إهمال العلاج أو التراخي فيه<sup>(٢)</sup>، أو الحالة الصحية العامة للمجنى عليه<sup>(٣)</sup>، أو إصابته بالتهاب رئوي بسبب رقوده على ظهره أثناء مدة للعلاج<sup>(٤)</sup>، أو رفضه إجراء عملية جراحية خطيرة أو مؤلمة<sup>(٥)</sup>، أما إذا كانت العوامل التي ساهمت في إحداث النتيجة أو مجسمها عوامل شاذة غير مألوف تدخلها في الظروف التي أتى فيها المتهم فعله، بحيث لا يمكن توقعها ولا توقع ما يمكن أن تفضي إليه من آثار، ترتب على تدخلها انقطاع رابطة السببية بين فعل المتهم والنتيجة التي تحققت، مثال ذلك تعمد المجنى عليه عدم علاج نفسه بقصد تسوئ مركز المتهم ومجسم النتيجة<sup>(٦)</sup>، أو الخطأ الجسيم الذي ارتكبه الطبيب المعالج وأدى إلى حدوث عاهة مستديمة بالمجنى عليه، أو الحساسية الخاصة لدى المجنى عليه والتي لا تملك عليها مظاهر خارجية يستدل منها على وجودها لديه<sup>(٧)</sup>، أو إصابة المجنى عليه في حادث سيارة أثناء ذهابه إلى المستشفى للعلاج من الإصابة البسيطة التي أحدثها به المتهم.

والفصل في علاقة السببية، اثباتاً أو نفياً، يعد من المسائل الموضوعية التي يستقل قاضي الموضوع بتقديرها دون رقابة عليه من محكمة النقض، متى كان

- 
- (١) تقض ٢٠ نوفمبر ١٩٣٣، مجموعة القواعد القانونية، ج ٣، رقم ١٥٧، ص ٢٠٧.  
(٢) تقض ١٢ يناير ١٩٤٢، مجموعة القواعد القانونية، ج ٥، رقم ٣٣٦، ص ٦٠٥.  
(٣) تقض ٢١ ديسمبر ١٩٤٨، مجموعة القواعد القانونية، ج ٧، رقم ٧٤٨، ص ٧٠٥ : ٤ ديسمبر ١٩٨٥ السابق الإشارة إليه.  
(٤) تقض ٨ يونيو ١٩٥٣، مجموعة أحكام النقض، السنة ٤، رقم ٣٤٠، ص ٩٤٥.  
(٥) تقض ١٥ أكتوبر ١٩٤٥، مجموعة القواعد القانونية، ج ٦، رقم ٦١٤، ص ٣٦٢.  
(٦) تقض ١٥ أكتوبر ١٩٤٥، مشار إليه في الهامش السابق : ١٤ نوفمبر ١٩٨٥ السابق الإشارة إليه.  
(٧) تقض ٢٥ يونيو ١٩٥٧، مجموعة أحكام النقض، السنة ٨، رقم ١٩٤، ص ٧١٧.

فصله فيها مبنياً على أسباب معقولة تبرز ما إنتهى إليه. لكن قاضى الموضوع يلتزم بالاثبات توافر علاقة السببية إذا أذن التهم في جريمة من جرائم الاعتداء على سلامة الجسم، باعتبارها عنصراً في الركن المادى لهذه الجرائم وشروطاً لتحقيق المسؤولية عنها، فإذا أغفل اثبات توافرها في حكم الافاتة كان حكمه معيباً. وإذا إنتهى قاضى الموضوع إلى توافر علاقة السببية أو عدم توافرها وفقاً لمعيار غير صحيح. أو لا يؤدي إلى مخلص إليه كان على محكمة النقض أن ترأب ما إنتهى إليه وتصححه<sup>(١)</sup>.

## المطلب الثالث

### الركن المعنوى

جرائم الاعتداء على الحق في سلامة جسم الإنسان قد تكون عملية أو غير عمدية. والجرائم العمدية منها يتخذ ركنها المعنوى صورة القصد الجنائى. والقصد المتطلب لقيام هذه الجرائم في صورتها العمدية هو القصد العام، حيث لا يلزم لقيامها توافر أى قصد خاص. وقد أكدت محكمة النقض كفاية القصد العام لقيامها عندما قررت «أن جريمة الضرب لا تتطلب توافر قصد جنائى خاص، بل يكفي لتوافر القصد الجنائى فيها تعدد الضرب»<sup>(٢)</sup>. ويعنى ذلك أن نية الاضرار بالمجنى عليه ليست من عناصر القصد الجنائى، فإذا كان الجانى يستهدف من فعل الاعتداء تحقيق مصلحة للمجنى عليه، توافر لديه القصد الجنائى رغم ذلك، مثال ذلك من يحدث بالمجنى عليه عاهة مستتعة لتخليصه من أداء الخدمة العسكرية أو مساعدته في الحصول على معونة مالية أو على تعويض<sup>(٣)</sup>.

(١) نقض ١٥ أكتوبر ١٩٣٤، مجموعة التواعد القانونية، ج ٢، رقم ٣٧٥، ص ٣٧.

١٥ مايو ١٩٨٥، مجموعة أحكام النقض، السنة ٣٦، رقم ١١٨، ص ٦٦٢.

(٢) نقض ١٣ ديسمبر ١٩٤٩، مجموعة أحكام النقض، السنة الأولى، رقم ٥٠، ص ١٥٥.

(٣) ففى هذه الأحوال يسأل الجانى عن فعله لتوافر القصد الجنائى لديه. أما نية الاضرار التى-

والقصد الجنائي العام يقوم على العلم بأركان الجريمة، وإرادة فعل الاعتداء والنتيجة المترتبة عليه وهي المصالح بسلامة جسم المجني عليه أو صحته.

فينبغي أن ينصرف علم المتهم إلى أنه يأتي فعله على جسم إنسان حي ، فإن كان يعتقد أنه يوجه فعله إلى جثة، انتفى القصد الجنائي لديه لجهله بمحل الاعتداء، وكونه جسد إنسان لا يزال حياً.

كما يتعين أن يعلم المتهم بخطورة الفعل الذي يأتيه على سلامة جسم المجني عليه، فإن جهل هذه الخطورة انتفى القصد الجنائي لديه، مثال ذلك من يضع على جسم المجني عليه مادة حارقة دون علم منه ، أو من يعطى المجني عليه مادة ضارة بالصحة فتنا منه أنها الدواء الذي وصفه له الطبيب، أو الصيدلي الذي يسلم المريض دواءً غير الذي وصفه له الطبيب معتقداً على غير الحقيقة أنه يئامله، فإذا به يحدث ضرراً بصحة المريض (١).

= لا تعدو أن تكون مجرد باعث على ارتكاب فعل الاعتداء، فلا يعتد بانتفاها تطبيقاً للقاعدة العامة التي تنص بأن الباعث على الجريمة لا يعد من عناصر القصد الجنائي فيها. وتطبيقاً لذلك قررت محكمة النقض أنه لا عبرة بالبراعث على ارتكاب الفعل ولو كانت شريفة مبعثها الشفقة واعتقاد المحرم للمصاب راجع نقض ٢٣ أكتوبر ١٩٢٩، مجموعة القواعد القانونية، ج٤ ، رقم ٤١٧، ص ٥٨٥. كما قررت المحكمة أن قول المتهم من أنه قصد إبعاد المجني عليه من مكان الشجرة خوفاً عليها ، فدفعها بيده ووقعت على الأرض إنما يحصل بالباعث وهو لا يؤثر في قيام الجريمة، ولا عبرة به في المسؤولية . نقض ٨ ديسمبر ١٩٥٨، مجموعة أحكام النقض، السنة ٩، رقم ٢٥٢ ، ص ١٠٤٤. كما قضت بمسؤولية المتهم عن الجرح العمد ولو كان طبيباً أو جراحاً يعمل لمحرم المريض وشفاؤه خارج النطاق الذي يغطيه سبب الإيحاء، كما يسأل عن نتائج الجرح من موت أو عاهة ، سواء تحقق الغرض الذي قصد به شفاؤه المجني عليه أو لم يتحقق، نقض ٢٨ مارس ١٩٣٨، مجموعة القواعد القانونية . ج٤ ، رقم ١٨٨، ص ١٨٤. فمحدث الجرح يسأل عنه ولو كان مدفوعاً بحامل الحنان والشفقة، قاصداً مجرد فعل الخير، أو ملجأ طلب المخرج نفسه.

(١) كما لا يتوافر القصد لدى من يتلف سلاحاً لا يعلم بوجوده المخبر به، فإذا برصاصة تتطلق منه وتجرح إنساناً. ولا يتوافر القصد كذلك لدى من يستعمل آلة لعلاج إنسان فيصيبه بجراح أو عاهة مستتجة بسبب جهله بكيفية استعمالها، نقض ٢٧ مايو ١٩٣٥، مجموعة القواعد القانونية . ج٤ ، رقم ٣٨٧، ص ٤٨٤.



وينبغي أن يتوقع المتهم لحظة اتيان فعله النتيجة الاجرامية، ويعتني ذلك أن يتوقع حدوث الأذى بجسم المجنى عليه نتيجة لفعله، ولا يغنى عن التوقع استطاعته، لأن استطاعة التوقع تكفي لتحقيق ركن الخطأ دون ركن القصد. فإذا باع الصيدلى ميном حشرياً لشخص متوقفاً أن يستعمله فى الغرض الذى هو مخصص له مع إتخاذ الاحتياطات التى يفرضها ذلك الاستعمال، دون أن يحظره من مغبة اغفال تلك الاحتياطات التى كان المجنى عليه يجهلها بالفعل، فترتب على سوء استعمالها أصابته بأضرار صحية، فلا يعد القصد متوافراً لدى الصيدلى، ولو كان بإمكانه توقع الأضرار التى أصابت المجنى عليه.

ويتطلب القصد انصراف إرادة المتهم إلى ارتكاب الفعل الذى يمس سلامة جسم المجنى عليه. كما لا يتوافر القصد الجنائى إلا إذا ثبت اتجاه إرادة مرتكب الفعل إلى المساس بسلامة جسم المجنى عليه، أى إذا كان قد تعدد أحداث الأذى البدنى بجسم المجنى عليه. فإذا لم يتعد مرتكب الفعل أحداث الأذى البدنى، انتفى القصد الجنائى لديه، ولو كان قد توقع حلول هذا الأذى به وتطبيقاً لذلك لا يتوافر القصد الجنائى لدى من يقلب كلها بحجر فيصيب إنساناً بجراح، لانتفاء إرادة أحداث الأذى بالمجنى عليه، كما لا يتوافر القصد الجنائى للسبب ذاته لدى الأب الذى يعطى ابنه دواءً دون استشارة طبيب إذا ترتب على ذلك الأضرار بصحته.

وإذا كان القصد لا يتوافر إلا إذا ثبت تعدد إحداث الأذى البدنى بجسم المجنى عليه، فإن القانون لا يتطلب تحديداً لنوع الأذى الذى تتجه إليه الإرادة، فمطلق الأذى البدنى يكفي، ولو كان يسيراً. كما أن المتهم يسأل عن الأذى الذى حدث ولو كانت جسامته قد تجاوزت ما أراد إحداثه بالمجنى عليه من إصابات، فإذا أراد الضرب، لكن فعله أفضى إلى عاهة مستتية أو إلى موت المجنى عليه، تحققت مسؤولية الجانى عن هذه النتيجة على الرغم من أن إرادته لم تتجه إلى إحداثها، على أساس توافر القصد الاحتمالى لديه، إذ كان من الواجب عليه عند اتيان فعل

الضرب أن يتوقع إمكان حصول النتائج التي قد تترتب على فعلته التي قصدنا (١).

ولا يتنفي القصد الجنائي بالغلط في الشخصية أو بالحيدة عن الهدف. فإذا أراد الجاني إحداث الإصابة بشخص معين، لكن فعله أصاب شخصاً آخر غيره، تحققت مسؤوليته العمدية عما حدث من إصابات، لأن القانون يحمي الحق في سلامة الجسم للناس كافة، وتتساوى حقوقهم جميعاً في سلامة أجسامهم. ومن ثم يتوافر القصد إذا وقع الأذى فعلاً «بإنسان» بصرف النظر عن شخصيته وأوصافه التي تميزه عن غيره، لأن الغلط في هذه الأوصاف يتعلق بأمور زائدة عن القدر الذي يعنيه القانون. وتطبيقاً لذلك قضت محكمة النقض بأنه «من المقرر أن الخطأ في شخص المجنى عليه لا يغير من قصد المتهم ولا من ماهية الفعل الجنائي الذي ارتكبه تحقيقاً لهذا القصد، لأنه إما قصد الضرب وتعمد. والعمد يكون باعتبار الجاني وليس باعتبار المجنى عليه» (٢).

ويستوي القصد المحدود والقصد غير المحدود في توافر المسؤولية العمدية. فمن

---

(١) تقض ١٥ أبريل ١٩٤٠، مجموعة القواعد القانونية، ج ٥، رقم ٩٧، ص ١٧٢. والضرب المنفي إلى حافة مستديرة أو إلى موت المجنى عليه يعد مثلاً واضحاً على ما يطلق عليه بعض الفقه «الجرعة التعدية للقصد الجنائي»، إذ هو يقصد من فعله تحقيق نتيجة معينة أخط في حداثتها من النتيجة التي تحققت دون أن تنصرف إرادته إليها. ويطلق الفقه الإسلامي على هذه الصورة «شبه العمد» وهو أقل من العمد وأشد من الخطأ، أي هو درجة من الإرادة تتوسط العمد والخطأ.

(٢) تقض ٦ ديسمبر ١٩٧٠، مجموعة أحكام النقض، السنة ٢١، رقم ٢٧٩، ص ١١٥٧. كما قررت أن الجاني يسأل من جميع النتائج الجسيمة التي تتحقق في شخص من أصابه فعلاً. كما لو كانت قد تحققت في شخص من كان يقصد إصابته، تقض ١٨ فبراير ١٩٤٦، مجموعة القواعد القانونية، ج ٧، رقم ٨٥، ص ٧٦. وقررت أنه «إذا رمى زيد عمراً بحجر فاصداً إصابته فأخطأته الرمية وأصابته بكرة الذي كان يسير مصادفةً بهوار، فإن مسؤولية زيد عن إصابته بكرة هي مسؤوليته عن فعله الذي تعمد ارتكابه، لأن الخطأ في شخص المجنى عليه لا يغير من قصد ولا من ماهية الفعل الجنائي الذي ارتكبه تحقيقاً لهذا القصد»، تقض ٢٨ أكتوبر ١٩٤٠، مجموعة القواعد القانونية، ج ٥، رقم ١٢٨، ص ٢٦٢.

يضع مادة ضارة بالصحة في مياه بئر يشرب منه أهل قرية، يكون مسؤولاً عمداً عن إعطاء المواد الضارة كمن يعطى هذه المادة لشخص معين بمذاته، لأن إرادة إحداث الأذى بصحة إنسان أو عدد من الناس تتوافر في الحاليتين بالتقدير ذاته، ولو لم يعين الجاني شخصيات من أراد إحداث الأذى بهم.

وتعين على حكم الادانة في جريمة من جرائم المساس بسلامة الجسم أن يبين ركن القصد ويثبت توافره، ولا يلزم لذلك أن يتحدث عنه صراحة، وإنما يكفي أن يستفاد ضمناً من عبارات الحكم أو وقائع الدعوى كما أوردها الحكم. والقول بتوافر القصد من علمه مسألة موضوعية يختص بتقديرها قاضي الموضوع، فإذا لم يثبت القصد، وجب اعتبار الواقعة أصابة خطأ إذا توافر ركن الخطأ كما سنرى. لكن إثبات القصد الجنائي في جرائم المرح والضرب العمد لا يشير صعوبات باعتبار أنه من التصور الجنائية العامة.

### أسباب الإيابة في جرائم الاعتداء على سلامة الجسم :

تزول عن أفعال الاعتداء على سلامة الجسم صفة الجريمة في أحوال معينة، ليس بسبب انتفاء القصد الجنائي، الذي يتحقق كما رأينا بتوافر إرادة إتيان السلوك وتحقيق الإيذاء البدني مع العلم بعناصر الجريمة، وإنما لأن القانون يبيع هذه الأفعال تحقيقاً لمصالح معينة يقدر رجحانها على المصلحة المتحققة من التجريم والعقاب<sup>(١)</sup>. وتسرى على أفعال الاعتداء على سلامة الجسم أسباب الإيابة العامة<sup>(٢)</sup>. فالدفاع الشرعي يبيع أفعال الضرب أو المرح إذا توافرت شروطه<sup>(٣)</sup>، واستعمال السلطة يبيع هذه الأفعال بشروط معينة. كما أن استعمال الحق يجد أهم

---

(١) ويعنى ذلك أن القانون يرفع عن الأفعال صفة عدم المشروعية ويعترف بمشروعيتها إذا أرتكبت في ظروف معينة تهدد إتيانها.

(٢) موضع دراسة هذه الأسباب تفصيلاً هو مقرر القسم العام من قانون العقوبات، فتحويل إليه متعاً للتكرار.

(٣) راجع تطبيقاً لذلك نقض ١٤ مارس ١٩٨٥، مجموعة أحكام النقض، السنة ٣٦، رقم ٦٨، ص ٣٩٩.

تطبيقاته في جرائم المساس بسلامة الجسم ، من ذلك حق الزوج في تأديب زوجته إذا خاف نشوزها، ولم يفلح معها الوعظ والهجر في المضجع، إذ يكون له أن يؤدبها بالضرب الخفيف الذي لا يكسر عظاماً ولا يدمى جسداً<sup>(١)</sup>، ومن ذلك أيضاً حق الأب في تأديب ابنه بالضرب في الحدود المعقولة<sup>(٢)</sup>، وحق الطبيب في ممارسة الأعمال الطبية وإجراء الجراحات التي تقتضيها حالة المريض، وحق ممارسة الألعاب الرياضية المعترف بها قانوناً وفقاً للضوابط التي تقرها القواعد المنظمة لكل لعبة<sup>(٣)</sup> وتستند الإباحة في هذه الأحوال إلى النصوص القانونية المقررة للدفاع الشرعي أو لاستعمال الحقوق<sup>(٤)</sup>. كما أن العرف قد يبيح بعض أفعال الضرب الخفيف ، مثل أفعال الضرب التي ترتكبها الأم تأديباً لابنها الصغير. لكن رضا المجنى عليه لا يعد سبباً عاماً لإباحة أفعال الاعتداء على الحق في سلامة الجسم، ومع ذلك يمكن أن يكون لهذا الرضاء قيمة في إباحة بعض الأفعال التي تقس بسلامة الجسم، كما في حالات الرضاء بنقل الدم من شخص إلى آخر، وحالات التبرع ببعض أعضاء الجسم إلى المحتاجين إليها وفقاً لضوابط معينة. وفي غير هذه الأحوال لا يباح الاعتداء على سلامة الجسم ولو كان ذلك بناء على رضا المجنى عليه<sup>(٥)</sup>، فمتركب اعتداء على سلامة الجسم الطبيب الذي يجري جراحة لشخص بناء على

(١) ولغيت محكمة النقض بأن الضرب المحظور هو الضرب الفاحش، وحده هو «الذي يؤثر في الجسم ويغير لون الجلد» ، نقض ٧ يونيو ١٩٦٥ ، مجموعة أحكام النقض، السنة ١٦، رقم ١١، ص ٥٥٢.

(٢) راجع نقض ٢٨ مارس ١٩٢٨ ، مجموعة القواعد القانونية ، ج ١ ، رقم ١٨٨ ، ص ١٨٤.

(٣) فلذا خرج اللاعب عن هذه الضوابط تحققت مسؤوليته المدنية عن الضرب أو الجرح الذي أحدثه.

(٤) راجع المواد ٧، ٦٠، ٦٣ ، ٢٤٥ وما بعدها من قانون العقوبات.

(٥) وهو ماسبق أن قرره بالنسبة للاعتداء على الحق في الحياة، ولو تم بناء على طلب المريض بمرض ميؤوس من شفائه تخليصاً له من آلام قاسية يعاني منها. فالحق في الحياة والحق في سلامة الجسم ليسا من الحقوق الفردية الخالصة للإنسان حتى يجوز له التصرف فيهما كيفما شاء، وإنما هما من الحقوق المختلطة التي يغلب فيها حق المجتمع على حق الفرد، وما كان-

طلبه وتحقيقاً لمصلحة خاصة به، متى كانت حالته الصحية لا تستدعى هذا التدخل الجراحي، كما لو قطع أصبع شخص أو أحدث به عاهة بناء على طلبه تخليصاً له من الخدمة العسكرية مثلاً.

## المبحث الثاني

### الظروف المشددة لعقوبات الاعتداء على سلامة الجسم

إذا توافرت الأركان العامة لجرائم الاعتداء على سلامة الجسم، ولم يترتب على الاعتداء سوى تحقق الأذى البدني اليسير، فلم يسفر عن مرض أو عجز عن الأعمال الشخصية لمدة تزيد على عشرين يوماً، أو عن عاهة، أو عن موت المجنى عليه، كانت عقوبة الضرب أو الجرح أو إعطاء المواد الضارة هي المحبس مدة لا تزيد على سنة أو الغرامة التي لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تجاوز مائتي جنيه. ويعني ذلك أن هذه العقوبة مقررة للاعتداء على سلامة الجسم في صورته البسيطة، التي يتنفى فيها أي ظرف من الظروف المشددة التي ستتكمّل عنها حالاً، ولا يتطلب فيها القانون سوى مجرد الضرب، ولو لم يتخلف عنه جرح أو يستوجب علاجاً. وقد تقررت هذه العقوبة بمقتضى المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات في فقرتها الأولى بالنسبة للضرب والجرح، وأحالت إليها المادة ٢٦٥ من قانون العقوبات بالنسبة لإعطاء المواد الضارة في صورته البسيطة.

لكن القانون نص على عدد من الظروف التي تشدّد عقوبة جرائم الاعتداء على سلامة الجسم. وأهم سبب للتشديد اعتد به القانون هو درجة جسامته الأذى الذي سببه الاعتداء، بالإضافة إلى أسباب أخرى تتعلق إما بقصد الجاني، أو بكيفية تنفيذ الجريمة، أو بصفة المجنى عليه، أو ببيع الجاني على ارتكاب الجريمة. وندرس

= حق للمجتمع فيه غالب، امتنع على الفرد أن يصرف فيه إرادته. راجع بالنسبة للجرح العمد الذي يسأل عنه فاعله ولو كان ومنظوماً إليه يعامل الختان والشققة، قاصداً مجرد فعل الجرح، أو ملجأ طلب المخرج نفسه، تنص ٢٨ مارس ١٩٢٨، مجموعة القواعد القانونية، ج٤، رقم ١٨٨، ص ١٨٤.

فيما يلي الظروف التي تتوقف على جسامه النتيجة الاجرامية ، ثم نعرض للظروف الأخرى التي لا تتعلق بجسامه النتيجة.

## المطلب الأول

### التشديد بالنظر إلى جسامه النتيجة

يعتبر القانون أن جسامه الأذى الذي سببه فعل الجاني سبباً لتشديد عقابه. ويفترض القانون لإعمال التشديد أن فعل الجاني لم يقتصر على أحداث الأذى البسيط، وإنما أفضى إلى مساس جسم بسلامه جسم المجنى عليه. وجسامه الأذى الذي لحق بالمجنى عليه تبرز تشديد العقاب، لأن النتيجة الجسيمة لا يحققها إلا فعل خطير، وهذا الفعل لا يأتيه إلا شخص توافرت فيه خطورة إجرامية تتجاوز تلك التي تكمن في شخصية من يأتي فعلاً لا يسبب سوى الأذى اليسير.

وقد اعتبر المشرع أن النتيجة الجسيمة التي تبرز تشديد العقاب تتخذ إحدى صور ثلاث هي : حدوث مرض أو عجز عن الأشغال الشخصية يزيد على مدة معينة، وحدث عاهة مستديمة، وحدث الوفاة. فالجسامه على هذا النحو متدرجة من تعطيل مؤقت عن الأعمال الشخصية، إلى عاهة دائمة، إلى ازهاق روح المجنى عليه.

وتفترض هذه الظروف المشددة توافر الأركان العامة للاعتداء على سلامة الجسم التي سبق الكلام عنها. كما تفترض تحقق النتيجة الجسيمة التي يعنها القانون فعلاً باعتبارها موجبة للتشديد، وتوافر رابطة السببية بين فعل الجاني وتلك النتيجة ، وفقاً للمعيار الذي اتبعناه في تحديد علاقة السببية<sup>(١)</sup>.

---

(١) فلا يكفي أن تتوافر رابطة السببية بين فعل الجاني ومطلق الأذى الذي أصاب المجنى عليه، وإنما يلزم أن تتوافر رابطة سببية بين فعله والنتيجة الجسيمة التي تحققت حتى يسأل عنها. فإذا كان فعل الجاني ليس هو السبب في النتيجة الجسيمة، انتفت علاقة السببية بين فعله وتلك

## الفرع الأول

### حالات مرض أو عجز عن الأعمال الشخصية

نصت على هذا الطرف الشديد المادة ٢٤١ من قانون العقوبات بقولها «كل من أحدث بغيره جرحاً أو ضرباً<sup>(١)</sup> نشأ عنه مرض أو عجز عن الأعمال الشخصية مدة تزيد على عشرين يوماً يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ستين أو بفرامة لا تقل عن عشرين جنيهاً مصرياً، ولا تتجاوز ثلاثمائة جنيه. أما إذا صدر الضرب أو الجرح عن سبق إصرار أو ترصد أو حصل باستعمال أية أسلحة أو عصي أو آلات أو أدوات أخرى فتكون العقوبة الحبس».

يتضح من النص السابق أن توافر هذا الطرف الشديد يقتضى أن يترتب على فعل الاعتداء إصابة المجنى عليه بمرض أو عجز عن الأعمال الشخصية، وأن تزيد مدة المرض أو العجز على عشرين يوماً. وليس يلزم أن ينشأ عن الاعتداء مرض يقتصر بعجز عن الأعمال الشخصية، وإنما يكفي أن يتحقق أحدهما، لأن المشرع استعمل تعبير «أو» الذى يفيد المفارقة. فالمرض وحده يكفي لتشديد العقاب، ولو لم يمنع المريض من مواصلة أعماله الشخصية.

ويقصد بالمرض كل اعتلال في الصحة يؤدي إلى الاخلال بالسير الطبيعى لوظيفة من وظائف الحياة في الجسم، سواء أن يكون المرض بدنياً أو نفسياً أو عقلياً. والغالب أن يترتب على المرض عجز عن الأعمال الشخصية، لكن ذلك ليس

---

= النتيجة، ومن ثم لا يشدد عقابه عند تحققها. ويحدث ذلك إذا كان تقاوم النتيجة التى سببها فعل الجاني يرجع إلى عوامل شاذة غير مألوفة قطعت رابطة السببية بين الاعتداء الصادر منه والنتيجة الجسمية التى أنقض إليها تدخل هذه العوامل، ففي هذه الحالة يسأل الجاني عن الأذى البسيط دون النتيجة الجسمية.

(١) وما يجرى على الجرح والضرب يسرى على إعطاء المواد الضارة. لأن المادة ٢٦٥ من قانون العقوبات أحالت فيما يتعلق بإعطاء المواد الضارة إلى المواد ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ونصت صراحة على أن العقاب يكون طبقاً لأحكام هذه المواد «على حسب جسامته ما نشأ عن الجريمة ويوجد سبق الإصرار على ارتكابها أو عدم وجوده».

بشرط لاتطابق الطرف المشدد، فالمرض يختلف عن العجز، ومن ثم يكفى أحدهما للتشديد. إنما يشترط أن يكون المرض على قدر من الجسامة حتى يتحقق الطرف المشدد، ولذلك لا يكفى مجرد حدوث الأكم الذى لا يدل على اختلال فى السير الطبيعى لوظيفة من وظائف الجسم. وتقدير وجود المرض ويلوغه درجة الخطورة التى توجب تشديد العقاب من الأمور التى يختص بتقديرها قاضى الموضوع.

أما العجز من الانفعال الشخصية، فيقصد به العجز عن الأعمال البدنية التى يقتضى القيام بها كون جسم الإنسان فى حالة عادية، فلا يقصد بالعجز عن الأعمال الشخصية عجز المجنى عليه عن القيام بالأعمال التى تتطلبها مهنته أو وظيفته، وإلا لكان مؤدى ذلك اختلال جسامة النتيجة باختلاف مهنة المجنى عليه، وعدم انطباق الطرف المشدد إذا كان المجنى عليه فى حالة بطالة ولا عمل له. فالعجز عن الأعمال الشخصية يتحقق إذا أصيبت بعض أعضاء الجسم باصابات تعوق حركتها وتحول دون استعمالها فى الأعمال البدنية العادية، كما لو أدت الإصابة إلى عجز عن تحريك الذراع أو عجز عن المشى أو عن الرؤية مؤقتاً. وتطبيقاً لذلك يتحقق الطرف المشدد ولو كانت الإصابة لم تمنع المجنى عليه عن ممارسة مهنته، وإنما أحدثت لديه إعاقة فى السير أو فى تحريك الذراع، كما لو كان يمارس عملاً ذهنياً. وبالمقابل، فلا يسأل المتهم إلا عن الضرب البسيط، إذا ترتب على الإصابة عجز المجنى عليه عن ممارسة أعمال مهنته، دون أن تعجزه عن الأعمال البدنية العادية، كما لو كان حمالاً أو محترف رفع أثقال وأدى ضربه على ذراعه إلى عجزه عن حمل الأثقال. ولا يشترط أن يكون العجز عن الأعمال البدنية كلياً، وإنما يكتفى بالعجز الجزئى، فإذا كانت الاصابات التى أحدثها المتهم بالمجنى عليه لا تقعه كلية عن ممارسة الأعمال الشخصية، وإنما تسمح له بمزاولة بعض الأعمال البدنية، الخفيفة، فلا معنى ذلك عدم تحقق الطرف المشدد.

وقد تطلب القانون أن يستمر المرض أو العجز الذى أصاب المجنى عليه لمدة تزيد



على عشرين يوماً، أى واحداً وعشرين يوماً على الأقل. والعبرة فى هذا هى باستمرار المرض أو العجز عن الأعمال الشخصية هذه المدة، وليست العبرة بالمدة التى استغرقها علاج المجنى عليه، فقد يستمر العلاج لأكثر من تلك المدة، وقد يزول المرض أو العجز قبل مرور المدة التى تطلبها القانون لاتطابق الظروف المشدد. ومع ذلك يستمر المجنى عليه فى التردد على الطبيب مخالفة منه فى الحرص على صحته<sup>(١)</sup>. وتطبيقاً لذلك قررت محكمة النقض أنه لا يكفى لاتطابق الظروف المشدد أن يذكر لقاضى فى حكمه «أن المجنى عليه مكث تحت العلاج مدة تزيد على عشرين يوماً، لأن هذا القول لا يكفى فى الدلالة على شدة المرض الذى أصاب المجنى عليه، لجواز أن يكون العلاج الذى استمر هذه المدة قاصراً على التردد على الطبيب لعمل غير يرمى أو ما أشبه ذلك من الأحوال التى لا تدل بذاتها على جسامه المرض»<sup>(٢)</sup>. ويجب أن يتضمن حكم الادانة بيان تحقق المرض أو العجز واستمراره فعلاً لأكثر من عشرين يوماً<sup>(٣)</sup>.

وإذا توافر الظروف المشدد بأن أفضى الاعتناء على سلامة الجسم إلى مرض أو عجز عن الأعمال الشخصية لمدة تزيد على عشرين يوماً، كانت العقوبة هى الحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو الغرامة التى لا تقل عن عشرين جنيهاً ولا تجاوز ثلاثمائة جنيه. وتشدد هذه العقوبة إذا توافر سبق الأصرار أو التردد أو حصل الفعل

---

(١) أو يقصد تجسيم مسؤولية المتهم، ويعتمد فى ذلك بتقرير المحكمة الفنية الذى يحدد جسامه المرض أو العجز الذى أصاب المجنى عليه. لكن العبرة هى بالمدة التى استمر خلالها المرض أو العجز فعلاً وليست بالمدة التى قرر الطبيب احتمال استمرار المرض أو العجز خلالها. لذلك إذا قرر الطبيب امكانية استمرار العجز أو المرض مدة تزيد على عشرين يوماً، لكنه لم يستمر كل تلك المدة، وإنما زال بعد مدة أقل من عشرين يوماً، انتفى الظروف المشدد ويجب عقاب المتهم بعقوبة الايذاء البسيط.

(٢) نقض ٨ يناير ١٩٣١، مجموعة القواعد القانونية، ج ٢، رقم ١٥٠، ص ١٨٦، ٢ أبريل ١٩٣٤، ج ٣، رقم ٢٢٧، ص ٣٠٦.

(٣) ويدخل فى حساب المدة التى تزيد على عشرين يوماً، يوم ارتكاب فعل الاعتناء، ويوم انتهاء المرض أو العجز.

باستعمال أسلحة أو عصي أو آلات أو أدوات أخرى، فتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنوات، كما تشدد عقوبة الحبس إلى السجن الذي لا تزيد مدته على خمس سنوات إذا ارتكبت الجريمة تنظيلاً لغرض إرهابي كما سبقت. وتسمى العقوبات ذاتها إذا ترتب المرض أو العجز على إعطاء المواد الضارة.

وإذا تعدد الجناة الذين ساهموا في ارتكاب الجريمة وكان بينهم تفاهم ، توافر الظروف المشددة في حقهم جميعاً، ولو حدثت النتيجة الجسيمة من ضربة لم يتحدد مرتكبها. أما إذا تعد الجناة دون أن تجمع بينهم رابطة المساهمة الجنائية، ستل كل منهم عن فعله وما ترتب عليه من نتيجة، فإذا لم يتيسر تعيين محدث الضربة التي سببت المرض أو العجز عن الأعمال الشخصية، أقتصرت مسؤولية كل منهم عن الضرب البسيط، باعتباره القدر المتين في حقه. لذلك يغطي حكم الادانة ، الذي يقرر تعلل تعيين محدث الضربة لتعدد المتهمين وتعدد الاصابات ثم يعاقب المتهم على أساس أن الاصابة التي أحدثها بالمجنى عليه استوجبت علاجه مدة تزيد على العشرين يوماً<sup>(١)</sup>.

## الفرع الثاني

### القضاء الفعلي إلى عاهة مستديمة

نصت على هذا الظرف المشدد المادة ٢٤٠ من قانون العقوبات بقولها وكل من أحدث بغيره جرحاً أو ضرباً نشأ عنه قطع أو انفصال عضو أو فقد منفعة أو نشأ عنه كف البصر أو فقد إحدى العينين أو نشأت عنه أي عاهة مستديمة يستحيل برؤها يعاقب بالسجن من ثلاث سنين إلى خمس سنين. أما إذا كان الضرب أو الجرح صادراً عن سبق اصرار أو ترصد أو ترهب فيحكم بالاشغال الشاقة من ثلاث سنين إلى عشر سنين.

(١) تقيض ١١ مارس ١٩٤٦ - مجموعة القواعد القانونية ، ج ٧ ، رقم ١٠٨ ، ص ٨٩.

يتضح من النص السابق أن توافر هذا الطرف المشدد يقتضى أن يتخلف عن فعل الاعتناء . إصابة المجنى عليه بعامة مستديرة يستحيل برؤها<sup>(١)</sup> . ولم يعرف القانون العامة المستديرة ، وإنما ذكر أمثلة لها وأتبع تعداد تلك الأمثلة بعبارة «أو أى عامة مستديرة يستحيل برؤها . وقد ذكرت محكمة النقض فى تعريفها للعامة أنها «يتحقق وجودها بفقد أحد الأعضاء أو أحد أجزائه ، وبكل مامن شأنه نقص قوة أحد الأعضاء أو أحد الأجزاء أو تقليل قوة مقاومته الطبيعية»<sup>(٢)</sup> . ويمكن القول بصفة عامة بأن العامة تتحقق إذا فقد الجسم القدرة على أداء إحدى وظائفه الطبيعية ، فقلنا كلياً أو جزئياً لا يرجى شفاؤه . لذلك تتحقق العامة بفقد الجسم عضواً من أعضائه ، أو بفقد منفعة هذا العضو ، أو بفقد حاسة من الحواس ، فقلنا كلياً أو جزئياً متى كان ذلك بصفة مستديرة .

وأهم ما يميز العامة هو استناعتها ، أى كونها تستمر مدى الحياة ، وهو ما يعنى عدم قابليتها للشفا . ولا يهم إمكان تعويض المجنى عليه عن العضو الذي فقده ، أو عن المنفعة التى أذهبها فعل الجانى ، فتعويض نقص الابصار بتظارة طبية أو بعنسة لاصقة لا ينفى حدوث العامة المستديرة ، كما أن الاستعاضة عن فقد ذراع المجنى عليه بلراع صناعية لا ينفى تحقق العامة المستديرة . لذلك قررت محكمة النقض أنه لا ينفى العامة «إمكان الاستعاضة عن الأذن الطبيعية بأخرى صناعية

---

(١) بشرط توافر علاقة السببية بين فعل التهم والعامة المستديرة التى حدثت للمجنى عليه . وكون العامة مستديرة ينهد أنه يستحيل برؤها ، ذلك أن استدامة العامة يلزم عنها حما استحالة برؤها ، فمتى قبل أن العامة مستديرة ، كان معنى ذلك أنها بالية على الدوام والاستمرار مستحيل برؤها والتخلص منها . لذلك فإن إضافة عبارة «يستحيل برؤها » إلى تمييز العامة المستديرة لا يضيف جديداً بل هو تكرار للمعنى بملزمه ، وقد كان المشرع فى غنى عن هذه الإضافة . لذلك لا يجب حكم الادانة أن يقتصر على ذكر حدوث العامة المستديرة دون أن يضيف إلى ذلك أنه «يستحيل برؤها » . راجع نقض ٩ نوفمبر ١٩٣١ . مجموعة القواعد القانونية ، ج ٧ ، رقم ٢٨٤ ، ص ٣٥٧ .

(٢) نقض ٢٣ مايو ١٩٣٨ ، مجموعة القواعد القانونية ، ج ٤ ، رقم ٣٢٨ ، ص ٢٤١ ؛ ١٣ فبراير ١٩٨٥ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ٣٦ ، رقم ٤٠ ، ص ٢٤٥ .

تؤدي وظيفتها تماماً ، ذلك لأن تدخل العلم للتخفيف من آثار العاهة ليس من شأنه أن ينفي وجودها كلية<sup>(١)</sup> . لكن محكمة النقض لم تعتبر فقد الانسان عاهة مستعينة<sup>(٢)</sup> ، بهجة أنها ليست من أعضاء الجسم ، وأن فقدانها لا يقلل من منفعة الفم بطريقة دائمة ، لا مكان استبدالها بأستان صناعية تؤدي وظيفتها ، وهو مالا يمكن قبوله ، لأن امكان الاستعاضة عن الانسان الطبيعية بأخرى صناعية ليس من شأنه أن ينفي حدوث العاهة ، أخلاً بذاات المنطق الذي اعتمدته محكمة النقض بالنسبة للأذن ، كما أن الانسان الصناعية لا تؤدي وظيفة الطبيعية تماماً ، والاسنان على كل حال من أعضاء الجسم ، ولا ينفي عنها هذا التكيف كون الانسان لا يولد بها ، وإنما تنبت بعد ولادته مدة وجيزة وتتغير بعد بلوغه سناً معيناً .

وإذا قُضت العاهة في نقص منفعة العضو ، فلا عبرة بنسبة النقص الذي حدث في منفعة العضو ، أي أن خالصة نسبة العاهة لا يؤثر في وجودها متى كان نقص منفعة العضو دائماً ، فيكفي أن يثبت أن منفعة العضو أو وظيفته قد فقدت ولو فقداً جزئياً ، مثال ذلك النقص في قوة ابصار إحدى العينين ، ولو تعلل تحديد نسبة النقص الطارئ عليها ومناه ، لأن ذلك لا يحول دون القول بوجود العاهة<sup>(٣)</sup> .

وتعتبر العاهة متحققة إذا فقد الجسم عضواً بأكمله ، مثل اليد أو اللراع أو الساق أو الاصبع ، وسواء أن يكون العضو خارجياً كما في الصور السابقة ، أو داخلياً مثل الطحال أو الكلية أو الرئة . وتتحقق العاهة كذلك إذا فقد الجسم جزءاً من العضو ، متى ترتب على فقده نقص في منفعة العضو وتقليل من قدرته على

- 
- (١) نقض أول نوفمبر ١٩٦٦ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ١٧ ، رقم ١٩٩ ، ص ١٠٦١ .  
(٢) نقض ١٩ يونيو ١٩٣٠ ، مجموعة القواعد القانونية ، ج ٢ ، رقم ٦٨ ، ص ٥٨ .  
(٣) وقد قضى تطبيقاً لذلك بأنه إذا كانت عين المجنى عليه ضعيفة الابصار قبل الاعتداء والاصابة ، وكان بها عتامات ، وأنها فقدت الابصار كلية على أثر الاصابة فإن ذلك يكفي لتوافر ركن العاهة المستعينة قانوناً ، ولو لم يتيسر تحديد قوة الابصار قبل الاصابة ، نقض ٣٠ مارس ١٩٥٩ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ١٠ ، رقم ٨٣ ، ص ٣٧٧ ، نقض ١١ مارس ١٩٨٥ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ٣١ ، رقم ٦١ ، ص ٣٥٦ .

أداء وظيفته، مثل فقد سلامة أحد الأصابع أو جزءاً من عظم قعر الجمجمة. بل إن العادة تتحقق ولو لم يفقد الجسم العضو أو جزءاً منه، وإنما حدث عجز فى أداء العضو لوظيفته مع بقاءه فى الجسم، مثل العجز الدائم عن تحريك الذراع، أو عدم استطاعة ثنى مفصل سلامة أحد الأصابع متى كان ذلك يقلل بصفة مستتية من منفعة الأصابع واليد<sup>(١)</sup> أو الكسر فى عظم الفخذ نتيجة دفع المتهم للمجنى عليها ووقعها على الأرض<sup>(٢)</sup>. وتتحقق العادة المستتية بفقد حاسة من الحواس قديماً كلياً أو جزئياً، مثل حاسة البصر أو السمع أو الشم أو النطق. كما تتحقق العادة بفقد قدرة من القدرات الطبيعية للإنسان مثل القدرة على الإنجاب أو على ممارسة العلاقات الجنسية أو على التفكير.

ولا يتلى تحقق العادة أن لا تكون قد حدثت من فعل الجانى مباشرة، وإنما نتيجة لعملية جراحية كانت ضرورية لاتقاذ حياة المجنى عليه أو وقايته من أضرار صحية جسيمة<sup>(٣)</sup>. وتطبيقاً لذلك فإن فقد جزء من عظام الرأس على أثر رفع العظام المكسورة والمتحسفة بعملية «التزينة» ، التى أجريت للمجنى عليه لمنع ضغطها على المخ، يعد عادة مستتية تسببت فيها الاصابات التى أحدثها الجانى، لأن فقد جزء من عظام الجمجمة يجرّد المخ من وقايته الطبيعية، وهذا من شأنه أن يجعل المصاب عرضة للتأثر بالتغيرات الجوية وبالاصابات الخارجية التى قد تقع على هذا الجزء من المخ والتى ماكانت لتؤثر فيه لو كان محمياً بالعظام، وقد تطرأ

(١) تلغى ٤ يناير ١٩٤٣، مجموعة القواعد القانونية ، ج ٦ ، رقم ٥٨ ، ص ٧٨. فإذا كان فقد الجزء من العضو لا يقلل من كفاءة العضو لأداء وظيفته، لم تكن بفقد عادة مستتية، مثال ذلك فقد حاسة الأذن أو جزءاً من صيراتها .

(٢) تلغى ٦ يناير ١٩٥٣، مجموعة أحكام النقض، السنة ٤ ، رقم ١٢٥ ، ص ٣٤٦.

(٣) فليس من شأن ذلك قطع علاقة السببية بين فعل الجانى وتحقيق العادة، لأن التدخل الجراحى لاتقاذ المجنى عليه يعد من المراحل العادية للمأثرة، التى لا تقطع رابطة السببية بين فعل الاعتداء على سلامة الجسم والعادة المستتية التى أسفرت عنها الجراحة التى أجريت للمجنى عليه.

مضاعفات خطيرة نظراً للتعرض لإصابات المخ مستقبلاً<sup>(١)</sup>. وبصفة عامة لا يشترط أن يكون فعل الجاني هو السبب المباشر أو العامل الوحيد الذي أحدث العاهة المستديرة، بل إن المتهم يسأل عن العاهة التي تحققت ، «ولو وجدت إلى جانب الإصابة عوامل أخرى تعاونت بطريق مباشر أو غير مباشر على إحداثها»<sup>(٢)</sup>. من هذه العوامل تراخى المجنى عليه في العلاج أو رفضه إجراء عملية جراحية لمنع حدوث العاهة إذا كانت تعرض حياته للخطر أو تسبب له آلاماً لا يقوى على تحملها.

والقصد الذي يتطلبه القانون لساطة المتهم عن الضرب أو الجرح المفضي إلى عاهة مستديرة هو قصد الضرب أو الجرح، وليس قصد إحداث العاهة، التي يسأل عنها ولو لم تكن إرادته قد انجذبت إلى إحداثها، متى كانت نتيجة محتملة لأفعال الاعتداء التي صدرت عنه، وكان في استطاعته ومن واجبه توقعها. ويدهى أنه إذا قصد الجاني إحداث العاهة المستديرة، توافر القصد الجنائي لديه من باب أولى. وإذا توافر لدى المتهم قصد إحداث العاهة ابتداءً ، وارتكب أفعال الاعتداء على المجنى عيه مبدئاً إحداث عاهة مستديرة له، لكن العاهة لم تحدث بسبب خارج عن إرادة الجاني، كمقاومة المجنى عليه أو تدخل شخص ثالث، عوقب الجاني عن الشروع في جريمة الضرب المفضي إلى عاهة، وعاقب على الشروع فيها دون حاجة إلى نص لتقرير العقاب، لأن الجريمة جنابة.

وإذا توافر الظروف المشدد بأن نشأ عن فعل الاعتداء عاهة مستديرة يستحيل برؤها، كانت العقوبة هي السجن من ثلاث سنين إلى خمس سنين. فإذا كان الفعل

(١) تقض ٢٧ نوفمبر ١٩٣٣، مجموعة القواعد القانونية، ج٢، رقم ١٦٩، ص ٢١٧. وقضى بأنه إذا كان الحكم قد استعطف دوام العاهة من عدم توقع ملء الفقد العظمى بنسج عظمى، وأن كان المحتمل أن يملأ بنسج لبق لا يحقق للمخ ذات الحماية الطبيعية، فذلك استخلاص سائق لا عيب فيه. تقض ٢٧ أبريل ١٩٥٣، مجموعة أحكام النقض، السنة ٤، رقم ٢٧٥، ص ٧٥٥.

(٢) تقض ١٩ ديسمبر ١٩٥١، مجموعة أحكام النقض، السنة ٣، رقم ١١٨، ص ٣٠٦.

صادراً عن سبق إصرار أو تردد أو تريص، كانت العقوبة هي الأشغال الشاقة من ثلاث سنين إلى عشر سنين. ويضاعف الحد الأقصى لهذه العقوبات إذا ارتكبت الجريمة تنفيلاً لفرض ارهاي<sup>(١)</sup>، فيصبح الحد الأقصى لعقوبة السجن عشر سنين، والحد الأقصى لعقوبة الأشغال الشاقة عشرين سنة إذا كان الاعتناء على سلامة الجسم الذي نشأت عنه عاهة مستتية قد ارتكبت تنفيلاً لفرض ارهاي.

وإذا تعدد الجناة وكان بينهم اتفاق، تحققت مسؤولية كل منهم عن العاهة المستتية، ولو تعلم تعيين محدث الضربة التي أدت إلى حدوث العاهة، لأن جرميتهم واحدة، والثابت في حق كل منهم أنه شريك مع محدث العاهة<sup>(٢)</sup>. أما إذا انعدم الاتفاق بينهم، فإن مسؤولية كل منهم تكون على قدر ما وقع منه، ومن ثم لا يسأل عن العاهة المستتية إلا من ثبت أن فعله هو الذي أفضى إليها، أما غيره فلا يسأل إلا عن ضرب بسيط. ويفترض ذلك أنه قد أمكن تحديد محدث الضربة التي سببت العاهة، فإن لم يتمسك تحديده، اقتضت مسؤولية كل منهم على الضرب البسيط، لأن ذلك هو القدر التيقن في حقه، لذلك فاستناد العاهة إلى المتهمين جميعاً لا يصح، حيث لا يجوز أن يحمل الضارب وزر غيره من باقى الضاربين<sup>(٣)</sup>.

## الفرع الثالث

### القضاء الفعّل إلى الموت

نصت على هذا النّزف المشدّد المادة ٢٣٦ من قانون العقوبات، التي تقرّر أن دكل من جرح أو ضرب أحداً عمداً أو اعطاء موادّ ضارة ولم يقصد من ذلك قتلاً

(١) المادة الثالثة من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢ الخاص بمكافحة الارهاب.

(٢) تقض ٤ أبريل ١٩٣٨، مجموعة القواعد القانونية، ج ٤، رقم ١٩٥، ص ٢٠١.

(٣) تقض ٢ أبريل ١٩٣٤، مجموعة القواعد القانونية، ج ٤، رقم ٢٢٩، ص ٣٠٧، ٢٠.

مايو ١٩٥٢، مجموعة أحكام التقض، السنة ٢، رقم ٣٦٢، ص ٩٧٣.

ولكنه أفضى إلى الموت يعاقب بالاشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنوات إلى سبع. وأما إذا سبق ذلك أصرار أو ترصد فتكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة أو السجن».

يتضح من النص السابق أن تحقق هذا الظرف يقتضى اتخاذ الأذى البدنى الذى ترتب على فعل الاعتداء أقصى درجات الجسامة، إذ أن فعل الجانى يؤدى إلى ازهاق روح المجنى عليه، وإن لم يقصد من فعله تحقيق هذه النتيجة. ومعنى ذلك أن الجانى يأتى فعلاً يقصد منه المساس بسلامة جسم المجنى عليه، لكن النتيجة تتجاوز قصده، فتحدث الوفاة التى تعد نتيجة غير مقصودة أصلاً<sup>(١)</sup>. لذلك يعد الضرب المفضى إلى موت صورة من صور المساطة عن النتيجة المتعدية قصد الجانى، وهذا هو الذى يفسر تخفيف العقاب عليها مقارنة بجريمة القتل العمد. ونبين فيما يلى أركان جناية الضرب المفضى إلى موت ثم عقابها.

## أولاً : الركن المادى :

عناصر الركن المادى فى هذه الجريمة ثلاثة هى :

أ - الفعل ، وهو يتخذ احدى صور ثلاث يكفى أحدها إذا أفضى إلى الموت لقيام الجريمة، وهى الضرب أو الجرح أو اعطاء المواد الضارة. ويدخل فى عداد الفعل كل اعتداء على سلامة الجسم يعادل الضرب فى جسامته وإن لم يصدق عليه لغة وصف الضرب. من ذلك كتم نفس شخص بنية هتك عرضه إذ مات نتيجة لذلك<sup>(٢)</sup> . والضغط على عتق شخص فى مشجرة إلى أن يموت مختنقاً إذا لم يتوافر قصد القتل<sup>(٣)</sup>. وإذا اتخذ الفعل صورة من الصور التى وردت فى نص

(١) لذلك يطلق فقهاء الشريعة على هذه الجريمة «القتل شبه العمد» ، لأنه يشبه القتل العمد من جهة انصراف الإرادة إلى الفعل، ولا يشبهه من جهة عدم انصراف الإرادة إلى تحقيق النتيجة وهى موت المجنى عليه، فهو إذن قتل من وجه دون وجه ، فكان «شبه عمد».

(٢) تنص ٣ يناير ١٩٢٩ ، مجموعة القواعد القانونية ، ج ١ ، رقم ١٠٣ ، ١٢٢ .

(٣) جنایات اسکندرية ٦ أبريل ١٩١١ ، المجموعة الرسمية، السنة ١٧ ، رقم ١٣٩ ، ص ٢٨١ .



المادة ٢٣٦ من قانون العقوبات ، فيستوى أن تكون هي الضرب أو الجرح أو إعطاء المواد الضارة.

ب - النتيجة ، هي وفاة المجنى عليه ، أى أنها ذات النتيجة التي يجرمها القانون في القتل، ويستوى أن تتحقق فور إتيان الفعل أو أن تتراخى فترة من الزمن معها طالت، متى توافقت رابطة السببية بين الفعل والوفاة<sup>(١)</sup>. لكن يلزم تحقق الموت فعلاً، فإن تخلف، فلا وجود لهذه الجريمة ولو كان احتمال تحققه كبيراً. فإذا أحدث المتهم بالمجنى عليه إصابات جسيمة يحتمل أن تؤدي إلى الموت ، لكن المجنى عليه أسعف بالعلاج، تحققت مسؤولية المتهم عن فعله حسب النتيجة التي أفضى إليها<sup>(٢)</sup>. لكنه لا يعد شارباً في جناية ضرب أفضى إلى موت، لأنها لا تقبل بحسب طبيعتها الشروع لاتقاء قصد أحداث الوفاة التي يسأل عنها الجاني باعتبارها نتيجة محتملة لفعله.

ج - علاقة السببية ، وينبغي أن يثبت توافرها بين فعل الاعتداء ووفاة المجنى عليه<sup>(٣)</sup>. ويرجع في تحديد توافر أو إنتفاء رابطة السببية إلى ماسبق أن ذكرناه بصدها. ويكفى أن يكون فعل المتهم هو أحد العوامل التي أسهمت في أحداث الوفاة، متى كانت العوامل الأخرى عادية مأثرف تدخلها، وكان في استطاعة المتهم توقعها، وتطبيقاً لذلك قضت محكمة النقض بأنه «متى ثبت أن الضرب الذي وقع من المتهم هو السبب الأول المحرك لعوامل أخرى متنوعة تعاونت - بطريق مباشر أو غير مباشر - على أحداث وفاة المجنى عليه كالضعف الشيخوخى أو احمال

(١) تنص ٣ يناير ١٩٢٩، مجموعة القواعد القانونية ، ج ١ ، رقم ٩٠ ، ص ١٠٧ ، وفيه تقرير المحكمة أن «مضى زمن بين الحادثة والوفاة لا يبرح المسؤولية الجنائية عن متهم متى ثبت أو وفاة للمجنى عليه كانت نتيجة الإصابة الواقعة منه».

(٢) أى تبعاً لما إذا كان قد أحدث عاتمة مستديرة (م ٢٤٠ ج) ، أو أحدث مرحاً أو عجزاً عن الأعمال الشخصية لمدة تزيد على عشرين يوماً (م ٢٤١ ج) ، أو إذا كان ضرباً بسيطاً لم يتخلف عنه شيء من ذلك (م ٢٤٢ ج) .

(٣) تنص ١٢ ديسمبر ١٩٢٨ ، مجموعة القواعد القانونية ، ج ١ ، رقم ٤٨ ، ص ٦٨ .

العلاج ، فالمتهم مسؤول عن كافة النتائج التي ترتبت على فعله وماخوذة في ذلك بقصد الاحتمالي ولو لم يتوقع هذه النتائج ، لأنه كان يجب عليه قانوناً أن يتوقعها<sup>(١)</sup> . وقضت المحكمة بأنه لا ينفي علاقة السببية أن تحصل عقب الفعل مضاعفات أو تطراً على المجنى عليه أمراض مما يسهم مع الجروح في أحداث الوفاة ، كما لو تقيح الجرح ووصلت عدواه إلى المخ<sup>(٢)</sup> أو أن يصاب المجنى عليه بالتهاب رئوي بسبب وقاده على ظهره أثناء مدة العلاج<sup>(٣)</sup> .

لكن علاقة السببية بين الفعل والوفاة تنتفي ، إذا تدخلت بين فعل المتهم والوفاة عوامل شاذة ، غير متوقعة ولا مألوف تدخلها ، هي التي أدت إلى إحداث الوفاة . من ذلك تعدد المجنى عليه عدم علاج نفسه لتجسيم مسؤولية الجاني<sup>(٤)</sup> . أو الخطأ الجسيم للطبيب المعالج ، أو انتحار المجنى عليه على أثر الإصابة . وإذا انتفت علاقة السببية بين فعل الجاني والوفاة ، فليس معنى ذلك عدم مساهمته مطلقاً ، وإنما يسأل عن القدر من المساس بسلامة الجسم الذي تسبب فيه فعله .

## ثانياً : الركن المعنوي :

يتطلب الركن المعنوي توافر القصد الجنائي لدى المتهم . والقصد المتطلب هو قصد ارتكاب الجرح أو الضرب أو قصد إعطاء المواد الضارة ، وليس قصد أحداث

(١) نقض ٢٠ نوفمبر ١٩٣٣ ، مجموعة القواعد القانونية ، ج ٣ ، رقم ١٥٧ ، ص ٢٠٧ : ٤

نوفمبر ١٩٨٥ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ٣٦ ، رقم ١٨٥ ، ص ١٠٠٩ .

(٢) نقض أول يناير ١٩٤٥ ، مجموعة القواعد القانونية ، ج ٦ رقم ٤٤٤ ، ص ٥٧٩ . ولا تتطرق رابطة السببية إذا أصيب المجنى عليه أثناء العلاج بتسوس في عظام الجدارية والصداعية اليمنى فاستوصل بعضها ثم -سبل له تجميع صديدي بأعلى الرأس فعملت له فتحة ثم توفي نتيجة الامتصاص العفن الناشئ عن الجروح بالإضافة إلى الحالة السيئة للقلب والرئتين والكبد والطحال . نقض ٢ مارس ١٩٤٢ ، مجموعة القواعد القانونية ، ج ٥ ، رقم ٣١٣ ، ص ٦٢٦ .

(٣) نقض ٨ يونيو ١٩٥٣ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ٤ ، رقم ٣٤٠ ، ص ٩٤٥ .

(٤) نقض ١٢ يناير ١٩٤٢ ، مجموعة القواعد القانونية ، ج ٥ ، رقم ٣٣٦ ، ص ٦٠٥ . لكن علاقة السببية لا تنتفي إذا رفض المجنى عليه أن يجسرى له جراحة =

الوفاة، وإلا كانت الجريمة قتلًا عمدًا وليست ضرباً أفضى إلى موت. ويقوم القصد الجنائي على العلم وإرادة إحداث الإيذاء البدني، سواء كان الأذى الذي اتجهت إليه إرادة الجاني يسيراً أو جسيماً، متى كان لم يبلغ حد ازهاق روح المجنى عليه. والقصد المتطلب لتهايم هذه الجريمة هو القصد العام، فلا يشترط لقيامها توافر أي قصد خاص<sup>(١)</sup>. فإذا لم يتوافر قصد إحداث الأذى البدني، تحققت مسؤولية التهم عن الوفاة باعتبارها قتلًا خطأ طبقاً للمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات. وتطبيقاً لذلك اعتبرت محكمة النقض جنحة قتل خطأ إدخال «تموجي» في المسالك البولية للمجنى عليه كسطرة معدنية بطريقة غير فنية لمعالجه من آلام كان يشعر بها عند التبول، مما أدى إلي إحداث جروح نشأ عنها تسمم دموي أدى إلى الوفاة<sup>(٢)</sup>، وقد اعتبرت المحكمة الواقعة قتلًا خطأ لاتعدام قصد الجرح الذي تسبب في الوفاة لدي المتهم.

### ثالثاً : العقوبة :

إذا توافرت الأركان السابقة، فقد قرر المشرع للضرب أو الجرح أو إعطاء المواد الضارة الذي أفضى إلى الموت عقوبة الأشغال الشاقة أو السجن من ثلاث إلى سبع سنين. وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن من ٣ إلى ١٥ سنة إذا توافر سبق الإصرار أو التردد أو كانت الجريمة قد ارتكبت تنفيذاً لغرض إرهابي . فإذا إجماع طرف سبق الإصرار أو التردد مع طرف ارتكاب الجريمة تنفيذاً لغرض إرهابي ، كانت العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة<sup>(٣)</sup>.

= تعرض حياته للخطر أو توله إهلاًماً شديداً، لأن هذا الرفض سلوك مألوف يجب توقعه، إذ من الطبيعي أن يضر المجنى عليه بحياته أو يضر بنفسه عن تحمل الآلام المبرحة. نقض ١٥ أكتوبر ١٩٤٥، مجموعة القواعد القانونية . ج ١ . رقم ٦١٤، ص ٧٦٧.

(١) نقض ١٣ يناير ١٩٦٩، مجموعة أحكام النقض، السنة ٢٠، رقم ٢٣، ص ١٠٤.

(٢) نقض ٢٧ يناير ١٩٣٥، مجموعة القواعد القانونية، ج ٢، رقم ٣٨٧، ص ٤٨٤.

(٣) المادة الثالثة لفترة ٣ من قانون مكافحة الإرهاب.

ويستحق العقوبات السابقة كل من ساهم في جريمة الضرب المفضى إلى موت  
 بوصفه فاعلاً، دون تفرقة بين من ارتكب الضربة التي أحدثت الموت أو غيره من  
 الفاعلين، متى كان بينهم تفاهم سابق على الاعتداء على سلامة جسم المجنى  
 عليه. كما يستحق تلك العقوبات الشريك في الضرب أو الجرح أو إعطاء المواد  
 الضارة، باعتبار الوفاة نتيجة محتملة للاتفاق أو التحريض أو المساعدة التي  
 حصلت تطبيقاً للمادة ٤٣ من قانون العقوبات<sup>(١)</sup>. أما إذا لم يكن بين المساهمين  
 اتفاق على الاعتداء، فلا يسأل عن الوفاة إلا من أحدث الضربة أو الضربات التي  
 أقضت إلى الوفاة أو ساهمت في إحداثها<sup>(٢)</sup>. فإذا تعلل تحديد محدث الضربة أو  
 الضربات التي أدت إلى الوفاة، تحققت مسؤولية الجميع عن الضرب البسيط أو عن  
 الضرب الذي نشأ عنه مرض أو عجز عن الأعمال الشخصية لمدة تزيد على عشرين  
 يوماً بحسب الأحوال، فذلك هو القدر المتيقن في حق كل منهم<sup>(٣)</sup>.

## المطلب الثانى

### التشديد لأسباب لا تتعلق بجسامة النتيجة

بالإضافة إلى الظروف المتعلقة بدرجة جسامة النتيجة الإجرامية، قرر المشرع  
 عدداً من الظروف المشددة لعقاب جرائم الاعتداء على سلامة الجسم لا علاقة لها

---

(١) وتطبيقاً لذلك قررت محكمة النقض أن وحكم القانون في جرائم الضرب أن من تعمد ضرب  
 شخص يكون مسؤولاً عن النتائج المحتملة لهذا الفعل ولو لم يكن قد قصد بها . فالضارب  
 يحاسب على مقدار مدة العلاج أو تخلف عادة عند المجنى عليه أو وفاته من الضرب.  
 وشريكه في الضرب يكون مسؤولاً عن كل هذه النتائج لأن القصد الجنائي الذي يتطلبه  
 القانون في جريمتيهما ليس إلا انتواء الضرب . نقض ١٥ أبريل ١٩٤٠ . مجموعة القواعد  
 القانونية ، ٥٥ ، رقم ٩٧ ، ص ١٧٢ .

(٢) نقض ٢ مايو ١٩٦٦ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ١٧ ، رقم ٩٩ ، ص ٥٥١ .

(٣) نقض ٦ فبراير ١٩٥٦ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ٧ ، رقم ٤٦ ، ص ١٣٦ .

بدرجة جسامه النتيجة. هذه الظروف ترجع إما إلى نفسية المجانى وقصده، وهى سبق الاصرار أو استهداف تحقيق غرض ارهابى، وإما إلى كيفية تنفيذ الجريمة ، كونها التردد أو استعمال أدوات معينة، وإما إلى صفة خاصة فى المجنى عليه، وهى كونه جريح أو عاملاً بوسائل النقل العام ، وإما التوافق على التعدى والإبلاء . وقد أشرنا إلى بعض هذه الظروف من قبل ورأينا أثرها فى تشديد العقاب بالنسبة للجرائم التى وردت بشأنها، ونكرر الإشارة إليها مع باقى الظروف الأخرى التى لا تتعلق مثلها بجسامه النتيجة.

## الفرع الأول

### سبق الاصرار والتردد

لا يختلف مدلول سبق الاصرار والتردد <sup>(١)</sup> فى جرائم الاعتداء على سلامة الجسم عن مدلوله فى جرائم الاعتداء على الحق فى الحياة. كما أن علة التشديد إذا كانت الجريمة مصحوبة بأحد الطرفين واحدة فى الحاليتين. وقد نصت على هذين الطرفين المواد ٢٣٦ ، ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ من قانون العقوبات. أما المادة ٢٦٥ التى أحالت إلى نصوص المواد ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ فلم تذكر سوى ظرف سبق الاصرار إذا أعطى شخص لشخص آخر جواهر غير قاتلة نشأ عنها مرض أو عجز وقتى. لذلك يسرى ظرف سبق الاصرار على كل جرائم الضرب والجرح واعطاء المواد الضارة، بينما لا يسرى ظرف التردد إلا على ماورد منها فى باب القتل والجرح والضرب. ويعنى ذلك أن ظرف التردد لا يسرى على جريمة المادة ٢٦٥ ع . وهى جنحة اعطاء جواهر غير قاتلة إذا نشأ عنها مرض أو عجز وقتى يقل أو يزيد على

---

(١) استعمل المشرع فى المادة ٢٤٠ لفظ «التردد» بعد لفظ «التردد». لكن هذه الإضافة ليس لها مایورها، لأن لفظ التردد لا يضيف شيئاً إلى لفظ التردد، بل له ذات المعنى.

عشرين يوماً أو نشأت عنها عاهة مستديمة يستحيل برؤها.

أما عن مقدار التشديد الذى يوجهه ترافر أحد هذين الطرفين<sup>(١)</sup>، فهو على النحو الآتى :

أ- المجرم أو الضرب أو اعطاء المواد الضارة فى صورته البسيطة ، يشدد عقابه من الحبس الذى لا تزيد مدته على سنة أو الغرامة التى لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تجاوز مائتى جنيه، إلى الحبس مدة لا تزيد على سنتين أو الغرامة التى لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تجاوز ثلاثمائة جنيه (م ٢٤٢، ٢٦٥ع).

ب- المجرم أو الضرب أو اعطاء المواد الضارة الذى يترتب عليه مرض أو عجز عن الأعمال الشخصية مدة تزيد على عشرين يوماً، يشدد عقابه من الحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو الغرامة التى لا تقل عن عشرين جنيهاً ولا تجاوز ثلاثمائة جنيه، إلى الحبس بين حديه العامين ، أى أن الحبس يرتفع حده الأقصى ويصير الحكم به وجوبياً (م ٢٤١، ٢٦٥ع).

ج- المجرم أو الضرب أو اعطاء المواد الضارة الذى يقضى إلى عاهة مستديمة، يشدد عقابه من السجن الذى لا يقل عن ثلاث سنين ولا يجاوز خمس سنين إلى الاشغال الشاقة من ثلاث إلى عشر سنين (م ٢٤٠، ٢٦٥ع).

د- المجرم أو الضرب أو اعطاء المواد الضارة الذى يقضى إلى الموت، يشدد عقابه من الأشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنوات إلى سبع، إلى الاشغال الشاقة المؤقتة أو السجن من ثلاث إلى خمس عشرة سنة (م ٢٣٦ع).

---

(١) مع ملاحظة أن جريمة المادة ٢٦٥ لا يسرى عليها سوى طرف سبق الاصرار دون طرف التردد.

## الفرع الثاني

### ارتكاب الجريمة تنفيذاً لغرض إرهابي

نصت على هذا الطرف المشدد المادة الثالثة من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢. وقد سبق أن حددنا دلالة الطرف المشدد عند الكلام عن جريمة القتل، لأنه يشدد كذلك عقوبة القتل المنصوص عليه في المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات. وعلة التشديد ترجع إلى أن ارتكاب جرائم الضرب والجرح واعطاء المواد الضارة، وهي جرائم خطيرة في ذاتها، تنفيذاً لغرض إرهابي، يعني أن هذه الجرائم لا يقتصر ضررها على المجنى عليهم فقط، بل إن ضررها يصيب المجتمع ككل، ويتمثل في إشاعة الرعب والفرع والاضطراب بين المواطنين، هذا فضلاً عن أن المساس بالسلامة الجسدية للمواطنين الأبرياء تنفيذاً لغرض إرهابي يتمثل في ترويع كل أفراد المجتمع، بدلاً من أن شخصية المجاني على قدر بالغ من الخطورة على المجتمع. وقد نصت المادة الثالثة من القانون المذكور على سريان الطرف المشدد على الجرائم المنصوص عليها في المواد ٢٣٦، ٢٤٠ - ٢٤٣ من قانون العقوبات، كما أنه يسري كذلك على جريمة المادة ٢٦٥ ع التي أحالت على المواد المذكورة لتحديد العقاب.

ويختلف مقدار التشديد الذي يوجبه توافر هذا الطرف باختلاف الجرائم على النحو التالي :

أ - الجرح أو الضرب أو اعطاء المواد الضارة في صورته البسيطة ( م ٢٤٢ ع )، أو إذا نشأ عنه مرض أو عجز عن الأعمال الشخصية مدة تزيد على عشرين يوماً (م ٢٤١ ع)<sup>(١)</sup>، أو إذا حصل بواسطة استعمال أسلحة أو عصي أو آلات أخرى من واحد أو أكثر ضمن عصبة أو تجمع مؤلف من خمسة أشخاص على الأقل توافقوا

---

(١) أو إذا حصل باستعمال أية أسلحة أو عصي أو آلات أو أدوات أخرى (م ٢/٢٤١).  
٢/٢٤٢.

على التعذيب والابناء (م ٢٤٣ع) ، تكون عقوبته السجن الذي لا تزيد مدته على خمس سنوات<sup>(١)</sup>، أى أن ارتكاب الاعتداء تنفيذاً لغرض اراهاى يعول الجريمة من جنحة إلى جناية، سواء توافر سبق الاصرار أو التردد أم لا، والغالب أن استهداف الغرض الارهاى يقترب بتوافر أحد هذين الطرفين أو كلاهما.

ب - المجرم أو الضرب أو اعطاء المواد الضارة الذي يقضى إلى عاة مستديعة (م ٢٤٠ع) ، يشدد عقابه بمضاعفة الحد الأقصى للعقوبات المقررة بالمادة ٢٤٠ من قانون العقوبات. ويعنى ذلك أن الفعل إذا لم يقترب بطرف سبق الاصرار أو التردد، تكون عقوبته السجن من ثلاث إلى عشر سنين، أما إذا اقترب بأحد هذين الطرفين ، بالإضافة إلى طرف استهداف الغرض الارهاى، فتكون عقوبته الاشغال الشاقة من ثلاث إلى عشرين سنة.

ج - المجرم أو الضرب أو اعطاء المواد الضارة الذي يقضى إلى الموت (م ٢٣٦ع) ، يشدد عقابه إذا استهدف الجاني من الجريمة غرضاً إرهابياً كما يلى :-

١- إذا لم يتوافر سبق الاصرار أو التردد ، تكون العقوبة الاشغال الشاقة أو السجن بين حديهما العامين، بدلاً من الأشغال الشاقة أو السجن من ثلاث إلى سبع سنوات.

٢- إذا توافر سبق الاصرار أو التردد، تكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة ، بدلاً من الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن.

### الفرع الثالث

#### استعمال أدوات معينة فى الاعتداء

ورد هذا الطرف المشدد فى المادتين ٢٤١ فقرة ثانية، ٢٤٢ فقرة ثالثة من قانون

---

(١) وذلك بدلاً من الحبس أو الغرامة بحسب الأحوال



العقوبات ، وتقرر كلاهما عقوبة الحبس بين حديه العامين «إذا حصل الضرب أو الجرح باستعمال أية أسلحة أو عصي أو آلات أو أدوات أخرى».

ويتحقق هذا الظرف إذا كان المتهم لم يقتصر على استعمال أعضاء جسمه في الاعتداء، وإنما استعان بأداة مستقلة عن جسمه، قد تكون سلاحاً أيها كان نوعه أو عصاً أو آلة أيها كان نوعها أو أي أداة أخرى. ولا أهمية لكون الأداة المستعملة في الاعتداء سلاحاً بطبيعته، مثل الخنجر أو البلمطة، أو أداة أخرى استعمالها المتهم عرضاً في الاعتداء، مثل السكين أو الفأس أو عصاً من الخشب أو عوداً من الحديد. بل إن تعبير «آلات أو أدوات أخرى» يشمل كل وسيلة مستقلة عن جسم المتهم، ولو لم تكن سلاحاً بطبيعته أو باستعماله العرضي، فيتوافر الظرف المشدد بالنسبة لمن يضرب آخر أو يجرحه عن طريق الرمي بالحجارة أو باستعمال الحذاء الذي يمتعله. وتتقضي علة التشديد أن يكون من شأن الأداة المستعملة في الضرب أو الجرح الزيادة في إيذاء الجاني عليه ، فإذا لم يكن من شأنها ذلك، فلا يحقق استعمالها الظرف المشدد، مثال ذلك من يضرب آخر وهو يمس قفازاً من الجلد أو القماش أو من يضربه بجريرة يومية يحملها في يده.

وإذا توافر الظرف المشدد، كانت العقوبة الحبس بين حديه العامين بالنسبة للضرب البسيط والضرب الذي ينشأ عنه مرض أو عجز عن الأعمال الشخصية مدة تزيد على عشرين يوماً، ويعنى ذلك أن الجريمة تظل جنحة رغم توافر الظرف. لكنها تتحول إلى جناية إذا حصل الضرب أو الجرح باستعمال الأدوات المذكورة في النص تنهياً لغرض إرهابي، وفي هذه الحالة تكون العقوبة هي السجن الذي لا تزيد مدته على خمس سنوات، سواء توافر سبق الإصرار أو التردد أم لا.

## الفرع الرابع

### صفة المجنى عليه

يشدد عقاب الاعتداء على سلامة الجسم بالنظر إلى صفة المجنى عليه في حالتين : الأولى يكون المجنى عليه في الاعتداء جريح حرب، والثانية يكون المجنى عليه عاملاً في وسائل النقل العام.

#### أولاً : الاعتداء الواقع على جريح الحرب :

نصت على هذا الطرف المشدد المادة ٢٥١ مكرراً من قانون العقوبات. وقد وردت هذه المادة في نهاية الباب المخصص للقتل والضرب والجرح، ولذلك يسري حكمها على جميع الجرائم الواردة في هذا الباب، لكنه لا يسري على جريمة إعطاء المواد الضارة التي نصت عليها المادة ٢٦٥ من قانون العقوبات في باب الاسقاط. ويتحدد معنى جريح الحرب والشروط الموجبة للتشديد وفقاً لما سبق أن ذكرناها عند دراسة هذا الطرف في جرائم القتل العمد. ويترتب على توافر صفة جريح الحرب تغلظ عقاب المتهم على ذات النحر المقرر في حالة ارتكاب الفعل مع سبق الاصرار أو التردد، ويعنى ذلك أن يتحدد العقاب تبعاً لجسامة النتيجة التي تحققت بعد إضافة التشديد المقرر عند توافر طرف سبق الاصرار أو التردد.

#### ثانياً : الاعتداء الواقع على أحد العاملين في وسائل النقل العام :

نصت على هذا الطرف المشدد المادة ٢٤٣ مكرراً من قانون العقوبات، التي تقر أن «يكون الحد الأدنى للعقوبات في الجرائم المنصوص عليها في المواد الثلاث السابقة خمسة عشر يوماً بالنسبة إلى عقوبة الحبس وعشرة جنيهات بالنسبة إلى عقوبة الغرامة إذا كان المجنى عليه فيها عاملاً بالسكك الحديدية أو غيرها من

وسائل النقل العام ووقع عليه الاعتناء وقت أداء عمله أثناء سيرها أو توقفها بالمحطات». وهذا الطرف يشدد عقاب جرائم أخرى، مثل القذف والسب كما سترى، وعلة التشديد فى هذه الحالة تكمن فى رغبة المشرع فى حماية عمال النقل العام، حتى يتمكنوا من أداء أعمالهم، بما يكفل السير المنتظم لوسائل النقل العام.

وفى صدد جرائم الاعتناء على سلامة الجسم، يتحدد نطاق التشديد بالمنح فقط دون الجنائيات، وبمنح الضرب والجرح دون إعطاء المواد الضارة. فنص المادة ٢٤٣ مكرراً من قانون العقوبات يشدد عقاب الجرائم المنصوص عليها فى المواد الثلاث السابقة عليه، وهى المواد ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣. كما يلاحظ أن هذا التشديد لا محل له إذا كانت الجريمة مرتكبة ضد أحد عمال النقل العام تنفيلاً لغرض ارهاى، ذلك أن توافر هذا الغرض يكفى لتشديد عقاب الجرائم المذكورة فى المواد الثلاث إلى السجن الذى لا تزيد مدته على خمس سنوات، بما لا حاجة معه إلى مزيد من التشديد؛ هذا فضلاً عن أن التشديد المقرر فى المادة ٢٤٣ مكرراً من قانون العقوبات يفترض أن عقوبة الجريمة التى يرد عليها التشديد هى الحبس أو الفرامة، وهى لا تكون كذلك إذا توافر ظرف ارتكاب الجريمة تنفيلاً لغرض ارهاى.

ويتطلب إعمال الطرف المشدد أن يكون المجنى عليه من العاملين بالسكك الحديدية أو غيرها من وسائل النقل العام، أياً كانت مرتبته الوظيفية أو نوع العمل الذى يقوم به، فلا يسرى الطرف المشدد إذا كان المجنى عليه من العاملين فى شركات النقل الخاصة. كما يتطلب إعمال هذا الطرف أن يقع الاعتناء على المجنى عليه فى أوقات عمله الرسمى، سواء أثناء سير وسيلة النقل العام أو أثناء توقفها بالمحطات، فإذا وقع الاعتناء فى غير أوقات أداء العمل، انتفى الطرف المشدد ولو كان المجنى عليه موجوداً وقت ارتكاب الجريمة فى وسيلة النقل العام، إذ يكون شأنه فى ذلك شأن غيره من الأفراد العاديين.

وتترتب على توافر الطرف المشدد رفع الحد الأدنى لعقوبة الحبس إلى خمسة

عشر يوماً ، والحد الأدنى لعقوبة الغرامة إلى عشرة جنيهات . أما الحد الأقصى للعقوبتين فيظل كما هو دون تعديل.

## الفرع الخامس

### التوافق على التعدى والايذاء

#### من عصبة أو تمههر

نصت على هذا الطرف المادة ٢٤٣ من قانون العقوبات، التى تقرر أنه وإذا حصل الضرب أو الجرح المذكوران فى مادتي ٢٤١. ٢٤٢ بواسطة استعمال أسلحة أو عصى أو آلات أخرى من واحد أو أكثر ضمن عصبة أو تمههر مؤلف من خمسة أشخاص على الأقل توافقوا على التعدى والايذاء فتكون العقوبة الحبس». وهذه المادة لا تقرر فى الواقع طرأً مشدداً للعقاب يرجع إلى استعمال أدوات معينة فى الاعتداء. لأن التشديد بالنظر إلى وسيلة الاعتداء تقرر من قبل فى المادتين ٢٤١. ٢٤٢، وكان أثره هو رفع العقوبة إلى الحبس. كما أن التشديد الذى تقرر المادة ٢٤٣ ع لا يعنى الفاعل أو الشريك فى الاعتداء، إذ أن كلاهما مسؤول طبقاً للقواعد العامة عن الاعتداء الذى صدر منه<sup>(١)</sup>. من أجل ذلك يكون المجهد فى المادة ٢٤٣ هو تقرير العقاب بالنسبة لأشخاص لا تضى عليهم القواعد العامة صفة الفاعلين أو الشركاء ، وإنما كل ما ينسب إليهم أنهم كانوا ضمن عصبة من الأفراد توافقوا على التعدى والايذاء. وقد قصد المشرع من هذا النص تذليل الصعوبات العملية التى تعرض لمجهد مصدر الاعتداء عندما يكون مرتكب الفعل أحد أفراد عصبة أو تمههر، وهى صعوبات قد تؤدى إلى إقلاصهم جميعاً من العقاب. لذلك يقرر نص المادة ٢٤٣ ع صورة خاصة من المسؤولية الجماعية، تتضمن خروجاً عن القواعد العامة فى المساهمة الجنائية، حتى لا يفلت كل أفراد

(١) وتكون عقوبته الحبس إذا استعمل فى الاعتداء الوسيلة التى ذكرها النص.

## المصبة أو التجمهر من العقاب<sup>(١)</sup>.

ويحدد نطاق تطبيق المادة ٢٤٣ من قانون العقوبات بجرائم الضرب والجرح المنصوص عليها في المادتين ٢٤١، ٢٤٢ ج بصريح النص، أي الضرب أو الجرح البسيط أو الذي ترتب عليه مرض أو عجز عن الأشغال الشخصية مدة تزيد على عشرين يوماً. أما إذا كان الضرب قد أفضى إلى عاهة مستديمة أو إلى الموت، فلا محل لأعمال نص المادة ٢٤٣ ج، وإنما يسأل عن العاهة أو الموت من يثبت أنه أحدث أحدهما أو كان شريكاً للفاعل في ذلك<sup>(٢)</sup>. لكن من لا يعد فاعلاً أو شريكاً في الضرب المفضى إلى عاهة أو إلى الموت، لا يسأل عن تلك النتيجة، ولو كان متواطئاً على التعدي والإيذاء مع من أحدثوا العاهة أو الموت، وكان عددهم يصل إلى خمسة أشخاص على الأقل. وعلى ذلك فالمترافق على الاعتداء الذي لا تثبت له صفة الفاعل أو الشريك، يسأل طبقاً لنص المادة ٢٤٣ من قانون العقوبات، ولو نشأ عن الاعتداء عاهة مستديمة أو وفاة المجنى عليه. ولا يؤخذ في هذا الصدد بما ذهبت إليه محكمة النقض، وأيدها فيه بعض الفقه، من أن والمتعين هو أخذ كل متهم بالقرار المتين في حقه من الضرب ومعاقبته بالمادة ٢٤٢ فقرة أولى من

---

(١) يحصل المخرج هنا في تقرير المسؤولية الجنائية لأشخاص لا يعتبرون فاعلين للجريمة أو شركاء فيها، لأن كل ما ينسب إليهم هو التوافق على التعدي والإيذاء، والتوافق لا يعد اتفاقاً، ومن ثم لا يصلح لأن يكون صورة من صور الاشتراك في الجريمة. لذلك يقرر هذا النص حالة خاصة من أنواع الاجرام أوردها الشارع حكماً استثنائياً لا يتطابق مع المبادئ العامة للمسؤولية الجنائية، كما تقرر محكمة النقض، تقيض ١٥ فبراير ١٩٣٢، مجموعة القواعد القانونية، ج ٢، رقم ٣٣، ص ٤٦٥. وفي هذا الحكم قررت المحكمة أن «التوافق على التعدي هو المحور الذي تدور عليه علاقة التشديد الذي أورده المشرع بوضعه هذه المادة التي أريد بها العقاب على الفكرة الإجرامية الفعلة التي تنشأ عند عصية من المعتدين في وقت واحد وتقتصر شروطها عن توافر شروط الاشتراك بمقتضى القانون وشروط سبق الإصرار».

(٢) تقيض ٢ أبريل ١٩٣٤، مجموعة القواعد القانونية، ج ٢، رقم ٢٢٩، ص ٣٠٧.

قانون العقوبات»<sup>(١)</sup>. فالأخذ بهذا الرأي يؤدي إلى نتيجة شاذة هي أن عقوبة المتوافقين تشدد طبقاً للمادة ٢٤٣ من قانون العقوبات إذا كان الضرب بسيطاً أو نشأ عنه مرض أو عجز عن الأعمال الشخصية لمدة تزيد على عشرين يوماً، بينما تخفف عقوبتهم طبقاً لنص المادة ٢٤٢ فقرة أولى من قانون العقوبات إذا أفضى الضرب إلى عاهة مستديمة أو إلى الوفاة.

ويتطلب نص المادة ٢٤٣ من قانون العقوبات اجماع ثلاثة شروط لمساواة المتوافق على التعدي أو الإيذاء هي :

أولاً ، ارتكاب الضرب باستعمال أسلحة أو عصي أو أدوات أخرى من واحد أو أكثر من المتوافقين، ولم لم يحمل القانون شيئاً من ذلك<sup>(٢)</sup>. ويتحدد مدلول هذه الوسائل وفقاً لما سبق أن ذكرناه بشأنها .

ثانياً : وقوع الاعتداء من واحد أو أكثر من أفراد عصابة أو تجمع مؤلف من خمسة أشخاص على الأقل. ويشترط أن يكون عدد أفراد العصابة أو التجمع خمسة أشخاص على الأقل، فإن قل عددهم عن خمسة، فلا ينطبق نص المادة ٢٤٣ ج ، وإنما يسأل عن الجريمة حسب نتيجتها من كان فاعلاً لها أو شريكاً فيها دون غيره<sup>(٣)</sup>. ويستفاد من عبارة النص أنه لا يلزم لاتطبيقه أن يرتكب كل أفراد العصابة أو التجمع أفعال الاعتداء، وإنما يكفي أن يرتكبه «واحد أو أكثر» منهم، ولو لم تتحدد شخصيته. فالعقاب مقرر على كل من كان موجوداً في العصابة أو التجمع، ولو لم يحصل منه شخصياً أي اعتداء على أحد من المجنى عليهم<sup>(٤)</sup>.

---

(١) نقض ٤ فبراير ١٩٤٦، مجوعة القواعد القانونية ، ج٧، رقم ٧٤، ص ٧٠.  
(٢) نقض ١٥ فبراير ١٩٣٢، مجوعة القواعد القانونية ، ج٢، رقم ٣٣، ص ٤٦٥.  
(٣) نقض ١٦ أبريل ١٩٣٤، مجوعة القواعد القانونية ، ج٢، رقم ٢٣١، ص ٢٠٨.  
(٤) نقض ٦ نوفمبر ١٩٣٠، مجوعة القواعد القانونية ، ج٢، رقم ٩٣، ص ١٨٥؛ ١٦ أبريل ١٩٣٤، مشار إليه في الهامش السابق.

فالتأني ، التوافق على التعدي والابتداء ، ويعني التوافق اتجاه الارادات إلى غرض إجرائي واحد دون أن يحدث بينها تفاهم سابق. ويختلف التوافق عن الاتفاق الذي يقتضي تفاهما سابقاً بين المتهمين ، وبعد لذلك صورة من الاشتراك في الجريمة. وقد عرفت محكمة النقض التوافق بأنه وقام فكرة الاجرام بعينها عند كل من المتهمين ، أى تولد خواطرهم على الاجرام واتجاه خاطر كل منهم اتجاهاً ذاتياً إلى مآتجه إليه خوفاً من سائر أهل فريقه من تعمد ايقاع الأذى بالمجنى عليه<sup>(١)</sup> . فالتوافق يعنى توافداً من يتضم إلي معركة مجرد علمه بحصولها ، ومن يتضم إلى مظاهره ترتكب فيها أعمال اعتناء على سلامة الأشخاص ، ومن يتضم إلى مشاجرة بين فريقين لنصرة أحدهما على الآخر ، يستوى أن تكون المشاجرة عادية أو انتحائية. لكن التوافق لا يعد متوافراً بالنسبة لمن يقترب من مكان المشاجرة بقصد الرغبة في قضاها أو لجرد المشاهدة ، لأنه لا يعتبر جزءاً منها ولا يقوم بدور إيجابى فيها. ويستفاد من ذلك أن نص المادة ٢٤٣ ع ينطبق ولو لم يتوافر سبق الاصرار ، لأن التوافق أضعف من أن يحقق سبق الاصرار الذى يتطلب مرور فترة زمنية على البدء في التنفيذ تتسم بهدوء المتهم في التفكير والتصميم.

وإذا توافرت الشروط السابقة ، تحققت المسؤولية عن أفعال الضرب والجرح بالنسبة لكل من كان عضواً بالعصبة أو التجمع ، ولو لم يكن فاعلاً أو شريكاً في هذه الأفعال. والعقوبة التى توقع على كل فرد من أفراد العصبة أو التجمع هي الحبس بين حديه العامين ، دون تفرقة بين من اعتدى على المجنى عليه وغيره من أفراد العصبة ، مع ملاحظة ما سبق أن ذكرناه من أنه إذا نشأ عن الاعتناء عاهة

(١) تلخ ٢١ فبراير ١٩٢٩ ، مجموعة القواعد القانونية ، ج ١ ، رقم ١٧٢ ، ص ١٨٣ ، ٤ أبريل ١٩٢٩ رقم ٢٢٠ ، ص ٢٥٨ . والمحكمة أن تستنتج التوافق بهذا المعنى من الوقائع المروجة أمامها.

مستديعة أو وفاة ، تحققت مسؤولية الفاعلين والشركاء من أفراد العصابة أو التجمع  
عن هذه النتيجة. أما غيرهم من أفراد العصابة أو التجمع ، فينطبق عليهم نص  
المادة ٢٤٣ من قانون العقوبات.

كما يلاحظ أنه إذا كان أفراد العصابة أو التجمع قد توافقوا على التعدي أو  
الإيذاء تنفيلاً لفرض ارهابي ، تكون العقوبة - وفقاً لنص المادة الثالثة من قانون  
مكافحة الارهاب - هي السجن الذي لا تزيد مدته على خمس سنوات ، بدلاً من  
الحبس الذي لا تزيد مدته على ثلاث سنوات ، مع مراعاة تطبيق العقوبة الأشد على  
الفاعل أو الشريك من أفراد العصابة أو التجمع إذا انضى الاعتداء إلى عاهة  
مستديعة أو إلى الموت. أما غيرهم من المتوافقين فتطبق عليهم عقوبة السجن الذي  
لا تزيد مدته على خمس سنوات إذا توافقوا جميعاً على الاعتداء تنفيلاً لفرض  
ارهابي. أما المتوافق الذي لا يتوافر لديه هذا الفرض ، فيستحق عقوبة الحبس  
المقررة في المادة ٢٤٣ من قانون العقوبات دون تشديد ، ولو توافر الفرض الارهابي  
لدى غيره من الفاعلين ، تطبيقاً لنص المادة ٣٩ من قانون العقوبات<sup>(١)</sup>.

---

(١) فقد اعتبر القانون كل فرد من أفراد العصابة فاعلاً ، ولو لم يرتكب فعل الاعتداء ، على المجنى  
عليه. لذلك ينطبق نص المادة ٣٩ من قانون العقوبات ، ومؤداه أنه إذا وجدت أحوال خاصة  
بأحد الفاعلين تقتضي تغيير وصف الجريمة أو العقوبة بالنسبة له فلا يمتد أثرها إلى غيره  
منهم.



## الفصل الثانى

### الاعتداء غير العمد على سلامة الجسم

#### النص القانونى :

نصت على جرائم الاعتداء غير العمد على سلامة الجسم المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات، التى تنص أن «من تسبب خطأ فى جرح شخص أو إيلائه بأن كان ذلك ناشئاً عن إهماله أو رعونته أو عدم احترازه أو عدم مراعاته للقوانين والقوانين واللوائح والأنظمة يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وغرامة لا تتجاوز مائتى جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين.

وتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنتين وغرامة لا تتجاوز ثلاثمائة جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين إذا نشأ عن الإصابة عاهة مستتية أو إذا وقعت الجريمة نتيجة إخلال الجاني إخلالاً جسيماً بما تفرضه أصول وظيفته أو مهنته أو حرفته أو كان متعاطياً مسكراً أو مخدراً عند ارتكابه الخطأ الذى نجم عنه الحادث أو نكل وقت الحادث عن مساعدة من وقعت عليه الجريمة أو عن طلب المساعدة له مع تمكنه من ذلك.

وتكون العقوبة الحبس إذا نشأ عن الجريمة إصابة أكثر من ثلاثة أشخاص، فإذا توافر طرف آخر من الظروف الواردة فى النقرة السابقة تكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنين».

ويحدد هذا النص أركان جرائم الاعتداء غير العمد على سلامة الجسم، والعقوبات المقررة لهذا الاعتداء، سواء فى صورته البسيطة، أو إذا توافر له ظرف من الظروف المشددة للعقاب.

# المبحث الأول

## أركان جرائم الاعتداء غير العمد

### على سلامة الجسم

أركان هذه الجرائم ثلاثة هي : محل الاعتداء ، والركن المادى والركن المعنوى.

#### أولاً : محل الاعتداء - إحالة :

محل الاعتداء فى جرائم الاعتداء غير العمد على سلامة الجسم هو ذاته محل الاعتداء فى جرائم الاعتداء عمداً على سلامة الجسم. ويعنى ذلك أن محل الاعتداء هو جسم «الإنسان الحى»، فلا يقع الاعتداء إذا كان محله جثة، أو كان محله جنيناً وقع الاعتداء قبل بداية عملية الولادة.

ونحيل فى كل مايتعلق بمحل الاعتداء إلى ماذكرناه عند الكلام عن هذا الموضوع فى جرائم الاعتداء عمداً على سلامة الجسم.

#### ثانياً : الركن المادى :

يتحقق الركن المادى فى جرائم الاعتداء على سلامة الجسم باثبات فعل الاعتداء الذى يتسبب فى إصابة جسم الإنسان بالأذى. فتتأخر الركن المادى فى الاعتداء غير العمد هى أيضاً الفعل والنتيجة وعلاقة السببية بينهما.

#### أ - الاعتداء على سلامة الجسم :

صور الاعتداء التى وردت فى نص المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات هى الجرح والإيذاء. فلم يستعمل المشرع لفظ «الضرب» كما فعل فى الاعتداء عمداً ، ولم ينص على اعتبار «إعطاء المواد الضارة» صورة من صور الاعتداء غير العمد على سلامة الجسم على غرار ماقررتة المادة ٢٦٥ من قانون العقوبات بالنسبة للاعتداء عمداً. لذلك قد يثار التساؤل عن دلالة المغايرة فى صور الأفعال التى تحقق

الاعتناء على سلامة الجسم تبعاً لما إذا كان الاعتناء عمداً أو غير عمد، وما إذا كان الضرب وإعطاء المواد الضارة يخرجان من عداد الأفعال التي تشكل اعتداءً غير عمد على سلامة جسم الإنسان. الواقع أن استعمال تعبير «الإيذاء» ، بالإضافة إلى تعبير «الجرح» ، يشير إلى قصد المشرع في عدم حصر أفعال الاعتناء غير العمد على سلامة الجسم في نطاق معين، فتعبير الإيذاء يشمل كل صور الاعتناء، مثل الضرب والجرح وإعطاء المواد الضارة، بل إنه يغطي كل إعتناء قد لا يتدرج تحت صورة من الصور الثلاث التي جرمها المشرع إذا وقعت عمداً. ولو أن المشرع كان قد استعمل لفظ الإيذاء وحده، لكان ذلك كافياً لتمييز أفعال الاعتناء العمد وغير العمد على سلامة جسم الإنسان، دون حاجة إلى تعدد هذه الأفعال، مما يثير اللبس بالنسبة لأفعال أخرى لم يذكرها النص رغم كونها تشكل اعتداءً واضحاً على الحق في سلامة الجسم. لذلك نعتقد أن لفظ الإيذاء يشمل الضرب وإعطاء المواد الضارة، كما يشمل غير ذلك من صور المساس بالسلامة البدنية للإنسان<sup>(١)</sup>. فيرتكب جريمة الإيذاء من يضرب عن غير عمد إنساناً ، كمن يلوح بعصاه أو يهده دون احتياط، فيصيب إنساناً بضربة أو لكمة دون أن ينشأ عن ذلك جرح. كما يرتكب الجريمة من يعطى عن غير عمد مواد ضارة لشخص، مثال ذلك الصيدلي الذي يخطئ في تركيب الدواء فيسبب مرضاً لمتناوله أو يزيد من حدة المرض الذي يعانى منه، أو الأم التي تنسى أدوية في متناول طفلها، فيتعاطى بعضاً منها ويصاب بمرض أو بعاهة مستديمة، أو الطبيب الذي يخطئ في وصف الدواء الملائم لحالة المريض فيسبب ضرراً صحياً له.

---

(١) ويعنى ذلك أن دلالة لفظ «الإيذاء» وحده أبلغ في شمولها لكل صور المساس بسلامة جسم الإنسان من كافة صور الاعتناء التي نص عليها المشرع. لذلك يكون من الملائم أن يوجد المشرع بين الألفاظ المستعملة في التعبير عن المساس بسلامة الجسم، ويكتفى بتعبير الإيذاء بقرنه ومن تسبب خطأ في إيذاء شخص ..... ، بل إن لفظ الإيذاء مجزئاً من كل وصف يمكن أن يشمل الإيذاء البدني والإيذاء النفسي على حد سواء.

## ب - نتيجة الاعتداء :

يتعين أن يؤدي خطأ المتهم إلى نتيجة إجرامية تتمثل في الأذى الذي يلحق بجسم المجنى عليه، أي أن النتيجة التي يجرمها القانون هنا هي ذات النتيجة التي تترتب إذا كان فعل الاعتداء قد وقع عمداً. فإصابة المجنى عليه بأذى ينال جسمه هي النتيجة التي تترتب على فعل الاعتداء عمداً كان أو خطأ ، وبدون تحققها لا تقوم مسؤولية المتهم عن الإصابة خطأ ، ولو ثبت ارتكابه خطأ جسيماً كان من شأنه أن يؤدي إليها. وإذا لم تتحقق النتيجة الإجرامية، انتفت مسؤولية مرتكب السلوك حتى عن مجرمة الشروع، لأن الشروع غير ممكن في الجرائم غير العمدية لتخلف أحد أركانها، وهو اتجاه الإرادة إلى تحقيق نتيجة إجرامية.

وإذا ترتب على خطأ المتهم وفاة المجنى عليه متأثراً بالإصابات التي لحقت به، فإن مسؤوليته لا تقف عند حد الإصابة غير العمدية، وإنما يسأل عن القتل غير العمد إذا توافرت رابطة السببية بين الخطأ المنسوب إلى المتهم والوفاة. فإذا انتفت رابطة السببية بين خطأ المتهم ووفاته المجنى عليه<sup>(١)</sup>، توقفت مسؤولية المتهم عند حد الإصابة خطأ، لكن الوفاة لم يتسبب فيها الخطأ الذي ينسب إليه.

## ج - علاقة السببية :

علاقة السببية بين خطأ المتهم وإصابة المجنى عليه بالأذى عنصر في الركن المادي لجرائم الإصابة غير العمدية، يترتب على تخلفه عدم مساهمة المتهم عن هذه الجرائم. وتحدد علاقة السببية في جرائم الاعتداء غير العمد على سلامة الجسم وفقاً للذات القواعد التي تحدد وفقاً لها علاقة السببية في الجرائم العمدية منها.

فالعوامل العادية المألوفة التي تساهم مع خطأ المتهم في إحداث الإصابة، لا

---

(١) يحدث ذلك إذا كانت عوامل شاذة غير مألوفة لا يمكن توقعها قد تدخلت بعد السلوك الخاطئ للمتهم وساهمت في إحداث وفاة المجنى عليه الذي أصابه فعل المتهم بجراح.

تقطع رابطة السببية، متى كان فى استطاعة المتهم توقعها، من ذلك مساهمة خطأ المجنى عليه أو خطأ الغير فى احداث الاصابة أو فى الزيادة من جسامتها. أما العوامل الشاذة غير المألوفة التى ساهمت مع فعل المتهم فى احداث الاصابة، دون أن يكون فى استطاعته توقع مساهمتها فى ذلك، فإنها تقطع رابطة السببية بين خطأ المتهم والاصابة التى حدثت بالمجنى عليه على النحو السابق بهانه.

### ثالثاً : الركن المعنوى - إحالة :

الركن المعنوى فى جرائم الاعتداء غير العمد على سلامة الجسم يتخذ صورة «الخطأ» ، وهو ذاته الركن المعنوى فى القتل غير العمد، وقد استعمل المشرع للتعبير عنه فى المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات الألفاظ ذاتها التى استعملها فى المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات الخاصة بالقتل غير العمد<sup>(١)</sup>. والفارق الوحيد بين الخطأ فى هذين النوعين من الجرائم غير العمدية يكمن فيما ينصرف إليه توقع المتهم الذى يخالف واجبات الحيطة والحذر عند اتيان سلوكه المحقق لصورة من صور الخطأ. ففى جريمة القتل الخطأ لا يتوقع المتهم الوفاة أو يتوقعها ولا يتخذ الاحتياطات الكافية لمنع حدوثها، بينما فى جريمة الاصابة خطأ لا يتوقع المتهم حلول الأذى بجسم المجنى عليه، وهذه هى صورة الخطأ البسيط أو الخطأ غير الراعى كما رأينا، أو يتوقع إمكان حلول الأذى البدنى بالمجنى عليه ولا يتخذ الاحتياطات الكافية لمنع حدوثه، وهذه هى صورة الخطأ الراعى أو الخطأ مع التوقع. ويحدد هذا الفارق مدى مسؤولية المتهم الذى يرتكب سلوكاً يوصف بالخطأ، تترتب عليه وفاة المجنى عليه أو اصابته بأذى. فإذا لم يكن فى استطاعة المتهم أن يتوقع سوى اصابة

---

(١) تنص المادة ٢٣٨ ع على عقاب «من تسبب خطأ فى موت شخص آخر بأن كان ذلك شتاً عن إحصائه أو رهوته أو عدم احرازه أو عدم مراعاته للقوانين والقرارات والتراتج والأنظمة...» كما أن المادة ٢٤٤ ع تستعمل العبارات ذاتها مع المغايرة فى التنبؤ الإجرامية المترتبة على الخطأ، فهو تعاقب كل «من تسبب خطأ فى جرح شخص أو إيلائه بأن كان ذلك ناشئاً عن... الخ».

المجنى عليه بأذى، توقفت مسؤوليته عند حد الاعتداء غير العمد على سلامة الجسم، ولو ترتب على فعله وفاة المجنى عليه.

وصور الخطأ التي وردت في نص المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات تبادلية متكافئة ، يكفى تحقيق أى صورة منها لتوافر الركن المعنوى في جريمة الاعتداء غير العمد على سلامة الجسم، يستوى أن تكون هذه الصورة من صور الخطأ العام، مثل الإهمال أو الرعونة أو عدم الاحتراز، أو أن تكون هي الخطأ الخاص المتمثل في عدم مراعاة القوانين والقرارات واللوائح والأنظمة ، على النحو السابق بيانه عند دراسة الركن المعنوى في جريمة القتل غير العمد.

## المبحث الثانى

### عقوبات الاعتداء غير العمد على سلامة الجسم

إذا توافرت أركان الاعتداء غير العمد على سلامة الجسم، وجب العقاب عليه. وقد حدد المشرع عقوبة لهذا الاعتداء في صورته البسيطة، كما نص على ظروف تشدد هذه العقوبة.

#### أولاً : عقوبة الجريمة في صورتها البسيطة :

حددت هذه العقوبة المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات، وجعلتها الحبس الذي لا تزيد مدته على سنة والغرامة التي لا تتجاوز مائتى جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين فقط. والحبس والغرامة المحدد أحدهما الأقصى فحسب، ومن ثم يكون أحدهما الأدنى الذي يجوز النزول إليه هو الحد الأدنى العام للحبس والغرامة. وتلاحظ على هذه العقوبة ماسبق أن لا حظاء على عقوبة القتل غير العمد من عدم تناسبها مع النتيجة التي يجرمها القانون، لا سيما إذا لجأ القاضى إلى الحكم بالحد الأدنى

للحس وحده أو للفرامة وحدها، لأن الاكتفاء بإحدى العقوبتين مسموح به في النص<sup>(١)</sup>.

## ثانياً : الظروف المشددة للعقوبة :

نص المشرع على عدد من الظروف التي تشدد عقاب الاعتداء غير العمد على سلامة الجسم، هذه الظروف تتعلق إما بجسامة الخطأ، وإما بجسامة النتيجة، وإما بجسامة الخطأ والنتيجة معاً.

أ - الظروف المتعلقة بجسامة الخطأ ، هي ذات الظروف التي تشدد عقاب القتل غير العمد، أي وقوع الجريمة نتيجة اخلال الجاني اخلالاً جسيماً بما يفرضه عليه أصول وظافته أو مهنته أو حرفته، أو كونه متعاطياً مسكراً أو مخدراً عند ارتكابه الخطأ الذي نجم عنه الحادث ، أو نكول المتهم وقت الحادث عن مساعدة وقعت عليه الجريمة أو عن طلب المساعدة له مع تمكنه من ذلك . وقد حددنا مدلول هذه الظروف الثلاثة من قبل ، بما لا داعي معه للتكرار. ويترتب على توافر أحد هذه الظروف، تشديد العقوبة إلى الحبس الذي لا تزيد مدته على ستين والفرامة التي لا تتجاوز ثلاثمائة جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين فقط.

ب - الظروف المتعلقة بجسامة النتيجة ، نص المشرع على طرفين منها، ويختلف أثر كل طرف منهما في التشديد عن أثر الآخر.

أ - إصابتها للإصابة إلى عاهة مستديمة بالمعنى السابق تحديده. ويترتب على هذا الطرف تشديد العقاب بذات الكيفية التي يشدد بها إذا توافر أحد الظروف المتعلقة بجسامة الخطأ، فتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على ستين والفرامة التي لا تتجاوز ثلاثمائة جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين. ونلاحظ عدم تناسب العقوبة مع جسامة النتيجة التي ترتبت على الخطأ، ويبدو أن المشرع لم

(١) يعني ذلك إمكان الحكم بالحبس في جريمة إصابة خطأ لأربع وعشرين ساعة، أو بالفرامة في حده الأدنى العام.

ينظر إلا إلى جسامه الخطأ ، ولم يعول كثيراً على جسامه النتيجة ، حيث أن أحداث عاهة مستديرة خطأ قد لا يكلف المتهم سوى الحبس أو الغرامة في حدهما الأدنى العام<sup>(١)</sup> .

ك- تعدد المجنى عليهم ، اعتبر المشرح - كما في القتل غير العمد - أن تعدد المجنى عليهم بعد طرفاً مشدداً لعقاب جريمة الإصابة غير العمدية . ويتحقق هذا الطرف إذا كان خطأ المتهم قد تسبب في إصابة أكثر من ثلاثة أشخاص . والفرض أن أصابهم لم ينشأ عنها عاهة مستديرة لأحدهم ، وإلا تحقق ظرف مشدد آخر يتمثل في إجماع تعدد المجنى عليهم مع حدوث العاهة المستديرة لواحد أو أكثر منهم . ويترتب على توافر ظرف تعدد المجنى عليهم وحده أن تكون العقوبة الحبس بين حده الأدنى والأقصى العامين<sup>(٢)</sup> ، فلا وجود لعقوبة الغرامة في هذه الحالة .

ح- تعدد الظروف المشددة ، يفترض هذا الطرف أنه قد ترتب على الجريمة إصابة أكثر من ثلاثة أشخاص ، بالإضافة إلى توافر أحد الظروف المشددة الأخرى التي نصت عليها الفقرة الأولى من المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات ، كما لو أصيب واحد منهم أو أكثر بعاهة مستديرة ، أو كانت الجريمة قد وقعت نتيجة إخلال الجاني أخلاقاً جسيماً بما تفرضه عليه أصول وظيفته أو مهنته أو حرفته . أو كان متعاطياً مسكراً أو مخدراً عند ارتكابه الخطأ الذي نجم عنه الحادث ، أو كان قد نكل وقت الحادث عن مساعدة من وقعت عليه الجريمة أو عن طلب المساعدة له مع تمكنه من ذلك . فإذا إجتمع ظرف تعدد المجنى عليهم مع ظرف آخر ، كانت العقوبة الحبس

(١) لذلك يكون من اللازم في هذه الحالة أن يضح المشرح لهاتين العقوبتين حداً أدنى يزيد عن حدهما الأدنى العام . ومع ذلك فإن القاضي يراعى غالباً عند تقدير العقوبة جسامه النتيجة التي تحققت .

(٢) وكان يتعين في هذه الحالة على المشرح مراعاة جسامه : نتيجة بصورة أكثر ملاءمة ، بوضع حد أدنى للحبس يزيد عن حده الأدنى العام .



مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات. وواضح أن اجتماع الظروف على هذا النحو يجعل الجريمة على قدر كبير من الخطورة، يبرر الإلتجاء إلى وضع حد أدنى للحبس على النحو الذي ذهب إليه المشرع.



## الباب الثالث

### جرائم الاعتداء على العرض

تهديد وتلصيم :

محل الاعتداء في جرائم الاعتداء على العرض هو «الحرية الجنسية» في الإطار الذي نظمته القانون. وتختلف نظرة القانون إلى فكرة العرض عن نظرة الأخلاق والدين. «فالعرض» من وجهة النظر الأخلاقية والدينية هو الطهارة الجنسية، التي تفرض على الشخص سبلاً واحداً لإشباع غريزته الجنسية هو الزواج، وبعد كل سلوك جنسي خارج نطاق العلاقة الزوجية خطيئة دينية وتقيصة أخلاقية ، ولو تم برضا من الطرفين<sup>(١)</sup>. أما نظرة القانون إلى فكرة «العرض»، فهي نظرة ضيقة تنبع من فلسفة مختلفة وتعتمد «الحرية الجنسية» كأساس للتنظيم القانوني للعلاقات الجنسية<sup>(٢)</sup>. لذلك تضيق فكرة «العرض»، وتحدد أفعال الاعتداء عليه بكل ما يتضمن مساساً بالحرية الجنسية أو خروجاً على القواعد الاجتماعية المفروضة عليها.

لذلك نجد بعض الأفعال التي تحرمها قواعد الدين والأخلاق غير مجرمة في

---

(١) ويفسر هذا المفهوم الواسع لفكرة «العرض» بغاية قواعد الدين والأخلاق، وكونها المحافظة على الفضيلة وحماية المجتمع من الرذيلة، لذلك كان طبعياً أن يكون التنظيم الاجتماعي للحياة الجنسية في إطار الزواج، وأن يحظر كل إشباع للغريزة الجنسية بغير زواج جريمة أخلاقية ودينية، وتلك هي نظرة الإسلام للعلاقات الجنسية، خطأها على الأخلاق الفاضلة، ودعوا لأساليب شيوخ الفساد الخلقى والباحة للفرقة، التي تبرز نظام الأسرة وتؤدي إلى تفكك المجتمع وأنهياره . من أجل ذلك يحض الإسلام على الزواج ويرغب فيه، وجعل منه أساس التنظيم الاجتماعي للحياة الجنسية، وعقاب على كل فعل يشكل اعتداءً على هذا التنظيم . وأو تم باختيار الفرد.

(٢) وتفسر هذه النظرة الضيقة لفكرة «العرض» بغاية القانون، وكونها غاية تلبية القانون بهدف إلى تنظيم العلاقات الاجتماعية بالمائة التي هي عليها ، ولا يتخفى نشر الفضيلة وحماية قواعد الأخلاق والدين. والقانون يختلف في ذلك عن الأخلاق والدين، ومن ثم لم يكن يتعمق تطابق في هذا المجال.

النوانين الوضعية . فالزنا الذى يعتبر جريمة أخلاقية ودينية، سواء وقع من محسن أو غير محسن، لا تجرمه كل القوانين الوضعية، كما أن بعضها لا يجرمه إلا إذا حدث من رجل وامرأة غير مرتبطتين بعلاقة زوجية<sup>(١)</sup>.

وانطلاقاً من النظرة القانونية لفكرة «العرض» ، تتحدد الأفعال التى يعتبرها القانون اعتداءً عليه . فالقانون يجرم أولاً الأفعال التى تشكل اعتداءً على الحرية الجنسية، مثل موقعة امرأة بغير رضاها (الاغتصاب) ، أو هتك العرض ، أو الفعل المخل بالحياء . إذا ارتكب مع امرأة في غير علاقة. كما أنه يجرم ثانياً الأفعال التى تخدش الشعور العام بالحياء ، مثل الفعل الفاضح العلنى المخل بالحياء . أو تخريض الناس على الفسق فى الطريق العام . كما يجرم القانون أخيراً الأفعال التى تشكل اعتداءً على التنظيم الاجتماعى للحرية الجنسية حين يتخذ هذا التنظيم صورة الزواج ، ويكون الفعل خيانة للأمانة الزوجية، كما هى الحال فى الزنا . أما ماعدا ذلك من الأفعال ، فإنها تخرج عن نطاق المدلول القانونى لفكرة العرض، ومن ثم لا يجرمها القانون. فلا جريمة فى الاتصال الجنسى أو المعاشرة بين رجل وامرأة غير متزوجين، إذا تم ذلك برضاها وكانا أهلاً لهذا الرضا. وبعد ذلك عيباً فى التشريع المصرى الراهن، لأنه يخالف أحكام الشريعة الإسلامية التى تعد المصدر الرئيسى للتشريع بنص الدستور.

وقد تناول المشرع المصرى جرائم الاعتداء على العرض فى الباب الرابع من الكتاب الثالث، تحت عنوان «هتك العرض وإفساد الأخلاق» ، فى المواد من ٢٦٧ إلى ٢٧٩. وتتناول هذه المواد جرائم الاغتصاب وهتك العرض والزنا والفعل الفاضح.

---

(١) ويكون أساس تجريمه فى هذه الحالة ليس حماية الفضيلة، وإنما لكونه يشكل خيانة وانتهاكاً للثقة بين الزوجين.

# الفصل الأول

## الاغتصاب

تعريف الاغتصاب وعلة تجريمه :

نصت على تجريم الاغتصاب المادة ٢٦٧ من قانون العقوبات، التي تقرر أن «من واقع أنثى بغير رضاها يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة. فإذا كان الفاعل من أصول المجنى عليها أو من المتولين تربتها أو ملاحظتها أو ممن لهم سلطة عليها أو كان خادماً بالأجرة عندها أو عند من تقدم ذكرهم يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة». فالتعريف القانوني للاغتصاب إذن أنه «مواقعة أنثى بدون رضاها».

ويعرف الفقه الاغتصاب<sup>(١)</sup> بأنه الاتصال الجنسي بامرأة دون مساهمة إرادية من جانبها<sup>(٢)</sup>، أو بأنه الوقاع غير المشروع لأنثى مع العلم بانتفاء رضاها<sup>(٣)</sup>. ويمكن القول بأن الاغتصاب هو «اتصال رجل بامرأة غير زوجته اتصالاً جنسياً كاملاً دون رضا صحيح منها بذلك». ويحدد هذا التعريف أركان جريمة الاغتصاب، التي سوف ندرسها تفصيلاً بعد قليل.

وعلة تجريم الاغتصاب واضحة لا تحتاج إلى بيان. فالاغتصاب أشد صور الاعتداء على العرض من حيث الجسامة، لذلك تجرمه الأدیان كافة وتجهه الاخلاق الفاضلة، كما أن القانون يجرمه ويقرر له عقوبة شديدة تساوى عقوبة

---

Viol (١)

(٢) هذا التعريف للفتية الفرنسي «جارد» يشير ظاهراً إلى أنه يشمل اتصال الزوج بزوجته دون رضا. منها بهذا الاتصال، وهو ما يعتبره بعض الفقه الفرنسي من قبيل الاغتصاب المعاقب عليه قانوناً.

(٣) وهو تعريف الأستاذ «جارسون». وتعتقد أنه أكثر انضباطاً من تعريف «جارد». إذ يخرج من نطاق الاغتصاب الحالة التي يكون فيها الوقاع مشروعاً، أي بين الزوج وزوجته ولو كانت غير راضية بذلك.

الاعتداء على حق الإنسان في الحياة<sup>(١١)</sup>، لأنه لا يقل في جسامته عن سلب  
 الغير حقه في الحياة. وضرر الاغتصاب لا يقتصر على المجنى عليها فحسب، بل  
 إنه يمتد إلى عائلتها سواء كانت متزوجة أو غير متزوجة. ففى الاغتصاب اعتداء  
 معنوى على شرف المجنى عليها وعلى سمعة عائلتها، كما أن فيه اعتداء مادياً  
 على سلامة جسمها وعلى صحتها، وقد يكون الاغتصاب دافعاً إلى ارتكاب جرائم  
 أخرى للتخلص من المسؤولية أو من الآثار الناجمة عنه. يضاد إلى ذلك أن  
 الاغتصاب يعد، من منظور القانونى البحت، اعتداءً على الحرية الجنسية للمجنى  
 عليها، التى يتجاملها الجانى حين يأتى المجنى عليها كرها عنها.

وتقتضى دراسة جريمة الاغتصاب أن نحدد أركانها، ثم نبين الظروف المشددة  
 لعقوبتها والعقوبات التى رصدها لها المشرع عند توافر أحد هذه الظروف.

## المبحث الأول أركان الاغتصاب

يوضح من التعريف السابق للاغتصاب أن نموذج القانونى يتطلب اجتماع  
 لأركان ثلاثة هى : ركن مادى يتمثل فى الاتصال الجنسي، وركن سلبي يتمثل فى  
 انعدام رضا الأختى، وركن معنوى يتخذ صورة القصد الجنائى. وتتناول هذه  
 الأركان الثلاثة لجريمة الاغتصاب بشرى من التفصيل.

### المطلب الأول الركن المادى

الركن المادى فى جريمة الاغتصاب يتطلب واقعة رجل لامرأة، واقعة غير

(١١) لعقوبة القتل العمد البسيط هى ذاتها عقوبة الاغتصاب الذى لم يقترب بظروف مشددة،  
 فى الاختلاف الشاذة للزينة أو المزينة.

مشروعة. وبذلك يتحلل الركن المادى إلى عناصر ثلاثة هى : الواقعة، التى تنصف بعدم المشروعية، من رجل لامرأة. وبغير الركن المادى فكرة الشروع فى الاغتصاب.

## أولاً : عناصر الركن المادى :

### ١- الواقعة :

الواقعة التى تعتبر الفعل المادى فى جريمة الاغتصاب تعنى الاتصال الجنسي ، أى إيهلاج عضو الذكر فى عضو أنثى المرأة، سواء كان الإيهلاج كلياً أو جزئياً ، وسواء ترتب عليه تمزيق غشاء بكارة الأنثى أم لا<sup>(١)</sup>، ولا يشترط لتعم الفاعل أن يصل الجانى إلى نهاية اشباع وغبته الجنسية<sup>(٢)</sup>.

واعتبار الاتصال الجنسي بين المتهم والجنى عليها على النحو السابق ضرورياً لتعم الجريمة<sup>(٣)</sup>، يعنى أن مآدون ذلك من الأفعال لا يكفى لتحقيق جريمة الاغتصاب، أياً كانت طبيعتها، أو درجة الفحش الذى تنطوى عليه، أو مبلغ خدشها للعرض والحياء. فلا اغتصاب يتطلب نموذج القانونى واقعة المرأة، باتيانها فى الموضع من جسمها المعد لذلك. وتطبيقاً لذلك لا تتحقق جريمة الاغتصاب بمداغة أعضاء الأنثى فى المرأة كرهاً<sup>(٤)</sup>، كما لا تتحقق باذخال المتهم إصبعه أو

---

(١) راجع نقض ١٦ مارس ١٩٧٠، مجموعة النقض، السنة ٢١، رقم ٩٥، ص ٣٨٢، وفيه قررت المحكمة إمكان حدوث الواقعة دون أن يؤدى ذلك إلى إزالة غشاء بكارة الجنى عليها الذى قد يكون «من النوع الخلقى القابل للتعدد أثناء الجلب».

(٢) فمجرد الإيهلاج يكفى لتعم الجريمة، ولو لم يحصل انزال السائل النوى، سواء لعدم قدرة الجانى على ذلك أو لعدم اتاحة الوقت اللازم للانزال. فلا تعتبر الواقعة فى هذه الحالة شروفاً فى اغتصاب، وإذا تتم جريمة الاغتصاب كاملة.

(٣) ولا يتطلب القانون أن يحدد الحكم «طريقة حصول الاتصال الجنسي وكيفيةه، فهى أمور ثانوية لا أثر لها فى منطبق الحكم أو مقوماته». نقض ٤ فبراير ١٩٥٧، مجموعة النقض، السنة ٨، رقم ٣٣، ص ١٠٩.

(٤) فلا يحد اغتصاباً اتهام المتهم بعض الأفعال الحادثة للحيا، على عضو فى جسم المرأة يعتبر عودة، مثل التلى أو الفخذ وإن كانت هذه الأفعال تحقق جريمة هناك العرض.

أى شئ آخر فى فوجها دون إرادتها، وإنما تتحقق بهذه الأفعال جريمة هتك العرض<sup>(١)</sup>. ولا يكفى فى الفعل المادى المحقق للاغتصاب مجرد ايللاج عضو الذكر فى أى مكان من جسم المرأة، وإنما يبنى أن يتم ايللاج فى المحل الطبيعى لذلك من جسم المرأة، فإن حدث ادخال عضو الذكر فى مكان من جسم المرأة غير الموضع الطبيعى للاتصال الجنسى، كاتيانها من دبرها، اعتبر الفعل هتكاً للعرض وليس اغتصاباً، ويعاقب على الفعل بوضعه هتكاً للعرض، ولو وقع من الزوج على زوجته بغير رضا منها<sup>(٢)</sup>. وإذا لم يحدث الاتصال الجنسى فى المحل الطبيعى من جسم المرأة، فلا وجود لجريمة الاغتصاب، ولو ترتب على فعل المتهم حمل المرأة دون رضا منها. فلا يرتكب اغتصاباً من يقوم بعملية تلقيح صناعي لامرأة ضد إرادتها، لأن التلقيح الصناعي لا يعد اتصالاً جنسياً.

## ٢- طرقا الواقعة :

المواقعة المحققة لجريمة الاغتصاب تحدث من رجل لامرأة. ويعنى ذلك أنه لا وجود للاغتصاب إذا إلتحد جنس الجانى والمجنى عليه، فأتان رجل لرجل آخر كرها أو لصغير لا يعد اغتصاباً، وإنما هتكاً للعرض. وتفترض جريمة الاغتصاب أن الرجل هو الجانى وأن المرأة هى المجنى عليها، ومن ثم لا تقوم جريمة الاغتصاب إذا كانت المرأة هى التى حملت الرجل على الاتصال بها جنسياً دون رضا صحيح منه، كما لو كان مجنوناً أو سكراناً، وتساءل المرأة في هذه الحالة عن هتك عرض الرجل. وعلى ذلك فالمرأة لا يمكن أن تكون «فاعلة» فى جريمة الاغتصاب، لأن

(١) راجع تقض ٨ أبريل ١٩٥٢، مجموعة التقض، السنة ٣، رقم ٢٩٤، ص ٧٨٨.

(٢) ذهب رأى إلى القول باهانة أتيان الزوج زوجته من دبرها سواء برضاها أو كرها عنها، كما يباح له أتيانها من قبلها وضمت أم كرهت، بحجة أن للزوج حل التمتع الجنسى الشامل على زوجته بغير رضاها، ولا يقبل أن يكون حل التمتع بموجب عقد الزواج الذى حصل التراضى فيه بين الطرفين على إهانة وحل علناً التمتع مقصور على قبل المرأة، متى كان دبرها موضع اشتها من جانب الزوج.



الفاعل، كما يستفاد من نص القانون ومن طبيعة ركنها المادى، يجب أن يكون «رجلاً» ، ومع ذلك يجوز أن تكون المرأة شريكاً في جريمة الاغتصاب ، بالتحريض أو المساعدة ، كما يمكن أن تكون فاعلة معنوية للاغتصاب ، ويحدث ذلك إذا حرضت شخصاً غير مسؤول جنائياً على اغتصاب امرأة أخرى.

ولا يتطلب القانون فى الرجل صفات معينة، سوى أن تكون لديه القدرة على الإيلاج، ولو كان غلاماً لم يبلغ الحلم، أو رجلاً طاعناً فى السن ليست لديه قوة التناسل. فإذا انعدمت القدرة على الإيلاج لدى المتهم، بسبب طبيعى أو مرضى، كان فعله معكاً للعرض متى توافرت شروطه، وليس اغتصاباً. وكذلك لا يتطلب القانون فى المرأة المجنى عليها صفات معينة، فيستوى أن تكون بكرًا أو ثيبًا، متزوجة أو غير متزوجة<sup>(١)</sup>، صغيرة السن أو عجوزًا بلغت سن اليأس، حسنة السمعة أو سيئة السمعة. فالقانون يحمى الحرية الجنسية لكل امرأة دون اعتداد بدرجة أخلاقها، ولذلك يرتكب اغتصاباً من يأتى فعل الإيلاج على «بقى» دون رضا صحيح منها بذلك، ومن يأتى الفعل ذاته على امرأة سبق له معاشرتها معاشرة غير شرعية، ولو كانت هذه المعاشرة قد أثمرت طفلاً غير شرعى. لكن حماية القانون للحرية الجنسية للمرأة تتطلب اشتراط أن تكون المجنى عليها على قيد الحياة، لأن الحرية الجنسية لا تثبت إلا لامرأة حية، لذلك لا يعد اغتصاباً فسق الرجل بهيئة امرأة، وإنما يعد الفعل انتهاكاً لحرمة الموتى أو القبور، ولو اعتقد المتهم أنه قد أتى فعله على امرأة لم تفارق روحها الحياة بعد.

### ٣- عدم مشروعية الواقعة :

يشترط أن تكون الواقعة غير مشروعة حتى يقوم بها الركن المادى لجريمة الاغتصاب. فإذا كانت الواقعة مشروعة، انتفى وجود الاغتصاب. وتكون الواقعة

(١) فالقانون لا يحمى بهذا التجريم نظام الزواج ولا يقصد منه منع اختلاط الانساب. لذلك يتحقق الاغتصاب ولو كان الرجل غير قادر على الإنزال، أو كان قد وضع واقياً ذكرياً قبل إتيان فعل الإيلاج، أو كان عقيماً لا يقدر على الإنجاب.

مشروعة إذا حدثت من الزوج لزوجته رغم إرادتها، لأن ذلك يعد حقاً للزوج من الرجعة الشرعية بمقتضى عقد الزواج، الذى يلزم الزوجة بقبول اتصال زوجها بها عند الطلب، وهو ما ينفى وصف عدم المشروعية عن فعل الزوج الذى يكره زوجته على الصلة الجنسية<sup>(١)</sup>. وظل للزوج حق الاستمتاع بزوجته رغم إرادتها، ولو كانت مطلقة طلاقاً رجعياً، لأن الطلاق الرجعى لا يرفع قيد الزوجية ولا يزيل ملك الزوج قبل انقضاء العدة، بل إن واقعة الزوج لزوجته أثناء عدتها فى الطلاق الرجعى يعد منه مراجعة لها تستأنف بها الحياة الزوجية بينهما. أما إذا كان الطلاق بائناً، فإن مباشرة الرجل لمطلقة بدون رضاها يحقق جريمة الاغتصاب، لأن الطلاق البائن يرفع الحل ويزيل ملك الاستمتاع، ولا يكون للزوج أن يراجع مطلقة بإرادته المنفردة.

### ثانياً : الشروع فى الاغتصاب :

يتم الركن المادى للاغتصاب بمواقعة رجل لامرأة بمواقعة غير مشروعة، وهو ما يعنى حدوث الإجماع كلاً أو جزءاً كما رأينا، أما قبل ذلك، فالأمر لا يعدو أن يكون شروعا فى الاغتصاب. وتأخذ محكمة النقض بالمذهب الشخصى لتحديد البدء فى التنفيذ الذى يحقق الشروع فى الاغتصاب. ووفقاً لهذا المذهب تعد أفعال الجانى من قبيل البدء فى التنفيذ إذا كانت تفصح عن نيته الإجرامية وعزمه على

(١) نقض ٢٢ نوفمبر ١٩٢٨، مجموعة القواعد، ج ١، رقم ١٦، ص ٢٢. إننا نلاحظ أن عقد الزواج لا ينتج هذا الأثر إلا إذا كان صحيحاً، فإن كان الزواج غير صحيح، فلا محل بمقتضاه تمتع كل من الزوجين بزوجيه، ولا ينفى وصف المشروعية على الصلة بين طرفيه. ويلزم قضاء محكمة النقض الفرنسية إلى أن علاقة الزوجية لا تخول الزوج اتیان زوجته دون رضاها، ولذلك قررت أن المادة ٢٣٢ من قانون العقوبات الفرنسى بعد تعديلها بمقتضى ٢٣ ديسمبر ١٩٨٠ لا تستهدف سوى حماية الحرية الجنسية لكل فرد، ولا تستبعد من نطاقها أفعال الاتصال الجنسى بين الأشخاص المرتبطين بعلاقات الزوجية، إذا كانت هذه الأفعال قد أوتكت فى الظروف التى حددها هذا النص. راجع نقض جنائى فرنسى ٥ سبتمبر ١٩٩٠، مجلة العلوم الجنائية، ١٩٩١، ص ٣٤٨ مع تعليق للأستاذ ليفاسير.

مواقعة المجنى عليها حالاً ومباشرة. وتطبيقاً لذلك بعد المتهم شارعاً في الاغتصاب إذا أتى أى فعل من شأنه أن يؤدي حالاً ومباشرة إلى مقارفة الوقاع، مثل إعطاء المجنى عليها مسكراً أو مخدراً قهيداً لمراقعتها، أو محاولة خلع ملابسها، أو اصطحابها إلى المكان الذى ينوى الجانى مراقبتها فيه. ومع ذلك ينبغي أن تكون تلك الأفعال قاطعة فى دلالتها على توافر قصد الاغتصاب لدى الجانى، إذ قد تكون دلالتها على ذلك موضع شك، وذلك عندما لا يقصد الجانى من اتیان بعض الأفعال المخلة بالحياء مهما بلغت درجة فحشها واقعة المرأة، وإنما مجرد اشباع رغبة جنسية شاذة، مثال ذلك خلع ملابس امرأة بالقوة أو اتیان بعض أفعال الفحش على جسمها. ذلك أن هذه الأفعال قد لا تدل دلالة قاطعة على توافر قصد الواقعة، ومن ثم لا تحقق الشرع فى الاغتصاب، وإنما قد تحقق جريمة هتك العرض أو الفعل الفاضح. ومن ثم يكون تهديد مدى مسؤولية المتهم عن الشرع فى الاغتصاب أو عن هتك العرض مرتبنا بتحديد مقصده من الأفعال التى أتاها، فإذا كان يقصد منها التمهيد لفعل الواقعة، كان مسؤولاً عن شروع فى اغتصاب، أما إذا كان لا يقصد سوى مجرد الفعل الذى صدر عنه، اقتصرَت مسؤوليته على هتك العرض<sup>(١)</sup>. وتطبيقاً لذلك قضى بأنه لا يعد شروعاً فى جريمة واقعة أثنى بدون رضاها مجرد طلب الفحشاء من امرأة وجذبها من يدها وملابسها لادخالها فى زواعة القطن، لكون هذه الأفعال غير واضحة لتكوين الشرع فى الاغتصاب<sup>(٢)</sup>.

وعنى ذلك أن الزوج لا يحق له أن يأتى زوجته دون رضاها، فإن أكرهها على علاقة جنسية، توافرت فى حقه جريمة الاغتصاب. وقبل هذا كانت محكمة النقض الفرنسية قد ألغت قرار غرفة الاتهام برفض إحالة زوج إلى محكمة الجنابات بتهمة الاغتصاب، لأنه اتصل بزوجته كرهاً، على الرغم من أنها كانت تقيم فى مسكن منفصل عنه، وكانت بينهما دعوى تطبيق منظورة أمام القضاء، تقض جتانى فرنسى ١٧ يونيو ١٩٨٤، مجلة العلوم الجنائية ١٩٨٥، ص ٨٢ مع تعليق للأستاذ ليفاسير.

(١) والمرجع فى تحديد قصد الجانى من الأفعال التى أتاها هو قاضى الموضع طبقاً لما يستخلصه من ظروف كل واقعة على حدة.

(٢) تقض ٣٠ مارس ١٩١٢، المجموعة الرسمية، السنة ١٢، رقم ٥٩، ص ١١٨، فقد يكون قصد الجانى من هذا الفعل مجرد تهويل المرأة أو اتیان بعض أفعال الفحش على جسدها=

لكن الشروع في الاغتصاب اعتبر متحققاً في واقعة كان المتهم فيها قد دفع المجنى عليها كرها للركوب في عربته بقصد مراقبتها، ثم انطلق بها وسط الزوارع التي تقع على جانبي الطريق، حتى إذا اطمان إلى أنها صارت في متناول يده، خرج في اغتصابها مستعيناً بتهديدها بسلاح كان يحمله، ولكنها ظلت تستغيث حتى استجاب الخفير وخف لنجدتها، فلم تتم لذلك الجريمة<sup>(١)</sup>. كما اعتبر الشروع متحققاً في واقعة كانت فيها المجنى عليها تلبس قميص النوم، فجلس المتهم بجانبها في غرفه نومها، وراودها عن نفسها، ورفع رجلها يحارل مراقبتها، فقاومته واستغاثت، فخرج بجري، واقتنعت المحكمة بأن المتهم كان يقصد واقعة المجنى عليها<sup>(٢)</sup>.

والشروع في الاغتصاب يفترض البدء في التنفيذ الذي أوقف أو خاب أثره لأشباب لا دخل لإرادة الجاني فيها، مثل قنوم شخص لنجدة المجنى عليها أو تمكثها من التغلب على الجاني. أما إذا أوقف الجاني نشاطه تلقائياً، أي إذا عدل عن إتمام الفعل باختياره، لم يكن فعله شروعا في الاغتصاب، لكن ذلك لا يمنع من مسامحته مع الأفعال التي صدرت عنه باعتبارها فتك عرض أو ضرب متى توافرت أركان إحدى هذه الجرائم.

## المطلب الثاني

### انعدام الرضاء

لا تتحقق جريمة الاغتصاب إلا إذا تمت الواقعة بدون رضاء المرأة. وقد أبرز نص

المادة ٢٦٧ من قانون العقوبات هذا الركن السلبي، بتطلبه أن تكون واقعة الاغتصاب

صون أن يصل الأمر إلى حد الواقعة.

(١) تقض ٣٠ يناير ١٩٦١، مجموعة التقض، السنة ١٢، رقم ٢٥، ص ١٥٦.

(٢) تقض ١٩ ديسمبر ١٩٤٩، مجموعة التقض، السنة الأولى، رقم ٦٤، ص ١٨٥. وراجع

كذلك تقض ١١ يناير ١٩٤٣، مجموعة القواعد، ج٢، رقم ٧٤، ص ٩٩، وفيه قررت

المحكمة أن رفع المتهم ملابسه المجنى عليها أثناء نومها، وامساكه برجلها - ذلك يصح في

القانون عند شروعه في وقاع متى اقتنعت المحكمة بأن المتهم كان يقصد إليه، لأن هذه

أفعال من شأنها أن تؤدي قوياً ومباشرة إلى تحقيق ذلك المقصد.

«بغير رضائها». ويتفق تطلب هذا الركن مع علة تجريم الاغتصاب في القانون، التي هي حماية الحرية الجنسية للمرأة، ولا يتصور اعتداء على هذه الحرية إذا تمت الموافقة برضاها. وانعدام الرضا لا يعنى بالضرورة استعمال العنف أو الاكراه لانجام الموافقة، فقد ينعدم الرضا رغم أن الجاني لم يلجأ إلى اكراه مادي أو معنوي، إذا كان رضا المجنى عليها بالموافقة غير صحيح، أي إذا كانت الموافقة قد تمت دون إرادتها المعتبرة قانوناً.

وبصفة عامة يمكن القول بأن الرضا ينعدم بكل مؤثر يؤدي إلى تزييف إرادة المجنى عليها، فيحرمها من الاختيار بين تسليم نفسها والدفاع عن شرفها. وأول ما يتبادر إلى الذهن كسبب لانعدام الرضا الاكراه، مادياً كان أو معنوياً، لكن مدلول عدم الرضا يتسع ليشمل حالات أخرى للرضا المعيب الذي لا يعتد به القانون. وفي هذا المعنى تقر محكمة النقض أن عدم الرضا في جريمة الاغتصاب وكما يتحقق بوقوع الاكراه المادي على المجنى عليها فإنه يتحقق كذلك بكل مؤثر يقع على المجنى عليها من شأنه أن يحرمها حرية الاختيار في الرضا وعدمه سواء أكان هذا المؤثر آتياً من قبل الجاني كالتهديد والاسكار والتنويم المغناطيسي وما أشبه أم كان ناشئاً عن حالة قائمة بالمجنى عليها كحالة النوم أو الغماء وما أشبه<sup>(١)</sup>.

ونستطيع أن نرد حالات انعدام الرضا على ضوء ما تقدم إلى طوائف ثلاث :  
الثنان منها تتم فيها الموافقة «ضد» إرادة الأثنى<sup>(٢)</sup>، والثالثة تحدث فيها الموافقة

(١) نقض ٢٢ نوفمبر ١٩٢٨، مجموعة القواعد، ج ١، رقم ١٦، ص ٢٢. ويراجع في المعنى ذاته نقض ١٩ أكتوبر ١٩٤٢، ج ٥، رقم ٤٤١، ص ٦٩٢، وفيه تقر المحكمة أن القضاة قد استقر على أن ركن القوة في جناية الموافقة يتوافر كلما كان الفعل المكون لها قد وقع بغير رضا من المجنى عليها، سواء باستعمال التهم في سبيل تنفيذ مقصده وسائل القوة أو التهديد أو غير ذلك مما يؤثر في المجنى عليها ويعلمها الإرادة ويقعدها عن المقاومة، أو بمجرد مبالغته إياها، أو بانتهاز فرصة فقدانها شعورها واختيارها لجنون أو عاهة في العقل أو استغراق في النوم.

Contre Sa Volonté

(٢)

«دون» ارادة الأتشي (١).

## أولاً : الرضاء الصادر تحت تأثير الاكراه :

الاكراه قد يكون مادياً وقد يكون معنوياً والاكراه يعد رضاء الأتشي، ويجعل المواقعة تتم ضد ارادتها ودون اختيار من جانبها.

### أ - الاكراه المادى :

يتحقق الاكراه المادى باتيان أعمال العنف على جسم المرأة قهراً لمقاومتها لفعل الجانى، كما يتحقق باتيان أفعال عنف بقصد ارباب المجنى عليها ومنعها من المقاومة ابتداءً. ويستوى أن تتخذ أفعال العنف صورة الضرب باليد أو باستعمال أداة، أو أن تتخذ أى صورة أخرى تعدم قدرة المرأة على المقاومة مثل تقييدها بالحبال. وليس يلزم للقول بتوافر الاكراه المادى أن تترك أعمال العنف أثراً ظاهراً بجسم الجانى أو المجنى عليها، وإن كان وجودها قد يؤكد انعدام الرضاء فى اغلب الأحوال. إنما يشترط فى أعمال العنف التى تحقق الاكراه المادى أن تكون قد وقعت على شخص المرأة ذاتها؛ ومن ثم فأعمال العنف التى تقع على الأشياء، مثل كسر باب أو نافذة غرفة المرأة، أو التى تقع على أشخاص آخرين غيرها، مثل حارس المنزل أو البواب الذى يعترض سبيل الجانى، لا تعد اكراهاً إذا كانت المرأة قد سلمت نفسها للمتهم راضية بفعل الوقاع دون أدنى مقاومة من جانبها.

كما يشترط أن يكون أثر أعمال العنف اعدام رضاء المرأة بالفعل، أى استسلامها للجانى عجزاً عن المقاومة أو بأساً من جدواها. ويقتضى ذلك أن تكون أفعال العنف على درجة كبيرة من الجسامه، فالعنف اليسير الذى لا يعدم الارادة وإنما يكون من شأنه اقناع المرأة بأن ترضى بالمواقعة، لا يعد اكراهاً مادياً. ويعنى

(١) Sans sa volonté لذلك لا يشترط أن يثبت حكم الادانة ارتكاب فعل اكراه مادى أو معنوى، إذ تقوم الجرمية ولو لم يصدر مثل هذا الفعل إذا ثبت عدم رضاء المجنى عليها، تنقض ١٦ مارس ١٩٧٠، مجرمة النقض، السنة ٢١، رقم ٩٥، ص ٢٨٢.

ذلك أن العبرة ليست بالعنف في ذاته، وإنما بالأثر المترتب عليه، وهو اعدام إرادة المجنى عليها<sup>(١)</sup>. ويختص قاضي الموضوع بتقدير مدى الأثر الذي أحدثه العنف في إرادة المرأة، وما إذا كان يكفي للقول بتوافر الإكراه المادي أو لا يكفي، واضحاً في اعتباره الظروف التي صدر فيها الإكراه.

## ب - الإكراه المعنوي :

يتحقق الإكراه المعنوي بالتهديد الصادر من الجاني إلى المجنى عليها بانزاع شرعها أو بهزيمتها<sup>(٢)</sup>. كما يتحقق الإكراه المعنوي بتهديد المرأة بنشر أمور تخصها، يستوي أن تكون هذه الأمور مشروعة أو غير مشروعة، كما لو هدد الجاني امرأة ارتكبت جريمة بالإبلاغ عنها إن لم تقبل الاتصال الجنسي به، فتعرض له تحت تأثير هذا التهديد، مثال ذلك أن يضبط الجاني امرأة متلبسة بسرقة ماله فيهددها بالإبلاغ الشرطة إن لم تستجب لرغبته في موافقتها، فتعرض تحت وطأة التهديد.

لكن ينبغي في الأصل أن يكون الشر الذي يهدد المرأة إن لم ترضخ لطلب المتهم جسماً وحالاً، ولا يمكن تفاديه إلا بقبول هذه الصلة. ويتقضى ذلك تحديد أثر الأمر المهدد به في الظروف التي صدر فيها على إرادة المجنى عليها وحرمتها في

---

(١) فإذا حاول الجاني مواجهة المرأة بالقوة، لكنها سلطت نفسها بإرادتها، بعد أن أثار الجاني فيها الشهوة الجنسية، فإن المواجهة لا تكون قد وقعت بالإكراه، وإنما بإرادة المرأة، ولا ينفي استعمال القوة ابتداءً رضا المرأة بالمواجهة بعد ذلك. لكن ليس معنى ذلك اشتراط أن يستمر الإكراه طيلة الاتصال الجنسي، فإذا قاومت المرأة أفعال العنف حتى طارت قواها بحيث لم يعد الجاني في حاجة إلى الاستمرار في العنف، وأكمل الاتصال حتى نهايته دون مقاومة من المرأة، لمحقق عنصر الإكراه رغم ذلك طالما كان هو الوسيلة إلى بداية الإجماع، ولا ينفي حدوث الإكراه وتحقيق الجريمة أن تكون المرأة قد تجاوزت جنساً مع الجاني في أي لحظة من لحظات المواجهة بعد أن بدأها بالإكراه الذي عجزت عن مقاومته، لأن تجاوزها اللاحق على فرض حدوثه وإمكان إثباته لا يعد رضااً بالمواجهة التي بدأت ضد إرادتها.

(٢) كما لو هددتها الجاني بقتل ولدها الذي كانت تحمله إن لم تسلم نفسها له، ويأمر القاضي عند تقدير أثر التهديد على حرية الاختيار مدى علاقة المرأة بالشخص الذي يهددها =

الاختيار، ويؤخذ في الاعتبار الظروف الخاصة بالمجنى عليها مثل سنها وقوتها البدنية وبيئتها الاجتماعية ومستواها الثقافي إلى غير ذلك من الظروف. ويختص قاضي الموضوع بالتحقق من تأثير التهديد على إرادة المجنى عليها وحريتها في الاختيار. ويرى بعض الفقه أنه يستوي أن يهدد الشر نفس المرأة أو مالها، وهو ما يعني توافر الاكراه المعنوي، وقيام جريمة الاغتصاب بالتالي، في حق المجاني الذي يهدد امرأة بالخاق ضرر جسيم بمالها إن لم تقبل الاتصال الجنسي به، إذا انساقت تحت تأثير هذا التهديد إلى التفريط في عرضها لتفادي الأضرار بمالها. لكننا نعتقد أن التهديد بشر يلحق المال لا ينبغي أن يكون له ذات أثر التهديد بشر يهدد نفس المرأة أو نفس شخص عزيز عليها، ويعني ذلك أن المرأة التي تفرط في عرضها تحت تأثير التهديد بالخاق الضرر بمالها لا يتحقق بالنسبة لها عنصر الاكراه، الذي يعدم الرضا ويسلبها حرية الاختيار، لأنه قد يكون من المقبول أن تختار المرأة بين شر يهدد نفسها وبين التفريط في عرضها، فيكون التفريط في عرضها باعتبارها أخف الضررين قد وقع بدون رضا منها، أما حين تختار المرأة بين شر يهدد مالها وبين التفريط في عرضها، فإن اختيار التفريط في عرضها لا يكون واقعاً بدون رضا منها، إذ الموازنة بين العرض والمال تفرض التضحية بالمال دون العرض<sup>(١)</sup>.

## ثانياً : الرضا الصادر تحت تأثير الغش والتهديعة :

الرضا بالمواقعة الذي يتفى جريمة الاغتصاب هو الرضا الذي يعبر عن إرادة

---

المجاني ومدى جدية التهديد. راجع نقض ١٦ مارس ١٩٨٠، مجسوة النقض، السنة ٣١، رقم ٧١، ص ٣٨٤.

(١) والقاعدة أنه حين يكون الشر الذي يهدد المرأة غير جسيم، فإنه لا يكفي لتحقيق عنصر الاكراه الذي يعدم الرضا بالاتصال الجنسي ويحقق جريمة الاغتصاب، ولا يكون التهديد جسيماً حين يكون المتهم قد هدّد المرأة بالناس بمصلحة مالية لها، مثل رب العمل الذي يهدد عاملة أو موظفة لديه بفصلها من عملها إن لم تقبل مراقبته لها، أو الرئيس الذي يهدد موظفة لديه بحرماتها من الترقية أو من العلاءة إن لم تستجب لرغبتة في مراقبتها، أو الأستاذ الذي يهدد طالبة من طالباته بأنه سيسعى إلى رسوبها في الامتحان إن لم تقبل الصلة به. فلي كل هذه الأحوال لا يكون الشر الذي يهدد الأثني من الجسامة بحيث =



صحيحة التجهت إلى قبول الصلة الجنسية، ويعنى ذلك أن الرضا المعبى الذى يصدر تحت تأثير الغش والخديعة لا يكون له ذات الأثر، وإنما يلحق بالحالات التى يتعلم فيها الرضا. ويكون الرضا معيباً إذا قبلت المرأة الاتصال الجنسي مع رجل لم تكن لترضى بالاتصال به لو تحققت من شخصيته، كما لو دخل الجاني فى فراش امرأة نائمة بطريقة توهمها بأنه زوجها فلم تعترض على اتصاله بها. وتطبيقاً لذلك قضت محكمة النقض بأنه متى كانت الواقعة الثابتة هى أن المتهم إنما توصل إلى موافقة المجنى عليها بالخديعة بأن دخل سريراً على صورة ظنته معها أنه زوجها، فإنها إذا كانت قد سكنت تحت هذا الظن، فلا تأثير لذلك على توافر أركان الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٢٦٧ من قانون العقوبات» (١).

ويكون الرضا معيباً بسبب الغش والخديعة، إذا قبلت المرأة الاتصال الجنسي مع رجل لم تكن لترضى بالاتصال به لو تحققت من صفة خاصة فيه، كما لو طلق الزوج زوجته طلاقاً بائناً وأخفى عليها ذلك ثم اتصل بها اتصالاً جنسياً لم تقبله إلا لعدم علمها بسبق وقوع الطلاق (٢)، أو كما لو تزوج غير مسلم بامرأة على خلاف ما تقتضى به أحكام شريعته، إذا كان قد أخفى عن المجنى عليها أنه متزوج فقبلت الزواج منه والاتصال جنسياً به (٣).

### ثالثاً : انعدام الرضا لفقدان الوعي أو التمييز :

الرضا بالموافقة الذى لا ينفى جريمة الاغتصاب هو الرضا الصحيح الذى يعتد

بمعنى حرية الاختيار وعدم إرادتها إن أسلمت نفسها للمتهم ثم أجهت بالإكراه المعنوى الذى دفعها إلى قبول ذلك الأمر.

- (١) نقض ١٤ مايو ١٩٥١، مجموعة النقض، السنة ٧، رقم ٢٩٧، ص ٨٩-٩٠.
  - (٢) نقض ٢٢ نوفمبر ١٩٢٨، مجموعة القواعد ج ١، رقم ١٦، ص ٢٢. وفيه أقرت المحكمة عقاب الزوج الذى طلق زوجته وكتم عنها أمر هذا الطلاق عامداً قاصداً ثم واتمها، لأن رضاها بالوقوع لم يكن حراً بل كان تحت تأثير إكراه عقد زال أثره بالطلاق وهي تجهل.
  - (٣) جنابات أسبوت ٦ يونيو ١٩١٢، المجموعة الرسمية، السنة ١٣، رقم ١٢٧، ص ٢٦٤.
- وكانت الواقعة تتعلق بتهبط أرثوذكس ادعى كذباً أن زوجته متروكة، وتوصل بذلك إلى -

به القانون. وهو لا يكون كذلك إذا حدث من أنثى فقدت الوعي أو التمييز، أو كانت عاجزة عن التعبير عن إرادتها لأي سبب من الأسباب.

فإذا كانت الأنثى فاقدة الوعي أو التمييز لم يكن لرضاها قيمة قانونية، سواء كان فقد الوعي أو التمييز راجعاً إلى فعل الجاني أو دون تدخل من جانبه. فميرتكب جريمة الاغتصاب من يتصل بجنونة أو سكرانة أفقدتها حالها القدرة على فهم ماهية فعل الوقاع، فلم تهد أي معارضة له، ويلحق بحالة السكر إعطاء المجنى عليها مخدراً يفقدها الوعي، أو حيوياً منومة تضعف من إرادتها. وقد قضت محكمة النقض بأن عدم الرضا يتوفر باستعمال البخور الذي يحدث دوأراً ويخدر الأعصاب وإن لم يصل إلى حد فقد الصواب، إذا كان من شأنه فقدان قوة المجنى عليها وسلب رضاها<sup>(١)</sup>.

كما يرتكب جريمة الاغتصاب من يواقع صغيرة دون سن التمييز، ولو رضيت بفعل الجاني، أما الصغيرة المميزة التي لم تتم الثامنة عشرة<sup>(٢)</sup>، فإن رضاها بالفعل ينفي الاغتصاب، ولا يسأل الجاني إلا عن جريمة هتك عرض دون قوة أو تهديد.

وإذا كانت الأنثى عاجزة وقت ارتكاب الفعل عن التعبير عن إرادتها، فلا يمكن القول بتوافر رضاها بفعل الوقاع. فيسأل عن اغتصاب من يواقع أنثى أثناء نومها<sup>(٣)</sup>، سواء كان نوماً طبعياً أو مغناطيسياً، أو من يواقع مريضة بعجزها

---

= الزواج من أخرى وعاشرها معاشره الأزداج، وقضت المحكمة بإدانتها في جريمة الاغتصاب لقوله بالمحيلة إلى إغواء الزوجة الثانية بفعل رضاها ويقصد جنائ.

(١) نقض ٦ يناير ١٩٣٦، مجموعة القواعد، ج ٢، رقم ٤٢٥، ص ٥٣٤.

(٢) إذا كانت الصغيرة قد أتمت الثامنة عشرة، فإن رضاها بالفعل ينفي الاغتصاب وهذا العرض (راجع المادة ٢٦٩ من قانون العقوبات). وإن كنا نرى ضرورة تجريم الواقعة حتى في هذا الحالة حفاظاً على الفضيلة ودرعاً لأسباب التحلل والفساد، هذا فضلاً عن أن هذا التجريم تفرضه أحكام الشريعة الإسلامية التي تعد المصدر الرئيسي للتشريع وفقاً للضرورة.

(٣) نقض ١٩ أكتوبر ١٩٤٢، مجموعة القواعد، ج ٥، رقم ٤٤١، ص ٦٩٢.

مرضها عن مقاومته والتعبير عن إرادتها برفض الفعل، أو من يواقع امرأة في حالة إغماء أو صرع تعجزها عن التعبير عن رفضها للفعل، ويرتكب اغتصاباً من يلافت المرأة بالصلة الجنسية على نحو لا يمكنها من إبداء اعتراضها<sup>(١)</sup>، مثال ذلك الطبيب الذي يجري الكشف على مرضته، ثم يلاحقها على حين غفلة منها ويحصل بها جنسياً دون أن تنته إلى فعله إلا بعد إبتداء الصلة الجنسية.

وتقدير انعدام الرضا، بالمواقعة من الأمور التي يستخلصها قاضي الموضوع على ضوء الظروف التي قمت فيها الواقعة.

## المطلب الثالث

### الركن المعنوي

الاغتصاب جريمة عمدية، يعظم ركنها المعنوي صورة القصد الجنائي، والقصد المطلوب لتبليغها هو القصد العام، حيث لا يلزم لتبليغها توفر أي قصد خاص. ويذهب بعض الفقه إلى القول بأن القصد اللازم لتوفر نية الجاني هو قصد خاص، يتمثل في نية الجاني أو غايته، التي لا بد أن تنصرف إلى «مواقعة الاثني»، ومن ماعدا ذلك من أفعال الفحش الخافية للكذاب أو المخلط بالحق، بيد أن قصد المواقعة ليس سوى إرادة الفعل الذي يحقق الاتصال الجنسي بالمرأة دون غيره من الأفعال التي لا تحقق هذا الاتصال. لذلك يظل القصد في هذه الجريمة عاماً، لأنه لا يتصور انصراف نية من يأتي الفعل الذي يقوم به الاتصال الجنسي الكامل إلى غاية أخرى غير «المواقعة»، إذ المواقعة - كما قلنا - لا تعدو أن تكون إثبات هذا الفعل ذاته على جسم المرأة.

والقصد العام يتحقق بانصراف العلم إلى العناصر التي تحقق التوافع القانوني لجريمة الاغتصاب، وإرادة الفعل الذي يحقق المواقعة.

(١) وقد نصت المادة ٣٣٢ من قانون العقوبات الفرنسي على ارتكاب الفعل بالثبوت أو الاكراه أو المبالغة. "Par Violence, Contrainte ou Surprise"

## أولاً : العلم بمناصر الجريمة :

يتمتع أن يعلم الجاني بأنه يواقع امرأة موقعة غير مشروعة . فإذا وقع في غلط جعله يعتقد بمشروعية الموقعة ، ترتب على ذلك انتفاء قصده الجنائي . فلا يرتكب اغتصاباً من يتصل كرهاً بامرأة تزوجها بمقد باطل أو فاسد ، إذا كان يجهل سبب البطلان أو الفساد . لعدم توافر قصده الجنائي . كما لا يرتكب اغتصاباً من يتصل كرهاً بمطلته طلاقاً رجعيّاً ، معتقداً أن عدتها لم تنقضى بعد<sup>(١)</sup> . بينما الواقع أن طلاقها قد صار بائناً بمضى العدة .

كما يتمتع أن يعلم الجاني بانتفاء رضا المرأة بالموقعة ، فإن اعتقد على غير الحقيقة أنها راضية ، وأن مقاومتها ليست دليلاً على انعدام رضاها ، وإنما هي مجرد مخافة يفرضها حياء المرأة ولا تعني رفضها للفعل ، انتفى القصد الجنائي لدى المتوهم . وقد يساعد سلوك الأثني مع المتهم على وقوعه في غلط يتعلق بحقيقة موقفها من فعله<sup>(٢)</sup> . كما قد يكون اعتقاده برضا الأثني مبنياً على سوء تقديره للظروف التي أحاطت بالموقعة .

## ثانياً : إرادة فعل الاتصال الجنسي :

لا تثير هذه الإرادة صعوبة ، لأن فعل الوقاع بطبيعته عمل إرادي . وتؤكد إرادة الفعل حين يرتكب الجاني أفعال عنف لإكراه المجنى عليها على قبول اتصاله جنسياً بها ، أو حين يلجأ إلى الغش والتدليس لحملها على قبول ذلك .

وإذا توافر القصد الجنائي بثبوت العلم بعدم مشروعية الموقعة وإرادة الجاني

---

(١) يحدث ذلك إذا كان قد أخطأ في حساب عدتها ، فاعتقد - على غير الحقيقة - أن له الحق في مراجعتها بالموقعة . فإذا دفع المتهم بانتفاء اللصـد لديه لاعتقاده شرعية صلته بالمجنى عليها ، وجب على المحكمة أن تترك على هذا النفع ، ولا يجوز لها أن ترفضه دون تدعيم رفضها بالدليل الذي يؤيده .

(٢) ويحدث ذلك حين لا يكون رفضها جدياً فتقبل الموقعة ، ثم تدعى بعد ذلك أن الجاني قد أكرهها عليها .

فعل الرقاع، قامت الجريمة، ولا يؤثر في قيامها الباعث الذي دفع المجانى إلى موافقة المجنى عليها، لأن الباعث لا يعتبر من عناصر القصد فيها. والغالب أن يكون باعث المتهم إلى ارتكاب الاغتصاب هو اشباع شهوة جنسية اشباعاً لا يقره القانون، لكن قد يكون باعثه إلى الفعل الانتقام من المجنى عليها أو أهلها أو غير ذلك من البواعث. ولا يشترط لصحة الحكم بالادانة أن يتحدث الحكم استقلالاً عن القصد الجنائى، إذ هو يتلزم والفعل. لكن إذا دفع المتهم بانتفاء القصد لديه لاعتقاده رضا المجنى عليها أو شرعية صلته بها، وجب على المحكمة أن ترد على هذا الدفع، فإن رفضته تعين عليها أن تدعم رفضها بالدليل<sup>(١)</sup>.

## المبحث الثانى

### الظروف المشددة لعقوبة الاغتصاب

إذا توافرت أركان جريمة الاغتصاب، كانت عقوبته فى صورته البسيطة هى الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة، ويعنى ذلك أن الاغتصاب جناية حتى فى صورته البسيطة ودون توافر أى ظرف مشدد. ويجوز للقاضى أن يستعمل الرأفة مع المتهم، فيخفف عقابه على النحر المقرر فى المادة ١٧ من قانون العقوبات، وأهم الظروف المخففة التى يمكن أن تبرر تخفيف العقاب أن يتزوج الجانى بالمجنى عليها عقب الاغتصاب.

لكن عقوبة الاغتصاب تشدد، لتصبح الأشغال الشاقة المؤبدة، إذا توافر أحد الظروف المشددة التى نصت عليها الفقرة الثانية من المادة ٢٦٧ من قانون العقوبات. هذه الظروف ترجع إلى توافر صفة لدى الجانى، هى وجود علاقة خاصة تربطه بالمجنى عليها، وكان مقتضاها أن يحافظ على عرضها من اعتداء الغير لا أن يعتدي هو عليه. فالعلاقة الخاصة بين الجانى والمجنى عليها تسهل له ارتكاب

---

(١) راجع تقضى ١٦ مارس ١٩٧٠، مجموعة النقض، السنة ٢١، رقم ٩٥، ص ٢٨٢.

جرمته، لأن المجنى عليها تأمن له لكونها تثق فيه ولا تخشى الغدر من جانبه. لذلك يكون اعتداء الجاني على المجنى عليها بالاغتصاب خيانة للثقة الموضوعة فيه، وقد اعتبر المشرع ذلك موجباً لتشديد عقابه. والصفة التي اعتد بها المشرع لتشديد العقاب هي كون الجاني من أصول المجنى عليها. أو من المتولين تربتها أو ملاحظتها، أو بمن لهم سلطة عليها، أو خادماً بالأجرة عندها أو عند أحد من تقدم ذكرهم.

### أولاً : أصول المجنى عليها :

يقصد بهؤلاء من تناسلت منهم تناسلاً «حقيقياً» ، مثل الأب والجد الصحيح وإن علا والجد غير الصحيح وإن علا. لذلك لا يعد من الأصول طبقاً للقانون المصري الأب أو الجد بالتبني، لأن الشريعة الإسلامية لا تعترف بنظام التبني. أما قانون العقوبات الفرنسي، فيعتبر الأب بالتبني من أصول المجنى عليها<sup>(١)</sup>، وتعد صفته ظرفاً مشدداً للعقاب لتوافر علة التشديد بالنسبة له، وهي الصلة الخاصة بالمجنى عليها التي تسهل له ارتكاب جرمته. ولا تقتضي علة التشديد تطلب أن تكون النية شرعية، فينطبق الظرف المشدد إذا كان الجاني هو الأب غير الشرعي، لأن ظاهر النص لا يفرض اشتراط شرعية النية، فالأب غير الشرعي يعد «أصلاً» فعلياً للمجنى عليها، وقد تسهل له صفته هذه ارتكاب الجريمة.<sup>(٢)</sup>

ولا يشترط لاصال الظرف المشدد أن تكون للجاني الذي يعد «أصلاً» للمجنى عليها سلطة فعلية على المجنى عليها وقت ارتكاب الفعل، لأن الصفة تكفي بذاتها لتشديد العقاب. وتطبيقاً لذلك ينطبق الظرف المشدد على الأب الذي يقتصب

---

(١) تعتبر المادة ٣٣٢ من قانون العقوبات الفرنسي الظرف المشدد قد توافر إذا كان الجاني من أصول المجنى عليها «الشرعيين أو غير الشرعيين أو بالتبني».

" Par un ascendant légitime, naturel ou adoptif de la victime".

(٢) وقد قرر القانون الفرنسي توافر الظرف المشدد إذا كان «الأصل» غير شرعي. راجع الهامش السابق.

ابنته المتزوجة أو التي بلغت سن الرشد ولو كانت لا تقيم معه.

### ثانياً : المتولون تربية المجنى عليها أو ملاحظتها :

يقصد بهؤلاء كافة الأشخاص الذين يقومون فعلاً بالاشراف على المجنى عليها ومراقبة سلوكها، سواء كانوا من أقاربها أو من غيرهم. ولا أهمية لمصدر الالتزام بالاشراف، فقد يكون هو القانون أو قرار القاضي أو عقد يربط بين الجاني والمجنى عليها. فيتوافر الطرف المشدد في حق الولي والوصي والقيم والمدرس (١) وأقارب الابوين الذين يتولون تربية المجنى عليها. كما قد يكون مصدر الالتزام بالاشراف هو المركز الواقعي الذي يخلع على الجاني هذه الصفة، كما هي الحال بالنسبة لنزوح الأم الذي يتولى تربية ابنة زوجها، أو زوج الأخت الذي يتولى الاشراف على شقيقتها، بشرط أن تكون المجنى عليها تقيم مع أحد هؤلاء (٢).

ويتطلب توافر هذا الطرف المشدد أن تتوافر الصفة الخاصة في الجاني وقت ارتكاب الجريمة، أي أن يكون الجاني من المتولين تربية المجنى عليها أو ملاحظتها عند اتیان الفعل، فإن لم يكن كذلك في هذه اللحظة، طبقت عليه عقوبة الاغتصاب في صورته البسيطة. ويتفق هذا الشرط مع علة التشديد التي ترجع إلى ماتصفيه الصفة على الجاني من سلطة فعلية يكون لها تأثيرها الأدبي على الأنتى، وهو مايسهل ارتكاب الجريمة ويبرر تشديد العقاب.

### ثالثاً : من لهم سلطة على المجنى عليها :

شدد المشرع عقاب الاغتصاب إذا كان الجاني «من لهم سلطة على المجنى

---

(١) نقتض ٤ أكتوبر ١٩٤٨ ، مجموعة القواعد ، ج ٧ ، رقم ٦٤٤ ، ص ٦١٥ . ولا يشترط أن تكون التربية في مدرسة أو دار تعليم عامة، فيكفى أن تكون في مكان خاص عن طريق دروس خاصة.

(٢) ونعتقد أن الأب بالتبني يدخل في هذا هؤلاء متى كان يتولى بالفعل تربية المجنى عليها وملاحظتها ، لأن هذه الصفة تنشئ نوعاً من الألفة والثقة بين الجاني والمجنى عليها، وهو مايسهل له ارتكاب الجريمة، ويصح اعتباره لهذا السبب طرفاً مشدداً لمقابلها. يؤكد =

عليها». وقد استعمل الشارح لفظ «سلطة» دون إضافة، لكن تفسير هذا الطرف يقتضى مراعاة الظروف التى سبق النص عليها، لأنه لا يتضمن تكراراً لها أو تأكيداً عليها. ويعنى ذلك أن المشرع يعنى بمن لهم سلطة على المجنى عليها، كل شخص ليس من أصولها ولا من المتولين تربيتها أو ملاحظتها، أى كل من له عليها سلطة فعلية يستمدّها من الواقع، سواء كانت دائمة أو مؤقتة<sup>(١)</sup>، كما لو تركت أسرة ابنتها لدى جار لها كى يربعاها خلال فترة غيابها، أو تركت فتاة لدى عمها أو خالها أثناء سفر والدتها. ولا أهمية لكون السلطة مشروعة أو غير مشروعة، مادامت سلطة فعلية، فيتوافر الطرف المشدد فى حق من خلف فتاة ثم اغتصبها، وفى حق عشيق الأم الذى يقيم معها إذا اغتصب ابنة عشيقته.

وتتوافر السلطة الفعلية بالنسبة للمخدوم على خادمتها، ولرب العمل أو رئيس المصلحة الحكومية على عاملة أو موظفة لديه، وللمدرس المحترف أو تحت التمرين على تلميذته سواء كان مدرساً فى مدرسة خاصة أو حكومية أو مدرساً خصوصياً للمجنى عليها<sup>(٢)</sup>. وتعد السلطة الفعلية متوافرة بالنسبة للعم أو الخال أو ابن أحدهما ولو لم يكن يتولى تربية المجنى عليها، وبالنسبة للأب على زوجة الأب، وبالنسبة لزوج الأخت على شقيقتها التى تعيش فى كنفه<sup>(٣)</sup>، ولزوج الأم على بنتها التى اعتادت منذ صغرها على التعمية له ولاقامتها معه فى مسكن مشترك<sup>(٤)</sup>، كما أن للطبيب على مريضته سلطة فعلية مؤقتة.

---

محلا التفسير النص على توافر الطرف المشدد فى حق من لهم سلطة على المجنى عليها، وعدم تطلب مشروعية هذه السلطة، فرغم أن البنى بعد نظاماً غير مشروع من وجهة النظر الإسلامية، إلا أنه من الناحية الفعلية ينشئ سلطة للأب بالتبنى على المجنى عليها تبرير تشديد عقابه.

(١) متى كانت قائمة بالفعل وقت ارتكاب جريمة الاغتصاب.

(٢) تقضى ٤ نوفمبر ١٩٥٧، مجموعة النقض، السنة ٨، رقم ٢٢٣، ص ٨٥٩.

(٣) تقضى ٤ ديسمبر ١٩٨٠، مجموعة النقض، السنة ٣١، رقم ٢٠٥، ص ١٠٦٥.

(٤) وكسد قضت محكمة النقض الفرنسية بأن لزوج الأم سلطة فعلية على الأبناء المتصر

لزوجته. تقضى جنائى فرنسى ٢٢ ديسمبر ١٨٩٢، فالوز الدورى ١٨٩٣، I =



## رابعاً : الخادم بالأجرة :

قرر المشرع توافر الظرف المشدد للاغتصاب إذا كان الجاني خادماً بالأجرة عند المجنى عليها أو عند أصولها أو المتولين تربتها أو ملاحظتها أو من لهم سلطة فعلية عليها . والخادم بالأجرة يقصد به كل من يقوم بالأعمال المادية التي تحتاجها المجنى عليها في حياتها اليومية نظير أجر .

وليس بشرط أن يكون مقيماً عندها إقامة دائمة ، وإنما يكفي أن تكون له حرية دخول مسكنها على نحو معتاد لقضاء حاجاتها ، مثال ذلك الطباخ الذي يعمل نصف اليوم أو السفري الذي يحضر إلى المنزل أثناء تقديم الوجبات . فهذا القدر من الصلة يكفي لتوفير الصفة التي من شأنها أن تسهل ارتكاب الجريمة ، إذ الغالب أن المجنى عليها تظمن إلى من يتردد على بيتها على نحو معتاد وتثق فيه . لهذا لا يتوافر الظرف المشدد بالنسبة لمن يتردد على عدد من المساكن دون تمييز لأداء بعض الخدمات فيها ، مثل المكوي أو بائع اللبن لعدم تحقق علة التشديد ، كما لا يتوافر الظرف المشدد بالنسبة لحارس العقار الذي تقطن المجنى عليها في إحدى شققه ، لأنه ليس خادماً بالأجرة عندها وليس له حق التردد على مسكنها على نحو معتاد ، ومن ثم لا تتوافر علة التشديد بالنسبة له .

ولا يقتصر نطاق التشديد على من يقوم بخدمة المجنى عليها شخصياً ، وإنما يشمل كذلك الخادم بالأجرة لدى أصولها أو من يتولون تربتها أو ملاحظتها أو من لهم سلطة عليها . فيتوافر الظرف المشدد بالنسبة للخادم الذي يقتصب إبنة مخدومه ، أو يقتصب خادمة أخرى تعمل معه في ذات المنزل ، لأنه يكون خادماً لدى من له على المجنى عليها سلطة .<sup>(١)</sup>

---

= ص ٤٣٢ . لكنها قررت أن صفة المم أو الخال لا تكفي بذاتها دون أن تقترب بأي ظرف آخر لاسياغ السلطة الفعلية عليه ، نقض جنائي فرنسي ٤ مايو ١٩٥٥ ، دالوز ١٩٥٥ ، ص ٦٣٦ .

(١) نقض ٢٥ مارس ١٩٤٠ ، مجموعة القواعد . ج ٥ ، رقم ٨٦ ، ص ١٥٤ .

## الفصل الثانى

### هتك العرض

#### تهديد وتقسيم

هتك العرض (١) هو الاخلال الجسيم بحياء المجنى عليه عن طريق ارتكاب فعل على جسمه يمس عورة فيه. وقد عاقب المشرع على هتك العرض، سواء وقع بالقوة أو التهديد أو مجرّد من القوة والتهديد، ونصت المادتان ٢٦٨، ٢٦٩ من قانون العقوبات على ظروف تشدد عقاب هتك العرض فى الحالتين.

ويحمى المشرع بتجريم هتك العرض فى كافة صورته الحرية الجنسية للمجنى عليه، وإن كان هتك العرض لا يتضمن واقعة كما هو الشأن فى الاغتصاب، إلا أنه يمس بعرض المجنى عليه وحصانة جسمه وحرية الجنسية. ويبدو المساس بهذه الأمور واضحاً حين يرتكب هتك العرض بالقوة أو التهديد، أو حين يرتكب برضا المجنى عليه بالفعل دون استعمال قوة أو تهديد إذا لم تكن للرضا قيمة قانونية بسبب صغر سن المجنى عليه أو لآى سبب آخر كما سنرى.

وبين هتك العرض والاغتصاب فروق جوهرية من عدة وجوه. فمن حيث طرفا الجريمة، لا يقع الاغتصاب بحسب طبيعته إلا من رجل على أنثى، بينما يقع هتك العرض من رجل أو أنثى على مجنى عليه من جنسه أو من جنس مختلف. ومن حيث الفعل المكون للجريمة، نجد أنه الوقاع فى المكان المعد لذلك من جسم الأنثى، بينما يتحقق هتك العرض بكل فعل دون الوقاع يخل اخلاصاً جسيماً بحياء المجنى عليه، سواء قُتل فى اتیان المرأة فى غير الموضع الطبيعى للوقاع، أو فى ممارسة الشذو الجنسي مع الذكور، أو واقعة الصغيرة دون الثامنة عشرة ولو برضاها. ومن حيث القصد الجنائى، تنصرف إرادة الجانى فى الاغتصاب إلى واقعة

---

Attentat a la pudeur (١)

المجنى عليها<sup>(١)</sup>، بينما تنصرف ارادة الجاني في تلك العرض إلى مجرد الفعل الذي يعلم أنه مخل بالحياة، إخلالاً جسيماً

ويفرق القانون في عقاب تلك العرض بين مايقع منه بقوة أو تهديد، ومايقع دون قوة أو تهديد. وكلا الفعلين يكون جريمة متميزة عن الأخرى . لها أركانها الخاصة وظروفها المشددة. لكن لهاتين الجريمتين أركاناً عامة مشتركة تتمثل في ركنين : مادی ومعنوی. ونبدأ بدراستهما قبل دراسة الاركان الخاصة بكل جريمة والعقوبات المقررة لكل منها.

## المبحث الأول

### الاركان العامة لجرائم تلك العرض

لم يعرف المشرع تلك العرض كما فعل في الاغتصاب. لكن التعريف السابق لهتلك العرض يشير إلى أنه يتضمن ركناً مادياً يتخذ صورة فعل يخل بالحياة . كما أن تلك العرض جريمة لا ترتكب إلا عمداً ومن ثم يتخذ ركنها المعنوی صورة القصد الجنائي.

## المطلب الأول

### الركن المادی

يتحقق الركن المادی لجرائم تلك العرض باتصال جسم الجاني بجسم المجنى عليه على نحو يخل بحياته. واتصال جسم الجاني بجسم المجنى عليه يتخذ صورة اتيان وجهه بمس بجسم المجنى عليه على نحو ما ويكون من شأن هذا الفعل الاخلال بالجسيم بحياة المجنى عليه.

---

(١) لهذا لم تكن الارادة متجهة إلى مرفعة المجنى عليه فلا يمكن اعتبار الفعل اغتصاباً أو شروعاً في اغتصاب.

## أولاً : اتیان فعل یمس بجسم المجنی علیه :

یشترط لتحقق الرکن المادی لجریة هتک العرض أن یأتی الجانی فعلاً یمصل مباشرة بجسم المجنی علیه. وفی هذا یمکن وجه الاختلاف الأول بین الفعل الذی یعد هتکاً للعرض، والفعل الذی یمحق جرمة الفعل الفاضح المخل بالحیاة. فالفعل الفاضح یمکن لقیامه أن یمخل بالحیاة العام، ولذلك لا یشترط فیه أن یمتضمن مساساً بجسم مجنی علیه معین، إذ قد یمقع الفعل الفاضح من الجانی علی نفسه، كما أنه قد یمتداه إلى المساس بغيره. أما هتک العرض فلا یمتعلق إلا إذا وقع الفعل المخل بالحیاة علی مجنی علیه «معین»، أى أن یمصل جسم الجانی بجسم المجنی علیه عن طریق فعل لا یمصل فحشه إلى درجة الوقاع الجنسی الذی یمحق جرمة الاغتصاب.

وتطلب أن یمقع فعل هتک العرض علی مجنی علیه «معین»، عن طریق المساس بجسمه، یمتفق مع علة تجریم هتک العرض، وهی المساس بعرض المجنی علیه وحصانة جسمه وحریمته الجنسیة، ولا یمتعلق ذلك إلا باقامة صلة بین جسم الجانی وجسم المجنی علیه، یمکن من شأنها الاختلال بأمر من هذه الأمور. لذلك لا یمکن لقیام هتک العرض أن یمکن الفعل الذی وقع من المتهم ماساً بأخلاق المجنی علیه، فلا یمرتکب جرمة هتک العرض من یمرض علی بصر شخص أو سمعه بعض المشاهد أو الصور أو الأصوات الجنسیة التی تؤدی حیاء المجنی علیه، متى كانت لا تتضمن اتصالاً مباشراً بجسمه. كما لا یعد هتکاً للعرض أن یأتی المتهم علی جسمه هو بعض الأفعال المخلّة بالحیاة. أمام شخص معین، أیا كان مبلغ فحشها أو مدى تأثیرها فی هذا الشخص<sup>(١)</sup>، طالما لم تتضمن أى مساس مباشر بجسم من اطلع علیها.

(١) وإذا تعد الواقعة فعلاً فاضحاً مخلّاً بالحیاة، ومعالج علیها بهذا الوصف، فالذی یمیز هتک العرض عن الفعل الفاضح هو أن هتک العرض یمقع دائماً علی جسم الغير وعرض الغير، ولا یشمل الأفعال التی تقع اختلالاً بالحیاة بصفة عامة، لأن هذه الانفصال عند وقوعها =

لكن تطليقاً، فيعمل بحسب الجسم المجنى عليه لا معنى بالضرورة أن يأتي الجاني فعله على جسم المجنى عليه، أي أن تحدث ملامسة شائعة من جسم أحدهما لجسم الآخر، وإنما يكفي أن يحدث انتهاك لما يجب ستره من عورات، وبعبارة أخرى يكفي أن المساس بجسم المجنى عليه كان موضع اعتبار على أي صورة في الفعل المخل بالحياة. فارتكاب جريمة هناك العرض من يرغم غيره على أن يرتكب فعلاً مغلاً بالحياة على جسده، أي على جسم الجاني أو المجنى عليه، إذ تحدث في هذه الحالة الملامسة المباشرة والثافية للحياة<sup>(١)</sup>. لكن هذه الملامسة ليست مطلوبة - كما قلنا - لتحقيق جريمة هناك العرض، وإنما يكفي لقيامها إتيان فعل ينتهك حياة المجنى عليه، باجباره على كشف ما ينبغي ستره من عورات. لذلك يرتكب جريمة هناك العرض من يرغم آخر على أن يتعمى أمامه، أو من يرغم غيره على الخروج عارياً لكي يراء الناس<sup>(٢)</sup>.

وتطليقاً لما تقدم، قضت محكمة النقض المصرية بأن جريمة هناك العرض تتم بقرع فعل متاف للأدب «مباشرة» على جسم المجنى عليه، ولو لم يحصل إيلاج أو احتكاك يتخلف عنه أي أثر كان<sup>(٣)</sup>. وأكدت المحكمة أن الفعل يعد واقفاً

---

سماقب عليها بوصفها أملاً مغلاً بالحياة. وقد اعتمدت محكمة النقض هذا المعيار للتمييز بين الفعل الفاضح وهناك العرض حين تقع الأفعال المغلة بالحياة. والثانية للأدب العامة من شخص على نفسه دون أي مساس بجسم المجنى عليه، فهذه الأفعال سماقب عليها بوصف الفعل الفاضح. راجع تقض ٢٨ أكتوبر ١٩١١، لمجموعة الرسمية، السنة ١٣، رقم ٧، ص ١٤.

(١) مثال ذلك أن يرغم شخص شخصاً غيره على أن يمت بأعضائه التناسلية (أي الأعضاء التناسلية للجاني) أو أن يس المتهم بالأعضاء التناسلية للمجنى عليه دون رضا صحيح منه.

(٢) وتطليقاً للفكرة ذاتها يرتكب جريمة هناك العرض من يرغم شخصاً كان يستعمل عارياً في مجرى ما - يستر عورته على أن يخرج من الماء ليطلع على عوراته أو يمكن الغير من الاطلاع عليها. راجع تقض ١٧ فبراير ١٩٦٧، مجموعة النقض، السنة ١٣، رقم ٢٨، ص ١٤٥. وفي هذه الواقعة كان المتهم قد خلع سروال المجنى عليه وكشف مكان العورة منها دون أي ملامسة مغلة بالحياة. واعتبرت المحكمة الفعل جريمة هناك عرض.

(٣) نقض ٢ ديسمبر ١٩٣٥، مجموعة القواعد، ج ٢، رقم ٤٠٥، ص ٥١٠.

على جسم المجنى عليه إذا حصلت ملامسات شائنة ولو لم يتم خلع ملابس الجاني أو المجنى عليه، وإنما تم ذلك من فوق الملابس دون الكشف عن عورة المجنى عليه<sup>(١)</sup>. وقضت بأن الشارع قصد بالعقاب على جريمة هتك العرض حماية الناعة الأدبية التي يصون بها الرجل أو المرأة عرضه من أي ملامسة مخلة بالحياء العرضي لا فرق في ذلك بين أن تقع هذه الملامسة والأجسام عارية وبين أن تقع والأجسام مستورة بالملابس مادامت هذه الملامسة قد استطالت إلى جزء من جسم المجنى عليه يعد عورة<sup>(٢)</sup>.

### ثانياً : الاخلال الجسيم بحياء المجنى عليه :

الفعل الذي يحقق الركن المادي في جريمة هتك العرض هو الفعل الذي يخل إخلالاً جسيماً بالحياء. فأنفعال هتك العرض تتميز عن الأفعال الفاضحة المخلة بالحياء بدرجة الاخلال، الذي يكون جسيماً في هتك العرض، وأقل جسامة في جريمة الفعل الفاضح. لذلك يكون الحد الفاصل بين هتك العرض والفعل الفاضح هو درجة الفحش المصاحبة للفعل المرتكب، فالإخلال الجسيم بالحياء يحقق هتك العرض، بينما الإخلال اليسير به لا يكفي إلا لتحقيق جريمة الفعل الفاضح، وعقابها لذلك أخف من عقاب هتك العرض.

ولا يشير التمييز بين الإخلال الجسيم الذي يحقق هتك العرض ، والإخلال اليسير الذي يشكل جريمة الفعل الفاضح اشكالاً حين يقع الفعل المخل بالحياء على جسم المجاني نفسه دون أن لمس على أي صورة بجسم المجنى عليه. فهذا الفعل لا يمكن أن تقوم به جريمة هتك العرض كما رأينا، وإنما يعاقب عليه بوصفه من الأفعال

(١) لذلك قضت بتهام جريمة هتك العرض إذا كان المتهم قد احتضن مضمومته كرهاً عنها ثم طردها أرضاً واستلقى فوقها، ولو لم يقع من المجاني كشف ملابسه أو ملابس المجنى عليها، تقض ٢٢ أكتوبر ١٩٣٤ مجموعة القواعد جـ ٢ رقم ٢٨، ص ٣٧٣

(٢) لذلك اعتبرت المحكمة من قبيل هتك العرض التصاق المتهم عمداً بجسد الصبي المجنى عليه من الخلف حتى لمس بفضه عجز الصبي. تقض ٣ يونيو ١٩٣٥ مجموعة القواعد جـ ٢ رقم ٢٨٥، ص ٤٨٨.

لكن التفرقة بين هتك العرض والفعل الفاضح تدق حين يرتكب الفعل على جسم المجنى عليه مباشرة، أو حين يكون جسم المجنى عليه «أداة أو وسيلة» لارتكاب الفعل الفاضح على جسم المجنى نفسه أو جسم الغير. وقد بنت محكمة النقض هذه التفرقة على ضابط مستمد من طبيعة الموضع الذي وقع عليه الفعل، فإن كان من «العورات» اعتبر الفعل هتك عرض، وإن لم يكن الموضع الذي حدث المساس به من العورات، فلا تقوم جريمة هتك العرض لكونه لا يبلغ حداً من الجسامة يكفى لقيام الجريمة به. وفي هذا المعنى قررت المحكمة أن «الحياة العرضى لشخص ما من هذه الناحية يتعلق على الأخص بملات جسمه الذي تدعو الفطرة لأن يحميه الانسان من كل الأفعال الفاحشة مهما كانت جسامتها وسواء أكانت إيجابية أو سلبية مادامت هذه الأفعال موجهة لهذا الجسم الذى لا يذخر المرء وسعاً فى صونه عما قل أو جل من الأفعال التى تمس مافيه مما يعبر عنه بالعورات، تلك العورات التى لا يجوز العبث بحرماتها والتى هى جزء داخل فى خلقه كل انسان وكيانه الفطرى. فكل فعل يخدش العاطفة من هذه الناحية يعتبر فى نظر القانون هتكاً للعرض». وقد عرفت المحكمة الفعل الفاضح فى الحكم ذاته بأنه «الفعل العمد المخل بالحياة الذى يخدش فى المجنى عليه حياة العين والأذن ليس إلا»، كما عرفت هتك العرض بأنه «كل فعل عمدى مخل بالحياة يستطيل إلى جسم المرء وعوراته ويخدش عاطفة الحياة عنده من هذه الناحية»<sup>(١)</sup>.

ووضح من الحكم السابق أن محكمة النقض تعتمد معيار «الصورة» لتحديد

(١) نقض ٢٢ نوفمبر ١٩٧٨، مجموعة القواعد، ج ١، رقم ١٧، ص ٣٢. ومن هذا التعريف لهتك العرض والفعل الفاضح، استخلصت المحكمة أن «الشخص الأسمى الأسمى تماماً يمكن هتك عرضه بكتيبات مختلفة ولكن لا يصح قانوناً أن يكون مجنياً عليه فى جريمة فعل فاضح». وراجع نقض ١٤ فبراير ١٩٨٥، مجموعة النقض، السنة ٣٦، رقم ٤٣، ص ٢٦٠.

مدى الجسامة التى تكفى لتكوين الركن المادى فى جريمة هتك العرض. وقد أقرت هذا المعيار فى أحكام لاحقة، فقضت بأن «كل مساس بجزء من جسم الانسان داخل فيما يعبر عنه بالعورات يجب أن يعد من قبيل هتك العرض. والمرجع فى اعتبار ما يعد عورة وما لا يعد كذلك إنما يكون إلى العرف الجارى وأحوال البيئات الاجتماعية. فالفتاة الريفية التى تمشي سافرة الوجه بين الرجال لا يخطر بهاها أن فى تقبيلها فى وجنتيها اختلافاً بحياتها العرى واستطالة على موضع من جسمها تعد هى ومثيلاتها من العورات التى تفرص على سترها، فتقبيلها فى وجنتيها لا يخرج عن أن يكون فعلاً فاضحاً مخلاً بالحياء»<sup>(١)</sup>. كما قضت بأن قرص المتهم للمجنى عليها فى فخذها من خلفها أو فى عجزها يعد فعلاً مخلاً بالحياء إلى حد الفحش وفيه مساس بجزء من جسم المجنى عليها يعد عورة من عوراتها يعتبر جنابة هتك عرض<sup>(٢)</sup>. وقضت بأن كل مساس بما فى جسم المجنى عليها من عورات يعد هتك عرض لما يترتب عليه من الاخلال بالحياء العرى، وتذى المرأة هو من العورات التى تفرص دائماً على عدم المساس به، فإمساکه بالرغم منها وبغير إرادتها يعتبر هتك عرض<sup>(٣)</sup>.

لكن محكمة النقض لم تحصر أفعال هتك العرض فيما يس جزءاً من جسم المجنى عليه يعد عورة ، وإن كانت تعتمد أساساً على معيار العورة فى تحديد هذه الأفعال. لذلك اعتبرت بعض الأفعال التى لا تمس بعورة فى جسم المجنى عليه، ومع ذلك تنطوى على قدر كبير من الفحش والاخلال بالحياء، محقة لجريمة هتك العرض. وفى هذا الصدد قررت المحكمة أن معيار العورة ولم يرد به حصر الحالات

(١) نقض ٢٢ يناير ١٩٣٤ ، مجموعة القواعد ، ج٣ ، رقم ١٩٠ ، ص ٢٥٩.

(٢) نقض ١٧ أبريل ١٩٣٠ ، مجموعة القواعد ، ج٣ ، رقم ٣١ ، ص ٢٦. كما قضت محكمة النقض بأن وضع الاصح فى دبر المجنى عليه هو مساس بعورة من جسمه وله نوع من الفحش لا يترك مجالاً للشك فى اخلاله بحياته العرى. نقض ٢٧ يونيو ١٩٦١ ، مجموعة النقض، السنة ١٢ ، رقم ١٤٤ ، ص ٧٤٧.

(٣) نقض ٢ يونيو ١٩٣٥ ، مجموعة القواعد ، ج٣ ، رقم ٣٨٤ ، ص ٤٨٧.



التي يصح أن تتدرج تحت جريمة هتك العرض والقول بأن ماعداها خارج حضا عن  
الجريمة المذكورة، وإنما هو مبدأ جزئى تناولت فيه المحكمة جريمة هتك العرض من  
ناحيتهما الأكثر وقوعاً، تلك الناحية التي يقع فيها المساس بجزء من جسم المجنى  
عليه يدخل عرفاً في حكم العورات». وقررت المحكمة أنه ليس مفاد ذلك وأن  
أفعال هتك العرض محصورة في هذه الناحية أو أن الجريمة لا يتصور وقوعها إلا  
علي هذا النحو، بل قد يتصور العقل إمكان الاخلال بحياء المجنى عليه العرضى  
بأفعال لا تصيب من جسمه موضعاً يعد عورة، ولا يجوز مع ذلك التردد في  
اعتبارها من قبيل هتك العرض نظراً لمبلغ ما يمسها من فحش، ولأنها من ناحية  
أخرى أصابت جسم المجنى عليه فخلشت حياء العرضى وإن لم يقع المساس فيها  
بشيء من عوراته، كما لو وضع الجاني عضوه التناسلى في يد المجنى عليه أو في  
فمه أو في جزء آخر من جسمه لا يعد عورة. فهذه الأفعال ونظائرها لا يمكن أن  
يشك في أنها من قبيل هتك العرض» (١).

ويبدو من ذلك أن محكمة النقض لا تريد حصر أفعال هتك العرض فيما يعد  
مساساً بعورة دون غيرها من الأفعال التي تخدش الحياء العرضى للمجنى عليه،  
وأنها ترغب في ترك تقدير مدى جسامته الاخلال بالحياء لظروف كل حالة على حدة.  
وقد تأكد هذا الاتجاه في أحكام حديثة خرجت فيها المحكمة صراحة على معيار  
العورة واعتبرت هتك العرض متحققاً بأفعال لا يمس فيها المتهم بعورة في جسم  
المجنى عليها، وإنما يخدش بها الحياء على نحو جسيم. من ذلك مسالة المتهم الذي  
أمسك بيد المجنى عليها ووضعها على عضوه التناسلى، بينما كانت يدها ممدودة  
لتناول النقود، ولو تم الفعل من خارج الملابس، وليست يد المجنى عليها  
عورة (٢). ومن ذلك أيضاً اعتبار خلع سروال المجنى عليها وكشف مكان العورة

(١) نقض ١٥ أكتوبر ١٩٣٤، مجموعة القواعد، ج ٣، رقم ٢٧٢، ص ٣٦٦.

(٢) نقض ١٧ مارس ١٩٥٨، مجموعة النقض، السنة ٩، رقم ٨٣، ص ٢٩٨. وكان المحكم  
المطعون فيه قد اعتبر هذا الفعل مكوناً لجريمة الفاحش العائى، ورات محكمة

منها محققاً لجريمة تلك العرض بصرف النظر عما يصاحبه من أفعال أخرى قد تقع على جسم المجنى عليها<sup>(١)</sup>.

والذي نراه في هذا الخصوص أن تحديد مدى جسامة الاخلال بالحياة الذي يكون الركن المادى لجريمة تلك العرض ينبغي أن يترك تقديره لقاضى الموضوع، الذى يسترشد بالعرف والعادات المستقرة فى البيئة الاجتماعية التى ارتكب فيها الجمانى فعله. ومع ذلك يمكن القول بأن هناك أجزاء فى الجسم تعد بطبيعتها عورة، ويعتبرها عرف الناس كافة كذلك، ومن ثم يعد المساس بها على أى صورة محققاً لجريمة تلك العرض.

بيد أن القاضى لا ينبغي أن يتقيد بمقياس العورة فى هذا المفهوم الضيق، وإنما يكون عليه أن ينظر إلى الفعل المرتكب ليقدر مدى اخلاسه بحياة المجنى عليه، وهو يستعين فى ذلك بعرف البيئة التى ارتكب فيها الفعل، وبالظروف التى أحاطت بارتكابه، ويمكن أن يكون لها دور فى تحديد مدى ما يلفه الفعل من جسامة<sup>(٢)</sup>.

والضابط فى تحديد مدى جسامة إخلال الفعل بالحياة، وصلاحيته بالتالى لأن تقوم به جريمة تلك العرض عندما لا يكون الجزء من الجسم الذى وقع عليه الفعل

«التنض أنه قد أخطأ فى تطبيق القانون، لأن الفعل الفاضح المعلن يقتصر الأمر فيه على خدش حياة الأذن والعين».

(١) تنض ٢١ أكتوبر ١٩٨٥، مجموعة التنض، السنة ٣٦، رقم ١٧٤، ص ٩٦٨. وفى هذا الحكم أكدت المحكمة سابق أن قررت من أن والفعل المادى فى جريمة تلك العرض يتحقق بأى فعل محل مغل بالحياة العرضى للمجنى عليها ويستطيل على جسمها ويخدش عاطفة الحياة عندما من هذه الناحية... ولا يؤثر فى قيام هذه الجريمة عدم تخلف آثار عما قارقه التهم وأثبت الحكم وقومه منه».

(٢) فقد تخلى ظروف ارتكاب الفعل عليه جسامة شديدة رغم أن الموضع من الجسم الذى وقع عليه الفعل لا يعد بطبيعتها عورة لأن عرف الناس جرى يكشفه، فمجرد تبهيل امرأة فى وجهتها دون المساس بأى جزء من جسمها اعتبره القضاء غير كاف لتحقيق تلك العرض. لكن يجوز اعتبار التبهيل تنكراً للعرض إذا أحاطت به ظروف تجعله على درجة جسيمة من الاخلال بالحياة، كما إذا قبل ألفتى امرأة فى وقتها أو فى فمها إذا استمر التبهيل مدة طويلة، على الرغم من أن الرقبة والرقم لا يخلان فى عرف الناس عورة.

من العورات، هو مدى إخلال هذا الفعل بحياء شخص معتمد من البيئة التي ارتكب فيها، أى أن مدى الإخلال بالحياء يقدر بنظرة موضوعية، بصرف النظر عن مفهوم المجنى عليه نفسه للحياء وما يخل به، فقد يكون المجنى عليه متزمتاً فيها لغيره في تقدير مدى إخلال الفعل بحياته، وقد يكون على العكس متساهلاً في عرضه وفي أخلاقه، فلا يستحى من المساس بالحياء العرضى ولو كان على درجة كبيرة من الفحش والجسامة.

## المطلب الثانى

### الركن المعنوى

هتك العرض فى كافة صورته من الجرائم العمدية، ولذلك يتخذ ركنه المعنوى صورة القصد الجنائى، فلا يعرف القانون هتك عرض غير عمدى. والقصد يتلزم غالباً مع طبيعة الفعل، لأن من يأتى الفعل الإرادى المخل بالحياء يكون فعله فى الغالب مقصوداً، لذلك يكفى أن تثبت النية العامة ارتكاب الفعل المخل بالحياء من المتهم، حتى يفترض توافر القصد لديه. إنما يجوز للمتهم أن يثبت أنه لم يقصد من فعله المساس بحياء المجنى عليه، فينتفى قصده الجنائى، وإن كان هذا الاتهام عسيراً إذا كان هتك العرض قد تم بالقوة أو التهديد.

والقصد المطلوب لقيام جرائم هتك العرض هو القصد الجنائى العام، الذى يتوافر بالعلم بعناصر الجريمة، وإرادة الفعل المخل بالحياء. وتختلف العناصر التى ينبغى أن ينصرف إليها علم المتهم باختلاف الجريمة. ففي هتك العرض بالقوة أو التهديد ينبغى أن ينصرف علم الجانى إلى أن فعله يخل بحياء المجنى عليه إخلالاً جسيماً، وبأنه غير مشروع، وبأن المجنى عليه غير راض عنه. فإذا انتفى العلم بأمر من هذه الأمور، انتفى القصد الجنائى لدى المتهم. وفي هتك العرض دون قوة أو تهديد ينبغى أن ينصرف علم الجانى إلى أن المجنى عليه لم يبلغ من العمر ثمانى عشرة سنة كاملة، بالإضافة إلى العلم بالعناصر السابقة. لكن محكمة النقض

تفترض علم المتهم بحقيقة من المجنى عليه إلا أن يثبت أن جهله بالسن كان يرجع إلى ظروف قهريّة أو استثنائية، وأنه لم يكن في مقدوره أن يقف على حقيقة من المجنى عليه . وتعمل المحكمة هذا الافتراض بقولها أن «كل من يقدم على مقارفة فعل من الأفعال الشائنة في ذاتها أو التي تؤثمها قواعد الآداب وحسن الأخلاق يجب عليه أن يتحرى بكل الوسائل الممكنة حقيقة جميع الظروف المحيطة قبل أن يقدم على فعلته. فإذا هو أخطأ التقدير حق عليه العقاب عن الجريمة التي تتكون منها مالم يقدّم الدليل على أنه لم يكن في مقدوره بحال أن يقف على الحقيقة»<sup>(١)</sup> وفيما عدا ذلك لا يختلف القصد الجنائي في جريمة هتك العرض دون قوة أو تهديد عنه في جريمة هتك العرض بالقوة أو التهديد.

وينبغي لقيام القصد الجنائي أن تتجه الإرادة إلى اتيان الفعل المخل بالحياة.. فإذا أتى المتهم فعلاً ترتب عليه الإخلال بحياة المجنى عليه، دون أن تكون إرادته قد انصرفت إلى هذا الإخلال ، فلا يتوافر في حقه القصد الجنائي. مثال ذلك من يحرك يده في مكان مزدحم بالناس فيمس عورة في المجنى عليها، أو من يزقي ملابس امرأة أثناء مشاجرة معها فتظهر أعضاء في جسمها تعد عورة. وينبغي أن تتجه الإرادة إلى الإخلال بالجسيم بحياة المجنى عليه، فإن اتجهت الإرادة إلى فعل يؤدي إلى إخلال يسير بالحياة، لكن النتيجة تجاوزت قصد الجنائي فحدث إخلال بجسيم بحياتها، لا يتوافر القصد الجنائي في جريمة هتك العرض. مثال ذلك من يجلب امرأة من ملابسها محاولاً تقييلها على وجنتيها، فإذا بالملابس تتمزق ويتحرى أحد أعضاء جسمها الذي يعد عورة<sup>(٢)</sup>.

(١) تقض ٣١ مايو ١٩٤٣، مجموعة القواعد ، ج ٦ ، رقم ٢٠٥ ، ص ٢٧٧ . ولا يعني هذا الافتراض أن العلم بحقيقة من المجنى عليه ليس عنصراً في القصد الجنائي ، وإنما مقتضاه عدم الزام النهاية العامة بانتهاء توافر هذا العلم ، لكونه يفترض لدى الجنائي.

(٢) وفي هذه الحالة تتنفي المسؤولية عن هتك العرض، لكنها تقوم باعتبار ما أتاه المتهم بشكل جريمة فعل فاحش.

وإذا توافر القصد الجنائي ، قامت جريمة هت العرض أيا كان الهاعث على الفعل الذى وقع من المتهم. فالغالب أن يكون هاعته هو ارضاء شهوة متعرفة، لكنه قد يكون كذلك حب الاستطلاع أو الفضول أو الرغبة فى الكسب المادى أو الانتقام من المجنى عليه أو من ذويه. وتطبيقاً لذلك قضى «بأن كل ما يتطلبه القانون لتوافر القصد الجنائى فى جريمة هتك العرض هو أن يكون الجانى قد ارتكب الفعل الذى تتكون منه هذه الجريمة وهو عالم بأنه مغل بالحياء العرضى لمن وقع عليه. ولا عبرة بما يكون قد دفعه إلى ذلك من البواعث المختلفة التى لا تقع تحت حصر. وإذن فإذا كان المتهم قد عمد إلى كشف جسم امرأة، ثم أخذ يلمس عورة منها ، فلا يقبل منه القول باتعماد القصد الجنائى لديه يدعى أنه لم يفعل فعلته ارضاءً لشهوة جسمانية وإنما فعلها يباعث بعيد عن ذلك»<sup>(١)</sup>. كما قضى بأن القانون لا يشترط لتوافر القصد الجنائى فى جريمة هتك العرض أن يكون الجانى مدفوعاً إلى فعلته بعامل الشهوة البهيمية، بل يكفى أن يكون قد ارتكب الفعل وهو عالم بأنه خادش لعرض المجنى عليه، مهما كان الهاعث على ذلك. فيصح العقاب ولو كان الجانى لم يقصد بفعله إلا مجرد الانتقام من المجنى عليه أو ذريته<sup>(٢)</sup>.

لكن القصد الجنائى ينتفى فى حالة الاكراه طبقاً للقواعد العامة. ويحدث ذلك إذا أكره المتهم شخصاً آخر على أن يأتى فعلاً مغلاً بالحياء على جسم المجنى عليه، ولا يسأل عن هتك العرض إلا من صدر عنه الاكراه. وتقتنع مسؤولية الصغير والمجنون إذا كانا أداة فى يد من استعملهما لاثيان أفعال مغلة إخلالاً جسيماً بالحياء على جسم المجنى عليه، ويسأل عن هتك العرض من حرض أحدهما على الفعل باعتباره فاعلاً معنوياً.

(١) تلغى ١٣ أبريل ١٩٤٢، مجموعة القواعد ، ج٥، رقم ٣٨١، ص ٦٤٣.  
(٢) تلغى ٢٢ أكتوبر ١٩٤٥، مجموعة القواعد ، ج٦، رقم ٦٢٧، ص ١٧٧٩؛ ١٤ فبراير ١٩٨٥، مجموعة التلغى، السنة ٣٦، رقم ٤٣، ص ٢٦٠.

## المبحث الثانى

### صور هتك العرض المعاقب عليه

رأينا أن هتك العرض ليس جريمة واحدة، وإنما نص المشرع على جريمتين مستقلتين من جرائم هتك العرض، كما قرر طروفاً مشددة لكل جريمة منهما. ونتناول فيما يلي جريمة هتك العرض بالقوة أو التهديد، ثم جريمة هتك العرض دون قوة أو تهديد.

### المطلب الأول

#### هتك العرض بالقوة أو التهديد

نصت على هذه الجريمة المادة ٢٦٨ من قانون العقوبات، التى تقرر أن «كل من هتك عرض إنسان بالقوة أو بالتهديد أو شرع فى ذلك يعاقب بالاشغال الشاقة من ثلاث سنين إلى سبع.

وإذا كان عمر من وقعت عليه الجريمة المذكورة لم يبلغ ست عشرة سنة كاملة أو كان مرتكبها ممن نص عنهم فى الفقرة الثانية من المادة ٢٦٧ يجوز إبلاغ مدة العقوبة إلى أقصى الحد المقرر للأشغال الشاقة المؤقتة. وإذا اجتمع هذان الشرطان معا يحكم بالاشغال الشاقة المؤبدة».

يتضح من هذا النص أن جناية هتك العرض بالقوة أو التهديد لها صورة بسيطة، ولها صور مشددة إذا توافرت الظروف التى قررها النص.

## الفرع الأول

### هتك العرض بالقوة أو التهديد

#### فى صورته البسيطة

أركان هذه الجريمة ثلاثة هى : الركن المادى ، وانعدام الرضا ، والركن المعنوى ، وقد سبقت دراسة الركن المادى والركن المعنوى. لذلك نتناول الركن الخاص بهذه الجريمة وهو انعدام الرضا الذى تتخذ صورته استعمال القوة أو التهديد فى هتك العرض. ويعنى تطلب هذا الركن الخاص أن هتك العرض بالقوة أو التهديد يشترك مع الاغتصاب فى ركن انعدام الرضا بالفعل المحقق لكل منهما.

ونتناول فيما يلى تحديد ماهية القوة أو التهديد، ثم نبين حكم الشروع فى هذه الجريمة وعقابها.

#### أولاً : ماهية القوة أو التهديد :

يقصد بالقوة أعمال العنف التى تعد إكراهاً مادياً، ويعنى التهديد الإكراه المعنوى، وكلاهما يهدف انعدام رضا المجنى عليه بفعل هتك العرض. لذلك أجمع الفقه واستقر القضاء على أن استعمال القوة أو التهديد ليس إلا تعبيراً عن وقوع الفعل المخل بالحياة بغير إرادة المجنى عليه أو دون رضا صحيح منه، وهو ذات المعنى المقصود فى جريمة الاغتصاب<sup>(١)</sup>. وعلى ذلك لا يقتصر نطاق الجريمة على حالتى ارتكاب الفعل بإكراه مادى أو معنوى، وإنما يتسع ليشمل الحالات التى يرتكب فيها الفعل دون رضا صحيح من المجنى عليه. فكل ما يهدم الرضا فى

---

(١) ويستعمل قانون العقوبات الفرنسى ذات اللفاظ للتعبير عن انعدام الرضا فى جرمين الاغتصاب وهتك العرض، حيث لا يقوم الفعل المكون لكل منهما إلا إذا ارتكب بالعنف أو الإكراه أو بالهتة " Par Violence, Contrainte ou Surprise...". راجع لاديتين ٣٣٢، ٣٣٣ من قانون العقوبات الفرنسى.

جريمة الاغتصاب، بنفسه كذلك في جريمة هتك العرض، سواء كان مصدر عدم الرضا هو الاكراه المادى أو المعنوى، أو كان الفحش والحديعة، أو كان فقدان الوعي أو التمييز، أو عجز المجنى عليه عن التعبير عن إرادته برفض الفعل.

وهذا التوسع في تفسير مدلول القوة أو التهديد يتفق وعلة تجريم الاعتداء على هتك العرض إذا تم باستعمالهما، وهى حماية الحرية الجنسية للمجنى عليه التى تهدر فى كل حالة لا يثبت فيها رضاه بالفعل رضاً صحيحاً يعتمد به القانون، فيرتب عليه أثره فى نفي صفة الجريمة عن الفعل المخل بالحياة.

وقد استقر القضاء على اعطاء تعبير القوة أو التهديد ذات الدلالة التى تثبت لعدم الرضا فى جريمة الاغتصاب. وفى هذا المعنى قررت محكمة النقض أنه ولا يشترط قانوناً فى جناية هتك العرضى بالقوة استعمال القوة المادية، بل يكفى إتيان الفعل الماس أو الحادش للحياة العرضى للمجنى عليه بدون رضائه<sup>(١)</sup>. وتطبيقاً لذلك قضت المحكمة أن «ركن القوة فى جناية هتك العرض يكون متوافراً كلما كان الفعل المكون لهذه الجناية قد وقع بغير رضا من المجنى عليه، سواء باستعمال المتهم فى سبيل تنفيذ مقصده وسائل القوة أو التهديد أو غير ذلك مما يؤثر فى المجنى عليه فيعدمه الإرادة ويقلله المقاومة أو بمجرد مياغته المجنى عليه أو بانتهازه فرصة فقدان شعوره واختياره إما لجنون أو عاهة فى العقل أو لغبية ناشئة عن عقاقير مخدرة أو لأى سبب آخر كالاستغراق فى النوم»<sup>(٢)</sup>. كما قررت أن مفاجأة المتهم للمجنى عليها أثناء نومها وتقبيله إياها وأمسাকে بشديها يتحقق

(١) تلخ ٢٣ نوفمبر ١٩٣٦، مجموعة القواعد، ج٤، رقم ١٦، ص ١٨.

(٢) نقض ٢٥ مارس ١٩٤٠، مجموعة القواعد، ج٤، رقم ٨٢، ص ١٤٧؛ وفى المعنى ذاته ٢٢ يونيو ١٩٤٢، ج٤، رقم ٤٣٥، ص ٦٨٨. وقضت المحكمة بأنه متى ثبت أن المجنى عليها قد اتخذت مظاهر الجاني فاعتقدت أنه طبيب فسلمت بوقوف الفعل عليها، ولم تكن لترضى به لولا هذه المظاهر، فإن هذا يكفى للقول بأن المجنى عليها لم تكن راضية بما وقع من التهم ويتوافر به ركن القوة، نقض ١٩ مايو ١٩٤١، مجموعة القواعد، ج٤، رقم ٢٦٣، ص ٥١٨. وقضت بأن ارتكاب فعل هتك العرض فى الظلام وفى وحشة =



به جناية تلك العرض بالقوة لما في ذلك من مهايتها بالاعتداء المادي<sup>(١)</sup>، وأنه يكفي لاثبات ركن القوة في جريمة تلك العرض أن يثبت الحكم أن المتهم أخرج عضو تتاسل المجنى عليه بغير رضائه وهو في حالة سكر وأخذ يصبث فيه بيده<sup>(٢)</sup>، وفي كل هذه الأحوال لم يتوافر الاكراه المادي أو المعنوي بالمعنى الضيق، وإنما ارتكب الفعل المخل بالحياة دون رضا من المجنى عليه، أو برضا معيب، أو كان المجنى عليه عاجزاً عن التعبير عن إرادته.

ولا يتطلب القانون ركن القوة أو التهديد في ذاته لقيام الجريمة، وإنما يعتبر القوة أو التهديد وسائل لاعدام رضا المجنى عليه بالفعل. فإذا ثبت أن المجنى عليه كان راضياً بالفعل وكان يقبله ولو لم يستعمل المتهم الاكراه، فلا تقوم الجريمة في هذه الصورة. وتطبيقاً لذلك قررت محكمة النقض وأن العبرة في هذا المقام ليست بالقوة لذاتها، بل بها على تقدير أنها معدمة للرضا، فإذا ما تحقق الرضا، ولم يكن للقوة أى أثر في تحقيقه، فإن مسامحة المتهم عنها لا يكون لها أدنى مبرر ولا مسوغ<sup>(٣)</sup>، ويعنى ذلك أن سكوت المجنى عليه وتفاضيه عن الأفعال التي ترتكب على جسمه مع علمه بأنها ترتكب عليه، يفيد رضا بها مهما كان الباعث الذي دعاه إلى السكوت، مادام هو لم يكن في ذلك إلا راضياً مختاراً<sup>(٤)</sup>.

وإذا بدأ الفاعل بتنفيذ أفعال تلك العرض بالقوة، لكن هذه الأفعال صادفت قبول المجنى عليه ورضاه باستمرارها، فلم يعترض على الأفعال التالية التي وقعت عليه، انتفى ركن القوة عن كل الأفعال مهما تعددت، لكون واقعة تلك العرض

<sup>(١)</sup> دليل وفي مكان غير أهل بالسكان ثم خنق الضحية بعد ذلك لا يفيد أن الفصل قد تم

بالرضا، نقض ٢٣ فبراير ١٩٥٩، مجموعة النقض، السنة ١٠، رقم ٤٩، ص ٢٢٦.

(١) نقض ٢١ يناير ١٩٥٢، مجموعة النقض، السنة ٣، رقم ١٦٦، ص ٤٤٠.

(٢) نقض ٢٣ نوفمبر ١٩٣٦، مشار إليه فيما سبق، وراجع نقض أول سابر ١٩٥٠، مجموعة

النقض، السنة الأولى، رقم ١٨٤، ص ٥٦١.

(٣) نقض ٢٥ مارس ١٩٤٠، مجموعة القواعد، ج ٥، رقم ٨٢، ص ١٤٧.

واحدة متى كانت متتالية وتنفيذاً لقصد واحد وفي وقت واحد. وفي هذا المعنى بررت محكمة النقض أنه «إذا كان هناك العرض قد وقع بسلسلة أفعال متتالية، وكان وقوع أولها مهاغة ولكن المجنى عليه سكت ولم يعترض على الأفعال التالية التي وقعت عليه فإن ذلك ينسحب على الفعل الأول فيجعله أيضاً حاصلًا بالرضا. وتكون هذه الواقعة لا عقاب عليها» (١). وقد بررت المحكمة هذا القضاء بقولها أن عدم تميزه الواقعة المكونة لهتك العرض لارتكابها في ظروف وملابسات واحدة، في وقت واحد، وتنفيذاً لقصد واحد لا يمكن القول معه بأن المجنى عليه لم يكن راضياً بجزء منها وراضياً بجزء آخر» (٢).

### ثانياً : الشروع في هتك العرض بالقوة أو التهديد :

سوى القانون في التجريم والعقاب بين هتك العرض بالقوة أو التهديد وبين مجرد الشروع فيه. ويعني ذلك أن الشروع يعاقب عليه بمقوية الجريمة التامة خلافاً للقواعد العامة. ويعلل بعض الفقه هذه التسوية بصعوبة التمييز بين هتك العرض وبين مجرد الشروع فيه، لأن أي فعل يس بالحياء العرضي للمجنى عليه يشكل جريمة تامة، أما مادون ذلك من نشاط، فلا يعد أن يكون مجرد عمل تحضيرى.

لكن التسوية في العقاب ليس مرجعها صعوبة تصور الشروع في هتك العرض، وإنما الرغبة في إحكام سياج الحماية الجنائية للعرض. فالمرجع يقصد بهذه التسوية اعتبار مجرد البدء في التنفيذ مساوياً للجريمة التامة في إيجاب عقابها، خروجاً على ما كانت تقضي به القواعد العامة من تخفيف عقاب الشروع عن عقاب الجريمة التامة، لو لم يقرر المشرع صراحة تلك التسوية.

ويعني ذلك أن الشروع في هتك العرض يمكن تمييزه عن الجريمة التامة وفقاً

(١) نقض ٢٢ يونيو ١٩٤٢، مجموعة القواعد، ج ٥، رقم ٤٣٥، ص ٩٨٨.

(٢) نقض ٢٥ مارس ١٩٤٠، مشار إليه فيما سبق. لكن ذلك لا يعني أكثر من أن الرضاء بالأفعال التالية بعد قرينة على الرضاء بالفعل الأول الذي وقع مهاغة، ومع ذلك يجوز إثبات عكس هذه القرينة والتعليل على أن المجنى عليه لم يكن راضياً بالفعل الذي =

للمذهب الشخصى فى الشروع. فأتيان فعل غير مغل بالحياة. يؤدى حالاً ومباشرة إلى هتك العرض إذا اقترن بقصد ارتكاب الجريمة. يحقق الشروع إذا لم يتمكن المجانى من تحقيق هدفه لأسباب لا دخل لإرادته فيها، مثال ذلك ضرب المجنى عليه أو تهديده بنية هتك عرضه إذا لم يتمكن المجانى من تحقيق ذلك بسبب مقاومة المجنى عليه أو تدخل الغير لإيقاضه. وتطبيقاً لذلك قضى بأنه إذا صرح شخص إنساناً بنيه فى هتك عرضه وهدده وضربه وأمسك به بالقوة رغم مقاومته إياه وألقاه على الأرض ليعيث بعرضه ولم يزل منه عرضه بسبب استغاثته ، فهذه الأفعال تكون جريمة الشروع فى هتك عرض المجنى عليه بالقوة<sup>(١)</sup>. ويتحقق الشروع كذلك إذا أتى المتهم فعلاً يغل بالحياة إخلالاً يسيراً لا يبلغ من الجسامه حد اعتباره هتك عرض، بنية التمهيد لهتك العرض، لكنه لم يحقق عرضه بسبب خارج عن إرادته، كما لو أمسك المتهم بيد امرأة أو جلبها إلى مكان منعزل بنية اتیان أفعال أشد فحشاً على جسمها، لكنها استغاثت أو قاومت أو قدم أحد الأشخاص لإيقاضها. وفى هذه الحالة تتوقف مسؤولية المتهم على تحديد قصده من الفعل، فإن كان قصده قد انصرف إلى الفعل الذى ارتكبه فى ذاته، تحققت مسؤوليته عن الفعل الفاضح<sup>(٢)</sup>، أما إن كان قصده هو التوغل فى أعمال الفحش ، سئل عن شروع فى هتك عرض ، لأن ما وقع منه يعد بدءاً فى تنفيذ جريمة هتك العرض<sup>(٣)</sup>.

---

سوق مباحثة، وأن سكوتة عنه وعن الأفعال التى تلته لم يكن إلا خشية المجانى أو تهادياً لهبطه وانتقامه إن كانت الظروف المحيطة بالفعل تبرر اعتقاد المجنى عليه.

- (١) نقض ١١ فبراير ١٩٣٥، مجموعة القواعد ، ج ٢ ، رقم ٣٣٢ ، ص ٤٢٢.  
(٢) كما يسأل عن الفعل الفاضح إذا عدل باختباره عن المضى فى تنفيذ ما قصد إليه، ولا يسأل عن شروع فى هتك عرض لأن العدول الاختيارى يحول دون اكتمال أركان الشروع.  
(٣) نقض ٥ أبريل ١٩٧٠، مجموعة النقض، السنة ٢١ ، رقم ١٢٥ ، ص ٥١٨. لذلك يكون قاصراً فى التسبب متعمداً نقضه الحكم الذى لم يكن بالبحث فى قصد التهم ، وما إذا كان التمهيد بفعله إلى أفعال أشد فحشاً يسأل عن الشروع فى هتك العرض، أو كان التوقف عند ما أتاه فتقتصر مسؤوليته على الفعل الفاضح.

### ثالثاً : عقوبة هتك العرض بالقوة أو التهديد :

حدد المشرع عقوبة هتك العرض بالقوة أو التهديد فى صورتها البسيطة بالاشغال الشاقة من ثلاث إلى سبع سنين. والجريمة فى صورتها البسيطة جناية، لكن يجوز للقاضى أن يطبق الظروف المخففة وفقاً للقواعد العامة. ومن الظروف التى يمكن الاسترشاد بها لتخفيف العقاب زواج الجانى بالمجنى عليها، أو حالة المجنى عليها التى كانت سبباً فى إثارة المتهم ودفعه إلى الأفعال التى ارتكبها، أو غير ذلك من الظروف . والعقوبة المقررة هى كما رأينا للجريمة التامة وللشروع فى الجريمة، لأن المشرع يسوى بينهما فى العقاب<sup>(١)</sup>. ويستحق هذه العقوبة الفاعل الأصلى ومن ساهم معه فى ارتكاب الجريمة من الفاعلين الآخرين أو الشركاء.

### الفرع الثانى

#### الظروف المشددة لجريمة هتك العرض

#### بالقوة أو التهديد

نصت الفقرة الثانية من المادة ٢٦٨ من قانون العقوبات على طرفين لتشديد عقاب الجانى فى جريمة هتك العرض بالقوة أو التهديد ، هما : صغر سن المجنى عليه، والصفة الخاصة فى الجانى. والتشديد إذا توافر أحد هذين الطرفين جازى للمحكمة، فيجوز إبلاغ مدة العقوبة إلى أقصى الحد المقرر للاشغال الشاقة المؤقتة، أى خمس عشرة سنة. أما الحد الأدنى العام، وهو ثلاث سنوات، فيظل دون تعديل. كما نص المشرع على تشديد وجوبى إذا إجتمع الطرفان، فيجب الحكم بالاشغال الشاقة المؤبدة.

---

(١) وتلك هى أهمية النص على عقاب الشروع فى هتك العرض بذات عقوبة الجريمة التامة، لأن العقاب على الشروع وفقاً للقواعد العامة لم يكن بحاجة إلى نص خاص، فالجريمة جناية يعاقب على الشروع فيها دون نص.

## أولاً : صغر سن المجنى عليه :

إذا كان عمر المجنى عليه «لم يبلغ ست عشرة سنة كاملة» ، جاز تشديد عقاب الجانى . وعلة هذا التشديد ترجع إلى رغبة المشرع في إضفاء المزيد من الحماية على المجنى عليه مراعاة لضعفه الذى يدل عليه صغر سنه ، سواء فى ذلك الضعف البدنى الذى يعجزه عن مقاومة الجانى مادياً ويجعله فريسة سهلة له بأى قدر من القوة ، أو الضعف المعنوى الذى يجعله ينساق إلى نزوات الجانى تحت وطأة التهديد أو الخداع فلا يفكر فى المقاومة التى لا يقوى عليها بدنياً . فالجانى إذن يستغل شخصاً ضعيفاً مما يسهل له ارتكاب جرمته وإشباع نزواته المتحرقة ، والسهولة فى ارتكاب الجريمة تستوجب تشديداً فى عقابها .

والعبرة فى تحديد السن هى بالسن الحقيقية التى تحددها شهادة الميلاد أو التى يقدرها القاضى بنفسه أو بواسطة الخبير المختص عند عدم وجود الشهادة . وعند عدم وجود الشهادة يجوز للقاضى أن يعتد بأى ورقة رسمية لتقدير سن المجنى عليه ، مثل إفادة من المدرسة التى يوجد فيها المجنى عليه . ويفترض علم المتهم بحقيقة سن المجنى عليه ، ولو كانت مخالفة لما قدره هو أو قدره غيره من رجال الفن ، اعتماداً على مظهر المجنى عليه وحالة غرضه أو على أى سبب آخر (١) . ولا يتحمل من المتهم الدفع بجهله هذه السن إلا إذا اعترض عن ذلك بطرف قهرية أو استثنائية .

## ثانياً : الصفة الخاصة فى الجانى :

الصفة الخاصة التى اعتد بها المشرع فى تشديد عقاب هتك العرض بالقوة أو

---

(١) تقضى ٢٥ مارس ١٩٤٠ ، مجموعة التواعد ، ج ٤ ، رقم ٨٢ ، ص ١٤٧ ، وتقرر محكمة النقض وجوب الأخذ بالتقويم الهجرى فى احتساب عمر المجنى عليها فى جريمة هتك العرض وأخذاً بالقاعدة العامة فى تفسير القانون الجنائى ، « تقضى ٢٤ يناير ١٩٨٥ ، مجموعة النقض ، السنة ٣٦ ، رقم ١٩ ، ص ١٤٦ .

التهديد هي ذات الصفة التي تشدد عقوبة الاغتصاب، أى كون الجانى من أصول المجنى عليها، أو من المتولين تربيتها أو ملاحظتها، أو بمن لهم سلطة عليها، أو خادماً بالأجرة عندها أو عند أحد عن تقدم ذكرهم . ونحيل في تهديد دلالة كل صفة من هذه الصفات إلى ماسبق بيانه في الاغتصاب. وعلة التشديد لتوافر الصفة الخاصة في مرتكب جريمة هتك العرض هي ذات العلة للتشديد في الاغتصاب.

### ثالثاً : اجتماع الطرفين السابقين :

إذا كان المجنى عليه لم يبلغ عمره ست عشرة سنة كاملة ، وكان الجانى ممن تتوافر فيه إحدى الصفات الخاصة، وجب تشديد العقاب ليرتفع إلى الأشغال الشاقة المؤبدة. ومعنى ذلك أن اجتماع طرفين يميز كل منهما تشديد العقاب، يترتب عليه وجوب التشديد إلى الأشغال الشاقة المؤبدة بدلا من الأشغال الشاقة المؤقتة.

## المطلب الثانى

### هتك العرض بغير قوة أو تهديد

نصت على هذه الجريمة المادة ٢٦٩ من قانون العقوبات ، التي تقرر أن «كل من هتك عرض صبي أو صبية لم يبلغ سن كل منهما ثمانى عشرة سنة كاملة بغير قوة أو تهديد يعاقب بالحبس. وإذا كان سنه لم يبلغ سبع سنين كاملة أو كان من وقعت منه الجريمة ممن نص عليهم في الفقرة الثانية من المادة ٢٦٧ تكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة». يتضح من هنا النص أن جريمة هتك العرض بغير قوة أو تهديد لها صورة بسيطة، ولها صورتان مشددتان إذا توافر أحد الطرفين المنصوص عليهما.

## الفرع الأول

### هتك العرض بغير قوة أو تهديد

#### فى صورته البسيطة

تفترض هذه الجريمة انتفاء القوة أو التهديد ، فالمجنى عليه يرضى بالفعل الواقع عليه ، ولولا صغر سنه لما كان لهذا التجريم محل (١) . فالمرشع لا يجرم هتك العرض إلا لأن صغر سن المجنى عليه الذى رضى بالفعل يجعل الرضا الصادر منه غير ذى قيمة قانونية كاملة . وتقوم الجريمة بتوافر كثرين مادي ومعنوي ، وقد سبق الكلام عنهما . لذلك تقتصر هنا على مآثيره هذه الجريمة من خصوصيات فى شأن كل منهما .

#### أولاً : الركن المادى :

يتحقق الركن المادى بارتكاب فعل يخل بهما . المجنى عليه اخلاً جسيماً ، وفقاً لما سبق بيانه فسي جريمة هتك العرض بالقوة أو التهديد . يضاف إلى ذلك أن الركن المادى فى جريمة هتك العرض دون قوة أو تهديد يتحقق - وفقاً للرأي الراجح فقها وقضاء - بالمواقعة إذا كانت المجنى عليها لم تبلغ الثامنة عشرة من عمرها . وقد رأينا أن هذا الفعل إذا تم برضا المجنى عليها يخرج من نطاق الاغتصاب لتوافر الرضا به ، لذلك يكون الوقاع بالرضا هو أقصى درجات الاخلال بالحياة ، ويعاقب عليه بوصفه هتكاً للعرض بغير قوة أو تهديد ، إذا كانت المجنى عليها لم تكمل الثامنة عشرة من عمرها .

---

(١) قصر سن المجنى عليه يحرمه من التقدير الكامل لمخاطر الفعل ، ويجعله أكثر استجابة للاغراء الجنسي لكونه تسهل إثارة الغريزة فيه ، مما يجعل الرضا الصادر منه غير معبر عن حقيقة فهمه لمحرمته الجنسية . لذلك يعتبر القانون صغر السن قرينة قاطعة على عدم توافر الرضا الصحيح حماية للمجنى عليه .

وتفترض الجريمة أن المجنى عليه لم يبلغ الثامنة عشرة من العمر<sup>(١)</sup>. والعبرة هي بالسن الحقيقية للمجنى عليه، لا بالسن التي قدرها الجاني اعتماداً على مظهر المجنى عليه ونسوجه الجنسي وخصته أو اعتماداً على أى سبب آخر. وتقرر محكمة النقض ضرورة احتساب سن المجنى عليه بالتقويم الهجرى، لكون هذا التقويم يحقق مصلحة المتهم<sup>(٢)</sup>. ويثبت السن بشهادة الميلاد أو مستخرج رسمى منها أو أى ورقة رسمية نقلت بياناتها عن شهادة الميلاد فى حالة عدم وجودها، مثل إفادة من المدرسة أو من جهة العمل.

### ثانياً : الركن المعنوى :

جريمة هتك العرض بدون قوة أو تهديد جريمة عمدية، لا بد لقيامها من توافر القصد الجنائى. وقد تكلّمنا عن القصد الجنائى باعتباره ركناً مشتركاً فى كل جرائم هتك العرض، ويتوافر القصد بعلم المتهم بالعناصر التى تشكل ماديّات الجريمة، وأهمها فى خصوص هذه الجريمة، سن المجنى عليه<sup>(٣)</sup>. ويتطلب القصد إلهاء الإرادة إلى ارتكاب الفعل المخل بالحيا. ولا عورة بالبواغى التى دفعت المتهم إلى ارتكاب الفعل، فيستوى أن يكون باعته هو اشباع شهوة جنسية أو الانتقام من المجنى عليه أو من ذويه أو غير ذلك من البواغى.

---

(١) كان قانون العقوبات الصادر سنة ١٩٠٤ يجعل السن السادسة عشرة، لأن البنت يمكن أن تتزوج إذا بلغت هذه السن ويحدد القانون برضاها. لكن قانون العقوبات الحالى رفع السن إلى ثمانى عشرة سنة عندما تكون الأفعال التى ارتكبت على المجنى عليها غير مشروعة حماية لها من الاغواء. ويعنى ذلك أن اثبات الأفعال المنصوص على تجريمها من زوج على زوجها التى لم تتم الثامنة عشرة يرفع عنها صفة التجريم، لأنها تكون مشروعة بالزواج الصحيح.

(٢) نقض ٤ ديسمبر ١٩٦٧، مجموعة النقض، السنة ١٨، رقم ٢٥٤، ص ١٢٠٨، ٢٤ يناير ١٩٨٥، السنة ٣٦، رقم ١٩، ص ١٤٦.

(٣) وتفترض محكمة النقض علم المتهم بحقيقة سن المجنى عليه، فلا يقبل منه الدفع بجهله هذه السن، إلا إذا أثبت أن جهله يرجع إلى ظروف قهريّة أو استثنائية.



وإذا توافرت أركان هتك العرض دون قوة أو تهديد، فعقوبته المحس بين حديه  
العامين. فقد اعتبر المشرع هنا الفعل جنحة لتوافر عنصر الرضاء بالفعل، ولا  
عقاب على الشروع في هذه الجريمة لكونها جنحة لم يرد نص خاص بالعقاب على  
الشروع فيها.

## الفرع الثاني

### الظروف المشددة لعقوبة هتك العرض

#### بغير قوة أو تهديد

نص القانون على طرفين مشددين لعقوبة هتك العرض دون قوة أو تهديد هما :  
صغر سن المجنى عليه، وتوافر صفة خاصة في التهم. والتشديد إذا توافر أحد  
هذين الطرفين وجوباً، ويؤدي إلى أن تصبح الجريمة جنحة عقوبتها الاشغال الشاقة  
المؤقتة.

#### أولاً : صغر سن المجنى عليه :

إذا كان عمر المجنى عليه لم يبلغ «سبع سنين كاملة» ، كانت عقوبة الجريمة  
الاشغال الشاقة المؤقتة بين حديها العامين. وعلة هذا التشديد واضحة، وهي أن  
المجنى عليه عديم التمييز لا يعتد القانون بإرادته، فيكون شأنه شأن من انتفى  
لديه الرضاء<sup>(١)</sup>، هذا فضلاً عن أن من يأتي أفعالاً مخلة بالحياة على نحو جسم  
مع صغير دون سن السابعة يكشف عن شخصية فيها شلوذ بين ، ومن ثم تكمن  
فيها خطورة اجتماعية واضحة، بالاضافة إلى أن المجاني يستغل شخصاً ضعيفاً  
بجهل دلالة الأفعال المخلة بالحياة، مما يسهل له ارتكاب جرمته واشباح نزواته  
المنحرفة.

---

(١) لذلك كان من الملائم أن ينص المشرع على هذه الجريمة في المادة ٢٦٨ التي تعاقب على هتك  
العرض بالقوة أو التهديد ، لأن رضاء المجنى عليه دون سن سبع سنوات يعادل عدم  
الرضاء، ويحقق جريمة المادة ٢٦٨ ج.

والعبارة هي بالنسبة الحقيقية للمجنى عليه التي تحددها شهادة ميلاده أو أى ورقة رسمية تقرأ ببياناتها من شهادة الميلاد على النحو السابق بيانه. ويحتسب السن بالتقويم الهجرى، ويفترض علم المتهم بها، إلا إذا أثبت أن جهله بالنسبة يرجع إلى ظروف قهريّة أو استثنائية.

### ثانياً : الصفة الخاصة فى الجانى :

الصفة الخاصة التى اعتد بها المشرع فى تشديد عقاب هتك العرض بغير قوة أو تهديد هي ذاتها التى تشدد عقاب الاغتصاب ، وعقاب هتك العرض بالقوة أو التهديد، أى كون الجانى من أصول المجنى عليها، أو من المتولين تربيتها أو ملاحظتها ، أو عن لهم سلطة عليها، أو خادماً بالأجرة عندها أو عند أحد من تقدم ذكرهم<sup>(١)</sup>. وواضح أن هذا الطرف يشدد عقاب جنحة هتك العرض دون قوة أو تهديد التى يتغير وصفها إلى جنابة، شأنه فى ذلك شأن صغر السن دون سبع سنين. ويعنى ذلك أن الصفة لا تأثير لها على العقوبة إذا وقعت الجريمة عن توافرت فيه الصفة الخاصة على صغير دون السابعة، لأن صغر السن يغير وحده نوع الجريمة ، فالعقوبة تكون واحدة سواء أكان مرتكب الجريمة على صغير دون السابعة من أصوله أو لم يكن كذلك. لأن المشرع لم ينص على مزيد من التشديد إذا اجتمع طرف صغر السن مع طرف الصفة الخاصة على النحو الذى فعله بالنسبة لهتك العرض بالقوة أو التهديد، وهذا عيب فى صياغة المادة، ونعتقد أنه كان من الملائم وضع حد أدنى لعقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة عند اجتماع الطرفين، لأن اجتماعهما يجعل الجريمة على درجة كبيرة من الجسامّة، ويكشف عن خطورة شديدة فى مرتكبها، لا سيما إن كان من أصول المجنى عليها أو من المتولين تربيتها.

(١) وقد قضى بترواثر الطرف المشدد إذا كان المتهم يعمل فراشاً فى المدرسة التى التحقت بها المجنى عليها باعتباره خادماً بالأجرة لدى المتولين تربية المجنى عليه وملاحظته ، نقض ٢٩ مايو ١٩٧٢، مجموعة النقض، السنة ٢٣ ، رقم ١٩٠ ، ص ٨٣٩؛ أو إذا كان مدرساً فى هذه المدرسة، نقض ٢٤ يونيو ١٩٧٣، مجموعة النقض، السنة ٢٤ ، رقم ١٦١ ، ص ٧٧٢؛ أو إذا كان رب عمل للمجنى عليها التى تعمل عاملة بالأجرة لديه، نقض ٢٣ يونيو ١٩٧٤ ، مجموعة النقض، السنة ٢٥ ، رقم ١٣٢ ، ص ٦١٧.

## الفصل الثالث

### الزنا

#### تهديد وتقسيم :

استقى المشرع المصري الأحكام الخاصة بجريمة الزنا<sup>(١)</sup> من قانون العقوبات الفرنسي<sup>(٢)</sup>، فتأثرت أحكامه بما ذهب إليه هذا القانون عندما كان يجرم الزنا. ولذلك يختلف الزنا في مفهومه وعلة تجريمه ونطاقه وعقابه في القانون المصري عنه في الشريعة الإسلامية التي تعد المصدر الرئيسي للتشريع في مصر. لذلك نعتقد أنه من الملائم عرض أهم الأحكام المتعلقة بجريمة الزنا في الشريعة الإسلامية قبل دراسة هذه الأحكام في القانون المصري في وضعه الراهن.

#### مطلب تهديدي

### أحكام الزنا في الشريعة الإسلامية

تجرم الشريعة الإسلامية فعل الزنا، باعتباره يشكل عدواناً على الأسرة التي هي نواة المجتمع. وأساس هذا التجريم هو حماية الفضيلة في ذاتها باعتبارها قيمة أخلاقية ودينية، ضرورة للحفاظ على كيان الفرد والجماعة، وللوقاية من شذويع الرذيلة والفاحشة، التي يترتب عليها فساد المجتمع وضعفه وانحلاله. أما القوانين الوضعية فتجرم الزنا، باعتباره يشكل اعتداء على نظام الزواج، وإخلالاً بحق كل من الزوجين في الاختصاص بزوجه من الناحية الجنسية، وهو ما يفرض على كل منهما الإخلاص الجنسي للآخر.

(١) Adultere

(٢) المواد من ٣٣٦ إلى ٣٣٩ من قانون العقوبات الفرنسي. وقد ألغيت هذه المواد بالقانون رقم ٦١٧-٧٥ الصادر في ١٧ يولييه ١٩٧٥، وبعد هذا الإلغاء لم يعد الزنا جريمة في القانون الفرنسي، وإنما أصبح سبباً من أسباب التطلاق فقط.

وانطلاقاً من نظرة الاسلام إلى جريمة الزنا باعتبارها من أكبر الفواحش، أعتبر الزنا من جرائم الحدود، التي يعاقب عليها بعقوبة حدية، تكون حقاً لله سبحانه وتعالى، لا تسقط بالعفو من المجنى عليه. وتعتبر الشريعة الاسلامية من قبيل الزنا كل وطء محرم في غير حل، وتعاقب عليه سواء كان مرتكبه متزوجاً أو غير متزوج. لكن الشريعة تراعى الطبيعة البشرية، فتعتبر عدم زواج مرتكب الجريمة ظرفاً يخفف عقابه عن عقاب من أحسن بالزواج، لأن المحسن إذا زنا بعد أن أشيع الفريضة وأطفأ نار الشهوة يكون زناه أشد إثماً، فوجب لذلك أن تكون عقوبته أشد من عقوبة غير المحسن (١).

وغير المحسن، أي من لم يسبق له الزواج، يعاقب بالجلد ذكرًا كان أو أنثى، وينفذ الجلد علناً حتى يتحقق المنع العام. والجلد عقوبة حدية أصلية مقدارها مائة جلدة، تفروت في الآية الكريمة «الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر وليشهد عليهما طائفة من المؤمنين» (٢). كما يعاقب غير المحسن بالتغريب، والتغريب عقوبة تكميلية وردت في قول الرسول صلى الله عليه وسلم «خلوا عني فقد جعل الله لهن سبيلاً البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام» (٣) وقد اختلف الفقهاء في

(١) ومعنى ذلك أن علة التخفيف على غير المحسن هي علة التشديد على المحسن، أي أن ما يدعو إلى تخفيف عقاب غير المحسن لا يتوافر لدى المحسن مما يقتضي على العكس تشديد عقابه. فالاسلام لا يعرف طريقاً لإشباع الشهوة الجنسية إلا طريق الزواج، وهو يرغب فيه ويدعو إليه، فإذا لم يحسن الشخص من الزواج وغلبت عليه شهوته فارتكب فاحشة الزنا، كان هناك مبرر لتخفيف عقابه. أما من تزوج فلا عذر له، لاسيما أن له أن يطلق أو يطلب التطليق، وللزواج أن يتزوج بأكثر من واحدة إذا خشي على نفسه الوقوع فيها حرم الله. ومعنى ذلك أن من زنا بعد الإحصان لم يعد هناك ما يدعو إلى تخفيف عقابه، بل على العكس يكون التشديد واجباً وأعدل.

(٢) سورة النور، آية رقم ٢.

(٣) كانت عقوبة الزنا في صدر الاسلام الحبس في البيوت بالنسبة للمرأة، والإيذاء بالتمهير أو الضرب بالنسبة للرجل، استناداً لقول الله تعالى «واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم فإن شهدوا فأمسكوهن في البيوت حتى يتقواهن الموت أو يجعل الله لهن سبيلاً» واللاتين يأتينها منكم فأذوهما فإن تابا وأصلحا فأعرضوا عنها إن الله كان تواباً رحيماً» (سورة النساء، الآيتان ١٥، ١٦). فلما نزلت آية الجلد نسخت هتين النصين، ولذلك قال الرسول صلى الله عليه وسلم في الحديث المذكور في المتن خلوا عني «فقد جعل الله لهن سبيلاً.....».

وجوب عقوبة التعزيب وطبيعتها وماهيتها وإمكان الجمع بينها وبين الجلد على تفصيل ورد في كتب الفقه الاسلامي ليس هنا موضعه.

والمحصن، أي من سبق له الزواج، يعاقب بالرجم على قول جمهور فقهاء المسلمين، استناداً إلى حديث الرسول صلى الله عليه وسلم «الثيب بالثيب جلد مائة ورجم بالحجارة»، وقوله «لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث : كفر بعد إيمان، وزنا بعد احسان، وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق»<sup>(١)</sup>. والرجم، وهو قتل الزاني والزانية رمياً بالحجارة<sup>(٢)</sup>، عقوبة معترف بها من جمهور فقهاء المسلمين إلا طائفة الازارقة من الخوارج، الذين يسوون بين المحسن وغير المحسن في عقوبة الجلد. ويرى بعض الفقهاء أن عقوبة المحسن هي الجلد مع الرجم، بينما يرى أغلبهم أن عقوبة المحسن هي الرجم وحده دون الجلد.

وأدلة اثبات الزنا في الشريعة الاسلامية تنحصر في الإقرار حسب ضوابط وضعها الفقهاء، وشهادة الشهود. ولا يقل عدد الشهود عن أربعة لقوله تعالى «والذين يرمون المحسنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة»<sup>(٣)</sup>، وقوله «واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم»<sup>(٤)</sup>. وتطلب شهادة أربعة شهود يحول دون الاقتراء على الناس بالباطل وانتهاك حرمانهم، ولذلك وضع الفقهاء شروطاً ينبغي توافرها في الشاهد بصفة عامة، وفي شهود الزنا بصفة خاصة.

(١) هذا بالإضافة إلى السنة القلمية، فقد ثبت أن الرسول رجم ماعزاً والفاحشية، كما رجم محسنين من اليهود.

(٢) وتلف عقوبة الرجم علناً، لأن آية الجلد تنص على علانية الجلد إلا تضع مبدأ عاماً هو ضرورة التنفيذ العلني للعقوبات في النظام الجنائي الاسلامي تحقيقاً لطريقة النزع العام في العقوبة. ولذلك قررت هذه الآية ضرورة أن يشهد «عليهما»، ولم تقل يشهد «جلدهما»، فكانت عامة يسري حكمها على كافة العقوبات التي تسمح بطبيعتها بالتنفيذ العلني.

(٣) سورة النور، آية رقم ٤.

(٤) سورة النساء، آية رقم ١٥.

وفى مقابل هذا التنظيم الشرعى لجريمة الزنا، نجد أن القوانين الوضعية لا تجرم فعل الزنا فى كل الأحوال. فبعض القوانين، مثل القانون الانجليزي والقانون الفرنسى، لا يجرم الزنا ولا يرد فيه إلا خطيئة أخلاقية وضرراً يوجب التصويض المبنى دون العقاب الجنائى. وبعض القوانين، ومنها القانون المصرى وأغلب القوانين العربية، لا يعتبر الوطء زناً إلا إذا وقع من متزوج. والقوانين التى تعاقب على زنا المتزوجين تفرق فى العقاب بين زنا الزوج وزنا الزوجة، كما أنها تفرق فى وقوع الجريمة بين الزوج والزوجة، فلمست كل أفعال الزوج زناً، وقد رأينا من قبل أن القوانين الوضعية تقرر للزوج الذي يفاجئ زوجته متلبسة بالزنا غيبتها فى الحال هى ومن يزنى بها علناً معقلاً أو مخففاً للعقاب، ولا وجود لهذا المبدأ بالنسبة للزوجة إذا وجدت فى الظروف ذاتها.

## تقسيم الدراسة :

يجرم القانون المصرى الزنا صيانة لحمة الحياة الزوجية، التى تقتضى أن يختص كل من الزوجين بزوجه ويخلص له من الناحية الجنسية. ومعنى ذلك أن القانون يحى الثقة الزوجية التى هى أساس الأسرة، ولا يحى الفضيلة فى ذاتها. كما أن اختلاط الأنساب ليس هو علة تجريم الزنا، بدليل أن الزنا يتحقق بالوطء بصرف النظر عن أي اعتبار آخر، كما لو كانت الزوجة عقيماً أو بلغت سن اليأس أو اتخذت الاحتياطات الكافية لمنع حدوث الحمل. فالزنا يجرم باعتباره خيانة للثقة بين الزوجين وإخلالاً بواجب الإخلاص الجنس الذى يربط بينهما (١).

ويفرق القانون المصرى بين زنا الزوج وزنا الزوجة. ويبدو القانون أكثر تشدداً إزاء الزوجة الزانية أكثر مما يفعل مع الزوج. فلكل منهما جريمة الخاصة من حيث الأركان

(١) لكن علة التجريم هى كذلك حماية مصلحة المجتمع بطريق غير مباشر، لأن خيانة الثقة الزوجية تهدم نظام الأسرة، وهى الحلية الأساسية فى كيان المجتمع. فالزنا هو اعتداء على نظام الأسرة وعلى النظام الاجتماعى كذلك.

ومن حيث العقاب ومن حيث بعض الأحكام الإجرائية، بالإضافة إلى التفرقة بينهما في العلو المخفف للعقاب عند التلبس بالزنا<sup>(١)</sup>. وتقتضى دراسة الزنا أن نفرق بين زنا الزوجة الذي يعد الأساس في تجريم الزنا، وزنا الزوج. كما أن جريمة الزنا لها وضع خاص من الناحية الإجرائية مما يقتضى أن نعرض لأحكامها الإجرائية.

## المبحث الأول

### زنا الزوجة

نصت على جريمة زنا الزوجة المادة ٢٧٤ من قانون العقوبات بقولها والمرأة المتزوجة التي ثبت زناها يحكم عليها بالسجن مدة لا تزيد على سنتين... وتقوم هذه الجريمة على أركان ثلاثة : الاتصال الجنسي بغير الزوج، وقيام علاقة الزوجية، والقصد الجنائي.

## المطلب الأول

### الاتصال الجنسي بغير الزوج

تقوم جريمة الزنا من الناحية المادية بالاتصال الجنسي الكامل بين الزوجة وبين رجل غير زوجها. وفعل الاتصال الجنسي الذي يحقق الزنا هو ذاته الذي يحقق جريمة الاغتصاب، إذ لا فرق بين الجريمتين من هذه الناحية إلا في أن الواقعة في

---

(١) وهي تفرقة متقدمة كما رأينا عند دراستنا للصورة المخففة من الفعل العمد.

الاغتصاب تتم دون رضا المرأة، في حين أنها تتم في الزنا برضاها بها<sup>(١)</sup>. وإذا كانت الواقعة هي التي تكون ماديّات الزنا، فإن ما دونها من أفعال غير مشروعة لا تكفي لتكوين الجريمة مهما كانت درجة فحشها وإخلالها بالحياء. كما أن هذه الأفعال لا تعد شروعا في جريمة الزنا، لأن الجريمة جنحة لم يرد نص بالعقاب على الشروع فيها. والاتصال الجنسي التام هو الذي يشكل ماديّات جريمة الزنا، لذلك لا يعد زنا تلقح الزوجة صناعياً برضاها دون علم زوجها أو على الرغم من اعتراضه على هذا التلقيح<sup>(٢)</sup>.

وعلة التجريم هي - كما رأينا - حماية حرمة الحياة الزوجية، وما تفرضه من ضرورة إخلاص الزوجة جنسياً لزوجها، وليست هي منع اختلاط الانساب. يترتب على ذلك أن الجريمة تتحقق بالاتصال الجنسي بين الزوجة وغير زوجها، ولو لم يسفر هذا الاتصال عن حمل الزوجة، يستوي أن يكون ذلك راجعاً إلى استحالة مطلقة تتمثل في عقم الزوجة أو عقم عشيقها، أو إلى استحالة نسبية تتمثل في اتخاذ الزوجة الاحتياطات اللازمة لمنع حدوث الحمل. فالإتصال الجنسي مجزئاً يخل بحرمة

(١) فالزنا يشترك مع الاغتصاب في فعل الواقعة، ويختلف عنه في حصول الواقعة بإرادة الأثني وليس دون إرادتها. فإذا كانت الزوجة راضية بمواقعة غير زوجها، كان الفعل زنا، أما إذا انعدم رضاها بالفعل، كانت الواقعة اغتصاباً. ولهم انعدام الرضا بمعناه الواسع، الذي يشمل الإكراه والغش والخديعة والمجاز عن التعبير عن رضى الفعل. فانعدام الرضا ينفي مسئولية الزوجة عن الزنا، لأنها تكون مجتنباً عليها في جريمة الاغتصاب، ولو لم يسأل الفاعل عن الاغتصاب، كما لو كان مجنوناً وأكراه الزوجة على الصلة الجنسية. ويظهر بالذكر أن الزوجة التي لم تبلغ الثامنة عشرة من عمرها تسأل عن الزنا إذا رضيت بالفعل، لكن عشيقها يسأل عن حثه عرض دون قوة أو تهديد باعتباره فاعلاً، لأن القانون لا يمتد برضا من هي دون الثامنة عشرة، وعن الزنا باعتباره شريكاً فيه، وإن كانت توقع عليه عقوبة الجريمة الأشد، وهي عقوبة حثه العرض دون قوة أو تهديد.

(٢) والفقه الفرنسي مختلف على تكيف هذا الفعل، فهو لا يحق الزنا، الذي لم يعد حتى جريمة في القانون الفرنسي، ولا يعد اغتصاباً كما رأينا لوجحة الفعل المحقق للزنا والاغتصاب، كما أنه لا يمكن أن يعتبر حثاً للعرض إذا تم برضا المرأة البالغة. لذلك نعتقد ضرورة تجريم هذا الفعل بنص خاص، يفرق في العقاب بين ما إذا كانت المرأة راضية به أو غير راضية، وبالنسبة للمرأة المتزوجة بين ما إذا رضى زوجها بالفعل أو كان معترضاً أو غير عالم به.



الحياة الزوجية ويهدر الثقة بين الزوجين بصرف النظر عن أي اعتبار آخر.

ويكفي لقيام الركن المادي لجريمة الزنا أن يحدث اتصال جنسي واحد بين الزوجة وغير زوجها، فالزنا جريمة «بسيطة» تقوم بفعل واحد، لكن أفعال الاتصال قد تتابع وتعدد، وفي هذه الحالة لا يبدأ حساب مدة التقادم إلا من اليوم التالي لارتكاب آخر هذه الأفعال، أما تقادم الحق في الشكوى فيبدأ من يوم علم الزوج بالجريمة، التي تعتبر مرتكبة بارتكاب أول فعل من أفعال الاتصال.

ويثبت حصول الاتصال الجنسي بكل طرق الإثبات، مثل اعتراف الزوجة وشهادة الشهود والقرائن التي تدل على حدوثه. فلم يفيد القانون الإثبات ضد الزوجة، ولم يتطلب أدلة خاصة بالنسبة لها، وإنما الأدلة الخاصة مطلوبة بالنسبة لشريكها فقط (١).

## المطلب الثاني

### قيام علاقة الزوجية

يفترض زنا الزوجة أنها مرتبطة بعلاقة زواج قائمة وقت ارتكاب الفعل، وقد تطلب القانون صراحة هذا الركن عندما تكلم عن «المرأة المتزوجة التي ثبت زناها...»، ومعهم من هذا النص أن ثبوت الزنا يعني حدوثه أثناء قيام علاقة الزوجية. ويتفق تطلب هذا الركن مع علة تجريم الزنا في القانون، وهي الحفاظ على الثقة الزوجية، ومصدرها علاقة الزوجية القائمة وقت الاتصال الجنسي بغير الزوج، فإن لم تكن علاقة الزوجية قد بدأت أو كانت قد انقضت، فلا قيام لجريمة زنا «الزوجة».

---

(١) انقض ١٣ فبراير ١٩٢٣، مجموعة القواعد، ج ٣، رقم ٨٧، ص ١٢٢، ٢٩ مايو ١٩٦٢، مجموعة النقض، السنة ١٣، رقم ١٣٠، ص ٥١٠.

فإذا كان الاتصال الجنسي قد حدث قبل انعقاد الزواج، فإنه لا يعد زنا معاقباً عليه، ولو كانت المزني بها مخطوبة لغير من اتصل بها، وحلت من هذا الاتصال، ولم تضع حملها إلا بعد الزواج من خطيبها. ذلك أن الاتصال الجنسي لا يكون قد وقع في هذه الحالة على امرأة «متزوجة».

وإذا كان الاتصال الجنسي قد حدث بعد انتضاء علاقة الزوجية بوفاة الزوج، فلا تقوم جريمة الزنا ولو كانت الزوجة لم تعلم بوفاته. فإذا كان سبب انتضاء علاقة الزوجية هو الطلاق، وجبت التفرقة - طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية - بين الطلاق الرجعي والطلاق البائن. فالطلاق الرجعي لا ينهي علاقة الزوجية ولا يزيل ملك الاستمتاع الثابت بالزواج قبل انتضاء عدة الزوجة، فتبقى علاقة الزوجية قائمة حكماً خلال فترة العدة؛ فإذا زنت الزوجة خلال هذه الفترة، تحققت جريمة الزنا؛ وإذا ارتكبت الفعل بعد انتضاء العدة فلا تقوم جريمة الزنا لإنتضاء علاقة الزوجية<sup>(١)</sup>. أما إذا كان الطلاق بائناً، فإنه ينهي علاقة الزوجية في الحال ويزيل ملك الاستمتاع؛ ومن ثم لا ترتكب المطلقة جريمة الزنا ولو وقع الاتصال الجنسي بها خلال فترة عدتها.

وإذا ثبت ارتكاب الزوجة فعلها أثناء قيام رابطة الزوجية، فلا أهمية لما إذا كان الاتصال الجنسي بالزوجة قد حصل قبل دخول زوجها بها أو بعد الدخول؛ فترتكب زنا اثنتى التي انعقد زواجها صحيحاً ولو لم تكن مراسم الزفاف قد تمت بعد وكانت لا تزال في منزل أسرتهما. وإذا ثبت ارتكاب الفعل أثناء الزواج فلا ينفي المجرية انتضاء علاقة الزوجية بالطلاق أو بوفاة الزوج<sup>(٢)</sup>.

ويتعين أن تكون علاقة الزوجية صحيحة حتى تقوم جريمة الزنا؛ فإذا كان عقد

(١) تنض ١١ ديسمبر ١٩٣٠، مجموعة القواعد، ج ٢، رقم ١٢٩، ص ١٥٥.

(٢) وإن كانت وفاة الزوج تقع من تحريره دعوى الزنا، لأن الحق في الشكوى ينقضي بوفاته، إلا أن ذلك لا يمنع من قيام المجرية بارتكاب الفعل قبل انتضاء علاقة الزوجية. وقد قررت محكمة النقض أنه متى كان الزوج قد أبلغ عن الزنا والزوجية قائمة فتطليقه زوجته بعد ذلك لا يسقط الدعوى ولا يحول دون الحكم على الزوجة، تنض ٢ مارس ١٩٤٩، مجموعة القواعد، ج ٧، رقم ٨٣٣، ص ٧٨٧.

الزواج باطلاً أو فاسداً لم ينشئ علاقة زوجية صحيحة، فلا يحقق فعل المرأة جريمة الزنا<sup>(١)</sup>. وإذا دفعت الزوجة المتهمة تهمة الزنا بعدم صحة العلاقة الزوجية أو بعدم وجودها أصلاً، جاز للمحكمة الجنائية أن توقف الفصل في الدعوى وتحدد للمتهمة أجلاً لرفع النزاع في علاقة الزوجية إلى القضاء المختص بمسائل الأحوال الشخصية، تطبيقاً للمادة ٢٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية<sup>(٢)</sup>.

## المطلب الثالث

### القصد الجنائي

الزنا من الجرائم العمدية، سواء وقع من الزوج أو من الزوجة، وللملك يتخذ ركنه المعنوي صورة القصد الجنائي. والقصد المتطلب لقيامه هو القصد العام الذي يتحقق بالعلم والإرادة.

وينصب العلم أولاً على قيام العلاقة الزوجية الصحيحة، فينبغي أن تعلم الزوجة وقت ارتكاب الفعل أنها مرتبطة بعلاقة زوجية صحيحة، أي تعلم بأنها متزوجة. فإذا اعتقدت أنها غير مرتبطة بعلاقة زوجية حين ارتكاب الفعل، انتفى القصد الجنائي لديها. وقد تبنى الزوجة اعتقادها على غلط في الواقع، كما لو اعتقدت على غير الحقيقة أن صلة الزوجية قد انقضت لأن زوجها قد طلقها<sup>(٣)</sup>، أو لأنه قد مات أثناء غيابه، أو كان والدها قد زوجها بشخص دون علم منها ولم يكن

(١) نقض ٣ ديسمبر ١٩٥٣، مجموعة النقض، السنة ٤، رقم ١٧٩، ص ٤٦٩.

(٢) وإذا لم تقدر المحكمة الجنائية ضرورة وقف الدعوى لهذا السبب، كان عليها أن تحقق هذا الدفع بنفسها وأن ترد عليه بالقول أو الرفض رداً مزيلاً بالدليل، راجع نقض ٢٨ مارس ١٩٢٩، مجموعة القواعد، ج ١، رقم ٢١٢، ص ٢٥٥.

(٣) وقد يكون من واقعا هو الذي أوجها بأن زوجها قد طلقها، فترضى بإثبات العلاقة معه، فينتفى قصد الجنائي، بينما يسأل هو عن جناية اغتصاب لأن الرضا بالمواثمة كان غير صحيح.

قد أبلغها بعد الزواج، فارتكبت فعلها قبل أن يتحقق علمها بوجود رابطة الزوجية. وقد بنى الزوجة اعتقادها على غلط فى قانون الأحوال الشخصية، فتمتدح أن الطلاق الرسمى ينهى علاقة الزوجية فى الحال وتأتى فعلها أثناء فترة العدة، وهذا الغلط ينهى القصد كذلك لأنه لا يتعلق بقاعدة جنائية.

وينصب العلم ثانياً على واقعة اتصالها بغير زوجها. فإذا اعتقدت الزوجة أنها تتصل بزوجها، انتفى القصد الجنائى لديها. مثال ذلك أن تتخدع الزوجة وتسلم نفسها لرجل دخل فى فراشها أثناء نومها فاستسلمت له وهى بين النوم واليقظة لظنها أنه زوجها<sup>(١)</sup>.

ويتطلب القصد اتجاه إرادة الزوجة إلى قبول الاتصال الجنسى برجل تعلم أنه غير زوجها. فإذا انتفت هذه الإرادة انتفى القصد الجنائى لديها. ويحدث ذلك إذا كانت الزوجة قد أكرهت على تسليم نفسها لمن اغتصبها، إذ لا يمكن نسبة إرادة فعل الرقاق إليها فى هذه الحالة، ويسأل من أكرهها وحده عن جناية الاغتصاب، أما الزوجة فتكون مجنباً عليها فى هذه الجريمة.

وإذا توافر القصد الجنائى لدى الزوجة الزانية، تحققت جريمة الزنا دون اعتداد بالهاعث الذى دفعها إلى ارتكابه، لأن الجريمة لا تتطلب قصداً خاصاً. لذلك يستوي أن يكون باعث الزوجة على خيانة الثقة الزوجية هو إشباع شهوة لا يقوى زوجها على إشباعها إشباعاً كافياً، أو أن يكون هو الانتقام من الزوج الذى تزوج من غيرها أو ارتكب هو نفسه جريمة الزنا، أو أن يكون كسب المال إذا كانت تتقاضى أجراً عن يتصل بها، أو أن يكون باعثها هو الرغبة فى إنجاب طفل من غير زوجها الذى يمنعه عقده من تحقيق تلك الرغبة لها، بل إن الهاعث قد يكون فى ذاته غير مستوجب لأي نوم فى تقدير الزوجة ومع ذلك تقوم الجريمة، كما لو زنت الزوجة

(١) ويسأل التهم فى هذه الصورة عن جناية اغتصاب كما رأينا، لأنه حيث يتنfy الرضاء بالمراعاة من جانب الأثنى بسبب الغش والحديعة فى هذه الصورة تتحقق جريمة الاغتصاب.

وتناحلت أجرة لمساعدة زوجها في الإتفاق على الأسرة أو لتخليص زوجها من اتهام باطل أو لتحقيق مصلحة مؤكدة له.

### عقوبة زنا الزوجة :

عاقب المشرع على زنا الزوجة بالحبس مدة لا تزيد على سنتين. ولا عقاب على الشروع في هذه الجريمة، لكنهما جنحة لم يرد نص يقرر العقاب على الشروع فيها. والعقوبة المقررة تستحقها الزوجة باعتبارها «فاعلة» في جريمة زناها، كما يستحقها من زنى بها باعتباره شريكاً لها في جرميتها. وقد نصت المادة ٢٧٥ من قانون العقوبات على ذلك في قولها «وعاقب أيضاً الزاني بتلك المرأة بنفس العقوبة»، أي بذات العقوبة المقررة لها. ولم يكن المشرع بحاجة للنص على ذلك، لأن القواعد العامة كانت تفرض عقاب شريك الزوجة الزانية بذات العقوبة المقررة لجرميتها.

وقد ثار الخلاف في الفقه حول تكييف وضع شريك الزوجة من الناحية القانونية<sup>(١)</sup>، فذهب البعض إلى أنه فاعل معها في جريمة زناها، لأن فعل الاتصال الجنسي يفترض طبيعته طرفين، فتكون الجريمة جريمة فاعل متعدد<sup>(٢)</sup>. لكننا نعتقد أنه مجرد شريك، والفاعل هو الزوجة وحدها التي تحمل واجب الإخلاص الزوجي الذي يقع عليه الاعتناء، ولا يتصور أن يكون فاعلاً للجريمة إلا من يقع

---

(١) وليس لهذا الخلاف من أثر على تحديد العقوبة، لأنها واحدة سواء تطبقاً للقواعد العامة أو بالنص الصريح للمادة ٢٧٥ من قانون العقوبات. كما يعد شريكاً في جريمة الزنا وعقاب بنفس عقوبة «الفاعلة» كل من عرض الزوجة أو ساعدها على ارتكاب جريمة الزنا دون حاجة إلى نص خاص تطبقاً لنص المادة ٤٦ من قانون العقوبات.

(٢) ويلاحظ أن تكييف مركز الزاني بالزوجة على أنه فاعل أصلي، ونفى صفة الشريك عنه، يثير مشكلة قانونية بشأن شريكة الزوج الزاني إذا لم تكن متزوجة. فاستبعاد صفة الشريك يؤدي إلى عدم عقاب شريكة الزوج الزاني، لأنه لا يمكن اعتبارها فاعلة لجريمة الزنا وهي غير متزوجة، ولم يرد نص خاص يعاقبها على فعلها. لذلك قللت شريكة الزوج من العقاب لدى من يقولون بأن الزنا جريمة فاعل متعدد، لكنها تعاقب عند من يزعم أنها جريمة فاعل وحيد هو المتزوج من طرفي العلاقة غير المشروعة، لأن غير المتزوج يكون على الدوام شريكاً للفاعل الأصلي في جريمة الزنا، سواء كان هو الزوج الزاني أو الزوجة الزانية.

على عاتقه هذا الواجب، أما فعل الاتصال الجنسي فهو ليس إلا أشد مظاهر الإخلال بواجب الإخلاص الزوجي وخيانة الثقة بين الزوجين.

وينبغي لمساعدة شريك الزوجة الزانية عن الاشتراك، توافر أركان الاشتراك في جريمة الزنا. وأهم ما تثيره أركان الاشتراك هو ما يتطلبه قصد الاشتراك من ضرورة علم الشريك بزواج من زنى بها. والأصل العام يقضى بضرورة تحمل النيابة العامة عبء إثبات علم الشريك بأن المرأة التي زنى بها متزوجة. لكن محكمة النقض تفترض هذا العلم لدى شريك الزوجة الزانية، وقد قررت في هذا الخصوص أن وكل ما يوجب القانون على النيابة العامة أن تثبت في جرائم الزنا أن المرأة التي زنى بها متزوجة وليس عليها أن تثبت علم شريكها بأنها كذلك، إذ أن علمه بكونها متزوجة أمر مفروض وعليه هو لكي ينفي هذا العلم أن يثبت أن الظروف كانت لا تمكنه من ذلك لو استقصى عنه<sup>(١)</sup>.

## المبحث الثاني

### زنا الزوج

نصت على جريمة زنا الزوج المادة ٢٧٧ من قانون العقوبات، التي تقرر أن « كل زوج زنى في منزل الزوجية وثبت عليه هذا الأمر بدعوى الزوجة يجازي بالسجن مدة لا تزيد على ستة شهور ». وتتطلب جريمة زنا الزوج أن يقع منه اتصال جنسي كامل بغير زوجه، وقت قيام علاقة الزوجية الصحيحة، وأن يتوافر لديه القصد الجنائي على التفصيل السابق، ومع ملاحظة أن القصد في هذه الجريمة يتطلب بالإضافة إلى ما ذكرناه علم الزوج بكان ارتكاب الزنا وكونه منزل الزوجية، لأن مكان ارتكاب

(١) نقضى ٢٩ مايو ١٩٦٢، مجموعة النقض، السنة ١٣، رقم ١٣٠، ص ٥١٠.

المجرمة بعد ركناً في جريمة زنا الزوج، فوجب لقيام القصد لديه أن ينصب علمه على صفة المكان.

ومعنى ذلك أن جريمة زنا الزوج تتطلب وجود ركن رابع، لا وجود له في جريمة زنا الزوجة، وهو ارتكاب الزنا في منزل الزوجة<sup>(١)</sup>. وتطلب هذا الركن لا مجرد له من المنطق القانوني، كما أنه لا يتسق مع علة تجريم الزنا. فقد قيل في تفسيره أن منزل الزوجة له حرمة، وأن الزوجة الشرعية تشعر بالإهانة إذا خانها زوجها في منزل الزوجة. وقد قصد الشارع بتجريم زنا الزوج إذا حدث في منزل الزوجة حماية الزوجة من الإهانة التي تلحق بها في هذه الحالة. وهذا التفسير غير مقبول، ويوحى بأن ما يجرمه المشرع ليس هو إخلال الزوج بالوفاء لزوجته والإخلاص الجنسي لها، وإنما هو المساس بشعورها وكرامتها الذي يتحقق إذا ارتكب الزوج فعلة في منزل الزوجة. فكان القانون بذلك يبيح للزوج أن يرتكب فاحشة الزنا كيفما شاء بشرط ألا يمس بإحساس زوجته ويخرج شعورها، وقد افترض المشرع بغير حق أن الاعتداء على إحساس الزوجة وشعورها لا يتحقق إلا إذا خانها الزوج في منزل الزوجة دون غيره من الأماكن<sup>(٢)</sup>. لذلك نعتقد أن تجريم زنا الزوج إذا حدث في منزل الزوجة، وإباحته إذا حدث في غير هذا المكان، ليس له ما يبرره من

---

(١) وبعد ذلك أحد الفروق غير المنطقية بين زنا الزوجة وزنا الزوج، والتي تثير التساؤل عن علة تجريم الزنا في القانون.

(٢) وهو الافتراض غير مقبول وينبع من نظرة للمرأة لا تتفق مع كرامتها. وقد لفت القانون من قبل بين الزوج والزوجة فيما يتعلق بعذر تخفيف العقاب في حالة مفاجأة الزوج زوجته متلبسة بالزنا فقتلها في الحال هي ومن يزني بها، وهي تفرقة تقوم على افتراض أن المرأة لا تتفعل حتى حين تري زوجها متلبساً بالزنا في منزل الزوجة، وهو ما يحض تفسير قصر زنا الزوج على منزل الزوجة، وهو التفسير القائم على حماية شعور الزوجة وإحساسها، لأن هذا الشعور والإحساس لم يعتد به المشرع لتخفيف العقاب إذا استغفرا زنا الزوج في المكان الذي تطلب منه القانون أن يخلص لزوجته فيه. ويشير هذا إلى فساد خطة المشرع المصري في معالجته لموضوع الزنا. وقد كانت هذه الخطة تستقيم لو أنه تبنى أحكام الشريعة الإسلامية في هذا المجال بالآليات التي تتعلق بالفضيلة وحسن الأخلاق والمحافظة على الأعراض.

علة تهميم الزنا، وأن التمييز بين الزوجة والزوج في هذا الخصوص يعد أمراً شاذاً، يخالف أحكام الشريعة الإسلامية التي تعد المصدر الرئيسي للتشريع بنص الدستور، كما أنه يخالف مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة، وهو كذلك من المبادئ التي كرسها الدستور.

ونعقد فيما يلي دلالة منزل الزوجية، ثم نبين عقوبة زنا الزوج.

## أولاً : المقصود بمنزل الزوجية :

يقصد بمنزل الزوجية كل مكان يحق للزوج أن يكلف زوجته بالإقامة فيه، وكل مكان يكون للزوجة أن تسكن زوجها فيه، وتدخل إليه من تلقاء نفسها، ويلتزم زوجها بقبولها فيه<sup>(١)</sup>. ويعنى ذلك أن منزل الزوجية لا يقتصر على المسكن الذي يقيم فيه الزوجان عادة أو في بعض الأوقات<sup>(٢)</sup>، وإنما يشمل كل مكان يقيم فيه الزوج بمفرده، سواء أكان ملكاً له أم كان مستأجراً مفروضاً للإقامة فيه بصفة مستمرة، ولو كانت الزوجة لا تعلم بوجود هذا المكان، إذ يكون من حقها حين تعلم به أن تذهب إليه وتساكن زوجها فيه. وكل ما يشترط في المكان حتى ينطبق عليه وصف منزل الزوجية ألا يكون مخصصاً لغرض يتنافى بطبيعته مع الحياة الزوجية.

وعلى ذلك يعتبر منزل زوجية المسكن المعتاد للزوجين، والمسكن الذي يقيمان فيه إقامة مؤقتة خلال فترة معينة من السنة. وبعد منزل زوجية المسكن الذي يتردد عليه الزوج لظروف عمله في مدينة غير التي يقيم فيها عادة أو في دولة أجنبية. ولا تنتمي عن المكان صفة منزل الزوجية ولو غادرت الزوجة مؤقتاً لسفرتها أو لإقامتها لدى أهلها، فلا يقبل من الزوج أن يدفع بأن زوجته لا تقيم معه فعلاً في هذا المنزل، أو أنها قد غادرت غاضبة وقررت ألا تعود إليه أبداً.

(١) تلغز ١٣ ديسمبر ١٩٤٣، مجموعة القواعد، ج ٦، رقم ٢٧٣، ص ٣٥٦.

(٢) مثل مسكن في المصيف أو في الريف أو في بلد أجنبي يسافر إليه الزوجان عادة إذا كان الزوج قد سكن فيه بمفرده وواقع فيه غير زوجته ولو كان مملوكاً لأهل الزوجة.



لكن صفة منزل الزوجية لا تثبت للمكان الذي تتناهى طبيعته مع اعتباره منزل زوجته . مثال ذلك المنزل الخاص بعشيقته الزوج ، أو غرفة في فندق استأجرها الزوج لكي يقضى بعض الوقت فيها مع عشيقته ، أو المنزل الذي أعده خصيصاً لعشيقته ليلتقى بها فيه عند الحاجة فقط ، والمكتب أو المتجر أو المصنع الخاص بالزوج ولا يكون به أي مكان مخصص لإقامة الزوج أو المبيت فيه عند الضرورة ، والمكتب الحكومي للزوج . وبثبت زنا الزوج بكافة طرق الإثبات شأنه في ذلك شأن زنا الزوجة ، فيجوز اثباته بالشهادة والقرائن .

### ثانياً : عقوبة زنا الزوج :

إذا توافرت أركان جريمة الزنا في حق الزوج عوقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة شهور . وهذا وجه آخر عمقوت من أوجه التفرقة بين الزوج والزوجة فيما يتعلق بجريمة الزنا . فقد رأينا أن الزوجة تعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستين ، وهي تفرقة في العقاب لا مبرر لها ، لا سيما بعد أن قيد القانون زنا الزوج وتطلب وقوعه في منزل الزوجة ، فلا يقبل أن يخفف عقابه عن عقاب الزوجة التي تزني في أي مكان . ولا عقاب على الشروع في هذه الجريمة .

ويستحق هذه العقوبة الزوج إذا كان فاعلاً في جريمة الزنا وكانت المرأة التي زنى بها غير متزوجة ، وكانت جرمته قد وقعت في منزل الزوجية ، كما توقع عليه العقوبة ذاتها إذا كانت الزنى بها متزوجة ولم يقدم زوجها شكوي ضدها . أما إذا قدم زوجها الشكوي ، فإن الزوج الزاني يعاقب بوصفه شريكاً في جريمة زنا الزوجة بالحبس لمدة أقصاها ستان ، ولو لم يرتكب فعلة في منزل الزوجية الخاص به . ويعنى ذلك أن عقوبته كشريك ارتكب الزنا في غير منزل الزوجية تكون أشد من عقوبته لو كان فاعلاً في جريمة زناه .

أما شريكة الزوج ، فلم ينص القانون على عقابها إذا كانت غير متزوجة على غرار ما فعله بالنسبة لشريك الزوجة الزانية . ويرى البعض أنها لا تعاقب في هذه

الحالة إذا اعتبرت فاعلة في جريمة فاعل متعدد لعدم وجود النص الخاص بها. لكن الواقع أنها شريكة فقط تطبق عليها القواعد العامة في المساهمة الجنائية. فإذا كانت غير متزوجة، كانت شريكة للزوج تعاقب بنفس عقوبته وهي الحبس مدة لا تزيد على ستة شهور إذا كان قد ارتكب الزنا معها في منزل الزوجية تطبيقاً للمادة ٤١ من قانون العقوبات. وإذا كانت متزوجة ولم يقدم زوجها شكواه ضدها، عوقبت كذلك بعقوبة جريمة زنا الزوج بوصفها شريكة فيها، ويشترط في هذه الحالة أن يكون الزنا قد وقع في منزل الزوجية بالنسبة للزوج. أما إذا قدم زوجها شكواه ضدها، عوقبت بعقوبة زنا الزوجية، واستحق الزاني بها ذات عقوبتها بوصفه شريكاً لها في جريمتها طبقاً للمادة ٢٧٥ من قانون العقوبات، سواء كان متزوجاً أو غير متزوج.

## المبحث الثالث

### الأحكام الإجرائية في جريمة الزنا

اختص القانون جريمة الزنا ببعض الأحكام الإجرائية بالنظر إلى الطبيعة الخاصة لها وتعلقها بكيان الأسرة الذي ينفى الحفاظ عليه. وتتعلق هذه الأحكام بضرورة الشكوي لتحريك الدعوي الجنائية عن جريمة الزنا، وتقبيد الإثبات فيها، وسقوط حق الزوج في الشكوي، وحق الزوج في وقف تنفيذ العقوبة على زوجته. وقد وردت هذه الأحكام في قانون العقوبات ضمن النصوص الخاصة بجريمة الزنا، ولذا وجبت دراستها في هذا الموضع بإيجاز، ونحيل في التفصيلات إلى مؤلفات فقه الإجراءات الجنائية.

#### أولاً : وجوب الشكوي لتحريك الدعوي الجنائية :

الأصل أن النهاية العامة تختص دون غيرها بتحريك الدعوي الجنائية ولا تحرك

من غيرها إلا في الأحوال المبينة في القانون. ومن هذه الأحوال جريمة الزنا التي لا يجوز للنيابة العامة أن تحرك الدعوى في شأنها إلا بناء على شكوي الزوج المجنى عليه. وقد نصت على ذلك صراحة المادة ٢٧٣ من قانون العقوبات بقولها «لا يجوز محاكمة الزانية إلا بناء على دعوى زوجها .....» كما أن المادة ٢٧٧ ع تتطلب الشكوي لمحاكمة الزوج من جريمة زناه في منزل الزوجية. وقد أكدت ضرورة الشكوي في هاتين الجريعتين المادة الثالثة من قانون الاجراءات الجنائية.

وتطلب شكوي لتحريك الدعوى الجنائية عن جريمة الزنا يتفق مع فلسفة تجريم الزنا في القانون المصري، وهي تفترض أن الزنا جريمة ضد واجب الاخلاص الزوجي، فالمجنى عليه فيها هو الزوج الذي يتضرر من خيانة قرينه له. ويبرر اشتراط الشكوي بمصلحة الأسرة، التي تقتضي تفضي المجتمع عن حقه في العقاب إذا قدر المجنى عليه أن عدم العقاب من شأنه أن ينقل سعة الأسرة والأبناء من ذبوع القضية عند اتخاذ الاجراءات الجنائية ضد الزوج الزاني.

ويترتب على تطلب الشكوي أن تحريك الدعوى الجنائية عن غير طريق الزوج المجنى عليه يبطل الاجراءات. ولم يشترط القانون شكلاً معيناً للشكوي، فيستوي أن تكون شفوية أو كتابية، مقدمة من المجنى عليه أو من وكيله الخاص، إلى النيابة العامة أو إلى أحد مأموري الضبط القضائي<sup>(١)</sup>. ولا تقبل الشكوي بعد ثلاثة أشهر من يوم علم الزوج المجنى عليه بالواقعة. وحق الشكوي «شخصي» للمجنى عليه، فلا يمارسه غيره إلا بتوكيل منه خاص بالواقعة؛ كما أن حق الشكوي لا ينتقل إلى الورثة بعد وفاة المجنى عليه. لكن إذا كان المجنى عليه قد قدم الشكوي، فلا تأثير لوفاته على الشكوي التي قدمها. ويجوز لمن قدم الشكوي أن يتنازل عنها فتتقضى الدعوى؛ والقاعدة أن الحق في التنازل عن الشكوي لا ينتقل إلى الورثة بعد وفاة الشاكى، إلا أن المشرع خرج على هذه القاعدة فيما

(١) راجع المادة الثالثة من قانون الاجراءات الجنائية.

يتعلق بهجرمة الزنا، فأجاز لكل واحد من أولاد الزوج الشاكي من الزوج المشكور منه أن يتنازل عن الشكوى المقدمة منه قبل وفاته وتنقضى الدعوى بهذا التنازل<sup>(١)</sup>.

لكن يلاحظ أن تطلب الشكوى لتحريك الدعوى الجنائية عن جريمة الزنا يقتصر على هذه الجريمة دون غيرها من جرائم العرض، ولو كانت مرتبطة بالزنا ارتباطاً لا يقبل التجزئة. مثال ذلك أن يقع الزنا في علانية، فيكون للنهابة العامة أن تحرك الدعوى عن جريمة الفعل الفاضح العلني دون انتظار تقديم شكوى من الزوج المجنى عليه في الزنا.

### ثانياً: تقيد الإثبات بالنسبة لشريك الزوجة الزانية :

نصت على هذا التقيد المادة ٢٧٦ من قانون العقوبات، التي تقرر أن الأدلة التي تقبل وتكون حجة على المتهم بالزنا هي القبض عليه حين تلبسه بالفعل أو اعترافه أو وجود مكاتيب أو أوراق أخرى مكتوبة منه أو وجوده في منزل مسلم في المحل المخصص للحريم.

هذا النص لا يقيد إثبات جريمة الزنا، التي تخضع للقواعد العامة في الإثبات كما رأينا، سواء وقع الزنا من الزوج أو من الزوجة. لكن هذا النص يتعلق بشريك الزوجة الزانية، ويقيد الإثبات بالنسبة له بأدلة معينة دون غيرها من أدلة الإثبات، بحيث تقرأ ساحتها إذا لم يمكن إقامة دليل ضده من الأدلة التي وردت في نص المادة ٢٧٦. وهي :

- ١ - القبض عليه حين تلبسه بالفعل ولا يقصد بالتلبس هنا المعنى الذي ورد في المادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية، التي تحدد التلبس لارتب عليه آثاراً إهرائية لا شأن لها بهجرمة الزنا. وإنما يقصد به مشاهدة الزاني بالزوجة معها في هروف تنبيذاتها ولا تدع مجالاً للشك عقلاً في أن جريمة الزنا قد ارتكبت،
- (١) راجع المادة ١٠ من قانون الإجراءات الجنائية.

وقد سبق لنا تفصيل ذلك عند الكلام عن علز التلبس بالزنا الذي يخفف عقاب الزوج إذا قتل الزوجة المتلبسة به في الحال. ولا يشترط أن يتم التلبس على شريك الزوجة حين تلبسه بالفعل بمعرفة السلطات المختصة، كما يوحى بذلك ظاهر النص؛ وإنما يقصد بذلك أن يشاهد المتهم متلبساً بالفعل من أي شخص ولو كان الزوج المجنى عليه نفسه<sup>(١)</sup>.

٢ - اعتراف المتهم بحدوث الزنا، وهو أقوى الأدلة على ارتكابه له. لكن لا يقبل اعتراف الزوجة عليه مالم توجد أدلة أخرى مما ذكره نص المادة ٢٧٦ من قانون العقوبات.

٣ - وجود مكاتيب أو أوراق أخرى مكتوبة منه. ويقصد بذلك الخطابات الغرامية المحررة بخطه ولو لم يكن قد وقع عليها متى ثبت صدورهما منه<sup>(٢)</sup>. ولا يشترط أن تتضمن المكاتيب اعترافاً صريحاً بسبق ارتكاب الزنا، بل قد تشير ضمناً إلى سبق ارتكابه. ولا تعتبر الصور الفوتوغرافية من الأوراق المكتوبة، ومن ثم فلا يعتد بها في الإثبات<sup>(٣)</sup>.

٤ - وجود المتهم في منزل مسلم في المحل المخصص للحريم. ويقصد بمنزل مسلم مسكن الرجل المسلم الذي جرت العادات على أن يخصص منه مكاناً للسيدات لا يدخل إليه غير ذي الرحم المحرم لهن. فإذا وجد فيه أجنبي، كان ذلك قرينة على ارتكابه الزنا، لكنها قرينة غير قاطعة، فيجوز للمتهم أن يثبت أنه لم يرتكب الزنا رغم تواجده في المكان المخصص للسيدات من منزل الزوج<sup>(٤)</sup>.

(١) نقض ١٨ مارس ١٩٤٠، مجموعة القواعد، ج ٥، رقم ٨٠، ص ١٤٢.

(٢) نقض ٢٨ أكتوبر ١٩٤٦، مجموعة القواعد، ج ٧، رقم ٢١٥، ص ١٩٥.

(٣) لأنه لا يمكن قياس الصورة الفوتوغرافية على المكاتيب والأوراق، لأن الشرط في هذه المكاتيب والأوراق مع دلالتها على الفعل أن تكون محررة من المتهم نفسه. نقض ١١ ديسمبر ١٩٣٠، مجموعة القواعد، ج ٢، رقم ١٢٩، ص ١٥٥؛ ٢٩ مايو ١٩٦٢، مجموعة النقض، السنة ١٣، رقم ١٣٠، ص ٥١٠.

(٤) راجع نقض ٢ مارس ١٩٤٩، مجموعة القواعد، ج ٧، رقم ٨٢٣، ص ٧٨٧.

### ثالثاً : سقوط حق الزوج فى الشكوى :

قررت المادة ٢٧٣ من قانون العقوبات، أنه «إذا زنى الزوج فى المسكن المقيم فيه مع زوجته كالمين فى المادة ٢٧٧ لا تسمع دعواه عليها». يتضح من هذا النص أن حق الزوج فى تقديم شكوى ضد زوجته الزانية يسقط إذا كان قد سبق له أن ارتكب الزنا فى منزل الزوجية.

وهذا النص غريب لأنه يقرر «المقاصة» فى الفواحش، فإذا كان الزوج قد ارتكب فاحشة الزنا فلا يحق له أن يلوم زوجته إذا قامت بمحاكاته فى سلوكه المشين. ويفسر البعض هذا الحكم بأن الزوج الذي سبق له الزنا يكون مثلاً سيئاً لزوجته، ولا يحق له أن يلومها إذا هى سارت على دربه ونهبت نهجه. ومن ثم لا يكون له أن يشكوها إذا هى اقتدت به وفعلت مثلهما فعل. وهذا الحكم مقبت لأنه يهرس الفاحشة بفاحشة مثلهما، وهو لذلك يعد حكماً شاذاً ينبغى حله من التشريع المصري.

وعلى كل حال فالزنا من الزوج الذي يسقط حقه فى الشكوى ضد زوجته الزانية. يجب أن يكون ثابتاً بحكم قضائى، سواء صدر الحكم قبل أن يقدم الزوج شكواه ضد زوجته أو بعد أن قدم الشكوى ضدها. ويقبل دفع الزوجة بسبق ارتكاب زوجها الزنا فى أي حالة كانت عليها الدعوى إلى أن يصدر فيها الحكم النهائي. ويظل للزوجة الحق فى التمسك بهذا الدفع إلى أن تسقط جريمة زنا زوجها بالتقادم، وينهى أن الزوجة لا يكون لها أن تتمسك بهذا الدفع إذا كان زوجها قد ارتكب الزنا بعد أن قدم شكواه ضدها.

والدفع بسبق ارتكاب الزنا قاصر على الزوجة دون الزوج، فإذا كانت الزوجة هى التى بادرت بإرتكاب الزنا، فلا يجوز لزوجها أن يدفع الجريمة عن نفسه بسبق ارتكاب زوجها للزنا.

## رابعاً : حق الزوج في العفو عن عقوبة الزوجة :

نصت على هذا الحق المادة ٢٧٤ من قانون العقوبات، فبعد أن حددت عقوبة زنا الزوجة قروت ولكن لزوجها أن يقف تنفيذ هذا الحكم برضائه معاشرتها له كما كانت». يستفاد من هذا النص أن للزوج أن يعفو عن العقوبة التي حكم بها على الزوجة الزانية إذا رضى معاشرتها له باعتبارها زوجة كما كان وضعها قبل الزنا. وهذا الحق ثابت للزوج دون الزوجة التي لا يكون لها أن تعفو عن عقوبة زوجها الزاني بعد صدور الحكم بإدانته في جريمة الزنا. وهذه تفرقة منتقدة كذلك ولا مبرر لها من الحكمة التي اقتضت منح هذا الحق للزوج، وهي لم شمل الأسرة بعد أن مزقته جريمة الزنا.

والعفو عن الزوجة الزانية برضاء زوجها معاشرتها له لا يشمل شريك الزوجة الزانية، فلم ينص القانون على استفادته من هذا العفو، ولا مبرر لشمول العفو له، فقد استقل بعد الحكم بمسوره عن الزوجة، فضلاً عن أن الحكمة من تقرير هذا الحق لزوج الزانية لا تتوافر بالنسبة لشريكها.

## الفصل الرابع الفعل الفاضح

تجهيد وتقسيم :

الفعل الفاضح<sup>(١)</sup> هو الفعل الذي يخل بالحيا - من بطلع عليه . وقد تناول المشرع تجريم الفعل الفاضح المخل بالحيا في صورتين :

**الأولى :** الفعل الفاضح العلني، وقد نصت على تجريمه المادة ٢٧٨ من قانون العقوبات. ويهدف هذا التجريم إلى حماية الشعور «العام» بالحيا . أي حماية إحساس كل فرد في المجتمع من أن يتأذى بمشاهدة هذه الأفعال التي تخدش القيم الأخلاقية والآداب العامة في المجتمع<sup>(٢)</sup>. لذلك يتطلب الفعل الفاضح العلني ركن «العلانية»، التي تجعل من الفعل عدواناً على الحيا العام، ولو لم يشهده أحد بالفعل، لأن ارتكاب الفعل في علانية يجعل من المحتمل أن يشهده أي شخص . لذلك تقوم الجريمة ولو لم يوجد مجنى عليه «معين» يكون قد شاهد الفعل المخل بالحيا، إذ يكفي كون هذه المشاهدة محتملة.

**الثانية :** الفعل الفاضح غير العلني، وقد نصت على تجريمه المادة ٢٧٩ من قانون العقوبات. وتتطلب هذه الجريمة أن يكون المجنى عليه امرأة، ويرتكب الفعل غير المشروع دون رضاها، ويكون من شأنه الإخلال بحياتها. ويهدف هذا التجريم إلى حماية حيا المرأة من الإخلال به، والمحافظة على حرمتها الجنسية من اعتداء التهتم عليها. والفرض أن الأفعال التي تغل بالحيا المرأة وترتكب في غير علانية

(١) Outrage a la pudeur

(٢) ويعني ذلك أن المشرع لا يحس بهذا التجريم القيم الأخلاقية أو الفضيلة، في ذاتها، وإلا لكان مؤدي ذلك عدم قيام الجريمة إذا كان الفعل مشروعاً في ذاته، كما لو وقع بين زوجين في مكان عام أو في مكان خاص يكون في استطاعة من يوجدون في خارجه أن يطلعوا على الفعل رؤية أو سماعاً. لذلك لا يكون هذا التجريم مبرراً إلا إذا فهم على أن غايته هي حماية الشعور «العام» بالحيا، وهو شعور حمايته واجبة في كل مجتمع وفقاً لدلوله في هذا المجتمع. وهو مدلول يختلف بـلا شك من مجتمع لآخر، وفي المجتمع الواحد بين عصر وآخر.



دون رضاها لا ترقى في درجة فحشها وإخلالها بالحياء إلى ما يشكل جريمة هناك  
العرض، لكنها قد تكون تمهيداً لإرتكاب أفعال أشد فحشاً تحقق جريمة هناك العرض  
بالقوة أو التهديد .

وتشترك الجريمتان في الفعل المادي، أي الفعل الفاضح، وهو الفعل المخل بالحياء  
العام، أو بحياء امرأة معينة إذا ارتكب دون رضاها في غير علاقتها. وفيما عدا هذا  
التشابه المحدود بين الجريمتين، تعد كل جريمة مستقلة عن الأخرى في أركانها. هذا  
الاستقلال يجعل من كل منهما جريمة خاصة قائمة بذاتها، رغم أن المشرع سوي  
بهنهما في العقوبة التي قررها. لذلك نتناول كل جريمة على حدة في مبحث مستقل.

## المبحث الأول

### الفعل الفاضح العلني

نصت على تجريم الفعل الفاضح العلني المادة ٢٧٨ من قانون العقوبات، التي  
تقرر أن «كل من فعل علاقة فعلاً فاضحاً مخلاً بالحياء يعاقب بالسجن مدة لا تزيد  
على سنة أو بغرامة لا تتجاوز ثلاثمائة جنيه». يتضح من هذا النص أن جريمة  
الفعل الفاضح العلني تتطلب تعمد ارتكاب فعل مخل بالحياء علانية. ونتناول  
بالدراسة كل ركن من هذه الأركان الثلاثة.

---

(١) والواقع أنه يمكن اعتبار هذا التجريم من قبيل التجريم الاحتياطي، الذي يهدف إلى عدم  
إفلات المتهم من كل عقاب إذا كانت أفعاله - رغم منافاتها للأخلاق الحميدة وحسن الآداب -  
تفلت من العقاب لكونها دون أفعال هناك العرض في فحشها، ولكونها لا ترتكب في علانية  
على الرغم من أنها تعد أفعالاً فاضحة. ويتبين هذا النص الخاص كان من الممكن أن يفلت  
المتهم من العقاب على الفعل الفاضح الذي يرتكب في حجرة امرأة دون علانية ولا يخل  
إخلالاً جسدياً بحياتها.

# المطلب الأول

## الركن المادي

### «الفعل الفاضح»

يحقق الركن المادي بإتيان الجاني فعلاً مخالفاً بالحياة. وصفه المشرع «بالفعل الفاضح» . وقد رأينا أن هذا الفعل يعد ركناً مشتركاً بين جريمتي الفعل الفاضح العائى وغير العائى. ويحتل الركن المادي فى جريمة الفعل الفاضح إلى عنصرين هما : الفعل وصفته.

### أولاً : الفعل :

تتعرض جريمة الفعل الفاضح ارتكاب المتهم لفعل مادي على جسمه أو على جسم الغير يكون من شأنه الإخلال بالحياة. ويدخل فى مفهوم الفعل كل عمل أو حركة أو إشارة تخلش الشعور بالحياة لدى الغير. لكن يستبعد من نطاق الفعل الذى يحقق جريمة الفعل الفاضح الأفعال التى تجرمها نصوص أخرى فى قانون العقوبات. من ذلك الأقوال التى تصدر من المتهم مهما كانت درجة فحشها وذلها، وسواء أن يوجهها المتهم إلى أشخاص معينين أو يجهر بها ليسمعها أي شخص. وتطبيقاً لذلك قضى بأنه يشترط لتوافر الفعل الفاضح أن يخل بالحياة. وقوع فعل مادي يخش فى المرء حياة العين أو الأذن. أما مجرد الأقوال مهما بلغت من درجة البذاءة والفحش فلا تعتبر إلا سباً<sup>(١)</sup>. ولا يعد «فعلًا» المحررات التى تتضمن

---

(١) تجزى ١٦ يونيو ١٩٥٣، مجموعة النقض، السنة ٤، رقم ٣٥٥، ص ٩٩٦. فإذا كان الحكم قد اعتبر أن ما وقع من الطاعن من قوله بصوت مسموع لسيدتين يتعقبهما «تعرفوا أنكم طرانه تمهوا نروح أي سينما» جريمة فعل فاضح مخل بالحياة فإنه يكون قد أخطأ. والوصف القاضى الصحيح لهذه الواقعة أنها سب متطبق على المادتين ٣٠٦ و ٣٠٧ من قانون العقوبات. والواقع أن تعبير المشرع عن ماديات الجريمة واضح فى دلالته على ضرورة ارتكاب المتهم «فعلًا» ، والفعل غير القول بدون أدنى شك.

عبارات فاضحة، أو تحض على سلوك جنسى غير مشروع، والتي يرسلها المتهم إلى شخص أو مجموعة من الأشخاص. كما لا تقوم جريمة « الفعل الفاضح » بعرض صور أو رسوم أو أفلام تتضمن مناظر فاحشة مخجلة تمس حرمة الآداب العامة وحسن الأخلاق<sup>(١)</sup>.

### ثانياً : صفة الفعل :

يشترط لقبام الجريمة أن يكون الفعل «فاضحاً» ، وهو يكون كذلك إذا كان يخل بالحياء العام. والأفعال المخلة بالحياء العام قد يأتيها المتهم على جسم الغير برضائه أو بدون رضائه، وقد يأتيها على نفسه ويكون من شأنها الإخلال بهما. من يطلق عليها.

والأفعال التي يأتيها الجاني على جسم الغير يدخل فيها كافة الأفعال التي تحقق جرائم الاغتصاب وهتك العرض إذا حدثت علناً<sup>(٢)</sup>، كما يدخل فيها الأفعال التي تخل بالحياء. إخلالاً جسيماً دون أن تشكل جريمة اغتصاب أو هتك عرض، كما لو حدثت بالرضا. أو ارتكبت من زوج على زوجته علناً<sup>(٣)</sup>. وأخيراً تقوم جريمة الفعل الفاضح بإتيان أفعال لا تصل في إخلالها بالحياء إلى الدرجة التي تقوم بها جريمة الاغتصاب أو جريمة هتك العرض، وإنما تخل بالحياء العام إخلالاً يسيراً، ومن

---

(١) تخضع هذه الأفعال لنص المادتين ١٧٨، ١٧٨ مكرراً من قانون العقوبات. وتعاقب المادة ٣٠٦ مكرراً من قانون العقوبات كل من تعرض لأثنى على وجه يخلش حياها بالقول أو الفعل في طريق عام أو مكان مطروق.

(٢) وفي هذه الحالة تتحقق مسئولية المتهم عن الفعل الفاضح بالإضافة إلى مسئوليته عن الاغتصاب أو هتك العرض، وإن كان يعاقب بالعقوبة الأشد، وهي عقوبة الاغتصاب أو هتك العرض، تطبيقاً لنص المادة ٣٢ من قانون العقوبات، دون عقوبة الفعل الفاضح العلني التي تعتمد مع عقوبة إحدى هاتين الجريمتين.

(٣) مثال ذلك أن يتصل زوج بزوجه اتصالاً جنسياً في مكان عام أو أي مكان مطروق ، أو أن يواقع شخص امرأة فوق الثامنة عشرة برضاها في مكان عام. فالفعل لا يشكل جريمة أخرى غير جريمة الفعل الفاضح العلني .

أمثلتها تقبيل امرأة على وجنتيها علناً دون رضاها، أو الإمساك بيدها، أو قرصها بغتة في ذراعها، أو وضع المتهم يده على خديها.

لكن الأفعال الفاضحة المخلة بالحياء قد يأتيها المتهم على جسمه هو، ويكون من شأنها الإخلال بحياء من يطلع عليها من الناس. مثال ذلك أن يظهر شخص في الطريق العام وهو عاري الجسم، أو أن يكشف عن عورته في مكان عام. وتطبيقاً لذلك قضى بأن من يدخل دكان حلاق ويبول في الحوض الموجود به، فيعرض نفسه بغير مقتضى للأظهار يعد مرتكباً لجريمة الفعل الفاضح المخل بالحياء<sup>(١)</sup>.

فإذا لم يكن الفعل مخللاً بالحياء العام، فلا تقوم بإتيانه جريمة الفعل الفاضح العلني. ويرجع في تقدير مدى إخلال الفعل بالحياء العام إلى العادات والتقاليد الاجتماعية السائدة وقت ارتكاب الفعل في المكان الذي ارتكب فيه. ويختص قاضي الموضوع بتقدير متى يكون الفعل مخللاً بالحياء العام ومتى لا يكون كذلك. والشعور العام بالحياء في البيئة الاجتماعية يختلف باختلاف الزمان والمكان، ولذلك تكون له دلالة نسبية، فما يخل بالحياء في بلد شرقي قد لا يكون كذلك في بلد أوروبي، وفي البلد الواحد يختلف مفهوم الشعور العام بالحياء من مكان إلى مكان، بل يختلف في المكان الواحد باختلاف الظروف، فما يخل بالحياء العام في قرية من القرى المصرية قد لا يكون كذلك في المدينة<sup>(٢)</sup>. إنما ينبغي ملاحظة

(١) نقض ٣ مايو ١٩٤٣، مجموعة القواعد، ج ٦، رقم ١٧٤، ص ٢٤٢. وراجع نقض ١٨ أبريل ١٩٢٩، مجموعة القواعد، ج ٦، رقم ٢٣١، ص ٢٧٠، وفيه قررت المحكمة أنه بما بهرح شعور الحياء على وجه العموم أن تأتي المرأة بحركات بدنية تشير فكرة التمازج الجنسي، ولاشك أن «ترقيص البطن» قد يشير هذه الفكرة خصوصاً إذا كان على الوصف الذي وصفه به ضابط البوليس الذي شهد بأن التهمة كانت ترتفع بطنها رقياً عليها يؤثر في المجموع. وقضى في فرنسا بتوافر جريمة الفعل الفاضح العلني في حق المتهم الذي أخرج عضوه التناسلي وتبول في اتجاه رجال الأمن، محكمة لموج ١٣ برنيز ١٩٧٥، «الوزير» ١٩٧٦، المرجع ص ١١.

(٢) وفي هذا المعنى تقرر محكمة النقض أن تقدير الأفعال المخلة بالحياء «يختلف باختلاف الأوساط والبيئات واستعداد أنفس أهلها وعاطفة الحياء عندهم للتأثر». نقض ١٨ أبريل ١٩٢٩، مجموعة القواعد، ج ٦، رقم ٢٣١، ص ٢٧٠.

المستوي العام للأخلاق في الدولة وما يسود فيها من معتقدات دينية، هي في مصر ما تفرضه تعاليم الأديان السماوية من حماية للفضيلة وسمو بالمستوي الأخلاقي لأفراد المجتمع.

وقاضى الموضوع هو الذي يستلهم هذه القيم والتقاليد ويحدد في ضوئها ما يخل بالشعور العام بالحياة لدى أفراد المجتمع المصري ككل، وليس بالنظر إلى ما يسود لدى فئة قليلة متزمتة تهالغ في تصويرها لفكرة الحياة العام، أو لدى فئة قليلة منحرفة تصرف في التبرج وإتيان المنكر والمستهجن من الأفعال التي لا يخفى إخلالها بالشعور العام بالحياة لدى الغالبية من أفراد المجتمع. ويعنى ذلك أنه لا عبرة بمفهوم الحياة لدى المتهم أو المجنى عليه، وإنما العبرة بالشعور العام بالحياة من الفعل المرتكب<sup>(١)</sup>.

## المطلب الثاني

### العلائية

العلائية ركن مستقل في جريمة الفعل الفاضح والعلني». وتبرير تطلب هذا الركن أن المشرع يهدف إلى حماية الشعور العام بالحياة، أي حماية شعور الناس كافة من كل فعل يخل بالحياة؛ ويدعى أن خدش الشعور العام بالحياة لا يتأتى إلا إذا ارتكب الفعل الفاضح علائياً. ولم يحدد القانون الوسائل التي تتحقق بها

---

(١) وقد قضى في فرنسا بأن تدنى المستوي الأخلاقي الذي من يطعنون على الفعل الفاضح ليس له أي تأثير في قيام الجريمة، متى كانت تغل بالشعور العام بالحياة السائد في المجتمع.

T.G.I.Paris 5 déc. 1978, j.c.p. 1979, II, n°19138, note Brière de l'Isle.

علانية الفعل الفاضح، وإنما اكتفى بوصفه بأنه يرتكب «علانية» (١).

وتتحقق العلانية للفعل إذا رآه أحد، أي إذا اطلع عليه بحاسة النظر؛ أو إذا أحس به بأي حاسة من حواسه، كما لو سمع المجنى عليه أصواتاً تدل دلالة كافية على حقيقة الفعل المرتكب وتكشف عن أنه فعل فاضح. وقد أشارت محكمة النقض في أحد أحكامها إلى هذا المعنى عندما قررت أن «الفعل العمد المخل بالحياء الذي يخدش في المجنى عليه حياء العين والأذن ليس إلا فهو فعل فاضح» (٢)، فهذا الحكم يسوي بين السمع والبصر في إمكان إدراك أيهما لصفة الإخلال بالحياء في الفعل الفاضح.

بل إنه لا يشترط لتحقق العلانية أن يطلع على الفعل الفاضح أحد إطلاعا حقيقيا، وإنما يكفي أن يكون ذلك ممكنا بالنظر إلى الظروف التي ارتكب فيها أو مكان ارتكابه. ويعتبر الفعل حاصلًا علنًا إذا كان من المحتمل أن يدركه أي فرد ولو ببعض المصادفة؛ فالعلانية الفعلية غير مطلوبة، إذ تقوم مقامها العلانية الحكمية. وبعد الفعل علنًا سواء ارتكب في مكان عام، أو ارتكب في مكان خاص متى كان من المحتمل أن يدركه الغير بسبب عدم إغلاق المكان. فالعلانية قد تفترض من صفة المكان الذي ارتكب فيه الفعل، كما قد تحققها الظروف التي ارتكب فيها ولو لم يكن المكان عاما. لذلك وجب التمييز بين الأفعال المخلة بالحياء التي تقع في مكان عام، وبين ما يقع منها في مكان خاص.

---

(١) وكان بإمكان المشرح أن يحيل إلى المادة ١٧١ من قانون العقوبات التي تحدد الوسائل التي تجعل الفعل علنياً، على نحو ما فعل في الجرائم الماسة بالشرف والاعتبار كما سنرى. لكن المشرح لم يفعل ذلك، وهو ما يعني أن العلانية المقصودة في جريمة الفعل الفاضح ليست هي ذاتها العلانية التي يقصدها المشرح في جرائم الشرف والاعتبار.

(٢) تنص ٢٢ نوفمبر ١٩٢٨، مجموعة القواعد، ج ١، رقم ١٧، ص ٣٢.

## أولاً : علائقة الأفعال المرتكبة فى مكان عام :

الأفعال الفاضحة المرتكبة فى مكان عام تكون علنية ولو لم يطلع عليها أحد من الناس، فصفة المكان تفترض علائقة الفعل المرتكب فيه، إذ يكون من المحتمل أن يطلع على الفعل أي فرد فيتأذى شعوره بالحياء. وتطبيعاً لذلك يعتبر علنية الفعل الفاضح الذي يرتكبه المتهم لئلا فى طريق عام منعزل على جسمه أو على جسم الغير، ولو كان قد اجتهد فى محاولة الاختفاء عن أعين الناس حتى لا يراه أحد، إذ يكفى احتمال درويته من أي شخص لتحقيق صفة العلانية له.

والأماكن العامة أنواع ثلاثة : أماكن عامة بطبيعتها، وأماكن عامة بالتخصيص، وأماكن عامة بالمصادفة.

### أ - المكان العام بطبيعته :

هو المكان المفتوح للجمهور بحيث يستطيع أي شخص أن يطرقه فى أي وقت، ومثاله الطرق والميادين والحدائق العامة. وبعد مكاناً عاماً كل مكان مجاور للمكان العام بطبيعته، إذا أمكن لمن يوجد فى المكان العام أن يطلع على ما يجري فيه، ومثاله الحقل الواقع على طريق عام دون أن يعزله عنه ما يحجب رؤية ما يجري فيه. والمكان العام بطبيعته يضى على الفعل المرتكب فيه صفة العلانية، ولو كان المتهم قد ارتكب الفعل فى الظلام والمكان خالٍ من الناس ولم يره أحد، وكان قد اجتهد فى اتخاذ ما أمكنه من احتياطات حتى لا يطلع على فعله أحد من الناس، إذ يكون من المحتمل دائماً أن يمر شخص بمصادفة ويترك الفعل بالسمع أو بالبصر.

### ب - المكان العام بالتخصيص :

هو المكان الذي يباح للجمهور الدخول فيه خلال أوقات معينة، ومثاله دور العبادة والمدارس والمستشفيات ودور السينما وقاعات المحاكم وأماكن العمل التي يرتادها الجمهور فى الأوقات الرسمية. وهذه الأماكن تأخذ حكم المكان العام

بطبيعته خلال الوقت الذي يسمح فيه بدخول الناس إليها وبالنسبة للأجزاء المسموح بالدخول فيها، وتعد أماكن خاصة في غير ذلك من الأوقات والأجزاء<sup>(١)</sup>. فإذا ارتكب شخص فعلاً قاضحاً في أحد هذه الأماكن وفي الجزء المخصص لدخول الجمهور خلال الأوقات المصرح بالدخول فيها، توافرت للفعل صفة العلانية؛ أما إذا ارتكب الفعل في غير الأوقات المصرح بالدخول فيها، أو في جزء من المكان الذي لا يباح للجمهور الدخول فيه، اعتبر الفعل مرتكباً في مكان خاص، فلا تتوافر له صفة العلانية إلا إذا أطلع عليه أحد من أصحاب المكان أو نزلائه أو كان من المستطاع رؤيته بسبب عدم احتياط الفاعل<sup>(٢)</sup>.

#### جـ - المكان العام بالمصادفة :

هو مكان خاص بطبيعته، لكن يباح للجمهور الدخول فيه على وجه عارض، ومثاله المطاعم والمقاهي والمحال التجارية والمستشفيات والمقابر وعبادات الأطباء<sup>(٣)</sup>. ويأخذ هذا المكان حكم المكان العام بالتخصيص، فلا يعد الفعل المرتكب فيه علنياً إلا إذا حدث خلال وقت تواجد الناس فيه وفي الأجزاء التي يسمح لهم بالدخول فيها. أما في غير ذلك من الأوقات والأجزاء، فلا يعد الفعل المخجل بالحياة علنياً إلا إذا أطلع عليه أحد من أصحاب المكان، أو كان من الممكن رؤيته بسبب عدم احتياط الفاعل. وغنى عن البيان أن الفعل القاضح المرتكب في

(١) فتوافر العلانية بالنسبة للفعل القاضح الذي يرتكب في قاعة العرض السينمائي خلال وقت تواجد المشاهدين فيها. أما الأعمال المرتكبة في القاعة وهي خالية من المشاهدين، وكذلك الأعمال المرتكبة أثناء العرض في مكان لا يسمح بدخول الجمهور فيه، فلا تتوافر لها صفة العلانية إذا اتخذ الفاعل كافة الاحتياطات اللازمة لمنع الإطلاع على ما ينور بداخلها.

(٢) تلغى ٣٠ ديسمبر ١٩٦٨، مجموعة النقض، السنة ١٩، رقم ٢٢٩، ص ١١٢١.

(٣) ومن هذه الأماكن كذلك عربات السكك الحديدية وعربات النقل العام، فهي تعتبر أماكن عامة بالمصادفة، ويعتبر الفعل القاضح الحاصل فيها علنياً، إذا ارتكب أثناء وجود الركاب فيها. ويجب أن يعرف المكان العام بالمصادفة، تلغى ١٤ أكتوبر ١٩٧٣، مجموعة النقض، السنة ٢٤، رقم ١٧٥، ص ٨٤٧.



المكان العام بالمصادفة خلال فترة تواجد الناس فيه وفي جزء منه يسمح لهم بالدخول فيه، يكون علنياً ولو لم يره أحد من الناس، إذ العلانية تفترض من صفة المكان، وليس من الإطلاع على الفعل حقيقة، فهناك احتمال دائم في أن يطلع عليه أحد من الناس.

## ثانياً : علانية الأفعال المرتكبة في مكان خاص :

الأفعال الفاضحة المرتكبة في مكان خاص لا تثبت لها في الأصل صفة العلانية. لكن هذه العلانية قد تتوافر للفعل، رغم ارتكابه في مكان خاص إذا توافرت شروط معينة والمكان الخاص يقصد به المكان الذي لا يحق لغير أصحابه الدخول فيه إلا بإذن منهم، ومثاله مسكن الشخص<sup>(١)</sup> أو الغرفة التي استأجرها في فندق أو السيارة الخاصة.

والأماكن الخاصة أنواع ثلاثة من حيث إمكان توفر العلانية للأفعال المرتكبة بها:

### ١ - أماكن خاصة يستطيع من كان في مكان عام أن يطلع على ما يقع فيها:

ومثالها السيارات الخاصة والغرف في الدور الأرضي التي تطل بمناظرها المفتوحة على الشارع<sup>(٢)</sup>. وتتوافر العلانية إذا ارتكب الفعل الفاضح في هذا المكان، متى كان من الممكن لمن يوجد في المكان العام الإطلاع عليه، كما لو ارتكب الفعل في الغرفة نهاراً ونوافذها مفتوحة أو ارتكب في السيارة الخاصة وشاهده أو أحس به بعض الناس أو كان ذلك في استطاعتهم. لكن إذا اتخذ مرتكب الفعل الاحتياطات

(١) سواء كان هو مسكنه الأصلي أو مسكناً خاصاً اعتاد قضاء بعض الوقت فيه، مثل شقة في مصيف أو منزل ريفي.

(٢) ومنها شقق في البهروم لها نوافذ على مستوي الطريق يستطيع من يسير في الطريق العام أن يري ما يجري فيها عندما تكون نوافذها مفتوحة.

لنح الناس من الإطلاع عليه، انتفتت العلانية، مثال ذلك أن يرتكب الفعل ليلاً في ظلام حاله لا يسمح لمن كان في الخارج أن يري ما يجري في المكان، أو أن يكون الجاني قد وضع عوائق تحول دون المشاهدة. والرجع في تقدير كفاية الاحتياطات التي اتخذها المتهم هو قاضي الموضوع.

ب - أماكن خاصة يستطيع من كان في مكان خاص آخر أن يطلع على ما يقع فيها :

ومثالها الأجزاء المشتركة بين عدة أماكن خاصة، كالفناء المشترك وسلام المنزل الذي يسكنه عدد من العائلات والنور والحديقة التي يطل عليها سكان المنزل، إذ يكون في استطاعة من يوجدون بالمنزل أن يطلعوا على ما يجري في هذه الأماكن إذا أطلوا عليها من مساكنهم. وتتوافر العلانية للفعل المخل بالحياء المرتكب في هذا المكان متى كان في استطاعة أي من السكان أو الجيران أن يطلع عليه. أما إذا احتاط الفاعل لنح الناس من الإطلاع على الفعل، فلا يعد علنياً.

ج - أماكن خاصة لا يستطيع من كان خارجها أن يطلع على ما يجري فيها :

ومثالها المسكن الخاص الذي تمنع حرمة من اعتباره ما يجري بداخله علنياً. فالأصل ألا يكون لما يدور في المسكن الخاص صفة العلانية، لأن إغلاقه يمنع احتمال رؤية ما يدور بداخله. ومعنى ذلك أن نشاط انتفاء العلانية عما يدور في المسكن الخاص هو اتخاذ الفاعل الاحتياطات الكافية لنح الغير من مشاهدة ما يجري فيه، ولو عن طريق المصادفة، كما لو ارتكب الفعل في شقة نوازدها وأبوابها مغلقة الإحكام<sup>(١)</sup>. أما إذا كان الفاعل لم يتخذ الاحتياطات اللازمة لنح مشاهدة الغير لما يجري في مسكنه، كما لو رد الباب دون أن يحكم إغلاقه بالفتح أو

(١) والأصل أن من يرتكب فعلاً مخلاً بالحياء ولو كان مشرعاً، يحاط حتى لا يطلع عليه أحد، فيحكم إغلاق النوازل والأبواب.

بالترباس، فاستطاع شخص أن يدخل إليه، ولو بطريق المصادفة، ويشهد مايجري فيه<sup>(١)</sup>، توافرت للفعل الفاضح صفة العلانية.

وإذا كان بالمكان الخاص المعلق أشخاص مع الفاعل شهدوا الفعل الفاضح الذي ارتكب في هذا المكان، فتنفى التفرقة بين ما إذا كانت مشاهدتهم للفعل بإختيارهم أم لا. فإذا كان الشخص قد اختار مشاهدة الفعل لأي سبب من الأسباب، لا تتوفر العلانية، إذ لا يمكن القول بأن حياة قد خدش متى كان قد حضر بحض اختياره لمشاهدة الفعل أو الاشتراك فيه. ويستنتج من ذلك أن الشخص إذا كان قد فوجئ بمشاهدة الفعل دون اختيار منه، تحققت بهذه المشاهدة علانية الفعل، لأنه لم يسع بإختياره إلى تلك المشاهدة، وإنما تحققت عرضاً وقد خدش حياته بها. وفي كل الأحوال لا تتعلق العلانية إذا كان من شهد الفعل المخل بالحياة هو المجنى عليه نفسه، لأنه لا يمكن أن يعد الشخص الواحد مجنياً عليه وشاهداً للثات الفعل. فالفعل الفاضح المرتكب على شخص في مكان معلق بالإحكام لا يوجد فيه غير الفاعل والمجنى عليه لا يعد علنياً. وأخيراً لا ينفي العلانية أن يكون من شهد الفعل الفاضح أو أدركه غير مميز، متى كان قادراً على إدراك ماهية الفعل ودلالته غير الأخلاقية، ولو لم يكن قادراً على فهم تفاصيله<sup>(٢)</sup>.

(١) والفرض أن يشهد شخص بالفعل ما يجري داخل المكان. أما إذا كان في استطاعة شخص أن يشهد ما يجري في المكان، فإن ذلك لا يكفي لتوافر صفة العلانية. فإذا ارتكب شخص فعلاً خادشاً للحياة في مسكنه الخاء الذي كانت توافقه مفتوحة، ولم يشهد أن أحداً قد شهد الفعل، فإن العلانية لا تكون قد توافرت. كذلك لا تتوافر العلانية إذا كان الفاعل قد اتخذ الاحتياطات الكافية لمنع الغير من مشاهدة مايجري داخل مسكنه الخاص، لكن شخصاً أطلع على ما يجري بطريق غير مشروع، كما لو نظر من ثقب اللقاع، أو نتيجة حادث قهري، تلقض ٣٠ ديسمبر ١٩٦٨، مجموعة النقض، السنة ١٩، رقم ٢٢٩، ص ١٢١.

(٢) فإذا شهد الفعل صغير عليهم التمييز أو مجنون لم يدرك ماهية الفعل ودلالته. غير الأخلاقية، انتفت عن الفعل صفة العلانية. وقد قضى في فرنسا بعدم قيام الجريمة إذا كانت الأفعال الفاضحة قد ارتكبت في غرفة أمام طفل يبلغ من العمر عشر سنوات، كان هو الشاهد الوحيد لها، تلقض ٢٧ أكتوبر ١٩٣٢، والوزلندوي ١٩٣٣، I، ص ١٣٣. وقد اعتبرت محكمة النقض الفرنسية الواقعة جريمة تخريب الصفيح على الفسق، تلقض ١٥ يونيو ١٩٥٤، والوز ١٩٥٤، ص ٧٠١.

## المطلب الثالث

### الركن المعنوي

الركن المعنوي في جريمة الفعل الفاضح العلني موضع خلاف بين الفقهاء فيما يتعلق بنوعه. فويرى بعض الفقهاء أن الركن المعنوي في هذه الجريمة ليس القصد الجنائي، أي قصد جعل الفعل علنياً، وإنما يسأل المتهم إذا كان قد أهمل في اتخاذ الاحتياطات اللازمة لمنع اطلاع الغير على فعله الفاضح، وهو ما يعنى أن الركن المعنوي في هذه الجريمة يتخذ صورة الخطأ لا القصد. فلا يتطلب أن يعتمد المتهم الإخلال بالشعور العام بالحياة بإطلاع الناس على فعله، وإنما يكفي أنه أغفل اتخاذ الاحتياطات التي من شأنها أن تحول دون ذلك.

لكن الرأي الغالب في الفقه يتطلب توافر القصد الجنائي لقيام هذه الجريمة، وهو يقوم على علم المتهم بطبيعة فعله واتجاه إرادته إليه. وقد أخذ على الرأي الذي يكتفى بمجرد الخطأ أنه يخلط بين القصد والهاث، لأن استهداف المتهم الإخلال بالحياة العام ليس سوي مجرد باعث على الجريمة، التي يتوفر القصد فيها باتجاه الإرادة إلى جعل الفعل علنياً بصرف النظر عن هدف المتهم من هذه العلائية. فالقصد الجنائي يتحقق بتعمد المتهم اتیان فعله علائية، ولو كان لا يستهدف من ذلك الإخلال بالشعور العام بالحياة. يضاف إلى ذلك أن تطلب القصد الجنائي في هذه الجريمة يتفق مع التواعد العامة، التي تقضى بأن الجريمة لا تكون غير عمدية إلا إذا تقرر ذلك بنص القانون، ولم ينص القانون على الإكتفاء بالخطأ لمسألة المتهم عن الفعل الفاضح، بل إن عبارة نص المادة ٢٧٨ من قانون العقوبات يستفاد منها أن القصد هو الركن المعنوي لهذه الجريمة.

والقصد المطلوب لقيام هذه الجريمة هو القصد العام، الذي يقوم على العلم والإرادة. والعلم ينصب على ماديات الجريمة، والإرادة تتجه إلى الفعل الذي يحقق

هذه الماديات. والعلم ينصرف إلى أن من شأن الفعل أن يخل بالحياة<sup>(١)</sup>، وأنه على محتمل أن يطلع عليه أحد من الناس. فإذا جهل المتهم صفة الإخلال بالحياة، في الفعل، أو اعتقد أنه لا يوجد أي احتمال لأن يطلع عليه الغير، انتفى عنصر العلم، وانتفى بالتالي القصد الجنائي.

أما الإرادة فيتمتع أن تتجه إلى إثبات الفعل الفاضح على نحو علني. فالإرادة تتجه أولاً إلى إثبات فعل يخل بالحياة، بحيث إذا انتفت هذه الإرادة انتفى القصد الجنائي، مثال ذلك أن يحرك شخص يده أثناء الكلام في مكان مزدحم بالناس فتمس جسم امرأة على نحو يخل بحياتها. والإرادة تتجه ثانياً إلى جعل الفعل علنياً، بحيث إذا انتفت إرادة العلانية انتفى القصد الجنائي، مثال ذلك ألا يتوقع المتهم إمكان إطلاع الغير على فعله، لأنه اتخذ كل الاحتياطات اللازمة في المكان الذي يأتي فيه الفعل للحيلولة دون ذلك، لكن شخصاً كان قد حطم باب المكان وجعل الفعل علنياً.

وإذا توافر القصد الجنائي، فلا عبرة بالبواعد على الفعل الفاضح العلني، فلا يلزم أن يكون المتهم قد استهدف من فعله تحدي الشعور العام بالحياة. لذلك يستوي أن يكون باعته على الفعل الإخلال بالحياة العام، أو إشباع رغبة جنسية تسيطر عليه، أو مجرد الفضول، أو عدم الالتزام بالقيم الاجتماعية والأخلاقية، أو غير ذلك من البواعث.

وتطبق القواعد العامة في أسباب الإهانة وموانع المسؤولية على جريمة الفعل

---

(١) وتطبيقاً لذلك قضت محكمة النقض بأنه ويمكن قانوناً لتوافر القصد الجنائي في جريمة الفعل الفاضح أن يكون المتهم عالماً بأن من شأن فعلته أن تخدش الحياة، فمن يدخل مكان حلاق ويهول في الحوض المجرى به، يعرض نفسه بغير مقتضى للأشغال بحياته المتناهية للأدواب يتوفر في حقه القصد الجنائي في تلك الجريمة. تقي ٣ مايو ١٩٤٣، مجموعة القواعد، ج١، رقم ١٧٤، ص ٢٤٢.

الفاضح العلتى. فبإباح الفعل للأغراض الطبية<sup>(١)</sup>، أو للدفاع الشرعى<sup>(٢)</sup>. كما  
تنتع المستولية إذا كان مرتكب الفعل فاقده التمييز أو الاختيار لصغر أو عاهة فى  
العقل<sup>(٣)</sup> أو لتناول عقاقير مخدرة قهراً عنه أو على غير علم منه بها. كما لا  
يسأل عن الفعل الفاضح العلتى من أكره على ارتكابه سواء كان الإكراه مادياً أو  
معنوياً<sup>(٤)</sup>، ولا من أجهأته إليه ضرورة وقاية نفسه أو غيره من خطر جسيم على  
روشه الوقوع به أو بغيره<sup>(٥)</sup>.

### عقوبة الفعل الفاضح العلتى :

الفعل الفاضح العلتى جنة، قرر لها المشرع عقوبة الحبس الذي لا تزيد مدته  
على سنة أو الفرامة التى لا تتجاوز ثلاثمائة جنيه. ولا عقاب على الشروع فى  
هذه الجريمة لعدم النص على ذلك.

وإذا حدث تعدد معنوي مع جريمة أخرى من جرائم العرض، وجب اعتبار الجريمة  
التى عقوبتها أشد والحكم بعقوبتها دون غيرها. ويحدث التعدد المعنوي مع جريمة  
الاغتصاب أو حمله العرض أو الزنا، فتقوم بأي فعل من هذه الأفعال جريمة الفعل  
الفاضح العلتى إذا ارتكب علناً بالإضافة إلى الجريمة الأخرى، فإذا لم تكتمل أركان  
الجريمة الأخرى، وجب الحكم بعقوبة الفعل الفاضح العلتى دون غيرها.

- 
- (١) كما إذا كشف المريض عن عوراته جسمه للطبيب فى حضور ممرضة أو طبيب آخر.  
(٢) مثال ذلك أن يطر المعتدى عليه من الخطر الذي يهدده به المعتدى فيخرج عارياً أو شبه عار  
إلى الطريق العام طلباً للنجدة.  
(٣) يحدث ذلك إذا خرج الصغير عارياً فى مكان عام، أو إذا خلع المجنون ملابسه وكشف من  
عورات جسمه فى مكان مزدحم بالناس.  
(٤) كما فى الحال بالنسبة لامرأة أكرمت على خلع ملابسه فى مكان عام.  
(٥) مثال ذلك أن يشب حريق أو يحدث زلزال، فيخرج بعض الأفراد إلى الطريق العام شبه عراة،  
أو أن يهتز مبنى فيعتقد من يسكنه أنه ينهار فيسرعون بالخروج منه إلى الشارع وبعض  
عورتهم مكشوفات.

## المبحث الثانى

### الفعل الفاضح غير العلنى

نصت على تجريم الفعل الفاضح غير العلنى المادة ٢٧٩ من قانون العقوبات، التى تقرر أن يعاقب بمقتضى الفعل الفاضح العلنى «كل من ارتكب مع امرأة أمراً مخفلاً بالحياء ولو فى غير علانية».

يتضح من النص السابق أن العلانية ليست ركناً فى الجريمة، لأنها إن توافرت تحققت جريمة الفعل الفاضح العلنى . كما يستفاد من النص أن الأمور المخلة بالحياء بالنسبة للمرأة لا ترقى إلى مرتبة الأفعال التى تقوم بها جريمة هتك العرض، إما لأن الجانى يرتكبها على نفسه دون المساس بجسم المرأة، وإما لأنها رغم وقوعها على جسمها لا تمس عورة فيه ولا تبلغ فى مدى فحشها ما يحقق جريمة هتك العرض. ويعنى ذلك أن جريمة الفعل الفاضح غير العلنى هى تجريم «احتياطى»، قصد منه أن يطول بالعقاب بعض الأفعال الفاضحة التى تقع على المرأة أو فى حضرتها دون رضاها، والتى لا يمكن العقاب عليها باعتبارها هتك عرض أو من الأفعال الفاضحة العلنية. لذلك تكون علة تجريم الأمر المخل بالحياء الذى يرتكب مع امرأة دون علانية هى حماية كرامة المرأة والحفاظ على شعورها بالحياء من كل مايمكن أن يمس به من أفعال تقع عليها أو فى حضرتها دون رضاها وفى غير علانية.

ونتناول فيما يلى بيان أركان هذه الجريمة وعقوبتها.

#### أولاً : الركن المادى :

يتحقق الركن المادى لهذه الجريمة «بالأمر المخل بالحياء»، وهو يشمل الفعل الذى تقوم به جريمة الفعل الفاضح العلنى. فيدخل فيه الأفعال والحركات والإشارات التى تخل بحياء المرأة، سواء ارتكبها المتهم على نفسه فى حضور المرأة، كما لو كشف

عوراته أمامها أو أشار إليها<sup>(١)</sup>، أو ارتكبها على جسم المرأة دون رضاها، كما لو قبلها أو أمسك بلزاعها أو وضع يده على خدها. ونعتقد أن دلالة «الأمر المخل بالحياء» تتجاوز مجرد الفعل الذي يحقق جريمة «الفعل» الفاضح العلني، لأن المشرع عبر عن الركن المادي في الجريمة الأخيرة بأنه «فعل»، بينما عبر عن الركن المادي في جريمة الفعل الفاضح غير العلني بأنه «أمر مخل بالحياء». لذلك نرى أن جريمة الفعل<sup>(٢)</sup> الفاضح غير العلني يتحقق ركنها المادي بمجرد الأقوال البذيئة أو الفاحشة التي تصدر من المتهم للمرأة، كما يتحقق بطلب التهم من امرأة يعرفها دخل عليها في منزلها أمراً متافياً للآداب، إذ لا يشترط - في تقديرنا - أن يتعمد الأمر المخل بالحياء حد الكلام ليقترن بعمل مادي. بل يرتكب أمراً مخلًا بالحياء من يدخل منزل امرأة تقوم فيه بفردا ويبقى فيه دون إرادتها.

### ثانياً : صفة المجنى عليه :

يشترط أن يقع الأمر المخل بالحياء مع «امرأة» أي مع أنثى، سواء كانت بالغة أو غير بالغة، متى كانت تفهم دلالة الأمر المخل بالحياء، حتى يمكن القول بأنه قد أخل بحياتها. ويستوي أن تكون المرأة متزوجة أو غير متزوجة، على درجة عالية من الأخلاق أو سيئة الخلق. وتطلب صفة الأنثى في المجنى عليها معنى أن جريمة السلوك المخل بالحياء لا تقوم قانوناً إذا ارتكب الأمر على ذكر في غير علانية. وبعد ذلك عيباً في التشريع ينبغي تداركه، لأن حياء الرجل يمكن أن يخدش إذا ارتكب شخص معه أمراً مخلًا بالحياء في غير علانية، ومع ذلك بفلت هذا

(١) أو شرع في خلق ملاصقه الداخلية في حضرتها، راجع تقض ٢ نوفمبر ١٩٥٩، مجموعة

التقض، السنة ١٠، رقم ١٧٨، ص ٨٣٤.

(٢) لذلك يكون من الأفضل تسمية هذه الجريمة بجريمة «السلوك الفاضح غير العلني». ومع ذلك

فقد استعملنا التعبير المتداول في اللغة والقضاء.



## ثالثاً : انعدام الرضا :

يشترط أن يكون السلوك المخل بالحياة قد ارتكب مع امرأة بغير علائقة وبدون رضاها. وهذا الركن يستفاد من طبيعة الجريمة باعتبارها من جرائم الاعتداء على العرض، وهي تفترض انتفاء رضا المجنى عليه بالفعل، كما أنه يتفق مع علة تجريم الفعل، وهي حماية شعور المجنى عليها وصيانة كرامتها بما قد يقع على جسمها أو بحضورها من أمور مخلة بالحياة رغماً عن إرادتها، وأخيراً يفرض المنطق القانوني تطلب هذا الركن السلبي، لأنه ليس من المقبول أن تنتفى الجريمة حين ترضى المرأة بإتيان أمر مخل بحياتها إخلالاً جسيماً يرقى إلى مرتبة أفعال هتك العرض، ثم نقرر قيام الجريمة بأمر مخل بالحياة إخلالاً بسيطاً لا يحقق سوي الفعل الفاضح ولو رضيت المرأة بإتيانه على جسمها أو في حضرتها.

وانعدام الرضا يفهم على ذات النحو الذي سبق أن حددناه في الإغتصاب وهتك العرض بالقوة أو التهديد. وتقدير رضا المجنى عليها أو عدم رضاها بالفعل مسألة موضوعية يختص بالفصل فيها قاضي الموضوع دون رقابة من محكمة النقض متى كان استدلاله سائفاً (١).

(١) نقض ١٥ أكتوبر ١٩٢٤، مجموعة القواعد، ج ٣، رقم ٢٧٢، ص ٣٦٦، ولديه قررت المحكمة أنه إذا وقاه المجنى عليه شخصان إلى غرفة مغلقة الأبواب والنوافذ، وقبله أحدهما في وجهه، وقبله الثاني على غرة منه في قفاه وعضه في موضع التقبيل، فهذا الفعل لا يعتبر إذن هتك عرض ولا شروعاً فيه، كما أنه لا يدخل تحت حكم أية جريمة أخرى من جرائم إفساد الأخلاق.

(٢) نقض ٢ نوفمبر ١٩٥٩، مجموعة النقض، السنة ١٠، رقم ١٧٨، ص ٨٢٤. وقد استخلصت المحكمة رضا المجنى عليها عن الواقعة من سماحها للمتهم برضائها الدخول لمسكنها والمجلس بصحبتها، ومن قولها بمحضر جمع الاستدلالات أن زوجها قد لفق الواقعة للإيقاع بالتهمة، أي أنها كانت راضية عن الفعل الذي قام به التهم وذلك حتى توقع به لكي يستفيد زوجها حسب الحطة التي كان يرمى إليها.

## رابعاً : الركن المعنوي :

جريمة الفعل الفاضح غير العلني جريمة عمدية يتخذ ركنها المعنوي صورة القصد الجنائي. ويتحقق القصد بعلم المتهم بصفة الإخلال بالحياء في سلوكه وإنعدام رضا المرأة به، وباتجاه ارادة المتهم إلى ارتكاب السلوك. ويتبنى القصد الجنائي، على النحو الذي ذكرناه عند الكلام عن القصد الجنائي في جريمة الفعل الفاضح العلني، فمن أتى بحركة لاشعورية أغلت بحياء المرأة لا يتوافر لديه القصد الجنائي. ولا عبرة بالبراءات على الفعل. وتطبق على الجريمة أسباب الإباحة وموانع المسؤولية على التفصيل السابق ببيانه.

## خامساً : عقوبة الفعل الفاضح غير العلني :

هي ذات العقوبة المقررة للفعل الفاضح العلني، أي الحبس مدة لا تزيد على سنة أو الغرامة التي لا تتجاوز ثلاثمائة جنيه ولا عقاب على الشروع فيها : وطبقاً للمادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية لا يجوز أن ترفع الدعوى الجنائية عن جريمة الفعل الفاضح غير العلني إلا بناء على شكوي شفهية أو كتابية من المجنى عليها أو من وكيلها الخاص. ولن قدم الشكوي أن يتنازل عنها في أي حالة كانت عليها الدعوى إلى أن يصدر فيها حكم نهائي.

## الباب الرابع الجرائم الماسة بالشرف والاعتبار

تقديم وتقسيم:

تناول المشرع المصرى فى الكتاب الثالث من قانون العقوبات بالحماية الجنائية الانسان، سواء فى الشق المادى من شخصيته أو فى شقها المعنوى. والحماية الجنائية للجانب المادى من شخصية الانسان اقتضت تحريم الصور المختلفة للاعتداء على حياة الانسان وسلامة جسمه. أما الحماية الجنائية لشخصية الانسان فى شقها المعنوى فقد اقتضت بصفة خاصة تحريم صور الاعتداء على شرفه واعتباره.

وقد قدر المشرع ضرورة حماية شرف الانسان واعتباره، لما لهذه الحماية من أهمية لا تقل عن تلك التى اقتضت اسباغ الحماية الجنائية على حق الانسان فى الحياة وفى سلامة جسمه. فحق الانسان فى شرفه واعتباره من الحقوق اللصيقة بالشخصية القانونية والمتفرعة عنها، أيا كانت المكانة التى يحتلها فى المجتمع.

ويقصد بالشرف والاعتبار مجموع ما للشخص من صفات خلقية وعقلية وغيرها، تحدد مكانته فى المجتمع، ويحدد بالتالى قدر الاحترام الذى تستلزمه هذه المكانة. وليس من اليسير الفصل بين هذين الاصطلاحين لتحديد دلالة كل منهما على حده، وإن كان يمكن القول أن الشرف يغلب عليه الطابع الشخصى، إذ ينطوى على شعور الفرد بكرامته لما يتمتع به من صفات داخلية كالامانة والشجاعة والبطاقة، تحدد من وجهة نظره التقدير الذى ينهض أن يناله من الغير، أو بمعنى آخر الشرف هو أساساً احساس الشخص بثقائه من كل ما يمكن أن ينسب الى الانسان من سلوك مخالف للأخلاق، متمثلة فى معانى الأمانة والاستقامة والنزاهة والبطاقة. أما الاعتبار فيبدو أن له طبيعة موضوعية، إذ هو يعنى مجموع ما للفرد من صفات تحدد مكانته فى المجتمع، ويحدد بالتالى حقه فى أن يعامل من

أفراد هذا المجتمع بما يتناسب مع هذه المكانة، أو بمعنى آخر الاعتبار هو الفكرة التي يكونها الغير عن الشخص طبقاً لما تجمع لديه من صفات، وهذه الفكرة تحدد المكانة التي يحتلها هذا الشخص في المجتمع الذي يعيش فيه، وتقدر الاحترام المرتبط بهذه المكانة، ويكون الاعتناء على الاعتبار من شأنه الانتقاص من ذلك الاحترام.

من ذلك نرى أن لفكرة الشرف والاعتبار طبيعة مزدوجة، شخصية وموضوعية في الوقت نفسه، وقد اعتد المشرع كما سنرى بكل من الطابع الشخصي والطابع الموضوعي للشرف والاعتبار في تقرير الحماية الجنائية لهما. ويبدو اعتداده بالطابع الموضوعي للشرف والاعتبار في تجريم الاعتداء العلني عليهما، كما في القذف والسب العلني، إذ من شأن العلانية في هذا الصدد أن يعلم أفراد المجتمع الذي ينتمى إليه المجنى عليه بما ينسب إليه من أمور، تقلل من قيمته في نظرهم وتنزل بالمكانة الاجتماعية التي يتمتع بها. ويبدو اعتداده المشرع بالطابع الشخصي للشرف والاعتبار في تجريم الاعتداء عليهما ولو كان غير علني، كما في السب العلني والبلاء الكاذب والنشاء الأسرار، ففي هذه الحالة تقبل الجريمة اعتداء على شعور الفرد بكرامته وقيمه من وجهة نظره الشخصية.

والشرف والاعتبار بالمعنى السابق تحدده لهما مدلول نسبي، يختلف من مجتمع إلى آخر، فما يعتبر ماساً بالشرف والاعتبار في مجتمع قد لا يعتبر كذلك في مجتمع آخر. كما يختلف مدلول الشرف والاعتبار باختلاف الأشخاص في نفس المجتمع، وإن كان يتوافر لدى كل فرد قدر أدنى من الشرف والاعتبار، فما يمثل اعتداءً على الشرف والاعتبار بالنسبة لشخص أو أشخاص ينتمون إلى طائفة معينة، قد لا يمس الشرف والاعتبار بالنسبة لشخص آخر لا ينتمى إلى هذه

#### الطائفة

وأخيراً فإن القول بأن المشرع يعنى الشرف والاعتبار على أنهما من الحقوق المتفرعة عن الشخصية القانونية واللصيقة بها، يقتضى الاعتراف بهذه الحماية لكل

من يتمتع بالشخصية القانونية، سواء أكان شخصاً طبيعياً أم شخصاً معنوياً. ويترتب على ذلك أن المشرع يحمي حق الأشخاص المعنوية في الشرف والاعتبار، مادام يعترف لها بالشخصية القانونية.

وقد نص المشرع المصري على طائفة الجرائم الماسة بالشرف والاعتبار في الباب السابع من الكتاب الثالث من قانون العقوبات، تحت عنوان «الظلم والسب وإفشاء الأسرار»<sup>(١)</sup>. ويضم هذا الباب المواد من ٣٠٢ إلى ٣١٠، وتعالج أربع جرائم هي: القذف والسب العلني والبلاغ الكاذب وإفشاء الأسرار<sup>(٢)</sup>.

هذه الطائفة من الجرائم يجمع بينها، من ناحية وحدة الحق المعتدى عليه وهو حق المجنى عليه في شرفه واعتباره، أي كما رأينا حقه في أن يحتفظ بالمكانة الاجتماعية التي يتمتع بها بين أقرانه في المجتمع، وأن ينال قسطاً من التقدير والاحترام يتناسب وهذه المكانة<sup>(٣)</sup>. ومن ناحية أخرى يجمع بين هذه الجرائم وسيلة ارتكابها، فهي جميعاً من الجرائم التي ترتكب أصلاً بالقول أو بالكتابة. وفيما عدا ذلك تختلف هذه الجرائم كما سترى من حيث الأركان المكونة لكل منها ومن حيث العقوبات المقررة لها.

---

(١) الكتاب الثالث من قانون العقوبات المصري يعالج «الجنايات والجناح التي تحصل لأحد الناس». أما المشرع الفرنسي فلم يجمع كل هذه الجرائم في الباب الثاني من الكتاب الثالث من قانون العقوبات المخصص للجنايات والجناح ضد الأفراد، وإنما تكلم عن القذف والسب في المواد ٢٩ وما بعدها من قانون الصحافة الصادر في ٢٩ يولييه سنة ١٨٨١.

(٢) وبالإضافة إلى هذه الجرائم، يتضمن الباب السابع من الكتاب الثالث من قانون العقوبات جريمة التعريض لأذى على وجه يهدد حياتها الشخص عليها في المادة ٣٠٦ مكرراً (أ)، كما يتضمن هذا الباب جرائم الاعتداء على حرمة الحياة الخاصة للشخص عليها في المادتين ٣٠٩ مكرراً و ٣٠٩ مكرراً (أ).

(٣) لمزيد من التفصيل في تحديد مادية الشرف والاعتبار انظر د. محمود نجيب حسني، شرح قانون العقوبات - القسم الخاص، جرائم الاعتداء على الأشخاص، القاهرة ١٩٧٨ ص ٤٩٦ وما بعدها، الدكتور جلال تروت، نظم القسم الخاص، الجزء الثاني، ١٩٧٩، ص ٩ وما بعدها.

وتدرس فيما يلى الجرائم الماسة بالشرف والاعتبار في فصول أربعة حسب الترتيب الذى اتبعه المشرع المصرى، فتتكلم فى الفصل الأول عن جريمة القذف، ثم عن جريمة السب فى الفصل الثانى، وعن جريمة البلاغ الكاذب فى الفصل الثالث، وأخيراً عن جريمة افشاء الأسرار فى الفصل الرابع.

## الفصل الأول

### القذف

نص المشرع على القذف المعتر جرمه فى الفقرة الأولى من المادة ٣٠٢ من قانون العقوبات، وعاقب عليه فى المواد ٣٠٣، ٣٠٦ مكرراً (ب)، ٣٠٧، ٣٠٨. كذلك نصت الفقرة الثانية من المادة ٣٠٢ ع والمواد ٣٠٤ و ٣٠٩ على بعض أسباب الإباحة التى تسرى على القذف. وعلى ذلك نفرق فى دراستنا للقذف بين القذف المعاقب عليه، والقذف المباح.

## المبحث الأول

### القذف المعاقب عليه

عرف المشرع القذف فى المادة ٣٠٢ ع تعريفاً يتضمن الأركان المكونة للجريمة، كما حدد عقوبات هذه الجريمة فى المواد التالية لها. وتتضمن دراسة جريمة القذف أن نتكلم عن الأركان المكونة لها، ثم نبين عقوباتها.

## المطلب الأول

### أركان جريمة القذف

عرفت الفقرة الأولى من المادة ٣٠٢ من قانون العقوبات القذف عن طريق تعريف القاذف بنصها على أنه «بعد قاذفاً كل من أسند لغيره بواسطة إحدى الطرق المهيئة بالمادة ١٧١ من هذا القانون أموراً لو كانت صادقة لأوجبت عقاب من أسندت اليه بالعقوبات المقررة لذلك قانوناً أو أوجبت احتقاره عند أهل وطنه». وهذا التعريف يحدد الركن المادى لجريمة القذف، كما أن للقذف ركناً معنوياً هو القصد الجنائى.

#### أولاً: الركن المادى

يتضح من النص المتقدم أن الركن المادى لجريمة القذف يتحقق باسناد واقعة محددة، بإحدى الطرق المهيئة بالمادة ١٧١ من قانون العقوبات. وبالرجوع الى المادة ١٧١ التى أحال اليها المشرع، نجد أنها تبين طرق العلانية. وعلى ذلك يمكن القول بأن الركن المادى لجريمة القذف يتكون من الاسناد، الذى يكون موضوعه واقعة محددة، ومن شأنها لو صحت عقاب من أسندت اليه أو احتقاره، ووسيلته إحدى طرق العلانية. وتتكلم عن الاسناد وموضوعه ووسيلته فيما يلى:

#### أ- الاسناد:

يقصد بالاسناد نسبة أمر أو واقعة الى شخص معين، بأى وسيلة من وسائل التعبير، سواء كانت تلك الوسيلة هى القول أو الكتابة أو مجرد الإشارة. فكل وسيلة من وسائل التعبير عن فكرة أو معنى يدور فى ذهن الشخص على نحو يفهمه الغير، تصلح لأن يتحقق بها عنصر الاسناد فى جريمة القذف.

فقد تكون وسيلة التعبير هى الكلام أيا كان حجمه أو شكله، فهستوى أن يكون التعبير بجملة واحدة أو بجزء من جملة أو بلفظ واحد، كما يستوى أن يكون

## نظراً

وقد تكون وسيلة التعبير هي الكتابة أي كانت اللغة التي استعملت فيها. ويعتد نطاق الكتابة ليشمل الرموز والرسم، وخاصة الرسوم الكاريكاتورية، والصور ويدخل فيها الأفلام السينمائية والتلفزيونية إذا تضمنت وقائع مشينة نسبت إلى شخص معين.

وأخيراً قد تكون وسيلة التعبير هي الإشارة. فإذا كانت الدلالة العرفية للإشارة هي نسبة واقعة موجبة لعقاب أو احتقار شخص معين قامت بها جريمة القذف<sup>(١)</sup>.

ويتحقق الاستناد سواء نسب القاذف الواقعة إلى المجنى عليه على سبيل القطع والتأكيد، أو نسبها إليه على سبيل الظن والاحتمال. ويطلق الفقه الفرنسي على الحالة الأولى لفظ الاستناد Imputation، بينما يعبر عن الحالة الثانية بلفظ الإخبار Allegation، ولكنه لا يرى محلاً للفرقة بينهما في جواز تحقق القذف بأي منهما<sup>(٢)</sup>. وقد سوى المشرع الفرنسي في المادة ٢٩ من قانون الصحافة التي تعاقب على القذف بين الحالتين. وفي مصر يجمع الفقه الذي تؤيده على التسوية بين الاستناد على سبيل التأكيد، والاستناد على سبيل الشك والاحتمال، في إمكان توافر الجريمة بأي منهما، لتحقيق علة تجريم القذف في الصورتين<sup>(٣)</sup>. والقضاء المصري مستقر على هذا الرأي، وأكدته محكمة النقض، بقولها إن الاستناد وكما يتحقق بكل صيغة تأكيدية يتحقق أيضاً بكل صيغة ولو تشكيكية من شأنها أن تلقى

(١) د. محمود نجيب حسني، رقم ٥١٧، ص ٥١٠.

(٢) راجع فوان، قانون العقوبات الخاص، الطبعة الرابعة ١٩٧٦، رقم ٢٣٧، ص ٢٧٥.

(٣) الأستاذ أحمد أمين، شرح قانون العقوبات الأجنبي، القسم الخاص، الطبعة الثانية ١٩٢٤ ص ٥٢٤. د. محمود نجيب حسني، رقم ٥١٨ ص ٥١١. د. محمود مصطفى، شرح قانون العقوبات - القسم الخاص، الطبعة الثالثة ١٩٥٣، رقم ٣١٧، ص ٢٧٣. استاذنا الدكتور رسيس بهنام، القسم الخاص في قانون العقوبات، الطبعة الأولى ١٩٥٨، ص ١٢٤٤. د. عمر السعيد رمضان، شرح قانون العقوبات - القسم الخاص، الطبعة الرابعة ١٩٧٦ - ١٩٧٧، رقم ٣٣٣، ص ٣٦٥. استاذنا الدكتور حسن المرصافي، قانون العقوبات الخاص ١٩٦٨، ص ٦٤٣. د. حسين عبيد، جرائم الاعتداء على الأشخاص، الطبعة الثانية ١٩٧٣، رقم ١٢٧ ص ٢٠٨.



فى اذهان الجمهور عقيدة ولو وقتية أو ظنا أو احتمالا ولو وقتيا فى صحة الأمور المدعاة<sup>(١)</sup>.

ويتحقق الاستناد أيا كان الأسلوب الذى صاغ فيه الجانى الوقائع التى ينسبها الى المجنى عليه، فالقاعدة أنه لا عبرة بالأسلوب الذى تصاغ فيه عبارات القذف. فيستوى فى قيام الجريمة أن يكون الاستناد بأسلوب صريح أو ضمنى، سواء ورد فى صيغة استفهام أو فى صيغة افتراضية<sup>(٢)</sup> أو فى قالب مديح<sup>(٣)</sup>. وتطبيقاً لذلك قضت محكمة النقض بأنه ولا عبرة بالحيل الاتشائية التى جاء بها الكاتب عندما أورد بعض الجمل الهينة الاهانة بصيغة الاستفهام فإن السياق ينم عن أن ذلك التساؤل لم يكن الا تساؤل تركيد وتوبيخ. على أن المداورة فى الأساليب الاتشائية بفكرة الفرار من حكم القانون لا تنفع فيها للمداور ما دامت الاهانة تتراخى للمطلع خلف ستارها وتستشعرها النفس من خلالها، لما تلك المداورة مخبئة أخلاكية شرها أبلغ من شر المصارحة فهى أجدى منها بترتيب حكم القانون<sup>(٤)</sup>.

ويتحقق القذف سواء نسب القاذف الأمر الشائن الى المقلوب سرداً لمعلوماته الخاصة أو بطريق الرواية عن الغير، أو نسب هذا الأمر الى المجنى عليه على انه

---

(١) نقض ٣١ مارس ١٩٣٢، مجموعة القواعد القانونية، ج ٢ رقم ٣٤٢، ص ٤٩٢، كذلك اعتبرت محكمة النقض القذف متوافراً فى حق شخص قام بنشر تقرير طبي ورد فيه أن المجنى عليها مصابة بارتعاش خلقي فى غشاء البكارة ناشئ عن ضعف طبيعي فى الاتسجة مما يجعل اصلاح عضو الذكر ممكناً من غير أحداث تمزق. وقالت المحكمة أنه لا يحول دون توافر القذف أن هذا التقرير غير ثابت به إزالة بكارة ولا مقطوع فيه بسبق موافقتها، راجع نقض ٣ أبريل ١٩٤٤، مجموعة القواعد القانونية، ج ٦، رقم ٣٢٤، ص ٤٤٤.

(٢) راجع نقض ١٥ يونيو ١٩٤٨، مجموعة القواعد، ج ٧، رقم ٦٤٢، ص ٦١٣.

(٣) راجع نقض ٢٥ ديسمبر ١٩٣٩، مجموعة القواعد ج ٥، رقم ٣٣، ص ٥٤.

(٤) نقض ٢٧ فبراير ١٩٣٣، مجموعة القواعد، ج ٣، رقم ٩٦، ص ١٤٦. وفى حكم آخر قررت محكمة النقض أنه ولا عبرة بالأسلوب الذى تصاغ فيه عبارات القذف، فمتى كان المتهوم من عبارات الكاتب أنه يريد استناد أمر شائن الى شخص المقلوب .. فإن ذلك الاستناد يكون مستحق العقاب أيا كان القالب أو الأسلوب الذى صيغ فيه. وهنا عليه قضت المحكمة بأنه ليس للقذف أن يتصلل بكون القال الذى عوقب من أجله موضوعاً فى قالب استنفاذ، نقض ١١ ديسمبر ١٩٣٣، مجموعة القواعد، ج ٣، رقم ١٧٢، ص ٢٢٠.

اشاعة يرددها البعض. ففي الحالتين يتوافر القذف في حق الجاني، ولا ينفى عنه المسؤولية والعقاب حرصه على تأكيد أن «العهد على الراوى»، أو أنه لا يضمن صحة ما يذكره أو ما ينشره من وقائع. فإذا كان القاذف ينشر في جريدة مقالاً سبق نشره في جريدة أخرى، وكان هذا المقال يتضمن قذفاً جديداً، سئل عنه الناشر إذا توافرت سائر أركان جريمة القذف. وقد أكدت هذا المعنى محكمة النقض عندما قضت بتحقيق جريمة القذف ولو كان الاسناد نقلاً عن الغير. فقد اعتبرت المحكمة قذفاً معاقباً عليه اسناد الجاني في مقال نشره في إحدى المجلات، وقائع مشينة تمس المديهة بالحقوق المدنية هي أنها تشتغل بالجاسوسية لأرب خاصة وتتصل بخائن يستغل زوجته الحسنة وأنه كان لها اتصال غير شريف بآخرين ولا يعفى المتهم أن تكون هذه العبارات منقولة عن جريدة أجنبية وأنه ترك للسجنى عليها أن تكذب ماورد فيها من وقائع أو تصححها<sup>(١)</sup>. وفي حكم آخر أكدت محكمة النقض هذا المبدأ في صيغة عامة عندما قررت أنه «يستوى أن تكون عبارات القذف أو السب التى أذاعها الجاني منقولة عن الغير أو من انشائه هو. ذلك أن نقل الكتابة التى تتضمن جريمة ونشرها يعتبر في حكم القانون كالنشر الجديد سواء بسواء، ولا يقبل من أحد اللامات من المسؤولية الجنائية أن يتلوه بأن تلك الكتابة لما نقلت عن صحيفة أخرى اذ الواجب يقضى على من ينقل كتابة نشرها بأن يتحقق قبل اقدامه على النشر من أن تلك الكتابة لا تتطوى على أية مخالفة للقانون»<sup>(٢)</sup>

والاسناد هو نسبة أمر أو واقعة الى شخص «معين»، وهذا ما يستفاد من تعريف المشرع للقاذف بأنه «كل من أسند لغيره». ومن هنا كانت أهمية تحديد الشخص أو الأشخاص الذين تسند اليهم الواقعة الموجهة للعقاب أو الاحتقار. فجريمة القذف لا تقوم الا اذا أمكن تحديد شخص المجنى عليه تحديد كافياً.

(١) نقض ١٦ يناير ١٩٥٠، مجموعة أحكام النقض، السنة الأولى، رقم ٨٣، ص ٢٥١.

(٢) نقض ٢٠ ديسمبر ١٩٦٠، مجموعة أحكام النقض، السنة ١٩، رقم ١٨١، ص ٩٢٩.

ولا يعنى تحديد المجنى عليه تحديداً كافياً أن يكون قد ذكر باسمه وحددت أوصافه كاملة، وإنما يكفى أن تكون عبارات القذف موجهة على صورة يسهل معها على فئة من الناس التعرف على شخص أو أشخاص من يعينهم القاذف بعباراته. والقول بغير ذلك يؤدي الى تضيق نطاق الحماية الجنائية للشرف والاعتبار.

وتحديد مدى كفاية البيانات التي ذكرها القاذف لتحديد شخصية المجنى عليه هو من الأمور التي يختص بها قاضي الموضوع، مسترشداً في ذلك بكافة الظروف والملاسات. وتطبيقاً لذلك قضت محكمة النقض بأنه يكفى لوجود القذف أن تكون عباراته موجهة على صورة يسهل معها فهم المتصور منها ومعرفة الشخص الذي يعنيه القاذف. فإذا أمكن للمحكمة أن تدرك من فحوى عبارات القذف من هو المعنى به استنتاجاً من غير تكلف ولا كبير عناء، وكانت الأركان الأخرى متوفرة حق العقاب ولو كان المقاتل خلواً من ذكر اسم الشخص المتصور<sup>(١)</sup>. ومن أمثلة التحديد الكافي لشخص المجنى عليه في جريمة القذف، ذكر الجاني للأحرف الأولى من اسم المظلوم في حقه، أو تحديد مهنته أو وضع صورته الى جانب المقال الذي تضمن عبارات القذف.

ويترتب على ضرورة تحديد شخصية المجنى عليه في القذف تحديداً كافياً أن الجريمة لا تقوم إذا كان المجنى عليه غير محدد على هذا النحو. وينتجى على ذلك أن جريمة القذف لا تقوم إذا كانت عبارات القذف موجهة الى نقد مذهب سياسي أو اقتصادي أو فكري أو ديني أو الى حرفة أو مهنة معينة أو الى رأى علمي أو اتجاه فني. فتناول أى من هذه المذاهب أو الآراء أو الاتجاهات بالنقد لا يحقق جريمة

---

(١) نقض ١٠ لبرهال ١٩٣٠، مجموعة القواعد القانونية، ج٢، رقم ٢٠ ص ٩. وفي هذه القضية دفع المتهمان بأن نتائج القذف موجهة الى شخص غير معين لا بالاسم ولا بالوصفة .. وأن المقالات التي تضمنت وتلق القذف لم تنس بالذات ولا بضمير مستتر على أن مظهر المالبة بالنسبة هو المتصور بالظن بل هو استنتاج استنتجه النهاية من تلقاء نفسها وأنها في هذا الاستنتاج محكمة الموضوع.

القلب، ولو استعمل الناقد في تقديم عبارات تتضمن قذفاً، لأن مثل هذه العبارات لم تكن موجهة إلى شخص محدد.

غير أن اشتراط تحديد شخصية المجنى عليه محدداً كافياً لا يمكن التحقق جرمية القلب، لا ينفي إمكان تحقق الجريمة إذا كانت عبارات القلب موجهة إلى الشخص المعنوي، أو إلى الهيئات التي لا تتمتع بالشخصية المعنوية مادام القانون يعترف بوجودها. وعلى ذلك فيستوى لقيام جريمة القلب أن تكون عباراته موجهة إلى شخص طبيعي أو إلى شخص معنوي. فتركيب قذفاً من ينسب إلى شركة صناعية أنها تفش في مصنوعاتهما، أو أنها لا تراعي احتياطات الأمان اللازمة لاستعمال منتجاتها<sup>(١)</sup>، أو أن مجلس إدارتها يستأثر لنفسه بأرباحها أو يهزم منها. وقد قضت محكمة النقض تطبيقاً لذلك بأن «الشركات التجارية هي أشخاص معنوية والقلب الذي يحصل في حقها بطريق النشر هو قذف يلحق القائمين بإدائها فيكون معاقباً عليه قانوناً»<sup>(٢)</sup>.

كما أن اشتراط أن يقع القلب ضد شخص معين على النحو السابق بيانه يشير التساؤل عن حكم القلب الذي يقع في حق الأموات، فهل يعاقب القانون على القلب إذا أسند القاذف واقعة مشبهة إلى شخص بعد وفاته؟

لم يرد في القانون المصري نص يبين حكم القلب في حق الأموات. أما المشرع الفرنسي فقد نص على حكم هذه الحالة عندما قرر في المادة ٣٤ من قانون الصحافة الصادر في يولييه سنة ١٨٨١ أن أحكام القلب أو النسب لا تنطبق على ما يقع منه في حق الأموات إلا في الحالات التي يقصد فيها القاذف المساس بشرف أو اعتبار ورثتهم أو أزواجهم الأحياء. ونرى أنه لا يوجد في القانون المصري ما يمنع من أعمال حكم هذا النص، لأنه تطبيق سليم للمبادئ القانونية العامة، كما أنه يتفق مع الغاية

(١) حكم لمحكمة باريس في ١٩ نوفمبر ١٩٨٠، دالوز ١٩٨١، ص ٣٦٩.

(٢) نقض ١٤ نوفمبر ١٩٢٩، مجموعة القواعد القانونية، ج ١، رقم ٣٢٧ ص ٣٧٧.

من تجريم القذف. فالأصل أن تجريم القذف يهدف الى حماية الانسان في شرفه واعتباره وقد انتضى هذا الحق بوقاة صاحبه، فضلاً عن أنه يشترط لقيام جريمة القذف أن يكون المجنى عليه شخصاً معيناً. وهذا الشرط لا يمكن أن يتحقق اذا كان القذف موجهاً الى شخص لم يعد له وجود مادي. أما اذا قصد القاذف من توجيه عبارات القذف الى الميت المساس بشرف أو اعتبار وريثته الاحياء أو أقرانه، فه يكون القذف في هذه الحالة متوافراً في حقه ويعاقب عليه.

ومن أمثلة القذف الموجهة إلى ميت ومع ذلك يعاقب عليه لمساسة بشرف واعتبار وريثته الاحياء، القول عن امرأة متوفاة أنها كانت تعاشر غير زوجها أو أنها كانت تدبر منزلاً للدعارة السرية، فإن في نسبة هذه الوقائع المشينة الى المتوفاة ما يمس شرف واعتبار الزوج والأولاد الاحياء. ومن أمثلته أيضاً القول عن رجل ميت أنه كان يتجسس في المخدرات أو أنه ألحظ أحد أولاده من الزنا<sup>(١)</sup>.

#### ب- موضوع الاستناد:

موضوع الاستناد هو الأمور أو الوقائع المحددة التي ينسبها القاذف الى المجنى عليه، ويكون من شأنها لو كانت صادقة أن توجب عقاب هذا الأخير بالعقوبات المقررة لذلك قانوناً أو احتقاره عند أهل وطنه. ويتضح من ذلك أنه يشترط في الواقعة موضوع الاستناد أن تكون محددة، وأن يكون من شأنها إن صدقت عقاب المجنى عليه أو احتقاره.

#### ١- واقعة محددة:

اشتراط أن يكون موضوع الاستناد في القذف واقعة محددة هو أهم ما يميز جريمة القذف عن جريمة السب، فالقذف لا يقوم الا باستناد واقعة معينة محددة الى

(١) من هذا الرأي غالبية الفقه في مصر، انظر علي سبيل المثال، الاستاذ أحمد أمين، ص ٥٥٥، استاذنا الدكتور رئيس بهنام، ص ٢٤٨، د. محمود نجيب حسني، رقم ٥٣١، ص ٥٢٤، د. محمود مصطفى، رقم ٣١٥، ص ٢٧، د. عمر السعيد رمضان، رقم ٣٣٣، ص ٣٦٨، د. حسين عبيد، رقم ١٢٧، ص ٢٠٣.

المجنى عليه، بينما السب، كما تعرفه المادة ٣٠٦ ج، ولا يشتمل على اسناد واقعة معينة، بل يتضمن باى وجه من الوجوه خدشاً للشرف أو الاعتبار. وكون الواقعة موضوع الاسناد محددة فى القذف هو الذى يفسر شدة عقوبة جريمة القذف مقارنة بالعقوبة المقررة لجريمة السب.

ومن أمثلة القذف الذى يتضمن اسناد واقعة محددة نسبة المتهم الى المجنى عليه، اذا كان موثقاً، أنه اختلس مالا فى عهده، أو أنه تقاضى مبلغاً من المال فى مقابل أدائه لعمل من أعمال وظيفته. كما يعد قذفاً اسناد المتهم الى قاض أنه ارتشى فى قضية معينة، أو اسناده الى المجنى عليها أن كليهما معاشر الآخر معاشرة غير مشروعة قبل الزواج<sup>(١)</sup>. بينما يعد سباً اسناد واقعة مبهمّة وغامضة الى المجنى عليه، كقول شخص عن آخر أنه مختلس أو مرتشى أو لص أو نصاب أو أنه سئ السير والسلوك ولا يتمتع بمسعة طيبة، فانه ذلك لا يعدو أن يكون اسناداً لعيب لا يحتوى على تحديد لواقعة معينة.

لكن لا يشترط أن تكون الواقعة المستندة محددة تحديداً تاماً بذكر كل التفاصيل المتعلقة بها حتى يعتبر اسنادها محققاً لجريمة القذف، بل يكفي أن يكون هذا التحديد نسبياً، أى أن يكون متضمناً العناصر الأساسية التى يمكن عن طريقها استنباط واقعة محددة من صيغة الاسناد، فيعتبر قذفاً، رغم عدم تحديد الواقعة تحديداً كاملاً، نسبة شخص الى غيره أنه سارق أو مرتشى، اذا كان يقصد بذلك واقعة معينة يمكن تحديدها بالاستعانة بالظروف المحيطة بالاسناد.

وللقاضى الموضوع سلطة تقدير ما اذا كانت الوقائع المنسوبة الى المجنى عليه قد حددت تحديداً كافياً، بحيث تقوم بها جريمة القذف، أو أنها غير محددة التحديد الكافى، ولا تتحقق بها إلا جريمة السب. وللقاضى فى سبيل ذلك أن يسترشد بكافة الظروف المحيطة بنشاط الجانى، وبصفة خاصة بالعلاقة بينه وبين المجنى عليه

(١) تنص ٥ فبراير ١٩٧٨، مجموعة أحكام التلخيص، السنة ٢٩، رقم ٢٤، ص ١٣٢.

وبالدلالة العرفية للألفاظ التي استعمالها في الاسناد (١).

## ٢- واقعة موجبة لعقاب أو احتقار من أسندت اليه:

عبر المشرع عن هذا الشرط في تعريفه للثلف بأنه اسناد أمور لو كانت صادقة ولأوجبت عقاب من أسندت اليه بالعقوبات المقررة لذلك قانوناً أو أوجبت احتقاره عند أهل وطنه.

فالواقعة المسندة الى المجنى عليه والتي تتحقق بها جريمة الثلف يتطلب القانون فيها أن تكون اما واقعة مكونة لجريمة يعاقب عليها القانون، واما واقعة تستوجب احتقار من أسندت اليه ولو لم تكن جريمة في نظر القانون.

ولا صعوبة بالنسبة للواقعة التي تعد جريمة يقرر لها القانون عقوبة جنائية. فاسناد واقعة تعتبر جريمة يعاقب عليها نص من نصوص قانون العقوبات أو القوانين الجنائية الخاصة، يحقق جريمة الثلف، سواء كانت تلك الجريمة جنابة أو جنحة أو مخالفة. لذلك يرتكب ثلثاً معاقباً عليه من ينسب الى آخر أنه زور أو ارتشى أو اختلس أو سرق أو خان الأمانة أو ارتكب مجرمة مخالفة من مخالفات المرور. ويستوى لتحقيق الثلف أن تكون نسبة الجريمة إلى المجنى عليه صراحة أو ضمناً، فيرتكب ثلثاً من يقول عن شخص انه من أرباب السجون وأنه ألف الإقامة بها أو أنه قد أطلق سراحه منذ فترة أو أنه استفاد من قرار جمهوري بالعفو (٢).

ولكن يشور التساؤل بالنسبة للواقعة التي تعد جريمة تأديبية تستوجب توقيع عقوبات تأديبية، فهل يرتكب ثلثاً من ينسب الى المجنى عليه واقعة لو كانت

---

(١) فقد تكون الألفاظ التي استعمالها الجاني متضمنة نسبة واقعة محددة الى المجنى عليه، ولكن جرى العرف على قصر دلالتها على مجرد السب. فمن يصف شخص بأنه «ابن زنا» أو «ابن زانية» يرتكب جريمة السب، الا اذا كان يقصد بذلك أن ينسب الى المجنى عليه أنه ابن غير شرعي، أو أن أمه قد حملت به عن طريق الزنا، ففي هذه الحالة تعتبر الجريمة ثلثاً لا سباً.

(٢) د. محمود نجيب حسني، رقم ٥٢٤، ص ٥٢٧.

صادقة لأوجبت عقابه بعقوبة تأديبيه؟. نلاحظ أنه لا صعوبة إذا كانت الجريمة التأديبية المنسوبة للمجنى عليه مما يشين كرامته ويستوجب احتقاره عند أهل وطنه، لأنه في هذه الحالة يعتبر اسناد هذه الجريمة محققاً لجريمة القذف دون جنال كما سترى. أما إذا كانت الواقعة المنسوبة الى المجنى عليه تعرضه ان صدقت للجزاء التأديبي دون أن تستوجب احتقاره، فنرى أيضاً تحقق جريمة القذف بها، لعموم نص المادة ٣٠٢ من قانون العقوبات التي استعملت في تعريفها للقذف عبارة والعقوبات المقررة لذلك قانوناً...» من ناحية، ولتحقق العلة من تجريم القذف بنسبة واقعة تمس بشرف المجنى عليه واعتباره من ناحية أخرى<sup>(١)</sup>. فيرتكب قذفاً من ينسب الى قاض أنه يشتغل بالتجارة الى جانب عمله القضائي أو الى استاذ جامعي أنه يعطى دروساً خصوصية لطلته بجانب عمله بالجامعة، وكلا الأمرين يستوجب أن صدق جزاء تأديبياً، لكنه لا يستوجب عقوبة جنائية<sup>(٢)</sup>.

أما الواقعة التي تؤدي الى احتقار الشخص عند أهل وطنه، فهي تلك الواقعة التي يكون من شأنها إن صدقت أن تحط من قدر المجنى عليه وكرامته، وتقلل من مقدار الاحترام الواجب له بين مخالطيه ومن يعاشروهم في الوسط الاجتماعي الذي يعيش فيه. ومن الواضح أن مثل تلك الواقعة لا تستوجب عقاب من تسند اليه ولا شملتها الصورة الأولى، ولذلك كان لابد من النص صراحة على اعتبار اسنادها قذفاً.

والأمور التي توجب احتقار الشخص عند أهل وطنه لا يمكن حصرها، لذلك فلا مفر من ترك سلطة تقديرها لقاضي الموضوع، وله في سبيل ذلك أن يسترشد

(١) من هذا الرأي، د. محمود نجيب حسني رقم ٥٣٥، ص ٥٢٨، د. محمود مصطفى، رقم ٣١٤، ص ٢٧٦، هامش رقم ١، انظر عكس ذلك د. حسن المرصافي، ص ٦٤٥.

(٢) انظر نقض ٨ أكتوبر ١٩٧٧، مجموعة النقض، السنة ٢٣، رقم ٢٢١، ص ٩٩٥، وفي هذا الحكم اعترضت محكمة النقض الثلاث متعاقباً فيما نسبة المتهم الى المجنى عليه من وأنه ليس قاضياً فحسب بل شريك في جراج للسيارات وأنه ليس قاضياً خالصاً للقضاء بل يعمل بالتجارة.



بكافة الظروف المحيطة بالواقعة، وبصفة خاصة ظروف المجنى عليه التي تحدد قدر الاحترام الواجب له. ومن أمثلة الوقائع التي تدعو إلى احتقار الشخص، وتقوم بنسبتها جريمة القذف، القول عن شخص أنه يعاشر فتاة بالغة معاشرة غير شرعية، أو أنه مصاب بأمراض زهرية أو معدية، أو أنه «يؤجر شقة مفروشة لمن هب ودب وأنه يقيم بها أحياناً حفلات صاخبة ولعب ميسر يمتد إلى ما قبل الفجر»<sup>(١)</sup> ومن أمثلتها أيضاً أن ينسب شخص إلى طالب أنه يفش في الامتحان، أو إلى طبيب أنه أهمل في علاج مريض لأنه لم يعطه أجراً يرضيه، أو إلى تاجر أنه يطفف الكيل ويخسر الميزان، أو إلى منتج أنه يهمل احتياطات الأمان اللازمة لاستعمال منتجاته<sup>(٢)</sup>، أو إلى محام أنه أهمل في الدفاع عن متهم في جريمة لأن النقابة هي التي انتدبته لذلك. فمن الواضح أن مثل هذه الوقائع من شأنها، إن كانت صادقة، أن تلحق من قدر من تنسب إليه وتشين كرامته وتهبط مكانته الاجتماعية بين مخالطيه ومن يعيش معهم.

وعلى ذلك فإذا لم يكن من شأن الواقعة المنسوبة إلى الشخص أن تلحق ضرراً، فلا يتوافر بإسنادها القذف. فلا يرتكب قذفاً من ينشر عن طالب أنه رسب في الامتحان، لأن الرسوب في الامتحان لا يستوجب الاحتقار، ولو اعتقد المجنى عليه غير ذلك، لأن العبرة في تحديد ما يعد قذفاً ومالا يعد كذلك ليس بالتقدير الشخص للمجنى عليه. ولا يرتكب قذفاً من ينسب إلى شخص أنه يعتقد ديناً معيناً أو أنه غير دينه لاعتقاده في دين آخر، أما القول عن شخص أنه غير دينه ليتزوج من امرأة تنتمي إلى دين آخر فيعد قذفاً. ولا يعد قذفاً الإسناد الذي يؤثر على المركز المالي أو التجاري للشخص، ومن قبيل ذلك القول عن تاجر أنه خسر

(١) نقض ٣١ مايو ١٩٧٠، مجموعة النقض، السنة ٢١، رقم ١٧٨، ص ٧٥٦ - كما يعد

قذفاً إسناد التهم إلى المجنى عليها أن كليهما يعاشر الآخر معاشرة غير مشروعة قبل

الزواج، نقض ٥ فبراير ١٩٧٨، مجموعة النقض، السنة ٢٩، رقم ٢٤ ص ١٣٢.

(٢) محكمة باريس ١٩ نوفمبر ١٩٨٠، دالوز ١٩٨١، ص ٤٣٦.

خسارة فادحة أو أنه مهدد بالانقراض. كما لا يعد قلناً الاستناد الذي يمس السمعة الفنية لصاحب مهنة، كالقول عن طبيب إنه لا يتقن التشخيص أو العلاج أو الصليات الجراحية أو عن معلم أنه لا يحسن الدفاح أمام المحاكم<sup>(١)</sup>.

ولا يشترط في الواقعة المستند أن يكون من شأنها احتقار من أسندت إليه من كل أفراد المجتمع أو من غالبهم، بل يكفي أن يكون من شأنها أن تؤدي إلى مساس بكرامته والخط من قدره واعتباره عند مخالطيه ومن يعاشرهم في الوسط الذي يعيش فيه. فهذا الوسط يعد «وطناً» له ولو قل عدد الأفراد الذين يتمتعون إليه<sup>(٢)</sup>. كما لا يشترط أن يكون المثلوف في حقه وطنياً، كما يوحى بذلك ظاهر نص المادة ٣٠٢ ع، بل من الجائز أن يكون أجنبياً، إذا كان من شأن الواقعة المنسوبة إليه أن تستوجب احتقاره في المجتمع الذي يعيش فيه فعلاً.

كذلك لا يشترط لاعتبار الواقعة المستند قلناً تعرض المثلوف في حقه فعلاً للعتب أو الاحتقار، وإنما يكفي أن يكون من شأنها ذلك. ولا يشترط في الواقعة المنسوبة أن تكون كاذبة، فيستوى لقيام جريمة القذف أن تكون الواقعة المنسوبة صحيحة أو غير صحيحة. وبناءً على ذلك يرتكب قلناً من يقول عن عاهرة أنها تزوجت مع البغاء، أو عن لص أنه يتعيش من السرقات، أو عن تاجر أنه يجمع ثروته عن طريق بيع بضائمه في السوق السوداء بأضعاف أسعارها ولو كانت تلك الواقعة صحيحة. وترتب على علم تطلب كذب الواقعة المنسوبة إلى المجنى عليه حتى تقوم جريمة القذف، أنه لا يسمع للتجاوز بإقامة الدليل على صحة تلك الواقعة إلا في الحالة التي أجاز فيها القانون ذلك وهي حالة القذف في حق أحد قبيح الصفة المنزلية.

(١) لائحة أحمد أمين، المرجع السابق، ص ٥٢٢.

(٢) لائحة أحمد أمين ص ٥٢٤، د. منصور مصطفى، رقم ٣١٤ ص ٢٧٧، د. نجيب حسني،

رقم ٥٤٣ ص ٥٢٦، وراجع نقض ١٦ يناير ١٩٧٧، مجوعة النقض، السنة ٢٢، رقم

١٢ ص ٤٧، ٣١ مايو ١٩٧٧، مجوعة النقض، السنة ٢١ رقم ١٧٨ ص ٧٥٦.

وأخيراً لا يشترط استناد الوقائع المكونة للثقف فى حضور المجنى عليه، فتقوم الجريمة سواء تم الثقف فى مواجهته أو فى غيابه وسواء علم المجنى عليه بما أستند اليه أو لم يعلم به<sup>(١)</sup>.

وعلى المحكمة أن تبين فى حكمها الصادر بالادانة أو بالتعويض عن جريمة الثقف الواقعة محل الثقف، حتى يتسنى لمحكمة النقض أن تراقب صحة تطبيق القانون على الواقعة<sup>(٢)</sup>.

### جـ- وسيلة الاستناد؛ طريقة من طرق العلانية؛

علانية الاستناد هى أهم عناصر الركن المادى فى جريمة الثقف، فهى العنصر المميز لجريمة الثقف وبدونه لا تقوم هذه الجريمة فى صورتها العادية<sup>(٣)</sup>. وقد قدر المشرع أن خطورة هذه الجريمة لا تكمن فى مجرد استناد الوقائع الموجبة للعقاب أو الاحتقار، بقدر ما تكمن فى اعلان هذه الوقائع وذيوعها بما يحقق علم عدد كبير من أفراد المجتمع الذى يمتس الى المجنى عليه بها، وهو ما يؤدى الى المساس بشرفه واعتباره.

ويكون الاستناد فى الثقف علنياً اذا تم بواسطة إحدى طرق العلانية التى نص عليها القانون. ولبيان هذه الطرق أحالت المادة ٣٠٢ ع التى عرفت الثقف إلى المادة ١٧١ ع. وبالرجوع الى هذا النص الأخير، يتضح أن المشرع قد أورد ثلاثاً من الطرق التى تتحقق بها العلانية، ولكنه لم يوردها على سبيل الحصر كما سنرى.

---

(١) وهذا ما أكدته محكمة النقض فى عدة أحكام، انظر على سبيل المثال نقض ٣٠ أكتوبر ١٩٣٩، مجموعة القواعد القانونية، ج٢، رقم ٤٢١، ص ٥٨٩، نقض ٤ يناير ١٩٤٣، نفس المجموعة، ج٢، رقم ٥٧، ص ٧٨.

(٢) نقض ٢٣ ابريل ١٩٧٢، مجموعة النقض، السنة ٢٣، رقم ١٣٤، ص ٦٠٠. وبالنسبة لكون قاصراً الحكم المطعون فيه اذا اقتصر على الاحالة على ماورد فى عرضة المدعى المدعى دون أن يبين الوقائع التى اعتبرها ثقفاً.

(٣) ومع ذلك عاقب المشرع على الثقف بطريق التليفون رغم عدم توافر العلانية، وذلك بمقتضى المادة ٣٠٨ مكرراً من قانون العقوبات.

وهذه الطرق تتحقق بها: علائمة القول أو الصباح، علائمة الفعل أو الإيحاء، وعلائمة الكتابة وما يلحق بها.

## ١- علائمة القول أو الصباح:

نص المشرع على هذه الطريقة من طرق العلائمة في الفقرة الثالثة من المادة ١٧١ ع بقوله «يعتبر القول أو الصباح علنيا إذا حصل الجهر به أو ترديده باحدى الوسائل الميكانيكية، في محفل عام أو طريق عام أو أى مكان آخر مطروق أو إذا حصل الجهر به أو ترديده بحيث يستطيع سماعه من كان في مثل ذلك الطريق أو إذا اذيع بطريق اللاسلكى أو أية طريقة أخرى».

وهذا النص كما ترى يفترض أن القول أو الصباح يكون علنيا إذا اتخذ صورة من ثلاث نبيتها فيما يلى:

### الصورة الأولى: الجهر بالقول أو الصباح أو ترديده فى مكان عام:

الجهر بالقول أو الصباح هو النطق به بصوت مرتفع بحيث يسمعه الجمهور، فلا يجهر بالقول من ينطق به بحيث لا يسمعه الا من ألقى اليه ولو حدث ذلك فى مكان عام<sup>(١)</sup>. أما ترديد القول أو الصباح فيتحقق بتكرار النطق به مرة أو مرات متتالية، بشرط أن يكون التردد قد تم باحدى الوسائل الميكانيكية، كالميكروفون أو غيره من مكبرات الصوت الحديثة التى قد يكشف العلم عنها.

ويشترط أن يحصل الجهر بالقول أو الصباح أو ترديدهما فى مكان عام، والمكان يكون عاماً إما بطبيعته، كالطرق العامة والميادين والحدائق العامة، وأما

---

(١) وبما عليه قضى بعدم توافر العلائمة المنصوص عليها فى المادة ١٧١ ع فى قول المتهم لأحد المارة فى الطريق العام «الليلة دى لطيفة تعال تقضينا سوى». فهذا القول لم تجهر به المتهم ولم نقله بقصد الإذاعة أو على سبيل النشر أو الاعلان عن نفسها أو عن سلعها المقروية وأما قصدت أن تتصيد من تأتى منه فقولا لدعوتها التى صدرت عنها فى هذه الموضع. راجع تقضى أول يولييه ١٩٥٤، مجموعة النقض، السنة الخامسة، رقم ٢٧٢، ص ٨٤٨.

بالتخصيص، كالساجد والكتائب والمدارس والملاهي، وأما بالمصادفة، كالتقاضي والمطاعم التي تعتبر أماكن خاصة بطبيعتها ولكن يباح للجمهور الدخول فيها على وجه عارض.

وإذا كان المكان عاماً بطبيعته، تحققت العلانية بالجمهور بالقول أو الصياح، ولو كان المحل خالياً من الناس في تلك اللحظة بالذات، إذ هناك احتمال دائم في أن يسمعه شخص. أما إذا كان المكان عاماً بالتخصيص أو بالمصادفة، فلا تتحقق العلانية إلا إذا جهر المتهم بالقول أو الصياح أثناء تواجده للجمهور فيه. وتطبيقاً لذلك قضت محكمة النقض بخصوص السب بأن المنزل هو بحكم الأصل مكان خصوصي وليس في طبيعته ما يسمح باعتباره مكاناً عمومياً، إلا أنه يصح اعتباره عمومياً إذا اتفق وجود عدد من أفراد الجمهور فيه بسبب مشادة حدثت بين طرفين<sup>(١)</sup>.

وقد أعطى المشرع أمثلة للمكان العام على سبيل التمثيل لا الحصر، فذكر المحل العام أي الاجتماع العام الذي يتواجد فيه عدد كبير من الناس دون دعوة خاصة ويمكن لأي شخص أن يشترك فيه كالأقارب والموالد، والطريق العام وهو كما أشرنا مكان عام بطبيعته، أو أي مكان آخر مطروق، وهو كل مكان لا يعد محفلاً أو طريقاً عاماً رغم كونه مفتوحاً للجمهور، ومثاله دور العبادة والتعليم والمتاحف العامة ودور الملاهي والمصالح الحكومية المفتوحة للجمهور ووسائل النقل العام.

**الصورة الثانية:** الجهر بالقول أو الصياح أو ترديده في مكان خاص بحيث يستطيع سماعه من كان في مكان عام؛

اعتبر المشرع العلانية في القول أو الصياح متوافرة إذا جهر المتهم بهما أو

---

(١) نقض ٢٣ نوفمبر ١٩٣٦، مجموعة القواعد، ج٤، رقم ١٤، ص ١٥، وانظر أيضاً نقض ٢٥ أكتوبر ١٩٣٧، مجموعة القواعد، ج٤، رقم ١٠١، ص ٨٣، نقض ٢٢ مايو ١٩٦١، مجموعة النقض، السنة ١٢، رقم ١١٢، ص ٥٩٠.

رودهما فى مكان خاص بحيث يستطيع سماعهما من كان فى طريق عام أو أى مكان آخر مطروق. فربما حدوث القول أو الصباح فى المكان الخاص، إلا أن العلائقية تتوافر فى هذه الصورة نظراً لامكان سماعهما من كان فى المكان العام. وتطبيقاً لذلك تعتبر العلائقية متوافرة فى حالة الجهر بالقول أو الصباح من نافذة غرفة مظلة على الطريق العام بصوت مرتفع يسمعه من كان ماراً فى هذا الطريق<sup>(١)</sup>.

ولا يشترط لتوافر العلائقية سماع القول أو الصباح فعلاً فى المكان العام، وإنما يكفى لقيام الجريمة امكان سماعه ولو لم يسمعه أحد بأن كان المكان العام خالياً من الناس.

**الصورة الثالثة:** اذاعة القول أو الصباح بطريق اللاسلكى أو بأى طريقة أخرى:

تتوافر علائقية القول أو الصباح إذا أذيع بطريق اللاسلكى أو بأى طريقة أخرى قد يكشف عنها التطور العلمى. فإذاعة القول أو الصباح بواسطة جهاز إرسال لاسلكى يتمتع لعدد من الاشخاص الاستماع اليه ولو كانوا يرحلون فى أماكن خاصة. واللاسلكى تعبير عام يشمل كل وسيلة فنية تستعمل لنقل الصوت بإرسال موجات معينة عبر الأثير، فيدخل فيه أجهزة الاذاعة المسموعة والمرئية.

## ٢- علائقية الفعل أو الإيحاء:

نص المشرع على علائقية الفعل أو الإيحاء كطريقة من طرق العلائقية فى الفقرة الرابعة من المادة ١٧١ ع بقوله ويكون الفعل أو الإيحاء علنياً إذا وقع فى محفل عام أو طريق عام أو فى أى مكان آخر مطروق أو إذا وقع بحيث يستطيع رؤيته من كان فى مثل ذلك الطريق أو المكان.

(١) نقض ٨ ديسمبر ١٩٥٢، مجموعة النقض، السنة ٤، رقم ٨٢، ص ٢١١، ١٥ فبراير ١٩٤٢، مجموعة التواعد، ج ٦، رقم ٨-١٠، ص ١٦٠ وفيه قروت المحكمة أن الفاظ السب الصادرة من العجم وهو فى داخل المنزل تعتبر علنية إذا أضحى أن يسمعها من يمر من الشارع العمومى.

من هذا النص يتضح أن الفعل أو الإيحاء يكون علنياً في حالتين: الأولى إذا وقع في محفل عام أو طريق عام أو أي مكان آخر مطروق، أي إذا وقع في مكان عام. الثانية إذا وقع في مكان خاص بحيث يستطيع رؤيته من كان في المكان العام، على التفصيل الذي أسلفناه بالنسبة لعلايته القول أو الصياح.

وبناءً على ذلك فالأدلة على وقوع الفعل أو الإيحاء بحيث لا يمكن رؤيته إلا من وجه الهدهد، فلا تتوافر بذلك علانية الفعل أو الإيحاء، ولا تتحقق بالتالي جرعة القتل بأي منهما. والقتل عن طريق الفعل أو الإيحاء نادر الوقوع، ومثاله أن يسأل بكر الذي يجلس في محفل عام عن ارتكاب جرعة معينة، فيشير زيد إلى عمرو إشارة يفهم منها أنه مرتكب هذه الجرعة، فهنا تعد إشارة زيد استناداً علنياً للجرعة التي عمرو تتحقق به جرعة القتل<sup>(١)</sup>. كما يمكن أن تتحقق جرعة القتل بالفعل أو الإيحاء المعنى عن طريق الاتقاع المرتبة. إذا ارتكب شخص على شاشة التلفزيون فعلاً أو إيحاءً يتطرق على استناد جرعة أو واقعة محزنة للغير.

### ٣- علانية الكتابة وما يلحق بها:

نص الشرح على هذه الطريقة من طرق العلانية في المادة ١٧١ ع في فقرتها الأخيرة بقوله: «وتحيز الكتابة والرسوم والصور الشمسية والرموز وغيرها من طرق التمثيل علنية إذا وزعت بغير تمييز على عدد من الناس أو إذا عرضت بحيث يستطيع أن يراها من يكون في الطريق العام أو أي مكان مطروق أو إذا بعثت أو عرضت للبيع في أي مكان».

ومن الواضح أن مطلوب الكتابة في هذا النص ينصرف إلى معناه الواسع، الذي يشمل بالإضافة إلى كل ما هو مدون بلغة مفهومة: الرموز والرسوم والصور.

وتتحقق علانية الكتابة وما يلحق بها طبقاً لهذا النص في صور ثلاث هي:

(١) د. محمد مصطفى رقم ٣٢٢، ص ٢٨٥، د. محمد نجيب حسني، رقم ٥٥٩، ص

التوزيع بغير تمييز على عدد من الناس، العرض بحيث يستطيع أن يراها من يكون في الطريق العام أو أي مكان مطروق، والبيع أو العرض للبيع في أي مكان.

الصورة الأولى: التوزيع بغير تمييز على عدد من الناس؛

يقصد بالتوزيع التسليم الناقل لحيازة المکتوب أو ما يلحق به إلى الغير، فلا يتوافر التوزيع بالقاء الغير نظراً على المکتوب، كما لا يتوافر بالاقتضاء للغير شفوياً بمضمونه.

ويشترط لتحقيق العلانية في هذه الصورة، أن يكون المکتوب أو ما يلحق به قد وزع على عدد من الناس بغير تمييز،<sup>(١)</sup> أي على أشخاص لا تربطهم رابطة معينة تجعل منهم وحدة من الناس وتبرز اطلاعهم على المکتوب عما ينفي فكرة العلانية. وترتيباً على ذلك لا يعتبر توزيعاً محققاً للعلانية، تسليم المکتوب إلى شخص واحد، أو إلى عدة أشخاص من أصدقاء الموزع أو أقرابه أو أرساله إلى أعضاء جمعية أو شركة مساهمة أو قضاة محكمة<sup>(٢)</sup>، لكن لا يشترط أن يقوم الجاني بتوزيع عدة نسخ من المکتوب على عدد من الناس بغير تمييز، بل يكفي أن يقوم بتسليم أصل المکتوب أو نسخة واحدة منه على هؤلاء.<sup>(٣)</sup>

ويشود التساؤل عن عدد الأشخاص الذين يجب أن يوزع عليهم المکتوب، حتى تتوافر العلانية بهذه الطريقة. وترى أن القانون لم يضع حداً أدنى لعدد

---

(١) تقض ١٥ أبريل ١٩٧٩، مجموعة النقض، السنة ٣٠، رقم ١٠١، ص ٤٨١، وفيه تقول محكمة النقض أن العلانية في القذف قوامها توزيع الكتابة المتضمنة عبارات القذف على عدد من الناس بغير تمييز مع اتواء إزاحتها.

(٢) د. محمد نجيب حسني، رقم ٥٦٠، ص ٥٥٦، و. عمر السعيد- رمضان، رقم ٣٢٧، ص ٣٦٧.

(٣) تقض ٢١ مارس ١٩٣٨، مجموعة القواعد، ص ١٨١، رقم ١٦٩، ١٣ أبريل ١٩٣٩، ص ٦٤، رقم ٣٧٥، ٢١ مارس ١٩٥٥، مجموعة النقض، السنة السادسة، رقم ٢٢٣، ص ٦٨٨.



هؤلاء، ولذلك لا يشترط أن يقوم المجاني بتوزيع المکتوب على عدد كبير من الناس، بل يكفي أن يوزعه على عدة أشخاص لا يرتبطون برابطة توطد بينهم أو حتى على شخصين فقط<sup>(١)</sup>.

وفي أحكام القضاء تطبيقات عديدة لتوافر العلانية بتوزيع المکتوب على عدد من الناس بغیر تمييز. من ذلك ما قضى به من أن العرائض التي تقدم الى جهات الحكومة المتعددة بالظعن في حق موظف مع علم مقدمها بأنها بحکم الضرورة تتداول بين أيدي الموظفين المختصين تحقق العلانية لثبوت قصد الاذاعة لدى مقدمها ووقوع الاذاعة فعلاً وتتداولها بين أيدي مختلفة<sup>(٢)</sup>. ومن ذلك أيضاً ما قضى به من توافر العلانية بارسال المتهم شكواه التي تضمنت وقائع القذف ضد قاض الى المجنى عليه وإلى المحكمة الابتدائية التي يعمل بها وإلى الادارة القضائية بوزارة العدل وإلى وزارة العدل مع علمه بهاداة أن كل جهة من هذه الجهات تضم عدداً من الموظفين من الضروري أن تقع الشكوى تحت حسهم ويصرهم<sup>(٣)</sup>. ومن ذلك أخيراً ما قضى به من توافر العلانية بارسال المتهم خطاباً الى شقيق للمجنى عليها متضمناً وقائع ماسة بشخصها واستخراج صوراً منه يمت بها الى أشخاص عديدين بعضهم على صلة بمائلتها وآخرون لا صلة لهم بها<sup>(٤)</sup>.

وعلى العكس من ذلك لا تتوافر العلانية بالتوزيع اذا تم توزيع المکتوب

---

(١) نقض ٢٣ مارس ١٩٤٢، مجموعة القواعد، ج٤، رقم ٣٦٧، ص ٦٢٩. وفي هذا الحكم قررت محكمة النقض أنه ولا يجب أن يكون التوزيع بالفا حداً معيناً بل يكفي أن يكون المکتوب قد وصل الى عدد من الناس ولو كان قليلاً سواء أكان ذلك عن طريق تداول نسخة واحدة منه أم بوصول عدة صور ما دام ذلك لم يكن الا بفعل المتهم أو كان نتيجة حمية لعمله لا يتصور أنه كان يجهلها.

(٢) نقض ٢١ مارس ١٩٣٨ السابق الإشارة إليه، انظر ايضاً نقض ٢٩ نوفمبر ١٩٧١، مجموعة النقض، السنة ٢٧، رقم ١٦٢، ص ٦٦٩.

(٣) نقض ٨ مايو ١٩٤٤، مجموعة القواعد، ج٤، رقم ٣٥٠، ص ٤٨٣.

(٤) نقض ٣ ابريل ١٩٣٩، السابق الإشارة إليه. وحكم أيضاً بتوافر العلانية بالنسبة للعيارات الموجهة في الاذكار الرسمي من شخص الى آخر (نقض ١٩ ديسمبر ١٩٢٩، مجموعة القواعد، ج٤، رقم ٣٥٩ ص ٤٠٦)، أو في عريضة الدعوى المعلقة الى المدعى عليه (نقض ١٠ يونيو ١٩٤٠، مجموعة القواعد، ج٤، رقم ١٢٤، ص ٤٧٧).

بطريقة لا تمكن غير المرسل اليه من الاطلاع على مضمونه. من ذلك ما قضى به من عدم توافر القلق لانتفاء العلانية وانتفاء قصد الاذاعة اذا ارسل شخص تلفزانيا لرئيس مصلحة يشكو فيه أحد رؤوسه وينسب اليه أنه يلقى عليه قضية<sup>(١)</sup>. كذلك لا تتوافر العلانية اذا ارسل شخص الى المجنى عليه وشقيقه داخل مطروف مغلقة صوراً فوتوغرافية له مع زوجة الأول في أوضاع تنهى بوجود علاقة غير شريفة بينهما<sup>(٢)</sup>.

**الصورة الغائبة:** عرض المكتوب أو ما يلحق به بحيث يستطيع رؤيته من يكون في مكان عام:

تتحقق علانية الكتابة أو ما يلحق بها بعرض المكتوب للأنتظار، بحيث يستطيع أن يراه من يكون في الطريق العام أو أي مكان مطروق، أي بحيث يستطيع أن يراه من يكون في مكان عام. كما تتحقق العلانية أيضاً بعرض المكتوب في مكان خاص، اذا كان من الممكن رؤيته لمن كان في المكان العام، لأن العبرة في تحقق العلانية، كما توحى بذلك عبارة النص، ليست بإمكان عرض المكتوب وإنما بالمكان الذي استطاع رؤيته فيه.

ولا بد من تعرض المكتوب تعرضاً فعلياً للأنتظار حتى تتوافر العلانية في هذه الصورة. فاذا عرض المكتوب في مكان غير ظاهر، بحيث لا يستطيع رؤيته، فلا يتوافر العرض المحقق للعلانية ولو وجد المكتوب في مكان عام. مثال ذلك ابداع المكتوب أو الصورة داخل مطروف مغلقة ووضعه في الطريق العام.

ولم يستلزم المشرح لتوافر العلانية الرؤية الفعلية للمكتوب المعروض للأنتظار

(١) تلخ ٢٢ فبراير ١٩٣٦، مجموعة القواعد، ج ٢، رقم ١٩٠، ص ٧٤٧.

(٢) تلخ ٢٦ يونيو ١٩٥٦، مجموعة النصوص، السنة ٧، رقم ٢٤٥، ص ٨٩٤، وقد اعتبرت

المحكمة هذه الواقعة مجرمة مخالفة سب غير علني.

على هذا النحو، وإنما اكتفى بإمكانية هذه الرقعة ولو ثبت أنه لم يره أحد بالفعل.

### الصورة الغالطة: بيع المکتوب أو ما يلحق به أو عرضه للبيع:

بيع المکتوب كصورة من صور توافر العلانية يقصد به نقل ملكيته مقابل ثمن معين، بما يقتضيه ذلك من تسليم المکتوب الى المشتري وإطلاعه عليه. وتتحقق العلانية في هذه الصورة ولو اقتصر البيع على نسخة واحدة أو على عدة نسخ لشخص واحد.

ولا يلزم لتحقيق العلانية في هذه الصورة بيع المکتوب، بل تتوافر العلانية بمجرد عرض المکتوب أو ما يلحق به للبيع، وذلك بطرحه للبيع في واجهة محل، أو وضعه في أرفف الكتب المعروضة للبيع ليشتريه من يرغب في ذلك، أو الإعلان عنه في الصحف أو بالبريد، ولو لم يكن المکتوب قد دخل بعد في حيازة من يعلن عنه.

ولا أهمية للمكان الذي حصل فيه البيع أو العرض عاماً كان هذا المكان أم خاصاً، وهذا ما أراد المشرع التمييز عنه بقوله إن البيع أو العرض للبيع يكون «في أي مكان».

بهذا نكون قد انتهينا من عرض طرق العلانية التي نص عليها المشرع في المادة ١٧١ من قانون العقوبات، وهذه الطرق لم تورد في المادة ١٧١ على سبيل الحصر، وإنما على سبيل البيان والتحميل. فالعلانية في القذف يمكن أن تتوافر بغیر ذلك من الطرق، ولقاضي الموضوع سلطة تقدير ما إذا كانت العلانية قد توافرت بشهر الطرق التي نص عليها القانون، مستعينا في ذلك بكافة الظروف والملاسات. وكون طرق العلانية قد وردت على سبيل التحميل لا الحصر تؤكد صياغة نص المادة ١٧١ ح،

كما استقرت عليه أحكام محكمة النقض<sup>(١)</sup> وأجمع عليه جمهور الفقه في مصر<sup>(٢)</sup>.

ورغم كون العلانية عنصراً مميزاً لجريمة القذف، لا تقوم الجريمة في صورتها العادية بدونها، فإن المشرع قد استثنى من ذلك حالة القذف بطريق التليفون، التي عاقب عليها بعقوبة القذف رغم انتفاء العلانية فيها، وذلك بمقتضى المادة ٣٠٨ مكرراً من قانون العقوبات التي تنص على أن «كل من قذف غيره بطريق التليفون يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في المادة ٣٠٣»<sup>(٣)</sup>.

### ثانياً: الركن المعنوي:

جريمة القذف جريمة عمدية ولذلك لا بد لقيامها من توافر القصد الجنائي. والقصد المطلوب لقيام هذه الجريمة هو القصد العام، حيث لا يتطلب القانون لقيامها قصداً جنائياً خاصاً. والقصد الجنائي العام يتكون من علم وإرادة.

---

(١) انظر على سبيل المثال، نقض ٢١ مارس ١٩٣٨، ١٣ أبريل ١٩٣٩ السابق الإشارة إليهما، ١٢ مايو ١٩٤٧، مجموعة القواعد ٧٠، رقم ٣٥٨، ص ٣٣٦، ٢٢ مايو ١٩٥٠، مجموعة النقض، السنة الأولى، رقم ٢٢٠، ص ٦٧٦، ٦ يونيو ١٩٥٥، مجموعة النقض، السنة السادسة، رقم ٣١٤، ص ١٠٦٨.

(٢) د. محمود مصطفى، رقم ٣٢٧، ص ٢٨٩، استاذنا الدكتور وميسر بهنام ص ٢٤٦، استاذنا الدكتور حسن المرصافي، ص ٦٤٩، د. محمود نجيب حسني، رقم ٥٤٧، ص ٥٣٩، د. حسين عبيد، رقم ١٢٩، ص ٢١٣.

(٣) أخيف حكم هذا النص إلى قانون العقوبات بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٥. وقد جاء في المذكرة الإيضاحية لهذا القانون تمييزاً له ما يلي: «وكثر أخيراً الاعتداءات على الناس بالسب والقذف بطريق التليفون واستفحلت مشكلة إزعاجهم في بيوتهم ليلاً ونهاراً وأساعهم الذبح اللاذع والألفاظ وألح المهارات واحس المتعدون بسرعة الحوادث التليفونية وأطعنوا إلى أن القانون لا يعاقب على السب والقذف بعقوبة رادعة إلا إذا توافر شرط العلانية وهو غير متوافر طبقاً للنصوص الحالية، الأمر الذي يستلزم تدخل المشرع لوضع حد لهذا العبث وللضرب على أيدي هؤلاء المستهترين».

وتوافر القصد الجنائي في جريمة القذف متى علم الجاني بأن الوقائع التي يستند بها لو كانت صادقة لأوجبت عقاب من أسندت إليه أو احقاره عند أهل وطنه، ومع ذلك اتجهت ارادته الى اذاعة هذه الوقائع. وبعبارة أخرى فإن القصد الجنائي في القذف يتكون من علم الجاني بكافة عناصر الجريمة وارادته للفعل وللنتيجة المترتبة عليه.

## أ- العلم بعناصر الجريمة:

يتمتع حتى يتوافر القصد الجنائي أن ينصب علم المتهم على كافة عناصر الجريمة. ويعنى ذلك في صدد جريمة القذف علم القاذف بحقيقة الأمور التي يستند بها إلى المجنى عليه من ناحية، وعلمه بعلائية ذلك الاستناد من ناحية أخرى.

### ١- علم القاذف بحقيقة الأمور التي يستند بها إلى المجنى عليه:

يتمتع أن ينصرف علم القاذف الى دلالة الوقائع التي يستند بها إلى المجنى عليه، أي علمه بأن من شأن هذه الوقائع لو صحت أن توجب عقاب من أسندت إليه أو توجب احقاره عند أهل وطنه، أو بعبارة أخرى أن من شأنها أن تفسد شرف المجنى عليه واعتباره بصفة عامة.

والعلم بدلالة الوقائع المستندة يفترض إذا كانت العبارات التي استعملها القاذف شائنة بذاتها<sup>(١)</sup>. ومن أمثلة هذه العبارات القول عن أحد رجال السياسة أنه «مقامر بمصر أمة وحياء شعب وأن التاريخ كتب له سطوراً يخلج هومن ذكرها». وأنه ترى على مواطني المستعمرين ودعامة من دعائم الاقتصاد الاستعماري الذي يناه اليهود بأموالهم، وأنه أحد الهاشوات الذين لا يدرون مصيرهم إذا استقل الشعب وتولت

(١) وأحكام محكمة النقض عديدة في هذا المعنى، راجع على سبيل المثال نقض ٤ يناير ١٩٣٢، مجموعة القواعد، ج ٢، رقم ٣١١، ص ٣٩٧، ٣ مايو ١٩٥٥، مجموعة النقض، السنة السادسة، رقم ٣٠٤، ص ١٠٣٣، ١١ مايو ١٩٧٠، السنة ٧١، رقم ١٦٣، ص ١٩٣، ٢٤ مايو ١٩٧٦، السنة ٧٧، رقم ١٢٠، ص ٥٤٧.

عنهم تلك اليد التي تحبس مخازنهم يد الانجليز التي يهملها وجود هؤلاء على رأس الحكومات في مصر وغيرها من الدول المنكوبة. وأنه يسافر الى بلاد الانجليز ليمرغ كرامة مصر في الأرواح وليخترع نوعاً من التسول هو الاستجداء السياسي» (١)

واقتراض العلم بدلالة الوقائع التي يستندها القاذف لا ينفي حقه في اثبات عكس هذا الافتراض، بأن يثبت أنه كان يجهل دلالة العبارات التي استعملها، أو أن لهذه العبارات في بيئته دلالة غير تلك التي لها في البيئة التي أذيعت فيها.

## ٢- علم القاذف بعلائية الاسناد:

يلزم أن ينصرف علم القاذف الى أنه يستند عبارات القذف بطريقة من طرق العلائية، علي التفصيل السابق في دراسة هذه الطرق. فإذا كانت وسيلة الاسناد هي القول أو الصباح، تعين أن يعلم القاذف بأنه يجهل بقوله أو صباحه في مكان عام أو أن صوته يسمع في هذا المكان أو ينتقل عن طريق اللاسلكي الى أشخاص آخرين. وإذا كانت وسيلة الاسناد هي الكتابة أو ما يلحق بها، تعين أن يعلم القاذف بأن المكتوب المتضمن لعبارات القذف يوزع على الناس دون تمييز أو يعرض للانظار في مكان عام أو أنه يباع أو يعرض للبيع.

وترتباً على ذلك لا تتوافر العلائية، ويتنفي بالتالي القصد الجنائي، إذا ثبت جهل القاذف بأن عبارات القذف تسمع في الطريق العام، بسبب وضع شخص دون علمه لجهاز ينقل صوته الى الطريق العام. كذلك لا تتوافر العلائية، ويتنفي القصد

---

(١) نقض ١٥ يونيو ١٩٤٨، مجموعة القواعد، ج ٧، رقم ٦٤١، ص ٦١٢، انظر ايضاً نقض ٩ يناير ١٩٥٠، مجموعة النقض، السنة الأولى، رقم ٧٨، ص ٢٣٥، وفيه قررت المحكمة أنه ما دامت العبارات الثابتة بالحكم هي مما يخشع الشرف ويس العرض فلذلك يمكن في التدليل على توافر القصد الجنائي. وفي حكم آخر قررت المحكمة أنه ويمكن لاثبات توافر القصد الجنائي لدى القاذف أن تكون المطاعن الصادرة منه محشوة بالعبارات الشائنة والألفاظ المقلعة لهذه لا تترك مجالاً لافتراض حسن النية لدى مرسلها. نقض ١١ ديسمبر ١٩٣٣، مجموعة القواعد، ج ٣، رقم ١٧٢، ص ٢٢٠.

الجناي، إذا سلم القاذف المكتوب المتضمن لعبارات القذف الى شخص ليحتفظ به، فقام هذا الأخير دون علم القاذف باستخراج نسخاً منه ووزعها على الناس بدون تمييز أو باعها أو عرضها للبيع.

### ب- إرادة السلوك والنتيجة:

يتمتع لتوافر قصد الجنائي في القذف، الى جانب علم القاذف بعناصر الجريمة، إرادته للسلوك الإجرامي وللنتيجة الإجرامية المترتبة عليه.

### ج- إرادة السلوك الإجرامي:

يلزم أن تنصرف إرادة القاذف الى إثبات السلوك الإجرامي أي الى إنشاء الوقائع التي تتضمنها عبارات القذف التي تطلق بها. ويتلخص ذلك بأن يكون القاذف قد وجه عبارات القذف بإرادة حرة لا يثنى بها إكراه أو تهديد، ولا تكون تلك العبارات وليدة انفعال أو ثورة نفسية.

وعلى ذلك يقتضي قصد الجنائي إذا ثبت أن القاذف كان مكرها على توجيه عبارات القذف، بأن صدرت عنه تحت تأثير التهديد، أو إذا ثبت أنه كان وقت توجيه هذه العبارات في حالة انفعال أو ثورة نفسية، وتطبيقاً لذلك قضت محكمة النقض باتتقاء قصد الجنائي إذا كان المتهم حين ارتجال الخطبة القول يتضمنها القذف كان في حالة انفعال وثرية نفسانية فجمع لسانه وول بياته وانزل إلى العبارة التي تضمنت القذف... لأنه إذا صح أن عبارة القذف قد صدرت عفواً من المتهم في الظروف والملاسات التي ذكرها الحكم، فإن القول بأنه قصد أن يثيب يكون غير سائغ<sup>(١)</sup>.

### ٢- إرادة النتيجة الإجرامية:

يتمتع أيضاً أن يهدف إرادة القاذف الى إذاعة الوقائع المذمومة بحيث يعلم بها

(١) نقض ٧ ديسمبر ١٩٤٧ ومجموعة القواعد، ج ٦، رقم ٣٠، حوزة ٤٩.

جمهور الناس، وذلك حتى يمكن القول بأنه قصد علانية القذف. وتعد إرادة هذه النتيجة الإجرامية قائمة إذا ثبت أن الجاني قد سعى إلى إذاعة وقائع القذف. وتطبيقاً لذلك قضت محكمة النقض بأن القانون لا يجيز أن يحمل القاذف مسئولية نشر عبارات القذف أو إذاعتها أو جعلها علنية بأية طريقة إلا إذا كان هو الذي عمل على ذلك وقصد إليه (١).

وقصد العلانية أمر يستخلصه قاضي الموضوع من ظروف الواقعة وملابساتها، ولكن يجوز للقاذف أن يثبت انتفاء هذا القصد لديه رغم توافر العلانية. وفي هذا المعنى قضت محكمة النقض بأنه إذا كان المتهم قد شكى أحد زملائه إلى مجلس إدارة الشركة، وكتب على غلاف الشكوى الرسالة منه إلى المدير عبارة «سرى وشخصي» ثم أطمع للمحكمة بتسك بأنه ما كان يقصد إذاعة ما حوته الشكوى من العبارات التي عدتها المحكمة قذفاً في حق المشكو، بدلالة ما كتبه على غلافها ولكن أدانته المحكمة في جرعة القذف علناً دون أن تتحدث عما تسك به في دفاعه فإن حكمها يكون قاصر التسبب (٢).

وإذا توافر القصد الجنائي بعنصره من علم وإرادة على النحو السابق بيانه، فلا عبرة بالهواش على القذف ولو كانت شريفة في ذاتها، وما ذلك إلا تطبيق للقاعدة العامة التي تنص بأن الباحث لا أثر له في قيام الجريمة (٣). فلا ينفي القصد الجنائي دفع المتهم بأن ياعبه على القذف كان شريفاً، إذ لم يكن يهدف منه إلا تحقيق المصلحة العامة، بإظهار عيوب المجنى عليه أو كشف نفاقه على مرأى

(١) تنض أول ديسمبر ١٩٤١، مجموعة القواعد، ج ٥، رقم ٢١٤، ص ٥٩١.

(٢) تنض ٢٥ ديسمبر ١٩٣٩، مجموعة القواعد، ج ٥، رقم ٣٨، ص ٦١، كما قضت بعدم اعتبار الإبلاغ بوقائع معينة إلى جهات الاختصاص قذفاً ما دام الشاكي لم يقصد إذاعة ما يُبلغ به أو التشهير بالشكو، تنظر تنض ١٥ أبريل ١٩٧٩، مجموعة النقض، السنة ٣٠.

رقم ١٠١، ص ٤٨١.

(٣) تنض ٢٩ مايو ١٩٧٢، مجموعة النقض، السنة ٢٣، رقم ١٩١، ص ٨٤٤.



ومسمع من الجميع حتى لا يتخدعوا فيه. وليس من عناصر القصد الجنائي في القذف نية الاضرار بالمجنى عليه، فاذا ثبت أن نية القاذف لم تتجه الى الاضرار بالمجنى عليه، بل على العكس اتجهت الى اسداء خدمة له بتوجيه النصح اليه، فان ذلك لا ينفي القصد الجنائي، باعتباره من قبيل البواعث التي لا يعتد بها، وتطبيقاً لذلك قضت محكمة النقض بأن القصد الجنائي في جريمة القذف والسب يتوافر متى كانت العبارات التي وجهها المتهم الى المجنى عليه شائنة بذاتها بغض النظر عن الباعث على توجيهها، فمتى كانت الألفاظ دالة بذاتها على معاني السب والقذف، وجبت محاسبة كاتبها عليها بصرف النظر عن البواعث التي دفعته لنشرها<sup>(١)</sup>.

وحسن نية القاذف لا تأثير له على القصد الجنائي، فاعتقاد المتهم صحة الوقائع التي يستند الى المجنى عليه لا ينفي القصد الجنائي لديه، إذ يستوى لقيام الجريمة أن تكون الوقائع المستندة صحيحة أم كاذبة، وتطبيقاً لذلك فانه لا يقبل من القاذف اثبات صحة الوقائع التي يستند الى المجنى عليه، الا في الاحوال الاستثنائية التي أجاز فيها القانون ذلك كما سنرى عند دراسة حالات اباحة القذف.

وأخيراً لا ينفي القصد الجنائي في القذف استفزاز المتهم الذي دفعه الى توجيه عبارات القذف، لأن أثر الاستفزاز يقتصر على جريمة السب غير العلني المنصوص عليها في المادة ٣٧٨ / ٩ من قانون العقوبات. ولا عبرة بما يبدىه الجاني من اعتذار لاحق على قيام الجريمة، فمثل هذا الاعتذار لا يؤثر في الجريمة التي توافرت أركانها، الا اذا استخلص القاضي من الاعتذار القوي جهل المتهم بدلالة العبارات التي صدرت عنه، وبالتالي انتفاء عنصر من عناصر القصد الجنائي لديه<sup>(٢)</sup>.

(١) نقض ٢٤ مايو ١٩٧٦، مجموعة النقض، السنة ٢٧، رقم ١٢٠، ص ٥٤٢، وانظر كذلك

نقض ١٥ يونيو ١٩٤٨، مجموعة القواعد، ج ٧ رقم ٦٤٩، ص ٦١٢.

(٢) د. محمود نجيب حسني، رقم ٥٧٩، ص ٥٧٣.

## المطلب الثاني

### عقوبة القذف

نصت المادة ٣٠٣ ع على عقوبة القذف في صورته البسيطة، كما نصت المواد ٣٠٣ فقرة ثانية، ٣٠٦ مكرراً (ب)، ٣٠٧، ٣٠٨ ع على عقوبة القذف المترين بطرف مشددة.

#### أولاً: عقوبة القذف البسيط؛

حددت المادة ٣٠٣ في فقرتها الأولى عقوبة القذف في صورته البسيطة بنصها على أنه «يعاقب على القذف بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين وغرامة لا تقل عن عشرين جنيهًا ولا تزيد عن مائتي جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط». ونلاحظ أن المشرع قد وضع حداً أدنى وحداً أقصى للغرامة التي يجوز الحكم بها، بينما اقتصر بالنسبة للحبس على تحديد أقصى مدته فقط دون أن يضع له حداً أدنى، مما يتيح للقاضي أن يحكم بحده الأدنى العام وهو أربع وعشرون ساعة. وبذلك يكون المشرع قد ترك للقاضي سلطة تقديرية واسعة في تحديد العقوبة الملائمة. ويسترشد القاضي في سبيل ذلك بكافة الاعتبارات والظروف السابقة لنشاط الجاني أو المعاصرة له أو اللاحقة عليه.

وتجدر الإشارة إلى أنه لا يعاقب على الشروع في القذف، إذ القذف جنحة لا يعاقب على الشروع فيها إلا إذا نص المشرع على ذلك، ولم يرد نص يقرر العقاب على الشروع.

ويجب لتحريك الدعوى العمومية عن جريمة القذف تقديم شكوى شفوية أو كتابية من المجنى عليه أو من وكيله الخاص إلى النيابة العامة أو إلى أحد مأموري الضبط القضائي، طبقاً للمادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية. وفي هذه الحالة تسري قواعد الشكوى المقررة في هذه المادة وما بعدها. ومنها عدم قبول الشكوى

بعد ثلاثة أشهر من يوم علم المجنى عليه علماً يقيسها بالجريمة ومرتكبها<sup>(١)</sup>. ولا يحتسب يوم العلم بوقوع جريمة القذف ومرتكبها ضمن اليعاد المقرر لتقديم الشكوى باعتبار أن هذا العلم هو الأمر المعتمد قانوناً مجزئاً لليعاد<sup>(٢)</sup>. وتنقضى الدعوى العمومية عن القذف بتنازل مقدم الشكوى فى أى وقت الى أن يصدر فى الدعوى حكم نهائى.

### ثانياً: عقوبة القذف المتعرن بطرود مشددة:

نص المشرع على عدة طرود تشدد عقوبة القذف السابق بيانها. وهذه الطرود منها ما يرجع الى صفة المجنى عليه فى القذف، ومنها ما يرجع الى الوسيلة المستعملة فيه، ومنها ما يرجع الى نوع الوقائع المستندة، أى الى موضوع الاستاد.

أ- تشديد عقوبة القذف بالنظر الى صفة المجنى عليه:

تشدد صفة المجنى عليه عقوبة القذف فى حالتين: الأولى اذا كان المجنى عليه موظفاً عاماً، والثانية اذا كان المجنى عليه من عمال النقل العام.

#### ١- تشديد عقوبة القذف الواقع ضد الموظف العام أو من حكمه:

نصت على هذا التشديد المادة ٣٠٣ ع فى فقرتها الثانية بقولها وفإذا وقع القذف فى حق موظف عام أو شخص ذى صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة وكان ذلك بسبب أداء الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة كانت العقوبة المحبس وغرامة لا تقل عن خمسين جنيهها ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو احدى هاتين العقوبتين فقط.

ويشترط لتوافر الطرود المشدد أن يكون المجنى عليه موظفاً عاماً أو شخصاً ذى صفة نيابية عامة أو مكلفاً بخدمة عامة، على التفصيل الذى سنبينه عند الكلام عن إباحة القذف فى حق الموظف العام أو من حكمه. كما يشترط لتوافر

(١) نقض ١٢ مارس ١٩٧٤، مجموعة النقض، السنة ٢٥، رقم ٦٠، ص ٢٧١.

(٢) نقض ٢٦ يناير ١٩٧٦، مجموعة النقض، السنة ٢٧، رقم ١٦، ص ١٣٤.

الظرف المشدد أن يكون القذف بسبب أداء الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة.

فإذا توافر هذين الشرطين في القذف، شددت عقوبته إلى الحبس وغرامة لا تقل عن خمسين جنيتها ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين فقط. والتشديد هنا يكون برفع الحد الأقصى للحبس إلى ثلاث سنوات بدلاً من سنتين في القذف البسيط، وزيادة الحد الأدنى والأقصى للغرامة.

وعلة هذا التشديد، كما أشارت إليها المذكرة الإيضاحية، هي «أنه لما كان من الجائز هنا إقامة الدليل على صحة ما يقذف به فالحكم على المتهم يكون معناه أنه قد ثبت عليه الادعاء بأمر كاذبة، وعلى ذلك تكون جرمته أبلغ وأشد. ومن جهة أخرى فالقذف في حق موظف أو شخص آخر ذي صفة نهائية عامة يلحق بالمصلحة العامة ضرراً أبلغ من القذف في حق الأفراد».

## ٢- تشديد عقوبة القذف الواقع ضد عمال النقل العام:

نصت على تشديد العقوبة في هذه الحالة المادة ٣٠٦ مكرراً (ب) بقولها «يكون الحد الأدنى لعقوبات الحبس في الجرائم المنصوص عليها في المواد ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٦ خمسة عشر يوماً .... إذا كان المجنى عليه في الجرائم المذكورة موظفاً أو عاملاً بالسكك الحديدية أو غيرها من وسائل النقل العام ووقع عليه الاعتداء وقت أداء عمله أثناء سيرها أو توقفها بالمحطات».

ويشترط لتوافر الظرف المشدد المنصوص عليه في هذه المادة أن يكون المجنى عليه موظفاً أو عاملاً بالسكك الحديدية أو غيرها من وسائل النقل العام، وأن يقع القذف عليه وقت أداء عمله أثناء سير وسيلة النقل أو أثناء توقفها في المحطات. ولو لم يكن القذف وقع عليه بسبب أداء عمله.

وتوافر هذين الشرطين يترتب عليه تشديد عقوبة القذف برفع الحد الأدنى لعقوبة الحبس وحدها خمسة عشر يوماً. وقد يجتمع هذا الظرف المشدد مع الظرف

السابق دراسته، إذا كان عامل النقل الذى وقع عليه الاعتناء موظفاً عاماً أو من فى حكمه، وكان الاعتناء عليه بسبب أداء وظيفته. وفى هذه الحالة يتعين توقيع العقوبة الأشد، وهى الحبس الذى لا تقل مدته عن خمسة عشر يوماً والغرامة التى لا تقل عن خمسين جنيهًا ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين.

وعلة هذا التشديد تكمن فى رغبة المشرع فى حماية عمال النقل، حتى يتمكنوا من أداء أعمالهم، بما يكفل السير المنتظم لوسائل النقل العام. ونرى أنه لم يكن هناك داعٍ لزيادة هذا الطرف الجديد، إذ كان يمكن أن يفتنى عنه الطرف المنصوص عليه فى المادة ٣٠٣ فقرة ٢ ع، التى تشدد عقوبة القذف إذا كان المجنى عليه موظفاً عاماً وكان القذف الواقع عليه بسبب أداء الوظيفة.

#### ب- تشديد عقوبة القذف بالنظر الى وسيلة الاستناد:

نصت المادة ٣٠٧ ع على تشديد عقوبة القذف بالنظر الى الوسيلة المستعملة فيه، بقولها وإذا ارتكبت جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى المواد من ١٨١ الى ١٨٥ و ٣٠٣ و ٣٠٦ بطريق النشر فى إحدى الجرائد أو المطبوعات رفعت الحدود الدنيا والقصى لعقوبة الغرامة المبيته فى المواد المذكورة الى ضعفها «.

ويشترط لتوافر هذا الطرف المشدد نشر وقائع القذف فى إحدى الجرائد الدورية، أو غيرها من المطبوعات ولو كانت غير دورية كإعلان أو كتاب غير دورى. فإذا توافر هذا الشرط شددت عقوبة الغرامة المنصوص عليها فى المادة ٣٠٣ ع بفقرتها الى الضعف سواء فى ذلك حدها الأدنى أو حدها الأقصى.

وعلة تشديد العقوبة فى هذه الحالة أشارت اليها المذكرة الإيضاحية لقانون العقوبات، بقولها إن ارتكاب الجرائم بطريق النشر فى الجرائد والمطبوعات يعد التفكير والتروى يجعل لها من الخطورة ما لا يكون لها إذا وقعت بمجرد القول فى الشوارع أو غيرها من المحلات العمومية فى وقت غضب أو على اثر استفزاز خصوصاً إذا كانت الألفاظ مما يرد عادة على السنة العامة. ومن جانب آخر فإن

حملات القذف أو السب قد يتخذها بعض من سن الأخلاق لهم سبيلاً للكسب أو غيره من الأغراض الشخصية». وإلى ذلك يمكن أن تضيف أن علة التشديد تكمن أيضاً في خطورة الوسيلة المستعملة، بما تؤدى إليه من ذبوع وقائع القذف، على نطاق واسع، وتمكين عدد كبير من الناس من الاطلاع عليها أو العلم بها.

### ج- تشديد عقوبة القذف بالنظر إلى موضوع الاستناد:

نصت المادة ٣٠٨ ع على تشديد عقوبة القذف بالنظر إلى نوع الوقائع التي تضمنها القذف بتقريرها أنه «إذا تضمن العيب أو الإهانة أو القذف أو السب الذي ارتكب بإحدى الطرق المبيته في المادة ١٧١ طعنًا في عرض الأفراد أو خدشاً لسمعة العائلات يعاقب بالحبس والغرامة معاً في الحدود المبيته في المواد ١٧٩، ١٨١، ١٨٢، ٣٠٣، ٣٠٦ و ٣٠٧ على ألا تقل الغرامة في حالة النشر في إحدى الجرائد أو المطبوعات عن نصف الحد الأقصى وألا يقل الحبس عن ستة شهور».

ويتحقق الطعن في عرض الأفراد باستناد واقعة من شأنها أن تقس الطهارة الجنسية للمجنى عليه رجلاً كان أو امرأة، أو تعنى تفریط أى منهما في عرضه، كالقول عن امرأة انها على صلة جنسية بغير زوجها، أو عن رجل انه وسيط بين اخته ورجل في علاقة جنسية<sup>(١)</sup> أو أنه مصاب بشذوذه وله اتصال جنسى برجل آخر.

ويتحقق الخدش في سمعة العائلات بنسبة واقعة تقس كيان العائلة في مجموعها وتجرح شرفها، سواء تعلقت تلك الواقعة بالعرض أم بغيره من نواحي الشرف والكرامة. ومثال الوقائع التي تخدش سمعة العائلات، القول عن أفراد أسرة معينة أنهم يتجرون في المخدرات، أو يديرون منازلهم للدعارة أو لتناول المسكرات ولصم القمار.

(١) وقد قضت محكمة النقض بأن قول المتهم للمجنى عليه «يا مغرض» طعن منه في عرضه، انظر تقضى ٢٩ يناير ١٩٤٥، مجموعة القواعد، ج ٦ رقم ٤٨١ ص ٦٢٦، كما قضت بأنه يعد قذفاً منطوقاً على طعن في العرض تمت فتاة بكر بأنها تيب، من ذلك قول المتهم للمجنى عليه «أنا معي عقد أنها بنت وبتك مش بنت» وهات بتك تودبها للحكيم» وأنا عايز أفضاك يا مغرض، بتك نافذة، انت حاتلوقلى بتك البائرة، راجع تقضى ٢٨ يناير ١٩٥٢، مجموعة النقض، السنة الثالثة، رقم ١٧٩، ص ٤٦٨.

ولا يشترط للتشديد المنصوص عليه في المادة ٣٠٨ ع أن يتضمن القذف في العرض والحدش لسمعة العائلة، وإنما يكفي توافر أحد الأمرين، فالقانون لا يتطلب اجتماعهما معاً.

فإذا تضمن القذف أحد هذين الأمرين، شددت العقوبة فيكون الجمع بين عقوبتي الحبس والغرامة وجوباً، بحيث لا يجوز للقاضي أن يقتصر على أحدهما فقط. وإذا وقع القذف المتضمن طعناً في الاعراض أو خدشاً لسمعة العائلات بطريق النشر في إحدى الجرائد أو المطبوعات، فقد أوجبت المادة ٣٠٨ ع ألا يقل الحد الأدنى لعقوبة الحبس عن ستة أشهر والا يقل الحد الأدنى لعقوبة الغرامة عن نصف حدها الأقصى.

ومن الواضح أن هذا التشديد يرجع الى رغبة المشرع في كفالة حرمة وقسمة أعراض الأفراد وسمعة العائلات ضد أي مساس بهما، مع ما يتضمنه ذلك المساس من ضرر جسيم يترتب على القذف في هذا المجال الحساس بالذات.

وفيما يتعلق بالتشديد الراجع الى نشر وقائع من هذا القبيل في الجرائد والمطبوعات، فقد أوردت المذكرة الإيضاحية لقانون العقوبات تعليلاً له، حين قررت أن هذا التشديد قد اقتضته «ضرورة وضع حد لاستهتار بعض الصحف والمجلات وغرضها في الشنن الخاصة للأفراد والعائلات لنهش أعراضهم وإذاتهم في شرفهم وكرامتهم والاساءة الى سمعتهم لأغراض شخصية دنيئة».

## المبحث الثاني

### القذف المباح

إذا توافر للقذف ركنه المادي وركنه المعنوي على النحو السابق بيانه، تحققت به جريمة القذف التي يعاقب عليها القانون، حماية لشرف المجنى عليه واعتباره. ومع

ذلك قدر المشرع أن هناك أحوالاً تستدعى التوضيح بحق الشخص في حماية شرفه واعتباره، من أجل صيانة مصلحة عامة هي أولى بالرعاية. ومن هنا جاءت إباحة القذف في بعض الأحوال، إذا كان من شأن ذلك تحقيق مصلحة اجتماعية أو فردية. تعلق على تلك التي للمجنى عليه في الحفاظ على شرفه واعتباره.

وتطبيقاً لهذا المبدأ، نص المشرع على حالات يباح فيها القذف، وهذه الحالات ما هي إلا تطبيقات لاستعمال الحق كسبب عام للإبادة<sup>(١)</sup>، لذلك ليس هناك ما يمنع من إضافة حالات أخرى يباح فيها القذف، استعمالاً لحق مقرر بمقتضى القانون، كحق النقد وحق نشر الأخبار في الصحف وما إلى ذلك. ونقتصر فيما يلي على دراسة الحالات التي نص المشرع في الباب السابع من الكتاب الثالث من قانون العقوبات على إباحة القذف فيها وهي: الطعن في أعمال ذوى الصفة العمومية، والأخبار بأمر مستوجب لعقوبة فاعله، والدفاع أمام المحاكم.

## المطلب الأول

### الطعن في أعمال ذوى الصفة العمومية

بعد أن عرفت الفقرة الأولى من المادة ٣٠٢ من قانون العقوبات جريمة القذف، نصت الفقرة الثانية من هذه المادة على إباحة القذف الذي يتضمن طعناً في أفعال ذوى الصفة العمومية بقولها "ومع ذلك فالطعن في أعمال موظف عام أو شخص ذى صفة نهائية عامة أو مكلف بخدمة عامة لا يدخل تحت حكم هذه المادة إذا حصل بسلامة نية وكان لا يتعلق بأعمال الوظيفة أو النهاية أو الخدمة العامة وبشرط إثبات حقيقة كل فعل أسند إليه، ولا يقبل من القاذف إقامة الدليل لإثبات ما قذف به إلا في الحالة المبينة في الفقرة السابقة".

(١) بالاضافة إلى استعمال الحق كسبب لإباحة القذف، تسمى على جريمة القذف سائر أسباب الإباحة المنصوص عليها في القانون، وتتبع أثرها في إباحة القذف إذا توافرت شروطها.



وقيل أن تتكلم عن شروط إباحة التلف في هذه الحالة، نشير إلى أن علة هذه الإباحة تكمن في رغبة المشرع في صيانة الوظيفة العامة من كل خلل أو قصور قد يشوب ممارستها، وذلك بتشجيع الأفراد على الكشف عن أوجه الخلل أو التصور التي قد تشوب تنفيذ الموظف لهام وظيفته. وقد قدر المشرع أن في ذلك مصلحة عامة تعبر على مصلحة الموظف في الحفاظ على شرفه واعتباره، مما يبرر التضحية بتلك المصلحة عن طريق إباحة التلف الذي قد يتضمنه الطعن في أعمال الموظف العام أو من في حكمه.

لكن التضحية بمصلحة الموظف العام في صيانة شرفه واعتباره تحقيقاً لمصلحة عامة لا يمكن أن تكون تضحية مطلقة، لذا فقد وضع القانون شروطاً لإباحة التلف في هذه الحالة ضماناً لحسن استعمال الحق في الطعن وعدم الخروج به عن الهدف الذي تقرر من أجل تحقيقه. هذه الشروط حرص المشرع على تأكيدها في نص المادة ٣٠٢ ع، التي أباحت في فقرتها الثانية التلف في حق الموظف العام أو من في حكمه، وهي أربعة شروط.

الشرط الأول أن يكون التلف موجهاً إلى موظف عام أو من في حكمه.

الشرط الثاني أن تكون وقائع التلف متعلقة بأعمال الوظيفة.

الشرط الثالث أن يكون القاذف حسن النية.

الشرط الرابع أن يثبت صحة وقائع التلف.

ونتكلم من هذه الشروط بشئ من التفصيل فيما يلي:

**الشرط الأول: توجيه التلف إلى موظف عام أو من في حكمه:**

يشترط لإباحة التلف أن يكون المثلون في حقه موظفاً عاماً أو شخصاً ذي صفة نهائية عامة أو مكلفاً بخدمة عامة.

والموظف العام هو كل شخص يعهد إليه بعمل دائم في خدمة مرفق عام يقرر

بطريق الاستغلال المباشر ويشغل وظيفة داخلية في النظام الإداري لهذا المرفق<sup>(١)</sup>. أما دور الصفة النهائية العامة، فيقصد بهم أعضاء المجالس النهائية العامة كمجلس الشعب، أو المحلية كمجالس المحافظات والمدن، سواء كانت عضيتهم بها عن طريق الانتخاب أو عن طريق التعيين. والمكلف بخدمة عامة يقصد به كل من تعهد إليه سلطة عامة بأداء عمل مؤقت يتصل بالصالح العام، سواء كان قيامه بالعمل بمقابل أو بدون مقابل، ومثاله الجاريس القضائي والمترجم الذي تنتهبه المحكمة أو سلطة التحقيق.

فإذا لم يكن الموظف في حقه موظفاً عاماً أو من في حكمه على النحو السابق، فلا يستفيد القاذف من إباحة اللقب، ولو استطاع إثبات الوقائع التي يستدعيها إلى المجني عليه، وقد حرص المشرع على تأكيد هذا الحكم في الفقرة الثانية من المادة ٢-٣ ع بعد أن نص على إباحة اللقب في حق الموظف العام بقوله "ولا يقبل من القاذف إقامة الدليل لإثبات ما قلّب به إلا في الحالة المهيئة في الفقرة السابقة". وتطبيقاً لذلك قررت محكمة النقض أن المحامي لا يعتبر في أداء واجبه موظفاً عمومياً أو مكلفاً بخدمة عامة، فلا يسوغ إثبات حقيقة ما أسند إليه من وقائع اللقب<sup>(٢)</sup>.

## الشرط الثاني: تعلق اللقب بأعمال الوظيفة أو النهاية أو الخدمة العامة:

هذا الشرط الذي أكدته المشرع لتتضمنه علة إباحة اللقب في أعمال الموظف العام، وهي كما رأينا الكشف عما يشوب أداؤه للوظيفة من خلل أو قصور، وهو

(١) انظر عن تعريف الموظف العام استاذنا الدكتور محمد قزاد مهنا، نهائي وأحكام القانون الإداري في ظل الاتجاهات الحديثة، المجلد الثاني، ١٩٧٨، ص ٤٥٦ وما بعدها، وقد حكم بأن الخدمة تعتبر موظفاً عاماً في أحكام اللقب، راجع نقض ٤ يونيو ١٩٣٧، مجموع القواعد، ح ٤، رقم ٩٣، ص ٧٨.

(٢) نقض ١٢ مارس ١٩٣١، مجموعة القواعد، ح ٢، رقم ٢٠٢، ص ٢٦٤، ١٦ يناير

١٩٣١، مجموعة القواعد، ح ٢، رقم ٢٠٢، ص ٢٦٤، ١٦ يناير

ما لا يتحقق الا اذا كانت وقائع القذف متعلقة بأعمال الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة. وهي تعتبر كذلك اذا كانت تدخل فى نطاق الاعمال التى يلزم القانون الموظف بأدائها أو الأعمال المرتبطة بها ارتباطاً وثيقاً.

وعلى ذلك فلا يستفيد القاذف من إباحة القذف اذا تعدى الطعن أعمال الوظيفة، ليشمل وقائع تدخل فى الحياة الخاصة للموظف العام أو من حكمه. فهذا القذف لا يباح، ولو كان القاذف حسن النية يستطيع اثبات صحة الوقائع التى ينسبها الى الموظف العام، وفى هذا لا يختلف الموظف عن غيره من بقية أفراد الناس.

وتطبيقاً لذلك لا يرتكب قذفاً معاقباً عليه من يسند الى طبيب بمستشفى عام أنه ينقل أجهزة المستشفى أو الأدوية لاستعمالها فى عيادته الخاصة أو أنه يستعمل الوحدة الصحية كعمادة خاصة له، كما لا يرتكب قذفاً معاقباً عليه من ينسب الى استاذ جامعى أنه يغير كل عام فى الكتب التى يدرسها دون مقتضى لمجرد اجبار الطلبة على شرائها، أو أنه يتغيب عن دروسه بدون علم ليجبرهم على تلقى دروس خصوصية عنده، بشرط اثبات صحة هذه الوقائع. وعلى العكس من ذلك يرتكب قذفاً معاقباً عليه من يسند الى الطبيب أو الاستاذ أن كلا منهما يقضى ليااليه فى لعب القمار وشرب الخمر أو أنه يتاجر فى المنوعات ليرفع من دخله<sup>(١)</sup>، ولو كانت هذه الوقائع صحيحة.

ولكن اذا كان الطعن فى أمور الحياة الخاصة للموظف لا يباح، شأنه فى ذلك شأنه كل أفراد الناس، الا أنه يستثنى من هذا حالة ما اذا كان لشئون الموظف الخاصة علاقة بأعمال وظيفته أو تأثير عليها. ففى هذه الحالة يباح القذف المتعلق

---

(١) وقد قضت محكمة النقض بأنه اذا كانت وقائع القذف لا تمت بصلة ما الى صفة المجنى عليه ككاتب أو وكيل لمجلس النواب بل هى موجهة اليه بصفته فرداً من أفراد الناس فإن القذف يكون معاقباً عليه، تقضى ١٧ مايو ١٩٥٠، مجموعة النقض، السنة الأولى، رقم ٢١٦ ص ٦٥٧.

بالحياة الخاصة، وبالقدر الذى يستلزمه توضيح الوقائع المتعلقة بأعمال الوظيفة أو إقامة الدليل على صحتها. مثال ذلك القول عن موظف أن زوجته تسيطر عليه وتتدخل فى أعمال وظيفته بتوجيهها الى ما يحقق مصلحتها الخاصة أو مصلحة أقربائها<sup>(١)</sup>. وتقدير ما اذا كان هناك ارتباط بين الحياة الخاصة للموظف وأعمال وظيفته هو من الأمور التى يقدرها قاضى الموضوع تحت رقابة محكمة النقض.

واباحة الطعن فى أعمال الموظف العام المتعلقة بشئون الوظيفة يمتد الى ما بعد خروجه من هذه الوظيفة أو تركه الخدمة، ما دام الطعن منصباً على أعمال كان قد أداها قبل تركه الخدمة، فليس بشرط للإباحة أن يكون الموظف المقتول فى حقه شاغلاً وظيفته وقت القذف، وإنما فى الوقت الذى قام فيه بالعمل موضوع القذف.

### الشرط الثالث: حسن نية القاذف:

يشترط لإباحة القذف فى حق موظف عام أو من فى حكمه أن يكون القاذف حسن النية. وحسن النية يعنى اعتقاد القاذف فى صحة الوقائع التى يستند الى الموظف العام، وأن يكون مستهدفاً المصلحة العامة التى قصد المشرع الى تحقيقها من إباحة القذف، وليس مجرد التشهير والتجريح شفاء لضفائن أو أحقاد شخصية بينه وبين المقتول فى حقه، وقد حددت محكمة النقض مدلول حسن النية المشترط لإباحة القذف فى حق الموظف العام ومن فى حكمه بقولها أن دكته حسن النية فى جريمة قذف الموظفين هو أن يعتقد موجه النقد صحته وأن يقصد به الى المصلحة العامة، لا الى شفاء الضفائن والأحقاد الشخصية<sup>(٢)</sup>.

فإذا ثبت أن القاذف لم يقصد بالطعن فى أعمال الموظف تحقيق المصلحة العامة، وإنما قصد مجرد التشهير بالموظف شفاء لضفائن وأحقاد بينهما، فإنه يسأل

(١) د. محمود نجيب حسنى، رقم ٦٠٠، ص ٥٩٣.

(٢) نقض ١٩ مارس ١٩٣٤، مجموعة القواعد، ج ٣، رقم ٢٢٤، ص ٢٩٧، وانظر أيضاً نقض

١٤ مارس ١٩٣٢، مجموعة القواعد، ج ٢، رقم ٣٣٣، ص ٤٦٩، ٣١ مارس ١٩٣٢،

مجموعة القواعد، رقم ٣٤٢، ص ٤٩٥.

عن جريمة كذب، ولو كان يستطيع اثبات الوقائع التي نسبها الى الموظف، وهذا ما أكدته محكمة النقض في أحكام عديدة لها<sup>(١)</sup>. وتفيد حسن النية متروك لتأضي الموضوع يستخلص قيامه أو تخلفه من ظروف الدعوى المطروحة أمامه تحت رقابة محكمة النقض.

### الشرط الرابع: اثبات القاذف صحة وقائع الكذب:

يلزم حتى يستفيد القاذف من إباحة الكذب في حق الموظف أو من في حكمه أن تكون وقائع الكذب صحيحة. وإثبات صحة هذه الوقائع يقع عبؤه على القاذف، كما يتطلبه صراحة نص المادة ٣٠٢ ج بقولها «وشرط إثبات حقيقة كل فعل أسند إليه».

واباحة إثبات وقائع الكذب في حق ذوى الصفة العمومية إنما تقرر استثناء من القاعدة العامة في جريمة الكذب، التي تقضى بعدم الاعتداد بصحة أو كذب وقائع الكذب وعدم السماح للقاذف بتقديم الدليل على صحة هذه الوقائع، لذلك فلا يجوز القياس على هذا الحكم. وقد حرص المشرع على تأكيد الصفة الاستثنائية لهذا الحكم، بنصه في الفقرة الأخيرة من المادة ٣٠٢ ج على أنه «ولا يقبل من القاذف إقامة الدليل لإثبات ما كذب به إلا في الحالة المبينة في الفقرة السابقة».

واشترط أن يقدم القاذف الدليل على صحة الوقائع التي يسندها، يتفق مع الحكمة التي من أجلها تفررت إباحة الطعن في حق ذوى الصفة العمومية، وهي حماية المصلحة العامة بالكشف عن عيوب الموظفين، كما أنه يرعى مصالح هؤلاء، حتى لا تتخذ إباحة الكذب في حقهم وسيلة لتوجيه اتهامات كيدية تهدف الى

---

(١) انظر على سبيل المثال نقض ١٤ مارس ١٩٢٧، ١٩ مارس ١٩٣٤ المشار إليهما في الهامش السابق. ٢٢ ديسمبر ١٩٥٩، مجموعة النقض، السنة العاشرة، رقم ٢١٨، ص ١٠٥٥، ٥ فبراير ١٩٥٧، السنة الثامنة، رقم ٣٧، ص ٢٢، وفيه قوت المحكمة أن قول المتهم في حق المجنى عليه «أنى أعرى بالله عن يثمه» لا يثبت بآثاره عادلة وبالتالي تصلح لولاية القضاء. فهنا وأيم الحق محض افتراء أشهد الاكوان جسيماً على أنك منه براء» يعنى أنه برئ النية ولا يقصد من طعنه إلا التشهير والتجريح شفاء لضغائن وأحقاد شخصية.

مجرد التشهير بهم وحملهم على مخالفة واجبات وظيفتهم، دون أن يكون لدى القاذف الدليل على صحة ما يستند اليهم. وترتيباً على ذلك فإن القاذف لا يستفيد من اباحة القذف في حق الموظف العام اذا لم يكن بيده الدليل على صحة ما قذف به، وإنما أقدم على القذف وبه خالية من الدليل معتمداً على أن يظهر له التحقيق دليلاً<sup>(١)</sup>.

وللقاذف في سبيل اثبات صحة ما قذف به أن يلجأ الى كافة طرق الاثبات، بما فيها القرائن وشهادة الشهود، حيث لم يقيد القانون حقه في إقامة الدليل على صدق الوقائع التي ينسبها الى الموظف العام بأى قيد<sup>(٢)</sup>، الا في الحالة التي يتم فيها القذف بطريق النشر في إحدى الصحف أو غيرها من المطبوعات. ففي هذه الحالة أوجبت المادة ١٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية في فقرتها الثانية على القاذف أن يقدم للمحقق عند أول استجواب له وعلى الأكثر في الخمسة أيام التالية بيان الأدلة على كل فعل أسنده الى الموظف العام أو من في حكمه والا سقط حقه في اقامة الدليل. فاذا كلف المتهم بالحضور أمام المحكمة مباشرة وبدون تحقيق سابق وجب عليه اعلان نهاية العامة والمدعى بالحق المدني ببيان الأدلة في الخمسة أيام التالية لاعلان التكليف بالحضور والا سقط حقه في اقامة الدليل. ولا يجوز تأجيل نظر الدعوى في هذه الاحوال أكثر من مرة واحدة لمدة لا تزيد على ثلاثين يوماً.<sup>(٣)</sup>

---

(١) راجع نقض ٧ أبريل ١٩٩٩، مجموعة النقض، السنة ٢٠، رقم ٩٩، ص ٤٥٨، نقض ٣١ مارس ١٩٣٢، مجموعة القواعد، ج ٢، رقم ٣٤٢، ص ٤٩٢.

(٢) نقض ٣ يونيو ١٩٥٢، مجموعة النقض، السنة الثالثة، رقم ٣٨٤، ص ١٠٢٨.

(٣) وقد قضت المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية ما تضمنته الفقرة الثانية من المادة ١٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية من إلزام المتهم المكلف بالحضور مباشرة وبدون تحقيق سابق بأن يقدم خلال الخمسة أيام التالية لاعلان تكليفه بالحضور بيان الأدلة على صحة كل فعل أسنده الى موظف عام أو شخص ذي صفة نهائية عامة أو مكلف بخدمة عامة وإلا سقط حقه في اقامة الدليل المشار اليه في الفقرة الثانية من المادة ٣٠٢ من قانون العقوبات. حكم صادر في ٦ فبراير ١٩٩٣ في الدعوى رقم ٣٧ لسنة ١١ قضائية دستورية. لكن يلاحظ أنه طبقاً لنص المادة ٤٩ فقرة ٢ من قانون المحكمة الدستورية العليا، أن أحكام المحكمة بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة يترتب عليها عدم جواز تطبيقه من اليوم التالي لنشر الحكم. ولما كان الحكم المشار اليه لم ينشر بالجريدة الرسمية حتى تاريخ كتابة هذه السطور، فإن الفقرة الثانية من المادة ١٢٣ إ. ج يكون نافذ المفعول الى اليوم التالي لتاريخ نشر الحكم.

فإذا عجز القاذف عن اثبات حقيقة ما أسنده الى الموظف العام، وجبت ادانته عن جريمة القذف ومعاقبته بالعقوبة المشددة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٣٠٣ ج. ومع ذلك يذهب رأى الى أنه إذا كان المتهم حسن النية يعتقد صحة الوقائع التي نسبها الى الموظف العام، ومع ذلك عجز عن اثبات هذه الوقائع، فإنه يستفيد من سبب الاباحة متى كان اعتقاده في صحة وقائع القذف مبنياً على أسباب معقولة تبرره، وذلك تطبيقاً لنظرية الغلط في الاباحة<sup>(١)</sup>، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، يذهب رأى الى القول بأن القاذف لا يستفيد من سبب الاباحة اذا استطاع اثبات صحة الوقائع التي يسندها الى الموظف العام، ولكن ثبت أنه كان سوء النية لا يستهدف من القذف المصلحة العامة ولكن مجرد التشهير بالموظف والانتقام منه. لكن هذا الرأي لا يمكن الموافقة عليه، لأنه ما دامت الواقعة المقتول بها صحيحة، فلا عبرة بالباعث الذي دفع القاذف الى اسنادها، فيستوى أن يكون الباعث على ذلك تحقيق المصلحة العامة أو التشهير بالموظف اشباعاً لأحداد شخصية. وفضلاً عن ذلك فإن المصلحة العامة التي يسعى المشرع إلى تحقيقها من إباحة الطعن في أعمال ذوي الصفة العمومية، وهي الكشف عن سوءات الموظفين، تتحقق ما دامت الواقعة المنسوبة الى الموظف صحيحة أيا كان الباعث على كشفها.

## المطلب الثاني

### الايحار بأمر مستوجب لعقوبة قاعله

نص المشرع في المادة ٣٠٥ ج على اபاحة الاخبار الذي يتضمن اسناد واقعة تستوجب عقوبة من تستند اليه، سواء تم هذا الاخبار عن طريق التبليغ الى

(١) من هذا الرأي د. محمود مصطفى، رقم ٢٤٠، ص ٢٠٢. استاذنا الدكتور ومسيح بهنام، ص ٢٥٨، د. عمر السعيد رمضان، رقم ٢٤٧ ص ٢٨٤، انظر عكس هذا الرأي د. محمود مجيب حسني، رقم ٦٠٢، ص ٦٠٧، د. حسين عبيد، رقم ١٢٢، ص ٢٢١.

السلطات المختصة، أو عن طريق أداء الشهادة أمام هذه السلطات.

## أولاً: حق التبليغ عن الجرائم والمخالفات الادارية

التبليغ عن الجرائم والمخالفات الادارية حق لكل انسان، بل إنه قد يكون فى بعض الاحوال واجبا عليه يسأل جنائياً أو تأديبياً عن عدم القيام به. وفى ذلك تقول محكمة النقض أن «التبليغ عن الجرائم حق بل واجب على الناس كافة»<sup>(١)</sup>. ويقتضى الصالح العام تشجيع الأفراد على التبليغ عما يصل الى علمهم من الجرائم، معاونته منهم للسلطات العامة على كشف هذه الجرائم وتعقب مرتكبيها وتوقيع الجزاء عليهم. ولكن قد يكون التبليغ محققاً فى ذاته جريمة، كما اذا كانت الواقعة المبلغ عنها قد علم بها المبلغ أثناء ممارسة مهنته قبلتزم بكتمتها ويرتكب جريمة افشاء أسرار المهنة اذا باح بها، أو كان التبليغ عن واقعة تعد جريمة جنائية أو تأديبية توجب عقاب أو احتقار من أسندت اليه وهو ما يحق جريمة القذف.

لذلك رأى المشرع فى مثل هذه الاحوال رفع المسؤولية عن المبلغ حتى لا تدفعه خشية العقاب الى الاحجام عن التبليغ. ومن قبيل ذلك ما نص عليه فى المادة ٣١٠ ع بالنسبة لجريمة افشاء الاسرار من تجريم افشاء من غير الاحوال التى يلزم فيها القانون أو يرخس بافشاء بعض الاسرار كما سنرى فيما بعد. ومن قبيل ذلك أيضاً ما نص عليه فى المادة ٣٠٤ ع من أنه لا يحكم بعقاب القذف وعلى من أخير بالصلق وعدم سره القصد الحكام القضائيين أو الاداريين بأمر مستوجب لعقوبة فاعله».

وهذه النصوص تقرر كما هو واضح لباحة القذف وافشاء الاسرار، اذا كان كلا منهما استعمالاً لحق التبليغ عن الجرائم والمخالفات الادارية، أو تنفيذاً للالتزام أو واجب قانونى بالتبليغ عنها. وعلة هذه الاباحة تكمن فيما يحققه هذا التبليغ من

(١) نقض ٨ تولى ١٩٤٨، مجموعة القواعد، ج ٧، رقم ٦٨٢، ص ٦٤٤ وراجع المواد ٢٥ و ٢٦ من قانون الاجراءات الجنائية، ٨٤ و ٩٨ من قانون العقوبات.



مصلحة للمجتمع، قدر المشرع أنها تعلق على مصلحة صاحب السر في كتمانها أو بصفة عامة على مصلحة الشخص في حماية شرفه واعتباره.

وحق التبليغ عن الجرائم والمخالفات الادارية لا يبيح القذف الا اذا توافرت شروط معينة، نصت عليها المادة ٣٠٤ من قانون العقوبات وهي:

١- أن يكون التبليغ عن واقعة تعد جريمة جنائية أو مخالفة ادارية. واذا كانت الواقعة المبلغ عنها جريمة جنائية، فينبغى أن تكون من الجرائم التي يجوز للنيابة العامة رفع الدعوى الجنائية عنها بغير شكوى أو اذن أو طلب، كما يستفاد من نصوص المواد ٢٥، ٢٦ من قانون الاجراءات الجنائية. وعلى ذلك فاذا كانت الجريمة المبلغ بها عا لا يجوز رفع الدعوى الجنائية الناشئة عنها الا بناء على شكوى أو طلب، كجريمة زنا أو جريمة سرقة بين الأصول والفروع، فلا يستفيد المبلغ من الاباحة.

٢- أن يكون التبليغ الى أحد الحكام القضائيين أو الاداريين، أى الى جهة مختصة بتلقى البلاغات عن الجرائم الجنائية والمخالفات والادارية واتخاذ الاجراءات الناشئة عنها، كأعضاء النيابة العامة والادارية ورجال الشرطة ورؤساء المصالح والادارات.

٣- أن تكون الواقعة المبلغ عنها صحيحة، وهذا ما يستفاد من اشتراط المشرع أن يكون الاخبار «بالصدق». فاذا لم تكن الواقعة صحيحة في ذاتها، فيلزم في الأقل للاستفادة من الاباحة أن يكون المبلغ معتقداً صحة هذه الواقعة وأن يكون اعتقاده هذا مبنياً على أسباب معقولة تبرره تطبيقاً لنظرية القلط في الاباحة. وتبرير هذا الحكم انه لو اشترط المشرع للاستفادة من سبب الاباحة أن تكون الواقعة صحيحة في ذاتها، لأحجم الشخص عن التبليغ عن الجريمة أن لم

يكن واثقاً من صحة بلاغه. وفي ذلك تقول محكمة النقض «أن الشارع لا يمكن أن يكون قد قصد منع التبليغ مالم يكن المبلغ واثقاً من صحة البلاغ بناءً على أدلة لديه، إذ ذلك لو كان من قصده لكان من شأنه الاضرار بالمصلحة العامة أي اضرار (١)».

٤- أن يكون المبلغ حسن النية، أي مستهدفاً ببلاغه تحقيق المصلحة العامة وليس مجرد التشهير والانتقام عن يبلغ ضده، ويستفاد هنا الشرط من تطلب المشرع أن يكون الاخبار بالصدق «وعدم سوء القصد».

ويشور التساؤل عما إذا كان المشرع يتطلب اجتماع شرط صحة الواقعة مع شروط حسن النية بالمعنى المشار إليه، أم أنه يكفي بأحدهما فقط لتوافر سبب الإيذاء. ويبدو من ظاهر نص المادة ٣٠٤ ع أن المبلغ لا يستفيد من الإباحة إلا إذا كان اخباره عن الجريمة أو المخالفة الإدارية «بالصدق وعدم سوء القصد»، أي كما رأينا أن تكون الواقعة المبلغ عنها صحيحة، وأن يكون المبلغ حسن النية. ولكن الراجح أن أحد الشرطين يفنى عن الآخر (٢)، فيكفي للاستفادة من إباحة التبليغ أن تكون الواقعة صحيحة، ولو كان المبلغ سي النية يستهدف ببلاغه مجرد التشهير والانتقام من المبلغ ضده. إذ ببلاغه هذا تتكشف للسلطات العامة الجريمة أو المخالفة الإدارية. كذلك يستفيد من الإباحة المبلغ حسن النية لو ثبت بعد ذلك كذب بلاغه، إذ أنه كان حسن النية غير عالم بكذب البلاغ ولم يقصد من بلاغه سوء إساءة خفية للمجتمع.

### ثانياً: واجب أداء الشهادة:

قد يكون الاخبار بأمر مستوجب لعقوبة فاعله أثماً. أداء الشخص لواجب

(١) نقض ٨ يناير ١٩٤٥، مجموعة القواعد، ج ٦، رقم ٤٤٨، ص ٥٨١.

(٢) د. محمود مصطفى، رقم ٣٤٢، ص ٣٠٤، استأذن الدكتور وميسر بهنام، ص ٢٦١، د.

محمود نجيب حسنى، رقم ٦١، ص ٦١٢

الشهادة أمام سلطات التحقيق أو المحاكمة إذا ما دعى الى ذلك. فإذا كان موضوع الشهادة اسناد واقعة توجب عقاب من أسندت اليه أو احتقاره فليس في اسنادها جريمة قذف. لأن أداء الشهادة التزام قانوني يعاقب الشارع على عدم الوفاء به، لما للشهادة من أهمية خاصة بين وسائل الإثبات، ولا يتصور أن يرتكب الشاهد جريمة في اطاعته أمر القانون الذي يوجب عليه أداء الشهادة<sup>(١)</sup>.

ولكن يشترط للاستفادة من الإباحة في هذه الحالة أن تثبت للشخص صفة الشاهد، بأن يكون قد كلف بأداء الشهادة من سلطة قللك قانوناً التكليف بذلك كسلطة التحقيق أو سلطة المحاكمة، سواء كانت جنائية أو مدنية أو إدارية. كما يشترط للاستفادة من الإباحة أن يلتزم الشاهد حدود الدعوى والوقائع التي كلف بالشهادة في شأنها، فلا يخرج بشهادته عن موضوع الدعوى أو عن الوقائع التي طلب منه أداء الشهادة بصدها. وتقدير توافر هذا الشرط أو تخلفه من اختصاص محكمة الموضوع<sup>(٢)</sup>. فإذا خرج الشاهد عن موضوع الدعوى، فلا يستفيد من الإباحة إذا انطوت أقواله على اسناد وقائع تعد قذفاً، إلا إذا كان حسن النية يعتقد أن ما يستند من وقائع يدخل في موضوع الدعوى، ولم يكن يستهدف باستنادها سوى معاونته القاضى في محاولة الوصول الى الحقيقة.

---

(١) وليس الأمر كذلك فيما يتعلق بجريمة انشاء أسرار المهنة، إذا لا يمر واجب أداء الشهادة أمام القضاء. جريمة الانشاء كقاعدة عامة، فقد قدر المشرع أن في الحفاظ على الأسرار مصلحة اجتماعية تملر على تلك التي تتحقق بأداء الشاهد للشهادة، فزهد من التفصيل في هذا الموضوع راجع رسالتنا بالفرنسية ودر المهنة والشهادة أمام القضاء. المجتاتى،، يراتيه ١٩٧٩، ص ٢٠١ وما بعدها.

(٢) تقضى ٤ مارس ١٩٤٠، مجموعة القواعد، ح ٥٤، رقم ٧١، ص ١٧٢، وفيه قررت محكمة التقضى أن محكمة الموضوع لا تخطئ إذا قررت أنه لا يخرج عن موضوع الدعوى قول الشاهد في دعوى نفقة أن الدعوى عليه عنده نفقة وأنه يقرض منها بالرها الفاقش.

## المطلب الثالث

### حق الدفاع أمام المحاكم

نصت المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات على أنه «لا تسرى أحكام المواد ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٦، ٣٠٨ على ما يستند أحد الخصام بحصنه في الدفاع الشفوي أو الكتابي أمام المحاكم فإن ذلك لا يترتب عليه إلا المقاضاة المدنية أو المحاكمة التأديبية». والحكم الذي جاءت به هذه المادة يقتضيه إطلاق حرية الدفاع أمام المحاكم، باعتبارها من المبادئ الأساسية التي تكفلها الدساتير للمتقاضين ضماناً لعادلة المحاكمة. فمن الواضح أن حق الفرد في الدفاع لن تكون له جنوى إذا كان المتقاضى سيحجم عن ممارسته خشية أن يتعرض للمسئولية، لأن ما يستند الى خصمه من وقائع يحقق جريمة قذف أو سب أو بلاغ كاذب<sup>(١)</sup>.

ويلزم لابهة القذف الذي تقتضيه ضرورات الدفاع أمام المحاكم أن تتوافر عدة شروط، يستخلص بعضها من النص السالف ذكره والبعض الآخر من طبيعة حق الدفاع باعتباره تطبيقاً من تطبيقات استعمال الحق كسبب للاباحة، هذه الشروط هي:

١- أن تكون الواقعة الموجهة للعقاب أو الاحتقار قد أسندت من خصم الى خصم آخر في الدعوى. وتبرير هذا الشرط الذي تستلزمه صراحة المادة ٣٠٩ ع أن حق الدفاع لا يتقرر الا لمن كان خصماً في الدعوى، فلا يستفيد من الاباحة غير من كانت له صفة الخصم، وفيما يتعلق بالأمور المستندة الى خصمه في الدعوى. ويعد من الخصوم في الدعوى وبالتالي تباح عبارات القذف أو السب المستندة اليهم كل من المدعى عليه والنهاية العامة والمدعى بالحقوق المدنية والمسئول مدنياً. كما يعد في حكم الخصوم المحامون عنهم أو الأقارب الذين

---

(١) يسرى حكم المادة ٣٠٩ ع على جرمي السب والبلاغ الكاذب، كما يستفاد من اشارة تلك المادة الى المواد ٣٠٤ و ٣٠٦.

أذن لهم بالدفاع عنهم. ولكن لا يستفيد من الإباحة الخصم الذي يوجه عبارات  
التلف أو السب إلى غير من كان خصماً في الدعوى كالشاهد أو الجهرير أو  
القاضي.

٢- أن يكون استناد الواقعة الموجبة للعقاب أو الاحتقار قد صدر من الخصم أثناء  
دفاعه الشفوي أو الكتابي أمام المحاكم. وعلى ذلك لا يدخل في نطاق الإباحة  
ما يستند إليه الخصم إلى خصمه في خارج ساحة القضاء، كما إذا نشر مقالاً في  
أحدى الجرائد ضمنه وقائع التلف، ويدخل في مدلول الدفاع الشفوي أو  
الكتابي الأقوال التي يذيعها الخصم أو من ينوبون عنهم أثناء المرافعات  
الشفوية والذكرات التي يقدمونها إلى المحكمة، كما يشمل ما يصدر عن  
الخصم أثناء التحقيق الابتدائي أو ما يسجله في عريضة الدعوى. ويشمل  
تعبير المحاكم الولد في المادة ٣٠٩ ع جميع المحاكم سواء كانت جنائية أو  
مدنية أو تجارية أو إدارية أو محاكم الأحوال الشخصية، كما أنه يشمل المحاكم  
الاستئنائية والتأديبية وسلطات التحقيق كالنيابة العامة وقاضي التحقيق (١).

٣- أن يكون استناد الواقعة من مستلزمات حق الدفاع، ويعتبر الاستناد كذلك إذا  
كان ضرورياً لتأييد حق الخصم أو تدعيم وجهة نظره أو تفنيده حجج خصمه.  
فإذا كانت الوقائع التي أسندها الخصم متجاوزة لضرورات حقه في الدفاع، فلا  
يباح له ذلك وتحقق مسئوليته عن جريمة التلف. وتقدير ما إذا كانت الوقائع

---

(١) ويشطري هذا الحق أيضاً ما يصدر عن الشخص من عبارات في محاضر الشرطة أثناء مرحلة  
جمع الاستدلالات. وفي ذلك تقول محكمة النقض أن حكم المادة ٣٠٩ ع تطبيق لبدأ عام  
هو حرية الدفاع بالقدر الذي يستلزمه سرهانه على العبارات التي تصدر سواء أمام المحاكم  
أو سلطات التحقيق أو في محاضر الشرطة، راجع نقض ٦ أكتوبر ١٩٦٩، مجموعة  
النقض، السنة ٢٠، رقم ١٩٧، ص ١٤٠.

التي أسندها الخصم من مستلزمات الدفاع أم أنها ليست كذلك متروك لتقدير قاضي الموضوع، الذي يسترشد بفحوى العبارات التي صدرت عن المدافع والفرض الذي قصد منها<sup>(١)</sup>.

٤- أن تكون الوقائع التي يسندها الخصم الى خصمه في الدعوى صحيحة أو في الأقل أن يكون الخصم حسن النية معتقداً صحتها اذا كان اعتقاده هذا مبنياً على أسباب معقولة تبرره.

---

(١) فلذا نسب شخص الى آخر في محضر تحقيق من أجل مشاجرة بينهما أنه سب الحكومة وزيورها وعمدة البلد كان هذا خارجاً عن نطاق الدفاع، راجع تلغز ٣ نوفمبر ١٩٤١، مجموعة القواعد، ج ٥، رقم ٢٩٤، ص ٥٦٥؛ ٢٣ أبريل ١٩٤٥، مجموعة القواعد، ج ٦، رقم ٥٥٩، ص ٧-٢.

## الفصل الثانى

### السب

عرف المشرع السب وعاقب عليه فى المادة ٣٠٦ من قانون العقوبات. وهذه المادة تتناول حالة السب العلنى، أما السب غير العلنى فقد نص عليه المشرع فى المادة ٣٧٨ من قانون العقوبات. وتدرس نوعى السب فى مبحثين متتاليين:

### المبحث الأول

#### السب العلنى

نصت المادة ٣٠٦ ع على تعريف السب وحددت عقوبة السب العلنى فى صورته البسيطة، كما أن هناك حالات يباح فيها السب العلنى كما هى الحال بالنسبة للقلذف. أما عن تعريف السب فقد نصت عليه المادة ٣٠٦ ع بقولها «كل سب لا يشتمل على استناد واقعة معينة بل يتضمن باى وجه من الوجوه خدشاً للشرف أو الاعتبار يعاقب عليه فى الأحوال المبينة بالمادة ١٧١ بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تزيد على مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين».

يبين النص السابق أركان السب العلنى ويحدد عقوبته، كما بينت نصوص أخرى أسباب الإحالة فى السب.

### المطلب الأول

#### أركان السب العلنى

للسب العلنى ركن مادى حدده المادة ٣٠٦ ع. وركن معنوى يتمثل فى القصد الجنائى.

## أولاً: الركن المادى:

الركن المادى للسب العلتى حدده المادة ٣٠٦ ع بأنه اسناد علتى لأمر من شأنها خدش الشرف أو الاعتبار بأى وجه من الوجوه. وعلى ذلك تتضمن دراسة الركن المادى فى السب العلتى تحديد موضوع الاسناد وسبلته.

### ١- موضوع الاسناد فى السب:

موضوع الاسناد فى السب هو كما رأينا أهم ما يميز جريمة السب عن جريمة القذف. فالقذف جريمة لا تتحقق الا بإسناد واقعة محددة الى المجنى عليه، بينما لا يلزم لقيام جريمة السب اسناد واقعة محددة، بل تقوم الجريمة بإسناد كل ما يتضمن خدشاً لشرف المجنى عليه أو اعتباره بأى وجه من الوجوه.

فخدش الشرف أو الاعتبار قد يكون بإسناد عيب معين أو نقیصة من النقائص. ويستوى أن يكون هذا العيب أخلاقياً كالقول عن شخص أنه لص أو مزدور أو عريء أو فاسق،<sup>(١)</sup> أو عيباً بدنياً كالقول عن شخص أنه تبيح الوجه أو عاجز جنسياً أو أبرص أو مريض بالايذ أو بهيمه من الأمراض المنفرة.

وقد يكون خدش الشرف أو الاعتبار بإسناد عيب غير معين، كالقول عن شخص أنه منحل الخلق أو أنه يسعى فى الأرض فساداً أو أنه لا يرجى منه نفع ولا يعتمد عليه. ولكن قد يتحقق خدش الشرف أو الاعتبار بغير اسناد عيب ما، معينا كان هذا العيب أو غير معين، فبتركيب سبها من يقول عن آخر أنه خنزير أو

---

(١) فيعتبر سبها مشتقاً على اسناد عيب معين فيه خدش للناموس والاعتبار قول المتهم للمجنى عليه «ما علمه الناس»، أو قوله «إن أعماله أشد من أعمال اللصوص»، راجع نقض ٢٥ يناير ١٩٣٢، مجرعة القواعد، ج ٢، رقم ٣٢٤، ص ٤٤٢.



كلب أو ابن كلب<sup>(١)</sup>.

وقد يكون خدش الشرف أو الاعتبار بالدعاء على الغير بالموت أو بالسقوط أو بتمنى الشر له فى أى صورة من صورته. وتطبيقاً لذلك قضت محكمة النقض بأن عبارة «فليستقط المدير، فليمت المدير» تعتبر سباً خادشاً للناموس والاعتبار<sup>(٢)</sup>.

ويعتبر خدشاً للشرف والاعتبار اقتفاء أثر السيدات فى الطرق العامة وتوجيه عبارات القزل اليهن، سواء كان ذلك متضمناً مدحاً لهن أو حثاً على سلوكه مغل بالحياء. وتطبيقاً لذلك قضت المحكمة النقض بأنه يعتبر علنياً قول المتهم لسيدتين بمعتبهما «تعرفوا انكم طراف تحبوا نروح أى سينما»<sup>(٣)</sup>.

ويتحقق الاستناد فى السب كما فى القذف، سواء نسب المتهم الامور المخادشة لشرف واعتبار المجنى عليه على سبيل القطع والتأكيد أو على سبيل الظن والاحتمال، متى كان من شأن العبارات المستعملة أن تلقى فى اذهان الناس ظناً أو احتمالاً بصحة الامور المنسوبة للمجنى عليه. ويستوى أيضاً أن يكون الأسلوب المستعمل فى السب صريحاً أو ضمنياً كالقول عن شخص انه طويل اليد اذا كان المتهم يقصد من ذلك أنه لص.

---

(١) من ذلك ما قضى به من أنه يعتبر سباً قول المتهم للمجنى عليه «اطلع بره يا كلب»، فمغل هذه العبارة المخادشة للناموس والاعتبار تعتبر سباً ولو أن السب غير مشتمل على استناد عيب معين، نقض ١٤ مارس ١٩٣٢، مجموعة القواعد، ج ٢، رقم ٣٣٦، ص ٤٨٢، راجع أيضاً نقض ١٤ نوفمبر ١٩٣٢، مجموعة القواعد، ج ٢، رقم ١٨، ص ١٦. وقد عرفت محكمة النقض فى أحد احكامها السب بقولها أن المراد به فى أصل اللفظة «الشتيم سواء باطلاق اللفظ الصريح الدال عليه أو باستعمال المعانى التى ترمى اليه، وهو المعنى المحفوظ فى اصطلاح القانون الذى اعتبر السب كل إصاقي لميب أو تهيب يحط من قدر الشخص نفسه أو يخذل سمعته لدى غيره»، نقض ٦ أكتوبر ١٩٦٩، مجموعة النقض، السنة ٢٠، رقم ١٩٧، ص ١٠١٤.

(٢) نقض ٦ مايو ١٩١١، المجموعة الرسمية، السنة ١٢، رقم ١٠٥، ٢١٢.

(٣) نقض ١٦ يونيو ١٩٥٣، مجموعة النقض، السنة الرابعة، رقم ٣٥٥، ص ٩٩٦، انظر أيضاً نقض ٢٦ فبراير ١٩٤٠، مجموعة القواعد، ج ٥، رقم ٦٨، ص ١١٦.

وكما في القذف، لا تقوم جريمة السب الا اذا أمكن تحديد شخص المجنى عليه تحديداً كافياً. ونحيل فيما يتعلق بتحديد شخص المجنى عليه في السب الى الأحكام الخاصة بجريمة القذف والتي سبق دراستها.

ويجب أن يتضمن الحكم الصادر بالادانة ذكر الإلفاظ المستعملة في السب حتى يمكن لمحكمة النقض مراقبة تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم، فلا يقتنى عن ذكر هذه الالفاظ الاحالة على ما ورد في عرضة المدعى المدني أو في محضر الشكوى الادارية. وقد استقر على ذلك قضاء محكمة النقض (١).

## ٢- وسيلة الاستناد في السب: طريقة من طرق العلانية:

علانية الاستناد عنصر في الركن المادى للسب العلنى. وهذا العنصر هو الذى يميز جنحة السب العلنى عن مخالفة السب غير العلنى المنصوص عليها في المادة ٣٧٨ من قانون العقوبات.

ويكون الاستناد في السب علنياً اذا تم بواسطة احدى طرق العلانية التى نص عليها القانون. وليبيان هذه الطرق أحالت المادة ٣٠٦ ع التى عرفت السب على المادة ١٧١ ع وهو نفس النص الذى أحالت عليه المادة ٣٠٢ ع فى تعريفها للقذف. وقد أورد نص المادة ١٧١ - كما رأينا - على سبيل المثال لا الحصر ثلاث من طرق العلانية هي: علانية القول أو الصياح، علانية الفعل أو الايما، وعلانية الكتابة وما يلحق بها.

ولما كان عنصر العلانية في الركن المادى للسب هو ذاته في الركن المادى للقذف، حيث لا تختص العلانية في جريمة السب العلنى بأحكام متميزة عن تلك التى سبق لنا دراستها في القذف، فإننا نحيل الى ما سبق تفصيله خاصاً بطرق

(١) راجع نقض ٢٣ ابريل ١٩٧٢، مجموعة النقض، السنة ٢٢، رقم ١٢٤، ص ٦٠٠، ٨ مايو ١٩٧٢، مجموعة النقض، السنة ٢٢، رقم ١٥٠، ص ٦٦٥.

العلائية التى نصت عليها المادة ١٧١ ع<sup>(١)</sup>. ونشير فقط الى أن المشرع نص على عقاب السب الذى يقع بطريق التليفون بنقض عقوبة السب العلنى المنصوص عليها فى المادة ٣٠٦ ع وذلك رغم انتفاء العلائية. وهذا الحكم قرره الفقرة الثانية من المادة ٣٠٨ مكرراً من قانون العقوبات المضافة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٥.

### ثانياً: الركن المعنوى:

جريمة السب عمدية، لذلك لابد لقيامها من توافر القصد الجنائى. والقصد المتطلب لقيام هذه الجريمة هو القصد الجنائى العام، حيث لا يتطلب القانون لقيامها قصداً جنائياً خاصاً.

وتتوافر القصد الجنائى العام فى جريمة السب العلنى متى علم الجانى بمدلول الألفاظ التى استعملها وبأنها تخدش شرف واعتبار المجنى عليه. وهذا العلم يفترض اذا كانت العبارات التى استعملها الجانى شائنة ومقلعة لمبادئه، ففى هذه الحالة يستفاد القصد الجنائى من ذات اللفاظ السب، ولا تلتزم المحكمة بأن تتحدث صراحة واستقلالاً عن هذا القصد<sup>(٢)</sup>. لكن افتراض العلم بدلالة اللفاظ السب لا ينفى حق المتهم فى دحض هذا الافتراض بأن يثبت أنه كان يجهل تلك الدلالة.

ولابد لتوافر القصد الجنائى أن يعلم الجانى بعلائية عبارات السب، وأن ينصرف قصده الى اذاعة عبارات السب، بمعنى أن تتوافر لدى الجانى ارادة العلائية أى أن تتجه ارادته الى نشر اللفاظ السب التى تخدش شرف المجنى عليه واعتباره بطريقة من طرق العلائية التى سبقت لنا دراستها فى القلم.

---

(١) ويتعين على المحكمة أن توضح فى حكم الادانة علائية عبارات السب والعناصر التى استخلصت منها توافر تلك العلائية.

(٢) تنقض ١٥ يناير ١٩٤٥، مجموعة القواعد، ج ٦، رقم ٤٦٣، ص ٦٠٨، ٩ يناير ١٩٥٠، مجموعة النقض، السنة الأولى، رقم ٧٨، ص ٢٤٠، ٢٤ مايو ١٩٧٦، مجموعة النقض، السنة ٢٧، رقم ١٢٠، ص ٥٤٢. أما اذا كانت عبارات السب غير شائنة لمبادئه فتلتزم المحكمة أن تثبت فى حكم الادانة توافر القصد الجنائى لدى المتهم.

وإذا توافر القصد الجنائي بعنصره من علم وإرادة، فلا عبرة بالبواث على السب ولو كانت نهيلة في ذاتها. وبناء على ذلك لا يقبل من المتهم أن يدفع مسئوليته عن السب العلني بالادعاء بأنه نطق باللفظ السب بعد أن استفزه المجنى عليه، فلاستفزاز ليس إلا. باعياً لم يعتد به المشرع إلا في مخالفة السب شهر العلني كما سئرى. كذلك لا يقبل من المتهم الدفع بأنه كان يهدف من السب إلى تحقيق مصلحة عامة، فيسأل عن السب بصرف النظر عن البواث التي دفعته إليه<sup>(١)</sup>.

## المطلب الثاني

### عقوبة السب العلني

حددت المادة ٣٠٦ عقوبة السب العلني في صورته البسيطة، كما حددت المواد ١٨٥، ٣٠٦ مكرراً (ب)، ٣٠٧ و ٣٠٨ من قانون العقوبات عقوبة السب العلني المقترن بظروف مشددة.

#### أولاً: عقوبة السب العلني البسيط:

نصت على هذه العقوبة المادة ٣٠٦ ع، وهي الحبس مدة لا تتجاوز سنة وغرامة لا تزيد على مائتي جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين. ونلاحظ أن عقوبة السب العلني في صورته البسيطة أخف من عقوبة القذف، فقد قدر المشرع أن السب، وهو لا يشتمل على استناد واقعة محددة، أقل خطراً على شرف المجنى عليه

---

(١) وهذا الحكم قلبي القواعد العامة التي تقتضي بأن الباحث لا أثر له في قيام الجريمة، وطبقته محكمة النقض في شأن القذف والسب في أحكام عديدة، راجع على سبيل المثال نقض ١١ مارس ١٩٤٧، مجموعة القواعد، ج ٧، رقم ٣٢٦، ص ٣١١، ٢٤ مايو ١٩٧٦ المشار إليه في الهامش السابق. وقد قضت محكمة النقض بأن السب سب دائماً لا يخرج عن هذا الوصف أي شيء ولو كان الباحث عليه إظهار الاستياء من أمر مكرره، نقض ٧ فبراير ١٩٢٩، مجموعة القواعد، ج ١، رقم ١٥٥، ص ١٦٣.

وأعتباره من القذف، الذى يتضمن نسبة واقعة محددة عما يجعل تصديق الجمهور لها أقرب الى الاحمال<sup>(١)</sup>.

وكما فى القذف، نجد أن المشرع قد ترك للقاضى سلطة تقديرية واسعة فى تحديد العقوبة الملائمة، مسترشداً فى ذلك بكافة الاعتبارات والظروف السابقة لنشاط الجانى أو المعاصرة له أو اللاحقة عليه.

ولا عقاب على الشروع فى السب العلنى، إذ هو جثة لا يعاقب على الشروع فيها الا بمص خاص، ولم يرد نص فى القانون يعاقب على الشروع فى هذه الجريمة.

وجرعة السب العلنى من المراتم التى يتوقف رفع الدعوى الجنائية عنها على شكوى المجنى عليه أو وكيله الخاص، وفقاً لنص المادة الثالثة من قانون الاجراءات الجنائية.

### ثانياً: عقوبة السب العلنى الملتصق بظروف مشددة:

نص المشرع على عدة ظروف تشدد عقوبة السب العلنى، هى ذات الظروف التى تشدد عقوبة القذف، فمنها ما يرجع الى صفة المجنى عليه، ومنها ما يرجع الى الوسيلة المستعملة فى السب، ومنها ما يرجع الى موضوع السب.

#### ١- تشديد عقوبة السب بالنظر الى صفة المجنى عليه:

شدد المشرع عقوبة السب إذا كان المجنى عليه موظفاً عاماً أو من حكمه، أو كان من عمال النقل العام.

#### أ- تشديد عقوبة السب الواقع ضد الموظف العام أو من حكمه:

نصت على هذا التشديد المادة ١٨٥ من قانون العقوبات، بقولها «يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن عشرين جنهما ولا تزيد على

---

(١) وأدانة المتهم بجريمة السب والقذف توجب توقيع عقوبة الجريمة الأخيرة باعتبارها العقوبة الأشد عملاً بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات، راجع تقضى أول يناير ١٩٧٣، مجموعة النقض، السنة ٢٤، رقم ٤، ص ١٦.

خمسائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من سب موظفاً عاماً أو شخصاً ذا صفة نيابية عامة أو مكلفاً بخدمة عامة بسبب أداء الوظيفة أو النياحة أو الخدمة العامة». ويتمثل التشديد هنا فى وضع حد أدنى لعقوبة الغرامة بدلا من حدا الأدنى العام وكذلك رفع الحد الأقصى لعقوبة الغرامة. ونحيل فيما يتعلق بعلة هذا التشديد وشروطه الى ما سبق أن قلناه فى القلف.

### ب- تشديد عقوبة السب الواقع ضد عمال النقل العام:

نصت على هذا التشديد المادة ٣٠٦ مكرراً (ب)، ويتمثل التشديد المنصوص عليه فى هذه المادة فى وضع حد أدنى لعقوبة الحبس هو خمسة عشر يوماً وحد أدنى لعقوبة الغرامة هو عشرة جنيهات، اذا كان المجنى عليه فى السب موظفاً أو عاملاً بالسكك الحديدية أو غيرها من وسائل النقل العام، ووقع عليه الاعتداء وقت أداء عمله أثناء سير وسيلة النقل أو توقفها بالمحطات على التفصيل السابق عند دراسة القلف.

### ٢- تشديد عقوبة السب بالنظر الى وسيلة الاستناد:

نصت على هذا التشديد المادة ٣٠٧ ج. ويتمثل التشديد المنصوص عليه فى مضاعفة الحددين الأدنى والأقصى للغرامة المقررة لجريمة السب العلنى، ووضع حد أدنى للغرامة المنصوص عليها فى المادة ٣٠٦ ج هو عشرون جنيهاً، اذا وقعت جريمة السب بطريق النشر فى احدى الجرائد أو المطبوعات.

### ٣- تشديد عقوبة السب بالنظر الى موضوع الاستناد:

نصت على هذا التشديد المادة ٣٠٨ ج. ويتخذ التشديد المنصوص عليه فى هذه المادة صورة الزام القاضى بالحكم بالحبس والغرامة معاً، اذا تضمن السب طعنًا فى عرض الأفراد أو خشنًا لسمعة العائلات. فاذا ارتكب هذا السب عن طريق النشر فى احدى الجرائد أو المطبوعات، كانت العقوبة الحبس والغرامة معاً، ولكن بعد

مضاعفة الحد الأقصى للغرامة وبشرط ألا تقل مدة الحبس عن ستة شهور وألا يقل مبلغ الغرامة عن نصف حدها الأقصى.

## المطلب الثالث

### السب المباح

لا تسرى كل أسباب الإهانة الخاصة بالثقل على جريمة السب. فبعض أسباب الإهانة التي نص عليها المشرع في الثقل لا تسرى على السب لأنه لا يتضمن استناد وقائع محددة بهم المجتمع للكشف عنها. فلا يباح السب استعمالاً لحق التبليغ عن الجرائم والمخالفات الإدارية، ولا يباح السب الذي يتضمن طعناً في أعمال ذوي الصلة العمومية، إلا إذا كان مرتبطاً بجريمة ثقل ضد الموظف العام أو من في حكمه. وقد نصت على هذا الحكم المادة ١٨٥ من قانون العقوبات، بعد أن حددت عقوبة السب الموجه ضد ذوي الصلة العمومية، إذ قررت «وذلك مع عدم الإخلال بتطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٠٢ إذا وجد ارتباط بين السب وجريمة ثقل ارتكبتها ذات المتهم ضد نفس من وقعت عليه جريمة السب».

وواضح من هذا النص أن المشرع لا يبيح سب الموظف العام في ذاته، وإنما يبيح السب الذي يستلزمه إيضاح وقائع الثقل الموجه إلى ذوي الصلة العمومية، أي أن إهانة السب في هذه الحالة ضرورة تقتضيها إهانة الثقل. فقد راعى المشرع أن توضح وقائع الثقل الموجه إلى الموظف العام أو من في حكمه قد يستلزم استعمال الفاظ تنطوي على استناد بعض الأمور التي تدخل في نطاق السب. لذلك أباح المشرع في هذه الحالة السب الموجه إلى موظف عام أو إلى شخص ذي صلة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة، متى وجد الارتباط بين هذا السب وبين جريمة ثقل ارتكبتها ذات المتهم ضد نفس من وقعت عليه جريمة السب.

ويشترط لابطاحة السب في الفرض المنصوص عليه في المادة ١٨٥ ع أن يرتكب المتهم بالسب جريمة قذف، وأن يتحد المجنى عليه في الجريمتين، وأن تتوافر شروط الابطاحة التي تنص عليها الفقرة الثانية من المادة ٣٠٢ ع، وهي توجيه القذف الى موظف عام أو من حكمه، وكون وقائع القذف متعلقة بأعمال الوظيفة، بالإضافة الى توافر حسن النية لدى القاذف وإثباته صحة وقائع القذف.

وأهم الشروط الواجب توافرها لابطاحة السب المنصوص عليه في المادة ١٨٥ ع، هو الشرط الخاص بوجود ارتباط بين السب والقذف بالمعنى الذي أشرنا اليه. وتقدير توافر هذا الارتباط أو عدم توافره مسألة يفصل فيها قاضى الموضوع.

ومن أسباب ابطاحة السب أيضاً الدفاع الشفوى أو الكتابى أمام المحاكم، فيباح السب الذى الذى يوجهه الخصم الى خصمه أثناء الدفاع الشفوى أو الكتابى أمام المحاكم، وينفس الشروط التى يباح بها القذف فى هذه الحالة، وذلك بصريح نص المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات، التى تقضى بعدم سرمان أحكام السب المنصوص عليه فى المادة ٣٠٦ ع على «ما يستند أحد الأخصام لخصمه فى الدفاع الشفوى أو الكتابى أمام المحاكم».

## المبحث الثانى

### السب غير العلنى

يفترق السب غير العلنى عن السب العلنى، كما هو واضح من تسميته، بانتفاء ركن العلانية فيه: فالعبرة فى التمييز بين نوعى السب هى، كما تقول محكمة النقض، بتوافر العلانية أو عدمها «فكل سب خادش للشرف والاعتبار يعتبر جنحة متى وقع علانية ولو لم يكن مشتتلا على اسناد عيب أو أمر معين،



وكل سب يقع في غير علانية فهو مخالفة وإن اشتمل على استناد عيب معين<sup>(١)</sup>.

وتنص على مخالفة السب غير العلني المادة ٣٧٨ / ٩ من قانون العقوبات التي تقرر أن «يعاقب بفرامة لا تتجاوز خمسين جنهما .. من ابتدر اتسانا بسب غير علني». وواضح من هذا النص أن السب غير العلني تنتفي فيه العلانية، بينما يتطلب المشرع لقيامه توافر ركن آخر لم يتطلبه في السب العلني وهو ركن الابتدار بالسب.

وفيما عدا هذا الاختلاف، يشترك السب غير العلني في أغلب أركانه مع السب العلني. فالركن المادي للسب غير العلني يتحقق كما في السب العلني بتوجيه عبارات لا تتضمن وقائع محددة، ويكون من شأنها خدش شرف المجنى عليه واعتباره، سواء كان ذلك بنسبة عيب معين أو عيب غير معين أو بالدعاء على الغير بالموت أو الخراب أو بتوجيه عبارات الفزل إلى النساء. والركن المعنوي للسب غير العلني يتخذ صوة القصد الجنائي العام، الذي يجب لتوافره علم الجاني ببدلول الفاظ السب التي يوجهها إلى المجنى عليه، واتجاه ارادته إلى ما يترتب على توجيه هذه الالفاظ من مساس بشرف المجنى عليه أو اعتباره.

لكن المشرع تطلب في السب غير العلني ركنًا لم يتطلبه في السب العلني وهو ركن الابتدار بالسب. فلا جريمة إذا كان المتهم لم يبتدر المجنى عليه بالسب غير العلني. ويعنى الابتدار بالسب انتقاء الاستفزاز الصادر من المجنى عليه، أي أن يكون المتهم قد يادر إلى توجيه عبارات السب إلى المجنى عليه دون أن يكون هذا الأخير قد استفزه بتوجيه السب إليه أولاً. وعلى ذلك فالتانون يجعل من الاستفزاز

---

(١) نفاذ ٢٥ أكتوبر ١٩٣٧، مجموعة القواعد، ج ٤، رقم ١٠١، ص ٨٣.

حائلاً دون تحقق المسؤولية عن السب غير العلتى<sup>(١)</sup>.

لكن يشترط لى ينتج الاستفزاز أثره فى نفى المسؤولية عن السب غير العلتى توافر شرطين: الأول أن يكون الاستفزاز مباشراً، أى صادراً عن وقع عليه السب الى مرتكب جريمة السب غير العلتى. فإذا كان مرتكب السب غير من وجه اليه الاستفزاز، فلا تنتفى مسؤوليته عن السب غير العلتى، كذلك لا تنتفى المسؤولية عن السب غير العلتى اذا كان مرتكب السب قد استفز من شخص آخر غير ذلك الذى وجه اليه السب. فإذا سب زيد بكراً، ولكن عمرو صديق بكر أخذته الحمية، فرد على زيد بسب غير علتى، فلا تنتفى مسؤولية عمرو عن هذا السب، كذلك اذا سب زيد بكراً، فأنصرف بكر هائج النفس وفى طريق عودته تقابل مع خالد شقيق زيد فوجه اليه عبارات سب، فإن بكراً يسأل عن جريمة سب غير علتى لخالد، ولا يقبل منه الدفع بأن زيد شقيق المجنى عليه هو الذى استفزه على ذلك.

**والشرط الثانى** لى ينتج الاستفزاز أثره فى نفى المسؤولية عن السب غير العلتى، أن يرتكب السب تحت تأثير هذا الاستفزاز، ولا يعنى ذلك أن يكون السب قد صدر عقب الاستفزاز مباشرة، وإنما يعنى ألا تكون قد مضت بين الاستفزاز والسب فترة زمنية كافية تكون قد هدأت فيها ثورة مرتكب السب وزال أثر التهيج النفسى الذى خلقه لديه استفزاز المجنى عليه له<sup>(٢)</sup>. فان صدر السب غير العلتى بعد فترة طويلة يكون فيها الجانى قد استرد هدوءه وكبح جماح نفسه الهائجة، فان مسؤوليته عن هذا السب لا تنتفى، لأنه فى هذه الحالة يكون هو الذى ابتدر المجنى

---

(١) وفى ذلك تقول محكمة النقض أنه يشترط للعقاب على السب غير العلتى المنصوص عليه فى المادة ٣٩٤ ج (حالياً المادة ٣٧٨ ج) أن يكون مرتكب السب قد ابتدر المجنى عليه بالسب أى ألا يكون قد انجز الى السب رداً على سب موجه اليه، بما يعتبر معه الاستفزاز علواً مبرراً للسب فى هذه الحالة، واجع نقض ٧ أكتوبر ١٩٧٤، مجموعة النقض، السنة ٢٥، رقم ١٤٠، ص ٦٤٨.

(٢) راجع فيما تلم معنى الاستفزاز الذى يصلح لتخفيف عقاب القتل العمد فى حالة مفاجأة الزوج لزوجته متلبسة بالزنا.

عليه بالسب، وتقدر توافر هذا الشرط أو تخلفه من اختصاص قاضي الموضوع.

والسب غير العلني مخالفة بينما السب العلني جنحة. وقد حدد القانون عقوبة السب غير العلني في المادة ٣٧٨ من قانون العقوبات بالغرامة التي لا تتجاوز خمسين جنهما.

ونرى أن العقوبة المنصوص عليها في المادة ٣٧٨ ع تطبيق على من يعتد به غيره بقلوب غير علني، رغم أن هذه المادة لا تنص على عقاب القذف غير العلني. ودليلنا على ذلك أن كل قلب ينطوي دائماً على سب، وبالتالي فمن ينسب إلى شخص في غير علانية أنه سرق مالا معيناً، كان معنى ذلك أنه ينسب إليه بصفة عامة أنه لص مما ينطوي عليه وصف السب غير العلني، ويدخل في رأينا في نطاق المادة ٣٧٨ من قانون العقوبات<sup>(١)</sup>.

---

(١) رغم أن النص الخاص بعقاب السب غير العلني في القانون الفرنسي لا ينص على حكم القذف غير العلني، إلا أن القضاء الفرنسي جرى على تطبيق هذا النص على القذف غير العلني. راجع نقض جنائي فرنسي ٢٥ يناير ١٩٤٦، دالوز ١٩٤٦، ص ١٨٦، ٢٣ ديسمبر ١٩٥٩، مجموعة أحكام محكمة النقض الفرنسية، الغرفة الجنائية، رقم ٥٧٧. وتطبيقاً لذلك اعتبرت محكمة النقض الفرنسية أن الاستفزاز الذي ينشأ المسؤولية عن السب غير العلني ينتج نفس الأثر بالنسبة للقذف غير العلني، راجع نقض جنائي فرنسي ٩ يناير ١٩٧٩، مجموعة أحكام محكمة النقض الفرنسية، الغرفة الجنائية، رقم ٤٠. وانظر حكم النقض المصري في ٢٦ يونيو ١٩٥٦، مجموعة النقض، السنة السابعة، رقم ٢٤٥، ص ٨٩٤ وفيه اعتبرت المحكمة مخالفة سب غير علني إرسال التهم صوراً فوتوغرافية للمجنى عليه وشقيقته تظهره وزوجة المجنى عليه في أوضاع تنمى بوجود علاقة غير شرعية بينهما وذلك بطريقة سرية داخل مطايرف مغلقة.

## الفصل الثالث البلاغ الكاذب

تقديم :

نصت المادة ٣٠٤ من قانون العقوبات على أنه لا يحكم بعقاب القذف «على من أخطر بالصدق وعدم سوء القصد الحكام القضائيين أو الإداريين بأمر مستوجب لعقوبة فاعله» . هذا النص يقرر كما رأينا إبادة القذف إذا كان استعمالاً لحق التبليغ عن الجرائم والمخالفات الإدارية ، وتوافرت شروط هذه الإبادة ، وأنها أن تكون الواقعة المبلغ عنها صحيحة وأن يكون المبلغ حسن النية ، وهذا ما يستفاد من اشتراط المشرع لإبادة القذف أن يكون التبليغ «بالصدق وعدم سوء القصد» . ويستفاد من هذا أن التبليغ لا يكون حقاً للفرد إلا إذا كان عن واقعة صحيحة ، لما يحققه التبليغ في هذه الحالة من مصلحة للمجتمع .

أما التبليغ عن واقعة كاذبة ، فإنه يحقق جريمة البلاغ الكاذب التي نص عليها المشرع في المادة ٣٠٥ ج ، بعد أن بين أثر التبليغ بواقعة صحيحة في إبادة القذف . فبعد أن نصت المادة ٣٠٤ ج على عدم سريان عقاب القذف على من يبلغ بواقعة صحيحة ، أثبتت المادة ٣٠٥ ج ذلك بالنص على التبليغ بواقعة غير صحيحة ، الذي يعتبره القانون محققاً لجريمة البلاغ الكاذب بقولها «وأما من أخطر بأمر كاذب مع سوء القصد فيستحق العقوبة ولو لم يحصل منه اشاعة غير الاخبار المذكور ولم تقوم دعوى بها أخيراً» .

هذا النص كما نرى يقتصر نطاق جريمة البلاغ الكاذب على الحالات التي لا تتوافر فيها شروط إبادة التبليغ ، باعتباره حقاً للفرد أو واجباً عليه في بعض الأحوال . والمادة ٣٠٥ ج بصياغتها هذه تميل إلى المادة ٣٠٤ ج التي تقر سبب الإبادة ، ليس فقط فيما يتعلق بعقوبة القذف التي قررها المشرع للبلاغ الكاذب ، وإنما أيضاً فيما

يتعلق بأركان جريمة البلاغ الكاذب ، وهو ما يقتضى الجمع بين هاتين النشئين فى دراسة أحكام الجريمة ، التى تعرض لها بعد أن نرين أوجه الاختلاف بينهما وبين جريمة القذف .

### مقارنة بين جريمة القذف وجريمة البلاغ الكاذب :

إذا أردنا أن نعقد مقارنة بين البلاغ الكاذب والقذف ، نجد أن بينهما صلة لا تخفى مع ذلك أوجه الاختلاف الجوهرية بين هاتين الجريمةين . أما عن الصلة بينهما ، فهى قائمة فى ذهن المشرع الذى جمع بين الجريمةين فى باب واحد ولم يفصل بينهما باعتبار أن كلا منهما قتل اعتداء على شرف المجنى عليه واعتباره ، مغلباً بذلك الطابع الشخصى لجريمة البلاغ الكاذب على ما تلحقه من ضرر بالصالح العام <sup>(١)</sup> . كذلك سوى المشرع بين الجريمةين فى العقوبة ، ورغم ما تنطوى عليه جريمة البلاغ الكاذب ، بالإضافة إلى مساسها بشرف المجنى عليه واعتباره ، من أضرار بحسن سير مرفق القضاء ، وهو ما يعتبر فى تقديرنا أشد جسامة من الضرر الذى يلحق بشرف المجنى عليه واعتباره <sup>(٢)</sup> .

لكن هذه الصلة بين الجريمةين لا تخفى ما بينهما من فروق جوهرية نوجزها فيما يلى :

**أولاً :** أن جريمة البلاغ الكاذب لا تقوم إلا إذا كانت الواقعة المبلغ عنها غير صحيحة ، أما جريمة القذف فيستوى لقيامها أن تكون الوقائع التى يستند إليها الجانى

(١) استاذنا الدكتور روح عبيد ، جرائم الاعتداء على الأشخاص والأموال ، الطبعة السابعة ١٩٧٨ ، ص ٢٦١ .

(٢) بوقد راعى المشرع الفرنسى هذا التفارق بين القذف والبلاغ الكاذب فى تحديد العقوبة الخاصة بكل منهما . فبينما يعاقب على البلاغ الكاذب منذ قانون صادر فى ٨ أكتوبر ١٩٤٢ بالمحبس الذى لا يقل مدته عن ستة شهور ولا تزيد عن ٥ سنوات والغرامة التى لا تقل عن ٥٠٠ فرنك ولا تزيد عن ٢٠٠٠ فرنك مع جوائز نشر المحكم الصادر بالإدانة فى الصحف على نفقة المحكوم عليه (م ٣٧٣ عقوبات فرنسى) . يعاقب على القذف ضد الأفراد بالمحبس الذى لا يقل مدته عن خمسة أيام ولا تتجاوز ستة شهور والغرامة التى لا تقل عن ١٥٠ فرنك ولا تزيد على ٨٠٠ فرنك أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط (م ٣٢٢ ققرة أولى من قانون الصحافة الفرنسى) .

إلى المجنى عليه صحيحة أم كاذبة .

ثانياً : أن الواقعة المبلغ عنها ينبغي أن تكون موجبة لعقاب من تنسب إليه بمقوية جنائية أو تأديبية حتى تقوم جريمة البلاغ الكاذب ، أما في القذف فيستوى أن تكون الواقعة المسندة موجبة لعقاب من تسند إليه أو لمجره احتقاره عند أهل وطنه .

ثالثاً : جريمة البلاغ الكاذب لا تستلزم لقيامها توافر عنصر العلانية ، بينما تعتبر العلانية عنصراً في الركن المادي لجريمة القذف . وقد عبر الشارع عن عدم اشتراط العلانية في البلاغ الكاذب بقوله «ولو لم يحصل منه اشاعة غير الاخبار المذكورة» .

رابعاً : يلزم حتى تقوم جريمة البلاغ الكاذب أن يقدم البلاغ إلى أحد ممثلي السلطة القضائية أو الإدارية ، بينما يكفي في القذف أن يقوم الجاني باستناد الواقعة بواسطة إحدى طرق العلانية التي نص عليها القانون .

خامساً : أخيراً تختلف الجريعتان من حيث نوع القصد الجنائي ، فالقصد الجنائي في القذف يتخذ كما رأينا صورة القصد العام ، بينما يلزم في البلاغ الكاذب إلى جانب القصد العام توافر القصد الخاص ، الذي عبر عنه المشرع بعبارة «سوء القصد» ، وحددته محكمة النقض بأنه «قصد الاساءة إلى المجنى عليه» (١) .

ويترتب على تلك الفروق بين الجريعتين إمكان تصور قيام احدهما دون الأخرى . فمن الممكن أن تقوم بفعل المتهم جريمة القذف وجريمة البلاغ الكاذب في آن واحد إذا توافرت شروط هذه الجريمة الأخيرة وتوافرت للتبليغ صفة العلانية (٢) . لكن قد

---

(١) نقض ١١ يونيو ١٩٧٨ ، مجموعة النقض ، السنة ٢٩ ، رقم ١١٢ ، ص ٥٨٧ ، راجع أيضاً نقض ١١ أبريل ١٩٥٥ ، مجموعة النقض ، السنة السادسة رقم ٢٥٠ ، ص ٨٠٩ .  
(٢) د. محمود مصطفى ، رقم ٣٦٥ ، ص ٢٢٦ ، ٥٠ . ومسيس بهنام ، ص ٢٧٥ . وفي هذه الحالة إذا أدهانت المحكمة المتهم عن إحدى الجريعتين ، فلا تكون له مصلحة في الطعن في الحكم فيما يتعلق بالجريمة الأخرى لوحدة العقوبة بهنما ، راجع نقض ١١ يناير ١٩٧٩ ، مجموعة النقض ، السنة ٣٠ ، رقم ٩ ، ص ٦٠ ، ١٠ مايو ١٩٥٥ ، مجموعة النقض ، السنة السادسة ، رقم ٢٨٦ ، ص ٩٥٥ .

تقوم بالفعل إحدى الجريمتين دون الأخرى ، فقد تقوم جريمة القذف دون البلاغ الكاذب ، كما إذا أسند شخص إلى غيره بطريقة من طرق العلانية واقعة تستوجب احقاره عند أهل وطنه ، وعلى العكس من ذلك قد تقوم جريمة البلاغ الكاذب دون القذف إذا لم تتوافر للاستناد العلانية ، كمن يبلغ عن واقعة غير صحيحة تستوجب لو صحت عقاب من أسندت إليه .

### أركان جريمة البلاغ الكاذب :

على ضوء المادتين ٣٠٤ ، ٣٠٥ من قانون العقوبات ، يمكن تعريف البلاغ الكاذب بأنه اخبار أحد بمقتضى السلطة العامة عمداً ، بواقعة غير صحيحة ، تستوجب عقاب من أسندت إليه ، بنية الاضرار به .

من هذا التعريف يمكن أن تستخلص أركاناً ثلاثة لجريمة البلاغ الكاذب وهى :  
ركن مادي يتضمن فى الاخبار بواقعة كاذبة تستوجب عقاب من تسند إليه ،  
وتوجيه هذا الاخبار إلى شخص معين ، وأخيراً ركن معنوي هو القصد الجنائي .

## المبحث الأول

### الركن المادي

يمثل الركن المادي لجريمة البلاغ الكاذب فى الاخبار كذباً بواقعة تستوجب عقاب من أسندت إليه ، ويحتل هذا الركن إلى عنصرين هما الاخبار وموضوع هذا الاخبار .

#### أولاً : الاخبار :

هو نقل العلم بواقعة معينة إلى الغير . فالأخبار هو تعبير للغير عن فكرة تدور فى ذهن شخص ، مؤداها اتصال شخص معين بواقعة محددة اتصالاً يستوجب عقابه . ولا أهمية للشكل الذى يتخذه التعبير ، فقد يكون الاخبار بالكتابة أو

الإشارة إذا كانت لها دلالة مفهومة أو شفافة<sup>(١)</sup> . فإذا كان التعبير بالكتابة فإنه يستوى أن يكون بخط المبلغ أو بخط الغير مدوناً على الآلة الكاتبة أو مطبوعاً ، موقعاً عليه أو خلواً من التوقيع ، في صورة شكوى مقدمة سراً أو في صورة خطاب مفتوح منشور في إحدى الجرائد وموجه إلى السلطة المختصة<sup>(٢)</sup> ، أو تضمنته صحيفة افتتاح الدعوى المباشرة أو مذكرة مرفوعة إلى القضاء<sup>(٣)</sup> .

ويستوى أن يكون الإخبار على سبيل التأكيد أو على سبيل الشك أو الظن أو الاحتمال ، كما يستوى أن يذكر المبلغ أن ما يبلغ به يعلمه شخصياً أو أنه ينقله أو يرويّه عن الغير<sup>(٤)</sup> . وأخيراً يستوى أن يكون من قام بالإخبار هو المجنى عليه في الواقعة المبلغ عنها أو شخص آخر غيره .

وإنما يشترط حتى يقوم بالإخبار الركن المادى لجريمة البلاغ الكاذب ؛ أن يكون هذا الإخبار تلقائياً ، ومحدداً شخص المبلغ ضده تحديداً كافياً .

فمن ناحية ، يلزم أن يكون الإخبار تلقائياً ، أى صادراً عن مطلق الإرادة الحرة لمن قام به ، بالآ يكون قد دفع إليه ، ويستوى بعد ذلك أن يكون قد تقدم خصيصاً للإدلاء بهلاغه ، أو أن يكون قد أدلى به أثناء التحقيق معه في أمر لا علاقة له بموضوع البلاغ . وترتيباً على ذلك لا يرتكب جريمة البلاغ الكاذب المتهم الذى ينسب

---

(١) نقض ١٠ مايو ١٩٥٥ ، مجموعة النقض ، السنة السادسة ، رقم ٢٨٦ ، ص ٩٥٥ . وقد كانت الكتابة في القانون الفرنسى هي الوسيلة الوحيدة التى يعتد بها لقيام جريمة البلاغ الكاذب فكان يشترط أن يقدم البلاغ كتابة ، لكن المشرع الفرنسى عدل عن ذلك بتشريع صادر في ٨ أكتوبر سنة ١٩٤٣ ومقتضاه أصبح التبليغ كلفاً بالى وسيلة كانت كافياً لتوافر الجريمة ، راجع في ذلك قنوان ، المرجع السابق ، رقم ٢٢٩ ، ص ٢٦٢ .

(٢) راجع استاذنا الدكتور روف عبيد ، المرجع السابق ، ص ٢٦٣ . وفي هذه الحالة يكون الاستناد علينا ، ويمكن أن تتعدد بفصل المتهم جريمة البلاغ الكاذب والقتل ، لكن لا أهمية لهذا التعدد لوحدة العقوبة في الجريمتين .

(٣) الدكتور جلال ثروت ، نظم القسم الخاص ، دروس على الآلة الكاتبة ، ١٩٧٩ ، ص ٣٧ .

(٤) نقض ١ يناير ١٩٤٤ ، مجموعة القواعد ، ج١ ، رقم ٢٨٥ ، ص ٣٧٥ .



ارتكاب الجريمة إلى غيره أو ينسب إليه وقائع كاذبة للدفاع عن نفسه في مرحلة التحقيق أو المحاكمة . كما لا يرتكب جريمة البلاغ الكاذب الشاهد الذي يدعى للدلالة بشهادته فينسب إلى شخص واقعة كاذبة تستوجب عقابه . لكن يشترط لعدم العقاب أن تكون هناك علاقة بين الوقائع الكاذبة التي يدلى بها المتهم أو الشاهد وبين موضوع التحقيق الذي أدلى فيه كل منهما بهذه الوقائع ، فإذا انتفت هذه العلاقة بأن أقحم المتهم أو الشاهد ضمن أقوالهما واقعة كاذبة بدون مقتضى أثناء سؤاليهما تحققت مسؤولية كل منهما عن جريمة البلاغ الكاذب . وتطبيقاً لذلك قضت محكمة النقض بأنه «إذا كان المتهم عند سؤاله أمام المحقق في دعوى مشاجرة قد أقحم في أقواله أن المدعى بالحق المدنى سب الحكومة ورئيسها وعملة البلد ، ولم يكن لهذا علاقة بموضوع التحقيق ، ثم ثبت أنه كان كاذباً في هذا القول قاصداً الاضرار بالمدعى لضيقه بهما ، فإن معاقبته على جريمة البلاغ الكاذب تكون صحيحة» (١) .

ومن ناحية أخرى يلزم أن يكون الاخبار متضمناً اسناد الواقعة المذكورة إلى شخص أو أشخاص معينين ، فلا تقوم جريمة البلاغ الكاذب إذا أبلغ الشخص عن جريمة دون أن يستند إلى شخص ما ينسب إليه ارتكابها ، أو إذا أبلغ عن جريمة وأستند إلى هيئة بأكملها كمن يبلغ كذباً أن البوليس اعتدى عليه وأحدث به جروحاً وعاهات أو أن البوليس وأعدائه سرقوه بعد محاولة قتله (٢) .

ولا معنى لتحديد شخص المجنى عليه في جريمة البلاغ الكاذب أن يكون قد ذكر اسمه وأوصافه كاملة في البلاغ ، وإنما يكفي أن يكون المبلغ ضده معيناً تعييناً كافياً يذكر بعض صفاته وخصائصه التي تجعل من تعيينه أمراً ممكناً ، كما إذا دعى المبلغ كذباً في المثال السابق أن نائب مأمور المركز في مدينة معينة قد اعتدى

(١) نقض ٣ نوفمبر ١٩٤١ ، مجموعة القواعد ، ج ٥ ، رقم ٢٩٤ ، ص ٥٦٥ .

(٢) من ذلك ما حكم به من أنه لا يرتكب جريمة البلاغ الكاذب من يرسل بلاغاً إلى رئيس النيابة يدعى فيه كذباً أن البوليس وأعدائه سرقوه بعد محاولة قتله ، د . رؤوف عبيد ، المرجع السابق ، ص ٣٦٦ .

عليه محدثاً به اصابات بالغة<sup>(١)</sup> . وتقوم جريمة البلاغ ولو لم يذكر فى البلاغ اسم المبلغ ضده ، وإذا قام المبلغ بذكر اسمه أمام السلطة التى قدم لها البلاغ عند سؤاله فى التحقيق عن اسم المبلغ ضده<sup>(٢)</sup> .

### ثانياً : موضوع الاخبار :

موضوع الاخبار كما يستخلص من نص المادتين ٣٠٤ ، ٣٠٥ هو واقعة كاذبة ، تستوجب عقاب من أسندت اليه . والواقعة التى تستوجب العقوبة وتقوم باسنادها جريمة البلاغ الكاذب لابد أن تكون واقعة محددة ، وفى ذلك يقترب البلاغ الكاذب من التلف ، ويفترق عن السب الذى لا يشتمل على اسناد واقعة محددة .

لكن استلزام أن يكون موضوع الاخبار فى البلاغ الكاذب واقعة كاذبة مستوجبة للعقاب ، يظهر فارقاً أساسياً بين هذه الجريمة وجريمة التلف ، التى يستوى لقيامها أن تكون الواقعة المنسوبة للمجنى عليه صحيحة أم كاذبة . كما يستوى أن تكون هذه الواقعة مستوجبة لعقاب من تسند إليه أو لمجرد احتقاره عند أهل وطنه .

نخلص من ذلك إلى أن موضوع الاخبار فى البلاغ أضيق نطاقاً منه فى التلف ، حيث أنه فى البلاغ الكاذب لا تكون الواقعة موضوع الاخبار إلا كاذبة ومستوجبة للعقاب .

١- أما اشتراط أن تكون الواقعة المسندة مستوجبة لعقاب من تسند إليه فهذا

---

(١) راجع تقضى ٥ أبريل ١٩٤٣ . مجموعة القواعد ، ج٦ ، رقم ١٥٣ ، ص ٢٢٠ . وفيه تقول محكمة النقض « لا يشترط فى جريمة البلاغ الكاذب أن يكون البلاغ مصرحاً فيه باسم المبلغ ضده بل يكفى أن يكون ما فيه من البهتان مهيئاً بأية صورة للشخص الذى قصد المبلغ . ولأن فإذا كان الغائب بالحكم أن المبلغ أبلغ جهة البوليس عن سرقة ادعى حصولها وانهم فيها انسياً ذكر عنه ما لا يصدق إلا على شخص بعينه لم يذكر اسمه بالكامل لغاية فى نفسه - وكان ذلك منه بقصد الإيقاع به . فإن جميع العناصر القانونية لجريمة البلاغ الكاذب تكون متوافرة فى حقه » .

(٢) تقضى ١٤ مارس ١٩٥٥ . مجموعة النقض . السنة السادسة ، رقم ٢٠٦ ، ص ٦٣٥ .

ولا يشترط أن تكون الواقعة موضوع البلاغ مستوجبة لعقوبة جنائية ، وإنما يكفي أن تكون مستوجبة لعقوبة تأديبية ، وبالتالي يستوى أن يكون التبليغ عن جريمة جنائية أو عن جريمة تأديبية . ويستفاد هذا الحكم من نص المادة ٣٠٤ التى تصوى بين الحكام القضائيين والحكام الإداريين فى قيام الجريمة بالبلاغ الكاذب المقدم إلى أى منهم ، والحكام القضائيون هم الذين يختصون بتلقى البلاغات عن الجرائم الجنائية ، بينما يختص الحكام الإداريون بتلقى البلاغات عن الأمور المكونة لجرائم تأديبية .

والواقعة التى تستوجب عقوبة جنائية هى الواقعة المكونة لجريمة من الجرائم المنصوص عليها فى قانون العقوبات أو القوانين الجنائية الخاصة أو المكملة له أيا كانت درجة جسامتها ، فيستوى أن تكون جنائية أو جنحة أو مخالفة . ويكفى لقيام جريمة البلاغ الكاذب أن تكون الواقعة موضوع البلاغ مكونة لجريمة جنائية ، ولو كانت النهاية العامة لا تملك وقع الدعوى عنها إلا بناء على شكوى أو طلب من المجنى عليه . وبناء على ذلك يرتكب الجريمة من يبلغ كذباً عن جريمة زنا أو جريمة سرقة بين الأصول والفروع والأزواج أو جريمة فعل فاضح مع امرأة فى غير علانية<sup>(١)</sup> . كما تقوم جريمة البلاغ الكاذب ما دامت الواقعة المبلغ عنها لها فى الظاهر صفة الجريمة المستوجبة للعقاب ولو تبين بعد تحقيقها أن القانون لا يعاقب عليها ، لتخلف ركن من أركانها أو لتوافر سبب لإباحتها أو مانع من موانع المسئولية أو العقاب عليها . فيرتكب جريمة البلاغ الكاذب من يبلغ كذباً عن جريمة تزوير فى محرر عرقى ، ثم يتبين تخلف ركن الضرر فى هذه الجريمة ، أو من يبلغ عن جريمة اغتصاب ثم يتبين بعد ذلك توافر رضا المجنى عليها ، أو من يبلغ كذباً عن جريمة قتل ارتكبها شخص ثم يتبين بعد التحقيق أن مرتكب هذه الجريمة كان فى

---

(١) راجع المواد ٢٧٤ ، ٢٧٧ ، ٢٧٩ ، ٣١٢ من قانون العقوبات ، والمادة ٣ من قانون الإجراءات الجنائية .

حالة دفاع شرعى أو كان فاقد الشعور أو الاختيار وقت ارتكابها (١) .

أما الواقعة المستوجبة لعقوبة تأديبية ، فهي كل واقعة تنص عليها القوانين واللوائح الإدارية باعتبارها مكونة لجريمة تأديبية. ويفترض هنا أن التبليغ كان ضد موظف عام أو من فى حكمه ، وأن الواقعة المبلغ عنها لها صلة بأعمال وظيفية مما يستوجب المزاخلة التأديبية . ولا عبرة بدرجة جسامة العقوبة التأديبية التى تستحق عن الواقعة المبلغ عنها .

فإذا كانت الواقعة المبلغ عنها كلها لا تستوجب وفقاً للقانون المصرى عقوبة جنائية أو تأديبية لن أسندت إليه ، فلا تقوم بها جريمة البلاغ الكاذب . فلا يرتكب جريمة البلاغ الكاذب من يبلغ عن ارتكاب شخص لفعل لا يعاقب عليه القانون كالإقطار فى شهر رمضان أو تناول المسكرات . ولو كان المبلغ يعتقد أن قانون العقوبات يجرم هذا الفعل تطبيقاً لما تقضى به المادة الثانية من الدستور . كما لا يرتكب الجريمة من يبلغ عن ارتكاب شخص لفعل يعاقب عليه قانون أجنبى ، ولكنه لا يستوجب عقوبة طبقاً للقانون المصرى . وتلتزم المحكمة إذا حكمت بالإدانة عن جريمة البلاغ الكاذب أن تبين فى حكمها الواقعة موضوع الاخبار ، للتحقق من كون القانون يقر لها عقوبة أم لا ، وإلا كان حكمها قاصراً . ولا يعتبر بياناً لحقيقة الواقعة المبلغ عنها اقتصار الحكم الصادر بالإدانة عن جريمة البلاغ الكاذب على مجرد الإحالة على العريضة التى قدمها المبلغ (٢) .

٢- ويجب أن تكون الواقعة التى تضمنها البلاغ كاذبة ، وهذا ما نصت عليه

---

(١) انظر فى هذا المعنى د. عوف عبيد ، ص ٢٦٨ . د. محمود نجيب حسنى ، رقم ٦٩٢ ، وقانون د. محمود مصطفى رقم ٣٨ ، ص ٣٣٠ . د. جلال ثروت المرجع السابق ، ص ٣٨ ، د. حسنين عبيد ، رقم ١٤٥ ، ص ٢٤٦ . فلى كل هذه الأحوال يمكن أن يتحقق المساس بشرف المجنى عليه واعتباره بمجرد الاطلاع على البلاغ ، حيث أن ظاهره يوحى بارتكاب المبلغ ضده فعلاً يستوجب عقابه ، ولو تبين بعد ذلك من التحقيق أن الفعل المنسوب إليه لا يستوجب عقاب فاعله .

(٢) تقضى ٢١ مارس ١٩٢٩ ، مجموعة القواعد ، ج١ ، رقم ١٩٩ ، ص ٢٤١ ، ٣٠ ديسمبر ١٩٢٨ ، مجموعة التفتش ، السنة ٢٩ ، رقم ١٧٤ ، ص ٨٥٨ .

المادة ٣٠٥ ع بقولها «وأما من أخبر بأمر كاذب» . وعلة هذا الشرط واضحة ، إذ التبليغ عن واقعة صحيحة حق للفرد والتزام عليه في بعض الحالات . وبالتالي لا يمكن أن يسأل جنائياً من يستعمل حقاً في الحدود المقررة أو يتخذ التزاماً يفرضه عليه القانون . واشتراط كذب الواقعة المبلغ عنها يظهر كما رأينا غارفاً أساسياً بين جريمة البلاغ الكاذب وجريمة القذف التي تقوم سواء كانت الواقعة صحيحة أو غير صحيحة .

وإذا كانت الواقعة المبلغ عنها صحيحة ، فلا تقوم بها الجريمة ولو كان المبلغ سراً النية بمتقصد عدم صحتها وقت أن قدم بلاغه إلى السلطة المختصة ، أو كان عالماً بصحة الواقعة ولكن لم يقصد من التبليغ عنها سوى مجرد الاساءة والانتقام من المبلغ ضده .

ولا يشترط أن تكون الواقعة التي تضمنتها البلاغ كاذبة برمتها ، بل يكفي لقيام جريمة البلاغ الكاذب أن تكون الواقعة كذلك في جزء منها ، أو أن يكون البلاغ متضمناً عدة وقائع بعضها صحيح والبعض الآخر مكذوب . وقد أكدت محكمة النقض ذلك بقولها أنه «لا يشترط لتوقيع العقاب في جريمة البلاغ الكاذب أن تكون جميع الوقائع التي تضمنتها البلاغ مكذوبة برمتها ، بل يكفي أن المبلغ قد كذب في بعضها أو شوه الحقائق أو أضاف أموراً صفتها جنائية أو أغفل ذكر بعض أمور بهم ذكرها» (١) . وعلى ذلك يستوى لقيام جريمة البلاغ الكاذب أن ينسب المبلغ إلى المجنى عليه واقعة خيالية لم تحدث قط كما لو نسب إليه ارتكاب جريمة قتل ولم تكن هناك واقعة قتل على الإطلاق ، أو أن ينسب إليه واقعة حدثت ولكن لم يكن له صلة بها كما لو نسب إليه ارتكاب جريمة القتل مع علمه أنه برئ

---

(١) تلخص ١٥ يونيو ١٩٣٦ ، مجموعة القواعد ، ج ٢ ، رقم ٤٨٥ ، ص ٦١٠ ، وفي هذا الحكم قررت محكمة النقض أنه يعتبر بلاغاً كاذباً موجباً للعقاب ادعاء المبلغ أن اللصين بالحق المذني سرقوا منه ثمانية جنيهات بالاكراه في الطريق العام ، وأن الاكراه ترك أثر جروح متى ثبت أن واقعة السرقة بالاكراه مكذوبة برمتها وأنها لم تكن إلا تدعيماً بالضرب . راجع أيضاً تلخص ٢٨ فبراير ١٩٤٤ ، مجموعة القواعد ، ج ٦ ، رقم ٣٠٩ ، ص ٤١٤ .

منها وأن مرتكبها شخص آخر غيره ، غير أنه ليس بشرط أن تكون الواقعة مكلوبة برمتها كما فى الأحوال السابقة ، ولكن يكفى لقيام الجريمة أن تكون الواقعة كاذبة فى جزء منها فقط أو أن تكون هناك عدة وقائع بعضها صحيح وبعضها الآخر مكلوب ، كما إذا أبلغ شخص عن ارتكاب آخر جريمة قتل بالنسب رغم أنه لم يرتكب إلا جريمة قتل بسيط أو أبلغ أنه ارتكب سرقة بالإكراه مع أنه لم يرتكب إلا سرقة بسيطة .

لكن لا يعد كذباً محققاً للجريمة مجرد المبالغة المألوفة فى تصوير الواقعة الصحيحة ، مادام ذلك لا يغير من الوصف القانونى لها ، كمن يبلغ عن سرقة مبلغ من المال أكبر من المبلغ الذى سرق منه بالفعل<sup>(١)</sup> ، أو من يبلغ عن صنع المتهم له عشر مرات رغم أنه لم يتلق سوى صفة واحدة فقط .

وتقدير صحة الواقعة المبلغ عنها أو كذبها أمر معزول لمحكمة الموضوع ، لكن يتعين للحكم بالإدانة أن تذكر المحكمة ما يفيد توافر كذب البلاغ وإلا كان حكمها قاصر السبب . ويعتبر الحكم كذلك إذا اكتفت المحكمة بقولها «أن التهمة ثابتة من التحقيقات وشهادة الشهود الذين سمعوا بالجلسة» ولم تذكر شيئاً من تفصيل تلك التحقيقات أو شهادة الشهود يقتنع المطلع بأن البلاغ كاذب<sup>(٢)</sup> .

يشترط إذن لقيام جريمة البلاغ الكاذب أن تكون الواقعة موضوع البلاغ كاذبة . ويشير هذا الشرط مسألة الاختصاص بإثبات كذب الواقعة المبلغ عنها باعتباره عنصراً من عناصر الركن المادى لا تقوم بدونه جريمة البلاغ الكاذب .

رأينا أن تقدير صحة الواقعة المبلغ عنها أو كذبها أمر معزول لمحكمة الموضوع . ويعنى ذلك أن القاعدة فى القانون المصرى أن الاختصاص بتقدير صحة الواقعة المبلغ عنها أو عدم صحتها يكون للمحكمة التى يحاكم أمامها المتهم فى جريمة

(١) د. زوف عبيد ، ص ٢٦٦ ، ٥ : مجموعة لميخ حسنى ، رقم ٦٩٧ ، ص ٦٩٨ .

(٢) نقض ٥ ديسمبر ١٩٢٩ ، مجموعة القواعد ، ج ١ ، رقم ٢٥١ ، ص ٣٩٥ ، ٣ ديسمبر

١٩٧٨ ، مجموعة النقض ، السنة ٢٩ ، رقم ١٧٤ ، ص ٨٥٨ .

البلاغ الكاذب . ومقتضى ذلك أنه يمكن محاكمة المبلغ كذباً ، ولو لم يتم اتخاذ الإجراءات الجنائية أو الإدارية لاثبات صحة أو كذب البلاغ الذى تقدم به ، إذ فى هذه الحالة تفصل المحكمة التى تنتظر دعوى البلاغ الكاذب فى صحة أو كذب الواقعة المبلغ عنها . ويستفاد هذا الحكم من تقرير المشرع المصرى فى المادة ٣٠٥ ع عقاب المبلغ كذباً ولو « لم يتم دعوى بما أخبر به » ، أى ولو لم يتم اتخاذ أى إجراء بشأن الواقعة التى أبلغ بها (١) .

ولكن قاعدة اختصاص المحكمة التى يحاكم أمامها المتهم فى جريمة البلاغ الكاذب بالفصل فى صحة أو عدم صحة الواقعة المبلغ بها لا تطبق على إطلاقها ، إذ يقتضى منع التضارب بين الأحكام لتحديد نطاق تطبيقها بالألا تكون قد أقيمت فعلاً دعوى جنائية للفصل فى صحة أو كذب الواقعة موضوع البلاغ .

ولتحديد نطاق تطبيق هذه القاعدة ينهى التفرقة بين قروض ثلاثة :

الفرض الأول : أن ترفع دعوى البلاغ الكاذب قبل اتخاذ إجراءات التحقيق بشأن الواقعة موضوع البلاغ . فى هذه الحالة لا تنقيد المحكمة التى تنتظر فى جريمة البلاغ الكاذب بأى قيد ، فتكون الدعوى أمامها مقبولة ، وتكون لها سلطة الفصل فى صحة أو عدم صحة الواقعة موضوع البلاغ ، وعلى ذلك لا تنقيد المحكمة بأن توقف الفصل فى دعوى البلاغ الكاذب إلى أن يتم الفصل فى صحة أو كذب الواقعة المبلغ عنها ، بل يكون لها أن تفصل فى هذا الأمر وتقضى فى دعوى البلاغ الكاذب على ضوء ما تنتهى إليه فى هذا الشأن ، فإن تبين لها أن الواقعة المبلغ بها صحيحة . أو تشككت فى صحتها قضت بتبرئة المبلغ ، وإن اقتنعت بعدم

---

(١) إقامة الدعوى ليس معناه تقديم الدعوى فعلاً لمحكمة الموضوع ولكن معناه اتخاذ الإجراءات القضائية بشأن الأمر المبلغ عنه . وعلى ذلك يشمل تمييز إقامة الدعوى التحقيق الذى يجرىه النيابة كما يشمل تقديم الدعوى فعلاً ونظرها بمعرفة محكمة الموضوع . راجع تقض ٣٠ مايو ١٩٢٩ . مجوعة القواعد . ج ١ . رقم ٢٧٢ . ص ٣١٦ .

صحتها أدانته إذا توافرت سائر أركان جريمة البلاغ الكاذب<sup>(١)</sup> . كما لا تتقيد المحكمة الجزئية التي تنظر جنحة البلاغ الكاذب ، بقواعد الاختصاص النوعي ، ويعنى ذلك أن لها أن تفصل في صحة أو عدم صحة الواقعة موضوع البلاغ ولو كانت هذه الواقعة جنائية رغم أنها لا تختص بالفصل في الجنائيات ، ولا يجوز لها الحكم بعدم قبول الدعوى لاعتبار الواقعة جنائية تخرج عن اختصاصها باعتبارها محكمة جنح<sup>(٢)</sup> .

**الفرض الثاني :** أن ترفع دعوى البلاغ الكاذب بعد رفع الدعوى الجنائية عن الواقعة موضوع البلاغ أو أثناء التحقيق فيها . في هذه الحالة تلتزم المحكمة التي تنظر دعوى البلاغ الكاذب بوقف الفصل فيها حق يتم الفصل في الدعوى بشأن الواقعة المبلغ بها ، تطبيقاً للمادة ٢٢٢ من قانون الإجراءات الجنائية التي تقضى بأنه «إذا كان الحكم في الدعوى الجنائية يتوقف على نتيجة الفصل في دعوى جنائية أخرى ، وجب وقف الأولى حتى يتم الفصل الثانية» . كذلك تتقيد المحكمة التي تنظر دعوى البلاغ الكاذب بما يسفر عنه الحكم في دعوى الواقعة المبلغ بها . ويعنى ذلك أنه إذا ثبت صحة الواقعة ، تعين تبرئة المتهم في دعوى البلاغ الكاذب؛ وإن تأكد كذبها ، أدانته في جريمة البلاغ الكاذب إذا توافرت سائر أركانها .

**الفرض الثالث :** أن ترفع دعوى البلاغ الكاذب بعد صدور حكم بات في الدعوى الجنائية عن الواقعة موضوع البلاغ . في هذه الحالة تتقيد المحكمة التي تنظر دعوى البلاغ الكاذب بما قضى به هذا الحكم خاصاً بصحة أو عدم صحة الواقعة موضوع البلاغ ، تفادياً للتضارب بين الأحكام الجنائية واحتراماً لحجيتها .

---

(١) ويعتبر هذا الحكم تطبيقاً لنص المادة ٢٢١ من قانون الإجراءات الجنائية التي تقضى بأن «تختص المحكمة الجنائية بالفصل في جميع المسائل التي يتوقف عليها الحكم في الدعوى الجنائية المرفوعة أمامها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك» .

(٢) راجع نكض ٣٠ مايو ١٩٢٩ ، مجموعة القواعد ، ج ١ ، رقم ٢٧٢ ، ص ٣١٦ .



وعلى ذلك فإذا قرر هذا الحكم صحة الواقعة المبلغ عنها تعين الحكم ببرائة المبلغ ،  
وإذا قرر الحكم عدم صحة هذه الواقعة تعين إدانة المبلغ عن جريمة البلاغ الكاذب .

لكن المحكمة التي تنظر في دعوى البلاغ الكاذب لا تتقيد إلا بالحكم البات  
الذي فصل في صحة أو عدم صحة الواقعة موضوع البلاغ . وبناءً على ذلك لا  
تتقيد المحكمة التي تنظر دعوى البلاغ الكاذب بالحكم البات الذي قضى ببرائة  
المبلغ ضده من الواقعة موضوع البلاغ على أساس الشك في صحة هذه الواقعة .  
كما لا تتقيد المحكمة التي تنظر دعوى البلاغ الكاذب بالأمر بحفظ الأوراق التي  
تصدره النيابة العامة أو بالأمر بالآلا وجه لإقامة الدعوى عن الواقعة المبلغ عنها الذي  
تصدره سلطة التحقيق ، لأن كلا الأمرين لا يعتبر حكماً حتى تكون له  
حجية<sup>(١)</sup> .

## المبحث الثاني

### توجيه البلاغ إلى شخص معين

يستفاد من نص المادة ٣٠٤ ع أن جريمة البلاغ الكاذب لا تقوم إلا إذا حصل  
التبلغ إلى أحد الحكام القضائيين أو الإداريين . فتوجيه البلاغ إلى أحد هؤلاء  
ركن من أركان الجريمة لا تقوم بدونه ، ولو توافر ركنها المادي والمعنوي .  
والمقصود بالحكام القضائيين مثلو السلطة القضائية أيما كان نوع اختصاصهم أو

---

(١) من هذا الرأي ، د . رول عبيد ، ص ٢٨٠ . د . رمسيس بهنام ، ص ٢٧٧ . د . حسن  
المرصاوي ، ص ٦٦٥ . ودعى جانب من القلة أن الأمر بالآلا وجه لإقامة الدعوى إذا بني  
على عدم صحة الواقعة موضوع البلاغ ، فإنه يقيد المحكمة التي تنظر دعوى البلاغ فتلتزم  
بإدانة المتهم في جريمة البلاغ الكاذب ، انظر في هذا الرأي د . محمود نجيب حسي ، رقم  
٧٠٩ ، ص ٧٠٦ . د . جلال ثروت ، المرجع السابق ، ص ٤٧ . د . حسين عبيد ، رقم  
١٤٥ ، ص ٢٤٨ .

درجاتهم . ويدخل فى هؤلاء القضاة ورجال النيابة العامة ومأمورو الضبط القضائى (١).

ويقصد بالحكام الإداريين كافة الرؤساء الإداريين الذين يختصون بتوقيع قرارات تأديبية على من يتجمعهم من الموظفين ، أو يختصون باحالتهم إلى السلطات التأديبية المختصة بتوقيع هذه الجزاءات . ويدخل فى هؤلاء الوزراء ومندوبو المصالح الحكومية ورؤساء الإدارات والمصالح العامة ، وما عداهم من الموظفين الذين تكون لهم سلطة تأديبية على من دونهم فى الدرجة . كما يدخل فى هؤلاء رئيس الدولة ورئيس الوزراء ونوابه .

واقصر المشرع على النص على الحكام القضائيين والإداريين ، أى على ممثلى السلطتين القضائية والتنفيذية ، يثير التساؤل عن حكم البلاغ الكاذب الموجه إلى ممثلى السلطة التشريعية ، وعما إذا كانت تقوم به الجريمة . الملتقى عليه فى الفقه أن البلاغ الكاذب الموجه إلى السلطة التشريعية أو إلى أحد ممثليها تقوم به الجريمة ، لأن هذه السلطة تحيل البلاغات الموجهة إليها إلى السلطة القضائية أو الإدارية المختصة . وبالتالي فإن البلاغ يكون مقدماً إلى ممثلى إحدى هاتين السلطتين بطريق غير مباشر (٢) .

وعلى ذلك يستوى أن يكون توجيه البلاغ إلى السلطة المختصة مباشرة ، بتسليمه إلى الموظف المختص أو إرساله له ، أو بطريقة غير مباشرة ، كتسليمه إلى

---

(١) ومن هؤلاء مفتشو التمرين والمرور والصحة فيما يتعلق بالأعمال المنوطة بهم بصفتهم من مأموري الضبط القضائى . وعلى ذلك فإن البلاغ المقدم إلى مفتش صحة المدينة متضمناً أن شخصاً يجهز عملية الحتان دون ترخيص يكون مقدماً لجهة مختصة ، راجع تقضى ٢٨ فبراير ١٩٤٤ . مجموعة القواعد ، ج٦ ، رقم ٢٠٩ ، ص ٤١٤ .

(٢) الأستاذ أحمد أمين ، ص ٥٨٤ . د . محمود مصطفى ، رقم ٣٧٠ ، ص ٢٣٦ . د . محمود نجيب حسنى ، رقم ٧٠٥ . د . روف عبيد ، ص ٢٦٩ . د . رمسيس بهنام ، ص ٢٧٦ . د . جلال ثروت ، ص ٤٠ . د . حسنين عبيد ، رقم ١٤٥ ، ص ٢٥٠ .

موظف غير مختص يقوم بتوصيله إلى زميله المختص أو إلى سلطة غير مختصة يتلقى البلاغات تقوم بإرساله إلى السلطة المختصة ، أو نشره في إحدى الصحف في صورة خطاب مفتوح إلى من يهمه الأمر ، ففي كل هذه الأحوال تقوم الجريمة ما دامت إرادة توصيل البلاغ إلى السلطة المختصة قد توافرت لدى المبلغ .

ويستوى أن يوجه البلاغ إلى سلطة وطنية ، أو إلى ممثل جهة أجنبية له سلطة توقيع الجزاءات التأديبية على المبلغ ضده ، كما إذا وجه بلاغ كاذب إلى سفير دولة أجنبية ضد أحد موظفي السفارة<sup>(١)</sup> .

مجمل القول في هذا الركن أنه يشترط أن يوجه البلاغ إلى سلطة عامة مختصة بتلقى البلاغات ، واتخاذ الإجراءات الجنائية أو التأديبية الناشئة عنها ، بهدف توقيع العقوبة الجنائية أو التأديبية على المبلغ ضده . فإذا وجه البلاغ الواقعة مكدوبة إلى غير هؤلاء ، فلا تقوم جريمة البلاغ الكاذب . وبناء على ذلك لا تقوم الجريمة بتوجيه البلاغ الكاذب إلى مدير شركة أو بنك خاص عن فعل يستوجب مؤاخذه أحد موظفيه<sup>(٢)</sup> ، أو توجيهه إلى والد أو زوج عن واقعة مكدوبة مسندة إلى ابنه أو زوجته ، أو إلى مخدوم عن فعل ارتكبه خادمه . ففي كل هذه الأحوال لا تقوم جريمة البلاغ الكاذب ولو توافرت كافة أركانها الأخرى .

ويتعين على المحكمة التي تقضى بالإدانة في جريمة البلاغ الكاذب أن تبين في حكمها الجهة التي قدم البلاغ إليها ، وإلا كان حكمها قاصر التسبب<sup>(٣)</sup> .

---

(١) راجع تقضى جنائي فرنسي ١٨ مايو ١٩٢٨ ، دالوز الاسبوعي ١٩٢٨ ، ص ٣٨٥ .

(٢) وليس الأمر كذلك في القانون الفرنسي بعد تعديل المادة ٣٧٣ ج ، بقانون صادر في ٨ أكتوبر ١٩٤٣ . فمقتضى هذا التعديل اتسع نطاق تطبيق هذا النص ليشمل العقاب على البلاغات الكاذبة التي تقدم إلى هيئة خاصة عما يرتكبه موظفوها ، راجع فوان ، المرجع السابق ، رقم ٢٢٩ ، ص ٢٦١ .

(٣) تقضى ١٢ مارس ١٩٣١ ، مجموعة القواعد ، ج ٢ ، رقم ٢٠٦ ، ص ٢٦٦ .

## المبحث الثالث

### الركن المعنوى

البلاغ الكاذب جريمة عديدة ، لذلك لابد لقيامها من توافر القصد الجنائى . والقصد الجنائى الذى يجب توافره لقيام هذه الجريمة ليس فقط القصد العام ، فقد تطلب المشرع فيها قصداً خاصاً . وهذا هو ما عبرت عنه محكمة النقض فى أحكام عديدة لها بقولها « القصد الجنائى فى جريمة البلاغ الكاذب قوامه العلم بكتذب الوقائع المبلغ بها وقصد الاساءة إلى المجنى عليه <sup>(١)</sup> »

**أولاً : القصد العام :**

يتكون القصد الجنائى العام من علم وإرادة ، أى علم بكافة عناصر الجريمة واتجاه الإرادة إلى تقديم البلاغ .

فينبغى أن يعلم الجانى علماً يقينياً لا يداخله أى شك بأن الواقعة التى يبلغ بها كاذبة ، وأن المبلغ ضده برئ منها . وينبغى أن يعلم الجانى أيضاً بأن الواقعة التى يبلغ عنها كذباً تستوجب عقاب المبلغ ضده بعقوبة جنائية أو تأديبية . وينبغى أن يعلم الجانى أخيراً أنه إما بوجه بلاغه إلى أحد ممثلى السلطة العامة المختصين بتلقى البلاغات واتخاذ الاجراءات الناشئة عنها ، أو أن مآل بلاغه أن يصل إلى أحد هؤلاء .

### ثانياً : القصد الخاص :

يمثل القصد الخاص فى جريمة البلاغ الكاذب فى الغاية التى يسعى الجانى إلى تحقيقها . وهى قصد الإضرار بالمبلغ ضده . وهذا القصد هو ما عبر عنه المشرع فى المادة ٣٠٥ بعبارة « مع سوء القصد » . وقد عرفت محكمة النقض القصد الخاص

---

(١) نقض ١١ يونيو ١٩٧٨ ، مجموعة النقض ، السنة ٢٩ ، رقم ١١٢ ، ص ٥٨٧ ؛ ٢٧ مايو ١٩٧٣ ، السنة ٢٤ ، رقم ١٣٤ ، ص ٦٥٣ ؛ ١٥ أبريل ١٩٧٩ ، السنة ٣٠ ، رقم ١٠١ ، ص ٤٨١ .

في أحكام عديدة لها بأنه «إنتواء الكيد والاضرار»<sup>(١)</sup> أو قصد الاساءة إلى المجنى عليه<sup>(٢)</sup>.

ويمكن أن نحدد هذا القصد الخاص على ضوء ما تقدم ، بأنه نية الاساءة والاضرار بالمبلغ ضده ، عن طريق تعريضه لإتزال الجزاء الجنائي أو التأديبي . فإذا تخلف القصد الخاص بهذا المعنى فلا جريمة في البلاغ الكاذب . وبناء على ذلك لا يرتكب جريمة البلاغ الكاذب الوالد الذي يبلغ كلباً عن ارتكاب ابنه جريمة ، بغية الاستعانة بالسلطات العامة في مساعدته على البحث عنه بعد أن أخفق في العثور عليه ، وذلك لاتساق نية الاساءة والاضرار بالمبلغ ضده<sup>(٣)</sup>.

وتعتبر توافر القصد الجنائي بعنصره هو من المسائل التي تخضع لسلطة محكمة الموضوع ، تستخلصه من الوقائع المطروحة عليها ، بشرط أن تكون قد اتصلت بالوقائع المنسوبة إلى المتهم التبليغ بها وأحاطت بمضمونها ، وأن تذكر في حكمها ما يفيد توافر سوء قصد المتهم<sup>(٤)</sup> . ويجب على المحكمة التي تقضي بالادانة في جريمة البلاغ الكاذب أن تبين في حكمها القصد الجنائي بعنصره ، وإلا

(١) تقض ٢٧ مايو ١٩٧٢ . مجوعة التقض . السنة ٢٤ . رقم ١٢٤ . ص ٦٥٢ .

(٢) تقض ١١ يونيو ١٩٧٨ . مجوعة التقض . السنة ٢٩ . رقم ١١٢ . ص ٥٨٧ . ١٥ أبريل ١٩٧٩ . السنة ٣٠ . رقم ١٠١ . ص ٤٨١ .

(٣) ويرى الدكتور جلال ثروت أن فكرة القصد الخاص في البلاغ الكاذب لا محل لها ، وأن القصد الجنائي في هذه الجريمة لا يختلف عن القصد في سائر أنواع الجرائم الماسة بالشرف والاعتبار . فالقصد الجنائي يقوم على العلم بكلب الوقائع وانصراف الإرادة إلى إيذاء المجنى عليه باسناد واقعة تستوجب عقابه . وهذه العناصر اللازمة لتقيام القصد الجنائي بمنه العام لا الخاص . ففي المثال الذي سقناه في الحقل لا يتوافر القصد الجنائي لدى الوالد لأنه رغم علمه بكلب الواقعة موضوع البلاغ . لم تنصرف إرادته إلى إتزال العقاب بالمبلغ ضده . راجع في تفصيل هذا الرأي د. جلال ثروت ، المرجع السابق . ص ٤٠ .

(٤) راجع تقض ٣ ديسمبر ١٩٧٨ . مجوعة التقض . السنة ٢٩ . رقم ١٧٤ . ص ٨٥٨ .

١٥ أبريل ١٩٧٩ . السنة ٣٠ . رقم ١٠١ . ص ٤٨١ .

كان الحكم معيباً<sup>(١)</sup> .

وأخيراً فمتى توافر القصد الجنائي بعنصره ، تحققت الجريمة دون اعتداد بالهواش على البلاغ ، ولو كانت ثبيلة في ذاتها ، وليس ذلك إلا تطبيق للقواعد العامة التي تقضى بأن الباعث لا أثر له في قيام الجريمة . وبناء على ذلك تقوم الجريمة أياً كان الباعث عليها ، سواء كان هذا الباعث هو تهديد المبلغ ضده أو الانتقام منه أو مجرد حبه على الوفاء بدينه . وتطبيقاً لذلك قضت محكمة النقض برفض الدفع عن بلغ كلباً بأنه ولم يكن يقصد من بلاغه إلا تأييد حقوقه في دعوى مدنية مقامة بينه وبين المجنى عليه ، لأن الأغراض المشروعة لا يجوز تأييدها بالمفتريات ، والباعث على العمل الجنائي لا أهمية له متى استوفت الجريمة أركانها<sup>(٢)</sup> .

### عقوبة البلاغ الكاذب :

يتضح من نص المادتين ٣٠٤ و ٣٠٥ ع أن العقوبة التي قررها المشرع لجريمة البلاغ الكاذب هي نفس العقوبة المقررة لجريمة القذف . وهذه العقوبة في صورتها البسيطة نصت عليها الفقرة الأولى من المادة ٣٠٣ ع وهي الحبس مدة لا تتجاوز سنتين والغرامة التي لا تقل عن عشرين جنيه ولا تزيد على مائتي جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين .

وطبقاً للفقرة الثانية من المادة ٣٠٣ ع ، تشدد عقوبة البلاغ الكاذب إذا قدم ضد موظف عام أو شخص ذي صفة نهائية عامة أو مكلف بخدمة عامة ، وكان ذلك

---

(١) نقض ٨ ديسمبر ١٩٧٤ ، مجوعة النقض ، السنة ٢٥ ، رقم ١٧٧ ، ص ٨٢٧ ، ويكنى تدليلاً على توافر القصد الجنائي بشقيه قولاً للحكم أن الثابت من التحقيقات ومن أقوال المتهم التي تكسب بروح التحدي والمداة أنه كان يعلم بكذب ما أبلغ به . راجع نقض ١١ يونيو ١٩٧٨ ، مجوعة النقض ، السنة ٢٩ ، رقم ١١٢ ، ص ٥٨٧ .  
(٢) نقض ٧ نوفمبر ١٩٧٩ ، مجوعة القواعد ، ج١ ، رقم ٣١٨ ، ص ٣٦٢ .

بسبب أداء الوظيفة أو النهاية أو الخدمة . ففي هذه الحالة تصبح العقوبة هي الحبس والغرامة التي لا تقل عن خمسين جنيهاً ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين .

وجرمية البلاغ الكاذب جنحة لم ينص المشرع على عقاب الشروع فيها ، وإن كان الشروع في هذه الجريمة يمكن أن يتحقق ، إذا لم يصل البلاغ إلى الحاكم القضائي أو الإداري ، لأسباب لا دخل لإرادة المبلغ فيها ، طبقاً لما تقتضيه المادة ٤٥ من قانون العقوبات .

ولا يتوقف رفع الدعوى الجنائية عن جريمة البلاغ الكاذب على شكوى المجنى عليه ، ولو كانت مرتبطة بدعوى قذف ، إذ القذف على حرية النهاية العامة في تحريك الدعوى الجنائية يقتصر على الجريمة المعنية دون سواها ولو ارتبطت بها (١) . وبناءً على ذلك إذا تم تحريك الدعوى الجنائية عن الجريمة بناءً على شكوى من المبلغ ضده ، فإن ذلك لا يعنى حقه في التنازل عن هذه الشكوى ، التي لا تعتبر لازمة لتحريكها ، ولا تنقضي الدعوى الجنائية بهذا التنازل (٢) .

وأخيراً نص المشرع على سبب إباحة البلاغ الكاذب في المادة ٣٠٩ ع ، التي تنص بأنه لا تسري أحكام المادة ٣٠٥ ع وعلى ما يستند أحد الخصام لحصه في الدفاع الشفوي أو الكتابي أمام المحاكم . وقد سبق أن درسنا سبب الإباحة هنا عند دراستنا لأسباب إباحة القذف . وتخضع إباحة الاخبار كلياً استعمالاً لحق الدفاع لذات الشروط التي رأيناها بالنسبة للقذف فنحيل إلى هذا الموضع منعاً للتكرار .

(١) راجع تقضى ٢٦ يناير ١٩٧٦ ، مجوعة التقضى ، السنة ٢٧ ، رقم ٢٦ ، ١٣٤ .

(٢) راجع تقضى ٢١ يونيو ١٩٧٨ ، مجوعة التقضى ، السنة ٢٩ ، رقم ١١٢ ، ص ٥٨٧ .

## الفصل الرابع انشاء الأسرار

### النص القانونى :

نصت على جريمة انشاء الأسرار المادة ٣١٠ من قانون العقوبات ، بقولها « كل من كان من الأطباء أو الجراحين أو الصيادلة أو القوابل أو غيرهم مودعاً اليه يقتضى صناعته أو وظيفته سر خصوصى اتتمن عليه فانشاء فى غير الأحوال التى يلزمه القانون فيها بتبليغ ذلك يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على ستة شهور أو بغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه مصرى . ولا تسرى أحكام هذه المادة إلا فى الأحوال التى لم يرخس فيها قانوناً بانشاء أمور معينة كالمقرر فى المواد ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ من قانون المرافعات فى المواد المدنية والتجارية<sup>(١)</sup> » .

وجريمة انشاء أسرار المهنة من الجرائم التى لم تعرض إلا نادراً على القضاء المصرى ، وإن كانت أحكام القضاء الفرنسى فى صدها عديدة ، ولذلك سترجع إليها لدراسة جريمة انشاء الأسرار ، نظراً لتقارب الأحكام بين القانونين المصرى والفرنسى فى هذا الخصوص ، وتقارب المشاكل التى تثيرها هذه الجريمة بصفة عامة . وأول هذه المشاكل تحديد علة تجريم انشاء الأسرار ، أو بعبارة أخرى تحديد أساس الحماية الجنائية لأسرار المهنة ، لما لهذا التحديد من دور هام فى تحديد أحكام هذه الجريمة .

### علة تجريم الانشاء :

يجوز التساؤل عن أساس الحماية الجنائية أو المصلحة التى يحميها المشرع بتجريم انشاء أسرار المهنة ، وليس فى نص المادة ٣١٠ ع ما يسمح بالإجابة على هذا

---

(١) المواد المذكورة فى هذا النص فى مواد قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر سنة ١٨٨٣ ، وقابلها الآن المادتان ٦٥ و ٦٦ ، من قانون الاثبات فى المواد المدنية والتجارية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ .



التساؤل اجابة قاطعة . ومع ذلك فالاجابة على هذا التساؤل لها أهمية خاصة ،  
تكمن فى أن تحديد المصلحة التى قصد المشرع إلى حمايتها ، عن طريق تجريم  
الافشاء ، ضرورة لا غنى عنها لتحديد خصائص الالتزام بالحفاظ على أسرار المهنة  
ونطاق تطبيق هذا الالتزام .

كما قلنا المادة ٣١٠ من قانون العقوبات المصرى . شأنها فى ذلك شأن المادة  
٣٧٨ من قانون العقوبات الفرنسى ، وهى التى نقل عنها النص المصرى ، لا تسمح  
بتحديد هذه المصلحة . نظراً لغموض هذا النص وعدم الدقة التى تشوب صياغته .  
وأمام عدم كفاية النصوص لاستظهار المصلحة التى يحميها المشرع ، نشأت فى  
الفقه الفرنسى نظريتان متعارضتان تحاول كل منهما تحديد أساس الحماية الجنائية  
لأسرار المهنة وتحديد المصلحة محل هذه الحماية . فهىما يرى أنصار الاتجاه الأول أن  
المشرع قد أسبغ الحماية الجنائية علو أسرار المهنة حماية لمصلحة اجتماعية ، مما  
يعنى أن الالتزام بعدم افشاء يعتبر من النظام العام ؛ يرى أنصار الاتجاه المعارض  
أن أساس الحماية الجنائية لأسرار المهنة يرجع إلى رغبة المشرع فى حماية المصلحة  
الخاصة لصاحب السر . مما يعنى أن الالتزام يكتسب هذه الأسرار يكون قد تقرر  
لمصلحة فردية وبالتالي لا يعتبر من النظام العام .

ومن الواضح أن خصائص الالتزام بعدم افشاء أسرار المهنة تختلف تبعاً لوجهة  
النظر التى نعتتها لتحديد أساس الحماية الجنائية أو المصلحة التى يحميها المشرع  
بتجريم افشاء الأسرار . فطبقاً لوجهة النظر الأولى ، التى ترى فى الحفاظ على  
أسرار المهنة التزام يمتثل بالنظام العام . يكون هذا الالتزام مطلقاً لا يحده قيد ولا  
شرط ؛ بينما طبقاً لوجهة النظر التى ترى فى الحفاظ على أسرار المهنة التزام يستمد  
أساس وجوده من المصلحة الخاصة لصاحب السر . لن يكون هذا الالتزام إلا نسبياً .  
ونعرض فيما يلى بإيجاز لكل من هذين الاتجاهين والنتائج المترتبة على كل  
منهما (١١) .

---

(١١) لمزيد من التفصيل فى هذا الموضوع ، راجع رسالتنا للدكتوراه بعنوان «سر المهنة والشهادة  
أمام القضاء الجنائى» بالفرنسية ، بوابه ١٩٧٩ ، ص ١٥ وما بعدها .

## الالتزام بكتمان الأسرار والمصلحة الاجتماعية :

فيما يتعلق بنظرية الالتزام بالحفاظ على أسرار المهنة باعتبارها من النظام العام، نجد أن هذه النظرية شهدتها القضاء الفرنسي منذ صدور قانون العقوبات الفرنسي سنة ١٨١٠ ، خاصة فيما يتعلق بسر المهنة الطبية ، ثم بسط نطاقها فيما بعد لتشمل أصحاب مهن أخرى كالمحامين ورجال الدين وغيرهم . وقد تطورت هذه النظرية بعد ذلك بفضل عدد من الفقهاء ، وما زالت حتى وقتنا الحاضر تجد لها أنصاراً من الأطباء وبعض الفقهاء في فرنسا .

وطبقاً لهذه النظرية تجد حماية سر المهنة أساسها الوحيد في المصلحة الاجتماعية التي قصد المشرع الحفاظ عليها بتجريم افشاء بعض الأسرار . فحتى إذا كان الافشاء من شأنه أن يلحق ضرراً بصاحب السر ، فلا يعنى ذلك أن علة التجريم هي حماية المصلحة الفردية ، بل إن المشرع يجرم افشاء السر لأن الصالح العام ، صالح المجتمع بأكمله ، يتطلب تلك الحماية من أجل ضمان الممارسة المنتظمة السليمة لبعض المهن الضرورية للحياة الاجتماعية . من هنا فإن تجريم افشاء الأسرار لا يهدف إلى حماية المصلحة الفردية لصاحب السر في الحفاظ على شرفه واعتباره ، وإنما يهدف إلى حماية الصالح العام الذي يتطلب الحفاظ عليه فرض التزام مطلق على صاحب المهنة بعدم الافشاء ، من أجل صيانة الثقة الضرورية التي لا غنى عنها لممارسة بعض المهن .

ويقدم أنصار هذه النظرية حججاً متعددة لتأييد وجهة نظرهم في التصوير المطلق للالتزام بالحفاظ على الأسرار . الحجة الأساسية تتلخص كما رأينا في الثقة الضرورية التي لا غنى عنها للممارسة السليمة لبعض المهن ، التي تعتبر ضرورية للحياة الاجتماعية . فالالتزام المطلق بالسر تبرره ضرورة حماية ثقة العميل في صاحب المهنة ، ثقة مطلقة لا غنى عنها لممارسة المهنة ممارسة منتظمة . غير أن الممارسة السليمة المنتظمة لبعض المهن الضرورية تهم المجتمع بأسره ، نظراً للدور

الاجتماعى الذى يقوم به من يمارسون هذه المهنة<sup>(١)</sup> . وإلى هذه الحجة يضيف أصحاب نظرية الالتزام المطلق بعدم افشاء أسرار المهنة اعتبارات أخرى تبرر وجهة نظرهم . فمن ناحية يعتبر التصوير المطلق للالتزام بالمحافظة على أسرار المهنة سيالها يحسن هذا الالتزام من الاتيهاار التام نتيجة تعدد الاستثناءات التى قد ترد عليه . ذلك أن اعتبار الالتزام بسر المهنة التزاماً مطلقاً لتعلقه بالنظام العام ، يسمح بتغليب هذا الالتزام وتبريره فى كل مرة يقوم فيها تنازع بينه وبين مصالح فردية أو حتى مصالح اجتماعية أخرى . ومن ناحية ثانية ، فإن نظرية الالتزام المطلق بسر المهنة ، فى قبولها التجاء الأمين على السر فى كل الظروف إلى الدفع بالتزامه بالكتمان دون قيد أو شرط ، تتميز بالبساطة واليقين ، وتجنب الأمين على السر حالات دقيقة يصعب فيها تحديد السلوك الواجب اتباعه ، وهذا ما لا يسمح به التصوير النسبى للالتزام بكتمان أسرار المهنة .

### الالتزام بالمحافظة على أسرار المهنة والمصلحة الخاصة :

لكن المجمع السابقة لا تنفع أصحاب النظرية التى ترى أن أساس حماية سر المهنة يرجع إلى رغبة المشرع فى حماية الصالح الخاص ، لأن يوجدون فى حالة اضطرار تلجئهم إلى صاحب المهنة ، من أجل الحصول على خدماته رعاية لمصالحهم . فالمشرع يتدخل هنا بنص جنائى لحماية الصالح الفردى لمن يوجد فى حالة تضطره إلى افشاء أسرار صاحب مهنة معينة ، وإذا تصادف أن هذه الحماية للصالح الفردى تحقق فى نفس الوقت حماية الثقة الضرورية للممارسة السلمية لبعض المهن ، ضماناً لصالح المجتمع ككل ، فإن هذا الاعتبار لا يتدخل فى تقدير المشرع بطريقة مباشرة . وعلى ذلك إذا كان المشرع يتدخل لعقاب افشاء الأسرار ، فإن هذا التدخل

(١) وقد عبر أحد الفقهاء الفرنسيين عن هذا المعنى بقوله أن مصلحة المجتمع أن يجد المريض طبيباً وأن يجد المتقاضى مدافعاً ، بيد أنه لن يجد مريضاً أو متقاضياً على طلب العرن من طبيب ، أو مدافع إذا خشى أن تلاح الأسرار التى يطلق عليها هؤلاء . ومن هنا فإن مصلحة المجتمع تقتضى أن يفرض على هؤلاء ولحقهم من يحتدون «أهل ثقة ضرورية» التزام بالمحافظة على السر دون قيد أو شرط .

يستهدف ضمان حماية الشخص الذى وجد فى حالة اضطراب لكشف النقاب عن جانب من أسرار حياته الخاصة . فلا يخفى أن من يطلب خدمات أصحاب هذه المهن يكون مضطراً إلى الاقضاء اليهم بأسرار حياته الخاصة فى سبيل حماية مصالحه والدفاع عنها مما يجعلهم «أهل ثقة اضطرابية» .

نخلص من ذلك إلى أن أساس حماية أسرار المهنة وفقاً لهذه النظرية يكمن فى صالح الشخص الذى يروج بهذه الأسرار إلى صاحب المهنة ، هذا الشخص هو إذاً المجنى عليه الأول فى جريمة افشاء أسرار المهنة ، لأن مثل هذا الاقضاء يمثل اعتداء على مصلحته المشروعة فى الاحتفاظ بسرية بعض الوقائع الخاصة به ، والتي يؤدى الراجح بها إلى المساس بشرفه واعتباره .

وخصائص الالتزام بالحفاظ على أسرار المهنة طبقاً لهذا التصور تتلخص فى نسبية الالتزام القانونى بعدم افشاء ، باعتباره لا يتعلق بالنظام العام ، وإنما يهدف أساساً إلى حماية المصلحة الفردية لصاحب السر . يتربط على هذا التصور النسبى للالتزام بعدم افشاء نتيجتان : الأولى ، أن هذا الالتزام الذى يحمى مصلحة فردية يجب أن يرضى به إذا كانت هناك مصلحة اجتماعية أو فردية عليها تقتضى افشاء السر . الثانية ، أن اعتبار هذا الالتزام قد تقرر لحماية مصلحة من اضطرت إلى الإفشاء بسره ، يؤدى إلى القول بأن صاحب السر يستطيع أن يعفى الأمين عليه من التزامه بالكتمان عندما تقتضى مصلحته افشاء السر ، وبالتالي يكون للتريخىس بالاقتضاء الصادر من صاحب السر الذى يهمه كتمان صلاحيته ورفع الصفة الإجرامية عن هذا الاقضاء .

وتقدم أصحاب هذه النظرية حججاً جدية لتأييد التصور النسبى للالتزام بالحفاظ على السر ، الذى يقرر لحماية المصلحة الفردية لصاحب السر . وأول هذه الحجج مستمد من المكان الذى تحتله جريمة افشاء الأسرار فى قانون العقوبات فى الباب المخصص للجنايات والمجنح ضد الأفراد ، مما يدعو إلى القول بأن الهدف الذى

يتوخاه واضعوا هذا القانون هو حماية الشخص الذى يضطر إلى الانضاء بأسراره إلى صاحب المهنة<sup>(١)</sup> ونص المادة ٣١٠ من قانون العقوبات المصرى يؤيد وجهة النظر هذه ، إذ لا يعاقب هذا النص إلا على افشاء «سر خصوصى» اتضمن عليه صاحب المهنة ، هذا من ناحية . ومن ناحية أخرى فإن التصوير المطلق للالتزام بسر المهنة قد يضرب بمصلحة صاحب السر ، إذا كانت تلك المصلحة تتطلب أن يفشى الأمين على السر ما اتضمن عليه من وقائع ، لأنه طبقاً لهذا التصوير لا يجوز لأحد أن يحل الأمين على السر من التزامه بالكتمان ، ولو كان صاحب المصلحة فى الكتمان نفسه . وهذه النتيجة المترتبة على نظرية الالتزام المطلق بالمحفاظ على أسرار المهنة يفسرها أنه إذا كان هذا الالتزام من النظام العام ، فإنه يبدو من الصعب السماح لإرادة فردية أن تخرق قاعدة متعلقة بالنظام العام . وعلى العكس من ذلك فإن نظرية الالتزام النسبى بالمحفاظ على السر تراعى إرادة صاحب السر ، وتسمح له بالترخيص بالانقضاء عندما تتطلب مصلحته ذلك . وأخيراً فإن نظرية الالتزام النسبى بعدم افشاء أسرار المهنة يميزها بأنها تسمح بالتوفيق بين الحماية القانونية لهذه الأسرار وبين مصالح اجتماعية أو فردية أعلى من تلك التى يحميها المشرع بتجريم الانقضاء ، ولن تتحقق هذه النتيجة إلا بقبول إمكانية رفع الالتزام بالسر كلما وجدت مصلحة أعلى من تلك التى يحققها الالتزام بالكتمان يراد حمايتها .

وليس من اليسير أن نحدد التصوير الذى اعتنقه المشرع المصرى للالتزام بعدم افشاء أسرار المهنة على وجه اليقين ، نظراً لما يشوب النصوص فى هذا الصدد من غموض وعدم دقة فى الصياغة . فمن ناحية ، نجد أن هناك بعض النتائج المترتبة

---

(١) المادة ٣٧٨ من قانون العقوبات الفرنسى توجد فى الباب الثانى المخصص للجنايات والجنتح ضد الأفراد تحت عنوان «الاعتداء على حرمة الحياة الخاصة ، البلاغ الكاذب واقشاء الأسرار» ، كما أن المادة ٣١٠ من قانون العقوبات المصرى تحتل مكانها كما رأينا فى الكتاب الثالث المخصص للجنايات والجنتح التى تحصل لأحد الناس تحت عنوان «الثقف والنسب واقشاء الأسرار» . وهذه الجرائم يجمع بينها كما رأينا أنها تمثل اعتداء على شرف المجنى عليه واعتباره .

على التصوير المطلق قد أخذ بها المشرع المصرى . مثل حظر الشهادة أمام القضاء . إذا كان أداء الشهادة يؤدي إلى افشاء أسرار المهنة ، مما يعنى أن المشرع المصرى يضحى بواجب أداء الشهادة من أجل صيانة أسرار المهنة . ولكن من ناحية ثانية ، نجد أن هناك تطبيقات أكثر للتصوير النسبى للالتزام بعدم الافشاء ، تتمثل فى إباحة الافشاء ، إذا نص القانون على إلزام الأمين على السر بإفشاءه ، أو رخص له فى ذلك ، أو إذا طلب صاحب السر من الأمين عليه أداء الشهادة عن الوقائع موضوع السر أمام القضاء ، أو إذا كان موضوع هذا السر ارتكاب جريمة أو جنحة .

وتمتد أن المشرع المصرى أراد التوفيق بين النظريتين السابقتين ، فأخذ بمبدأ الحماية الجنائية لأسرار المهنة ، دون أن يسلم إلزام كلية لما يترتب على التصوير المطلق لهذه الحماية من نتائج غير مقبولة ، فأدخل بعض الاستثناءات على الالتزام بالكتمان ، إذا كانت هناك مصلحة اجتماعية أو فردية أولى بالحماية من مصلحة صاحب السر ، أو إذا اقتضت مصلحة هذا الأخير افشاء الوقائع التى يلتزم الأمين على السر بكتمانها<sup>(١)</sup> .

والنص الأساسى الخاص بجريمة افشاء الأسرار ورد كما رأينا فى المادة ٣١٠ من قانون العقوبات ، التى تنص على عقاب افشاء أسرار المهنة ، كما تنص على بعض الحالات التى يكون فيها الافشاء مباحاً وتحمل بالنسبة للبعض الآخر منها إلى المواد ٦٥ و ٦٦ من قانون الاتهامات فى المواد المدنية والتجارية . كذلك توجد عدة نصوص متفرقة تعاقب على صور خاصة من افشاء السر ، وتحمل فى هذا الخصوص على نص المادة ٣١٠ ع أو تقرر عقوبات أشد من تلك التى يقررها هذا النص .

---

(١) والجدير بالذكر أن التصوير المطلق للالتزام بالمحافظة على السر لم يجد له وجود فعلى فى القانون الوضعى ، سواء فى فرنسا أو فى مصر نتيجة تعدد الاستثناءات على الالتزام بالكتمان والأحوال التى يباح فيها افشاء السر . يضاف إلى ذلك أن التصوير النسبى للالتزام بالمحافظة على السر الذى تؤيده مع غالبية الفقه الفرنسى والمصرى هو السائد فى أغلب التشريعات الأجنبية وأقرته عدة مؤتمرات دولية حتى بالنسبة لمر المهنة الطبية الذى شهدت بتجديده نظرية الالتزام المطلق بكتمان أسرار المهنة . لمزيد من التفصيل فى هذا الموضوع ، راجع رسالتنا السابق الإشارة إليها ، ص ١٩ وما بعدها .

وتقتضى دراسة جريمة افشاء الأسرار أن نجمع بين هذه النصوص المختلفة ،  
بالتقدير اللازم لتوضيح أركان هذه الجريمة ، وتحديد الحالات التى يباح فيها الافشاء .

## المبحث الأول

### الافشاء المعاقب عليه

تنص المادة ٣١٠ ج على الافشاء المكون للجريمة فى فقرتها الأولى بقولها «كل  
من كان من الأطباء أو الجراحين أو الصيادلة أو القوابل أو غيرهم مودعاً اليه  
بمقتضى صناعته أو وظيفته سر خصوصى أئتمن عليه فافشاء فى غير الأحوال  
التي يلزمه القانون فيها بتبليغ ذلك يعاقب ..... » .

على ضوء هذا النص يمكن القول بأن جريمة افشاء الأسرار تتحقق إذا أفضى  
صاحب مهنة أو وظيفة عمداً ، فى غير الأحوال التى ينص عليها القانون ، وقائع لها  
صفة السر . من ذلك يتبين أن قيام هذه الجريمة يفترض اجتماع وكتين ، ركن مادى  
وركن معنوى .

## المطلب الأول

### الركن المادى

تقوم جريمة افشاء الأسرار مادياً بافشاء الأمين على السر لوقائع علم بها أثناء أو  
بسبب ممارسة مهنته أو وظيفته . وعلى ذلك تكون عناصر الركن المادى لهذه الجريمة  
ثلاثة :

١- صاحب مهنة أو وظيفة يلزمه القانون بكتمان الأسرار .

٢- وقائع يصدق عليها وصف أسرار المهنة .

٣- افشاء . جلة الوقائع من الملتزم بكتمتها .

ونتكلم عن هذه العناصر بشئ من التفصيل فيما يلى :

أولاً : صاحب مهنة أو وظيفة يلزمه القانون بكتمان الأسرار :

لا تقوم جريمة افشاء الأسرار إلا إذا كان الاقضاء بالواقعة من شخص ذى صفة معينة<sup>(١)</sup> ، أو بمعنى آخر من أشخاص يمارسون مهناً معينة . فإذا صدر الاقضاء من زوج أو صديق أو قريب ، كان صاحب السر قد أُنتمنه عليه ، فلا تقوم بهذا الاقضاء الجريمة التى نحن بصدها . وعلة هذا الشرط واضحة إذا رجعنا إلى أساس الحماية الجنائية لأسرار المهنة على النحو الذى حددناه من قبل ، فقد أراد المشرع أن يحى مصلحة من تلجئهم الضرورة إلى طلب العون ممن يمارسون مهناً معينة ويضطرون إلى البوح بأسرارهم إلى هؤلاء . أو يكتونهم من الاطلاع عليها لهذا الغرض . وهذه الحماية هى فى الوقت نفسه حماية للمصلحة العامة التى تتطلب السير المنتظم لبعض المهن الهامة اجتماعياً ، وهو ما لا يتحقق إلا إذا اطمأن ما يلجأون إلى أصحاب هذه المهن أن هؤلاء يفرض القانون عليهم التزاماً بكتمان ما يعلمونه من أسرار عملائهم أثناء أو بسبب ممارسة هذه المهن .

وعلى ضوء هذه العلة ، يمكن القول بأن أصحاب المهن الذين يضع القانون على عاتقهم الالتزام بالكتمان هم أولئك الذين يضطر الأفراد إلى الالتجاء اليهم ، ويقتضى تحقيق مصالحهم الاقضاء عليهم ببعض الأسرار أو اتاحة الفرصة لعلمهم بها . وهؤلاء يمكن أن نطلق عليهم وصف « أهل الثقة الضمنية »<sup>(٢)</sup> ، أى من يؤثنون على الأسرار بحكم الضرورة وليس بمحض اختيار من ياتقنهم عليها .

ولم يحدد القانون المصرى على سبيل الحصر أصحاب المهن أو الموظفين الذين يلتزمون بكتمان ما يصل إلى علمهم من أسرار بسبب ممارسة مهنتهم أو وظائفهم ، وما كان له أن يفعل ذلك ، لأن هذه المهن متعددة ، ويؤدى تطور المجتمع وتشابك

---

(١) ومعنى ذلك أن جريمة افشاء أسرار المهنة هى من جرائم ذى الصلة الخاصة ، وهى لا تقوم إذا تخلفت هذه الصلة .



مصالح أفرادها إلى ظهور مهن جديدة عامة اجتماعياً ، يخطر الأفراد إلى الانقضاء .  
لن يمارسوها بأسرارهم الخاصة ، لتحقيقاً لمصالحهم أو من أجل الحصول على ما  
يتقدمونه من خدمات لا غنى عنها .

لذلك اقتصر المشرع في المادة ٣١٠ ع على ذكر بعض أصحاب المهن الذين  
يلتزمون بكتمان أسرار المهنة ، وذلك على سبيل التمثيل لا الحصر بدليل أنه اتبع  
هذا التعمد بعبارة تضع معياراً يحدد من يلتزم بكتمان هذه الأسرار من غير هؤلاء .  
وهو كل شخص يكون «مودعاً إليه» يقتضى صناعته أو وظيفته سر خصوصي  
أنتمن عليه . ومن جهة أخرى ، حددت نصوص متفرقة في عدة قوانين بعض  
الطوائف التي تلتزم بكتمان أسرار المهنة أو الوظيفة ، ونصت على تطبيق عقوبات  
المادة ٣١٠ أو عقوبات أشد إذا أفشوا هذه الأسرار .

وعلى ذلك يمكن القول بأن هناك طائفتين من يلتزمون بكتمان أسرار المهنة وفقاً  
للقانون المصري : الطائفة الأولى تشمل أصحاب المهن الملتزمون بالكتمان طبقاً  
للمادة ٣١٠ ع ، والطائفة الثانية تشمل الملتزمون بالكتمان وفقاً لنصوص خاصة .

#### أ - الملتزمون بكتمان الأسرار تطبيقاً للمادة ٣١٠ ع :

عندت المادة ٣١٠ كما رأينا بعض من يلتزمون بالكتمان ، كما وضعت معياراً  
يمكن مقتضاه للقاضي أن يحدد من يلتزمون بكتمان الأسرار من غير هؤلاء .

فقد نصت المادة ٣١٠ صراحة على حظر إنشاء أسرار المهنة بالنميمة لبعض من  
يمارسون المهن الطبية ، وهم «الأطباء أو الجراحين أو الصيادلة أو القوابل» . ويعتبر  
من يمارسون هذه المهن أكثر اطلاعاً من غيرهم على أدق أسرار الحياة الخاصة لمن  
يضطرون إلى الالتجاء إليهم ، لأن ممارسة هذه المهن تقتضى بطبيعتها الاطلاع .  
ليس فقط على أسرار العملاء الذين يطلبون خدماتهم ، وإنما في بعض الأحوال  
على أسرار نفس عائلة باكملها .

---

(1) Les Confidents necessaires .

ويشمل لفظ الأطباء كل من يارسون عملاً طبياً يدخل فى نطاق مهنة الطب على اختلاف تخصصاتهم ، ويدخل فى هؤلاء أطباء الأسنان . وقد ذكر النص الجراحين بالإضافة إلى الأطباء ورغم أن الجراحين من الأطباء ، ويتحقق بالنسبة لهم العلة من حظر افشاء الأسرار التى يطلعون عليها ، ويمكن تفسير تلك الاضافة بحرص المشرع على الاحاطة بكل من يارسون مهنة الطب أيما كان تخصصهم الدقيق .

كذلك نص المشرع على حظر افشاء الصيادلة للأسرار التى يعلمون بها أثناء أو بسبب ممارستهم لمهنة الصيدلة . وقد كان ذكر هؤلاء ضرورياً لضمان الحفاظ على أسرار المرضى التى يعلم بها الصيدلى باطلاعه على التذكرة الطبية ، إذ من الممكن للصيدلى معرفة نوع المرض الذى يعانى منه الشخص بالاطلاع عليها . ومن جهة أخرى ، جرت العادة على أن يقضى بعض الناس للصيدلى بما يعانون منه من أمراض للحصول على الدواء اللازم دون حاجة للاتجاء إلى الطبيب .

وأخيراً نص المشرع صراحة على حظر افشاء القوابل للأسرار التى يعلمون بها أثناء أو بسبب ممارستهم لمهنة التوليد ، فهذه المهنة تمنح لهم بالاطلاع على أسرار المرأة ، وقد يلاحظن أو يستنتجن بعض العيوب الجسدية أو الأمراض أثناء ممارستهن لصلهن ، فيحظر عليهن افشاء تلك الأمور .

وبصفة عامة يمكن القول أن المشرع أراد بذكر هذه المهن الإشارة إلى كل من يباشر عملاً طبياً أو يباشر مهنة أو وظيفة تكمل العمل الطبى أو تساعد على القيام به على الوجه الأكمل . وبناء على ذلك يلتزم بالحفاظ على الأسرار الطبية كل من يطلع عليها مباشرة ، أو بطريق غير مباشر ، بحكم مهنته أو وظيفته ، ولو لم يكن طبيباً أو جراحاً أو صيدلياً أو قابلة . فيلتزم بمحتمان هذه الأسرار مدير المستشفى وموظفوه ومساعد الطبيب أو الجراح والممرض وفنى الأشعة أو التحاليل... إلخ ، وهذا الحكم تقتضيه ضرورة ضمان الحماية الفعالة لأسرار المهنة

الطبية . لأن هذه الحماية تصبح بلا جدوى إذا اقتصر حظر افشاء الأسرار الطبية على الطبيب دون من معاونه من مساعدين وممرضين وموظفين يطلقون على أسرار المرضى بحكم وظائفهم .

لكن نطاق تطبيق المادة ٣١٠ ع لا يقتصر على من يمارسون المهن الطبية أو من فى حكمهم . فقد أشار النص فى عبارة عامة إلى غيرهم ممن كان مودعاً اليه بمقتضى صناعته أو وظيفته سر خصوصى أئتمن عليه . وهذه العبارة العامة تضع معياراً يسمح بتطبيق نص المادة ٣١٠ ع . ومد نطاق الالتزام بالكتمان ليشمل كل من تضعهم مهنتهم أو وظيفتهم فى مركز يمكنهم من الاطلاع على الأسرار التى تتعلق بمن يوجدون فى حالة اضطرار للالتجاء اليهم من أجل الحصول على مساعدتهم أو ما يقدمونه من خدمات (١) .

ونذكر من هؤلاء على سبيل المثال رجال الدين . وقد بدأ تجهيز افشاء الأسرار بالنسبة لهم . وكان القانون الفرنسى القديم يعاقب بعلويات قاسية كقطع اللسان والاعدام من يفشى منهم سر الاعتراف . والالتزام رجال الدين بكتمان الأسرار التى يعلمون بها بصفتهم هذه التزام مطلق . نظراً للطبيعة الخاصة للعلاقة التى توجد بين رجل الدين ومن يلجأون اليه . والتى يحمىها القانون لضمان الممارسة الحرة للأديان المعترف بها . ويعتد الالتزام بالكتمان ليشمل كل ما يعلم به رجل الدين بصفته هذه أثناء مباشرة المهمة التى يضطلع بها وفقاً للدين الذى ينتمى اليه . فلا يقتصر التزامه بالكتمان على سر الاعتراف . وإنما يشمل كل ما يعلم به رجل الدين أثناء مباشرة مهمته . باعتباره أهل ثقة اضطرارية يلجأ اليه المؤمنون بالدين الذى يمثلهم للاستفسار عن أمور دينهم أو لمساعدتهم على التوبة من خطايا وفنوب

---

(١) وقد طبق القضاء الفرنسى المادة ٣٧٨ من قانون العقوبات الفرنسى . وهى مماثلة للمادة ٣١٠ مصرى . على رجال الدين والموظفين والمحامين وكلاء الدعاوى والمحضرين والمحجرات المحاسبين وغيرهم . ورغم عدم ذكركم فى النص وقبل أن توجد نصوص خاصة تفرض على بعض هؤلاء الالتزام بكتمان أسرار المهنة .

ارتكبوها . وعلى ذلك فإذا حضر رجل الدين لحظة احتضار شخص وأقضى إليه هذا الشخص بأمر ما ، كان ملزماً بكتمان هذا الاعتراف كتماناً مطلقاً ، وإذا لجأ شخص إلى رجل الدين كي يساعده على التوبة من خطيئة أو إثم ارتكبه ، كان ملتزماً بكتمان هذا السر ولو تعلق الأمر بجريمة .

ولتزم بكتمان الأسرار أيضاً طبقاً للمادة ٣١٠ ع من يارسون مهنة المحاماة ومهنة القضاء . وقد تأكد هذا الالتزام بنصوص خاصة في قانون المحاماة وقانون السلطة القضائية . كما فرضت نصوص أخرى عديدة الالتزام بكتمان أسرار المهنة أو الوظيفة على عدد كبير من أصحاب المهن والموظفين .

### ب- الملتزمون بالكتمان طبقاً لنصوص خاصة :

هذه النصوص عديدة لا سبيل إلى حصرها ، وهي تزداد بصفة مستمرة نتيجة تطور المجتمع ونشأة مهن ووظائف جديدة ، ولذلك فقد أحسن المشرع صنعا عندما نص في المادة ٣١٠ ع على معيار عام ، يسمح بفرض الالتزام بالكتمان على كل صاحب مهنة أو وظيفة يطلع على أسرار من يضطرون للالتجاء إليه طلباً لخدماته، ولو لم يكن هناك نص خاص يلزمه بكتمان هذه الأسرار .

والنصوص الخاصة التي أخضعت طوائف من أصحاب المهن أو الموظفين للالتزام بكتمان أسرار المهنة أو الوظيفة قررت في غالبية الأحوال تطبيق عقوبات المادة ٣١٠ ع على من يخشى منهم هذه الأسرار ، بينما قررت في أحوال أخرى تطبيق عقوبات أشد من تلك المنصوص عليها في هذه المادة . ونظراً لتعدد هذه النصوص وصعوبة حصرها ، تقتصر على إيراد أمثلة لها فتتكلم عن المحامين ورجال القضاء والموظفين العموميين .

### ١- المحامون :

التزم المحامي بكتمان أسرار موكله التي يعلم بها عن طريق ممارسة مهنته يستخلص من نص المادة ٣١٠ ع ، كما أن هناك نصاً خاصاً في قانون المحاماة يؤكد

هذا الالتزام . فقد نصت المادة ٦٥ من هذا القانون على أنه وعلى المحامي أن يتمتع عن أداء الشهادة عن الوقائع أو المعلومات التي علم بها عن طريق مهنته إذا طلب منه ذلك من أبلغها إليه ، إلا إذا كان ذكرها له يقصد ارتكاب جناية أو جنحة<sup>(١)</sup> .

وهذا الالتزام ، الذي يعتبر نتيجة منطقية لحرية الدفاع كمبدأ أساسي من المبادئ التي أقرتها القوانين الحديثة ، تقتضيه ضرورة اطمئنان الموكل إلى أن أسرارها التي يفضي بها إلى المحامي أو التي يعلم بها هذا الأخير أثناء ممارسة مهنته أو بسببها ، لن يباح بها إلا بالقدر الذي يستلزمه الدفاع عن مصالحه أمام القضاء . كما أن هذا الالتزام تقتضيه مصلحة اجتماعية هامة هي ضرورة السير السليم المنتظم لمرافق القضاء الذي يعتبر المحامي من أعوانه ، ذلك أن تحقيق العدالة يتطلب تعاوناً بين من يتولون مهمة القضاء ومن يارسون مهنة المحاماة ، ولن يتحقق هذا التعاون إلا إذا توافر جو من الثقة الكاملة بين المحامي وموكله ، بحيث لا يتردد هذا الأخير في الاضطلاع لمحاميه بكل وقائع الدعوى وإطلاعه على جميع المستندات والأوراق اللازمة لمباشرة مهمة الدفاع عن مصالحه أمام القضاء . وأخيراً فإن المتقاضى غالباً ما يضطر إلى اللجوء إلى خدمات المحامي لتحقيقاً لمصالحه ، بما يقتضيه ذلك من البوح إليه بالأسرار على نحو يجعل المحامي من «أهل الثقة الاضطرارية» ، ويبرر فرض التزام عليه بكتمان أسرار من يضطرون إلى الانجاء إليه طلباً لعونه .

وحرية الدفاع باعتبارها الأساس لحماية أسرار مهنة المحامي ، تحدد مدى هذا الالتزام بالنسبة لمن يلتزمون بالكتمان والوقائع التي يجب كتمانها . ففيما يتعلق بالوقائع التي يجب كتمانها ، يلتزم المدافع بكتمان كل ما علم به أثناء ممارسة مهنته أو بسببها ، سواء أفضى له به موكله أو علم به بمقتضى خبرته الفنية من إطلاعه

---

(١) يتضمن القسم الذي يؤديه المحامي قبل مزاولة المهنة . التزامه بالحفاظ «على سر مهنة المحاماة»...

على المستندات التي قدمت اليه . بشرط أن تكون الوقائع التي علم بها متعلقة بالدعوى التي يتولى المحامي الدفاع فيها . وعلى ذلك يشمل التزام المحامي بكتمان أسرار موكله الأسرار الشفوية التي أفضى بها الموكل ، كما يشمل الأسرار المكتوبة التي تكون الملف الذي يحتوي على الأوراق والمستندات والرسائل المتبادلة بين الموكل ومحاميه والمتعلقة بالدعوى الموكل فيها<sup>(١)</sup> .

وفيما يتعلق بالأشخاص . يلتزم بالكتمان كل من علم بأسرار الموكل بسبب ممارسة مهنته ، وعلى ذلك يمتد الالتزام بالكتمان ليشمل ليس فقط المحامي الذي علم بهذه الأسرار عن طريق موكله ، وإنما كل شخص يطلع على أسرار الموكل نتيجة العلاقة التي تربطه بالمحامي . ويدخل في هؤلاء وكبل المحامي وسكرتيره والمحامي تحت التصرين .

والأسرار التي يعلم بها المحامي من موكله عن طريق ممارسة مهنته يلتزم بكتمانها . ويرتكب جريمة افشاء أسرار المهنة إذا أفضى بها . لكن يجوز للمحامي أن ينشئ الوقائع الضرورية للدفاع عن مصالح موكله أمام القضاء في الدعوى التي وكله فيها . والرجع في تحديد الوقائع التي يقتضى الدفاع عن مصالح الموكل الاتضا . بها أمام القضاء . هو ضمير المحامي وخبرته الفنية .

## ٢- رجال القضاء :

الالتزام رجال القضاء . بالحفاظ على الأسرار التي يعلمون بها أثناء ممارسة وظائفهم أو بسببها يستخلص من نص المادة ٣١٠ ع ، إذ هم ممن تودح لديهم بمقتضى وظائفهم

---

(١) وتأكيداً لحماية هذه الأوراق والمستندات والرسائل المتبادلة بين المحامي وموكله . والتي يحرمها الملف باعتبارها أسراراً يعلم بها المحامي . نصت المادة ٩٦ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه ولا يجوز لتقاضى التحقيق أن يضبط لدى المدافع عن المتهم أو الخبير الاستشاري الأوراق والمستندات التي سلمها المتهم لهما لأداء المهمة التي عهد إليهما بها . ولا المراسلات المتبادلة بينهما في القضية . كما نصت المادة ٥١ من قانون المحاماة على عدم جواز تنقيش مكتب المحامي إلا بمعرفة أحد أعضاء النيابة العامة .

وقد طبق المشرع هذا المبدأ بنصوص خاصة ، تؤكد الالتزام بكتتمان الأسرار بالنسبة لرجال القضاء ، فيما يتعلق بأسرار التحقيق وأسرار المداوالت . ف فيما يتعلق بأسرار التحقيق ، نصت المادة ٧٥ من قانون الإجراءات الجنائية على سرية إجراءات التحقيق الابتدائي وسرية النتائج التي تسفر عنها هذه الإجراءات بقولها « تعتبر إجراءات التحقيق ذاتها والنتائج التي تسفر عنها من الأسرار ويجب على قضاة التحقيق وأعضاء النيابة العامة ومساعدتهم من كتاب وخبراء وغيرهم ممن يتصلون بالتحقيق أو بحضوره بسبب وظيفتهم أو مهنتهم عدم افشائها ، ومن يخالف ذلك منهم يعاقب طبقاً للمادة ٣١٠ من قانون العقوبات » . ولما يتعلق بأسرار المداوالت نصت على الالتزام بكتمتها المادة ٧٤ من قانون السلطة القضائية بقولها « لا يجوز للقضاة افشاء سر المداوالت »<sup>(١)</sup> . ولتتزم بكتتمان أسرار المداوالت جميع القضاة الذين يشتركون في المداولة في الأحكام ، أما كان نوع القضاء الذي يتمتعون إليه ، وبالنسبة لكل ما دار أثناء هذه المداولة . ولذلك يعتبر افشاء لسرية المداولة يعاقب عليه القانون ، أن يقرر أحد القضاة الذين اشتركوا فيها أنه لم يوافق على الحكم الصادر إلا نتيجة ضغط من رئيس المحكمة ، أو أن الذين اشتركوا في المداولة ترددوا كثيراً قبل الموافقة على الحكم في صورته النهائية . وبالإضافة إلى الالتزام بكتتمان أسرار المداوالت ، يلتزم رجال القضاء بكتتمان كل ما يصل إلى علمهم من وقائع أثناء مرحلة المحاكمة ، إذا كانت المحكمة قد قررت نظر الدعوى في جلسة سرية مراعاة للنظام العام أو محافظة على الآداب .

وأخيراً فإن التزام رجال القضاء بكتتمان ما يصل إلى علمهم أثناء ممارسة وظائفهم أو بسببها من أسرار ، يمتد ليس فقط إلى القضاة أما كانت درجاتهم ورجال النيابة

---

(١) كما نصت المادة ٩٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة على هذا الالتزام بقولها « لا يجوز لأعضاء مجلس الدولة افشاء سر المداوالت » .

العامّة ، وانما يشمل أيضاً أعوان القضاء كالمحضرين وأمناء السر والكتبة . وقد أشارت إلى ذلك المادة ٧٥ من قانون الاجراءات الجنائية فيما يتعلق بأسرار التحقيق الابتدائي . عندما نصت على الالتزام بكتمتها بالنسبة للكتاب والخبراء وغيرهم من يتصلون بالتحقيق أو يحضرونه بسبب وظيفتهم أو مهنتهم .

### ٣- الموظفون العموميون :

هؤلاء تنطبق عليهم المادة ٣١٠ ع إذا كانوا ممن تودع لديهم أسرار يقتضي وفائدهم . فيرتكب جريمة افشاء أسرار المهنة الموظف الذي يفشى ما علم به من أسرار أثناء ممارسة وظيفته أو بسببها ، وسواء كانت هذه الأسرار متعلقة بالوظيفة أو متعلقة بالأفراد الذين يضطرون إلى الالتجاء اليه للحصول على خدماته . من ذلك نرى أن التزام الموظف بالحفاظ على أسرار وظيفته التزام مزدوج .

فالموظف يلتزم أولاً بالحفاظ على أسرار وظيفته إذا كان ممن يحوزون بحكم وظيفته أسرار الدولة أو أسرار الإدارة التي يعمل بها . وهذا الالتزام أكدته نصوص خاصة بالنسبة لبعض الموظفين الذين يحوزون الأسرار الهامة للدولة كالأسرار العسكرية . وقررت له عقوبات أشد بكثير من تلك التي تنص عليها المادة ٣١٠ ع<sup>(١)</sup> . كذلك قرر قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ في المادة ٧٧ منه حظر افشاء العامل للأمور التي يطلع عليها بحكم وظيفته إذا كانت سرية بطبيعتها أو بموجب تعليمات تقضى بذلك ، ويظل هذا الالتزام بالكتمان قائماً ولو بعد تركه العامل الختمة<sup>(٢)</sup> .

(١) راجع على سبيل المثال المواد ٨٠ ، ٨١ (أ) ، ٨٢ (ب) من قانون العقوبات .

(٢) راجع أيضاً المادة ٩٥ من قانون الاتبات في المواة المدنية والتجارية . وقد نصت على هذا الالتزام أيضاً المادة ٧٩ فقرة أولى من قانون العاملين بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ . ويخضع العاملون في الشركات التابعة للالتزام بالحفاظ على الأسرار في الحدود التي تنص عليها المادة السابقة تطبيقاً لنص المادة ٤٤ من القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ بإصدار قانون شركات قطاع الأعمال العام . أما العاملون في الشركات التابعة فيخضعون للالتزام بالحفاظ على الأسرار المنصوص عليه في المادة ٥٨ من قانون العمل .



ويلتزم الموظف ثانياً بالحفاظ على أسرار الأفراد التي يطلع عليها بحكم وظيفته إذا كان ممن يباشرون وظيفة تقتضى علمه بأسرار من يضطرون إلى الالتجاء إلى خدماته لتحقيقاً لمصالحهم ، بحيث يصدق عليه أنه من «أهل الثقة الإضطرارية» وهؤلاء يصعب حصرهم . وقد نصت عليهم قوانين شتى مقررة فى غالب الأحوال تطبق عقوبات المادة ٣١٠ ع على من يفشى منهم هذه الأسرار . من ذلك مثلاً ما نصت عليه المادة ٥٨ من قانون الاجراءات الجنائية بالنسبة لكل من يكون قد وصل إلى علمه بسبب التفتيش معلومات عن الأشياء والأوراق المضبوطة وأقضى بها إلى شخص غير ذى صفة تخوله الاطلاع عليها . من ذلك أيضاً ما نصت عليه قوانين الضرائب بالنسبة لموظفى مصلحة الضرائب فيما يتعلق بأسرار الممولين التى يعلمون بها أثناء ربط أو تحصيل الضرائب ، أو أثناء الفصل فيما يتعلق بها من المنازعات . كما يلتزم بالحفاظ على الأسرار موظفو مصلحة البريد والهاتف والبرق . ويعاقب من يفشى منهم أسرار المراسلات أو المكالمات التليفونية أو برقيات التلغراف أو التلكس التى تسلم اليهم أو التى يباح لهم الاطلاع عليها بحكم وظائفهم .

### ثانياً : وقائع يصدق عليها وصف «أسرار المهنة» :

حتى تقوم جريمة افشاء الأسرار المنصوص عليها فى المادة ٣١٠ ع ، يجب أن يكون موضوع الإفشاء الصادر عن ملزمه القانون بالكتمان ، واقعة سرية ، وأن يكون صاحب المهنة أو الواقعة قد علم بها للتضيق بممارسة مهنته أو وظيفته . وعلى ذلك فإن تحديد الوقائع التى يصدق عليها وصف أنها من أسرار المهنة ، يقتضى أن نجد المقصود بالواقعة السرية ، وبالصفة المهنية لهذه الواقعة :

#### أ- الواقعة المهنية :

السر هو كل واقعة يتخفى أن تظل بعيدة عن علم الكافة بحيث ينحصر العلم بها فى شخص أو أشخاص محددين يحظر عليهم البوح بها ، وليس يلزم لاعتبار الواقعة سراً أن ينحصر العلم بها فى شخص واحد أو شخصين بل قد يعلم بها عدة

أشخاص ومع ذلك تبقى لها صفة السر . إذا كان العلم بها محصوراً في عدد محدود من الأشخاص تجمعهم رابطة معينة ، تبرز اطلاعهم على السر ، كمجموعة من الأطباء الذين يعالجون نفس المريض ويعلمون بمرضه ، أو من العاملين في مستشفى يعالج به المريض أو مجموعة من المحامين الذين يتولون الدفاع عن متهم . وتنتفى عن الواقعة صفة السر إذا صارت معلومة للكافة أو لعدد من الناس بغير تمهيز على سبيل القطع واليقين .

ونص المادة ٣١٠ ع يتلکم عن الأسرار والمودعة ، بما قد يوحى بأنه لكي تعتبر الواقعة سراً يجب أن تكون قد أودعت من صاحب السر لدى الأمين عليه ، مع اشتراط صريح بأن لا يفشى هذه الواقعة إلى الغير ، أو بمعنى آخر لا تكون الواقعة سراً إلا بإرادة من أودعها . وهذا التفسير هو الذي أخذ به الفقه والقضاء الفرنسيين في البداية . ولكن ما لبث القضاء أن عدل عن هذا التفسير الحرفي لنص المادة ٣٧٨ من قانون العقوبات الفرنسي ، وأصبح يعترف بصفة السر ، ليس فقط للوقائع التي أفضى بها صاحب السر إلى الأمين عليه ، ولكن كل واقعة استطاع صاحب المهنة أن يراها أو يسمعها أو يفهمها أو يستنتجها بحكم خبرته الفنية أثناء ممارسة مهنته . وعلى ذلك لا يشترط لاعتبار الواقعة سراً أن تكون قد أودعت لدى صاحب المهنة بواسطة عميله أو بواسطة قريب أو زوج له ، وإنما يلتزم صاحب المهنة بكتمان كل ما يمكن أن يعلم به أثناء ممارسة مهنته ، ولو كان العميل يجهله أو لا يرغب في الاصحاح عنه .

فالطبيب الذي يكتشف عند فحصه للمريض أنه مصاب بأمراض يجهلها أو أن به عموماً خلقية لا يعلم بها أو يحرص على عدم البوح بها للطبيب ، فإن هذا الأخير يلتزم بكتمان هذه الأمور ويرتكب جريمة افشاء الأسرار إذا باح بها ، رغم أن هذه الأسرار لم تدوخ لديه بواسطة المريض أو أفراد أسرته .

من ذلك نخلص إلى أنه بالإضافة إلى الواقعة التي يودعها صاحب السر لدى

الأمين عليه . يشمل التزام هذا الأخير بالكتمان كل واقعة يكتشفها أثناء ممارسة مهنته . وبهذا تكون قد انتقلنا من تصوير شخصي لفكرة السر إلى تصوير موضوعي لها . فالى فكرة السر المرتبطة بإرادة صاحبه ، تنضاف فكرة الواقعة السرية بطبيعتها أو بالظروف التي صاحبها .

ونثور التساؤل عما إذا كان يشترط في الواقعة موضوع السر أن تكون واقعة إيجابية ، ، أو يجوز أن تكون واقعة سلبية ، أو يعنى آخر هل يرتكب جريمة افشاء الأسرار من ينفى إلى الغير واقعة سلبية كالطبيب الذى يقرر أن المريض لا يعانى من أى مرض أو لا يعانى من مرض معين . تلور هذه المسألة في العمل بصد اعطاء الشهادات الطبية التى يطلبها القضاء . أو غيره من الجهات ، والتى يؤكد فيها الطبيب أن الشخص الذى فحصه ليس مصاباً بأى مرض أو ليس مصاباً بمرض معين .

ذهب القضاء الفرنسى فى بعض أحكامه إلى اعتبار أن افشاء واقعة سلبية يحقّق الجريمة ، وبالتالى يرتكب جريمة افشاء . سر المهنة الطبيب الذى يعطى لشخص شهادة طبية متضمنة أن المريض الذى قام بفحصه لا يعانى من أى مرض ، مما يعنى أنه يتمتع بصحة جيدة أو لا يعانى من مرض معين .

وهذا الرأى واجب التأييد إذ أن اعطاء شهادة سلبية تفيد خلو المريض من مرض معين ، قد يفهم منه أنه يعانى من مرض آخر إذا كانت تبدو عليه أعراض مرضين متشابهين ، كما أن اعطاء شهادة تفيد أن شخصاً ما خالٍ تماماً من الأمراض يفيد أنه يتمتع بصحة جيدة . وقد تكون لهذا الشخص مصلحة فى ألا يعلم عنه ذلك . يضاف إلى ذلك أن السماح باعطاء للشهادات السلبية دون الشهادات الإيجابية يخل بالمساواة بين الأطراف إذ أن ذلك يسمح بالاثبات من جانب واحد فقط . وأخيراً فإن السماح للطبيب باعطاء شهادة سلبية فى شأن مريضه يعنى أن رفضه اعطاء هذه الشهادة سوف يفسر خطأ بأن المريض مصاب بالمرض الذى رفض اعطاء شهادة بنفى

الاصابة به . لكل هذه الاعتبارات يكون من الافضل المساواة بين افشاء واقعة  
إيجابية واقعة سلبية في إمكان تحقق الجزية بكل منهما ، بحيث يحظر علم  
الطبيب اعطاء شهادة طبية بشأن المريض الذي عالج ، الا لهذا المريض نفسه ويكون  
لهذا الأخير حق التصرف في هذا الشهادة كما يبدو له .

وتظل للواقعة صفة السر بالنسبة لصاحب المهنة ، ولو كان يعلم بها عدد كبير  
من الناس علماً غير مؤكد باعتبارها اشاعة تتردد ، وكان افشاء صاحب المهنة له  
يضى عليها صفة التأكيد ، ويحولها من مجرد اشاعة إلى خبر يقينى . ويعنى  
ذلك أنه إذا كانت الواقعة التى يقضى بها الأمين على السر معروفة سلفاً من الغير ،  
فانه ينشئ التفرقة بين ما إذا كان الافشاء بها من جانبه يضيف أو لا يضيف شيئاً  
إلى علم الغير بها . فإذا كان افشاء صاحب المهنة لهذه الواقعة لا يضيف جديداً  
بالنسبة لعلم الغير بها ، فلا تقوم بهذا الافشاء جريمة لأن الواقعة لا يكون لها فى  
هذه الحالة صفة السر باعتبارها معلومة من الغير علم اليقين . أما إذا ورد الافشاء  
على بعض ظروف الواقعة التى يعلم بها الغير فى مجموعها ، أو إذا كان الافشاء  
من جانب صاحب المهنة باعتباره ذو خبرة فنية يعطى للواقعة صفة التأكيد بعد أن  
كان يرددها الغير على أنها مجرد اشاعة ، فان جريمة الافشاء تقوم باعتبار أن ما  
أقضى به الأمين على السر كان أمراً لم تزل عنه بعد صفة السر<sup>(١)</sup> .

### ب- الصفة المهنية للواقعة :

حتى تقوم جريمة افشاء الأسرار ، يجب أن تكون للواقعة موضوع السر صلة

---

(١) وتطبيقاً لذلك أكدت محكمة النقض الفرنسية حكم الادانة الصادر ضد أحد المحلفين ، الذى  
نشر فى مؤلف تاريخى بعض التفاصيل الخاصة بالمداولة فى إحدى القضايا السياسية  
الهامية ، مؤكداً بهذا النشر ما كان يتروى حتى ذلك الوقت على أنه مجرد اشاعات من  
مصادر غير معلومة ولا يمكن حصرها . كما أبدت المحكمة ادانة حاجب نشر فى جريمة  
بعض تفاصيل واقعة هناك عرض معروضة على محكمة الجنابات ، وكان علمه بهذه  
التفاصيل يصفه هذه ، التى أتاحت له تلاوة قرار الاتهام وحضر الجلسات ، رغم أن  
الواقعة كانت تنظر فى جلسة سرية .

بالمهنة أو الوظيفة التي يمارسها من قام بالانشاء . حتى يصلق على هذه الواقعة أنها من أسرار المهنة أو الوظيفة . فالالتزام بالكتمان لا يمكن أن يغطي ما يقوم به صاحب المهنة من نشاط . وإنما يجب أن تكون الواقعة التي يلتزم بكتمانها قد علم بها بسبب نشاطه المهني أو الوطني . وعلى ذلك يكون وصف السر بأنه مهني هو الذي يحدد نطاق الوقائع التي يعتبر افشاؤها من جانب صاحب المهنة محققاً لجريمة الاقشاء . واعتبار السر من أسرار المهنة يقتضى تطلب رابطة مباشرة بين العلم بالواقعة موضوع السر وبين ممارسة المهنة أو الوظيفة .

وترتباً على ذلك لا تتحقق جريمة الاقشاء إلا إذا ورد هذا الاقشاء على سر علم به صاحب المهنة لضرورات ممارسة نشاطه المهني باعتباره صاحب مهنة معينة تتيح له دون سواه ذلك العلم . أو بمعنى آخر إذا كان العلم بالسر أثناء ومن أجل ممارسة المهنة أو الوظيفة . وينتهي على ذلك نتيجتان لتحدد كل منهما نطاق الالتزام بالسر بالنسبة للوقائع التي يجب كتمانها . فمن ناحية ، يشمل هذا الالتزام كل ما علم به صاحب المهنة أثناء ممارسة مهنته ، بشرط أن تكون للوقائع التي علم بها علاقة مباشرة بهذه الممارسة . أي أن تكون هناك علاقة سببية بين ممارسة المهنة والعلم بالوقائع موضوع السر . فبالنسبة للطبيب يعتبر سراً له طبيعة مهنية كل ما يتعلق بتشخيص المرض والعلاج اللازم له وشخصية المريض الذي يلجأ إليه . وبالنسبة للمحامى يعتبر سراً كل الوقائع التي أنقضى بها موكله إليه من أجل الدفاع عن مصالحه أمام القضاء أو التي علم بها المحامى نفسه من اطلاعه على المستندات التي سلمها له الموكل من أجل ذلك . ومن ناحية أخرى ، فإن الالتزام بالكتمان لا يشمل الوقائع التي علم بها صاحب المهنة بغير طريق ممارسة مهنته وليس لها أى علاقة مباشرة بهذه الممارسة ، وبالتالي لا تعتبر ذات طبيعة مهنية . ويعتبر كذلك الوقائع السرية التي يعلم بها الطبيب أو المحامى بصفته قريباً أو صديقاً أو زوجاً أو فرداً عادياً ، ولا يختلف وضعهم بشأن هذه الوقائع عن وضع غيرهم من بقية أفراد الناس .

لكن يقرر التساؤل بالنسبة للوقائع التي يعلم بها صاحب المهنة ليس أثناء ممارسة مهنته وإنما عرضاً بمناسبة هذه الممارسة ، فهل يلتزم صاحب المهنة بكتمان هذه الوقائع ، بحيث يرتكب جريمة افشاء الأسرار إذا باح بها ؟ من أسئلة هذه الوقائع أن يشهد الطبيب الذي استدعى لعلاج مريض في منزله واقعة تزويج وصية قامت بها زوجة هذا المريض ، أو يعلم عرضاً أن أشخاصاً يهدرون جريمة في غرفة مجاورة لغرفة المريض أو أنهم قد ارتكبوا جريمة معينة . من الواضح أن الصلة الوحيدة بين علم الطبيب بهذه الوقائع وممارسة نشاطه المهني تنحصر في أن الطبيب لو لم يدع إلى منزل المريض بصفته طبيباً لما أتبع له سبيل العلم بها . لكننا نرى أن الطبيب لا يلتزم بكتمان هذه الوقائع ، لأنها لا تعتبر وقائع ذات طبيعة مهنية ، لعدم تعلقها مباشرة بممارسة النشاط المهني للطبيب ، ولا تكفي صفة الطبيب هذه لتحصيله بالتزام مطلق بكتمان كل ما يعلم به ، وإنما يشترط لتحصيله بهذا الالتزام أن تكون ثمة علاقة مباشرة بين ممارسة مهنته كطبيب وبين علمه بالوقائع موضوع السر ، أي أن تكون لهذه الوقائع الطبيعة المهنية على النحر السابق بيانه ، وينسبني على علم اعتبار مثل هذه الوقائع من أسرار المهنة أن الطبيب إذا دعى للشهادة عنها ، فلا يجوز له أن يدفع بالاعفاء من الشهادة لالتزامه بكتمان أسرار المهنة ، بل يلتزم بأداء الشهادة عن هذه الوقائع شأنه في ذلك شأن أي فرد عادي .

### ثالثاً : افشاء السر ممن يلزمه القانون بكتمانه :

رأينا أن الركن المادي لجريمة افشاء الأسرار المنصوص عليها في المادة ٣٦٠ ع ، يتحقق بافشاء شخص يلزمه القانون بالكتمان ، لوقائع يصدق عليها أنها من أسرار المهنة . ولذلك يعتبر الافشاء هو الفعل الذي يحقق الجريمة من الناحية المادية . فهذا الافشاء هو السلوك الذي تتم به الجريمة كاملة ، حيث لا يعاقب القانون على الشروع فيها .

وافشاء السر يعني نقل العلم به إلى الغير ، أي تمكين الغير من الاطلاع على

الواقعة موضوع السر ومعرفة الشخص الذى تتعلق به هذه الواقعة . وقد نص المشرع على انشاء السر باعتباره السلوك المحقق مادياً للجريمة دون أى اضافة أخرى، مما يعطى للقضاء دوراً هاماً فى تحديد ما يعتبر انشاء السر وما لا يعتبر كذلك .

فلم يحدد القانون الشكل الذى يجب أن يتخذه الانشاء لكن تحقق به الجريمة ، ولذلك يستوى أن يكون هذا الانشاء شفوياً كالإبوح بالسر أثناء معادثة مع الغير، أو كتابياً فى شكل رسالة أو شهادة أو تقرير يسلم للغير متضمناً الوقائع موضوع السر ومحدداً الشخص المتعلقة به ، كما قد ينتج الانشاء الكتابى من تسليم صورة مستند يحتوى على السر إلى الغير ، أو نشر هذا السر فى كتاب أو مقالة فى إحدى الجرائد أو المجلات .

ولا يشترط أن يكون انشاء السر علنياً حتى تقوم به الجريمة ، كما فى حالة نشر السر فى كتاب علمى أو مقالة أو محاضرة علمية ، فالانشاء لا يعنى الاذاعة ، ومن ثم تقوم الجريمة ولو أفضى الأمين على السر بالوقائع موضوعه إلى الغير فى رسالة خاصة أو فى حديث بينهما طالباً منه كتمان هذا السر . وتترتب على عدم اشتراط العلانية فى هذه الجريمة أنها تقوم ولو كان انشاء السر قد تم لشخص واحد، حتى لو كان هذا الشخص ممن يلتزمون بكتمان الأسرار لكونه يارس نفس مهنة من أفضى اليه السر . وعلى ذلك يرتكب الطبيب الجريمة إذا أفضى أسرار مريضه إلى طبيب آخر غير مكلف بعلاج ذلك المريض ، كما يرتكب الجريمة المحامى الذى يفشى أسرار موكله إلى زميل له لا يقوم بالدفاع عن هذا الأخير فى نفس القضية . فالغير فى هذا الصدد يقصد به كل شخص غير صاحب السر نفسه ، فهو الوحيد الذى يمكنه أن يطلب من الأمين على السر تسليمه شهادة أو تقريراً يتضمن الوقائع موضوع السر .

كذلك لم يحدد القانون الصورة التى يجب أن يكون عليها الانشاء ، فهستوى

أن يكون الاقضاء صريحاً أو ضمنياً ، كما يستوى أن يكون الاقضاء تلقائياً بأن يتخذ الأمين على السر المبادرة للاقضاء به . أو غير تلقائي كأن يقضى به بناء على استدعائه لأداء الشهادة أمام القضاء عن الوقائع موضوع السر أو لتقديم تقرير عنها بصفته خبيراً .

ولا يشترط أن يكون الاقضاء كلياً ، بل يمكن أن تقوم الجريمة بالاقتضاء الجزئى للسر ، أى باطلاع الغير على جزء منه أو على بعض الظروف التى كان يجهلها عن الواقعة موضوع السر . وكما رأينا يعتبر اقضاء ذكر بعض التفاصيل عن واقعة يعلمها الغير فى مجموعها ، أو ذكر صاحب المهنة للواقعة المعلومة من الغير على سبيل الشك ، إذ بهذا الاقضاء ممن له خبرة فنية تتأكد الواقعة ، مما يضيف إليها عنصراً جديداً ويحول العلم بها إلى علم يقينى بعد أن كانت غير مؤكدة .

ويشترط فى الاقضاء حتى تتحقق به الجريمة أن يكون محدداً للواقعة موضوع السر وللشخص الذى تتعلق به هذه الواقعة . ولكن تحديد الواقعة موضوع السر لا يعنى ذكر الوقائع موضوع هذا السر مباشرة وبكل تفصيلاتها ، وإنما يتحقق الاقضاء إذا كان من الممكن استنتاج هذه الوقائع من الظروف التى ورد الاقضاء عليها . وتطبيقاً لذلك قضت محكمة النقض الفرنسية بأن الجريمة تتحقق إذا سلم الطبيب بناسبة دعوى تطليق إلى زوجة المريض تقريراً ذكر فيه أن زوجها حصل منه على شهادة تسمح بقبوله للعلاج بإحدى المستشفيات ، وقررت المحكمة أنه لا يقدح فى قيام الجريمة أن الطبيب لم يحدد فى تقريره طبيعة المرض أو نوع العلاج الذى وصفه للمريض ، وإنما اقتصر على ذكر بعض الاجراءات التى اتخذها واستدعتها الحالة الصحية للمريض . كذلك فإن تحديد الشخص الذى تتعلق به الواقعة موضوع السر لا يعنى أن يكون مطلقاً بذكر اسمه أو أوصافه كاملة ، وإنما يكفى أن يكون نسبياً بذكر ما يسمح بتحديدته تحديداً كافياً . فإذا كانت جريمة اقضاء الأسرار لا تقوم إذا نشر الطبيب كتاباً أو مقالة فى مجلة علمية يشرح فيها تفاصيل مرض



عالمه من حيث أعراضه وطرق علاجه دون أن يحدد شخص المريض . فإن الجريمة تقوم على العكس من ذلك إذا أرفق الطبيب بالكتاب أو المقالة صورة للمريض يمكن من طريقها التعرف على شخصيته .

وأخيراً لا يشترط لقيام الجريمة أن يكون الاقشاء قد أُلحق ضرراً بمصالح صاحب السر ، أو أن يكون من شأن الاقشاء أن يلحق به هذا الضرر . لكن هذا الموضوع يقودنا إلى الكلام عن الركن المعنوي لجريمة اقشاء الأسرار .

## المطلب الثاني

### الركن المعنوي

جريمة اقشاء الأسرار جريمة عمدية ، ولذلك لابد لقيامها من توافر القصد الجنائي . فلا ترتكب هذه الجريمة بالاعمال أو الخطأ مهما بلغت درجة جسامته . وترتبطاً على ذلك لا يرتكب جريمة اقشاء الأسرار الطبيب الذى يهمل فى اخفاء ورقة متضمنة لأسرار مريضه عن أنظار الناس ، فيتمكن شخص من الاطلاع عليها .

والقصد الجنائي المتطلب لقيام هذه الجريمة هو القصد العام الذى يتحقق وفقاً للقواعد العامة من علم وإرادة . فينبغى أن يعلم الأمين على السر بكافة عناصر الجريمة ، أى يعلم بأنه إذا بفشى دون رضا المجنى عليه واقعة لها صفة السر المهني يلزمه القانون باعتباره صاحب مهنة صحيحة بكتمتها . فإذا تخلف لدى الأمين على السر العلم بعنصر من هذه العناصر تخلف لديه القصد الجنائي . ولا يكفى العلم بهذه العناصر لقيام القصد الجنائي ، وإنما يلزم أن تتجه إرادة الأمين على السر إلى السلوك المحقق للجريمة وهو كما رأينا فعل الاقشاء . وإلى النتيجة المترتبة على هذا السلوك وهى نقل العلم بالسر إلى الغير .

وإذا توافر القصد الجنائي بعنصره من علم وإرادة على النحو السابق ، تحققت الجريمة دون حاجة إلى تطلب نية الاساءة إلى المجنى عليه أو نية الاضرار به لقيام

الركن المعنوى لهذه الجريمة . وإذا كان جانب من الفقه والقضاء فى فرنسا قد تطلب قصد الاضرار بالمجنى عليه كعنصر فى الركن المعنوى لجريمة افشاء الأسرار ، فإن هذا رأى قد عدل عنه نهائياً القضاء الفرنسى منذ حكم شهير صدر فى سنة ١٨٨٥ . والرأى مستقر اليوم سواء فى فرنسا أو فى مصر ، على أن الضرر ليس عنصراً من عناصر القصد الجنائى فى هذه الجريمة ، التى تقوم دون حاجة إلى توافر نية الاضرار بالمجنى عليه أو قصد الاساءة اليه .

وهذه القاعدة ما هى إلا تطبيق لمبدأ عام يقضى بأنه لا أثر للمباغت فى قيام الجريمة . فالهواث على الاقشاء لا يعتد بها ، ولو كانت نبيلة فى ذاتها . وعلى ذلك يرتكب جريمة افشاء الأسرار الطبيب الذى يفشى أسرار مريضه فى مقالة علمية ، مستهدفاً بذلك خدمة البحث العلمى فى مجال الطب ، أو الطبيب الذى يفشى سر مريضه مستهدفاً بذلك الدفء عن ذكره وحماية سمعته أو سمعة ورثته . وتطبيقاً لذلك قضت محكمة النقض الفرنسية بأنه يرتكب جريمة افشاء الأسرار المحلف الذى يفشى فى كتاب نشره بعض التفاصيل المتعلقة بالمداولة فى قضية سياسية هامة ، ولا يتفى عنه القصد الجنائى ما دفع به من أنه كان يستهدف بهللاً الاقشاء خدمة التاريخ . كما قضت المحكمة ذاتها بأنه يرتكب جريمة افشاء الأسرار الطبيب الذى أرسل خطاباً للصحف يحدد فيه السبب الحقيقى لموت مريضه الذى عالج ، وكان رساماً مشهوراً ، وذلك بهدف تهديد ما تردد من اشاعات عن سبب وفاته تمس إلى ذكره ، وتهجير ما وجه إلى الطبيب نفسه من انتقادات تقص خبرته الفنية ، وفى هذه القضية رفضت المحكمة دفع الطبيب بأنه لم تتوافر لديه نية الاضرار بالمجنى عليه ، بل على العكس من ذلك كانت نيته متجهة إلى حماية ذكره والدفء عنه .

### عقوبة افشاء الأسرار :

حدد المشرع هذه العقوبة فى المادة ٣١٠ع بأنها الحبس الذى لا تتجاوز مدته ستة شهور أو الغرامة التى لا تزيد مقدارها على خمسمائة جنيه مصرى .

وكما رأينا لا يعاقب على الشروع في جريمة افشاء الأسرار . ولم يتطلب المشرع لتحريك الدعوى الجنائية عن هذه الجريمة تقديم شكوى من المجنى عليه . وإن كان الغالب أن يتم رفع الدعوى الجنائية عنها بناءً على شكوى يتقدم بها هذا الأخير . وقد يرجع عدم طلب الشكوى في هذه الحالة إلى تقدير المشرع أن هذه الجريمة تضر بالصالح العام أكثر من ضررها بصالح الأفراد ، مما يقتضى عدم تقييد حرية النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية عنها . لكننا نرى أن عدم طلب الشكوى بالنسبة لهذه الجريمة ليس له ما يبرره ، إذا اعتبرنا أن علة التجريم هي أساساً حماية صالح الأفراد الذين يضطرون إلى اللجوء إلى يباشرون مهناً معينة . فصالح الأفراد يقتضى أن يعلق رفع الدعوى الجنائية عن هذه الجريمة على شكوى المجنى عليه فيها . فقد يرى هذا الأخير أن من مصلحته قصر أثر الافشاء على النطاق الذي صدر فيه . وتفادى توسيع نطاقه باتاحة سبيل العلم بالسر لعدد أكبر من الناس ، إذا كانت الاجراءات تحقق ذبوعاً أكثر للسر .

## المبحث الثاني الافشاء المباح

توجد بعض الأحوال التي يباح فيها افشاء الاسرار لأسباب معينة. وتعد هذه الأحوال تطبيقاً لأسباب الإباحة، التي ترفع عن فعل الافشاء الصفة الإجرامية. والافشاء المباح قد يكون وجوبياً بحيث يلتزم الأمين على السر بالافشاء به، كما قد يكون جوازياً .. وتتناول فيما يلي حالات الافشاء الوجوبى، وحالات الافشاء الجوازى.

## المطلب الأول الافشاء الوجوبى

يكون الافشاء وجوبياً إذا ألزم القانون صاحب مهنة، يلتزم أفرادها بكتمان الاسرار التي يعلمونها عن طريق ممارسة هذه المهنة، بالتبليغ عن بعض هذه الاسرار، أو بالافشاء بها الى جهة معينة تحقيقاً لمصلحة خاصة أو عامة. وتستند الإباحة في هذه الاحوال الى نص المادة ٣١٠ من قانون العقوبات، الذى قرر صراحة أن العقاب

على افشاء الاسرار لا يستحق الا إذا حدث في غير الاحوال التي يلزم فيها القانون صاحب المهنة بالتبليغ عن واقعة تعد سراً مهنيًا.

ومحدد حالات الافشاء الوجوب يقتضي لذلك الرجوع الى النصوص القانونية التي تقرر متى يكون الافشاء واجباً على صاحب المهنة، ومن ثم يعد افشاء مباحاً لا يعق جرم افشاء الاسرار. وليس من الممكن حصر كل الحالات التي يلزم فيها القانون اصحاب المهن بافشاء الاسرار المهنية، ولذلك نكتفي بايراد بعض الأمثلة لحالات وجوب الافشاء، ونردها الى طوائف ثلاث:

### أولاً: الافشاء الوجوبى ينص القانون:

يفرض القانون صراحة واجب التبليغ على بعض اصحاب المهن الذين يلتزمون بكتمان الاسرار المهنية، تحقيقاً لمصلحة اجتماعية ترجع على المصلحة التي اقتضت تجريم افشاء أسرار المهنة. من ذلك مثلاً التزام الاطباء بالتبليغ عن المواليد والوفيات<sup>(١)</sup>، والتزامهم بالتبليغ عن الأمراض المعدية التي يكتشفونها أثناء ممارسة مهنتهم، ولو كان المريض هو الذي أقضى لهم بها<sup>(٢)</sup>.

ومن ذلك أيضاً المادة ٢٦ من قانون الاجرامات الجنائية، التي تقرر أنه «يجب على كل من علم من الموظفين العموميين أو المكلفين بخدمة عامة أثناء تادية عمله أو بسبب تاديتة بوقوع جريمة من الجرائم التي يجوز للنيابة العامة رفع الدعوى عنها بغير شكوى أو طلب أن يبلغ عنها فوراً النيابة العامة أو أقرب مأمور من مأمورى الضبط القضائي». وهذا الالتزام بالتبليغ يفرض على الموظفين والمكلفين بخدمة عامة، ولو كانوا من هؤلاء الذين يلتزمون بكتمان الاسرار التي يعلمونها عن طريق عملهم، بالنسبة للوقائع التي حدها نص المادة ٢٦ دون غيرها من الوقائع التي يلتزمون بكتمانها<sup>(٣)</sup>.

(١) للمادتين ١٢ و ١٨ من القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٤٦.

(٢) المادة ١٣ فقرة أولى من القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٨ الخاص بالاحصاءات الصحية للوقاية من الأمراض المعدية.

(٣) لكن يستثنى من هذا الالتزام بالتبليغ طوائف الموظفين الذين يلتزمون وفقاً للقوانين الخاصة بهم بكتمان الاسرار التي يعلمون بها عن طريق ممارستهم لأعمال وظائفهم. إذ تنهت النصوص الخاصة بهم الالتزام العام بالتبليغ الذي تفرضه المادة ٢٦ من قانون الاجرامات الجنائية هذا من ناحية ومن ناحية أخرى، فإن نص المادة ٢٦ ج. لا يقر جزاء جنائياً في حالة مخالفة الالتزام بالتبليغ الذي يفرضه على الموظف، بينما يستحق هذا الموظف الجزاء الجنائي للنصوص عليه في المادة ٣١٠ ج. في الحالة التي يتطلى فيها التبليغ على الشاء لسر من أسرار المهنة.

كما يفرض القانون التزاما بالتبليغ عن جرائم المساس بأمن الدولة. فالمادة ٨٤ من قانون العقوبات تنص على عقاب كل من علم بارتكاب جريمة مخلة بأمن الدولة من جهة الخارج ولم يسارع بإبلاغ ذلك الى السلطات المختصة. وتعاقب المادة ٩٨ من قانون العقوبات كل من علم بوجود مشروع لارتكاب جريمة من الجرائم المخلة بأمن الدولة من جهة الداخل ولم يبلغه الى السلطات المختصة<sup>(١)</sup>. والالتزام بالتبليغ عن جرائم أمن الدولة يفرض على الناس كافة، علنا من استثنائهم نص المادة ٩٨ من قانون العقوبات، وهم زوج أى شخص له يد فى المشروع أو أصوله أو فروعه. ولم يرد فى المادتين ٨٤، ٩٨ من قانون العقوبات استثناء أصحاب المهن التى يلتزم أفرادها بكتمان الاسرار المهنية من الالتزام بالتبليغ، هذا فضلا عن أن المصلحة الاجتماعية التى يحميها هذان النصان تبلغ من الأهمية درجة تدعو إلى ترجيحها على المصلحة الاجتماعية التى تفرض العقاب على افشاء الاسرار.

### ثانياً: الشهادة أمام القضاء بما على طلب صاحب السر:

حسم المشرع المصرى التعارض بين واجب أداء الشهادة أمام القضاء وواجب كتمان الاسرار المهنية، بأن غلب واجب كتمان السر على واجب أداء الشهادة. فالمادة ٦٦ من قانون الاثبات تحظر على أصحاب المهن أداء الشهادة أمام القضاء، اذا كانت الشهادة مطلوبة عن وقائع علموا بها أثناء ممارسة مهنتهم. ويعنى ذلك أن المشرع يرجع المصلحة الاجتماعية التى يحققها الالتزام بكتمان اسرار المهنة على تلك المصلحة التى يراد تحقيقها بأداء الشهادة أمام القضاء، ولو كانت شهادة صاحب المهنة هى الدليل الوحيد للفصل فى النزاع. وتطبيقاً لذلك فإن صاحب المهنة الذى يدلى بشهادته، ويفشى أمام القضاء الوقائع التى تعد أسراراً مهنية، يرتكب جريمة افشاء

(١) كما نصت المادة ٨٨ مكرراً (ب) من قانون العقوبات، المضافة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢، على سريان حكم المادة ٩٨ من قانون العقوبات على جرائم الارهاب التى استحدثها وأضافها لقانون العقوبات القانون المذكور. ويعنى ذلك أن الالتزام بالتبليغ عن جرائم الارهاب يفرض على كل من علم بوجود مشروع لارتكاب جريمة من جرائم الارهاب. والالتزام بالتبليغ عن هذه الجرائم للسلطات المختصة يفرض على أصحاب المهن التى يلتزم أفرادها بكتمان الاسرار المهنية، وفقاً لثلاث الضوابط المقررة فى المادة ٩٨ من قانون

الاسرار وعقاب العقوبات المنصوص عليها في المادة ٣١٠ من قانون العقوبات. كما أن شهادته تعتبر باطلة لا يجوز الاعتماد بها كدليل قانوني، لأنها تشكل في ذاتها جريمة، ولو كانت الدليل الوحيد في الدعوى.

لكن حظر الشهادة التي تتطرى على انشاء للأسرار المهنية ليس حظراً مطلقاً، إذ قد تتنص مصلحة صاحب السر ذاته أن يؤدي الأمين على السر الشهادة أمام القضاء. من أجل ذلك استثنى المشرع من حظر الشهادة في شأن الوقائع التي تتصف بالسر المهني حالة طلب هذه الشهادة من صاحب السر ذاته. فالمادة ٦٦ من قانون الاتبات التي حظرت الشهادة في فقرتها الأولى، فرضت في فقرتها الثانية على المتترمين بالكتمان أداء الشهادة في شأن الوقائع التي تعد أسراراً مهنية متى طلب منهم ذلك من أسرها لهم<sup>(١)</sup>.

وبعنى ذلك أن طلب أداء الشهادة من صاحب السر يحل الأمين على السر من الالتزام بالكتمان، ويوجب عليه أن يؤدي الشهادة عن الوقائع السرية، فلا يجوز له أن يتلوع بالتزامه بالحفاظ على الاسرار. فإذا امتنع عن أداء الشهادة - رغم صدور الطلب من صاحب السر - كان امتناعه غير مبرر من الناحية القانونية، وحقت عليه العقوبات التي يقرها القانون لمن يتخلف عن الادلاء بشهادته. وغنى عن البيان أن إعفاء الأمين على السر من الالتزام بالكتمان لا ينتج أثره في إباحة الاقشاء الا

---

(١) وقد أضاف النص تحفظاً على وجوب أداء الشهادة، فقيدها الالتزام بالشهادة بالآ يكون فيه اخلال بأحكام القوانين الخاصة بأصحاب المهن الذين يلتزمون بالكتمان. فإذا حظر أحد هذه القوانين الشهادة أمام القضاء على الرغم من رضا صاحب السر بذلك، وجب إعمال النص الخاص في هذا القانون، وامتنع على صاحب المهنة في هذه الحالة أن يدلى بالشهادة أمام القضاء. وإذا أجاز القانون الخاص بصاحب المهنة الشهادة دون أن يلزم بها، وجب كذلك إعمال النص الخاص، وترك الأمر لتقدير الأمين على السر لموازن بين مبررات الاقشاء والكتمان. وتنص المادة ٦٥ من قانون المحاماة رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ على التزام المحامي بالامتناع عن أداء الشهادة عن الوقائع أو المعلومات التي علم بها عن طريق مهنته إذا طلب منه ذلك من أبلغها إليه، إلا إذا كان ذكرها له يقصد ارتكاب جريمة أو جنة.

أولاً - الشهادة أمام القضاء ، أما خارج مجلس القضاء ، فيظل الالتزام بالكتمان قائماً .

### ثانياً : أعمال الخبرة :

قد يتتبع صاحب المهنة من قبل القضاء ، بوصفه من أصحاب الخبرة الفنية ، للقيام بمهمة محددة ، يقدم عنها تقريراً للمحكمة التي انتدبتته . وفي هذه الحالة يجب على الخبير أن يضمن تقريره الوقائع التي علم بها أثناء أداء مهمته ، طالما تعلقت بالمهمة التي كلف بها . فالخبير يعد في هذه الأحوال مثلاً للمحكمة التي انتدبتته ، ويكون عمله جزءاً من عملها ، أو هي تمارس عملها عن طريق تمثيلها الذين يعاونونها في الكشف عن الحقيقة ، في شأن وقائع الدعوى المروضة أمامها . لذلك يستفيد الخبير من سبب إباحة إذا وضع في تقريره الذي يقدمه إلى القضاء ما وصل إلى علمه من سر أثناء قيامه بأعمال الخبرة التي كلف بها ، أو إذا أدلى بشفوياً أمام القضاء بالوقائع السرية التي أتبع له العلم بها بهذه الصفة .

وعلى ذلك فإن القيام بعمل من أعمال الخبرة يعد من الحالات التي توجب الإقضاء وتبيحه في الوقت ذاته . لكن يشترط لإباحة الإقضاء بالنسبة للخبير أن يفرض معلوماته إلى المحكمة التي انتدبتته دون سواها ، فإن أفشى بهذه المعلومات كتابة أو شفاهة إلى جهة أخرى ، قبل أن يفرض بها إلى المحكمة التي انتدبتته أو بعد ذلك ، يرتكب جريمة إفشاء الأسرار . كما يشترط لإباحة الإقضاء بالنسبة للخبير أن تكون الوقائع التي أفشى بها إلى المحكمة التي انتدبتته لازمة لإتمام المهمة التي انتدب من أجلها ، فإن أفشى بوقائع علم بها أثناء مباشرة أعمال الخبرة ، دون أن تكون داخلة في المهمة التي انتدب للقيام بها ، يرتكب جريمة إفشاء الأسرار .

وتطبيقاً لما تقدم لا يرتكب جريمة إفشاء الأسرار الطبيب الذي تنتدبه المحكمة للكشف على عامل في دعوى تعرض عن إصابة عمل ، إذا أثبت في تقريره أن العامل المدعى كان مصاباً بمرض سرى هو علة ما يشكو منه . لكن يرتكب جريمة

افشاء الأسرار الطبيب الذى تنتهكه المحكمة لفحص الحالة العقلية للمتهم، فيذكر فى التقرير الذى يقدمه أن المتهم قد اعترف له بارتكاب الوقائع المنسوبة اليه.

ويستفيد من الإباحة كذلك الطبيب الذى تنتهكه إحدى الإدارات أو المصالح الحكومية لفحص المتقدمين لشغل الوظائف فيها، أو لتقرير مدى استحقاق العاملين لديها لأجازات مرضية أو نحوه، إذ يعد هذا الطبيب خبيراً يلتزم بتقديم تقريره الى الجهة التى انتدبته فى شأن الوقائع المطلوب إيذاء رأيه الفنى بشأنها، ولذلك لا يرتكب جريمة افشاء الاسرار اذا ضمن تقريره وقائع مما يصدق عليها وصف السر، متى كان ذكرها لازماً لانجام المهمة التى كلف بها.

## المطلب الثانى

### الافشاء الجوازى

قد لا يلتزم صاحب المهنة بالافشاء الاسرار المهنية، وانما يجهز له القانون ذلك الافشاء. وقد أشارت المادة ٣١٠ من قانون العقوبات الى اباحة الافشاء جوازاً، بنصها فى فقرتها الثانية على أنه «لا تسرى أحكام هذه المادة الا فى الأحوال التى لم يرخص فيها قانوناً بإفشاء أمور معينة .....». وتستند اباحة الافشاء فى حالة الترخيص به الى أن القانون لا يمكن أن يعاقب على فعل رخص فى القيام به، لأن العقاب على اتيان فعل أجاز القانون اتيانه يعد من قبيل التناقض الذى ينبغى تنزيه المشرع عنه.

ولا يدخل فى حالات الافشاء الجوازى الذى يبيحه القانون ابلاغ الأمين على السر عن جريمة استناداً الى المادة ٢٥ من قانون الاجراءات الجنائية، التى تنص على أن «لكل من علم بوقوع جريمة يجوز للنهابة العامة رفع الدعوى عنها بغير شكوى أو طلب أن يبلغ النهابة العامة أو أحد مأمورى الضبط القضائى عنها». فهذا النص



يجوز التبليغ لكل مواطن ولا يلزم به، كما أنه لا يقرر أى جزاء على عدم التبليغ، ويستفاد منه ضمناً أن إجازة التبليغ لا يكون لها محل إلا إذا كان التبليغ لا ينطوي على ارتكاب جريمة مما يعرض المبلغ للعقاب. من أجل ذلك يجب استثناء الامناء على الاسرار من هذا النص، لأن استنادهم اليه للتبليغ عن وقائع تعد أسراراً مهنية لا يبيح لهم هذا التبليغ، ولا يعفيهم من العقاب عن افشاء أسرار المهنة.

وإذا استبعدنا هذه الحالة من نطاق الافشاء الجوازى، وجدنا أن الحالات الأخرى التى تعرض على بساط البحث بعضها متصرف عليه صراحة، وبعضها الآخر موضع جدل فقهي. ونشير إلى هذه الحالات تبعاً على النحو التالي:

### أولاً: المحيلولة دون ارتكاب جناية أو جنحة:

أجاز القانون لصاحب المهنة الملتزم بكتمان الاسرار أن يبلغ السلطات المختصة عما وصل إلى علمه من وقائع أو معلومات عن طريق مهنته، متى كان ذكرها له مقصوداً به ارتكاب جناية أو جنحة. والترخيص بالتبليغ يعد في هذه الحالة استثناءً على الأصل العام الذى يحظر افشاء أسرار المهنة، وقد ورد هذا الاستثناء في نص المادة ٦٦ من قانون الاتبات التى حظرت افشاء الاسرار ولو لأداء الشهادة أمام القضاء عن الوقائع والمعلومات التى علم بها صاحب المهنة عن طريق ممارسة مهنته، مالم يكن ذكر الوقائع أو المعلومات «مقصوداً به ارتكاب جناية أو جنحة» (١).

ويستفاد من هذا النص أن القانون لا يلزم الأمين على السر بافشاء السر المهنى، وإنما يرخص له في ذلك، للحيلولة دون ارتكاب جناية أو جنحة لم تقع بعد. فإذا كانت الوقائع والمعلومات التى أنقضى بها صاحب السر تنهيد أنه ارتكب بالفعل

---

(١) كما حظرت المادة ٦٥ من قانون الحامية على المحامي أداء الشهادة عن الوقائع أو المعلومات التى علم بها المحامي عن طريق مهنته، «إلا إذا كان ذكرها له بقصد ارتكاب جناية أو جنحة».

جرمة، فلا يجوز للأمين على السر أن يفشى هذه الوقائع عن طريق التبليغ الى السلطات المختصة، وإذا أبلغ عن الجريمة، قامت بهذا الإبلاغ جريمة افشاء الاسرار. فإذا اعترف التهم لمحاميه أنه قام بإرتكاب جريمة معينة، امتنع عليه أن يبلغ عنه الجهات المختصة.

أما إذا أفشى صاحب السر للأمين معلومات يستفاد منها عزمه على ارتكاب جريمة، لها وصف الجنابة أو الجنحة، جاز للأمين على السر أن يفشى هذه الواقعة الى السلطات المختصة. والحكمة من إجازة الإفشاء في هذه الحالة، هي تمكين السلطات المختصة من المحيولة دون ارتكاب هذه الجريمة قبل أن تقع بالفعل. إنما يلاحظ في هذه الحالة أن القانون قد عهد الى الأمين على السر وحده بمهمة تقدير مدى ملاسة الإبلاغ من عدمه، فهو لم يلزمه بالإبلاغ في هذه الحالة، كما أنه لم يلزمه بكتمان السر. وعلى ذلك يكون لصاحب المهنة أن يقدر مدى ملاسة الإفشاء بالنظر الى جسامة الجريمة التي سيرتكبها من أفشى اليه بالمعلومات، ومدى امكان المحيولة دون وقوعها بوسائل أخرى إذا هو التزم بالكتمان. ولاشك في أن صاحب المهنة سوف يتصرف في مثل هذه الحالة بوعي من ضميره الإنساني والمهني، ولذلك ترك القانون له الاختيار بين التبليغ والحفاظ على السر حسبما يميله عليه ضميره.

ومن أمثلة الإفشاء التي يجيزها القانون للمحيولة دون ارتكاب جنابة أو جنحة أن تلج سيدة الى طبيب لاجهاضها، فيرفض القيام بذلك، لكنه لا يكتفي برفض ارتكاب هذا السلوك الإجرامي، وإنما يبلغ عنها السلطات المختصة، أو أن يستطلع شخص رأى محاميه في ارتكاب فعل مجرمه القانون، فيفشى المحامي هذه الواقعة لمنع ارتكاب الجريمة، وقد حكم بأنه إذا استطلع أحد المتهمين رأى محاميه في ارتكاب جريمة، وهي الاتفاق مع أحد الشهود على أن يشهد زوراً، فهذا الأمر ولو أنه سر علم به المحامي بسبب مهنته، إلا أن من حقه بل من واجبه أن يفشيه لمنع وقوع الجريمة .. فإذا أخلت المحكمة بمعلومات المحامي عن تلك الواقعة، واستندت

اليها في التدليل على أن المتهم موكله كان يسعى الى تلفيق شهادة، فلا يمكن اسناد الخطأ اليها في ذلك<sup>(١)</sup>.

### ثانياً: رضا صاحب السر بالانقضاء:

وأما أن القانون يلزم الأمين على السر بالشهادة في شأن الوقائع التي علم بها عن طريق مهنته، اذا طلب منه ذلك من أسرها الهم، ومؤدى هذا الالتزام أن المشرع يجعل من رضا صاحب السر بالانقضاء، لأداء الشهادة أمام القضاء، سبباً لإباحة هذا الانقضاء. هذه الإباحة تعد تطبيقاً من تطبيقات رضا المجنى عليه باعتباره سبباً من أسباب الإباحة، لكنها إباحة مقيدة بالحدود التي وردت في النص القانوني المقرر لها.

وفي غير هذه الحالة يثار التساؤل عن مدى صلاحية رضا صاحب السر كسبب لإباحة الانقضاء. فإذا رضى صاحب السر بأن يفشى الملتزم بالكتمان الوقائع السرية، فهل يعد هذا الرضا سبباً لإباحة الانقضاء أم يظل الانقضاء جريمة؟.

انقسم الفقه والقضاء حول مسألة تحديد أثر رضا صاحب السر بالانقضاء على قيام جريمة افشاء الاسرار الى اتجاهين:

**الاتجاه الأول،** يرى أن تجريم افشاء الاسرار لا يستهدف حماية مصلحة خاصة لصاحب السر، وإنما يستهدف حماية السر السليم لمهن اجتماعية يقتضى الصالح العام ضمان ثقة الافراد فيها. ويستند هذا الاتجاه الى أن أساس الالتزام بكتمان الاسرار ليس هو ارادة صاحب السر، وإنما نص القانون الذي يفرض هذا الالتزام على أصحاب المهن تحقيقاً للصالح العام. وعلى ذلك لا يكون لرضا صاحب السر من أثر في إباحة الانقضاء، لكونه غير ذي صفة في اعفاء الأمين على السر من التزام بالكتمان يفرضه القانون لحماية المصلحة العامة.

(١) نص ٢٧ ديسمبر ١٩٣٣، مجموعة القواعد القانونية، ج ٢، رقم ١٧٧، ص ٤٢٩.

أما الاتجاه الثاني، فيرى أن علة تجريم الاقضاء هي حقاً حماية مصلحة عامة - كما يقرر أنصار الاتجاه الأول -، لكن هذه المصلحة لا تضار من الاقضاء إلا إذا حدث بغير رضا من صاحب السر، فالثقة في بعض المهن، التي يراه ضمانها بحظر الاقضاء، لا تهتز إذا حدث الاقضاء برضا من صاحب السر نفسه، لاسيما إذا كانت مصلحته الخاصة تفرض هذا الاقضاء. وصاحب السر له أن يفشى الأسرار الخاصة به بنفسه، كما أن له أن يرضخ لغيره بذلك. وقد تكون لصاحب السر مصلحة خاصة في الاقضاء، تضار إذا رفض الأمين على الشر افشاء خشية ارتكاب جريمة افشاء الأسرار. ويخلص هذا الاتجاه إلى القول بأن رضا صاحب السر يحل الأمين عليه من التزامه بالكتمان، ويبيح له افشاء السر تبعاً لذلك.

لكن أنصار الاتجاه الثاني لم يصلوا إلى حد القول بالزام الأمين على السر بالاقضاء إذا رضى صاحب السر بذلك، وإنما أجازوا للأمين هذا الاقضاء إذا أحله صاحب السر من قيد الكتمان. ومن ثم يجوز للأمين على السر أن يفشيه دون أن يرتكب جريمة افشاء الأسرار، كما يكون له أن يمتنع عن الاقضاء به على الرغم من الرضا الصادر من صاحب السر، إذا قدر أن الرضا لم يصدر عن إرادة حرة، أو أن صاحب السر قد أساء تقدير مصلحته في افشاء الوقائع السرية، وأن الواجب المهني يفرض عليه أن يمتنع عن الاقضاء.

والراجع فقها وقضاء في عصر هو الاتجاه الثاني الذي يجيز الاقضاء إذا رضى صاحب السر بذلك. وقد أقرت محكمة النقض هذا الاتجاه في حكم قديم لها قضت فيه بأنه لا عقاب يقتضى المادة ٣١٠ من قانون العقوبات على افشاء السر إذا كان لم يحصل إلا بناء على طلب مستودع السر<sup>(١)</sup>. وأوجب قانون الاتبات في الفقرة الثانية من المادة ٦٦ على صاحب المهنة افشاء السر أداءاً للشهادة أمام القضاء إذا طلب منه ذلك من أسره له، على ألا يخل ذلك بأحكام القانون الخاص بصاحب

(١) نقض ٩ ديسمبر ١٩٤٠، مجموعة القواعد القانونية، ج ٥، رقم ١٦٢، ص ٢٩٥.

المهنة أن يجد به نص لا يلزمه بالاقشاء أداءاً للشهادة، كما هي الحال بالنسبة للمحامين الذين يلزمهم قانونهم الخاص - على ما رأينا - بالامتناع عن أداء الشهادة عن الوقائع والمعلومات التي علم بها المحامي عن طريق مهنته، إلا إذا كان ذكرها له بقصد ارتكاب جناية أو جحشة<sup>(١)</sup>، ومعنى ذلك أنه في غير حالة الشهادة أمام القضاء، يكون لصاحب المهنة الذي أذن له من صاحب السر بالاقشاء أن يقدر السلوك الواجب اتباعه، ولا مسؤولية تقع عليه إذا أختار سبيل الاقشاء اعمالاً لرضا صاحب السر، أو تسلكه بكتمان السر على الرغم من رضا صاحبه بالاقشاء.

ويشترط في الرضا الذي ينتج أثره في إباحة الاقشاء أن يكون صادراً عن إرادة مدركة وحرّة، فلا قيمة للرضا الصادر من مجنون أو من صغير غير مميز، وإلّا يتعين أن يصدر الرضا في هذه الحالة من له ولاية النفس عليهما، ولا تكفي ولاية المال. كما يشترط في الرضا أن يصدر عن صاحب السر نفسه، سواء كان هو الذي أفضى بالواقعة السرية إلى الأمين أو كان الأمين قد علم بها بحكم خبرته الفنية. ولا يشترط في الرضا أن يكون كتابياً بل يمكن أن يصدر شفهاً، وإن كان على صاحب المهنة أن يتحوط قبل الاقشاء بتطلب أن يثبت رضا صاحب السر كتابة. إلّا يشترط في الرضا أن يكون صريحاً، لا ضمنياً ولا مفترضاً. وإذا تعدد أصحاب السر، تعين أن يصدر الرضا بالاقشاء منهم جميعاً. والرضا بالاقشاء هو حق شخصي يمت، فلا يجوز أن ينتقل بالوفاة إلى الورثة، لما قد يتضمنه ذلك من المساس بذكرى الأمور التي يحرمهم السر.

وإذا صدر الرضا بالاقشاء من صاحب السر، فلا أهمية للصورة التي يعرض بها الأمين على السر بالوقائع السرية، فقد يدلى بها في شهادة أمام القضاء، وقد

(١) - الالتزام بالامتناع عن أداء الشهادة شرطه أن يطلب ذلك من أسر الوقائع والمعلومات للمحامي. ومعنى ذلك - مفهوم المخالفة - أن من أسر المعلومات والوقائع يستطيع أن يطلب من المحامي الشهادة عن هذه الوقائع والمعلومات، فتكون له حرية التقدير في هذا الشأن.

بضمنها شهادة أو تقريراً مهتياً يطلبه صاحب السر نفسه، بشرط أن يسلم اليه شخصياً أو الى من يوكله توكيلاً خاصاً بذلك. وبناء على ذلك فإن صاحب المهنة يرتكب جريمة افشاء الاسرار إذا أفشى بالمعلومات السرية في غير النطاق الذى قصد صاحب السر إباحة الافشاء فيه. فإذا طلب صاحب السر من طبيبه الاقتضاء بالسر أمام القضاء أو تسليمه شهادة طبية بحالته الصحية، فأفشى بالسر خارج مجلس القضاء أو سلم الشهادة المطلوبة لغيره دون رضا منه، ولو كان هذا الغير وثيق الصلة به، ارتكب جريمة افشاء الاسرار.

### ثالثاً: مصلحة الأمين على السر أو غيره؛

قد تثبت المصلحة في الافشاء لا لصاحب السر نفسه، ولكن لشخص آخر تكون مصلحته في افشاء السر أولى بالرعاية من مصلحة صاحب السر في كتمانته. هذا الشخص قد يكون هو الأمين على السر أو غيره من الأفراد.

فمصلحة غير صاحب السر في الافشاء قد تكون أولى بالرعاية من مصلحة صاحب السر، فيجوز للأمين على السر أن يفشي تحقيقاً لتلك المصلحة. من ذلك مثلاً مصلحة الشخص البرئ المهدد بالحكم عليه بعقوبة عن جريمة لم يرتكبها، وإلّا ارتكبها من يلتزم صاحب المهنة في مواجهته بالكتمان. ونعتقد أن الافشاء يكون مباحاً في هذه الحالة إذا لم توجد وسيلة أخرى لاتقاذ البرئ من عقوبة لا يستحقها، فيجوز للأمين على السر أن يفشي من أجل انتقاذ الشخص البرئ، ولو كان هذا الافشاء ضد مصلحة من إلتزمه على هذا السر. فإذا أفشى المصاب الى طبيبه بأنه أصيب أثناء ارتكابه جريمة معينة، يوشك برئ أن يدان من أجلها بعقوبة جسيمة، جاز للطبيب - بل قد يجب عليه - أن ينقذ البرئ، ويحول دون وقوع خطأ قضائى، ولو اضطر الى الكشف عن شخصية مريضه، إذا لم تكن هناك وسيلة أخرى

وقد تكون المصلحة في الاقضاء ثابتة لصاحب المهنة نفسه. ويتحقق ذلك بصفة خاصة إذا اتهم صاحب السر صاحب المهنة بارتكاب خطأ أثناء ممارسة مهنته، استدعى أن يحاكم عليه تأديبياً أو مدنياً أو جنائياً. فعن التهم في الدفاع عن نفسه يعلو على مصلحة صاحب السر في كتمان أسرار الخاصة. وفي هذه الحالة، يجوز للأمين على السر في سبيل الدفاع عن نفسه أن يكشف من الوقائع السرية ما يلزم لابتلاء أوجه دفاعه والحفاظ على سمعته المهنية التي يهددها اتهام صاحب السر له (٢).

وينق الأمر في حالة النزاع بين صاحب المهنة وصاحب السر على الاتعاب المستحقة للأول. ذلك أن لصاحب المهنة حقاً مشروعاً في المطالبة بالاتعاب المستحقة له، إذا رفض صاحب السر الوفاء بها. وقد يكون سبيل الحصول على هذه الاتعاب افشاء بعض الوقائع السرية، تأكيداً لاحقية صاحب المهنة لها. نعتقد أن مصلحة صاحب المهنة في الحصول على الاتعاب المستحقة له قانوناً تملو على مصلحة صاحب السر الماحل. لذلك نرى أنه يجوز لصاحب المهنة أن يفشى من الوقائع السرية القدر اللازم لاثبات أحقيته في الاتعاب التي يطالب بها. فالطبيب الذي يريد تدعيم مطالبته بالاتعاب المستحقة له قبل مريضه يستطيع أن يذكر عدد

---

(١) يعاقب القانون الفرنسي كل شخص يكون لديه الدليل على براءة متهم في جريمة أو جنحة، ويتنح عن تقديم هذا الدليل إلى السلطات المختصة، ولا يستثنى من هذا الالتزام أصحاب اللهن الذين يفرض عليهم القانون التزاماً بكتمان أسرار المهنة، وإنما يستثنى منه فقط مرتكبو الاعمال التي يحاكم عنها البرئ والمساهمين معهم وآباء وأصهار هؤلاء (المادة ١٣ / ٣ من قانون العقوبات).

(٢) وقد يستدل من تخصص الطبيب على نوع المرض الذي يعاني منه الشخص. كما أن عدد فترات الزيارة قد يكون له دلالة كاشفة على درجة خطورة هذا المرض.

المرات التي تردد فيها المريض على عيادته، دون بيان لنوع المرض الذي يعاني منه أو درجة خطورة هذا المرض<sup>(١)</sup>. لكن قد لا تكفي هذه المعلومات لتقدير الاتعاب التي يطالب بها الطبيب تقديراً دقيقاً، وفي هذه الحالة لا يجوز للطبيب في سبيل الحصول على ما يطالب به أن يكشف كل أسرار المريض، ذلك أن مصلحة صاحب المهنة في الدفاع عن نفسه ضد اتهام باطل يوجه إليه، إن كانت تعلق على مصلحة صاحب السر في الكتمان، إلا أن المصلحة المالية لصاحب المهنة لا ترقى في أهميتها إلى أهمية مصلحته في الدفاع عن نفسه، ولا تبرر - في تقديرنا - إفشاء أسرار عميله.

---

(١) وقد نصت بعض القوانين الأجنبية على هذا الاستثناء من الالتزام بالكتمان. من ذلك نص المادة ٢٣ من نظام مزاوله مهنة الطب البشرى وطب الانسان في المملكة العربية السعودية الصادر في سنة ١٩٨٩، وهي تبيح إفشاء سر المهنة الطبية «إذا كان الإفشاء يقصد دفع الطبيب لاتهام موجه اليه من المريض، أو ذويه يتعلق بكفايته أو بكيفية ممارسته لمهنته».



القسم الثاني  
جرائم الاعتداء على الأموال

## مقدمة

### التعريف بجرائم الاعتداء على الأموال :

جرائم الاعتداء على الأموال هي الجرائم التي تقع اعتداءً على الحقوق المالية للإنسان، أي على الحقوق ذات القيمة الاقتصادية التي تدخل في دائرة التعامل وتعد عنصراً من عناصر «الذمة المالية» للإنسان. والحقوق المالية تنقسم إلى ثلاثة أنواع هي : الحقوق العينية، والحقوق الشخصية، والحقوق الذموية أو المعنوية. ومن بين هذه الأنواع الثلاثة تحظى الحقوق العينية بحماية جنائية أكثر من تلك التي يمسها المشرع على الحقوق الشخصية والذموية<sup>(١)</sup>. بل إن الحقوق العينية ذاتها تختلف من حيث حظها من الحماية الجنائية، فنجد أن حق الملكية يستأثر بنصيب أوفر من الحماية مقارنة بغيره من الحقوق العينية. ويتحدد نطاق الحماية الجنائية للمال المملوك تبعاً لكونه من العقارات أو من المنقولات. فإذا كان محل الاعتداء من الأموال المنقولة كانت حمايته أوسع نطاقاً من الحماية التي يسبقها المشرع الجنائي إذا كان محل الاعتداء من العقارات، لأن العقارات لها في ثباتها نصيباً من الحماية لا يتوفر للمال المنقول الذي يستفيد حائزه من قاعدة «الحيازة في المنقول سند الحائز»؛ كما أن مالك العقار يستفيد من صور الحماية غير الجنائية التي لا تتوفر

---

(١) الحقوق الشخصية والذموية تتمتع بحماية جنائية محدودة. فالحقوق الشخصية تحميها النصرة المجرمة للغش والافلاس بالتدليس أو بالتقصير والإكراه ربما فاحش... الخ. أما الحقوق الذموية فتحميها النصرة التي تتعلق بالملكية الأدبية والفنية والصناعية، مثل تلك التي تعاقب على تقليد العلامات التجارية والصناعية، وألساً أسرار الصناعة، أو الاعتداء على براءات الاختراع، وسرقة الأفكار والآراء التي تتضمنها المؤلفات العلمية ويرد عليها حق المؤلف. ولا تزال الحقوق الشخصية والذموية في حاجة إلى مزيد من الحماية الجنائية، لأن ماقرر لها من حاية كان كاليا في الماضي حيث كانت تسود قيم وتقاليده تكفل لهذه الحقوق نصيباً وإعرا من الحماية، هذا فضلاً عن تطور الأساليب الفنية الذي يجعل الاعتداء على هذه الحقوق سهلاً ومحقلاً لفوائد عديدة، ولا تكفي النصرة الحالية لتوفير حاية رادعة لتحقق الجزاءات الجنائية وعدم كفاية صور الحماية التي تكفلها القوانين المقررة لهذه الحقوق.

إذا كان محل الاعتداء من المنقولات؛ هنا فضلاً عن أن المنقولات أكثر عدداً من العقارات والاعتداء عليها أخطر وأكثر انتشاراً<sup>(١)</sup>.

وجرائم الأموال التي نعتيها تشمل في معناها الواسع كافة الجرائم التي ترد على الأموال المنقولة والأموال العقارية. فالاعتداء على المال قد يكون محله «عقاراً» ، وذلك حين يتخذ الاعتداء صورة الاحراق والتخريب والتعيب والاتلاف، وانتهائه حرمة ملك الغير، وإزالة الحدود أو نقلها أو إتلافها. لكن الغالب أن يكون محل الاعتداء هو المال «المنقول»، وذلك حين يتخذ الاعتداء صورة السرقة والنصب وخيانة الأمانة، وهي الجرائم التي نعتيها أصلاً عند الكلام عن جرائم الاعتداء على الأموال.

وجرائم الاعتداء على الأموال التي ندرسها هنا هي تلك التي يكون محل الاعتداء فيها الأموال المملوكة ملكية خاصة للأشخاص الطبيعية أو المعنوية الخاصة. وعلى ذلك يخرج من هذه الجرائم تلك التي يكون محل العدوان فيها الأموال المملوكة للدولة أو للأشخاص المعنوية العامة، والتي تثبت لها صفة «المال العام» ، مثل جرائم اختلاس المال العام أو الاستيلاء عليه أو الإضرار به، فهذه الجرائم تدرس ضمن طائفة الجرائم المضرة بالمصلحة العمومية.

### تقسيم جرائم الاعتداء على الأموال :

تنقسم جرائم الاعتداء على الأموال إلى طائفتين :

الأولى : جرائم الإضرار ، وفيها تكون غاية الجاني متجهة فقط إلى الإضرار بالمنجنى عليه صاحب المال، بهرماته من ماله أو الانتقاص من قيمته، دون أن يعود على الجاني أي نفع من ذلك. مثال هذه الجرائم الحريق والتخريب

---

(١) فالمنقولات بطبيعتها يسهل تهريبها ونقلها من مكان إلى آخر. كما يسهل اختفائها والتخلص منها بالتصرفات المادية والقانونية التي لا يحيطها المشرح بشكليات أو ظروف خاصة تضمن التحقق من صاحب الحق عليها.

## والتعيب والاتلاف (١).

الثانية ، جرائم الاضرار ، وفيها تكون غاية الجاني متجهة إلى الاضرار على حساب المجنى عليه صاحب المال ، عن طريق تلك الجاني للمال وحرمان صاحبه منه نهائياً. مثال هذه الجرائم السرقة والنصب وخيانة الأمانة.

### تقسيم الدراسة :

دراستنا في هذا القسم تنصب أساساً على جرائم الاعتداء على الأموال التي تؤدي إلى إثراء الجاني على حساب المجنى عليه صاحب المال. وهذه الجرائم يقع الاعتداء فيها على حق الملكية بنية سلب ملكية المال الذي يكون محلاً للاعتداء. ويقع الاعتداء في هذه الجرائم على مال «منقول»، وهي كثيرة الوقوع في الحياة العملية ، وقد احترقها في ظروف الأزمة الاقتصادية بعض المجرمين فاعتادوا عليها وجعلوها مورد رزقهم . هذه الجرائم هي أساساً السرقة والنصب وخيانة الأمانة وما يلحق بها من جرائم تشعب بها في علة التجريم أو في بعض الأحكام، وندرس من الجرائم الملحقة ما يكون أكثرها تقارباً في الأحكام مع هذه الجرائم الثلاث.

وسوف تقتصر في دراسة جرائم الاعتداء على الأموال على تلك الجرائم، فنخصص لكل جريمة منها باباً مستقلاً على النحو التالي :-

الباب الأول : السرقة.

الباب الثاني : النصب.

الباب الثالث : خيانة الأمانة.

---

(١) راجع المواد ٣٥٤ وما بعدها من قانون العقوبات.

## الباب الأول السرقه

وردت النصوص الخاصة بالسرقه والجرائم الملحقه بها فى الباب الثامن من الكتاب الثالث من قانون العقوبات تحت عنوان «السرقه والاغتصاب» (١) ويشتمل هذا الباب على المواد من ٣١١ إلى ٣٢٧.

وقد عرف المشرع السرقه عن طريق تعريف السارق فى المادة ٣١١ بأنه هر «كل من اختلس متقولاً مملوكاً لغيره» (٢). وعلى ضوء هذا التعريف للسارق يمكن تعريف السرقه بأنها «اختلاس مال منقول مملوك للغير بنية تملكه». ويحدد هذا التعريف أركان السرقه، كما يميزها عن النصب وخيانة الأمانة من حيث وسيلة الاعتداء على ملكة المال المنقول. فهى فى السرقه «اختلاس» المال المسروق بأخذه دون رضا المجنى عليه؛ بينما هى فى النصب وسائل احتيالية تحمل المجنى عليه إلى تسليم المال برضائه المعيب؛ أما فى خيانة الأمانة فهى خيانة الثقة التى تسلم الجانى المال المملوك لغيره على أساسها تسليماً صحيحاً بناء على عقد من العقود التى حددها القانون.

وتقتضى دراسة السرقه أن نحدد أركانها، ثم نبين عقوباتها والظروف المشددة لها، وأخيراً نتكلم عن أهم الجرائم الملحقه بالسرقه.

---

(١) يقصد «بالاغتصاب» هنا الحصول على المال أو المستندات بالقوة أو التهديد، وقد ورد تعبير الاغتصاب بهذا المفهوم فى المادة ٣٢٥ من قانون العقوبات.

(٢) وقد عرفت المادة ٣٧٩ من قانون العقوبات الفرنسى السارق بأنه «Quiconque a Soustrait frauduleusement une chose qui ne lui appartient pas».

# الفصل الأول

## أركان السرقة

السرقة<sup>(١)</sup> هي اختلاس مال متقول لغير بنية تملكه. ويحدد هذا التعريف أركاناً ثلاثة للسرقة هي : محل الاعتداء، وهو المال المتقول المملوك للغير، والركن المادى، وهو فعل الاختلاس الذى يتسبب فى خروج المال من حيازة المجنى عليه ودخوله فى حيازة غيره، والركن المعنوى ، الذى يتخذ صورة القصد الجنائى.

## المبحث الأول

### محل الاعتداء فى السرقة

محل الاعتداء فى السرقة هو المال المتقول المملوك لغير السارق. ويعنى ذلك أن محل الاعتداء فى السرقة يجب أن تتوفر فيه شروط معينة، يتعلق بعضها بطبيعة المال ذاته، وبعضها بملكية غير السارق له، ونفصلها فيما يلى .

## المطلب الأول

### ماهية المال محل السرقة

لا تقع السرقة إلا على مال له طبيعة مادية ومن المنقولات.

---

(١) السرقة من جرائم الحدود فى الشريعة الإسلامية، ويطلق عليها الفقهاء السرقة الصغرى تمييزاً لها عن السرقة الكبرى أو الحراقة. وقد وردت عقوبة السرقة الصغرى فى القرآن الكريم فى قوله تعالى «والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالاً من الله»، سورة المائدة، ٣٨ . والقطع عقوبة حدية لا يجوز العفو عنها من المجنى عليه أو من ولى الأمر ولا يجوز استبدال عقوبة أخرى بها، لكن إذا لم تتوافر الشروط الموجبة للقطع، كان لولى الأمر أن يطبق عقوبة تمييزية على المجرم.

## الفرع الأول

### المقصود بالمال

يجب أن يكون موضوع السرقة مالاً، لأن المال هو الذي يصلح لأن يكون محلاً لحق الملكية الذي يحميه القانون من الاعتداء عليه. والمال هو كل شيء يمكن تملكه وتكون له قيمة اقتصادية<sup>(١)</sup>. وينبغي أن يكون الشيء محل الاعتداء في السرقة قيمة، فيكون مالاً منقولاً، مهما كانت خائفة قيمته. فإذا كان مجرداً من كل قيمة، زالت عنه صفة المال، ومن ثم لا يصلح موضوعاً للاعتداء المكون للسرقة. لكن لا يشترط أن تكون للمال قيمة مادية، فيكفي أن تكون له قيمة معنوية أو أدبية فقط، كما هو الشأن بالنسبة للصور والمخططات العائلية أو الشخصية التي تصلح محلاً للاعتداء في السرقة. ولا أهمية لضائفة القيمة المادية أو المعنوية للشيء المسروق، وقد أقرت محكمة النقض ذلك في عبارة عامة بقولها «أن تهاه الشيء المسروق لا تأثير لها مادام هو في نظر القانون مالاً»<sup>(٢)</sup>.

- 
- (١) راجع المادة ٨١ من القانون المدني التي تعرف الشيء الذي يصلح لأن يكون محلاً للحقوق المالية بأنه كل شيء غير خارج عن التعامل بطبيعته أو بحكم القانون.
- (٢) تقض ١٩ مايو ١٩٤١، مجموعة القواعد، ج ٥، رقم ٢٦١، ص ٥١٣؛ فكل مال يحميه القانون من السرقة مهما كانت قيمته. وفي هذا المعنى تقرر محكمة النقض إن المنقول في السرقة هو «كل ماله قيمة مالية يمكن تملكه وحيازته ونقله بصرف النظر عن ضائفة قيمته مادام أنه ليس مجرداً من كل قيمة». فإذا كان الحكم قد أثبت أن كيونات الكيويونين المسروقة لها قيمة ذاتية باعتبارها من الورق، كما أثبت أن المتهم قد انتفع بها فعلاً، فإن عقابه يكون في محله. تقض ٢٨ فبراير ١٩٤٤، مجموعة القواعد، ج ٦، رقم ٣١٠، ص ٤١٥.
- وقضى كذلك بأنه لا أهمية للقيمة للمسروق مادام أنه ليس مجرداً من كل قيمة. ومن ثم فإن طوابع التهمة المستعملة يصح أن تكون محلاً للسرقة، لأن لها قيمة ذاتية باعتبارها من الورق ويمكن استعمالها وبيعها والانتفاع بها بعد إزالة ماعليها من آثار. تقض ٣٠ نوفمبر ١٩٦٤، مجموعة النقض، السنة ١٥، رقم ١٤٩، ص ٧٥٤. لكن لا يشترط أن يبين حكم الإداة مقدار قيمة المال المسروق ولا يعبى أن يغفل هذا البيان متى ثبت أن للمسروق قيمة.
- تقض ٦ مايو ١٩٣٥، مجموعة القواعد، ج ٢، رقم ٣٦٧، ص ٤٧٠؛ وراجع تقض ٩ أكتوبر ١٩٨٤، مجموعة النقض، السنة ٢٥، رقم ١٤٢، ص ٦٥١.

ولا يشترط في المال المسروق أن تكون حيازته مشروعة، فإذا كان مما يمكن تملكه وله قيمة، كان صالحاً لأن يكون موضوعاً للسرقة، ولو كان القانون يحظر حيازته والتعامل فيه، أو كان حائزته قد تحصل عليه من طريق غير مشروع. وتطبيقاً لذلك يرتكب سرقة من يختلس من آخر قطعة من المواد المخدرة أو من يختلس منه بضاعة مغشوشة أو سلاحاً غير مرخص؛ كما يرتكب سرقة من يختلس من آخر مالاً حصل عليه هو نفسه عن طريق السرقة أو النصب أو خيانة الأمانة أو لعب القمار.

لكن لا تقع السرقة على غير ماتتبت له صفة المال. «فالاتسان» لا يصلح موضوعاً للسرقة، لأنه بعد زوال الرق لا يعتبر مالاً ولا يمكن تملكه ولا ترد عليه الحقوق العينية. لذلك يعاقب القانون على خطف الاتسان باعتباره جريمة مستقلة عن السرقة ومن جرائم الاعتداء على حرية الأشخاص وليس من جرائم الاعتداء على الأموال. ولا يعتبر مالاً يمكن تملكه جسم الاتسان، فمن يقطع ذراع آخر أو رجله لا يعتبر سارقاً. لكن يلاحظ أن الأعضاء الصناعية للاتسان تعتبر من الأموال ويمكن أن تكون موضوعاً لجريمة السرقة، مثال ذلك الساق المعدنية أو طاقم الاسنان أو النظارات الطبية أو شعر المرأة إذا قصه الجاني رغماً عنها واستولي عليه لنفسه أو تصرف فيه أو الدم إذا انفصل عن جسم الاتسان لبيعه. ويظل الاتسان غير صالح لأن يكون موضوعاً لجرائم الاعتداء على الأموال طالما كان حياً. فإذا مات الاتسان، أعتبرت جثته مالاً غير مملوك لأحد، فلا يكون اختلاسها حسب الأصل مكوناً لجريمة سرقة وإنما لجريمة انتهاك حرمة القبور. لكن يتصور أن تكون الجثة مملوكة لمتحف أو مركز أبحاث أو معهد علمي إذا كان صاحبها قد أوصى بها إلى إحدى هذه الجهات، فتكون في هذه الحالة مالاً ويعتبر الاستيلاء عليها أو على جزء منها محققاً لجريمة السرقة. والحيوان بعد مالاً، لذلك يكون اختطافه جريمة سرقة.



## الفرع الثاني

### الطبيعة المادية للمال

المال محل الاعتناء في السرقة هو المال الذي تكون له طبيعة مادية، وهو لا يكون كذلك إلا إذا كان له اتصال عن شخصية أي إنسان. وهذا الشرط في المال تفرضه طبيعة الفعل الذي تقوم به جريمة السرقة، وهو الاستيلاء على الحيازة للمادية للمال وإخراجه من سيطرة الحائز له الذي يباشر عليه سلطات مادية، وهو مالا يمكن تصوره إلا بالنسبة للأشياء المادية دون الأمور المعنوية.

والشيء المادي هو كل ما يشغل حيزاً ملموساً في الفراغ الكوني، ويكون له كيان مادي مستقل في العالم الخارجي بحيث يمكن إدراكه بالحواس، بصرف النظر عن حجمه أو وزنه أو لونه أو هيئته. فقد يكون سائلاً أياً كان نوعه، مثل الماء والزيت والبتروكول والكحول، وقد يكون صلباً مثل النقود والآلات والمعادن على اختلاف أنواعها، كما قد يكون غازياً، لأن الغازات يمكن حيازتها وتملكها وتعبئتها، ومنها غاز الكلور وغاز الاضائة أو التلذذ وغاز الهوتاغاز وبخار الماء.

والماء من السوائل المادية، التي يمكن تملكها وحيازتها، فإذا اعتدى شخص على ملكيته أو حيازته كان سارقاً له. وتطبيقاً لذلك يرتكب سرقة من يقوم بتوصيل ماسورة مياه لمنزله من الماسورة الرئيسية للشركة دون أن تمر بعداد يقيس مقدارها، أو جعلها تمر بعداد بعد أن عبث به وأبطأ حركته ليسجل كمية أقل من المستهلك فعلاً. لكن لا يرتكب السرقة من يترك المياه تمر بعداد ويسجل الكمية المستهلكة منها، ثم يتلاعب بعد ذلك في العداد بإرجاع مؤشره حتى يخفض كمية المياه المستهلكة، لأنه قد حصل على المياه برضا الشركة المجنى عليها وعن طريق مرور المياه في العداد مروراً طبيعياً يتفق فعل الاختلاس، إنما قد يعتبر هذا السلوك نصباً إذا توافرت أركانه (١). ويدهى أن من يستولى على الماء من خزانات شركة

(١) فإذا لم تتوافر هذه الأركان، كانت الواقعة غشاً معنياً نصيبه والغالب أن تتضمن -

المياه دون أن يتفق معها على شروط ذلك وكييفته ، أو من يتفق معها على استهلاك كمية معينة نظير مبلغ متفق عليه ثم يجاوز هذه الكمية دون علم الشركة ورضائها ، يعد سارقاً للماء المستهلك.

وإذا انتفت الطبيعة المادية عن الشيء بحيث لا يتصور حيازته، لم يكن مالا على الاطلاق ، ومن ثم لا يصلح محلاً لجريمة السرقة. مثال ذلك القوى الطبيعية المختلفة كالحرارة والصوت والضوء والهواء وأشعة الشمس. لكن إذا أمكن لشخص معين تحديد هذه الأشياء والاستئثار بها مادياً ، أعتبرت أموالاً مادية يمكن أن تقع عليها جريمة السرقة. ولا تصلح الأفكار والمنافع والحقوق الشخصية محلاً للسرقة لتجردها من الطبيعة المادية، لكن المستندات المثبتة لها هي التي يمكن أن ترد عليها السرقة<sup>(١)</sup>.

## الفرع الثالث

### المال المنقول

لا تقع السرقة إلا على الأموال المنقولة، وقد تطلب المشرع ذلك صراحة عندما عرف السارق بأنه من اختلس مالا «منقولاً». فنهى أن يكون محل السرقة مالا منقولاً، لأن السرقة اعتداء على المنقولات التي تفترض طبيعتها إمكان اختلاسها ونقل حيازتها من شخص إلى آخر. أما العقارات فلها في ثباتها الحماية الكافية، فضلاً عن أن القانون يعاقب بنصوص خاصة على انتزاع حيازتها بالقوة أو التعرض لحائزها<sup>(٢)</sup>.

ومملوك المنقول في القانون الجنائي أوسع من مملوكه في القانون المدني. فالقانون المدني يعرف المنقول بأنه كل شيء يمكن نقله من حيزه دون تلف<sup>(٣)</sup>، ويعتبر

مستلزم توصيل المياه والكهرباء - بتدوير أحد الأجزاء - الذي يوقع على المشترك في هذه الحالة باعتبار فعله مخالفة لشروط العقد بينه وبين المرفق الذي يتولى تزويد هذه المواد.

(١) تقضى ١٩ مارس ١٩٤٥. مجموعة القواعد، ج١، رقم ٥٢٤، ص ٦٦٣.

(٢) راجع المواد من ٣٦٩ إلى ٣٧٣ من قانون العقوبات.

(٣) تعرف المادة ٨٢ من القانون المدني المقار بأنه «كل شيء مستلزم بحيزه ثابت فيه لا يمكن نقله منه دون تلف وكل ما عدا ذلك من شيء فهو منقول».

عقاراً بالتخصيص المنقول الذي يضعه صاحبه في عقار يملكه ، رسداً على خدمة  
هذا العقار أو استغلاله<sup>(١)</sup> . ومعنى ذلك أن القانون المدني يضيّق من فكرة  
المنقول حين يعتبر بعض المنقولات بالطبيعة عقارات بالتخصيص.

أما المنقول فن باب السرقة، فيقصد به كل شيء يمكن نقله من مكان إلى آخر ولو  
أصابه التلف. وعلى ذلك يعد منقولاً يمكن أن ترد عليه السرقة المنقولات المادية  
مثل الملابس والأثاث المنزلي والنقود والسيارات. كما يعد منقولاً العقار  
بالتخصيص، مثل الآلات الزراعية والبلور والمواشي المخصصة لحدة الأرض أو  
الآلات والاجهزة المخصصة لحدة المصنع. ويدخل في عداد المنقولات أجزاء العقار  
بالانصال إذا نزعَت عن أصلها المثبتة فيه، مثال ذلك الشبائيك والأبواب ومواسير  
المياه أو أسلاك الكهرباء أو الأشجار إذا اقتلعت من الأرض. بل إن العقار بطبيعته  
يمكن أن تنتزع منه بعض الأجزاء فتتحول إلى منقولات يمكن أن ترد عليها السرقة،  
من ذلك نقل بعض الأثربة من الأرض الزراعية أو اقتلاع المزروعات الموجودة بها<sup>(٢)</sup>  
أو أجزاء البناء التي تفصل عنه سواء أصابها التلف أو لم يصيبها.

والمنقولات التي تصلح محلاً للسرقة هي المنقولات والمادية ، أي تلك الأشياء  
التي لها كيان مادي ملموس كما رأينا. ومن ثم يخرج من نطاق السرقة المنقولات  
المعنوية، مثل الحقوق الشخصية والعينية والآراء والأفكار ومصنفات الحاسب الآلي  
من برامج وقواعد بيانات ومايأل لها من مصنفات والمصنفات الفنية والابتكارات  
العلمية. لذلك يتدخل المشرع بنصوص خاصة لحماية حق المؤلف والمخترع على  
أفكاره ومخترعاته. كما أن الأفكار والمخترعات والآراء العلمية إذا دونت في أوراق  
ومستندات أو كتب، فإن هذه الأشياء الأخيرة تعتبر من الأموال المادية التي يمكن

---

(١) ٢/٨٢م من القانون المدني.

(٢) من ذلك سرقة الثمار الموجودة على الشجر، سواء كان انصلالها عن الشجر قطعاً أو بفعل  
السرقة نفسه.

أن ترد عليها السرقة. وإذا سجل الحق المعنى أو الشخصى فى سند مثبت له وسرق هذا السند. قامت جريمة السرقة لأن السند له كيان مادى (١) ولا يشترط أن يكون السند المثبت للحق موقفاً حتى تقوم باختلاسه جريمة السرقة (٢).

وقد ثار الخلاف حول مدى صلاحية التيار الكهربائى لأن يكون محلاً لجريمة السرقة، باعتباره منقولاً له طبيعة مادية أم لا. ومرجع هذا الخلاف هو النزاع حول تحديد طبيعة الكهرباء، وهل تعتبر منقولاً مادياً أم لا تعتبر كذلك. فقد ذهب رأى إلى أن الكهرباء تنجرّد من الكيان المادى لأنها مجرد طاقة لا شيئاً مادياً، والطاقة منطّعة ولا ترد السرقة على المنافع.

لكن الرأى الراجح يذهب إلى اعتبار الكهرباء مالا مادياً يتكون من جسيمات تتنقل عبر الاسلاك ويمكن قياس كل وحدة منها. فالكهرباء ليست حالة للمادة تعترى الاسلاك، وإنما هى أشياء مادية تتنقل فعلاً فى هذه الأسلاك. وإذا اعتبرت الكهرباء ذات كيان مادى يصلح لأن ترد عليه الحقوق والمزايا التى يعتدى عليها بالسرقة، أمكن أن تقع عليها جريمة السرقة. والواقع أنه لا جدال اليوم من الناحية القانونية فى أن الكهرباء ذات كيان مادى، يمكن أن ينتقل من مكان إلى آخر، ويمكن أن يكون موضوعاً للملكية والحيازة، ويجوز التصرف فيه واستغلاله واستعماله. وإذا كانت الكهرباء كذلك، ثبت لها - من وجهة نظر القانون - وصف المال المادى الذى يصلح محلاً لجريمة السرقة.

وقد استقر القضاء فى مصر على أن التيار الكهربائى يمكن سرقة (٣)، باعتباره مالا منقولاً. فقد قروا محكمة النقض أن والتيار الكهربائى هو ما تتناول كلمة

---

(١) نقض ١٩ مارس ١٩٤٥ السابق الإشارة إليه.

(٢) نقض ٢٠ يناير ١٩٨٣، مجموعة النقض، السنة ٣٤، رقم ٢٢، ص ١٢٦.

(٣) أما الدول التى رفض القضاء فيها اعتناء صفة المال المنقول على التيار الكهربائى فأخرجته من نطاق نصوص السرقة، فقد انظر للشرعن فيها إلى اصدار تشريعات خاصة تعاقب على اختلاس الكهرباء. باعتباره جريمة خاصة.

«منقول» ، إذ المنقول هو كل شيء ذي قيمة مالية يمكن تملكه وحيازته ونقله، وهذه الخصائص متوفرة في الكهرباء»<sup>(١)</sup>. وقضت بأن وصف المال المنقول لا يقتصر «على ما كان جسماً متحيزاً قابلاً للوزن طبقاً لنظريات الطبيعة، بل هو يتناول كل شيء مقوم قابل للتملك والحيازة والنقل من مكان إلى آخر . فالتيار الكهربائي - وهو مما تتوافر فيه هذه الخصائص - من الأموال المنقولة المعاقب على سرقتها»<sup>(٢)</sup>.

وإذا اعتبرت الكهرباء مالاً يمكن سرقة، فلا أهمية للوسيلة التي يتم بها اختلاس التيار الكهربائي. فيستوى أن يكون التيار قد أخذ من الاسلاك الرئيسية لشركة الكهرباء، دون رضاها، أو أن يكون قد أخذ من أحد المشتركين دون علمه ودون رضائه، أو أن يستهلك الشخص تياراً دون أن يمر على العداد، أو أن يتلاعب في العداد فيبطئ سيره حتى يسجل كمية أقل من الكمية المستهلكة فعلاً، أو أن يحصل من الشركة على توصيلة بدون عداد ويتفق معها على استعمال عدد ونوع معين من اللبشات مقابل دفع المبلغ المتفق عليه ثم يستعمل عدداً أكبر أو لبشات أقوى من المتفق عليها. لكن السرقة لا تتحقق إذا تلاعب المشترك في العداد بعد تسجيله الكمية المستهلكة من الكهرباء. فعلاً، فأرجع مؤشره لانقاص الكمية التي استهلكها، لأن رضا الشركة باستهلاك الكهرباء ينشئ ركن الاختلاس، فلا يعد فعل المشترك إلا غشاً وتلاعباً في دليل الاتبات الذي يسجل المبلغ الواجب دفعه للشركة، ويمكن أن يحقق جريمة النصب إذا توافرت أركانها، كما أنه يعرض المشترك للجزاءات التي يقرها نظام الشركة، وللرجوع عليه طبقاً لقواعد المسؤولية المدنية.

(١) تقضى ١٦ أبريل ١٩٣١. مجوعة القواعد، ج ٢، رقم ٢٤٤، ص ٢٩٨.

(٢) تقضى ٥ أبريل ١٩٣٧. مجوعة القواعد، ج ٤، رقم ٦٩، ص ٦٣.

## المطلب الثاني

### ملكية الغير للمال

ينبغي أن يكون المال محل السرقة مملوكاً لغير من وقع منه فعل الاختلاس. ولا صعوبة في تبيير هذا الشرط، لأن السرقة يجرمها القانون لكونها اعتداء على ملكية الغير، فإذا كان المال مملوكاً لمن استولى عليه أو كان غير مملوك لأحد، انتفى الاعتداء على ملكية الغير، ولم يعد للسرقة محل ولو اعتقد المتهم أنه يسرق مالا مملوكاً لغيره. وقد تطلب المشرع صراحة شرط ملكية الغير لقيام السرقة عندما عرف السارق بأنه من يختلس متقولاً «مملوكاً لغيره». وتحديد المقصود بملكية الغير للمال محل السرقة يقتضى أن نستبعد من نطاق السرقة المال المملوك للمتهم والمال غير المملوك لأحد.

## الفرع الأول

### المال المملوك للمتهم

لا يعتبر سارقاً كقاعدة عامة من يستولى على مال مملوك له، ولو كان سرى النية يعتقد وقت الاستيلاء أن المال مملوك لغيره. فمن يختلس متقولاً آل إليه دون علمه عن طريق الميراث لا يعتدى على ملكية الغير، ولا تتوافر في حقه جريمة السرقة، إذ تكون أمام صورة من الاستحالة المطلقة أو القانونية التي لا عقاب عليها.

كما لا تقوم جريمة السرقة في حق المالك الذي يسترد خفية أو عنوة المال المملوك له أثناء وجوده في حيازة الغير، لأنه في هذه الحالة يعتدى على حيازة الغير ولا يعتدى على ملكيته. وتطبيقاً لذلك لا يرتكب سرقة المودع الذي يسترد ماله من حيازة المودع لديه دون علمه ولو كان للأخير حق حبسه لاستيفاء ما أنفق عليه من مصاريف، ولا المؤجر الذي يختلس دون رضا المستأجر متقولاً أجره له قبل انتهاء مدة الإيجار المتفق عليها، ولا المالك الذي يسترد بالقوة أو العنف الاسلحة التي

سبق ضبطها والمملوكة له. ولا يعنى عدم قيام السرقة بهذه الأفعال أنها تتجرد تماماً من الصفة الإجرامية، فقد تقوم بالأفعال التي يتخذها المالك للاستيلاء على الشيء المملوك له جرائم أخرى غير السرقة، مثل انتهاك حرمة المسكن أو الإهلاء أو التعدي على رجال السلطة العامة.

ولا يعد سارقاً من يختلس متقولاً متنازلاً عليه من حائزه، متى ثبت فيما بعد أنه كان مالكاً وحيداً له وقت الاستيلاء عليه<sup>(١)</sup>. أما إذا قضي بأنه لم يكن مالكاً له أو بأن الشيء المتنازع عليه مملوك ملكية مشتركة بينه وبين خصمه، كان فعل التهم سرقة، فالشريك في الملكية يعاقب بصفة كونه سارقاً فيما لو سرق شيئاً هو شريك فيه، لأنه بذلك يعتدى على ملكية شريكه فيما يخصه من الشيء المملوك لهما معاً، وسوف نعود إلى بحث هذه المسألة عند دراسة وضع الشريك في المال المملوك على الشيوع.

ومع ذلك يعاقب المالك على اختلاس المال المملوك له في أحوال استثنائية نص عليها القانون، لكنه لم يعتبر فعل المالك فيها سرقة، إذ لا يسرق شخص ماله، وإنما اعتبره «في حكم السرقة» من حيث العقاب أو في بعض الأحكام الأخرى. هذه الأحوال هي :

١- اختلاس المالك أو غيره للأشياء المحجوز عليها قضائياً أو إدارياً، فقد اعتبرته المادة ٣٢٣ من قانون العقوبات في حكم السرقة.

٢- اختلاس المالك للأشياء المنقولة التي رهنها ضماناً لدين عليه أو على غيره، إذ يعتبر الفعل في حكم السرقة طبقاً لنص المادة ٣٢٣ مكرراً من قانون العقوبات.

٣- استرداد المستندات أو الأوراق الملقمة أو المسلمة للمحكمة في أثناء تحقيق

---

(١) ومعنى ذلك أن القانوني الجنائي الذي يفصل في واقعة السرقة عليه أن يفصل أولاً في مسألة ملكية الشيء المتنازع عليه وفقاً لأحكام القانون المدني، لأن الحكم في السرقة يتوقف على الفصل في النزاع على الملكية طبقاً للمادة ٢٢١ من قانون الإجراءات الجنائية.

قضية بها من قدمها أو سلمها، وتعاقب على هذا الفعل المادة ٣٤٣ من قانون العقوبات بالحبس مدة لا تتجاوز ستة شهور.

## الفرع الثاني

### المال غير المملوك لأحد

لا يعتبر سارقاً من يستولى على مال لا يملكه أى شخص، إذ ينتفى في هذه الحالة الاعتداء على ملكية الغير. والمال غير المملوك قد يكون مباحاً وقد يكون متروكاً.

### أولاً : الأموال المباحة :

هى الأموال التى لم تكن فى أى وقت مملوكة لأحد، ويجوز أن يملكها من يضع يده عليها للمرة الأولى، طبقاً للمادة ٨٧٠ من القانون المدنى (١). ومن ثم لا تقوم جريمة السرقة بالاستيلاء عليها لأول مرة. ومن أمثلة الأموال المباحة الحيوانات والطيور البرية غير المستأنسة والأسماك والاصداف واللاكرى فى المياه العامة. فإذا استولى شخص على شئ من هذه الأشياء لم يكن فعله سرقة، بل إن استيلاء عليه يكسبه ملكيته ويزيل عنه صفة المال المباح، فإذا اختلس منه بعد ذلك تحققت جريمة السرقة.

ولا يغير من صفة المال المباح أن تمنح السلطة العامة ترخيصاً لشخص معين بالاستيلاء على هذا المال، طالما كان لم يستول عليه فعلاً، لأن الترخيص لا يحوله سوى حق الحصول على هذا المال دون مزاحمة أحد، لكنه لا يعد سبباً لاكتساب ملكية المال المباح، وإنما يكتسب هذه الملكية عندما يضع يده على المال المباح بالفعل (٢). فإذا منحت الدولة لشخص معين حق الصيد فى منطقة

(١) تنص هذه المادة على أن ومن وضع يده على متول لا مالك له بنية تملكه، ملكه.

(٢) يستوى فى ذلك أن يكون الترخيص بالاستغلال قد منح لشخص طبيعى أو لشخص معنوى، كما يستوى أن يكون ترخيصاً دائماً أو مؤقتاً، لأن الترخيص الإدارى لا يعد =



معينة<sup>(١)</sup>، فلا ثبت ملكيته إلا بالنسبة لما يصطاده فعلاً من أسماك أو حيوانات موجودة في هذه المنطقة، ولا يعد سارقاً من يزاحمه في الصيد من هذه المنطقة، وإنما يجوز لمن حصل على الترخيص أن يرجع علي من زاحمه بالتعويض المدني، باعتباره قد أخل بالمزايا التي خوله إياها الترخيص الممنوح له من السلطة العامة.

وتعد المياه في البحار والاتهار وأشعة الشمس والهواء من الأشياء المباحة، فلا تقوم بالاستيلاء علي بعض منها جريمة السرقة، لكن إذا استولى شخص علي بعض هذه الأشياء اكتسب ملكية ما استولى عليه منها، فإذا اعتدى شخص آخر علي هذه الملكية كان سارقاً. كما يلاحظ أن الأسماك في المياه الخاصة تعتبر مملوكة لصاحبها ولا يجوز لغيره صيدها وإلا عد سارقاً. كما أن الأسماك في المياه العامة تعد مملوكة لمن اصطادها ولو كانت الشباك لا تزال في الماء، فمن اختلس أسماكاً من شباك غيره أعتبر سارقاً لها.

ولا يدخل في عداد الأموال المباحة الأموال المملوكة للدولة، ولو كانت من الأموال العامة المخصصة للمنفعة العامة، مثل الطرق العامة والجسور والميادين، ومن باب أولي لا يعد مباحاً المال الذي تملكه الدولة ملكية خاصة. وتطبيقاً لذلك يركب سرقة من ينتزع أثراً من شارع عمومي ويأخذها لنفسه أو من يقطع شجرة من طريق عام أو من حديقة عامة<sup>(١)</sup>. وتعد الآثار من الأشياء المملوكة للدولة، ولو عثر عليها في أرض مملوكة لأحد الأفراد، فمن يستولي علي ما يستخرجه منها من أرض مملوكة له يعد سارقاً لها. وتعد الجبال والأراضي الصحراوية التي لم تضع الدولة يدعاً عليها ولم تقام عليها سلطات المالك من الأموال المباحة، فلا يعد سارقاً من يستولي علي مائى يطنها من معادن أو على ما فوقها من أحجار أو رمال.

— يملكه سبباً لاكتساب ملكية المال المباح.

(١) أو منته من البحث عن المعادن أو انتطاع الاحجار أو استخراج أى مال مباح آخر.

(٢) تقضى ٥ نواير ١٩٤٥، مجموعة القواعد، ج ٦، رقم ٤٩٢، ص ٦٤٠.

وملكية الدولة لهذه الجبال والأراضي وما فيها ليست سوى ملكية سياسية عليها، وهي غير الملكية التي يعترف بها القانون المدني ويحميها القانون الجنائي بنصوص السرقة. وتطبيقاً لذلك لا يرتكب سرقة من يأخذ أحجاراً من الجبل من غير المناطق المخصصة للمحاجر، ولا يرتكب سرقة من يستخرج المعادن من أرض لم تضع الدولة يدعاً عليها وضماً صحيحاً يخرجها عن أن تكون مباحة، إلا إذا كانت هناك نصوص خاصة تعاقب من يستخرج المعادن من المناجم أو المحاجر دون ترخيص، إذ يحقق هذا الفعل جريمة من نوع خاص غير جريمة السرقة، ولو قرر له النص عقوبة السرقة أو نص على اعتباره في حكم السرقة.

### ثانياً : الأموال المتروكة :

هي أشياء كانت في الأصل مملوكة لشخص معين، ثم تخلى عنها بنية النزول عن ملكيتها. وأهم أمثلة للأشياء المتروكة الملابس والأمتعة القديمة وفضلات الطعام التي يتركها أصحابها لعدم حاجتهم إليها، وقد نصت على «ملكها المادة ٨٧٦ من القانون المدني<sup>(١)</sup>. والمال المتروك يصير بمجرد التخلي عنه غير مملوك لأحد، ومن ثم لا يرتكب سرقة من يستولى عليه، فإذا استولى عليه شخص ما فملكه بوضع اليد بمجرد الاستيلاء، ومنذ لحظة تملكه يكون محلاً لجريمة السرقة.

ولا يشترط أن يكون المال المتروك عديم القيمة، بل إنه يعد مالاً متروكاً متى تخلى صاحبه عن حيازته بنية النزول عن ملكيته له ولو كانت له قيمة كبيرة<sup>(٢)</sup>. فإذا تراءى شخصان على القاء نقود في البحر، وألقى كل منهما ورقة نقدية ذات

---

(١) عرفت محكمة النقض الشيء المتروك بأنه الشيء الذي يستغنى صاحبه عنه بإسقاط حيازته وبنية إتفائه. ما كان له من ملكية عليه فيفسد بذلك ولا مالك له، فإذا استولى عليه أحد فلا يعد سارقاً لأنه أصبح غير مملوك لأحد، والعبرة في ذلك بواقع الأمر من جهة التخلي وليس بما يدور في خلد الجاني. راجع نقض ٢٧ أبريل ١٩٥٩، مجموعة النقض، السنة ١٠، رقم ١٠٨، ص ٤٩٥.

(٢) نقض ٢١ أكتوبر ١٩٤٦، مجموعة القواعد، ج ٧، رقم ٢٠٨، ص ١٩٢.

قيمة كبيرة، فإنه يكون قد تنازل بحض اختياره عن ملكيتها، فتصبح ملكاً لأول واضح يد عليها، فإن التقطها شخص آخر ولم يردّها لصاحبها الأصلي فلا يكون سارقاً لها.

ويعتبر مالاً متروكاً جثث الحيوانات الميتة إذا أخذها شخص للاستفادة من جلودها وعظامها. ولا يحول دون اعتبار المال متروكاً أن تكون السلطات العامة تستفيد منه أو أن تكون قد رخصت لشخص معين بالاستيلاء على الأشياء التروكة في مكان معين، لأنه لا يملكها إلا إذا استولى عليها بالفعل. فالتقاة تعد شيئاً متروكاً ولو كانت السلطات العامة تستفيد منها في الصناعة، طالما لم تكن قد رقعته من الشوارع ووضعتها في أماكن خاصة مهيئاً للاقتناع بها، فإذا استولى عليها شخص قبل ذلك فلا يرتكب سرقة. وإذا رخص مجلس المدينة أو الحى لجمعية الجمع التقاة للاستفادة بها، فإنها تظل قبل جمعها من الشوارع مالاً متروكاً لا يرتكب من يستولى عليه جريمة السرقة، لأن ملكيتها لا تثبت للمرخص له بمجرد وجودها في الشوارع.

وينهى عدم الخلط بين الأشياء التروكة والأشياء المفقودة من صاحبها. فالشيء المفقود يخرج من حيازة صاحبه دون أن تتجه نيته إلى التزول عن ملكيته، ويظل الشيء المفقود على ملك صاحبه، فلا يعتبر مالاً متروكاً يجوز الاستيلاء عليه، ولو سكت مالكه عن المطالبة به أو قعد عن السعى لاسترداده، مالم يكن تخليه عنه قد اقتصرت بعمل إيجابى يقطع بتواتر قصد التزول عنه<sup>(١)</sup>.

---

(١) نقض ٢٧ أبريل ١٩٥٩، مجموعة النقض، السنة ١٠، رقم ١٠٨، ص ٤٩٥. وقد اعتبر المشرع احتياض الشيء المفقود من صاحبه جريمة خاصة عاقب عليها بمقتضى المادة ٣٢١ مكرراً من قانون العقوبات.

## الفرع الثالث

### المال المملوك للغير

يكون المال مملوكاً للغير إذا كان مالكه شخص غير المتهم بالسرقة، سواء كان هذا الشخص طبيعياً أو معنوياً. ويرجع في تحديد الملكية إلى قواعد القانون المدني. ولا يثنى السرقة عدم الاحتداد إلى معرفة صاحب المال المرسوق<sup>(١)</sup>، كما لا يثنىها الخطأ في ذكر اسم صاحب المال المرسوق متى أثبت الحكم أن هذا المال ليس مملوكاً للمتهم بسرقة<sup>(٢)</sup>. ولا يعتبر عجز المتهم عن إثبات مصدر ملكيته دليلاً على سرقة الشيء المتهم بسرقة، إذ الحيازة في المنقول سند الحائز مالم يثبت عكس ذلك، ويقع عبء إثبات العكس على عاتق النيابة العامة.

وهناك بعض الفروض التي تثير صعوبات تتعلق بتحديد مالك المال المدعى بسرقة، إذ توجد شبهة فلك المتهم بالسرقة للمال. وأهم هذه الفروض حالة البيع، وملكية المال على الشيوع، واستيلاء الدائن على مال لمدينه استيفاء لحقه، والمال الذي له صفة الكنز. كما أن ملكية الغير للمال محل السرقة قد تكون مشار تساؤل، كما هي الحال في الأشياء المفقودة وجثث الموتى والأشياء التي توضع مع الموتى في قبورهم.

### أولاً : ملك المشتري للمال المبيع :

القاعدة هي انتقال ملكية المبيع من البائع إلى المشتري بمجرد انعقاد عقد البيع. فإذا كان المبيع منقولاً معيناً بالذات فملكه المشتري بمجرد العقد، سواء دفع الثمن عند التعاقد أو منحه البائع أجلاً لسداده، فإذا دفع المشتري الثمن ثم أخذ الشيء المبيع فهو لا يعتبر سارقاً. لكن يجوز الاتفاق على إرجاء تنفيذ الالتزام بنقل

(١) نقض ٢٤ أبريل ١٩٣٩، مجموعة القواعد، ج ٤، رقم ٣٨١، ص ٥٤٢.

(٢) نقض ٢٥ يناير ١٩٤٣، مجموعة القواعد، ج ٤، رقم ٨٤، ص ١١٨.

الملكية . فإذا استولى المشتري على المبيع قبل حلول الأجل أو تحقق الشرط الذى  
علق عليه نقل الملكية، كان سارقاً له لأنه استولى على شيء لم تنتقل إليه ملكيته  
بعد.

وإذا كان المبيع منقولاً معيناً بالثمن، فإن ملكيته لا تنتقل إلى المشتري إلا  
بإفراجه، فإذا استولى المشتري قبل الإفراز عما يملكه البائع على كمية معادلة لما تعاد  
على شرائه، كان سارقاً له ، لأنه استولى على مال لم يملكه بعد ولو كان قد دفع  
الثمن المتفق عليه . أما إذا كان المشتري قد تعاد على شراء كل الكمية من المنقول  
الذى يملكه البائع، انتقلت الملكية إليه بمجرد التعاقد . فإذا استولى على المبيع كله  
أو على جزء منه لم يكن سارقاً، لأنه استولى على مال قلعه بمجرد العقد ولو كان  
لم يدفع الثمن بعد.

وإذا كان المبيع نقداً، وعرض البائع المنقول على المشتري على أن يزدى ثمنه  
فوراً ويتسلمه، فاستولى المشتري عليه دون أداء الثمن، كان سارقاً له ، لأن انتقال  
ملكية المنقول إليه كان معلقاً على شرط واقف ضمنى هو دفع الثمن فوراً، فإذا  
استولى المشتري على المبيع دون أداء الثمن، فإنه يكون قد استولى على شيء لم  
تنتقل إليه ملكيته بعد.

### ثانياً : ملكية المال على الشبهوع :

يعتبر الشخص سارقاً إذا استولى على مال تكون ملكيته شائعة بينه وبين  
غيره، لأنه يكون بذلك قد اعتدى على ملكية شريكه الذى يقاسمه فى كل جزئية  
من جزئيات المال<sup>(١)</sup> . ولا يصلح دفاعاً له قوله بأنه استولى على جزء من المال يعادل  
أو يقل عن نصيبه من المال الشائع، لأن الملكية الشائعة لا يتحدد فيها نصيب كل  
شريك إلا بالتسمة، وتطبيقاً لذلك يرتكب السرقة الوارث الذى يختلس مالاً منقولاً

(١) ويفترض قيام السرقة أن المال الشائع كان فى حيازة غير الشريك الذى استولى عليه، سواء  
كان فى حيازة شريكه الآخر أو فى حيازة غيره من الأشخاص.

من التركة المشتركة بينه وبين غيره من الورثة، أو الشريك بالمزارة الذى يستولى على جزء من المحصول المودع لدى شريكه الآخر والمشارك بينهما.

ولا يغير من اعتبار الشريك سارقاً أن تتم القسمة ويقع الشيء الذى استولى عليه بأكمله فى حصته، لأن العبرة هى بوقت ارتكاب الفعل المكون للجريمة، وفيه لم يكن الشريك قد قللك بعد المال الذى استولى عليه. وقد قيل أن القسمة كاشفة عن حق الشريك وليست منشئة له، وهو ما يعرف بالآثر الرجعى للقسمة<sup>(١)</sup>، ومؤداه أن الشريك يعتبر مالكاً للجزء من المال الشائع الذى آل إليه بالقسمة منذ بدء حالة الشروع، فإذا كان هذا الجزء هو الذى استولى عليه قبل القسمة، كان مالكاً له وقت الاستيلاء عليه، فلا تقوم فى حقه السرقة. لكن الرأى الراجح يذهب إلى أن فكرة الآثر الرجعى للقسمة هى مجرد حكم اعتبارى، وهى فكرة مدنية بحته تهدف إلى ضمان استقرار المعاملات، ولا شأن لها بجريمة السرقة التى يحكمها القانون الجنائى. وهو يبنى أحكامه على الواقع وليس على الافتراض والمجاز. لذلك تقوم جريمة السرقة فى حق الشريك على الشروع الذى لم يكن مالكاً وحده للمال الذى استولى عليه وقت اتيان فعل الاختلاس، ولا عبرة بما يطرأ بعد ذلك من هروب على الملكية.

### ثالثاً : استيلاء الدائن على مال لمدينه :

إذا استولى الدائن على مال لمدينه استيفاء لحقه قبله، كان سارقاً لهذا المال، ولو كان حق الدائن ثابتاً وغير متنازع عليه وحل أجل الوفاء به وكان ما حصل عليه الدائن من أموال مدينه يعادل حقه أو يقل عنه. وتبرير هذا الحكم أن مال المدين لا يعد مملوكاً لدائنه، وإنما كل مال للدائن على أموال مدينه هو حق الضمان العام الذى يقرره القانون المدنى<sup>(٢)</sup>، فليس للدائن حق على مال معين من أموال مدينه، ومن

(١) راجع المادة ٨٤٣ من القانون المدنى.

(٢) راجع المادة ٢٣٤ من القانون المدنى.

ثم يكون مال المدين الذى استولى عليه اللص مالاً مملوكاً للغير، فتقوم بالاستيلاء عليه جريمة السرقة<sup>(١)</sup>. هذا فضلاً عن أن القانون يرسم طرقاً محددة لاستيفاء الحقوق، فلا يجوز للدائن أن يستولى على مال مملوك للغير استيفاءً لحقه دون أن يتقرر له حق أخذ هذا المال بالطرق التى نظمها القانون، وإلا لكان من شأن ذلك أن يستولى كل شخص حقه بنفسه، فتسود الفوضى ويعم الاضطراب فى معاملات الناس.

### وأخيراً : ملكية الكنز :

تنص المادة ٨٧٢ من القانون المدنى على أن «الكنز المدفون أو المخبى الذى لا يستطيع أحد أن يثبت ملكيته له، يكون لمالك العقار الذى وجد فيه الكنز أو لمالك رقبته. والكنز الذى يعثر عليه فى عين موقوفة يكون ملكاً خالصاً للواقف ولورثته».

الكنز هو مال مدفون تحت الأرض لا يعرف له صاحب ولا يستطيع أحد أن يثبت ملكيته له. والكنز ليس مالاً مباحاً لأن له مالك غير معروف، كما أنه ليس مالاً متروكاً لعدم توافر نية التخلي عنه بدليل اجتهد مالكه فى دفنه وإخفائه عن أعين الناس. ويختلف الكنز عن الآثار التى تكون مملوكة للدولة ولو كانت لم تكتشف بعد ووجدت فى مكان مملوك لفرد معين، ولذلك يعد الاستيلاء على الآثار سرقة فى جميع الأحوال، وتعاقد على سرقة الآثار نصوص القوانين الخاصة بحماية الآثار.

أما الكنز فقد وضعت المادة ٨٧٢ من القانون المدنى حكمه ، فاعتبرته ملكاً لمالك العقار الذى عثر عليه فيه، سواء كان هو الذى عثر عليه أو غيره، فإذا

(١) ولا يستطيع الدائن أن يدفع جريمة السرقة بأن باعتبه إلى الفعل لم يكن سوى الحصول على حقه وليس الاتراء على حساب الغير. فالباعث ليس من عناصر التصد الجنائى فى جريمة السرقة، كما أن نية الاتراء ليست من عناصر هذا التصد، فهكلى توافر نية قتل مال الغير.

استولى عليه شخص غير مالك العقار الذي وجد فيه الكتز، كان سارقاً له<sup>(١)</sup>.  
ويستفاد من هذا النص أن الكتز الذي يعثر عليه في أرض غير مملوكة لأحد يكون  
في حكم المال المباح، فيصور ملكاً لمن عثر عليه، فإذا استولى عليه غيره، كان  
سارقاً له.

### خامساً : ملكية الأموال المفقودة :

الاشياء المفقودة هي التي خرجت من حيازة مالكها بفقد السيطرة المادية عليها  
دون أن يقترن ذلك بنية التخلي عنها. ويعنى ذلك أن المال المفقود هو مال مملوك  
للغير، لأن خروجه مادياً من سيطرة حائزه لا يفقده ملكيته لهذا المال، فتظل باقية  
له رغم فقد. ويختلف المال المفقود عن المال المتروك، في أن صاحب المال المفقود  
يظل محتفظاً بملكيته له رغم فقد السيطرة المادية على المال لأنه لم ينزل عن  
ملكيته له<sup>(٢)</sup>، بينما يتخلى صاحب المال المتروك عنه بنية النزول عن ملكيته له.  
كما يختلف المال المفقود عن المال التائه، أي المال الذي يجهل حائزه مكان وجوده دون  
أن يكون قد خرج من نطاق سيطرته المادية، ومثاله ساعة لا يدري مالكيها موضعها  
داخل بيته أو نقوداً وضعها في أحد الأدراج ونسى مكانها. والمال التائه لا يثير  
شكاً في قيام جريمة السرقة بالاستيلاء عليه، لأن صاحبه تكون حيازته له ثابتة  
بمحصريها المادى والمعنوى.

أما المال المفقود فهو مال فقدت حيازته دون ملكيته، ولذلك يعد الاستيلاء  
عليه اعتداءً على ملكية مالكه له. وقد اعتبر القضاء الفرنسى الاستيلاء على هذا

---

(١) سوا- كان هذا الشخص هو مستأجر العقار أو المنتفع به أو العائن المرتهن ومثاله حيازته، لأن  
تسليم العقار لأي من هؤلاء ينصب على العقار وحده دون الكتز الدخول فيه. وقد توقع  
المشرع هذا الفرض، فنصت المادة ٨٧٢ من القانون المدني على أن الكتز يكون لمالك العقار أو  
لمالك الرقبة إذا كان العقار في حيازة غيره.

(٢) ولذلك يكون له أن يسترده من حائزه ولو كان حسن النية طبقاً للشروط التي حدتها المادة  
٩٧٧ من القانون المدني.



المال سرقة، لأن من يستولى عليه بنية تملكه يكون قد استولى على حيازته بعنصرها، وهو ما يكفي لتحقيق الركن المادى لجريمة السرقة، وهو فعل الاختلاس<sup>(١)</sup>. أما فى مصر فقد نصت المادة ٣٢١ مكرراً من قانون العقوبات على عقاب كل من عثر على مال ضائع ولم يرده إلى صاحبه أو لم يسلمه إلى مقر الشرطة أو جهة الإدارة خلال ثلاثة أيام واحتمسه بنية تملكه<sup>(٢)</sup>. ومعنى ذلك أن المشرع قد اعتبر احتباس الشئ المفقود بنية تملكه من قبيل السرقة لتوافر أركانها، وهو ما خلاص إليه القضاء الفرنسى دون نص خاص. أما إذا كان احتباس الشئ المفقود بغیر نية التملك، فلا تكون الواقعة سرقة، وإنما مخالفة خاصة يعاقب عليها بالفرامة التى لا تتجاوز مائة جنيه.

#### سادساً : الجثث والأقنان :

وأينا أن الاستيلاء على جثة انسان لا يعد سرقة، لأن الجثث للمدفونة فى المقابر ليست مملوكة لأحد . ومع ذلك يمكن اعتبار الفعل جريمة انتهاك حرمة التبرير أو جريمة اخلاء جثة التتيل بحسب الأحوال. وإذا كانت الجثة مخصصة لتحنف أو مركز أبحاث أو معهد علمى أو كانت من الأكار . فانها تكون مالا علوكا للغير، ويعتبر الاستيلاء عليها أو على جزء منها محققا لجريمة السرقة.

أما الاشياء التى توضع مع الموتى فى قبورهم مثل الاقنان أو الحلى أو الاعضاء الصناعية للموتوى، فقد ذهب البعض إلى اعتبارها أموالا متروكة، تخلى

(١) فرغم زوال السيطرة المادية على المال، إلا أن حازه لم يلق سيطرته للعنوية عليه فيظل العنصر المعنوى لحيازته ثابتا له كما كان قبل فقد المال. ومعنى ذلك أن من يحبس هذا المال بنية تملكه يعتدى على حيازته وملكية مالكه الأصلي . ويحقق بذلك الركن المادى للسرقة التمثل فى اختلاس المال، وهو ما أقره المشرع المصرى حين عاقب على القتل بلاث عقوبة سرقة. ولم يكن المشرع بحاجة لاختلاف هذا النص لأنه لا توجد صعوبة كبيرة فى تكييف هذا الفعل بأنه سرقة.

(٢) العقوبة هى الحبس مع الشغل مدة لا تتجاوز سنتين، وهى ذات عقوبة للسرقة البسيطة المنصوص عليها فى المادة ٣١٨ من قانون العقوبات.

عنها أهل المتوفى لعدم حاجتهم إليها. لكن هذا النظر غير سديد، لأن نية أهل المتوفى لم تتجه إلى التخلي عنها، وإنما إلى وضعها مع المتوفى تعبيراً عن شعورهم نحوه أو تحقيقاً لفرض معين يؤمنون به. ويعنى ذلك أنهم لم يتنازلوا عن ملكية هذه الأموال، وإنما خصصوها لاستعمال معين، ولذلك تظل باقية على ملكهم ، وبعد الاستيلاء عليها سرقة. وقد أقرت محكمة النقض هذا التكييف فقررت « أن الاكثان والملابس والحلى وغيرها من الأشياء التى اعتاد الناس ابتذالها القبول مع الموتى تعتبر مملوكة لورثتهم. وقد خصصوها لتبقى مع جثث موتاهم لما قرر فى نفوسهم من وجوب اكرامهم فى أجدانهم على هذا النحر موقنين بأنه لاحق لأحد فى العبث بشئ مما أودع. فهذه الأشياء لا يمكن عداها من قبيل المال المباح السائغ لكل شخص فملكه بالاستيلاء عليه. فمن بشرع فى اختلاس شئ من ذلك بعد شارعاً فى سرقة وعقابه واجب قانوناً» (١).

## المبحث الثانى

### الركن المادى فى السرقة

#### «فعل الاختلاس»

الركن المادى للسرقة، كما حدده نص المادة ٣١١ من قانون العقوبات، هو الاختلاس . والاختلاس ليس سوى الفعل الذى تقوم به الجريمة، ونتيجته هى خروج المال من حيازة المجنى عليه ودخوله فى حيازة شخص آخر، ويجب أن ترتبط النتيجة بالفعل برابطة سببية. ولا تنفصل النتيجة عن الفعل لتعاصرها واتدماجهما إذا تمت الجريمة؛ أما إذا توقفت عند مرحلة الشرع، انضمت أهمية الفصل بين السلوك والنتيجة، لأن الفاعل يأتى السلوك ولكن لا تتحقق النتيجة.

---

(١) تفضل ٦ أبريل ١٩٣٦ ، مجموعة القواعد، ج ٣ ، رقم ٤٥٧ ، ص ٥٩٢ .

لذلك لا تبدو الحاجة إلى دراسة النتيجة مستقلة عن فعل الاختلاس، إذ تكفى دراسة فعل الاختلاس ووسطه بنظرية الحيازة، لأن الاختلاس في جوهه اعتداء على حيازة الغير. ونحدد فيما يلي ماهية الاختلاس، ثم نبين الصلة بينه وبين الحيازة، وأخيراً نعرض لحكم الشروع في السرقة.

## المطلب الأول

### ماهية فعل الاختلاس

الاختلاس اعتداء على حيازة الغير، وهو يتضمن انتها حيازة المجنى عليه وإنشاء حيازة أخرى للجاني أو لغيره. وأهم ما يميز الاختلاس أن انتها حيازة المجنى عليه يتم دون رضا منه. ولذلك عرف الفقيه الفرنسي «جارسون» الاختلاس بأنه سلب الحيازة الكاملة للشيء بغير رضا المالك أو الحائز السابق، فسلب الحيازة برضا الحائز لا يعد اعتداء عليها وإنما تصرفاً من الحائز في حيازته.

ويتضح من تحديد الاختلاس على النحو السابق أنه يتضمن عنصرين : الأول هو نقل الحيازة من شخص إلى آخر، الثاني هو عدم رضا المجنى عليه بذلك.

### أولاً : نقل الحيازة :

جوهر الاختلاس هو إخراج الشيء من حيازة المجنى عليه ثم ادخاله في حيازة غيره. ويعنى خروج الشيء من حيازة المجنى عليه انتهاء سلطانه المادية عليه ونقل هذه السلطات إلى من أنشأ له الجاني الحيازة الجديدة. فإذا أخرج الجاني الشيء من حيازة المجنى عليه دون أن يدخله في حيازة غيره، لم يتحقق فعل الاختلاس لعدم إنشاء حيازة جديدة لغير المجنى عليه. وتطبيقاً لذلك لا يرتكب اختلاساً من يتلف المال في موضعه، لأن فعله لا يتطوى إلا على انتها حيازة المجنى عليه بأعدام

المال (١)، ولا يرتكب اختلاساً من يطلق سراح طائر أو حيوان مملوك لغيره، لأنه لم ينشئ حيازة جديدة على المال لغير المجنى عليه.

ولا يشترط لقيام الاختلاس أن ينقل المتهم حيازة المال إلى نفسه، فقد ينقلها إلى شخص آخر غيره ولو كان هذا الشخص حسن النية. ذلك أن الحيازة هنا تنتقل من المجنى عليه إلى الجاني الذي يباشر سلطاته على المال ينقله إلى حيازة غيره. فمرتكب اختلاساً متى يخرج المال من جيب شخص ثم يضعه في جيب آخر خفية اقتضاح أمره.

ولا يشترط القانون استعمال وسيلة معينة لنقل الحيازة، فقد يستعمل الجاني يديه لتحقيق ذلك، كما قد يستعين بأداة من شأنها أن تؤدي إلى نقل حيازة المال. ويستوى أن تكون الأداة انساناً حسن النية، كما لو طلب من حامل أن يحمل المال المملوك لغيره ويرسله إلى منزله؛ أو أن تكون الاداة حيواناً، كما لو ذرب كلباً أو فرداً على أخذ المال المملوك للغير؛ وقد تكون الأداة جناداً، كما لو استعمل الجاني خطأً لالتقاط المال أو أوصل سلكاً كهربائياً بأسلاك جاره لتنتقل الكهرباء إلى منزله دون سداد ثمنها.

لأنها : عدم رضا المجنى عليه :

رضا المجنى عليه بالسرقة ليس سبباً لباحتها، وإنما يعد عدم الرضا عنصراً في الاختلاس المحقق للركن المادي، فإذا انتفى عدم الرضا، انتفى الاختلاس تبعاً لذلك. ويتنفي عدم الرضا إذا رضى حائز المال أو مالكه بنقل حيازته إلى غيره. وتطلب انعدام الرضا لتحقيق الاختلاس تفرضه طبيعة الفعل الذي يحقق ماديته السرقة، فالاختلاس اعتداء على حيازة الغير، ولا وجود لهذا الاعتداء حين يكون نقل الحيازة برضا حائز المال، إذ يتضمن ذلك موافقته على تسليم المال بحض

(١) وهنا لا يعد فعل المتهم اختلاساً، لأنه لم ينقل المال من حيازة صاحبه، وإنما يعد فعله اختلاساً لمال مملوك لغيره.

لرأده وتصرفاً منه في السلطات التي تفعلها له حيازة المال .

إذا اشترط في الرضا . المانع من قيام الاختلاس أن يكون صحيحاً حتى ينتج أثره القانوني، وهو لا يكون كذلك إلا إذا كان صادراً عن إرادة مدركة مختارة. فإذا اتعدم الادعاء بخون أو سكر أو صغر سن، لم يتحقق الرضا . المانع من قيام الاختلاس، وإذا اتعدم الاختيار بسبب الإكراه أو الضرورة . انتفى الرضا . الذي ينتج من تحقق الاختلاس.

والرضا . الذي يعتد به هو الرضا . السابق على نقل الحيازة أو المعاصر له . أما الرضا . اللاحق على نقل الحيازة، فهو لا ينتفى الاختلاس لأنه يعد من قبيل الصلح الذي لا يؤثر في قيام الجريمة ولا يعد رضا . نائياً للاختلاس مجرد علم المجنى عليه بحصول السرقة، أو سكوته عن التبليغ عنها، أو ثقافله لاستدراج المتهم وضبطه متلبساً بالسرقة<sup>(١)</sup>.

ويجوز الرضا . قيام الاختلاس ولو كان المتهم لا يعلم بصنوه عند نقل حيازة المال، فلا يتحقق الاختلاس بالنسبة لمن استولى على مال الغير . وهو يظن أن غير راض عن ذلك . إذا ثبت أن حائز المال كان راضياً قبل الاستيلاء بأن يأخذ المتهم ماله<sup>(٢)</sup>. ويختلف هذا الفرض عن حالة اعتقاد المتهم عند نقل الحيازة بصنوه رضا . الحائز للمال بنقل حيازته إلى غيره، إذا تبين أن الحائز لم يكن راضياً بذلك، ففي هذه الحالة يكون المتهم قد وقع في غلط من شأنه أن ينتفى القصد الجنائي لديه.

---

(١) نفس ١٢ يناير ١٩٤٢، مجموعة القواعد، ج ٥ . رقم ٢٢٧ ، ص ٦٠٥ . فالعلم بالفعل وعدم الحيرة دون تحققه لا يعني الرضا . به، لعدم الرضا . هو المطلب في جريمة السرقة وليس عدم العلم كما قررت محكمة النقض في هذا الحكم.

(٢) وانصحت في هذه الحالة صراحة الجريمة الظنية، وإذا تحققت محكمة الموضع من توافق رضا . حائز المال بنقل حيازته . كان عليها أن تحكم ببراءة المتهم لاتعدم فعل الاختلاس . فإذا هي أبادته بالسرقة رغم ذلك، كان حكمها متناقضاً، راجع نفس ١٤ نوفمبر ١٩٢٩ . مجموعة القواعد، ج ١ . رقم ٣٢٤ ، ص ٣٧٠ . ويجب أن يكون التسليم الذي ينطوي به

## المطلب الثانى

### الاختلاس والحيازة

الصلة وثيقة بين الاختلاس والحيازة، فالاختلاس هو اعتداء على حيازة الغير. وقد عنى الفقيه الفرنسى «جارسون» باظهار الصلة بين الاختلاس والحيازة، وأقام من الربط بين الاختلاس والحيازة نظريته الشهيرة فى الحيازة، وعرف الاختلاس على أساسها باعتباره الاستيلاء على حيازة منقول بغير علم مالكه أو حائزه السابق ويكون رضائه، كما حدد التسليم المانع من الاختلاس بأنه هو الذى يراه به نقل الحيازة الكاملة أو الناقصة، دون التسليم الذى يراه به تمكين مجرد الهد العارضة، وهو لا يمنع من قيام الاختلاس.

ويظهر مما تقدم أن الحيازة هى سلطة أو سيطرة مادية فعلية يباشرها الحائز على منقول معين. والحيازة على أنواع ثلاثة :

الأول : الحيازة الكاملة أو التامة ، وهى حيازة المالك أو من يعتقد أنه كذلك. وتتكون هذه الحيازة من عنصرين : عنصر مادى قوامه السيطرة الكاملة على الشئ التى تخول حائزه كل السلطات عليه. وعنصر معنوى قوامه اعتقاد الحائز بأنه يحوز الشئ بوصفه مالكا له. ومصدر هذه الحيازة الكاملة عقد ناقل للملكية مثل البيع أو الهبة، أو سبب من أسباب اكتسابها مثل الميراث أو التقادم

الثانى : الحيازة الناقصة أو المؤقتة، وهى حيازة الشئ يقتضى سند بخول الحائز الجانب المادى فى الحيازة دون عنصرها المعنوى، أى هى حيازة الشئ على ذمة مالكه الذى تظل الملكية ثابتة له. ومصدر هذه الحيازة يكون عقدا يعترف بملكية

---

مركز الاختلاس برضا، حتى من حاز المال بقصد به التخلي عن الحيازة. ويقتضى ذلك أن يبين حكم الامانة كيفية أخذ النعم المال من المجنى عليه وسبب تسليم الأخير للمال وتخليه عن الحيازة : فإذا لم يبين الحكم ذلك كان قاصرا بعمد تقصده؛ راجع للنقض ٥ يناير ١٩٨٢، مجموعة النقض، السنة ٢٤، رقم ٨ ، ص ٦٤.

الشيء لغير حائزه، مثل عقد الإيجار أو الرهن أو الوديعة أو الوكالة أو عارية الاستعمال.

**الثالث :** اليد العارضة، وهى ليست حيازة بالمعنى الدقيق، بل مجرد وضع اليد مادياً على الشيء بطريقة عابرة لا تنشئ حيازة كاملة أو ناقصة . واليد العارضة لا ترتب أى حق لواقع اليد على الشيء ولا تحمله بالتزام نحوه. ولذلك لا تثير اليد العارضة اهتمام الفقه المدنى، لكنها ذات أهمية بالغة فى جرائم الاعتداء على المال.

والاختلاس هو الاستيلاء على حيازته منقول بغير علم حائزه وبدون رضاه. فإذا كان الحائز قد سلم المنقول برضاه بنية نقل حيازته الكاملة أو الناقصة، انتفى بهذا التسليم معنى الاختلاس المحقق لجرمة السرقة. أما إذا كان الحائز قد سلم المنقول بقصد تمكين مجرد اليد العارضة، فإن هذا التسليم لا ينفى الاختلاس ولا يحول دون قيام السرقة إذا استولى صاحب اليد العارضة على حيازته المال الذى سلم إليه.

ويعنى ما تقدم أن الحيازة تنتقل بالتسليم، لكن ليس كل تسليم ينتقل الحيازة وينفى الاختلاس. لذلك نعرض فيما يلى للتسليم الناقل للحيازة الذى ينفى الاختلاس، وللتسليم غير الناقل للحيازة الذى لا ينفى الاختلاس ولا يحول دون قيام السرقة.

## الفرع الأول

### التسليم الذى ينفى الاختلاس

**لوة .** شروط التسليم الناقص للاختلاس .

التسليم المانع من تحقق الاختلاس هو ذلك الذى يراد به نقل الحيازة الكاملة أو الناقصة. فالاختلاس لا يقع من صاحب الحيازة على المال الموجود فى حيازته الكاملة أو الناقصة. والتسليم يعنى نقل شيء من سيطرة شخص إلى سيطرة آخر

والتسليم الناقل للحيازة الكاملة أو الناقصة ينفي الاختلاس إذا كان صادراً عن إرادة مجزئة مختارة. فالإرادة غير المجزئة لا يعتد بها. ولا تصلح لنفي الاختلاس عن التسليم الصادر من صاحبها. فمن تسلم مالا من مجنون أو صبي غير مميز أو سكران ثم استولى عليه، كان سارقاً له<sup>(١)</sup>. كما أن الإرادة غير المختارة، أي التي لم تتجه إلى نقل الحيازة إلا تحت تأثير الإكراه المادي أو المعنوي، لا قيمة لها ولا تنفي الاختلاس؛ فمن يكره غيره على تسليم ماله له ثم يستولي عليه يعتبر سارقاً له، وقد يكون الإكراه طرماً مشدداً للسرقة يحولها إلى جناية إذا كان مادياً أو معنوياً عن طريق التهديد باستعمال سلاح.

والتسليم الناقل للحيازة لا ينفي الاختلاس إلا إذا كان صادراً عن له سلطة التصرف في حيازة الشيء؛ وثبتت هذه السلطة للحائز سواء كانت حيازته كاملة أو ناقصة، فمن تسلم المال من أحدهما لا يعد سارقاً له إذا استولى عليه. وتطبيقاً لذلك لا يعد سارقاً من تسلم المال من أردع لديه ثم استولى عليه<sup>(٢)</sup>.

ثانياً، التسليم الصادر عن غلط ينفي الاختلاس،

والتسليم ينقل الحيازة وينفي الاختلاس ولو كان صادراً عن غلط، سواء تعلق الغلط بمحل التسليم أو بشخص المتسلم. فالغلط في الشيء محل التسليم مثاله أن يسدد المدين لدائته مبلغاً يزيد على قيمة الدين فيحتفظ الدائن بالزيادة مع علمه بأنه لا حق له فيها، أو أن يخطئ المشتري في عد النقود فيسلم البائع أكثر من الثمن المطلوب، أو أن يسلم البائع للمشتري باقي النقود التي دفعها بما يزيد عما هو مستحق له، أو أن يعطى صاحب محل غلطاً جهازاً تزيد قيمته على الجهاز الذي سلم إليه لاصلاحه. ففي كل هذه الأحوال لا يعد من تسلم المال الزائد أو المال المختلف عن ماله سارقاً له. والغلط في شخص المتسلم مثاله أن يسلم المدين مبلغ

(١) تلخ ١١ ديسمبر ١٩٣٩، مجرعة التواعد، ج ٥، رقم ٢٧، ص ٤١.

(٢) وإن كان عدم العقاب على السرقة لا يعنى الملات الفصل من كل عقاب، فقد يعاقب =



الدين إلى شخص توهم أنه العائن، أو أن يرسل تاجر السلعة إلى غير المشتري، أو أن يعطى موظف البريد الطرد إلى غير المرسل إليه . فإذا احتفظ أحد هؤلاء بما سلم إليه لا يعد سارقاً له، لأن التسليم صدر عن إرادة مميزة مختارة وقصد به نقل الحيازة<sup>(١)</sup>، وهو ما يتعارض مع القول بقيام الاختلاس ولو حدث التسليم عن غلط<sup>(٢)</sup>.

ورغم أن هذا الحل يتفق مع نظرية التسليم الناقل للحيازة الذي ينفي الاختلاس، إلا أن من شأنه أن يؤدي إلى الانكسار من العقاب في بعض الأحوال التي يصعب إضفاء وصف آخر غير السرقة عليها. لذلك ترى ضرورة النص على عقاب الاستيلاء على شيء سلم عن غلط، باعتبار هذا الفعل من الجرائم الملحقة بالسرقة. وهذا التجريم له ضرورته، لأن الاحتفاظ بشيء سلم عن غلط بنية نقله، رغم اكتشاف التسليم لهذا الغلط، يخل بالثقة بين المتعاملين، كما أنه يخالف مقتضيات الأمانة وحسن النية بين الأفراد، ومن ثم فلا يصح أن يفلت من العقاب في أي صورة من صور.

ثالثاً، التسليم الصادر عن تدليس ينفي الاختلاس،

التسليم ينقل الحيازة وينفي الاختلاس ولو كان صادراً عن غش أو تدليس. والغش والتدليس ليس من شأنهما نفي رضا صاحب المال بتسليمه، وإنما يكون

سلبه تحت وصف آخر مثل إغفاء الأشياء المتحصلة من جناية أو جحمة أو خيانة الأمانة أو التصبب إذا توافرت شروط أي من هذه الجرائم.

(١) سواء في ذلك الحيازة الكاملة، كما هي الحال في الأمثلة الواردة في الفقرة، أو الناقصة كما لو سلم المودع لديه الرديئة إلى غير المودع، أو سلم المودع رديئة غير التي أودعها لديه فلا يعد الشخص سارقاً إذا استولى على ما سلم إليه على الرغم من علمه بأنه لا حق له فيما تسلمه عن غلط.

(٢) ويستوى في هذه الحالة أن يكون الغلط من جانب من سلم الشيء أو أن يقع فيه التسليم كذلك. فامتداد التسليم من رد الشيء الذي تسلمه بحسن نية من غلط يعد اكتشافه الغلط لا يجهله سارقاً له، لأن التسليم قد نقل حيازته إليه، فلا يوافر الاختلاس المحقق للسرقة.

التسليم بإرادته نتيجة إيقاعه في غلط دفعه إلى تسليم المال بإرادته. وقد رأينا أن الغلط لا يثنى التسليم ولا يمنع من انتقال الحيازة، لذلك يستوى أن يكون من سلم المال قد وقع في الغلط من تلقاء نفسه أو أوقعه فيه غيره عمداً.

لمن يستعمل أساليب الغش للاستيلاء على مال غيره لا يعد سارقاً له، مثال ذلك لاعب القمار الذي يستولي على تقوده زميله في اللعب عن طريق الغش في قواعد اللعبة، أو من يقترض مالاً مع علمه بعدم قدرته على السداد وانصراف نيته منذ البداية إلى عدم سداده<sup>(١)</sup>، أو من يشعرى سلعة بثمن أجل وهو ينوى عدم دفع ثمنها عند حلول الأجل<sup>(٢)</sup>.

ولا يعد سارقاً من يستعمل أساليب التدليس للاستيلاء على مال الغير. مثال ذلك من يدعى كلباً أنه صاحب حافظة تقوده عشر عليها أحد الأشخاص فيسلبها له ويستولي عليها لنفسه، أو من يدعى أنه سلم المحصل في سيارة للنقل العام ورقة نقدية فيحمله على تسليمه التذكرة ورد الباقي إليه.

وفي الأحوال السابقة قد يعد الغش أو التدليس الصادر من تسليم المال من قبيل الطرق الاحتيالية التي تقوم بها جريمة النصب. لكن التسليم لا يعد سارقاً للمال الذي تسلمه، لانتقال حيازته إليه بالتسليم الصادر عن إرادة عمية مختارة، وهو تسليم يثنى الاختلاس أيما كان الباعث عليه.

ولا يعد سارقاً من يتناول في مطعم طعاماً أو شرباً وليس في نيته دفع ثمنه<sup>(٣)</sup>. وقد كان هذا الفعل غير معاقب عليه إلى أن تدخل المشرع بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٥٦، وقرر اعتباره جريمة خاصة ملحقة بالسرقة بمقتضى المادة ٣٢٤

---

(١) ولا يعد سارقاً ولو أعلن أنه لن يرد التقود التي تسلمها على سهيل القرض.

(٢) ولا يغير من هذا الحكم أن يتصرف المشتري في السلعة التي اشتراها قبل أداء الثمن، لأنه تسلم السلعة على نحو يخل حيازتها الكاملة إليه.

(٣) تلغى ١٥ يناير ١٩٤٠، مجموعة القواعد، ج ٥، رقم ٤٩، ص ٧٠.

## الفرع الثاني

### التسليم الذي لا ينطى الاختلاس

التسليم الذي لا ينطى الاختلاس هو التسليم غير الناقل للحيازة الكاملة أو الناقصة ، أى هو التسليم الذي يقتصر على مجرد نقل اليد العارضة إلى المتسلم. ويكون التسليم بقصد نقل اليد العارضة إذا كان الغرض منه تكوين التسلم من الإمساك بالشئ مادياً لفحصه فى حضور صاحبه أو استعماله لحسابه وتحت إشرافه ورقابته لمدة قصيرة من الزمن، دون أن يتضمن ذلك إنشاء سيطرة مادية كاملة على الشئ ولا تخلها عن العنصر المعنوى فى حيازته. وقد عرفت محكمة النقض التسليم الناقل لليد العارضة بأنه وتسليم الشئ من صاحب الحق فيه إلى المتهم تسليماً مقيداً بشرط واجب التنفيذ فى الحال .. متى كان قصد الطرفين من الشرط هو أن يكون تنفيذه فى ذات وقت التسليم تحت إشراف صاحب الشئ ومراقبته حتى يكون فى استمرار متابعتها ماله ورعايته إياه بحواسه مايدل بئذاته على أنه لم ينزل . ولم يخطر له أن ينزل، عن سيطرته وهيئته عليه مادياً، فتبقى له حيازته بعناصرها القانونية، ولا تكون يد المتسلم عليه إلا يداً عارضة مجردة<sup>(٢)</sup>.

والتسليم الناقل لليد العارضة لا ينتقل الحيازة إلى المتسلم، فصاحب الشئ لا يقصد منه نقل الحيازة الكاملة أو الناقصة إلى المتسلم، واليد العارضة لا تخلو حيازة الشئ، ولا تحول بالتالى دون وقوع الاختلاس إذا ما استولى المتسلم على الشئ الذى سلم إليه بدون رضا صاحب، إذ باستيلائه على الشئ يكون قد اعتدى

---

(١) وفى القانون الفرنسى لم يكن هذا الفعل معاقباً عليه قبل تدخل المشرع الفرنسى للعقاب عليه باعتباره جريمة خاصة فى سنة ١٨٧٣ (راجع المادة ٤٠١ من قانون العقوبات الفرنسى).

(٢) تنض ١٥ يناير ١٩٤٠، السابق الإشارة إليه.

على حيافة لا تزال ثابتة لمن سلمه إياه، فيعد سارقاً له.

وتطبيقات التسليم الناقل للهد العارضة كثيرة، منها تسليم الشيء إلى من يتقدم لشراؤه لمعاينته وتقرير ما إذا كان يرغب في شراؤه أو لا يرغب في ذلك فيرده إلى صاحبه ، أو تسليم الشيء إلى خبير كي يفحصه ويحدد ثمنه ثم يرده، أو تسليم مستند لشخص كي يطلع عليه ويرده إلى صاحبه فور الاطلاع عليه<sup>(١)</sup>، أو تسليم أداة أو مال لعامل أو خادم كي يستعمله في عمل من الأعمال المكلف بها أو ينقله من موضع إلى آخر، أو تسليم زائر مكتبة كتاباً للاطلاع عليه ثم رده. وفي كل هذه الاحوال يعتبر من تسلّم المال غير حائز له حيافة كاملة أو ناقصة، وإنما تكون له عليه مجرد اليد العارضة، فإذا استولى عليه أو على جزء منه بدون رضا صاحبه، كان سارقاً له<sup>(٢)</sup>.

ويتضح مما تقدم أن التسليم الذي لا ينقل إلا مجرد اليد العارضة، دون الحيافة الكاملة أو الناقصة، لا يحول دون قيام الاختلاس المحقق للسرقة إذا ما استولى المتسلم على ماسلم إليه من مال. لكن هناك بعض الحالات التي يصعب فيها تحديد نوع التسليم الصادر من المجنى عليه إلى المتهم، وتحديد ما إذا كان قد نقل حيافة الشيء أو مجرد اليد العارضة. ونشير إلى أهم هذه الحالات فيما يلي:

### أولاً : تسليم حرز مغلق مع الاحتفاظ بفتاحه :

قد يسلم شخص لآخر حرزاً مغلقاً مثل حقيبة أو صندوق ويحتفظ بفتاحه ،

---

(١) كمن يسلم عقد رهن خصم له في دعوى مننية كي يطلع عليه فيستولى عليه ولا يرده له.

(٢) وبعد من يقول ذلك أن يسلم شخص سيارته إلى ميكانيكي ليجري فيها إصلاحاً بسيطاً تحت بصره ورقابته ، فيختلس قطعة من الموتور أو يضع قطعة مزيفة مكان القطعة الأصلية. وقد قضى بتهام جريمة السرقة في حق امرأة زعمت القفوة على علاج العقم عن طريق السحر تسلمت من أخرى مصوغاتها لتستعين بها. على إجراء هذا العلاج ثم غافلها واستولت عليها. تلقى ١٧ يناير ١٩٣٨ ، مجموعة القواعد، ج ٤ ، رقم ١٥٣ ، ص ١٤٤ .

فيستولى متسلم الخز على ما بداخله من أشياء. وقد اختلف الرأي في حكم هذا التسليم، وإن كان الرأي الراجح يذهب إلى اعتبار الفعل سرقة، لأن احتفاظ مسلم الخز بفتاحه يدل على أن ارادته لم تنصرف إلي نقل حيازة محتويات الخز إلى من سلمه إليه، وإنما جعل حيازته للخز ذاته دون ما بداخله، فإذا أخذ مالا عما بداخل الخز عد سارقاً له<sup>(١)</sup>. ولا يختلف الحكم إذا ترك المؤجر غرفة أو دولاباً مغلقاً في المسكن الذي أجره وضع فيه بعض ممتلكاته واحتفظ بفتاحه معه، إذا فتح المستأجر الغرفة أو الدواب واستولى على شيء عما بداخلهما، لأن احتفاظ المؤجر بالمتاح يعني أنه احتفظ لنفسه بحيازة الأشياء الموجودة في المكان المغلق ولم يودعها لدى المستأجر، فيكون اعتداء الأخير عليها مكوناً لسرقة لاختيانه أمانة.

لكن إذا سلم صاحب الخز مفتاحه إلى شخص آخر، فإن تسليم المتاح يعد قرينة على تسليم ما بداخل الخز؛ وتحدد ظروف كل واقعة نوع هذا التسليم وحكم الاستيلاء على الأشياء الموجودة داخل الخز. فإذا كان صاحب الخز قد تعاهد على بيع ما بداخله وسلم المشتري مفتاح مخزنه كي يتسلم المبيع ويحوزه حيازة كاملة، كان استيلاء المشتري على ما بداخل المخزن غير مكون لجرمة السرقة، ولو كان المشتري قد تعهد بدفع الثمن قبل نقل المبيع، لكنه استولى عليه قبل أن يتخذ التزامه، فتسليم المتاح بعد التعاقد نقل إليه الحيازة الكاملة وفقاً للمادة ٤٣٥ من القانون المدني، فلا يعد سارقاً إذا استولى على ما اشترى<sup>(٢)</sup>. أما إذا كان تسليم

(١) تنص ٢١ أكتوبر ١٩٤٠، مجموعة التواعد، ج ٥، رقم ١٢٩، ص ٢٥١. وفيه قروت المحكمة أن تسليم الطرف مغلقاً أو الخفية مغلقة بموجب عقد من عقده الائتمان لا يدل بذاته حصاً على أن المتسلم قد أوكل على ذات الظروف أو على ما بداخل الخفية بالذات، لأن تغليفه الطرف أو اقفاله الخفية مع الاحتفاظ بفتاحها، قد يستفاد منه أن صاحبهما، إذ حال ما بها بين يد المتسلم وبين ما بهما، لم يشأ أن يأمنه علي ما بداخلهما. وإذا فاختلاس الظروف بعد فسخ الطرف لهذا الغرض ثم إعادة تغليفه يصح اعتباره سرقة إذا رأت المحكمة من وقائع الدعوى أن المتهم لم يزعم على الظروف وأن صاحبه إنما احتفظ لنفسه بحيازته ولم يشأ بتغليفه الطرف أن يمكنه من هذه الحيازة.

(٢) ولا يختلف الحكم بالنسبة للمستأجر لشقة مفروشة إذا سلمه المؤجر مفتاحها بناء على =

المفتاح لا يدل على نية نقل الحيازة الكاملة أو الناقصة إلى متسلمه، فإن استعمله على شيء مما بداخل الخزانة بعد سرقة، لأن تسليم المفتاح لم يكن إلا بقصد تمكين اليد العارضة دون التخلي عن الحيازة. فقال ذلك أن يسلم شخص لآخر مفتاح مخزنه أو منزله كى يعاينه تمهيداً للاتفاق على البيع أو الإيجار، فيستولى متسلم المفتاح على شيء مما بداخل المخزن أو المنزل، أو أن يسلم شخص لآخر مفتاح سيارته كى يجربها تمهيداً لشرائها، فيستولى عليها أو على بعض أجزائها أو على متاع موجود بها.

### ثانياً : تسليم منقولات إلى الخدم والعمال والضيوف :

قد يسلم المخدم إلى خادمه أو رب العمل إلى عماله أو المضيف إلى ضيفه بعض المنقولات كى يستعملها أو يقوم بالأعمال المكلف بها، فيستولى أحد هؤلاء على ماسلم إليه. وواضح أن التسليم فى هذه الأحوال ينتقل اليد العارضة فحسب، مع احتفاظ المسلم بملكية وحيازة ماسلمه إلى الغير. وعلى ذلك فإذا استولى الخادم أو العامل أو الضيف على ماسلم إليه تمكيناً لليد العارضة، كان سارقاً له ولا يغير من هذا الحكم أن يكون الخادم أو العامل قد كلف بنقل الشيء من مكان إلى آخر، مادامت ظروف الحال تقطع بأن المخدم أو رب العمل لم يقصد من ذلك سوى تمكينه من اليد العارضة على الشيء<sup>(١)</sup>. ولا يختلف الحكم بالنسبة لصاحب الفندق الذى يسلم التزل بعض المنقولات لاستعمالها وردها فى نهاية فترة الإقامة، أو صاحب

---

صاحب الإيجار فاستولى على بعض المروشات، لأن تسليم المفتاح إلى المستأجر ينتقل إليه الحيازة الناقصة للمروشات ولو لم يكن قد دفع الإيجار بعد، فلا يمكن أن يعتبر استيلائه على المروشات سرقة، وإثباتاً لأمانته. وبصفة عامة لا يختلف الحكم إذا كان تسليم المفتاح بناء على عقد من عقود الأمانة مثل الوديعة إذا استولى المودع على ماسلم إليه، أو الوكالة إذا استولى الوكيل على ماسلم إليه بنية تملكه. إذ لا يعد فعل هؤلاء سرقة، لأن التسليم يكون قد نقل إليهم الحيازة الناقصة.

(١) تنص ٢١ ديسمبر ١٩٣١، مجرعة القواعد، ج٤، رقم ٣٠٤، ص ٣٧٢.

المعظم أو المقتضى الذى يسلم الرواد أدوات المائدة. فإذا استولى النزول على بعض أدوات المائدة أو على النشاف أو الاغطية التى سلمت إليه، كان سارقاً لها، لأن هذا التسليم نقل إليه اليد العارضة فحسب.

لكن قد تدل ظروف الحالة على أن تسليم الشئ لم يكن يقصد الاستعمال فقط، وإنما يقصد نقل الحيازة الكاملة أو الناقصة عليه. وفى هذه الحالة لا يعد الاستيلاء على الشئ سرقة بل خيانة أمانة. مثال ذلك أن يسلم المخدم إلى خادمه نقوداً لشراء سلعة فلا يشتريها ويستولى على النقود<sup>(١)</sup>، أو أن يعطى شخص مفتاح منزله في المصيف لآخر كى يقيم فيه فترة محددة، فيستولى على بعض المنقولات الموجودة فيه، أو أن يستولى مستأجر الشقة المفروشة على بعض ما بها من منقولات سلمت إليه بمقتضى عقد الايجار.

ويلحق بهذه الحالة تسليم منقولات للمشاركين فى معيشة واحدة مثل الأزواج والأبناء. فالأصل أن الأبناء والآباء يشتركون فى حيازة كل ما يحتويه المنزل العائلى من أشياء ولو كانت ملكاً خالصاً لأحدهم، ولذلك لا تقوم السرقة إذا استولى أحد هؤلاء على ما بداخل المنزل من أموال مشتركة. لكن ظروف الحال قد تقيد من هذا الأصل، عندما يكون صاحب المال قد اختص نفسه بحيازته وأبعد عن حيازة المشتركين معه فى معيشة واحدة، فإن الاستيلاء على المال فى هذه الحالة يكون جريمة السرقة. مثال ذلك أن يضع الأب بعض أمواله فى خزانة خاصة يغلقتها ويحتفظ بمفتاحها لنفسه، فيستولى أحد الأبناء على ما بداخلها. ولا يختلف الحكم فى العلاقة بين الزوجين، فقد يكون المال خاصاً بأحدهما وحرص على استبعاده من حيازة الآخر فتقوم السرقة بالاستيلاء عليه. مثال ذلك أن تضع الزوجة مصوغاتها

---

(١) نقض ١٢ مايو ١٩٤١، مجموعة القواعد، ج ٥، رقم ٢٥٧، ص ٤٧٠. كما إذا استولى الخادم على السلعة بعد قرائتها. اعتبر سارقاً لأن يده على السلعة تكون يداً عارضة فهو يحوزها لحساب مخدمه.

أو أوراقاً خاصة بها أو مالها الخاص في خزانة خاصة تحتفظ بفتحها ، فيستولى زوجها على شيء مما بداخلها ، ولا يختلف الحكم بالنسبة للزوج في الظروف ذاتها . وفيما عدا الحالات التي تظهر فيها نية أحد الزوجين في الاستئثار بحيازة مال معين ، لا تقوم السرقة في حق الزوج الذي يستولى على مال مملوك للآخر ملكية خاصة ، لأن الأصل هو الحيازة المشتركة بين الزوجين لكل ما يشتمل عليه منزل الزوجية من أثاث وأمتعة وأموال . وتطبيقاً لذلك لا ترتكب سرقة الزوجة التي يسلمها زوجها مصروف البيت لتتفق منه على الأسرة ، فتستولي عليه لنفسها أو تنهب لأحد أقاربها<sup>(١)</sup> ، لأن حيازة المال تكون قد انتقلت إليها ، بما لا يمكن معه القول بتوافر الاختلاس الذي ينهيه تسليم المال .

### ثالثاً تسليم الشيء عند البيع نقداً :

يحدث أن يطلب شخص تسليمه سلعة معروضة للبيع نقداً كي يعاينها ، فيسلمها له البائع ويخبره بشئها ، فيقبل شراها ثم يفاوض البائع ويستولى عليها ويغر حارباً دون دفع الثمن . الواقع أن هذا الشخص يعد سارقاً للسلعة ، ولا يقبل منه أن يدفع الاتهام عن نفسه بقوله أن ملكية المنقول المعين بمذاته قد انتقلت إليه بمجرد التعاقد على بيعه الذي تحقق بإيجاب البائع وقبوله هو تطبيقاً لتواعد القانون المدني<sup>(٢)</sup> ، ولو لم يكن قد دفع الثمن بعد . هذا الدفاع مرفوض لأنه ليس من مستلزمات عقد البيع نقل الملكية حتماً بمجرد التعاقد ، فقد يعلق انتقالها على شرط أو يؤجل إلى أجل معين يتلق عليه صراحة أو يستنتج ضمناً من ظروف التعاقد . ومن الواضح في الفرض الذي نحن بصدده أن البائع عندما سلم الشيء إلى الراغب في شرائه ، قد علق انتقال ملكيته على شرط ضمنى واقف هو دفع الثمن .

(١) قد يشكل الاستيلاء على المال خيانة أمانة ، لكنه لا يكون السرقة في هذه الحالة لرجوع التسليم التالي للاختلاس .

(٢) راجع المادة ٢٠٤ من القانون المدني ، وملخصها أنه إذا كان محل الالتزام شيئاً معيناً بالذات فلكه المنقزم ، انتقلت ملكيته بمجرد التعاقد .



ولذلك لا تنتقل الملكية إلا بتحقيق الشرط ودفع الثمن، فيكون المتهم قد استولى على شيء غير مملوك له.

كذلك فإن تسليم الشيء إلى الراغب في الشراء لا ينتقل إليه حيازته الكاملة أو الناقصة، وإنما تكون يده على الشيء بدءاً عارضة، ويكون قراره بالشئ دون دفع ثمنه اعتداءً على حيازة البائع له ومكوناً للاختلاس. ذلك أن إرادة البائع لم تنجبه إلى نقل الحيازة قبل استيفاء ثمن السلعة، ومن ثم لم يخلو الراغب في الشراء أى سلطة على السلعة قبل دفع ثمنها، فالتسليم إذن لا ينتقل حيازة ولا يحول دون تحقيق السرقة إذا هرب المشتري بالمبيع قبل تأدية ثمنه إلى البائع.

مفاد ما تقدم أن تسليم الشيء المعروض للبيع نقداً لا ينتقل ملكيته أو حيازته إلى التسلم إلا بعد دفع ثمنه إلى البائع، ولذلك لا يكون للتسليم أثر فى نفي الاختلاس إذا استولى التسلم على الشيء دون دفع الثمن، فهو بهذا الاستيلاء يعتدى على ملكية الغير وحيازته فى الوقت نفسه.

**وأخيراً : تسليم النقود على سبيل المصارفة :**

إذا طلب شخص من آخر استبدال أوراق نقدية أو قطع معدنية صغيرة بورقة نقدية كبيرة، فلما سلمت إليه «الفكة»، فر هارباً دون أن يسلم الورقة النقدية الكبيرة؛ أو إذا سلم الشخص الورقة الكبيرة إلى شخص «لهفكها» له لكنه استولى عليها ورفض أن يسلمه «الفكة» . فهل يعد هذا الفعل سرقة؟.

الراجع أن الفعل سرقة فى الحالتين، لأن انتقال ملكية النقود بناء على عقد المصارفة يكون معلقاً على شرط ضمنى واجب التنفيذ فى الحال هو تسليم النقد المقابل، وبدون هذا التسليم لا يوجد العقد ذاته ولا تنتقل بالتالى ملكية النقود إلى من استولى عليها دون أداء مقابلها.

والتسليم للنقود لا ينتقل حيازتها إلى من تسلمها . لأن انتقال الحيازة لا يتم

قبل إعطاء النقود المقابلة، إذ لا يتصور أن يكون المجنى عليه قد وصى بنقل حيازة ماله إلى المتهم قبل أن يؤدي إليه هذا الأخير مقابل المال الذي سلمه إياه. أي قبل تحقق الشرط الضمني الذي علق عليه المجنى عليه انتقال حيازة ماله إلى المتهم. لذلك يكون المجنى عليه قبل أن يتسلم مقابل ماله قد تقل مجرد اليد العارضة إلى من سلمه النقود، فإذا استولى عليها الأخير كان معتدياً على حيازة الغير بالإضافة إلى الاعتداء على ملكيته، وهو ما يحقق معنى السرقة<sup>(١)</sup>.

وقد يشتري الشخص سلعة من بائعها ويطلب منه باقي ورقة مالية كبيرة، ثم يفر بالسلعة والنقود دون أن يسلم البائع الورقة المالية الكبيرة، ويعتبر فعله هذا سرقة للسلعة والنقود التي تسلمها من البائع. وقد عرضت محكمة النقض الواقعة من هذا التبهيل كان المتهم فيها قد اشترى كيلو موز بستة قروش وطلب من البائع أن يرد له باقي ورقة مالية من فئة خمسة جنيهات، فأعطاه البائع كيلو الموز ومبلغ أربعة جنيهات وأربعة وتسعين قرشاً، ثم انشغل يشتري آخر، فعاقله المتهم وفر بالموز والنقود معاً، واعتبرت المحكمة أن هذه الواقعة تتحقق فيها أركان جريمة السرقة<sup>(٢)</sup>.

وإذا سلم المتهم النقود المطلوب إيداعها إلى المجنى عليه، وتسلم منه النقود المقابلة، ثم غاقله واسترد منه ما سلمه إليه، كانت الواقعة سرقة بالنسبة للنقود التي سلمها المتهم إلى المجنى عليه ثم استردها منه، لأن حيازة هذه النقود تكون قد انتقلت إلى المجنى عليه بوضعها تحت تصرفه ل مباشر عليها سلطات الحائز، ولو لم يكن قد وضع يده عليها بالفعل.

(١) نقض ٤ يناير ١٩٣٢، مجموعة القواعد، ج ٢، رقم ٣١٨، ص ٤٢٨.

(٢) نقض ٢١ نوفمبر ١٩٣٢، مجموعة القواعد، ج ٢، رقم ٧٢، ص ٢٠. وقد قررت المحكمة في هذا الحكم أن تسليم المجنى عليه النقود للمتهم كان تسليمًا ماديًا اضطرارياً جر إليه العرف الجاري في المعاملة. وكان نقله للحيازة مقيداً بشرط واجب تنفيذه في نفس الوقت تحت مراقبة المجنى عليه. وهذا الشرط هو أن يسلم المتهم ورقة ذات خمسة جنيهات للمجنى عليه بمجرد تسلمه الأربعة جنيهات والأربعة والتسعين قرشاً، فإن لم يتحقق هذا =

## المطلب الثالث

### تمام السرقة والشرع فيها

السرقة جريمة وقتية تتم بمجرد تحقق عناصر الركن المادى لها كاملة، وقبل هذه اللحظة لا تكون الجريمة تامة، وللتفرقة بين السرقة التامة والشرع أهمية كبيرة نشير إليها قبل أن نحدد الضابط فى تمامها ومعيار الشرع فيها.

#### أولاً : أهمية التفرقة بين السرقة التامة والشرع :

تهل أهمية هذه التفرقة من عدة وجوه :

١- عقوبة الشرع أقل من عقوبة السرقة التامة، سواء أكانت الواقعة جنحة أم جناية.

٢- تأثير العدول الاختيارى لا يتحقق إلا قبل تمام السرقة، أما بعد تمامها فلا أثر لهذا العدول. ولذلك لا يعتبر رد المالى المسروق بعد تمام السرقة مانعاً من العقاب عليها<sup>(١)</sup>، فى حين أن رده قبل تمامها يحول دون قيام الجريمة. ومن الجائز أن يعتبر رد المسروق سبباً لتخفيف عقاب السرقة إذا رأى القاضى ذلك.

٣- أن عدم رضا المجنى عليه بنقل حيازة ماله ينظر إليه فى وقت ارتكاب الفعل. فإذا كان قد رضى بنقل الحيازة قبل تمام السرقة لم تقم الجريمة؛ أما إذا صدر لرضا بعد تمام الجريمة فلا يحدث أثره ولا يحول دون قيامها.

٤- أن بعض الظروف المشددة، مثل حمل السلاح والاكراه، لا ينتج أثره إلا إذا باصر الجريمة، مثل البدء فى تنفيذها حتى تمام هذا التنفيذ. أما إذا كان الطرف

---

الشرط الأساسى، ولم يتخله التهم فى المال، فإن رضا المجنى عليه بالتسليم يكون غير تالىل للحيازة، فلا يكون معتبراً. بل يكون انصراف التهم عقبة بالتقيد التى أخذها من المجنى عليه سرقة».

(١) نكض ١٧ ديسمبر ١٩٤٥، مجموعة القواعد، ج ٧، رقم ٣٩، ص ٢٠.

سابقاً على الشروع أو لاحقاً لتتمام الجريمة فالأصل أنه لا تأثير له بوصفه كذلك.

### ثانياً : تمام الركن المادى للسرقه :

تتم السرقه بتحقيق عناصر الركن المادى لها . ويحقق هذا الركن باخراج الشئ من حيازة المجنى عليه وإدخاله فى حيازة السارق . وهذا التحديد لتتمام الركن المادى للسرقه هو الراجح فى الفقه المصرى والفرنسى ؛ وقد أخذت به محكمة النقض فى مصر عندما قررت «أن السرقه لا تتم إلا بالاستيلاء على الشئ المسروق استيلاء تاماً يخرج به عن حيازة صاحبه ويجعله فى قبضة السارق وتحت تصرفه» (١) . وخروج المال المسروق من حيازة المجنى عليه يعنى انتهاء سيطرته عليه ، ودخوله فى حيازة السارق يعنى أن هذا الأخير قد أصبح صاحب السيطرة على المال ، ولو لم يكن قد أودعه بعد فى المكان المعدل .

وترتب على التحديد السابق للحظة تمام السرقه أن السرقه من مكان يحوزه الغير لا تعتبر تامة إلا إذا كان المتهم قد غادر المكان حاملاً معه المسروقات ؛ وقبل ذلك لا يمكن القول بأن المتهم قد أنهى حيازة صاحب المكان وأدخل الشئ المسروق فى حوزته ، إذ حيازة صاحب المكان للمسروقات لا تنتهى طالما بقى المتهم فى هذا المكان ومعه المسروقات . ويعنى ذلك أنه إذا استطاع المتهم أن ينتهى حيازة صاحب المكان للمسروقات ويدخلها فى حيازته أو حيازة غيره دون أن يخرج هو من المكان الذى توجد فيه المسروقات ، تحققت جريمة السرقه تامة . مثال ذلك أن يلتقي السارق بالمسروقات خارج المكان الذى كانت توجد فيه فهيناً لنقلها فيما بعد لانها بذلك تكون قد خرجت من حيازة المجنى عليه (٢) ، أو أن يلتهم السارق الطعام المسروق فى منزل المجنى عليه ، أو أن يخفى الخادم المال المسروق فى حقيبتة الخاصة أو فى مكان خاص به بعيداً عن متناول المجنى عليه فهيناً لنقله خارج المنزل (٣) . أو أن

(١) تقضى ١٨ مايو ١٩٤٧ ، مجموعة القواعد ، ج ٥ ، رقم ٤٠٦ ، ص ٦٦٧ .

(٢) تقضى ١٤ ديسمبر ١٩٤٧ ، مجموعة القواعد ، ج ٦ ، رقم ٤٣ ، ص ٦٤ .

(٣) تقضى ٢١ ديسمبر ١٩٣٦ ، مجموعة القواعد ، ج ٤ ، رقم ٢٥ ، ص ٢٥ . ولديه قروت =

يبتلع السارق الشيء المسروق في موضعه. لكن السرقة لا تعتبر تامة إذا كان المتهم قد اقتصر على نقل الشيء المسروق من موضعه إلى موضع آخر داخل المكان الموجود فيه. لأن حيازة المجنى عليه للمال لا تنتهى بمجرد تغيير مكان وجوده . وتطبيقاً لذلك قضت محكمة النقض بأن نقل المتهم كمية من القمح من مخازن محطة السكة الحديد إلى مكان آخر فى دائرة المحطة بعيداً عن الرقابة لا يحق السرقة التامة. لأن القمح لم يكن عندما نقله المتهم مفردة قد خرج من حوزة السكة الحديد. فلا يعتبر الفعل اختلاساً تاماً إلا عند نقل القمح من دائرة المحطة إلى مكان آخر (١).

ولا تتم السرقة إذا قاوم المجنى عليه السارق، إلا عندما يتمكن الأخير من قهر مقاومة المجنى عليه والاستيلاء على حيازة المال، لأنه طالما بقى المجنى عليه يقاوم السرقة، فالمال لم يخرج بعد من حيازته وسيطرته ليدخل فى حيازة المتهم.

والسرقة كما قلنا جريمة وقتية، تتم بفعل الاختلاس الذى يؤدى إلى خروج الشيء من حيازة المجنى عليه ودخوله فى حيازة غيره. وتبدأ مدة تقادم الدعوى الجنائية منذ لحظة اتمام فعل الاختلاس. ولا يؤثر فى قيام الجريمة تصالح الجانى مع المجنى عليه فى السرقة، أو رد المال المسروق إلى صاحبه. كما أن الأفعال اللاحقة على فعل الاختلاس لا تدخل فى ماديات السرقة، ولا تقوم بها جرائم تالية، لأنها امتداد لفعل الاختلاس الذى تم. مثال ذلك اخفاء الشيء المسروق أو التصرف فيه، فلا تصح إدانة شخص بسرقة شيء وأدائه فى الوقت ذاته باخفاء نفس الشيء الذى سرقه، كما لا تصح إدانة شخص عن سرقة جديدة إذا كان قد حوكم عن جريمة سرقة، وبعد انتضاء

---

طاحمكة قيام السرقة التامة في واقعة كان فيها صراف الليرة قد تسلم بعض رزم الأوراق المالية من صراف البنك الأعلى ووضعها على منضدة بجواره وشغل بتسليم الأوراق ، فعائله المتهم وسرق منها رزمة وأخذها تحت ثيابه ، ولما اقتضت السرقة التاماً خلف عامود يبعد عن محل وقوعه حيث عثر عليها أحد عمال البنك. وقد اعتبرت المحكمة الواقعة سرقة تامة. لأن المال قد انتقل فعلاً من حيازة الصراف إلى حيازة المتهم بطريق الاختلاس ونية السرقة.

(١) نفس ١٨ مايو ١٩٤٢. السابق الإشارة إليه.

عقوبته عاد إلى المكان الذي كان قد أخفى فيه المال المسروق للحصول عليه، إذ تعد إدانة الشخص عن سرقة ثانية خطأ في تطبيق القانون بموجب تقض حكم الادانة . ولو كانت السرقة قد تمت في الليلة السابقة على محاولة الجناة نقل المال المسروق من موضعه الذي أخفى فيه . لأن السرقة لا يمكن أن تتكرر عند محاولة نقل المال المسروق من مكان إلى آخر (١).

### ثالثاً : الشروع في السرقة :

هو البدء في تنفيذ فعل بقصد ارتكاب السرقة إذا أوقف أو خاب أثره لاسباب لا دخل لارادة الفاعل فيها .

وطبقاً للمذهب المادي يعد المتهم شاعراً في السرقة إذا بدأ في تنفيذ الفعل المادي المكون للجريمة، أي فعل الاختلاس، ويعنى ذلك أن يكون المتهم قد وضع يده بالفعل على المال بغية اخراجه من حيازة المجنى عليه. أما الأفعال السابقة على ذلك ، مثل دخول منزل المجنى عليه أو كسر الباب أو كسر الخزانة أو الدولاب، فلا تعد سوى أعمال تحضيرية لا تحقق الشروع في السرقة. وقد ذهب بعض أنصار المذهب المادي إلى أن الأفعال التي تدل بذاتها على انصراف إرادة الجاني إلى ارتكاب جريمة معينة، مثل كسر الدولاب أو الخزانة، تعد شروعا في السرقة؛ بينما الأفعال التي لا تدل على انصراف الارادة إلى ارتكاب جريمة معينة، مثل دخول منزل ، لا تعد شروعا في السرقة. ويرى بعض أنصار المذهب المادي أن الشروع في السرقة كما يتحقق بالبدن في تنفيذ الفعل المادي المكون لها، يتحقق كذلك باثبات أي فعل يعد طرفاً مشدداً لعقابها، مثل الكسر أو التسود أو استعمال مفتاح مصطنع أو تهديد المجنى عليه بالسلاح بقصد السرقة. وقد أخذ علي المذهب المادي أنه يضيّق من نطاق الشروع ويؤدى إلى افلات أفعال خطيرة من العقاب، ويتعارض

(١) تقض ٢٤ أبريل ١٩٦٢. مجموعة التقض، السنة ١٢، رقم ١٠٧، ص ٤٢٧.

تجماً لذلك ضرورات صيانة أمن المجتمع.

أما المذهب الشخصي في الشروع فمؤداه قيام الشروع في السرقة بكل فعل مادي يقطع بتوافر النية الإجرامية لدى المتهم وعزمه النهائي على ارتكاب الجريمة. وفي عبارة أخرى قيل إن الشروع في السرقة يتحقق - طبقاً للمذهب الشخصي - بكل فعل يؤدي حالاً ومباشرة إلى ارتكاب الجريمة، ولو كان سابقاً على الأفعال النافذة في غرضها المادي. والمذهب الشخصي يوسع من نطاق الشروع في السرقة ويضمن حماية المجتمع.

ويأخذ القضاء المصري بالمذهب الشخصي في تحديد الشروع في السرقة. من ذلك ما قضت به محكمة النقض من اعتبار الشروع متحققاً إذا كان الفعل الذي يباشره الجاني هو الخطوة الأولى في سبيل ارتكاب الجريمة وأن يكون بلامه مؤدياً حالاً ومن طريق مباشر إلى ارتكابها، مادام قصد الجاني من مباشرة هذا الفعل معلوماً وثابتاً<sup>(١)</sup>. وتطبيقاً لذلك اعتبر شروعاً في سرقة تسليق التهمين لجدار المنزل الملاصق للمنزل الذي أثبت الحكم أنهم كانوا ينوون سرقة، وصعودهم إلى سطحه<sup>(٢)</sup>؛ وجذب قفل باب إحدى الغرف بقوة والتوصل إلى فتحه<sup>(٣)</sup>؛ والدخول بالفعل إلى المحل الذي به الماشية المراد سرقتها<sup>(٤)</sup>، وفك الصواميل المربوطة بها الماكينة للتحكم من سرقتها<sup>(٥)</sup>؛ ووضع الجاني يده في جيب المجنى عليه بقصد

(١) نقض ٢٩ أكتوبر ١٩٣٤، مجموعة القواعد، ج٢، رقم ٢٨٧، ص ٣٧٥.

(٢) نقض ٢٩ أكتوبر ١٩٣٤، مشار إليه في الهامش السابق.

(٣) نقض ٨ مارس ١٩٤٣، مجموعة القواعد، ج٢، رقم ١٣١، ص ١٩٢.

(٤) نقض ٥ يونيو ١٩٣٩، مجموعة القواعد، ج٢، رقم ٤٠٢، ص ٥٦٧. وتذهب محكمة النقض إلى أن الأعمال التحضيرية تنتهي إلى سر المنزل بحيث لم تخط الجاني هذا السور، لأن فعله لا يمكن اعتباره شيئاً آخر غير البدء في تنفيذ فكره الإجرامية، راجع نقض ١٨ يناير ١٩٣٩، مجموعة القواعد، ج٢، رقم ١٦٠، ص ٢١٧، ١١ مارس ١٩٦٣، مجموعة النقض، السنة ١٤، رقم ٣٧، ص ١٧٨.

(٥) نقض ٢١ يونيو ١٩٤٣، مجموعة القواعد، ج٢، رقم ٢٢٩، ص ٣٠٢.

السرقه ولو كان خاليا (١)، ونقل الخادم فى صيدلية أدوية من مكان إلى مكان آخر داخل الصيدلية للتسكن من اخراجها بعيداً عن الرقابة (٢)؛ وصعود المتهمين إلى مكان الحادث وقتحه واخراج بعض البضائع منه، إذ أنهم يتجاوزون بذلك مرحلة التحضير ويدخلون فعلاً دور التتفيذ بخطوة من الخطوات المزدية حالاً إلى ارتكاب جريمة السرقه التى اتفقوا عليها. (٣)

## المبحث الثالث

### الركن المعنوى فى السرقه

السرقه جريمة عمدية، ولذلك يتخذ ركنها المعنوى صورة القصد الجنائى. والقصد اللازم لقيامها هو القصد الخاص الذى يتمثل فى «نية التملك» (٤). لكن تطلب القصد الخاص يفترض أولاً توافر القصد العام. ونختتم دراسة الركن المعنوى للسرقه ببيان الاحكام العامة التى يخضع لها القصد الجنائى فيها.

## المطلب الأول

### القصد العام

يقوم القصد العام بالعلم الذى ينصب على عناصر الجريمة وبارادة إثبات السلوك وتحقق النتيجة الاجرامية.

(١) تقضى أول مارس ١٩٤٨، مجموعة القواعد، ج١، رقم ٥٥٦، ص ٥١٩.

(٢) تقضى ٧ ديسمبر ١٩٤٧، مجموعة القواعد، ج١، رقم ٣٥، ص ٥٠.

(٣) تقضى ١٩ نوفمبر ١٩٨٦، مجموعة التقضى السنة ٣٧، رقم ١٧٣، ص ٩٠٤.

(٤) عرفت محكمة التقضى القصد الجنائى فى السرقه بأنه «يتعصر فى قيام العلم عند الجنائى وقت ارتكاب الجريمة أنه يحتسب التناول المملوك للغير رغم إرادة مالكه بنية أن يمتلكه هو لنفسه». تقضى ١٧ أكتوبر ١٩٢٩، مجموعة القواعد، ج١، رقم ٢٩٥، ص ٣٥٠؛ ٢٧ نوفمبر ١٩٨٥، مجموعة التقضى، السنة ٣٦، رقم ١٩٤، ص ١٠٥٥.



يجب أن يعلم المتهم بأن المال الذى يستولى عليه مملوك للغير. فإذا كان يعتقد أن المال مملوك له أو أنه مال متروك أو مباح، انتفى لديه العلم، وانتفى بالتالى قصده الجنائى. فلا سرقة إذا كان المتهم يعتقد لأسباب جدية أن المال مملوك له، وقد قضى بأنه لا يتحقق القصد الجنائى فى السرقة إذا كان هناك نزاع جدى على الشئ المسروق بين المتهم والمجنى عليه، ولم يتم دليل على أنه لا شبهة لدى المتهم فى ملكية المجنى عليه للشئ الذى يعتقد هو أن الملكية خالصة له من دونه، بل تبقى المسألة حيثئذ نزاعاً مدنياً محضاً يظهر فيه من يكون دليله مقبولاً بمقتضى قواعد القانون المبنى (١).

ولا سرقة إذا اعتقد المتهم بناء على أسباب جدية مقبولة أنه يأخذ مالاً مباحاً أو متروكاً، كما لو عثر الخادم على متاع فى بيت مخدمه، فاستولى عليه معتقداً أنه قد تخلى عنه بنية تركه متى كانت الظروف تبرر هذا الاعتقاد.

ولا يتوافر القصد الجنائى لانتفاء العلم بملكية الغير للمال المستولى عليه إذا كان المتهم قد خلط بين ماله ومال غيره، فاستولى على مال الغير معتقداً أنه ماله الخاص، كما لو أخذ معظم الغير معتقداً أنه معظمه لوجود التشابه الكبير بينهما. كما لا يتوافر القصد لانتفاء العلم إذا وضع شخص فى حقيبة ثالث دون علمه مالاً مملوكاً للغير (٢)، فأخذ المتهم حقيبته بما فيها دون أن يعلم بأن فيها مالمملوكاً للغير

(١) تنص ٢٨ فبراير ١٩٢٩، مجموعة القواعد، ج١، رقم ١٧٨، ص ١٩٧، ٢٧ يناير ١٩٨٥، مجموعة التنقيح، الهنة ٣٦، رقم ٢٠، ص ١٥٤.

(٢) ويتنفي في هذه الحالة كذلك علم المتهم بأنه يعتدى على مال غيره، لأنه لا يعلم بأنه قد استولى على مال هذا الغير وقت أخذه الحقيبة وأدخله المال في حيازته دون رضا منه. ويتحقق هذا الفرض كذلك إذا سرق شخص فى وسيلة للنقل العام مخالفة تقوده، ولما خشى اقتضاح أمره وضعها فى حبيب شخص ثالث دون علم منه، إذ ينتفى القصد الجنائى لدى من وضعت الحافظة فى حبيه، لانتفاء علمه بأنه قد أخذ مالاً مملوكاً للغير، وانتفاء لردة الاستيلاء على مال الغير كما سترى.

ويجب أن يعلم المتهم بأنه يستولى على مال الغير بدون رضا منه. فإذا كان يعتقد بناء على أسباب معقولة وقت الاستيلاء على المال أن صاحبه قد أفن له بأخذه، انتفى القصد الجنائي لديه. ويختلف رضا صاحب المال عن علمه، فقد يعلم صاحب المال باستيلاء الغير على ماله، لكنه لا يبدى معارضة بقصد استدراج المتهم وضبطه متلبساً بالسرقه، فلا ينتفى القصد الجنائي لدى المتهم، لأن العبرة هي بالرضا الحقيقي، والذي يهم في جريمة السرقه هو عدم الرضا لا عدم العلم<sup>(١)</sup>.

### ثانياً : الإرادة :

ينبغي لتوافر القصد الجنائي أن تتجه إرادة المتهم إلى ارتكاب فعل الاختلاس الذي يحقق ماديات السرقه واتجاه ارادته إلى تحقيق النتيجة الإجرامية لهذا الفعل ، وهي إخراج المال من حيازة المجنى عليه وإدخاله في حيازة شخص آخر. ولا تتطلب الإرادة التي يقوم بها القصد العام في السرقه أكثر من ذلك، فهي لا تنصرف إلى تملك المال المسروق، لأن نية التملك هي التي تشكل القصد الخاص، وإنما تقتصر على إخراج المال من حيازة المجنى عليه وإدخاله في حيازة غيره.

## المطلب الثاني

### القصد الخاص

يتطلب الركن المعنوي في السرقه توافر قصد خاص يعتمل في نية محددة أو غاية يسعى إليها المتهم، وهي «نية تملك المال»، أي نية مباشرة السارق سلطات المالك على المال المسروق. وواضح أن هذه النية تتجه إلى تحقيق مالا يدخل في عناصر الركن المادي للسرقه، الذي يكتمل - كما رأينا - بخروج المال من حيازة المجنى عليه ودخوله في حيازة غيره، ولذلك أعتبر اتجاه الإرادة إلى تحقيق هذه

(١) تلخيص ١٢ يناير ١٩٤٢، مجموعة القواعد، ج ٦، رقم ٣٣٧، ص ٦٠٥.

الغاية، البعيدة عن ماديّات السرقة، فهذه القصد الخاص في جريمة السرقة.

وتنتهي نية التملك إذا لم تتجه إرادة المتهم إلى اعتبار المال الذي استولى عليه مملوكاً له. فقال ذلك أن يستولى شخص على مال الغير بقصد الاطلاع عليه أو معاينته، أو الانتفاع به ورده إلى صاحبه<sup>(١)</sup>، أو بقصد المزاح مع المجنى عليه<sup>(٢)</sup> وتطبيقاً لذلك لا تتوافر نية التملك لدى من يجرّد شخصاً من سلاحه لثمنه من الاعتناء عليه به ولو أخفى السلاح بعيداً عن صاحبه، كما لا تتوافر نية التملك لدى الدائن الذي يستولى على منقول مملوك لغيره بقصد الاحتفاظ به كرهن ورده عند سداد ما عليه من دين<sup>(٣)</sup>. وقد قضى بأنه إذا استولى عامل في مطبعة على أدوات الطباعة لا بنية تملكها وإنما بقصد الاستعانة بها على طبع منشورات لسبب مدير المطبعة والقلد في حقه تم ردها، فإن جريمة السرقة لا تتوافر في حقه، لأن الاستيلاء بقصد الاستعمال المؤقت لا يكفي لتوافر القصد الجنائي، إذ لا بد للقيامه من وجود نية التملك<sup>(٤)</sup>.

(١) فلا يخالف القصد الجنائي لانتفاع نية التملك لدى من يستولى على حيوان مملوك لجاره كي يستعين به في حوث أرضه ثم يرده إلى صاحبه، أو لدى من يستولى على سيارة الغير دون رضاء منه بنية استعمالها ثم إعادتها إليه، إذا وضع فيها بعد الاستعمال كمية من الزيت والبنزين ماثلة للكمية التي استهلكها، إذ تنتهي في هذه الحالة نية تلك السيارة أو الزيت والوقود الذي استهلك منها، راجع تقض ٢١ يونيو ١٩٧١، مجموعة التقض، السنة ٢٢، رقم ١٢٠، ص ٤٩٤، وإذا كان الاستيلاء على السيارة بنية استعمالها لا بعد سرقة للسيارة، فإن من يستولى على السيارة يسأل عن الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٢٣ مكرراً (أولاً) من قانون العقوبات، وهي تعاقب كل من استولى بغير حق وبدون نية التملك على سيارة مملوكة لغيره، وهذه الجريمة ليست سرقة، وإنما هي من الجرائم الملحقة بالسرقة.

(٢) لكن المزاح يقتصر على اخذ الشيء من صاحبه لفترة من الزمن ثم إعادته إليه، فإذا تصرف المزاح في الشيء تصرفاً مادياً أو قانونياً، كان ذلك دليلاً على توافر نية التملك لديه، فتقوم في حقه جريمة السرقة.

(٣) لكن إذا كان الدائن قد استولى على مال مدينة استعلاء لحقه، فقد رأينا أن جريمة السرقة تقوم في حقه وتتوافر لديه نية تلك المال ولو كانت قيمة المال المستولى عليه تعادل قيمة الدين أو تقل عنه.

(٤) تقض ١٨ أكتوبر ١٩٤٣، مجموعة القواعد، ج ٦، رقم ٢٣٩، ص ٣١٦.

## المطلب الثالث

### الاحكام العامة للتصدي الجنائي

أولاً : معاصرة التصدي للفعل الاختلاس :

تقضي القواعد العامة بوجوب معاصرة التصدي الجنائي للفعل الذي يقوم به الركن المادي للجريمة، وهو فعل الاختلاس في جريمة السرقة، فإذا كان التصدي لاحقاً على الفعل فلا يعتد به .

وقد ذهب بعض الفقه إلى تطبيق هذه القاعدة العامة على السرقة تطبيقاً مطلقاً. فتطلب ضرورة معاصرة التصدي لفعل الاختلاس. ومؤدى ذلك أنه إذا كان الشخص وقت الاستيلاء على المال بنية قتلته حسن النية يجهل أنه ملوك للغير، فلا تقوم في حقه جريمة السرقة لانتفاء قصده الجنائي ولو تكتشف له الحقيقة فيما بعد، فتوافر علمه بملكية الغير للمال الذي استولى عليه، لكنه قد الاحتفاظ به لنفسه وامتنع عن رده إلى مالكه<sup>(١)</sup>. ويبرر الفقه ذلك بأن الشخص قد استولى على حيازة المال في وقت كان فيه علمه متتقياً بعنصر في الركن المادي للجريمة، هو ملكية الغير للمال، ومن ثم لم يكن التصدي قائماً ومعاصراً لحظة الاستيلاء على حيازة المال، وإنما طرأت نية التملك فيما بعد. كما أن السرقة جريمة وقتية ينهض أن يتعاصر التصدي الجنائي المتطلب لقيامها مع لحظة وقوع الفعل المادي الذي ينتهي بإخراج المال من حيازة المجنى عليه وادخاله في حيازة غيره، أما استمرار الحيازة للمال بعد ذلك، فإنه أثر للفعل المادي الذي وقع وانتهى قبل قيام التصدي لدى مرتكب الفعل.

---

(١) ونفس الحكم يقرره هذا الجانب من الفقه في حالة ما إذا كان من استولى على مال الغير يعتقد خطأ أن صاحبه يرضى باستيلائه عليه، إذا تبين له عدم رضاه عن ذلك لكنه رفض رد المال عند طلبه، لأن فعل الاختلاس يكون قد تم في وقت لم يكن التصدي فيه متوافراً، ولا يكون لطرفي التصدي بعد هذا الوقت، يزوال الاعتقاد الخاطئ، من تأثير على قيام جريمة السرقة التي تنتهي في هذا القرض.

ولا يسعنا أن نسلم بهذا الاتجاه لما يشير من صعوبات عملية تتعلق بتحديد الوقت الذي قامت فيه نية تلك المال. هذا فضلاً عن أنه إذا زالت أسباب الغلط المانع من قيام القصد الجنائي، وجب النظر إلى قصد المتهم منذ اللحظة التي توافر فيها علمه بماديات الجريمة. فمن يأخذ مال الغير معتقداً أنه مملوك له أو أنه مال متروكه أو مباح، لا يتوافر لديه القصد الجنائي لأنه لا يعلم يقتصر في الركن المادي للجريمة، لكن حينما يزول هذا الاعتقاد الخاطئ وتتكشف له حقيقة المال، فإن قصده تجاه هذا المال يجب أن يتحدد من اللحظة التي توافر فيها علمه بماديات الجريمة، ولا يصح أن يقال أن القصد في هذه الحالة قد طرأ بعد ارتكاب الفعل، لأن الفعل الذي ارتكب بناء على غلط تورده أسباب جنية مقبولة لا يمكن عده اختلافاً، ولا تثبت له هذه الصفة إلا منذ لحظة زوال هذه الأسباب. وإلا فما هو الأساس القانوني الذي يمكن أن يبرر حيازة من استولى على المال بعد أن تكشفت له الحقيقة ومع ذلك امتنع عن رده إلى صاحبه؟ إن القانون يوجب في هذه الحالة على العكس رد المال إلى صاحبه وعدم الاحتفاظ به. يضاف إلى ذلك أن فعل الاستيلاء على المال يجب أن يكون له مفعولاً مستمراً يمتد إلى لحظة علم من استولى عليه بحقيقة الواقع، ومنذ هذه اللحظة يمكن النظر إلى قصده تبعاً لموقفه من المال الذي ظهر أنه مملوك لغيره، فإن امتنع عن رده، كان قصده معاصراً للحظة علمه بماديات جريمة السرقة.

وقد ذهب رأى كذلك إلى أن القصد ينتقل لدى من تكون له على الشيء اليد العارضة إذا طرأت لديه نية الاستيلاء عليه بقصد التملك، بحجة أن القصد الجنائي لم يعاصر لحظة الاستيلاء على الشيء. وهذا الرأي يخلط بين تناول الشيء على سبيل اليد العارضة وتناوله بنية نقل حيازته، ويعتبر أن صاحب اليد العارضة يحوز الشيء منذ لحظة تسلمه بهذه الصفة، ومن ثم يكون قصد الاستيلاء على الشيء قد طرأ بعد نقل الحيازة إليه من صاحب المال. لكن الحقيقة أن الحيازة لا تنتقل إلى من كانت له اليد العارضة على الشيء، فليست له حيازة كاملة أو ناقصة

تحول دون توافر فعل الاختلاس، وإنما يوجد الشيء بين يديه مادياً، وفي اللحظة التي يقرر فيها سلب حيازة الغير، يكون قد اختلس الشيء بنية تملكه، ويكون التعاصر قد حدث بين فعل الاختلاس ونية التملك. وتطبيقاتاً لذلك إذا ركب شخص دابة آخر أو سيارته بنية استعمالها ثم ردها إلى صاحبها، فإنه لا يكون سارقاً لها لعدم توافر نية التملك لحظة وضع يده مادياً عليها. لكن إذا تغيرت نية هذا الشخص وقرر الاستيلاء على الدابة أو السيارة، فإن نية التملك تتوافر لديه في اللحظة التي يقرر فيها الاستيلاء على الدابة أو السيارة وأخراجها من حيازة مالكها ليدخلها في حيازته، ففي هذه اللحظة يحدث التعاصر بين سلب الحيازة ونية التملك.

وتتطبق قاعدة معاصرة القصد للفعل في حالة الاستيلاء على الأشياء المفقودة أو الضائعة. ففي الفترة التي يستبقى فيها الشيء بنية رده إلى مالكه أو تسليمه إلى السلطات المختصة،<sup>(١)</sup> تكون للشخص على الشيء مجرد اليد العارضة لأن حيازته لم تنتقل إليه قانوناً في خلال المدة التي يلتزم فيها برده إلى مالكه أو تسليمه إلى السلطات<sup>(٢)</sup>. فإذا وجدت لديه نية التملك بعد العثور على الشيء وانتضاء المدة التي يحددها القانون، توافر القصد الجنائي لديه، لأن سلب الحيازة يكون قد تحقق منذ لحظة احتباس الشيء بنية التملك، ويكون التعاصر قد تحقق بين فعل الاحتباس والقصد الجنائي. وقد استقر القضاء على أن نية تملك المال المفقود غير مطلوبة وقت العثور عليه، وإنما يستوي أن تتوافر في هذه اللحظة أو في لحظة لاحقة على لحظة العثور على المال<sup>(٣)</sup>. ولا يمكن أن يقال أن النية التي توافرت بعد العثور على الشيء لا تتعاصر مع لحظة الاستيلاء عليه، فالقانون لا

(١) وهي ثلاثة أيام من تاريخ العثور على الشيء أو الحيوان الضائع.

(٢) فهو يستبقى المال خلال هذه المدة للرجاء بالرجوع الذي يرفعه عليه القانون، وليس لمباشرة سلطات عليه أيها كانت.

(٣) تفض ١٠ فبراير ١٩٤١، مجموعة القواعد، ج ٥، رقم ٢٠٤، ص ٣٩٥.

يعتطلب نية التملك لحظة العثور على الشيء، ففي هذه اللحظة لا يعتبر التقاط الشيء الضائع جريمة، وإنما تقوم الجريمة منذ اللحظة التي يقر فيها المتهم الاحتفاظ بالشيء بنية تملكه، وتكون لحظة توافر نية التملك هي ذاتها لحظة ارتكاب الفعل الذي يجرمه القانون، وفي هذه اللحظة يحدث التعاصر بين الفعل والتصد الجنائي.

### ثانياً : البواعث على السرقة :

معنى توافر التصد الجنائي، قامت جريمة السرقة، بصرف النظر عن الباعث الذي دفع إليها ، فالباعث ليس من عناصر التصد الجنائي في السرقة. والأصل أن يكون الباعث الدافع إلى السرقة هو الاثراء، لكنه قد يتنلى لبعل محله باعث آخر، شرفاً كان أو خيئاً. فقد يكون الباعث إلى السرقة هو حاجة الانسان إلى المال لقضاء حاجة ملحة يمحز عن الوفاء بها من مصادره الشريفة، وقد يكون الباعث إليها هو مساعدة المحتاجين والمعوذين، وقد يكون الباعث هو مجرد الانتقام من المجنى عليه . لذلك رأينا أن الدائن الذي يستولى على مال لمدينه استيفاء لحقه يرتكب جريمة السرقة، ولا يقبل مه أن يدفع الجريمة عن نفسه بقوله أنه لم يكن يقصد من ذلك غير الحصول على حقه، لأن ذلك يعد باعثاً لا يدخل في عناصر التصد الجنائي وليس من شأنه أن يفتيه. (١)

لكن إذا كان الشخص مدفوعاً إلى أخذ مال الغير بحالة الضرورة أو بالاكراه المعنوي، انتفت المسؤولية الجنائية عن الفعل إذا توافرت الشروط المنصوص عليها في المادة ٦١ من قانون العقوبات. فالقاعدة أن السرقة التي يدفع إليها اللقر تعد جريمة معاقياً عليها. لكن إذا توافرت شروط حالة الضرورة، انتفت مسؤولية المتهم، معال ذلك أن يسرق شخص رغيف خبز يدفع به عن نفسه غائلة الجوع الشديد الذي

---

(١) تلخ ٢٠ أبريل ١٩٣٤، مجلعة القواعد، ج ٢ ، رقم ٢٣٧ ، ص ٢١٧.

لا يملك دفعه بطريقة أخرى ولم يكن لارادته دخل في حلول الخطر الذي حل به (١).

### ثالثاً : اثبات القصد الجنائي :

يقع عبء اثبات القصد على عاتق سلطة الاتهام باعتباره ركناً من أركان جريمة السرقة . فيجب عليها أن تثبت علم المتهم وقت ارتكاب فعل الاختلاس أنه يستولي على مال مملوك للغير دون رضا مالكة أو حائزه بنية تملكه . ولا يكفي للقول بتوافر قصد السرقة أن يوجد مال مملوك لشخص في حيازة غيره ، فقد يكون مصدر حيازته مشروعاً ، وقد يكون حائز المال المسروق شخص شهر من سرقة . وإذا ثار شك حول توافر أو عدم توافر نية التملك ، وجب تفسير الشك لمصلحة المتهم .

ويمكن الاستدلال على توافر نية التملك بالقرائن التي تفيد توافرها ، مثل إخفاء المتهم المال المملوك للغير وانتكار وجوده لديه (٢) . وتستنتج محكمة الموضوع وجود القصد من الوقائع الدالة عليه دون رقابة عليها من محكمة النقض ، إلا إذا كانت الوقائع التي استدلت منها على وجود القصد لا تفيد توافر نية التملك . ويجب أن تبين المحكمة في حكمها توافر القصد في السرقة ، لكن لا يلزم أن يتحدث الحكم عنه صراحة ، بل يكفي أن يكون مستفاداً بثبوته لديها من الوقائع التي أوردتها الحكم والتي تفيد بملأتها أن المتهم إنما قصد من فعلته إضافة ما اختلسه للملك (٣) .

وإذا دفع المتهم بانتفاء القصد الجنائي لديه ، وجب على المحكمة أن ترد على هذا الدفع رداً مؤيداً بالدليل ، وإلا كان حكمها قاصراً مستوجباً للنقض . فإذا

---

(١) وقد قضت إحدى المحاكم الفرنسية ببراءة أم سرقت رغيف خبز لاطعام طفلها الجائع الذي لم يكن قد تناول طعاماً منذ فترة . وكان أساس البراءة التي استندت إليه المحكمة هو انتفاء القصد الجنائي لدى المتهم . لكن هذا الأساس غير صحيح ، لأن نية التملك متوافرة في هذه الحالة ؛ وكان الأدق القول بامتناع المسؤولية الجنائية لتوافر حالة الضرورة .

(٢) لكن هذه التهمة ليست قاطعة ، فقد يكون مخفي المال المسروق غير السارق له ، لتتوافر في حقه جريمة إخفاء الأشياء - المسروقة دون جريمة السرقة .

(٣) نقض ٢١ أكتوبر ١٩٦٠ ، مجهزة للنقض ، السنة ١١ ، رقم ١٤٢ ، ص ٧٤٥ .



كانت الوقائع التي أوردتها الحكم يفهم منها أن المتهم اتتوى تلك الطبقة المتهم بسرقتها كما يفهم منها أنه أراد بأخذها مجرد تمجيد الكورنستابل عن استعمالها في مطاردته والقبض عليه، ففى هذه الصورة التي تخطط فيها نية السرقة بغيرها على هذا النحو يكون على المحكمة أن تعنى باستجلاء هذه النية بإيراد الدليل على قيامها (١).

### عقوبة السرقة البسيطة :

حددت المادة ٢١٨ من قانون العقوبات عقوبة السرقة في صورتها البسيطة. وجعلتها الحبس مع الشغل مدة لا تتجاوز سنتين. ومعنى ذلك أن السرقة في صورتها البسيطة جنحة. ويجوز وضع المحكوم عليه بالسرقة تحت مراقبة البوليس في حالة العود، وهذه عقوبة تكميلية جوازية يشترط لتطبيقها توافر شروط العود المنصوص عليها في المادة ٤٩ من قانون العقوبات. ونصت المادة ٢٢١ من قانون العقوبات على أن «يعاقب على الشروع في السرقات المعدودة من الجنح بالحبس مع الشغل مدة لا تتجاوز نصف الحد الأقصى المقرر في القانون للجريمة لو تمت فعلاً». ويسرى هذا النص على جنحة السرقة البسيطة وعلى جنح السرقة المشددة. ويجوز للقاضي تشديد عقوبة السرقة البسيطة في حالة العود وفقاً للتواعد العامة تبعاً لما إذا كان العود بسيطاً أو متكرراً (٢) وقد نص المشرع على ظروف أخرى لتشديد عقوبة السرقة البسيطة سوف نتناولها في الفصل التالي.

(١) تلخ ٣٠ ديسمبر ١٩٤٦، مجموعة القواعد، ج ٧، رقم ٢٧٢، ص ٢٦٦؛ ٩ فبراير ١٩٨٦، مجموعة النض، السنة ٣٧، رقم ٥٢، ص ٢١٢٥٧؛ أكتوبر ١٩٨٦، السنة ٢٧، رقم ١٢٨، ص ٦٨١.

(٢) راجع المواد ٤٩، ٥٠، ٥١ من قانون العقوبات.

## الفصل الثانى

### الظروف المشددة للسرقة

نصت على الظروف المشددة لعقوبة السرقة المواد من ٣١٣ إلى ٣١٧ من قانون العقوبات . هذه الظروف متعددة ومتنوعة ، فبعضها ذو طبيعة شخصية ، وبعضها ذو طبيعة موضوعية . ومنها ما يرجع إلى مكان ارتكاب السرقة أو زمانها أو وسيلةها ، ومنها ما يتعلق بتوافر صفة خاصة فى الجانى أو فى المَجْنى عليه ، ومنها ما يرجع إلى تعدد الجناة . وبعضها يقوم على اجتماع أكثر من ظرف . ويختلف تأثير الظروف المشددة على جريمة السرقة ، فبعضها يترتب عليه تشديد عقوبة السرقة دون أن يتغير وصف الجريمة ، لكن بعضها الآخر يغير من وصف الجريمة ، فيجعل من السرقة المقرنة به جنابة . وسوف ندرس الظروف المشددة للسرقة بالنظر إلى تأثيرها على وصف الجريمة ، فنميز بين جرائم السرقة التى يغلظ عقابها إذا اقترنت بظروف مشددة مع بقائها جنحاً ، وجرائم السرقة التى إذا اقترنت بظروف مشددة غلظ عقابها على نحو يحولها إلى جنابات . وأخيراً ندرس الحكم الاجرائى الخاص بتحريك الدعوى الجنائية الناشئة عن جرائم السرقة العائلية .

## المبحث الأول

### جنح السرقة المشددة

نصت المادتان ٣١٦ مكرراً (ثالثاً) ، ٣١٧ من قانون العقوبات على الظروف المشددة لعقوبة جنحة السرقة<sup>(١)</sup> . ويلزم لتوقيع العقوبة المشددة أن تتوافر أركان

---

(١) بالإضافة لهذه الظروف المشددة التى توجب تشديد عقاب جنح السرقة ، يجوز للقاضى ، إذا كانت جنحة السرقة تامة وكان المحكوم عليه عائلاً ، أن يحكم عليه بالوضع تحت مراقبة البوليس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على سنتين ، وهو ماقرره المادة ٣٢٠ من قانون العقوبات . كما يجوز للقاضى طبقاً للقواعد العامة أن يهدد عقوبة السرقة إذا كان =

جرعة السرقة، وأن توافر بالإضافة إليها أحد الظروف المنصوص عليها في هاتين المادتين. وتوافر أحد الظروف المنصوص عليها في المادة ٣١٦ مكرراً (ثالثاً) يترتب عليه تشديد عقوبة جنحة السرقة لتصبح الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تجاوز سبع سنوات. أما توافر أحد الظروف المقررة في المادة ٣١٧، فيترتب عليه تشديد عقوبة جنحة السرقة لتصبح الحبس مع الشغل.

وسوف ندرس الظروف المشددة المقررة في المادتين السابقتين محاولين ردها إلى طوائف، بالنظر إلى الاعتبار الذي راعاه المشرع في تشديده للعقاب. ومن مطالعة هذه الظروف يبدو لنا أن التشديد يرجع إما إلى مكان ارتكاب السرقة أو زمانها أو وسيلةها، وإما إلى توافر صفة خاصة في مرتكبها أو المجنى عليه فيها، وإما إلى تعدد السارقين. ويلاحظ أن بعض الظروف المشددة راعى فيه المشرع أكثر من اعتبار وإن كان أحد هذه الاعتبارات يغلب على ماعده.

## المطلب الأول

### التشديد الراجع إلى مكان ارتكاب السرقة

الظروف التي تشدد عقاب السرقة بالنظر إلى مكان ارتكابها هي : حدوث السرقة في مكان مسكون أو معد للسكنى أو أحد ملحقاته ، أو حدوثها في أحد المحلات المعدة للمبادأة، أو حدوثها في مكان مسود، أو حدوثها في وسائل النقل البرية أو المائية أو الجوية. والظروف الثلاثة الأولى نصت عليها المادة ٣١٧ ع . بينما نصت على الطرف الرابع المادة ٣١٦ مكرراً (ثالثاً).

---

«لأنهم عانوا في الحدود المقررة بالمواد ٤٩ وما بعدها من قانون العقوبات. أما المشرع في السرقات المعدومة من المنع، سواء كانت بسيطة أو مشددة، فيعاقب عليه بالحبس مع الشغل مدة لا تتجاوز نصف الحد الأقصى المقرر في القانون للجرعة لوقت تعلاً (م ٢٢١ من قانون العقوبات).

أولاً: السرقة في مكان مسكون أو معد للسكنى أو في أحد ملحقاته :

يتحقق هذا الظرف إذا ارتكبت السرقة في مكان مسكون، أو في مكان معد للسكنى، أو في أحد ملحقات أى من هذين المكانين. ومن تحديد مكان السرقة على هذا النحو تتضح علة تشديد العقاب، فالسرقة في أحد هذه الأماكن تنطوي على جرمين : أولهما الاعتداء على مال الغير، وثانيهما انتهاك حرمة مسكنه. فمستوى طبعاً للنص أن ترتكب السرقة في مكان مسكون أو معد للسكنى أو في ملحقاته.

### أ - المكان المسكون :

هو المكان المستعمل فعلاً للسكنى، سواء أكان معداً أصلاً لهذا الغرض، مثل المنزل والفندق والمستشفى والسجن والمدينة الجامعية، أو لم يكن معداً لهذا الغرض لكن يمكنه فعلاً بعض الأشخاص، مثل المصنع أو المحل التجارى أو المدرسة التى ليس بها أقسام داخلية ولو كان من يقيم فيها شخصاً واحداً مثل الحارس أو البواب. والسكنى في المكان معناها الإقامة فيه، أى اتخاذ مأوى يحيا فيه الإنسان ويخلد فيه للراحة والنوم. ولا أهمية بعد ذلك للاسم الذى يطلق على المكان لغة أو عرفاً، كما أنه لا عبرة بالمادة التى صنع منها. ولذلك قد يكون المكان المسكون منزلاً أو كوخاً أو كشكاً أو سفينة أو خيمة أو عربة إقامة (كاراتان)؛ وقد يكون المكان مصنوعاً من الطوب أو الخشب أو الصفيح أو الجلد أو الحطب أو القش أو القماش. وقد قلنا إنه لا عبرة بالفرض الذى خصص له المكان عند إقامته متى ثبتت الإقامة فيه، واتخذ بعض الناس مأوى لهم يباشرون فيه مظاهر الحياة، وتطبيقاً لذلك يعد مكاناً «مسكوناً» المقابر التى يقيم فيها بعض الناس ويتخذونها مأوى لهم على نحو معتاد.

## ب - المكان المعد للسكنى :

هو المكان المهيأ للسكنى خلال فترات معينة، أي أن ساكنه لا يقيم فيه على وجه الاستمرار والانتظام وإنما لفترات مؤقتة. مثال ذلك منزل فى مصيف يخلو من ساكنيه خلال فصل الشتاء، أو منزل ريفى لا يقيم فيه صاحبه إلا فى نهاية الأسبوع أو فى مواسم محددة من السنة. ويتفق تحديد المكان المعد للسكنى على هذا النحو مع علة التشديد، وهى الاعتناء على حرمة المسكن، وهذه العلة لا تتصور إلا إذا كان المكان مسكوناً فعلاً سواء على نحو دائم أو فى صورة متقطعة. أما المكان المخصص بطبيعته للسكنى لكنه لم يسكن بعد ، مثل منزل بنى حديثاً وعرض للبيع أو للإيجار أو شقة مفروشة أخلاها مستأجرها ولم يحل محله أحد بعد ، فإنه لا يعد مكاناً معداً للسكنى يمكن انتهاك حرمة.

## ج - ملحقات المكان المسكون أو المعد للسكنى :

هى الاماكن التى تتصل بالمكان المسكون أو المعد للسكنى وتكون مخصصة لتناقه، وقد اعتبرها المشرع جزءاً من المسكن وأضفى عليها صفة المسكن حكماً. ومن أمثلة هذه الملحقات غرفة الفسيل أو حظيرة النواجن التى تقام فوق سطح المنزل أو بجواره، والطبخ الملحق بالمنزل والجراج وحديقة المنزل. لكن يشترط لاتطابق الطرف المشدد أن تكون هذه الملحقات متصلة مباشرة بالمسكن أو يضمها وإياه سور واحد . وتطبيقاً لذلك لا يعتبر من ملحقات المسكن حظيرة مواشى أقامها صاحب الأرض الزراعية على أرضه، إذا كانت تقع خارج أسوار مسكنه الخاص ولا يقيم فيها أحد الأشخاص لحراستها<sup>(١)</sup>. فالمحقات التى يعتمدها القانون هى التى تعد جزءاً من المسكن، وتكون معه وحدة غير منفصلة، فإن لم تكن كذلك أنتفى موجب التشديد .

(١) لكن حظيرة المواشى التى توجد داخل منازل الزارعين، وتعد جزءاً لا يجزأ من مساكنهم، تعتبر من ملحقات المنزل وتكون لها ذات حرمة، ومن ثم ينطبق الطرف للشدد على السرقات المرتكبة لهما.

ولا يشترط لتشديد العقاب من المكان المسكون أو المعد للسكنى أو من ملحقاته أن يكون المتهم قد اقتحم المسكن أو دخله خلسة، بل إن العقوبة تشدد ولو كان المتهم من يقيمون في المسكن أو ينزلون فيه بإذن صاحبه<sup>(١)</sup>، مثل الخادم أو الضيف أو الابن الذي يسرق في المسكن مالا مملوكاً لرب البيت أو لغيره. كما تشدد العقوبة إذا كان رب البيت قد سرق عن يقيمون أو ينزلون عنده من الخدم أو الضيوف، إذ يصدق على هذه السرقة أنها مرتكبة في مكان مسكون.

### ثانياً : السرقة في محل معد للعبادة :

المحال المعدة للعبادة لها قدسية وحرمة، ولذلك فإن من يسرق من أحد هذه المحال يعتدى على حرمة المكان وقدسيته بالإضافة إلى اعتدائه على مال الغير، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى تسهل السرقة من محال العبادة، لأن المجنى عليه لا يعني برعاية ماله وإنما بالتصريف إلى العبادة، ولذلك يقابل المشرع سهولة ارتكاب السرقة بالتشديد في عقابها.

ويقصد بمحل العبادة كل مكان خصص لإقامة الشعائر الدينية ، أى لعبادة الله طبقاً لما تحدده الأديان السماوية<sup>(٢)</sup>، ومثال هذه الأماكن المساجد والكنائس. ولا يقتصر وصف المكان المعد للعبادة على المساجد أو الكنائس العامة المفتوحة لجمهور المؤمنين بالدين دون تمييز، وإنما يصدق هذا الوصف على كل مكان خصص لهذا

(١) يشير إلى هذا المعنى التعبير الذي استعمله المشرع للنص على هذا الطرف، فهو يشدد عقاب السرقات التي تحصل «في» مكان مسكون أو معد للسكنى أو «في» ملحقاته أو «في» أحد المحلات المعدة للعبادة. فالقول عليه هو أن ترتكب السرقة في داخل المكان، وهو ما يتصور حدوثه من أي شخص يوجد في المكان أياً كانت صفته وأياً كان سبب تواجده فيه أو وسيلة دخوله إليه. يؤكد هذا التفسير أن المشرع يقرر تشديداً آخر إذا كانت السرقة واقعة في أي من هذه الأماكن متى كانت وسيلة الدخول إلى المكان غير مشروعة.

(٢) لذلك لا نقر ما يلحق إليه بعض الفقه من القول بأن التشديد يتحقق مرجعه إذا وقعت السرقة في محل تقام فيه الشعائر الدينية، مساوية كانت الديانة أو «غير مساوية». ففضلاً عن أننا لا نفهم على وجه التحديد للتصريح بالديانة «غير المساوية»، وهو أمر يصعب

الغرض ولو كان دخوله قاصراً على فئة معينة من الناس، مثل المصلين للملحق  
بمدرسة أو مستشفى أو سجن أو ناد رياضي . ولا تثبت حرمة المكان المعد للعبادة  
إلا للمكان الذي تمارس فيه فعلاً الشعائر الدينية؛ فإذا كان المكان قد فقد تخصيصه  
للعبادة لأي سبب من الأسباب فأصبح أثراً تاريخياً، انتفى موجب التشديد.

والسرقة المرتكبة في أحد المحال المعدة للعبادة يشدد عقابها، سواء كان المال  
موضوع السرقة مملوكاً لأحد المصلين أو لمحل العبادة ذاته أو لأحد القائمين على  
شئونه. كما يشدد عقاب السرقة إذا ارتكبتها أحد القائمين على خدمة محل العبادة  
أو إدارة شؤونه، أو إذا ارتكبتها أحد المصلين أو أحد الموجودين بمحل العبادة، أيا  
كانت ديانته أو ديانة المجنى عليه. وموجب التشديد هو حدوث السرقة في محل  
العبادة، أي أن العبرة هي بكان ارتكاب السرقة دون غيره من الاعتبارات، ولذلك  
يستوى أن تتم السرقة أثناء إقامة الشعائر الدينية أو في وقت غير الأوقات  
المخصصة لإقامة الشعائر.

#### ثالثاً : السرقة في مكان مسور :

شدد المشرع العقاب على السرقات التي تحصل في مكان مسور يحاط أو  
بسياج من شجر أخضر أو حطب يابس أو بخنادق، ويكون ذلك بواسطة كسر من  
الخارج أو تسور أو باستعمال مفاتيح مصطنعة. واضح من هذا النص أن التشديد  
يعنى أماكن ليست مسكونة أو معدة للسكنى، وإلا لكانت عقوبتها قد شددت  
طبقاً للفقرة الأولى من المادة ٣١٧ ج.

وعلة تشديد العقاب هي خطورة فعل السارق الذي لا يأبه بالخارج فيقدم على  
تخطيها من أجل تنفيذ جرمه، بالإضافة إلى جنارة المجنى عليه الذي يتخذ

---

معليه على وجه الدقة، لا ترى ملاحظة الأخذ بهذا التفسير في ظل القانون المصري، وإنما  
تفضل قصر تطبيق الفرق المشددة على السرقة المرتكبة في الأماكن المعدة لإقامة الشعائر  
الدينية للأديان السماوية الثلاثة، دون غيرها من الأماكن.

الاحتياطات لصيانة ماله بحماية تفوق تلك المقررة لمن ترك ماله في متناول الناس  
فيسهل عدوانهم عليه.

وقد علق المشرع تشديد العقاب في هذه الحالة على توافر أمرين : أحدهما  
يتعلق بالمكان، والثاني يتعلق بوسيلة الدخول إلى المكان.

### أ - المكان المسور :

تطلب النص للتشديد أن تكون المزرقة قد وقعت وفي مكان مسور، دون أن  
يعرف المقصود به، وإنما اقتصر على إيراد أمثلة لكيفية التسوير، فقرر أنه يكون  
«محاطاً أو بسياج من شجر أخضر أو حطب يابس أو بخنادق». ويستفاد من ذلك  
أن المكان المسور هو المكان الذي أحيط في كل أجزائه بسياج يشكل عائقاً في  
الدخول إليه، ويتقضى الدخول إليه من غير باب به ذلك قدراً من الجهد أو استعمال  
العنف. لذلك لا يعد المكان مسوراً إذا كان محاطاً بسياج في بعض أجزائه دون  
بعضها، كما إذا كان مسوراً من ثلاث جهات فقط أو إذا تركت في سوره فتحة  
كبيرة تسمح بدخول شخص دون ذلك أي جهد.

فإذا توافر تسوير المكان، فلا أهمية للمادة التي صنع منها السور، فما أورد  
المشرع في هذا الخصوص كان على سبيل المثال لا الحصر. ولا عبء بارتفاع السور ،  
بشرط ألا يكون شديد الانخفاض بحيث يقتصر على مجرد تحديد أبعاد المكان  
الموجود به؛ وإذا كان السور خندقاً فلا عبء بعمقه. ولا أهمية لثانة السور أو  
ضعفه أو ضعف بعض أجزائه؛ ويستوى أن يكون بدون باب أو له باب مفتوح أو  
يسهل فتحه متى كان الدخول إلى المكان من غير باب به يقتضى بذلك مجهود غير  
عادي.

### ب - وسائل الدخول إلى المكان :

يتمتع لأعمال القرب المشددة أن يكون الدخول إلى المكان المسور قد تم بأحدى



الوسائل التي جدها النص على سبيل المحصر ، وهي : الكسر و التمسور واستعمال مفاتيح مصطنعة . وتطلب أن يكون الدخول إلى مكان ارتكاب السرقة بواسطة من هذه الوسائل ، معنى أن قصد المتهم من استعمالها كان هو ارتكاب السرقة من هذا المكان ، وهو مايفترض أن يكون استعمال الوسيلة ساهماً على تنفيذ السرقة أو معاصراً له . فإذا لم يكن قصد المتهم من استعمال وسيلة الدخول هو تنفيذ السرقة<sup>(١)</sup> ، أو كان استعمال الوسيلة لاحقاً على تمام السرقة<sup>(٢)</sup> ، فلا يتوافر الظروف المشددة .

## ١- الكسر :

يراد بالكسر استعمال أى وسيلة من وسائل العنف لاجتياز منفذ في السور يدخل منه المتهم إلى المكان المسور ، مثل تحطيم السور بأكمله أو إحداث فجوة به أو تحطيم بابها المغلق أو أحد توافقه أو كسر القفل الذي يفتح به الباب أو انتزاع المسامير المثبت بها القفل<sup>(٣)</sup> . وقد تطلب المشرع في الكسر أن يكون « من الخارج » ، أي أن يكون قد وقع على السور الخارجى لمكان السرقة أو أحد أجزائه بقصد السرقة من داخل المكان . لذلك لا يتوافر الظروف المشددة إذا كان الكسر قد حدث في الأجزاء الداخلية للمكان المسور ، مثل الخوافظ الداخلية أو الخزائن أو المكاتب أو الصناديق التي حفظت فيها الأشياء المراد سرقتها . وينفى أن يكون الكسر بقصد سرقة الأشياء الموجودة داخل السور ، فإذا كان القصد من الكسر سرقة السور ذاته أو سرقة

---

(١) كما لو تسور المتهم المكان بقصد قضاء حاجة طبيعية أو بقصد الاطلاع عليه ومعاينته ، ثم وجد به مالا مسروقاً .

(٢) كما لو دخل المتهم إلى المكان المسور من بابها المقترح ، ولا أتم السرقة كان الباب قد أُلقيت فكسره أو تسور المكان لكي يخرج منه . ويشترط في هذه الحالة أن تكون السرقة قد تمت داخل المكان . كما في حالة استهلاك المسروق في الداخل قبل الخروج من مكان ارتكاب السرقة . أما إذا ارتكب المتهم الكسر لكي يخرج بالمسروقات ، فإن الظروف المشددة يتوافر ، لأن الكسر أثناء الخروج بالمسروقات يعتبر أنه قد حدث قبل تمام السرقة .

(٣) راجع في تعريف الكسر ، نض ١٨ مايو ١٩٥٢ ، مجرعة التفتيش ، السنة ٤ ، رقم ٢٩٥ ، ص ٨٠٩ .

بعض أجزاء منه، فلا يتوافر الظرف المشدد ، وتطبيقاً لذلك لا يتحقق الظرف المشدد بالنسبة لمن يحطم بعض أجزاء السور لسرقة الطوب أو الخشب أو الحديد الذى صنع منه السور، لأن المشرح لا يحصى مادة السور ذاتها، وإنما يحصى بالتشديد الانتهاء الموجودة فى المكان السور. ويستوى أن يحدث الكسر الخارجى بقصد الدخول إلى مكان ارتكاب السرقة أو أثناء الخروج منه بالمسروقات (١)، لأن السرقة لا تتم إلا بالخروج بالمسروقات، فمعتبر الكسر المرتكب للخروج بالمسروقات قد تم بقصد اتمام السرقة، هذا ما لم يكن السارق قد تمكن من استهلاك المال المسروق داخل المكان أو تمكن من اخراج المال دون كسر، ثم قام بالكسر لئلا يخرج هو شخصياً من مكان ارتكاب السرقة، ففي هذه الحالة لا يتوافر الظرف المشدد.

## ٢- التصور :

يراد بالتصور اجتياز السياج الذى يحصى المكان السور دون تحطيمه، أى دون استعمال العنف. ويتعلق التصور مع الكسر فى أن كلا منهما يعد وسيلة غير مأذونة للدخول إلى المكان السور، وإن كان الاختلاف بينهما يكمن فى أن الكسر يتطلب استعمال العنف في حين أن التصور يتجرده من العنف. وقد عرفت محكمة النقض التصور بأنه «دخول الأماكن المسورة من غير أبوابها مهما كانت طريقته. يستوى فى ذلك استعمال سلم أو الصعود على الجدار أو الوثب إلى الداخل من نافذة أو الهبوط إليه من أية ناحية» (٢).

والتصور الذى يعنيه المشرح هو التصور الخارجى الذى يتمثل فى اجتياز السياج الذى يحصى المكان دخولاً إليه بقصد السرقة أو خروجاً منه بالمسروقات. فرغم أن

(١) فالكسر من الخارج لا يقصد به سوى الكسر فى السياج الذى يحصى المكان السور سواء حدث من الخارج أو من الداخل بقصد اتمام تنفيذ السرقة ، ولا معنى أن يكون الكسر قد تم من اللص وهو خارج المكان بقصد الدخول إليه.

(٢) تلخ ١٥ مايو ١٩٣٩، مجموعة القواعد، ج ٤، رقم ٣٩١ ، ص ١٥٤٩ ١٣ يونيو ١٩٨٥، مجموعة النقض، السنة ٣٦، رقم ١٤٠، ص ٧٩٦.

المشروع لم يتطلب في التصور أن يكون «من الخارج»، كما فعل بالنسبة للكسر، إلا أن الفقه متفق على أن الطرف المشدد لا يقوم إلا بالتصور الخارجي، لعدم وجود مورد قانوني للفرقة بين الكسر والتصور في هذا الخصوص. فالتصور لا يتحقق إذن إلا في حالة اجهاز السور الخارجي للمكان الذي ارتكبت فيه السرقة؛ ومن ثم فالتصور من داخل المكان المسور إلى مكان آخر فيه لا يكفي لتوافر الطرف المشدد إذا كان دخول المكان المسور قد تم بطريقة طبيعية.

### ٣- استعمال مفاتيح مصطنعة :

يراد بذلك استعمال أي أداة غير المفتاح الحقيقي الذي يستعمل فعلاً في فتح أو إغلاق باب المكان الذي ارتكبت فيه السرقة. لذلك يتوافر الطرف المشدد إذا استعمل المتهم مفتاحاً مقلداً، أو استعمل آلة أو أداة مما يستعمله اللصوص في فتح كل الأبواب، أو استعمل نسخة ثانية من المفتاح الحقيقي لا تستعمل إلا احتياطاً عند فقد المفتاح الأصلي، أو استعمل المفتاح الأصلي الذي ضاع أو سرق من صاحبه متى كان الأخير قد استبدل به مفتاحاً آخر. فإذا استعمل المتهم المفتاح الحقيقي المستعمل فعلاً لفتح الباب، فلا يتوافر الطرف المشدد ولو كان قد تحصل عليه من طريق غير مشروع<sup>(١)</sup>، إذا لا يعد في هذه الحالة مفتاحاً مصطنعاً متى كان صاحبه لم يستبدل به غيره. لكن الطرف المشدد يتوافر إذا كان الشخص يحمل المفتاح لسبب مشروع ثم بعد زوال هذا السبب يستعمل المفتاح الذي لم يعد له حق استعماله، إذ يعد المفتاح في هذه الحالة مفتاحاً مصطنعاً، مثال ذلك الخادم أو العامل أو المستأجر الذي يحتفظ بمفتاح المكان الذي كان يخدم أو يعمل فيه أو يستأجره إذا استعمل هذا المفتاح في ارتكاب السرقة بعد زوال حقه في الدخول إلى المكان.

(١) كمن يسرق المفتاح الأصلي من صاحبه ثم يستعمله في فتح باب المكان المسور لسرقة ما بداخله، أو كمن يستولي على المفتاح الأصلي من صاحبه باستعمال الطرق الاحيالية.

## رابعاً : السرقة فى إحدى وسائل النقل :

نصت على هذا الظرف المشدد المادة ٣١٦ مكرراً (ثالثاً) فى فقرتها الأولى التى تعاقب بالمحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تجاوز سبع سنوات «على السرقات التى ترتكب فى إحدى وسائل النقل البرية أو المائية أو الجوية».

ويرجع هذا التشديد إلى صفة خاصة تتوافر فى مكان ارتكاب السرقة، وهى كونه إحدى وسائل النقل التى حدها النص السابق. ويهدف المشرع من هذا التشديد إلى تأمين وسائل النقل وتوفير الحماية للمواطنين فى تنقلاتهم<sup>(١)</sup>. حتى لا يتعرض الأفراد فى استعمال وسائل المواصلات خشية تعرضهم للسرقة فيها، وهو ما يمكن أن يؤدى إلى تعطيل الأعمال والاضرار بالاقتصاد القومى.

ويستوى أن تكون وسيلة النقل برية أو مائية أو جوية، متى كانت تستعمل فى نقل الأفراد أو البضائع من مكان إلى آخر، فيشمل ذلك الاتوبيسات وعربات الترام والقطارات والبواخر والطائرات وسيارات الأجرة<sup>(٢)</sup>. ولا أهمية لكون وسيلة النقل عامة يمكن أن يستعملها جمهور الناس دون تمييز، أو مخصصة لفئة معينة من الأفراد مثل السيارات المخصصة لنقل العاملين فى بنك أو فى مؤسسة ما أو لنقل تلاميذ مدرسة معينة. لكن الظرف المشدد لا ينطبق بالنسبة للسرقة الواقعة فى سيارة خاصة، ولو كان صاحبها قد استعملها عرضاً فى نقل شخص أو أشخاص على سبيل المجاملة أو بأجر، إذ لا يصدق عليها تعبير «وسيلة النقل»، بل يظل لها فى كل الأحوال وصف السيارة «الخاصة».

وبمسرى الظرف المشدد إذا ارتكبت السرقة فى وسيلة النقل، سواء كان السارق

---

(١) الفكرة الإيضاحية لمشروع القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٠ الذى استحدث هذا الظرف المشدد.

(٢) ويدخل فى مفهوم النص كل وسيلة لنقل الأشخاص أو البضائع ولو كانت بدائية، مثل عربة تجرها الحيوانات. فالسرقة المرتكبة فى «حظيرة» يشدد عقابها، سواء وقعت من صاحبه أو من شخص آخر كان راجعاً بهجوار المجنى عليه.

من المأمنين في هذه الوسيلة أو من ركبها ، وسواء كان للجنى عليه من عمال وسيلة النقل أو من مستخدميها . ويستوى لسريان الظرف المشدد أن ترتكب السرقة بوسيلة النقل في حالة حركة أثناء سيرها ، أو أن ترتكب بوسيلة النقل متوقفة في إحدى المحطات ، لأن المشرع لا يتطلب أكثر من أن ترتكب السرقة في إحدى وسائل النقل ، فلا فضلاً عن أن علة التشديد تتوافر إذا كانت السرقة قد تمت أثناء تواجد الناس في وسيلة لنقل ولو كانت متوقفة لبعض الوقت . لكن الظرف المشدد لا ينطبق إذا كانت السرقة قد ارتكبت والناس لم يصعدوا بعد إلى داخل وسيلة النقل ، كما لو حدثت السرقة أثناء انتظار الناس لسيارة الأتوبيس أو للقطار في محطة التهام أو الوصول أو أثناء تراحمهم للدخول إلى وسيلة النقل ، لأن السرقة في هذه الحالة لا تكون قد ارتكبت «في» إحدى وسائل النقل .

## المطلب الثاني

### التشديد الراجع إلى زمان ارتكاب السرقة

#### «السرقة ليلاً»

شدد المشرع في المادة ٣١٧ ع العقاب «على السرقات التي تحصل ليلاً» (١) . وعلة هذا التشديد ترجع إلى أن وقت ارتكاب الجريمة يعد عاملاً يسهل تنفيذها . ففي الليل يخفق الجنى عليه إلى الراحة والنوم ومن ثم يصعب عليه الدفاع عن ماله ، ويسهل الليل فرار الجاني إذ هو يستتر ويحصل من الصعب التعرف عليه . لذلك يعد تخير الليل لارتكاب السرقة كاشفاً عن خطورة خاصة في السارق ، ومستوجباً بالتالي تشديد عقابه عن عقاب من يسرق في وضوح النهار .

(١) ويحدد القانون بالليل كل ظرف مشدد للعقاب في جرائم أخرى ، راجع المواد ٣٥٦ ، ٣٦٨ ، ٣٧٢ من قانون العقوبات . كما أن الليل قد يعد ركناً في بعض الجرائم ، من ذلك جريمة أحداث لوط أو خروج عا يكثر راحة السكان في الليل ، وهي مخالفة عاقبت عليها المادة ٣٧٩ من قانون العقوبات .

ولم يعرف القانون المقصود بالليل الذى يشدد عقاب السرقة وغيرها من الجرائم، كما أنه لم يحدد بداية الليل ونهايته. ونظراً لما لهذا التحديد من أهمية فى تقرير توافر الظروف المشددة أو عدم توافره، فقد اختلفت الآراء فى تحديد مدلول الليل.

فهناك من يحدده طبقاً لمدلوله الفلكى بأنه الفترة من اليوم الواقعة بين غروب الشمس وشروقها، وقد استقرت محكمة النقض الفرنسية على هذا المدلول لظرف الليل. ويمتاز هذا التحديد بالوضوح والبساطة، فالغروب والشرق يتحددان بلحظة زمنية لا تختلف باختلاف الفصول أو الأماكن. لكن هذا التحديد يؤخذ عليه أنه ليس فى صالح المتهم، إذ يترتب عليه إطالة فترة الليل وشمولها للفترة التى تعقب غروب الشمس مباشرة وتستمر حتى لحظة الاظلام التام<sup>(١)</sup> بالإضافة إلى الفترة التى تسبق شروق الشمس<sup>(٢)</sup>.

وهناك من يحدد الليل طبقاً لمدلوله العرفى بأنه الفترة من اليوم التى يخيم فيها الظلام، أى الفترة التى تبدأ مع الفسق وتنتهى ببداية الفجر<sup>(٣)</sup>. ويترتب على ذلك أن السرقة التى تقع بعد الفجر وقبل طلوع الشمس تعتبر واقعة فى النهار لوجود النور والحركة، وقد أخذت بهذا التحديد بعض الأحكام القديمة فى القضاء المصرى. ويمتاز هذا التحديد بأنه يقصر فترة الليل، إذ يستبعد منه فترتى الشفق والفجر. ولذلك فهو تحديد أصح للمتهم؛ كما أن هذا التحديد هو الذى يتفق مع علة التشديد، وهى وجود الظلام الذى يستر الجانى ويسهل تنفيذ السرقة. لكن هذا التحديد العرفى يؤخذ عليه عدم الوضوح والاتضابط، وهو يتترك المجال مفتوحاً لتقدير القاضى بما يترتب على ذلك من تباين فى التقديرات، كما أنه

---

(١) وهى الفترة التى يطلق عليها الشفق وتسبق فترة الفسق.

(٢) وهى فترة الفجر التى تتوسط بين زوال الليل وطلوع الشمس.

(٣) وقد أخذت بعض القوانين الأجنبية بهذا المفهوم، وعرفت الليل بأنه الفترة التى تبدأ بعد غروب الشمس بساعة وتنتهى قبل شروقها بساعة. راجع المادة ٤٧٨ من قانون العقوبات البلجيكي.

يجعل انطباق الظروف المشدد متوقفاً على الظروف الجوية، وقد يتعارف بمسببها تحديد ما إذا كانت السرقة قد وقعت ليلاً أو نهاراً.

وقد أدخلت محكمة النقض المصرية بالمداولات الفلكية لليل، مساهمة في ذلك ما استقرت عليه محكمة النقض الفرنسية، وما يذهب إليه أغلب الفقه في مصر (١).  
لذلك حددت محكمتنا العليا المدلول القانوني لليل بأنه الفترة ما بين غروب الشمس وشرورها. فقد قررت المحكمة أنه إذا كان القانون قد نص على الليل ظرفاً مشدداً للسرقة دون أن يحدد بداية الليل ونهايته، فقد أفاد أنه إنما قصد به ما تواضع الناس عليه من أنه الفترة بين غروب الشمس وشرورها. وتطبيقاً لذلك قضت المحكمة بأنه لا محل لما يتعاضد الطاعن على الحكم المطعون فيه في القول بتوفر ظرف الليل متى كان الحكم قد أثبت أن الحادث وقع عقب الفجر بقليل أي قبل شروق الشمس (٢).

ويلاحظ أن ظرف الليل ينتج أثره في تشديد العقاب متى وقع جزء من الركن المادى للسرقة أثناء الليل. فإذا بدأ الجاني في تنفيذ السرقة نهاراً ثم أتمها بعد غروب الشمس، أعتبرت السرقة كلها قد ارتكبت ليلاً، وقد يبدأ الجاني في تنفيذ السرقة آخر الليل، لكنه لا يتمها إلا بعد شروق الشمس، وهنا أيضاً تعتبر السرقة كلها مرتكبة في الليل. فالعبرة هي بتحقيق أى جزء من ماديات السرقة في الليل حتى تتوافر علة التشديد (٣). ويختص قاضى الموضوع بتحديد لحظة بداية السرقة والوقت الذى انتهت فيه، تمهيداً لتحديد ما إذا كانت السرقة قد وقعت ليلاً أو نهاراً.

---

(١) وقد نصت بعض القوانين الأجنبية صراحة على تعريف الليل بمدلوله الفلكي باعتباره الفترة التى تقع بين غروب الشمس وشرورها، راجع على سبيل المثال المادة الثانية من قانون العقوبات الاوونى.

(٢) نقض ٤ نوفمبر ١٩٤٧، مجموعة القواعد، ج ٧، رقم ٤٠٧، ص ٣٩١.

(٣) نقض ١١ مايو ١٩٤٧، مجموعة القواعد، ج ٨، رقم ٤٠٦، ص ٦٦٢.

## المطلب الثالث

### التشديد الراجع إلى وسيلة ارتكاب السرقة

الظروف التي تشدد عقاب السرقة بالنظر إلى وسيلة ارتكابها هي : دخول المكان المسكون بوسيلة غير مشروعة، وحمل السلاح أثناء السرقة، وقد نصت على هذين الطرفين المادة ٣١٦ مكرراً (ثالثاً) ، والسرقة بكسر الاخام، وقد نصت عليها المادة ٣١٧ من قانون العقوبات.

#### أولاً : دخول المكان المسكون بوسيلة غير مشروعة :

وأبنا أن المشرع يشدد عقاب السرقة إذا حدثت في مكان مسكون أو معد للسكنى أو في أحد ملحقاته. فإذا تم دخول هذا المكان بوسيلة غير مشروعة، كان ذلك سبباً لزيادة من التشديد. والوسيلة التي يعتد بها المشرع لتشديد العقاب هي دخول مكان ارتكاب السرقة وبواسطة التسور أو الكسر أو استعمال مفاتيح مصطنعة أو انتحال صفة كاذبة أو ادعاء القيام أو التكليف بخدمة عامة أو غير ذلك من الوسائل غير المشروعة. ويعنى ذلك أن موجب التشديد في هذه الحالة ليس هو المكان الذي ترتكب فيه السرقة، فقد سبق النص على ظرف مشدد يتعلق بهذا المكان ، وإنما موجب التشديد هو الوسيلة التي يستعملها المتهم في الدخول إلى هذا المكان.

وقد سبق الكلام عن المقصود بالمكان المسكون أو المعد للسكنى أو أحد ملحقاته. كما سبق الكلام عن بعض الوسائل التي تشدد عقاب السرقة، وهي التسور والكسر واستعمال مفاتيح مصطنعة . أما الوسائل الأخرى التي ذكرها المشرع فهي : انتحال صفة كاذبة، أو ادعاء القيام أو التكليف بخدمة عامة. والوسائل غير المشروعة التي ذكرها النص لم ترد على سبيل الحصر، وإنما وردت على سبيل المثال ببليل أن المشرع أردف ذكره لها بقوله «أو غير ذلك من الوسائل



غير المشروعة<sup>(١)</sup>. ويجمع بين هذه الوسائل كافة أنها طرق غير مألوفة للدخول إلى المكان الذي ارتكبت فيه السرقة، ومن ثم فهي غير مشروعة لما تتضمنه من دخول المكان دون رضا حقيقى صحيح من حازره. وتقتصر فيما يلى على بيان المقصود بالوسائل التى أحاطها المشرع للوسائل الثلاث السابق دراستها.

### أ - انتحال صفة كاذبة :

يراد بانتحال الصفة الكاذبة ادعاء السارق لنفسه أو لأحد شركائه فى الجريمة صفة لا يتمتع بها. ويؤثر انتحال الصفة الكاذبة على صاحب المكان فيدفعه إلى السماح لدعى الصفة بالدخول. ولا يتصور انتحال الصفة الكاذبة إلا بالنسبة لمن لم تكن له تلك الصفة، فلا يعزاف الطرف المشدد فى حق صاحب الصفة الذى يستغلها لدخول المكان وارتكاب الجريمة فيه. ولا يشترط فى الصفة أن تكون «عامة»، بل يكفى أن يتلوح الجانى بصفة «خاصة»، كمن يدعى أنه قريب أو صديق لصاحب المكان، أو من يدعى أنه طبيب حضر للكشف على شخص يقيم فى المكان، أو أنه حرقى أرسل أو استدعى لإصلاح عطل فى المكان الذى ارتكب فيه السرقة. ولا يشترط أن يكون انتحال الصفة كتابياً، وإنما يكفى أن يكون شفوياً أو ضمناً يستفاد من اتخاذ الجانى مظهر من مظهر تلك الصفة.

### ب - ادعاء اللطام أو التكليف بخدمة عامة :

وبعد ذلك صورة خاصة من صور انتحال الصفة . لأن الشخص قد تثبت له الصفة التى يدعيها والتى تبيح له الدخول فى المسكن فى ظروف معينة، لكنه يستعملها فى غير هذه الظروف، فيدعى أنه مكلف بخدمة عامة من السلطة التى

(١) ويراد بها كل وسيلة خبيثة أو تلبسية يتسكن بها السارق من التغلب على حيلة دخوله المسكن لارتكاب السرقة. لذلك إذا انتفت هذه الوسيلة غير المشروعة، لا يطبق الطرف الذى تمنعه، وإنما يطبق الطرف الخاص بالسرقة فى مكان مسكون أو معد للسكنى أو أحد ملحقاته. مثال ذلك أن يدخل السارق المكان دون استعمال وسيلة من هذه الوسائل، كما لو زحف باب المسكن مفتوحاً فدخله وارتكب السرقة فيه.

يتمنى إليها، ثم يدخل إلى المكان ويرتكب فيه السرقة. ويعنى ذلك أن السارق يتلوع بصفته الحقيقية، فيستغل ثقة الأفراد في السلطات العامة التي يمثلها الجاني لارتكاب السرقة. مثال ذلك أن يدعى مأمور الضبط أنه سكلف من النيابة العامة بدخول المسكن لتفتيشه أو معاينة أو التفتيش على أحد القاطنين به، فيسمح له بدخول المكان ثم يرتكب سرقة فيه. ويعنى ذلك أنه إذا كان المتهم ذا صفة في دخول المكان وكان دخوله فيه مطابقاً للقانون، فلا يتوافر هذا الطرف المشدد، وإنما يتحقق طرف السرقة من مكان مسكون أو معد للسكنى. مثال ذلك أن يدخل مأمور الضبط إلى المكان لتفتيشه بناء على إذن صحيح من النيابة العامة، لكنه يرتكب سرقة من هذا المكان أثناء إجراء التفتيش.

### ثانياً : السرقة مع حمل السلاح :

كانت المادة ٣١٧ من قانون العقوبات تعاقب في فقرتها السادسة بالحبس مع الشغل على السرقات التي تقع من شخص واحد يكون حاملاً سلاحاً ظاهراً أو مخبئاً. لكن هذه الفقرة ألغيت بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٠، ونقل حكمها إلى الفقرة الثالثة من المادة ٣١٦ مكرراً (ثالثاً) من قانون العقوبات التي شددت العقاب في هذه الحالة عن ذي قبل ليصبح الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا يجاوز سبع سنوات. وقد ورد في المذكرة الإيضاحية للقانون المذكور تعليلاً لهذا التشديد الجديد أن مجرد حمل الجاني في جريمة السرقة لسلاح أمر يستوجب تشديد العقاب لاحتمال استعماله أو التهديد به فضلاً عما يولده من جرأة في نفس حامله ولا شك في أن حمل السلاح أثناء السرقة يسهل تنفيذها لأنه يدخل الرعب في نفس المجنى عليه فيشل مقاومته إذا كان السلاح ظاهراً، فإذا كان السلاح مخبئاً فمن شأن ذلك أن يقوى الجاني ويشد من أزره ويجعله أكثر اقتراباً وجرأة على تنفيذ جريمته. وقد يستعمل السلاح فعلاً أو يهدد باستعماله لقمع مقاومة المجنى عليه. (١)

(١) راجع في بيان مدة تشديد السرقة بسبب حمل السلاح، تقض ١٧ مايو ١٩٨٣، مجمعة التقض، السنة ٣٤، رقم ١٢٩، ص ٦٤٢.

ولم يحدد القانون المصري السلاح الذي يعد حمله ظرفاً مشدداً لعقاب السرقة. ويمكن تعريف السلاح بأنه كل أداة منفصلة عن جسم الإنسان يمكن الاستعانة بها في الاعتداء أو الدفاع. والسلاح نوعان، ويتميز توافر بعض الشروط حتى يشدد عقاب السارق الذي يحمل السلاح.

## أ - أنواع السلاح :

قد تكون الأداة التي يحملها الجاني أثناء السرقة سلاحاً بطبيعته، وقد تكون سلاحاً بالتخصيص.

**أ- السلاح بالطبيعة** ، هو كل أداة معدة بحسب الأصل للاستعمال في الاعتداء على سلامة الجسم، ومثاله البندقية والمسدس والمذفع والسيوف والخزف والخنجر والسكين ذات الحدين. ومجرد حمل هذا السلاح أثناء ارتكاب السرقة يحقق الظروف المشددة، ولو لم يستعمله الجاني أو يهدد باستعماله، فمناط التشديد هو «حمل السلاح» في ذاته بصرف النظر عن القصد من حمله. يدل على ذلك أن استعمال السلاح في السرقة، أو التهديد به في رأى محكمة النقض يعد ظرفاً مشدداً يغير وصف الجريمة من جنحة إلى جناية سرقة باكراه، بينما السرقة مع «حمل السلاح» جنحة يشدد عقابها. ويتحقق الظروف المشددة بحمل السلاح أثناء السرقة ولو كان حمله من مقتضيات العمل الرسمي للمتهم، فإذا سرق جندي وهو يحمل سلاحه الرسمي توافر الظروف المشددة في حقه. ويستوى أن يكون السلاح معاً أو غير معاً، صالحاً للاستعمال أو غير صالح<sup>(١)</sup>، مرخصاً بحمله أو غير مرخص بذلك<sup>(٢)</sup>، ظاهراً أو مخفياً، فتتوافر علة التشديد في كل هذه الاحوال متى كان المتهم يحمل السلاح معه أثناء ارتكاب السرقة.

(١) تقض ٨ فبراير ١٩٦٠ . مجرمة أحكام النقض، السنة ١١ . رقم ٢٩، ص ١٥٣، ١٧ يناير ١٩٨٢، السنة ٢٣، رقم ٥، ص ٢٩.

(٢) ذلك أن المرة في اعتبار حمل السلاح ظرفاً مشدداً لعقوبة السرقة ليست بمخالفة حمله للقانون الأسلحة والذخائر وإنما الجريمة تكون بطبيعة هذا السلاح. راجع تقض ١٧ ديسمبر

**جـ السلاح بالتفحص** ، هو كل أداة معدة بحسب الأصل للاستعمال فى أغراض الحياة العادية، وتصلح لاستعمالها عرضاً فى الاعتداء ، ومثالها الفأس والسكين العادية والمطواة والمنجل والمقص والمطرقة والعصا الخفيفة. ومجرد حمل هذا السلاح أثناء ارتكاب السرقة لا يكفى لتشديد العقاب، وإنما يتبغى لتشديد العقاب أن يثبت أن قصد السارق كان منصرفاً إلى استعماله أثناء تنفيذ السرقة إذا لزم الأمر. ويعنى ذلك بعبارة أخرى أن السارق لم يحمل السلاح أثناء ارتكاب السرقة إلا لكى يستعين به فى تنفيذها إذا دعت الظروف إلى هذا الاستعمال، أى أن حمل السلاح أثناء ارتكاب السرقة لم يكن له مبرر إلا إمكان اللجوء إليه أثناء التنفيذ عند الاقتضاء<sup>(١)</sup>. ويستدل قاضى الموضوع على قصد المتهم من حمل السلاح من أى دليل أو قرينة فى الدعوى ، فإذا لم يتمكن القاضى من الاستدلال على أن حمل السلاح كان يقصد السرقة، وجب تفسير الشك لمصلحة المتهم واستحال توافر الظرف المشدد. وينبنى على ذلك أنه فى حالة التأكد من انتفاء قصد استعمال السلاح أثناء ارتكاب السرقة لا يتوافر الظرف المشدد، مثال ذلك أن يسرق مزاج فى طريق عودته إلى منزله وهو يحمل فأسه أو منجله .

#### ب - شروط التشديد :

يجب أن يعلم السارق بأنه يحمل سلاحاً أثناء ارتكاب السرقة، فإذا انبنى هذا

---

١٩٨١ = مجموعة النقض، السنة ٣٢، رقم ١٩٩ ، ص ١١١٧؛ ١٥ مارس ١٩٨٣، السنة ٣٤، رقم ٧٠ ، ص ١٣٥٢؛ ١٤ أبريل ١٩٨٣، السنة ٣٤، رقم ١٠٧ ، ص ١٥٣٧؛ ٢١ مارس ١٩٨٥، السنة ٣٦، رقم ٨٤، ص ٩١٥٠٣ فبراير ١٩٨٦، السنة ٣٧، رقم ٥٢ ، ص ٢٥٧.

(١) وقد استقرت محكمة النقض على أن الظرف المشدد لا يتحقق بحمل السلاح بالتفحص إلا إذا استظهرت المحكمة فى حدود سلطتها التقديرية أن حامله كان دئاسبة السرقة. راجع نقض ١٥ مارس ١٩٧٩، مجموعة النقض، السنة ٣٠، رقم ٧١، ص ٣٤٦؛ ١٥ مارس ١٩٨٣، ١٤ أبريل ١٩٨٣، ٣١ مارس ١٩٨٥ مشار إلى هذه الأحكام فى الهامش السابق؛ راجع كذلك ١٧ مايو ١٩٨٣، مجموعة النقض، السنة ٣٤، رقم ١٢٩ ، ص ٦٤٢؛ ٢٧ مارس ١٩٨٤، السنة ٣٥، رقم ٧٥ ، ص ٣٤٨.

العلم امتنع تشديد العقاب بسبب حمل السلاح. فقال ذلك أن يضع شخص السلاح في جيب المعطف الذي لونه السارق أثناء ارتكاب السرقة دون أن يعلم بوجوده السلاح به.

ويشترط للتشديد أن يكون حمل السلاح هو وسيلة السرقة وليس غايتها. وتطبيقاً لذلك لا يتوافر الظروف المشددة في حق من يسرق سلاحاً إذا لم يكن يحمل سلاحاً أثناء ارتكاب السرقة. لكن الظروف يتوافر إذا قام السارق بعد سرقة السلاح بسرقة أخرى متى كان يحمل السلاح الذي سرقه أثناء ارتكابها.

وينبغي أن يكون حمل السلاح أثناء تنفيذ السرقة، أي أن تتحقق المعاصرة بين حمل السلاح وتنفيذ السرقة. فإذا كان السارق قد اشترى سلاحاً ليستعين به في تنفيذ السرقة، لكنه سرق منه قبل البدء في التنفيذ دون علمه، انتفى الظروف المشددة. كما لا يتوافر الظروف المشددة إذا كان السارق قد ترك سلاحه خارج مكان السرقة ثم استرده عقب الانتهاء منها. لذلك لا يجوز القطع عند ضبط المتهم عقب ارتكاب السرقة بوقت قليل يحمل سلاحاً بأن حمله السلاح كان معاصراً للحظة تنفيذ السرقة. وإذا بعد ذلك مجرد قرينة على أنه كان يحمل السلاح وقت ارتكابها. (١)

لكن لا يشترط لتوافر الظروف المشددة أن يضبط السلاح بالفعل مع المتهم، وإنما يكفي أن تثبت المحكمة أن المتهم كان يحمل سلاحاً وقت ارتكابه الجريمة، ولو كان قد أخفاه بعد ارتكاب السرقة أو أنكر وجوده. (٢)

وحمل السلاح أثناء السرقة من الظروف المشددة العينية أو المادية في الجريمة.

(١) تقض ١٢ نوفمبر ١٩٢٠، مجموعة القواعد، ج ٢، رقم ٩٩، ص ٩٥.

(٢) تقض ١٦ يناير ١٩٢٩، مجموعة القواعد، ج ٤، رقم ٢٣٧، ص ٤٢٢؛ فإذا أخذت المحكمة بأقوال الشهود عليه وزوجه فيها شهداً به من أن أحد المصورين كان يحمل سلاحاً وقت الحادثة وأنه هذه ألوهها باستعماله إذا تازمه، لذلك يكفي لتوافر هذه الظروف ولو لم يضبط هذا السلاح.

ومن ثم يسرى على جميع المساهمين فى السرقة فاعلين كانوا أو شركاء، ولو لم يتفقوا عليه جميعاً أو كانوا يجهلون وجود السلاح مع أحدهم (١).

### ثالثاً : السرقة بكسر الأختام :

شدد المشرع العقوبة على «السرقات التى تحصل بكسر الاختام المتصوص عليها فى الباب التاسع من الكتاب الثانى». والباب التاسع من الكتاب الثانى من قانون العقوبات عنوانه «فك الاختام وسرقة السندات والاوراق الرسمية المودعة» ويضم المواد من ١٤٧ إلى ١٥٤. وتعاقب هذه المواد على فك الاختام الموضوعة لحفظ محل أو أوراق أو أمتعة بناء على أمر صادر من إحدى جهات الحكومة أو إحدى المحاكم.

وعنى ذلك أن فك الاختام جريمة مستقلة عن جريمة السرقة، يعاقب عليها بعقوبات بعضها أخف من عقوبة السرقة وبعضها أشد منها. فإذا كانت وسيلة السرقة هى فك الأختام، توافر ظرف يشدد عقاب السرقة، فيعاقب عليها بالحبس مع الشغل. أما إذا كانت عقوبة فك الاختام أشد من عقوبة السرقة المشددة، فتوقع عقوبة فك الاختام تطبيقاً للقواعد العامة فى التعمد، مثال ذلك أن ترتكب السرقة بكسر الختم من الخارص نفسه، إذ يكون فعله جناية عقوبتها السجن من ثلاث إلى سبع سنين.

وكسر الاختام ظرف عينى يسرى على جميع المساهمين فى السرقة، ولو لم يتفقوا عليه أو يعلموا بهنوته. وعله تشدد عقاب السرقة بكسر الاختام أنها اعتداء على الملكية بوسيلة تنطوى على إخلال بالاحترام الواجب للسلطة العامة التى وضعت الختم لتحقيق غرض معين.

---

(١) نقتض ١٤ مايو ١٩٢٤، مجموعة القواعد، ج ٢ . رقم ٢٤٨، ص ١٢٨، ١٢ يناير ١٩٢٥، مجموعة النقض، السنة ٢٦، رقم ٨، ص ١٣١، ٢٨ فبراير ١٩٨٤، السنة ٢٥، رقم ٤٢، ص ٢٠٥، ٢٦ أكتوبر ١٩٨٤، رقم ١٥٥، ص ٧٠٦.

ويشترط لأعمال الطرف المشدد أن تتوافر ثلاثة شروط :

**الأول** ، وجود الختم على مكان ارتكاب السرقة. وقد سبق لنا تحديد المقصود بالختم (١)، ويشترط أن يكون الختم قد وضع وحفظ محل أو أوراق أو أمتعة بناء على أمر صادر من إحدى جهات الحكومة أو إحدى المحاكم في مادة من المواد. مثال ذلك ختم وضع على محل صدر حكم قضائي أو قرار إداري بإغلاقه، أو ختم وضع على حوز يحتوي على مواد مخدرة أو أسلحة غير مرخص بها تم ضبطها.

**الثاني** : كسر الختم بواسطة المتهم. ولا يشترط في كسر الختم أن يكون قد تم باستعمال العنف الذي يؤدي إلى تحطيم الختم، وإنما قد يتم انتزاعه من موضعه دون اتلافه بحيث يمكن وضعه مرة ثانية في موضعه.

**الثالث** ، أن يكون كسر الختم بقصد السرقة، أي أن يستهدف المتهم من إزالة الختم سرقة بعض ما يحتويه المكان الذي وضع عليه الختم، فإذا كان يستهدف من إزالة الختم غرضاً آخر، فلا يتوافر الطرف المشدد، بل قد لا تقوم جريمة السرقة ذاتها، وإنما جريمة فك الاختام وحدها. مثال ذلك أن يكون كسر الختم قد حدث من المتهم بقصد الانتقام من السلطة التي وضعته ثم بعد أن تبين له وجود أشياء تستهويه داخل المكان المختوم قام بسرقة بعضها. وفي هذه الحالة تتعدد عقوبة السرقة مع عقوبة فك الاختام ويعاقب المتهم بالعقوبة الأشد (٢). وقد تطبق عقوبة فك الاختام وحدها إذا لم يتم للمتهم بالسرقة مطلقاً وإنما كسر الختم انتقاماً من السلطة أو حياً للاستطلاع.

## المطلب الرابع

### العقوبة بصيب الصلة الخاصة

الصلة الخاصة التي اعتبرها المشرع سبباً لتشديد عقاب السرقة قد تكون صلة

(١) راجع ما تقدم من ٢١٤.

(٢) وهي عقوبة السرقة البسيطة إذا لم يكن للمتهم عارساً للمكان الذي وضع عليه الختم ؛ فإذا -

فى الجانى أو فى المجنى عليه.

والصفة الخاصة فى المجنى عليه نصت عليها المادة ٣١٧ ع فى فقرتها التاسعة التى تعاقب على «السراقات التى ترتكب أثناء الحرب على الجرحى حتى من الاعداء». وقد سبق أن درسنا هذا السبب من أسباب تشديد العقاب عند دراستنا لجرائم القتل والجرح والضرب إذ أن صفة عليه وكونه جريح حرب من الظروف التى تشدد عقاب هذه الجرائم. وقد رأى المشرع التشديد كذلك على مرتكب السرقة التى تقع أثناء الحرب على الجرحى حتى من الاعداء، ولا تختلف شروط إعمال الظرف المشدد للسرقة من جريح الحرب عن الشروط الموجبة للتشديد إذا وقعت الجريمة على حياة المجنى عليه أو على سلامته البدنية<sup>(١)</sup>.

أما التشديد الذى يرجع إلى صفة خاصة فى مرتكب السرقة فله ثلاثة أسباب هى : كون السارق خادماً للمجنى عليه، أو مستخدماً أو صانعاً أو صيباً، أو من المحترلين لنقل الاشياء. وترجع علة التشديد لتوافر هذه الصفة إلى ما تنطوى عليه هذه السرقة من خيانة للثقة التى يضعها المجنى عليه فى مرتكب الجريمة والتى تسهل له ارتكاب هذه الجريمة وما تتضمنه من اخلال بواجب الأمانة نحو المخدم أو رب العمل أو صاحب الاشياء الذى ياتمن الجانى على أمواله وممتلكاته.

### أولاً : سرقة الخدم بالأجرة :

نصت على هذا الظرف المشدد الفقرة السابعة من المادة ٣١٧ ع، بتشديدها العقاب «على السراقات التى تحصل من الخدم بالأجرة اضراً بمخدوميهم...».

---

= كان هو الممارس لهذا المكان طبقت عقوبة له الانحياز باعتبارها الأشد (م ٢/١٤٩ من قانون العقوبات).

(١) راجع ما تقدم من ٥٣٩ وما بعدها . كما أن علة التشديد واحدة فى الحالتين، إذ تقع الجريمة على شخص عاجز ضعيف لا يقوى لضعفه على الدفاع عن نفسه أو اللجوء عن ماله، هنا فضلاً عن أن عجز المجنى عليه عن الدفاع يسهل للجانى جريمته، واستغلال الجانى لهذا الظرف يدل على تجرؤه عن كل الاعتبارات الإنسانية والأخلاقية.



ويستفاد من هذا النص أن تحقق الظروف المشددة يتطلب توافر عنصرين هما : صفة الخادم، وارتكاب السرقة إضراراً بالمخدوم.

#### أ - صفة الخادم :

يقصد بالخادم كل شخص تربطه بالغير علاقة «خمة»، تفرض عليه القيام بانتظام بالأعمال المادية التي يحتاجها المخدوم في حياته اليومية، نظير أجر معين. ويتضح من هذا التعريف ضرورة توافر ثلاثة شروط حتى تثبت للشخص صفة الخادم :

الأول - وجود علاقة خمة بين المتهم والمجنى عليه. فإذا انتفت هذه العلاقة امتنع تطبيق الظروف المشددة، لذلك لا يعد خادماً القريب الذي يقيم باستمرار لدى قريبه ولو كان يؤدي له بعض الخدمات.

الثاني - انقطاع المتهم لخدمة المجنى عليه - فلا يعد خادماً الشخص الذي يتردد على المجنى عليه من آن لآخر لأداء بعض الأعمال مقابل أجر، مثال ذلك الجنائى الذى يوالى الحديقة من وقت لآخر أو الغسالة أو الشغالة التى تعمل يوماً فى الأسبوع.

الثالث - حصول الشخص على أجر نظير الخدمة وقد نص المشرع على هذا الشرط صراحة، لكنه لم يحدد طبيعة الأجر، فيستوى أن يكون نقدياً أو عينياً كماوى أو طعام أو كسوة تقدم على نحو دورى منتظم متى كان ملحوظاً فيها صفة الأجر فى مفهوم الطرفين.

#### ب - ارتكاب السرقة إضراراً بالمخدوم :

وقد تطلب المشرع هذا العنصر صراحة باشتراطه أن تكون السرقة قد ارتكبت من الخدم «إضراراً بمخدوميهم». ويعنى هذا العنصر وقوع السرقة من الخادم على مال مملوك للمخدوم سواء وجد المال فى مكان عمل الخادم أو فى أى مكان آخر. كما

يعنى هذا العنصر كذلك وقوع السرقة على مال غير مملوك للمخدوم ولكنه فى جهازته الناقصة، كما لو كان المال قد أودع لديه أو كان قد استأجره ، ففى هذه الحالة تكون السرقة واقعة «إضراراً بالمخدوم» الذى يلتزم برد هذا المال أو تعويض ماله عنه. ويتفق هذا التفسير مع صياغة النص الذى لم يتطلب أن تكون السرقة قد وقعت من الخادم على أموال المخدوم، وإنما اكتفى بوقوعها «إضراراً بالمخدوم»، والاضرار به يتحقق ولو لم يكن المال المسروق مملوكاً له. بل إن صياغة هذا النص لا تفرض تطلب الضرر المادى، فيكفى أن تضر السرقة بالمخدوم ضرراً أدبياً ، كما لو سرق الخادم مالاً مملوكاً لضيف المخدوم أو لقرىبه له يقيم عنده لفترة من الوقت، وإن كان العقاب فى هذه الحالة يمكن أن يشدد بذات القدر لارتكاب السرقة فى محل مسكون.

### ثانياً : سرقة المستخدمين والصناع والصبية :

نصت على هذا الطرف المشدد المادة ٣١٧ ع فى فقرتها السابعة، التى تشدد العقاب على السرقات التى تحصل «من المستخدمين أو الصناع أو الصبيان فى معامل أو حوانيت من استخدمهم أو فى المخلات التى يشتغلون فيها عادة». ويستفاد من هذا النص أن تحقق الطرف المشدد يتطلب توافر عنصرين هما : صفة السارق، ومكان ارتكاب السرقة.

#### أ- صفة السارق :

ينفى أن يكون السارق مستخدماً أو صانعاً أو صبيةً. ويقصد بهؤلاء جميعاً من يعملون لدى الغير لقاء أجر دون أن يصدق عليهم وصف الخادم. فالمستخدم من يقوم بعمل مؤقت، ومقاله السكرتير والكاتب والمحاسب . والصانع هو من يقوم بعمل يدوى لحساب غيره فى مصنعه أو ورشته أو محله التجارى. والصبي هو من يتعلم أو يتدرب على صنعة لدى رب العمل . والهابى ألا يتلقى أجراً على عمله.

ومستوى أن يكون المستخلف أو الصانع أو المصنوع يؤدي عمله لخاص شخص طبيعي أو لحساب شخص معنوي. لكن هذا ينطبق على الفرق الشد على هؤلاء الأشخاص إذا كانوا يعملون لدى الحكومة أو شركات قطاع الأعمال العام أو غيرها من الجهات التي تعتبر أموالها أموالاً عامة على النحو المبين دراسته. لأن هؤلاء يخصصون للنصوص التي تحرم العدوان على المال العام (١).

وقد تطلب المشرع أن يكون قيام المتهمة بالعمل على وجه الاعتماد بقوله أن ارتكاب السرقة يكون في الحالات التي يشتغلون فيها عادة. لذلك لا ينطبق الفرق الشد على عامل ارتكب سرقة في منزل استعصى إليه للقيام بعمل معين، وإن كان التشديد بمات اللزوم يمكن أن يتحقق لسبب آخر هو ارتكاب السرقة في مكان مسكون.

#### ب - مكان ارتكاب السرقة :

يلزم تطبيق الفرق الشد أن تكون السرقة قد ارتكبت من المستخلف أو الصانع أو المصنوع أو حائز أو حائز من استعمالهم أو في الحالات التي يشتغلون فيها عادة. ومعنى المشرع بذلك ضرورة ارتكاب السرقة في مكان العمل، أي كان الاسم الذي يطلق عليها. وقد أشار المشرع إلى العامل والحائز على سبيل المثال. ثم أضاف ذلك بقوله في الحالات التي يشتغلون فيها عادة. والمعمل يقصد به كل مكان يؤدي فيه العمل الصناعي، سواء كان مأهولاً أو نوحاً أو مخزناً أو غير ذلك من أماكن تصنيع الأشياء. أما المحتويات فيقصد به المكان الذي مباشر فيه الأعمال التجارية أي كان أسبه محل للتجارة والتخزين والعرض وصلة للزوائد إلى غير ذلك.

وإذا وقعت السرقة من مستخلف أو زوجه في مكان العمل أو في الفرق الشد

سواء كان المال المسروق مملوكاً لرب العمل ، أو لغيره من الأشخاص الذين أودعوه في المحل لاصلاحه ، أو لزميل للسارق يشتغل معه في المكان نفسه ، أو لموظف قدم إلى مكان العمل لمراقبته أو للتحقق من توافر بعض الشروط فيه . ومعنى ما تقدم أن ارتكاب السرقة من المستخلم في غير مكان عمله يمنع من انطباق هذا الطرف . كما لو سرق العامل حافظة رب العمل في الشارع أثناء اصطحابه له للقيام بعمل معين ، أو سرق مالاً من منزل رب العمل .

### ثالثاً : سرقة محتوف نقل الأشياء :

نصت على هذا الطرف المشدد الفقرة الثامنة من المادة ٣١٧ ع . التي تشدد العقاب وعلى السرقات التي تحصل من المحتوفين بنقل الأشياء في العربات أو المراكب أو على دواب الحمل أو أي أنسان آخر مكلف بنقل أشياء أو أحد أتباعهم إذا سلمت إليهم الأشياء المذكورة بصفتهم السابقة . والواقع أن التكليف الصحيح لهذا الفعل أنه خيانة أمانة لا سرقة ، فالمجنى عليه يسلم المال إلى الجاني بناء على عقد من عقود الأمانة ، وهو ما ينفي قيام الاختلاس الذي يحقق السرقة . ومع ذلك اعتبر المشرع هذا الفعل سرقة استثناءً خروجاً على القواعد العامة لكي يشدد العقاب عليه بوصفه سرقة . وقد كان يوسع أن يعتبره صورة خاصة من خيانة الأمانة توصلاً لتشديد العقاب عليه ، لكن هذا الاعتبار ليس من شأنه أن يغير حكم القانون الذي اعتبره سرقة لأنه لا محل للاجتهاد في مقام النص الصريح (١) .

ويستفاد من النص السابق أن تحقق الطرف المشدد يقتضى توافر شرطين هما :

(١) تلغى ٢١ ديسمبر ١٩٣١ ، مجموعة القواعد ، ج ٢ ، رقم ٣٠٤ ، ص ٣٧٢ . لذلك ينبغي أن يتوقف الخروج على القواعد العامة عند الحد الذي قصد إليه المشرع ، فلا يسرى على مرتكب هذا الفعل من أحكام السرقة إلا ظرف تشديد العقاب على النحو الوارد في المادة ٣١٧ (ثامناً) من قانون العقوبات ، ويلزم الرجوع فيما عدا ذلك إلى الرصف الحقيقي للفعل ، وعلى سبيل المثال لا يصح اعتبار هذا الفعل جناية سرقة إذا توافر ظرف مشدد آخر يجعلها كذلك ، كما لا يجوز العقاب على الشروع فيه بوصفه شروعا في سرقة . راجع في هذا المعنى تلغى ٢٢ مايو ١٩٣٩ ، مجموعة القواعد ، ج ٤ ، رقم ٣٩٤ ، ص ٥٥٤ .

صفة السارق، وتسليم المال إليه بناءً على هذه الصفة.

#### أ - صفة السارق :

ينبغي لتوافر الظروف المشددة أن يكون المتهم مكلّفاً بنقل الأشياء بناءً على عقد نقل في مقابل أجر يحصل عليه. ويستوى أن يكون محرّفاً لنقل الأشياء، أو غير محرّف ولكنه كلف بالنقل، وقد سوى المشرع بين الناقل المحرّف للأشياء وبين غير المحرّف إذا كان قد كلف بنقل الأشياء بناءً على عقد نقل. ولا ينطبق هذا الظرف المشدّد إلا على ناقل الأشياء، أما ناقل الأشخاص الذي يختلس مالاً يحمله أحد المسافرين، فإن فعله يعتبر سرقة مشددة طبقاً لنص المادة ٣١٦ مكرراً (ثالثاً) من قانون العقوبات، والتشديد المقرر فيها أكبر، وينطبق على ناقل الأشخاص إذا ارتكب السرقة في وسيلة النقل من أحد المسافرين معه. ويشترط لاتطابق الظرف المشدّد أن يكون نقل الأشياء لقاء أجر يحصل عليه الناقل، ولذلك لا يتوافر الظرف المشدّد في حق من يسرق مالاً ينقله على سبيل المجاملة مساعدة لجاره أو صديقه أو قريبه، وإنما يعتبر فعله سرقة بسيطة. ويسرى الظرف المشدّد على تابع الناقل أو المكلف بالنقل، وقد صرح المشرع بذلك.

#### ب - تسليم الأشياء للناقل بناءً على صفته :

أي أن تتوافر صلة سببية بين صفة الشخص وبين تسليمه الأشياء، ومعنى ذلك أن تكون قد سلمت إلى المتهم باعتباره متعهداً أو مكلّفاً بالنقل أو تأمناً لأحد هؤلاء. وهذا التسليم ينقل الحيّزة الناقصة للمتهم بناءً على عقد النقل. فإذا انتفى التسليم إلى الناقل، امتنع تطبيق الظرف المشدّد، كما لو كان صاحب الشيء يحتفظ به معه أو يخفيه بين أمتعة أخرى حتى لا يدفع أجراً عنه للناقل. وكذلك الحكم إذا كان التسليم لا ينقل الحيّزة الناقصة وإنما مجرد الهد العارضة، كما لو طلب شخص من حمال أن يحمل حقائبه ويسير بها أمامه تحت رقابته. بل إن الظرف المشدّد لا ينطبق إذا كان التسليم إلى الناقل ينقل الحيّزة الناقصة لكن ليس بناءً على عقد

التقل. مثله ذلك أن يسلم المجنى عليه ماله إلى الناقل كى يحفظه لديه على سبيل  
الرديعة، وهنا لا يعتبر فعل من له صفة الناقل إذا اختلس المال أو بدده سرقة  
بسيطة أو مشددة، ولذا يعد خيانة أمانة لأن الصفة وحدها لا تكفى لتشديد  
العقاب باعتبار الفعل سرقة، بل يجب أن يكون التسليم للمال قد تم بناء على هذه  
الصفة من أجل نقله من مكان إلى آخر.

## المطلب الخامس

### التشديد لتعدد السارقين

نصت على علة الظرف المشدد للقرة الخامسة من المادة ٣١٧، التي تشدد  
العقاب وعلى السرقات التي تحصل من شخصين فأكثر. وتكمن علة هذا التشديد  
فى أن التعدد يسهل تنفيذ السرقة، إذ هو يرهب المجنى عليه ويجعله لا يفكر فى  
الدفاع عن ماله خشية الاعتداء عليها. كما أن تعدد السارقين يدل على خطورة  
الجريمة ومرتكبيها الذين يطلقون على السرقة ويتوافر لديهم سبق الإصرار على  
ارتكابها، هذا فضلاً عن أن تعددهم قد يكون دافعاً للإقدام على أفعال أشد خطورة  
من السرقة.

والتعدد يتحقق إذا ارتكبت الجريمة من شخصين فأكثر. فيشترط أن يرتكب  
السرقة شخصان على الأقل، ويكون بينهما تفاهم سابق على ارتكاب الجريمة. (١)  
لذلك يفترض الظرف المشدد وحدة الجريمة. أما إذا تعددت جرائم السرقة بقدر عدد  
الجناة، كما لو هجم عدد من الأشخاص فى وقت واحد على محل تجارى لسرقته  
دون أن يكون بينهم تفاهم على ذلك، فلا يتحقق الظرف المشدد.

ولكن هل يشترط أن يكون يشجع الأشخاص الذين ارتكبوا سرقة واحدة  
فأكثرين بأهلانهم؟ أم يمكن أن يكون لهم دافعاً أصلاً لاعتدائهم معه فى ارتكاب

(١) نص ٢٨ غير أن المادة ٣١٧ من قانون العقوبات لسنة ١٩٥٠ رقم ٤٤، فى ٢٠٥.

الجريمة شركاء. عن طريق التحريض أو الاتفاق أو المساعدة<sup>(١)</sup>. اختلف الفقه حول هذه المسألة، ونرى أن القانون يقصد بالتعدد تعدد الأشخاص الذين يصدق على كل منهم وصف «الفاعل» في السرقة، فهو يعبر عن ذلك بأن السرقة «حصلت» من شخصين فأكثر، وهو ما يعنى أن كل واحد منهم يصح وصفه بارتكاب الجريمة مستقلاً عن غيره، وأن تعددهم هو الذى يحقق الظرف المشدد فى حق كل منهم<sup>(٢)</sup>. هذا فضلاً عن أن علة التشديد لا تتحقق إلا إذا تواجد مرتكبو الجريمة جميعاً فى مكان تنفيذها، فهذا التواجد هو الذى يرهب المجنى عليه ويقوى من شوكة السارقين ويشد من أزرهم. ويعنى ذلك أن القانون لا يشدد عقاب السرقة إلا بسبب تعدد «الفاعلين» لها، وبعد فاعلاً للسرقة كل من عهد إليه بدور رئيسى فيها يقتضى ظهوره على مسرح الجريمة وفقاً لما ذهب إليه القضاء فى تحديد مدلول الفاعل فى معنى المادة ٣٩ من قانون العقوبات.

مفاد ما تقدم أن الظرف المشدد لا يتحقق إذا كان مرتكب السرقة شخصاً واحداً، ولو وجد معه شريك أو أكثر، متى اقتصر دورهم على التحريض أو الاتفاق على ارتكابها، أو اقتصر على مساعدة الفاعل مساعدة فى الأعمال السابقة أو المعاصرة أو المتحمة دون أن يكون الشريك قد ظهر على مسرح الجريمة. فإذا كان دور الشريك قد تخطى هذه الأعمال، وقام بعمل اقتضى ظهوره على مسرح الجريمة، أعتبر فاعلاً فى السرقة وتحقق الظرف المشدد فى حقه، مثال ذلك من يقوم بتلوية سكان المنزل كى يسهل لزميله السرقة<sup>(٣)</sup>؛ أو من يحرس زميله أثناء ارتكاب السرقة<sup>(٤)</sup>؛ أو من يحمل مديّة ويتواجد مع الآخرين على مسرح الجريمة<sup>(٥)</sup>.

(١) وتشدد المادة ٢٨٧ مع قانون العقوبات الفرنسى عقاب السرقة إذا كانت قد «ارتكبت» بواسطة اثنان أو أكثر من الأشخاص " Si l'a été commis par deux ou plusieurs personnes "

(٢) تظن ٢٢ ديسمبر ١٩٤١، مجموعة القواعد، ج ٥، رقم ٣٣٧، ص ٦٠٢.

(٣) تظن ٦ يناير ١٩٤٨، مجموعة القواعد، ج ٧، رقم ٤٨٥، ص ٤٤٧.

(٤) تظن ٢٧ مارس ١٩٨٤، مجموعة التظن، السنة ٣٥، رقم ٧٥، ص ٣٤٨. وبعد فاعلاً أصلياً كذلك من يرافق زميله ويظل متواجداً بدراجه البخارية على مسرح الجريمة بينما

وليس بشرط لانتهاك ظرف تعدد الفاعلين أن يحكم على شخصين أو أكثر بالادانة من أجل السرقة، بل إن فوجب التشديد هو مجرد حصول السرقة من شخصين أو أكثر. وتطبيقاً لذلك يشدد العقاب لتعدد الفاعلين ولو لم يعرف إلا أحدهم فقط ، متى ثبت ارتكابه السرقة مع زميله الذي لم يقبض عليه لعدم معرفته أو الذي حكم به راعته لأي سبب من الأسباب (١).

## المبحث الثاني

### جنايات السرقة

نصت على جنايات السرقة الواردة من ٣١٣ إلى ٣١٦ مكرراً (ثانياً) من قانون العقوبات . كما نصت المادة ٣١٦ مكرراً (رابعاً) على جناية السرقة التي تقع أثناء الغارات الجوية. وأغلب هذه الجنايات يتطلب اجتماع ظرفين أو أكثر من الظروف التي تشدد عقاب جنحة السرقة. وقد جعل المشرع من الإكراه ظرفاً يشدد وحده عقاب السرقة فيحولها إلى جناية، كما جعل من الإكراه ظرفاً يشترك مع غيره في جعل بعض السرقات جنايات. لذلك نبدأ بدراسة جناية السرقة بإكراه ثم ندرس باقي جنايات السرقة.

## المطلب الأول

### السرقة بالإكراه

نصت على جناية السرقة بالإكراه المادة ٣١٤ من قانون العقوبات، التي تقدر أن «يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة من ارتكب سرقة بإكراه. فإذا ترك الإكراه أثر جرم

---

= قام زميله بالاعتناء على الجاني عليه وسرقة ثوبه، نقض ١٣ نوفمبر ١٩٨٤، مجموعة النقض، السنة ٢٥، رقم ١٦٨، ص ٧٦٠.  
(١) نقض ٢٩ نوفمبر ١٩٢٨، مجموعة القواعد، ج ١، رقم ٢٩، ص ٥٦.



تكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة. ويتضح من هذا النص أن التشديد يرجع إلى وسيلة ارتكاب السرقة، ونظراً لخطورة هذه الوسيلة، اعتبرها المشرع كافية بذاتها لتحويل السرقة إلى جناية. فالسرقة بالاكراه تتضمن اعتداءً على الأشخاص بالإضافة إلى كونها اعتداءً على المال؛ وهي لذلك تكشف عن شخصية إجرامية على قدر كبير من الخطورة، لأنها لا تنحصر عن المحاسن بسلامة جسم الإنسان في سبيل الاستيلاء على ماله أو مال غيره بدون وجه حق؛ هذا فضلاً عن أن الاكراه يسهل السرقة لكونه يضعف مقاومة المجنى عليه أو يعدها.

ولم يعرف المشرع الاكراه الذي يشدد عقاب السرقة، وإنما اكتفى بذكره مجرداً وتحديد أثره في التشديد إذا وقعت السرقة عن طريقه. وتتضمن دراسة الاكراه كطرف مشدد أن نحدد المقصود به ، ثم نبين متى تكون السرقة قد وقعت بطريق الاكراه ، وأخيراً نذكر عقوبة السرقة باكراه.

#### أولاً : ماهية الاكراه :

يمكن تعريف الاكراه بأنه عمل من أعمال العنف يوجه إلى الأشخاص بقصد التغلب على مقاومة تعترض تنفيذ السرقة. والاكراه الذي يشدد عقاب السرقة هو عمل من أعمال العنف المادي الذي يستهدف التغلب على مقاومة مادية يدها المجنى عليه أو غيره. لكن محكمة النقض تعرف الاكراه الذي يعتبر ظرفاً مشدداً للسرقة بأنه يشمل «كل وسيلة قسرية تقع على الأشخاص لتعطيل قوة المقاومة أو اعدامها عندهم تسهيلاً للسرقة»، فكما يصح أن يكون تعطيل مقاومة المجنى عليه بالوسائل المادية التي تقع مباشرة على جسمه، فإنه يصح أيضاً أن يكون بالتهديد باستعمال السلاح<sup>(١)</sup>. ويعنى ذلك في مفهوم محكمة النقض أن الاكراه المعنوي ، إذا اتخذ صورة التهديد باستعمال السلاح، يكفي لتشديد عقاب السرقة

(١) نقض ٢٦ نوفمبر ١٩٦٢ . مجوعة النقض، السنة ١٣ . رقم ١٨٨ . ص ٧٧٠ : ٩ أكتوبر ١٩٨٤ . مجوعة النقض، السنة ٣٥ . رقم ١٤٢ . ص ٦٥١ .

شأنه الاكراه المادى الذى يقع على الاشخاص مباشرة، وهو ما يقتضى أن نبين الصورة الاساسية للاكراه، ثم نتناقش مدى صحة اعتبار التهديد باستعمال السلاح كافياً لتوافر ظرف الاكراه.

#### أ - ضرورة وقوع الاكراه على الانسان :

لا تعتبر أعمال العنف المادى ظرفاً مشدداً لعقاب السرقة إلا إذا وقعت على شخص الانسان، سواء كان هو المجنى عليه فى السرقة أو شخصاً غيره حاول مقاومة تنفيذ السرقة<sup>(١)</sup>. ويتفق تطلب وقوع الاكراه على انسان مع علة تشديد العقاب إذا توافر ظرف الاكراه، وهى الاعتداء على شخص المجنى عليه أو غيره بالاضافة إلى الاعتداء على المال.

وبمعنى تطلب وقوع الاكراه على شخص الانسان عدم كفاية أعمال العنف التى تقع على الأشياء أو الحيوانات بقصد تسهيل السرقة ليقوم بها طرف الاكراه فى السرقة. فلا يحقق الاكراه بتعطيم المصابيح لاطلام المكان، أو بكسر الدواب أو الخزانة لسرقة ما بهما، أو يقتل كلب الحراسة لاسكاته ومنعه من تنبيه صاحب المكان. ويكفى وقوع أعمال العنف على الانسان لقيام ظرف الاكراه، بصرف النظر عن درجة جسامتها، فلا يشترط أن تكون على درجة كبيرة من الجسامه أو أن تحدث اصابات معينة بجسم المجنى عليه<sup>(٢)</sup>، فيكفى مجرد الضرب الخفيف للمجنى عليه

---

(١) يستوى أن يكون هذا الشخص هو حارس المكان الذى وقعت فيه السرقة أو عاير سبيل أو أحد رجال الأمن الذى اكتشف قيام الجاني بالسرقة. وقد قضى تطبقاً لذلك بأن الشخص الذى يواجه رجال الأمن فى محل السرقة متلبساً بالجريمة فيضيم بعد مرتكباً لجريمة السرقة بالاكراه، راجع تقضى ٤ ديسمبر ١٩٤٤، مجموعة القواعد، ج ٤، رقم ٤٠٨، ص ٥٤١.

(٢) أو أن تجعل حياته فى خطر، راجع تقضى ٣ أكتوبر ١٩٢٩، مجموعة القواعد، ج ٤، رقم ٤٢٢، ص ٥٩١. وقد قضى باعتبار الاكراه متحققاً إذا كانت المجنى عليها قد تهيئت عند اختطاف خطية يدعى قواصم الجاني، ولكنه تغلب عليها بنفسها وأخذ الخبيثة وهرب، تقضى ١٠ أكتوبر ١٩٢٩، مجموعة القواعد، ج ١، رقم ٢٨٧، ص ٢٤٦.

لكن يلاحظ أنه إذا وصلت أعمال العنف إلى درجة القتل، فإن الجريمة لا تعد جنائية =

أو مجرد الامساك به حتي يتمكن الفاعل من تنفيذ السرقة<sup>(١)</sup> أو كتم فمه حتى لا يطلب النجدة<sup>(٢)</sup> أو وضع قطعة من القماش على عينيه حتى لا يرى السارق. فمطلق الاكراه يكفي لتحقيق الظروف المشددة، بدليل أن الشرع اعتبر الاكراه الذي يترك أثر جروح ، وهو ما يفترض أن أعمال العنف كانت على درجة عالية من الجسامه، موجبا لمزيد من تشديد العقاب. ويختص قاضي الموضوع بتحديد مدى كفاية أعمال العنف التي صدرت عن المتهم لتحقيق ظرف الاكراه.

ب - وجوب أن يكون الاكراه ماديا :

يجب أن يمثل الاكراه في عمل من أعمال العنف المادي الذي يقع على جسم الانسان. ومعنى ذلك عدم كفاية الاكراه المعنوي في أي صورة من صوره لقيام الظروف المشددة ، ولو اتخذ صورة التهديد باستعمال السلاح. ومع ذلك فقد استقرت محكمة النقض على اعتبار ظرف الاكراه متعلقا بالتهديد باستعمال السلاح دون غيره من صور التهديد الأخرى. ويتضمن ذلك أن نعرض لموقف محكمة النقض ثم لرأينا في الموضوع.

١- موقف محكمة النقض المصرية :

تعتبر محكمة النقض أن التهديد باستعمال السلاح يأخذ حكم الاكراه المادي، فيقوم به ظرف الاكراه الذي نصت عليه المادة ٣١٤ من قانون العقوبات. وتستند

---

سرقه باكراد، وإنما جناية قتل مرتبط بجحمة سرقة وعقاب عليها طبعاً لما نصت عليه المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات- وذلك لأنه لا تجوز مسائلة الجاني عن الفعل الواحد مرتين، الأولي بوصفه جريمة قتل والثانية بوصفه ظرفاً يشدد عقاب السرقة. وتطبيقاً لذلك فلا اعتداد بفعل القتل إلا بالنسبة لجريمة القتل ذات العقوبة الأشد، أما بالنسبة للسرقة فلا ينظر إلى فعل القتل بصدها وإنما تعد سرقة مجردة عن الظروف المشددة، وقد سبق لنا الإشارة إلى هذا الفرض عند دراسة الظروف المشددة لعقاب القتل الصده، راجع ما تقدم ص ٥٢٦ وما بعدها.

(١) تنض ١٣ ديسمبر ١٩٣٧، مجموعة القواعد، ج ٤ ، رقم ١٢١، ص ١٠٩.

(٢) تنض ٨ مايو ١٩٢٧ ، مجموعة النقض، السنة ٢٨، رقم ١١٦، ص ٥٤٧.

محكمة النقض في ذلك إلى عدة أسانيد. فمن ناحية، ترى المحكمة أن القانون ذكر لفظ الاكراه مطلقاً في نص المادة ٣١٤ ولم يحدد نوعه، وهو ما يسمع بتفسيره على أنه وكل وسيلة قسرية تستعمل لفل يد المجنى عليه عن المقاومة والحيلولة بينه وبين منع الجاني عن مقارفة جريمته<sup>(١)</sup>. ومن ناحية أخرى تلعب المحكمة إلى أن القانون قد نص على الاكراه والتهديد باستعمال السلاح في المادتين ٣١٣، ٣١٥ من قانون العقوبات، ولم يقصد من هذا النص التفريق بينهما في الحكم، وإنما قصد التسوية بينهما بما لا محل معه للقول بأن الاكراه لا يكون إلا بالاعتناء المادي، وبأنه لا يكون من التهديد باستعمال السلاح، لأن هذا التهديد لا يقل تأثيره عن الاعتناء المادي، وتتضمن التسوية بينهما في المادتين المذكورتين اقرار تلك التسوية كذلك في المادة ٣١٤ من قانون العقوبات حتى يكون للاكراه ذات الملول في جميع نصوص القانون<sup>(٢)</sup>. ومن ناحية أخيرة، تستند محكمة النقض في التسوية بين الاكراه المادي والتهديد باستعمال السلاح إلى أن عدة تشديد العقوبة متوفرة بالتقارب ذاته في الحالتين، لأن التهديد باستعمال السلاح «يضعف مقاومة المجنى عليه ويسهل السرقة»<sup>(٣)</sup>.

## ٢- تقرير مؤلف محكمة النقض :

الأسانيد التي أقامت عليها محكمة النقض التسوية في الحكم بين الاكراه المادي

- 
- (١) نقض ١١ فبراير ١٩٣٥، مجموعة القواعد، ج ٣، رقم ٣٢٠، ص ٤٢٢؛ ٢٦ نوفمبر ١٩٦٢، السابق الإشارة إليه؛ ٢٨ فبراير ١٩٨٤، مجموعة النقض، السنة ٣٥، رقم ٤٢، ص ٢٠٥؛ ٩ أكتوبر ١٩٨٤، رقم ١٤٢، ص ١١٥٩؛ ٦ فبراير ١٩٨٥، السنة ٣٦، رقم ٣٤، ص ٢١٤؛ ٢٢ أكتوبر ١٩٨٥، رقم ١١٦، ص ٩١٨.
- (٢) نقض ٢ يناير ١٩٣٠، مجموعة القواعد، ج ١، رقم ٣٦٥، ص ٤١٥؛ ٢٤ مايو ١٩٤٣، مجموعة القواعد، ج ١، رقم ١٩٧، ص ٢٧٠.
- (٣) نقض ٢ يناير ١٩٣٠، ٢٤ مايو ١٩٤٣، مشار إليهما في الهامش السابق، وفي الحكم الثاني قررت المحكمة أن التهديد باستعمال السلاح «لا يقل تأثيره عن تأثير الاعتناء المادي، وعدة تشديد العقوبة متوفرة فيه كما هي متوفرة في الاعتناء المادي»؛ نقض ٢٨ أكتوبر ١٩٥٢، مجموعة النقض، السنة ٤، رقم ٢٠، ص ٤٧.

والتهديد باستعمال السلاح، من حيث كفاية أى منهما لتحقيق طرف الاكراه الذي يشدد عقاب السرقة طبقاً لنص المادة ٣١٤ من قانون العقوبات، لا تؤدي إلى ما انتهت إليه المحكمة في هذا الخصوص، بل إن هذه الأسانيد ذاتها يمكن أن تؤسس عليها ونقض التسوية بين الاكراه المادى والتهديد باستعمال السلاح. ففى رأينا أن المشرع فى المادة ٣١٤ من قانون العقوبات عتبا نص على طرف الاكراه لم يمكن يقصد منه سوى الاكراه المادى الذى يتطلب أعمال عنف مادية على شخص الانسان. ونستند فى القول بذلك إلى الاعتبارات التالية :

**الأول .** أنه إذا سلمنا جدلاً بأن لفظ «الاكراه» قد ورد مطلقاً فى نص المادة ٣١٤، فمعنى ذلك وجوب التسليم منطقياً بأن كافة صور الاكراه المعنوى تدخل تحت مدلول الاكراه الذى ورد فى هذا النص وتكفى لتشديد عقاب السرقة وفقاً للمادة ٣١٤؛ بيد أن هذه النتيجة مرفوضة باجماع الفقه والقضاء. وتدل بعض النصوص الواردة فى باب السرقة على أن قصد المشرع لم يتصرف إليها عند وضعه للمادة ٣١٤، وإلا لما كانت هناك حاجة لوضع مثل هذه النصوص . من هذه النصوص المادة ٣٢٥ من قانون العقوبات التى تسوى بين الاكراه المادى والمعنوى وتعاقب على اغتصاب المستندات «بالقوة أو التهديد»؛ ومنها المادة ٣٢٦ من قانون العقوبات التى تعاقب على سرقة النقود «بالتهديد»<sup>(١)</sup> وإذا خلصنا إلى أن الاكراه المعنوى لا يكفى لقيام الظرف المشدد . فلا يسوغ فى المنطق القانونى إظهار إحدى صورده بحكم يميزها عن غيرها من الصور.

**الثانى .** أن لفظ «الأكراه» لم يرد مطلقاً فى نص المادة ٣١٤ من قانون العقوبات إلا إذا سلمنا بتجويزه هذا النص إلى نصين مستقلين . ذلك أن المشرع يشدد فى النص ذاته العقاب إذا كان الاكراه قد يتسبب أثر جروح، ولا يتصور أن

---

(١) فإذا كان لفظ الاكراه الواردة فى المادة ٣١٤ يشمل الاكراه المادى والاكراه المعنوى على السواء، لما كانت هناك حاجة إلى وضع طين النصيب.

يترك الاكراه أثر جروح إلا إذا كان إكراهاً مادياً، وهو ما يفيد أن الاكراه الذي يعنيه المشرع ويحدد حكمه في نفس النص، سواء ترك أثر جروح أو لم يترك، هو الاكراه الذي يتمثل في أعمال عنف مادي تقع على الأشخاص، وهو ليس سوى الاكراه المادي.

**المخالفة،** أن التسوية بين الاكراه والتهديد باستعمال السلاح كطرفين مشددين في نص المادتين ٣١٣، ٣١٥ من قانون العقوبات، لا تفيد سوى التسوية بينهما في الحكم فيما يتعلق بالسروقات التي ينطبق عليها نص من هذين النصين، ولا تدل بحال من الأحوال على أن القانون يقصد من التسوية بينهما في هذا المجال أن يكون حكمهما واحداً في نص لم يرد فيه أصلاً تعبير التهديد باستعمال السلاح. بل إن عدم النص على التهديد باستعمال السلاح في المادة ٣١٤، مع النص عليه في المادتين ٣١٣، ٣١٥، يفيد مفهوم المخالفة أن الاكراه الذي يعنيه المشرع إذا ورد منفرداً لا يشمل قطعاً صورة التهديد باستعمال السلاح، وأن عدم ذكر تعبير التهديد باستعمال السلاح في نص مع الحرص على ذكره في غيره لا يصح أن يفسر إلا على أن المشرع لم يقصد التسوية بين الاكراه والتهديد باستعمال السلاح في قيام الطرف المشدد بأى منهما. كذلك فإن النص على التهديد باستعمال السلاح بالاضافة إلى الاكراه في المادتين ٣١٣، ٣١٥ لا يعني أكثر من أن المشرع يفرق بين هذين الأمرين، لأنه لو كان الاكراه يشمل التهديد باستعمال السلاح، لما كانت هناك حاجة لاضافة التعبير الثاني إلى التعبير الأول<sup>(١)</sup>، وأن هذه الاضافة ليس لها من مدلول سوى أن الاكراه غير التهديد باستعمال السلاح في مفهوم القانون، وأن ذكر الاكراه وحده لا يصح أن يفسر بأنه يشمل التهديد كما تلعب إليه محكمة النقض

(١) ولا ينفي هذا الاعتبار إدعاء أن النص على التهديد باستعمال السلاح جاء ليؤكد معنى الاكراه، لأن المشرع يحكم عن الاكراه وأثر التهديد باستعمال السلاح، وهو ما يعنى المخالفة بين التعبيرين. كما لا يجهل القول بأن تعبير التهديد باستعمال السلاح كان من قبيل التزيد في النص، لأن المشرع يقصد به مدلولاً محدداً لا يحلله تعبير الاكراه إذا جاء مطلقاً، ولو كان الاكراه يشمل قطعاً لاكتفى المشرع بذكره في كل النصوص توجيهاً للمدلول والحكم، لكنه ذكر الاكراه في نص، وفي نصوص أخرى ذكر الأمرين معاً ليعضف إلى الإكراه الذي اكتفى بذكره في المادة ٣١٤ ع مالمس منه.

بحجة توحيد مدلول الاكراه في جميع نصوص القانون.

الاراجح ، أن علة التشديد قد تبرز التسمية التي ذهبت إليها محكمة النقض بين الاكراه والتهديد باستعمال السلاح كطرفين يشددان عقاب السرقة المنصوص عليها في المادة ٣١٤ من قانون العقوبات، فالتهديد باستعمال السلاح يضغط مقاومة المجنى عليه ويسهل السرقة بالقدرة ذاتة التي يحققه الاكراه للمادى. ونحن لا ننكر هذا التبرير الذي يحقق مصلحة عملية واضحة لا سبيل إلى إنكارها، ولكننا نأخذ عليه من ناحية أنه لا يمكن لأن علة التشديد ليست اضعاك المقاومة وتسهيل السرقة فحسب، لكنها كذلك الاعتراف الذي يحققه الاكراه على جسم المجنى عليه، وهو مالا يتوافر في حالة التهديد<sup>(١)</sup>؛ ومن ناحية أخرى تلقى المبادئ العامة عقبة دون قبول هذا التفسير الواسع لنص التجريم وإضافة مالم يرد فيه صراحة من الظروف المشددة، وتفسير الاكراه الوارد في نص معين على أنه يشمل التهديد باستعمال السلاح، بحجة أن التهديد ورد في نصوص أخرى مع الاكراه، بعد من قبيل التفسير بطريق القياس<sup>(٢)</sup> ، وهو في مجال التأنيم محظور ولو دعت إليه الحاجة العملية الملحة مالم يقره المشرع صراحة بتعديل صياغة نص المادة ٣١٤ من قانون العقوبات.

خلاصة ما تقدم أن «الاكراه» الوارد في نص المادة ٣١٤ من قانون العقوبات يقتصر على الاكراه المادى الذى يوجه إلى جسم الانسان. أما الاكراه للمعنى فلا يمكن لتقيام الظروف المشددة، سواء اتخذ صورة التهديد بالابلاء أيا كان نوعه<sup>(٣)</sup> أو

(١) قد يقال أن التهديد يؤثر على السلامة النفسية للمجنى عليه أو لغيره ، لكن هذا الاعتبار غير ملحوظ في هذا الخصوص، وإنما محل الاعتبار هو للسلامة جسم للمجنى عليه.  
(٢) يؤكد ذلك أن بعض القوانين الأجنبية قد ذكرت صراحة التهديد بالإضافة إلى الاكراه للمادى.  
من هذه القوانين قانون العقوبات البلجيكي لسنة ١٨٦٧ في المادة ٤٦٨ التى تنص على  
"la violence ou de menaces" أو التهديد "a l'aide de la violence ou de menaces".  
Voi Commis

(٣) كما لو هدد السارق المجنى عليه باختطاف ابنه إن لم يتمكن من إتمام السرقة، أو هدد المجنى عليها باغتصابها أو هتك عرضها إن وثقت في طريقه، أو هدد بالقتل - أسير معينة -

التهديد باستعمال السلاح لقهر مقاومة المجنى عليه أو منعه من ابداء أى مقاومة.

وأمثلة الاكراه المادى الذى يشدد عقاب السرقة عديدة، منها امساك الجانى يده المجنى عليه وثنيها عنرة وانتزاع الساعة كرها من يده رغم مقاومته مما ترتب عليه جرح يده<sup>(١)</sup>؛ وامساك أحد المتهمين بذراع المجنى عليه مع الضغط عليه ثم اشهار مدية حتى تمكن الأول من وضع يده فى جيبه وسرقة نقوده<sup>(٢)</sup>. ويتحقق الاكراه من باب أولى إذا طعن المتهم المجنى عليه بمطواة لتعطيل مقاومته وليتمكن من الفرار بالقطن المسروق<sup>(٣)</sup>، أو نزع السارق قوطاً من أذن امرأة بقرة أدت إلى قطع أذنها أو صفعها على وجهها ولوى ذراعها كى تسلم حليها<sup>(٤)</sup>. ولا يلزم أن تكون أعمال العنف المكونة للاكراه قد أرتكبت من السارق باستعمال أعضاء جسمه ، بل قد يستعمل لذلك آلة أو أداة أو يسخر حيواناً مدبراً للقيام بذلك<sup>(٥)</sup>.

ولا يتحقق الاكراه المادى بالاستيلاء على مال المجنى عليه أثناء نومه، لأن السارق لم يصدر عنه أفعال عنف تعدم مقاومة المجنى عليه. كما لا يعد اكراها وقوف أحد الجناة بجوار المجنى عليه النائم لتعطيل مقاومته إذا ما استيقظ أثناء تنهله السرقة. ولا يعد سرقة باكراه اختطاف المال المسروق من المجنى عليه والهروب به قبل أن يتمكن من المقاومة إذا لم يترتب على اختطاف المال أى مساس بسلامة جسمه.

### ثانياً : معاصرة الاكراه للسرقة :

يستفاد هذا العنصر من عبارة نص المادة ٣١٤ من قانون العقوبات الذى يشدد

---

كما يخدش الشرف أو الاعتبار مهما كانت درجة فحشها ومبلغ خفشتها للشرف أو الاعتبار.

(١) تلقى ٢٢ أكتوبر ١٩٥١ ، مجموعة النقض، السنة ٣، رقم ٣٧، ص ٩١.

(٢) تلقى ١٣ ديسمبر ١٩٣٧، مجموعة القواعد، ج٢، رقم ١٢١، ص ١٠٩.

(٣) تلقى ٣ مارس ١٩٥٨، مجموعة النقض، السنة ٩، رقم ٦٢، ص ٢١٧.

(٤) تلقى ٢٩ نوفمبر ١٩٦٢، مجموعة النقض، السنة ١٣، رقم ١٨٨، ص ٧٧٠.

(٥) تلقى ٤ ديسمبر ١٩٤٤، مجموعة القواعد، ج٦، رقم ٤٠٨، ص ٥٤١.



العقاب على «من ارتكب سرقة بالإكراه»<sup>(١)</sup>، وهو ما يعنى أن الإكراه كان وسيلة لارتكاب السرقة، سواء قصد منه تسهيلها، كمن يضرب للمجنى عليه الذى يعترضه حتى يبدأ فى تنفيذ السرقة أو يستمر فى تنفيذها، أو قصد منه إقامتها، كمن يدفع المجنى عليه الذى حاول أخذ المسرقات منه كي يتمكن من الإفلات بها. وارتكاب الإكراه بقصد السرقة يعنى أن استعمال العنف بقصد تحقيق غرضاً آخر غير السرقة ينفى الصلة بين الإكراه والسرقة، ومن ثم لا يصلح الإكراه ظرفاً مشدداً لعقاب السرقة. مثال ذلك أن يتشاجر شخص مع آخر ثم يطرأ له قصد سرقة إيمعانا فى الانتقام منه، أو أن يقتصب الجانى امرأة ثم يسرق مصوغاتها، أو أن يضرب السارق المجنى عليه الذى قاجاه وحاول التلبس عليه حتى يتمكن من الفرار بنفسه بعد أن تخلى عن المال المسروق.

والمعاصرة بين الإكراه والسرقة تتحقق إذا حدثت أعمال العنف فى أى لحظة منذ الشروع فى السرقة حتى تمام تنفيذها. ويعنى ذلك أن العنف الذى يقع أثناء التلبس بالأعمال التحضيرية السابقة على البدء فى التنفيذ لا يصلح لتحقيق الظرف المشدد. وكذلك العنف الذى يقع بعد تمام السرقة لا يمكن اعتباره وسيلة لها، لأنه قد جاء تالياً لوجودها من الناحية القانونية، والوسيلة لا يتصور متطفاً لحقتها بعد حدوث الغاية. والسرقة لا تتم بمجرد وضع الجانى يده على المال المراد سرقته، وإنما تتم بخروج المال من حيازة صاحبه إلى حيازة الجانى بحيث يتمكن وحده من السيطرة عليه ونقله من المكان الذى وضعه فيه صاحبه، ولو لم يكن السارق قد وصل بالمال المسروق إلى المكان الذى يريد أن يخفيه فيه.<sup>(٢)</sup> لذلك يتحدث الوقت

(١) ويشير نص المادة ٢٨٢ من قانون العقوبات الفرنسى إلى السرقة بالإكراه

"Vol Commis ou tenté avec violence"

كما تشير إلى السرقة بواسطة الإكراه أو التهديد المادة ٤٦٨ من قانون العقوبات البلجيكي.

"Vol à l'aide de violences ou de menaces"

(٢) وهذا هو ما أكدته محكمة النقض بقرائها وإن السرقة لا تتم إلا بالاستيلاء على الشيء.

الذى تكون فيه أعمال العنف محقة لظرف الاكراه فى جريمة السرقة، بأنه من الفترة التي يبدأ فيها الجانى تنفيذ السرقة وحتى لحظة خروجه من مكان السرقة حاملاً المسروقات؛ فالاكراه الذى يقصد منه تمكين السارق من الفرار بالمسروقات يعد معاصراً للسرقة؛ أما الاكراه الذى يقع بعد ذلك فإنه يعد لاحقاً على تمامها.

ولا يخرج المعيار الذى استقرت عليه محكمة النقض لتحديد معنى معاصرة الاكراه للسرقة عن المعنى المتقدم. ففى أحكامها الأولى قررت أن الاكراه يكون معاصراً للسرقة إذا حدث وهى لم تزل فى حالة التلبس؛ أما إذا صدر بعد انقضاء هذه الحالة فلا يقوم به الظرف المشدد، باعتباره قد جاء لاحقاً على تمامها<sup>(١)</sup>. وقد انتقد بعض الفقه الربط بين الاكراه وحالة التلبس بالسرقة، وذهب إلى أن العنف الذى يرتكب أثناء تنفيذ الجريمة لتسهيلها يعد اكراها لا يسبب وجود حالة التلبس ولكن لمعاصرته للسرقة بغرض اتمامها. أما أعمال العنف اللاحقة على تمام الجريمة، ولو كانت فى أثناء التلبس بها، فلا تعتبر ظرفاً مشدداً للسرقة<sup>(٢)</sup>. ولعل ما أثاره لفظ «التلبس» من نقد هو السلى دعا محكمة النقض فى أحكام أخرى إلى تفاديه

---

= المسروق استعلاء تاماً يخرجُه عن حيازة صاحبه ويجعله فى قبضة السارق ويحت تصرفه»،  
نقض ١١ مايو ١٩٤٢، مجموعة القواعد، ج ٥، رقم ٤٠٦، ص ١٥ أكتوبر ١٩٧٨، مجموعة النقض، السنة ٢٩، رقم ١٢٤، ص ٦٨٤.

(١) نقض ١٨ أبريل ١٩٣٨، مجموعة القواعد، ج ٤، رقم ٢٠٥، ص ٢١٨ أول فبراير ١٩٤٣، ج ٦، رقم ٩٦، ص ١٣١.

(٢) فالتلبس قد لا يكون حقيقياً وإنما اعتبارياً يمتد إلى ما بعد تمام الجريمة بنقرة، ولا يسلم أحد بأن الاكراه الذى يقع فى أثناء فترة التلبس الاعتبارى يمكن اعتباره ظرفاً مشدداً لعقاب السرقة، لأن معنى ذلك القول بإمكان الاعتداد بالاكراه الذى قد يأتى لاحقاً على اتمام السرقة، يمكن السارق من ممارسة السلطات وحده على الشئ المسروق. راجع فى تعريف التلبس بالجريمة المادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية. والواقع أنه لا توجد ضرورة للربط بين الاكراه وحالة التلبس، لأن التلبس يحدد لاعتبارات إجرائية ولغرض آثار إجرائية معينة لا صلة لها بظرف الاكراه فى السرقة، ولأن تحديد معنى المعاصرة بين الاكراه والسرقة لا يقتضى أكثر من تحديد لحظة تمام السرقة على وجه الدقة.

والاكتفاء بأن يكون الاكراه قد صدر «عقب السرقة مباشرة»<sup>(١)</sup>. وعلى هذا النحو قررت أن الاكراه يعتبر ظرفاً مشدداً للسرقة وإذا حصل بقصد الاستماتة به على السرقة أو النجاة بالشئ المسروق عقب وقوع الجريمة. أما إذا حصل بقصد فرار السارق والنجاة بنفسه بعد ترك الشئ المسروق فلا يعتبر ظرفاً مشدداً بل هو إما يكون جريمة قائمة بذاتها يعاقب عليها بما يقضى به القانون»<sup>(٢)</sup>.

نخلص مما تقدم إلى أن العنف الذى يصلح لتكوين ظرف الاكراه فى السرقة هو العنف السابق أو المصاحب للحظة قيام السرقة، أما العنف اللاحق على تمامها فلا يجعلها مرتكبة «هاكراه». وتمام السرقة يعنى تمام استحواذ المتهم على الشئ المسروق والاستئثار به، فإن لم يتيسر له ذلك إلا باتيان أفعال عنف، كانت هذه الأفعال محقة لظرف الاكراه فى السرقة.<sup>(٣)</sup> ولذلك فأنفعال الاكراه المرتكبة والمتهم لا يزال فى مسكن المجنى عليه تعد معاصرة للسرقة، لأن بقاء السارق فى مسكن المجنى عليه يعنى أنه لم يستحوذ بعد على المال المسروق، بل إنه يكون هو والمال فى حوزة المجنى عليه، وتكون السرقة لم تتم بعد مالم يكن قد ألقى بالمسروقات خارج المنزل لزميل له كان ينتظره. ولا تعتبر السرقة تامة حين يتتبع المجنى عليه السارق محاولة منه للإمساك به أو لاسترداد ماله إلا حين يكف المجنى عليه عن تلك المتابعة، ومن ثم تعد أعمال العنف المرتكبة أثناء متابعة المجنى عليه للسارق معاصرة للسرقة ومحقة لظرف الاكراه فيها. أما أعمال العنف التى تقع من المتهم بعد التخلّى عن المال المسروق بقصد الفرار بنفسه فحسب ومنع المجنى عليه من

(١) نقض ١٧ فبراير ١٩٥٨، مجموعة النقض، السنة ٩، رقم ٥٠، ص ١٧٧، وقد جاء فيه أنه لا يشترط فى الاعتناء الذى تتوالى به جريمة السرقة باكراه أن يكون سابقاً أو مقارناً لفعل الاختلاس بل إنه يكفى أن يكون كذلك ولو أعقب فعل الاختلاس متى كان قد تلاه مباشرة وكان الغرض منه النجاة بالشئ المختلس. وراجع ٦ فبراير ١٩٨٥، مجموعة النقض، السنة ٣٦، رقم ٣٤، ص ٢١٤ : ٢٢ أكتوبر ١٩٨٥، رقم ١١٦، ص ٩١٨.

(٢) نقض ٢٧ ديسمبر ١٩٢٩، مجموعة التواعد، ج ٦، رقم ١٨٧، ص ٢٢٢.

(٣) نقض أول فبراير ١٩٤٢، مجموعة التواعد، ج ٦، رقم ٩١، ص ١٢٩.

الامساك به، فإنها لا تعد اكراها معاصراً للسرقة لوقوعها بعد تمامها<sup>(١)</sup>، وإنما يمكن العقاب عليها باعتبارها جرائم قائمة بذاتها ومستقلة عن جريمة السرقة.

### ثالثاً : عقوبة السرقة باكراه :

إذا توافر طرف الاكراه، كانت السرقة جنائية. وقد حدد المشرع أثر الاكراه في تشديد العقاب تبعاً لما إذا كان قد ترك أثر جروح أو لم يتركه. فإذا لم يترك الاكراه أثر جروح، كانت عقوبة السرقة المرتكبة به هي الاشغال الشاقة المؤقتة. أما إذا ترك الاكراه أثر جروح<sup>(٢)</sup>، وهو ما يعني أنه كان على درجة عالية من الخطورة، فقد جعل المشرع العقوبة هي الاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة. ويلاحظ ماسبق أن ذكرناه من أنه إذا بلغ الاكراه درجة القتل، فالواقعة لا تعد سرقة باكراه، وإنما جنابة قتل مرتبط بجنحة سرقة، وعقاب عليها طبقاً للمادة ٢٣٤ من قانون العقوبات بالاعدام أو بالاشغال الشاقة المؤبدة.

والاكراه طرف عني يتصل بماديات الجريمة، ولذلك يسرى على جميع المساهمين في السرقة من فاعلين وشركاء، فيشدد عقابهم جميعاً ولو وقع من أحدهم فقط<sup>(٣)</sup>، وهو يشدد عقاب جميع المساهمين في السرقة ولو لم يعلم به بعضهم أو كان قد اعترض عليه<sup>(٤)</sup>. وعقاب على الشروع في السرقة باكراه طبقاً لنص المادة

---

(١) وقد اعتبرها قانون العقوبات البلجيكي كذلك بالنص الصريح، فقررت المادة ٤٦٩ من قانون ١٨٦٧ أنه يأخذ حكم السرقة بالاكراه وحالة مفاجأة السارق مثلياً إذا ارتكب خطأ أو مارس تهديداً، سواء للاحتفاظ بالسرقات أو ليضمن لنفسه الهرب.

(٢) في تشديد معنى الجرح، راجع ما تقدم ص ٦٠٨. وتطلب أن يترك الاكراه أثر جروح يعني أن الضرب مهما بلغت شدته لا يكفي لأعمال التشديد المتوقف على حدوث الجرح. ورغم أن النص يتطلب أن يحدث الاكراه أثر «جروح»، فإنه لا يؤخذ بظاهر النص، وإنما يكفي بأن يكون الاكراه قد أحدث جرحاً واحداً فقط لأعمال التشديد.

(٣) تلغى ١٢ أبريل ١٩٤٩، مجموعة القواعد، ح ٧، رقم ٨٧١، ص ٨٣٢، تلغى ١٢ يونيو ١٩٨٥، مجموعة النقض، السنة ٣٦، رقم ١٣٧، ص ٧٧٢.

(٤) تلغى ١٨ مارس ١٩٧٤، مجموعة النقض، السنة ٢٥، رقم ٦٨، ص ٣١١، ٢٨ أبريل ١٩٨٤، السنة ٣٥، رقم ٤٢، ص ١٢٠٥، أكتوبر ١٩٨٦، السنة ٣٧، رقم ١٢٣١، ص ٦٤٤.

ولما كان الاكراه ظرفاً يستوجب تشديد عقوبة السرقة، كان من اللازم أن يبين حكم الادانة عن السرقة باكراه حدوث الاكراه، ويكفى في هذا الصدد أن يكون سرده للوقائع كاشفاً يوضح عن حدوث الاكراه. ومعنى ذلك أنه لا يلزم التحدث عن ظرف الاكراه استقلالاً أو ذكره بلفظه صراحة في الحكم<sup>(١)</sup>. وإذا نازع المتهم في وجود الاكراه، تمين على محكمة الموضوع أن تدلل على وجوده وتودعه من الأستاذ ما يدل صراحة على تواتره، وإلا كان حكمها قاصراً. كما يلزم أن يبين حكم الادانة تواتر الصلة بين الاعتداء على المجنى عليه وفعل السرقة، إذ بدون هذه الصلة لا يقوم الظرف المشدد<sup>(٢)</sup>. وإذا ترك الاكراه أثر جرح بالمجنى عليه، وجب بيانها باعتبارها ترتب درجة أعلى من التشديد.

## المطلب الثاني

### السرقة في الطرق العامة أو إحدى وسائل النقل

نصت على هذه الجناية المادة ٣١٥ من قانون العقوبات، التي تقر أن دهاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة على السرقات التي ترتكب في الطرق العامة سواء كانت داخل المدن أو القرى أو خارجها أو في إحدى وسائل النقل البرية أو المائية أو الجوية في الأحوال الآتية :

(أولاً) إذا وقعت السرقة من شخصين فأكثر وكان احدهم على الأقل حاملاً

(١) نقض ٤ ديسمبر ١٩٤٤، مجموعة القواعد، ج ٦، رقم ٤١٥، ص ١٥٤٩ ٧ نوفمبر

١٩٥١، مجموعة النقض، السنة ٢، رقم ٥٦، ص ١٣٩ : ١٦ أكتوبر ١٩٦١، السنة ١٢،

رقم ١٥٦، ص ١٨٠٧ ٩ مايو ١٩٨٢، السنة ٢٣، رقم ١١٣، ص ٢٨١٥٦١ أبريل ١٩٨٤،

السنة ٣٥، رقم ٤٢، ص ٤٢٠٥ ٥ أكتوبر ١٩٨٦، السنة ٣٧، رقم ١٣١، ص ٦٩٥.

(٢) نقض ٢١ ديسمبر ١٩٤٨، مجموعة القواعد، ج ٢٧ رقم ٧٣٩ ص ٦٩٩.

سلاحاً ظاهراً أو مخبأً.

(ثانياً) إذا وقعت السرقة من شخصين فأكثر بطريق الاكراه.

(ثالثاً) إذا وقعت السرقة ولو من شخص واحد يحمل سلاحاً وكان ذلك ليلاً أو بطريق الاكراه أو التهديد باستعمال السلاح.

يتضح من النص السابق أن التشديد يرجع إلى مكان ارتكاب السرقة ووسيلة ارتكابها . وقد قدر المشرع أن استعمال وسائل خطيرة لارتكاب السرقة في الأماكن التي ذكرها يسهل جريمة السرقة، ويهز ثقة الأفراد في الطرق العامة ووسائل المواصلات، فتتمطل مصالحهم وتضار المصلحة العامة من جراء ذلك.

وقد حددنا فيما سبق المقصود بوسيلة النقل، وبالظروف التي ذكرها نص المادة ٣١٥ ع كوسائل لارتكاب السرقة، وهي التعدد والاكراه، والتعدد مع حمل السلاح، وحمل السلاح ليلاً أو الاكراه أو التهديد باستعمال السلاح. ولا يبقى إلا أن نحدد المقصود بالطريق العام.

الطريق العام هو ذلك طريق يباح للجمهور المرور فيه في كل وقت وبغير قيد، سواء أكانت أرضه مملوكة للحكومة أو للأفراد<sup>(١)</sup>. ومستوى أن يكون الطريق العام ممتداً خارج المدن والقرى للربط بينها أو أن يكون طريقاً يمتد داخل المدن أو القرى لكي يربط بين أحيائها المختلفة، وقد سوى المشرع بين هذه النوعين من الطرق بتعديل المادة ٣١٥ من قانون العقوبات في سنة ١٩٧٠<sup>(٢)</sup>. فيدخل في معنى

---

(١) تنص ١٤ ديسمبر ١٩٣١، مجموعة القواعد، ج ٧، رقم ٣٠٢، ص ٣٧٠؛ ٦ فبراير ١٩٨٥، مجموعة التنض، السنة ٣٦، رقم ٣٤، ص ٢١٤.

(٢) لذلك يكون سديداً للحكم الذي يثبت حصول السرقة في مكان يقع بالطريق العام وهو شارع السودان ببنية إمامية . لأن الطرق العامة داخل المدن معدودة من الطرق العامة في حكم المادة ٣١٥ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٠ المنطبقة على واقعة الدعوى تنص ١٤ أبريل ١٩٨٣، مجموعة التنض، السنة ٣٤، رقم ١٠٧، ص ٥٣٧؛ ٢٩ مايو ١٩٨٥، السنة ٣٦، رقم ١٢٧، ص ٧٢٤.

الطرق العامة الطرق الزراعية والصحراوية التي تربط بين المدن، والطرق التي تربط القرى بالمدن، أو تربط القرى بعضها ببعض، وجسور الترع المخصصة المملوكة للافراد متى كان يباح المرور فيها للجميع دون تمييز<sup>(١)</sup>، وشوارع المدينة أو القرية. ولا أهمية لكون الطريق العام يمر في أرض مملوكة للحكومة أو لشخص معنوي عام أو لأحد الافراد متى كان مخصصاً للمرور فيه. ولا يقتصر مدلول الطريق العام على الطرق البرية، فمقتضى تعديل المادة ٣١٥ من قانون العقوبات بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٠، أعتبرت الاتهار والترع والقنوات في حكم الطرق العامة<sup>(٢)</sup>.

ويشترط لانتهاك الطرف المشدد على السرقات التي تقع في الطرق العامة أن تكون الاشياء المسروقة في حالة انتقال عبر الطريق العام. أما الاشياء الغائبة على الطريق مثل الاشجار، أو الاشياء الملقاة على جانب الطريق مثل أدوات الزراعة، أو الاشياء التي تسربت إلى الطريق العام مثل حيوانات ضالة به، فلا يسرى على سرقتها من الطريق العام الطرف المشدد، وهذا ما يفرضه علة التشديد وهي تأمين سهل النقل والمواصلات.

وإذا وقعت السرقة في الطرق العامة على شيء في حالة انتقال، انطبق الطرف المشدد بصرف النظر عن نوع المال المسروق أو قيمته أو كيفية ارتكاب السرقة. ولا أهمية لكون السرقة قد وقعت والمجنى عليه يسير بالاشياء المسروقة أو وقعت خلال فترة استراحته على الطريق؛ وسواء أن تقع السرقة على شيء يحمله المجنى عليه أو على متاع يرافقه في حرية أو على دابة. ولا أهمية لكون الجاني من رفقاء

---

(١) قولوع السرقة على جسر ترعة يباح المرور عليه يحقق الطرف المشدد سواء أكانت هذه التركة عمومية مملوكة جسرًا للحكومة أم كانت خصوصية ولكن المرور عليها مباح، تنقض ١٤ ديسمبر ١٩٣٦، السابق الإشارة إليه.

(٢) قبل هذا التعديل ثار خلاف في اللغة حول اعتبار الطرق الملتصقة من الطرق العامة التي إذا وقعت السرقة فيها شدد العقاب عليها؛ فذهب رأى إلى سريان التشديد على السرقات الواقعة في الطرق الملتصقة لأن لفظة «طريق» تشملها ولغوائر علة التشديد؛ وذهب رأى آخر إلى عدم سريان التشديد أخطأ بحكم لقانون الفرنسي الذي لم يرد الشارع مخالفة. وقد

السفر مع المجنى عليه منذ البداية أو من اللصوص الذين انتقضوا عليه في عرض الطريق. إذ تتوافر في الحالتين الحكمة من تشديد العقوبة على السرقات التي تقع في الطرق العمومية<sup>(١)</sup>.

وعاقب على السرقة الواقعة في الطريق العام أو في إحدى وسائل النقل إذا توافر أحد الظروف المنصوص عليها في المادة ٣١٥ ع بالاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة<sup>(٢)</sup> والظروف الواردة في النص عينه ، فيمتد تأثيرها إلى جميع المساهمين في السرقة. والسرقة في هذه الظروف جناية، ولذلك يعاقب على الشروع فيها<sup>(٣)</sup>.

### المطلب الثالث

#### السرقة ليلاً مع التعدد وحمل السلاح

نصت على هذه الجناية المادة ٣١٦ من قانون العقوبات، التي تنص أن «يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة على السرقات التي تحصل ليلاً من شخصين فأكثر يكون أحدهم على الأقل حاملاً سلاحاً ظاهراً أو مخبأً». يتضح من هذا النص أن التشديد يفترض إجماع أكثر من طرف من الظروف المشددة ، فهو يتطلب أن تكون السرقة قد ارتكبت ليلاً، من شخصين فأكثر، وأن يكون أحدهم على الأقل يحمل سلاحاً ظاهراً أو مخبأً. وقد رأينا أن كل طرف من هذه الظروف مستقلاً يشدد عقاب جنحة السرقة، وهو مايعنى خطورة السرقة التي توافر فيها أحد هذه الظروف فإذا اجتمعت هذه الظروف الثلاثة، كان ذلك دليلاً على أن السرقة قد

---

سأنتهي الخلاف بتعديل نص المادة ٣١٥ ع ليشمل التشديد السرقات المرتكبة في وسائل النقل البرية أو المائية أو الجوية.

(١) نقض ٥ أكتوبر ١٩٦٤ ، مجموعة النقض، السنة ١٥ رقم ١٠٨ ، ص ٥٥٢.

(٢) نقض ١٣ يناير ١٩٨٦ ، مجموعة النقض، السنة ٣٧ ، رقم ١٧ ، ص ٥١.

(٣) نقض ٣١ أكتوبر ١٩٨٤ ، مجموعة النقض، السنة ٣٥ ، رقم ١٥٥ ، ص ٧٠٦.



وصلت إلى درجة عالية من الخطورة، تستوجب عدها من الجنايات. لذلك اعتبر  
المشرع هذه السرقة جنابة وعاقب عليها بالاشغال الشاقة المؤقتة.

وقد سبق أن درسنا بصدد جنح السرقة المشددة الظروف الثلاثة التي يؤدي  
اجتماعها إلى اعتبار السرقة جنابة، فنحول إلى هذا الموضع منعاً للتكرار.

## المطلب الرابع

### سرقة أسلحة الجيش أو ذخيرهته

نصت على هذه الجنابة المادة ٣١٦ مكرراً من قانون العقوبات، التي تقرر أن  
«يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة على السرقات التي تقع على أسلحة الجيش أو  
ذخيرته. وتكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة إذا ارتكبت الجريمة بطريق الاكراه أو  
التهديد باستعمال السلاح أو إذا توافر فيها ظرف من الظروف المشددة المنصوص  
عليها في المادة ٣١٧».

أضيف النص السابق إلى قانون العقوبات بالقانون رقم ٤٢٤ لسنة ١٩٥٤؛ وقد  
ورده في المذكرة الإيضاحية لهذا القانون أنه «تكررت حوادث سرقات أسلحة الجيش  
وذخيرته واستهان الجناة بالعقوبات المنصوص عليها حالياً في القانون وخاصة  
عقوبات السرقة غير المقررة بظروف مشددة الأمر الذي أظهر بجملة أن تلك  
العقوبات غير رادعة مما يستلزم النظر في تشديدها». وماورده في المذكرة  
الإيضاحية تحديداً لعللة التشديد يضاف إليه أن الأسلحة والذخائر المسروقة قد  
تستعمل في أغراض إجرامية للاخلال بالأمن.

ولا يثير تطبيق هذا النص سوى تحديد المقصود بالمال محل السرقة، وهو أسلحة  
الجيش أو ذخيرهته. والأسلحة يقصد بها كله ما تخصصه القوات المسلحة، سواء كانت  
برية أو بحرية أو جوية، من أدوات أو معدات للقتال. ويدخل في ذلك الأسلحة

بجميع أنواعها وأحجامها ، فسواء في ذلك الأسلحة الفنية الحديثة أو الأسلحة التقليدية القديمة، والأسلحة النارية أو الأسلحة البيضاء؛ ولا عبرة بحجم السلاح صغيراً أو كبيراً مثل المسدسات والبنادق والمدافع والذبابات. والخبرة هي القاعدة التي تستعمل في العمليات الحربية بجميع أنواعها من كافة العبارات، سواء أكانت صامتة لأغراض التدريب أو حية لأغراض القتال؛ ويدخل في عداد الخبرة جميع أنواع الدانات والقتال الخاصة بالمدافع من كافة العبارات والمفرقات التي تستعمل في النسف والتدمير وجميع أنواع الألغام سواء الأرضية أو البحرية.

فإذا لم يكن المال المسروق سلاحاً أو ذخيرة، امتنع تطبيق الطرف المشدد، ولو كان من مهمات القوات المسلحة مثل الملابس أو الأغذية أو المستلزمات أو الوقود أو غيره من الأموال المملوكة للجيش. وينطبق الطرف المشدد سواء وقعت السرقة على السلاح أو الذخيرة في زمن الحرب أو في زمن السلم.

وإذا وقعت السرقة على سلاح الجيش أو ذخيرته، توافر الطرف المشدد وكانت السرقة جناية عقوبتها الأشغال الشاقة المؤقتة. فإذا وقعت هذه السرقة بطريق الإكراه أو التهديد باستعمال السلاح، أو توافر لها أحد الظروف المنصوص عليها في المادة ٣١٧ من قانون العقوبات، كانت العقوبة هي الأشغال الشاقة المؤبدة. ويعاقب على الشروع في هذه السرقة طبقاً للقواعد العامة.

## المطلب الخامس

### سرقة أدوات المواصلات السلوكية واللامسلوكية

#### أو الكهرباء أو المياه أو الصرف الصحي

نصت على هذه الجناية المادة ٢١٦ مكرراً (ثانياً) من قانون العقوبات، التي تقرر أن يعاقب بالسجن على السرقات التي تقع على المهمات أو الأدوات

المستعملة أو المعدة للاستعمال في مرافق المواصلات السلكية واللاسلكية أو توليد أو توصيل التيار الكهربائي أو المياه أو الصرف الصحي التي تشتملها الحكومة أو الهيئات أو المؤسسات العامة أو وحدات القطاع العام، أو المرخص في انشائها لمنفعة عامة، وذلك إذا لم يتوافر في الجريمة ظرف من الظروف المشددة المنصوص عليها في المواد من ٣١٣ إلى ٣١٦ هـ.

يتضح من النص السابق أن التشديد يرجع إلى نوع المال المسروق والغرض المخصص له . وقد أشارت المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٥٦ . الذي أضاف النص المذكور، إلى أن الناقع إلى إضافة هذا النص هو انتشار السرقات التي تقع على الأدوات المذكورة؛ بما يهدد السير المنتظم للمرافق العامة، ويعوق انتفاع الجمهور بها على الوجه المطلوب، وبذلك تزايد هذه الجرائم على علم كفاية عقوبة الجنحة للردع عنها، مما اقتضى تشديد عقابها واعتبارها جناية.

والأموال التي تقع عليها السرقة هي مهمات أو أدوات مستعملة فعلاً أو معدة للاستعمال في المرافق التي أشار إليها النص<sup>(١)</sup>. وقد أكد النص هذا المعنى صراحة، وأشارت إليه المذكرة الإيضاحية للقانون عند ما قررت أن التشديد يتحقق «سواء وقعت السرقة على أدوات مستعملة فعلاً في المواصلات وترتب عليها انقطاعها أو على أدوات أعدت للاستعمال في هذا الغرض وإن لم توضع بعد في موضع الانتفاع المقصود به وذلك لتأمين امتداد المرقن المذكور بحاجاته المذكورة دون عائق». ولا عبرة بمالك الأموال المخصصة لمرقن من المرافق المذكورة، فقد يكون هو الدولة أو شركة من شركات قطاع الأعمال العام، وقد يكون المالك أحد الأشخاص المعنوية الخاصة أو فرداً عادياً متى وجد ترخيص بانشاء المرقن تحقيقاً لمنفعة عامة. ويعنى ذلك أن

---

(١) فإذا كانت قطع الخشب المسروقة ليست من المهمات أو الأدوات المستعملة أو المعدة للاستعمال في توليد أو توصيل التيار الكهربائي، فلا تقوم جناية المادة ٣١٦ مكرراً (ثانياً)؛ تنص أول فبراير ١٩٨٤، مجموعة الفتاوى، للسنة ٢٥، رقم ٢٠، ص ٢-٣.

الظرف المشدد لا ينطبق إذا كانت الأدوات مملوكة لفرد عادي خصصها لانشاء  
صرف صهي خاص بمسكنه مثلاً.

والظرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٣١٦ مكرراً (ثانياً) يترتب على  
توافره أن تصبح السرقة جناية يعاقب عليها بالسجن، وذلك إذا لم يتوافر أي ظرف  
مشدد آخر يؤدي إلى توقيع عقوبة أشد من عقوبة السجن، أي أن تكون السرقة  
بسيطة أو مقترنة بظرف من الظروف التي تشدد عقاب السرقات المحدودة من  
الجنح. أما إذا توافر أحد الظروف المشددة المنصوص عليها في المواد من ٣١٣ إلى  
٣١٦ من قانون العقوبات، كما لو وقعت هذه السرقة باكراه مثلاً، وجب توقيع  
العقوبة التي تنص عليها أي من هذه المواد باعتبارها العقوبة الأشد.

## المطلب السادس

### السرقة أثناء الغارات الجوية

نصت على هذه الجناية المادة ٣١٦ مكرراً (رابعاً) من قانون العقوبات، التي  
تقرر أن «يعاقب بالسجن على السرقات التي تقع أثناء الغارات الجوية. وتكون  
العقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة إذا توافر في الجريمة ظرف من الظروف المشددة  
المنصوص عليها في المادة ٣١٧. فإذا ارتكبت الجريمة بطريق الاكراه أو التهديد  
باستعمال سلاح تكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة».

يرجع هذا التشديد إلى وقت ارتكاب السرقة، وقد يضاف إلى هذا العنصر  
عناصر أخرى تقتضي المزيد من التشديد. وعلة تشديد العقاب بالنظر إلى وقت  
ارتكاب الجريمة ترجع إلى سهولة ارتكاب السرقة في ظروف الغارة الجوية، حيث  
ينشغل الناس عن أموالهم وقد يعززون منازلهم للتجاء بأنفسهم؛ هذا فضلاً عن أن  
ارتكاب السرقة في مثل هذه الظروف يتم عن خسة ونلالة، لأن الجاني لا يتدبر عن  
الاستفادة من الظروف العسيرة التي يمر بها المجتمع ليرتكب جرمه بسهولة، وهو

ما يتم عن انعدام الوازع الوطنى والاخلاقى لديه.

ويقصد بالغارة الجوية كل هجوم للعدو عن طريق الجو ، سواء حدث الهجوم على أهداف مدنية أو عسكرية. ولا يتوافر موجب التشديد إلا إذا ارتكبت السرقة فى المكان الذى أغارت عليه قوات العدو. ويتحقق الظرف المشدد إذا وقعت السرقة قبل نهاية الغارة لكنها استمرت أثناءها ، أو إذا بدأت السرقة أثناء الغارة ولو انتهت بعد انتهائها. وتحدد بداية الغارة ونهايتها ببداية الهجوم ونهايته، ولو لم توجد صفارة أمان. والغارة الجوية التى يقصدها القانون هى الغارة الحقيقية التى تقوم بها قوات العدو ومن ثم لا ينطبق الظرف المشدد على الغارات الوهمية التى تجري أثناء فترة تدريب القوات المسلحة أو للتأكد من مدى استعداد السكان للتصرف إذا ما حدثت غارة حقيقية من قوات العدو.

ويترتب على ارتكاب السرقة أثناء الغارة الجوية تشديد عقابها ليصبح السجن. وقد قرر القانون مبدأ من التشديد إذا توافر بالإضافة إلى ذلك أحد الظروف التى نصت عليها المادة ٣١٧ من قانون العقوبات، فتكون العقوبة هى الاشغال الشاقة المؤقتة. فإذا كانت السرقة المرتكبة أثناء الغارة الجوية قد حدثت بالاكراه أو بالتهديد باستعمال السلاح، كانت العقوبة هى الاشغال الشاقة المؤبدة. (١)

## المطلب السابع

### السطو على المساكن

نصت على هذه الجريمة المادة ٣١٣ من قانون العقوبات، التى تقرر أن «يعاقب بالاشغال الشاقة مؤبداً من وقعت منه سرقة مع اجتماع الشروط الخمسة الآتية :

(١) وتعتقد أن الجملة التى تكمن وراء تشديد العقاب على السرقات التى تقع أثناء الغارات الجوية، طرئاً كذلك بغير التشديد ذاته. إذا وقعت السرقة أثناء كراهة من الكراهة الطبيعية، مثل الزوال أو النقص أو التحريم. وينبغى أن هذا التشديد لا يمكن أن يقرر إلا بنص صريح، ولذلك نقرر تعديل نص المادة ٣١٦ مكرراً (ولها) من قانون العقوبات ليكون

الأول : أن تكون هذه السرقة حصلت ليلاً.

الثاني : أن تكون السرقة واقعة من شخصين فأكثر.

الثالث : أن يوجد مع السارقين أو مع واحد منهم أسلحة ظاهرة أو مخفية.

الرابع : أن يكون السارقون قد دخلوا داراً أو منزلاً أو أودة أو ملحقاتها مسكونة أو معدة للسكنى بواسطة تسور جدار أو كسر باب ونحوه أو استعمال مفاتيح مصنعة أو بواسطة التزى بزي أحد الضباط أو موظف عوامى أو بإبراز أمر مزور مدعى صدور من طرف الحكومة.

الخامس : أن يلعنوا الجناية المذكورة بطريقة الاكراه أو التهديد باستعمال أسلحتهم.

يعاقب النص السابق على السرقات التى تقوم بها العصابات المسلحة على المنازل ليلاً، وهو نوع من السرقات قليل الوقوع فى الوقت الحاضر<sup>(١)</sup> وتتضح خطورة هذه السرقات من عدد الظروف التى تطلب المشرع اجتماعها لقيامها، وكل طرف منها يكفى ببلائه لتشديد عقوبة جنحة السرقة أو لتحويلها إلى جناية. فاجتماع هذا العدد من الظروف المتنوعة يجعل السرقة على درجة عالية من الخطورة، ويبرر العقاب عليها بأشد العقوبات المقررة لجريمة السرقة.

والظروف التى تطلب المشرع اجتماعها لقيام جناية السطو على المساكن سبق لنا دراستها<sup>(٢)</sup> عنا طرف واحد هو التزى بزي أحد الضباط أو موظف عوامى أو

---

= على النحو التالى : يعاقب بالسجن على السرقات التى تقع أثناء الغارات الجوية أو الكوارث الطبيعية العامة.....».

(١) وبذلك انتشار هذه السرقات فى أى مجتمع على اختلال حالة الأمن فيه على نحو يفتقر بالخطر.

(٢) ذكر المشرع فى الفقرة الرابعة من المادة ٣١٣ مآزج للأماكن المسكونة أو المعدة للسكنى فى قوله «داراً أو منزلاً أو أودة أو ملحقاتها». لكن من المطلق عليه أن هذا البيان لم يرد على سبيل الحصر وإنما على سبيل المثال، وأن المشرع أراد به التعمير عن الأماكن المسكونة».

إبراز أمر مزور مدعى صدور من طرف الحكومة، ويعتبر هذا الطرف وسيلة غير مألوفة وغير مشروعة يتلجج بها الجناة لخناع أصحاب المكان حتى يسمحوا لهم بالدخول إليه. ويستغل الجناة في ذلك ثقة الأفراد في السلطات العامة ومن يمثلونها وواجب الطاعة الذي يلتزمون به في مراجعتها.

ويعنى التزوي بزي أحد الضباط أو زى موظف عام ارتداء الجاني زياً رسمياً أو زياً يشبه الزى الرسمي الذي يرتديه بعض موظفي الدولة ليميزهم عن غيرهم من الأفراد، مثل زى الضباط أو رجال الأمن بصفة عامة. يترتب على ذلك أن التزوي بزي موظف في جهة غير حكومية مثل شركة أو جمعية خاصة لا يورث الطرف الشديد. والفرض أن الجاني يرتدى زياً لاحق له في التزوي به، فإذا كان له الحق في ذلك فلا يتوافر الطرف الشديد إلا إذا أبرز أمراً مزوراً ادعى صدور من طرف الحكومة، فالجندى الذي يرتدى زيه الرسمي ويستعين بذلك على دخول مكان السرقة، دون أن يدعى صدور أمر من طرف الحكومة، لا يتوافر في حقه الطرف الشديد. لكن ليس يلزم أن يدعى مرتدى الزى لنفسه صفة الموظف العام، بل يكفي ارتداء الزى الذي ينطوي بلباته على ادعاء ضمنى لتلك الصفة كما لا يشترط أن يرتدى جميع الجناة الزى، وإنما يكفي أن يرتديه أحدهم فقط، إذ قد ينهم من ذلك أن الآخرين مساعدوه.

ويقوم مقام التزوي بزي حكومي وإبراز أمر مزور مدعى صدور من طرف الحكومة. ويعنى ذلك أن يقدم المتهمون أو أحدهم إلى المجنى عليه أمراً مكتوباً ينسب صدور زوراً إلى سلطة عامة لها حق الإذن بدخول الأماكن المسكونة لأغراض رسمية، مثال ذلك الإذن الصادر من النيابة العامة أو قاضي التحقيق بتفتيش منزل أو القبض على أحد القاطنين فيه. وقد تطلب القانون أن يكون الأمر مكتوباً (١).

---

طو المدة للسكنى على تحر مابته المادة ٣١٧ من قانون العقوبات بشأن هذه الأماكن (١) ويكفى أن يكون مكتوباً ولو كان ظاهر الإعلان لعدم مراعاة الاشكال التي يلزم القانون بمراجعتها في مثل هذا النوع من الأوامر، مثال ذلك أن يبرز المتهم إذا بالتفتيش غير مؤرخ

فإذا كان المتهم قد اقتصَرَ على مجرد الادعاء شفوياً بصعود الأمر، فلا يتوافر  
الظرف المشدد . ويلزم أن يكون الأمر المدعى به صادراً عن سلطة عامة، فإن كان  
منسوباً إلى جهة خاصة، فلا يتوافر الظرف المشدد. ويلزم أيضاً أن يكون الأمر  
المكتوب مزوراً، أي ينسب صعوده على غير الحقيقة إلى سلطة عامة، فإن كان  
حقيقياً يتيج دخول المكان فاستقل الجاني وجوده في المكان ، وارتكب سرقة  
فيه (١) ، فلا يتوافر الظرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٣١٣ ع لاتقاء أحد  
شروط تطبيقه.

وقد سوى القانون في جناية السطو على الساكن بين الاكراه والتهديد باستعمال  
السلاح، فاكفى بأن تكون تلك الجناية قد ارتكبت بطريق الاكراه أو بمجرد التهديد  
باستعمال السلاح. ويؤكد هذا ما سبق أن ذكرناه من أن الاكراه في مفهوم المشرع  
غير التهديد باستعمال السلاح، وأن لفظ الاكراه إذا جاء منفرداً فإنه لا يشمل  
التهديد باستعمال السلاح. ويستوي في التهديد باستعمال السلاح أن يكون السلاح  
سلاحاً بطبيعته ، أو سلاحاً عرضياً يمكن أن يخصص للاعتداء وكان حمله ولئاسية  
السروقة، أي للتهديد باستعماله إذا أبدى المجنى عليه مقاومة للجناة أثناء ارتكاب  
السروقة.

وإذا اجتمعت الظروف الخمسة التي تطلبها المادة ٣١٣ ع ، كانت عقوبة جناية  
السروقة هي الأشغال الشاقة المؤبدة. ويعاقب على الشروع فيها وفقاً للقواعد العامة.

---

سأول غير موقع عليه من الشخص الذي نسب صعوده إليه زوراً ، لأن مظهر الأمر المكتوب قد  
يدفع المجنى عليه إلى الاعتقاد في صحته لجهله بالأشكال التي يطلبها القانون في هذا  
الأمر.  
(١) أو كان الأمر صحيحاً لكن الجاني استعان به كي يسهل له دخول مكان مسكون وارتكاب  
السروقة فيه .



## المبحث الثالث

### تحريك الدعوى الجنائية الناشئة عن

### السراقات العائلية

الأصل أن تختص النيابة العامة - بوصفها ممثلة للمجتمع برفع الدعوى الجنائية عن كافة الجرائم ولا ترفع الدعوى من غيرها إلا في الأحوال المبينة في القانون<sup>(١)</sup>. ومن هذه الأحوال جرائم السرقة الواقعة بين الأصول والفروع والأزواج ، فقد اعتبر المشرع صلة الزوجية أو صلة القرابة إلى درجة معينة قيدا يرد على اختصاص النيابة بتحريك الدعوى الجنائية الناشئة عن جرائم السرقة. ومؤدى هذا القيد أنه إذا كان المتهم والمجنى عليه يرتبطان بصلة زوجية أو قرابة، فلا تحرك الدعوى الجنائية عن السرقة إلا بناء على شكوى من المجنى عليه. وقد نصت على هذا القيد المادة ٣١٢ من قانون العقوبات ، التي تقرر أنه « لا تجوز محاكمة من يرتكب سرقة إضراراً بزوجه أو زوجته أو أصوله أو فروعهم إلا بناء على طلب المجنى عليه. وللمجنى عليه أن يتنازل عن دعواه بذلك في أية حالة كانت عليها. كنا له أن يقف تنفيذ الحكم النهائي على الجاني في أي وقت شاء »<sup>(٢)</sup>.

ويجوز للمشرع من تقرير هذا القيد على حرية النيابة العامة في تحريك الدعوى

---

#### (١) المادة الأولى من قانون الإجراءات الجنائية.

(٢) هذا النص بعد تعديله بالقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٤٧. وكان قبل التعديل يقرر مانعاً من عقاب السرقة المرتكبة إضراراً بالزوج أو بالأصل أو بالفروع. وفي القانون الفرنسي، تقرر المادة ٣٨٠ من قانون العقوبات مانعاً من عقاب من يرتكب السرقة العائلية، وتقرر أن هذه السراقات لا تكون موجبة إلا للتعويضات المدنية فقط. وكان القانون الروماني يعني من عقاب السرقة الزوجية والفروع بسحب نظام الملكية المشتركة لأفراد الأسرة. والراجع في القلة الاجمالي أن حد القاطع في السرقة لا يطبق على سرقات الأقارب على خلاف في التفصيلات بحسب نوع القرابة، لكن هذا لا يمنع من إمكان تعزيز السابق في هذه الأحوال.

الجنائية إلى الحفاظ على سعة الأسرة واستبقاء صلات الود القائمة بين أفرادها (١). فالشرع يريد بذلك أن يحمي الصلات العائلية وأسرار الأسرة، لذلك غلب الطابع الشخص للجرمة على مصلحة المجتمع في توقيع العقاب على الجاني، فجعل للمجني عليه الحق في تقدير مصلحة الأسرة، والاختيار بين تحريك الدعوى الجنائية وعدم تحريكها، فإذا قرر تحريكها تقدم بشكواه إلى السلطات العامة المختصة. فالأمر يتعلق إذن بحصانة إجرائية لمرتكب السرقة العائلية، وهي حصانة تهردها الاعترافات السابقة.

وتقتضى دراسة هذا القيد أن تعدد نطاقه من حيث الأشخاص ومن حيث الجرائم ثم تبين القواعد التي تحكمه.

### أولاً : نطاق القيد من حيث الأشخاص :

الأشخاص الذين يشملهم القيد الوارد في المادة ٣١٢ ج هم زوج المجنى عليه وأصله وطرعه؛ فوجب أن يكون السارق زوجاً للمجنى عليه أو أصلاً أو فرعاً له. وقد ورد ذكر هؤلاء الأشخاص على سبيل الحصر لا المثال، وهو ما يعنى عدم جواز الاضافة إليهم، فإذا لم يكن السارق أحد الأشخاص المذكورين في النص، فلا يتوقف رفع الدعوى الجنائية الناشئة عن السرقة على شكوى من المجنى عليه. لذلك لا يستفيد من القيد من يسرق مالاً مملوكاً لعمه أو خاله أو ابن أخيه أو ابن عمه، ولا من يسرق مالاً مملوكاً لابن زوجة المتهم أو لزوجته الأب، أو مالاً مملوكاً لمخطوبته ولو تم الزواج بعد ارتكاب السرقة (٢)، أو مالاً مملوكاً لمطلقة طلاقاً باتناً، لأن العبرة هي بقيام الصلة التي يفترضها القيد وقت ارتكاب الجريمة وليس وقت التقدم بالشكوى.

(١) راجع تلخيص ٢٧ يوتيه ١٩٣٢، مجموعة القواعد، ج ٢، رقم ٣٦٢، ص ٥٩٦.  
(٢) وأن كان يجوز للزوجة بعد الزواج أن تتنازل عن الدعوى أو أن تطلب تنفيذ الحكم على زوجها في أي وقت تشاء بعد أن تكون الدعوى الجنائية ضد زوجها قد تحركت من التباة العامة وصدر عليه حكم الإدانة.

ويرجع إلى أحكام قانون الأحوال الشخصية الذي يخضع له المتهم لتحديد قيام حالة الزوجية أو صلة الأبوة أو البنوة. ويؤاخذ في ذلك أن الشريعة الإسلامية لا تعترف بنظام التبني، لذلك لا يتوافر القيد إذا سرق المتهم مالا مملوكاً لأبيه بالتبني، أو لأبيه غير الشرعي. ووفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية تظل الزوجية قائمة حكماً أثناء العدة في الطلاق الرجعي، لذلك يتوافر القيد إذا سرق المتهم مال مطلقته رجعيّاً أثناء العدة أو سرقت هي ماله خلالها؛ لكن القيد لا يتوافر إذا وقعت السرقة من أحدهما اضراً بالآخر بعد انقضاء العدة أو إذا كان الطلاق باتّاً<sup>(١)</sup>.

### ثانياً : نطاق القيد من حيث الجرائم :

يسرى القيد على جرائم السرقة، وهي التي ذكرها صراحة نص المادة ٣١٢ ج، سواء كانت من الجنح أو من الجنايات؛ كما يسرى القيد على الشروع في السرقة. لكن يلاحظ أن الظروف المشددة قد تقوم بها جرائم مستقلة عن السرقة، مثل أفعال الضرب أو الجرح الواقع على الأب أو الزوجة بقصد السرقة التي تكون طرف الإكراه، ففي هذه الحالة تعتبر تلك الأفعال مستقلة بذاتها، ولا يتوقف رفع الدعوى الجنائية عنها على شكوى المجنى عليه فيها.

وقد اختلف الرأي بشأن سرية القيد على جرائم الاعتداء على المال غير السرقة، لا سيما النصب وخيانة الأمانة؛ فذهب رأى إلى أن النقص المقرر للقيد هو نص استثنائي لا يجوز التوسع في تفسيره، وينفي لذلك قصره على جرائم السرقة دون غيرها. لكن الرأي الذي استقر عليه الفقه في فرنسا وأخذ به القضاء هو أن القيد يشمل النصب وخيانة الأمانة قياساً على السرقة لتوافر علة تقرير القيد في

---

(١) وقد يثار الخلاف حول توافر الصفة التي يترتب على توافرها وجود القيد، فإذا كان الخلاف جدياً، جاز للقاضي الجنائي أن يوقف الفصل في الدعوى ويحدد للمتهم أو المدعى بالحقق المدنية أهلاً لرفع المسألة إلى الجهة ذات الاختصاص، تطبيقاً لنص المادة ٢٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية.

هاتين الجريعتين بالقدر ذاته الذي تتوافر به في السرقة، هذا فضلاً عن أن هذه الجرائم الثلاث تقع على مال الغير بدون حق، وينتفع إليها باعث الإثراء غير المشروع، ومن ثم لا داعي للتفرقة بينها في هذا الخصوص. وعلى كل حال فالقباس في خصوص التقييد ليس من شأنه الإضرار بالمتهم، بل هو جائز لكونه يحقق مصلحته. والرأي الثاني هو الذي استقر عليه الفقه الغالب في مصر وأقرته محكمة النقض المصرية في أحكام عديدة. (١)

وقد نص القانون صراحة على عدم سريان التقييد الوارد في المادة ٣١٢ ع على جريمة اختلاس الأشياء المحجوز عليها، ولا على جريمة اختلاس الأشياء الموهنة. ويعنى ذلك أن الدعوى الجنائية عن هاتين الجريعتين لا تتوقف على شكوى المالك إذا كان المتهم هو زوجه أو أصله أو فرعه، لأن المجني عليه في هاتين الجريعتين ليس هو مالك المال<sup>(٢)</sup>، وإنما هو النائن الحاجز والسلطة التي وقعت الحجز أو النائن الموهن، وكلاهما لا تربطه بالمتهم الصلة العائلية التي تبرر الخروج على حرية النيابة في تحريك الدعوى الجنائية، هذا فضلاً عن أن هذه الجرائم ليست سرقة بالمعنى الدقيق، وإن كان المشرع قد اعتبرها «في حكم السرقة»، ولذلك فطبيعتها مختلفة عن طبيعة جرائم الاعتداء على المال.

ولا يسرى التقييد الوارد في المادة ٣١٢ ع على جرائم أخرى تقع بين الأزواج والأصول والفروع متى كانت تختلف في طبيعتها عن جريمة السرقة، مثال ذلك

(١) تلغى ٢٧ يونيو ١٩٣٢، مجموعة القواعد، ج ٢، رقم ٣٦٢، ص ١٥ ١٥٩٦ ديسمبر ١٩٤١، ج ٥، رقم ٣٢٢، ص ١٥٩٧ ١٠ نوفمبر ١٩٥٨، مجموعة النقض، السنة ٩، رقم ٢١٩، ص ١٨٩١ ١٦ يونيو ١٩٧٤، السنة ٢٥، رقم ١٢٧، ص ٢٨ ١٩٨٧، السنة ٢٨، رقم ٢١، ص ١٤٤.

(٢) وحرية النيابة العامة غير مقيدة إذا كان مختلس المال هو نفس مالكة، فمن باب أولى لا تطبق إذا كان المختلس غير المالك.

جرائم الاختلاس (١١) أو التخريب أو الحريق العمد أو التزوير (١٢) أو إعطاء شهادات بدون رصيد، ولو وقعت إضراراً بالزوج أو الأصل أو الفرع.

### ثالثاً : أحكام القيد :

القيد الذي قرره المادة ٣١٢ من قانون العقوبات هو قيد إجرائي، ليس من شأنه المساس بالصفة الاجرامية للفعل، فالفعل يظل على وصفه غير المشروع من الناحية الجنائية، فيسأل عنه كل من ساهم في ارتكابه دون قيد أو شرط . فالم يمكن أحد المساهمين يرتبط بالمجنى عليه في السرقعة بالرابطة التي حددها القانون . ومعنى ذلك أن الاستفادة من القيد تقتصر على من ذكرهم النص على سبيل الحصر فاعلين كانوا أو شركاء . فلا يستفيد منه غيرهم ممن ساهم معهم في الجريمة فاعلين كانوا أو شركاء . يترتب على ذلك أنه إذا تعدد المساهمون في السرقعة، فلا يستفيد من القيد إلا من تربطه بالمجنى عليه الصلة التي يتطلبها المشرع . فإذا ساهم مع الابن في سرقة مال أبيه شخص أجنبي عن الأب، انتصرت الاستفادة من القيد على الابن وحده . وكان للنهاية العامة أن تحرك الدعوى الجنائية عن السرقعة ضد المساهم مع الابن ولو كان الأب للمجنى عليه لم يقدم شكواه ضد الابن (١٣).

---

(١١) قانون مع ذلك نقض ٢١ ديسمبر ١٩٨٢، مجرعة التضض، السنة ٣٤، رقم ٢١٤، ص ١٠٧ . وفيه قوت للحكمة مد القيد الوارد في المادة ٣١٢ ع إلى جريمة إطلاق للسلاح، ولو كانت تحت يد الغير، لوقوعها كالسرقة امتزاجاً بحق أو مال من يده ذكرهم بذلك النص .

(١٢) نقض ١٩ فبراير ١٩٣٤، مجرعة القواعد، ج ٢، رقم ٢٠٩، ص ٢٧٧؛ ٨ ديسمبر ١٩٥٩، مجرعة التضض، السنة ١٠، رقم ٢٠٤، ص ١٩٢، ولا يسري القيد على جريمة اخفاء الاشياء المسروقة إذا كان المظني تربطه بالمجنى عليه في السرقعة الرابطة التي يتطلبها القانون ولم يمكن قد ساهم في جريمة السرقة ذاتها .

(١٣) ويختلف الوضع في القانون الفرنسي الذي يرفع المقاب الجنائي قاصداً عن السرقة الواقعة بين الاقارب والأزواج . فهذه السرقة لا توجب إلا التضييعات المدنية . لذلك لا يمكن عقاب من يساهم في هذه السرقة بصفة فاعلاً أو شريكاً من غير من تربطهم بالمجنى عليه الصلة التي يتطلبها القانون، لذلك قضى في فرنسا بأن الاشتراك بالمساعدة في سرقة مرتكبة من ابن إضراراً بوالديه لا عقاب عليه .

ولا يسرى القيد إلا إذا كانت السرقة العائلية قد اقتصر طرؤها على من تربطه بالمتهم صلة الزوجية أو البنوة أو الأبوة (١)، وهو ما يفترض أن المال المسروق مملوك لمن تربطه بالمتهم تلك الصلة. يعرّتب على ذلك أن سرقة المال الشائع بين والد المتهم وغيره ممن لا تربطهم به الصلة المذكورة لا يسرى عليها القيد. ومن باب أولى لا يسرى القيد إذا كان المال المسروق غير مملوك لوالد المتهم أو زوجه ولو كان يحوزه حيازة ناقصة، لأن السرقة في هذه الحالة لا تكون واقعة إضراراً به. وتطبيقاً لذلك لا يسرى القيد على السرقة التي ترتكبها زوجه الموظف العام لإربائته على أموال كان زوجها أو أبوه قد حصلها باسم الدولة ولحسابها أو كانت قد أودعت لديه بهذه الصلة، لأن هذه الأموال تعد مملوكة للدولة، والسرقة الواقعة عليها من الزوجة أو الابن لا تعد واقعة إضراراً بالزوج أو بالأب ولو كانت موجودة في منزل الأسرة وقت سرقتها.

ويسرى على القيد الأحكام الاجرائية التي تسرى على الشكوى والواردة في قانون الاجراءات الجنائية، وأهمها انقضاء الحق في الشكوى بعد مرور ثلاثة أشهر من يوم علم المجنى عليه بالجريمة ومرتكبها، ويموت المجنى عليه مالم تكن الوفاة قد حدثت بعد تقديم الشكوى. ويحكم بعدم قبول الدعوى الجنائية إذا رفعت من النيابة العامة دون شكوى من المجنى عليه.

وللمجنى عليه أن يتنازل عن الدعوى في أي حالة كانت عليها، ويقتصر أثر التنازل على من تربطه بالمجنى عليه الصلة التي يتطلبها القانون. ويعني ذلك أن التنازل لا أثر له على غيره من المساهمين الذين لا تربطهم به تلك الصلة، فتظل الدعوى قائمة بالنسبة لهم رغم التنازل الذي حدث بالنسبة إلى أحدهم (٢).

(١) ويستفاد هذا من تطلب القانون أن تكون السرقة قد ارتكبت من المتهم وإضراراً بزوجه أو زوجته أو أصوله أو فروعهم.

(٢) تنص ٨ أكتوبر ١٩٥٦، مجموعة النظم، السنة ٧، رقم ٢٧٣، ص ١٠٠١.

كما أن للمجنى عليه أن يوقف تنفيذ الحكم النهائي الصادر على المحكوم عليه الذى تربط به الصلة التى يتطلبها القانون دون غيره من المحكوم عليهم، ويترتب على إيقاف تنفيذ الحكم انقضاء العقوبة أو الجزء المتبقى منها دون تنفيذ. وهذا الأمر يبدو لنا متفقاً ، لأن مؤداه أن يكون للمجنى عليه التصرف فى مصير الدعوى الجنائية والحكم الصادر فيها فى أى وقت يراه، فهو الذى يتحكم فى مقدار العقوبة بما لا يتفق مع ما تفرضه السياسة الجنائية فى دور التنفيذ العقابى. والواقع أن القانون يعلق تحريك الدعوى على شكوى المجنى عليه، ويقتصر دوره على هذا القدر تحقيقاً للحكمة من تقرير هذا الحكم الاستثنائى؛ وقد كان مؤدى ذلك أن ينتهى دور المجنى عليه عند صدور الحكم، حتى يخضع تنفيذ العقوبة المحكوم بها لمتطلبات اصلاح المحكوم عليه وتأهيله. لذلك نعتقد أنه من الملائم تعديل نص المادة ٣١٢ ع حتى يقتصر دور المجنى عليه على تحقيق الغاية التى فرضت هذا الحكم الاستثنائى، فيقف تحكيمه فى مصير الدعوى الجنائية عند حد تحريكها بتقديم الشكوى إذا كان قد رأى أن مصلحة الاسرة تقتضى ذلك أو عدم تحريكها إطلاقاً.

## أهم المراجع

### أولاً : المراجع العربية

الأستاذ أحمد أمين :

شرح قانون العقوبات المصرى، القسم الخاص ، الجزء الأول فى الجرائم المضرة  
بالمصلحة العمومية، طبعة منقحة ومجددة بواسطة الأستاذ الدكتور على  
أحمد راشد، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة ١٩٤٩.

الدكتور أحمد عبد العزيز الأتلى :

النظام الجنائى بالمملكة العربية السعودية، مطبوعات معهد الادارة العامة،  
الرياض ١٩٧٦.

الدكتور أحمد فتحى سرور :

الوسيط فى قانون العقوبات، القسم الخاص، الطبعة الرابعة ، القاهرة  
١٩٩١.

الدكتور حسن المرصاوى :

قانون العقوبات الخاص، منشأة المعارف، الاسكندرية ١٩٧٨.

الدكتور روف عبيد :

- جرائم التزيف والتزوير، دار الفكر العربى ، القاهرة ١٩٨٤.

- جرائم الاعتناء على الأشخاص والأموال ، دار الفكر العربى، القاهرة  
١٩٧٨.

الدكتور رمسيس بهنام :

شرح الجرائم المضرة بالمصلحة العمومية، منشأة المعارف، الاسكندرية ١٩٨٩.



الدكتور عبد المهيمن بكر :

التسم الخاص فى قانون العقوبات، الطبعة السابعة، دار النهضة العربية،  
القاهرة ١٩٧٧.

الدكتور على عبد القادر النهرى :

قانون العقوبات - التسم الخاص

جرائم الاعتداء على الانسان والمال، ١٩٩٢.

الدكتور عمر السعيد رمضان :

شرح قانون العقوبات، التسم الخاص، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٨٦.

الدكتور عوض محمد :

الجرائم المضرة بالمصلحة العامة، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية  
١٩٨٥.

الدكتورة نورية عبد الستار :

شرح قانون العقوبات، التسم الخاص، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٨٨.

الدكتور مأمون سلامة :

قانون العقوبات، التسم الخاص ، الجزء الأول، الجرائم المضرة بالمصلحة العامة،  
دار الفكر العربى، القاهرة ١٩٨٨.

الدكتور محمد زكى أبو علم :

قانون العقوبات ، التسم الخاص . الطبعة الثانية، مكتبة الصحافة ،  
الاسكندرية ١٩٨٩.

الدكتور محمود فهمي حسنى :

شرح قانون العقوبات، التسم الخاص، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٨٨.

## ثانيا : المراجع الأجنبية

- Garçon (E.) : Code Pénal annoté, Tome Premier, Librairie SIREY 1901-1906
- Garrand (R.) : Traité théorique et Pratique de droit pénal français, 2e édition, T. 3, Librairie SIREY, Paris 1899.
- Goyet (F.) : Précis de droit Pénal spécial, Dalloz, 1945.
- Larguier (J.) : Droit Pénal Spécial, Mémentos Dalloz, 1987.
- Veron (M.) : Droit Pénal Spécial 3<sup>e</sup> éd; Masson 1988.
- Vitu (A.) : Droit Pénal Spécial, 1<sup>er</sup> éd., Cujas 1982.
- Vouin (R.) : Droit Pénal Spécial, 6<sup>e</sup> édition par M. - L. Rassat, T.I. Précis Dalloz, 1988.

## Abréviations

- B.C. : Bulletin des arrêts de la Cour de Cassation (Chambre Criminelle)
- Crim. : Cassation Criminelle.
- D. : Dalloz.
- D.H. : Dalloz Hebdomadaire.
- D.P. : Dalloz Périodique.
- I.R. : Informations Rapides.
- Juris. : Jurisprudence.
- N° : Numéro.
- Obs. : Observations.
- op.cit. : Ouvrage Précité.
- P. : Page.
- R.S.C. : Revue de Sciences Criminelles et de droit Pénal Comparé.
- S. : Sirey.
- Somm. : Sommaire.

# فهرس الكتاب

## للجرائم المضرة بالصحة العامة

الموضوع	الصفحة
مقدمة	٩
<b>الباب الأول</b>	
<b>جرائم الرشوة</b>	
مبحث تمهيدى : ماهية الرشوة	٢٥
<b>الفصل الأول</b>	
<b>جريمة الرشوة</b>	
للبحث الأول : أركان جريمة الرشوة	٣٧
المطلب الأول : صفة المرتشى	٣٧
الفرع الأول : الصفة العمومية للمرتشى	٣٣
الفرع الثانى : اختصاص المرتشى بالعمل الوطنى	٤٨
المطلب الثانى : الركن المادى	٥٨
الفرع الأول : صور الركن المادى	٥٨
الفرع الثانى : صور المقابل فى الرشوة	٦٧
المطلب الثالث : الركن المعنوى	٨٠
الفرع الأول : نوع القصد الجنائى المطلوب فى جريمة الرشوة	٨١
الفرع الثانى : عناصر القصد الجنائى فى جريمة الرشوة	٨٥
الفرع الثالث : معاصرة القصد لماديات الجريمة	٩٠

الصفحة	الموضوع
٩٤	الفرع الرابع : اثبات القصد الجنائي
٩٥	المبحث الثاني : عقوبات الرشوة
٩٥	المطلب الأول : عقوبات الرشوة البسيطة
٩٥	الفرع الأول : العقوبات الأصلية
٩٧	الفرع الثاني : العقوبات التكميلية
١٠٢	الفرع الثالث : الاعفاء من العقاب
١٠٨	المطلب الثاني : عقوبات الرشوة المشددة
١٠٩	الفرع الأول : التشديد الرابع إلى الغرض من الرشوة
١١٢	الفرع الثاني : التشديد المتعلق بنوع العمل المطلوب من الموظف

## الفصل الثاني

### الجرائم الملحقه بالرشوة

١١٧	المبحث الأول : رشوة العاملين في المشروعات الخاصة
	المطلب الأول : الصورة البسيطة لرشوة العاملين في
١١٨	المشروعات الخاصة
	المطلب الثاني : الصورة المشددة لرشوة العاملين في
١٢٨	المشروعات الخاصة
١٣٣	المبحث الثاني : جريمة عرض الرشوة
١٣٤	المطلب الأول : الركن المادي
١٤٠	المطلب الثاني : الركن المعنوي
١٤٧	المطلب الثالث : عقوبة جريمة عرض الرشوة

## المبحث الثالث : جريمة الاخلال بواجبات الوظيفة نتيجة الرجا.

- ١٤٤ \_\_\_\_\_ أو التوصية أو الوساطة
- ١٤٦ \_\_\_\_\_ أولاً : الركن المادى
- ١٤٨ \_\_\_\_\_ ثانياً : الركن المعنوى
- ١٤٩ \_\_\_\_\_ ثالثاً : عقوبة جريمة الاستجابة للرجاء أو التوصية أو الوساطة
- ١٥١ \_\_\_\_\_ للمبحث الرابع : جريمة المكافأة اللاحقة
- ١٥٢ \_\_\_\_\_ أولاً : الركن المادى
- ١٥٤ \_\_\_\_\_ ثانياً : الركن المعنوى
- ١٥٥ \_\_\_\_\_ ثالثاً : عقوبة المكافأة اللاحقة
- ١٥٦ \_\_\_\_\_ للمبحث الخامس : جريمة الوساطة فى أخذ العطية أو الفائدة
- ١٥٧ \_\_\_\_\_ أولاً : الركن المادى
- ١٥٩ \_\_\_\_\_ ثانياً : الركن المعنوى
- ١٦٠ \_\_\_\_\_ ثالثاً : عقوبة الوساطة فى أخذ العطية أو الفائدة
- ١٦١ \_\_\_\_\_ للمبحث السادس : جريمة عرض أو قبول الوساطة فى رشوة
- ١٦٢ \_\_\_\_\_ أولاً : الركن المادى
- ١٦٥ \_\_\_\_\_ ثانياً : الركن المعنوى
- ١٦٧ \_\_\_\_\_ ثالثاً : عقوبة عرض أو قبول الوساطة فى الرشوة
- ١٦٨ \_\_\_\_\_ للمبحث السابع : جريمة استغلال النفوذ
- ١٧٠ \_\_\_\_\_ أولاً : الركن المادى
- ١٧٤ \_\_\_\_\_ ثانياً : الركن المعنوى
- ١٧٥ \_\_\_\_\_ ثالثاً : عقوبة جريمة استغلال النفوذ

الباب الثاني

جرائم العدوان علي المال العام

الفصل الأول

الأحكام المشتركة في جرائم العدوان

علي المال العام

١٨٤	_____	للمبحث الأول : الأحكام الموضوعية
١٨٤	_____	المطلب الأول : المال العام
١٨٧	_____	المطلب الثاني : الموطف العام
١٩٠	_____	المطلب الثالث : الاحكام الخاصة بالعقاب
١٩٧	_____	للمبحث الثاني : الأحكام الاجرائية

الفصل الثاني

اختلاس المال العام

٢٠٥	_____	للمبحث الأول : أركان جريمة الاختلاس
٢٠٦	_____	المطلب الأول : الصفة الخاصة في الجاني
٢٠٩	_____	المطلب الثاني : الركن المادي
٢٠٩	_____	المطلب الأول : موضوع الاختلاس
٢١٣	_____	المطلب الثاني : فعل الاختلاس
٢١٨	_____	المطلب الثالث : الركن المعنوي
٢٢٣	_____	للمبحث الثاني : عقوبات جريمة الاختلاس

أولاً : عقوبات جريمة الاختلاس في صورتها البسيطة ..... ٢٢٤

ثانياً : الظروف المشددة لعقوبات جريمة الاختلاس ..... ٢٢٤

### الفصل الثالث

#### الاستيلاء بخير حق علي للمال العام

المبحث الأول : أركان جريمة الاستيلاء ..... ٢٣٠

أولاً : الصفة الخاصة في الجاني ..... ٢٣٠

ثانياً : الركن المادى ..... ٢٣١

ثالثاً : الركن المعنوى ..... ٢٣٧

المبحث الثاني : عقوبات جريمة الاستيلاء ..... ٢٣٩

أولاً : عقوبات جناية الاستيلاء ..... ٢٣٩

ثانياً : عقوبات جنحة الاستيلاء ..... ٢٤٠

المبحث الثالث : اختلاس أموال الشركات المساهمة والاستيلاء عليها ..... ٢٤١

أولاً : أركان الجريمة ..... ٢٤٢

ثانياً : عقوبات الجريمة ..... ٢٤٣

### الفصل الرابع

#### جريمة الخمر

المبحث الأول : الصفة الخاصة في الجاني ..... ٢٤٦

المبحث الثاني : الركن المادى ..... ٢٤٨

المبحث الثالث : الركن المعنوى ..... ٢٥٢

عقوبة التبر ..... ٢٥٤

## الفصل الخامس

## توزيع الموظف من أعمال الوظيفة

٢٥٦	المبحث الأول : الصفة الخاصة في الجاني
٢٥٩	المبحث الثاني : الركن المادي
٢٦٤	المبحث الثالث : الركن المعنوي
٢٦٥	عقوبة التعريض

## الفصل السادس

## التعدي على العقارات العامة

٢٦٨	المبحث الأول : الصفة الخاصة للجاني
٢٧٠	المبحث الثاني : الركن المادي
٢٧٥	المبحث الثالث : الركن المعنوي
٢٧٥	المبحث الرابع : عقوبة جريمة التعدي على العقارات
٢٧٦	أولاً : عقوبة جريمة التعدي في صورتها البسيطة
٢٧٦	ثانياً : عقوبة جريمة التعدي في صورتها المشددة
٢٧٧	ثالثاً : العقوبات التكميلية والرد

## الفصل السابع

## جرائم الاضرار بالأموال والمصالح

٢٨٠	المبحث الأول : الاضرار العمدي بالأموال والمصالح
٢٨٠	المطلب الأول : جريمة الاضرار عمداً بالأموال والمصالح



الموضوع	الصفحة
أولاً : الصفة الخاصة للجاني	٢٨١
ثانياً : الركن المادى	٢٨٢
ثالثاً : الركن المعنوى	٢٨٧
رابعاً : عقوبة الاضرار العمدي	٢٨٨
المطلب الثاني : جريمة تخريب أو اتلاف المال العام	٢٩٠
أولاً : الصفة الخاصة للجاني	٢٩١
ثانياً : الركن المادى	٢٩٢
ثالثاً : الركن المعنوى	٢٩٣
رابعاً : عقوبة تخريب أو اتلاف المال العام	٢٩٤
المبحث الثاني : الاضرار غير العمدي بالأموال والمصالح	٢٩٥
المطلب الأول : التسبب في الحاق ضرر جسم بالأموال	
والمصالح	٢٩٥
أولاً : الصفة الخاصة لمركب الجريمة	٢٩٦
ثانياً : الركن المادى	٢٩٦
ثالثاً : الركن المعنوى	٢٩٧
رابعاً : عقوبة التسبب في الحاق الضرر بالأموال	
والمصالح	٣٠٠
خامساً : الاختصاص برفع الدعوى	٣٠١
المطلب الثاني : الامانة في صيانة واستخدام المال العام	٣٠٢
أولاً : الصفة الخاصة لمركب الجريمة	٣٠٣
ثانياً : الركن المادى	٣٠٤

الموضوع	الصفحة
ثالثاً : الركن المعنوي	٣٠٤
رابعاً : عقوبة جريمة الاحمال	٣٠٥

### الباب الثالث

## جرائم تقليد وتزوير الأختام والعلامات وماشابهها

### الفصل الأول

## جرائم العدولان علي الأختام والتمغفات والعلامات الرسمية

المبحث الأول : الجرائم الخاصة بالأختام والتمغفات	٣١١
والعلامات الحكومية	٣١٢
الطلب الأول : محل النشاط الاجرامى	٣١٩
الطلب الثاني : جريمة التقليد أو التزوير	
الطلب الثالث : استعمال الأشياء الحكومية المقلدة أو	
المزورة أو ادخالها في البلاد	٣٢٢
أولاً : جريمة الاستعمال	٣٢٢
ثانياً : جريمة الادخال في البلاد	٣٢٣
الطلب الرابع : عقوبات جرائم التزوير أو التقليد المنصوص	
عليها في المادة ٦٠٦ ع	٣٢٥
المبحث الثاني : الجرائم الخاصة بأختام وتمغفات وعلامات هيئات	
القطاع العام ومائى حكوميا	٣٣١

الصفحة	الموضوع
٣٣١	أولاً : محل النشاط الاجرامى
٣٣٢	ثانياً : أركان جنايات المادة ٢٠٦ مكرراً
٣٣٢	ثالثاً : عقوبات جنايات المادة ٢٠٦ مكرراً
	للمبحث الثالث : جريمة إساءة استعمال الاختام والتمفقات والعلامات
٣٣٤	الرسمية الصحيحة

### الفصل الثاني

#### جرائم العدوان علي الاختام

#### والتمفقات والعلامات غير الرسمية

٣٤٢	للمبحث الأول : جريمة التقليد أو الاستعمال للاختام المقلدة
٣٤٥	للمبحث الثاني : جريمة استعمال الاختام والعلامات الحقيقية

### الباب الرابع

#### جرائم التزوير في الحررات

### الفصل الأول

#### الأركان العامة للتزوير في الحررات

٣٥٢	للمبحث الأول : الركن المادى
٣٥٢	للمطلب الأول : تغيير الحقيقة
٣٦١	للمطلب الثاني : الحرر الذي تغير فيه الحقيقة
٣٦٧	للمطلب الثالث : طرق التزوير

الصفحة	الموضوع
٣٦٩	الفرع الأول : طرق التزوير المادى
٣٧٨	الفرع الثانى : طرق التزوير المعنوى
٣٩٠	المبحث الثانى : الضرر
٣٩١	المطلب الأول : ماهية الضرر
٣٩٤	المطلب الثانى : أنواع الضرر
٣٩٨	المطلب الثالث : ضابط الضرر
٣٩٨	الفرع الأول : ماهية ضابط الضرر
٤٠٤	الفرع الثانى : موقف القضاء من ضابط الضرر
٤١٠	المبحث الثالث : الركن المعنوى

## الصل الثاني

### أنواع التزوير المعاقب عليه

٤١٩	المبحث الأول : التزوير فى المحررات الرسمية
٤٢٠	المطلب الأول : المحرر الرسمى
	المطلب الثانى : التزوير فى المحررات الرسمية بواسطة
٤٢٧	الموظف العام
	المطلب الثالث : التزوير فى المحررات الرسمية من غير
٤٣٤	الموظف العام
٤٣٧	المبحث الثانى : التزوير فى المحررات العرفية

## الفصل الثالث

## استعمال الحشرات المزورة

المبحث الأول : أركان جريمة الاستعمال ٤٤٣

المبحث الثاني : عقوبات جريمة الاستعمال ٤٥١

## جرائم الاعتداء على الأشخاص والأموال

مقدمة ٤٥٧

## التسمم الأول

## جرائم الاعتداء على الأشخاص

## الباب الأول

## جرائم الاعتداء على الحق في الحياة

## الفصل الأول

## للقتل العمد

للمبحث الأول : الأركان العامة للقتل العمد. ٤٦٦

المطلب الأول : محل الاعتداء في القتل. ٤٦٦

المطلب الثاني : الركن المادي للقتل ٤٧٢

الفرع الأول : فعل الاعتداء على الحياة ٤٧٢

الفرع الثاني : ازهاق روح المجنى عليه ٤٨٤

الفرع الثالث : علاقة السببية ٤٨٦

المطلب الثالث : القصد الجنائي ٤٩٣

للمبحث الثاني : الصور المشددة للقتل العمد. ٥٠٣

الموضوع	الصفحة
المطلب الأول : سبق الاصرار	٥٠٤
المطلب الثاني : التردد	٥١٠
المطلب الثالث : القتل بالسم	٥١٣
المطلب الرابع : اقتران القتل بجناية	٥٢٢
المطلب الخامس : ارتباط القتل بجنحة	٥٣١
المطلب السادس : وقوع القتل أثناء الحرب على جرحى الحرب	٥٣٩
المطلب السابع : ارتكاب القتل تنفيذاً لفرض ارهابى	٥٤١
المبحث الثالث : الصورة المخففة للقتل العمد.	٥٤٣

## الفصل الثانى

### القتل غير العمد

المبحث الأول : الخطأ	٥٥٤
- ماهية الخطأ وعناصره	٥٥٤
- صور الخطأ	٥٥٧
- العوامل المؤثرة فى المسؤولية عن الخطأ	٥٦٤
- اثبات الخطأ الموجب للمسؤولية عن القتل غير العمد.	٥٦٧
المبحث الثانى : عقوبات القتل غير العمد	٥٦٩
أولاً : عقوبة القتل غير العمد فى صورته البسيطة	٥٦٩
ثانياً : الظروف المشددة لعقوبة القتل غير العمد	٥٧٠

## الفصل الثالث

## لخفاء جثة القتل

- المبحث الأول : ماعية الجريمة وعلاقتها بالقتل. ————— ٥٧٨
- المبحث الثاني : أركان الجريمة. ————— ٥٨١

## الفصل الرابع

## استقاط الحوامل

- المبحث الأول : أركان جريمة الاستقاط ————— ٥٨٧
- المطلب الأول : وجود الحمل. ————— ٥٨٧
- المطلب الثاني : الركن المادي. ————— ٥٨٩
- المطلب الثالث : الركن المعنوي ————— ٥٩٢
- المبحث الثاني : صور الاستقاط المعاقب عليه. ————— ٥٩٤
- المطلب الأول : جنح الاستقاط ————— ٥٩٥
- المطلب الثاني : جنايات الاستقاط ————— ٥٩٨

## الباب الثاني

## جرائم الاعتداء علي الحق في

## سلامة الجسم

## الفصل الأول

## الاعتداء عمداً علي سلامة الجسم

- المبحث الأول : أركان جرائم الاعتداء علي سلامة الجسم ————— ٦٠٥

الصفحة	الموضوع
٦٠٦	المطلب الأول : محل الاعتناء .
٦٠٨	المطلب الثاني : الركن المادى
٦١٧	المطلب الثالث : الركن المعنوى
٦٢٣	للمبحث الثاني : الظروف المشددة لعقوبات الاعتناء على سلامة الجسم
٦٢٤	المطلب الأول : التشديد بالنظر إلى جسامه النتيجة .
٦٢٥	الفرع الأول : حدوث مرض أو عجز عن الأعمال الشخصية .
٦٢٨	الفرع الثاني : اقضاء الفعل إلى عاهة مستديعة .
٦٣٣	الفرع الثالث : اقضاء الفعل إلى الموت
٦٣٨	المطلب الثاني : التشديد لأسباب لا تتعلق بجسامه النتيجة .
٦٣٩	الفرع الأول : سبق الاصرار والترصد .
٦٤١	الفرع الثاني : ارتكاب الجريمة تنفيلاً لفرض ارهاى .
٦٤٢	الفرع الثالث : استعمال أدوات معينة فى الاعتناء .
٦٤٤	الفرع الرابع : صفة المجنى عليه .
٦٤٦	الفرع الخامس : التوافق على التعدى والابناء من عصبة أو جمهور

### الفصل الثانى

#### الاعتداء غير العمد على سلامة الجسم

٦٥٢	للمبحث الأول : أركان جرائم الاعتناء غير العمد على سلامة الجسم
٦٥٦	للمبحث الثاني : عقوبات الاعتناء غير العمد على سلامة الجسم



الباب الثالث  
جرائم الاعتداء على العرض

الفصل الأول  
الاغتصاب

٦٦٤	المبحث الأول : أركان الاغتصاب
٦٦٤	المطلب الأول : الركن المادي
٦٧٠	المطلب الثاني : انعدام الرضا
٦٧٧	المطلب الثالث : الركن المعنوي
٦٧٩	المبحث الثاني : الظروف المشددة لعقوبة الاغتصاب

الفصل الثاني  
هتك العرض

٦٨٥	المبحث الأول : الأركان العامة لجرائم هتك العرض
٦٨٥	المطلب الأول : الركن المادي
٦٩٣	المطلب الثاني : الركن المعنوي
٦٩٦	المبحث الثاني : صور هتك العرض المعاقب عليه
٦٩٦	المطلب الأول : هتك العرض بالقوة أو التهديد
٧٠٤	المطلب الثاني : هتك العرض بغير قوة أو تهديد

الفصل الثالث  
الزنا

٧١٣	المبحث الأول : زنا الزوج
-----	--------------------------

الصفحة	الموضوع
٧١٣	المطلب الأول : الاتصال الجنسي بغير الزوج
٧١٥	المطلب الثاني : قيام علاقة الزوجية
٧١٧	المطلب الثالث : قصد الجنائي.
٧٢٠	المبحث الثاني : زنا الزوج
٧٢٤	المبحث الثالث : الأحكام الاجرائية فى جريمة الزنا

## الفصل الرابع

### الفعل الفاضح

٧٣١	المبحث الأول : الفعل الفاضح العلى
٧٣٢	المطلب الأول : الركن المادى
٧٣٥	المطلب الثاني : العلانية
٧٤٢	المطلب الثالث : الركن المعنوى
٧٤٥	المبحث الثاني : الفعل الفاضح غير العلى
٧٤٥	أولاً : الركن المادى
٧٤٦	ثانياً : صفة المجنى عليه
٧٤٧	ثالثاً : اعتماد الرضاء.
٧٤٧	رابعاً : الركن المعنوى.

## الباب الرابع

### الجرائم للناسه بالشرف والاعتبار

## الفصل الأول

### المقدمة

٧٥٢	المبحث الأول : التلبس للعقاب عليه
-----	-----------------------------------

الموضوع	الصفحة
المطلب الأول : أركان جريدة القذف .	٧٥٢
أولاً : الركن المادي .	٧٥٢
أ- الاستاد .	٧٥٢
ب- موضوع الاستاد .	٧٥٩
ج- وسيلة الاستاد .	٧٦٥
ثانياً : الركن المعنوي .	٧٧٤
المطلب الثاني : عقوبة القذف .	٧٨٠
أولاً : عقوبة القذف البسيط .	٧٨٠
ثانياً : عقوبة القذف المتعزز بطرؤف مشددة .	٧٨١
المبحث الثاني : القذف المباح .	٧٨٥
المطلب الأول : الظن في أعمال ذوى الصفة العمومية .	٧٨٦
المطلب الثاني : الإخبار بأمر مستوجب لعقوبة فاعلم .	٧٩٣
المطلب الثالث : حق الدفاع أمام المحاكم .	٧٩٨

## الفصل الثاني

### المسبب

المبحث الأول : السب المعنوي .	٨٠١
المطلب الأول : أركان السب المعنوي .	٨٠١
أولاً : الركن المادي .	٨٠٢
ثانياً : الركن المعنوي .	٨٠٥
المطلب الثاني : عقوبة السب المعنوي .	٨٠٦

الصفحة	الموضوع
٨٠٦	أولاً : عقوبة السب العلني البسيط.
٨٠٧	ثانياً : عقوبة السب العلني المتكرر بطرق مشددة.
٨٠٩	المطلب الثالث : السب المباح.
٨١٠	المبحث الثاني : السب غير العلني

### الفصل الثالث

#### البلاغ الكاذب

٨١٧	المبحث الأول : الركن المادي
٨١٧	أولاً : الاخبار.
٨٢٠	ثانياً : موضوع الاخبار
٨٢٧	المبحث الثاني : توجيه البلاغ إلى شخص معين.
٨٣٠	المبحث الثالث : الركن المعنوي.

### الفصل الرابع

#### افشاء الاسرار

٨٤١	المبحث الأول : الافشاء المعاقب عليه.
٨٤١	المطلب الأول : الركن المادي.
٨٤٢	أولاً : صاحب مهنة أو وظيفة يلزمه القانون بكتمان الاسرار.
٨٥١	ثانياً : وقائع يصدق عليها وصف أسرار المهنة.
٨٥٦	ثالثاً : افشاء السر من يلزمه القانون بكتمانه.
٨٥٩	المطلب الثاني : الركن المعنوي.
٨٦١	المبحث الثاني : الافشاء المباح.

المطلب الأول : الانشاء الرجعى. ٨٦١

المطلب الثانى : الانشاء الجوازى. ٨٦٦

### القسم الثانى

### جرائم الاعتداء على الأموال

#### الباب الأول

#### للسرقه

#### الفصل الأول

#### لركان السرقة

المبحث الأول : محل الاعتداء فى السرقة. ٨٨٢

المطلب الأول : ماهية المال محل السرقة. ٨٨٢

الفرع الأول : المقصود بالمال. ٨٨٣

الفرع الثانى : الطبيعة المادية للمال. ٨٨٥

الفرع الثالث : المال المنقول. ٨٨٦

المطلب الثانى : ملكية الغير للمال. ٨٩٠

الفرع الأول : المال المملوك للمتهم. ٨٩٠

الفرع الثانى : المال غير المملوك لأحد. ٨٩٢

الفرع الثالث : المال المملوك للغير. ٨٩٦

لمبحث الثلاثى : الركن المادى فى السرقة : فعل الاختلاس. ٩٠٢

المطلب الأول : ماهية فعل الاختلاس. ٩٠٣

المطلب الثانى : الاختلاس والحيازة. ٩٠٦

الفرع الأول : التسليم الذى ينفى الاختلاس. ٩٠٧

الصفحة	الموضوع
٩١١	الفرع الثاني : التسليم الذي لا ينفى الاختلاس.
٩١٩	المطلب الثالث : قيام السرقة والشروع فيها.
٩٢٤	المبحث الثالث : الركن المعنوي في السرقة.
٩٢٤	المطلب الأول : القصد العام.
٩٢٦	المطلب الثاني : القصد الخاص.
٩٢٨	المطلب الثالث : الاحكام العامة للقصد الجنائي.

## الفصل الثاني

### الظروف المشددة للسرقة

٩٣٤	المبحث الأول : جنح السرقة المشددة.
٩٣٥	المطلب الأول : التشديد الرابع إلى مكان ارتكاب السرقة.
	أولاً : السرقة في مكان مسكون أو معد للسكنى أو
٩٣٦	في أحد ملحقاته.
٩٣٨	ثانياً : السرقة في محل معد للمبادأة.
٩٣٩	ثالثاً : السرقة في مكان مسود.
٩٤٤	رابعاً : السرقة في إحدى وسائل النقل.
٩٤٥	المطلب الثاني : التشديد الرابع إلى زمان ارتكاب السرقة.
٩٤٨	المطلب الثالث : التشديد الرابع إلى وسيلة ارتكاب السرقة.
٩٤٨	أولاً : دخول المكان المسكون بوسيلة غير مشروعة.
٩٥٠	ثانياً : السرقة مع حمل السلاح.
٩٥٤	ثالثاً : السرقة بكسر الاختام.
٩٥٥	المطلب الرابع : التشديد بسبب الصفة الخاصة.

الصفحة	الموضوع
٩٥٦	أولاً : سرقة الخدم بالاجرة.
٩٥٨	ثانياً : سرقة المستخدمين والصناع والصبية.
٩٦٠	ثالثاً : سرقة محترف نقل الاشياء.
٩٦٢	المطلب الخامس : التشديد لتعدد السارقين.
٩٦٤	للمبحث الثاني : جنابات السرقة.
٩٦٤	المطلب الأول : السرقة بالاكراه.
٩٦٥	أولاً : ماحبة الاكراه.
٩٧٢	ثانياً : معاصرة الاكراه للسرقة.
٩٧٦	ثالثاً : عقوبة السرقة باكراه
٩٧٧	المطلب الثاني : السرقة في الطرق العامة لأحدى وسائل النقل.
٩٨٠	المطلب الثالث : السرقة ليلاً مع التعدد وحمل السلاح.
٩٨١	المطلب الرابع : سرقة أسلحة الجيش أو ذخيرهته.
	المطلب الخامس : سرقة أدوات المواصلات السلوكية واللاسلكية
٩٨٢	أوالكهرباء، أو المياه أو الصرف الصحي.
٩٨٤	المطلب السادس : السرقة أثناء الغارات الجوية.
٩٨٥	المطلب السابع : السطو على المساكن.
٩٨٩	للمبحث الثالث : تحريك الدعوى الجنائية الناشئة عن السرقات العائلية.
٩٩٠	أولاً : نطاق القيد من حيث الاشخاص.
٩٩١	ثانياً : نطاق القيد من حيث الجرائم
٩٩٣	ثالثاً : أحكام القيد.
٩٩٦	أهم المراجع
٩٩٩	فهرس الكتاب

دار الهدى للمطبوعات  
١٠٠٨ خلف طريق جمال عبد الناصر أرض المليون  
أمام مؤسسة عبد الرازق - ميامي  
الإسكندرية  
٥٤٨٤٧٤٦







0547292

